

إصدار ضوئي خاص غير مخصص للبيع
في الذكرى الخمسين لحرب أكتوبر 1973-2023
(طبق الأصل عن النسخة الورقية)

د. فيكتور إسرائيلي

(عضو «خلية الأزمة» السوفييتية خلال حرب أكتوبر 1973)

داخل الكرملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

محاضر ووثائق سرية
سوفييتية - ألمانية شرقية
عن هزيمة العرب الكبرى في حرب أكتوبر
يكشف عنها للمرة الأولى

الجزء الأول

تحرير وترجمة وتقديم:
نزار نيفوف



Nadia Qassar - Marzocchi

قيل في هذا الكتاب:

«منذ حرب أكتوبر 1973، وحتى اليوم، أُلْفَتْ عشرات الكتب، من قِبَل دبلوماسيين وخبراء وعلماء غربيين وإسرائيليين وعرب، عن الأزمة التي خلقتها الحرب و وضعتُ العالم على حافة المواجهة النووية ومهدت الطريقَ واسعاً أمام انهيار سياسة الانفراج. لكن هذه الأعمال كُلُّها غابت عنها قطعةُ البازل السوفييتية، فبقي الأمر أشبه بلوحة بورتريه انتزعتُ منها العينان. وأخشى أن أقول إن جميع الفرضيات التي تضمنتها تلك الأعمال عمّا حصل في موسكو وعواصم حلفائها خلال الحرب، كانت خاطئة تماماً. كتاب فيكتور *إسرائيليان* هو قطعة البازل الغائبة التي كنا نبحث عنها على مدى سنوات طويلة لإكمال اللوحة و وضع عينين لصاحب البورتريه كي نعرف هويته الحقيقية». (**وليم كوانت**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة فرجينيا، وعضو مجلس الأمن القومي في عهدَي الرئيسين نيكسون و كارتر).

«إذا كان لهذا الكتاب أن يبرهنَ شيئاً، فلن يكون سوى ما قلناه منذ ستينيات القرن الماضي وجرى رجْمُنَا وتخوينُنَا بسببه، وهو أن سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، وبالضد من جميع مزاعم أصحابها وزبائنها في الداخل والخارج، لم تكن تمثل سوى مصالح ومطامح طغمة حاكمة بِاسْم شيوعية مزعومة من عتاة رأسماليي الدولة المهووسين بإبرام صفقة تاريخية مع الإمبريالية العالمية ورببيتها الصهيونية». (**سمير أمين**، أحد أبرز مفكري اليسار الماركسي الجديد في القرن العشرين ومنظر «الماوية» الأبرز خلال نصفه الثاني).

«ليس كتابُ فيكتور *إسرائيليان* عن تاريخ ودوافع السياسة الخارجية السوفييتية، ولا عن تاريخ ودوافع الصراع الأميركي-السوفييتي في الشرق الأوسط وعليه؛ ولكن لا يمكن أن نسقط من حسابنا وقائع هذا الكتاب وما يكشفه حين نريد أن نضع كُتُباً عن هذين التاريخين». (**إريك هوبسباوم**، شيخ المؤرخين الماركسيين في القرن العشرين).

«منذ كتابات تروتسكي في ثلاثينيات القرن الماضي، لم يتوفر شاهدٌ واحدٌ من داخل الكريملن يحدّثنا عن كيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية السوفييتية، التي بقيت لغزاً غامضاً حتى اليوم. كتاب فيكتور *إسرائيليان*، الآتي إلينا من دهاليز الكريملن، هو الأول من نوعه منذ زمن *ليون تروتسكي*». (**ألفين روبنشتاين**، أستاذ الدراسات السوفييتية في الجامعات الأميركية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين).

MOHAMED KHATAB



داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها
(الجزء الأول)

د.فيكتور إسرائيلي

(عضو خلية الأزمة السوفييتية خلال حرب أكتوبر 1973)

داخل الكرملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

محاضر ووثائق سرية سوفيتية - ألمانية شرقية عن هزيمة
العرب الكبرى في حرب أكتوبر يكشف عنها للمرة الأولى

تحرير وترجمة وتقديم:

نزار نيوف

الجزء الأول



Victor Israelyan
INSIDE THE KREMLIN
DURING AND AFTER THE YOM KIPPUR WAR

Secret Soviet - GDR Minutes and Documents Revealed For the First Time on
the Major Defeat of the Arabs in the Yom Kippur War

(An expanded Arabic edition)

Volume I

ISSUED By:

THE EUROPEAN CENTRE FOR NEAR EASTERN RESEARCHES AND STUDIES
(ECNERS)

23 King Henrys Reach, Manbre Road, London, W6 9RH

ecners.uk@gmail.com

Tel: +44(0)7 448 269 209, Fax: +44(0)20 4806 7318

Copyright© Nizar Nayouf, Feb. 2021

Printed in the United Kingdom

All Rights Reserved

ISBN: 978-1-7399596-0-9

-Inside the Kremlin during and after the Yom Kippur War , Secret Soviet - GDR Minutes and Documents Revealed For the First Time on the Major Defeat of the Arabs in the War (An expanded Arabic edition- Volume I).

- Victor Israelyan (Author)

- Nizar Nayouf (Editor & Translator)

- First Edition: July 2021

- Language: Arabic

-Book Size: 17x24cm

- Cover design: Nadia Qassar-Marzocchi

- داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها محاضر و وثائق سرية سوفيتية - ألمانية شرقية عن هزيمة العرب الكبرى في حرب أكتوبر يكشف عنها للمرة الأولى (طبعة عربية موسعة- الجزء الأول).

- فيكتور إسرائيلىان (مؤلف)

- نزار نيوف (محرر ومترجم)

- الطبعة الأولى: يوليو 2021

- اللغة : عربية

- القياس: 17×24 سم

- تصميم الغلاف : ناديا قصار-مارزوتشيني

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

فهرس محتويات الجزء الأول

- 11إهداء المترجم
- 13مقدمة المترجم: الطريق إلى فيكتور إسرائيليان و الوثائق الألمانية - الشرقية
- (هوامش مقدمة المترجم: 44-56)
- 57مقدمة المؤلف للنسخة العربية: لا، لم أعد صهيونياً، ولكن ...!
- (هوامش مقدمة المؤلف للنسخة العربية: 77-88)
- 89مقدمة المؤلف للنسخة الإنكليزية
- (هوامش مقدمة المؤلف للنسخة الإنكليزية 98-100)
- 101لائحة بأهم الشخصيات المفتاحية التي يرد ذكرها في الكتاب
- 107خرائط تطور العمليات الحربية
- 109الفصل الأول: عشية الحرب
- هل علم الأميركيون بالخطط العربية مسبقاً؟⁽¹¹³⁾؛ موسكو تستفسر القاهرة
عبثاً⁽¹²⁰⁾؛ رسالة بريجينيف إلى السادات: قرار الحرب يخصص وحدكم⁽¹²⁹⁾؛
اتصالات موسكو مع دمشق⁽¹³³⁾؛ الأسد يشرح استراتيجيته قبيل الهجوم:
حرب خاطفة ليومين فقط... ثم مفاوضات سياسية وفق القرار 242⁽¹³⁶⁾؛
هكذا علم الكرملين بتاريخ وتوقيت الحرب: الخولي «يخون» الأسد⁽¹⁴²⁾؛
تروিকা الكرملن فكرت جدياً بإرسال إنذار مباشر إلى الإسرائيليين عن
الهجوم العربي الوشيك⁽¹⁴⁷⁾؛ موسكو: سياسة اللا حرب واللا سلم⁽¹⁵¹⁾.
- (هوامش الفصل الأول: 162-170)
- 171الفصل الثاني: بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

الأخبار السيئة⁽¹⁷¹⁾؛ بنية المكتب السياسي خريف العام 1973⁽¹⁷³⁾؛ سؤال
اجتماع قادة الكرملن: ما الذي يجب القيام به؟⁽¹⁸⁵⁾؛ الحوار السوفييتي-

الأميركي يبدأ⁽¹⁹³⁾؛ اللقاء الأول بين فينوغرادوف والسادات بعد الحرب⁽¹⁹⁸⁾؛
الكرملن يتكلم⁽²⁰¹⁾؛ الأسد يستغيث من أجل وقف إطلاق نار مبكر
والسادات يرفض⁽²⁰³⁾؛ محاولة أخيرة فاشلة لتلبية استغاثة الأسد⁽²⁰⁹⁾؛
نقاشات تولد الصداق في نيويورك⁽²¹³⁾.

(هوامش الفصل الثاني: 217-220)

221 - الفصل الثالث: «علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

المارشال كوليكوف: «هل يستطيع العرب كسب الحرب بالطريقة التي
يشنونها بها؟»⁽²²¹⁾؛ القرار السوفييتي بتموين «الإخوة العرب»⁽²³⁹⁾؛
بريجينيف: «يا عرب العالم... اتحدوا!»⁽²⁵⁵⁾؛ صدام حسين يمنع إرسال
قوات عراقية إلى الجبهة السورية بأوامر مشغليه الأميركيين، ويرضخ
بعملية ابتزاز مخابراتية ألمانية-شرقية⁽²⁶⁰⁾؛ الملك الأردني «حصان طروادة
إسرائيلي» داخل «القلعة السورية»⁽²⁷¹⁾.

(هوامش الفصل الثالث: 281-292)

293 - الفصل الرابع: في الطريق إلى «5 يونيو» آخر

«الاتحاد السوفييتي لن يتسامح مع الأعمال الإجرامية الإسرائيلية»⁽²⁹³⁾؛
توسيع المساعدة العسكرية⁽²⁹⁸⁾؛ الأسد يصدر أمراً سرياً بوقف الهجوم
الناجح وبالإنسحاب إلى خط الدفاع الثاني: هل تعمّد الأسد السماح
بالخرق الإسرائيلي في أكتوبر بهدف إخافة موسكو كما فعل في
قضية «القنيطرة» خلال حرب 1967؟⁽³⁰³⁾؛ أندروبوف: «علينا أن لا نكون
حمقى وقططاً صغيرة عمياء»⁽³³⁰⁾؛ استمرار اللعبة الدبلوماسية بشأن
وقف إطلاق النار⁽³³³⁾؛ هوارى بومدين يزور موسكو فجأة وينشر
رسائل بريجينيف السرية له في الصحافة!⁽³⁴⁴⁾.

(هوامش الفصل الرابع: 347-352)

362-353 - غاليري (معرض الصور المختارة) - القسم الأول

363 - الفصل الخامس: كوسيفن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

«الاتحاد السوفييتي لا يبحث لنفسه عن شيء في المنطقة»⁽³⁴¹⁾؛ لقاء
ليلى آخر في الكرملن: «الضربة الجوية المصرية الأولى فشلت تماماً،
ومبارك نصّاب ودجال أحمق»⁽³⁴⁴⁾؛ المهمة الرئيسية لزيارة كوسيفن
السرية/العلنية إلى القاهرة⁽³⁵⁷⁾؛ تأمين البروجاندا⁽³⁶³⁾؛ المهمة السرية

تبدأ...علناً⁽³⁶⁸⁾؛ من يعتزم ضمان وقف إطلاق النار؟⁽³⁷²⁾؛ عودة كوسيفن
الشائنة من الزيارة التي قضت عليه⁽³⁷⁹⁾.

(هوامش الفصل الخامس: 410-412)

413 - الفصل السادس: كيسنجر في موسكو سراً

برجينيف لنيكسون: المظليون السوفييت جاهزون للهبوط في إسرائيل مع
الجيش الأطلسية للدفاع عن أمنها⁽⁴¹³⁾؛ «كيسا»- «قطة البيت الأبيض»
المدلة- في «تلال لينين»⁽⁴²¹⁾؛ «نيكسون يحترمنا جميعاً.. وخصوصاً أنا»⁽⁴³¹⁾؛
تفاهم سري لتقاسم رعاية الزبائن في الشرق الأوسط⁽⁴⁴¹⁾؛ غروميكو يأسف
لأن بريجينيف لم يتمكن من العشاء مع كيسنجر مرة أخرى⁽⁴⁴⁶⁾؛ السفير
السعودي جميل باردوي يمنح شارون خمس ساعات من الجدل البيزنطي
لكي يكمل عبوره المضاد⁽⁴⁴⁹⁾؛ «أذهب إلى الجحيم واشعله»؛ أكذوبة صواريخ
السادات⁽⁴⁵⁴⁾؛ زيارة كيسنجر كما رأتها موسكو⁽⁴⁵⁸⁾.

(هوامش الفصل السادس: 467-469)

471 - الفصل السابع: التصعيد : هيا بنا إلى السلاح النووي!

ذهنية الدولتين العظميين في الهيمنة على العالم⁽⁴⁷¹⁾؛ مشاكل جديدة مع
السادات والأسد⁽⁴⁷⁵⁾؛ نشاط سوفييتي-أميركي آخر مشترك في مجلس
الأمن⁽⁴⁸⁰⁾؛ الغيوم تزداد كثافة⁽⁴⁸⁴⁾؛ «هذا المهووس بالنوم في الفراش
الأميركي يريدنا أن نحمل له البشاكير لتنظيف مؤخرته»⁽⁴⁹⁰⁾؛ «شرف
ونزاهة كيسنجر عرضة الآن للفحص الدقيق»⁽⁵⁰⁰⁾؛ جملة ملتبسة تستنفر
السلاح النووي الأميركي: إنذار نووي كيسنجري بعد ذهاب نيكسون إلى
النوم⁽⁵⁰³⁾؛ هكذا علمت موسكو بأمر الإنذار النووي... قبل الرئيس
نيكسون نفسه!⁽⁵⁰⁷⁾.

(هوامش الفصل السابع: 510)

511 - الفصل الثامن: خفض التصعيد

يوم هادئ في موسكو⁽⁵¹¹⁾؛ «ما رأيكم أن يكون ردنا على الإنذار النووي
بأن لا نرد؟»⁽⁵¹³⁾؛ محمد حسنين هيكل يدفع السادات إلى تنظيم مظاهرات
في القاهرة معادية للاتحاد السوفييتي⁽⁵²¹⁾؛ «هناك شيء ما خاطيء
في المنطق الأميركي»⁽⁵²⁴⁾؛ هل كان الاتحاد السوفييتي مستعداً للتدخل
فعلاً؟⁽⁵³⁰⁾؛ «بزنس كالمعتاد»⁽⁵³⁶⁾؛... وصدقة كالمعتاد أيضاً⁽⁵⁴¹⁾؛ مجلس

الأمن لم يسمع بالإنذار النووي⁽⁵⁴⁴⁾؛ الرد على الإنذار النووي يصبح
ضرورياً⁽⁵⁴⁵⁾؛ الاتحاد السوفييتي مهزوماً وبريجينيف منتصراً⁽⁵⁵⁰⁾.

(هوامش الفصل الثامن: 557-558)

– الفصل التاسع: خاتمة واستنتاجات 559

(هوامش الفصل التاسع : 573)

– غاليري (معرض الصور المختارة) – القسم الثاني 584 – 575

– فهرس أعلام الجزء الأول : 599 – 585

– ملحق وثائق الجزء الأول: 619 – 600

– ببليوغرافيا الجزء الأول: 622 – 620

– عن المؤلف والمترجم: 624 – 623

إهداء المترجم

إلى ذكرى أبي، علي زيدان نيوف، الذي جاءنا من وحدته العسكرية في «مصياف» بعد منتصف ليلة 9 أكتوبر في إجازة لبضع ساعات كي يخبر أُمِّي ويخبرنا نحن صِغارَه، وهو يقفز فرحاً ويضرب بقبضته على النافذة لكي يوقظنا: «القنيطرة تحررت.. تحررت.. تحررت»! نطقها ثلاثاً بأعلى صوته، كما يفعل المؤذن و«المسحراتي»، لكي نسمعه ويسمعه جيراننا النيام، وكما لو أنه أراد أن يُشهر طلاقه من ماضيها الحزيراني الأسود «بالثلاث»؛ لكنه غادر هذه الدنيا بعد 43 عاماً وهو يبكي قهراً وخجلاً من نفسه ومناً، لأنه خُدع وصدّق تلك الكذبة وجعلنا نصدقها معه...

وإلى أُمِّي، وضحا راشد نيوف، التي تعيش منذ العام 1976 على ذكرى شقيقها نصر، وعلى فخريه بأنه رَفَضَ أن يكونَ أحدَ جِلّادي «مخيم تل الزعتر»، واختارَ أن يكونَ إلى جانب أهله المشردين من وطنهم في «خرابيش» من صفائح التَّنَكِّ، فدفعَ رأسه بعد أربع سنوات على ذلك، ثمناً لخياره هذا، برصاص أحد زبانية مخابرات نظامه «الممانع» في أحد الخنادق المتقدمة في جنوب لبنان؛

إليها وهي تمضي بقية عمرها على أمل استعادة واحتضان أبنائها الذين أرضعتهم حليباً طاهراً يحصّنهم من الإنحراف عن طريق الخال، فشرّدهم وطنهم لأنه لا يعترف سوى بأبناء الحليب الفاسد...

وإلى ذكرى الصديق الراحل **ماركوس فولف** Markus Wolf، مؤسس و مدير المخابرات الخارجية في ألمانيا الشرقية السابقة، الذي كان أول من أقنعني بأن رجل المخابرات يمكن أن يكون «إنساناً»، لا مجردَ وطواطٍ يعيش على الدم في خرائب السلطة وكهوفها، والذي قدمني إلى المؤلف وكانت نصيحته سبباً في إعادة تحرير هذا الكتاب وترجمته. فلولاه، ولولا إرشيفه الشخصي و وثائقه التي وضعها بتصرفي، والسنوات الأربع التي تحمّل خلالها عناء الإجابة على المئات من أسئلتي وتساؤلاتي القلقة، حواراً وكتابةً، بهدف تحرير «مذكراته العربية» التي لا تزال حبيسة الأدراج، والتي تشكّل «حربُ أكتوبر» وأسرارها أحدَ فصولها الأساسية، لما كان هذا الكتاب في نسخته العربية...

وإلى ذكرى نائبه «البسيط كالماء، الواضح كطلقة مسدس»، **هورست بينيكة** Horst Jänicke، بطل «عملية إنقاذ تشيلي» في العام 1973، الذي أقنعتني بساطته وزهده «الغفاري» بأن رجل المخابرات يمكن أن يكون «مناضلاً» حقيقياً يعيش من أجل قضية حقيقية تهمّ الناس الحقيقيين، والذي لم تمنعه آلامه ومرضه وسنّه المتقدمة من أن يضع بتصرفي مخزونَ ذاكرته والكثيرَ من أوراقه الخاصة لإكمال مذكرات رئيسه؛ فكان أولَ ضابط مخابرات أمشي وراء نعشه، في مقبرة «بيسدورف-برلين»

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

يوم 17 يناير 2006، وأبكيه أمام عدسات الصحفيين دون أن أعطي وجهي بكفي ذرءاً لفضيحة لم تكن؛ فحسبه أنه أنقذ أستاذي ومعلم جيلنا، المناضل والمفكر الكبير أندريه غوندر فرانك، وآلأفاً غيره، من ذبح أكيد بسواطير أمير دواعش هذا العصر، هنري كيسنجر، ذات يوم من أيام بينوشيه في «أيلول تشيلي الأسود»...

وإلى ذكرى العزيز فيكتور إسرائيلي، مؤلف هذا الكتاب، الذي رحل قبل أن يرى كتابه بالعربية، وقبل أن يقرأ الناطقون بها اعتذاره لهم على «صهيونيته» التي نام في فراشها «الشيوعي» السوفيتي سبعين عاماً قبل أن يطلقها ثلاثاً حين اكتشف -متأخراً- نتانة جسدها، وهو الأرمني الذي طالما أحس بدئهم يطوق عنقه على احتضانهم أبناء قومه الفارّين -حفاة غراء- من السكاكين والسواطير وجبال المشانق التركية - العثمانية...

وإلى ذكرى الصديقة والرفيقة الحبيبة فيليسيا لانغر، أمي الأخرى التي لم تلدني، والمرأة التي أعجز عن وصف علاقتها بموضوع هذا الكتاب، حتى ولو كرست لها صفحاته كلها؛ آملاً أن يكتشفها القارئ بنفسه، فيعرف أية امرأة كانت تلك النبيلة الباسلة، «الإسرائيلية» سابقاً والشيوعية الحقيقية دائماً وأبداً وحتى الموت...

وإلى الشهداء والجرحى الذين سقطوا في تلك الحرب، ومئات المفقودين منهم، الذين استخدموا كـ«فئران اختبار» للأسلحة البيولوجية الإسرائيلية في «المعسكر 1391»، والذين توهّموا جميعاً أنهم كانوا يخوضون حرباً لتحرير أرضهم، دون أن يدركوا -بفعل نقاء سرائرهم وطواياهم- أنهم كانوا يخوضون حرباً لكي تزداد عروش سلاطينهم رسوخاً وفساداً في الأرض وإفساداً لها...

لكن، قبل هؤلاء وبعدهم، إلى زوجتي الأردنية انتصار القصار /العزّي، سليلة عبد العزّي الغساني، التي أعطاهما أبواها اسمها تيمناً وتبركاً بنصر توهّمها في أكتوبر كما توهّمته معها وتبركت به ملايين العرب، فلم يغادر عينيها الإنكسار منذ أن وعّت على هذه الأكذوبة وأدركت الحقيقة المرة، وحقيقة الدور الذي لعبه عرش بلادها -كما كانت عوائده دوماً- في «إنجاز» تلك الهزيمة العربية الكبرى؛

إليها وهي التي كان لديها من الحب ومن الصبر على تحمل حياتي الغجرية وكوارثي الصحية وجرفتي في إقلاق راحة الأحياء الموتى، ما يحسدها عليه حتى أيّوب الآدومي!

ن . نيّوف

مشفى كرويدون الجامعي -لندن

يناير 2021

مقدمة المترجم (*) :

الطريق إلى فيكتور إسرائيليان والوثائق الألمانية- الشرقية

خُطِيَ أَكْتُوبِرَ انْقَلَبَتْ حُزِيرَانِيَّةَ الْكَفَنِ
تَرَقَّى الْعَارُ.. مِنْ بَيْعٍ إِلَى بَيْعِ بِلَا ثَمَنِ
وَمِنْ مُسْتَعْمِرٍ غَازٍ إِلَى مُسْتَعْمِرٍ وَطَنِي
الشاعر اليمني الكبير:
عبد الله البردوني

صيف العام 2001، اقتضت المرحلة الثانية من علاجي، بعد قرابة عشر سنوات من الاعتقال في زنزانة انفرادية في وطني الأم، سوريا، أن نُنْقَلَ من المشافي الفرنسية إلى مشفى «بادن-بادن» الألماني لتابعة علاج نخاعي الشوكي، بدعوة من مؤسسة «هنريش بول هاوس» و«لجنة كتاب في السجون» التابعة لاتحاد الكتاب العالمي PEN International، ورئيسها الروائي والمسرحي البريطاني- التركي، الصديق موسى فرحي، «اليهودي الكاره نفسه»، كما يلقبه الصهاينة جرياً على عاداتهم في مثل حالته، والذي رحل عنا في 5 مارس من العام 2019، فترك في قلبي جرحاً بعمق الجرح الذي تركته «الكارهة نفسها» هي الأخرى، فيليسيا لانغر، قبله بأقل من عام.

كانت إقامتي العلاجية في ألمانيا فرصة ذهبية لطالما حلمتُ وفكرتُ بها منذ أن كنت حبيسَ زنزانتني الإنفرادية في «سجن تدمر» العسكري الصحراوي في النصف الأول من العام 1993، ليس من أجل العلاج بحد ذاته وحسب، على أهميته القصوى بالنسبة لي كي أكمل حياتي بأقل قدر ممكن من الألم والعطب الفيزيولوجي وأنا المصاب بشلل جزئي في الطرفين السفليين وكثير سطحي في عظم الجمجمة القذالي وفكي الأيسر، جرّاء التعذيب التقدمي بماسورة حديدية في زننازين الممانعة الوطنية والقومية، ولكن من أجل البحث عن طريق يوصلني إلى ماركوس فولف Markus Wolf، رجل المخابرات الأسطوري، الذي كان بلغ من العمر عتياً، وكان يمكن أن يرحل عن عالمنا في أي لحظة قبل أن يتسنى لي الوصول إليه.

لم يكن السعي إليه والاجتماع به، وحتى نيلُ ثقته إن أمكن ذلك، حلمي أنا وحدي؛ فالرجل كان أصبح، منذ سقوط «جدار برلين» وانتشار الفوضى المُبرّجة في بلاده نتيجة لصفقة «غورباتشوف- كول» في 13 يونيو 1989، وحتى قبل إعادة التوحيد «اليسماركي» للدولتين الألمانيّتين مرة أخرى في 3 أكتوبر من العام التالي، قبلة الصحفيين والمؤرخين، وحتى رجال المخابرات، السافرين منهم والمقنّعين، الذين حمل بعضهم معه-دون جدوى-ليس حقائب المال فقط، بل وحتى عروض المواطنة الفورية له ولزوجته، **أندريا شتينغل** Andrea Stingl، في البلدان التي تقاطروا منها و«راودوه عن شرفه السياسي والمهني» بإسمها، طمعاً في شراء ذاكرته وتاريخه وملفاته التي لا تُقدّر بثمن. ولم يتردد بعضهم الآخر في تذكيره بأصوله اليهودية التي ورثها من جهة أبيه، وهو الذي لم يكن يعرف من اليهودية -رغم ثقافته الواسعة والمدهشة كضابط مخابرات- حتى طقوس يوم «الشّبات»؛ الأمر الذي لا شبّية له سوى جهل مُسلم مؤمنٍ أحكامَ الوضوء أو الفرقَ بين صلاة الجمعة وصلاة الجماعة!

كان هؤلاء جميعاً على حق، من زاوية مصالحهم السياسية والأمنية، في مساعيهم وفيما حاولوا دفعه مادياً ومعنوياً. فما من أحد منهم إلا وكان يدرك من زمن بعيد القيمة الرمزية والفعلية الهائلة لذاكرة وتاريخ وأرشيف رجل استثنائي ترك بصماتٍ لا تُمحى على وجه النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما حقبة «الحرب الباردة»، من موقعه كمؤسس ومنظّم لجهاز المخابرات الخارجية HVA في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، أو Hauptverwaltung Aufklärung («الإدارة العامة للاستطلاع»، حسب تسميتها الرسمية منذ العام 1955)، وكرئيس لهذا الجهاز طوال 34 عاماً (1952-1986)، ثم كمستشار للجهاز نفسه بعد تقاعده مطلع العام 1986 وحتى نهاية وجود ألمانيا الشرقية ككيان سياسي نتيجة لصفقة «غورباتشوف- هيلموت كول» المشار إليها وإعادة توحيد ألمانيا قيصرياً. وكان **فولف** نفسه أحد الضحايا المباشرين لهذه الصفقة، بالمعنى الشخصي، حين رَفَضَ **غورباتشوف** بعناد وجَلّافة فاجرة طلبه أن تتضمنَ بنداً يضمن له ولرفاقه الحصانة من الملاحقة القضائية الانتقامية بعد توحيد الألمانيّتين، ونَصّحه بـ«اللجوء إلى إسرائيل كونها وطن اليهود أمثاله ممن لا وطن لهم»؛ بل ورفَضَ السماح له بالإقامة في موسكو، مَرَّبِع طفولته وصباه، حتى بصفة «لاجئ سياسي»، وهو الذي نشأ وعاش في الاتحاد السوفييتي واكتسب جنسيته⁽¹⁾ مع والدته ووالده، **فريدريك فولف**، الطبيب والكاتب المسرحي الشهير ورفيق **روزا لوكسمبورغ** في «ثورة 1919» المغدورة لينينياً. ثم الطبيب المتطوع في «الألوية الأممية» خلال الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939، منذ أن فرّوا- بسبب الخلفية «اليهودية» والشيوعية للعائلة- من ألمانيا النازية في العام 1933 حين وصل **هتلر** وحزبه إلى السلطة وحين كان **ماركوس** لم يزل طفلاً في العاشرة من عمره. وكانت المفارقة ذات المغزى العميق أن المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا الاتحادية، وبعد محاكمات طال أمدها أكثر من سبع سنوات وكلفته مبالغ مالية طائلة لم يكن في جيبه فلس واحد منها، فتولى أصدقائه جمّعها والتبرع بها، هي التي وفّرت له ولرفاقه «الألمان الشرقيين» الحصانة القانونية من الملاحقة القضائية، وأسقطت عنهم ما كان صدر من أحكام طويلة بالسّجن، من خلال اجتهد

دستوري نصّ على أنهم «كانوا يخدمون مؤسساتٍ في بلدٍ مستقل ومُعترف به من قبل الأمم المتحدة ومعظم دول العالم، بما فيها ألمانيا الاتحادية (الغربية) نفسها؛ وبالتالي ليس للسلطات القضائية في هذه الأخيرة الحقّ في أن تلاحق مواطناً من رعايا دولة أخرى [جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة] على خلفية خدمته وعمله في مؤسسات بلاده وتنفيذه قوانينها على الأراضي الخاضعة لسيادتها»!

كنتُ محظوظاً أكثر من تسعة أعشار من سعوا إليه، بمن فيهم أولئك الذين جاؤوه بحقائب المال وعروض المواطنة الفورية له ولزوجته، وحملوا في جيوبهم جوازات سفر دبلوماسية، بعضها بأسماء حقيقية وأكثرها بأسماء مستعارة، طُبعت عليها أسماء دول مدّعة برؤوس نووية وأخرى بنصوص من «التلمود»!! لكن الأمانة تقتضي القول إن حظّي في الوصول إليه ونيل ثقته بسرعة خلال بضع ساعات وحسب، رغم إفراطه في حذره حتى بعد تقاعده، خصوصاً بعد محاولة وكالة المخابرات المركزية اختطافه إلى «قاعدة غوانتانامو» صيف العام 1990 (عشية إعادة توحيد ألمانيا)، لم يكونا مُمكنين إلا بفضل مساعدة نبيلة مشكورة من أصدقاء قدامى لي ولعائلتنا في قيادة «الجهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وعلى رأسهم الراحلان الكبيران **أبو ماهر (أحمد) اليماني** وشقيقه **ماهر (رفيق وديع حداد)**. فقد كان خالي، **نصر نيوف**، أحد كوادرها العسكريين، منذ انشقاكه عن القوات الخاصة في الجيش السوري ورفضه قصفَ وتدميرَ «مخيم تل الزعتر» الفلسطيني في لبنان صيف العام 1976 إلى جانب عملاء إسرائيل «الكتائبين» وشركائهم (حلفاء النظام السوري آنذاك)، وحتى اغتياله في جنوب لبنان في أبريل من العام 1980 على الخلفية ذاتها من قبل أحد زبانية المخابرات العسكرية السورية. وفي هذا السياق لابد أيضاً، ولو في إشارة عابرة وحسب (فهي لم تزل على قيد الحياة، ولا أريد لها أن تلحق برقيقاتها!)، من التنويه بالمساعدة النبيلة التي قدّمتها لي المناضلة الألمانية (الغربية سابقاً) **إنجي فيت Inge Vielt**، إحدى رفيقاتهم في «الجيش الأحمر الألماني/بادرماينهوف»، التي تُفضّل التعريف بنفسها كـ «إرهابية متقاعدة»؛ وهي إحدى صبايا الدفعات الأولى من المناضلات الأوربيات اللواتي تلقّين تدريبهن خلال سبعينيات القرن الماضي في معسكر «جعار»، شمال شرقي عدن في اليمن الجنوبي السابق، على يدي الشهيد **وديع حداد** وبتزكية من **فولف** نفسه، فدفعن جرّاء ذلك سنواتٍ طويلاً من حيواتهنّ في سجون ألمانيا الغربية قبل وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي ومنظومته. وليس أمراً نافلاً أن نذكّر في هذا السياق بأن عدداً منهنّ (**أولريكه ماينهوف**، **غودرون إنسلين**، **إنغريد شوبرت**...) تعرّض قبل ذلك للتصفية الجسدية بطرق بربرية لم تعرفها سوى سجون طغاة العراق وسوريا ونظام الأبارتيد الإسرائيلي في فلسطين المحتلة. فقد جرى التخلص منهنّ خنقاً بأسلاك من النايلون أو طعنًا بالسكاكين، وأحياناً بإطلاق النار من مسدسات مزودة بكواتم صوت، داخل زنازينهنّ الإنفرادية في «سجن ستامهايم» في شتوتغارت، وغيره من سجون ألمانيا (الغربية آنذاك)، كما أصبح معلوماً ومفضوحاً منذ انتهاء «الحرب الباردة» وخروج الكثير من وثائق أراشيفها المظلمة⁽²⁾. وإذا كان لا بد من ذكر شيء آخر هنا يخصني بالمعنى الشخصي والحميمي جداً عن هذه «الإرهابية» الجميلة **إنجي**، التي لا تزال حتى اليوم تلف عنقها في شوارع برلين بكوفية

فلسطينية منذ أن طوّقه بها **وديع حداد** بيديه شخصياً، فلن يكون سوى تلك المصادفة العجيبة التي حملها اسمها الحركي العربي «انتصار»، الذي كان أطلقه عليها **حداد** نفسه خلال وجودها في معسكر «جعار» أواسط السبعينيات، لتحمله منذ ذلك الحين وحتى اليوم؛ فقد جاء اتصالي الأول بها، مطلع العام 2002، قبل أربعة أشهر وحسب من معرفتي بالصحفية الأردنية التي ستصبح زوجتي رسمياً في 5 فبراير 2005، والتي حملت الاسم نفسه!

كان واضحاً بالنسبة لي، كما لكثيرين غيري، أن أي باحث أو مؤرخ معنيّ بشؤون العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما شؤون بلدانه التي ارتبطت بعلاقات خاصة مع دول أوروبا الشرقية المسماة «اشتراكية»، ستبقى رؤيته قاصرة وبحته ناقصاً ومشوهاً ما لم يتمكن من الاطلاع على أرشيف «وزارة أمن الدولة» (شتازي Stasi) في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، خصوصاً ذراعها الخارجية HVA. فلطالما نُظر إلى هذا الجهاز، ولا يزال، على أنه «الأخطر» من نوعه في العالم من حيث براعته وإنجازاته المهنية، حتى وفق معايير التصنيف الغربية، ليس على صعيد ما يتعلق بأسرار «الحرب الباردة» بين حلفي «وارسو» و«الأطلسي» وصراعاتهما المركزية فقط، بل وفيما يتصل أيضاً بصراعاتهما المحيطية في البلدان العربية و«العالم الثالث» عموماً، منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى تفكك ما عُرف باسم «المعسكر الاشتراكي». ولا يقتصر هذا على الشؤون العسكرية والسياسة والديبلوماسية والأمنية فقط، بل وي طال حتى الجوانب الاقتصادية والثقافية والدينية أيضاً. فكيف إذا تسنى للباحث أو المؤرخ الاستماع على مدى أربع سنوات متواصلة إلى رجل مثل **ماركوس فولف** الذي لامس صيته حدود الأسطورة، في الغرب قبل الشرق، وكان العقل المحرك الذي وقف وراء تأسيس وإدارة هذا الجهاز ومراكمة إرثه خرافي لتلك الصراعات وأسرارها، وعرف كل شاردة و واردة فيه حتى بعد أن أمر في نوفمبر 1989، ثم في يونيو 1990، بحرق عشرات الآلاف من وثائقه الورقية والفيلمية والمغناطيسية ليحتمي الآلاف من شبكة «عملائه» السابقين عبر القارات الخمس، أو «كشافة السلام» كما كان يسميهم، منهم حوالي ثلاثة آلاف «كشاف» في ألمانيا الغربية، وحدها، واخترق أجهزة الاستخبارات والمؤسسات المدنية والعسكرية والسياسية في الدول الأطلسية طولاً وعرضاً، بما في ذلك قيادة «الحلف الأطلسي» في باريس ثم بروكسل، وحتى «الفاثكان» نفسه وكنائسه حول العالم!؟ وليس من نوافل الأمور الإشارة في هذا السياق إلى أن **فولف** كان (إلى جانب صديقه ونظيره السوفييتي، **الماريшал ألكسندر ساخاروفسكي**) الشريك الثاني في تأسيس ورعاية «حركة لاهوت التحرير» الكاثوليكية نفسها في بلدان أميركا الوسطى والجنوبية! مع ذلك، ومن وجهة نظري، يبقى إنجازاه الأعظم في خدمة البشرية، الذي يستحق عليه أكثر من جائزة نوبل واحدة، بخلاف دزينة من المجرمين وقطاع الطرق الدوليين الذين حصلوا عليها وكوفئوا بها، هو إحباطه هجوماً نووياً إبدياً شاملاً كان الرئيس الأميركي **رونالد ريغان** قرر أن يشنه في نوفمبر 1983 ضد دول «حلف وارسو»، مستغلاً أجواء «مناورات الخريف» الأطلسية الموسمية (المعروفة باسم «Able Archer-83») بحيث لا يستطيع الاتحاد السوفييتي الرد بضربة نووية جوابية. ولم يكن هذا الأمر

ليُكشَف في الوقت المناسب، وقبل حصول المحرقة، إلا بفضل «الكشاف» الشيوعي الألماني-الغربي راينر روب Rainer Rupp، الذي زَرعه فولف في قيادة «الناثو» منذ العام 1977، إلى جانب الألمانية الغربية الأخرى، الشابة أورزل لورنزن Ursel Lorenzen، التي كانت مزروعة هناك منذ العام 1967. فقد تمكن روب خلال خمس سنوات وحسب من سحب قرابة عشرة آلاف صفحة من الوثائق النووية من خزائن هيئة عمليات «الحلف»، بما في ذلك خطط الهجوم «الريغاني»، الأمر الذي مكّن يوري أندروبوف من فضحها واتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل حصول المحرقة النووية!

كنتُ قرأتُ قبيل لقائي الأول مع فولف النسخة الإنكليزية من مذكراته الصادرة تحت عنوان «رجل بلا وجه» (لندن، 1997)؛ وهو كناية عن حقيقة أن وجهه ظلّ مجهولاً تماماً بالنسبة لجميع أجهزة الاستخبارات في العالم، بما في ذلك قادة أوربا الشرقية أنفسهم، باستثناء حفنة من قادتهم، إلى حين التعرف عليه بمحض المصادفة من قبل أحد «المنشقين» الألمان الشرقيين (الضابط الفيزيائي الشاب فيرنر ستيللر W. Stiller)، عندما عُرِضَتْ عليه في العام 1979 صورةٌ ملتقطة له من قبل الاستخبارات السويدية، قلعة الـ CIA الأكثر ضخامةً وذراعها الأكثر طولاً في أوربا، خلال إحدى مهماته السرية إلى السويد في العام 1978 للقاء أحد عملائه في قيادة «الحلف الأطلسي»؛ ولم تظهر له صورة بعدها حتى زوال ألمانيا الديمقراطية ككيان سياسي، باستثناء صورة باهتة التّقطت له عن بُعد خلال مشاركته في تشييع شقيقه المخرج السينمائي اللاحق كونراد فولف ربيع العام 1982 في «برلين الشرقية». وقد لاحظتُ بدهشة واستغراب أن شؤون الشرق الأوسط عموماً، والعالم العربي على وجه الخصوص، غابت تماماً عن مذكراته، باستثناء إشارات عَرَضِيَّة وهامشية متفرقة إلى بعض الأحداث والأشخاص لا تتعدى في مجموعها أربع صفحات من أصل أربعمئة صفحة. وحين سألتَه عن مبررات هذا الغياب، رغم الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في الاستقطاب الدولي، لاسيما خلال فترة «الحرب الباردة»، ورغم النشاط الكبير والاختراقات العميقة التي قام بها جهازه في العالم العربي طوال أربعين عاماً، حتى قبل إقامة علاقات دبلوماسية بين بلاده وبعض البلدان العربية اعتباراً من العام 1969، مثل سوريا ومصر والعراق واليمن (الجنوبي آنذاك) والجزائر، عزا الأمر إلى أن الناشر ومحررة المذكرات، الصحفية البريطانية آن مكيلفوي Anne McElvoy، التي ستصبح صديقتي بعد «فراري» لاحقاً من فرنسا إلى بريطانيا، كانا معنيين أساساً باختراقاته الشهيرة لأجهزة الاستخبارات الغربية وأنشطته في دول «الحلف الأطلسي» وما يتصل بها. ولهذا طرحتُ عليه فكرة كتابة «مذكراته العربية»، إذا جاز التعبير؛ أي تلك الوقائع والأحداث المرتبطة بالعالم العربي وكان لجهازه دورٌ فيها أو اطلاع عليها، سواء بشكل مستقل أو بالاشتراك والتنسيق مع GRU (المديرية الأولى في KGB، أو المخابرات الخارجية السوفييتية)⁽³⁾.

رحّب فولف بالفكرة على الفور، وطلب مني إعداد مخطط أولي لسياقها التاريخي والقضايا والمحطات والوقائع التي تهم القارئ العربي قبل غيرها، رغم أنه - كما قال لي - لم يحتفظ بذكريات

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

شخصية من العالم العربي باستثناء عدد محدود من اللقاءات السرية التي جمعتها في القاهرة مع الرئيس عبد الناصر وبعض قاداته العسكريين والأمنيين عقب هزيمة يونيو 1967، (حين طلب الرئيس ناصر من زعيم ألمانيا الشرقية فالتر أولبرخت مساعدة HVA في التحقيق في «احتمال حصول خرق إسرائيلي كبير لأجهزة الدولة تسبب في الهزيمة»، وفق قناة ناصر يومها)⁽⁴⁾، ولقاءات سرية أخرى مع عدد من قادة الحزب الشيوعي السوداني، وبعض قادة الحزب الاشتراكي في «اليمن الجنوبي» آنذاك، لاسيما الشهيد المغدور عبد الفتاح اسماعيل، الذي باعه ميخائيل غورباتشوف للسعودية من خلال عميلها السفاح علي ناصر محمد (في مجزرة 13 يناير 1986)، وتواطؤ زعيم الحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي في الجريمة بتكليف من مجموعة غورباتشوف في KGB، مقابل مجرّد وعِد سعودي بإعادة العلاقات مع موسكو وتقديم قروض مالية لها من الصناديق السيادية السعودية و/أو الصناديق الأخرى التي تشارك المملكة في تمويلها. إلا أن «لقاءات العمل» التي جمعتها بالراحل جورج حبش في برلين، وبالشهيد وديع حداد في جنوب اليمن و «زنجبار» التانزانية ومناطق أخرى في شرق أفريقيا، وفي برلين نفسها أيضاً، تبقى من أهم محطات نشاطه الشخصي عربياً والأكثر حميمية بالنسبة له، كما أخبرني. وكان فولف آخر من التقى حداد وألقى عليه نظرة الوداع في غرفته بالعناية المركزة في «مشفى الشرطة» (المشفى الحكومي رقم 2)⁽⁵⁾ في «برلين الشرقية» منتصف ليلة 26/27 مارس 1978 وقُبيل أقل من 24 ساعة على دخوله في غيبوبة ورحيله المفجع. وعندها -كما أخبرني شفهيّاً وخطياً- بادر فوراً إلى سحب ملفه الطبي من سجلات المشفى، فضلاً عن ملفه «العملياتي» من أرشيف HVA، المصنّفين باسمين مستعارين أحدهما زانفتر شميت Sanfter Schmied (= «الحدّاد الوديع»، وهو جَزْمَنَة حَرْفِيَة لاسمه بالعربية!)، والثاني فيرشبريشنغ Versprechung (الذي يعني «وعْد» بالعربية، وهو أيضاً جَزْمَنَة حَرْفِيَة للاسم الذي كان المغدور حداد يستخدم مرادفه الإنكليزي «Promise» في مراسلاته «العملياتية» مع فولف ونائبه لشؤون «العالم الثالث» وحركات التحرر الوطني، الفريق هورست بينيكة Horst Jänicke). وهذا ما أبقى ملفاً حداد فارغاً تماماً، وأحبط محاولات عشرات الصحفيين والمؤرخين وعملاء أجهزة الاستخبارات للعثور على أية وثيقة تتعلق به وبموته التراجيدي بعد ثلاثة عقود من النباش المنهجي المحموم في أراشيف ألمانيا الشرقية، الأمنية والديبلوماسية والطبية، التي انتقلت ملكيتها إلى حكومة ألمانيا الاتحادية في أكتوبر 1990، وجعلَ من قضية استشهاد لغزاً محيراً بالنسبة لهؤلاء جميعاً حتى الآن، بمن في ذلك رفاقه في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ولكن ليس بالنسبة لكل من فولف و بينيكة، ولي أنا شخصياً بفضل وثائقيهما وما أخبراني به خلال لقاءاتي معهما⁽⁶⁾ !

كانت حصيلة لقاءاتي مع فولف، على مدى أكثر من أربع سنوات، والتي كان آخرها قبل حوالي شهرين من وفاته في 9 نوفمبر 2006، قرابة ثلاثمئة صفحة أملى عليّ محتوياتها جواباً على أسئلتني واستفساراتي المتعلقة بالشؤون السورية وما يتصل منها بقضايا عربية وعالمية، فضلاً عن عشرات

رسائل الفاكس التي تراوحت ما بين رسالة مطولة وأخرى استدرابية قصيرة لإيضاح أو تصحيح فكرة أو معلومة وردت في إحدى رسائله السابقة أو خلال أحد لقاءاتنا. هذا بالإضافة إلى عدد من الوثائق النادرة التي سحبها من أرشيف HVA قبيل وبُعيد سقوط جدار برلين، لعل أهمها-فضلاً عما يتعلق بالشهيد **حداد-خمس** صفحات تشكّل خلاصة محضر التحقيق في قضية اختفاء وتصفية الإمام الشيعي اللبناني **موسى الصدر** ورفيقه، الذي كان أرسله الرئيس **إريش هونيكر** مع الفريق **بينيكه** إلى الرئيس **حافظ الأسد** في سبتمبر 1979، والذي لم أنشره حتى اليوم⁽⁷⁾. ولم يقف **كُرْم فولف** عند هذا الحد، بل وصل حدّ تقديمي إلى عدد من معاونيه و«عملائه» السابقين الذين كانوا أصبحوا مكشوفين، بهدف الاستفادة من معلوماتهم وأوراقهم الخاصة ذات الصلة؛ وعلى رأس هؤلاء الفريق **بينيكه** وخليفته الفريق **فيرنر بروزيتسكي** Werner Prosetzky، والدكتورة **غابرييله غاست** Gabriele Gast، مديرة مكتب تحليل الشؤون السوفييتية في مقر المخابرات الخارجية في ألمانيا الغربية (BND) بمنطقة «بولاخ» في ميونخ، التي كان **فولف** تمكن من تجنيدها تحت اسم **غيزيلا Gisela** منذ أن كانت طالبة دكتوراه في العام 1968، وحتى انكشاف أمرها واعتقالها لثماني سنوات في الحبس الإنفرادي عند توحيد الألمانيتين في أكتوبر 1990. وهنا لا بد لي من اغتنام الفرصة لأعرب لها عن امتناني العميق لتزويدي بالكثير من المعلومات والتفاصيل المتعلقة بوقوف شركات ومؤسسات ألمانية (غربية آنذاك) وفرنسية (وليس سوفييتية و/أو كورية شمالية كما تقول الخرافة السائدة في كل مكان، لاسيما في الإعلام الغربي!) وراء إنشاء وتطوير برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق وسوريا وليبيا، وتدريب وتأهيل المئات من كوادرها العلمية بمعرفة أجهزة المخابرات الألمانية والفرنسية وتحت أعينها، بما في ذلك مشاركتها في اختبار نماذج بدئية Prototypical من تلك الأسلحة على معتقلين سياسيين وجنائيين وتحويلهم إلى «فئران اختبار» (في سوريا)، مقابل حصول تلك البلدان (فرنسا على وجه التحديد) ليس على مقابل ماليّ كما يحصل عادة، بل على «النتائج العلمية» لتلك الاختبارات⁽⁸⁾! ولعل هذا-بالمناسبة-ما جعل تلك الدول الأطلسية (لاسيما فرنسا) أكثر الجهات قدرةً في العالم على الوصول إلى قُدس أقداس تلك البرامج، وأكثرها معرفةً بأدق أسرارها، وبالتالي المبادرة إلى فضحها والعمل على تفكيكها بالتنسيق مع الولايات المتحدة (و روسيا، في الحالة السورية!) حين تقرّر التخلص من بعض تلك الأنظمة (العراقي سابقاً والسوري بعد العام 2011)، أو «إعادة تأهيل» بعضها الآخر (كما في الحالة الليبية مطلع العقد الماضي). ذلك قبل أن يتبين لاحقاً، لاسيما في سوريا، أن عدداً كبيراً من أولئك العلماء جرى تجنيدهم أيضاً، وفق وثائق سورية وغير سورية، كعملاء لأجهزة الاستخبارات في تلك الدول منذ أن كانوا طلاباً موفدين إليها وفق برامج تعاون علمي مشتركة بينها وبين الحكومة السورية، أو في فترات لاحقة. ولم يتردد العديد من هؤلاء في الهرب إلى الخارج (بمساعدة من رجل واشنطن، اللواء **علي مملوك**، وغيره) بعد العام 2011، وبعضهم قبل ذلك بسنوات⁽⁹⁾، مصطحبين معهم كميات كبيرة من الوثائق، وحتى أجهزة «اللابتوب» التي كانوا يستخدمونها في عملهم في «مركز البحوث العلمية» التابع لوزارة الدفاع ويمنع عليهم إخراجها حتى

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

من مكاتبهم إلى بيوتهم. وقد وصلت هذه الوثائق -بطبيعة الحال- إلى إسرائيل في نهاية المطاف، سواء بعلمهم أو من دونه!

لم تقتصر مساعدة **فولف وينيكه** وكرُمهما على ذلك وحسب، بل وصلا حدَّ البحث عن تبقى حياً من ديبلوماسيٍّ ألماني الديمقراطية السابقة، ممن خدموا في العالم العربي، سواء بصفة قناصل أو ضباط ارتباط أو رؤساء مكاتب تمثيل تجاري قبل إقامة علاقات ديبلوماسية رسمية مع عدد من الدول العربية أو آخر الستينيات، وتقديمي إليهم من أجل الاستماع إلى إفاداتهم بشأن المواضيع ذات الصلة. وكان هؤلاء أصبحوا في السنوات اللاحقة سفراء مفوضين بعد أن تجرأ عدد من الدول العربية (كمصر وسوريا والعراق...) على تحدي الغضب الأميركي والألماني-الغربي والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية اعتباراً من صيف العام 1969 وما بعد. ولعل أهم هؤلاء، نظراً لعلاقة الدول التي خدموا فيها بالصراع العربي-الإسرائيلي مباشرة، خصوصاً حرب أكتوبر، الدكتور **إرنست شولز** والدكتور **هانز-يواخيم راده** والدكتور **فرديناند تون-هوينشتاين** والدكتور **فولفغانغ كونش**، وغيرهم ممن سيرد ذكرهم في مواضع مختلفة من هذا الكتاب كلما كانت هناك صلة لهم بالقضايا المطروقة خلال فترات خدمتهم في بلداننا العربية. وتتمتع أهمية إفادات هؤلاء بميزة خاصة تنبع من حقيقة أنهم جميعاً، أو في معظمهم، كانوا -قبل إقامة علاقات ديبلوماسية مع الدول العربية المعنية- موفدين عملياً من قبل جهاز المخابرات الخارجية (HVA) تحت مسميات وظيفية سورية مختلفة تتبع إسمياً لوزارة الخارجية أو وزارات أخرى مثل وزارة التجارة، الأمر الذي سمح لهم بالاطلاع على جوانب نوعية أكثر عمقاً من الاتصالات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها ديبلوماسي تكنوقراطي. إضافة لذلك، وهذه ميزة خاصة انفردت بها أغلبية ساحقة من موظفي وزارة خارجية ألمانيا الديمقراطية، أو العشرات على الأقل ممن أعرفهم شخصياً أو بالاسم، عن باقي ديبلوماسيٍّ أوروبا الشرقية قاطبة، كان هؤلاء جميعاً ذوي تجارب كفاحية ميدانية تعود إلى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، حين انخرطوا في منظمات الكفاح المسلح السري ضد النازية والنظام الهتلري قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، وحين ذهب المئات منهم للقتال كمتطوعين ضد نظام **فرانكو** الفاشي في إطار «الألوية الأممية» خلال سنوات «الحرب الأهلية» الإسبانية. وهذا ما جعل منهم، خصوصاً أبناء الجيل المؤسس للدولة، ذوي حساسيات سياسية «نضالية» خاصة، وجعل من طريقة تعاطيهم مع الأحداث ومن رؤيتهم وفهمهم لها أكثر حرارة ومبدئية وأكثر تحرراً من القيود والاعتبارات التي تفرضها القواعد التكنوقراطية والذهنية «الخشبية» التي تميز موظفي السلك الديبلوماسي في أغلب الأحيان. فقد كانوا يعتبرون أنفسهم «مناضلين شيوعيين» يقومون بمهام «كفاحية أممية» في خدمة بلدهم وحركات التحرر الوطني، لا موظفين في جهاز بيروقراطي. وهذا ما منحهم حصانة قوية من الخضوع لأولويات السياسة السوفييتية الخارجية، القائمة على مبدأ التعايش وتقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة، ومن الإنقياد الأعمى لمنطق التفكير الانتهازي السوفييتي المقرز والمصالح الطبقية والسياسية لطبقة النomenklatura السوفييتية التي حكمت وفرضت سطوتها باسم شيوعية مزيفة،

والتي سرعان ما تحوّل أعضاؤها في أغلبيتهم الساحقة إلى زعماء عصابات ومافيات، وفي الحد الأدنى إلى زبانية للأوليغارشيا الجديدة، بل وإلى عملاء وجواسيس في كثير من الأحيان، فور أن تفكك الاتحاد السوفييتي.

إضافة لمئات الصفحات من الحوارات المباشرة والمراسلات المشار إليها، تضمنت حصيلة اللقاءات مع **فولف** وبعض رفاقه السابقين، لاسيما نائبه الجنرال **بينيكه** وخليفة هذا الأخير، **فيرنر بروزيتسكي** Werner Prosetzky، ما مجموعه سبعون ساعة تقريباً من المقابلات المسجلة على أقراص CD سطا عليها ضباط من المخابرات الفرنسية DST حين داهموا منزلي في ضاحية «مالاكوف» قرب باريس في 29 يناير 2004، بينما كنت أخضع للتحقيق في مقرهم السابق في منطقة «بير حكيم» في باريس على خلفية الوثائق المتعلقة بتمويل **صدام حسين** و **رفيق الحريري** للرئيس **جاك شيراك**، وقضايا أخرى، لاسيما دور فرنسا الإجرامي في «الهولوكوست البيوكيميائي» السوري الذي سبقت الإشارة إليه (في الهامش 8 الخاص بهذه المقدمة)، ووقوف مخابراتها الخارجية DGSE وراء تفجير سيارة مفخخة في قلب دمشق بتاريخ 29 نوفمبر 1981، بالتعاون مع المخابرات العراقية والأردنية والأخوان المسلمين، والتي ستُعرف لاحقاً باسم «مجزرة الأزبكية» التي راح ضحيتها المئات من الأبرياء بين قتيل وجريح، فضلاً عن دمار واسع النطاق. وقد افتضح أمر عملية السطو هذه في الصحافة الفرنسية بتاريخ 5 فبراير من العام نفسه على أثر القضية التي رفعها صديقي ووكيلي القانوني المحامي **وليام بوردون** William Bourdon ضد DST لدى الشرطة الجنائية الفرنسية. وكانت هاتان القضيتان السببَ المباشر لـ «فراري» من فرنسا بعد أن تلقيتُ منهم تهديداً واضحاً بالقتل «لأنني ألعب بالنار وأعرض أمن الدولة الفرنسية للخطر، وسمعتها للتطريح، من خلال اتهامها بممارسة إرهاب الدولة الرسمي والضلوع في جرائم إبادة جماعية ضد المئات من السجناء السياسيين السوريين وضد مواطنين أبرياء، وتجنيد إرهابيين [الأخوان المسلمين] للقيام بذلك»؛ وعليّ بالتالي أن أفهم -بغض النظر عن وضعي القانوني كلاجئ سياسي في فرنسا- أنني «لستُ في نهاية الأمر أكثر حصانةً من **المهدي بن بركة**»، كما قال **العنصر** مدير DST، **بيير دو فلوران** Pierre de Florian، لوكيلي القانوني، في تهديد شبه صريح بتصفيتي إذا لم أتوقف عن النبش في تاريخ عملياتهم السرية في بلدي والمنطقة، وفي اعتراف غبيّ وأرعن، شبه مباشر، بمسؤولية جهازه عن اغتيال الزعيم الوطني المغربي المذكور في العام 1965 (بالتعاون مع الموساد) وإخفاء جثته حتى اليوم! ولم يكن بوسعي إلا أن آخذ تهديده على محمل الجد وأن أفرّ بجِلدي، خصوصاً وأنه لم يكن مرّ زمن طويل على تورط جهازه الإجرامي في اغتيال المناضلة الجنوب أفريقية **دولسي سبتمبر** Dulcie September، ممثلة حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» (حزب **نلسون مانديلا**) في فرنسا، بخمس طلقات من مسدس كاتم للصوت وهي خارجة من مكتبها في باريس ربيع العام 1988 على خلفية التحقيقات التي كانت تجريها بشأن التعاون العسكري-

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

النووي السري بين فرنسا ونظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا آنذاك! ومن المصادفات الغريبة أن قصة اغتيالها وتورط DST في الجريمة كانت موضوع تحقيق سري أجرته HVA آنذاك لصالح «المؤتمر الوطني الأفريقي» الذي كانت ألمانيا الديمقراطية تسلم وتدرّب مقاتليه، بالتعاون مع الكوبيين، في أنغولا ومناطق أخرى، وكانت وثائق التحقيق، التي حصلت عليها من بينيكيه لاحقاً، ضمن أقراص CD التي سطوا عليها، والتي كنت أملك منها نسخاً على أقراص «فلوبي ديسك» لحسن الحظ!

شكلت خفايا حرب أكتوبر في العام 1973، سواء منها السياسية والعسكرية، لكن وعلى نحو خاص الاختراقات التجسسية الإسرائيلية التي سبقتها ورافقتها لكل من أجهزة الدولة في مصر وسوريا والأردن في أعلى مستوياتها، والتي أفقدت القاهرة ودمشق عنصر «المفاجأة» المزعومة، فضلاً عن حقيقة وأسرار الموقف السوفييتي عشية الحرب وخلالها، واتصالات موسكو مع كل من دمشق والقاهرة آنذاك، ثلاثاً من القضايا الرئيسة التي شغلتنني، فكان لا بد من إثارتها في حواراتي و مراسلاتي مع فولف و الجنرال بينيكيه، الذي رحل مطلع العام 2006 عن 83 عاماً⁽¹⁰⁾. وكان بينيكيه أول ضابط مخابرات أمشي في جنازته وأبكيه أمام الناس وعدسات الصحفيين، قبل أن أفعل الأمر نفسه مرة أخرى، لكنها الأخيرة، في جنازة فولف نفسه بعد تسعة أشهر، تقديراً مني لدورهما الكبير في دعم القضية الفلسطينية و رمزيها خالد الذي ذكر جورج حبش و وديع حداد، لاسيما محاولتهما اللباسة لإنقاذ حياة هذا الأخير حين نقله سراً من المستشفى العسكري المركزي في الجزائر إلى برلين، وتنفيذهما أكبر عملية إنقاذ برية-بحرية سرية في التاريخ الحديث. فعلى مدار شهرَي سبتمبر وأكتوبر 1973، وفي الوقت الذي كان مشغولاً مع رئيسه ورفاقهما بمتابعة التوتر الدولي الناجم عن تطورات الوضع العسكري في الشرق الأوسط، تمكن بينيكيه من إنقاذ آلاف الشيوعيين والاشتراكيين والمثقفين والأكاديميين، التشيليين منهم والأجانب، من المذبحة التي كانت تدور رحاها آنذاك في تشيلي بعد انقلاب بينوشيه الذي دبّره هنري كيسنجر ضد الرئيس المنتخب سلفادور ألييندي في سبتمبر 1973؛ وعلى رأس هؤلاء المستشار الاقتصادي للرئيس ألييندي، المفكر الكبير أندريه غوندر فرانك Andre Gunder Frank، الذي سيصبح لاحقاً أستاذاً المشرف على أطروحتي (غير المكتملة) في التاريخ الاقتصادي عن «الثورة البرجوازية المغدورة وظاهرة الرسملة والبلترة في الدولة الفاطمية» حتى وفاته بين يديّ ويديّ زوجته الكندية أليسون كانديلا في منزله في لوكسمبورغ في 25 إبريل 2005. وكان فولف أول من علم أيضاً، خلال حرب أكتوبر، بقرار مكتب الأمن القومي الأميركي اتخاذ «الإنذار النووي» ليلة 24-25 أكتوبر؛ الأمر الذي لم يكن ممكناً إلا بفضل «عميلته» الشابة الشجاعة أورزل لورنزن، بعد أقل من ساعتين على اتخاذ القرار من قبل كيسنجر ومجموعته في غفلة من الرئيس نيكسون الذي كان يغط في نومه، فكان آخر من علم بالأمر! وكانت لورنزن هي نفسها التي تمكنت - منذ ديسمبر 1970 وقبل أكثر من ثلاثين عاماً على كشف الأمر رسمياً في إسرائيل- عاملاً حاسماً في اكتشاف عمالة أشرف مروان لجهاز «الموساد»، حين تمكنت من

تحديد هوية مسؤول عمليات الجهاز في أوروبا، الجنرال **شموئيل غورن** Shmuel Goren، ومراقبته ومعرفة توقيت وخط رحلته السرية إلى لندن مطلع ديسمبر 1970 للاجتماع مع الملك **حسين** (ومدير المخابرات السعودية، **كمال أدهم**، والدكتور **أشرف مروان**) في عيادة الطبيب البريطاني **إيمانويل هيربرت** Immanuel Herbert، ممثل جهاز «الموساد» غير الرسمي في العاصمة البريطانية، الذي كان حوّل عيادته منذ وقت طويل إلى وكر للقاءات السرية بين قادة وضباط الجهاز والعديد من الزعماء والمسؤولين العرب⁽¹¹⁾.

على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات والوثائق التي قدمها لي كل من **فولف** و **بينيكه** بشأن بعض أسرار الحرب، السياسية منها والأمنية والعسكرية، التي لا تزال حبيسة الأدرج حتى اليوم، إلا أن إرشادهما لي إلى البروفيسور **فيكتور إسرائيليان** ومساعدتي في الوصول إليه، بوصفه الوحيد الباقي على قيد الحياة من الأعضاء الأربعة في «خلية الأزمة» التي شكلها «الكريملن» قبل يومين من الحرب، لم يكن يقل أهمية عن ذلك، فلولاهما لما كان هذا الكتاب.

كان البروفيسور **إسرائيليان**، المولود في العاصمة الجورجية، تبليسي، العام 1919، لأبوين أرمنيين، يعمل آنذاك أستاذًا في عدد من الجامعات الأميركية والأوروبية الغربية منذ إرغامه على الاستقالة، لأسباب سياسية، من وزارة الخارجية السوفييتية، ومن الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لها، بقرار «تعسفي» من آخر وزير خارجية سوفيتي، **إدوارد شيفردنادزه**، ثم مغادرته روسيا على أثر ذلك في العام 1991 للعمل في الخارج. ومطلع العام 1995 أصدر كتابه الأول بالإنكليزية «داخل الكريملن خلال حرب يوم كيبيور» في منشورات قسم التاريخ بجامعة «بنسلفانيا» الأميركية، الذي سرعان ما لاقى صدىً إيجابياً عميقاً وقوبل بترحاب لافت في أوساط الدبلوماسيين والمؤرخين المتخصصين في الدراسات السوفييتية، ومن قبل الصحافة الغربية عموماً، كونه يسد فجوة كبيرة في السرديات الخاصة بكواليس حرب أكتوبر، وهي الفجوة المتعلقة بـ «الرواية السوفييتية» لأسرار الحرب ومجرياتها. ومن المعلوم أن هذه الفجوة كانت، ولما تزال كذلك إلى حد بعيد، بحاجة إلى المزيد من التوثيق، نظراً لأن الاتحاد السوفييتي، ومن بعده روسيا، وباستثناء ما جاء في مقابلات وتعليقات صحفية عابرة أدلى بها دبلوماسيون وعسكريون سوفيت عايشوا الحرب عن قرب وكانوا فاعلين في واحد من مفاصلها على الأقل، لم يُفْرَجَ حتى الآن عن أية وثيقة رسمية تتصل بوقائعها العسكرية أو الدبلوماسية. هذا إذا استثنينا تقريراً رسمياً مسهباً يقع في حوالي 20 صفحة كتبه الدبلوماسي المخضرم، **فلاديمير فينوغرادوف**، السفير السوفييتي في القاهرة خلال النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، بعد عودته إلى موسكو أواخر العام 1974، في صيغة «مذكرة إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي». وقد بقي موضوع المذكرة مجهولاً خارج الإطار الحزبي المذكور وبعض دوائر وزارة الخارجية إلى أن عثر ابنه **ألكسندر** بين أوراقه الشخصية على نسخة منها بعد

وفاة أبيه في 21 يونيو من العام 1997، وقام بتسريبها إلى الصحافة الروسية. وعلى الرغم من حصافة **فينو غرادوف** المعروفة وتجربته الغنية، فقد وصف **فولف** هذه المذكرة بأنها:

«مغرفة في سخافتها إلى حد أنه راودتني شكوك عميقة في أن يكون هو كاتبها فعلاً لولا أنني تأكدت بنفسني من الأمر من خلال زميله في القاهرة آنذاك، صديقي لاحقاً، المارشال **فاديم كيربيتشينكو**، رئيس محطة KGB في مصر وتونس خلال الفترة 1970-1974. ذلك رغم أن ما نشره **فينو غرادوف** من أعمال أخرى عن تجربته الدبلوماسية في القاهرة، في حدود ما هو مسموح به، لاسيما البروفایل السياسي الذي رسمه للرئيس **السادات** [بعنوان «روتوش على صورة» Штрихи К Портрету] في يناير 1975، كان ينطوي ضمناً على هذه الروح، ولكن دون أن يهبط فيه إلى هذا الدرك من الفجاجة، إذ سيطر المنطق المؤامراتي على محتواه، وهو ما لا يليق برجل حصيف مثله. فقد وصل به الأمر حدّ الزعم بأن **السادات** قرر شن حرب أكتوبر باتفاق مع رئيسة الحكومة الإسرائيلية **غولدا مائير** و مستشار الأمن القومي الأميركي **هنري كيسنجر**، ثم سمّح بالاختراق الإسرائيلي في ثغرة الدفرسوار وتطويق الجيش الثالث المصري عمداً وبالتواطؤ معهما بهدف خلق وضع جيوسياسي يؤدي إلى طرد السوفييت من المنطقة وإعادة الأميركيين إليها (...). ولم يكن ذلك إلا محاولة ساذجة من **فينو غرادوف** لطمس فشله الدبلوماسي المدوّي بعد وفاة **ناصر**. فقد عمل دون كلل-منذ اللحظات الأولى لتعيينه سفيراً في القاهرة في 28 سبتمبر 1970- على تزيين صورة **السادات** في تقاريره إلى رؤسائه في موسكو، وعلى إقناعهم بأن سياسته الداخلية والخارجية ستبقيان امتداداً لسياسة **ناصر** وتحافظان على نهجه في العلاقات الخارجية، لاسيما مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه. والغريب في الأمر أن تقاريره ظلّت تنطوي على هذه الروح حتى بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر في العام 1972. وذلك بخلاف **كيربيتشينكو**، والملحق العسكري الأدميرال **نيكولاي إيفلييف**، اللذين-كما أخبرني **يوري أندربوف** و سفيرنا في القاهرة آنذاك **مارتين بيرباخ** Martin Bierbach- كانا يتمتعان ببصيرة أكثر نفاذاً، إذ حدّرا موسكو وبرلين باكراً من خطط **السادات** واتصالاته مع واشنطن عبر قنوات خلفية. هذا فضلاً عن حقيقة أننا، وبالتالي شركاءنا وزملاءنا في KGB، كنا أصلاً أول من اكتشف اتصالات **السادات** بمدير المخابرات السعودية، الشيخ **كمال أدهم**، وقبضه منه أموالاً لجيبه الخاص منذ أن سمّي هذا الأخير من قبل واشنطن مرجعاً استشارياً رسمياً أعلى لووكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط اعتباراً من العام 1965؛ ثم في العام 1969 حين اكتشفنا وجود محاولات من قبل الشيخ **أدهم** لتجنيد **أشرف مروان** صهر الرئيس **ناصر**، بالتنسيق مع صديقه رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي، **تسفي زامير**، و اشترك **أدهم** على نحو فعّال منذ ربيع العام 1965 في ربط وزير الدفاع السوري **حافظ الأسد** بالبريطانيين من خلال **ريتشارد/ديك وايت**، رئيس

جهاز MI6 آنذاك، حين رتّب له **عبد الحليم خدام**، وكيلُ المخابرات البريطانية في سوريا منذ العام 1952، أولى زيارته السرية إلى لندن في مايو 1965، بالتنسيق مع السفير البريطاني في دمشق **تريفور إيفانز** (...). وكان **زامير و أدهم** دشّنا للتو، بعد لقائهما في **لانغلي** [مقر الـ CIA]، حيث كانا يخضعان لدورة تدريبية مكثفة، صداقةً وعلاقة مهنية طويلة ستمتد حتى وفاة **أدهم** قبل بضع سنوات⁽¹²⁾!

هنا لا بد من الإشارة إلى أمر لافِت وهو أن وثائق العلاقات السرية التي أقامها **حافظ الأسد** مع البريطانيين منذ العام 1965، بما في ذلك محاضر جلساته معهم خلال زيارته السرية الثلاث إلى لندن حين كان لم يزل وزيراً للدفاع وقائداً للقوى الجوية، لا تزال كلها خاضعة للتصنيف السري رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على وقوعها، ولم تُرفع السرية سوى عن اثنتين منها لا تتمتعان بأية قيمة خاصة سوى أنهما تؤكدان حصول الزيارة الأولى وبعض اللقاءات التي تخللتها. فهما تتعلقان حصراً باجتماعه مع وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، **جورج طومسون**، خلال تلك الزيارة التي حصلت في مايو 1965، وبالتقويم اللائع لشخصيته من قبل سلك وزارة الخارجية الذي وصفه بأنه «مجرّد ثرثارٍ يَجترّ كليشيات أيديولوجية قومية مجوجة». وقد حاولتُ جاهداً، منذ مجيئي إلى بريطانيا، الحصول على بقية الوثائق، بموجب قانون «الحق في الوصول إلى المعلومات التي تهم الرأي العام»، إلا أنني فشلت في ذلك حتى حين لجأتُ إلى المحكمة، بسبب اعتراض الجهات الرسمية المعنية، كونها «تتعلق بالأمن القومي البريطاني»! وهناك معلومات تفيد بأنها أُتلفت في عداد آلاف الوثائق الحساسة الأخرى التي جرى سحبها بطرق احتيالية من الأرشيف الوطني البريطاني وأرشيف المخابرات الخارجية MI6 قبل إخفائها وإتلافها عمداً في أوقات مختلفة في سياق عملية فساد كبرى كشفت عنها الصحف البريطانية خلال السنوات الأخيرة في عدد من التقارير المثيرة! وإذا ما ثبت أن الوثائق المتعلقة بزيارات واتصالات **الأسد** كانت من ضمن الوثائق التي جرى إخفاؤها أو إتلافها، فهذا يعني أنه كان من شبه المؤكد أن يضيع مضمونها إلى الأبد لولا أن بعض أعضاء ما يُعرف باسم «حلقة كيمبريدج الخماسية» The Cambridge Ring، وثيقي الصلة بمديري MI6 و MI5 آنذاك، أمثال البروفيسور **أنتوني بلنت** Anthony Blunt، أستاذ تاريخ الفن في جامعة أكسفورد والمشرف على الكنوز الفنية في القصور الملكية، وزميله **فيك آلن** Vic Allen، القائد النقابي الشهير والأستاذ في جامعة «ليدز»، ولكن بشكل خاص صديقهما عالم البيولوجيا ورئيس مركز الأبحاث الاستشاري الرسمي في مقر الحكومة البريطانية لاحقاً، **البارون فيكتور روتشيلد الثالث**، قاموا-من بين أنشطة أخرى فائقة الخطورة- بكشف لقاءات **الأسد** اللندنية وتسريب محاضرها السرية إلى **فولف** وجهازه، ومن خلاله إلى موسكو. ومن المعلوم أن قضية «حلقة كيمبريدج» تحولت بعد انكشافها في عهد **مارغريت تاتشر** إلى فضيحة أمنية لا تزال تشغل بريطانيا وتقض مضجعها حتى اليوم بين وقت وآخر، نظراً لأن العضو الخامس في «الحلقة» لا يزال مجهولاً حتى اليوم، وإن زعم بعض الصحفيين والمؤرخين أنه **روتشيلد** نفسه، الأمر الذي نفاه لي **فولف** بشكل قاطع، وجاهياً

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

وكتابياً، مؤكداً أن البارون **روتشيلد** «كان مجرد صديق لنا وأحد مصادر معلوماتنا الموثوق بها في لندن، وأحياناً في تل أبيب، بحكم زيارته لها ومصالحه المالية فيها وعلاقاته مع مسؤولين إسرائيليين كبار، مدنيين وعسكريين...»⁽¹³⁾. وأعتقد جازماً أن **فولف** كان صادقاً كلياً في ذلك، لأنه لم يكن يرفض تحديد «عملائه» السابقين بالاسم إلا إذا كان أمرهم أصبح مكشوفاً أو كانوا لا يزالون على قيد الحياة. وحين تحدثنا عن **فيكتور روتشيلد**، كان مضي على موته أكثر من ثلاثة عشر عاماً!

إذن، وباستثناء ما أشرت إليه، لا تزال الملفات السوفييتية الخاصة بالحرب وظروفها، سواء ما هو محفوظ منها في أرشيف الكريملن أو أرشيف وزارتي الخارجية والدفاع ولجنة أمن الدولة KGB، وحتى أرشيف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي «المنقرض» نفسه، مغلقة كلها في وجوه المؤرخين والباحثين حتى يومنا هذا، رغم مضي ثلاثين عاماً على تفكك الاتحاد السوفييتي وقرباة خمسين عاماً على الحرب نفسها! وإذا كان هذا برهاناً، وإنْ غير معياري، على استمرارية العمل بذهنية «النموذج السوفييتي» حتى بعد زوال المسمى، فإن منَع كتاب البروفيسور **فيكتور إسرائيلي** من التداول في روسيا حتى اليوم، أو ترجمته ونشره بالروسية -رغم ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي أطاحت بمختلف أشكال السُّر الحديدية- يشكل برهاناً لا ريب في معياريته على ذلك!

كان اتصالي الأول مع البروفيسور **إسرائيلي** في بنسلفانيا، باقتراح وتزكية ومساعدة من **فولف**، عقب لقائي الأول مع هذا الأخير في منزله الريفي في «برندن» (شمال شرق برلين) مطلع فبراير 2002. ولا أنكر أنني كنت «صدامياً» و«فجاً» معه، وربما عدوانياً وقليل التهذيب، منذ اللحظة الأولى، نظراً للانطباع الأولي السيء الذي خلفه كتابه في ذهني على صعيد موقفه من إسرائيل وحققها في الوجود الآمن، واستتكاره ضمناً مبادرة حكام مصر وسوريا إلى شن الحرب هذه المرة، الأمر الذي جعله يبدو كما لو أنه يعتبر حربهم سلوكاً «عدوانياً» من قبلهم، وليس حقاً لهم في تحرير أرضهم المحتلة، أيّاً كانت نواياهم الحقيقية التي وقفت وراء قرارهم شنّ الحرب. هذا ولو أنني حاولت جاهداً «تفهّم» بواعثه واهتماماته، انطلاقاً من أن الكتاب موجه أصلاً لفئة الباحثين والمؤرخين والأكاديميين من القراء الغربيين «المخملين»، ومن أن مؤلفه هو أصلاً ربيب «الماركسية» السوفييتية السوقية المبتذلة، التي كانت، رغم رطانة خطابها عن «مناصرة الشعوب في مواجهة الإمبريالية»، صهيونية في جوهرها حتى النخاع على مدار سبعين عاماً تقريباً من الحقبة السوفييتية، لاسيما خلال العهد الستاليني وما بعد، باستثناء فترة **أندروبوف** القصيرة، وهو «اليهودي» الأصل، يا للمفارقة! فقد كان هذا الأخير أول زعيم سوفييتي يُقدّم بعد تسلمه قيادة الحزب في 12 نوفمبر 1982، ليس فقط على تزويد سوريا بنظام دفاع جوي متطور (أنغارا/C200) «كاسر للتوازن» مع إسرائيل لم يُستخدم سابقاً خارج جيوش دول «معاهدة وارسو»، رغم كراهيته العميقة لرئيسها **حافظ الأسد** واحتقاره له، بل أيضاً على تشكيل «لجنة مكافحة الصهيونية في عموم الاتحاد السوفييتي-AZCSP» في مارس 1983 برئاسة الماريشال المحترم ذائع الصيت منذ الحرب العالمية الثانية، **ديفيد دراغونسكي**، ذي

الأصول اليهودية والحائز على وسام بطل الاتحاد السوفييتي مرتين متتاليتين. هذا بالإضافة إلى إطلاقه، أي **أندروبوف**، حملة شرسة واسعة النطاق لمكافحة الشبكات الإسرائيلية-المافيزية التي كانت تديرها ابنة **بريجينيف**، **غالينا بريجينيفا**، ووضع هذه الأخيرة في السجن والإقامة الجبرية حتى وفاته الملتبسة... بفشل كلوي أكثر التباساً، بعد أن ضُبطها متلبساً طوال سنوات عديدة، مع عدد من شركائها في جهاز الـKGB نفسه، ومن ضمنهم نائبه الجنرال **سيميون تسفيغون** (زوج خالتها)، بسرقة معلومات تتعلق بأمن الدولة وتهريب الماس من المخازن والمتاحف الوطنية ومناجم التعدين الحكومية في منطقة «آيخال **Айхал**» وبيعه لوكلاء جهاز «الموساد» في فيينا وتل أبيب ومدينة أنتفيربن البلجيكية، العاصمة العالمية لصقل الماس! وهذا كله كان بمعرفة أبيها، زعيم الأُممية البروليتارية العالمية، **بريجينيف**، وبغطاء منه، وبمشاركة زوجها الرابع، **يوري تشيربانوف**، ضابط الشرطة و نائب وزير الداخلية، وشقيقها الأصغر، **يوري بريجينيف**، نائب وزير التجارة الخارجية، وشريكهم النصاب والمحتال الكبير الجنرال **فلاديمير فيودوروف** **Владимир Фёдоров**، كبير الخبراء العسكريين السوفييت في مصر أواخر السبعينيات. ومن المفارقات الصادمة أن هذا الأخير- وفق وثائق **فولف**- باع في العام 1980، بالتنسيق مع السادات وبعض ضباط المعنيين، أنظمة التردد الثلاثة الخاصة بصواريخ «كفادرات» (سام 6) للأميركيين، ومن خلالهم للإسرائيليين، وربما لهؤلاء مباشرة، حين كان لم يزل في مصر وقبل أن يعيّنه **بوريس يلتسين** في العام 1998 ملحقاً عسكرياً في دمشق مكلفاً- من بين مهماته الأخرى- بجمع المعلومات الاستخبارية لصالح مشغليه وزبائنه الأميركيين والإسرائيليين، عن «حزب الله» وإمدادات سلاحه عبر الأراضي السورية قبل تحرير الجنوب اللبناني في العام 2000! ومن المعلوم، أو بالأحرى غير المعلوم إلى اليوم، أن «بيع» أنظمة التردد تلك، بالإضافة إلى إقدام السادات ونائبه **حسني مبارك** و قائد القوى الجوية في الجيش المصري، الفريق **محمود شاكر عبد المنعم**، على بيع طائرة «ميغ 23» لوكالة المخابرات المركزية في 16 سبتمبر من العام 1977 مقابل 3 ملايين دولار، وفق سجلات HVA التي وثقت العملية بالصوت والصورة في «قاعدة بني سويف» الجوية جنوب القاهرة، كما سنكشف للمرة الأولى بالتفاصيل والصور (غاليري/ معرض الصورة المختارة، القسم الثاني)، كانا عاملاً أساسياً في تنفيذ «مجزرة الدفاع الجوي» التي قامت بها إسرائيل في البقاع اللبناني يومي 9 و10 يونيو خلال غزوها لبنان في العام 1982، والتي انتهت بتدمير 29-34 بطارية صواريخ أرض-جو سورية، و83 طائرة حديثة جداً بمعايير ذلك الوقت (منها حوالي 60 طائرة ميغ 23 شكلت العمود الفقري للقوى الجوية السورية آنذاك)، واستشهاد وجرح حوالي خمسة آلاف ضابط وعسكري سوري خلال أقل من 48 ساعة⁽¹⁴⁾! ولعل قصة **فلاديمير فيودوروف** هذه تحمل مغزى أكثر عمقاً وإثارة في أيامنا هذه، حيث يقوم الكريملن وذراعه المافيزية الإجرامية، «شركة فاغنر» الأمنية الخاصة، بإشراف مباشر من صاحباها «اليهودي-الصهيوني» **يفغيني بريغوجين** **Е.Пригожин**، وثيق الصلة بزعيم الكريملن والموساد، بتدمير ممنهج للبنية التحتية الدفاعية الخاصة بالجيش السوري، ليس فقط من خلال فتح مجالنا الجوي

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

على مصراعيه أمام الطيران الإسرائيلي، ولكن أيضاً من خلال ما يمكن وصفه دون أي مبالغة بعملية «أسرلة» Israelization لمؤسساته، بالتنسيق التام مع الاستخبارات الإسرائيلية، بما في ذلك استهداف فروع حساسة تابعة لـ «مركز البحوث العلمية»، في دمشق وعدد من المحافظات السورية الأخرى (حماء، حمص، حلب، طرطوس)، واغتيال علمائه وخبرائه، أمثال عالم هندسة الدفع النفاث د.عزيز إسبر، الذي اغتالته «فاغنر» بسيارة مفخخة صيف العام 2018 قرب مدينة «مصياف» في المنطقة الوسطى، بالتعاون مع مسؤول أمنه الشخصي العقيد حيدر حمدان، كمقاولة من الباطن لصالح الموساد. هذا فضلاً عن مساهمة «فاغنر» وضباط الاستخبارات الروسية، مباشرة أو مداورةً، من خلال تقديم معلومات ساخنة للإسرائيليين، في اغتيال عدد من كوادر «حزب الله» في سوريا (لعل أشهرهم الأسير المحرّر سمير القنطار والقائد الأمني-العسكري البارز مصطفى بدر الدين)، بالإضافة إلى عدد من المهندسين والتقنيين الإيرانيين العاملين منذ الثمانينيات في المركز المذكور وفي مجالات أخرى رديفة، بتواطؤ ضباط سوريين جواسيس وعملاء للروس وشبكات المافيا الروسية في أعلى هرم أجهزة النظام، أمثال ضابط المخابرات الجوية الموهوس سهيل الحسن (على الأقل وفق ما يمكن استنتاجه منطقياً من تقارير سرية صادرة عن جهات أمنية سورية إلى رئاسة الجمهورية)! ومن نافل القول إنه لا «حزب الله» ولا الإيرانيين تجرؤوا على الاعتراف بالدور الروسي «الموسادي» في اغتيال قادتهم وكوادرهم!

بعد بضعة أشهر من الحوارات والمجادلات، الساخنة أحياناً، طالت جوهر قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، وحتى قضايا من قبيل «المسألة اليهودية» وتاريخ اليهود العرب والخزر، والنزعة الصهيونية المتجذرة في النسخة السوفييتية المبتذلة من «الماركسية»، وطبيعة النظامين المصري والسوري ودوافعهما «الحقيقية» غير المعلنة للمبادرة إلى شن الحرب... إلخ، اتفقت مع البروفيسور إسرائيليّان على ترجمة كتابه إلى العربية بعد أن يقوم بإعادة تحرير النص الأصلي، المنشور بالإنكليزية، في ضوء ما توصلنا إليه في نقاشاتنا، ولكن-بشكل خاص- في ضوء ما تكشفه محتويات أرشيف ماركوس فولف ذات الصلة. وكنت وضعت هذه المواد الإرشيفية بتصرفه، بعد موافقة فولف، كونها تسد فجوات واسعة في الكتاب وتحلّ «الغاز» سياسية واستخبارية وعسكرية كان هو نفسه أشار إليها أصلاً في كتابه، وأعرب عن فشله في إيجاد تفسير لها عشية الحرب وخلالها وبعدها، رغم وجوده في مركز صناعة القرار في موسكو، وبشكل خاص في «خلية الأزمة». ومن أبرز تلك «الألغاز» ذلك القرار السري الذي اتخذته الرئيس الأسد وأركان قيادته خلال اجتماع طارئ لهم في «غرفة العمليات الميدانية» في بلدة قطناً عصر يوم 8 أكتوبر، والذي قضى بسحب القوات السورية من جميع الأراضي التي جرى تحريرها خلال اليومين الأولين من الحرب إلى خط الدفاع الثاني؛ وكيفية معرفة السوفييت التوقيت الدقيق لاندلاع الحرب قبل حصولها بثلاثة أيام من خلال رئيس فرع المخابرات الجوية السورية، محمد الخولي، الذي بادر إلى إبلاغ فولف بالأمر من وراء ظهر حافظ

الأسد وبالضد من رغبته! وهذان أمران يُكشف عنهما اليوم للمرة الأولى ويحلان «لغز» الخرق الإسرائيلي اعتباراً من اليوم الثالث للحرب، و«لغز» معرفة السوفييت توقيت الحرب قبل اندلاعها، وبالتالي المساعدة على فهم عدد من تصرفاتهم ومبادراتهم سابقاً ولاحقاً. ولعل أبرز هذه التصرفات إقدامهم على إجلاء رعاياهم المدنيين من مصر وسوريا، فوراً وبطريقة صاخبة في وضح النهار قبل اندلاع الحرب بيومين، وإخراج قطعهم البحرية من الموانئ المصرية والسورية إلى عرض البحر بناء على قرار اتخذه أعضاء الترويكا الثلاثة (بريجينيف، كوسيجن و غروميكو)، من وراء ظهر المكتب السياسي ودون علمه إلا لاحقاً بعد أن وضعوه أمام الأمر الواقع، بهدف إيصال إنذار مبكر «غير مباشر» للإسرائيليين بعدما كانوا فكروا جدياً بإيصاله لهم «مباشرة» من خلال «الخط الساخن» مع واشنطن، لكنهم تراجعوا عن ذلك في اللحظة الأخيرة خشية تسريب الأمر من قبل الأميركيين أو الإسرائيليين وتحوله إلى «فضيحة خيانية» دولية! وقد أصبح معلوماً أن محطتي المخابرات العسكرية السوفييتية في دمشق والقاهرة فشلتا فشلاً ذريعاً في الحصول مسبقاً على هذه المعلومات رغم حضورهما النوعي في العاصمتين، لاسيما في قيادة وحدات الجيش السوري من خلال المستشارين العسكريين، وأن السادات والأسد كليهما رفضا بشكل قاطع إبلاغ موسكو بتوقيت الحرب إلا قبل نشوبها بأربع ساعات، رغم وجود معاهدات وتفاهات معها تفرض عليهما، فضلاً عما يقتضيه «الواجب» السياسي والمصلحة البراغماتية البحتة، التنسيق مع موسكو في أي خطوة يمكن أن يُقَدم عليها، سواء أكانت سياسية أم عسكرية، خصوصاً إذا ما كان محتملاً أن تؤدي إلى أزمة دولية. وكان رفضهما هذا واحداً من أغرب الأمور العسيرة على الفهم بالنسبة لأي مراقب لا يعرف طبيعة وجوهر النظامين والأسباب الحقيقية التي دفعتهما إلى شن تلك الحرب، بعيداً عن البروباجندا المتداولة آنذاك عن «تحرير الأراضي العربية المحتلة وإزالة آثار عدوان يونيو 1967». ولطالما تساءل صحفيون ومؤرخون غربيون متخصصون في العلاقات العربية-السوفييتية، باستثناء من ظن منهم (بدافع الجهل أو استناداً إلى وشايات وتقارير ملفقة من قبل الجاسوس الأمريكي/البريطاني العتيق محمد حسنين هيكل كما سنرى لاحقاً بالوثائق) أن موسكو كانت تحرّض على الحرب وتشارك في التخطيط لها، عن أسباب رفض السادات والأسد إبلاغ الكرملن بها وبتاريخها مسبقاً، رغم أنهما كانا سيقا تلان بالسلح السوفييتي، ويدركان أن مسار الحرب يمكن أن يخرج عن السيطرة في أيما لحظة. هذا بالإضافة إلى إدراكهما أيضاً أن العمليات العسكرية يمكن أن تطول أكثر بكثير مما كان مخططاً لها (على الأقل من قبل الأسد الذي حدّد سقفها الزمني مسبقاً بما لا يتجاوز 48-72 ساعة كحد أقصى، وفق ما قاله للسفير محيي الدينوف)، وبالتالي الحاجة إلى جسر جوي-بحري للإمداد وتعويض الخسائر، كما سيحصل فعلاً فور اندلاع الحرب؛ فضلاً عن حاجتهما، بطبيعة الحال، إلى المؤازرة السياسية والديبلوماسية في المحافل الدولية، لاسيما مجلس الأمن!

استغرق عملنا في ترجمة النص الأصلي للكتاب وإعادة تحريره، بعد ترجمة ودمج المعطيات والمعلومات الواردة في أوراق فولف الخاصة، ذات الصلة بالحرب مباشرة أو مداورة، قرابة ثلاث

سنوات امتدت حتى 15 سبتمبر 2005 حين انتهى البروفيسور **إسرائيلي**ان من كتابة مقدمة خاصة بالنسخة العربية و«ملحق» مُوسَّع (الجزء الثاني من هذا الكتاب) أرادته أن يكون تحت عنوان «نهاية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، نقد ذاتي متأخر». وربما كان هذا الملحق، الذي ينطوي على معلومات و وقائع مجهولة أو شبه مجهولة يعود بعضها إلى القرن الثامن عشر، و«نبؤات» حقيقية لمآلات الصراع العربي-الإسرائيلي نراها وهي تتحقق أمام أعيننا اليوم، آخر ما كتبه في حياته، فقد رحل فجأة بعد أقل من أسبوعين على ذلك، في 27 سبتمبر، عن 85 عاماً، حتى قبل أن يقوم بمراجعة وتنقيح الصفحات الأخيرة من «الملحق». وكان رحيله المفاجيء-رغم تقدمه في السن والجلطات الدماغية التي تعرض لها في سنوات سابقة-أمراً محبطاً بالنسبة لي، إذ كان بودّي أن يُنشر كتابه خلال حياته، بينما كان هو من جهته تَوَاقاً لمعرفة ردود فعل القراء العرب، لاسيما منهم الديبلوماسيين والمؤرخين ممن عايشوا تلك الفترة عن قرب وساهموا في أحداثها بشكل أو بآخر. لكن هذا لم يُقدّر له أن يحصل، كما رغبات وأمنيات كثيرة في الحياة. ولهذا وضعتُ مخطوطة الكتاب جانباً بانتظار ظروف أفضل لنشرها، وبحيث تكون «مذكرات فولف العربية» قد نُشرت لتشكّل إطاراً مفتاحياً أو خلفية لوقائع الحرب وكواليسها، مُهملاً حتى إجراء التنقيحات النهائية والمراجعة الضرورية لمقارنة النصوص الأصلية بالنصوص المترجمة. ولأننا كنا نستخدم نظام «فلوبي ديسك» القديم في تخزين النصوص، بالإضافة إلى مراسلاتنا المتواترة بالبريد الإلكتروني، وجدت نفسي لاحقاً أمام مشكلة معقدة أخرى ولكن من نوع آخر، وهي خروج هذا النظام من الاستخدام وانقراضه بعد سنوات قليلة على ذلك، وغياب محرك قراءته من أجيال الكمبيوتر اللاحقة، فضلاً عن فشل البريد الإلكتروني نفسه في قراءة Decode الكثير من مراسلاتنا بعد سنوات، لاسيما وأنا كنا نستخدم نظامي بريد إلكتروني مختلفين، ما حثّم عليّ الاستعانة بالصدّق الكردي-السوري **عبد السلام يوسف** في قسم الإنفورماتيك بجامعة «أوترخت» الهولندية لاستخراج محتوياتها؛ وعندها وجدنا أنفسنا أمام مشكلة أخرى أكثر تعقيداً من الأولى، وهي أن بعض محتويات الأقراص كان تعرّض للتلف وأصبح مستحيل القراءة إلكترونياً بسبب سوء الحفظ الناجم عن ظروف «العجربة»، وليس أقلها التنقل الدائم ما بين فرنسا وألمانيا وهولندا ومشافيتها، قبل الاستقرار أخيراً في بريطانيا؛ الأمر الذي اقتضى إعادة ترجمة وتحرير أجزاء كبيرة جداً من النصوص الأصلية، الورقية منها والبريدية الإلكترونية، مرة أخرى كما لو أنني أبدأ من الصفر!

لقد جرت العادة في تقديم الأعمال المترجمة أو المحررة أن يقوم المترجم أو المحرر بعرض موجز لمحتويات العمل، إلا أنني أثرت حتى اللحظة الأخيرة عدم القيام بذلك، والاكتفاء بعرض الظروف التي قادتنني إلى الكتاب ومؤلفه، وتلك التي أحاطت بدوافع وأسباب إعادة تحريره من قبل المؤلف بعد توفر وثائق جديدة لم تكن متاحة له عند تأليفه كتابه في طبعته الإنكليزية، فضلاً عن اقتناعه بأهمية تضمين الكتاب ما كان أسقطه منه في تلك الطبعة لأسباب تخص الناشر (جامعة بنسلفانيا).

مع ذلك، ورغم المقدمة الوافية بالغرض التي وضعها المؤلف للنسخة العربية من كتابه، وجدتُ من ناحية أخرى أن عدم التعريف بمحتوى العمل وأهميته، وإنْ في أضيق حدود ممكنة، ابتخاساً له بمعنى ما، وأمراً أشبه بوضع عصابة على عيني القارئ قبل اقتياده إلى أرض مجهولة ليتحسَّسها ويكتشفها بنفسه، رغم ما يمكن أن يتسبَّب به ذلك من انزلاقات وتصورات مختلفة عما أراده صاحب العمل، وأنا معه بطبيعة الحال، وإنْ جزئياً. ويصح هذا أكثر ما يصح حين يتعلق الأمر بالأجيال الثلاثة الأخيرة على الأقل من القراء العرب الذين لم يعرفوا «حرب أكتوبر» والظروف التي حصلت فيها إلا من خلال الإعلام الدعائي الرسمي الرخيص، أو من خلال الكتب والسرديات شبه الرسمية الأكثر رخساً وابتذالاً، وأشهرها على الإطلاق رواية النصاب و«الفهلوي» الكبير هيكَل في كتابه «الطريق إلى رمضان»، فضلاً عن كتبه الأخرى ومقالاته ذات الصلة، التي أصبحت سرديّة مهيمنة على ثقافة تلك الأجيال وفي وسائل الإعلام العربية رغم ما انطوت عليه من أكاذيب حقيرة جرت فبركتها بالاشتراك مع (وبتدخل تحريريّ من) «مشغله» رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة آنذاك آرثر مارش ناينر Arthur M. Niner. وهذا ما كانت IHVA اكتشفته في وقت مبكر من سبعينيات القرن الماضي، وما أكَّده لي ناينر نفسه، وزوجته الفنانة التشكيلية الألمانية الأصل أورسولا هينش Ursula Hinsch (المعروفة باسم أوشي Uschi)، وجاهياً وفي رسائل مكتوبة بعد ثلاثين عاماً على تلك الأحداث حين أصبحا متقاعدَيْن في مزرعتهم جنوب شرق فرنسا، كما سيمر معنا. ولن يكون أمراً مبالغاً فيه إذا أضفنا القول إن هذا النوع من القراء العرب لم يعرف الاتحاد السوفييتي وسياساته العالمية والشرق أوسطية، خصوصاً ما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية وحرب أكتوبر نفسها، إلا من خلال سرديات الأحزاب «الشيعية» الرسمية وأدبياتها الدعائية الرخيصة، أو من خلال ما نشره وينشره خصومُها وأعداؤها السياسيون والأيديولوجيون، عرباً وغربيين، وإسرائيليين على وجه الخصوص.

ربما كان أفضل تعريف «تقني» للكتاب وأهميته، حتى في نسخته الإنكليزية الأصلية قبل إعادة تحريرها، ما قاله البروفيسور ألفين روبنشتاين Alvin Rubinstein، وهو أحد أشهر المتخصصين في السياسة السوفييتية في جامعتي بنسلفانيا وهارفارد وجامعات أميركية وغربية أخرى خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى وفاته في العام 2002. فقد وصفه في المقدمة الموجزة التي وضعها للنسخة الإنكليزية، وفي مراجعات أخرى للكتاب في عدد من المجلات والدوريات المتخصصة، بأنه أفضل عمل، أو بالأحرى العمل الوحيد الذي يكشف لنا كيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية السوفييتية، لاسيما خلال الأزمات، منذ كتابات «النبي المنبؤ» تروتسكي في ثلاثينيات القرن الماضي. فعلى الرغم مما كتبه فاعلون أساسيون في تلك الحرب، لاسيما كيسنجر [في الجزء الثاني من مذكراته، «سنوات القلاقل»]، وألكسندر هيغ، كبير موظفي البيت الأبيض [في مذكراته: «الدوائر الداخلية: كيف غيرت أميركا العالم»]، ووليم كوانت، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي آنذاك [في كتابه: «عقدُ القرارات: سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي،

1967-1976»[، بقيت عملية صناعة القرار في دوائر الكريملن، والدوافع التي كانت تحركها وتتحكم بها خلال الحرب، مجهولة تماماً ومشوشة في أفضل الحالات. فمن تحدثوا عنها لاحقاً من المؤرخين والسياسيين السوفييت، حين سمحت «البيروسترويكا» الانفتاحية بذلك بعد العام 1985 (وإن ضمن شروط معينة، كما في القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب في العام 1988 بشأن السماح بفتح أرشيف الأحزاب الشيوعية «الشقيقة» أمام المؤرخين)، لم يسبق لهم أن كانوا أعضاء في الدائرة العليا المحيطة بالزعيم السوفييتي بريجنيف، ولا حتى في الدوائر الأدنى مستوى في قيادة الحزب والدولة. وفضلاً عن ذلك، لم يبرز أيٌّ منهم ولو وثيقة واحدة تدعم أقواله، وكانت أحاديثهم- على وجه الإجمال- غير دقيقة وغير موثقة، وعبارة عن قصص وتُنف من الانطباعات الشخصية غير الصالحة لأن تكون مادة تاريخية يُعتدّ بها. لكن بفضل كتاب البروفيسور **إسرائيليان** وذاكرته الحادة والوثائق الرسمية التي احتفظ بها لنفسه، فضلاً عن الملاحظات التي دونها خلال اجتماعات الكريملن، أصبح بإمكاننا، لأول مرة منذ **تروتسكي**، أن نرى آلية صنع القرار السوفييتي، التي كان يقودها المكتب السياسي للحزب «الشيوعي»، وهي تعمل في وضع دولي متوتر وصل إلى حافة حرب نووية؛ وأن نرى كيف فسّر قادة الكريملين أفعال **كيسنجر** و **أنور السادات** و **حافظ الأسد**، وبقية الفاعلين الآخرين في الأزمة؛ وكيف نظر «فريقا» الكريملن، «اليمني» و«اليساري»، إلى الثلاثة المذكورين وأفعالهم خلال الحرب، وكيف قوّماها وفسّراها. فما سجّله **إسرائيليان**، استناداً إلى تجربته الخاصة في تلك الأيام والساعات الحرجة التي وضعت العالم على صفيح نووي ساخن خلال ساعاتها الأخيرة، يقدم لنا صورة حامية لكبار مسؤولي الكريملن، بمن في ذلك **بريجنيف** و **غروميكو** و **أندروبوف** و بعض جنرالات «الجيش الأحمر- جيش الأُممية البروليتارية»؛ ولا يقلُّ أهمية عن ذلك أن وصوله إلى وثائق مهمة، من قبيل رسائل **نيكسون** إلى **بريجنيف** التي لم تُنشر في الولايات المتحدة حتى اليوم (ما نُشر منها عمَد المحرر أو جهات رسمية، وربما **نيكسون** نفسه، إلى حذف الكثير من مقاطعها المفتاحية الهامة لأسباب مختلفة)، ومحاضر اتصالات موسكو مع القاهرة ودمشق، بالإضافة إلى محاضر الاجتماع بين **كيسنجر** وقادة إسرائيل المدنيين والعسكريين في هيرتزل يوم 22 أكتوبر 1973، في طريق عودته من زيارته «السرية» إلى موسكو، يوفّر كلّ تصحيحاً مطلوباً بشدة للكاذب والتلفيق التي أطلقها و/أو روج لها بشأن الحرب- كلّ لأسبابه ودوافعه الخاصة- **نيكسون** و **كيسنجر** و **السادات** و **حافظ الأسد**، فضلاً عن الفريق **سعد الدين الشاذلي** و **دجال مصر الأكبر محمد حسنين هيكل** نفسه. فهذا الأخير تحوّل- على الأقل في «الطريق إلى رمضان»- إلى مجرد بوق للرواية الساداتية وشعوذاتها ولدسائس وأكاذيب وكالة المخابرات المركزية قبل أن ينقلب على رئيسه لاحقاً حين طرده من «الأهرام» مطلع العام 1974 ومنّعه من الوصول إلى الوثائق الرسمية كما اعتاد أن يفعل طوال 18 عاماً في عهد **ناصر**، واختار صحفياً آخر (**موسى صبري**)، متخرجاً أيضاً مثل زميله **هيكل** في جريدة الـ CIA والمخابرات البريطانية («أخبار اليوم»)، ليكون ناطقاً باسم «العهد الجديد». وربما ليس معلوماً حتى اليوم أن **هيكل** شخصياً كان المُخرَج المنفَّذ الذي رتبَّ

ونظم «انقلاب مايو» الساداتي في العام 1971 تحت إدارة «معلمه» **يوجين وينفيلد ترون Eugene W. Trone**، رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، بينما تولى ثلاثة من الضباط المرتبطين بـ «الوكالة» منذ سنوات طويلة (رئيس الأركان القذر، الإسلامي ذي الميول النازية، الفريق **محمد صادق**، وقائد الحرس الجمهوري، اللواء **الليثي ناصف**، والمشعوذ المهووس شبه المختل عقلياً، الجاسوس **حسن التهامي**، المعروف باتصالاته مع الجن والعفاريت والأنبياء والأولياء، خصوصاً منهم «سيدنا الخضر»!!) تنفيذ الانقلاب ميدانياً ومحاكمة رموز العهد الناصري، استناداً إلى «الأدلة» التي فبركها **هيكل** مع معلمه **ترون**. ولعلّه مجهولٌ أيضاً أن **هيكل** نفسه ومدير المخابرات المصرية آنذاك، عميل الـ CIA الآخر اللواء **أمين هويدي**، كانا عزائي فكرة إحضار **يوجين ترون** إلى القاهرة وإعادة إحياء وتشغيل محطة «الوكالة» مجدداً تحت قيادته منذ مطلع العام 1968 وحتى أواسط العام 1972 (حين حل محله **آرثر مارش ناينر**)، لتكون قناة التواصل السرية بين **عبد الناصر** والإدارة الأميركية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة و واشنطن وتجميد عمل «المحطة» في العاصمة المصرية، على الأقل رسمياً، بعد عدوان يونيو 1967 وثبوت تواطؤ الولايات المتحدة على تنفيذه والتخطيط له بالاشتراك مع زعماء إسرائيل، حين انتهت وظيفة **ناصر كـ** «أعظم مكنسة Broom تملكها وكالة المخابرات المركزية لكنس الشيوعية من العالم العربي»، وفق التوصيف الذي كانت تطلقه عليه «الوكالة» في تقاريرها، لاسيما خلال سنوات العسل التي جمعتهما!

مع ذلك، يبقى التقويم التقريضي الذي قدمه **ألفين روبنشتاين**، على أهميته، ناقصاً ومبتوراً، مثله في ذلك مثل أي تقويم «أكاديمي»، دون استثناء تقريباً، نظراً لاقتصار رؤيته على الجانب «التقني» المتعلق بـ «آلية صناعة القرار خلال الأزمات»، وتجريدها من الأبعاد الأخرى المتصلة بطبيعة الدولة السوفيتية والمصالح الطبقية والسياسية لنخبة «النومنكلاتورا» الحاكمة؛ الأمر الذي يجعلنا نرى هذه النخبة - من منظور **روبنشتاين** - كما لو أنها كتلة بشرية معلقة في الفراغ يُصدر أعضاؤها قراراتهم انطلاقاً من دوافع شخصية ونفسية، وليس من حقيقة كونهم ممثلين لمصالح اقتصادية - اجتماعية معينة. ولم يكن هذا ليحصل لولا أن **روبنشتاين** والكثيرين من أمثاله، ولأسباب منهجية تتصل بعقم المنطق «الأكاديمي» و لاتاريخيته، كانوا أعجز من أن يدركوا ما أدركه **تروتسكي** بمنهجه الماركسي وحده السياسي الفذ منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وهو أن البيروقراطية السوفيتية، أو شريحة «النومنكلاتورا»، التي يمثل الكريملين «جهازها التنفيذي»، كانت آخذة في التحول السريع، منذ «الانقلاب البونابرتي» الستاليني في العام 1926 على بقايا «البلاشفة اليعاقبة» مدعي الماركسية، إلى «طبقة بورجوازية بيروقراطية» كاملة الأوصاف والأركان من حيث بنيتها ومصالحها وتطلعاتها للإنخراط في السوق العالمية، أو - بالتعبير الماركسي - إلى «طبقة بذاتها ولذاتها» يهدف برنامجها داخلياً إلى إقامة نظام «رأسمالية دولة وطنية»، وخارجياً على السعي لتحقيق هدف واحد هو «إبرام صفقة تاريخية نهائية مع الإمبريالية العالمية ومعسكرها»، استناداً إلى أطروحة **لينين** الانتهازية المجنونة عن «إمكانية التعايش والتنافس السلمي بين الاشتراكية والرأسمالية في عالم واحد»، أو - بتعبير أدق -

بين الدجاج والثعالب في خُمّ واحد! وكان التعبير المبكر والأبلغ عن ذلك، في زمن لينين، التواطؤ والتآمر مع المخابرات الألمانية وتمكينها من إلحاق الهزيمة بثورة 1919، ثم- في عهد ستالين وزمرته- دعم الاتحاد السوفييتي لحزب «الكومنتانغ» القومي الصيني وإقدام هذا الحزب على ذبح قرابة مليون من الشيوعيين والنقابيين المتعاطفين معهم، بما في ذلك قطع أئداء الآلاف من نساءهم وسحلهم في الشوارع («مذبحة شنغهاي الكبرى»، أبريل 1927، وما بعدها) بالتواطؤ مع الأميركيين والبريطانيين الذين كانوا يمولون زعيم الحزب، **شيانغ كاي تشيك**، حتى وفاته في حصنه الأخير (فورموزا/ تايوان) في العام 1975! وسيصبح هذا التواطؤ ضد الشيوعيين وحركات التحرر الوطني الأصلية في كل مكان من العالم سُنّة سوفييتية ثابتة حتى نهاية الاتحاد السوفييتي. وإذا كان صحيحاً أن البروفيسور **إسرائيليان** لا يتحدث عن أيّ من ذلك بالمعنى الحرفي أو المباشر، فإن الوقائع الموثقة التي ساقها عن يوميات الحرب، والنقاشات- الساخنة أحياناً- التي كانت تجري خلال اجتماعات «خلية الأزمة» و«المكتب السياسي» في الكريملن، بما في ذلك طبيعة الاتصالات مع واشنطن والصفقة السرية المخزية معها خلال زيارة **كيسنجر** «السرية» إلى موسكو في 20 أكتوبر، التي هيمنت عليها «روح يالطا» التحاوصية، تصبّ كلها في السياق العام الذي اختطّته السياسة اللينينية منذ «مؤتمر باكو لشعوب الشرق» في العام 1920، بما في ذلك تأكيد «الجوهر الصهيوني» الرجعي لـ «الماركسية السوفييتية» المبتذلة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، كيف يمكن المرء أن يفهم حقيقة أن المؤسس الفعلي لدولة إسرائيل في العام 1948 هو **ستالين** وحزبه «الشيوعي» وليس **بلفور الإمبريالي**، حين بادر بالتنسيق مع الزعيم اليوغسلافي **جوزيب بروز تيتو** والزعيم التشيكي **كليمنت غوتفولد** (Klement Gottwald) إلى تنظيم عملية لوجستية سرية كبرى لإمداد المنظمات الصهيونية في فلسطين الانتدابية بالسلاح والرجال، انتهت بإرسال العشرات من طائرات «ميسرشميت» والمئات من دبابات «بانزر» من غنائمهم في الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى طائرات Avia-S199 الحربية التي كانت تصنعها تشيكوسلوفاكيا، وآلاف المتطوعين من قدامى محاربي «الثورة البلشفية» و«رابطة الشيوعيين اليوغسلاف» للقتال إلى جانب عصابات الإستيطان الصهيونية في (الهاغاناه، البلماخ، أرغون، بيتار...) بدعوى «التضامن الأممي مع حركة التحرر الوطني اليهودية في وجه الإقطاعيين العرب عملاء الإمبريالية البريطانية»، وفق التوصيف الحرفي الذي كانت تستخدمه الأدبيات السياسية والأيدولوجية الصادرة عن الحزب «الشيوعي» السوفييتي وأتباعه حول العالم؟! وكيف يمكن المرء أن يفسّر ذلك الهوس والحرص الأعمى الذي كان يبديه حزب **بريجينيف** «الشيوعي» ليس فقط على حماية وضمان أمن إسرائيل فقط، ولا على إرسال مظلييه إلى جانب مظليي «الحلف الأطلسي» للدفاع عنها عند الضرورة كما قال، بل أيضاً على التواطؤ موضوعياً مع المخابرات البريطانية والسعودية لقلب نظام الحكم الوطني التقدمي في سوريا بقيادة **ترويكّا «الأتاسي، جديد، زعّين»**، والسخرية الكاريكاتورية من رموز هذا النظام في الصحافة السوفييتية، خصوصاً من **صلاح جديد**، بسبب تدخلهم في الأردن لحماية الثورة الفلسطينية وإصرارهم على مواجهة إسرائيل وتأمين الغطاء لعمليات المقاومة الفلسطينية انطلاقاً

من الأراضي السورية؟! وكيف يمكن أن نفهم حقيقة أن هذا التواطؤ، على الأقل من زاوية التحالف الموضوعي، وصل حدَّ المشاركة العملية في المشروع البريطاني الذي قام على فكرة الإتيان برجال الغرب في سوريا (حافظ الأسد وعبد الحليم خدام و مصطفى طلاس و حكمت الشهابي و ناجي جميل ورفاقهم الآخرين) إلى سدة السلطة في العام 1970، فقط من أجل إبرام تسوية مع إسرائيل وفق القرار 242، وإرغام الحزب الشيوعي السوري على تأييد انقلاب الأسد بعد ساعتين فقط من إصداره -بناءً على توجيهات أندروبوف- بياناً يندد بـ«انقلاب الطغمة العسكرية اليمينية»⁽¹⁵⁾؟! وكيف نفهم هذا كله، على الرغم من تقارير مبكرة قدمها أندروبوف إلى المكتب السياسي صيف العام 1967، استناداً إلى حصيلة اختراقات زميله فولف لأجهزة المخابرات البريطانية، والتي كشفت عن علاقة واتصالات الأسد وخدام و ناجي جميل بها، وعلاقة الشهابي بوكالة المخابرات المركزية الأميركية منذ أن كان ضابطاً متدرباً في الولايات المتحدة أوائل الخمسينيات⁽¹⁶⁾؟! وكيف يمكن أن نفهم الوقوف الحازم لقيادة الكريملن، باستثناء اثنين من أعضائها، إلى جانب الأسد، في وجه رفاقه اليساريين رغم عداؤه السافر للشيوعية والاشتراكية والاتحاد السوفييتي نفسه، الذي عبّر عنه علناً في مناسبات مختلفة لعل أشهرها البيان الشخصي الذي نشره في صحيفة المخابرات البريطانية («الحياة» اللبنانية) في 13 أكتوبر 1968، بناء على طلب السفير البريطاني في بيروت سيسيل إدوارد كينغ كـ«عملية تقديم أوراق اعتماد علنية للغرب مقابل دعم فريقه في الاستيلاء على السلطة»؟! وكيف يمكن أن نفهم حرص الكسي كوسيفن، حتى خلال تشييع الرئيس ناصر، وبتكليف شخصي من بريجنيف، على ممارسة ضغوط قصوى على الرئيس الأتاسي، الذي مثّل سوريا في مراسم التشييع إلى جانب وزير دفاعه حافظ الأسد، من أجل إقناعه -وإن عبثاً- بوقف دعم المقاومة الفلسطينية وتطبيع العلاقة مع السعودية والأردن وبقية الدول الحليفة لواشنطن، والاعتراف بإسرائيل من خلال الموافقة على قرار مجلس الأمن 242، وهو ما قام به الأسد عملياً فور انقلابه على رفاقه بعد ستة أسابيع فقط على مشاركته في «اجتماع الجنازة» في القاهرة⁽¹⁷⁾؟! وكيف نفهم -أخيراً وليس آخراً- قيام السفير السوفييتي في دمشق، نور الدين محيي الدينوف، والفريق سلطان محمدوف، رئيس البعثة الاستشارية العسكرية في سوريا، بالإشراف المباشر على عملية اعتقال صلاح جديد يوم 13 نوفمبر 1970، قبل زهابهما بعد يومين -بتوجيهات بريجنيف شخصياً- إلى زنزانته في مقر قيادة المخابرات الجوية لمساومته و وضعه أمام خيارين: الموافقة على القرار 242 والذهاب لاجئاً إلى موسكو أو المضي في عملية إطاحته ورفاقه من قبل وزير الدفاع حافظ الأسد وبقائه في السجن، الأمر الذي حصل رسمياً في اليوم التالي بعد أن رفض العرض السوفييتي!؟

هذه القضايا كلها، وغيرها، بما في ذلك أسسها السياسية -الاجتماعية، الداخلية والخارجية، لم تدخل في حساب فيكتور إسرائيليان وهو يضع كتابه في نسخته الإنكليزية، ربما باستثناء إشارات عرضية وهامشية عابرة. ولعل هذا ناجمٌ -كما قلت أعلاه- عن أن الكتاب موجه للقارئ الغربي أصلاً، وعن طبيعة التربية السياسية للمؤلف كريبب لـ«الماركسية» التخريبية السوفيتية، وعن تكوينه الأكاديمي،

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

بوصفه دبلوماسياً وأستاذاً للعلاقات الدولية التي يحتل فيها «فن ومهارات التفاوض» قيمة بذاتيهما لِيَعُدُّوا أشبه بـ«نظرية الألعاب»، وليس بوصفهما تعبيراً عن المصالح السياسية والاجتماعية التي يمثلها المتفاوضون وميزان القوى الذي يحكم تفاوضهم. هذا فضلاً عن أنه، كما أكد مراراً، حَصَرَ مهمة الكتاب في إلقاء الضوء على آلية صنع القرار داخل الكريملن خلال أزمة دولية خطيرة. ولهذا لم يكن ثمة بدٌّ من الاستغراق في حوارات معمقة معه امتدت على مدى عامين، كانت نتيجتها الختامية إعادة تحرير الكتاب ضمن منظور جديد، ليس غريباً عنه في أي حال، يعيد الممارسة السياسية والدبلوماسية التي انتهجتها موسكو خلال «حرب أكتوبر» وما بعدها إلى جوهرها الأصلي بوصفها تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للطبقة أو الشريحة الحاكمة في الاتحاد السوفييتي، داخلاً وخارجاً؛ وهي الطبقة نفسها التي ستقوم -بعد خمسة عشر عاماً على الحرب- بتفكيكه وبيع مؤسساته وثرواته، ما فوق أرضه وما في باطنها، لبارونات هذه الطبقة «الماركسية-اللينينية» المافيوزية نفسها ولشركائهم الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين. ولهذا يمكن القول - بمعنى ما - إن النسخة العربية من الكتاب تختلف إلى حد كبير عن النص الأصلي (الطبعة الإنكليزية)، ليس من حيث المعلومات والوثائق فقط، وليس من حيث الحجم وحسب، بل من حيث منهج المعالجة وزاوية النظر إلى الأحداث أيضاً. خصوصاً وأن البروفيسور **إسرائيليان** أراد إضافة ملحق توثيقي -تحليلي خاص بالنسخة العربية يتضمن مراجعةً ونقداً ذاتياً إزاء رؤيته السابقة، ورؤية الاتحاد السوفييتي بطبيعة الحال، للحرب والصراع العربي-الإسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية والقضايا ذات الصلة كـ«المسألة اليهودية» في تحولاتها التاريخية المختلفة، وسياسة الكريملن التي ظلت معادية باستمرار لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وقضيته، بخلاف الخرافة السائدة. وليس تجنياً أو مبالغة القول إن هذه السياسة كانت متناغمةً إلى حد التطابق التام، على الأقل حتى أواسط السبعينيات، مع سياسة حزب «الليكود» اليميني العنصري الإسرائيلي لجهة التنكر لوجود شعب فلسطيني واعتبار قضيته مجرد «مشكلة لاجئين تسبَّب بها البريطانيون ويمكن حلها من خلال إعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 إلى مصر والأردن»، باعتبار هؤلاء اللاجئين «مواطنين مصريين وأردنيين ستجد قضيتهم حلاً تلقائياً لها من خلال تطبيق القرار 242»، بحسب التعبير الشهير الذي طالما كَرَّره قادة الكريملين علناً كما في الغرف المغلقة، وبـل ومن فوق منابر الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية! ولهذا يمكن القول -بمعنى ما- إن النسخة العربية من الكتاب «كتابٌ آخر»، ولو أنها حملت عنوانه الأصلي نفسه، ولكن بعد تعديله قليلاً بحيث يشير إلى الفترة التي أعقبت الحرب وأسفرت بوضوح عن نتائجها الكارثية استراتيجياً، والتي تناولها البروفيسور **إسرائيليان** بالتوسع في النسخة العربية. وغني عن البيان أن إعادة التحرير هذه، التي تضمنت استبدال مصطلح «يوم كيبور» الآرامي (أو «العبري» المزعوم) بمرادفه الدارج «حرب أكتوبر»، كونه الأكثر انتشاراً في العالم العربي، اقتضى إضافة العنوان الفرعي الذي كان لا بد من إضافته نظراً لعملية دمج محتويات ووثائق «أرشيف فولف» ذات الصلة في النص الأصلي، فضلاً عن وثائق

مقدمة المترجم

ومعلومات أحجم المؤلف عن تضمينها في الطبعة الإنكليزية لاعتبارات مختلفة تخص الناشر الأميركي في المقام الأول، فضلاً عن جمهور القراء المستهدف.

في النسخة العربية من الكتاب، وبخلاف ما كان عليه الأمر في الأصل الإنكليزي الذي يحصر اهتمامه بأيام الحرب وحسب، أصبح ممكناً للقارئ أن يفهم، على سبيل المثال لا الحصر:

- كيف أن **عبد الناصر**، وليس **السادات**، وبخلاف شعوزات أيتامه الديماغوجيين الناصريين الكذبة وبقية القومجيين العرب، كان رائد «الحل الساداتي» وتصفية القضية الفلسطينية منذ العام 1955 بالتواطؤ مع وكالة المخابرات المركزية و«وكالة غوث اللاجئين»، وكيف ظل أميناً لذلك حتى آخر يوم في حياته، بل وأبلغ وزير المالية الإسرائيلية **بنحاس سافير** بموقفه هذا قبيل وفاته في 28 يوليو 1970 بثلاثة أسابيع؛
- ولماذا، وبمنسجحة من قادة أجهزة الاستخبارات والمسؤولين الأوروبيين، أقدم **ناصر** على تنصيب **عرفات** على رأس منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كان فكر جدياً منذ العام 1967 بأن يكون زعيم «حركة القوميين العرب»، **جورج حبش**، هو خليفة **الشقيري**؛
- ولماذا حاول **ناصر** إثارة «فتنة طائفية» فيما بين قادة النظام السوري أواسط الستينيات، وتغيير بعضهم، على طريقة السلفيين التكفيريين، بأنهم «علويون ماركسيون ماويون يريدون التخلص من رفاقهم المسلمين السنة الناصريين»، ومن رجال الاستخبارات الغربيين نصحه باللجوء إلى هذا الأسلوب الدنيء؛
- وكيف تعامل **ناصر** مع قائد قواته الجوية، **محمد صدقي محمود**، بعد أن قدمت له ألمانيا الديمقراطية أدلة قاطعة على أنه مجند منذ سنوات طويلة لصالح الموساد الإسرائيلي على يد أحد الضباط النازيين الألمان، وأنه كان المتسبب -عمداً وبناء على طلب مشغليه- بتدمير سلاح الجو المصري خلال عدواني 1956 و1967؛
- وكيف وافق **ناصر** على دعوة الكريملن له للاجتماع سراً مع رئيس الحكومة الإسرائيلية **ليفى أشكول** في موسكو في 2 يونيو 1967، أي قبل العدوان الإسرائيلي بثلاثة أيام، لتفادي حصول حرب مع إسرائيل، قبل أن يتراجع في اللحظة الأخيرة بعد اتصال **الأتاسي** ووزير خارجيته **ماخوس** به من موسكو وتهديده بفضح اللقاء؛
- ولماذا أصر **ناصر**، بخلاف رواية دجال مصر الأكبر **هيكل**، على تعيين **السادات** نائباً له أواخر العام 1969، وبالتالي خليفته في حال موته المفاجيء، حين أبلغته استخبارات ألمانيا الديمقراطية بأن البريطانيين يخططون لاغتياله في المغرب، علماً بأن هذه الاستخبارات نفسها كانت قدمت له وثائق وأدلة قاطعة منذ العام 1965 على ارتباط **السادات** بوكالة المخابرات المركزية وقبضه منها مخصصات مالية سنوية ثابتة عبر **كمال أدهم** ثم «بنك الإئتمان والتجارة الدولي» بعد العام 1972) بناء على طلب مديرها **ريتشارد هيلمز**؛

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

- ولماذا وبأية طريقة أبلغ **حافظ الأسد** بريطانيا، رغم عدم وجود سفارة لها في دمشق، بقرار **الأتاسي** و **صلاح جديد** إرسال قوات إلى الأردن في سبتمبر 1970 للدفاع عن الثورة الفلسطينية؛ ومن أعطاه التوجيهات بمنع سلاح الجو السوري من تأمين غطاء جوي لهذه القوات لكي يتمكن سلاح الجو الإسرائيلي من تدميرها بعد دخولها إلى الأردن؛
 - ولماذا استشاط **بريجينيف** غضباً من قرار **الأسد** والسادات شن حرب على إسرائيل، ثم أبدى غبطته لاحقاً حين أكد له **الأسد** -عبر السفير **محيي الدينوف**- أنه خطط لتكون حربه مكونة من شقين، عسكري لا يستغرق سوى 48 أو 72 ساعة، وسياسي ينتهي بصفقة سلام معها وفق القرار الأممي 242؛
 - ولماذا حرص **برجينيف**، ومعه **كوسيفن** و **غروميكو**، على الوشاية المسبقة للإسرائيليين -من وراء ظهر أعضاء المكتب السياسي الآخرين ودون علمهم إلا بعد أن «وقعت الفاس في الراس»- بالتحضيرات العربية الجارية للحرب الوشيكة من خلال إخراج السفن السوفيتية من مينائي بورسعيد والإسكندرية في مصر، و«المينا البيضاء» وطرطوس في سوريا، إلى عرض البحر، وإجلاء الآلاف من الموظفين وعائلاتهم بحراً وجواً من مصر وسوريا منذ صباح 4 أكتوبر، مع الحرص على أن تكون عملية الإخراج والإجلاء في وضوح النهار وتحت أعين أجهزة مخابرات الولايات المتحدة وإسرائيل وباقي حلفائهما الغربيين؛
 - ولماذا شنَّ **الأسد** والسادات حربهما أصلاً وبأية دوافع حقيقية أخفاها كلُّ منهما عن الآخر، وأخفاها كلاهما عن شعبيهما والشعوب العربية الأخرى؛ ولماذا امتنع **الأسد** عن الذهاب إلى «مؤتمر جنيف» في اللحظة الأخيرة بعد أن دشّن قناة تواصل سرية مع وكالة المخابرات المركزية من خلال عميلها، صديقه القديم، **عاطف دانيال**، رغم أنه كان أكد لموفد الكريملن، وكذلك لكيسنجر، مشاركة سوريا في المؤتمر؛
 - هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى عديدة تنطوي عليها المحاضر والوثائق المتعلقة بالفترة التي سبقت وتلت الحرب، فضلاً عما حصل خلالها، ومعظمها يُكشف عنه النقاب للمرة الأولى منذ قرابة خمسين عاماً، وبعضها منذ ستين عاماً.
- سنعرف أيضاً في هذه النسخة العربية أن **السادات**، وأياً كان موقفنا منه ومن الأكاذيب البهلوانية التي أطلقها لاحقاً، تحت تأثير بقايا «محفّل الجواسيس الناصري»، لاسيما النصاب المزور **هيكل** و **المشعوز حسن التهامي** (الموحي له دائماً عن طريق «سيدنا الخضر»!)، وبغض النظر عن دافعه غير المعلن، هو من كان يصرّ على استمرار الحرب وصولاً إلى ممرات «متلا» و«الجدي»، على الأقل بعد 14 أكتوبر وحتى ليلة العشرين منه، بخلاف **الأسد** الذي أصيب بحالة زعر في يومها الثاني حين فشل السوفييت في تحقيق مطلبه الاستغاثي بإصدار قرار عاجل من مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار، وراح يصفهم بالخونة الغدارين! سنكتشف كذلك، للمرة الأولى بعد خمسين عاماً، من خلال قوائم مبيعات السلاح ومحضر اجتماع **كيسنجر** مع القادة الإسرائيليين يوم 22 أكتوبر، أن

الفريق **سعد الدين الشاذلي**، وبخلاف صورته البرّاقة التي جرى تكريسُها، خصوصاً بعد معارضته «اتفاقية كامب ديفيد»، كان مُخادعاً ومُضلّلاً وكاذباً في كل ما رَدَّده في مؤلفاته ومقابلاته الإعلامية حتى آخر يوم من حياته لتفسير خلافه مع **السادات** فيما يتعلق برفضه -من منظور عسكري- تطوير الهجوم إلى عمق سيناء، ونعني تحديداً زعمه الشهير بأن قواته كانت تفتقر لغطاء جوي من بطاريات صواريخ يتيح لها التوغل شرقاً إلى أبعد من الشريط الضيق الذي حرّته على الضفة الشرقية للقناة. وكان معلوماً منذئذٍ، أقلّه بالنسبة لخبراء الاستراتيجية والتكتيك العسكريين، أن الثبات والمراوحة في شريط ضيق على الضفة الشرقية لقناة السويس، كما حذر خبراء الأركان العامة السوفيتية باكراً، أو على الأقل توسيع الشريط إلى أبعد من الخط الذي توقف عنده في اليوم الثالث بينما كانت القوات الإسرائيلية في حالة انهيار حقيقي، هو -إلى جانب غباء وحماقة **الشاذلي** الذي ترك ثغرة بعرض 40 كم بين الجيشين الثاني والثالث- ما تسبّب في الخرق الإسرائيلي المضاد في منطقة «الفرسوار» وتطويق «الجيش الثالث» ومدينة السويس، وصولاً إلى انتهاء الحرب بكارثة على مصر وصلت إلى حد تفكير أعضاء حكومتها بالهرب جماعياً إلى «الصعيد» لتنظيم مقاومة وطنية شعبية من هناك، الأمر الذي يُكشف عنه للمرة الأولى أيضاً. وكان هذا التفكير ناجماً عن اعتقادهم، وهو اعتقاد صائب، بأن الطريق إلى القاهرة أصبح مفتوحاً أمام دبابات **شارون**، خصوصاً وأن كل ما كان يحميه أقل من 70 دبابة وعربة مدرعة يمكن الإسرائيليين أن يدمروها من الجو خلال بضع ساعات، وأن ما حال دون ذلك -للأمانة التاريخية- كان تدهور الوضع بين القوتين العظميين، و «تهديد» **بريجينيف** للإدارة الأميركية بطريقة موارد حَمّالة أوجه، بعد الإهانة والإذلال الشخصيين اللذين تعرض لهما من قبل الأميركيين، وتحت ضغط الجناح «الوطني» في الكرملن، الذي مثله **أندروبوف** و **غريتشكو** على وجه الخصوص، بـ «التصرف السوفييتي من طرف واحد»، الأمر الذي دفع **كيسنجر** إلى إرغام الإسرائيليين على القبول بقرار وقف إطلاق النار. سنكتشف أيضاً أن الفريق **الشاذلي** -باعترااف شخصي شبه مجهول نشره بالإنكليزية في العام 1980- كان ضالِعاً، إلى جانب **السادات** و وزير دفاعه **أحمد اسماعيل علي**، في عملية خداع خسيصة وحقيرة للجانب السوري حين شاركهما في «بيع» خطة عمليات وهمية مفبركة على الورق للرئيس السوري، **حافظ الأسد**، الذي كان يشترط وجود هكذا خطة للاشتراك في الحرب، بدلاً من الخطة الأصلية التي احتفظ بها النصابون الخونة الثلاثة في جيبوبهم وأخفوها ليس فقط عن دمشق، بل وحتى عن رئيس هيئة عملياتهم «الدرويش» **عبد الغني الجمسي**، الذي كان كما «الأطرش في الزفة» وهو يدير قواته. ولم يكن ذلك إلا بهدف إرغام الجيش السوري -من حيث لا يدري- على أن يلعب دور «الدرع البشري» للجيش المصري كي يتمكن من إنجاز عبور ناجح للقناة بخسائر طفيفة؛ أي دور «الاسفنجة» التي تمتص طاقة رد الفعل الإسرائيلي كلّها، أو معظمها، بعد أن تستوعب تل أبيب الصدمة، دون أن يفكر هؤلاء المجرمون الثلاثة ولو للحظة واحدة بأنهم كانوا يرتكبون فعل خيانة وطنية وقومية وشخصية خسيصة من شأنها أن تودي بحياة الآلاف من أشقائهم السوريين وتدمير قسم كبير من جيشهم!

إن قوائم مبيعات السلاح السوفيتي التي حصل عليها البروفيسور **إسرائيلي** من وزارة الدفاع السوفيتية، والتي تتضمن ما تسلمته مصر فعلاً قبل الحرب بفترة طويلة، فضلاً عن محضر الاجتماع السري المشار إليه أعلاه بين **كيسنجر** وقادة إسرائيل في هيرتزل في 22 أكتوبر، وهو محضر مؤلف من تسع صفحات حصل عليه **إسرائيلي** من **كيسنجر** شخصياً وأرسله لي حين كنا نقوم بتحرير النسخة العربية من الكتاب، رغم عدم رفع السرية عنه حتى الآن حسب علمي (وقد ارتأيت نشره - رغم طوله - في ملحق الوثائق)، تُظهر كلّها تهافت ادعاءات الفريق **الشاذلي**، من حيث أنها تثبت أن مصر كان لديها قبل الحرب بعامين على الأقل عشرات البطاريات من الصواريخ المتحركة المحمولة على مدرعات (كفادات: SA6)، المصممة أصلاً لمواكبة القوات البرية وتأمين الغطاء الجوي لها أثناء الحركة والهجوم. بل إن **الشاذلي** نفسه وقع في تناقض أكثر من مرة مع نفسه حين اعترف في مذكراته، وإن عَرَضاً، بوجود مثل هذه الصواريخ في مصر منذ ما قبل الحرب، لكنه تذرّع بعدم كفايتها من حيث العدد، رغم أن عددها، وفق قوائم مبيعات السلاح السوفيتية، كان يعادل ما بين ثمانية إلى عشرة ألوية (أكثر من 27 كتيبة) قادرة على تغطية جبهة بعرض ثلاثمائة كيلومتر وعمق 25 إلى 30 كيلومتراً، وفق الميزات العملية لهذه الصواريخ! ومن المعلوم أن هذا النوع من الصواريخ المحمولة على دبابات لم تحصل عليه أي دولة خارج جيوش «معاهدة وارسو»، بمن في ذلك الفيتناميون، سوى مصر، ولم تحصل عليه سوريا نفسها - الشريكة في الحرب - إلا بعد انطلاق العمليات الحربية ببضعة أيام، وإن تكن حصلت على بعض البطاريات منه قبل شهرين فقط من اندلاع الحرب! كما وتظهر هذه الوثائق أن قادة الجيش المصري فشلوا في استخدام هذا النوع من الصواريخ لتطوير الهجوم في عمق سيناء، ليس لأسباب تقنية أو لعدم قدرة وحداتهم على استثمارها، بل لأسباب أخرى لا تزال لغزاً محيراً من أُلغاز الحرب، ربما كان أقربها إلى المنطق كفاءتهم الهزيلة في التخطيط وفي إدارة العمليات بعد اندلاعها، بخلاف تبجحاتهم الفارغة التي قرأناها في مذكراتهم لاحقاً وسمعتها من إعلام «الأونطة» و«الفهلوة» المصري. وهذا ما اعترف به وكشف عنه قائد سلاح الجو الإسرائيلي نفسه، **بنيامين بيليد**، الذي كان من بين مَنْ شاركوا في اجتماع هيرتزل، حيث أشاد - في الصفحة الثالثة من محضر الاجتماع - بالكفاءة القتالية العالية لهذه الصواريخ، إن استطاعت وحدها، باعترافه، إسقاط أكثر من مئة طائرة (102 تحديداً) غربي القناة، من بينها 32 طائرة فانتوم F4 و 11 طائرة ميراج، وكرر شكواه **لكيسنجر** من خطورتها على طائرات جيشه «نظراً لعدم حصول الولايات المتحدة [حتى ذلك الحين] على معلومات تتعلق بميزاتها»، كما قال، وطلبه بتوريد عاجل لطائرات وصواريخ أكثر تطوراً تكون قادرة على مواجهتها. ولم يفته أن يلاحظ، في الآن نفسه، أن بطاريات هذه الصواريخ تنتشر كلها دون استثناء في القطاع الشمالي غربي القناة، «حيث نعمل على تدميرها»، كما قال! ولا تقف أهمية هذه الوثيقة عند ذلك، فهي تتضمن اعترافات من الجنرالات الإسرائيليين لضيفهم وشريكهم الأمريكي بالكفاءة العالية للجنود السوريين و«عدوانيتهم Aggressiveness» [شراستهم] في القتال، قياساً بالجنود المصريين

الذين كانوا «أقل كفاءة وعدوانية»، حسب تعبيرهم في أجوبتهم على أسئلة **كيسنجر** بشأن كفاءة الجنود العرب في هذه الحرب قياساً بحرب العام 1967. ولعل الأرقام التي كشفت عنها اتفاقيات تبادل الأسرى بعد الحرب تؤكد ذلك. فقد تبين أن مجموع الأسرى الإسرائيليين في مصر لم يتجاوز ستة وأربعين أسيراً فقط، بينما بلغ عدد الأسرى المصريين في إسرائيل حوالي سبعة آلاف أسير (تحديداً: 6796 أسيراً) أي قرابة مئة وخمسين ضعفاً، وإن يكن من ضمنهم الفلاحون والعمال البسطاء الذين اختطفهم الإسرائيليون كرهائن بعد حصول خرق «الدفرسوار». هذا بينما بلغ عدد الأسرى الإسرائيليين في سوريا ثلاثة وثمانين أسيراً، وهو ما فاجأ **غولدا مائير**، حسب اعتراف **كيسنجر** في مذكراته، رغم أن عدد الأسرى السوريين بلغ قرابة أربع مئة، باستثناء من سيجري إخفاؤهم وإخضاعهم لاحقاً (بمعرفة النظام السوري وسكوته التواطؤي منذ ذلك الحين وحتى اليوم بشأن مصيرهم التراجيدي) لاختبارات أسلحة بيولوجية من قبل علماء معهد «نيس زيونا» للأبحاث البيولوجية (למחקר ביולוגי-IIBR) وضباط المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، في «المعسكر 1391» السري وسط فلسطين المحتلة، الذي يعود إلى زمن الاحتلال البريطاني، والذي أزالته إسرائيل من جميع الخرائط الرسمية حتى افتضاح أمره في العام 2004! وقد كلفنتي هذه القضية لاحقاً، بمساعدة من الصديقة والرفيقة الراحلة، المحامية «الإسرائيلية» **فيليسيا لانغر**، التي كانت مع أحد زملائها أول من كشف عن «المعسكر»، ثلاث سنوات من التحقيق السري في الأمر، وكان أحد الأسباب غير المعلنة لـ «فرارها» إلى ألمانيا وتخليها عن جنسيتها الإسرائيلية في العام 1990، وأحد أسباب عزلي قرابة عشر سنوات في زنزانة انفرادية ونقلتي من سجن إلى آخر ثماني مرات خلال فترة اعتقالتي، ومحاولة تصفييتي الجسدية ربيع العام 1993 في سجن تدمير العسكري الصحراوي بمادة **الأكونايتم** Aconitum على أيدي زبانية العميد **كمال يوسف**، رئيس فرع التحقيق العسكري (248) في المخابرات العسكرية. وذلك لكي يبقى سرّ أولئك الأسرى، وغيره، غائباً إلى الأبد (رغم الوعد الخادع الذي أعطاني إياه رئيس شعبة المخابرات العسكرية، **العماد علي دوبا** ونائبه **حسن خليل**، خلال الأيام الأولى من اعتقالتي، بشأن مستقبل القضية «إذا ما لزمّت الصمت في محكمة أمن الدولة بشأنها، لكي لا تتسرب إلى العدو قبل أن تقوم الحكومة السورية بالإجراءات القانونية الدولية»، وبعد أن كان سَحَبَ ملفها من أوراق المحكمة للحيلولة دون افتضاح الأمر!)، كما سيجري كشفه لاحقاً بوثائق «الشعبة» ذاتها، فضلاً عن رسائل خاصة ذات صلة أرسلتها لي **فيليسيا** بعد لقائنا الأول في نيقوسيا صيف العام 1988، ونشرت بعضُها في سنوات سابقة (ملحق الوثائق).

أخيراً، وليس آخراً، لا بد من إضافة ملاحظة تتعلق بالكَمّ الكبير من الملاحظات والشروح والإحالات المرجعية والمصدرية التي اضطررتُ لإضافتها على امتداد صفحات هذا الكتاب، والتي لا تقلّ في مجموعها عن مئة صفحة أو أكثر؛ الأمر الذي ضاعف حجمه و وسّع مروحة القضايا التي تبدو ظاهرياً وحسب - خارج سياق موضوعه الأساسي، وجعلته - إذا جاز التعبير - أقرب إلى أن يكون

«موسوعة عسكرية-أمنية-سياسية-ديبلوماسية» لحرب أكتوبر وجذورها وعقابيلها الكارثية. وهذا ما فرض بدوره أن يكون الكتاب في مجلدين / جزئين، لاستحالة نشر كتاب بهذه الضخامة في مجلد واحد، أو على الأقل لأنه غير محبذ لأسباب عملية. وفي واقع الحال لم يكن ثمة مهرب من ذلك؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين إعادة تحريرنا المشترك للكتاب، وتاريخ نشره، ظهرت إلى الوجود أعمال تأريخية عديدة، وأفرج عن وثائق إسرائيلية وغربية جديدة، تلقي كلها مزيداً من الضوء على القضايا التي عالجها الكتاب أو تطرق إليها، وتؤكد ما ذهب إليه المؤلف استناداً إلى جعبة وثائقه الخاصة و/أو وثائق «أرشيف فولف»، فكان لا بد من الإشارة إليها. هذا فضلاً عن أن المؤلف، وبإلحاح مني، كان أعاد تضمين المزيد من المعلومات التي احتفظ بها بين أوراقه ولم يدرجها في الطبعة الإنكليزية لاعتبارات مختلفة تخص الناشر الأمريكي (جامعة بنسلفانيا)، ليس أبسطها ما يمكن وصفه بـ «احتقار» الناشر - من منظور أكاديمي نخبوي - لقضايا من هذا القبيل تهّم الصحفيين والسياسيين وعامة الناس، لاسيما منهم أجيالهم التي وُلدت بعد حرب أكتوبر ولا تعرف عنها شيئاً إلا من خلال السرديات المبتذلة التي جرى تكريسها خلال العقود الماضية. وأما تلك الشروحات والمعلومات والوثائق التي تستند في معظمها إلى «أرشيف فولف» أيضاً، والتي تبدو ظاهرياً «خارج السياق»، فكان لا بد لي من إضافتها كذلك في الشروحات والهوامش، مهما بدا أنها تُثقل النص وموضوعاته وتتسبب بترهله، وإلا بدت الحرب حدثاً مُنتزعاً من سياقه التاريخي (المصري والسوري والعربي والدولي)، لاسيما وأن معظمها يُكشف عنه وثائقياً للمرة الأولى، ومن غير الممكن إعادة كتابة تاريخ تلك الفترة وتصحيح ما هو مكتوب منه دون أخذها بعين الاعتبار.

ختاماً، لا تقف حدود أهمية كتاب **فيكتور إسرائيلي**ان عند ما يكشفه من أسرار سياسية و دبلوماسية وعملية، واستخبارية وعسكرية، يُزاح عنها الستار للمرة الأولى منذ خمسين عاماً، لاسيما بعد إعادة تحريره وتضمينه الوثائق الألمانية الشرقية؛ بل تتخطاها إلى إظهار كيف أن «نصراً ناقصاً» تحوّل إلى أسوأ من هزيمة كاملة على المستوى الاستراتيجي وإعادة رسم الخرائط الجيوسياسية، ربما لزمان طويل قادم أو حتى «إلى الأبد»، حين لم يجر اقتناص فرصة تاريخية نادرة خلال اليومين الأولين من الحرب، من شبه المؤكد أنها لن تتكرر أبداً في المستقبل، خصوصاً بعد تفسخ «دول المواجهة» وتحوّل أنظمتها إلى «مليشيات لحدية» لحماية إسرائيل، واحتمال أن لا تقوم لهذه الدول قائمة في المستقبل. فالمعطيات الوثائقية التي يقدمها الكتاب، فضلاً عن الواقع الماثل أمامنا، تُظهر دون أي لبس، وبخلاف الرؤية السائدة منذ نصف قرن، أن الانهيارات والتفسيخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، وحالة الانحطاط والاهتراء الشاملين التي دخلها العالم العربي، أو على الأقل «دول المواجهة»، اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي، لم تكن بسبب «هزيمة يونيو الكاملة»، وفق أطروحات سائدة ربما كان رائدها **صادق جلال العظم** وبعض اليسار العربي الذي خرج من رحم «حركة القوميين العرب»، بل بسبب «نصر أكتوبر الناقص» الذي استحال - بسبب نقصه بالذات - إلى هزيمة عربية كاملة ونصر استراتيجي كامل للطرف الآخر، الأمريكي - الإسرائيلي، وإلى عامل حاسم

مقدمة المترجم

مسرّع لعملية تفسخ الاتحاد السوفييتي نفسه، ولعسكره، وبداية تفككهما بعد عقد ونصف من الزمن. ولعل هذا الجانب تحديداً، أي الدور المدمر الذي لعبته الهزيمة العربية الكبرى في أكتوبر، هو ما كان الأكثر إغفالاً في الأدبيات السياسية والجيوستراتيجية التي عالجت شؤون العالم العربي على امتداد نصف القرن الأخير، والتي دأبت دوماً على تحميل أوزار هذا التفسخ والاهتراء كله إلى «هزيمة يونيو 1967» التي جرى إلباسها وحدها أurdية الانحطاط العربي وعباءته كلها!

نزار نيوف

باريس - لندن: سبتمبر 2005 - يناير 2021

هوامش مقدمة المترجم / المحرر:

(*) - بعض هذه المقدمة كُتِبَ أصلاً ليكون جزءاً من مقدمتي لـ «مذكرات فولف العربية»، التي لم يُقَيِّضَ لها أن تنشر حتى اليوم، لعدم توفر ناشر عربي شجاع يستطيع أن يتبناها.

(1) - تولى **فولف** عن جنسيته السوفييتية عند تحرير ألمانيا وبعد قرار الحزب الشيوعي (الحزب الوحدة الاشتراكي الألماني) أن يكون في عداد الدفعة الأولى من اللاجئين الألمان العائدين إلى برلين لتأسيس الدولة الجديدة في المنطقة التي كانت خاضعة للاحتلال السوفييتي بعد سقوط النازية. وكانت مهمته تأسيس الإذاعة الرسمية (إذاعة صوت الشعب) وتغطية محاكمات النازيين في «نورمبرغ» قبل إعادته مرة أخرى، بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 7 أكتوبر 1949، للعمل في سفارتها في موسكو والحصول على التدريب لتأسيس ما سيُعرف لاحقاً بجهاز HVA.

(2) - ماتعرض له المعتقلون والمعتقلات من قتل وحشي في سجون ألمانيا الغربية خلال حملة السكاكين وكوادم الصوت في العامين 1976-1977، كان معروفاً في الواقع قبل نهاية الحرب الباردة بكثير. ففي البيان الذي أصدره الفيلسوف الفرنسي **سارتر** و زوجته **سيمون دو بوفوار** بعد تصفية **أولريكه ماينهوف** في مايو 1976، وصفا عملية قتلها وقتل رفيقتها **بيترا شيلم** Petra Schelm قبلها في العام 1971، بأنها «شبيهة بالجرائم التي كان يرتكبها مجرمو الغستابو والصاعقة في العهد النازي»، ذلك أن أظافرها انتزعت من أصابعها بالكلابات، ودماعها أزيل من جمجمتها على يد مجرم ذي سوابق عديدة هو أستاذ الطب التشريحي الجنائي **هانز يواكيم ملاخ** Hans J. Mallach ، الذي كان ضابطاً في قوات الصاعقة الهتلرية خلال العهد النازي، والذي عهدت إليه حكومة المستشار **هيلموث شميت** بتلقيق تقرير طبي مزور عن وفاتها يزعم أنها «انتحرت شنقاً»! لكن لجنة تحقيق خاصة ستعترف بعد سنوات عديدة بأن التقرير الطبي كان ملفقاً، وبأن تلفيقه كان متعمداً بأمر رسمي... في بلد يتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ويبيعهما إلى مغفلي العالم مثلاً ببيع بيرة «هاينكن» وسيارات «مرسيدس»، كما كان على التقرير أن يضيف، دون أن يفعل ذلك! أما الناجية الوحيدة بأعجوبة من حملة السكاكين وكوادم الصوت، **إيرمغاردر مولر** Irmgard Möller، وهي اليوم في الخامسة والسبعين من عمرها وتعيش شبه متخفية عن العالم، فقد أرّنتي - بشجاعة الأنثى والمناضلة الحرة الحقيقية - آثار أربع أو خمس طعنات بالسكاكين في نحرها وتحت ثدييها يوم التقيتها للمرة الأولى صيف العام 2004 في منزل ابنة **فولف**، **تاتيانا فولف-تروغل** Tatjana Wolf-Trögel، في ضاحية «لينيتز» Lehnitz شمال برلين، بعد عشر سنوات على إطلاق سراحها، فطأطأت رأسي خجلاً منها رغم آثار حروق السجائر والتشوهات والأعطاب الأبدية التي تركها نظام الممانعة في كل مكان جسدي!

(3) - من بين القضايا التي أثرتها مع **فولف** وتضمنتها «مذكراته العربية»، والتي سيلمس القارئ بعض أصدائها على امتداد صفحات هذا الكتاب (في الجزئين الأول والثاني) كلما كان هناك صلة :

- الدور الذي لعبه **ستالين** وجهاز مخابراته NKVD، بالتعاون مع الزعيم اليوغسلافي **جوزيب بروز تيتو** والزعيم التشيكوسلوفاكي **غوتفولد**، في عملية من نوع **Плaщ и кинжaл** (العباءة والخنجر) لتزويد العصابات الصهيونية في فلسطين (شتيرن، الهاغاناه... إلخ)، عشية وخلال حرب العام 1948، بألاف

مقدمة المترجم

المتطوعين «الشيوعيين» من قدامى محاربي «الثورة» البلشفية والحرب العالمية الثانية، بما في ذلك «لواء كروتات» من محاربي «رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف» التي قادها **تيتو** لتحرير يوغسلافيا من النازيين، فضلاً عن ستين طائرة مقاتلة ألمانية غنمتها القوات السوفييتية من القواعد الجوية التشيكية عند تحريرها من الاحتلال النازي، ستشكل العمود الفقري لسلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب 1948، والعامل الحاسم في الهزيمة العربية وضياع فلسطين. وهي أسرار وتفاصيل اطلع عليها **فولف** ورفيقه **ريشارد شتالمان** (= **آرتور إلنر** Artur Illner) في العام 1951، حين كانا يؤسسان جهاز HVA، من **ستالين** شخصياً ومن رئيس جهاز مخابراته، السّفاح الصهيوني **لافرينتي بيريا**، قبل أن يحصل **فولف** على وثائقها لاحقاً عند مجيء صديقه **يوري أندروبوف** إلى قيادة KGB في مايو من العام 1967؛

- علاقة عدد من أبرز قادة الحركة الصهيونية ومؤسسي الدولة العبرية ذوي الأصول السوفييتية بأجهزة استخبارات **ستالين**، لاسيما منظر الحركة الصهيونية الأبرز **فلاديمير جابوتينسكي**، وخليفته على رأس منظمة «بيتار» الإرهابية، **مناحيم بيغن** (البولندي الأصل) الذي جندته المخابرات السوفييتية خلال فترة اعتقاله في موسكو، قبل أن يطلق **ستالين** سراحه ويهربه إلى فلسطين عبر إيران والعراق والأردن؛

- أسرار عملية الإنزال البحري الكبرى التي كان يحضّر لها **جابوتينسكي**، بالاشتراك مع المخابرات السوفييتية، والتي كانت تقتضي إنزال أربعين ألف مقاتل من قدامى المحاربين الروس والبولنديين، من أصول يهودية، على الشاطئ الفلسطيني خريف العام 1939، ثم الاستيلاء على الحاميات البريطانية، لاسيما مقر الحاكمية العسكرية البريطانية في القدس المحتلة آنذاك، وإعلان قيام «دولة اشتراكية يهودية» تعترف بها موسكو فوراً. إلا أن الغزو النازي لبولندا في سبتمبر من العام نفسه، واندلاع الحرب العالمية الثانية على أثرها، قضيا على الخطة عشية الشروع في تنفيذها، ولو أنها نُفذت لاحقاً بطرق أخرى وتحت أسماء مختلفة حين جرى إرسال الآلاف من المحاربين «الشيوعيين» القدامى من أصول يهودية تحت عنوان دعم «حركة التحرر الوطني اليهودية ضد الإمبريالية البريطانية وحلفائها الإقطاعيين العرب»! ولا تزال ملفات هذه العملية حبيسة أدراج موسكو حتى اليوم، ولم يكن بإمكاننا أن نعلم بها لولا **فولف**، الذي علم بها من **لافرينتي بيريا** شخصياً، ثم من **يوري أندروبوف** لاحقاً؛

- اكتشافه أواخر العام 1970، من خلال عميلته داخل مقر «قيادة عمليات الحلف الأطلسي»، الشابة الألمانية (الغربية) **أورزل لورنزن**، عملية تجنيد **أشرف مروان**، صهر **عبد الناصر**، ومدير مكتب الرئيس **السادات** للمعلومات لاحقاً، لصالح «الموساد» الإسرائيلي في عيادة الطبيب البريطاني **إيمانويل هيربرت** Emmanuel Herbert في لندن، بمساعدة **الملك حسين** ورئيس جهاز المخابرات السعودية **كمال أدهم**؛

- تمكّن جهازه من اختراق اجتماع سري بين المستشار الألماني **كونراد أديناور** ورئيس الوزراء الإسرائيلي **دافيد بن غوريون** على هامش الاجتماع السنوي للأمم المتحدة في نيويورك في العام 1960، وآخر في باريس ضمّهما معاً بالإضافة لوزير الدفاع الألماني **فرانز جوزيف شتراوس** ونظيره الإسرائيلي **شمعون بيريز**، من أجل تزويد إسرائيل بصفقة دبابات جرى تنفيذها في العام 1965؛

- قضية «صفقة صدام - بريجنسكي» لبيع الدكتور **وديع حداد** في العام 1978 إلى إسرائيل عن طريق واشنطن، وتسميمه بالتعاون مع مدير المخابرات العراقية، **سعدون شاكر المغربي**، كدفعة على الحساب

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

للأميركيين مقابل مساعدته في إطاحة البكر، وقضية «التقرير المسموم» (=معلومات كاذبة) الذي أرسله **مناحيم بيغن** إلى **صدام حسين**، عن طريق الملك الأردني، من أجل ذلك ومن أجل إنهاء «ميثاق العمل القومي» الموقع بين سوريا والعراق في 26 نوفمبر 1978، ومحضر اجتماع **صدام حسين** مع القائم بالأعمال الأميركي و ممثل الـCIA في بغداد، **إدوارد ليونيل بيك** Edward L. Peck، في 11 سبتمبر 1980 لترتيب إلغاء «اتفاقية الجزائر» مع إيران وإعلان حربه على هذه الأخيرة؛

- قضية تجنيد عدد من الضباط السوريين منذ الستينيات (اللواء **عبد الرزاق الدردري**، واللواء **عواد باغ أبزاح**، وضباط آخرين كبار من أصول «شركسية» أيضاً في القوى الجوية والقوى البرية المربطة على تخوم الجولان) على يد ضابطي المخابرات الأردنية آنذاك، **عبود سالم حسن** (طيار عراقي فرّ في عهد **عبد الكريم قاسم** وأصبح قائد سلاح الجو الأردني لاحقاً) ونائب مدير إدارة المخابرات الأردنية **طارق علاء الدين طوبال**. وقد لعبت عملية التجنيد هذه دوراً كبيراً في إنزال ضربات قاتلة ومدمرة بالجيش السوري خلال حرب أكتوبر (لاسيما الفرقة الخامسة) قبل إلحاق الهزيمة الكاملة به اعتباراً من صباح يومها الثالث، نظراً لوصول أسرار أولئك الضباط، عن التحضير للحرب وخططها، إلى إسرائيل خلال اجتماع **الملك حسين السري** يوم 25 سبتمبر 1973 مع **غولدا مائير**، ثم خلال الحرب نفسها، لا سيما منها ما يتعلق بالقطاع الجنوبي؛ وصولاً إلى تجنيد ابن **عبد الرزاق الدردري** نفسه، **عبد الله**، من قبل الـCIA وعميلتها الصحفية الأميركية-الإسرائيلية المخضمة **ديبورا عاموس**، حين كان لم يزل طالباً في «جامعة ريتشموند الدولية الأميركية» في بريطانيا أواسط ثمانينيات القرن الماضي. ومن المعلوم أن **الدردري** الابن كان أحد زملاء وأصدقاء **باسل الأسد** المقربين منذ أن كانا طالبين على مقعد واحد في «معهد الحرية» («اللايك») في دمشق، ثم صديقاً وثيق الصلة بأخيه **بشار**، الذي أوكل له - بناء على طلب صريح من السفارة الأميركية **مارغريت سكوبي** بعد عشرة أيام من توليها منصبها في دمشق - رئاسة «هيئة تخطيط الدولة»، من أجل «تطهيرها وتطهير دوائر القرار الاقتصادي الأخرى» من بقايا الشيوعيين واليساريين والوطنيين عموماً، ومن المعارضين لعملية الانفتاح المنفلش ولتفكيك وتدمير قطاع الدولة (العام)، أمثال الدكتور **عصام الزعيم (لؤي أدهم)**، لصالح شبكات الاقتصاد المافيووي وكلاء الشركات الأجنبية. ذلك قبل تعيين **الدردري** نفسه نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الاقتصادية، باقتراح من السفارة أيضاً، من أجل إكمال مهمته التخريبية الأميركية، فضلاً عن السعي لبيع مساحات كبيرة من الأراضي السورية، في ريف دمشق الجنوبي وريف درعا الغربي والجزء المحرر من محافظة القنيطرة، لصالح شركة «تنوفا 7777» الزراعية-الصناعية الإسرائيلية عبر واجهات عربية خليجية وفرنسية كان في طليعتها **رفيق الحريري** و **عثمان العائدي** والمصري **عمران أدهم**، كما سيأتي شرحه في «المحلق الخاص» بهذه الطبعة من الكتاب (الجزء الثاني).

- العلاقة بين شاه إيران و **حافظ الأسد**، والطلب الذي تقدم به الثاني خلال زيارته طهران مطلع العام 1976 إلى الشاه لكي يتولى القيام بدور الوسيط مع إسرائيل من أجل إبرام اتفاقية سلام وفق القرارين 242 و 338. وهو ما كشفه ضابط HVA وسفير ألمانيا الديمقراطية في طهران **كلاوس فولف** Klaus Wolf، ثم خليفته **د. فولفغانغ كونسيل** Wolfgang Konschel، أول سفير لألمانيا الديمقراطية في طهران بعد سقوط الشاه، وسفيرها قبل ذلك في دمشق.

مقدمة المترجم

هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى عديدة لا تزال كلها مجهولة حتى الآن وجرى سحب و/أو إتلاف مئات الآلاف من وثائقها بأوامر **فولف** شخصياً عشية سقوط «جدار برلين» للحوول دون اكتشاف مخبري وعملاء جهازه حول العالم، بما في ذلك العالم العربي والشرق الأوسط، ولم أنشر من هذه الوثائق سوى أقل من عشرين صفحة متوفرة على الإنترنت بالعربية والإنكليزية.

(4) - على أثر هزيمة 1967، ورغم عدم اعتراف نظامه بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، انسجماً منه في ذلك مع علاقته وعلاقة نظامه بالولايات المتحدة، لاسيما وكالة المخابرات المركزية، بادر **ناصر** إلى الاتصال مع زعيم ألمانيا الديمقراطية، **فالتر أولبرخت**، وطلب منه مساعدة مخابرات بلاده في إجراء تحقيق يتعلق بـ«احتمال أن يكون هناك خرق إسرائيلي في أجهزة الدولة المصرية، المدنية والعسكرية، تسبب في الهزيمة»، كما جاء في رسالته إلى **أولبرخت**. وقد وافق المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني على تقديم هذه المساعدة (بالإضافة إلى مساعدة اقتصادية فورية: 10 آلاف طن من القمح، 3 آلاف طن من الدقيق، 500 طن من زيت الطهي من الاحتياطات الاستراتيجية) وإيفاد **فولف** شخصياً على رأس وفد تقني مشترك من جهازه ومن المخابرات العسكرية للقيام بالمهمة. وكان يومها لا يزال شخصية مجهولة، فاستخدم جواز سفر ألمانيا غربياً مزوراً باسم مستعار (**غونتر**) وسافر إلى مصر عبر النمسا واليونان، كما أخبرني في العام 2003، وكما يشير بعض الوثائق التي حصلت عليها منه.

خلال بضعة أشهر اكتشف **فولف** وفريقه أن ظنون **ناصر** لم تكن بلا أساس. فقد تبين أن قائد القوى الجوية المصرية، الفريق **محمد صدقي محمود**، كان على اتصال مع المخابرات البريطانية منذ أن كان متدرباً في «كلية مانستون Manston الجوية الملكية البريطانية» في مقاطعة «كنت» قبيل الحرب العالمية الثانية، ثم على علاقة ارتباط كامل بها بعد إيفاده مرة أخرى في العام 1946 إلى «أكاديمية القيادة والأركان الجوية البريطانية RAF Staff College» في «براكنل» Bracknell. وبطلب من المخابرات البريطانية انضم إلى «حركة الضباط الأحرار» في العام 1952 ليكون عينَ البريطانيين داخل «الحركة» التي كان يديرها خصوصاً آنذاك، أي «وكالة المخابرات المركزية»، من خلال **كيرمت روزفيلت جونيور** وممثله في القاهرة **جيمس آيكليزغر**. وبعد إبرام **عبد الناصر** اتفاقاً للتعاون الأمني مع «الوكالة» لمكافحة الشيوعية في الشرق الأوسط، أعارته «الوكالة» 33 جنرالاً وضابطاً نازياً من أجل «تدريب الجيش المصري والأجهزة الأمنية المصرية على مكافحة الشيوعية، ونشر الفكر القومي العربي وفق مناهج المدرسة الجرمانية-النازية، كأداة فعالة في هذه الحرب»! وكان الجيش الأميركي يخفي هؤلاء في معسكراته بأوروبا لحمايتهم من الاعتقال بموجب مذكرات صادرة عن «محكمة نورمبرغ». وقد تمكن أحد هؤلاء الجنرالات (وهو: **أوتو سكورزيني** Otto Skorzeny)، الذي كان أصبح مستشاراً شخصياً لعبد الناصر منذ العام 1953) من تجنيد اللواء **محمد صدقي محمود** بشكل غير مباشر لصالح الموساد الإسرائيلي في العام 1963. وكان **ناصر** عينَ **صدقي محمود** قائداً للقوى الجوية منذ العام 1952، وأبقاه على رأسها إلى ما بعد حرب يونيو 1967، رغم كل الكوارث التي تسبب بها!؟

كشفت تحقيقات **فولف** وفريقه أيضاً أن **محمود**، وبتوجيهات من الإسرائيليين كان ينقلها له **أوتو سكورزيني** من ضباط الموساد الذين كان يلتقيهم في إسبانيا والبرجنتين، تقصّد عدم بناء هفغات (حظائر) للطائرات المصرية، رغم أن الحكومة كانت رصدت المبالغ المالية اللازمة لذلك، وهذا ما كان

السبب الأساسي لنجاح إسرائيل في تدمير مطارات وطائرات سلاح الجو المصري كلها تقريباً (18 مطاراً و 350 طائرة) خلال الساعات الأولى من حرب يونيو 1967 وهي جائئة على أرضها!

إضافة لذلك، كشف التحقيق أن **محمود** كان لعب دوراً خيانياً مشابهاً لصالح البريطانيين خلال العدوان الثلاثي في العام 1956 (منع سلاح الطيران من التصدي للاجتياح الإسرائيلي لسيناء). وعلى هذا الصعيد، تضمن التحقيق قصة تنتمي إلى عالم الكوميديا السوداء. فقد اعترف أحد الضباط الكبار الذين قابلهم فريق **فولف** أن **ناصر** عمل بنصيحة غريبة من المشعوذ **حسن التهامي**، وهو أحد أعضاء «حركة الضباط الأحرار»، وسكرتيره الخاص بعد هزيمة 1967، وجاسوس رسمي لـ CIA منذ العام 1952، ومتخصص بالتواصل مع الأنبياء والأولياء، خصوصاً «سيدنا الخضر». وكانت نصيحته لناصر أن يسحب الجيش من سيناء قبل العدوان، لأن «الخضر» جاءه في المنام وأبلغه بأن الله سيرسل جيشاً لا يرى بالعين المجردة، كما فعل مع **النبي محمد** في «غزوة بدر»، لحماية سيناء من الهجوم الإسرائيلي المتوقع! ونظراً لأن قائد الجيش **عبد الحكيم عامر** رفض سحب الجيش من سيناء وأصر على إبقائه هناك لمقاومة العدوان، أقدم **ناصر** على تجريده من مسؤولياته طوال الأزمة والحلول محله شخصياً في غرفة العمليات لتنفيذ نصيحة **التهامي** بنفسه! وهكذا اجتاحت إسرائيل سيناء في 29 أكتوبر دون أن تجد أحداً في وجهها سوى السلاح السوفييتي المتروك في مواقعه («صفقة السلاح التشيكية» في العام السابق، 1955) فدمرته أو استولت عليه. ومن الواضح أن «سيدنا الخضر» كان لاذ بالفرار، هو وجيشه الميكروسكوبي، مع جيش **ناصر** الذي أخلى سيناء قبل العدوان... بناء على رؤيا **حسن التهامي**!

حين قدم **فولف** تقريره إلى **ناصر** أواخر العام 1967، أصيب الأخير بالهستيريا، ليس بسبب نتائج التحقيق، ولكن لأنه اكتشف أن **فولف** وفريقه وضعوا أيديهم على كم هائل من المستندات والمعلومات التي تكشف وجود هذا العدد الكبير من الضباط النازيين في جيشه وأجهزة مخابراته، وحتى في قصره ومؤسساته الإعلامية (مثل مستشاره **سكورزيني**)، فضلاً عن العمق الهائل للتعاون الأمني بين **ناصر** والـ CIA التي كان ضباطها يتجسسون حتى على الخبراء السوفييت في مصر (الذين جاؤوا مع صفقة السلاح الأولى في العام 1955). وكان **ناصر** يعتقد أن هذه الأمور أسرار لا يمكن أحداً أن يعلم بها! واللافت في الأمر هو أن **ناصر**، وحين قرر إحالة اللواء **صدقي محمود** إلى القضاء مطلع العام 1968، عمد إلى سحب جميع المستندات التي تدينه بالخيانة (أي تقرير **فولف** وفريقه حول ارتباطاته المخابراتية ودور **سكورزيني** في نقل توجيهات الموساد إليه) من ملف القضية، بسبب ما تتضمنه من فضائح تدين **ناصر** ونظامه في الآن نفسه، ومنها أن **ناصر** شخصياً هو من غطى قرار **صدقي محمود** عدم بناء حظائر الطائرات وتحويل ميزانيتها لأغراض أخرى! وفي النهاية اقتصر الأمر على إدانة **محمود** بتهم ذات طابع تقني وإداري، من قبيل التقصير والإهمال، والحكم عليه من حيث النتيجة بالسجن 15 عاماً لم يُنفذ منها سوى قرابة خمس سنوات، إذ أطلق **السادات** سراحه نهاية العام 1973! أما **فولف**، وبعد عودته إلى برلين، فقد اقترح، استناداً إلى ما اكتشفه في مصر من كوارث وفضائح مخابراتية، وقف التعاون الأمني كلياً مع نظام **ناصر** لأنه «قلعة كبرى لـ CIA وفلول الضباط النازيين على غرار جمهوريات الموز في أميركا الجنوبية»، ولأنه «يقايض المعلومات التي يحصل عليها منّا [من HVA] مع الـ CIA التي تزوده بمقابها بمعلومات حول أنشطة الشيوعيين العرب والأنظمة

مقدمة المترجم

العربية المعادية له»، كما جاء في تقرير فولف إلى وزير أمن الدولة إريش ميلكه و المكتب الساسي للحزب. وقد وافق هذا الأخير على اقتراح فولف واتخذ قراراً بهذا الخصوص مطلع العام 1968، لم يُعلن عنه بالطبع. ورغم مرور أكثر من نصف قرن على التحقيق المذكور، لا تزال قصته مجهولة كلياً في مصر وخارجها، ولم يُنشر عنه حرف واحد حتى اليوم. وهذه هي المرة الأولى التي يجري الكشف عن القصة. أما التقرير النهائي الذي قدمه فولف عن تحقيقه إلى ناصر، بالإضافة لمراسلات هذا الأخير مع أولبرخت بشأن طلب المساعدة الأمنية التقنية في التحقيق، فكانت من جملة الوثائق التي سرقها الجاسوس محمد حسنين هيكل من خزانة ناصر الخاصة بالوثائق الحساسة في منزله، فور وفاته وقبل تشييعه، وسلمها لمحطة المخابرات البريطانية في القاهرة، حيث جرى نقلها بالبريد الدبلوماسي إلى لندن على الفور. (نزار نيوف/ محرر ومترجم: مذكرات ماركوس فولف العربية. وتتضمن أيضاً خلاصة مقابلة كنت أجريتها في أغسطس من العام 2006 في برلين، بمساعدة فولف، مع السفير السابق فولفغانغ كونسيل Wolfgang Konschel، الذي كان القنصل العام لألمانيا الديمقراطية في مصر و ممثلاً مقنعاً لجهاز HVA هناك تحت هذه الصفة خلال حرب يونيو 1967، قبل إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين صيف العام 1969. وقد أفادني كونسيل بتفاصيل أخرى مذهلة حول قضية صدقي محمود، ومسائل أخرى تتعلق بمصر والأردن وسوريا والعراق وإيران الشاه، حيث خدم قنصلاً عاماً ثم سفيراً لسنوات طويلة في هذه الدول. أما ما يتعلق بكل من آيكلمبرغر و سكورزيني ودورهما في مصر، فسيأتي شرحه في مواضع مختلفة من هذا الكتاب كلما كان هناك للحديث صلة).

(5) - غالباً ما يشار إلى المشفى في التقارير الصحفية، خصوصاً تلك التي تتعلق بالشهيد وديع حداد، باسم «مشفى الشرطة»؛ لكنها تسمية غير رسمية مصدرها أنه كان «المشفى المركزي لشرطة برلين والرايخ الألماني» في عهد «جمهورية فايمار» (1919-1933)، وبقي كذلك في العهد النازي. وبعد سقوط هذا الأخير سلمته القوات السوفييتية إلى «الشرطة الشعبية» التي أنشأها الحزب الشيوعي الألماني لإدارة المناطق المحررة، ليصبح تابعاً لوزارة الداخلية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية اعتباراً من يوم إعلانها بتاريخ 7 أكتوبر 1949. وفي العام 1976 أصبح اسمه «المشفى الحكومي رقم 2» وجرى تخصيصه للمسؤولين المدنيين والعسكريين الكبار وأصدقاء الحكومة الأجانب ممن لهم وضع أمني خاص. كما جرى استخدامه كمشفى تعليمي بالتعاون مع مشفى «شاريتيه» (التابع لجامعة هومبولت). وبعد توحيد ألمانيايتين العام 1991 أصبح تابعاً لإدارة الجيش الألماني تحت اسم «بوندسفيركرانكنهاوس» Bundeswehrkrankenhaus-Berlin (مشفى القوات المسلحة - برلين).

(6) - نزولاً عند نصيحة فولف بأن أفحص الأمر بنفسي، تأكدت من ذلك ثلاث مرات متتالية. كانت المرة الأولى في العام 2006، قبل وفاة فولف ببضعة أشهر وقبل انتهاء الحكومة الألمانية من التخزين الرقمي لتلك الأرشيف. أما المرة الثانية فكانت في العام 2015 من خلال البحث في أرشيف جامعة «هومبولت» ومشفاها ومعهداها الخاص بالطب الشرعي، بالتعاون مع مديرة الأرشيف الدكتورة ألكسندرا بافليتشك Aleksandra Pawliczek. وفي المرة الثالثة - قبيل دفع هذا الكتاب إلى النشر بقليل - عملت بضعة أشهر مع مديرة الأرشيف الرقمية للسجلات القديمة في الجامعة، هيدر فورستر Heather Forster، وكذلك مع إدارة أرشيف «مشفى الشرطة» نفسه. وكانت نتيجة محاولاتي الثلاث عدم العثور

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

على أي وثيقة تخص **وديع حداد**، سواء باسمه الحقيقي أو الاسم الذي أدخل به إلى المشفى، باستثناء وثيقتين تشيران إليه بشكل عابر من قبل أحد ضباط HVA من المستوى الثالث، الذين لم يكونوا على علم بعلاقته مع قيادتهم! ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن «الدائرة السابعة» (شعبة مكافحة التجسس) في HVA كانت أوقفت في العام 1985 طالب دكتوراه في الفلسفة بجامعة «هومبولت»، من فلسطيني 1948، يدعى **عزمي بشاره** (المعروف اليوم جيداً)، بعد أن ضبطته وهو يعمل -كما رجّح المحققون آنذاك- بتكليف من مسؤول جهاز «الموساد» في السفارة الإسرائيلية في «بون» **أفيش شير أون** Aviv Shir-On للاستدلال على شقق الضيافة الرسمية السرية التي كان ينزل فيها **جورج حبش** في برلين و بوتسدام و درسدن (خلال زيارات العمل التي كان يقوم بها أو لزيارة ابنته **ميساء**، التي كانت طالبة في كلية الطب بالجامعة التكنولوجية هناك). وتبين خلال التحقيق أنه حاول الوصول أيضاً إلى سجل **حداد** الطبي عبر بعض ممرضات وأطباء المشفيين المذكورين، فضلاً عن محاولته الوصول إلى الدكتور **أوتو غيرهارد بروكوب** Otto G. Prokop، كبير الأطباء الشرعيين في برلين. وكان هذا الأخير يعتبر أهم الأطباء الشرعيين في عصرنا ويجري استدعاؤه حتى من قبل دول أوربا الغربية عند الحاجة. واللافت في الأمر أنه كان الطبيب الذي كلفه **فولف** شخصياً بتشريح جثمان **حداد** وكتابة التقرير النهائي عن سبب وفاته. وقد حدد السبب على أنه «مركب بيوكيميائي يشكّل **الثاليوم** 201، النظير المشعّ للثاليوم Radioaktives Isotop von Thallium، مكوّنهُ الأساسي (...) دخل إلى جسم المريض **زانفتر شميت** [وديع حداد] قبل نحو ثلاثة إلى أربعة أشهر من وصوله إلى المشفى». وخلال بحثي الخاص في القضية، وفي إطار استكمال المواد الوثائقية التي حصلت عليها من **فولف** بشأنها، قابلت الدكتور **أوتو بروكوب** نفسه، الذي كان أصبح متقاعداً ومقيماً في دار للمسنين في مدينة «كيل» Kiel على ساحل بحر البلطيق شمال ألمانيا صيف العام 2002، وسجلت إفادته التي لا تزال محفوظة لدي مع بقية الأوراق الخاصة بمخطوط غير مكتمل عن القضية. ويتضمن المخطوط رسائل أرسلها **حداد** إلى **فولف** ونائبه مطلع السبعينيات، فضلاً عن ملخص لمحضر لقاء له مع **أندرو بوف** في سبتمبر 1974 ووثائق أخرى تتعلق بعملية «بيعه» من قبل **صدام حسين** إلى الإسرائيليين.

من الواضح أن النشاط المحموم الذي أبداه جهاز «الموساد» آنذاك بخصوص التعامل الطبي الألماني مع ملف **حداد**، سواء من خلال طالب الدكتوراه **عزمي بشاره** أو آخرين لا تزال محاولاتهم مستمرة حتى اليوم كما يمكننا التخمين، كان يهدف إلى معرفة ما إذا كان الأطباء الألمان الشرقيون تمكنوا من معرفة نوع السم البيولوجي الذي استخدمه نائب الرئيس العراقي آنذاك، **صدام حسين**، ورئيس جهاز مخابراته **سعدون شاكر المفرجي**، في عملية الاغتيال التي نفذها على سبيل «المقاولة من الباطن» لصالح **زيغنيو بريجنسكي**، الذي كان «مندوباً -شريكاً» لرئيس «الموساد» في حينه، **يتسحاق هوفي**، في إبرام الصفقة. كما ذكر **فولف** في تقريره إلى **إريش ميلكه** و **إريش هونيكر** لاحقاً وقد تكرر عليّ **فولف** بأن وضع بتصريفي «ملف حداد» الذي سحبه عند استشهاده، والذي يتضمن أيضاً وثائق تتعلق بالتحقيق الذي أجراه جهازه لاحقاً في «درسدن» و «برلين» مع الطالب الفلسطيني المذكور (**عزمي بشاره**)، ومع آخرين غيره، داخل وخارج ألمانيا الديمقراطية، ولم أنشرها حتى اليوم، رغم أنني وضعت بعضها بتصريف أحد الأصدقاء الأكاديميين الفلسطينيين -الأميركيين (س.د.) المهتمين بإرث قائدتي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **جورج حبش** و **وديع حداد**.

مقدمة المترجم

(7) - من بين القضايا الأخرى التي أثارها مع **فولف** لتضمينها في مذكراته العربية قضية إخفاء وتصفية الإمام الشيعي اللبناني **موسى الصدر** ورفيقه. فطبقاً للوثائق التي وضعها **فولف** بتصرفي، أجرى جهازه تحقيقاً استغرق قرابة عام كامل في سبع دول عربية وأوربية (لبنان، ليبيا، إيطاليا، فرنسا، تونس، مصر وإيران...) بناء على طلب تقدم به الرئيس **حافظ الأسد** لنظيره **هونيكر** خلال زيارته إلى برلين في أكتوبر 1978. وبحسب خلاصة التحقيق (5 صفحات)، التي نقلها الفريق **هورست بينيكر** إلى **الأسد** شخصياً خلال زيارة سرية قام بها إلى دمشق في سبتمبر 1979، فإن الإمام **الصدر** ورفيقه جرت تصفيتهما من قبل مدير المخابرات الخارجية الفرنسية، **ألكسندر دي مارينش**، بالتواطؤ مع رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي **يتسحاق هوفي** والرئيسين الآخرين لجهاز «السافاك» الإيراني في عهد الشاه، الجنرال **نعمه الله ناصري** وخليفته الجنرال **ناصر المقدم**، تنفيذاً لقرار اتخذه هؤلاء خلال اجتماع لهم في مدينة جدة السعودية في إطار الاجتماعات الدورية لـ «نادي السفاري Safari Club» السري الذي سبق لهم أن أسسوه في العام 1976 لمكافحة الشيوعية في أفريقيا والشرق الأوسط. ومع أنني حوّلت نسخة من هذه الوثيقة، التي حصلت عليها من الجنرال **بينيكر** شخصياً في العام 2005، إلى جهات حزبية وعائلية لبنانية معنية بالقضية، إلا أنني لم أنشرها حتى الآن، بينما عمدت تلك الجهات إلى تجاهلها أو «إخفاءها» لأسباب سياسية وحزبية ودينية/شعوذاتية ليس من الصعب استنتاجها!

(8) - بدأ اهتمامي بهذه القضية، من الزاوية الجنائية، أواخر مايو 1988، حين أخبرني العميد **عصام غالب أبو عجيب**، بطل الجمهورية وقائد لواء الدفاع الجوي الذي خدمت فيه بضعة أشهر خلال إحدى مراحل خدمتي العسكرية الإلزامية مطلع الثمانينيات، وصديقي ثم رفيقي لبعض الوقت في السجن لاحقاً وقبل وفاته، بأن المخابرات الجوية، وبالتعاون مع «مركز البحوث العلمية» التابع لوزارة الدفاع، الذي أنشئ مطلع السبعينيات بأموال وخبرات تقنية وأكاديمية فرنسية، تقوم باختبار أسلحة كيميائية على معتقلين سياسيين (معظمهم من «سجن تدمر») وسجناء حق عام محكومين بالإعدام أو السجن المؤبد، في ثلاثة أمكنة سرية في البادية (موقع قرب «خان أبو الشامات» شرقي «قاعدة الضمير الجوية»، وموقعين آخرين إلى الغرب من «قاعدة الناصرية الجوية» في «القلمون» بريف دمشق الشمالي). وكان هؤلاء يُرغمون -بهدف خداعهم وتفادي أي تحقيق مستقبلي في حال انكشاف الأمر- على توقيع إقرارات تتضمن «تطوعهم للخضوع لاختبارات على عقاقير طبية قيد التصنيع لدى وزارة الصحة و/أو إدارة الخدمات الطبية العسكرية»! ومنذئذ بدأت تحقيقاً ضخماً في القضية لم ينته في بعض أجزائه حتى اليوم، مع أنني كنت أنهيت مئات الصفحات منه، رغم ضخامة القضية وتعقيداتها، قبل اعتقاله في 2 يناير 1992، بما في ذلك الحصول -بمساعدة الطبيب الشرعي (و.ز.)- على عينات من مقبرتين جماعيتين دفن فيها الضحايا في البادية السورية. وحين كانت بدأت ملاحظتي مع عدد من زملائي أواخر العام 1991 من قبل المخابرات العسكرية، قبل اعتقالي ومحاكمتي من قبل محكمة أمن الدولة في 17 مارس 1992 بتهمة «تأسيس وتزعم منظمة غير مشروعة» (لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان) و«التحريض على التظاهر والتجمعات لتغيير النظام الاشتراكي بالقوة»، ونُشر مجلة دون ترخيص («صوت الديمقراطية»)، كنتُ توصلتُ إلى وثائق وإفادات أمنية وطبية تؤكد أن الاختبارات طالت مئات المعتقلين الأمنيين وسجناء الحق العام السوريين (بالإضافة إلى عشرات من اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين المعتقلين والمسنونين في سوريا)، وأن هؤلاء أُخضعوا كما الفئران

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

لتجريب عوامل (أسلحة) كيميائية كانت لا تزال قيد التصميم في نسختها الأولى (ما يسمى علمياً Prototypical Weapons) من أجل أن يتم استخدامها في تدمير الصواريخ وقنابل الطائرات بعد التثبت من فاعليتها على البشر. إضافة لذلك، كنت تمكنت من توثيق أسماء العديد من المسؤولين المباشرين عن هذا الهولوكوست (أمثال وزير الدفاع، مصطفى طلاس؛ ورئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية آنذاك، العقيد علي مملوك؛ ورئيس «مركز البحوث العلمية» د. عبد الله واثق شهيد وخليفته اللواء علي ملاحفجي/ قائد القوى الجوية سابقاً؛ ومستشار طلاس للشؤون العلمية في حينه، د. عمرو أرمنازي/ مدير «المركز» حالياً، وشقيق السفير السابق غيث أرمنازي الذي سيلعب دور قناة اتصال بين النظام وإسرائيل من خلال «جمعية الصداقة البريطانية-السورية» في لندن، خلال عدوان تموز/ يوليو 2006 على لبنان، إلى جانب زميله رئيس الجمعية الدكتور فواز الأخرس). هذا فضلاً عن معرفة أسماء العديد من العلماء والأطباء المتورطين. لكن أهم ما توصلت إليه هو اكتشاف تورط مختبرات وزارة الدفاع الفرنسية التي كانت تحصل على «النتائج العلمية» للتجارب بدلاً من المال، ككثمن للمساعدات التقنية والمواد الخام التي قدمتها للبرنامج!! بالإضافة إلى ذلك، تمكنت من توثيق تورط أربع جهات غربية أخرى في الجريمة (حكومية وخاصة) من ألمانيا الغربية وهولندا، فضلاً عن «معهد أبحاث القوات المسلحة للعلوم الطبية في الجيش الأمريكي» USAMD-AFRIMS، من خلال مؤسسة «ديماس» التابعة لوزارة الدفاع السورية. ولاحقاً، اكتشفت تورط جهات بريطانية أيضاً!! والمفارقة في الأمر أن رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، طوني بليز، وجواباً على مذكرة احتجاجية أرسلتها له خريف العام 2002، اعترف لي في رسالة خطية موقعة باسم مديرة مكتبه شبيستا حكمت Shaista Hikmat في 20 ديسمبر 2002 أنه «على علم بهذه المحرقة، على الأقل جزئياً»!!

حين اعتُقلتُ ودُهِم منزلي في صحنايا قرب دمشق في يناير 1992 من قبل العميد عبد المحسن هلال، التابع لـ «فرع فلسطين» (235) في المخابرات العسكرية، عثرتُ دورية المداخلة على نسخة من ملف هذا التحقيق، وملفات تتعلق بقضايا أخرى، فأثار الأمر استنفاراً واسعاً في أعلى هرم النظام، بما في ذلك حملة توقيفات طالعت عدداً ممن اشتبه بهم في القوى الجوية و«مركز البحوث» بأنهم قدموا لي معلومات بشأن الجريمة، لكنهم أطلقوا بعد أيام حين أدرك النظام أنني لا أعرف أيّاً منهم ولا أحد منهم يعرفني. وكانت صدمة النظام هائلة بسبب اعتقاد المعنيين بأنه لا أحد يعلم بالأمر سوى حفنة من الأشخاص. ووصل الأمر إلى حد تدخل حافظ الأسد في القضية شخصياً حين أمر بنقلي إلى سجن تدمر الصحراوي وبوضعي في زنزانة للعزل الانفرادي حتى الموت، كما بلّغني لاحقاً من محامي منير العبد الله و عبد الهادي عباس (رغم أن رئيس شعبة المخابرات، العماد علي دوبا، زعم لي، حين تحوّل وضعي في «سجن تدمر» إلى قضية دولية فنقلني إلى مقر الشعبة ثم «سجن المزة العسكري» في دمشق، أن من قام بهذه الإجراءات الانتقامية ضدي هو العميد كمال يوسف، رئيس الفرع/ 248، باجتهاد شخصي منه ودون علم أو موافقة رئيس الجمهورية أو قيادة شعبة المخابرات!!). بعد وفاة الأسد ومجيء ابنه -وريثه، ونتيجة للحملة الدولية من أجل قضيتي على أثر تدهور وضعي الصحي، والتي قادتها منظمة «اليونيسكو»، والاتحاد العالمي لناشري الصحف WAN، أُطلق سراحني في 6 مايو 2001، ولكن بعد أن كان جميع زملائي المعتقلين قد أُطلق سراحهم قبل ذلك بوقت طويل نسبياً. وفي يوليو، بينما كنت أتابع علاجي في فرنسا وألمانيا، كتبتُ رسالة مطولة بالبريد المسجل إلى بشار الأسد، عبر السفارة السورية في

مقدمة المترجم

باريس، **صبا ناصر**، حذرته فيها من أنه «إذا لم يوقف هذه الهولوكوست فوراً ويُجرَّ تحقيقاً بشأنها ويعاقب المجرمين، سأضطر للكشف عنها؛ وإنَّ ما منعني عن القيام بذلك حتى الآن هو ارتباط الأمر بقضية تمس الأمن الوطني والتوازن الاستراتيجي مع العدو الإسرائيلي وأمن القوات المسلحة، وليس أمن النظام» (تمكنت لاحقاً من الحصول على الوثائق الرسمية المتعلقة بالمراسلة، مذيِّلة بملاحظات **بشار الأسد** واللواء **محمد سعيد بخيتان**، رئيس «مكتب الأمن القومي»، من أراشيف الجهات المعنية). وحين لم أتلَق من النظام أي إشعار باهتمامه بالأمر، كشفت عن هذه المحرقة إعلامياً للمرة الأولى في العام 2002، لكن باختصار ودون تفاصيل، لأنني كنت لا أزال مقيداً أخلاقياً بالبعد الأمني-الوطني للقضية، رغم بُعدها الإجرامي الرهيب. وكانت المفاجأة أن أول من تصدى لي وأوقفني وحذرنى من تكرار الحديث عن الأمر، فضلاً عن «مجزرة الأذكية» التي دبرتها المخابرات الخارجية الفرنسية في قلب دمشق (نوفمبر 1981)، هي المخابرات الداخلية DST، التي هددتني، عبر محامي **وليام بوردون**، بإحالتني إلى القضاء بتهمة «نشر أسرار تتعلق بأمن الدولة الفرنسية دون ترخيص مسبق، واتهام سلطاتها بممارسة إرهاب الدولة والإبادة الجماعية»!! وفي سبتمبر من العام 2013 تحررتُ نهائياً من العبء الوطني-الأخلاقي لهذه القضية بعد إبرام **بشار الأسد** صفقة سرية مع واشنطن عن طريق **فلاديمير بوتين** (الذي لعب دور الوكيل الإسرائيلي في القضية!). فقد قضت الصفقة -وفق ما قاله لي السفير الروسي في لندن آنذاك، **ألكسندر ياكوفينكو** -Александр В. Яковёнко -بتدمير البرنامج السوري وبنيته التحتية وترسانة الأسلحة التي أنتجها، والتي كلفت الشعب السوري مليارات الدولارات طوال ثلاثة عقود، مقابل قبول واشنطن وحلفائها بقاء **الأسد** والكف عن المطالبة برحيله، بل وقبول ترشيحه في أية انتخابات رئاسية قادمة تُفضي إليها تسوية سياسية للأزمة. وهذا ما أكدّه لي أيضاً الملحق العسكري في السفارة، الكولونيل الجوي **ميخائيل كليموك** Михаил Климуков .

فيما بعد حاولت الحصول على مساعدة مالية (35 ألف دولار) لتمويل التحاليل المخبرية للعينات المذكورة المحفوظة، لكن الـ16 مؤسسة تواصلت معها (بما في ذلك «العفو الدولية» و«هيومان رايتس ووتش») رفضت المساعدة إلا بشرط تجنُّب الإشارة لتورط الجهات الغربية في الجريمة. والأثكى من ذلك أن «العفو الدولية» سرَّبت «البروبوزال» الذي أرسلته لها إلى المخابرات الألمانية والفرنسية!!!

بعد سنوات على ذلك، وفي سبتمبر 2019، تكرَّم السيناريست السوري الموهوب، الصديق **سامر رضوان** (صاحب «الولادة من الخاصرة» و«لعنة الطين» و«دقيقة صمت»)، بإطلاعي على عشرين حلقة من مسلسل درامي كان لا يزال قيد الكتابة، لإبداء رأيي وملاحظاتٍ بشأنه. ولأنني لا أستطيع تناوله بالتفصيل لأسباب تتعلق بالأمانة، أكتفي بالإشارة إلى أن موضوعه يتعلق بالصراع على السلطة في بلد عربي (يُفترض أنه سوريا) بين الرئيس (**بشير**) وشقيقه (**عرين**)، اللذين ورثا السلطة عن والدهما. غير أن ما يعنيني هنا هو أن أحد خطوطه الدرامية يتعلق بعميد مهندس متقاعد من «مركز البحوث العلمية» (يدعى **وضاح فضل الله**) على وشك الموت بسبب السرطان. ولأسباب انتقامية وأخرى تتعلق بتأنيب الضمير، يقرر قبل موته الكشف لقناة عربية تبث من بلد مجاور (لبنان) عن اختبارات كيميائية شارك فيها، من النوع الذي ذكرته أعلاه، إذا لم يجرَّ إطلاق سراح صديقه السجين (العميد **نادر زين الدين**)، المتزوج من شقيقة الرئيس (**سامية**). وقد أبديتُ رأيي في المسلسل، وتناقشنا على مدار عام كامل تقريباً

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

بشأنه، بما في ذلك اقتراح بعض أسماء الفنانين لأداء هذا الدور أو ذاك. ولأن أكثر ما كان يشغلني هو موضوع «الاختبارات»، فقد أبديت ملاحظاتي حول تفاصيل مهمة، وزودته ببعض الوثائق ذات الصلة؛ لكنني لا أعرف ما إذا كان سيأخذها بعين الاعتبار حين يجري إنتاج المسلسل الذي لم يكن انتهى من كتابته ولم يكن وُضِعَ له عنواناً بعد، حين ذهب هذا الكتاب إلى الناشر، مع أنني لاحظت تردده في الأخذ بملاحظاتي رغم أنها لاقت استحسانه. كما لاحظت أن «روحاً ثأرية»، بالمعنى السياسي، إذا جاز التعبير، تسيطر عليه وتحركه في معالجته لموضوعات المسلسل إجمالاً، بخلاف أعماله السابقة كلها؛ وهذا ما يهدد بفشله جدياً إذا لم يُعَدِ النظر فيه، لأن منطق «الثأر» يدمر العمل الفني والأدبي، فهو «جذائفة مضادة» إذا جاز التعبير! لكنني لا أستطيع الحكم على الأمر قبل إنتاج المسلسل ومشاهدته، فأنا لا أعرف ما فعل به بعد ذلك، خصوصاً في الحلقات العشر الأخيرة منه، نظراً لانقطاع تواصلنا لأسباب تتعلق بوضعي الصحي و العلاج الكيميائي الذي كنت أخضع له، وبالتوتر الحاد الذي حصل بيننا ذات مرة في سياق النقاش حول مسائل سياسية حساسة (بعضها على تماس مع قضايا يعالجها المسلسل).

(9) - أمثال «ز. حمدون» و زوجته «هند»، و «ز. فضلون»، و «ن. يازجي» (فيليب)؛ و «ش. عبد الرحمن» و «ع. حسن»، الذين فرّوا بتسهيل من ضباط مخابرات النظام أمثال علي مملوك (الذي سبق له أن ساعد على هرب من يُزعم أنه الطيار بسام العدل [علي أحمد صقر؟] إلى إسرائيل في العام 1989، والمرأة الروسية - الأوكرانية عميلة الموساد التي جندته في موسكو حين كان يخضع لدورة تحويل من ميغ 21 إلى ميغ 23؛ واعتقل بطل الجمهورية، العميد عصام أبو عجيب، حتى الموت على خلفية حديثه آنذاك، خلال اجتماع رسمي لضباط قيادة «الفرقة 24» في الدفاع الجوي، عن قضايا خطيرة على رأسها أسرار عملية فرار الطيار إلى إسرائيل وتورط مملوك فيها. فقد مُنِعَ أبو عجيب من إسقاط الطائرة عند اقترابها منفردة من المجال الجوي للجولان المحتل). ويبدو من المعطيات المتوفرة أن كل ما بحوزة المذكورين أعلاه من وثائق ومعلومات تتعلق بأنشطة «مركز البحوث» وصل إلى إسرائيل، إما مباشرة أو عن طريق المخابرات الفرنسية والسويدية والألمانية التي جندتهم منذ أن كانوا موفدين إلى جامعاتها بموجب اتفاق تعاون علمي بين سوريا وتلك الدول. وبعض هؤلاء الجواسيس ممن جندتهم المخابرات الفرنسية جرى اعتقاله قبيل فراره (أمثال الدكتور م. ع. السيد علي)، أو إعدامه من قبل أجهزة أخرى غير مُخْتَرِقة بعد ثبوت تجسسه، بينما كان جرى إعدام العميد الجاسوس محمد سليمان، ممثل رئاسة الجمهورية في مجلس إدارة «مركز البحوث»، في العام 2008 من قِبَلِ فريق كوماندوز بري-بحري مشترك تابع لـ «حزب الله» ولرئيس شعبة المخابرات العسكرية آنذاك، أصف شوكت (وليس من قبل جهاز «الموساد» وفق الأكذوبة الشائعة)، بعد ثبوت تورطه في بيع عماد مغنية، وبيع أسرار «المفاعل النووي» المزعوم في دير الزور، الذي دمرته إسرائيل في سبتمبر 2007. هذا مع العلم بأن المخابرات العسكرية عثرت على مبلغ 80 مليون دولار في قبو الفيلا التي كان يقطنها سليمان في بريف دمشق الغربي، كلّها أو معظمها من المدفوعات التي حصل عليها مقابل خدماته الاستخباراتية الخيانية!

(10) - نزار نيوف (محرر): «مذكرات ماركوس فولف العربية - أوراق و وثائق مؤسس ومدير المخابرات الخارجية في ألمانيا الشرقية عن العالم العربي 1952 - 1992». ولا تزال هذه المذكرات، وما يتصل بها من وثائق، على شكل مخطوط ريثما يتوفر لها ناشر عربي يمكنه نشرها دون حذف أي تفصيل منها.

(11) - مجموعة رسائل وأوراق فولف، المصدر السابق .

(12) - مجموعة رسائل وأوراق فولف، المصدر السابق. وينبغي أن نضيف هنا الدور الذي لعبه أيضاً ضابط الـ MI6 و MI5 الشهير **جورج بليك** George Blake، المولود في هولندا لأب مصري من أصول يهودية. فقد حافظ على علاقات سرية مع زملائه السابقين في الجهازين بعد اعتقاله ومحاكمته ونجاح **فولف** في تهريبه عبر عملائه البريطانيين من سجن Wormwood Scrubs وسط لندن في أكتوبر 1966 حيث كان يقضي عقوبة بالسجن مدتها 42 عاماً على أثر انكشاف «خيانتته». وقد التقيت **بليك** شخصياً، المقيم في موسكو والذي يحمل جواز سفر دبلوماسياً روسياً باسم آخر، حين جمعتني به **فولف** في منزله في «برندن» خلال زيارة له في العام 2004. وقد استمعت منه إلى قصة اكتشافه في العام 1961 العمل الاستخباري المأجور الذي كان يقوم به زميله آنذاك في «مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية» («مركز شملان»/مقر تعليم اللغة العربية لعملاء MI6) في جبل لبنان، الصحفي **باتريك سيل**، لصالح المخابرات البريطانية والفرنسية، بما في ذلك اتصالاته مع بعض المسؤولين السوريين واللبنانيين. ومن بينهم **حافظ الأسد**. ولا يزال **بليك** حتى الآن على قناعاته القديمة التي تبناها بعد أسره في العام 1950 من قبل كوريا الشمالية خلال الحرب الكورية يوم كان قنصلاً لبلاده في سيؤول؛ فقد أعلن مؤخراً أنه «لا خلاص للبشرية من الشر إلا بحملها السلاح للقضاء على الشر المطلق الذي تمثله الولايات المتحدة وحلفاؤها»، وكرر ما قاله خلال محاكمته قبل ستين عاماً أمام القضاة في لندن: «أنا لست خائناً، لأن شرط الخيانة لا يتحقق إلا في حالة الشعور بالانتماء الوطني، وأنا لم أشعر في أي يوم أن بريطانيا وطنٌ أنتمي له (...) أما اليهودي مثلي فلا خيارَ له سوى أن يكون إما شيوعياً أمياً أو صهيونياً بربرياً»! [توفي **بليك** في 26 من الشهر الماضي، ديسمبر 2020، عن 98 عاماً - ملاحظة من الناشر].

(13) - مجموعة رسائل وأوراق فولف، المصدر السابق.

(14) - المصدر السابق.

(15) - هناك «لغز غامض» بشأن هذا البيان؛ ففيما يؤكد **إسرائيليان** هذه الواقعة، استناداً إلى إفادات **يفغيني برلين**، نائب رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية السوفييتية، والفريق **سلطان محميدوف**، وسفير ألمانيا الديمقراطية في دمشق آنذاك، **ألفرد مارتر**، فإن الكاتب والسجين السوري السابق **محمد سيد رصاص**، القيادي العتيق في الحزب الشيوعي السوري، نفى لي وجود مثل هذا البيان! ومن الواضح أن هناك «قطبة مخفية» في الأمر سأعرض لها حين يأتي المؤلف على ذكر الواقعة في الفصل الرابع.

(16) - فيما بعد، اتسعت حلقة رموز النظام المرتبطين بجهات أجنبية لتشمل وزير الدفاع **مصطفى طلاس** و الدكتور **عبد الرؤوف الكسم**، رئيس الوزراء ثم رئيس مكتب الأمن القومي (القيادة السياسية العليا لأجهزة المخابرات). ولعل الحلقة كانت تشمل هؤلاء أيضاً منذ زمن بعيد، ولكن لم تُعرف إلا لاحقاً. ففي العام 1982، وعشية الغزو الإسرائيلي للبنان، تمكنت HVA (ربما بمساعدة **محمد الخولي**!) من ضبط **طلاس** في وضع حميمي مع عميلة الموساد، الراقصة الإسرائيلية-الاسكوتلندية **دايان سيدني Diane Sydney** في أحد المسابح في سوريا أو سويسرا، فقامت بتسريبها إلى صحيفة «لوماتان» السويسرية فيما بعد تحت عنوان «فضيحة موسادية جديدة في دمشق!!» أما **الكسم**، فتبين من أرشيف «المكتب

الثاني» (المخابرات العسكرية) الذي سلمه مؤسس ورئيس مكتب الأمن القومي، **عبد الكريم الجندي**، إلى HVA قبل انتحاره في مارس 1969، أنه تزوج مطلع الستينيات، حين كان طالب دكتوراه في سويسرا، من سيدة إسرائيلية (وليست يهودية فقط، فهناك فرق). وما يجعل الأمر موضع شبهة هو أنه استخرج لها هناك أوراقاً ثبوتية وشهادة تعمد مزيفة من كنيسة بروتستانتية لتسجيل زواجه في سوريا، رغم أن القوانين السورية لا تمنع زواج السوري من يهودية عربية أو أجنبية («موسوية» حسب التسمية الرسمية) لأسباب تتعلق بدينها حصراً، لكنها تمنع «أي عسكري سوري، أو موظف مدني بمرتبة مدير عام وما فوق، من الزواج من أي أجنبية، ولا تعتبر العربية أجنبية». وفي العام 1994 عيّن نسيبه اللواء **محمد بشير النجار** مديراً لإدارة المخابرات العامة وكلفه بإتلاف ملفه الشخصي في إرشيف الإدارة!

(17) - محضر اجتماع **كوسيفن-الأتاسي- الأسد** على هامش جنازة **ناصر**، بما في ذلك مذكرة مجهولة يُكشف عنها هنا للمرة الأولى، كان أرسلها **صلاح جديد** في أغسطس 1970 إلى زعيم ألمانيا الديمقراطية، **فالتر أولبرخت**، الذي كان على خلاف مع زعماء الكريملين بسبب هوسهم بالعلاقة مع واشنطن وألمانيا الغربية، قبل أن يطحوه في مايو 1971 وينصبوا مكانه **هونيكر**. وفي هذه المذكرة، التي احتفظ بها **فولف** في أرشيفه، وحصلت على صورة منها كجزء من أوراقه العربية، شكك **جديد** بحرقة و غضب من أن السوفييت «يديرون سياسة أميركية-إسرائيلية في العالم العربي، وسوريا خصوصاً، بهدف إعادة الرجعيين إلى عروشهم وتصفية القضية الفلسطينية في إطار سياسة الانفراج والتعايش السلمي التي يروجون لها...»، ومن «شعوره بالإهانة خلال زيارته إلى موسكو في يناير 1967، حيث تعرض من قبل **بريجينيف** إلى ما يشبه تحقيق مخفر شرطة مع مجرم على خلفية ميوله الماوية المزعومة وعلاقاته بالـ«صينيين»»، وفق التقارير التي كان يرفعها **حافظ الأسد** إلى **عديله برجينيف** (الجنرال **تسفيغون**) من خلال كبير الخبراء السوفييت في سوريا، الفريق **محميدوف**، وإلى البريطانيين بطبيعة الحال. هذا فضلاً عن الضغوط الأخرى «لإقناعه بالقبول بتحويل مجرى نهر الأردن من قبل إسرائيل كخطوة أولى نحو السلام، والتوقف عن العمل على تحويل روافد النهر التي تنبع من سوريا ولبنان، الأمر الذي أفقده صوابه ودفعه للتساؤل عما إذا كان مجتمعاً مع قادة الكريملن أم قادة البيت الأبيض، وعما إذا كان **بريجينيف** يعمل سمساراً لدى **غولدا مائير** و **ريتشارد نيكسون**»!

خلال الفترة من 7 إلى 17 أغسطس 1993، وبعد نقلي من «سجن تدمر» إلى «سجن المزة» في دمشق، تمكنت من التحدث -من خلال فتحة صغيرة مخصصة لمرور ماسورة خاصة بمياه الحمامات عبر الجدار المشترك بين غرفتي الإنفرادية وجناح **جديد** ورفاقه- مع عدد من هؤلاء. وقد أكد لي **جديد** صحة واقعة لقاء **كوسيفن-الأتاسي- الأسد** على هامش جنازة **ناصر** وما جرى خلاله. ولكنني لم أسأله عن رسالته إلى **أولبرخت** لأنني لم أكن أعلم بها آنذاك، غير أنه أخبرني بقصة اجتماعه مع **برجينيف** مطلع العام 1967. وقد انقطع اتصالي به ورفاقه (إلى حين خروج آخرهم في العام 1995) بعد اكتشاف الفتحة من قبل إدارة السجن وإغلاقها بالإسمنت، وحضور ضابط من الفرع 248 في المخابرات العسكرية للتحقيق في الأمر وتفتيش غرفتي ومصادرة ما دونته من أحاديثي معهم على ورق سجائر قبل تهريبه. أما **جديد** فتوفي فجأة ليلة 18-19 أغسطس في «مشفى تشرين» العسكري. ومن المرجح بقوة أنه «قُتل طبيياً»، إذ لم يكن يعاني من أي مرض جدي يمكن أن يتسبب بموت مفاجئ.

مقدمة المؤلف للنسخة العربية لا، لم أعد صهيونيا، ولكن...

«هل تعتبر نفسك صهيونيا»؟

هكذا بادرني مترجم ومحرر هذا الكتاب، الصحفي والمؤرخ السوري الصديق نزار نيوّف، بسؤاله في ختام رسالته الأولى لي في مارس من العام 2002. وكان هذا أغرب سؤال استفزازي أواجهه حتى اليوم، سواء في حياتي الخاصة التي امتدت حتى الآن لأكثر من ثمانين عاماً، أو حياتي المهنية التي امتدت لأكثر من نصف قرن. وربما جاءت غرابته من حقيقة أنه لم يسبق لي أن ووجهتُ بمثله أو فكرت به من قبل حتى بيني وبين نفسي. ومع ذلك، لم تدهشني غرابته بقدر ما ألتني نبرته الاتهامية، خصوصاً وأنه جاء من مثقف عربي يستبطن مفهوم «الصهيونية» في قاموسه السياسي معنى «الشتيمة»، ومناضلٍ يعتز بماركسيته «النظيفة من أدران اللينينية وشيوعيتها السوفييتية السوقية المبتذلة»، كما يصفها، خرج لتوه مصاباً بشلل جزئي وبسرطان الغدد اللمفاوية بعد عشر سنوات قضاها في إحدى الزنازين الإنفرادية لنظام كنا نحن من جننا به بالتواطؤ- وإن الضمني- مع البريطانيين؛ وكان- في حدود ما أعلم- العربي الأول والأخير الذي يقرأ كتابي في نسخته الإنكليزية ويناقشني بشأن الكثير من محتوياته، رغم أنه كان مضى على صدوره ما يقارب سبع سنوات. هذا إذا استثنيت اتصالاً هاتفياً يتيماً من الصحفي والمؤرخ السياسي المصري ذائع الصيت محمد حسنين هيكل قبل نحو خمس سنوات خلال إحدى زيارته إلى واشنطن، عاتبني خلاله -رغم أنه لم يسبق له أن فعل ذلك من قبل مع منتقديه، كما قال- لأنني «شهرت» به وبتلفيقاته و وصفته بـ«النصاب» و«المزور» و«المشعوذ» أمام طلابي وفي عدد من المقالات التي كتبتها والمقابلات التي أجريتها

عن حرب أكتوبر والتطورات التي سبقتها وتلتها، وكشفتُ فيها عن عدد هائل من القصص و«المعلومات» و«الوقائع» التي لَفَّقها أو زوَّرها وتلاعب بأصولها في كتبه، لاسيما «الطريق إلى رمضان»، الصادر بتمويل من وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وشريكها IRD البريطانية، على هيئة «كتاب جيب»، شبيه بروايات «ميلز أند بون» Mills & Boon المخصصة للمراهقين [سلسلة «روايات عبر» في طبعتها العربية] ⁽¹⁾، وأثبتُ كذبها المقصود وتدليسها المتعمد، استناداً إلى خبرتي في «خلية الأزمة» التي شكَّلتها الكريملن قبيل اندلاع الحرب، وإلى الوثائق والمعلومات التي وقعت في يدي يومها ولاحقاً، والاجتماعات التي شاركتُ فيها بحكم عملي كرئيس لإحدى الإدارات ذات العلاقة في وزارة الخارجية السوفييتية. فالكتاب، الذي لا يزال مرجعاً أساسياً في الغرب، وفي العالم العربي كما أعتقد، عن السردية المصرية والعربية المتعلقة بالحرب وما سبقها، عملٌ تاريخي وتوثيقي أقل ما يقال فيه إنه سخي ومبتذل، ومنحطٌ أيضاً حتى بالمعنى الأخلاقي، لا يليق بموضوعه ولا بالسمعة العالمية التي كان يحظى بها مؤلفه كرئيس تحرير لإحدى أهم وأشهر الصحف العربية (الأهرام)، وكناطق باسم الزعيم المصري عبد الناصر ومشروعه القومي «التحرري»، ثم كناطق باسم السادات ومشروعه العسكري و«السلمي» خلال السنوات الأولى من حكمه، نظراً لتضمُّنه -فضلاً عن الترهات المبتذلة- عدداً هائلاً من الأكاذيب والمغالطات المقصودة وعمليات التلاعب المتعمدة في الوثائق المزعومة التي حصل عليها (أو التي نُقلَ مضمونها إليه)، رغم صغر حجم الكتاب! هذا فضلاً عن تلفيقاته التي وصلت حدَّ اختلاق عدد كبير من الوقائع والأحداث والقصص التي لا أعرف ما إن كان السادات نفسه هو من أوحى له بها، يوم كان لا يزال وثيق الصلة به وساعده الأيمن، أو أنه اخترعها من مخيلته الروائية الخصبه كشكل من أشكال «تجديد أوراق اعتماده الشخصية»، إن كان مفعولها قد انتهى أصلاً، لدى دوائر معينة في واشنطن ولندن في تلك المرحلة الانتقالية الحساسة والخطيرة من تاريخ مصر والشرق الأوسط، وتحديدًا وكالة المخابرات المركزية الأميركية والمخابرات البريطانية MI6؛ أو أن الجهة الممولة للكتاب -وهذا ما تؤكدُه الوثائق التي وقعت بيدي- هي التي شاركتُ في تحريره ودسَّ تلك الدسائس والأكاذيب أو بعضها، كما يقول «أرشيف فولف» الذي سنتوقف عنده كثيراً على امتداد هذا الكتاب. فمن المعلوم أن الجهتين المشار إليهما، CIA و MI6، أغرتا كُثراً غيره من بطانة عبد الناصر، بعد رحيل هذا الأخير، بل وحتى إبان حياته ومنذ اللحظات الأولى لـ «انقلاب يوليو 1952»، بتقديم ما يماثلها من «أوراق اعتماد» لم تلبث آثارها أن ظهرت في مصر وخارجها عقب وفاة ناصر مباشرة، ولكن بشكل خاص بعد أن أُلقت حرب أكتوبر أوزارها. هذا فضلاً عن أن هيكلاً نفسه كان مُجنّداً رسمياً لصالح «الوكالة» منذ مارس 1952 على الأقل حين كان يعمل في «أخبار

اليوم» [صحيفة الملك فاروق والمخابرات البريطانية والأميركية لصاحبها الجاسوس مصطفى أمين]، وحين لعب دور ضابط الارتباط بين عبد الناصر ومحطة «الوكالة» في القاهرة خلال زيارة مسؤول قسم الشرق الأوسط فيها، كيرمت روزفلت جونيور، بهدف التخطيط لانقلاب ناصر ورفاقه في 23 يوليو. هذا ولو أن وثائق أخرى تفيد بأنه كان على صلة بالمخابرات البريطانية والأميركية منذ السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية حين كان يعمل في صحيفة «إيجبشن غازيت Egyptian Gazette» التي كانت تشرف عليها المخابرات البريطانية آنذاك. وقد أحصى صحفيون ورجال مخابرات وموظفون دبلوماسيون معنيون بالشأن المصري، بمن فيهم أنا شخصياً، العشرات من حالات التزوير والتحوير والتلفيق في الكتاب المشار إليه، وفي غيره من كتبه ومقالاته، طالت حتى محاضر ومراسلات دبلوماسية رسمية اعتمد عليها، وصل بعضها أحياناً إلى حد تزويرها بيده (كما فعل مثلاً في «وثيقة» الفريق محمد صادق، المنسوبة إلى وزير الحربية الفريق محمد فوزي حاخوا، حين أضاف إليها، في كتابه «خريف الغضب»، تاريخاً وتوقيعاً لم تتضمنهما في نسختها الأصلية، رغم أنها مكتوبة بخط يد صاحبها، كما يزعم، فقط لكي تصبح متناغمة ومنسجمة مع القصة التي اختلقها عن تأمر مزعوم لـ «مراكز القوى» الناصرية ضد السادات! ⁽²⁾). هذا بالإضافة إلى تورطه في أعمال دنيئة وخسيصة أخلاقياً، وهو أقل ما يمكن وصفها به، من قبيل: تورطه مع الفريق محمد صادق في قضية «أشرطة التسجيلات» المعروفة (نصبه فخاخاً مخابراتية بالتنسيق والتواطؤ مع رئيس محطة الـ CIA في القاهرة، المستعرب يوجين وينفيلد ترون، لكل من سامي شرف و علي صبري و شعراوي جمعة و محمد فائق والفريق محمد فوزي حاخوا، وغيرهم من زملائهم، وتسجيل اتصالاتهم الهاتفية مع السفير فلاديمير فينوغرادوف في محاولة يائسة وبائسة منه ومن مشغليه الأميركيين لاصطياد ما يمكن أن يدينهم بالتآمر مع السوفييت)؛ واختلاقه -بطلب من السادات وبالتواطؤ مع ترون نفسه وشريكه رجل الـ CIA العتيق، الجاسوس المهووس حسن التهامي- أكذوبته الغبية والرخيصة في صحيفة «الأهرام» [4 يونيو 1971] عن «جلسات تحضير الأرواح» المزعومة، التي كان «يقوم بها» في أبريل 1971 قادة ومسؤولون ناصريون (جمعة، فوزي حاخوا، شرف...) لـ «استحضار روح عبد الناصر في جلساتهم» من خلال أستاذ جامعي يعمل وسيطاً بينهم وبينه في «العالم الآخر»! ولم تكن أكذوبته هذه إلا من أجل التشهير بهم وتحطيم سمعتهم أمام الرأي العام المحلي والخارجي من خلال تصويرهم في هيئة «مشعوذين يمارسون السحر الأسود»، وبالتالي تبرير اعتقالهم من قبل السادات في مايو 1971 وإصدار أحكام بالإعدام شنقاً بحق بعضهم والسجن المؤبد بحق بعضهم الآخر، كما كان يريد مشغلوه الأميركيون. وقد ضجَّ العالم يومها بالقصة ولم

يصدقها حتى أصحاب هيك أنفسهم في الغرب، خصوصاً وأن ضحاياه كانوا أصبحوا في زنازينهم مسلوبى الإرادة ولا يستطيعون تنفيذ أكاذيبه، كما اعترف لي يوجين ترون نفسه لاحقاً خلال لقاء لنا في العام 1996 في «نادي جامعة برينستون» في واشنطن، وكان أصبح في التقاعد، بعد أن وصف صديق العتيق هيك بأنه «الانتهازي الأكبر في تاريخ مصر والعالم العربي، والرجل الذي يجد متعته الخاصة في تسلق أكوام الجثث ونصب كرسيه فوقها»!

ويندرج في هذا السياق، سياق افتقار هيك لمصداقية وأخلاق المؤرخ والصحفي المحترف، رغم نفيه صفة المؤرخ عن نفسه، حجب معلومات خطيرة عن قرائه في أحيان كثيرة، فقط لأنها لا تخدم مآربه ورواياته أو لأنها تفضحه هو شخصياً وتكشف تاريخه الأخلاقي الأسود شخصياً ومهنياً. وهناك أمثلة لا حصر لها على ذلك، كقضية علاقته الوثيقة والمزمنة بوكالة المخابرات المركزية، سواء قبل الانقلاب الناصري في العام 1952، حين كان على رأس محطاتها في القاهرة جيمس آيكليغر و مايلز كوبلاند، أو بعد ذلك من خلال ممثلها السري المقيم رسمياً في القاهرة (خلال الأعوام 1968-1972)، المذكور يوجين ترون نفسه، وخليفته (خلال الأعوام 1972-1975) آرثر ناينر، ثم من خلال مبعوث كيسنجر السري إليه، المجرم الدموي دونالد ماكينتوش كيندال Donald M. Kendall، مخطط انقلاب أوغستو بينوشيه ومذابحه في تشيلي في سبتمبر 1973⁽³⁾. هذا فضلاً عن قضية اتصالاته أوائل العام 1970 مع زعيم المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك، ناحوم غولدمان، وسعيه لإحضاره سراً إلى القاهرة لجمعه بالرئيس ناصر؛ وقضية مغافلته أفراد عائلة هذا الأخير، فور وفاته و بينما كانوا لا يزالون يبيكونه فوق سريره، للسطو على خزانة الوثائق الرئاسية الخاصة التي كان يحتفظ بها في منزله، ثم إرسالها إلى مشغله العتيق موريس أولدفيلد، نائب مدير المخابرات البريطانية، من خلال محطة هذه الأخيرة في القاهرة، مقابل مكافأة مالية مجزية⁽⁴⁾؛ وقضية «بيعه» -قبل ذلك- معلومات حساسة لرئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث وأجهزته عن اللقاءات السرية الخاصة التي كان يجريها عبد الناصر في منزله مع قادة فلسطينيين خلال تلك الفترة، أمثال جورج حبش و ياسر عرفات وفاروق القدومي و خليل الوزير، وصولاً إلى قضية صديقه وشريكه الجاسوس الإسرائيلي أشرف مروان نفسها، على سبيل المثال لا الحصر. فقد كان هيك على علم بهذه القضايا كلها و/أو شريكاً شخصياً فيها بحكم قربه من ناصر سابقاً ومن السادات لاحقاً. والغريب أنه تجاهل قضية مروان كلياً في مؤلفه ذي الصلة بموضوعنا («الطريق إلى رمضان»)، وفي مؤلفه السابق عليه «وثائق القاهرة»، وحتى في مؤلفاته الصادرة باللغة العربية عن تلك الفترة، كما أبلغني المترجم لاحقاً، على الرغم من الدور الفتاك والمدمر الذي لعبه مروان في هزيمة أكتوبر العربية وخلال الأشهر والسنوات القليلة التي تلتها⁽⁵⁾!!

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

كذلك، وكلما تعلق الأمر بانحطاطه الأخلاقي، شخصياً ومهنياً، لا بد من أن نتذكر دوماً الدورَ الإجرامي الذي لعبه تحت إشراف الرئيس **ناصر** وبطلب منه، في تصفية القائد الشيوعي اللبناني-السوري **فرج الله الحلو** وإخفاء جثته صيف العام 1959؛ وهو دور استمر في لعبه طوال العقود اللاحقة رغم افتضاح تفاصيل الجريمة المروعة بالوثائق القضائية الرسمية منذ أوائل الستينيات [راجع الهامش رقم 8 في نهاية هذه المقدمة]. مع ذلك، يبقى نقدي هذا لسرديات **هيكل** في حدود ما أمكنني الاطلاع عليه من كتاباته المنشورة بالإنكليزية عن «حرب أكتوبر» وما يتصل بها، وهي قليلة للأسف، إذا ما استثنينا الكتابين المذكورين. هذا فضلاً عن الاقتباسات من مؤلفاته العربية التي أتيت لي قراءتها، سواء في أعمال المستعربين السوفييت أو تقارير ومذكرات بعض زملائي الدبلوماسيين الذين عملوا في القاهرة ومناطق أخرى من العالم العربي، وبشكل خاص **فلاديمير فينوغرادوف** و **يفغيني بريماكوف**، أو ما تفضل المترجم بترجمته لي من العربية مباشرة. وهو ما سيكون لي عدد من التوقفات بشأنه في متن النسخة العربية من هذا الكتاب كلما اقتضى الأمر.

...لكن، وبقدر ما أمتني الذبرة الاتهامية في سؤال الصديق **نيّوف**، فإنني أشعر بالامتنان الجزيل نحوه، ليس فقط لأنه «أرغمني» على التفكير بالإجابة على سؤال لم يخطر ببالي يوماً أن أطرحه على نفسي، فكم بالأولى أن أسمعه من أحد، ولكن أيضاً لأنه كان سبباً في أن أعيد كتابة «داخل الكريملن خلال حرب يوم كيبور» مرة أخرى، بعد حوالي عشر سنوات على صدوره في منشورات «جامعة بنسلفانيا»، في ضوء أوراق **ماركوس فولف** المتعلقة بالعالم العربي، التي تكّرم بأن وضعها بتصرفي، والتي ستجري الإشارة إليها على امتداد صفحات هذا الكتاب باسم «أرشيف فولف». وغني عن البيان أنها شكّلت صدمة حقيقية بالنسبة لي، ليس فقط لأنه لم يُنَح لي الاطلاع على المعلومات والوثائق التي تضمنتها طوال سنوات خدمتي في وزارة الخارجية وأكاديميتها الدبلوماسية التي انتهت مطلع العقد الماضي، وتحديداً لجهة ما يتعلق منها بالعالم العربي، ولكن أيضاً—وهذا هو مصدر الصدمة الأساس—لأن منشأها هو الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) السابقة؛ أي المنشأ الذي كنت أنا أقرب إليه منه ومن أي أجنبي آخر، أقلّه حتى مطلع التسعينيات من القرن المنصرم. وقد جاءت هذه الوثائق لتؤكد حدسي وشكوكي التي سيطرت على تفكيري خلال العديد من اجتماعات «خلية الأزمة» في الكريملين وفي وزارة الخارجية، ولم أكن أجد لها تفسيراً؛ وأعني معرفة قيادتنا في الكريملن منذ زمن ليس قصيراً بارتباط عدد من الزعماء العرب الذين كانوا يتعاملون معهم بأجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية، واحتمال وجود «مسارات تواصل سرية موازية» بين عدد محدود جداً من أعضاء المكتب السياسي للحزب وجهات خارجية فاعلة لم نكن نحن

الديبلوماسيين-بمن فيهم رئيسنا وزير الخارجية **أندريه غروميكو** نفسه، رغم كونه عضواً في المكتب السياسي أيضاً!!)-على دراية بها مع أننا كنا نشارك في صناعة القرارات الكبرى خلال الأزمة التي وقفت في ساعاتها الأخيرة على شفا التحول إلى صدام نووي مع الولايات المتحدة؛ وهو صدام حال دون وقوعه-لحسن حظ البشرية أياً كان السبب-«جُبْنُ» **بريجينيف** وحاشيته وهوسهم الهستيري بالحفاظ على العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة وتعميقها مهما كلف الأمر ومهما كانت تبعاتها على مصالحنا الوطنية الداخلية والخارجية ومستقبل بلادنا، وليست «عقلانيتهم» كما بدا لي ولغيري آنذاك حتى في سلك وزارة الخارجية نفسها! وبتعبير آخر، كنا **КАК Глухой На Свадьбе** [«كالأطرش في الزفة»]، إذا ما استخدمتُ المثل الشعبي المصري الذي حفظته من زميلي سابقاً في الأمم المتحدة **عصمت عبد المجيد**، حين وصف لي حالنا نحن الديبلوماسيين السوفييت والعرب في الأمم المتحدة في العام 1972!

ولكن ما هي الصهيونية، لكي أعرف ما إذا كنتُ صهيونياً أم لا، ولكي أعرف كيف أجيب على سؤال صديقنا السوري، الذي يستبطن اتهاماً بمعنًى ما، أو حتى «شتيمة»؟

لستُ ضالِعاً أو متخصصاً في شؤون الأديان وتاريخها المقارن، ولا أعرف الكثير حتى عن تاريخ المسيحية نفسها التي انتميتُ إليها بالولادة ليس إلا، ولم أكن مسيحياً مُمارساً في حياتي، سواء قبل «شيوعيتي الرسمية» أو بعدها، ولاحتى أرمينياً بالمعنى القومي الضيق أو الفضفاض للكلمة، الذي يتضمن معنى الانتماء الثقافي والسياسي. فلطالما اعتبرتُ نفسي مواطناً سوفيتياً سابقاً، وروسياً بعد انحلال الاتحاد السوفييتي، وتحدثت وكتبت وفكرت باللغة الروسية لا بالأرمنية حتى داخل مطبخ منزلنا، واعتبرتُ تفكك الاتحاد السوفييتي أكبر كارثة استراتيجية عرفها العالم في تاريخه الحديث والمعاصر، ليس لأسباب أيديولوجية أو منْ بها أو رغبةً مني في الحفاظ على نظام «اشتراكي» لم يكن كذلك في أي وهلة من وهلاته أبداً، ولكن لاعتبارات براغماتية/عملية صرفة تتعلق بالأهمية الحيوية الحاسمة للتعددية القطبية في الحفاظ على توازن العلاقات الدولية والسلم العالمي، أياً كان موقفنا من النظام السوفييتي وتجربته التي كان فيها ما هو مخزٍ وشائن أكثر مما هو مشرفٌ، أقله في سياسته الخارجية، كيلا نذكر وحشية نظامه إبان عهده الستاليني، وشموليته فيما تبقى من عهوده الأخرى. وفي الوقت الذي أعيش سنوات، وربما أشهر، عمري الأخيرة في بنسلفانيا، فإن أقصى ما أحلم به - إذا كان تبقى لي ما أحلم به في هذا العمر- ليس سوى أن أدفنَ في روسيا، لا في يريفان - عاصمة وطني الأصلي، ولا في تبليسي - مسقط رأسي، ولو أن أطبائي يؤكدون على عدم قدرتي على تحمل عناء السفر لأقضي بقية حياتي في الوطن الذي عشت فيه منذ أن كنت طالباً في

معهد الطب الأول في موسكو نهاية الثلاثينيات، وحملت السلاح ومبضع الجراحة في جبهاته الأمامية دفاعاً عنه في العام 1941 وهو يخوض حربه العظمى في مواجهة الغزو النازي وبربريته العنصرية. ومع هذا فإن الأسس المبدئية التي طالما انطلقت منها في تفكيري كانت تمنعني دوماً من مجرد القبول بوجود دولة تقوم على أساس ديني، أو أن يكون لها هوية دينية ولو بملامح بسيطة، سواء أكانت مسيحية أو إسلامية، فكم بالأولى يهودية، طالما أن حديثنا اليوم يتعلق بإسرائيل والصهيونية. ولم يكن ذلك لأنني كنت ماركسياً ملحداً، على الأقل في السجلات الحزبية الرسمية، أو لأنني قرأت كراس **ماركس** الشهير «في المسألة اليهودية»؛ ولكن لاعتبارات إنسانية بالدرجة الأولى، يمكن وصفها بـ «ليبرالية أصيلة» إذا شئتم، قبل أن تتحول الليبرالية نفسها إلى عقيدة أيديولوجية شبه دينية للفتوحات البربرية في عصرنا.

هذا إذا كان المقصود بالصهيونية الدعوة إلى، وقبول فكرة، إقامة دولة يهودية وفق تعاليم التوراة وأساطيرها، أو «وفق وعد أعطاه تاجر عقارات يسكن في السماوات العلما، يدعى يهوه أو الله، إلى شيخ قبيلة بدوية تائهة في البراري والصحاري يدعى **أبرام** / **إبراهيم**»، كما كتب المفكر والروائي الأمريكي الصديق، اليهودي بالولادة، **غور فيدال** Gore Vidal، بلغته الساخرة الآسرة عن حكاية «وعد الله لشعبه المختار بأرض اللبن والعسل».

أما إذا كان الأمر يتعلق باعتبار المؤمنين اليهود عرقاً أو شعباً، وبالتالي وجوب الاعتراف بحقهم في تقرير المصير في كيان قومي مستقل، فأخبرني علمياً - وأنا الطبيب من حيث تكويني العلمي الأساسي - هو اعتبار المؤمنين اليهود كذلك. ولم أكن بحاجة لقراءة كتاب اليهودي الهنغاري - البريطاني العبقري، الصهيوني ومساعد **فلاديمير** (زئيف) **جابتينسكي** سابقاً والشيوعي وعميل المخابرات البريطانية لاحقاً، **آرثر كويستلر** [السُّبُط الثالث عشر: إمبراطورية الخزر وميراثها]، 1976، ولا للاطلاع على أعمال أساتذته اليهود العظام أيضاً، أمثال مواطنه الهنغاري **رافائيل باتاي** وابنته **جينيفر** [لاسيما عملهما المشترك: «أسطورة العرق اليهودي»، 1989]، (بغض النظر عن الكثير مما يمكننا قوله بشأن كتابيه التلميظيين «العقل العربي» و«العقل اليهودي»)، ومؤرخنا الروسي - الإسرائيلي اللامع **أبراهام بولياك**، والمستشرق البريطاني **دوغلاس دنلوب** [لاسيما عمله: «تاريخ الخزر اليهود»]، لكي أعلم أن انتماء جميع يهود العالم الأشكناز إلى أسباط «بني إسرائيل» التوراتيين ووجود «عرق يهودي» هو محض شعوذة وتخريف. ومع ذلك، وبفضل هؤلاء العلماء العظام الذين تجردوا من يهوديتهم وصهيونيتهم خدمةً للعلم، بقدر ما أتاحت لهم المكتشفات العلمية الأميركية والأنثروبولوجية في زمنهم، أصبحنا ندرك أن جميع يهود العالم، باستثناء اليهود العرب وبعض اليهود الشرق أوسطيين / السفارديم، وخلافاً للخرافة السائدة عن أن اليهودية

«ديانة غير تبشيرية»، ليسوا سوى أبناء وأحفاد أتراك قوقازيين اعتنقوا اليهودية في وقت متأخر من القرن الثامن الميلادي لأسباب سياسية محضة تتعلق بالصراع بين الإمبراطوريتين الإسلامية والبيزنطية، وأنشؤوا «مملكة الخزر» المتهوذة التي لم تعش سوى بضع عشرات من السنين قبل أن يجري تدميرها وتشريد أهلها إلى روسيا وبقية بلدان أوروبا الشرقية وحوض «نهر الراين» غربي ألمانيا؛ وهم الذين نعرف سلالتهم اليوم باسم الأشكناز الأوربيين البيض، والذين ينحدر منهم كارل ماركس نفسه و روزا لوكسمبورغ وتروتسكي و ناديجدا كروبسكايا [زوجة لينين]، و يوري أندروبوف، مثلما ينحدر منهم جميع مؤسسي الحركة الصهيونية وإسرائيل لاحقاً وحتى اليوم (هيرتزل، جابوتينسكي، بن غوريون، بيغن، أشكول، شامير، غولدا مائير، بيريز، شارون، رابين و نتنياهو... إلخ). و وحده المخبول يمكن أن يتخيل، حتى وإن لم يكن على علم بنتائج اختبارات حمض DNA التي أجريت خلال السنوات الأخيرة، أن هؤلاء يمتون بصلة قرابة عرقية للنبي أيوب الآدومي -الحجازي، و سمعان الطاسي [שמעון התסי] و هيرودس الأكبر (هيرود)، مؤسس سلاله الحشمونيين اليهود وسلطة حكمهم الذاتي في حقبتيهما، الهيلينية، (167-37 ق.م)، والرومانية (63-70 م)، وسليبي العرق العربي «الصافي» (الآدومي -النبطي) من جهة الأبوين، باعتراف المؤرخ والقائد العسكري الروماني -اليهودي الشهير يوسيفيوس فلافيوس الذي عاش وكتب وحارب في القرن الأول الميلادي!

لم أكن بحاجة لقراءة أعمال هؤلاء المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا، ولاحقاً علماء الوراثة والأعراق، لأعرف تلك الحقيقة البديهية؛ إذ تكفي -من وجهة نظري العلمية كطبيب -نظرة خاطفة إلى بضع صور فوتوغرافية ليهود عرب حنطيين أو سمر، ويهود أوربيين شقر، ويهود أفارقة سود [الفلاشا]، ويهود من العرق الأصفر [الـ«كايفينغ» Kaifeng Jews الصينيين]، أو يهود هنود سمر [مثل الـ«كوشين» Cochin والـ«شيناي» Chennai]، ناهيك عن أشكال جماعهم وملامح وجوههم، لنعرف أنه ما من أي رابط عرقي يجمعهم سوى الانتماء للجنس البشري، مثلما أنه لا يوجد أي رابط عرقي يربط المسيحي العربي بالمسيحي الروسي أو الفرنسي أو الإنكليزي وغيرهم، أو رابط مماثل يجمع المسلم العربي بالمسلم القوقازي أو الأندونيسي أو الهندي... إلخ. هذا ولو أن ما أطلعت عليه من خلال مناقشاتي مع صديقنا نيّوف محرر ومترجم هذه النسخة، وهو المتعمق في تاريخ اليهودية والعبرية، عما يقوله تقليد عربي قديم عن قبيلة «بني إسرائيل» العربية البائدة وعن بعض قبائل الآدوميين والأنباط العرب المتهودين طوعاً، واليطوريين [المنحدرين من أبناء ائتلاف قبائل «تنوخ» و«طي»] الذين أرغمهم يوسيفيوس نفسه على التهود بحد السيف، والذين سيصبحون أكثرية يهود فلسطين العرب منذ القرن الأول الميلادي، لم يعمل سوى على تعميق قناعاتي تلك ويزيدها رسوخاً⁽⁶⁾.

لكن هذا كله حديثٌ في التاريخ والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا ربما لم تعد له أية أهمية أو قيمة خارج عالم الأكاديميا ومختبرات الأبحاث الوراثية. فإسرائيل أصبحت منذ زمن بعيد واقعاً وحقيقةً تاريخيين كما بقية المستعمرات الكولونيالية التي أسسها المهاجرون الأوروبيون البيض في الأمريكيتين وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها. وهي أصبحت كذلك ليس منذ أن رَسَمها بلفور الإمبريالي بوعْدٍ لا يساوي في قيمته الحقوقية أكثر من قيمة الوعد الإلهي لراعي غنم هائم على وجهه مع قطيعه وعشيرته في البراري والصحاري يدعى أبرام أو إبراهيم، ولكن منذ أن ثَبَّتْها كل من ستالين و تيتو، «الأمميَّين-البروليتاريين»، بسواعد الآلاف من محاربيهما القدامى، وبدباباتهما وطائراتهما التي غنماها من الجيوش النازية المدحورة وقَدَّماها هدية لـ«رفاقنا الصهاينة الاشتراكيين وحركة تحررهم الوطنية اليهودية، شركائنا في مواجهة الإمبريالية البريطانية وحلفائها الإقطاعيين العرب»، كما كنا نقول في أدبياتنا الحزبية و وثائقنا السوفييتية الرسمية طوال بضعة عقود من القرن الماضي، دون أدنى إحساس بالخل حتى من «ماركسيتنا» و«ماديتنا التاريخية» اللتين كنا ندعيهما! فالعهود تبقى عهوداً لا قيمة لها، سواء أكانت سماوية خرافية أو أرضية حقيقية، ما لم تكن مسلحة، سواء بـ«مقلع داود» أو بدبابات ستالين وطائراته! ومثلما أنه سيكون ضرباً من الجنون مجرد التفكير بطرد وإجلاء المستعمرين الأوروبيين البيض من الأمريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا إلى أوطانهم الأصلية في أوربا، وإعادة الممتلكات التي سلبوها من شعوب هذه القارات إلى أهلها الأصليين، لن يكونَ أقلَّ جنوناً مجرد التفكير بإعادة أبناء وأحفاد المستعمرين اليهود لفلسطين، الأوروبيين منهم وغير الأوروبيين، إلى ديار آبائهم وأجدادهم الأصلية في الأوطان الأوروبية وغير الأوروبية التي جاؤوا من «غيتواتها» ومعازلها بحثاً عن أرض اللبن والعسل، أو هرباً من الوحش النازي وأفران غازه، أو تحقيقاً لوعد تاجر العقارات السماوي لعبده أبرام الهائم على وجهه في البراري مع قطعانه!

ذلك ما كان في خلفية تفكيري وأنا أكتب هذا الكتاب، سواء في نسخته الأصلية الإنكليزية أو في نسخته العربية هذه المعاد تحريرها: أي التعامل مع إسرائيل وقد أصبحت «حقيقة تاريخية» بقوة الأمر الواقع كما مستعمرات الأوروبيين البيض في القارات الأخرى، وبالتالي جزءاً عضوياً من منطقة الشرق الأوسط رغم ازدراعه Transplantation فيها، وفاعلاً «مقرراً» في العلاقات الدولية واستقطاباتها الأيديولوجية والجيوسياسية، لا يمكن بأي حال إسقاطها من الحساب، ناهيك عن التفكير بمسحها من الوجود على غرار ما فعل مؤسسوها هم أنفسهم مع عشرات القرى والداساكر الفلسطينية خلال ما يسمونه «حرب الاستقلال»، وغرار ما فعله الأوروبيون بسكان القارة الأميركية الأصليين، وكما فعل الأتراك العثمانيون مع مئات ألوف

الأرمن من أبناء القومية التي أنتمي لها بالولادة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك جملة العناصر الأخرى المتعلقة بسيرورة إسرائيل نفسها، لا يمكن المرء -موضوعياً- إلا أن ينظر نظرة «تمييزية» مختلفة في طريقة التعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي. فما من حصيف منصف إلا وتأخذه حقيقة قدرتها المدهشة على التحول- في وهلة زمنية قصيرة- من «لُمام» أعراق ومشردين ومهمشين وهائمين على وجوههم في الغيتوات الأوربية وأزقتها، وضحايا ناجين من المحرقة النازية، إلى دولة من «نمط أوربي» غربي متطورة سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً، قادرة على سحق جيوش عربية بعدتها وعديدها خلال بضعة أيام أو أسابيع، كما حصل في العام 1948 ونوفمبر 1956 ثم في يونيو 1967، وفي أكتوبر 1973، ثم في العام 1982 حين تمكنت من دخول بيروت على راحت أبناء نصفها الشرقي بعد تدمير نصفها الغربي! والأهم من هذا كله- لأنه أساس هذه الإنجازات كلها- تمكُّنها من دمج مكونات ذلك «اللُمام» من الأقليات العرقية اليهودية المختلفة، التي لا يجمعها حتى ثقافياً سوى الدين اليهودي وأساطيره الشعبية وبعض ملامح الثقافة الأوربية (بالنسبة لذوي الأصول الأوربية منهم، وهم النخبة الحاكمة)، في «دولة وطنية». ولا يقلل من طابعها «الوطني» هذا بقاءً، وأحياناً استفحالاً، مظاهر التمييز العنصري بين هذه الأعراق نفسها، أي الأشكناز والسفارديم والمزراحيين (لا سيما العرب منهم)، فضلاً عن التمييز العنصري بين هؤلاء من جهة والعرب المسلمين والمسيحيين من جهة أخرى. ذلك في الوقت الذي فشل العرب فشلاً ذريعاً ومدوياً ومذهلاً، رغم وحدة اللغة والتاريخ والثقافة، وحتى الدين بالنسبة لأغليبيتهم الساحقة، ورغم إمكانياتهم المادية والبشرية الهائلة قياساً بدولة عدوهم، في تكوين حتى كيانات وطنية حديثة (كيلا نقول أمة عربية موحدة)، وبقيت كياناتهم القطرية هذه- حتى «المتَّعَصِرُن» منها - أشبه بإمارات قروسطية تحكمها أوليغارشيات عائلية أشبه بنقابات الجريمة المنظمة؛ بل هي تُوغَل يوماً بعد آخر في مسار انحطاطٍ تاريخي متسارع لا يبدو- للأسف- أنه سيستقر في قَعَرٍ قريب، ومرشحة للمزيد من التفتت والتشردم والتفسخ، وإن حافظت حتى الآن على وجودها ككيانات سياسية، مع أن هذا نفسه أمرٌ مشكوك بديموته على المستوى البعيد كيلا نقول المستوى المنظور! وهذا كله يستدعي دمج «البعد الثقافي» في الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لفهم هذا «العجز العضوي» العربي المزمّن، مهما بدا في هذا الاستدعاء من نزعة «استشراقية»! مع ذلك، وبهذا المعنى، ألم يكن ماركس نفسه، ليس في شبابه وحسب، بل حتى في نصوصه ورسائله أواخر أيامه، «مستشرقاً» بمعنًى ما؟! ذلك رغم أنه لا يمكن بحال من الأحوال اتهامه بميل «عنصرية»، كما فعل مثقف وأكاديمي كبير مثل إدوارد سعيد في خبطة هوجاء حمقاء، جهلاً منه للسياق الذي جاءت فيه أحاديث ماركس عن المستعمرات؛ أي سياق القوانين التي تحكم آلية توسُّع وعمل الرأسمالية الميركانتيلية ثم

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

الإمبريالية في المجتمعات الطرفية «الإقطاعية» وما قبل الرأسمالية عموماً، كالهند والمكسيك ومصر والجزائر؛ وهو منطق لم يُفهم على حقيقته التي قصدها إلا من قبل روزا لوكسمبورغ و«تلامذتها»، أمثال أندريه غوندر فرانك Andre Gunder Frank وسمير أمين وغيرهما.

قد يقول قائل إن إسرائيل لم يكن بوسعها أن تصبح ما أصبحت عليه إلا بفضل رُعاتها الإمبرياليين، لاسيما الأميركيين منهم، على الأقل بعد أن تولى ستالين والمستعمرون البريطانيون تثبيتاً وترسيخاً أسسها؛ وإنَّ العرب لم ينتهوا إلى ما انتهوا إليه لولا أولئك الإمبرياليين أنفسهم ولولا مؤامراتهم. ورغم ما في هذا القول من وجهة نسيية، إلا أنه لا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الحقيقة، ولا يصلح أن يكون أكثر من شماعة لتعليق فشل الشعوب العربية ولأصحاب المنطق الاعتزاري بينهم، وهم الأغلبية للأسف.

أعرف أن نبرة من هذا القبيل ستكون صادمة للقراء العرب، أو أغليبيتهم، ومن المحتمل أن تُرمى أيضاً بتهمة العنصرية كما فعل سعيد مع ماركس، أو على الأقل بتهمة التحيز المفضل إلى إسرائيل وسياساتها العدوانية إزاء بلدانهم، رغم كونها «واقعاً استعماريّاً» لا شك في طابعه هذا، كما كتب المستعرب الروسي-الفرنسي اللامع، اليهودي المولد، مكسيم رودنسون، قبل قرابة خمسين عاماً في كتيّبه الشهير الذي حمل العنوان نفسه. ولكني أعرف أيضاً، في الآن نفسه، أن العلاقات الدولية تقوم بين دول وفق مصالح متحولة معينة، وليس وفق قواعد أخلاقية ثابتة كما بين جمعيات خيرية أو أعضاء أخوية دينية، وأن «مبدأ القوة»، سواء الخشنة أو الناعمة أو كليهما، هو الذي يحكمها، وليس «مبدأ الحق». ولا يعني هذا بأي حال، كما ينبغي لي التذكير دُرءاً لتهمة مفترضة، أنني «نيتشوي» النزعة أو مُشايح ومروّج لها!

هذا ما كنت أفكر به دوماً، سواء حين كنت أبدي تدمري (وإنَّ ضمناً وتلميحاً) من السياسة السوفييتية المحابية ظاهرياً للعرب، أو بالأحرى لحكوماتهم، لاسيما خلال حرب أكتوبر، التي كادت تُدخلنا في حرب نووية «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» كما يقول التقليد العربي، أو حين عبّرتُ عن ذلك صراحةً في كتابي وأنا متحرر من الخوف بعد تفكك النظام الذي خدمته طوال نصف قرن. فقد كانت مصالح وطني السوفييتي البائد، كما رأيته، هي الحاكم الأول والأخير في كل ما قلته سابقاً وكل ما أقوله اليوم، رغم أن هذا الوطن أصبح جزءاً من التاريخ. ولم يكن لأي مواطن سوفييتي حريص على مصالح وطنه، المادية منها والسياسية، إلا أن يفكر على هذا النحو وهو يرى ما قيمته عشرات مليارات الدولارات، من جهد وعرق العمال والعلماء السوفييت، يُنتزع من أفواه المواطنين عندنا ومن الدورة الاقتصادية الوطنية، رغم الصعوبات الكبيرة التي كانت تعانيتها بلادنا، ليذهب - تحت عناوين وشعارات تضليلية مخادعة من قبيل «التضامن الأممي» و«دعم الشعوب في كفاحها ضد الإمبريالية» - إلى جيوب

أوليغارشيات أشبه بالمافيات ونقابات الجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية في البلدان التي كنا نتعامل معها أو نساعدنا، والتي أطلق عليها الهَذَر الأيديولوجي «الشيوعي» السوفييتي المجنون مصطلح «بلدان على طريق التحول الاشتراكي أو اللارأسمالي». ولأن التعميم هو صخرة استراحة الحمقى، كما يقال، ينبغي عليّ الاعتراف بأن هناك بلداناً، وإن قليلة جداً، على غرار كوبا وفيتنام، كانت مساعدتنا لها تذهب فعلاً إلى شعوبها بحكم وجود أنظمة وطنية حقيقية وعفيفة على رأسها، وهذا ما يجلب لنا بعض العزاء. كما أن جزءاً من تلك المساعدات التي قدمناها إلى بقية تلك البلدان، وهذا مصدر عزاء آخر، ذهب فعلاً إلى قطاعات فقيرة واسعة من شعوبها، على غرار السدود الكبرى ومشاريع استصلاح الأراضي والصناعات المنجمية والمعدنية والتحويلية الثقيلة والتعليم المهني في مصر وسوريا والجزائر والعراق ودول أفريقية وآسيوية أخرى، ولو أن قسماً لا يستهان به من عائدات هذه المشاريع نفسها ذهب هو أيضاً إلى البيروقراطيات الطفيلية الكليبتوقراطية التي شكلت بيئات حاضنة نموذجية لتلك الأوليغارشيات والمافيات «الاشتراكية». لكن أكثر ما يزرع في النفس الألم هو أن تلك المساعدات شبه المجانية لم تكن تُقابل بالانكران والجحود فقط، إلى حد أن المسؤولين السوفييت-وكننت شاهداً على الكثير من الوقائع- كانوا يتسوّلون (بالمعنى الحرفي للكلمة) كلمة شكرٍ علنيةٍ من حكام تلك البلدان في أحاديثهم الإعلامية، بل أيضاً بتأمر وتواطؤ هؤلاء مع خصومنا الغربيين آنذاك ضد مصالحنا الاستراتيجية، وبذبح أصدقائنا الشيوعيين والوطنيين من أبناء بلدانهم. هذا إذا وضعنا جانباً حقيقة أن أولئك الحكام لم يلجؤوا إلينا إلا لأن أبواب المساعدات الغربية سُدَّت في وجوههم فيما عدا الحالات التي كانوا يقبلون فيها الإنعاعَ لشروط استعمارية حقيقية مقابلها. ولعل قصة الرئيس الراحل ناصر مع الأميركيين أشهر قرينة على ذلك. فهو لم يلجأ إلى السوفييت إلا بعد أن أشبعه الأميركيون ركلاً في ظهره وبصاقاً في وجهه رغم أنهم هم من كانوا عرّابي ورعاة انقلابه في 23 يوليو 1952 كجزء من مشروعه لتصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي والحلول محله، ورغم التعاون الاستخباري العميق بين نظامه الجديد ووكالة المخابرات المركزية، ورغم الخدمات والتسهيلات التجارية التي قدمها نظامه لأجهزتهم الأمنية وشركاتهم في مصر بدعوى «مكافحة الشيوعية والخطر السوفييتي على الشرق الأوسط والعالم العربي»، ورغم إبلاغهم رسمياً (كما في رسالته السرية إلى الرئيس كينيدي في أغسطس 1961) موافقته على قرار تقسيم فلسطين واعتبار القضية الفلسطينية «قضية لاجئين» وسعيه لتوطين هؤلاء اللاجئين في سيناء قبل ذلك. فم منذ الأسابيع الأولى لانقلابه، الذي دبره وأداره كيرمت روزفلت جونيور ورجاله، وضَعَ ناصر بيضه كله في السلة الأميركية، وعلّق آمالاً عسكرية واقتصادية لا حدود لها على الولايات المتحدة، كما يبدو جلياً من مراسلاته مع واشنطن، ولكن-بشكل خاص- من محاضر الاجتماعات السرية التي

كانت تُعقد بينه وبين أركان السفارة الأميركية ومحطة الـCIA في القاهرة اعتباراً من 12 أغسطس 1952 بمشاركة **هيكل** نفسه وبترتيب منه، فضلاً عن ضباط جواسيس وعملاء آخرين من «مجلس قيادة الثورة». وطوال ثلاث سنوات كان يلهث دون توقف، سواء من خلال لقاءاته المباشرة معهم أو من خلال الوفود التي كان يرسلها سراً إلى واشنطن برئاسة زميله الأقرب إليه **علي صبري** (قبل أن يغير ميوله الأميركية)، للحصول على سلاح أميركي وتمويل لمشروع «السد العالي» ومشاريع اقتصادية تنموية قرر نظامه الجديد إقامتها. و فقط في أبريل من العام 1955، حين أيقن **ناصر** «أن الثور الأميركي لا يمكن أن يدرّ حليباً في كأسه، ولكن بؤلاً فقط»، كما سيقول **يوري أندروبوف** بعد سنوات، وأن الولايات المتحدة - كما أبلغته رسمياً - لا يمكن أن تباع سلاحاً لمصر إلا بشرط عدم استخدامه ضد إسرائيل وبعد موافقة القاهرة على الانضمام إلى «حلف للدفاع عن الشرق الأوسط» كان يجري التخطيط لإنشائه بقيادة واشنطن، طلب من رئيس الوزراء الصيني **شو إن لاي**، على هامش «مؤتمر باندونغ»، أن يسأل موسكو ما إذا كان بإمكانها أن تبرم صفقة مع مصر لتزويدها بالسلاح، وهي التي ستُعرف لاحقاً باسم «صفقة السلاح التشيكي» التي سيتولى الجاسوس **هيكل** تسريب أسرارها إلى مشغله ومعلمه **جيمس آيكبرغر**، رئيس محطة الـCIA في القاهرة⁽⁷⁾! كما أنه لم يلجأ إلينا لبناء السد إلا بعد أن منعت الولايات المتحدة «البنك الدولي» من تمويله نتيجة رفض القاهرة للمقايضة التي طرحتها واشنطن عليها: تمويل السد مقابل إبرام صفقة سلام انفرادية مع إسرائيل. وحين قبلنا نحن تمويله مع إسقاط ثلث كلفته تماماً، معتبرين ذلك هدية مجانية للشعب المصري الصديق، كانت مكافأة **ناصر** لنا اعتقاله الآلاف من أصدقائنا الشيوعيين والوطنيين وتعريض رموزهم الثقافية - تحت إشراف الضباط النازيين الذين أعارتهم له وكالة المخابرات المركزية - للتعذيب الوحشي في السجون والمعتقلات لسنوات طويلة، أمثال **شهدي الشافعي** و **شريف حتاتة** و **اسماعيل صبري عبد الله** و **محمود أمين العالم** و **فؤاد مرسى** و **إلهام سيف النصر** و **سعد زهران** و **صنع الله إبراهيم** و **بهاء طاهر** و **المؤرخ المصري اللاحق، اليهودي بالولادة، أحمد صادق سعد** [**إيزيدور سلفادور**]، وحتى للتصفية الجسدية كما فعل مع **الشافعي** و **فرج الله الحلو** الذي جرى تقطيعه بالمنشار قبل تذويبه بالأسيد بتواطؤ من الجاسوس **هيكل** شخصياً⁽⁸⁾. وكان **ناصر** دشّن ثورته الأميركية بإعدام قائدين نقابيين [**مصطفى خميس** و **محمد البقري**] بسبب قيادتهما إضراباً مطلبياً في معامل النسيج، بعد اتهامهما بالميول الشيوعية وإحالتهما - بدعم وتحريض شريكه آنذاك، الأخواني **سيد قطب** - إلى محكمة صورية يرأسها البكباشي **عبد المنعم أمين**، وهو أحد أقدم عملاء وجواسيس الـCIA في «مجلس قيادة الثورة»! ولم يكتفِ **ناصر** بذلك كله، بل ذهب في

الاحتفال بالذكرى الثالثة لـ«العدوان الثلاثي»(الذي كان الإنذار السوفييتي السبب الرئيس في فشله وهزيمته) إلى حد الإعلان في مدينة«بور سعيد» أمام الملايين من مستمعيه المصريين والعرب الآخرين دون رفة جفن أو وخزة ضمير:«لقد انتهينا الآن من الكفاح ضد الاستعمار وبدأنا كفاحنا ضد الشيوعية والشيوعيين عملاء الاستعمار»⁽⁹⁾، رغم أن الشيوعيين المصريين هم من كانوا يقودون المقاومة الشعبية في وجه العدوان، لاسيما في المدينة التي كان يخطب أمام أهلها، وهم الذين صمدوا فيها حين احتلها الإنكليز وهرب منها المسؤولون «الناصريون» بعد أن أمروا عناصرهم بتسليم أسلحتهم للغزاة، وهم الذين كان الإنكليز يعتقلونهم استناداً إلى سجلات أجهزة المباحث «الناصرية» التي حفظت حتى مقاسات أحذيتهم وسراويلهم الداخلية! وزاد ناصر على ذلك بأن خطط وتآمر مع وكالة المخابرات المركزية لاغتيال عبد الكريم قاسم في العراق خريف العام 1959، على يدي عميل «الوكالة» العريق صدام حسين، ثم، في فبراير 1963، لإطاحة نظامه وذبح وسحل الآلاف من مناصريه وحلفائه الشيوعيين في شوارع المدن العراقية بالتنسيق التام مع الوكالة التي كان زبائنتها البعثيون والناصريون، وفي مقدمتهم الرئيس العراقي اللاحق صدام حسين نفسه، يقرعون بيوت الشيوعيين واليساريين وفق قوائم بأسمائهم وعناوينهم أعدت مسبقاً وقُدِّمت لهم من قبل «الوكالة» وشريكها ناصر والملك الأردني حسين بن طلال! ولعل رسالة ناصر التي كتبها للرئيس الأميركي جون كينيدي في 7 يونيو 1963، والتي يظن المرء للوهلة الأولى أن كاتبها ليس سوى أحد جنرالات «جمهوريات الموز» الذين جاءت بهم انقلابات «الوكالة» إلى أميركا الوسطى والجنوبية، أمثال سوموزا و باتيستا، أبرز وأصدق تعبير عن غرامه وهيامه بالولايات المتحدة ونظرتة لها في الوقت الذي كان يجهد للنوم في السرير السوفييتي، بل ويطالب بالانضمام إلى معاهدة «حلف وارسو»! فرغم رفض واشنطن تمويل السد العالي، سواء عن طريقها مباشرة أو من خلال «البنك الدولي»، ورغم رفضها تسليح الجيش المصري إلا مقابل انضمامه لـ«حلف بغداد» وعدم استخدام هذا السلاح ضد إسرائيل، اعتبر المساعدات الأميركية لمصر نموذجاً للعمل الثوري أمام الشعوب المتطلعة للحرية! وبكلماته هو، المعتقد أن «هذه» هيكل هو من صاغها بخط يده، جاء ما حرفيته عن دورها «الثوري»: «لا بد لي من التعبير عن عرفاني للولايات المتحدة الأميركية على مساعداتها. فهذه المساعدات، ودون أي شك، من شأنها أن تزيد من سرعة التقدم الذي ينجزه شعب الجمهورية العربية المتحدة ليكون، فضلاً عن قيمته بذاته لهذا الشعب، نموذجاً بنّاءً في العمل الثوري أمام جميع الشعوب المتطلعة بحق إلى حرية الوطن وحرية الإنسان-المواطن. ومن هنا، فإن هذه المساعدات لا تخدم الأمل العربي وحده، بل وأمل الإنسان في جميع البلدان التي تتطلع إلى غد أفضل»!!

تلك كانت مكافآت ناصر لنا، وتلك كانت طريقته في رد جميلنا «الأممي»... ثمناً للقمح والمساعدات الأميركية، والتزاماً منه باتفاق التعاون الأمني السري مع واشنطن، الذي تضمن بنداً يتعلق بـ «محاربة الشيوعية والشيوعيين عملاء الاتحاد السوفييتي»؛ وهكذا ردّ الجميل أيضاً لعرب انقلابه في يوليو من العام 1952، كيرميت روزفلت جونيور، الذي كان يطلق عليه في تقاريره لرئيسه دوايت إيزنهاور ورئيس مخابراته آلان داليس لقب «مكنسة الـ CIA العظمى: CIA's Greatest Broom» التي تكنس الشيوعية من العالم العربي! وتلك كانت مكافأته لنا ثمناً لخدمات مستشاريه الاقتصاديين الذين أرسلتهم «الوكالة» له كي يخططوا اقتصاده «الاشتراكي»، أمثال روبرت أندرسون و إدوارد ماسون، فضلاً عن عشرات الجنرالات والضباط النازيين الذين هرّبتهم من سجونها ومعتقلاتها السرية في أوروبا وأعارتهم له لتدريب جيشه ووسائل إعلامه على مكافحة الشيوعية وبث «الدعاية السوداء والرمادية» ضدها وضد الاتحاد السوفييتي، ولإقامة معاهد سرية [في «قصر الأميرة فايزة» بشارع «الزهريّة» ثم داخل «برج القاهرة» نفسه!] لتدريب ضباط جيشه وأجهزة مخابراته؛ وهكذا كان انصياعه لمعلميه في محطة «الوكالة»، وليام ليكلاند و جيمس أيكليغر، حتى في تفاصيل تشكيل حكومته، فيحذف منها أستاذ القانون الدستوري عبد الرزاق السمهوري لمجرد أنه وقّع «بيان ستوكهولم للسلام» الذي لا تحبه واشنطن، والدكتور راشد البراوي لمجرد أنه ترجم «رأس مال» كارل ماركس إلى العربية، رغم أنه كان أول من وضع كتاباً تقرظياً لانقلاب «الضباط الأحرار» بعد حصوله ببضعة أشهر فقط [راشد البراوي: حقيقة الإنقلاب الأخير في مصر، 1952]! ولا تُغير شيئاً من هذه الحقائق الدامغة والمشينة تلك المواقف «المختلفة» التي راح يتخذها نظامه بين حين وآخر في السنوات اللاحقة، خصوصاً بعد هزيمته في العام 1967، حين اكتشف، متأخراً، إذا كان اكتشف ذلك بالفعل، أن أصدقاءه ورعااته الأميركيين، الذين طالما عوّل عليهم وخطّب ودّهم، هم من خططوا لهزيمته وشاركوا في تنفيذها بعد أن انتهى دوره الأميركي، ولم يقبلوا أن يروا فيه شريكاً كما كان يأمل حتى آخر يوم في حياته، بل مجرد مطية وأجير و«مكنسة لا مثيل لها لكنس الشيوعية من شوارع العالم العربي»، كما قالوا في وثائقهم الداخلية!

مع ذلك، كان ثمة ما هو أشد لعنةً من ذلك كله في علاقاتنا مع الأنظمة العربية التي كانت تعتبر أنفسها «صديقة» لنا أو حتى «حليفة»، وهو انتهاجها سياسةً خسيصةً في تعاملها معنا كلما تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي، فضلاً عن الجوانب السياسية والثقافية بطبيعة الحال. فقد كانت تنظر إلى بلدنا كمجرد مخزن مجاني أو شبه مجاني للسلاح يمكنها أن تغرف منه دون حساب، بذريعة أن إمكانياتها الاقتصادية لا تسمح لها بدفع ثمنه، وأن هذا «واجب

أممي على الاتحاد السوفييتي». لكنها كانت تلجأ في الآن نفسه إلى هدر مليارات الدولارات من ثرواتها الوطنية لشراء السلع الفاخرة لنُخبها الأوليغارشية الحاكمة وحلفائها من الأسواق الغربية. ولعل قصة **حافظ الأسد** مع **غورباتشوف**، الجديرة بأن تُروى، وهي تُروى اليوم للمرة الأولى، أبلغ من أي تعبير عن تلك السياسة الخسيسة والدينئة، أو سياسة «الفهولة»، إذا ما استخدمنا تعبيراً شعبياً مصرياً معروفاً في العالم العربي.

في إبريل من العام 1987، قام الرئيس السوري الراحل **حافظ الأسد** بآخر زيارة له إلى الاتحاد السوفييتي قبل تفككه. ولما كنتُ عضواً في «الكوليجيوم» (مجلس وزارة الخارجية المسؤول عن صنع قراراتها)، فقد كان عليّ المساهمة مع زملائي في إعداد وثائقها وترتيباتها من طرفنا، فضلاً عن حضور معظم لقاءاتها السياسية والتقنية. وكنتُ مَحْولاً عند نهايتها بالاطلاع على وثائق ومحاضر الاجتماعات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تخللتها، بما في ذلك محاضر الاجتماعات التي عقدها **غورباتشوف** و**الأسد**، سواء على انفراد أو بمشاركة أعضاء وفدينا.

كانت غاية الزيارة، من جانب الرئيس **الأسد**، استطلاع المناخات السياسية الجديدة في موسكو في ضوء «البيروسترويكا» و«الغلاسنوست»، والعمل على إبرام صفقة سلاح جديدة إن أمكنه ذلك. أما النقطتان الأساسيتان على جدول أعمالنا فكانتا شَرَحَ التطورات والسياسة الجديدة في الاتحاد السوفييتي و«نهاية الحرب الباردة»، وبحثّ موضوع الديون المترتبة على سوريا، وهي في أغلبها ديون عسكرية قاربت في حينه أو تجاوزت 13 مليار دولار.

تحدث **الأسد** خلال اللقاء -فيما بدا أنه إطلاقاً بالون اختبار لمعرفة ردّ فعل مضيفه ونهجه الجديد في السياسة الخارجية- عن «التوازن الاستراتيجي» الذي تنوي بلاده بمفردها إقامته مع إسرائيل بعد أن أصبحت وحدها في جبهة المواجهة معها، وبعد أن خرجت مصر من الصف العربي وألقت بنفسها في الخندق الأميركي، كما قال وأسهب في الشرح، بينما كان مرافقه (نائبه **عبد الحليم خدام**، ووزير خارجيته **فاروق الشرع**، وعضو قيادة الحزب الشيوعي السوري **دانيال نعمة**) يسعفونه ويذكّرونه بين حين وآخر ببعض الأرقام والتواريخ والوقائع. وتحدث في هذا الإطار عن حاجة بلاده إلى شحنات جديدة من التجهيزات والأسلحة الحديثة، بما في ذلك صواريخ دفاع جوي من طراز S300 وطائرات ودبابات متطورة تستطيع إحداث التوازن المنشود مع إسرائيل. لكنه تجنب في الآن نفسه الحديث عن كيفية تمكّن بلاده من تسديد ثمن هذه الشحنات أو عن الديون السورية المترتبة لموسكو، رغم أن هذه الأخيرة كانت أعلنت أكثر من مرة بلسان عدد من مسؤوليها، ومن بينهم **غورباتشوف** نفسه، وبما معناه، إن «الجمعية الخيرية» التي افتتحتها موسكو طوال عشرات السنين أغلقت

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

أبوابها الآن، وهي تعمل على تحصيل ديونها وإغلاق دفاتر حسابتها القديمة مع أصدقائها، وإن السياسة الجديدة تقوم على قواعد السوق والعلاقات التجارية المتكافئة، وليس على أساس سياسي أو أيديولوجي كما كان عليه الأمر سابقاً. وبعد أن أنهى الأسد حديثه، كانت صدمته هائلة إلى حد امتقاع وجهه واصفراره حين تناول غورباتشوف من أحد مساعديه الحاضرين قوائم مفصلة وموثقة وراح يقرأ فيها تفاصيل دقيقة عن مشتريات الدولة السورية من السلع الكمالية الفاخرة خلال السنوات الأخيرة رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعيشها بلاده، والتي عبّرت عن نفسها بطوابير السوريين أمام التعاونيات الاستهلاكية بحثاً عن زجاجة زيت طبخ أو علبة شاي أو سكر أو أرز أو حتى مناديل ورقية. وكان من بين تلك المشتريات، وفق تلك القوائم، أعداد هائلة من سيارات «مرسيدس» و «بي إم في» الألمانية و«بيجو» الفرنسية و«فولفو» السويدية و«رينج روفر» الإنكليزية... إلخ. وكانت كلها من طرازات حديثة بالكاد كان اقتناها حتى مواطنو البلدان المصنعة لها. كما تحدث - بالأرقام والتواريخ - عن حجم المشتريات السورية الأخرى من أرقى وأحدث ما أنتجته المصانع الغربية واليابانية من السلع الإلكترونية الفاخرة، التي لا يستطيع اقتناءها سوى أصحاب «الريع الوظيفي» Position rent من الفاسدين في الجهاز البيروقراطي المدني والعسكري وحلفائهم التجاريين. وشملت القوائم حتى الأثاث الأوربي الفاخر والرخام الإيطالي ومواد البناء الأخرى ذات النوعية الخاصة جداً التي كانت تُستخدم حصراً في بناء وتأثيث قصور وفيلات المسؤولين المدنيين والعسكريين السوريين من نخبة النظام. وبعد أن انتهى غورباتشوف من مطالعته الوثائق التي بين يديه، والتي كانت أعدتها وزارة الخارجية السوفييتية و عدد من سفاراتها المعنية بالأمر، فضلاً عن لجنة أمن الدولة KGB، توجه إلى ضيفه بالقول:

«سيادة الرئيس! لا أعرف كيف يمكن الحكومة السورية أن تشتري هذه الكميات الهائلة من السلع الكمالية الفاخرة التي لا لزوم لها لبلد في حالة حرب وينيوي إقامة توازن استراتيجي مع العدو الذي يحتل أرضه، وأن تدفع ثمنها مئات ملايين الدولارات نقداً بالعملات الصعبة، بينما شعبها يعاني ضائقة خانقة حتى في مستلزمات العيش اليومية، وتريد هي - في الآن نفسه - الحصول على السلاح اللازم للتوازن الاستراتيجي بالدين؟! لقد استطاع الفيتناميون - كما نعلم جميعاً - أن يقيموا توازناً استراتيجياً مع الولايات المتحدة نفسها، ثم أن يهزموها وهم أشباه حفاة ولا يجدون ما يأكلونه سوى الأرز المنقوع بالماء، ودون أن يكون تحت أيديهم أي نوع من السلاح الحديث الذي حصلت عليه سوريا إلا نادراً. وأستطيع الجزم بأنه ما من أحد من قادتهم ركب حتى سلات قديمة من طرازات هذه السيارات،

أو حتى شاهدها في حياته سوى في المجلات والأفلام الأجنبية أو خلال مفاوضاتهم مع أعدائهم في العواصم الأوربية. ففي هانوي كلها لم يكن يوجد - وفق معلوماتي الدقيقة - أكثر من عشر سيارات حكومية مطلع السبعينيات!

وأضاف غورباتشوف متسائلاً باستنكار، وبنبرة منكسرة ملؤها الألم، الحقيقي أو المصطنع، بينما كان ضيفه ينظر مطرقاً إلى الأرض وهو يستمع إلى المترجم:

«ألا يمكن الضباط والمسؤولين السوريين أن يركبوا سيارة Lada أو Volga أو Moskvitch الروسية التي يركبها أعضاء المكتب السياسي وكبار قادة الجيش والوزراء عندنا، بدلاً من المرسيدس والبيجو؟ هل من العدل والإنصاف في شيء، خصوصاً في العلاقات الأخوية بين صديقين، أن يقوم أحدهما بشراء السلاح من صديقه بالدين، بينما يدفع الدولارات لخصوم صديقه من أجل سلع استهلاكية لا ضرورة لها؟ أوليس العمال السوفييت، الذين اضطررنا مؤخراً لأن ندفع أجورهم ومرتباتهم في بعض المصانع على شكل زجاجات فودكا بدلاً من الروبل، أحقّ بهذه الدولارات من أصحاب الشركات الإمبريالية التي تدعم عدوكم إسرائيل؟».

وبعد أن ختم تساؤله التفت إلى المترجم، وكان من خلفية مسلمة ويجيد العربية بطلاقة، طالباً منه أن يذكره بتلك الآيات القرآنية الاستنكارية التوبيخية التي تتحدث عن القسمة الجائرة التي اختارها أعداء النبي العربي محمد فيما يتعلق بالإناث والذكور، لكي يوحى لضيفه بأن توزيع علاقات سوريا الاقتصادية والعسكرية على هذا النحو الجائر بين الاتحاد السوفييتي والغرب لا يشبه شيئاً سوى منطق وسلوك «كفار مكة»! [يقصد الكاتب الآيتين 21 و 22 من سورة «النجم»: «الكم الذكر وله الأنثى، تلك إذا لقسمة ضيزى» - المترجم].

لا أعتقد أن الأسد تعرّض في حياته إلى «دش ماء بارد» وموقف صادم من هذا النوع، سواء في علاقاته مع الاتحاد السوفييتي أو غيره، خصوصاً حين جرت مقارنة سلوكه - وهو المسلم المؤمن - بسلوك «كفار مكة»! وأياً كان موقعي من غورباتشوف ودوره التخريبي في تدمير بلادنا وحصول الكارثة الاستراتيجية التي تحدثت عنها أعلاه، وعلى الرغم من أن قصته المثيرة مع جورج بوش الأب كانت - كما أرجح - أحد أسباب إرغامي على تقديم استقالتي من قبل صديقه وزير الخارجية إدوارد شفاردنادزه بعد ثلاث سنوات على ذلك⁽¹⁰⁾، فإنه ليس بإمكانني أن أقول سوى أنه كان ينطق بلسان الأغلبية الساحقة من المواطنين السوفييت، بمن فيهم أنا وزملائي، في كل ما قاله لضيفه السوري. والغريب أن الأسد، وفور عودته إلى بلاده، عمل على تسريب أنباء كاذبة إلى الصحافة العربية والأجنبية مفادها أن غورباتشوف وافق

على تزويد سوريا بما طلبه من السلاح، بما في ذلك الصواريخ والطائرات المشار إليها، على الرغم من أن غورباتشوف، وعلى العكس من ذلك تماماً، كان نصحه بالاعتناع بأنه «لم يعد بإمكانه الاعتماد على الاتحاد السوفييتي كما من قبل، وبأن يزيل وهم التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل من تفكيره نهائياً إلا إذا كان يريد الاعتماد في تحقيق ذلك على مقدرات وموارد بلده وشعبه وحدهما، وهذا يقتضي منه إجراء إصلاحاتٍ سياسية واقتصادية جذرية تُشعر المواطنين السوريين بأنهم شركاء في كل شيء في وطنهم، وأن جهدهم يذهب فعلاً إلى خزائن الدولة وتعبئة الموارد من أجل التحرير، كما فعلنا نحن خلال الحرب الوطنية العظمى في مواجهة الغزو النازي وكما فعل الفيتناميون وغيرهم؛ وليس إلى حفنة من المتنفيين والفاسدين»! ومع ذلك، ورغم موقفه الذي بدا قاسياً وغير دبلوماسي نهائياً مع الأسد، ومن أجل الحقيقة والتاريخ، وافق غورباتشوف على إعادة جدولة الديون العسكرية السورية، المتراكم بعضها منذ السبعينيات، وتسديدها على شكل بضائع من منتجات معامل الغزل والنسيج السورية. وفي مرحلة لاحقة جرى إسقاط سبعين بالمئة من الديون المتبقية كلياً، وتحويل نسبة الثلاثين الباقية إلى استثمارات روسية في سوريا. وسيقول لي لاحقاً زميلٌ خبير في العلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية شارك من جانبنا في المباحثات مع الوفد الذي رافق الأسد «إن أحد الأسباب الأساسية المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي وصلها الاتحاد السوفييتي ومعظم بلدان أوروبا الشرقية خلال السنوات العشرين الأخيرة، أو ما يسمى عهد الركود البريجيني، هي المساعدات شبه المجانية التي قدمناها لدول مثل سوريا، وإن قيمة الديون المترتبة لنا على هذه البلدان، إذا ما احتسبناها بالأسعار الثابتة وبمعايير السوق الرأسمالية العالمية، ستبلغ أكثر من ثلاثمئة مليار دولار بقليل، وهي أكثر من كافية لانتشال الاتحاد السوفييتي من أزيمته الطاحنة»، أي الأزمة التي قصمت ظهر البعير - كما يقول التقليد العربي - بعد ثلاث سنوات على زيارة الأسد، وأدت إلى تفككه وانحلاله في وقت كان غورباتشوف وفريقه يتسولان القروض من الخارج و/أو يبيعان الممتلكات المادية والمعنوية السوفييتية، حتى خارج الاتحاد السوفييتي، مقابل الحصول على تلك القروض، كما فعلاً حين «باعا» ألمانيا الديمقراطية إلى هيلموت كول بثمن بخس مقابل حفنة دولارات لإعادة توطين القوات السوفييتية في بلادها بعد سحبها؛ وكما باعا قبل ذلك «اليمين الجنوبي» وقادته الوطنيين، أمثال عبد الفتاح اسماعيل، إلى السعودية مقابل مجرد وعود بتطبيع العلاقات الدبلوماسية معها والحصول على استثمارات من صناديقها الوطنية والدولية! أما المفارقة في الأمر، التي تشبه الكوميديا السوداء، فهي أن ديون الاتحاد السوفييتي المستحقة لدول أخرى (كثمن لبضائع مستودرة) وصناديق دولية (على شكل قروض وفوائد)، لم تكن تتجاوز

90 مليار دولار بعد ثلاث سنوات على زيارة الأسد، أي أقل من ثلث ديونه المستحقة على دول «عصابات المافيات الاشتراكية»، كسوريا والعراق ومصر والجزائر وأمثالها!

أعرف أنني أسهبت أكثر مما ينبغي في الحديث عن خلفية موقفي في هذا الكتاب من الصراع العربي-الإسرائيلي ومن العلاقات السوفييتية-العربية، خصوصاً خلال حرب أكتوبر، وفي ملحق «النقد الذاتي» الذي أضفته إلى الطبعة العربية. وما ذلك إلا لأني حاولت جاهداً أن أدرك أنني تهمة الانحياز لإسرائيل، التي قد تخطر في بال القراء العرب أو بعضهم، كما خُطرت في بال الصديق المترجم وكاد أن يتهمني بالصهيينة. وهذا من شأنه - لو حصل - أن يكون مؤلماً لي جداً حتى بالمعنى الشخصي. فأنا، ورغم كوني أرمينياً بالولادة وحسب، أشعر بأن دَيْنَ العرب، وخصوصاً في سوريا الطبيعية ما قبل «سايكس-بيكو»، يطوّق عنقي وعنق كل من يعتبر نفسه أرمينياً. فالنبالة منقطعة النظير التي أظهروها حين احتضانهم أبناء جلدتي خلال حرب التطهير العرقي التي نفذها الأتراك العثمانيون ضدهم، كما ضد أبناء الأقليات الدينية والعرقية الأخرى، اعتباراً من العام 1895 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عملياً، تجعلني أشعر بأن مناصرة قضاياهم العادلة، بمعزل عن أي موقف مبدئي شخصي، واجبٌ يقتضي ردّاً ولو بعض جميلهم كلما أمكن ذلك. هذا إذا وضعنا جانباً تلك الحقيقة التاريخية المعروفة، أو ربما غير المعروفة بالنسبة لغير المتخصصين، وهي أن معظم سوريا الطبيعية، بما في ذلك دمشق وبيروت وغربي الأردن ومعظم فلسطين، كانت جزءاً من الإمبراطورية الأرمينية (مملكة أرمينيا) على مدى بضعة قرون، قبل الميلاد وبعده، وأن الأرمن كانوا أول شعب غير عربي اعتنق دعوة يسوع المسيح، السوري -الفلسطيني؛ الأمر الذي يعني -بمعنى ما- أن دماء كل منا تجري في عروق الآخر منذ أكثر من ألفي عام، وأن الأرمن الفارّين بأرواحهم من «مذابح سيفو» العثمانية كانت قلوبهم دليلاً لهم حين لجؤوا إلى ديار إخوتهم العرب قبل أي مكان آخر. لكن، ولأن الحقائق أكثر صدقاً من أية عواطف، لاسيما حين ترتدي العواطف معاطفَ النفاق وتعتمر قبّعات الأيديولوجيا، لم يكن بوسعي إلا أن أكون شفافاً، فـ«صديقك هو من صدّقك وليس من صدّقك»، كما تقول تقاليد الإخوة العرب أنفسهم.

ف . إسرائيليّان

بنسلفانيا - 15 سبتمبر 2005

هوامش مقدمة المؤلف للنسخة العربية:

(1)-وفقاً لوثائق «أرشيف فولف»، صدر كتابا الجاسوس **هيكل** المذكوران، إضافة لكتابه «قطع ذيل الأسد: السويس بعيون مصرية» [الترجم إلى العربية بعنوان «أوراق السويس»] و«أبو الهول والقوميسار: صعود وسقوط النفوذ السوفييتي في العالم العربي»، بتمويل كلي أو جزئي من الـCIA وشريكها «إدارة بحوث المعلومات» Information Research Department-IRD التابعة للمخابرات البريطانية MI6، لصالح داربي نشر Harper Collins و Doubleday اللتين نشرتا تلك الكتب. هذا فضلاً عن تمويل مراجعات ترويجية لها من قبل الجهتين المذكورتين في عدد من كبريات الصحف والمجلات العالمية، وتوزيع مئات النسخ المجانية منها على الكتاب والصحفيين وأفراد الأسلاك الدبلوماسية الغربية وتلك التابعة لدول حليفة وصديقة لها. وكانت NKVD (سلف KGB) تمكنت من زرع أحد أشهر «عملاتها» (غاي برجس Guy Burgess، وهو أحد أعضاء «حلقة كيمبريدج») داخل جهاز IRD منذ إنشائه في العام 1948. وبقي في هذا الجهاز حتى انكشاف أمره وهربه إلى موسكو في العام 1951. وبفضل **برجس** سمع العالم للمرة الأولى بوجود جهاز IRD. ومن المعلوم أن الجهتين المذكورتين، IRD وCIA، مؤلتا منذ مطلع الخمسينيات، بشكل مستقل أو مشترك، مئات الكتب والأفلام السينمائية والمجلات والصحف والكتب والصحفيين والمخرجين و دور النشر والمنتديات الثقافية والأدبية والفكرية على امتداد العالم، كما ثبت من خلال العديد من التحقيقات، بما فيها بعض تحقيقات الكونغرس الأمريكي نفسه في العام 1975 [لجنة السيناتور فرانك تشرش: Frank Church Committee]. وكانت IRD جهازاً سرياً ضخماً منذ تأسيسه حتى حله (ظاهرياً على الأقل) في العام 1977. وقد نص أمر إنشائه ودليل عمله على أن مهمته هي العمل على «مكافحة الشيوعية ونشر الدعاية المضادة لها، واستخدام وتقديم الدعم والمعلومات للسياسيين والأكاديميين والكتاب المناهضين للشيوعية، واستخدام المعلومات المضللة والأبحاث الأكاديمية والأخبار الكاذبة لمهاجمة الاشتراكيين والحركات المناهضة للاستعمار من أجل قمع الثورات المؤيدة للاستقلال في آسيا وإفريقيا وأيرلندا والشرق الأوسط!». وكان من أبرز أركان إدارة هذا الجهاز عميلان شهيران للمخابرات البريطانية هما الفيلسوف **برتراند راسل** والروائي **جورج أورويل** الذي وشى لها بالعشرات من أصدقائه ومعارفه على رأسهم الفنان العبقرى الأكثر شهرة، **شارلي شابلن**! ولعل أفضل عمل تحقيقي توثيقي تصدى لنشاط الجهتين المشار إليهما، كتاب الصحفية والمؤرخة الأدبية البريطانية **فرنسيس سوندرز** الصادر قبل بضع سنوات: «من دُفع للزمار؟: الـCIA والحرب الباردة الثقافية»:

F. Saunders: Who Paid the Piper? The CIA and the Cultural Cold War (Granta Books, London, 1999).

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، كما يقال، لا بد من الإشارة هنا إلى مسألة بالغة الأهمية، وهي أن جزءاً كبيراً من الأخبار والقصص الإقليمية والدولية، التي يدرجها **هيكل** في كتبه، دون إسنادها بوثيقة أو ذكر مصدر واضح أو تاريخ محدد لها، كان مصدره الحقيقي في واقع الأمر تلك النشرات السرية التي كانت الـCIA و IRD توزعها على الصحفيين والأكاديميين من عملاتها عبر العالم، والتي كانت تتضمن أخباراً وقصصاً مختلقة بهدف محاربة الشيوعية والشيوعيين والتشهير بهم وتلويث سمعتهم حتى بالمعنى الشخصي، كما نص قرار إنشاء IRD حرفياً. ويحضرني في هذا السياق الخبر الذي نشره **هيكل** قبل عقود في إحدى مقالاته عن «اجتماع سري عقدته الأحزاب الشيوعية في العاصمة البلغارية، صوفيا، ودعت فيه إلى

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

الصلح مع إسرائيل لمواجهة الاستعمار» (كذا حرفياً!!؟)، دون أن يذكر متى حصل ذلك الاجتماع، وإن كان سياق المقال يوحي بأنه عُقد مطلع العام 1958، بعد الوحدة السورية-المصرية، بغض النظر عن المضمون الغبي والأحمق لهذه الصياغة التي لا يمكن أن يقوم بها حتى شيوعي مراهق!

إضافة لما تقدم، كان رجل محطة الـCIA الشهير في القاهرة، **مايلز كوبلاند**، وهو أحد مؤسسي الـCIA في العام 1947 على أنقاض «مكتب الخدمات الاستراتيجية»، كشف مبكراً عن الدور الذي لعبه **هيك** كضابط اتصال بين **ناصر** وزملائه في «مجلس قيادة الثورة» والسفارة الأميركية في القاهرة، حين كان لم يزل صحفياً في «أخبار اليوم» لصاحبها الجاسوس **مصطفى أمين**، الذي أصبح **هيك** صديقه الحميم فيما بعد. وقد عبّر **هيك** نفسه عن عمق علاقته مع **أمين** إلى حد أنه اعترف (في كتابه بالعربية «بين الصحافة والسياسة»، كما أخبرني المترجم) بأنه كان يُحضّر له الفواكه والحلويات والمأكولات الخاصة (بالتعاون مع الصحفي اللبناني **سعيد فريجة**) بالطائرة من فرنسا ولبنان... طازجةً إلى زنزانته بإذن خاص من **عبد الناصر**!! ويقول **كوبلاند** عن **هيك** «كان له دور حيوي في تقريب وجهات النظر بين [ناصر و الأميركيين] وفي نقل كل ما يحصل في مجلس قيادة الثورة إلى مستشار السفارة، **وليام ليكلاند** (ضابط المخابرات المقنّع بقناع ديبلوماسي) ومسؤول محطة الـCIA في القاهرة **جيم آيكليغر** (...) الذي كان يعمل تحت قناع الملحق الاقتصادي». راجع:

Miles Copeland: The Game of Nations, New York, Simon & Schuster, 1969, PP.75-76, 84, 86, 100, 158, 268, 271.

ملاحظة المترجم: الطريف في الأمر، مما ليس طريفاً بالطبع، هو أن **هيك** - وعلى جري عاداته - يتجنب تماماً الإشارة إلى أي دور لعبه في التواصل بين **ناصر** و «مجلس قيادة الثورة» من جهة والسفارة الأميركية ومحطة الـCIA في القاهرة من جهة أخرى؛ بل وتجنب كلياً التعليق على ما ذكره **كوبلاند** عنه شخصياً في كتابه، رغم إشارته إليه مراراً في العديد من كتبه، سوى أنه قدمه لقرائه العرب على أنه شخص «هامشي يسعى لكي يحصل على مساعدات مالية من الحكومة المصرية بسبب ضيق أحواله المادية»، رغم أنه أحد أهم رجال وكالة المخابرات المركزية وأحد مؤسسيها ومنظميها في العام 1947، وكان يملك ثروة طائلة من عمله الخاص آنذاك كمستشار، إلى جانب زميله **آيكليغر**، لشركات النفط الأميركية-الخليجية في بيروت! وقد نشر **هيك** عدداً من الرسائل التي أرسلها له **كوبلاند** في العامين 1969 و1970، لكنه تجنب نشر ردوده هو على رسائل **كوبلاند**، فضلاً عن أنه لم ينف في أي يوم ما ذكره **كوبلاند** عنه في كتابه رغم الضجة الكبيرة التي أثارها الكتاب في مختلف أرجاء العالم حين صدره في العام 1969، مع أن **كوبلاند** كان أرسل مخطوطة الكتاب للرئيس **ناصر** و **هيك** قبل نشره، طالباً منهما رأييهما، مع إبداء استعداده لحذف أو تعديل ما يريانه غير مناسب لهما، لكنهما لم يعقبا عليه بحرف واحد. وكان الإجراء الوحيد الذي اتخذاه ضد **كوبلاند** هو التوقف عن منحه تأشيرة دخول إلى مصر بعد صدور الكتاب، مع أنه كان غادر صفوف الـCIA منذ سنوات للعمل كمستشار لشركات النفط! ولم يختلف رُء فعل **هيك**، سواء فيما كتبه بالعربية أو بالإنكليزية، إزاء ما قاله ضابط «الوكالة» نفسه، الكولونيل **ويلبر كرين إيفلاند** Wilbur Crane Eveland (الذي عمل في محطاتها في القاهرة ودمشق وبيروت وبغداد خلال الخمسينيات)، في كتابه الخطير «حبال من رمل». فمنذ صدور الكتاب في العام 1980 وحتى وفاته في العام 2016، لازم **هيك** الصمت المطبق إزاء ما قاله **إيفلاند**. وكان هذا الأخير أكد

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

في كتابه(ص320)أن«كيرمت روزفلت جونيور ومحطة الـCIA في القاهرة جنداً هيكل كجاسوس للوكالة منذ مطلع الخمسينيات إلى جانب صحفيين آخرين بارزين هما الأخوان مصطفى و علي أمين».

وكانت HVA أول من قدّم أدلة دامغة على عمالة هيكل للمخابرات البريطانية وللـCIA وعمله معهما ضد المصالح السوفييتية في مصر والعالم العربي، وأبلغت بها الـKGB، الأمر الذي دفع أندروبوف إلى طرده من مطار موسكو حين كان مرافقاً للرئيس ناصر خلال زيارته السرية مطلع العام 1970، ومنّعه من زيارة الاتحاد السوفييتي نهائياً؛ وذلك قبل أكثر من عام على نشر«نيويورك تايمز»في 22 أغسطس 1971 ملفاً كبيراً عنه وعن مبنى«الأهرام» الضخم والمذهل(الذي بُني أواخر الستينيات وجُهِز بأحدث معدات الاتصال والطباعة الأميركية والبريطانية، بأموال سرية من الـCIA)أشارت فيه إلى أنه«عميل قديم للـCIA منذ مطلع الخمسينيات».أما ضابط المخابرات البريطانية الشهير، المصري الأصل، جورج (بيهار)بليك(راجع موجز سيرته في مقدمتي،ص55)،الذي كان يعمل تحت غطاء نائب قنصل بلاده في سيؤول خلال الحرب الكورية،قبل أسره في يوليو 1950مع طاقم السفارة على يد جيش كوريا الشمالية وتحولّه إلى الشيوعية،فأكد أن«هيكل،الذي توقف في سيؤول لبضعة أيام،حين كان في طريقه إلى الولايات المتحدة لتغطية الحملة الانتخابية الرئاسية في العام 1952 بدعوة مدفوعة التكلفة من الـCIA،فقد كان يحمل توصية من قبل زميلنا آنذاك الذي جندّه في مصر،الرائد موريس أولد فيلد Maurice Oldfield . وكان هيكل،إلى جانب البريطانية/الأميركية مارغريت وايت Margaret White،والأميركي فرانك نويل Frank Noel (...)الذين جاؤوا لتغطية الحرب بتمويل من(MI6/SIS) ومن الـCIA،والذين كان يجري تزويدهم بمعلومات وصور تضليلية كاذبة عن الكوريين الشماليين وعن الحرب لتضمينها في تقاريرهم(...) .لكن السيد هيكل،بخلاف ما يدعيه وبخلاف وضع الصحفيين المذكورين،لم يكن في الواقع مراسلاً حربياً في كوريا،بل استغل توقفه هناك لكي يرسل تقريراً أو اثنين إلى مجلته «أخبار اليوم»،التي كانت تديرها المخابرات البريطانية لصالح القصر الملكي،قبل أن يتابع رحلته إلى واشنطن» («ملف هيكل» لدى HVA. وحول موريس أولد فيلد،راجع أيضاً الهامش4 أدناه).

مع ذلك،وللأمانة التاريخية،ينبغي القول إن أول من ظن بعلاقة هيكل مع الـCIA إلى حد اليقين،ودعا الجهات المعنية في بلاده لمتابعة الأمر،هو ألكسي أدجوبيي Алексей Аджубейي،زوج رادا خروتشيفا، ابنة خروتشوف،ورئيس تحرير«الإزفستيا»آنذاك،بعد زيارته إلى مصر بصحبة حميه مطلع مايو 1964. وكان هناك مراسلات شخصية ومهنية بين أدجوبيي و هيكل على مدى سنوات قبل ذلك.ويبدو من تقرير أدجوبيي إلى KGB،في 29 مايو 1964،أن هيكل«حاول خلال الزيارة تجنيده لصالح البريطانيين و/أو الأميركيين،فقد عرض عليه أن يكتب باسم مستعار عن القضايا الداخلية في الاتحاد السوفييتي لصالح التاييمز البريطانية و/أو نيويورك تايمز الأميركية، مقابل مبلغ كبير آنذاك(250 دولاراً عن كل مقال أو تقرير)يوضع في حساب خاص به في أحد البنوك الغربية يختاره بنفسه»!فقد كان هيكل يعتقد،وفق ما ذكره للبريطانيين،أن«تجنيد صهر خروتشوف،أمر ممكن،نظراً لأنه ذو ميول انفتاحية،فهو فنان مسرحي،وفي حالة صدام حاد مع البيروقراطية الحزبية والإعلامية في الاتحاد السوفييتي (...) وتجنيد سيجعل منه حصاناً يمكن الرهان عليه داخل قلعة الكريملن...»!ومن المحتمل أن هذه الواقعة ارتدت على أدجوبيي سلبياً وساهمت في القضاء على مستقبله السياسي والمهني لاحقاً،حين أطيح حَمُوهُ خروتشوف في نوفمبر من العام نفسه،فأطيح معه من قيادة الحزب ورئاسة تحرير الصحيفة.ولعل هذا التاريخ

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

العريق في الجوسسة يفسر حقيقة أن **هيكل** كان، أواخر سبعينيات القرن الماضي، وفق تقديرات HVA وإطلاع عملاتها على حساباته البنكية في الخارج، لاسيما بريطانيا، «أغنى صحفي في العالم»، إذ قُدرت ثروته آنذاك بحوالي 35 مليون دولار!

في أي حال، وبخلاف الانطباع السائد عنه، تثبت هذه القصة أن **هيكل** غبي وأحمق دون أدنى ريب. فقد كان **أدجوبي** دائم الزيارات، المهنية والخاصة، إلى الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة التي أجرى مقابلات مع عدد من رؤسائها. ومن المؤكد أن من كان يلتقيهم في الغرب كانوا يعرفونه أكثر مما يعرفه **هيكل** وإلى حد غير قابل للمقارنة. ولو كانوا استطاعوا تجنيده لما انتظروا تطوّر **هيكل** للقيام بالمهمة!

إضافة لما تقدم، ثمة أمر لاف في مؤلفات النصاب **هيكل**، المنشورة بالإنكليزية، وهو أنه يعتمد إلى «إعادة تدويرها»، كما القمامة، حيث يعيد تحريرها عند ترجمتها إلى العربية إذا كان هو المترجم، ويقوم بإضافة أشياء لم يذكرها في النص الإنكليزي، بدعوى توسيعها بما يهم القارئ العربي، وإهمال أشياء أخرى بدعوى أنها لا تهم هذا القارئ! لكن الحقيقة هي أنه كان يخشى القارئ والمتابع الغربي الذي يمكنه أن يدقق وراءه، بينما يحتقر القارئ العربي ويتعامل معه باعتباره خروفاً في قطع يتقبل كل ما يُلقيه له في معلقه من شعر أو حشائش. ففي كتابه «قُطْعُ ذيل الأسد...»، على سبيل المثال لا الحصر، وقد ترجمه هو شخصياً إلى العربية مرة تحت عنوان «قصة السويس» ومرة أخرى تحت عنوان «ملفات السويس»، وفي كل مرة كانت الترجمة العربية ثلاثة أو أربعة أضعاف الطبعة الإنكليزية، ما من واقعة واحدة تقريباً ذكرها في إحدى طبعات الكتاب إلا وكانت مختلفة عنها في الطبعتين الأخريين! فعلى سبيل المثال، أسند في الطبعة العربية من الكتاب دورَ ضابط الارتباط بين **ناصر** و«مجلس قيادة الثورة» من جهة والسفارة الأميركية والـCIA من جهة أخرى، إلى القائمقام (العقيد) **عبد المنعم أمين**، فضلاً عن أنه تجنب الإشارة إلى أي دور قام به هو شخصياً على هذا الصعيد، كما وتجنب الإشارة كلياً إلى الضابط المذكور في الطبعة الإنكليزية من الكتاب، لأن الصحافة الغربية والمتخصصين الغربيين في قضايا الشرق الأوسط كانوا يعرفون منذ زمن بعيد أن **هيكل** هو من لعب دور ضابط الارتباط وليس أي شخص آخر. راجع:

Mohamed H. Heikal: Cutting the Lion's Tail, Suez through Egyptian Eyes, Arbor House, New York 1987

وثمة واقعة معروفة على نطاق واسع في مصر بسبب وصولها إلى القضاء. ففي سبتمبر 1971، وفي سياق محاولاته المحمومة لنفي أي علاقة بين **ناصر** و الـCIA، ادعى **هيكل** على صفحات «الأهرام» أن مبلغ الثلاثة ملايين دولار الذي أرسلته الـCIA في العام 1954 إلى رئيس الوزراء آنذاك **عبد الناصر**، كـ«مصرف شخصي وإنشاء جهاز أمني خاص به لحراسته»، استلمه الرئيس **محمد نجيب**، فما كان من هذا الأخير إلا أن ادعى على **هيكل** أمام محكمة «الجيزة» وريح الدعوى وأجبر الأفاك **هيكل** على نشر اعتذار على صدر الصفحة الأولى في «الأهرام» اعترف فيه بأنه كذاب وأن **نجيب** كان أصبح يومها خارج السلطة عملياً منذ استقالته مطلع العام، وأن **كوبلاند** والجاسوس **حسن التهامي** سلما المبلغ شخصياً، بمعرفة السفير الأميركي **جيفرسون كافري**، إلى **ناصر** الذي بنى به «برج القاهرة». وغني عن البيان أن **هيكل** تجنب الإشارة طوال حياته إلى أن الـCIA أنشأت في «برج القاهرة» نفسه، وباتفاق مع **ناصر**، معهداً سرياً لتدريب ضباط مخابراته على مكافحة الشيوعية بالاعتماد على محاضرين من كوادرها ومن

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

البنتاغون ومن الضباط النازيين؛ وأن المعهد هو نفسه الذي كانت أسسته الـ CIA قبل ذلك في «قصر الأميرة فايزة» قبل أن يجري نقله إلى «برج القاهرة» بعد تشييده بأموالها!

وفيما يتعلق بما ذكره المؤلف عن الاجتماع المزعوم للأحزاب الشيوعية العربية في صوفيا، والقرار الذي اتخذته، وفق تلفيقات **هيكل**، عثرتُ على ما يتطابق مع هذه القصة في كتاب هذا الأخير «سنوات الغليان، ص 316». فقد أشار في متن الصفحة إلى أن الاجتماع كان «سرياً»، بينما ذكر في هامشها حرفياً أن هذا ورد في «منشور عن مقررات الاجتماع وُزع في بيروت ونشرته الصحف الشيوعية فيها»، دون أن يذكر تاريخ المنشور المزعوم، واسم الصحف الشيوعية الخرافية التي نشرته! والأهم من ذلك هو أن المغفل الدجال **هيكل** لم يفسر أو يقل لنا: كيف يكون اجتماع هؤلاء الشيوعيين العرب سرياً ومقرراته الخطيرة هذه سرية، ثم تقوم صحفهم ومنشوراتهم أنفسهم بنشره!!؟ في الواقع، وبعد التدقيق، نكتشف أن مصدر الخبر هو نشرة الدعاية السرية الدورية التي كانت توزعها الـ CIA و الـ IRD في بيروت، والتي سبقت إليها الإشارة. وكانت بيروت أصبحت - إلى جانب عمّان - مركز عمليات هاتين الجهتين الاستخباريتين في الشرق الأوسط بعد عدوان السويس في العام 1956 (كانت القاهرة هي المركز بمعرفة الرئيس **ناصر** وبغطاء شخصي منه!). وخلاصة الأمر: إن كل ما أطلقه المؤلف على **هيكل** من أوصاف ونعوت (محتال، نصاب، مجرم، مزور، وخسيس أخلاقياً... إلخ) ليس سوى أقل بكثير مما يستحقه!

(2) - **ملاحظة من المترجم:** من أغرب الأمور أن الوثيقة المزعومة، المنسوبة كذباً وبهتاناً إلى الفريق **محمد فوزي حاخوا**، لم تحمل تاريخاً ولا توقيعاً، ومع ذلك وصل سوء الأمانة عند **هيكل** (في كتابه «خريف الغضب» Autumn of Fury، نيويورك، مايو 1983، ص 40) إلى حد تزويرها بإضافة تاريخ 21 أبريل 1971 إليها في النص المطبوع المترجم إلى الإنكليزية، والزمع بأنها تحمل توقيع الفريق **فوزي**، رغم أنها لم تتضمن أي توقيع أو تاريخ في الأصل العربي المزعوم! وقد كرر الأمر نفسه في الترجمة العربية للكتاب الصادرة في بيروت في العام نفسه (ص 101-102)!! وإذا كان ممكناً تحميل المسؤولية عن هذا التزوير إلى صديقه، وشريكه مع ضباط الـ CIA **يوجين ثرون** في تدبير «انقلاب مايو»، الفريق **محمد صادق**، الذي كان أول من نشر «الوثيقة» المزورة، ولكن بعد موت **السادات**، فإن أبسط ما يقال في الأمر إنه ليس من الجائز، سواء أخلاقياً أو مهنيّاً، أن يعتمد صحفي له هذه السمعة على «وثيقة» بلا تاريخ أو توقيع رغم خطورتها الهائلة، ناهيك عن إقدامه على تزويرها بإضافة تاريخ وتوقيع لها لم تحملهما في الأصل (سواء أكانت حقيقية أم مفبركة من قبل الفريق **صادق**)! وإذا علمنا أن الفريق **صادق**، وهو دجال آخر لا علاقة له باسمه وليس له أي نصيب منه، نسب لنفسه في مذكراته (ص 38-39) قصة «اكتشافه صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل» في العام 1966، رغم أن من اكتشف الأمر هو عملاء مخابرات ألمانيا الشرقية HVA في نيويورك وباريس، التي أرسل رئيسها **فولف** تقريراً له (أي إلى **صادق**) عن القضية حين كان ملحقاً عسكرياً في بون، وهو ما أبلغه **فولف** شخصياً للرئيس **ناصر** خلال زيارته السرية الأولى إلى القاهرة بعد هزيمة يونيو 1967، بحضور **صادق** نفسه، الذي بلغ لسانه ولم يعقب بحرف، ندرك أيّ شبكة من الجواسيس والنصابين و«الأونطجية» ومدّعي بطولات وطنية دونكيشوتية كانت تمسك بمفاصل النظام المصري، من كبير سحرته ونصابيه، **ناصر**، حتى أصغر «فراش» فيه، سواء في عهد المذكور أو خلفائه جميعاً، واليوم أكثر من أي وقت مضى، وتمارس النصب والاحتيال و«الأونطة» و«الفهلوة» على العرب جميعاً من محيطهم إلى خليجهم باسم «التحرر من الاستعمار» و«الوحدة العربية».

(3) - **ملاحظة من المترجم:** دونالد كيندال، الذي يشير إليه المؤلف، ضابط سابق في البحرية الأمريكية، والمدير التنفيذي لشركة «بيبي كولا» بعد تقاعده. كان مطلع السبعينيات مستشاراً غير متفرغ للرئيس نيكسون ورئيس مكتب الأمن القومي هنري كيسنجر. أحد أشهر أعماله المخبرانية وضُعه، بالتنسيق مع كيسنجر و CIA، خطة الانقلاب الذي قام به عميلُهم الجنرال أوغستو بينوشيه ضد الرئيس المنتخب سلفادور ألييندي في تشيلي في سبتمبر 1973، والمذابح التي ارتُكبت خلال الانقلاب؛ أي في الوقت نفسه الذي كان يتواصل سراً -بتكليف من كيسنجر- مع محمد حسنين هيكل! واللافت أن هيكل نفسه يلمح، بخمس كلمات فقط، كعاداته حين يُضطر لذكر تواصله مع رجال استخبارات، إلى كيندال في سياق حديثه عن اللقاء السري المغلق الذي جمعه مع هنري كيسنجر في 7 نوفمبر 1973 أثناء زيارة هذا الأخير إلى القاهرة، لكن دون أن يقول لقراءته من هو كيندال هذا، وماذا يعمل وما هي وظيفته، ولماذا أرسله له كيسنجر؟! (إشارة هيكل العابرة هذه إلى كيندال وردت في كتابه «أكتوبر 1973، السلاح والسياسة، ص 684»).

ما يلفت الانتباه أيضاً هو أن هيكل، وعلى مساحة ثمانين صفحات (683-691)، يستعرض على طريقتيه في الحديث، مع تزكته فواصلَ نقطية كثيرة كإشارة على وجود أشياء لا يريد الإفصاح عنها، ما قاله له كيسنجر: «وقال كيسنجر... وقال كيسنجر... وقال كيسنجر... إلخ»، لكنه لم يذكر حرفاً واحداً مما قاله هو لجليسه كيسنجر أو جواباً على الأسئلة الحساسة التي طرحها عليه هذا الأخير! واللافت أيضاً أن كيسنجر، الذي كان هو من بادر إلى طلب إدراج اللقاء السري الخاص مع هيكل على جدول أعمال زيارته إلى القاهرة، وفق ما اعترف به هذا الأخير، لم يتطرق على الإطلاق ولو بحرف واحد في مذكراته إلى لقائه السري المغلق مع هيكل في مقر إقامته في «فندق هيلتون» بالقاهرة. والإشارة الوحيدة إلى هيكل في مذكراته (ج2، سنوات القلاقل، ص 645) وردت حين ذكر كيسنجر أن هيكل كان حاضراً خلال حفل العشاء الذي أقامه وزير الخارجية اسماعيل فهمي في منزله (في 8 نوفمبر 1973) على شرفه بحضور سفراء الدول العظمى في مصر -الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وإن «هيكل كان نشر للتو» في «الأهرام» [رواية خيالية شاعرية عن لقاءنا [السري] في اليوم السابق]! وليس لتجاهل كيسنجر هذا اللقاء المغلق مع هيكل في مذكراته، ولوصفه مقال هيكل عن اللقاء بالخيالي والشاعري، سوى واحد من معنيين: إما استخفافاً وبما ورد فيه، وإما لأن اللقاء - وهذا هو الأرجح لأنه لم ينف واقعة اللقاء - كان ذا طابع أمني، باعتبار هيكل جاسوساً عتيقاً لـ CIA، وليس من حق كيسنجر بالتالي ذكر ما جرى فيه، وإنما الاكتفاء بإعداد تقرير عنه لصالح مكتب الأمن القومي و/أو وزارة الخارجية، أي المؤسسات اللتين كان يترأسهما معاً آنذاك.

(4) - بعد أيام قليلة من وفاة الرئيس ناصر، وتحديدًا يوم 5 أكتوبر 1970، أرسل سفير ألمانيا الديمقراطية قي القاهرة، مارتين بيرباخ M. Bierbach، برقية إلى برلين قال فيها إنه استمع لإفادات عدد من المقربين من الرئيس الراحل، أحدهم سكرتيره للمعلومات سامي شرف، تفيد بـ«اختفاء كمية كبيرة من الوثائق السرية الحساسة من الخزانة الخاصة، التي كان يحتفظ بها ناصر في منزله، خلال انشغال أفراد أسرته ومساعديه بنعيه وتجهيز جثمانه لنقله إلى القصر الرئاسي من أجل وداعه الرسمي الأخير». وعبر السفير في برقيته عن «قلقه من أن تكون مراسلات بين قيادة ألمانيا الديمقراطية والرئيس ناصر من بين الوثائق المفقودة في حال تأكدت واقعة الاختفاء». وقد تبين بعد سنوات أن قلق السفير لم يكن دون مبرر. ففي العام 1975، حصلت HVA على معلومات مفصلة تتعلق بالقضية من أحد عملائها داخل جهاز MI6

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

البريطاني تفيد بأنه اطلع على وثائق رسمية تشير إلى أن نائب رئيس الجهاز والمسؤول عن دائرة مكافحة التجسس، **موريس أولدفيلد** (الذي سيصبح مديراً لـ MI6 في العام 1973)، أبلغ رئيس الحكومة **إدوارد هيث** في نوفمبر 1971 بأنه «حصل على خزانة الوثائق السرية الخاصة بالزعيم المصري **عبد الناصر**، وبأن محتويات الخزانة نُقلت بالبريد الدبلوماسي البريطاني من القاهرة إلى لندن». وأكد العميل البريطاني لمشغليه في برلين أن «من سَلَّم الخزانة لمحطة MI6 في القاهرة، وفق الوثائق التي اطلع عليها، هو وزير الإعلام والصحفي **محمد حسنين هيكل** الذي حصل على مكافأة مجزية لقاء ذلك». ولتوثيق معلوماته، أرسل العميل إحدى وثائق الخزانة التي وصلت إلى لندن، وهي رسالة سرية كان أرسلها زعيم ألمانيا الديمقراطية **فالتر أولبرخت** إلى الرئيس **ناصر** في 9 يوليو 1967، مع مبعوثه الخاص الدكتور **غيرهارد فايس** Gerhard Weiss ورفيقه **بول ماركوفسكي** Paul Markowski، رئيس لجنة مكافحة الاستعمار في الحزب الاشتراكي الألماني، رداً على طلب **ناصر** من **أولبرخت** قبل بضعة أيام على ذلك مساعدة مصر في «التحقيق بشأن اختراق إسرائيلي محتمل لأجهزة الدولة المصرية كان أحد الأسباب الرئيسة لهزيمة يونيو»؛ وهو التحقيق الذي ستكشف فيه HVA ورئيسها **فولف**، لاحقاً، أن قائد القوى الجوية المصرية خلال الحرب، **محمد صدقي محمود**، كان مجنذاً لصالح إسرائيل عن طريق أحد الضباط النازيين الذين أعارتهم الـ CIA للرئيس **ناصر**! ولأن الوثائق الرسمية الألمانية الشرقية الحساسة تتضمن إشارة إلى عدد النسخ الأصلية المطبوعة من أي وثيقة ورموزاً تشفيرية لها، فقد جرى التثبت من أن الوثيقة المرسلة من لندن «هي النسخة الأصلية من الرسالة الجوابية التي كان أرسلها **أولبرخت** إلى **ناصر** في 9 يوليو 1967 مع الدكتور **فايس**». واللافت في تقرير العميل البريطاني إشارته إلى أن المسؤول الاستخباري البريطاني **أولدفيلد** تربطه علاقة قديمة مع الصحفي **هيكل** تعود إلى زمن الحرب العالمية الثانية حين كان الأول برتبة رائد في جهاز [Security Intelligence-Middle East] SIME الذي كان يتخذ من القاهرة مقراً له ويضم مندوبين عن مجموع أجهزة المخابرات البريطانية العاملة في الشرق الأوسط، بينما كان **هيكل** آنذاك صحفياً في صحيفة The Egyptian Gazette الأسبوعية. ومن المعلوم أن الصحيفة كانت تديرها المخابرات البريطانية من وراء الكواليس طوال فترة الوجود العسكري البريطاني في مصر، وكان يساهم في رأسمالها عملاء للوكالة اليهودية والحركة الصهيونية، فضلاً عن رجل الأعمال البريطاني **أوزوالد فيني** Oswald Finney وعميل المخابرات البريطانية الشهيرين، **جورج أودويل** والروائي **لورنس دوريل** Lawrence Durrell [اليمني والرجعي المتطرف، صاحب «رباعية الإسكندرية» الروائية الشهيرة] الذي كان ملحقاً صحفياً بالسفارة البريطانية في القاهرة آنذاك ومتزوجاً من المصرية الإسكندرانية **إيفيت كوهين** Yvette Cohen، التي كانت منخرطة حينها بشكل فعال في أنشطة الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية في مصر، وبشكل خاص في الإسكندرية («أرشيف فولف»).

ملاحظة من المترجم: في 3 أكتوبر 2016، وفي مقابلة مع الإعلامية **ليس الحديدي** في قناة CBC المصرية، قالت الدكتورة **هدى عبد الناصر**، المتفرغة لجمع التراث الوثائقي لوالدها، إن «محتويات خزانة وثائق والدها كانت مبعثرة عقب وفاته، وهناك من استولى على محتويات كانت داخلها». ومع أنها لم تتهم جهة محددة بالوقوف وراء عملية السطو، لكنها أشارت إلى أنها أبلغت الرئيس **السادات** في حينه بالأمر.

(5) - **ملاحظة من المترجم:** بدأ الحديث عن وجود جاسوس إسرائيلي في أعلى هرم النظام المصري خلال حرب أكتوبر يتسرب على شكل إيماءات وإحياءات عبر الصحف الإسرائيلية منذ سنوات التسعينيات،

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

نتيجة للكباش العلني بين رئيسي المخابرات العامة (الموساد) والمخابرات العسكرية (أمان) خلال الحرب، تسفي زامير و إيلي زعيرا، على التوالي. لكن الإشارة إلى **أشرف مروان** لم تتم بصورة صريحة إلا في 21 ديسمبر من العام 2002 خلال مقابلة أجرتها صحيفة «الأهرام» المصرية مع المؤرخ الإسرائيلي-البريطاني **أهارون بيرغمان**. ومع ذلك لزم **هيكل** الصمت رغم فظاعة الأمر ولم ينطق بحرف إلا بعد عشر سنوات على المقابلة (في كتابه: مبارك وزمانه، القاهرة 2012)، وبعد خمس سنوات على نحر/انتحار **مروان** الذي ألقى نفسه أو أُلقي من شرفة منزله بلندن صيف العام 2007، وبعد أن أصبح **مبارك** نفسه عاجزاً ورهن الاعتقال في سرير بالمشفى! ومع ذلك حاول **هيكل** جاهداً، على امتداد عشرين صفحة من كتابه خصصها للقضية (الفصل 16: ص 245-265)، أن يدفع التهمة عن **مروان** وأن يبرئه من خلال التشكيك بالاتهامات الموجهة له. هذا ولو أنه زعم أنه خاض في جدل اتهامي مع **مروان** خلال لقاء جمعهما في لندن في العام 2006. لكن أحداً لا يستطيع التثبت من زعمه، خصوصاً وأن **هيكل** نصاب محترف و«لاعب كشتبان» عديم الضمير والأخلاق. ومن الواضح أن **هيكل** لم يتجرأ على الاقتراب من الأمر في حياة **مروان**، لأن هذا الأخير كان لديه عنه من المعلومات والوثائق ما يمكن أن يدمر حياته الشخصية وتاريخه المهني، لاسيما وأنهما كانا «شريكين» على مدى فترة طويلة في اعتراف بعض المخابرات والجرائم الأمنية والسياسية والمالية (بعضها من طبيعة مافيوزية)، لحسابهما الشخصي و/أو لحساب طرف ثالث، وفق «أرشف فولف»، لعل أخفها وطأة اشتراكهما معاً في قضية التسجيلات المفبركة وفي إدارة «انقلاب مايو» الساداتي واعتقال رموز العهد الناصري بالتعاون والتنسيق مع رئيس محطة الـ CIA في القاهرة **يوجين ترون**، والعمل لاحقاً لصالح «نادي السفاري Safari Club» الاستخباري السري، فضلاً عن «حيازة **مروان** وثائق تتعلق بعلاقة **هيكل** العاطفية الخاصة مع **جيهان السادات** مطلع السبعينيات!»

(6) - نزار نيوف: جبال النزاريين، لا النصارى ولا النصيريين- تحقيق تاريخي عن الفهم الاستشراقي الأحمق لمصطلح «جبال Nazerinorum» الساحلية السورية عند المؤرخ والجغرافي الهليني-الروماني **بلييني الأكبر**، دفاتر المشرق، سبتمبر 1991.

(7) - ملاحظة من المترجم: في 23 يوليو 1955، وبذريعة تغطية الاحتفال بالذكرى الثالثة لانقلاب الناصري، أوفد **خروتشوف** رئيس تحرير «البرافدا» **دميتري شيبيلوف**، الذي سيصبح وزير الخارجية في العام التالي، إلى الرئيس **ناصر** ليبلغه موافقة موسكو رسمياً على بيع السلاح لمصر من خلال تشيكوسلوفاكيا. وبعد شهرين، في 26 سبتمبر، وقّعت الصفقة في العاصمة التشيكية. وكان الجاسوس **هيكل** سرب الأمر إلى **فرائك كيرنز** Frank Kearns، مراسل قناة CBS التلفزيونية الأميركية الذي يتخذ من عمله الصحفي غطاءً لعمله كضابط في الـ CIA، فور انتهاء اجتماع **شيبيلوف** مع **ناصر** وإبلاغه موافقة موسكو على الصفقة، قبل أن يُسلم تفاصيلها بالكامل إلى رئيس محطة الـ CIA في القاهرة **جيم آيكليغر** الذي أبرق بمعلوماته المتفجرة إلى واشنطن فوراً. وعندها أرسل الرئيس **إيزنهاور** مبعوثاً خاصاً (**كيرميت روزفيلت**، المشرف الأعلى على عمل الـ CIA في الشرق الأوسط) إلى القاهرة على وجه السرعة ليتأكد من صحة الأمر من الرئيس **ناصر** شخصياً. وكان **روزفيلت** صديقاً لهذا الأخير إلى حد أنه «هو شخصياً، ومعه **آيكليغر**، من وضعوا الخطوط العريضة لخطاب **ناصر** الذي ألقاه أمام مؤتمر **باندونغ** لدول عدم الإنحياز في أبريل 1955، وجدول أعمال الوفد المصري خلال المؤتمر، بما في ذلك تزويده بنصائح عن كيفية التصرف في مواجهة الزعيم الأندونيسي **سوكارنو** ورئيس الحكومة الصينية **شو إن لاي**...!»

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

فور أن تأكد **إيزنهاور** من أمر صفقة السلاح، قامت الدنيا ولم تقعد في واشنطن ولندن وباريس. وبعد عشر سنوات (1965) ستكتشف HVA هذه التفاصيل بالمصادفة عن طريق أحد عملائها في لندن («أرشيف فولف»). أما **هيلك**، وعلى جري عاداته في اختراع قصص خرافية ومسرحية لتحويل الأنظار عن أي شبهة تتعلق بخدماته المأجورة للأميركيين أو علاقة النظام الناصري بوكالة المخابرات المركزية، فسيزعج بعد أكثر من ثلاثين عاماً على هذه الأحداث (في كتابه «قطع ذيل الأسد...» ص 75-76) أن «**آيكبرغر** اتصل به عند الواحدة والثلاث من بعد منتصف ليلة 26/27 سبتمبر ليسأله بعصية وانفعال عما إذا كانت مصر أبرمت فعلاً صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي»، دون أن ينتبه إلى أن رئيس محطة الـCIA في القاهرة لا يمكن أن يتصل بصحفي مصري، وثيق الصلة بالرئيس ومستشاره عملياً، ليسأله عن قضية حساسة وسرية تمس الأمن القومي إلا إذا كان عميلاً له أو في الحد الأدنى متعاوناً معه! لكن الأدهى من ذلك، وكما ستكشف الوثائق المفرج عنها لاحقاً، هو أن **ناصر** لم يكن مقتنعاً أصلاً بإبرام صفقة السلاح «التشيكي»، وأن كل ما أراده هو «إبتزاز» واشنطن بأمل أن يجعلها تغير موقفها وتبيع السلاح لمصر دون أن ترغمها على توقيع اتفاقية تعاون عسكري. وما يؤكد ذلك أن **ناصر** اتصل بالملحق العسكري السوفييتي في القاهرة **ليونيد نيمتشينكو** Леонид Немченко لبحث إمكانية شراء سلاح سوفيتي بينما كان لا يزال يتفاوض مع واشنطن لشراء سلاحها، ثم سرب أمر اللقاء لـCIA!! واللافت أن هذه الأخيرة، التي كانت مؤيدة بشدة للرئيس **ناصر** «كمكنسة أميركية لا مثيل لها في كنس الشيوعية من المنطقة»، حسب تعبير تقاريرها، بخلاف وزارة الخارجية التي كانت وكرّاً للنفوذ البريطاني-الإسرائيلي ومتأثرة بتحريض لندن وتل أبيب ضد مصر، هي التي شجعت **ناصر** على إبرام صفقة السلاح «التشيكي» كنوع من «النكاية الانتقامية» بالرئيس **إيزنهاور** ووزارة خارجيته. وهذا ما يفضحه حديث **كرميت روزفلت** مع **ناصر** حين جاء إلى القاهرة على وجه السرعة بعد «وشاية» **هيلك**. فقد فوجيء **ناصر** حين قال له **روزفلت**: «إذا كانت الصفقة كبيرة وضخمة، كما يقال، فسوف ينزعج البعض [قاصداً البريطانيين والإسرائيليين وجماعتهما في واشنطن]، لكنها ستجعل منك بطلاً كبيراً؛ فلماذا لا تستفيد من هذه الشعبية للتصرف بطريقة حكيمة؟». وأضاف «لن ينقص من شعبيتك إذا أصدرت بياناً قلت فيه إن السلاح تشيكي، لأن تشيكوسلوفاكيا هي أيضاً مصدر أساسي للسلاح الذي تحصل عليه إسرائيل، وإنه سيستخدم لغرض دفاعي فقط؛ وإذا كان الإسرائيليون يريدون السلام مع مصر سيلقون مني كل ترحيب». وقد عبّر **ناصر** عن سروره بنصيحة **روزفلت** ووافق عليها في الحال. وبعد منتصف الليل قام **كوبلاند** ورئيسه **روزفلت** بكتابة بيان **عبد الناصر** الذي أذاعه هو بنفسه في اليوم التالي! وكان أعضاء «محفل الجواسيس الناصري» (**هيلك**، **مصطفى أمين**، والسفير المصري لدى واشنطن **أحمد حسين**...) كلهم حاضرين في الفندق عند إعداد مسودة البيان إلى جانب **روزفلت** و **كوبلاند**، فضلاً عن **جيمس آيكبرغر**، مستشار **ناصر** لشؤون الإعلام والدعاية السوداء والرمادية.

على أي حال، خلال عملي على تحرير وترجمة هذا الكتاب تمكنت من التواصل مع ابنة **جيمس آيكبرغر**، السيدة **آن آيكبرغر-تازويل** Anne Eichelberger Tazewell المولودة في القاهرة العام 1954، وهي اليوم ناشطة بيئية أميركية معروفة ضد شركات الوقود الأحفوري ومؤلفة كتب عن قضايا البيئة. وقد أبلغتني بأنها أطلقت على ابنها اسم **جمال** وعلى ابنتها اسم **جميلة** «تيمناً بالرئيس **ناصر** الذي كان صديقاً وعميلاً لوالدي، وقدّم خدمات عظيمة للولايات المتحدة...»، حسب تعبيرها وحسب ما فهمته

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

من أوراق ورسائل والدها لها قبل وفاته بالسرطان والتسمم الكحولي في 28 سبتمبر 1989. وقد تكرمت بإطلاعي على بعض تلك الأوراق والرسائل التي تضمنت تفاصيل حول أنشطته في مصر ولبنان والعراق والكويت والكونغو. ولفتني في إحدى أوراقه قوله «لقد أبلغني **ناصر** ذات مرة أن الشحم لا يوضع سوى على الدولار الذي يُحْدِث صريراً، ولهذا سأزعم باستمرار من أجل الحصول على مساعدات». وقد أرسلت لي وثيقة نادرة وجدتها بين أوراق والدها وغير معروفة من قبل، وأنشرها اليوم للمرة الأولى، وهي صورة شخصية للرئيس **ناصر** كان أرسلها هذا الأخير لوالدها بتاريخ 19 نوفمبر 1955، حين كان لم يزل رئيساً لمحنة الـ CIA في القاهرة ومشرفاً توجيهياً على «إذاعة صوت العرب» التي كان هو من أسسها شخصياً في العام 1953 بأموال ومعدات الـ CIA من أجل خلق قطاعان من الدهماء والغوغاء على امتداد العالم العربي لدعم **ناصر**، ولعلَّف هذه القطعان بالخطب والشعارات الديماغوجية. وقد كتب على الصورة بخط يده بالإنكليزية: «إلى السيد **جيم آيكليغر**، مع أطيب التمنيات»، وذيلها بتوقيعه بالحرف اللاتيني: «جمال عبد الناصر».!! فأني «زعيم للقومية العربية ولحركة التحرر العربية» هذا الذي ينشئ محطة إذاعية لبث أفكار «القومية العربية التحررية» بأموال ومعدات الـ CIA، ويرسل صورته المذيلة بتوقيعه وإهدائه إلى رئيس محطتها في عاصمة بلاده، لولا أن ما كان بينهما فاق حتى ما كان بين **بطرس** ومعلمه **يسوع المسيح**، سوى أن **ناصر** لم ينكر **آيكليغر** ولا دولته ولا وكالة ثلاثاً كما فعل **بطرس** مع معلمه، لا قبل صياح الديك ولا حتى حين علَّقه الأميركيون... على الصليب الإسرائيلي في يونيو 1967 بعد انتهاء دوره كمكينة!!؟ (انظر الصورة في «معرض الصور - القسم الأول»، ص 356).

(8) - باستثناء ما يتعلق بالسيد **فرج الله الحلو** ومأساته المروعة، أنا مدين بمعرفة هذه الأسماء وأهميتها في الحياة الثقافية المصرية والعربية، ومصائرهما التراجمية، إلى مترجم هذا الكتاب. أما قضية السيد **الحلو**، فأنا مدين بمعرفتها إلى أول لقاء جمعتني مع **بريماكوف** في «سوتشي» صيف العام 1970، وكان منخرطاً يومها، إلى جانب آخرين من اللجنة المركزية للحزب و«معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو»، لاسيما المستشرق وعالم الاجتماع **روستيسلاف أوليانوفسكي** Р. Р.А.Ульяновский [صاحب النظرية المجنونة الشهيرة عن «التطور للارأسمالي»] في محاولة المصالحة بين قيادات الحزب الشيوعي السوري [خالد بكداش، رياض الترك...]. وكان **بريماكوف** آنذاك مندوباً متجولاً لـ KGB في العالم العربي تحت قناع عمله الصحفي. وبحسب ما أخبرني به هذا الأخير، الذي عرف العربية بطلاقة وتمتّع بإطلاع واسع على أحوال العالم العربي كصحفي ميداني وك رئيس قسم في «البرافدا»، وكان له لقاءات واسعة مع زعماء ومعارضين عرب، قبل زمن بعيد من تعيينه أول رئيس للاستخبارات الخارجية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، فإن الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان كانا حزباً واحداً منذ التأسيس في العام 1924 وحتى انفصالهما رسمياً في العام 1964، وكان اللبناني السيد **الحلو** نائب رئيس الحزب، **بكداش**، ومسؤولاً عن فرعه اللبناني. وفي يونيو 1959، إبّان الوحدة المصرية-السورية، حين كان **بكداش** «لاجئاً» متنقلاً ما بين براغ و موسكو و بغداد، توطأ مع وزير داخلية **ناصر** في سوريا، **عبد الحميد السراج**، للتحصل من السيد **الحلو**. وكان **السراج** سبق له أن هرب **بكداش** من سوريا بسبب وجود قرابة عائلية ما بينهما [زوجة **السراج**، الكردية **ملك زلفو**، كانت عضواً في الحزب الشيوعي وتمتّ بصلة قرابة لبكداش وزوجته من جهة نسائية- المترجم]. فقد كلف **بكداش** المغدور **الحلو** بالذهاب متخفياً إلى سوريا لقيادة أنشطة الحزب المحظور من قبل **ناصر** ونظامه «الوحدوي» الذي كان يخوض

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

حرباً إعلامية ومخابراتية ضارية ضد الشيوعيين بالتنسيق والتعاون مع الـCIA. ولسوء حظ **الحلو** أنه لم يكن يعلم أن **بكداش** نصب له كميناً مُحْكَمًا بالتنسيق مع **السراج** وأحد قادة الحزب المتعاونين معه [عضو اللجنة المركزية **رفيق رضا الفاكهاني**]، حيث جرى اعتقاله وتعذيبه بطريقة وحشية حتى الموت. وحين أبلغ **السراج** رئيسه **ناصر** بما حصل، نظراً لأهمية وسمعة الضحية ولما قد تتركه تصفيته من أثر على المباحثات التي كانت جارية مع موسكو آنذاك لإنشاء السد العالي وإبرام صفقة سلاح جديدة، أمره **ناصر** بالتكتم على الأمر ونكران دخول **الحلو** إلى سوريا، وبالتخلص من الجثة بأي طريقة ممكنة، فلم يجد **السراج** وضباطه طريقة لتنفيذ الأمر سوى تقطيع الجثة بالمنشار وتذويب أشلائها في حوض استحمام مملوء بالأسيد [في فرع «المخابرات العامة» المعروف اليوم باسم «الفرع الداخلي، 251»]، لتذهب سوائها في مجاري الصرف الصحي! ومن ناحيته، أكد لي **بوريس بونومارييف**، الذي عرفه عن قرب، أن المغدور «كان يتمتع باحترام كبير داخل الحزب وخارجَه وفي الحركة الشيوعية العالمية. ولهذا كان **بكداش** يكرهه ويخشى منه على مستقبله الحزبي. هذا فضلاً عن سبب آخر يتعلق بمواقف **الحلو** السياسية. فقد كان يرى أن «الشيوعيين العرب أدرى بشؤون ومصالح بلدانهم من دراية موسكو بها، وأن التحالف شيء مختلف عن الارتهان والتبعية. ولهذا عارض سياسة الحزب المرتهنة بشكل أعمى لسياسات الكريملن، لاسيما موقفه من القضية الفلسطينية والقومية العربية والوحدة السورية مع مصر، التي كان يؤيدها رغم أنه كان، منذ خريف العام 1952، من أوائل من وصفوا الرئيس **ناصر** بأنه عميل أميركي، ووصف انقلابه ورفاقه آنذاك بأنه ثورة وكالة المخابرات المركزية، كما عبّر حرفياً لسفيرنا المفوض فوق العادة في سوريا ولبنان **فاسيلي بيلياف** B. A. Беляев، فكان بذلك أول من حدّس إلى حد اليقين بوقوف الـCIA خلف انقلاب **ناصر**، قبل سنوات طويلة من خروج الوثائق التي أكدت تلك الحقائق».

بعد ذلك بسنوات، وقبيل تقاعده بفترة وجيزة في العام 1982، التقيتُ **دميتري شيبيلوف** في «منفا» بأرشيف الدولة وسألته - في سياق حديثنا حول تجربته الشخصية مع **ناصر** حين كان رئيساً لتحرير «البرافدا» ثم وزيراً للخارجية (1956-1957) - عن قضية **الحلو**، نظراً لتحولها آنذاك إلى قضية عالمية وتسببها بأزمة علنية بين **خروتشوف** و **ناصر**. وقد أكد لي رواية **بريماكوف** قائلاً «المفجع هو أن **ناصر** بقي يكذب علينا وينكر معرفته بالأمر حتى وفاته؛ بل وظل ينفي في خطبه وأحاديثه الصحفية ولقاءاته معنا حتى واقعة دخول **الحلو** إلى الأراضي السورية. وقد كرر روايته هذه حتى حين تلقى اتصالات بشأن القضية من **خروتشوف** و **كاسترو** و **نهر** و **تيتو** والقادة الصينيين والبلغار، رغم أننا كنا تمكّنا بعد بضعة أشهر على اختفاء المغدور (**الحلو**) من التثبت من حقيقة أن **ناصر** شخصياً هو من أعطى الأمر لممثله **السراج** بالتخلص من الجثة (...). والأكثر مرارة هو أن **ناصر**، ورغم انكشاف تفاصيل الجريمة المروعة، كلّف مستشاره **هيكل** بشن حملة إعلامية رخيصة في **الأهرام** وإذاعة صوت العرب، التي كان يوجهها ضابط الـCIA، خبير الدعاية السوداء والحرب النفسية الكولونيل الدكتور **بول لينبارغر** Paul Linebarger [المعروف باسمه المستعار **غوردوينر سميث** Cordwainer Smith]، تزعم أن **الحلو** كان توفي أصلاً قبل الوحدة مع سوريا بعامين، وأن القصة اختلقها الشيوعيون لتلطّيح سمعته (سمعة **ناصر**)، وزعم في رواية أخرى أن **الحلو** قُتل في لبنان من قبل رفاقه بسبب ... صراع حزبي!».

ملاحظة من المترجم: في الواقع صدمني ما نقله المؤلف عن **شيبيلوف**، ولم أستطع تصديقه أو تصوّر أن **ناصر** يمكن أن يبلغ به الفجور والغباء والسفالة حدّ ادعاء ما ادعاه عن **مصير** المغدور، خصوصاً في

أحاديث رسمية مع قادة عالميين، فرحتُ أبحث في مؤلفات **هيكِل**، صفحة صفحة، عن أي إشارة تتعلق بتلك الجريمة، إلى أن عثرت في كتابه (سنوات الغليان، 1988) على إشارة تتطابق مع ما نقله المؤلف عن لسان **شيبيلوف**. والغريب في الأمر أن النصاب **هيكِل**، وبكل فجور مهني وأخلاقي، لم يكتفِ بنفي مقتل **الحلو** في سجون **ناصر**، بل وذهب إلى القول في الصفحة 552 من الكتاب، وبطريقة لا مثيل لها في قذارتها ودجلها، وغباؤها أيضاً، إن **الحلو** «كان توفي في بيروت قبل سنتين من قيام الوحدة (...) وإن نعيّاً مستفيضاً له نُشر في جريدة الحزب الشيوعي اللبناني [قبل الوحدة بعامين]!! وأغرب ما في الأمر أنه لم يتردد في تليفق أكذوبة أكثر حجارة وغباءً تزعم أن الحزب الشيوعي اللبناني «أصدر نعيّاً له قبل الوحدة مع سوريا بعامين»، رغم أن **الحلو** كان ينشر مقالات، كرئيس تحرير لصحيفة الحزب («الدواء»)، ويقوم بأنشطة عامة في لبنان طوال عام كامل بعد الوحدة، ورغم افتضاح تفاصيل الجريمة للعالم كله قبل ذلك بثلاثين عاماً، ورغم اعتقال المجرمين واعترافهم بتفاصيلها المروعة، باستثناء اثنين منهم (**السراج** والنقيب **عبد الوهاب الخطيب**، اللذين تمكنا من الفرار إلى لبنان و مصر بمساعدة مخابرات **ناصر**)، ورغم صدور أحكام ضدهم بتاريخ 5 يونيو 1962 عن المحكمة التي ترأسها القاضي **زهير صبحي العادي**، بناء على دعوى من أرملة المغدور، **فرجيني الحلو**، وبناتها! وهو إذ يقترب هذا التليفق الفاجر والغبي فإنه لا يفعل شيئاً سوى الإفصاح عن وضاعته الأخلاقية ومكوناته من الحقد الأعمى الذي يختزنه -كريب حقيّر لـ CIA وشقيقها البريطانية- إزاء كل ما يمت للشيوعيين بصلة. فهو لم يستطع بعد ثلاثين عاماً على الجريمة وافتضاح تفاصيلها المروعة أن يتعاطف مع المغدور (مؤلف أغنية **فيروز**: «نحننا ودياب الغابات ربينا»، كما كشفت في تحقيق نشرته قبل سنوات!) ولو من زاوية إنسانية صرفة، ولم يستطع أن يذكر حقيقة ما جرى له رغم هول وفظاعة الطريقة التي قُتل بها، والتي لا شبيه لها سوى الطريقة التي سيُقتل بها الصحفي **جمال خاشقجي** بعد ستين عاماً على أيدي زبانية ولي العهد السعودي **محمد بن سلمان** وبأوامر منه! وبهذا الدور الإجرامي الذي لعبه **هيكِل** لا يمكن اعتباره، وفق أي قانون جنائي في العالم، سوى مجرم شريك في الجريمة، كما **السراج** والجلاد **وجيه انطكلي** الذي تولى تقطيعه بالمنشار.

(9) - في خطابه الذي وضع فكرته وخطوطه العريضة مستشاره الجنرال النازي **أوتو سكورزيني**، كرّس **ناصر** معظم خطابه في «بورسعيد» في 23 ديسمبر 1959، رغم قصره، لشم الشيوعيين ووصفهم ثلاثين مرة بأنهم «عملاء وأعوان وأذناب للاستعمار»! وكان عمد، فور أن انتهى العدوان الثلاثي، الذي كان الشيوعيون المصريون في طليعة المقاومة الشعبية التي تصدت له في مدن القناة، إلى مطاردة واعتقال هؤلاء وسوقهم إلى المحاكم بتهمة «محاولة النفاذ إلى النقابات والمنظمات الطلابية والهيئات الشعبية»!

ملاحظة من المترجم: لا أعرف مصدر معلومات المؤلف عن ملاحقة المقاومين الشيوعيين في بور سعيد قضائياً، لكنني عثرت على ما يطابق ذلك في حديث **ناصر** مع **هيكِل** بتاريخ 4 أبريل 1957. وهذا ما يدعم الفكرة التهكمية التي راجت يومها في مصر والعالم العربي عن أن «**ناصر** يلاحق ويعاقب الشيوعيين لأنهم تصدوا للغزاة، بدلاً من أن يعلق النياشين على صدورهم» (راجع عن قصة ملاحقة هؤلاء اعتراف **هيكِل** في كتابه: سنوات الغليان، مركز الأهرام، القاهرة 1988، ص 199).

(10) - لمعرفة قصة المؤلف مع **جورج بوش الأب** و **غروميكو** بشأن **غورباتشوف**، راجع الهامش (1)، ص 98، في مقدمته للنسخة الإنكليزية من الكتاب، التي تلي مقدمته هذه للنسخة العربية (المترجم).

مقدمة المؤلف للطبعة الإنكليزية

التهبّ الوضعُ مرةً أخرى في الشرق الأوسط حين بادرتُ مصر وسوريا، للمرة الأولى منذ الهزيمة العربية في العام 1948، إلى مهاجمة إسرائيل في 6 أكتوبر 1973. وبينما اجتاح الجيش المصري قناة السويس وعبر إلى ضفتها الشرقية في شبه جزيرة سيناء، تقدم الجيش السوري إلى عمق مرتفعات الجولان وأصبح على مرمى حجر من حدود إسرائيل الدولية في العام 1948. ومع ذلك، فإن إسرائيل، التي أُخذتُ على حين غرة، وفق الرواية الرسمية التلفيقية السائدة، سرعان ما نهضت من كبوتها وأرغمت العرب على التقهقر إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار، والتخلي عن المكاسب التي حققوها خلال الأيام الثلاثة الأولى؛ بل واستطاعت احتلال أجزاء أخرى من أراضيهم لم تكن محتلة سابقاً خلال حرب يونيو 1967، وأن تطرّق أبواب دمشق والقاهرة نفسيهما. ومع أن مجموع أيام القتال الفعلي كان أقلّ من أسبوعين على الجبهة المصرية وأقلّ من عشرة أيام على الجبهة السورية، فإن خسائر الأطراف جميعها كانت باهظة وهائلة، قياساً بفترة القتال القصيرة. أما نتائجها السياسية والجيوسراتيجية فكانت أكثر تدميراً من نتائج يونيو 1967، بالنسبة للعرب وحليفهم الاتحاد السوفييتي، وأكثر ربحاً بالنسبة لإسرائيل وحلفائها، لاسيما الولايات المتحدة.

لعب الاتحاد السوفييتي، إلى جانب الولايات المتحدة، دوراً حاسماً إلى حد كبير في تحديد سياق الصراع وفي تقرير حصيلته الختامية. وهذا الكتاب مكرس لوصف وتحليل سياسات الكريملن-من داخله-خلال الحرب وعشية نشوبها والأشهر الثمانية التي أعقبت صمت المدافع؛ ولمحاولة إعادة بناء الرؤية السياسية والتصورات الحزبية لزعماء الكريملين في خضمّ أزمة دولية عصيبة، ولفحص الآثار المترتبة عليها في إدارة الصراع ماضياً ومستقبلاً. فخلال

الحرب، التي ستُعرف باسم «حرب يوم الغفران»، كنتُ أحد الأعضاء الأربعة في «خلية الأزمة» التي شكلها زعماء الكرملين في موسكو. وكان هؤلاء الأعضاء مكلفين بتزويد المكتب السياسي بالمعطيات والمواد الضرورية، وإعداد مسودات قراراته وتعليماته و وثائقه الأخرى، فضلاً عن المساهمة في التواصل مع الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. ونظراً لطبيعة مهمة هؤلاء الأعضاء، فقد أُتيح لهم أن يحضروا معظم اجتماعات القيادة السوفييتية، وأن يشاركوا في بعض المفاوضات، وأن يلعبوا دور ضباط ارتباط في اتصالات المكتب السياسي مع الوزراء والسفارات وبقية الوكالات السوفييتية المختلفة التي كانت تتعامل مع الحرب بشكل أو بآخر، مباشرةً أو بشكل غير مباشر. ولهذا منحتني عضويتي في «خلية الأزمة» فرصة فحص العوامل الذاتية والموضوعية التي تركت آثارها في تصورات وتفكير الزعماء السوفييت على مدار أيام الأزمة التي كادت في بعض وهلاتها أن تقود إلى صدام بين الجبّارين النوويين بسبب حماقات كيسنجر وأنايتيه وأكاذيبه حتى على رئيسه نيكسون وتعاطفه الأعمى مع إسرائيل، الذي تجاوز في بعض الأحيان حتى المصالح الوطنية لبلده، فتغلّب انتماؤه الديني على انتمائه القومي، كما عبّر أندروبوف بحق في أحد أحاديثه الجانبية، رغم انحداره هو أيضاً - وإن بالولادة - من الأرومة الدينية ذاتها!

أمل أنني لا أنتمي إلى تلك المجموعة الكبيرة من مسؤولي الاتحاد السوفييتي السابقين، سيئي الحظ منهم والمنافقين (من «الرفاق» في الحزب الشيوعي، البيروقراطيين رفيعي المراتب، والديبلوماسيين والموظفين الآخرين) الذين يحاولون اليوم - عبثاً - إقناع أولئك الذين يقرؤون مذكراتهم وكتاباتهم الأخرى بأنهم كانوا، على مدى حياتهم المهنية، المذهلة أحياناً بالمعايير السوفييتية، يدركون الأخطاء والهفوات والخطايا السياسية والأيدولوجية الفاضحة التي اقترفها النظام السوفييتي، وأنهم (كما يقولون) كانوا معارضين لقرارات أساسية معينة اتخذها قادة الكرملين، وحاولوا تغيير مجرى الأحداث - بلا فائدة طبعاً. فقد ذهب نقدُهم المزعوم دون أن يلاحظه أحد، ولم يحلّ دون ترقية لهم إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب أو يقطع عليهم الطريق في الوصول إلى عضوية مجلس السوفييت الأعلى أو إلى المناصب الهامة والاعتبارية الأخرى.

بخلاف هؤلاء، عليّ أن أعترف بأنني كنتُ نتاجاً نموذجياً للنظام السوفييتي وخادمه المطيع منذ أن التحقتُ بوزارة الخارجية في العام 1944. فبعد خدمة طويلة كمحاضر وأستاذ للديبلوماسية الدولية في «الأكاديمية الديبلوماسية» التابعة للوزارة خلال الخمسينيات ومعظم الستينيات، جرى تعييني نائباً أولَ للممثل الدائم للاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة؛

وخدمت لاحقاً كمدير لإدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية؛ وكنت مَحَطَّ ثقتها وثقة الجهاز السياسي الأعلى، فضلاً عن أجهزة الأمن الوطني المختلفة بطبيعة الحال، لكي أقود بعثات سوفياتية مختلفة في العديد من المؤتمرات الثنائية ومتعددة الأطراف، المعنية بالشؤون السياسية و قضايا الحد من التسلح. وقد مُنحتُ مرتبةً سفير فوق العادة وسفير مفوض للاتحاد السوفياتي. وعلى مدار اثني عشر عاماً خدمتُ عضواً في مجلس وزارة الخارجية (الكوليجيوم)، وهو هيئتها الاستشارية الأساسية التي تصنع قراراتها. وطوال فترة خدمتي في الوزارة لم يكن لدي أية خلافات جدية مع رئيسي، **أندريه غروميكو**. فقد حاولت القيام بواجباتي بأقصى ما يمكن أن تخولني إياه معارفي وإمكاناتي. وهذا ما يجعلني أمل بأنني كنت دبلوماسياً سوفياتياً جيداً بالمعايير المهنية، محترماً من قبل الزملاء والشركاء. لكن هذا، مع ذلك، لم يَحُلْ دون استقالتي الإجبارية أواخر الثمانينيات كنتيجة لوشاية سوفياتية تافهة ضدي من قبل رئيسي **إدوارد شيفردنادزة** على خلفية «قومية»، والأرجح أنها كانت على صلة بمعبوده **ميخائيل غورباتشوف**، قبل أن ينقلب عليه، واحتمال وجود «علاقة» مبكرة من نوع ما لهذا الأخير بوكالة المخابرات المركزية الأميركية، كما أوحى لي مديرها السابق (الرئيس الأميركي لاحقاً) **جورج بوش الأب** في العام 1984 خلال لقائنا في جنيف بمناسبة مؤتمر نزع السلاح، وحين كان أصبح نائباً للرئيس⁽¹⁾. وكان هذا، أعني الوشاية، جزءاً من النظام أيضاً، وإلا لما كنتُ سوفياتياً نموذجياً!

لماذا، إذن، كتبتُ هذا الكتاب؟ أَلألَعَنَ النظامَ الذي خدمته ذات يوم على مدى عشرات السنين، أم لأمجّده وأبحث له عن مبرر؟ لا هذا ولا ذاك. فسقوط الاتحاد السوفياتي كان ظاهرة فريدة في التاريخ. لم ينجُم عن حرب أو تدخل خارجي، ولا عن ثورة أو مؤامرة. كان إفلاساً كلياً للنظام، بما في ذلك سياسته الخارجية ودبلوماسيته. فبين عشية وضحاها فَقَدَ الاتحاد السوفياتي، ولاحقاً وريثته روسيا، حلفاءهما الكثيرين في كل مكان من العالم. وبالسّعة نفسها تلاشى وتبخر عدد كبير من المنظمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية العملاقة متعددة الأطراف التي أنشأها الاتحاد السوفياتي على مدار سبعين عاماً. أما الكومنولث الجبار متراصّ الوحدة للدول المسماة اشتراكية، أي «المعسكر الاشتراكي» الذي تقوده القوة السوفياتية العظمى، فتبخر في طرفة عين وكفَّ عن الوجود كأنه لم يكن. وهكذا أصبح الفصل الخاص من العلاقة بين الاتحاد السوفياتي وأغلبية البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز، القائمة على الكفاح المشترك ضد الاستعمار والإمبريالية، مجرد تاريخ وحسب. فالحلفاء و«الأشقاء» السابقون أصبحوا خصوماً يلتمسون الحماية من «أخيهما الكبير» السابق

لدى الحلف الأطلسي نفسه! أما الأعداء السابقون،الذين يمتدحون خطط روسيا ونزعاتها نحو الديمقراطية،فلم يصبحوا حلفاءها،ولا حتى أصدقاءها،بل ربما ازداد عداؤهم لها، لأن «الخطر يأتي دائماً من الشرق الروسي أو السلافي-الأرثوذكسي»،كما يحاولون اليوم تثقيف الأجيال الجديدة في الغرب،بل وحتى داخل المجتمعات السلافية نفسها،فضلاً عن بقية دول أوروبا الشرقية،التي كانت حتى الأمس القريب إما جزءاً من الاتحاد السوفييتي أو حليفة له. ومن لديه معرفة ولو بسيطة بحجم الأموال التي يجري ضخها الآن من قبل واشنطن وحلفائها لنشر الـ«روسوفوبيا» Russophobia (الخوف من الروس) في تلك المجتمعات،عبر منظمات ما يسمى «المجتمع المدني»،يدرك أن تلك الدول «الشقيقة»السابقة،المدعومة من الغرب الأوربي والأطلسي،والخاضعة لأجنداته الاقتصادية والسياسية، لن تتأخر كثيراً في شن حرب وشيكة،ساخنة أو هجينة،على «العالم الروسي» كما فعل نابليون وهتلر من قبل،دون أن يكون مضموناً هذه المرة دحرُ البونابرتيين و النازيين الجدد كما حصل في الماضي!

وعلى الرغم من الميزة الشعبية التي طبعت أهدافَ الاتحاد السوفييتي المعلنة،أي السلام والأمن و نزع السلاح والتعاون بين الشعوب والأمم،ومن امتلاكه سلكاً دبلوماسياً كبيراً ومجرباً،فإن فشل سياسته الخارجية كان مذهلاً ورهيباً لا تزال روسيا نفسهاتحصد تبعاته وعقابيلَه حتى اليوم، وستبقى كذلك إلى أمد طويل،رغم التحاقها - من موقع التبعية العمياء - بالغرب،والأرجح بسبب هذا الالتحاق نفسه،سواء أكان في صيغته «اللينينية»القديمة أو صيغته الأوليغارشية الجديدة التي تشكل امتداداً لها من حيث غرامها بالتغريب، بل ونتيجة عضوية لها لهذا السبب بالذات!

ليست الغاية من هذا الكتاب أن يكون تحليلاً شاملاً لطبيعة سياسة وديبلوماسية الاتحاد السوفييتي الخارجية وسقوطهما،ولكن إلقاء نظرة عن قرب على طبيعة تصرفاته وأسسها وجذورها خلال الأزمات الدولية بحيث يمكن فهم حقيقة الفشل على نحو أكثر وضوحاً. فحرب «يوم كيبيور»،أو «حرب تشرين/أكتوبر» في التسمية العربية،كانت حلقة فائقة الأهمية في العلاقات الدولية وفي سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية؛ذلك لأن الشرق الأوسط - كمنطقة مواجهة حادة بين القوتين العظميين - كان محفوفاً دوماً بتهديد الحرب النووية. وفي أكتوبر 1973 كانت مواجهة من هذا النوع تنذر بأن تصبح حقيقة، نظراً لأن المواجهة بينهما خلال الحرب كانت مختلفة من نواح هامة عديدة عن الصدام الآخر بين القوتين العظميين خلال «أزمة الصواريخ الكوبية».فهذه الأخيرة كانت في واقع الحال شأناً ثنائياً صرفاً أثاره الاتحاد السوفييتي في كوبا،أو من أجلها،في حين أن سياسة القوتين في أكتوبر

1973 كانت تتوقف إلى حد كبير على تطورات الحرب بين الدول العربية وإسرائيل. فالتهديد المتنامي للمواجهة النووية كان معقداً ومتعدد الأطراف، نظراً لأن الدول الزبائنية للقوتين العظميين كلتيهما هددت بتوريط كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في نزاع عسكري لم تكن دائماً مصالحهما الخاصة فيه مُعرّفة ومتداخلة على نحو واضح.

تُظهر حربُ أكتوبر كيفية عمل الآلة الثقيلة لصناعة القرار، التي يقودها المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، في وضع دولي متوتر. فطوال أيام الحرب كانت هناك اجتماعات شبه يومية لكبار أعضاء الحكومة والحزب برئاسة أمينه العام ليونيد بريجينيف. وأول تلك الاجتماعات عُقد في اليوم الذي اندلعت فيه الحرب، 6 أكتوبر 1973. هذا إذا استثنينا اجتماع بعض أعضاء المكتب السياسي صباح الخميس 4 أكتوبر، بناء على طلب عاجل من أندروبوف على أثر تلقيه في ساعات الفجر الأولى برقية عاجلة من رئيس المخابرات الخارجية في ألمانيا الديمقراطية، ماركوس فولف. وقد بقيت مناقشات ذلك الاجتماع الذي لم أحضره، وما جرى خلالها، على الأقل في جزء هام منها، لغزاً محيراً بالنسبة لي طوال ثلاثين عاماً، إلى أن اطلعتُ على «أرشيف فولف» ربيع العام 2002. وكان هذا الأخير صديق أندروبوف الحميم والأقرب إلى روحه في أوروبا الشرقية كلها، ولطالما تعامل معه هذا الأخير كما لو أنه ربيبه أو ابنه بالتبني. فقد كان فولف محط إعجاب أندروبوف كما يكون نبوغ الابن البكر في عيني أبيه. ولهذا كثيراً ما كان أندروبوف يردد - وإن على سبيل المزاح - تلك الآية الإنجيلية الشهيرة «هذا ابني الحبيب الذي به سررت»، رغم أن «الآب»، سيد ملكوت الـ KGB و«صوت سماواتها العُلا» لم يكن يكبر «الابن» بأكثر من تسع سنوات!

لقد ركّز الكثير من اجتماعات الكريملن على نسق من القضايا الدولية والمحلية التي أزكت الأزمة وسعرتها. ففي واحد من تلك الاجتماعات عُقد في ذروة التها بها، كانت القضايا التالية - على سبيل المثال - موضوع نقاش مسهب فيما بين أعضاء المكتب السياسي: مستقبل العلاقات السوفييتية - الأميركية؛ الموقف السوفييتي القديم والمستجد من العالم العربي (تقويم سياسات الماضي ومنظورات التعاون المستقبلي مع بلدانه)؛ التسوية السلمية في الشرق الأوسط؛ السياسة «المعادية للإمبريالية» ومبدأ «التعايش السلمي».

إضافة إلى ذلك، أجرى القادة السوفييت العديد من المفاوضات الدولية الهامة خلال الحرب والأشهر التي تلتها، وتراسلوا مع زعماء عدد كبير من الدول العربية والغربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن بلدان أساسية في «حركة عدم الانحياز» والحلفاء في أوروبا

الشرقية.ولهذا فإن تحليل هذه المفاوضات والمراسلات يمكن أن يلقي الضوء على الملامح النموذجية لأسلوب التفاوض السوفييتي / الروسي، والذهنية أو الذهنيات التي كانت تديره.

وتكشف مناقشات الكريملين اهتمامات معينة لوكالات ومؤسسات سوفييتية مختلفة مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والـKGB (لجنة أمن الدولة / المخابرات) والإدارة الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، ودور كل منها في عملية صناعة القرار. وكان ثمة عنصر هام واحد مشترك في هذه العملية هو المعلومات التي حصلت عليها موسكو من السفارات ووكالات الاستخبارات، حيث رفع ممثلو الاتحاد السوفييتي في واشنطن، نيويورك، القاهرة، دمشق وعواصم أخرى، تقارير متواترة إلى الكريملن، فضلاً عن التقارير الخاصة التي كانت تأتي من المخابرات الخارجية HVA في ألمانيا الديمقراطية، صاحبة الذراع الطويلة في الاختراقات الأمنية المذهلة والمثيرة في كثير من الأحيان. وانطلاقاً من حقيقة أنني أعرف الكثير من هؤلاء الممثلين شخصياً، فقد حاولت تمييز نوعية عملية صناعة القرار من نتائج تدفق تقاريرهم ومحتواها. كما أنني كنت على معرفة بعدد من أعضاء المكتب السياسي أيضاً، رغم أن معرفتي ببعضهم، كما ينبغي القول، كانت أكثر عمقاً وقِدماً وحميمية من معرفتي بالآخرين. فشخصياتهم، وبشكل خاص علاقاتهم، أثرت على العملية بشكل كبير.

ومع أن آليات صناعة السياسة السوفييتية التي تقودها الهيئة الأعلى في الحزب الشيوعي، المكتب السياسي، لم تعد موجودة في روسيا أو في بقية أعضاء «كومنولث الدول المستقلة»⁽²⁾، فإن فهم تفكير وقرارات القيادة العليا خلال حرب أكتوبر تبقى ذات قيمة. فروسيا لا تزال قوة أساسية ذات قدرات نووية هائلة، وبعضُ تصورات القيادة السوفييتية السابقة، وربما معظم تلك التصورات، له سمات ذات طابع روسي-قيصري و «لينيني» تقليدي أكثر من كونه «ماركسياً»، بخلاف ما كان-ولا يزال-يتوهم كُثُر حول العالم من المخدوعين بحقيقة ما كان عليه نظامنا السوفييتي. ولهذا ستستمر تلك التصورات وآليات إنتاجها في التأثير على صناعة السياسة الآن وفي المستقبل، إقليمياً ودولياً، وسيزداد تأثيرها في المستقبل إذا ما نجح زعيمها «البونابرتي» الحالي، فلاديمير بوتين، القادم من ملكوت الـKGB وشبكة الرأسماليين الجدد المتوحشين مادياً وأخلاقياً، الأقرب إلى نظام عصابات المافيا، في إعادة بناء «الهوية الوطنية» المتصدعة والممزقة والاقتصاد الوطني المدمر وفق أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأغلبية الساحقة من المواطنين والمصالح الوطنية العليا للدولة، وليس مافيات الأوليغارشا الجديدة التي جاءت به وبطاقمه من رحم النومينكلاتورا القديمة، وإذا ما تمكن من تطهير

مؤسسات الدولة والمجتمع من عملاء وزبائن أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية والإسرائيلية الذين ينبتون وينتثرون كالفطر ويتكاثرون كما الأرانب في كل مكان من مفاصل تلك المؤسسات، بما فيها مؤسسات ودهاليز مؤسسة الكريملن نفسها، ناهيك عن مفاصل المجتمع كلها. وهذه مهمات كبرى من المشكوك فيه إلى حد بعيد أن يستطيع بوتين القيام بها، بافتراض أن له ولطبخته مصلحة فعلية في تنفيذها!

إضافة لذلك، إن حرب أكتوبر تقدم «دراسة حالة» ممتازة عن التصعيد وخفض التصعيد في صراع دولي معقد، فضلاً عن أنها تمنحنا فرصة نادرة لتقويم تأثير آليات صناعة السياسة وأساليب التفاوض والفهم الحزبي على إدارة النزاع.

على الرغم من تنوع الروايات بشأن حرب أكتوبر، فإن الكثير من الأسئلة يبقى بلا إجابة: أين ومتى علم الكريملن بتاريخ الهجوم العربي على إسرائيل، وما أهمية ومغزى ذلك؟ ماذا كان موقف الزعماء السوفييت من القرار العربي بالمبادرة إلى الحرب؟ لماذا فشلت فكرة وقف إطلاق النار المبكر التي كان الرئيس السوري حافظ الأسد - بخلاف الأساطير الغوغائية الرائجة عن موقفه - أول من طرحها خلال الساعات الأولى من الحرب، بل في الحقيقة حتى قبل اندلاع الحرب نفسها بيومين؟! ولماذا شعر بريجنيف، ومعه أغلبية أعضاء المكتب السياسي في واقع الحال، بغبطة عظيمة إزاء موقف الأسد، بخلاف موقفهم الغاضب من تعنت الرئيس السادات ورفضه وقف إطلاق النار إلا بعد أن سبق السيف العذل وكان الوقت تأخر كثيراً؟! كيف فسّر بريجنيف رسالة الرئيس نيكسون التي سلمها له وزير الخارجية هنري كيسنجر في موسكو خلال زيارته شبه السرية لها في أوج الحرب؟ ما الذي كان على القادة السوفييت أن يقولوه بشأن «التفاهم» السري الموقع بالأحرف الأولى من قبل غروميكو ونظيره كيسنجر عند نهاية زيارة هذا الأخير إلى موسكو في 21 أكتوبر 1973؟! كيف تفاعل الكريملن مع الإنذار النووي الأميركي، ولماذا كان هذا الإنذار أصلاً، ومن وقف وراءه؟ ما الدور الذي لعبه «مجلس قوى السلم العالمي»، المنعقد في موسكو أواخر أكتوبر 1973، في صياغة القرارات السوفييتية المتعلقة بالحرب في الشرق الأوسط؟ من الذي أمر بإطلاق صواريخ «سكود» من مصر على المواقع الإسرائيلية في سيناء ولماذا؟ ما الأثر الذي تركته هزيمة العرب المشينة في الحرب على ميزان القوى في أعلى هرم السلطة السوفييتية، وعلى الاتحاد السوفييتي نفسه ككيان سياسي؟ ولعل الأهم من ذلك كله: لماذا أقدم الأسد والسادات أصلاً على شن تلك الحرب مع اتفاقهما المسبق على عدم إبلاغ موسكو بها إلا بعد أن تكون أصبحت أمراً واقعاً، رغم علمهما بأنهما سيقا تلان بسلاحها وديبلوماسيتها فور نشوبها؟

هذه الأسئلة كلها، وغيرها الكثير، حاولتُ الإجابة عليها، ولو أن بعض الألغاز الدبلوماسية والاستخبارية يبقى بحاجة إلى حل. ذلك دون أن أبخس بأية حال، وكما سبق وأشرت أعلاه في المقدمة الخاصة بالطبعة العربية من هذا الكتاب، القيمة الاستثنائية الهائلة لـ«أرشيف فولف» في المساعدة على حل الكثير من هذه الألغاز التي ظلت عالقة في ذهني طوال ثلاثة عقود، خصوصاً وأني لست متخصصاً بشؤون العالم العربي، ولا أستطيع ادعاء أية معرفة خاصة بشؤونها الداخلية وظروف تكوّن أنظمتها السياسية والسياقات التي سلكتها هذه الأنظمة، لاسيما في مصر وسوريا، خارج إطار مصفوفة «الكليشيات» الأيديولوجية المعروفة التي ساهمنا نحن -الاتحاد السوفييتي- في صنعها وترويجها وتكريسها في واحد من أحط أشكال البروباجندا الرخيصة وأكثرها تضليلاً.

يستند هذا الكتاب إلى وثائق وملاحظات جمعتها و وضعتها عندما كنت عضواً في «خلية الأزمة». وقد كتبتُ بعضُها خلال مشاركاتي في اجتماعات المكتب السياسي في الكريملن وفي الإدارات الأخرى من أجل استخدامها في إعداد صيغ مختلفة من مسودات الوثائق الرسمية ذات الصلة. وقد بقيت هذه المسودات، فضلاً عن العديد من الوثائق الأخرى، محفوظة في ملفاتي من أجل استخدامها عند الضرورة في أنشطتي ومهامتي الدبلوماسية الرسمية، ولم أفكر أبداً في استخدامها لكتابة كتاب. و وحدها رغبتني التي لا تقاوم لفهم سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، خصوصاً خلال الأزمات المتفجرة، هي التي ساقنتني لكتابة هذا الكتاب.

وإذا كان لا بد من التعبير عن العرفان لأحد ما على منّة أو فضل في هذا السياق، فسيكون للعديد من الزملاء والأصدقاء الذين شاركوا في عملية صنع السياسة في موسكو خلال تلك الأزمة، سفراء وجنرالات في الجيش، ومسؤولين سابقين في الحزب الشيوعي السوفييتي وجهاز الـ KGB نفسه، كانوا على درجة من اللطف بحيث أنهم شاركوني ذكرياتهم وأفكارهم وملاحظاتهم و أطلعوني على مجموعاتهم الخاصة من الوثائق التي احتفظوا بها. ولهذا أود التعبير عن عميق امتناني لهم. وإذا كان صحيحاً أن أدوارهم في الدراما السياسية خريف العام 1973 كانت مختلفة، وكذلك ذكرياتهم، وبالتالي طريقة رؤيتهم الأحداث على بعد ثلاثين عاماً من حصولها، فما لا يقلّ صحةً عن ذلك هو أنهم كانوا جميعاً متساوين في رغبتهم الصادقة في مساعدتي من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بصعود وانحطاط السياسة الخارجية السوفييتية، وكان لديهم من الاهتمام ما لديّ تماماً. وسوف يجد القارئ أسماءهم في مواضع عديدة من صفحات هذا الكتاب. أما وزارة الخارجية الروسية، ورغم أنها كانت متعاونة أيضاً، فإن القانون في روسيا لا يزال يمنع الباحثين من الوصول إلى الأرشيف المتعلق

بحرب أكتوبر، رغم مرور ثلاثة عقود على حصولها، ورغم أن الكيان السياسي الذي صنع ذلك الأرشفة زال من الوجود!

أود أن أشكر أيضاً «معهد الولايات المتحدة للسلام» على منحته التي مكّنتني من كتابة هذا الكتاب؛ وكذلك «مؤسسة إرهارت» على مساعدتها الكريمة خلال المرحلة الأخيرة من بحثي، وبالطبع قسم التاريخ في جامعة بنسلفانيا الحكومية، الذي كان من دواعي سروري أن أقدم إليه بمخطوطة الكتاب في نسختها الإنكليزية وأن ألقى محاضراتي في صفوفه. ولأن الكتاب هو الأول الذي أكتبته بالإنكليزية، عليّ أن أعبر عن امتناني الخاص إلى المحررين: ج. شوشتر، التي ساعدتني في المراحل الأولى، وإلى ب. بوتر و ب. هوفر في «بنسلفانيا ستيت برس»، الذين لا تقدر مساعدتهم الودية بثمن. وأما شكري لمحرر ومترجم الطبعة العربية من هذا الكتاب، الصديق المشاكس نزار نيوف، الذي بذل جهداً استثنائياً على مدى ثلاثة أعوام في الترجمة من وإلى أكثر من لغة، بما في ذلك اللغة العبرية التي ترجم لي عنها نصوصاً وتقارير إسرائيلية حديثة فائقة الأهمية، فضلاً عن المشقة التي كابدها في إعادة تحرير ودمج نصوص ومعطيات وثنائق «أرشفة فولف» في النصوص الأصلية، ثم ترجمتها وتحريرها من جديد باللغة العربية، قبل أن يعود ويترجم لي المُعادَ تحريره منها إلى الإنكليزية وأحياناً إلى الروسية التي يلمّ بها بفعل خدمته العسكرية الإلزامية مع خبراء الدفاع الجوي السوفييت في بلاده، لكي يحصل على موافقتي النهائية على الصيغة الجديدة، فعسى أن يكون شكري وامتناني قد وصله بالطريقة التي أحببت أن يصلها بها في مقدمتي للطبعة العربية. وحسبي أنه بات مقتنعاً بأنني لست صهيونياً، أو على الأقل زالت شكوكه بشأن ذلك، وبالتالي مساعدة القراء العرب على التخلص من هذه الشكوك فيما لو تولّد لديهم مثلها بعد قراءة هذا الكتاب!

لقد حاولتُ في قصتي عن سياسة الكريملن المتعلقة بحرب أكتوبر أن أكون موضوعياً ومنصفاً قدر الإمكان، رغم أنني أنا نفسي كنت مشاركاً في ذلك الأداء السياسي والديبلوماسي الكبير. ومع أنني لا أعلم مقدار نجاحي في هذا الجهد، فإنني أعلم تماماً أن كتابة هذا الكتاب، لاسيما بعد الاطلاع على وثنائق «أرشفة فولف» ذات الصلة، ساعدتني إلى حد كبير في الإجابة على أسئلتي المتعلقة بإفلاس النظام الذي خدمته طوال نصف قرن تقريباً.

ف. إسرائيلي

بنسلفانيا

يناير 1995 - 15 سبتمبر 2005

هوامش مقدمة المؤلف للطبعة الإنكليزية

(1) - في العام 1984 كنت ممثلاً للاتحاد السوفييتي في المؤتمر الدائم لنزع السلاح في جنيف، وكان **لويس غلين فيلدز جونيور** Louis Glenn Fields Jr.، وثيق الصلة **بجورج بوش الأب** (يقال إنه ربيبه)، ممثلاً للولايات المتحدة في المؤتمر. وفي مارس من ذلك العام ذهب **فيلدز** إلى واشنطن لإجراء مشاورات بشأن دورة المؤتمر التي كان مقرراً لها أن تُعقد في الشهر التالي (18 أبريل) بشأن نزع الأسلحة الكيميائية. وحين عودته أبلغني بأن نائب الرئيس الأمريكي، **جورج بوش**، سيصل إلى جنيف الشهر القادم للمشاركة في هذه الدورة. وكان هذا أمراً لافتاً، إذ لم يسبق أن شاركت الولايات المتحدة في أي من دورات المؤتمر على هذا المستوى الرفيع من التمثيل حسب ما أذكر. وبعد أن أبلغني بزيارة **بوش** المرتقبة، طلب مني أن نلتقي «على أرض محايدة» حين دعوته إلى مقر بعثتنا. وعندها اتفقنا أن يكون اللقاء في أحد مطاعم الضواحي المطلة على «بحيرة ليما». وبعد العشاء تحدث بشكل عام حول الغاية من خطاب **بوش** المرتقب، والذي كان منتظراً أن يقدّم خلاله مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية، لكنه طلب مني فجأة أن نخرج و نتمشى في الحديقة لأن لديه «شيئاً خاصاً يريد أن يبلغني به، وهو يخشى أن الحادثة التي يتعين علينا إجراؤها لا يمكن ائتمان حتى جدران المطعم على سماعها!». وحين وصلنا الحديقة قال ما حرفيته «تريد واشنطن إقامة اتصالات تجارية جادة مع قيادة الكريملن، ونائب الرئيس (**جورج بوش**) مستعد لإجراء لقاء في جنيف مع أحد القادة السوفييت الجدد، لكن يجب أن يحصل هذا الاجتماع في سرية تامة». والغريب أنه ذكر شخصاً محدداً هو **ميخائيل غورباتشوف**، «باعتباره الزعيم المستقبلي للاتحاد السوفييتي»! ولم يكن آنذاك أحد في الاتحاد السوفييتي، باستثناء حفنة من البيروقراطيين والحزبيين، قد سمع باسم **غورباتشوف** بعد، فقد كان عضواً هامشياً في اللجنة المركزية للحزب منذ وقت قصير، ومتفرغاً كلياً للملف الزراعي، وكان حتى وقت قريب مجرد كادر حزبي في مدينة «ستافروبول» شمال منطقة «القوقاز» النائية، التي تبعد عن موسكو و«زواربها» السياسية أكثر من ألف كيلو متر! والأغرب من ذلك كله أن الأمريكيين لم يطلبوا لقاءه عبر القنوات الرسمية، مثل سفيرنا في واشنطن **أناتولي دوبرنين** أو سفيرهم في موسكو **آرثر هارتمان**! وحين استفسرت **فيلدز** عن هذه الأمور، لم يقدم لي أية إجابات واضحة، واكتفى بالقول «هذا ما كلفني به نائب الرئيس، وليس عندي أية معلومات أخرى».

وقعتُ بسبب هذه الحادثة في حيرة وارتباك شديدين. ظاهرياً كان الأمر بسيطاً، إذ كان يتوجب عليّ مجرد إرسال الاقتراح إلى موسكو، وهذا كل شيء. لكن حين فكرت في الأمر، ترددت. فقد كان **يوري أندروبوف** توفي منذ بضعة أسابيع وحسب، وكان **قسطنطين شيرنينكو** قد خلفه على رأس الدولة، فخشيت أن يكون الاقتراح محاولة استفزازية أميركية لزرع الشقاق والشكوك بين أعضاء القيادة السوفييتية، خصوصاً في تلك الفترة الانتقالية الحساسة. ولهذا قررت تأجيل إرسال تقريرتي إلى موسكو في انتظار المزيد من التطورات والمعلومات. وحين جاء **جورج بوش** إلى جنيف في 17 أبريل لإلقاء خطابه المنتظر، اتصل بي الأمير **صدر الدين آغا خان** [ابن الإمام **سلطان محمد شاه آغا خان**، الإمام الثامن والأربعين للطائفة الإسماعيلية النزارية]، وقال لي «إن صديقنا المشترك يود أن يلتقي بك». ولم يكن مخططاً كثيراً في التعبير، فقد كنت على علاقة زمالة مع **جورج بوش** يوم كنت نائباً لرئيس البعثة

السوفييتية في الأمم المتحدة مطلع السبعينيات، وكان هو ممثل بلاده فيها. وقد تطورت العلاقة لاحقاً لتصبح علاقة اجتماعية وعائلية خصوصاً بعد تقاعدي وذهابي للتدريس في جامعة بنسلفانيا مطلع العقد الماضي[التسعينيات]، بما في ذلك زيارته من وقت لآخر في مزرعته في «بريري شابل رانش» Prairie Chapel Ranch في ولاية تكساس، رغم أن الأمر سيبدو مستهجنًا من قبل كثير من القراء!

كان الأمير صدر الدين آغا خان شخصية دولية بارزة ومرموقة، لكنه كان أيضاً عميلاً رسمياً لوكالة المخابرات المركزية، وصديقاً مقرباً من جورج بوش، المعتقد أنه هو نفسه من جنده لصالح الوكالة يوم أصبح مديرها في العام 1976-1977، إن لم يكن جرى تجنيده قبل ذلك بوقت طويل. وكان هذا أمراً معلوماً وموثقاً لدى دوائرنا الأمنية السوفييتية والأوروبية الشرقية وليس موضع نقاش، وهو ما كان سبب رفض موسكو أن يكون أميناً عاماً للأمم المتحدة حين جرى ترشيحه إلى هذا المنصب ونجح في التصويت في العام 1981. وخلال وجود جورج بوش في جنيف، كان مقر إقامته في قصر آغا خان هناك، وليس في فندق أو في مقر البعثة الأمريكية!

حين التقينا نحن الثلاثة، تطرق بوش بإيجاز إلى الهدف الرئيسي من زيارته (تقديم مشروع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية). وحين انتقلنا إلى موضوع آخر، تركنا الأمير آغا خان وغادر مستثناً بلباقة، لإدراكه مسبقاً - كما بدا لي - طبيعة ما سيطلبه بوش مني. وخلال الحديث كرر بوش ما سبق أن قاله لي لويس فيلدز سابقاً، لجهة رغبته بأن يلتقي «زعيمنا القادم ميخائيل غورباتشوف»، وكانت نبرته واثقة وتأكيدية كما لو أنه هو من سيصدر مرسوم تعيينه على رأس الدولة عندنا في المستقبل! لكن أكثر ما لفتني في الأمر قوله «بإمكان غورباتشوف أن يتذرع بأي ذريعة للسفر، والأفضل أن يأتي متكرراً ومتخفياً»، فشعرت كما لو أنني أمام فيلم بوليسي من أفلام هوليوود!!

بعد انتهاء أعمال المؤتمر سافرت عائداً إلى موسكو والتقيت رئيسي، وزير الخارجية أندريه غروميكو، وشرحت له ما حصل بيني وبين جورج بوش لجهة موضوع «زعيمنا المستقبلي»، و كان يستمع لي بانتباه دون أن يطرح أي سؤال، قبل أن يسود صمت قاس ومؤلّم بينما كان يحرق خلال في مكان ما من المكتب في الجانب الآخر، وقبل أن يفاجئني بسؤال من خارج السياق: «حسناً، كيف حالك هناك في مؤتمر نزع السلاح يا رفيق فيكتور ليفونوفيتش إسرائيلي؟». حينها أدركت أن الحديث عن الاجتماع السري مع بوش قد انتهى، وأنه لا يريد أن يخوض فيه بتاتاً رغم خطورته الراهية!

لا أعرف ما إذا كان غروميكو أثار القضية أو جرت مناقشتها في المكتب السياسي. ولكي أكون صادقاً، عليّ الاعتراف بأنني لم أتجرأ نفسياً على التحقق من الأمر فيما بعد! لكن ما أعرفه، ويعرفه الجميع، أن غروميكو نفسه هو من بادر إلى اقتراح وترشيح غورباتشوف أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب بعد أقل من عام على هذه الواقعة، حين توفي شيرينيكو في مارس 1985!

هل كان غورباتشوف عميلاً لوكالة المخابرات المركزية منذ وقت مبكر لا نعلمه؟ وهل كان غروميكو يعرف ذلك، أو على الأقل أراد ركوب القطار الذي قرر الأميركيون منذ العام 1984 من سيكون سائقه بعد المحطة القادمة؟! لا أعرف، وليس لدي أدنى حد من الشجاعة يسمح لي بالتفكير بذلك، فهو أمر

يقشعر له بدني لمجرد أن أفكر به. لكن سلسلة التطورات اللاحقة والمتسارعة، سواء عندنا أو لدى «أشقائنا» (في دول أوروبا الشرقية الأخرى)، لاسيما صفقته مع هيلموت كول لـ «بيع» ألمانيا الشرقية له دون أي مقابل، وهي خاصرتنا الاستراتيجية و«كعب أخيلنا» Our Achilles' heel، ورَفَعَه الغطاء عن «أشقائنا» وتسليمهم إلى الأميركيين على طبق من فضة، وليس حتى مقابل ثلاثين من فضة، لا يمكن فهمه خارج هذا السياق مهما حسنت النوايا!

أما فلاديمير كريتشكوف Владимир Крючков، زميلي سابقاً في الأكاديمية الدبلوماسية والسلك الدبلوماسي، وصديقي على مدى حوالي نصف قرن، ومدير الإدارة الأولى (المخابرات الخارجية) في الـ KGB، ثم الرئيس الأخير لهذه الأخيرة في الحقبة السوفييتية، فلم يكن لديه أدنى شك في أن غورباتشوف «كان عميلاً للأميركيين منذ وقت طويل»، وأن «الفشل الأكبر في تاريخ الـ KGB هو أنها لم تكتشفه في الوقت المناسب. فحين حاولت اعتقاله وقررت محاكمته بتهمة الخيانة الوطنية، كان الوقت قد فات»، كما أبلغني كريتشكوف حين اتصلتُ به مهنتاً عند إطلاق سراحه بعد اعتقاله قرابة ثلاث سنوات على أثر فشل محاولته «الانقلابية» في أغسطس 1991 وبسبب إقدامه على اعتقال غورباتشوف آنذاك في مقر استراحته في منتجع «فوروس» في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود.

وبحسب ما ذكره لي كريتشكوف، فإنه وَضَعَ على مكتب غورباتشوف وثائق رسمية أميركية دامغة تؤكد أن الأميركيين كانوا يضعون خططاً سرية عدوانية ضد الاتحاد السوفييتي نقيضة كلياً لاتفاق الطرفين على إنهاء «الحرب الباردة»، وقال له «هذه الوثائق تدحض كل ما تقوله للشعب السوفييتي عن أنه لم يعد لنا خصوم في الغرب بل شركاء». وحينها انفجر غورباتشوف بوجهه وقال له حرفياً «لا تحاول الإيقاع بيني وبين الأميركيين؛ خذ معلوماتك ووثائقك وارمها في المرحاض»!

ملاحظة من المترجم: في العام 2006، وبعد قرابة عام على وفاة فيكتور إسرائيليان، حصلت دار МБА للنشر في موسكو على موافقة استثنائية لنشر بعض أوراقه الخاصة حول تجربته الدبلوماسية تحت عنوان «الدبلوماسية حياتي - من الأرشيف الشخصي». وقد تضمن الكتاب حديث إسرائيليان عن قصته في جنيف مع صدر الدين آغا خان و جورج بوش الأب بإسهاب في الصفحات 202 - 211 من الكتاب:

ВИКТОР Л. ИСРАЭЛЯН: ДИПЛОМАТИЯ МОЯ ЖИЗНЬ, ИЗ ЛИЧНОГО АРХИВА, МОСКВА, МБА, 2006.

(2) - ملاحظة من المترجم: «تأسس كومونولث/رابطة الدول المستقلة» في العام 1991 من 12 دولة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، بهدف الحفاظ على العلاقات الاقتصادية فيما بينها على الأقل، بما في ذلك العملة الموحدة السابقة (الروبل). لكن فعالية «الرابطة» انحطت إلى مستواها الأدنى، خصوصاً وأن معظم أعضائها تحولوا إلى تابع للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا، وسكّوا عملاتهم الوطنية الخاصة. وفي العام 2008 انسحبت جورجيا من العضوية، ومن المرجح أن تحذوا حذوها قريباً كل من أوكرانيا ومولدافيا الأكثر انخراطاً في العلاقة من الغرب، بما في ذلك الجوانب العسكرية والاستخبارية.

أهم الشخصيات السوفييتية المفتاحية المذكورة في هذا الكتاب حسب التسلسل الأبجدي لأسمائها (بالعربية) وألقابها الوظيفية خلال الحرب

- أخرومييف ، سيرجي (الماريشال): نائب رئيس الأركان لشؤون الإمداد والدعم اللوجستي.
- إسرائيليان، فيكتور: مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، عضو «خلية الأزمة».
- أندروبوف، يوري: رئيس لجنة أمن الدولة الـ KGB ، وعضو المكتب السياسي للحزب.
- أوستينوف، دميتري (الفريق): سكرتير اللجنة المركزية للحزب لشؤون التصنيع العسكري.
- أوكونيف، فاسيلي (الفريق): رئيس البعثة الاستشارية العسكرية في مصر (68-1972).
- إيفليف، نيكولاي (الأدميرال): الملحق العسكري السوفييتي في القاهرة خلال الحرب.
- بريجينيف، ليونيد: الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي.
- بريماكوف، يفغيني: الصحفي وضابط الـ KGB المتجول في الشرق الأوسط، و أول رئيس للمخابرات الخارجية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.
- بودغورني، نيكولاي: رئيس مجلس السوفييت الأعلى، عضو المكتب السياسي للحزب.
- بونومارييف، بورييس : سكرتير اللجنة المركزية للحزب، رئيس قسم العلاقات الدولية.
- دوبرنين، أناتولي: السفير السوفييتي لدى الولايات المتحدة.
- ريبافوف، كونستانتين (اللواء): كبير مستشاري قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي في سوريا.
- ساخاروفسكي، ألكسندر (الفريق): مدير المخابرات الخارجية السوفييتية (55-1970)، ومستشار رئيس KGB حتى وفاته العام 1975، ومؤسس مشارك لحركة «لاهورت التحرير» في أميركا الجنوبية.
- ساموخودسكي، بيوتر (الفريق): رئيس البعثة الاستشارية العسكرية في مصر (72-1974).
- سوسلوف ، ميخائيل : سكرتير اللجنة المركزية للحزب ومسؤول التنظيم.
- سيتينكو، ميخائيل : مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، عضو «خلية الأزمة».
- شيبيلوف، دميتري: رئيس تحرير «البرافدا» (52-1956)، و وزير الخارجية (56-1957).
- شيليبين، ألكسندر: رئيس اتحاد العمال، عضو المكتب السياسي ، ورئيس KGB سابقاً.
- غروزينوف، سيرغي : السفير السوفييتي في الجزائر.
- غروميكو، أندريه : وزير الخارجية، عضو المكتب السياسي.
- غريتشكو، أندريه (الماريشال): وزير الدفاع ، عضو المكتب السياسي.
- فورونين، ألكسي: السفير المفوض فوق العادة في الأردن (نوفمبر 72-يونيو 1978)، ورئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية قبل ذلك.
- فينوغرادوف، فلاديمير: السفير السوفييتي في القاهرة.

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

- كاتوشيف ، كونستانتين : سكرتير اللجنة المركزية للحزب.
- كريتشكوف، فلاديمير: آخر رئيس لـKGB ،ومدير المخابرات الخارجية قبل ذلك، وقائد المحاولة «الانقلابية» الفاشلة ضد غورباتشوف صيف العام1991.
- كوتاخوف، بافل (الماريشال): قائد القوى الجوية، عضو اللجنة المركزية للحزب.
- كيربيتشينكو، فاديم (الفريق): رئيس محطة KGB في القاهرة خلال الفترة 70- 1976، ونائب مدير إدارتها الأولى لاحقاً وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي.
- كيريلينكو، أندريه : سكرتير اللجنة المركزية للحزب، عضو المكتب السياسي.
- كورنينيكو، جيورجي: مدير إدارة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية، عضو «خلية الأزمة».
- كوسيجين، ألكسي : رئيس الوزراء، عضو المكتب السياسي.
- كوليكونوف، فيكتور (الماريشال): رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السوفييتية.
- كوزنيتسوف، فاسيلي: النائب الأول لوزير الخارجية، عضو «خلية الأزمة».
- ليخاتشيف، فينيامين: السفير السوفييتي في العراق.
- مالك، ياكوف [يعقوب مالك]: الممثل السوفييتي الدائم لدى الأمم المتحدة.
- محميدوف، سلطان (الفريق): رئيس البعثة الاستشارية العسكرية السوفييتية في سوريا خلال الفترة 1969-1972، والمشرف العسكري الميداني على انقلاب الأسد واعتقال صلاح جديد ورفاقه في نوفمبر 1970.
- محيي الدينوف، نور الدين :السفير السوفييتي في سوريا خلال الفترة 68- 1977، والمشرف السياسي على انقلاب الأسد واعتقال صلاح جديد ورفاقه في نوفمبر 1970.

أهم الشخصيات المفتاحية العربية المذكورة في هذا الكتاب وألقابها الوظيفية قبل أو خلال الحرب

- الأتاسي، نور الدين (الدكتور): الأمين العام لحزب البعث الحاكم ورئيس الدولة في سوريا حتى إطاحته في انقلاب بريطاني- سوفييتي-سعودي في 13 نوفمبر 1970.
- أدهم، كمال :مؤسس ورئيس المخابرات السعودية، والمستشار الرسمي الأعلى للـCIA في العالم العربي منذ العام 1965. شارك في بعض اجتماعات حافظ الأسد السرية في لندن، وساهم في تدبير انقلابه في 13 نوفمبر 1970 وفي تجنيد أشرف مروان لصالح الموساد في العام نفسه، وفي تدبير انقلاب السادات في مايو 1971، وطرد الخبراء السوفييت من مصر في العام 1972.
- الأسد، حافظ: رئيس الجمهورية العربية السورية (71-2000)، وعلى صلة بالمخابرات البريطانية في النصف الثاني من الستينيات على الأقل.

الشخصيات المفتاحية المذكورة في الكتاب

- اسماعيل، محمد حافظ(الفريق): مستشار الأمن القومي لدى الرئيس السادات (71-1973)، وعلى صلة بوكالة المخابرات المركزية منذ مطلع الخمسينيات.
- البكر، أحمد حسن: رئيس جمهورية العراق(68-1979).
- بارودي، جميل: لبناني الأصل، مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة (45-1979)، وعميل لوكالة المخابرات المركزية.
- باغ أبزاح، عواد (اللواء): نائب وزير الدفاع السوري، وأحد عملاء المخابرات الأردنية منذ أواخر الستينيات. سرب(عن طريق الأردنيين) معلومات خطيرة لإسرائيل قبيل الحرب.
- بن طلال، حسين :ملك المملكة الأردنية الهاشمية(52-1999)، وعميل مُجدول على لوائح مدفوعات وكالة المخابرات المركزية الأميركية خلال الفترة 57-1977.
- بن عبد العزيز، فيصل: ملك المملكة العربية السعودية(64-1975).
- بومدين، هواري: رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية منذ انقلابه على أحمد بن بلة في العام 1965 وحتى موته تسميماً على يد نائب الرئيس العراقي صدام حسين في العام1978.
- جديد، صلاح :الأمين العام المساعد لحزب البعث الحاكم في سوريا حين إطاحته في انقلاب سوفيتي-بريطاني - سعودي في 13 نوفمبر 1970.
- الجندي،عبدالكريم(العقيد):مؤسس ورئيس مكتب الأمن القومي في سوريا(66-1969)، وعلى صلة بمخابرات ألمانيا الشرقية حتى انتحاره ربيع العام 1969.
- الجمسي، محمد عبد الغني (اللواء):رئيس هيئة العمليات في القوات المسلحة المصرية خلال حرب أكتوبر،وكبير المفاوضين العسكريين مع إسرائيل خلال مفاوضات فصل القوات / فك الارتباط بعد الحرب.
- جميل،ناجي(العميد):قائد القوى الجوية والدفاع الجوي في القوات المسلحة السورية، ورئيس مكتب الأمن القومي،وعلى صلة بالمخابرات البريطانية منذ العام1952.
- حبش، جورج(الدكتور): قائد «حركة القوميين العرب» ثم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».
- حداد،وديع(الدكتور):أحد مؤسسي«حركة القوميين العرب»ثم«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» حتى اغتياله تسميماً من قبل صدام حسين والموساد في العام 1978.
- حسين، صدام : نائب الرئيس العراقي(68-1979)،ورئيس الجمهورية (79-2003)، وعميل لوكالة المخابرات المركزية منذ العام 1959.
- خدام،عبد الحليم: وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، ونائب رئيس الجمهورية لاحقاً، وعميل للمخابرات البريطانية منذ العام 1951/1952.

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

- **الخولي، محمد (العقيد):** رئيس فرع المخابرات الجوية في القوات المسلحة السورية، والمستشار الأمني الخاص للرئيس حافظ الأسد، وعلى صلة بمخابرات ألمانيا الشرقية.
- **الدردري، عبد الرزاق (العميد):** رئيس هيئة العمليات في القوات المسلحة السورية، والمساعد العسكري لأمين عام جامعة الدول العربية لاحقاً، وأحد عملاء المخابرات الأردنية منذ أواسط الستينيات. سرب معلومات خطيرة لإسرائيل (من خلال الأردن) قبيل وأثناء الحرب.
- **دوبا، علي عيسى (العقيد):** نائب رئيس شعبة المخابرات في القوات المسلحة السورية خلال الحرب ورئيسها لاحقاً، ومدير «عملية شويماو» في النمسا عشية الحرب.
- **رشيد، نذير (الفريق):** سفير الأردن لدى المغرب، ومدير المخابرات الأردنية قبل ذلك، وعضو حركة «الضباط الأحرار» المشاركين في المحاولة الانقلابية المسرحية التي دبرها عبد الناصر بالتنسيق (دون علمهم) مع وكالة المخابرات المركزية.
- **السادات، محمد أنور:** رئيس جمهورية مصر العربية، وعمال مُجدول على لوائح مدفوعات وكالة المخابرات المركزية الأميركية منذ العام 1965.
- **الشاذلي، سعد الدين (الفريق):** رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال الحرب، وأحد ثلاثة شاركوا في عملية خداع كبرى لسوريا وجيشها خلال الحرب.
- **الشهابي، حكمت (العميد):** رئيس شعبة المخابرات في القوات المسلحة السورية، ورئيس الأركان لاحقاً، وعمال لوكالة المخابرات المركزية منذ العام 1952، ومشارك في محاولتها الانقلابية في سوريا العام 1957.
- **طلاس، مصطفى (اللواء):** نائب القائد العام للقوات المسلحة السورية، وزير الدفاع، وثيق الصلة بضابطة الموساد الإسرائيلية-الأسكتلندية دايان سيدني.
- **طوبال، طارق علاء الدين:** نائب مدير المخابرات الأردنية للشؤون السورية مطلع السبعينيات، والمسؤول عن نقل معلومات عملائه من الضباط السوريين المرتبطين به إلى إسرائيل أواخر الستينيات وقبيل الحرب وخلالها.
- **عبد الناصر، جمال:** رئيس «مجلس قيادة الثورة» (54-1956) ورئيس الجمهورية (56-1970)، وعلى صلة بوكالة المخابرات المركزية منذ ربيع العام 1952.
- **علي، أحمد اسماعيل (الفريق أول):** القائد العام للقوات المسلحة المصرية، وزير الحربية.
- **غانم، اسكندر (العماد):** قائد الجيش اللبناني خلال الفترة 71-1975، وعلى صلة بعدد من أجهزة الاستخبارات الغربية والموساد الإسرائيلي.
- **فرنجة، سليمان:** رئيس الجمهورية اللبنانية 1970-1976، والرجل الذي طلب من إسرائيل تدمير «محطة رادار الباروك» خلال الحرب.
- **فهيم، محمد علي (اللواء):** قائد قوات الدفاع الجوي المصرية خلال حرب أكتوبر.

الشخصيات المفتاحية المذكورة في الكتاب

- مبارك، حسني (اللواء): قائد سلاح الجو المصري خلال الحرب، والرئيس المصري لاحقاً، والرجل الذي شارك في بيع ونقل طائرة «ميغ 23» سرّاً إلى الولايات المتحدة في سبتمبر 1976، ما ساهم في تدمير سلاح الجو السوري في العام 1982.
- المجالي، خالد (العميد): قائد القوات الأردنية المشاركة في حرب أكتوبر على الجبهة السورية.
- مروان، أشرف: صهر الرئيس عبد الناصر وسكرتير الرئيس أنور السادات للمعلومات، وجاسوس للموساد الإسرائيلي منذ ديسمبر 1970.
- المفرجي، سعدون شاكز: رئيس المخابرات العراقية والساعد الأيمن لصدّام حسين (68-1979)، ومنفذ عملية اغتيال وديع حداد لصالح الموساد والـCIA.
- هيكل، محمد حسنين: رئيس تحرير «الأهرام»، وجاسوس على لوائح مدفوعات المخابرات البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية، والـCIA منذ العام 1952، وضابط اتصال بين هذه الأخيرة وبين الرئيسين ناصر و السادات (52-1974)، وبين ناصر ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم غولدمان مطلع السبعينيات.

شخصيات مفتاحية أخرى مذكورة في هذا الكتاب (عربية وأجنبية)

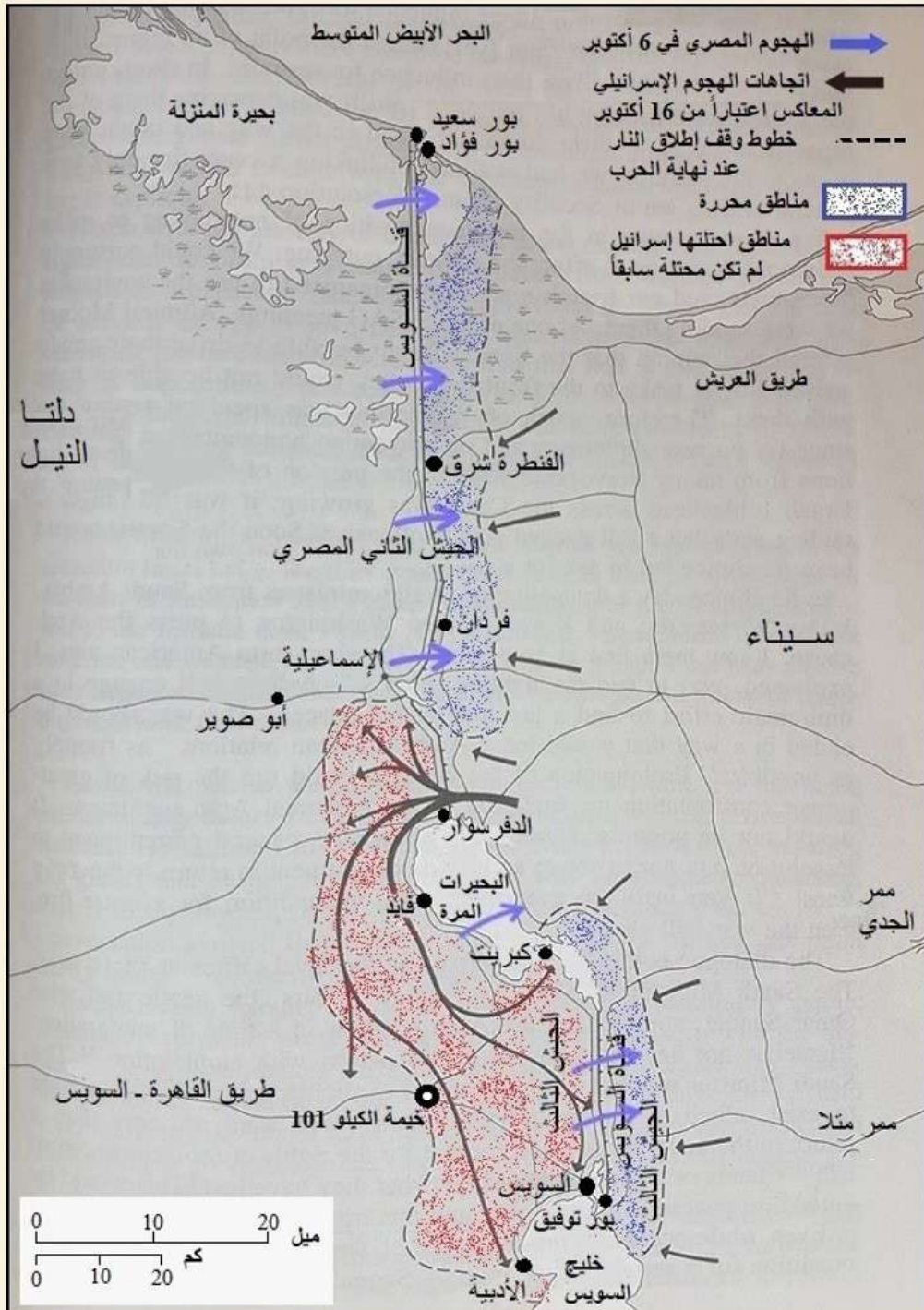
- أوكلي، روبرت : ضابط عمليات وكالة المخابرات المركزية في بيروت، ومسؤول قسم الشرق الأوسط و جنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي.
- بروكوب، أوتو غيرهارد : كبير الأطباء الشرعيين في ألمانيا الديمقراطية السابقة، والطبيب الذي وضع التقرير النهائي عن استشهاد وديع حداد.
- البستاني، جول (العقيد): رئيس المكتب الثاني (المخابرات العسكرية) في الجيش اللبناني، على صلة بوكالة المخابرات المركزية والموساد الإسرائيلي.
- پورسرتيپ، محمد : سفير إيران لدى سوريا خلال الفترة 73-1977. ساهم في كشف نقل السلاح الإسرائيلي إلى «القوات اللبنانية» عبر الأردن وسوريا في العام 1976.
- بوفم، وليم بورنسايد : سفير الولايات المتحدة في لبنان (70-1974).
- ترون، يوجين وينفيلد : رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة (68-1972)، وضابط ارتباط بين الرئيسين ناصر والسادات و واشنطن خلال تلك الفترة، ومدير «انقلاب مايو» الساداتي في العام 1971 بالاشتراك مع هيكل.
- تون- هوينشتاين، فرديناند: سفير ألمانيا الشرقية في طهران (73-1975).
- تيتو، جوزيب بروز: أمين عام «رابطة الشيوعيين اليوغسلاف» (39-1980)، ورئيس جمهورية يوغسلافيا (53-1980)، ومنسق عملية تسليح العصابات الصهيونية بالدبابات والطائرات وآلاف المتطوعين في العام 1947 إلى جانب ستالين.

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

- دايان، موشيه : وزير الدفاع الإسرائيلي (67-1974).
- سكوتس، توماس جيمس: ضابط الاتصال الأميركي في دمشق اعتباراً من 8 فبراير 1974، وقائم بالأعمال من 16 يونيو وحتى 9 سبتمبر من العام نفسه.
- شارون، أرييل (الجنرال): مخطط وقائد عملية العبور الإسرائيلي المضاد لقناة السويس.
- فولف، ماركوس (الفريق): مؤسس ومدير HVA في ألمانيا الشرقية 52-1986، ونائب وزير أمن الدولة، والمؤسس المشارك لـ «حركة لاهوت التحرير» في أميركا الجنوبية.
- كوتوف، يوري (الكولونيل): مسؤول قسم لبنان والأردن وإسرائيل و«منظمة التحرير الفلسطينية» في المخابرات الخارجية السوفييتية.
- كونشل، فولفغانغ (الدكتور): سفير ألمانيا الشرقية في سوريا 72-1977، وفي الأردن اعتباراً من 8 أكتوبر 1973، بالإضافة إلى عمله في سوريا.
- لانغر، فيليسيا : محامية شهيرة وقيادية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى حين هجرتها إلى ألمانيا (الغربية) في العام 1990. ساهمت بشكل فعال في كشف مقتل مئات الأسرى السوريين بتجارب بيولوجية سرية في إسرائيل بتواطؤ من الأسد.
- كيسنجر، هنري : مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة و وزير خارجيتها.
- لوتبخ إيرهارد (هانز شتاينماير) (الكولونيل برست): مسؤول عمليات HVA في الولايات المتحدة والقارة الأميركية الشمالية.
- لورنزن، أورزل : مديرة مكتب رئيس هيئة عمليات «الحلف الأطلسي» في باريس ثم في بروكسل، وعميلة HVA داخل الحلف طوال 12 عاماً وحتى انكشافها وتهريبها إلى برلين (الشرقية) مطلع العام 1979.
- مائير، غولدا : رئيسة الحكومة الإسرائيلية 69-1974.
- مارتر، ألفرد : سفير ألمانيا الشرقية في دمشق 69-1972.
- ماركوفسكي، بول (الدكتور): عضو المكتب السياسي، رئيس دائرة العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي (الشيوعي) في ألمانيا الشرقية حتى مصرعه في حادث مشبوه في ليبيا ربيع العام 1978.
- ناينر، آرثر مارش: رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة (72-1975)، وقناة التواصل بين القاهرة و واشنطن خلال حرب أكتوبر.
- نيكسون، ريتشارد : رئيس الولايات المتحدة الأميركية.
- هيلمز، ريتشارد: مدير وكالة المخابرات المركزية (66-1973) ورئيس هيئة التخطيط فيها سابقاً.
- بينيكة، هورست (الفريق): النائب الأول لمدير HVA في ألمانيا الشرقية خلال الفترة 71-1989، وقائد «عملية إنقاذ تشيلي» في العام 1973، والرجل الذي أدار التحقيق السري بشأن اختطاف وتصفية الإمام موسى الصدر ورفيقه.

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

خريطة تطور العمليات الحربية على الجبهة المصرية-الإسرائيلية منذ 6 أكتوبر 1973 حتى دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 26 منه.



الفصل الأول

عشية الحرب

بدأ كل شيء بالنسبة لي يوم الخميس، 4 أكتوبر 1973. كان يوماً عادياً من أيام الأسبوع، مليئاً بالضجيج البيروقراطي المؤلف؛ وكان شهري الثالث في المكتب، كمدير لإحدى أهم الإدارات ذات الهيبة، المسؤولة عن السياسة السوفييتية مع المنظمات الدولية ومفاوضات نزع السلاح في وزارة الخارجية، مُملأً يدفع المرء للاكتئاب. فرئيسي، أندريه غروميكو، كان في نيويورك و واشنطن معظم أيام شهر سبتمبر المنصرم، والقضايا الناشئة عن محادثاته في الأمم المتحدة والعاصمة الأميركية كانت تجري معالجتها إما من قبله شخصياً أو من خلال اتصالاته المباشرة مع الكريملن؛ أما عملنا -نحن رؤوسه في موسكو- فكان يقتصر على جمع وتصنيف المعلومات والتقارير الواردة وحسب .

لم أتوقع أي شيء غير عادي في برقيات سفاراتنا والمعلومات التي تلقيتها ذلك اليوم. مع ذلك، وعند الساعة مساءً، بينما كنت على وشك مغادرة مبنى وزارة الخارجية الشاهق في «ساحة سمولنسكايا» في موسكو عائداً إلى منزلنا، جرى استدعائي على عجل إلى مكتب وزير الخارجية في الطابق السابع، حيث وجدتُ غروميكو ونائبه الأول فاسيلي كوزنيتسوف، ومدير إدارة الولايات المتحدة في الوزارة، جيورجي كورننينكو، جالسين هناك. أما مدير إدارة الشرق الأوسط، ميخائيل سيتينكو، فلم يتأخر في الانضمام إلينا.

ترددتُ خلال خدمتي الدبلوماسية الطويلة مراتٍ عديدةً إلى مكتب الوزير من أجل هكذا نوع من الاجتماعات الهامة والروتينية، الممتعة أحياناً والمسببة للحزن، وحتى للإكتئاب في كثير من الأحيان، بما في ذلك الاجتماع الذي سيحصل بعد حوالي 15 عاماً (1987) كي ينصّحني، أو بالأحرى كي يأمرني، آخرُ وزير خارجية للاتحاد السوفييتي، إدوارد شيفاردنادزة، بتقديم استقالتي. لكن اجتماع الرابع من أكتوبر 1973 كان واحداً من أكثر الاجتماعات ذات الطابع الاستثنائي التي حضرتها في هذا المكتب المألوف بالنسبة لي، إن لم يكن أهمّها على الإطلاق، منذ أصبحت في عداد موظفي الوزارة مطلع الستينيات.

كان واضحاً أن غروميكو بدأ حديثه منذ بعض الوقت، غير أن القواعد البيروقراطية لم تسمح لي بأن أطلب منه إعادة ما قاله قبل حضوري. وعلى الرغم من أن مهمتي الجديدة في مقر وزارة الخارجية كانت بدأت قبل بضعة أسابيع وحسب، بعد انتهاء مهمتي في نيويورك، فقد كنتُ على علم مسبق ودراية كاملة بهذه القواعد. مع ذلك، لم يطل الأمر قبل أن أدرك سبب الدعوة إلى هذا الاجتماع الاستثنائي الطارئ: لقد اتخذ القادة المصريون والسوريون قرارهم النهائي بشأن هجوم على إسرائيل. وقد كرر غروميكو القول مراراً خلال الاجتماع «إن الحرب ستبدأ يوم السبت، 6 أكتوبر، الساعة الثانية عصراً».

هنا من المهم الإشارة إلى أن فرّق التوقيت بين موسكو و واشنطن و نيويورك والقاهرة ودمشق لعب دوراً هاماً في التطورات السياسية التي رافقت حرب أكتوبر. فتوقيت منتصف النهار في موسكو، كان الساعة الحادية عشرة صباحاً في القاهرة ودمشق، والساعة الرابعة فجراً في واشنطن ونيويورك. وكما اتضح، فإن غروميكو كان يعني توقيت القاهرة - دمشق حين أشار إلى الهجوم العربي الوشيك. وبالارتباط مع قرار القادة العرب، أخبرنا غروميكو أيضاً بأن هناك خطوات جري اتخاذها لإجلاء الموظفين المدنيين السوفييت وعائلاتهم من مصر وسوريا. وشدد على أن ما قاله «يجب أن يبقى سراً مكتوماً بشكل مطلق»، لاسيما منه ما يتعلق بتوقيت الهجوم العربي المخطط. وكان تنبيهه هذا - كما سأتبين لاحقاً - بعد ثلاثين عاماً - مجرد «رفع عتبٍ احترازي» أو تبرئة ذمة استباقية إذا جاز القول، فقد كان يعلم أن بريجينيف وكوسيفغن اتخذوا قراراً منذ الصباح الباكر بتحذير الإسرائيليين علناً من وراء ظهر المكتب السياسي، لكن على طريقتهما الخاصة!

الأمر نفسه، أعني موضوع الحرب، كانت جرت مناقشته قبل ذلك على «أعلى مستوى» في الكريملين، كما قال غروميكو، دون أن يشير إلى ما إذا كان الاجتماع الأسبوعي الروتيني للمكتب السياسي، الذي عُقد صباح ذلك اليوم، قد تناول القضية، أو ما إذا كان الأمين العام

للحزب، **ليونيد بريجنيف**، ومعاونوه الأقربون، قد توصلوا إلى أية استنتاجات. ومع ذلك، كان واضحاً أنه لا **غروميكو** ولا **بريجينيف** كانا يساندان قرار العرب بأي شكل من الأشكال. بل أكثر من ذلك: لقد لاحظ **غروميكو** أن القيادة السوفييتية «فعلت دائماً كل ما بوسعها فعلة لثني السادات و الأسد عن شن هجوم عسكري»، كما أكد مراراً خلال الاجتماع. وكان واضحاً من الصيغة التي استخدمها في حديثه أن جهود الكريملن «لثنيهما عن شن هجوم عسكري» أنه كان يعني فترة السنوات الماضية والحرب كخيار عسكري بشكل عام، وليس لجهة ما يتعلق بهذه الحرب تحديداً. ذلك أن أول اتصال بشأن هذه الحرب بين موسكو والعاصمتين العربيتين، دمشق والقاهرة، وبخلاف جميع الأكاذيب التي انتشرت في الغرب بفضل تلفيقات الجاسوس **محمد حسنين هيكل** ومعلمه رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، **آرثر مارش ناينر**، لم يحصل إلا قبيل اندلاعها ببضع ساعات كما سنكشف لاحقاً.

وفقاً لما قاله **غروميكو**، كانت المفاوضات بين **ليونيد بريجنيف** والرئيس الأميركي **نيكسون** صيف العام 1973 وَضَعَتْ أساساً جيداً لإيجاد حل سياسي لقضية الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أي نزاع مسلح - من وجهة نظره - سوف يخرب هذه الفرصة. كما أنه حذر من أن عملاً عسكرياً عربياً سيكون له أثر سلبي جداً على العلاقات السوفييتية-الأميركية. وشدد على أن تسوية سلمية راسخة في الشرق الأوسط لا يمكن إنجازها في ساحة المعركة، بل من خلال المفاوضات. وكان هذا ديدن السياسة الخارجية السوفييتية وموقفها التقليدي الذي لم يتغير منذ قيام دولة إسرائيل: رفض حازم لقيام العرب بأي عمل عسكري لتحرير أراضيهم أو حتى لتحسين موقفهم التفاوضي، والاكتفاء بالتعويل على المفاوضات والأمم المتحدة. وقد أبلغنا **غروميكو** أيضاً بأنه شدد خلال لقاءاته الأخيرة في نيويورك مع وزير الخارجية **مصر [محمد حسن الزيات]** وسوريا **[عبد الحليم خدام]** على أن العرب «سيحصلون، فيما يتعلق بقضيتهم، على امتيازات هائلة من سياسة الانفراج *Détente* السوفييتية-الأميركية». كما عبّر **غروميكو** مراراً خلال نقاشنا عن شكوكه بوجود حظوظ في النجاح لأي حملة عسكرية عربية، على الرغم من أنه اعترف بأن هجوماً مفاجئاً في بداية الحرب سيمنح العرب ميزة مؤكدة ولو لبعض الوقت. وعلى وجه العموم، كان وزير الخارجية، وهو شخص هادئ وعديم الانفعال، منزعجاً ومُكَدِّراً على نحو واضح وعلى غير عادته المعروفة، كما بدا جلياً على وجهه رغم ملامحه الرخامية.

كان الخبر الذي ساقه **غروميكو**، عن أن حرباً ستقع في الشرق الأوسط خلال أقل من يومين، مفاجأة كبيرة بالنسبة لنا. وعلى الرغم من أننا شاركناه تقديراته ومخاوفه بشأن

الخطط العربية، فإن النتائج والقرارات التي جاءت من «أعلى مستوى» في الكريملن لم تكن واضحة بالنسبة لنا. ومع هذا لم نتجرأ على سؤال غروميكو بشأنها. فسؤال من هذا القبيل سيكون بالضد من التقاليد والأعراف البيروقراطية الراسخة. وحين عبّر أحدنا عن قلقه بشأن الإجلاء المفاجئ للمواطنين السوفييت، والذي سيضع الأميركيين والإسرائيليين في حالة احتراس وتنبيه، وسيكون بمثابة «إنذار استباقي» لهم و أشبهه بوشاية ضد العرب كما يمكن أن يفهمها هؤلاء، ردّ غروميكو ببلاهة وفضاظة قائلاً «حياة الناس السوفييت [في مصر وسوريا] أعزّ علينا وأعلى من ذلك كله»!

لاحقاً سيخبرني سفيرنا في القاهرة، فلاديمير فينوغرادوف، إن القضية نفسها أثارت قلقه و وساوسه الجدية. ففي وقت مبكر صباح الخميس 4 أكتوبر تلقى برقية من موسكو، موقّعة من قبل رئيس الوزراء ألكسي كوسيجن و وزير الخارجية غروميكو، تأمره باتخاذ الترتيبات القنصلية واللوجستية اللازمة لترحيل عائلات جميع الدبلوماسيين والخبراء والمستشارين السوفييت والأفراد الذين يتبعون لهم إلى موسكو فوراً، باستثناء السفير ومساعديه الذين لا يمكن الاستغناء عن وجودهم. كما أبلغه بأن طائرات شركة «إيرفلوت» ستبدأ بالوصول إلى مطارات القاهرة ودمشق عصراً، وكذلك بعض سفن نقل الركاب إذا اقتضى الأمر. وهو أمرٌ كان تلقاه في اللحظة نفسها نور الدين محيي الدينوف في دمشق أيضاً. ولأن فينوغرادوف أدرك بخبرته الطويلة أن ترحيلاً مفاجئاً للمواطنين السوفييت يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الخطط العربية، وسيبدو كما لو أنه إنذار مبكر للإسرائيليين بأن العرب يحضرون عملاً ما ضدها، حاول الاتصال هاتفياً بهريجينييف مباشرة، ولكن دون فائدة. وبعد أن علم مساعد هذا الأخير، أندريه ألكسندروف، الغاية من اتصال فينوغرادوف، أي مخاوفه بشأن احتمال أن يكتشف الأمريكيون والإسرائيليون الأمر فيكون بمثابة إشارة إنذار مبكر لهم، رفض أن يوصله بهريجينييف، قائلاً له «إن هكذا مخاوف دُرست بعناية من قبل المكتب السياسي قبل اتخاذ القرار بالترحيل الفوري للمواطنين السوفييت من مصر وسوريا»! ومن المؤكد أن ألكسندروف كان يكذب أو يقول نصف الحقيقة فقط، ذلك لأن قرار الترحيل لم يُناقش في اجتماع رسمي مكتمل النصاب لأعضاء للمكتب السياسي إلا بعد حصول هذا الاتصال بساعات عدة، وبعد أن كانت عملية الإجلاء قد أصبحت أمراً واقعاً. فحين التأم الاجتماع الأسبوعي عند الحادية عشرة قبيل منتصف نهار الخميس، 4 أكتوبر، كان عدد من طائرات «إليوشن-62» التابعة للخطوط الجوية السوفييتية «إيرفلوت» قد أصبح في الجو فعلاً وعلى وشك أن يهبط في القاهرة ودمشق. وفي هاتين العاصمتين، فضلاً عن مدن سورية

ومصرية أخرى، كانت عائلات خبائنا العسكريين والمدنيين قد حزمت حقائبها وبدأت تستعد مذعورةً للتوجه من أمكنة عملها إلى نقاط تجمّع محددة لها مسبقاً، ومنها إلى مطارات القاهرة ودمشق والاسكندرية وحلب ودير الزور (في أقصى الشرق السوري) لسبب لا تعرفه، وبعض أفراد هذه العائلات كان لا يزال في ملابس المنزل دون أن يتسنى له الوقت الكافي حتى لتبديل ملابسه! بل إن العديد من المستشارين والفنيين السوفييت عادوا من مواقع عملهم العسكرية والمدنية عند الظهيرة ليجدوا في بيوتهم رسائل من زوجاتهم تخبرهم بأن السفارة في دمشق اتصلت بهن وأمرتهن بالتحرك الفوري إلى نقاط تجمّع محددة بهدف الترحيل دون معرفة السبب! وعند انفضاض اجتماعنا مع غروميكو قرابة التاسعة مساءً، كان بعض تلك الطائرات قد أقفل عائداً فعلاً بركابه المدهوشين والخائفين!

مسألة هامة أخرى أثّرت خلال الاجتماع في مكتب غروميكو ذلك اليوم: «إذا ما حاول الأميركيون التواصل مع وزارة الخارجية، كيف سنشرح لهم سبب ترحيل طواقم الموظفين السوفييت وعائلاتهم؟» لم يُعِجِب السؤالُ غروميكو بالطبع، ونصّحنا بأن لا نستبق الأمور قبل أوانها وأن لا نشغل أنفسنا بها. وفي نهاية الاجتماع لم ينس أن ينصّحنا بأن لا نبقي في عملنا حتى وقت متأخر ذلك المساء، متمنياً لنا ليلة سعيدة ونوماً هانئاً، قبل أن يردف قائلاً: «سوف تكونون بحاجة إلى طاقاتكم وقواكم كلها قريباً جداً». وكان عطفه استثنائياً تماماً على غير العادة. فقد كان من الطبيعي والمألوف أن لا يهتم أحد في أعلى هرم السلطة كم يبقى المرؤوسون منكبّين على أعمالهم. والواقع هو أن بقاءهم في مكاتبهم فترات أطول كان هو المفضل بالنسبة لمن هم في أعلى ذلك الهرم. فهل كانت نصيحة غروميكو لنا تشير إلى قلقه الجدي بشأن العواقب الخطيرة التي تحملها الأيام القادمة؟

هل علم الأميركيون بالخطط العربية مسبقاً؟

انتهى الاجتماع حوالي التاسعة مساءً. وعلى الرغم من نصيحة غروميكو، لم أعد إلى المنزل، بل إلى مكتبي حيث حاولت أن أكتشف مَصْدَر معلومات الوزير عن توقّيت الهجوم العربي، فقد كان لديّ - بسبب تجارب مريرة سابقة - انطباعٌ طاعٍ يقول لي إن مصدر هذه المعلومات لا بد أن يكون أحد المسؤولين الديماغوجيين العرب الذين كثيراً ما سربوا لنا في الماضي أخباراً كاذبة من هذا النوع، فتسببوا لنا بالتورط في قصص تبين لاحقاً أنها سخيفة وبلا أساس.

لم يكن هناك أي شيء عن هذا في البرقيات الواردة حديثاً من القاهرة ودمشق، إلى حد أنني راجعت في الأمر [مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية]، ميخائيل سيتينكو، الذي أكد

لي أنه ليس هناك أية معلومات على صلة بالموضوع في البرقيات الواردة من سفارتنا في مصر وسوريا. وباختصار، لم يكن هناك ما يفسّر كيف علم القادة السوفييت، في وقت مبكر من فجر يوم الخميس 4 أكتوبر على الأقل، بتاريخ وتوقيت الهجوم العربي الوشيك. وقد اعتقدت أن المعلومات جاءت عبر بعض القنوات الخاصة. ولم يكن اعتقادي مخطئاً، رغم أنه لم يكن ممكناً تخمين هوية تلك القنوات في تلك اللحظة. وحين سأعلم بها بعد ثلاثة عقود على ذلك من خلال «أرشيف فولف»، كما سيأتي شرحه، سأصابُ بالدهشة، لكن لن تأخذني المفاجأة. فهذه المرة أيضاً أثبتت HVA، الاستخبارات الخارجية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أنها السبّاقة، وأن مؤسسها ورئيسها فولف - «اليهودي» بالولادة، الماركسي الهوى والانتماء والولاء والتربية منذ فتوته المبكرة وآخر الثلاثينيات - كان الرقم الأصعب والحلقة المفصلية في المنظومة الأمنية التابعة لـ «معاهدة وارسو» و «البلدان الاشتراكية» كلها على مدى أكثر من ثلاثة عقود، رغم أن لواء السمعة المحلية والعالمية كثيراً ما عُقد لجهازنا الوطني الخاص، KGB، الذي كان يقوده آنذاك - يا للمصادفة - «يهودي» آخر من الطينة نفسها، أعني يوري أندروبوف!

كان اليوم التالي، الجمعة 5 أكتوبر، هادئاً نسبياً على الرغم من أنني أنا نفسي كنت في حالة من القلق والترقب المتوتر. وخلال حفل استقبالٍ نهاريّ ذلك اليوم في وزارة الخارجية تحدثت مع دبلوماسيين مصريين وسوريين مدعويين، لكنهم لم يُظهروا أية معرفة بالحرب القادمة. وسواء أكان سبب ذلك هو رغبتهم في الاحتفاظ بالسر على نحو صارم أو أنهم لم يكونوا على علم بما تخبئه الساعات القادمة، وهو ما كان عليه الأمر كما سأعلم لاحقاً، فقد بقيتُ في حالة قلق وارتباك.

مساء اليوم نفسه استدعاني [نائب وزير الخارجية]، فاسيلي كوزنيتسوف، إلى مكتبه وأكد ما كان قاله وزير الخارجية في اليوم السابق، ثم أطلعني على أحدث التقارير القادمة من القاهرة ودمشق، والتي تتعلق أساساً بقضية الإجلاء. وطبقاً لهذه التقارير، فإن كل شيء كان يمضي كما هو مخطط له. وكان من المقرر أن تُنجز عملية إجلاء العائلات السوفييتية من مصر وسوريا، التي بدأت صباح 4 أكتوبر، خلال يومين أو ثلاثة على أبعد تحديد. فمن مصر وحدها، كان يتوجب إجلاء 2700 طفل وامرأة، وحوالي الألف من أفراد عائلات الدبلوماسيين والإداريين العاملين في سفارات الاتحاد السوفييتي ودول اشتراكية أخرى، فضلاً عن التقنيين العاملين في مشاريع صناعية وزراعية وهيدروليكية مدنية مختلفة. وقد أُعطيَت الأوامر لهؤلاء جميعاً بالمغادرة فوراً إلى بلدانهم. وفي سوريا كان هناك العدد نفسه تقريباً من المواطنين السوفييت الذين صدرت الأوامر بترحيلهم. وهذا يعني أن قرابة سبعة آلاف مواطن سوفييتي

ومن البلدان الاشتراكية الأخرى كان يتوجب ترحيلهم من البلدين قبل بدء الحرب، وأن ما يقارب أربعين رحلة جوية كان يجب القيام بها في غضون 48 - 72 ساعة.

على الرغم من أن موسكو أعطت تعليماتها لسفارتها في مصر وسوريا بتنفيذ عملية الإجلاء «دون أي ضجة غير ضرورية»، فإن العالم كله لاحظ هذه الحركة غير المألوفة لهذا العدد الكبير من الرحلات الجوية المفاجئة. فالتقارير الدبلوماسية والإعلامية عن طائرات الركاب السوفييتية التي كانت تحط في سوريا ومصر بلا انقطاع، في وضوح النهار كما في الليل، وعن قيامها بإجلاء العائلات السوفييتية، لم يكن بالإمكان سوى أن تلفت انتباه حتى العميان والطرشان وأن تغذّي الشكوك لجهة أن مصر وسوريا على وشك أن تشنّ حرباً على إسرائيل، أو العكس؛ أو على الأقل إن أمراً ما كبيراً وغير عادي على وشك الحدوث في البلدين. وستحفل مذكرات المسؤولين المدنيين والعسكريين الإسرائيليين التي نُشرت لاحقاً، فضلاً عن الوثائق الرسمية التي أُفِرَج عنها، بما في ذلك تقرير «لجنة أغرانات» التي حققت في أسباب «التقصير» الإسرائيلي خلال الحرب، بإشارات واسعة إلى أهمية عملية الإجلاء تلك في تنبيه الزعماء الإسرائيليين إلى ما كانت تحضّر له مصر وسوريا! ففي شهادة الكولونيل يوئيل بن بورات 17-18، قائد الوحدة 848 في الاستخبارات العسكرية [الوحدة 8200 فيما بعد]، وهي وحدة التجسس الإلكتروني، ثمة معلومات مفصلة عن أن تقنيي وحدته استمعوا يوم 4 أكتوبر، خلال تنصّتهم على الخبراء السوفييت ومراقبتهم لتحركاتهم على الأراضي السورية، إلى «اتصالات صاخبة باللغة الروسية فيما بينهم، بدا واضحاً من خلالها أن أفراد عائلاتهم تلقوا أوامرَ بتحضير وثائق سفرهم وتوضيب متعلقاتهم الشخصية والتوجه خلال عشرين دقيقة إلى نقاط تجمع محددة يعرفونها مسبقاً».

كان قلقي الأعظم - بحكم طبيعة الموقع الذي أشغله في الوزارة - يتعلق بالكيفية التي سيكون بإمكاننا أن نشرح هذا الأمر كله في الأمم المتحدة، حيث يمكن بعض ممثلي أعضائها أن يتواصل مع البعثة السوفييتية للاستفسار عن سبب عملية الترحيل الكثيفة. ولهذا فإن مسألة استفسار أمريكي محتمل عن الأمر جرى طرحها على بساط البحث مرة أخرى. فالبعثتان الدائمتان لكل من القوتين العظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، في نيويورك، حافظتا على خطوط الاتصال مفتوحة في ذلك الوقت. لقد توقعت أن الأميركيين سوف يسألون زملاءهم السوفييت ليشرحوا لهم التطورات في الشرق الأوسط، لكنني فوجئت بسؤال استنكاري من كوزنيتسوف: «هل تعتقد جدّاً أن الأميركيين ليسوا على علم بالخطط العربية؟ وهل هناك حكومة عربية واحدة، بما في ذلك تلك التي تُعتبر صديقة لنا، غير مخترقة

من قبل زبائن الـ CIA وشركائها، أياً كانت درجة الاختراق ومستواه؟»، وبقوله: «هناك الكثير من الأدلة والقرائن على الاستعدادات العسكرية العربية التي لا يمكن أن تفوت سوى شخص أعمى تماماً». فبرأي كوزنيتسوف (وعادة ما كان يشاركه غروميكو آراءه)، كان الأميركيون يريدون أن يروا الوضع في الشرق الأوسط ساخناً. وهذا «ما يفسر عدم سؤالهم لنا لكي نشرح لهم ما يجري»، حسب تعبيره. فالأميركيون (وهم على حق في ذلك إلى حد كبير، كما يعتقد كوزنيتسوف) رؤوا أن الحرب التي ستبدأ، والتي سيخسرها العرب بسرعة كبيرة على الأرجح، وكما هي العادة، سوف تؤدي إلى أن تلعب الولايات المتحدة دوراً أكثر أهمية في الشرق الأوسط. وتساءل: «ألم تقرأ تقارير [سفيرة في الأمم المتحدة] يعقوب مالك عن النشاط المحموم الذي يقوم به كيسنجر ومساعدته لشؤون الشرق الأوسط [جوزيف] سيسكو مع السفراء العرب في نيويورك، وتقارير KGB و HVA عن اللقاءات السرية التي تُعقد منذ عامين في واشنطن وفي منازل خاصة في باريس وأماكن أخرى بين كيسنجر ومستشار الأمن القومي المصري محمد حافظ اسماعيل، وتلك الاتصالات التي جرت وتجري بين الطرفين عبر الصحفي هيكل وصديقه يوجين ترون، الممثل السري لوكالة المخابرات المركزية في القاهرة، وخليفته آرثر ناينر؟! أوليس ذلك برهاناً واضحاً على أن الأميركيين حريصون على أن يلعبوا دور قائد الأوركسترا في الشرق الأوسط؟».

لم تكن فكرة كوزنيتسوف هذه فكرة جديدة، بل مجرد إعادة إنتاج لتلك الفكرة التي روجها الكريملن في العام 1956 عن أن العدوان الثلاثي (البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي) على مصر كان أصلاً من تدبير وتخطيط زعماء «البيت الأبيض» كـ «شركاء أوصياء» ينحصر دورهم في البقاء جانباً إلى حين تدخلهم كوسطاء وفاعلي خير بعد أن ينزل شركاؤهم المتورطون إلى قاع الحفرة التي حفروها لأنفسهم⁽¹⁾. ولهذا كان من الصعب الدخول في مجادلة معه، فاكتمت بتدوين ما قاله، لأسأل نفسي مرات عديدة لاحقاً عما إذا كان هذا الدبلوماسي المحنك دقيقاً في محاكمته. وسيوضح لاحقاً أن كثيراً مما قاله، خصوصاً لقاءات كيسنجر-اسماعيل السرية في أوروبا وأماكن أخرى، ثبتت صحته. فقد اعترف كيسنجر نفسه بتلك اللقاءات في مذكراته التي صدرت لاحقاً (الجزء الثاني، «سنوات القلاقل»: اللقاء السري الثاني مع حافظ اسماعيل، ص 223 وما بعد).

كان لديّ محادثة موحية في اليوم نفسه، الجمعة 5 أكتوبر؛ فأحد أصدقائي القدامى، وكان يعمل في صحيفة «البرافدا»، لسان حال الحزب الشيوعي السوفييتي، اتصل بي واعتذر عن عدم قدرته على نشر مقال حول نزع السلاح كتبه أحد العاملين في الإدارة التي أترأسها. فقد

أخبرني أن المقال، ورغم أنه جيد جداً، لا يمكن نشره بسبب عدم وجود حيّز له في الصحيفة، فقد تلقت هيئة التحرير اتصالاً من «الساحة القديمة» [كناية عن المكان الذي تقع فيه مكاتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في موسكو، التي تشرف على الخط التحريري للصحيفة] يطلبُ الإبقاء على مساحة لقصص إخبارية تتعلق بالشرق الأوسط. وهكذا كانت محطات البث والصحافة السوفييتية، خلال اليومين أو الثلاثة التي سبقت اندلاع الحرب، تنشر عدداً متزايداً من التقارير الإخبارية عن تعزيزات عسكرية إسرائيلية مزعومة على الجبهتين المصرية والسورية. أما المراسلون الصحفيون السوفييت في الشرق الأوسط، وفي أنحاء أخرى من العالم، وبدفع من بعض الجهات في الكرملن، فقد نشروا قصصاً إخبارية تتهم إسرائيل بتأجيج الوضع في الشرق الأوسط. وفي اليوم ذاته، تحدث أحد المذيعين عن استعدادات إسرائيلية متزايدة للحرب⁽²⁾. وفي تقريره المنشور في «البرافدا» صباح 6 أكتوبر، زعم مراسلها في القاهرة، **يوري غلخوف**، أن إسرائيل تستعد لهجوم شامل، وتحشد الدبابات والمدافع الثقيلة على الحدود مع الدول العربية؛ وهلم جراً⁽³⁾. وقد ظهرت الكتابات التي تتحدث عن عدوان إسرائيلي وشيك على الدول العربية في «الإزفستيا» وفي صحيفة الجيش السوفييتي «كراسنايا زفيزدا» [النجم الأحمر] وعدد من المطبوعات السوفييتية الأخرى. وكان اتهام إسرائيل بهذه «الوقائع» قائماً أساساً على التأويل العربي للتطورات في منطقة الشرق الأوسط وتسريباتهم المضلّة.

لم أفاجأ بحملة البروباجندا العدائية هذه ضد إسرائيل، التي ظهرت على نحو منتظم في وسائل الإعلام السوفييتية لتعكس أجندة الكرملين الدعائية، أو بعض أوساطه على الأقل. مع ذلك، كانت الصحافة السوفييتية في شهر سبتمبر 1973 هادئة نسبياً لجهة ما يتعلق بقضية الشرق الأوسط. وبالعودة إلى تلك الأحداث، فإن بعض المحللين يقترح أن هذا يعني أن الكرملن كان يناقش استحقاقات الموقف الذي سيتبناه في الصراع القادم. غير أنه، وكما أشار **ألفين روبنشتاين**، ليس هناك أي دليل يدعم هذا الاستنتاج⁽⁴⁾. في الواقع، يمكن أن يكون هناك تفسير أكثر بساطة لهذا الصمت: في سبتمبر 1973 كانت وسائل الإعلام السوفييتية المختلفة، ومعها معظم وسائل الإعلام العالمية أيضاً، مشغولة بأحداث تشيلي، أي الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأميركية وأطاح حكومة الرئيس المنتخب **سلفادور ألييندي** قبل اغتياله أو التسبب بموته التراجيدي على يدي قائد الانقلاب **أوغستو بينوشيه**، بتوجيه مباشر من **كيسنجر** الذي أشرف شخصياً من مكتبه في واشنطن، مع مستشار الرئيس **نيكسون**، **دونالد كيندال**، على إدارة الانقلاب والمجازر والاعتقالات التي نفذها الانقلابيون، بما

في ذلك تزويدهم من إحدى القواعد الأميركية بصواريخ خاصة لقصف قصر «لامونيدا» الرئاسي. ولهذا، وإلى حد ما، كانت لأحداث تشيلي الأولوية على القضايا الدولية الأخرى في التقارير الصحفية، وكان أمراً طبيعياً أن يتقلص اهتمامها بقضايا الشرق الأوسط.

من خلال الحادثة مع زميلي في «البرافدا»، ومن الحملة الدعائية التي أُطلقت في الإعلام السوفييتي، أصبحت مقتنعاً أكثر فأكثر بأن نزلاء «الساحة القديمة» بدؤوا يهيئون الجمهور السوفييتي لحرب في الشرق الأوسط. وكان عليّ أن أفترض أيضاً أنّ النبرة «التعبوية» التي شابت لهجة المذيعين والمعلقين الصحفيين جعلتني أميل إلى الاعتقاد بأن الكريملن كان لديه سبب وجيه جداً للوثوق بمعلوماته الخاصة عن أن الحرب ستندلع عند الساعة الثانية عصراً بتوقيت القاهرة ودمشق يوم 6 أكتوبر، كما سبق أن حددها لنا غروميكو جازماً.

ثمة أمر آخر، أو بالأحرى حدث أمني لافت، شُغل به الكريملن ووزارة الخارجية عندنا، كما وسائل الإعلام السوفييتية والعالمية عموماً، وأواخر شهر سبتمبر وبداية أكتوبر، بسبب صلته المباشرة بمواطنينا السوفييت المنحدرين من الطائفة اليهودية، الذين كانوا يريدون الهجرة. وقد جعلني الحدث أكثر ميلاً لتصديق معلومات غروميكو الجازمة عن تاريخ الحرب وتوقيتها. ففي 28 سبتمبر (تسعة أيام قبل الحرب) نجح فريق كوماندوز فلسطيني من «قوات الصاعقة» التابعة لقيادة «حزب البعث» الحاكم في سوريا في احتجاز بضع رهائن من اليهود السوفييت المهاجرين إلى إسرائيل على متن قطار ركاب كان يتجه في رحلة عادية من مدينة «براتيسلافا» التشيكوسلوفاكية إلى «معسكر شويناو Schoenau في النمسا، الذي كانت تديره «الوكالة اليهودية» كمحطة ترانزيت لاستقبال وتجميع يهود الاتحاد السوفييتي قبل نقلهم إلى إسرائيل. وقد طالب الخاطفون حكومة المستشار برونو كرايسكي بإغلاق المعسكر وتأمين ترحيل فريق الكوماندوز إلى بلد عربي مقابل إطلاق الرهائن. إلا أن تدخلاً مسلحاً ارتجالياً من قبل الشرطة النمساوية، التي تبادلت إطلاق النار مع الخاطفين، عقد المسألة وأدى إلى سقوط ضحايا من الركاب، بالإضافة إلى أحد عناصر بوليس الجمارك النمساوي، فضلاً عن إنهاء العملية بوقت أسرع مما كان مخططاً له - كما يبدو - نتيجة موافقة المستشار كرايسكي على مطالبهم بسرعة قياسية لم تكن متوقعة، حيث منحهم طائرة لنقلهم إلى ليبيا، بناء على اختيارهم، وأصدر قراراً بإغلاق المعسكر اعتباراً من شهر ديسمبر. وكانت رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير تزور آنذاك «مجلس أوربا» في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، قبل أن تقطع زيارتها وتتوجه إلى فيينا في 2 أكتوبر لمحاولة إقناع كرايسكي بالعدول عن موافقته على مطالب الخاطفين. إلا أنها لم تنجح في ذلك رغم محاولتها استئثار

«مشاعره الدينية» باعتباره ينحدر هو أيضاً من الطائفة اليهودية، وقال لها إن النمسا لن تقبل باستمرار هذا الوضع (تحويل أراضيها إلى معبر للمهاجرين اليهود السوفييت)، وإنه هو شخصياً «كان ولا يزال يعتقد جازماً بأن الصهيونية لا يمكن أن تكون حلاً للمشكلة اليهودية»، و«رفض حتى تقديم كأس ماء لها خلال وجودها في مكتبه»، بحسب ما قالته في المؤتمر الصحفي الذي عقده فور عودتها إلى تل أبيب في اليوم التالي!

لقد أُشيرَ كثيراً في وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية، وكذلك في الأدبيات السياسية التي عالجت موضوع حرب أكتوبر، إلى أن «عملية شويانا»، كما ستُعرف لاحقاً، كانت مدبرة عربياً «بهدف إشغال الحكومة الإسرائيلية وتحويل انتباه أجهزتها الأمنية عن الحشود العسكرية المصرية والسورية». وبعضها أشار إلى «تورط ما» من قبل موسكو «بهدف إيجاد مبرر لوقف هجرة اليهود السوفييت التي كانت تجري بضغط من الولايات المتحدة»؛ إلا أنه لم يجرِ تقديم أي دليل على ذلك، حتى أن الأكاذيب هيكل، أطلق على العملية اسم «الجنرال حسن الحظ» الذي ساعد الجنرالات المصريين على تحويل أنظار قادة إسرائيل عن تحضيراتهم لعملية عبور القناة، كما قال («الطريق إلى رمضان»، ص7). ولكي أكون صادقاً مع نفسي، خصوصاً بعد أن أصبحتُ ميالاً إلى الاقتناع بصحة معلومات غروميكو، عليّ أن أعترف بأنه كان لديّ إحساس عميق بأن جهاز مخابراتنا الوطني KGB، و/أو جهاز HVA الألماني الشرقي «الشقيق»، الأكثر انخراطاً في علاقات التعاون مع المنظمات اليسارية الفلسطينية وعملياتها التي توصف بـ«الإرهابية»، هما اللذان كانا يقفان وراء العملية، مباشرةً أو مداورةً، بهدف تخفيف الضغط الغربي، خصوصاً الأميركي منه، على موسكو من أجل سماحها لكل من يريد من المواطنين السوفييت من أبناء الطائفة اليهودية بالهجرة إلى إسرائيل دون أية قيود. إلا أنني لم أحدث أياً من زملائي عن انطباعي هذا، واحتفظت به لنفسني طوال ثلاثة عقود. وحين اطلعتُ على إحدى الوثائق الرسمية السورية في «أرشيف فولف» ذي الصلة، فوجئتُ بخطأ ظنوني، وبأن عملية اختطاف رهائن «شويانا» كانت من تدبير وإدارة السوريين وحدهم، وتحديدًا نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية السورية، الكولونيل علي دوبا، بمعرفة وإشرافٍ مباشرين من رئيسه حافظ الأسد، دون أن يكون لـ KGB أو HVA، اللذين علما بها من وسائل الإعلام، أي اطلاع مسبق عليها، مع أن المخابرات التشيكوسلوفاكية، وفق المعلومات التي جرى تداولها في حينه، ربما تكون ساعدتُ في بعض جوانبها اللوجستية من خلال تسهيل حركة فريق الكوماندوز وغض النظر عن تنقله بما يحمله من سلاح. فالوثيقة، التي يُكشف عنها اليوم للمرة الأولى منذ العام 1973، والتي حصل عليها ماركوس فولف عن طريق محطة

جهازه في سفارة بلاده في دمشق، كما تدلّ الإشارات والأختام الرسمية التي تحملها، تشير إلى أن فريق الكوماندوز الفلسطيني كان يحاول تنفيذ العملية منذ 25 سبتمبر، أي بعد أن أصبح محسوماً، خلال زيارة السادات إلى دمشق أواخر أغسطس، أن الحرب ستكون ما بين 5 و10 أكتوبر (لم يكن اليوم والساعة قد حُدِّدَا بعد). إلا أن محاولة فريق الكوماندوز فشلت حين لم تسمح سلطات مطار فيينا لأعضائه بدخول النمسا «بسبب شبهات أمنية» تحوم حولهم. لكن المحاولة الثانية، التي نفذها الفريق عبر الأراضي التشيكوسلوفاكية بعد ثلاثة أيام، «نجحت حتى الآن (كما تقول الوثيقة) في تحقيق الغرض منها، وهو إشغال حكومة العدو [الإسرائيلي] وأجهزته الأمنية والإعلامية بشكل كامل، وتحويل أنظارها إلى منطقة أخرى بعيدة» عن الشرق الأوسط. إضافة لذلك، فإن الوثيقة، وهي تقرير رفعه الكولونيل دوبا إلى الرئيس الأسد بتاريخ 29 سبتمبر، وجرى تسليمه له باليد عبر ضابط اتصال، وليس بالبريد الرسمي، وفق الملاحظة التي تحملها، وهذا إجراء أمني احترازي معروف في حالات الحرب أو التحضير لها، تشير إلى أن التعليمات المعطاة لفريق الكوماندوز شددت على «عدم تعريض الرهائن اليهود وبقيّة الركاب لأي أذى إلا في حالة الضرورة القصوى والدفاع عن النفس»، وعلى ضرورة «إطالة أمد المفاوضات مع الحكومة النمساوية بالمماطلة والتسويف لأطول وقت ممكن». وهذه الجملة الأخيرة، بالإضافة إلى عبارات أخرى واضحة في مطلع الوثيقة، تؤكد أن الغرض الأساسي من العملية لم يكن اختطاف اليهود السوفييت المهاجرين وإغلاق المعسكر بحد ذاتهما، وإنّ هي أدت إلى هذه النتيجة، ولكن إشغال الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية، حتى 4 أو 5 أكتوبر على الأقل، عن التحضيرات العسكرية العربية، وتحويل أنظارها وتركيزها إلى منطقة أخرى بعيدة عن الشرق الوسط، قبل حلول ساعة الصفر وبدء الهجوم العربي المنتظر، وبالتالي منعها عن تنفيذ ضربة استباقية أو حشد قواتها الاحتياطية (راجع «ملحق الوثائق»، الوثيقة رقم 1).

موسكو تستفسر القاهرة... عبثاً

حتى نهاية يوم الجمعة، 5 أكتوبر، كنت لم أزلُ مشوشاً وعاجزاً عن إيجاد أية معلومات تتعلق بتوقيت الهجوم العربي في تقارير السفارتين السوفييتيتين في القاهرة ودمشق. إذن، من أين حصلت موسكو على المعلومات؟ البعض زعم أن مشاورات عالية المستوى جرت بين قادة الكريملن وزعمي مصر وسوريا، السادات والأسد، في الأسابيع التي سبقت الحرب. فعلى سبيل المثال، نقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» عن صحيفة لبنانية قولها إن لقاء سرياً عُقد بين بريجنيف و السادات في مكان لم يعلن عنه أواسط سبتمبر، بينما أشارت تقارير

أخرى إلى أن هذا «المكان» كان في بلغاريا حيث كان **بريجينيف** يقوم بزيارة رسمية خلال الفترة من 18 إلى 21 من ذلك الشهر، وأكدت أن **السادات** أخبر **بريجينيف** في وقت مبكر يوم 22 سبتمبر بأن الحرب ستبدأ في 6 أكتوبر. وثمة تقارير أخرى أشارت إلى أن هذه المعلومات المزعومة وردت في رسالة من **السادات** إلى **بريجينيف** سلمها **السادات** باليد إلى السفير **فينوغرادوف**، خلال لقائهما في القاهرة. ومع ذلك، فإن التأكيد الأوسع انتشاراً في الصحافة والأعمال التاريخية الغربية المتعلقة بحرب أكتوبر، حول مصادر معلومات السوفييت، يشير إلى أن القادة السوفييت علموا بتاريخ وتوقيت الحرب في مناسبات مختلفة من الرئيسين المصري والسوري خلال لقاءات جمعتهم مع سفيرى موسكو في القاهرة ودمشق، ولهذا فإن قادة الكريملين لم يكونوا - وفق هذا التأكيد الذي لا أساس له من الصحة - بحاجة لأن يتلقوا معلومات عن الموضوع من عملاء استخباراتهم⁽⁵⁾. وقد جرت الإشارة إلى تواريخ مختلفة لهذه اللقاءات تقع ما بين 22 سبتمبر و 5 أكتوبر.

في الواقع لم يكن هناك أي أساس لأي من تلك المعلومات؛ فلم تُعقد أية لقاءات أو مشاورات عالية المستوى وذات أهمية، أياً كان نوعها، بين القادة السوفييت والزعماء المصريين والسوريين خلال سبتمبر أو أوائل أكتوبر. واللقاءات الوحيدة الجديرة بالذكر هي تلك التي حصلت بين **غروميكو** و كل من وزير الخارجية المصري **محمد حسن الزيات**، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري **عبد الحليم خدام**، في 30 سبتمبر في نيويورك [على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة]. لكن ما جرى في هذه اللقاءات لم يتجاوز حدود الأحاديث الروتينية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية في الجمعية العامة. وقد أجرى **غروميكو** أكثر من ثلاثين لقاء من هذا النوع خريف العام 1973 خلال وجوده في نيويورك، ولم تكن لقاءاته مع **الزيات** و**خدام** تختلف جوهرياً عن أي منها. والطرّف في الأمر أن الوزيرين كليهما لم يكونا على علم بأن بلديهما ذاهبان إلى الحرب خلال أيام قليلة. وحين اندلعت الحرب فعلاً، سمعا أخبارها من وسائل الإعلام الإعلامية كبقية الناس بينما كانا يتابعان مشاركتهم في أعمال الأمم المتحدة في نيويورك!

بحسب البرقيات والتقارير الواردة من نيويورك عن لقاءات **غروميكو** مع **الزيات** و**خدام**، فإن **غروميكو**، وبعد تقديمه تقويماً عاماً للوضع الدولي وبعض المواقف المتعلقة بالسياسة الخارجية السوفييتية، كرر الموقف السوفييتي المعروف جيداً من قضية الشرق الأوسط. أما شركاؤه العرب، وبينما اتفقوا معه على بعض التقديرات السوفييتية، عبّروا عن عدم رضاهم وإحباطهم البالغ إزاء الجمود في الشرق الأوسط. فقد أشاروا إلى الحاجة للنظر في القضية

بطرق أخرى، وعبروا عن أملهم في استمرار التعاون مع الاتحاد السوفيتي. ولم يكن هناك أي تلميح إلى الحرب الوشيكة. وأتذكر أنه حين قرأنا في «إدارة المنظمات الدولية» بركات غروميكو حول مناقشاته مع الوزيرين المصري والسوري، قمنا بتصنيف المعلومات على أنها ثانوية وعديمة الأهمية. وفي خريف العام 1973 كانت الاتصالات فيما بين ممثلي الاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا، في العواصم الثلاث، موسكو والقاهرة ودمشق، بقيت أساساً على مستوى السفراء. مع ذلك، لعب السفير السوفيتي في القاهرة، فلاديمير فينوغرادوف، دوراً بالغ الأهمية في الدراما السياسية السوفيتية خلال حرب أكتوبر. فقد كانت لقاءاته في القاهرة مكثفة جداً، إلى حد أنه زعم لاحقاً أنه اجتمع خمساً وثلاثين مرة مع السادات عشية الحرب وخلالها.

عمل فينوغرادوف، وهو كيميائي من حيث تعليمه الأكاديمي، لدى وزارة التجارة الخارجية قبل أن ينضم إلى وزارة الخارجية في العام 1962. وكان من ذوي الخبرة في الشؤون الدولية، حيث عمل سفيراً للاتحاد السوفيتي لدى اليابان ونائباً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مرات عدة. وعلى مدى بضعة عقود من خدمته في وزارة الخارجية، جعلت منه حيويته وخبرته ومعارفُه واحداً من أفضل الدبلوماسيين السوفيت.

عُيِّن فينوغرادوف سفيراً في القاهرة في اليوم نفسه الذي توفي فيه جمال عبد الناصر، 28 سبتمبر 1970. وبهذه الصفة شارك الوفد السوفيتي الذي ترأسه كوسيغن في مراسم تشييع الزعيم المصري. غير أن فينوغرادوف كان على معرفة شخصية بالرئيس الراحل منذ أن التقاه للمرة الأولى خلال زيارته السرية إلى موسكو مطلع ذلك العام. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت ذلك كان فينوغرادوف مكلفاً ملف العلاقات السوفيتية-المصرية بصفته نائباً لوزير الخارجية، وأصبح-من موقعه هذا-عرباً وقف «حرب الاستنزاف» المصرية-الإسرائيلية صيف العام 1970، الأمر الذي جرى تدوينه في «سجل حسناته» لدى الكرملن، وكان سبباً مباشراً لتعيينه سفيراً في القاهرة. وبحلول حرب أكتوبر كان اطلأعه على الوضع السياسي والاقتصادي في مصر قد أصبح جيداً تماماً. فهو اجتماعي ودمث جداً، عازف بيانو موهوب، نشيط، ومثقف واسع الاطلاع. هكذا كان معروفاً في الوسط الدبلوماسي في القاهرة. أما اتصالاته مع الكرملن فكانت جيدة جداً. وفي بعض الأحيان كان يتجاسر على التواصل مع بريجنيف مباشرة، متخطياً رئيسه وزير الخارجية، الأمر الذي أغضب غروميكو بالتأكيد، كما يمكن المرء أن يتوقع. أتذكر أنه ذات مرة، وبعد أن علم غروميكو من بريجنيف، بمحض المصادفة، محتوى برقية كان أرسلها فينوغرادوف مباشرة من اليابان، حيث كان سفيراً خلال

النصف الأول من الستينيات، إلى الأمين العام للحزب [بريجينيف]، أصدر غروميكو أمراً يمنع السفراء السوفييت بشكل صارم من الاتصال مع أي مسؤول إلا عبر وزير الخارجية.

مع ذلك، كانت علاقة فينوغرادوف مع الرئيس المصري أنور السادات بعيدة جداً عن أن تكون صريحة أو ودية. لقد حاول أن يقيم معه العلاقة نفسها التي أقامها مع عبد الناصر، لكن بقليل من النجاح، بل ربما دون أي نجاح يذكر. ومع أنه كان بإمكانه الوصول إلى السادات مباشرة في أي وقت يريده، إلا أنه أخفق في الحفاظ على علاقة وثيقة حتى ببعض محاسبيه. وأستطيع أن أشهد بأن اسماعيل فهمي، الذي أصبح وزيراً للخارجية في أكتوبر 1973، كان أحد الذين شعروا بنفور شديد من فينوغرادوف. وكان هذا واضحاً خلال لقاء شهدته بنفسه بين غروميكو و فهمي في جنيف في ديسمبر 1973 خلال انعقاد «المؤتمر الدولي للسلام» بعد أن وضعت حرب أكتوبر أوزارها. وعلى وجه العموم، لم يكن الأمر حالة استثنائية، فقد جمع الرئيس السادات حوله، منذ اعتلائه كرسي السلطة، طاقماً من المدنيين والعسكريين كان العنصر المشترك بينهم جميعاً تقريباً ليس فقط كراهيتهم للشيوعية والشيوعيين وكل ما يمت لهما بصلة، بل والاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية أيضاً، بما في ذلك حتى دولها التي كانت على خلاف أيديولوجي و/أو سياسي مع موسكو، مثل يوغسلافيا و رومانيا، بل وحتى ألبانيا «الماوية» نفسها، رغم العلاقة التاريخية والثقافية التي جمعتها بمصر، ورغم أن جزءاً مهماً من الشعب المصري ينحدر من أرومة ألبانية منذ القرن الثامن عشر، بمن في ذلك مؤسس مصر الحديثة ونهضتها [محمد علي باشا] وسلالته التي حكمت مصر طوال قرن ونصف القرن وحتى إطاحتها في الانقلاب الذي دبره رئيس قسم الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية، كيرمت روزفلت جونيور، على أيدي ناصر ورفاقه في 23 يوليو 1952 من خلال المشروع الذي سيعرف لاحقاً باسم Fat Fucker Project، أو FFP. ولكي أكون منصفاً، كانت الأغلبية الساحقة من الطاقم المدني والعسكري المحيط بسلفه عبد الناصر، بما في ذلك ناصر نفسه، من الطينة ذاتها، المجبولة بكرائية ذات خلفية إسلامية و/أو قومية لكل ما هو شيوعي أو علاقة بالاتحاد السوفييتي ومعسكره، ومحبة كل ما له علاقة بالغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. وقد جزم أندرو بوف ذات مرة في أحد الاجتماعات بأن «70 إلى 80 بالمئة من الصف الأول والثاني في المؤسسات المدنية والعسكرية والإعلامية المصرية، كانوا- خلال الخمسينيات والستينيات- على صلة بشكل أو بآخر، مباشرة أو مداورة، مع سفارات الدول الغربية وأجهزة استخباراتها في القاهرة، لاسيما وكالة المخابرات المركزية الأميركية والمشرف الأعلى على عملياتها في الشرق الأوسط كيرميت روزفلت. بل إن ناصر

نفسه، ونائبه السابق **زكريا محيي الدين**، الذي عينه **ناصر** خلفاً له عند استقالته خلال حرب يونيو 1967 من أجل ابتزازنا والضغط علينا، باعتباره رجلَ واشنطن في مصر، بالإضافة إلى رئيس مكتبه ونائبه فيما بعد **علي صبري**، رغم تحوله إلى اليسار لاحقاً، لم يكونوا استثناءً، وكانوا موضعَ رهان واشنطن في مصر حتى قبل صعود نجم السادات، استناداً إلى إرث مديد من اتصالها بهم واتصالهم بها!

لا أظن أن ثمة مبالغة فيما ذهب إليه **أندروبوف**، أو ارتجالاً وعدم دقة في المعلومات التي أوردتها، ليس فقط لأن وثائق مختلفة، شرقية وغربية، كشفت عن ذلك لاحقاً، ولكن أيضاً لأن السهولة التي نفذ بها السادات انقلابه في مايو 1971، وتصفيته «الناصرية» وأبرز رموزها بهذه السرعة دون أية مقاومة أو اعتراض يُذكران، واعتماده في انقلابه على كوادِر مدنية وعسكرية كانت في أغلبيتها الساحقة «ناصرية» سرعان ما أخذت تدير وجوها في صلاواتها- علناً- نحو واشنطن والغرب عموماً فور أن توفي زعيمها، لا يمكن أن يحصل كله بهذه الطريقة والسهولة لو لم تكن «الساداتية» خرجت أصلاً من رحم «الناصرية» نفسها، ولو لم تكن تكويناً عضوياً من تكويناتها وسمّة جوهرية من سماتها. والواقع، وإذا ما عدنا إلى الأرشفة قليلاً، نجد أن الشتائم وعبارات الهجاء السياسي المقذعة التي كان يوجهها **ناصر** في خطابه العلنية كما في رسائله ومجالسه الخاصة ضد الشيوعية والشيوعيين والاتحاد السوفييتي، والتي كان يشارك في صياغتها وتحريرها ضباطُ محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، لاسيما **جيمس أيكليغر**، ومستشاره لشؤون «الدعاية القومية»، الجنرال النازي **أوتو سكورزيني**، كان من المستحيل العثور عليها في قاموس أي مسؤول أميركي أو غربي، أو حتى في قواميس ملوك النفط العرب أنفسهم! وأذكر نكتة سياسية ساخرة كانت تتداولها الألسن آنذاك تقول إن «**ناصر** يريد تحقيق ثلاثة أهداف: بناء الاشتراكية ومقارعة الاستعمار وتحرير فلسطين، بواسطة ثلاث وسائل: خرّيجي الجامعات الأميركية، وقروض الولايات المتحدة، وضباط الـ CIA»! وعلى أي حال، أثبتت التطورات اللاحقة، فور وفاة **ناصر**، أن هذا التقويم لم يكن مجافياً للحقيقة، ذلك أن كوادره أنفسهم، مع استثناءات نادرة جداً كما أشرت، هم من قادوا «الرّدة الساداتية». ولم يكن **هيكل** و **محمد صادق** و **حافظ اسماعيل** و **حسن التهامي** و **أحمد اسماعيل علي** و **عبد القادر حاتم** استثناءً، بل القاعدة، إلى حد أنه كان يطلق عليهم في بعض الجلسات الخاصة اسم «مجلس جواسيس الـ CIA الناصري»!

في أي حال، كان **فينوغرادوف** مقتنعاً- كما بدا واضحاً من تقاريره وبرقيات- بأن لمصر مصلحة حيوية عميقة ليس فقط في الحفاظ الدائم على علاقات التعاون الوثيقة مع الاتحاد

السوفييتي، بل وفي تطويرها أيضاً؛ وأن السادات لن يحيد عن الموقف الودي الذي اتخذه عبد الناصر من الاتحاد السوفييتي ومعسكره بعد «غزوة السويس» و«إنذار بولغانين» في العام 1956 وانتهاء دور «المكنسة» الذي أسندته له وكالة المخابرات المركزية حتى العام 1967 لكنس الشيوعية من العالم العربي، ونجح فيه إلى حد بعيد. وهو، إلى ذلك، أعني فينوغرادوف، لم يدرك أن التوجه نحو الغرب كان يلائم الذهنية المحافظة للسادات، ذي الخلفية النازية-الإسلامية الأخوانية، ولبطانته التي لم تكن تختلف عنه، ويمنحهم فرصة لتكوين هوية مختلفة لا تقيم اعتباراً للعلاقات الدولية التي أقامها عبد الناصر. وفوق هذا كله، كان أصبح معلوماً لأوساط واسعة في القيادة السوفييتية، على الأقل منذ أن تمكن عملاء فولف داخل جهازَي المخابرات البريطانية، MI5 و MI6، من ضبط السادات، منذ أواسط الستينيات، حين كان لم يزل رئيساً للبرلمان المصري، وهو يؤسس لعلاقات سرية خاصة مع مدير المخابرات السعودية كمال أدهم، المرجع الاستشاري الرسمي الأعلى لوكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط منذ العام 1965، ويقبض منه - بطلب رسمي من نائب مديرها آنذاك، ومديرها لاحقاً ريشارد هيلمز Richard Helms - مخصصات مالية سنوية ثابتة لجيبه الخاص بمعرفة عبد الناصر الذي لم يُعر الأمر اهتماماً حين جرى إبلاغه بالأمر في العام 1967 واعتبر الأمر «فرية شيوعية»، بدليل أنه لم يتردد في تعيينه نائباً وحيداً له أواخر العام 1969، وبالتالي «خليفة» له في حال أقدم البريطانيون و/أو الإسرائيليون على اغتياله في المغرب (خلال مؤتمر القمة العربية)، حين حذره الألمان الشرقيون من ذلك، استناداً إلى معلومات عملاتهم داخل المخابرات البريطانية! وبتعبير آخر، كان السادات يصلي خلف عبد الناصر «لأن الصلاة خلفه أثوب، ويأكل على مائدة كمال أدهم، لأن الطعام على مائدته أطيب»، إذا ما استخدمنا تلك المقولة البليغة والطريفة في التاريخ العربي-الإسلامي عن «المنافق الذي يصلي خلف الإمام علي بن أبي طالب ويتناول طعامه على مائدة الخليفة معاوية»، التي أدين بمعرفتها ومغزاها لمحرر ومترجم الطبعة العربية من هذا الكتاب. ومع ذلك، فإن تقارير السفير فينوغرادوف إلى موسكو رسمت صورة وردية لاتصالاته مع الرئيس السادات والمستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ومصر على وجه العموم. وباختصار، فشل فينوغرادوف فشلاً ذريعاً في تلمس المسار الذي سيتخذه السادات، رغم أنه كان مطلعاً ليس على تلك المعلومات فقط، بل وشاهداً عياناً على الانقلاب الذي نفذته هذا الأخير أواسط مايو 1971، وعلى الكثير من أسرارته وخلفياته. فقد كان على علم بتواطؤ محمد حسنين هيكل مع السادات و رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، يوجين ترون، في تنفيذ الانقلاب لصالح «المجموعة السعودية»-

الأميركية» التي كان يديرها رئيس الأركان ذو الميول النازية والإسلامية المحافظة، الفريق محمد صادق. فقد تولى هيكمل، تحت إشراف مشغله ترون، التنسيق بين عناصر المجموعة وقائد لواء «الحرس الجمهوري»، الفريق الليثي ناصيف، ورجل الـ CIA العتيق عضو تنظيم «الضباط الأحرار» حسن التهامي، وإقناعهم بالوقوف إلى جانب السادات في وجه مجموعة «مراكز القوى الناصرية وسلاطين ظلامها»، كما كان يسميهم. وكان عدد من رموز هذه «المراكز» عبّر في مناسبات مختلفة عن خشيته من علاقة السادات مع مدير المخابرات السعودية كمال أدهم، ومن ميوله الغربية «الكامنة» منذ ما قبل وفاة عبد الناصر. وكانت رائحة تلك العلاقة مع الشيخ أدهم قد انتشرت في صفوف النخبة السياسية المصرية بطريقة الهمس الخفيض بعد أن عمد رئيس محطة KGB في القاهرة، الجنرال فاديم كيربيتشينكو، الذي تولى رئاسة المحطة بعد انشقاق سلفه الديبلوماسي الشاب، ابن الـ 26 عاماً، فلاديمير ساخاروف [أو بيل ستيلر وفق اسمه المستعار لدى الـ CIA] لصالح هذه الأخيرة في العام 1971، إلى تسريبها استناداً إلى الوثائق التي كان حصل عليها فولف عبر عملائه المزروعين داخل أجهزة المخابرات البريطانية، قبل إرسالها إلى صديقه و«أستاذه» في موسكو، يوري أندروبوف. وسيعترف هيكمل نفسه بعد بضعة أشهر على ذلك، خلال جلسة دردشة غير رسمية على هامش حفل استقبال أقامته سفارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في القاهرة بمناسبة العيد الوطني (7 أكتوبر)، بأنه هو شخصياً من «أوحى للرئيس السادات بفكرة تصفية مراكز القوى الناصرية، لأن من شأن بقائها واستمرار أنشطتها التآمرية التشويش على وحدة وتماسك الجبهة المصرية الداخلية بعد رحيل ناصر، ولأن رموز تلك المراكز كانوا يخططون ويتآمرون للتخلص منه، وبالتالي تعريض الاستقرار الداخلي لخطر حقيقي»⁽⁶⁾. وكان أوحى بذلك أيضاً في حديث له مع صحيفة «نيويورك تايمز» في 22 أغسطس 1971 حين وصف هؤلاء الناصريين بـ «سلاطين الظلام». ومهما يكن من أمر، فقد اتضح منذ اللحظة الأولى أن «انقلاب مايو» كان إيذاناً بانطلاق عملية تطهير حقيقية لمراكز صناعة القرار من «الناصرين» و«الناصرية»، بحيث يمكن حتى للأعمى أن يرى اتجاه المسار الذي دشنته تلك المحطة الانقلابية. لكن فينوغرادوف، بخلاف مدير محطة KGB، لم ير شيئاً من ذلك. ولعل فشله هذا هو ما كان سبب هجومه الدعائي الانتقامي الصاخب الذي شنّه ضد السادات بعد عودته إلى موسكو في العام 1974، والذي وصل - في مذكرته إلى المكتب السياسي للحزب - إلى حد الزعم بأن إشعاله حرب أكتوبر «كان عملاً تأمرياً منسّقاً على نحو مسبق بينه وبين غولدا مائير و كيسنجر بهدف وحيد هو طرد السوفييت من الشرق الأوسط»!

من ناحيته، كان رئيس البعثة العسكرية السوفييتية في مصر حتى ديسمبر 1972، الجنرال المخضرم **فاسيلي أوكونيف** Василий Окунев، رغم إدراكه المسار الذي اختطه السادات، ورغم خبرته العسكرية والسياسية المتراكمة منذ مشاركته في معركة فك الحصار عن ستالينغراد خلال الحرب العالمية الثانية، يشارك **فينوغرادوف** هذه الرؤى في مختلف تقاريره التي أرسلها خلال فترة مهمته في مصر، ولكن انطلاقاً من منظور تقني - عسكري. فقد كتب **أوكونيف** إلى موسكو مؤكداً أنه طالما بقي الجيش المصري يعتمد كلياً على الاتحاد السوفييتي لتأمين السلاح والتدريب والدعم التقني، فليس هناك أي سبب للقلق بشأن موقف مصر وانحرافات السادات. ولأن موسكو زوّدت القوات المسلحة المصرية بأنواع من الأسلحة لم تكن إسرائيل تمتلكها، كما كان **أوكونيف** يعتقد، فإن الجيش المصري سيبقى مرتبطاً بالاتحاد السوفييتي إلى الأبد. لكن محطة KGB في مصر، التي كان يرأسها الجنرال الموهوب **فاديم كيربيتشينكو** Вадим Кирпиченко، كانت ترسل تقارير تنبؤية متواترة إلى موسكو منذ الأشهر الأولى التي تولى فيها السادات السلطة. فقد كان **كيربيتشينكو** يلفت انتباه زعماء الكريملين إلى «الانحراف المتنامي للسادات عن النهج الناصري المتوازن»، وإلى البرود في العلاقات المصرية-السوفييتية واتساع اتصالات المصريين السرية مع الأميركيين والسعوديين، فضلاً عن قصة الأموال التي كان يدفعها **كمال أدهم** كمرتب منتظم لجيب السادات الخاص منذ العام 1965، بناءً على توجيهات **ريتشارد هيلمز**، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية لشؤون التخطيط، ومديرها اعتباراً من العام التالي. وقد أصبح معلوماً بعد عقود من الزمن على ذلك، ونتيجة للإفراج عن الكثير من الوثائق الأميركية، أن «الوكالة» المذكورة استمرت في دفع الأموال للسادات، ولكن عن طريق «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» الذي أسسته في بريطانيا في العام 1972 برأسمال قدره أربعة مليارات دولار، 75% منها دفعها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ **زايد بن سلطان** بينما دفع «بنك أوف أميركا» الربع الباقي، لتمويل عملائها وعملياتها القذرة من وراء رقابة الكونغرس، وبشكل خاص الاغتيالات وتجارة السلاح وتدبير الانقلابات وغسيل الأموال.

هذا التباين في التقديرات السوفييتية إزاء مآلات السياسة المصرية، ما بعد ناصر، كان واضحاً منذ جرت مناقشة الأمر في اجتماع للمكتب السياسي مطلع العام 1971 في ضوء التقارير الدبلوماسية والعسكرية والاستخبارية المتضاربة، سواء منها ما كان مصدره جهات سوفييتية وحليفة أو صديقة، أو ما كان مصدره جهات غربية معادية. لكن في النهاية، وبسبب طبيعة النظام السوفييتي نفسه، الذي كان تخطى منذ زمن بعيد عن سماته «الثورية»

المزعومة وأخذ شكله «النهائي» المحافظ الساعي إلى إبرام صفقة تاريخية مع الولايات المتحدة، أو «صفقة تاريخية بين طبقة النومينكلاتورا الحاكمة والإمبريالية العالمية»، بحسب تعبير مبكر كان أطلقه المنظر «الماوي» الأبرز **سمير أمين** على خلفية «سياسة الإنفراج» ونتائج قمّتي **بريجينيف** و**نيكسون**، تغلّب تيار الكريملن «المتفائل» الذي يهدف إلى تطوير علاقات «أخوية» مع السادات وأشبابه في كل مكان من العالم. وقد لعب تغلّب التيار «التفاؤلي» هذا دوراً هاماً وحاسماً في بلورة جميع القرارات التي اتخذها الكريملن، ليس خلال حرب أكتوبر فقط، بل منذ العام 1971 في واقع الحال، رغم كل المؤشرات الفاقعة التي كانت تُنذِر بما هو نقيض ذلك. أما **فينوغرادوف** فكان فرحاً بـ «المهمة الأُممية النبيلة» التي أسندت له: «تثقيف» السادات سياسياً في ضوء هذا التوجه!

خلال معظم شهرَي أغسطس وسبتمبر 1973، كان **فينوغرادوف** في إجازة في الاتحاد السوفييتي. وبعد عودته إلى القاهرة، استقبله السادات في 22 سبتمبر في قصر «برج العرب» قرب الاسكندرية. وهناك شعر بالإرتباك. فرغم وصوله في الموعد المناسب، كان عليه الانتظار ريثما ينهي السادات مباحثاته مع مجموعة من الأميركيين يرأسها **نيلسون روكفلر** [حاكم نيويورك، ونائب الرئيس **جيرالد فورد** لاحقاً]. وأخيراً، حين دُعي إلى مكتب الرئيس، شعر - كما سيتذكر ويقول لي لاحقاً - أن السادات كان في الواقع يفكر بوحى من أمرٍ آخر؛ ولم يكن هذا الأمر الآخر سوى اجتماعه الذي انتهى للتو مع الأميركيين. فحين تحول النقاش إلى الوضع في الشرق الأوسط، وصف السادات العلاقات العربية-الإسرائيلية بأنها لاتطاق، وألح إلى أن الوضع ربما يكون في طريقه إلى الانفجار. لكن السادات تحدث بتعابير إنشائية عامة ومبهمة، دون أن يشير إلى أية خطط أو استعدادات مصرية. وهذا ما وُضع السفير وسط دوامة من الحيرة. فإذا كانت مصر قد قررت حقاً شن حرب، فإن السادات كان ملزماً، وفق المعاهدة السوفييتية-المصرية الموقعة في العام 1971، إن لم يكن بدافع براغماتي بحث، بالتشاور مع الحكومة السوفييتية، أو على الأقل إبلاغها بهكذا قرار مقدماً كما ينبغي. ومع ذلك فإن السادات لم يوح بأية إشارة إلى وجود خطط عسكرية أو سياسية مصرية وشيكة. وبالطبع لم يكن السفير سعيداً بذلك، فقد أدرك أن تقريراً مبهماً سيرسله إلى موسكو بعد غياب طويل عن القاهرة سيوقعه في حرج ويصيب الكريملين بالإحباط.

على خلاف اجتماع 22 سبتمبر، كان الاجتماع التالي بين **فينوغرادوف** والسادات في 3 أكتوبر مهماً وغنياً بالمعلومات. ففي تقريره إلى موسكو، شدد **فينوغرادوف** على قلق السادات

بشأن الوضع في الشرق الأوسط، وأشار إلى أن السادات تحدث مطولاً خلال الاجتماع عن «استعدادات إسرائيل العسكرية واستفزازاتها المتواصلة»، قبل أن يعترف للسفير بأنه «لم يعد قادراً على تحمل هكذا غطرسة». وبعد ذلك اعترف السادات للسفير بأن الدول العربية «ستكون مرغمة على الانتقام من أجل كسر الجمود الذي يكتنف الوضع في الشرق الأوسط». لكن الرئيس المصري لم يوضح طبيعة «الانتقام» الذي يخطط له العرب، ولم يقل أي شيء عن تاريخ محدد، وبقي كلامه إنشائياً عاماً. وعندما سأله فينوغرادوف بشكل خاص عن مستوى وتوقيت العمليات العسكرية «الانتقامية» التي سيقوم بها العرب، أجاب السادات بأنه، وإذا ما كان الأمر ضرورياً، «سيبلغه حتماً، ولكن في الوقت المناسب»، ناصحاً إياه بأن لا يغادر القاهرة في الوقت الحاضر. وبحسب ما سيقوله السادات لاحقاً، فإن المعلومات الوحيدة التي أفضى بها للسفير السوفييتي يوم الأربعاء، 3 أكتوبر، كانت التالية: «إن كلاً من مصر وسوريا قررتا الشروع في عملية عسكرية لوضع حد لحالة اللاسلم واللاحرب»⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أنه لم يدّع أنه أبلغ السفير فينوغرادوف بتاريخ الحرب، سواء خلال اجتماعه به في 3 أكتوبر أو لاحقاً، فإنه كان كاذباً تماماً، كما فعل بشأن الكثير من الوقائع التي زورها أو لفقها في مذكراته. فهو لم يذكر للسفير السوفييتي بتاتاً أن مصر وسوريا قررتا الشروع في حرب، وإلا لكان فينوغرادوف ذكر ذلك في برقيته إلى موسكو بدقة، نظراً لأهمية الموضوع وخطورته، ولأن فينوغرادوف على درجة عالية من المهنية بحيث أنه لا يمكن أن تفوته، كأبي ديبلوماسي محترف، هكذا إشارة في منتهى الأهمية والخطورة لو كان السادات ذكرها له فعلاً. فقد نصّت برقيته إلى موسكو، التي اطلعت عليها بنفسها حينها وفيما بعد، على وجود استعدادات مصرية مكثفة، لكنها لم تُشر إلى أي تاريخ أو توقيت محدد لهجوم مصري نهائي متوقع، بل إلى مجرد «احتمال قيام مصر بعملية عسكرية في المستقبل»، فضلاً عن أنها خلت من أي ذكر أو إشارة لسوريا، سواء مباشرة أو تلميحاً، فبدا الأمر وكأنه يتعلق بمصر حصراً.

رسالة بريجينيف إلى السادات : قرار الحرب يخصكم وحدكم

خلال الاجتماع نفسه، في 3 أكتوبر، بين السفير فينوغرادوف والسادات، حث الأخير الحكومة السوفييتية على تسريع إرسال الشحنات العسكرية، وشدد على الأهمية القصوى لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية المبرمة ذات الصلة في الوقت المناسب. وبعد أن عرض تقويمه للوضع في الشرق الأوسط و«احتمال» إقدام مصر على عمل عسكري، سأل السادات ضيفه عن موقف موسكو إزاء هكذا تطور يمكن أن يحصل. ولم يتأخر الجواب السوفييتي على هذا السؤال، فقد تسلمه السادات حين استقبل فينوغرادوف عند الساعة مساءً من اليوم التالي، الخميس 4

أكتوبر، وتسلم رسالة من **بريجينيف**. وقد شدد الزعيم السوفييتي في رسالته على أن القرار بشأن هكذا قضية حيوية تتعلق بعملية عسكرية محتملة، يبقى متروكاً كلياً للقيادة المصرية. لكن هكذا قرار يجب أن يكون مسبقاً بعمل تحضيري شامل بالغ العناية والحيطه والحدز، لأن أي فشل مهما كان بسيطاً في هكذا «مغامرة» (مصرية) خطيرة» (كما وردت حرفياً في النص الروسي الأصلي: *Рискованное Приключение*) سيكون من شأنه كبخ عملية التسوية في الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى. وكرر **بريجينيف** موقف الكرملن التقليدي بخصوص قضية الشرق الأوسط و«تشديده على الوسائل السياسية لإيجاد حل لها». كما أبلغه في رسالته بقرار موسكو إجلاء العائلات السوفييتية من مصر وسوريا، الذي كان بدأ بالفعل قبل بضع ساعات. وبحسب السفير **فينوغرادوف**، فإن السادات رد بهدوء قائلاً: «إنه شغلکم» [= ليس لنا علاقة بالأمر]. والغريب اللافت في وقائع اللقاء أن السادات لم يستفسر ضيفه ولو بكلمة واحدة عن السبب الذي دفع موسكو إلى اتخاذ خطوة الإجلاء الكثيف والعاجل لرعاياها، ولم يدفعه فضوله الأمني أو السياسي حتى إلى سؤاله عما إذا كانت موسكو على علم بشيء خاص يتعلق بأمن مواطنيها في مصر ولا تريد إخبار القاهرة به، أو أن للإجلاء خلفية سياسية أو إنه تهميد لموقف أو قرار تنوي موسكو أن تتخذه فيما يتعلق بعلاقاتها مع مصر!! وقد أشار البعض، كما فعل **هيكل** («الطريق إلى رمضان»، ص 25-26)، إلى أن **بريجينيف** طلب من السادات «إذناً» لإجلاء المستشارين المدنيين السوفييت وعائلاتهم وأن الرئيس المصري وافق على ذلك «مكرهاً». لكن هذا الادعاء لا أساس له، ومجرد واحدة أخرى من تلفيقات **هيكل** التي لا حصر لها في كتابه. فمساعدة **فينوغرادوف**، **بوغوس أوكوبوف**، الذي شارك في معظم لقاءات السفير، بما فيها اللقاء المذكور، أكد أن رد فعل السادات على القرار السوفييتي كان هادئاً وبارداً ودون أي تعليق باستثناء عبارة «إنه شغلکم». ونفى بشدة أن يكون هناك أي طلب من **برجينيف** للحصول على «موافقة» القاهرة من أجل سحب الرعايا المدنيين السوفييت. ولا أدل على ذلك، كما سيقول لي لاحقاً الفريق **بيوتر ساموخودسكي** *Петр Я. Самоходский* الذي خلف الجنرال **أوكونيف** في مهمته كرئيس للبعثة العسكرية السوفييتية في مصر مطلع العام 1973، وكما ذكر **فينوغرادوف** نفسه في مناسبات مختلفة، من أن ثلاث أو أربع طائرات «إليوشن 62» سوفييتية على الأقل كانت قد هبطت في مصر فعلاً حتى عصر ذلك اليوم، وأن طائرات أخرى كانت على وشك الوصول، بينما كانت واحدة منها على الأقل قد أقلعت فعلاً بركابها السوفييت في طريق العودة إلى موسكو، حتى قبل أن يذهب **فينوغرادوف** إلى اجتماعه مع السادات عند الساعة مساءً!

هكذا كان رد الفعل السوفييتي الرسمي على معلومات السادات المتعلقة بالهجوم المصري - السوري المخطط، حذراً ومكبوتاً. والحقيقة هي أن بريجنيف لم يحاول ثني العرب بحزم عن قرارهم، رغم الغضب الذي أبداه أمام رفاقه في المكتب السياسي من العرب بسبب قرارهم هذا، لأن موقفاً سلبياً ثابتاً و واضحاً وحازماً من الكرملن ضد الخطط العربية، سيدمر - من وجهة نظر موسكو - علاقات «الأخوة» مع العرب، المزعزعة أصلاً. لكن بريجنيف، وفي الآن نفسه، تجنب تماماً تشجيع العرب على المضي في خططهم العسكرية حتى وإن بطريقة غير مباشرة. وليس هناك من سبب منطقي للاستنتاج، كما فعل الصحفيان الأخوان مارفين و برنارد كالب، مرافقا كيسنجر في رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط لاحقاً، بأن بريجنيف «لم يثر أي اعتراض» على الخطة المصرية، وأنه - من وجهة نظره - «كان لها مزايا واضحة» (8). فهذا الاستنتاج نابع من سوء طوية، فضلاً عن أنه مشتق من سوء فهمهما لذهنية السادات وذهنية بريجنيف ولطبيعة علاقتهما السياسية، وبؤس فهمهما لحقيقة ما آلت إليه علاقات القاهرة مع موسكو بعد وفاة ناصر، بل وحتى خلال حياته حين كان لا يزال يراهن حتى النفس الأخير في حياته على العلاقة مع واشنطن. وبعبارة أخرى، لم يكن السادات بحاجة لأن يحصل على موافقة مسبقة من الزعيم السوفييتي أو غيره للمضي في خطته العسكرية. كما أن بريجنيف شدد في رسالته إلى السادات على «المزايا الواضحة لتسوية سياسية للأزمة»، وليس للخطة العسكرية أو الحرب، لكن القرار كان في النهاية قرار السادات.

يوم السبت، 6 أكتوبر، تحدث السادات مع فينوغرادوف مراتٍ عدة عن مبادرة المصريين إلى الحرب. جرت المحادثة الأولى بينهما قبيل الظهيرة في «قصر الطاهرة» حيث أبلغ السادات ضيفه بأن الوضع في حالة «تطور مستمر»، ونبهه إلى أن عليه «أن يتوقع أحداثاً مهمة... في غضون أربع ساعات». لكنه مع ذلك لم يحدد طبيعة هذه «الأحداث»، في حين باءت بالفشل محاولات فينوغرادوف الحثيثة للحصول على أية معلومات دقيقة أو واضحة، سواء من السادات مباشرة أو من خلال قنوات أخرى. وخلال اللقاء أبلغ السادات بـ «الرد الإيجابي» الذي جاء من موسكو بشأن طلب الرئيس المتعلق بشحنات الأسلحة، بينما عبّر السادات عن امتنانه وقال إنه سيكون من دواعي سعادته أن يبقى فينوغرادوف معه، لكن هذا مستحيل، نظراً لأن السفير عليه أن يكون في السفارة للحفاظ على التواصل المستمر مع موسكو. وكان فينوغرادوف يغرق في المزيد من الإحباط والحيرة لأن السادات ظل يرفض حتى الساعات القليلة الأخيرة قبيل الحرب أن يعطيه أية معلومات محددة ذات قيمة عن الخطط العسكرية المصرية. ولم تكن حال فاديم كيربيتشينكو ورفاقه في محطة KGB أفضل من حال السفير؛

فقد فشلوا هم أيضاً في الحصول على أية معلومات دقيقة عن تاريخ وموعد الحرب الوشيكة من مصادرهم المدنية أو داخل القوات المسلحة المصرية، رغم جميع التحضيرات والتحركات التي كانت تجري أمام أعينهم على الأرض!

بعد بضع ساعات اتصل السادات مع فينوغرادوف في السفارة السوفييتية هاتفياً وأبلغه بلهجة انتصارية: «أيها السفير! نحن الآن على الضفة الشرقية للقناة! العلم المصري رُفع على الضفة الشرقية للقناة القديمة عبرنا القناة!». أما هيكل فيؤكد في كتابه [الطريق إلى رمضان] أن السادات قال للسفير في المكالمات ذاتها «قل لبريجينيف إنها الأسلحة السوفييتية التي حققت معجزة العبور»⁽⁹⁾. وإني لأودّ فعلاً لو أن السادات قال ذلك حقاً، لكن المسلسل الطويل من المحاولات الاحتياطية الكثيرة التي قام بها النصاب هيكل للإشادة بالعلاقات السوفييتية- المصرية وتمجيدها بطريقة متملقة، ولتقديم نفسه على أنه صديق للاتحاد السوفييتي، لا تسمح لي بتصديقه ولو بمقدار قلامة ظفر. ففي تاريخ تعامله مع الاتحاد السوفييتي مسلسل لا نهاية له من المواقف النفاقية التي كان بارعاً أيما براعة في أدائها، رغم أن موسكو كانت على معرفة- بالوثائق - منذ سنوات طويلة أنه هو شخصياً من كان يحث الرئيس عبد الناصر ويحرّضه، كما سيفعل مع السادات لاحقاً، على الإسراع في إعادة تطبيع العلاقات مع الأميركيين (بعد العام 1967)، لأن من شأن ذلك «تحييدهم في الصراع العربي-الإسرائيلي»، كما كان يؤمن ويعتقد جازماً، وكما اعترف لاحقاً في أكثر من مناسبة وفي أكثر من كتاب وحديث من كتبه وأحاديثه. وهذا ما جعل موسكو ترفض استقباله وتعيده من المطار، بأمر شخصي من أندروبوف، خلال زيارته لها مطلع العام 1970 في عداد الوفد الذي كان يرافق الرئيس ناصر في زيارته السرية تلك، خصوصاً بعد أن «ورط» الرئيس ناصر في إعادة فتح خطوط سرية مع وكالة المخابرات المركزية، وأقنعه في العام 1968- مع مدير المخابرات المصرية أمين هويدي- بإعادة افتتاح محطة سرية لها في القاهرة برئاسة يوجين ترون بعد أن كانت العلاقات بين الطرفين بهتت قليلاً في العام 1965 ثم انقطعت على أثر عدوان يونيو الإسرائيلي في العام 1967؛ وهو من «ورطه» أيضاً حتى في فتح خطوط اتصال جانبية مع زعيم الحركة الصهيونية العالمية ناحوم غولدمان وأقنعه باستقباله سراً في القاهرة أوائل العام 1970 وتكليفه بلعب دور «وسيط تفاوضي» مع إسرائيل⁽¹⁰⁾! وقد ظلت قصة طرد هيكل وإبعاده من مطار موسكو، رغم أنه كان يرافق الرئيس ناصر آنذاك، ومنعّه من دخول الاتحاد السوفييتي نهائياً منذ ذلك التاريخ، سراً محصوراً بعدد محدود جداً من عليّة القوم حتى اليوم، ولو أن بعض هؤلاء ألمح إلى أن القصة حصلت في عهد خروتشوف، الأمر الذي لا

أساس له. هذا فضلاً عن أن هيكـل نفسه تجنب دوماً ذكر هذه الواقعة أو حتى التلميح إليها ولو بإشارة عابرة، ربما لأنه يعلم أن الكريملن لم يكن يتصرف عادةً على هذا النحو «الفتح» والمباشر، خصوصاً وأنه كان يرافق الرئيس **ناصر** في زيارة سرية هامة، إلا مع الأشخاص الذين ثبت لدى موسكو أنهم جواسيس أو عملاء رسميون لأحد أجهزة الاستخبارات الغربية ويتآمرون معها ضد الاتحاد السوفييتي. وفي أي حال، وبمعزل عن الوثائق التي حصلت عليها HVA من مصادرها في لندن، فإن الملف الكبير الذي نشرته «نيويورك تايمز» في 22 أغسطس 1971 عن **هيكـل** وصحيفة «الأهرام» ومبناها الفخم الجديد الذي مَوَّلت إنشائه وكالة المخابرات المركزية وزودته بأحدث وسائل تكنولوجيا الطباعة والاتصالات على نفقتها الخاصة، أكد أن **هيكـل** شخصياً هو من وقف وراء خلق وبلورة «أفكار السادات الإسرائيلية والأميركية» و وراء انقلابه في مايو 1971، وأنه «عميل لـCIA، على الأقل منذ العام 1952، حين حصل على منحة مالية خاصة من وزارة الخارجية الأميركية لتغطية الانتخابات الرئاسية في ذلك العام»! أما محرر الملف، ومن هنا أهميته، فهو **إدوارد شيهان**، ضابط الأمن الدبلوماسي سابقاً في سفارتي الولايات المتحدة في القاهرة وبيروت، والرجل المعروف بصلاته الوثيقة مع **هنري كيسنجر** ومساعدته لشؤون الشرق الأوسط **ألفرد أئرتون**!

هكذا إذن علمت **موسكو** باندلاع الحرب، دون أن تُفاجأ بذلك، من الإذاعات العالمية ومن السفير **فينوغرادوف** الذي أرسل برقية إلى الكريملن من السفارة السوفييتية في القاهرة عقب مبادرة **السادات** إلى الاتصال به. وجاء في برقية **فينوغرادوف**، التي أرسلت عند الساعة الثالثة عصراً بتوقيت القاهرة، إن **السادات** أبلغه بأن «الإسرائيليين بدؤوا عملياتهم العسكرية ضد مصر عند الساعة الثانية والنصف، وأن القوات المصرية، رداً على ذلك، عبرت قناة السويس». هذه هي، للأسف، الطريقة التي أبلغت بها السفارة السوفييتية في القاهرة **موسكو** بأن الحرب قد بدأت، دون تعلم أن الكريملن كان على علم يقيني بتاريخ وتوقيت اندلاع الحرب قبل نشوبها فعلاً بثلاثة أيام على الأقل! وبعد سنوات عديدة لاحقة سيتذكر **فينوغرادوف** تلك الواقعة بطريقة مريرة ويتساءل بطريقة ساذجة: «لماذا أقدم **السادات**، وهو صديق وزعيم دولة صديقة، على إبلاغي هذا الكذب السافر»؟!

اتصالات **موسكو** مع **دمشق**

لم تُقلَّ التطورات الحاصلة في القاهرة إلا جزءاً من القصة بالطبع. فحليف **السادات** في الحرب كان الرئيس **حافظ الأسد**. ومن أجل معرفة الدور السوفييتي في **دمشق**، علينا أن نعود إلى **نور الدين محيي الدينوف**، سفير **موسكو** هناك، الذي لعب - على غرار زميله في

القاهرة **فينوغرادوف** - دوراً هاماً في التطورات الدبلوماسية خلال حرب أكتوبر، فضلاً عن دوره السياسي «التأمري» في دمشق نفسها على مدى السنوات الخمس التي سبقت ذلك.

كانت خلفية **محيي الدينوف** مختلفة كلياً عن خلفية **فينوغرادوف**. فهو أوزبكي من حيث الانتماء العرقي، ومسلم بالولادة، بدأ سيرته المهنية كموظف في الحزب الشيوعي في جمهورية أوزبكستان السوفييتية، وأصبح زعيماً لها خلال فترة قصيرة. وقد استمر ارتقاؤه السريع على سلم السلطة في موسكو، حيث اختير سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي وعضواً في المكتب السياسي العام 1957. أما سقوطه السياسي فكان في العام 1961. وبعد بضع سنوات على ذلك، شغل منصباً بيروقراطياً ثانوياً في موسكو. وفي العام 1968 جرى تعيينه سفيراً للاتحاد السوفييتي في دمشق.

لم يكن للسفير **محيي الدينوف** أية خبرة سابقة في الشؤون الدولية، على الرغم من أنه كان وزير خارجية أوزبكستان. ففي الاتحاد السوفييتي لم يكن هكذا منصب يوسع رؤية المرء للشؤون الخارجية، لأن أيّاً من الجمهوريات السوفييتية لم يحتفظ بعلاقاته الدبلوماسية مع أية دولة أجنبية، حيث بقيت العلاقات الدبلوماسية الخارجية لهذه الجمهوريات محصورة بالعاصمة الفيدرالية - موسكو، باستثناء أوكرانيا وبيلاروسيا اللتين تمتعتا باستقلال نسبي في السياسة الخارجية وتمثيل مستقل لدى الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي نهاية العام 1991. فمرسوم مجلس السوفييت الأعلى الصادر في العام 1944، والذي قرر إحداث وزارات للشؤون الخارجية في الجمهوريات السوفييتية، انتهى ليصبح مهزلة. في حين لم يتجاوز عدد أطقم الموظفين في تلك الوزارات عشرة أشخاص في أفضل الحالات. أما الإحاطات الدورية المختلفة التي كان يُعدها وزراء تلك الوزارات فلم تكن تؤخذ بعين الاعتبار في الكريملن إلا نادراً، بل وأصبحت مبادرات دبلوماسية تلك الجمهوريات مصدر إزعاج، وحتى احتجاج، في العاصمة السوفييتية. وأتذكر هنا أن أحد نواب **غروميكو**، وفي لحظة اندفاع من الصراحة، نصّح أحد وزراء خارجية تلك الجمهوريات ذات مرة بشكل ودي «أن لا يغامر بقول ما لا يلزم، وأن يلزم الصمت إذا كان يريد النجاح ويصبح يوماً ما سفيراً». ومن المرجح أن **محيي الدينوف** عمل بتلك النصيحة حين كان وزير خارجية أوزبكستان.

فضلاً عن هذا، لم يكن للسفير السوفييتي في سوريا تلك الاتصالات الكثيفة والمتشعبة نفسها التي كانت لزميله **فينوغرادوف** مع الكريملن، لكنه كان أكثر دراية بدهاليز السلطة في موسكو. فقد عرف كيف يتملق «ساحتها القديمة» ويدخل السعادة إلى قلبها. وتخبرنا إحدى

القصص الطريفة، لكن المعبرة، التي سمعتها من أحد الزملاء كيف أن **محيي الدينوف** عمد إلى «إعادة تحرير» أحد تقاريره إلى موسكو. فبعد لقائه بشخصية سورية هامة جداً، سأل مترجمه أن يعيدَ قراءة محضر المحادثات مع هذه الشخصية، ثم أجرى بنفسه بعض التحوير في النص، وصولاً إلى المفاجأة الكبيرة التي أنزلها كالصاعقة على رأس المترجم حين سمى الشخص الذي تحدث إليه خلال اللقاء بأنه «**الأسد**»، دون أن يحدد اسمه الأول أو منصبه الوظيفي. وهو ما دفع المترجم إلى تنبيهه بكل تواضع قائلاً: «ولكن، أيها الرفيق السفير، مَنْ كنتَ مجتمعاً به ليس الرئيس **حافظ الأسد**، بل شقيقه **رفعت**! فما كان من **محيي الدينوف** إلا أن ردَّ عليه بالقول: «ليس هناك أي فرق، سواء أكان هذا الشخص هو **الأسد** أو **أسداً** آخر، اترك النص كما هو! ولعله كان محقاً في الجوهر، إذ لم يكن ثمة أي فرق آنذاك بين «**الأسدين**» الشقيقين في أعلى هرم النظام السوري، ولكن دقة البرقيات الدبلوماسية والأمانة في نقل محاضر اللقاءات أمر آخر!

مع ذلك، فإن مساعد **محيي الدينوف**، المستعرب **فينيامين بوبوف** Вениамин Попов ، الذي سيصبح لاحقاً سفير الاتحاد السوفييتي ثم روسيا الاتحادية في عدد من الدول العربية، يتذكر أن رئيسه كان في الأوقات الصعبة كأيام حرب أكتوبر يتصرف بهدوء وتروٍّ وثقة ودون أي ارتجال أو اجتهاد في تحرير محاضر اللقاءات، ويخبر موسكو بدقة متناهية وعلى الفور بآراء الرئيس **الأسد**، لأن أي تلوُّ أو عدم دقة في نقل المعلومات في هكذا أوضاع متوترة وساخنة سيكون وبالاً عليه ومن شأنه أن يدمر حياته المهنية، وربما حياته الشخصية أيضاً. ومع أن لقاءاته مع **الأسد** لم تكن كثيرة على غرار لقاءات زميله **فينوغرادوف** مع السادات، غير أنها كانت أكثر ودية وانفتاحاً وعمقاً. ولعل خلفية **محيي الدينوف** الآسيوية-الدينية المحافظة، كأوزبكي مسلم، من جهة، واعتزاز **الأسد** بخلفيته القومية-الإسلامية، من جهة أخرى، لعبتا دوراً في خلق تلك الألفة والثقة المتبادلة بينهما. إلا أن ثمة عاملاً آخر، لم أكن على علم به سابقاً، ربما أو من المرجح أنه كان هو السبب الحقيقي والأساسي في تكوُّن هذه الألفة والثقة بينهما. فمنذ وصول **محيي الدينوف** إلى دمشق كسفير في العام 1968، بدأ يلعب دوراً محورياً مع فريق **بريجينيف**، لاسيما عدل هذا الأخير، الجنرال **سيميون تسفيغون** نائب رئيس KGB، في دعم وتأييد **الأسد**، وزير الدفاع آنذاك، ذي التوجه اليميني المحافظ والمرتبط بالسعوديين والبريطانيين، على رفاقه في الجناح اليساري، لاسيما **الأتاسي** و **جديد**، وفي حثِّه على إطاحتهم في انقلاب عسكري «قَبْل أن يتسببوا لنا وللمنطقة والعالم بالمزيد من المشاكل والصدامات مع إسرائيل والولايات المتحدة نحن بغنى عنها»، كما تقول أوراق «أرشيف

فولف»⁽¹¹⁾. هذا بالإضافة إلى أنه، أي محيي الدينوف، وكبير الخبراء العسكريين السوفييت في سوريا خلال الفترة 1969-1972، الفريق سلطان محميدوف، كانا على علاقة وثيقة بشقيق الرئيس، رفعت الأسد، منذ أن حصل هذا الأخير على تأهيله العسكري في «أكاديمية المدفعية الميدانية» في مدينة ييكاترينبيرغ (سفيردلوفسك (Свердловск) في منطقة الأورال أوائل عقد الستينيات، ولعبا دوراً مهماً - لاسيما الفريق محميدوف - في إدارة انقلاب الأسد في 13 نوفمبر 1970 واعتقال قادة النظام السابق (جديد ورفاقه)، حيث كان محميدوف يربط خلال أزمة الصراع على السلطة في دمشق مع عدد من ضباطه في مقر «الوحدة 569» («سرايا الدفاع») التي يقودها الأسد الشقيق، وفق «أرشيف فولف» نفسه الذي يتضمن أيضاً شهادة تفصيلية ذات أهمية بالغة من نائبه الفريق هورست بينيكة Horst Jänicke حول أحداث وظروف الانقلاب وخلفياته. ففي لحظة من لحظات الأزمة المتفجرة بين الأسد ورفاقه اليساريين، كما سنرى لاحقاً، لم يتردد محيي الدينوف، ومعه الفريق محميدوف، في الذهاب شخصياً يوم 15 نوفمبر 1970 إلى زنزانة صلاح جديد الانفرادية في مقر مخابرات سلاح الجو، بعد يومين من اعتقاله، ليطلب منه - من بين مطالب أخرى أقل أهمية - «الموافقة على التسوية مع إسرائيل وفق القرار 242»، بما يعنيه ذلك ضمناً من اعتراف بإسرائيل وإسقاط حقوق الشعب الفلسطيني، «مقابل وقف العملية الانقلابية التي يقودها الأسد وإعادة الأمور إلى طبيعتها». و«حين فشل محيي الدينوف ورفيقه محميدوف في مهمتهما، نظراً للرفض الصارم الذي أبداه جديد إزاء العرض المقدم له، بل والتحدث معهما بلغة تهكمية قاسية وغير دبلوماسية، بما في ذلك مقارنة تصرفهما بتصرفات سفارات واشنطن وملحقياتها العسكرية في بلدان أميركا اللاتينية، جاءت توجيهات موسكو في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه بأن يحسم الإنقلابيون موقفهم ويمضوا في تنفيذ خطتهم الموضوعة لإنهاء سلطة من تسميهم موسكو المجموعة اليسارية المغامرة (...). وهكذا أصدر الانقلابيون في اليوم التالي بياناً يعلن إطاحة قيادة رفاقهم السابقين» [بيان القيادة القطرية المؤقتة] / «الحركة التصحيحية» في 16 نوفمبر 1970].

الأسد يشرح استراتيجيته قبيل الهجوم:

حرب خاطفة... ليومين فقط، ثم مفاوضات سياسية وفق القرار 242

من بين تلك اللقاءات التي جمعت السفير السوفييتي في سوريا بالرئيس الأسد كان اللقاء الأكثر أهمية هو الذي حصل قبيل ظهيرة يوم الخميس، 4 أكتوبر، حين تحدث الأسد عن «الحرب الوشيكة مع إسرائيل». ففي هذا الاجتماع علم محيي الدينوف من الأسد أكثر مما

علمه **فينوغرادوف** من الرئيس **السادات**، ولكن دون السقف المتعلق بتاريخ الحرب وتوقيتها. فقد أشار **الأسد** إلى أن قرار الهجوم على إسرائيل جرى اتخاذه من قبل سوريا ومصر معاً، وأن الحرب ستبدأ «خلال الأيام القليلة القادمة». لكنه، مع ذلك، لم يحدد توقيت الهجوم الوشيك بدقة، سواء أكان من حيث اليوم أو الساعة. أما الموضوع الأساسي الذي كُرس له لقاء الرجلين فكان الاستراتيجية السورية في الحرب. وقد أكد **الأسد** أن الهدف الاستراتيجي لسوريا (على المدى البعيد وليس كهدف مباشر لهذه الحرب) هو «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية انسحاباً كاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ العام 1967، وإعادة الحقوق الشرعية للفلسطينيين». لكن، وفيما يتعلق بالحرب الوشيكة، فإن ما يمكن تحقيقه، كما رأى، هو «إنزال ضربة عسكرية ساحقة بإسرائيل». وهكذا ضربة يمكن إنجازها من خلال هجوم كبير ومفاجئ يجري تنفيذه خلال فترة قصيرة من الوقت». وبحسب ما قاله **الأسد** حرفياً: «بعد تنفيذ هذه الضربة الابتدائية وبعد النجاح العسكري العربي المنتظر، يجب إيقاف الحرب فوراً. أما بقية الخطة، أي التحرير الكامل للأرض العربية والعودة إلى حدود 4 يونيو 1967، فيجب أن يحصل من خلال الوسائل السياسية فقط». ومن وجهة نظره، فإن الجزء العسكري من الخطة الاستراتيجية الشاملة «يجب أن لا يستغرق سوى يوم واحد أو يومين وفي الحد الأقصى ثلاثة أيام».

أبلغ **الأسد** السفير **محيي الدينوف** أيضاً أن سوريا «أعدت قواتها المسلحة للحرب على إسرائيل وفقاً لهذا الجدول الزمني الاستراتيجي، أي الحرب لمدة يومين أو ثلاثة كحد أقصى». وشدد على أن «التركيز المكثف للقوات المسلحة السورية يهدف إلى التحرير الكامل أو شبه الكامل لمرتفعات الجولان المحتلة خلال اليومين الأولين من الحرب». وهكذا اعترف الرئيس السوري بأن القوات المسلحة السورية لم تكن جاهزة لحملة طويلة تزيد عن ثلاثة أيام، ذلك «لأن هدفها الأساسي هو منع الجيش الإسرائيلي من استعادة زمام المبادرة و شن هجوم معاكس»، كما قال. ولهذا السبب بالذات «هناك أهمية قصوى بالنسبة لسوريا في أن يحصل وقف إطلاق نار فوري بعد إنجاز المرحلة الابتدائية من الحرب»، كما شدد أكثر من مرة خلال اللقاء.

حين سأله **محيي الدينوف** عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق وقف إطلاق النار، كانت إجابة **الأسد** قاطعة و واضحة على نحو لا لبس فيه: «بمساعدة صديق سوريا والعرب، الاتحاد السوفييتي»، قبل أن يفصل في إيضاحه ويقول «إنه، وبعد الانتصارات الأولية للعرب، يتوجب على الاتحاد السوفييتي المبادرة فوراً إلى العمل على إصدار قرار من مجلس الأمن

الدولي، بدعم من دول عدم الانحياز، يقضي بوقف إطلاق النار، والإلحاح على إجراء عملية تصويت على مشروع القرار الذي يجب أن يتضمن مطالبة إسرائيل بسحب جنودها فوراً من جميع الأراضي التي تحتلها». وفي نهاية إيضاحه عبّر الأسد عن يقينه بأنه «ما من أحد، بما في ذلك الولايات المتحدة، سيتجرأ على التصويت ضد قرار يقضي بوقف إطلاق النار». ويبدو من أقواله هذه أن فهم الأسد آنذاك للعلاقات الدولية، وقد تطور فهمه هذا كثيراً في السنوات اللاحقة، كان على درجة من السذاجة والبؤس بحيث أنه لم يكن يرى في مجلس الأمن الدولي أكثر من «دكانة» مفتاحها بيد الاتحاد السوفييتي الذي يمكنه فتحها وإغلاقها كيفما وأنّى يشاء ويبيع فيها ما يشاء لمن يشاء! ولم يكن فهمه للذهنية الإسرائيلية أقل بؤساً وتفاهة، رغم الحروب العديدة والتجارب المريعة معها، فهو كان يعتقد -بسذاجة مطلقة- أن إسرائيل ستلتزم بوقف إطلاق النار حالما يصدر قرار عن مجلس الأمن، بافتراض إمكانية إصداره في اللحظة التي يريدونها، كما تخيل، وأنها ستقف متفرجة على الجيش السوري وقد وصل إلى حدودها مباشرة، لا شيء إلا لأنها تحترم وتقدر قرارات مجلس الأمن! والحق إن المشعوذ وحده فقط من يمكنه أن ينطق بهذه الترهات.

ما يلفت الانتباه في محضر لقاء الأسد - محيي الدينوف قبيل ظهر يوم 4 أكتوبر هو أن الأول، كما نظيره السادات، تجنب التطرق ولو باستفسار بسيط، سواء في هذا اللقاء أو اللقاءات التي تلتها قبل وخلال الحرب، إلى مسألة إقدام الاتحاد السوفييتي على إجلاء رعاياه من سوريا وإخراج بعض سفنه الحربية من «النقطة الفنية» في مدينة طرطوس الساحلية ومن القاعدة البحرية السورية في «ميناء البيضاء» شمال اللاذقية، اللتين تستخدمهما السفن السوفييتية في حوض المتوسط للاستراحة والتزود بالمؤن! وكان كل من رئيس مكتب الأمن القومي، ناجي جميل، ورئيس الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة السورية، العميد حكمت الشهابي، أبلغا الأسد في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، قبل استقباله السفير محيي الدينوف، بأن السفارة السوفييتية في دمشق «طلبت من رعاياها المدنيين وعائلات الخبراء العسكريين التجمع العاجل في نقاط محددة في دمشق وحلب ودير الزور وحمص من أجل ترحيلهم إلى دمشق ومنها إلى موسكو، مع التشديد على عدم إحضار أية أمتعة معهم سوى ما كان ضرورياً جداً منها، مثل الأوراق الثبوتية الشخصية». أما رئيس فرع المخابرات الجوية في القوات المسلحة السورية والمستشار الأمني الخاص للرئيس الأسد، العقيد محمد الخولي، فيشير من جهته في إفادة لمثل HVA في دمشق إلى أن الأسد، وبعد أن علم بأمر الترحيل المفاجيء للرعايا السوفييت، سأله صباح 4 أكتوبر، قبيل استقباله السفير محيي الدينوف،

«عما إذا كان هناك أية علائم تشير إلى أن السوفييت علموا بتاريخ وتوقيت الحرب (...)»، وقد كان قلقاً جداً بشأن هذا الأمر وحريصاً على إبقاء موسكو عمياء تماماً بشأن الحرب التي توشك أن تندلع. كما أن الأسد وجّه السؤال نفسه إلى كل من جميل والشهابي». والمفارقة الطريفة في الأمر هي أن الخولي، الذي أجاب بالنفي على سؤال رئيسه، كان هو شخصياً من بادر إلى إبلاغ مسؤول محطة HVA في دمشق في ساعة مبكرة من فجر اليوم السابق بتاريخ وتوقيت الحرب، وطلب منه تمرير هذه المعلومات إلى موسكو سريعاً، كما سيمر معنا أدناه!

أما الصورة التي رسمها الأفاك محمد حسنين هيكل لمحادثات الأسد - محيي الدينوف فبالأكيد لا أساس لها من الصحة، وتنطوي على تلفيق حقيقي⁽¹²⁾. إذ، وعلى العكس تماماً مما قاله في كتابه «الطريق إلى رمضان»، لم يكن محيي الدينوف هو الذي أثار مسألة وقف إطلاق النار المبكر، بل الأسد. ويزعم هيكل أيضاً أن محيي الدينوف سأل الأسد ما إذا كان يريد من السوفييت «أن يقوموا بأي إجراء في مجلس الأمن». لكن محيي الدينوف كان بيروقراطياً خبيراً لا يمكن أن يبادر أصلاً إلى طرح هكذا سؤال أحرق وغبي، فضلاً عن عدم إمكانية طرحه دون أن يحصل على موافقة مسبقة من موسكو. أما بوبوف، الذي كان برفقة محيي الدينوف في لقائه مع الأسد، وكان يلعب دور المترجم، فنفى بشدة صحة رواية هيكل ووصفها بأنها «فبركة ودس من هيكل المعروف بإقدامه المزمّن على هكذا تصرفات». كما أنه لا وجود لهذه الرواية في المحضر الرسمي لمحادثات الأسد - محيي الدينوف، الذي حرّره بوبوف بخط يده، واطلعت أنا عليه بنفسني. ولعل دافع هيكل إلى قلب الرواية رأساً على عقب، كما في رواياته عن تفاصيل عديدة تتصل بأسرار الحرب، نزعة انتقامية إزاء السادات تولدت لديه نتيجة نشوب خلاف بينهما أوائل العام 1974، وهو الخلاف الذي انتهى به إلى السجن في العام 1981. فقد كرّس هيكل جهده كله بعد هذا الخلاف لتعويم روايات الأسد المتعلقة بالحرب على حساب رواية السادات، رغم أنه كان إلى جانب هذا الأخير طوال نهاراتها ولياليها ويعرف دقائق وتفاصيل ما جرى أكثر من أي شخص آخر، لاسيما وأنه كان - إلى جانب حافظ اسماعيل - قناة التواصل السرية مع كيسنجر و وكالة المخابرات المركزية طوال أيام الحرب والأشهر الثلاثة التي تلتها. أما خلافه مع السادات فكان ناجماً أساساً عن إقدام هذا الأخير على عزله من رئاسة تحرير «الأهرام» في فبراير من العام 1974، والتوقف عن السماح له بالوصول إلى وثائق رئاسة الجمهورية وأسرارها واتصالاتها كما كان يفعل طوال أكثر من عشرين عاماً بفضل قربه من الرئيس ناصر، وليس عن خلاف سياسي جوهري مع السادات كما سيزعم لاحقاً، لاسيما وأنه اعتبر - في تسجيل نادر - مذهب إليه السادات في

خياراته الإسرائيلية» مجرد اجتهد يحتمل الخطأ والصواب، ولا يمكن اعتباره خيانة لمصالح مصر الوطنية». وأنا مدين بهذه المعلومة وتلك الملاحظة النبيلة الجديرة بالاعتبار إلى مترجم ومحرر الطبعة العربية من هذا الكتاب.

باختصار، ما علمه **محيي الدينوف** من **الأسد** هو أن لدى الأخير خطة استراتيجية للحرب، لكنه لم يقل ما إذا كان جرى إقرارها سويةً من قبل سوريا ومصر أم لا، ولم يتطرق أبداً إلى ما إذا كانت مصر ستشارك في الحرب وفق «الخطة التي وافقت عليها». فالخطة، وفقاً لبرقية **محيي الدينوف** إلى موسكو، تألفت من مرحلتين؛ «الأولى عسكرية ستستغرق يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام على الأكثر، وسيجري تنفيذها من قبل القوات المسلحة السورية. أما فاعلية المرحلة الثانية، السياسية، فسوف تعتمد بشكل أساسي على نشاط وصلابة الدبلوماسية السوفييتية في الأمم المتحدة». واستناداً إلى ما قاله **الأسد**، الذي لم يُشر في هذا اللقاء من قريب أو بعيد، ولو تلميحاً، إلى طبيعة دور مصر في الحرب الوشيكة وخطتها وكيفية تنفيذها، فإن القوات المسلحة السورية كانت مُهيأة ومستعدة فقط لشن «حرب خاطفة» («بليتزكريغ» Блицкриг، كما وردت في النص) لا تستغرق سوى ثلاثة أيام على الأكثر. وقد طلب من السفير السوفييتي إيصال تفكيره إلى موسكو، الأمر الذي فعله **محيي الدينوف** في الحال وبمنتهى الأمانة؛ ففي هكذا أحوال لا مجال للاجتهد والتحوير أو إعادة التحرير!

خلال الاجتماع التالي بين **الأسد** و **محيي الدينوف**، الذي عُقد قبيل ظهر يوم السبت، 6 أكتوبر، كشف **الأسد** لضيفه أن القادة المصريين والسوريين «قرروا شن هجوم مشترك على إسرائيل عند الساعة الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم». وكانت المرة الأولى التي يشير فيها إلى تاريخ وتوقيت الحرب وإلى أنها ستجري بالتنسيق بين سوريا ومصر واشتراكهما فيها معاً بتوقيت واحد. وبحسب ما قاله، فإن القرار «جرى اتخاذه في الرابع من أكتوبر الجاري». ومرة أخرى كرّر الحديث عن خطته الاستراتيجية ذات المرحلتين، عسكرية تمتد من يومين إلى ثلاثة على أبعد تحديد، وأخرى سياسية تتبعها استناداً إلى القرار 242، وأنه يعتمد على تفهم الاتحاد السوفييتي ودعمه في ذلك. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن **الأسد** كذب أيضاً على **محيي الدينوف** في إشارته إلى أن قرار الحرب اتخذ يوم 4 أكتوبر. فقد أصبح معلوماً أن القرار اتُخذ - من حيث المبدأ - منذ أبريل 1973، أما تحديد 6 أكتوبر، كواحد من خيارين ليوم بدء الحرب، فجري خلال اجتماع في قيادة القوى البحرية المصرية في «قصر رأس التين» بمدينة الإسكندرية بين الضباط السوريين والمصريين خلال يومي 22 و 23 أغسطس ثم خلال زيارة **السادات** السرية إلى دمشق خلال يومي 28 و 29 من الشهر نفسه، بينما جرى تحديد

ساعة الصفر خلال زيارة سرية قام بها ضباط مصريون إلى دمشق صبيحة يوم الأربعاء 3 أكتوبر كما سيرد معنا. وهنا لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أكاذيب هيكمل بخصوص اجتماع «رأس التين». فقد زعم في الصفحة الأولى من الفصل الأول من كتابه «الطريق إلى رمضان»، الذي حمل عنوان «المفاجأة»، أن «عددًا من الضباط التقنيين الروس (...) وضباطًا من بلدان عربية أخرى (لم يسمّها) شاركوا في هذا الاجتماع»! وهذا، كما وصفه الماريشال فاديم كيربيتشينكو، «دُسّ وتلفيق رخيص وحقيير من قبل الجاسوس الأميركي هيكمل كانت غايته منه الزعم بأن الاتحاد السوفييتي لم يكن فقط على علمٍ مسبق بالحرب من خلال القيادتين المصرية والسورية، بل وشارك في التخطيط والتحضير لها أيضاً! وسنعرف لاحقاً الغاية من هذا الادعاء حين سيكتشف زملاؤنا في برلين [جهاز HVA] أن وكالة المخابرات المركزية هي التي مولت نشر الكتاب، بينما شارك رئيس محطتها في القاهرة، آرثر مارش ناينر، في تحرير مسودته ومراجعته وتضمينه ما أراده من أكاذيب، لأن الكتاب كان موجهاً أصلاً للقراء وصناع القرار في الغرب»! وغني عن البيان أن الولايات المتحدة، فضلاً عن الإعلام الغربي بطبيعة الحال، سيستخدمان «دسياسة» هيكمل الرخيصة هذه، أو بالأدق دسياسة «معلم» ناينر، للتهويز على الاتحاد السوفييتي فترة طويلة من الزمن وإلى أن انجلت الصورة على حقيقتها وتبين كذب ادعاءات صاحبها، وهي أن موسكو علمت بتاريخ الحرب وساعة الصفر من شخصية أخرى غير رسمية، رغم وظيفتها الرسمية، سيُكشف عنها أدناه للمرة الأولى منذ العام 1973. أما زعمه بأن ضباطاً من دول عربية أخرى (غير سوريا ومصر) شاركوا في الاجتماع، فليس إلا الجزء الآخر من تلفيقاته ودسائسه «الساداتية» الأكثر خبثاً وغباءً في آنٍ معاً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هيكمل هو الوحيد في العالم الذي انفرد بهذه الرواية الغبية والخبثية، والتي نفاها جميع الضباط المصريين الذين شاركوا في اجتماع «رأس التين» وكتبوا مذكراتهم عن الحرب، وعلى رأسهم الشاذلي والجمسي، بل وحتى شريكه في قناة التواصل السرية الرسمية مع واشنطن محمد حافظ اسماعيل نفسه! [راجع مثلاً، بالإنكليزية: سعد الدين الشاذلي، «عبور السويس»، كاليفورنيا، 1980؛ وله نفسه بالعربية: «حرب أكتوبر»، ط1، الجزائر، 1979؛ ومذكرات عبد الغني الجمسي: «حرب أكتوبر 1973، ط2، القاهرة 1998].

إذن، إن التاريخ الدقيق للهجوم العربي على إسرائيل (الذي علم به الكريملن على الأقل يوم 4 أكتوبر، انطلاقاً من حديث غروميكو معنا) لم يأتِ في البداية من السادات أو الأسد. ولهذا كانت مفاجأتي كبيرة حين قرأت - بعد عشرين عاماً على الحرب - التأكيد التالي على لسان حافظ اسماعيل، مستشار السادات لشؤون الأمن القومي، وضابط الارتباط الخاص بين

السادات و وكالة المخابرات المركزية، عبّر رئيس محطاتها في القاهرة آرثر مارش ناينر، وسلّفه **يوجين وينفيلد ترون** Eugene Winfield Trone (1924-2001)، الذي كان أصبح يدير الاتصالات من واشنطن اعتباراً من صيف العام 1972، ويقوم بزيارات سرية خاطفة إلى القاهرة عند الحاجة، كما كان يفعل **كيرميت روزفيلت** جونيور زمن **عبد الناصر**. يقول **اسماعيل**⁽¹³⁾: «علم (الروس) أننا ذاهبون إلى الحرب، لكنهم لم يعلموا لا تاريخ الهجوم ولا توقيته (التشديد من المؤلف)». فكيف يمكن أن يكون مستشار الأمن القومي المصري فقير المعلومات، بل وفقير الخيال أيضاً، على هذا النحو البائس وإلى درجة الزعم بأن الروس لم يعلموا تاريخ أو توقيت الهجوم؟! إذن، مَنْ من أولئك المسؤولين السوريين أو المصريين الكبار قد يكون أبلغ موسكو بهذه المعلومات ليتسنى لها إنشاء جسر جوي طارئ لإجلاء الآلاف من مواطنيها، وإخراج قطعها البحرية من الموانئ المصرية والسورية إلى عرض البحر المتوسط قبل الحرب بيومين أو ثلاثة على الأقل؟!».

هكذا علم الكريملن بتاريخ الحرب وتوقيتها: الخولي «يخون» الأسد

وفقاً لمصادر مصرية وسورية، وبحسب الرواية التقليدية المتداولة منذ العام 1973، جرى الاتفاق بين **السادات** و **الأسد** على تاريخ الهجوم بحيث يكون معلوماً فقط من قبل عدد محدود جداً من مساعديهما العسكريين المقربين (13 ضابطاً مصريةً وسورياً، مع إقصاء المدنيين، حتى وزيري الخارجية في البلدين، عن معرفة الأمر). وتدّعي مصادر أخرى أن عدداً من القادة الفلسطينيين، خصوصاً **عرفات** و **جورج حبش** و **أحمد جبريل**، يمكن أن يكونوا علموا بالأمر أيضاً⁽¹⁴⁾. لكن المذكورين نفوا جميعهم في لقاءات واتصالات أجرتها معهم جهات رسمية سوفيتية وألمانية شرقية، في دمشق وبيروت، أن يكونوا علموا بالأمر حتى صباح السادس من أكتوبر، حين طلب منهم فرع مكافحة التجسس [«الفرع 235»]/«فرع فلسطين» في شعبة المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السورية، وبتوجيه من رئيسها العميد **حكمت الشهابي**، استنفار وتعبئة قواتهم حالاً في سوريا ولبنان وبقيّة الأماكن الأخرى «لأن هناك احتمالاً قوياً أن تشن إسرائيل هجوماً مباغتاً على سوريا أو لبنان أو البلدين كليهما خلال الساعات أو الأيام القليلة القادمة»! أما قائد قوات «جيش التحرير الفلسطيني» في سوريا، الجنرال **مصباح البديري**، الذي شاركت قواته بفعالية على الجبهة السورية، فقد علم بالأمر -استناداً إلى تقرير لاحق من المستشار العسكري السوفيتي الخاص بالجنرال **البديري**- فجر يوم الجمعة، 5 أكتوبر، أي في الوقت الذي بدأ فيه العد التنازلي نحو ساعة الصفر، الذي يعني نزول «كلمة السر» المتعلقة ببدء العمليات الحربية من

النسق الأول(قادة أسلحة الجيش وأذرعه المختلفة) إلى مستوى قادة النسق الثاني والثالث (قادة الفرق والألوية) في الجيش السوري. وكان هذا أمراً منطقياً ومنسجماً مع طبيعة الحال، نظراً لأن قوات «جيش التحرير الفلسطيني» في سوريا تتبع تعبويّاً وعمليةً رئاسة الأركان السورية، ولو أنها كانت (ولا تزال) تتبع مالياً وإدارياً منظمة التحرير الفلسطينية. وكان هذا الترتيب هو نفسه المتبع في البلدان العربية الأخرى التي يوجد على أراضيها قوات تابعة لهذا «الجيش»، استناداً إلى قرار صادر عن «القمة العربية» التي عُقدت في الإسكندرية في سبتمبر 1964. وكانت معرفة **البديري** بأمر الحرب يوم 5 أكتوبر منسجمة تماماً مع موقعه في سلسلة القيادة العملية، إذ إن قواته مصنفة في مستوى فرقة.

في جميع الأحوال، أصبح ثابتاً أن المعلومات لم تأت من خلال قنوات دبلوماسية. وفي الآن نفسه، على المرء أيضاً أن يسقط من حسابه تماماً فكرة أن يكون ممثلو الـ KGB أو ممثلو الدائرة الرابعة في GRU [دائرة أفريقيا والشرق الأوسط في المخابرات العسكرية السوفيتية]، سواء في القاهرة أو دمشق، قد أبلغوا موسكو بتاريخ الهجوم العربي النهائي دون إبلاغ سفير موسكو في العاصمتين، أو في الحد الأدنى رئيسي البعثتين العسكريتين السوفيتيتين فيهما. وأياً كان مصدر معلومات موسكو، فإن حقيقة «صلته الخاصة» بالقاهرة أو دمشق بقيت مجهولة كلياً حتى من قبل جميع أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي باستثناء أربعة منهم (**برجينيف**، **غروميكو**، **المارشال غريتشكو** و **أندروبوف**). وقد بقي هذا السر محصوراً بهم (وبرفاقهم في ألمانيا الديمقراطية) إلى العام 2002 حين تكّرم مترجم ومحرر الطبعة العربية من هذا الكتاب بأن وضع بتصرفي مجموعة أوراق ومراسلات خاصة من «**أرشيف فولف**»، تتعلق بحرب أكتوبر وقضايا إقليمية أخرى ذات صلة.

وفق **ماركوس فولف**، وهو أحد أخطر وألمع رجال المخابرات في القرن العشرين وأكثرهم موهبةً باعتراف مجتمع الاستخبارات في الغرب، والشخص الذي كان أكثر رجالات أوربا الشرقية قرباً إلى عقل وقلب **أندروبوف** حتى وفاة هذا الأخير مطلع العام 1984، والأجنبي الوحيد الذي مُنح - بتوجيهات **أندروبوف** - أعلى وسام خاص بالقوات المسلحة السوفيتية في ديسمبر 1973، تقديراً لإنجازاته خلال أزمة حرب أكتوبر (اكتشاف موعد وتاريخ الحرب، وقرار الاستنفار النووي الأميركي بعد ساعتين من اتخاذه)، فضلاً عن مجمل إنجازاته الأخرى، فإنه تلقى في ساعة مبكرة من فجر يوم الأربعاء، 3 أكتوبر، بتوقيت برلين، اتصالاً هاتفياً في غرفة نومه في بيته الريفي في ضاحية «برندن» شمال شرق برلين من مكتب نائبه اللواء **هورست يينيكه** Horst Jänicke، رئيس الدائرة III (المعنية بشؤون بلدان العالم الثالث

وحركات التحرر الوطني) في جهاز HVA، يفيد بوصول برقية مشفرة عاجلة من ممثله في دمشق، ولا بد -بالتالي- من حضوره على الفور للاطلاع على مضمونها وبحث كيفية التصرف بشأنها، بالنظر لاقترانها بعبارة «عاجل جداً، للاطلاع الفوري من قبل الرفيق **ميشا Mischa**». وكان «ميشا» هو الاسم «الكودي» الذي عُرف به **فولف** طوال حياته المهنية داخل الجهاز، وأخذ يستخدمه بعد تقاعده رسمياً، نظراً لأنه اسم التصغير التحبيبي الذي كان يُنادى به خلال طفولته في روسيا بعد هرب العائلة في العام 1933 على أثر صعود النازية إلى السلطة وبدء حملة التطهير ضد ذوي الأصول اليهودية، فضلاً عن الشيوعيين بطبيعة الحال.

وبحسب إفادة **فولف** (انظر «ملحق الوثائق» - الوثيقة رقم 2)، فإن مضمون البرقية كان يشير إلى أن رئيس جهاز المخابرات في سلاح الجو السوري، **العقيد الطيار محمد الخولي**، وكان وثيق الصلة جداً بالرئيس **الأسد** منذ أن خدما سوياً في سلاح الجو المصري إبان الوحدة بين مصر وسوريا، حضر شخصياً، دون أن يكون برفقته حتى سائقه أو حرسه الشخصي، إلى منزل ممثل HVA بدمشق بعد منتصف ليلة الثلاثاء / الأربعاء (2/3 أكتوبر) بتوقيت دمشق ليبلغه الآتي :

«أرجو منكم، دون ذكر المصدر، إبلاغ موسكو بالسرعة القصوى أن كلاً من سوريا ومصر قررتا شن حرب مشتركة على إسرائيل يوم السبت في 6 أكتوبر، لكن رئيسي الأركان في البلدين لم يتفقا على ساعة الصفر حتى اللحظة، بسبب خلاف إجرائي تقني يتعلق بالتوقيت المناسب لكل منهما في شن الهجوم. فقد رفض المصريون أن تكون في الصباح الباكر، لأن الشمس ستكون مشرقة في وجه الطيارين ومزعجة لهم في طريقهم إلى شن الغارات الأولى، وكذلك بالنسبة للقوات البرية خلال عبور القناة، فضلاً عن الإزعاج والإبطاء الذي يسببه انعكاس أشعة الشمس على صفحة مياهها. وبالمقابل، أصرت قيادة جيشنا [السوري] على ذلك لأن الشمس ستكون من وراء طيارينا وقواتنا البرية في ذلك التوقيت. وما هو محسوم حتى الآن هو أنها ستكون يوم 6 أكتوبر. وقد جرى إبلاغ النسق الأول فقط من القادة العسكريين والأمنيين بالأمر، أي قادة أذرع الجيش، البرية والبحرية والجوية، وقادة الأجهزة الأمنية، بانتظار الاتفاق على ساعة الصفر، وهو ما يجري التباحث بشأنه الآن بين الطرفين. ولهذه الغاية من المقرر أن يصل إلى دمشق قبيل ظهر اليوم الأربعاء، 3 أكتوبر، كل من وزير الحربية المصري **الفريق أحمد اسماعيل علي** ورئيس هيئة

العمليات المشتركة في القوات المصرية-السورية، اللواء بهي الدين نوفل، لحسم موضوع ساعة الصفر نهائياً».

وتكشف وثيقة أخرى ذات صلة في «أرشيف فولف» أن الخولي، وكان معزولاً في موقفه إزاء بقية أعضاء قيادة النظام المطلعين على خطة الحرب وفق ما ذكره لممثل HVA في دمشق، اعترض أمام الرئيس الأسد على رفض هذا الأخير وزملائه إبلاغ السوفييت مبكراً بأمر الحرب، متسائلاً: «كيف يمكن أن نخفي عنهم أمراً بهذه الأهمية والخطورة في حين أن خبراءهم موجودون على أرضنا وفي قلب وحدتنا العسكرية ونحن نقاتل بسلاحهم وقد نحتاج إلى المزيد منه خلال المعركة، وهناك احتمال بأن يخرج مسار الحرب عما هو مخطط له بحيث يجدون أنفسهم متورطين في حدث ليس لديهم علم مسبق بحصوله، فضلاً عن حاجتنا إليهم في مجلس الأمن؟ من المؤكد أنهم سيعتبرون ذلك طعنة في الظهر ونوعاً من الخيانة لهم، وربما يحملونه معنى سياسياً لا يخطر في بالنا؟». ومع ذلك أصر الأسد وبقية زملائه، لاسيما رئيس جهاز المخابرات العسكرية، حكمت الشهابي، وقائد القوى الجوية، ناجي جميل، على موقفهم بذريعة أن إبلاغ السوفييت بالأمر مسبقاً «قد يدفعهم إلى ممارسة ضغوط على سوريا ومصر لمنع حصول الهجوم، فهم لطالما وقفوا ضد أي خطة عربية ذات طابع هجومي، وكرروا تشديدهم مراراً على وجوب أن لا يُستخدم السلاح السوفييتي إلا لغايات دفاعية». وفي واقع الأمر لم يكن موقف الأسد ومسؤوليه مجانباً للصواب، ولو أنهم كانوا يضمرون غايتهم الخاصة من الحرب، وهي الغاية التي سيشرحها أندروبوف خلال اجتماع المكتب السياسي صباح الخميس 4 أكتوبر، مذكراً رفاقه بأنه كان حذراً من الأسد و السادات ونواياهما الحقيقية منذ أن ضُبطت اتصالات الأول مع مدير المخابرات البريطانية ريتشار وايت ربيع العام 1965، واتصالات الثاني مع مدير المخابرات السعودية كمال أدهم في الفترة نفسها، كما سيرد معنا لاحقاً. هذا بالإضافة إلى أن الشهابي، المرتبط بوكالة المخابرات المركزية منذ أن تدرب في الأكاديميات العسكرية الأميركية مطلع خمسينيات القرن الماضي بتزكية من عضو البرلمان السوري، الجاسوس ميخائيل إليان، رجل الـ CIA الأول في سوريا آنذاك وصديق والده⁽¹⁵⁾، كان يكره السوفييت بشدة، إلى حد أنه طالما وصف خبراءهم في سوريا خلال لقاءات علنية مع ضباطه، بعد أن أصبح رئيساً للأركان، بأنهم «قوات احتلال شيوعية في بلد مسلم». ولم يكن موقف ودوافع زميله ناجي جميل تختلف عن ذلك، فهو أيضاً وثيق الصلة بالمخابرات البريطانية منذ أن تلقى تدريبه أوائل الخمسينيات أيضاً في القسم التقني الهندسي التابع للأكاديمية الجوية الملكية البريطانية، قبل سنوات طويلة من مشاركته

إلى جانب وزير الدفاع وقائد القوى الجوية آنذاك، **حافظ الأسد**، في لقاء واحد على الأقل من لقاءاته السرية مع مدير المخابرات البريطانية **ريتشارد/ديك وايت** في لندن أواسط الستينيات.

ويعلق **فولف** على مبادرة **الخولي** بالقول :

«لم يكن **الخولي** عميلاً لنا على الإطلاق، بخلاف ما قيل خلال السنوات الأخيرة في بعض المصادر الغربية وما يمكن أن يقال في المستقبل؛ ولكن مجرد مصدر من مصادرنا الموثوق بها في دمشق منذ نهاية الستينيات، وكنا نحظى بثقته ويحظى بثقتنا، خصوصاً بعد أن اتبع عندنا دورات مكثفة متعددة خلال العامين 1971-1973. وقد صودف أنه كان في مهمة تدريبية في مقر قيادة القوى الجوية [الألمانية-الشرقية] في شتراوسبيرغ Strausberg قبل أن يقطع مهمته قبيل الحرب بفترة قصيرة ويعود إلى دمشق بناءً إلى استدعاء عاجل من **الأسد** لم نعرف سببه إلا حين اندلعت الحرب. وقد قرر- كما أخبرنا بصراحة- أن يبلغنا نحن بالأمر وليس ممثل KGB أو كبير المستشارين العسكريين السوفييت في دمشق، ولا حتى السفير **محيي الدينوف**، نظراً لأنه كان يعرف علاقة هؤلاء برئيسه منذ سنوات وكان يخشى أن يشوا به إلى **الأسد** فيتسببوا له بمشكلة كبيرة معه. فهؤلاء جميعاً، وكما هو معروف بالنسبة لنا، كانوا أشبه بـ«لوبي» يعمل لصالح فريق **بريجنيف**، لاسيما عدل هذا الأخير، الجنرال **سيميون تسفيغون** Семён Цви́гун، الذي كان أحد اثنين عيّنها **بريجنيف** بصلاحيات واسعة كنائبين لرئيس KGB، **يوري أندروبوف**. وكان من مهامهما الرئيسة مراقبة هذا الأخير والتجسس على اتصالاته. وقد لعب هؤلاء، **بريجنيف** و**تسفيغون**، فضلاً عن رئيس الحكومة **كوسيجن** و كبير المستشارين العسكريين السوفييت السابق في سوريا، الفريق **سلطان حميدوف**، ومعهم السفير **محيي الدينوف**، دوراً كبيراً خلال أزمة الصراع على السلطة في سوريا نهاية الستينيات، وكانوا يحرضون **الأسد** على الإسراع في إطاحة **صلاح جديد** ورفاقه لأن من شأن بقائهم على رأس السلطة في سوريا توريث المنطقة والعالم في حروب لا تنتهي مع إسرائيل، خصوصاً بعد تدخلهم العسكري في الأردن. وكان لافتاً انحيارهم الأعمى إلى جانب **الأسد** على الرغم من علمهم باتصالاته مع البريطانيين وعلاقته الوثيقة بهم؛ وعلى الرغم من معرفتهم بأن البريطانيين هم أيضاً يحرضونه ويحثونه على إطاحة الجناح اليساري المغامر، وفق تعبيرهم؛ وعلى الرغم من العداء السافر للشيوعيين والاتحاد السوفييتي، الذي كان يُظهره **الأسد** نفسه ويصرّح به علناً على

الأقل منذ العام 1968. وهكذا التقت مصالح النخبة السوفييتية الحاكمة مع مصالح البريطانيين، والغرب عموماً، في واحدة من أغرب علاقات الغرام السياسي المنافية للطبيعة».

ترويك الكريملن فكرت جدياً بإرسال إنذار مباشر إلى الإسرائيليين عن الهجوم العربي الوشيك

يكشف فولف في إفادة أخرى، استناداً إلى يومياته، أن أول ما قام به فور قراءة البرقية المشفرة الواردة من دمشق هو إبلاغ وزير أمن الدولة إريش ميلكه والرئيس إريش هونيكر قبل استدعاء ضابط ارتباط الـ KGB لإبلاغه بهذه المعلومات من أجل إرسالها إلى أندروبوف حالاً عبر قنوات الاتصال الخاصة، نظراً لأن سفره إلى موسكو كان يحتاج إلى أكثر من ثلاث ساعات من الطيران المتواصل، ولم يكن بإمكانه إجراء اتصال مباشر مع موسكو خشية اعتراضه من قبل محطة التجسس الأميركية-الأطلسية الضخمة المنصوبة في قمة «جبل الشيطان Teufelsberg» في الجزء الغربي من برلين، المحتل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن أندروبوف، وفور تلقيه البرقية، طلب من فولف الحضور إلى موسكو على وجه السرعة بطائرة عسكرية سوفييتية خاصة وضعت بتصرفه، حيث عقدا على الفور اجتماعاً في «داشا» (البيت الريفي لـ) أندروبوف في ضاحية بارفيخا (20 كم إلى الغرب من موسكو). وكانا اعتادا على الاختلاء في هذا البيت كلما كانت هناك قضية خطيرة تتطلب عصفاً ذهنياً ومعالجة استثنائية بعيداً عن الأجواء الرسمية، كما حصل يوم اكتشف عملاؤه البريطانيون في لندن لقاءات صهر عبد الناصر، أشرف مروان، مع مسؤول عمليات الموساد الإسرائيلي في أوربا، شموئيل غورن Shmuel Goren، بصحبة الملك الأردني حسين في عيادة رجل «الموساد»، الدكتور إيمانويل هيربرت، في ديسمبر 1970. وكان على فولف أن يغادر إلى موسكو حالاً رغم أنه كان منهمكاً منذ أسابيع، مع نائبه هورست بينيكة، في الإشراف على عملية تهريب الآلاف من قادة وكوادر الحزبين الاشتراكي والشيوعي في تشيلي، فضلاً عن أكاديميين ومتقنين متعاطفين معهم، أمثال المفكر والاقتصادي الألماني الشهير أندريه غوندر فرانك (مستشار الرئيس سلفادور ألييندي للشؤون الاقتصادية)، على أثر انقلاب بينوشيه الذي دبّره وكالة المخابرات المركزية الأميركية ضد ألييندي. وخلال اجتماع أندروبوف و فولف في بارفيخا وصلت برقية أخرى مشفرة ومقتضبة جداً إلى برلين من ممثل HVA في دمشق، الذي كان اجتمع مع الخولي للمرة الثانية ذلك اليوم، بعد وصول الفريق أحمد اسماعيل علي واللواء بهي الدين نوفل إلى دمشق واجتماعهما مع الأسد، حيث

قام أحد الضباط في مكتب بينيكة بتلاوتها هاتفياً على مسمع فولف، وكان مضمونها مؤلفاً من هذه الكلمات: «اتفقت إدارتا الناديين على أن تبدأ مباراة الملاكمة عند الساعة الحادية عشرة صباحاً بتوقيت برلين يوم السبت، 6 أكتوبر، في صالة سامسون [شمشون] المغلقة». وقد فهم فولف أن الطرفين المصري والسوري اتفقا أخيراً على أن تبدأ الحرب عند الثانية عصراً بتوقيت شرق المتوسط، إذ كان اصطلاح «صالة شمشون» إشارة متفقاً عليها بين فولف وزملائه إلى إسرائيل. وبعد اجتماع دام حوالي ساعتين جرى خلاله بحث برقية الخولي وتدارس دقتها ودوافع مبادرته إلى التواصل مع برلين وليس موسكو، وإجراء بعض الاتصالات مع محطتي KGB في القاهرة ودمشق، فضلاً عن الملحقين العسكريين فيهما، بدأت برقيات هؤلاء ترد إلى موسكو وبرلين لتتقاطع مع مضمون برقية الخولي وتؤكدها. فقد تضمنت معلومات مفصلة عن تحركات وحشودات عسكرية كثيفة وغير روتينية طوال الليل في دمشق والقاهرة ومحيطهما، وإخلاء جميع المشافي المدنية والعسكرية في العاصمتين من جميع المرضى الذين لا تقتضي حالاتهم بقاءهم فيها. وعندئذ فقط قرر أندروبوف إبلاغ برجينييف بالأمر. وقد بادر هذا الأخير فوراً، كما يقول فولف نقلاً عن أندروبوف، إلى مناقشة القضية في اجتماع مغلق لم يحضره سوى كوسيغن وغروميكو، وليس إلى دعوة المكتب السياسي إلى اجتماع طارئ كما يُفترض أن يحصل في هكذا أحوال، حيث اتخذ الثلاثة قراراً بإجلاء المواطنين السوفييت من مصر وسوريا دون موافقة أو علم المكتب السياسي الذي لم يطلع على الأمر رسمياً إلا خلال اجتماعه الأسبوعي الروتيني قبيل ظهر الخميس، 4 أكتوبر، أي بعد أن أصبح القرار نافذاً بقوة الأمر الواقع. فقد كان كوسيغن أُمَرَ وزارة النقل بحشد عدد كبير من طائرات الخطوط الجوية السوفييتية «إيرفلوت»، بما في ذلك حتى بعضُها الذي يعمل على الخطوط الداخلية، قبل إرسالها إلى العاصمتين. كما جرى إبلاغ بعض سفن نقل الركاب في البحر الأسود بأن تكون «في حالة استعداد كامل للقيام بإجلاء مواطنين سوفييت من منطقة الشرق الأوسط إذا ما طُلب منها ذلك». وكان بعض طائرات شركة «إيرفلوت» قد بدأ بالوصول إلى القاهرة ودمشق فعلاً عصر يوم الخميس 4 أكتوبر حين كان اجتماع المكتب السياسي لا يزال منعقداً، بعد أن أوعز كوسيغن وغروميكو إلى الجهات المعنية وإلى سفيريهما فيهما في القاهرة ودمشق للقيام بما يتوجب عليهما القيام به من إجراءات لوجستية وقنصلية. أما الرعايا السوفييت فكانت قوافلهم قد بدأت فعلاً بالتوافد إلى مطاري القاهرة ودمشق من أماكن التجمع في العاصمتين والمدن المصرية والسورية الأخرى التي يعملون فيها وهم في حالة دهشة وذعر وتساؤل عن سبب هذا الإجلاء الطارئ والسريع!

وطبقاً لما ذكره فولف، نقلاً عما سمعه في لقاء لاحق من أندروبوف، فإن الاجتماع الذي عقده المكتب السياسي قبيل ظهر الخميس 4 أكتوبر (ولم أحضره أنا بطبيعة الحال، كوني لستُ عضواً فيه، ولم تكن «خلية الأزمة» قد شُكلت بعد)، شهد «نقاشاً مطولاً ومتوتراً تحول في بعض محطاته إلى جدل صاخب» حين احتج أندروبوف - لأسباب أمنية وسياسية - على هذه الخطوة «الارتجالية» التي جرى اتخاذها دون علم المكتب السياسي، وحذر من «عواقبها الوخيمة أمنياً وسياسياً، ليس على خطط المصريين والسوريين فقط، بل على سمعة الاتحاد السوفييتي أيضاً، إذ سيجري فهم الأمر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين لا شك بأن قرونَ استشعارهما الخفية قد التقطت الإشارة، على أنه إنذارٌ غير مباشر، ولن يفهما مغزى الرسالة إلا على هذا النحو». وشاركه احتجاجه للأسباب نفسها وزيرُ الدفاع الماريشال غريتشكو، ورئيس الأركان الماريشال كوليكونف، الذي حضر الاجتماع بصفته العسكرية، إذ كان لم يزل عضواً في اللجنة المركزية فقط. وقد شكل هؤلاء الثلاثة «الترويكا» الأمنية-العسكرية التي كانت تحاول-وإنْ عبثاً في معظم الحالات- إيجاد نوع من التوازن مع الترويكا الأخرى ولجم اندفاعها نحو الغرب. والواقع، كما يقول فولف نقلاً عن أندروبوف الذي سيعلم بذلك بعد بضعة أشهر، فإن أعضاء الترويكا الأخرى (بريجينيف، كوسيجن و غروميكو) كانوا فُكروا فعلاً حتى بتمرير إنذار مباشر إلى الإسرائيليين عبر الخط الساخن مع واشنطن، بهدف منح البيت الأبيض برهاناً عملياً نوعياً على مصداقيتهم في التزام سياسة الانفراج والتعاون وخفض التصعيد التي كان اتفق عليها بريجنيف و نيكسون خلال قمتهما الأخيرتين؛ إلا أنهم انتبهوا في اللحظة الأخيرة إلى مدى فداحة وفضاعة ما كانوا يفكرون به، خصوصاً وأن الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو كليهما معاً، قد تعمدان إلى تسريب الأمر إلى وسائل الإعلام بهدف تحطيم سمعة موسكو لاسيما في العالم العربي. ذلك لأن تسريباً من هذا النوع من شأنه أن يحوّل القضية إلى فضيحة كبرى تُظهر القادة السوفييت، في أعين حلفاء وأصدقاء الاتحاد السوفييتي عبر العالم، وفي أعين الأميركيين والإسرائيليين أنفسهم، كما لو أنهم مخبرون صغار ورخيصون على استعداد للقيام بكل ما من شأنه إظهار حسن نواياهم لواشنطن، ومتآمرون مع الأميركيين والإسرائيليين ضد العرب»، كما علّق فولف. وطبقاً لما قاله هذا الأخير، فإن أندروبوف شبّه الخيار الثاني الذي لجأت إليه ترويكا الكريملن بتصرف أيزنهاور خلال «أزمة السويس»، وربما كانت تقلده في ذلك، وإنْ بدوافع أخرى ولغايات مختلفة. فمن المعلوم أن الرئيس الأمريكي عمّد في 27 أكتوبر 1956، أي قبيل الغزو البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي بيومين، إلى ترحيل عاجل ومفاجيء للرعايا الأميركيين

من مصر بعدما تأكدت الـCIA من أن رئيس الوزراء البريطاني **أنطوني إيدن** ونظيره الفرنسي والإسرائيلي، **غي موليه** و**دافيد بن غوريون**، اتخذوا قرارهم النهائي بشن عدوانهم على مصر مساء 29 من الشهر المذكور خلال اجتماع سري عقده ثلاثتهم في ضاحية «سيفر» غربي باريس من 22 إلى 24 أكتوبر، وهو القرار الذي سيُعرف لاحقاً باسم «بروتوكول سيفر» *Protocole de Sèvres*. ورغم أن الرئيس **أيزنهاور** كان يصف **ناصر** خلال الأزمة بـ«ابن العاهرة»، وكان يريد «تكسير رأسه»، وفق ما قاله مساعده وكبير موظفي البيت الأبيض **شيرمان آدمز** *Sherman Adams* في أوراقه عن رئيسه، فإنه كان يريد له أن يصمد في وجه الغزاة وينتصر عليهم كجزء من دور «المكنسة» الذي رسمته له وكالة المخابرات المركزية، ولكن ليس بوجه الشيوعيين هذه المرة، وإنما بوجه الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتين كانت الولايات المتحدة تريد طردهما من المنطقة لكي تحل محلهما وترث تركاتهما الاستعمارية، وهو ما تحقق لها فعلاً. وما شجّع **أيزنهاور** على إيكال هذا الدور الخطير للزعيم المصري هو الضغط الذي مارسته وكالة المخابرات المركزية في هذا الاتجاه، بالصد من موقف وزارة خارجيته التي كانت أحد أعشاش البريطانيين والإسرائيليين. فقد كانت علاقة ضباط «الوكالة» بالرئيس **ناصر** وصلت إلى حد أنهم وبخلاف صورته الخرافية المتداولة، كانوا يخاطبونه في جلساتهم الخاصة معه بـ«جمال»، مجرداً من أية ألقاب بروتوكولية؛ وكانوا يخلعون معاطفهم ويضعون أرجلهم أمامه على «الطربيزات»، ويشربون الحكول إلى حد السكر كما لو أنهم يجلسون في نادٍ للعريضة أو في بيوتهم، وفق الصورة التي نقلها لنا عدد منهم (إيفلاند، ليكلاند، إيشلرغر و كويلاند)!! ولهذا قدّم له **أيزنهاور** إشارة إنذارية غير مباشرة على اقتراب ساعة العدوان من خلال الترحيل العاجل للرعايا الأميركيين من مصر، لم يكن بإمكانه تقديمها له مباشرة أو من خلال سفيره في القاهرة **ريموند آرثر هير**، الذي كان وصل إليها قبل شهرين فقط، أو من خلال رئيس محطة الـCIA في القاهرة **جيم آيكلرغر**، الذي كان يقيم علاقة صداقة فريدة من نوعها مع **ناصر**، وكان مستشاراً له لشؤون الدعاية السوداء والرمادية، ومسؤولاً عن توجيه الإعلام المصري، لاسيما «إذاعة صوت العرب»! وهناك روايات تفيد بأن **إيشلرغر** [كما ذكر هو شخصياً في أوراقه ورسائله الخاصة لابنته] أبلغ **ناصر** بخطة وتوقيت العدوان الثلاثي مباشرة، حتى قبل أن أمر **أيزنهاور** بترحيل رعاياه.

في الواقع، إن موسكو – وقبل أن تتلقى معلومات **الخولي** عبر «برلين الشرقية» – كانت على علم بأمر الاستعدادات والأنشطة العسكرية المتواصلة في مصر وسوريا، لكن دون أن تتكون

عشية الحرب

لديها أي قناعة واضحة بأن العرب يمكن أن يُقدِّموا على مهاجمة إسرائيل في المدى المنظور. فالمخابرات العسكرية السوفييتية جمعت ما يكفي من المعلومات التي تُظهر الطابع الجدي للاستعداد العربي. فعلى سبيل المثال، وكما أكد لي الجنرال كيربيتشنيكو، رئيس محطة KGB المقيم رسمياً في القاهرة، تنبأت محطته باندلاع الحرب منذ الأيام الأولى من شهر أكتوبر، لكن كانت هناك شكوك جدية بشأن النوايا العربية الحقيقية. وأتذكر هنا محادثة لي في سبتمبر 1973 مع مسؤول عالي المستوى في اللجنة المركزية للحزب، مكلف بشؤون الشرق الأوسط، أعرب عن شكه بشأن التهديدات العربية باستخدام القوة ضد إسرائيل. فمن وجهة نظره، لم يكن هذا سوى «احتيال ديماغوجي عربي نموذجي لا يختلف عن بقية احتيالاتهم الأخرى منذ العام 1967. فهم مجرد طبول جوفاء قرعُها يصم الآذان». وقد بدا لي أن هذا الشك وعدم الثقة بالعرب، والذي -كي أكون صادقاً- شاركته فيه أيضاً، كان واسع الانتشار إلى حد اليقين في موسكو حتى الرابع من أكتوبر، وربما - في أوساط أكثر منا - حتى عصر اليوم السادس منه حين بدأت أصدااء دوي المدافع على جبهتي الجولان وقناة السويس تصل إلى موسكو و واشنطن وبقية أنحاء العالم!

مع ذلك كله، ورغم أهمية هذا الجانب لفهم طبيعة العلاقة التي كانت تحكم اتصالات موسكو مع القاهرة ودمشق، والتي تبين أنها تفتقر كلياً إلى الثقة المتبادلة، ليست المسألة ما إذا كان الكريملن على علم بالخطة من هاتين العاصمتين أو من إحداهما لشن حربهما على إسرائيل في العام 1973، أو ما إذا كان قد قادته أخذوا الأنشطة والتحضيرات المصرية- السورية على محمل الجد حين علموا بها للمرة الأولى وتأكدوا من صحتها؛ إذ يبقى الأهم من ذلك كله هو معرفة الموقف الحقيقي للكريملن إزاء الخطة المصرية-السورية في أبعادها العسكرية والسياسية، ومواقف أعضائه الأساسيين مما كانت ساحة الشرق الأوسط تتحضر لتشهده بعد يومين على ذلك. وهذا ليس بالأمر اليسير كما سنرى، على الأقل لأنه كان - رغم كل شيء - مفاجأة كبرى أوقعت نزلاء الكريملن جميعاً في حالة إرباك غير مسبقة!

سياسة الاحرب والاسلم

من وجهة نظري، وهو الواقع الفعلي كما أعتقد، لم يكن موقف موسكو المتعلق بالخطط العربية لشن هجوم على إسرائيل متسقاً أو ثابتاً على مبدأ، سوى مبدأ واحد هو حماية إسرائيل من أي هزيمة واضحة تضع أمنها الوجودي موضع شكوك جدية، رغم أن شكوكاً من هذا النوع لم تكن واقعية في أي يوم من الأيام بعد العام 1948، وخصوصاً بعد امتلاكها عشرات، والأرجح مئات، الرؤوس النووية، وحيازتها أحدث ما تنتجه مصانع السلاح الأميركية

والغربية منذ اللحظات الأولى للإنتاج، وجيشاً هو أحد أكثر جيوش العالم تأهيلاً وديناميكية وحداثة. وكان هذا المبدأ، أي حماية الأمن الوجودي لإسرائيل، نقطة الاتفاق والتقاطع الأساسية بين موسكو و واشنطن، والثابت الأساسي الذي لم يكن موضع خلاف أو نقاش بينهما في أيما وقت، حتى في ذروة الحرب الباردة وخلال القطيعة الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب يونيو 1967. والواقع إن موقف موسكو كان منافقاً وملتبساً و متناقضاً في معظم الأحيان، كما كانت السياسة الخارجية السوفييتية نفسها على وجه العموم. فالاتحاد السوفييتي كان يزود مصر وسوريا بكميات متزايدة من الأسلحة، بما فيها الأكثر حداثة نسبياً، وعلى رأسها صواريخ أرض-أرض وبطاريات دفاع جوي وطائرات قاذفة لولها كانت حربهما على إسرائيل أمراً مستحيلاً. وعلى مدى سنوات، تمتعت مصر وسوريا، ومعهما دول عربية أخرى، بدعم سياسي وديبلوماسي كامل من الاتحاد السوفييتي. وكمثل سابق للاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة، أستطيع أن أشهد أن التعليمات المعطاة لنا، بخصوص أية قضية تتعلق بالشرق الأوسط، كانت تتضمن في أغلب الأحيان وجوب تنسيق موقفنا مع موقف الدول العربية منها، وبشكل خاص مصر. فالبروباجندا السوفييتية كانت ذات وجه واحد يستند إلى المعلومات العربية، وأحياناً إلى تضليل واضح. وكان الهدف من ذلك البرهان على «الأممية البروليتارية» ودعم «القوى المعادية للإمبريالية» في جميع أنحاء العالم؛ وهي الشعارات النفاقية التي حملت التطلعات التحاوصية العالمية لنخبة النومنكلاتورا السوفييتية ومصالحها الخاصة، أي الطبقة المبتدلة من «الأممية البروليتارية» التي حاولت هذه النخبة ترسيخها في الوعي الجمعي العام، داخلياً وخارجاً، على مدار عشرات السنين.

في الآن نفسه، أراد الكريملن دوماً تفادي الصدام مع الغرب والحفاظ على تعاونه معه وتطوير هذا التعاون، ليس انطلاقاً من نوازع سلمية مجردة، ولكن لأنه كان ضرورةً بالنسبة له، أخذاً بعين الاعتبار الاقتصاد المترنح للاتحاد السوفييتي وتخلف تكنولوجياه بسبب بيروقراطية متكلسة لا نظير لها في التاريخ وبسبب فهم «لينيني-تقني» مبتذل للاشتراكية، لا بسبب تخلف في العلوم التطبيقية التي سمحت له بغزو الفضاء منذ مطلع الخمسينيات، واختراع أول كومبيوتر في التاريخ قادر على حل المعادلات الرياضية التفاضلية في العام 1936 على يد فلاديمير لوكيانوف، وأول كومبيوتر في العالم قابل للبرمجة الشاملة في العام 1950 على يد فريق من علماء الإنفورماتيك يديره سيرجي ليبيديف! هذا بالإضافة إلى مصالح النومنكلاتورا المهيمنة في تعميق الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية والتكامل معها. ولم تكن المواجهة العسكرية مع الغرب، خصوصاً مع الولايات المتحدة، على جدول أعمال الكريملن

في أية لحظة على الإطلاق، منذ العام 1917 وحتى تفككه، بما في ذلك الفترة القصيرة الأكثر تصلباً وراديكالية في تاريخ علاقاته الخارجية، وهي فترة **أندروبوف**. وكان هذا تطبيقاً أميناً وصارماً لـ«المبدأ اللينيني» التقليدي والانتهازي القائم على «إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد، والتعايش والتنافس السلميين بين الاشتراكية والرأسمالية تحت سقف عالمي واحد». ومع أنني لست متخصصاً في الاقتصاد وفلسفته، إلا أنني أوافق تماماً على الفكرة القائلة إن أساس هذا التفكير وضَّعه **لينين** خلال نقاشاته الشهيرة مع **روزا لوكسمبورغ** بشأن ما عُرف باسم «مشكلة منافذ التصريف في الرأسمالية». وأنا مدين بهذه الملاحظة للمّاحة للصدّيق محرر ومترجم النسخة العربية من هذا الكتاب، وهو على أي حال متخصص في الاقتصاد الماكروي والتاريخ الاقتصادي من حيث تأهيله الأكاديمي. ففي سياق تلك النقاشات ألحَّ **لينين** دوماً على أن الرأسمالية تستطيع الاستمرار دون الحاجة إلى أسواق خارجية، بينما ألحَّت **روزا** في كتابها العبقري «تراكم رأس المال» (1913) على استحالة ذلك، لأن النزوع البنيوي العضوي المتواصل لمعدل الربح إلى الانخفاض في حواضر الرأسمالية بسبب ازدياد الكثافة العضوية لرأس المال، يحتم على الرأسمالية -لتلافي ذلك الانخفاض- اللجوء دوماً إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لبيع منتجاتها، فضلاً عن الحصول على المواد الأولية والعِمالَة الرخيصة بطبيعة الحال. ذلك لأن الاعتماد على التصريف الداخلي، من خلال توسيع السوق الداخلية عمودياً بعد أن جرى توسيعها أفقياً إلى حدودها القصوى، يحتمّ عليها رفع أجور المنتجين، لكي يتمكنوا من شراء منتجاتها، وبالتالي استمرار دورانها في الحلقة المفرغة نفسها. ولهذا فهي مضطرة دوماً إلى البحث عن منافذ التصريف الخارجية والعسكرة، بكل ما يقتضيه ذلك من إجبار الآخرين على فتح أسواقهم، حتى وإن اقتضى الأمر اعتماد سياسة القوة المسلحة السافرة؛ أي الاحتفاظ بوحدة من أهم سمات وميكانيزمات الميركانتيلية - الكولونيالية التي سبقتها. أما الفوائض والأرباح الناجمة عن التجارة مع هذه الأسواق فيجري تبذير معظمها في القطاع الثالثي، إلى جانب السلاح والعسكرة، مع تقديم بعضها ليسير كرشاوى للطبقة العاملة في بلدانها. وتقود أطروحة **روزا لوكسمبورغ** هذه إلى حتمية الصدام الدائم مع الإمبريالية واستحالة التعايش معها. أما **لينين** فلم يكن بإمكانه أن يتقبل ذلك، لأن من شأن قبوله أن ينسف أطروحته السخيفة عن «التعايش والتنافس السلميين بين الرأسمالية والاشتراكية تحت سقف عالمي واحد» من جذورها، وهو ما لم يكن يريده بأي حال من الأحوال. والواقع إن **لينين** لم يصُغْ أطروحته عن «إمكانية استمرار الرأسمالية في الحياة دون الحاجة إلى منافذ تصريف خارجية» إلا لكي يضع أساساً نظرياً

يبرر بموجبه شعوزاته السياسية عن «التعايش والتنافس السلمي بين نظامين اجتماعيين مختلفين تحت سقف عالمي واحد» وحكاية «إمكانية الاشتراكية في بلد واحد». وهذا وحده كافٍ بذاته لإبداء شكوك عميقة في أنه فهم الإمبريالية ومنطق عملها فهماً صحيحاً، رغم أنه واضحٌ أشهر الكتب عنها [«الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»، الذي «سرقه» في الواقع من الإقتصادي الاشتراكي الإنكليزي جون هوبسون - المترجم]. وقد حافظ خلفاء لينين على هذا التفكير بأمانة، مثلما حافظوا على فهمه «التقني» المبتذل للإشتراكية بوصفها «رأسمالية بدون رأسماليين» أو «كهربة الريف»، ولم يحدوا عن هذا التفكير إلا نادراً جداً، رغم أنه لا يختلف كثيراً عن هذيانات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»! وحين كانوا يحدون عنه لسبب ما، غالباً كشكل من أشكال «التفاوض تحت النار» مع الولايات المتحدة وحلفائها، سرعان ما كانوا يعودون إلى «جادة الصواب» ويستأنفون السير وفق النهج اللينيني نفسه!

من هنا، واستمراراً في العمل بمقتضى النهج اللينيني في السياسة الخارجية، كان الكريملن يعتقد أن انخراطه في أي بؤرة توتر في العالم من شأنه أن يسيء لعلاقاته مع الغرب ومصالحه معه. وهذا ما كان سبباً في سعي القيادة السوفييتية، حيثما وأنّى كان بإمكانها فعل ذلك، إلى لجم وكبح الحكومات والحركات الوطنية واليسارية التي تعتبرها «راديكالية أكثر مما ينبغي» وبالتالي «مُثيرة للفتن والقلق»، بما في ذلك الحركات والحكومات الشيوعية نفسها، بل والتآمر عليها وتمزيقها وتأليب أجنتها ضد بعضها البعض إذا اقتضى الأمر، وصولاً إلى إجبار بعضها على التحالف مع الديكتاتوريات اللاوطنية ضد قوى شيوعية ووطنية أخرى، كما حصل في اليونان (خلال الحرب الأهلية في ظل احتلال قوات الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال حكم الكولونيات 1967-1974) والعراق وسوريا ومصر واليمن الجنوبي السابق وغيرها الكثير في مختلف القارات. وفي كوبا نفسها وصل الأمر بالكريملن إلى حد العمل على زرع الشقاق بين فيدل كاسترو و تشي غيفارا يوم كان هذا الأخير مديرَ البنك المركزي الكوبي، حيث وُصف في «البرافدا» وصحف سوفييتية أخرى - من باب السخرية والتعريض به وبرنامج الاقتصاد وسياساته المالية - بأنه «يسعى إلى بناء اقتصاد على سطح القمر»، في إحياء منها بأنه «مجنون منفصل عن الواقع»! ولم يشذ نهجُ الكريملن بشأن قضية الشرق الأوسط عن هذه القاعدة. فقد سعى دوماً إلى توجيه العرب نحو حل سلمي للمشكلة، وإن على حساب حقوقهم ومصالحهم الوطنية والقومية، كما حصل حين حاول بريجينيف إرغام صلاح جديد خلال زيارته إلى موسكو مطلع العام 1967 حتى على القبول بتحويل مجرى نهر الأردن الذي نفذته إسرائيل والتعامل معه كأمر واقع بل و

كـ«حق طبيعي» لها، والتوقف عن استهداف مضخاته ومنشآته الهيدروليكية، وعن العمل مع الأردن ودول عربية أخرى للقيام بعملية «تحويل مصاد» لمياه النهر عبر الأراضي السورية والأردنية لحرمان المستعمرات الإسرائيلية منها ومن مياه روافده. وحين طلب جديد مساعدة تقنية من مضيفيه لتنفيذ مشروع تنموي خاص يقوم على تجميع مياه «عين التينة» وينابيع أخرى في الجولان وجربها إلى العاصمة دمشق من أجل تلبية حاجات نموها السكاني وتطورها العمراني المستقبلي خلال العقود الخمسة التالية، لم يلق سوى الصد والتحذير من «عواقب» هكذا خطوة، نظراً لأنها ستشكل «استفزازاً لإسرائيل ومشروع حرب معها»، رغم أن الأرض سورية ومياه النبع تقع كلها فيها. ولم يكتفِ الكريملن بذلك، بل عمد سفيره آنذاك في تل أبيب، **دميتري تشوفاخين** Дмитрий Чувахин، إلى تنبيه الحكومة الإسرائيلية إلى ما يخطط له **صلاح جديد** ورفاقه «المغامرون» في دمشق، بل ونصّحها بـ «تأديبهم». وكانت هذه سياسة الكريملن منذ البدايات الأولى للصراع في العام 1948، وعلى الأخص في عهد **ستالين** ومنذ نهاية الستينيات مع الحقبة البريجينية. بل وصل الأمر أحياناً إلى ما هو أسوأ من ذلك وأشدّ قبحاً. ففي مطلع السبعينيات جرى التفكير عملياً من قبل **بريجنيف** ومجموعته في «الترويك» بتقسيم يوغسلافيا نفسها بهدف إنشاء قاعدة بحرية سوفيتية على ساحل كرواتيا التي كانت إحدى أقاليمها، كونه يشكل أكثر من 70 بالمئة من الساحل اليوغسلافي على البحر الأدرياتيكي المتصل بالبحر الأبيض المتوسط. ولهذا الغرض، جرى التواصل فعلياً مع شيوعيين وقوميين كرواتييين معارضين للرئيس اليوغسلافي **جوزيب بروز تيتو**، الذي كان له وللحزب الحاكم في بلاده (رابطة الشيوعيين اليوغسلاف) خلافتات أيديولوجية وسياسية جدية مع قادة الكريملن، ويرفض منحهم امتياز إنشاء قاعدة بحرية للاتحاد السوفيتي، رغم مشاركتهما معاً في تسليح العصابات الصهيونية في فلسطين وردها بآلاف المقاتلين اعتباراً من العام 1947. ولم يكن الخلاف مع «الماويين» الألبان وزعيمهم **أنور خوجة** وحزبه بعيداً عن مسألة شبيهة بها.

وبالعودة إلى آخر رسالة أرسلها إلى **السادات** قبيل اندلاع الحرب، نرى أن **بريجنيف** حذّره من أن الهزيمة في الحرب «من شأنها أن تعرقل التسوية السلمية في الشرق الأوسط»، وكان هذا أكثر ما يهيمه، ليس من أجل السلام بحد ذاته، ولكن لأن عدم حصول هكذا تسوية من شأنه -كما كان يعتقد مع زملائه- عرقلة «تطبيع» علاقاتهم مع الغرب وتقويض «سياسة الانفراج» مع الولايات المتحدة. لكن كان ثمة شك كبير وعميق في واشنطن، ولا يزال حتى الآن في الواقع رغم زوال الاتحاد السوفيتي وهيمنة تيار صهيوني سافر على الكريملن، لجهة أن

هذا الأخير يريد بصدق حلاً كهذا، أو على الأقل حلاً يرضي كلاً من العرب وإسرائيل. وهذا ما يؤكد قول الرئيس نيكسون: «كان من الصعب تصديق أن المصريين والسوريين يمكن أن يتحركوا [نحو الحرب] دون يكون داعموهم السوفييت على علم مسبق بذلك، إن لم نقل دون تشجيع هؤلاء لهم»⁽¹⁶⁾. ومع ذلك، فهذا - من وجهة نظري - سوء فهم أميركي للأهداف السوفييتية في الشرق الأوسط، إن لم نقل وليد نزعة أنانية كلبية عضوية ومفرطة طبعت نهج الإدارات الأميركية باستمرار، وستظل تطبع نهجها ضد روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي نفسه، بل حتى ضد أوروبا الغربية نفسها كلما حاولت هذه الأخيرة أن تتخذ لنفسها مساراً «ديغولياً» أكثر استقلالية عن واشنطن وأقل تبعية لها ولسياسة الحلف الأطلسي ومظلة «الحماية» الأميركية، رغم إيمان واشنطن اليقيني بأن أوروبا الغربية استمرت وأدمنت - حتى ثقافياً - حالة التبعية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد تحدث العديد من القادة السوفييت علناً، وعلى مدار العام 1973، عن التهديد البالغ لأي حرب في الشرق الأوسط على السلام العالمي. وفي محادثتهما مع نيكسون، شدد كل من بريجنيف و غروميكو على خطر الحرب. «يمكن أن نستيقظ ذات يوم لنجد حريقاً حقيقياً في تلك المنطقة»، كما قال غروميكو للرئيس نيكسون، وفقاً لما أورده هنري كيسنجر⁽¹⁷⁾. وكما هو واضح بجلاء، فإن الكرملن كان يبحث عن عمل أميركي - سوفييتي مشترك للحيلولة دون اندلاع حرب جديدة. و بمبادرة من الوفد السوفييتي، جرى إدخال فقرة حول الشرق الأوسط إلى البيان الرسمي الصادر عن قمة بريجنيف - نيكسون في يوليو من العام 1973. ولهذا كانت الغاية من القرار المتعمد بإجلاء الرعايا السوفييت من القاهرة ودمشق، في وضح النهار وتحت أعين أجهزة المخابرات الغربية و وسائل استطلاعها، أن يُقرأ من قبل الغرب على أنه دعوة للقيام بعمل وقائي مشترك [أميركي - سوفييتي]، فضلاً عن كونه «وشاية إنذارية» غير مباشرة لإسرائيل، تجنباً لإنذارها مباشرة وبالتالي احتمال انكشاف الأمر وتحوله إلى فضيحة أخلاقية مشينة ومدمرة لسمعة و«مصادقية» الاتحاد السوفييتي في عيون العرب وحركات التحرر الوطني وقوى اليسار العالمي. وإذا صح ذلك، وهو صحيح لأن هذا ما جرى التفكير فيه فعلاً من قبل بريجنيف وكوسيفن فور أن علما من أندروبوف صبيحة 3 أكتوبر بأمر الحرب، كما رأينا أعلاه، فإن القرار يمكن أن يُنظر إليه باعتباره انعكاساً للمبدأ الأساسي الآخر للسياسة الخارجية السوفييتية، أي «المبدأ اللينيني» الذي يتحدث عن «التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة»، وهو مبدأ لا يختلف في قليل أو كثير عن شعوزات وأضاليل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية!

القرينة الأهم من ذلك بكثير، كما أعتقد، هي الضغوط القصوى التي كانت تمارسها ترويكاً بـ **بريجينيف-كوسيجن-غروميكو** قبل ذلك بسنوات على النظام السوري الذي جاء إلى السلطة بعد انقلاب 23 فبراير 1966، باعتباره حاضناً لحركة التحرر الوطني الفلسطينية. وقد عُرف هذا النظام في موسكو، لاسيما رمزه الأبرز **صلاح جديد**، أو «روبسبير البعث» كما يفضل أن يسميه صديقنا **نيّوف**، ليس دون مبرر تاريخي وشخصي منطقي، باسم «الجناح اليساري المغامر» في «حزب البعث» الحاكم، وأحياناً باسم «الجناح الماوي»، على خلفية محاولته ورفاقه استلهاً وتطبيقاً العقيدة العسكرية الصينية والفيتنامية في الصراع مع إسرائيل. فقد كانت «الماوية» - إلى جانب «التروتسكية» و«الكاستروية» و«التيتوية» [نسبة إلى **جوزيب بروتيتو**] - كلها تُهمّماً سوفيتية جاهزة كي تُوجّه إلى كل من تسوّل له نفسه انتقاد سياسة موسكو «الانفراجية» مع الولايات المتحدة، سواء أكان فرداً أو منظمة أو حزباً أو حكومة أو حتى جمعية مهتمة بالدفاع عن البيئة. وكان ضغط الترويكاً السوفييتية مُركّزاً بالدرجة الأولى على نقطتين أساسيتين، أولاهما إقناع هذا النظام «الماوي» المزعوم في دمشق، فضلاً عن نظام **ناصر**، بالموافقة على قرار مجلس الأمن 242 للعام 1967، الذي يتضمن اعترافاً بإسرائيل، كأساس لحل قضية الشرق الأوسط، مع أن **ناصر** كان مستعداً وجاهزاً لذلك منذ الأيام الأولى لانقلابه في العام 1952 كما كشفت وثائق عديدة لاحقاً، بل وكان على وشك الاجتماع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية **ليفي أشكول** سراً في موسكو في 2 يونيو 1967 بناء على مبادرة من الكرملن، الأمر الذي أحبطه اتصال من الرئيس **الأتاسي** ووزير خارجيته **إبراهيم ماخوس**، اللذين اتصلا به من هناك حيث كانا في زيارة طارئة، وهدداه بفضح الأمر، كما سيمر معنا. أما النقطة الثانية التي كانت تشغل بال الكرملن آنذاك، والتي كانت عنواناً آخر لضغوطهم على السوريين، فهي مسألة العمليات العسكرية التي كان يشنها مقاتلون فلسطينيون ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي السورية وبمباركة وتشجيع قادة دمشق أنفسهم، لاسيما **صلاح جديد** الذي عيّن ضابطاً فلسطينياً، على صلة بالمنظمات الفلسطينية، مديراً لمكتبه لهذا الغرض بالذات. وكان ضغط الترويكاً وصل في وقت سابق إلى حد محاولة إقناع **جديد**، خلال زيارته إلى موسكو في يناير 1967، بقبول تحويل إسرائيل مجرى «نهر الأردن» ليروي المستعمرات الإسرائيلية في جنوبها [النقب الفلسطيني]، الأمر الذي أفقد الرجل صوابه وأصابه بالهلع والغضب وجعله - في رسالة مجهولة سيرسلها صيف العام 1970 إلى زعيم ألمانيا الديمقراطية **فالتر أولبرخت** - يتساءل «عما إذا كان **برجينيف** مجرد سمسار [لرئيسة الوزراء الإسرائيلية **غولدا**] **مائيير** و [الرئيس الأميركي] **نيكسون**»⁽¹⁸⁾!

ومع ذلك فإن ما حصل على هامش جنازة الرئيس ناصر في الأول من أكتوبر 1970، ليس أقلّ دلالة على مدى الضغط الذي كانت تمارسه موسكو على دمشق لتجنب التصعيد مع إسرائيل والدخول في مفاوضات معها من أجل إبرام اتفاقية سلام استناداً إلى القرار 242، رغم أن القرار، الذي ظل موضع رفض من قبل سوريا إلى حين استيلاء الأسد على السلطة في انقلابه البريطاني-السعودي في 13 نوفمبر من العام 1970، تجنّب ذكر الشعب الفلسطيني، وتعامل مع قضيته بوصفها «قضية لاجئين». فبينما كانت الوفود العربية والأجنبية منشغلة بتشجيع الزعيم المصري الراحل، اغتنم رئيس حكومتنا، **ألكسي كوسيجن**، الذي كان على رأس وفد بلادنا المشارك في التشجيع، الفرصة للاختلاء برئيس الدولة السوري **نور الدين الأتاسي** ووزير دفاعه **حافظ الأسد**، اللذين كانا يمثلان بلادهما في المناسبة، لتحذيرهما من مغبة الاستمرار في دعم المنظمات الفلسطينية التي تشن هجمات على إسرائيل انطلاقاً من الأراضي السورية، ولممارسة المزيد من الضغوط على سوريا للاعتراف بإسرائيل من خلال الموافقة على القرار 242. وطبقاً لشهادة السفير **فينوغرادوف**، الذي كان مشاركاً في الاجتماع المذكور، ولما جاء في التقرير السري الذي رفعه **كوسيجن** إلى المكتب السياسي بعد عودته من القاهرة عن اجتماعه بالمسؤولين السوريين تحت عنوان «اقتراح سوفيتي من أجل السلام في الشرق الأوسط»، وهو لا يزال مصنفاً سرياً حتى اليوم، فإن **الأسد** «كان في عجلة من أمره لتقديم وجهة نظره الخاصة المختلفة عن وجهة نظر رئيسه **الأتاسي**، بحيث أنه لم ينتظر رئيسه لكي يعلّق رسمياً على اقتراحنا كما تقضي قواعد البروتوكول، بل سارع إلى قطع الطريق عليه وإبلاغي بأن القيادة السورية ناقشت الأمر مؤخراً وقررت الموافقة على القرار»⁽¹⁹⁾. ويشير **كوسيجن** إلى أنه كان يدرك أن **الأسد** يكذب فيما يتعلق بموافقة القيادة السورية على القرار 242. فقد كان مطلعاً بدقة، كما قادة أوربا الشرقية الآخرين، على أسرار الصراع في سوريا بين جناحي السلطة، اليساري بقيادة **الأتاسي-جديد** واليميني بقيادة **الأسد-طلّاس**، منذ تفجّره عقب هزيمة يونيو 1967. فيومها حمّلت قيادة «حزب البعث» الحاكم مسؤولية الهزيمة للأسد بوصفه وزيراً للدفاع، ولكونه تسبّب في الانسحاب الفوضوي لجيشه من جبهات القتال حين أعلن -كذباً- في بيان عسكري رسمي سقوط مدينة القنيطرة، حاضرة الجولان، في أيدي الجيش الإسرائيلي بينما كان الواقع الميداني يشير إلى استمرار الجيش السوري في مقاومته العنيدة بعيداً عن المدينة، غرباً وجنوباً وشمالاً، بما لا يقل عن 7-10 كم⁽²⁰⁾.

إنّذاً، وباختصار، وعلى النقيض مما راج في الولايات المتحدة وغيرها دون أي أساس سوى التكهن وسوء الظن المزمّن، كان الاتحاد السوفيتي يرمي بثقله من أجل إقناع دول المواجهة

العربية بالحل السلمي والاعتراف بإسرائيل على أساس القرار 242، إلى حد أنه تقدم بمبادرة متكاملة في هذا السياق تقوم على هذا الأساس، لم يلبث أن طورها في العام 1976 لتشمل مؤتمراً للسلام في جنيف (21).

هكذا كان تسليح مصر وسوريا بجميع الوسائل التقنية من أجل شن حرب، رغم التردد والتحفظ في أحيان كثيرة، وفي الوقت نفسه محاولة ثني الزعماء العرب عن التفكير بحل عسكري للنزاع في الشرق الأوسط، بل وحثهم على الاعتراف بقرار مجلس الأمن 242 والدخول في عملية تسوية على أساسه، هو الموقف السوفييتي عشية حرب أكتوبر. فما الذي يمكن أن يجنيه الاتحاد السوفييتي - إذاً - من الحرب؟ إذا ما انتصر العرب (وهو ما لم يكن الكريملن يعتقد بأنهم قادرون على فعله، كما فهمنا من حديث غروميكو خلال اجتماعه بنا مساء يوم 4 أكتوبر)، فإن النصر لن يقود سوى إلى المزيد من استقلالهم عن السياسة السوفييتية. فالعلاقات مع المصريين، التي خفّت وضعفت خلال السنوات الأخيرة، سوف تصبح أكثر إرهاباً، ومناهضتهم للسوفييت ستصبح أكثر سُفوراً، والعلاقات مع الغرب أكثر اتساعاً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار نفوذ مصر في العالم العربي، فإن احتمالاً كهذا لم يكن موضع ترحيب في موسكو بطبيعة الحال.

لكن بالمقابل، وإذا ما خسر العرب الحرب، كما كان متوقعاً في موسكو على نحو شبه يقيني، سيكون الاتحاد السوفييتي هدفاً للوم، وستنحط مكانته بالتأكيد، لاسيما وأن خسائرهم هذا سيكون الهزيمة الثانية لهم خلال ست سنوات. وأخيراً، فإن قلة قليلة في الكريملن، على رأسهم «حرجيو الساحة القديمة»، كانت تؤمن حقاً بأن تضامناً عربياً «معادياً للإمبريالية» سوف ينشأ عن الحرب، كيلا نقول «وحدة عربية». وهكذا نجد أن سياسة «الاحرب واللاسلم» كانت هي الأكثر ملاءمةً للكريملن، على الأقل خريف العام 1973. وحقيقة أن بريجنيف ورفيقه كوسيجن و غروميكو قالوا إنهم يريدون تسوية شرق أوسطية لا يعني أنهم أرادوا تسوية فورية. فهكذا تسوية كانت بالأحرى هدفاً على المستوى البعيد، بافتراض أن الاتحاد السوفييتي وهذه الترويكا كانا قادرين أصلاً على المساهمة الفعالة في تحقيقها، وهو أمر كان دوماً عصياً على التصديق، وظل كذلك إلى حين تفكك الاتحاد السوفييتي، بل وحتى الآن حيث تحاول القيادة الروسية الحالية القيام بالدور نفسه، الأمر الذي لا يستحق سوى السخرية.

كانت العلاقات بين الزعماء السوفييت والمصريين والسوريين عشية الحرب أبعد ما تكون عن الوضوح والثقة. فكما بيّنتُ أعلاه، تجنب كل من رئيسي مصر وسوريا إبلاغ الحكومة

السوفييتية بقرارهما شَنَّ الحرب. فالأسد لم يقدِّم معلوماته المتأخرة للسفير محيي الدينوف إلا قبيل بضع ساعات على اندلاعها الذي كانت موسكو قد أصبحت على علم مسبق بتوقيته من مصدر آخر لم يكن **الأسد** يعلم به، رغم أنه كان بالقرب منه. وفي مصر رفض السادات في الآن نفسه رفضاً قاطعاً إبلاغ السفير **فينو غرادوف** بالتوقيت الدقيق للهجوم المخطط. ووفقاً لتقرير **فينو غرادوف** إلى موسكو، فإن «السادات - وبوقاحة صفيقة في الكذب حتى علينا - لم يتردد في الإدعاء أيضاً أن اندلاع الحرب كان رداً على عمل عسكري قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية!»!

لهذا السبب، كما أعتقد، وهو واحد من أسباب أخرى تتعلق بالأهداف الحقيقية التي أراد **السادات** و**الأسد** تحقيقها من وراء الحرب، والتي أخفاها كل منهما عن الآخر، وأخفاها كلاهما عن الكرملن، لم تتشاور قيادتا القاهرة ودمشق رسمياً مع هذا الأخير، سواء بشأن الاستراتيجية العسكرية أو السياسية. فعندما التقى **السادات** بالسفير **فينو غرادوف** تحدث بعبارات عامة جداً عن الهدف النهائي لمصر، وهو تحرير الأراضي المحتلة. أما **الأسد**، ورغم أنه كان أكثر دقة في حديثه مع محيي الدينوف، إلا أنه اكتفى بمجرد إبلاغ الكرملين بطبيعة رؤيته للحرب. ولم تعرف موسكو من قنواتها الدبلوماسية حتى ما إذا كان المصريون والسوريون قد اتفقوا على استراتيجية مشتركة، ناهيك عما كانت عليه هذه الاستراتيجية. فمعلومات موسكو الدقيقة عن تاريخ وتوقيت الحرب جاءت - كما رأينا أعلاه - من مصدر آخر غير رسمي (**الخولي**) تصرّف بدافع سياسي شخصي كما لو أنه «مُخبر خاص»، وليس كمسؤول في أعلى هرم النظام السوري يقوم بمهمة رسمية!

ربما كان العديد من المسائل المتعلقة بحقيقة النوايا العربية هو ما جعل **بريجينيف** يتفادى، في شهر سبتمبر قبيل الحرب مباشرة، الإشارة إلى الشرق الأوسط في خطابين علنيين له في العاصمة البلغارية - صوفيا، والعاصمة الأوزبكية - طشقند. والشكوك ذاتها يمكن أن تكون منعت الزعماء السوفييت من صياغة استراتيجتهم الخاصة في حالة وقوع حرب. صحيح أن كلاً من **كوسيجن**، في حديث له خلال زيارته إلى يوغسلافيا، ووزير خارجيته **غروميكو** على وجه الخصوص في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، تناولا الشرق الأوسط، لكن هل حصل أي شيء في الكرملن بعد أن أصبح واضحاً أن العرب عازمون على شن حرب على إسرائيل في الأفق القريب جداً؟ وهل قدّر الزعماء السوفييت الأثر المحتمل لأزمة جديدة في الشرق الأوسط على الوضع العالمي عموماً، وعلى السياسة الخارجية السوفييتية خصوصاً؟

وأأسفاه، إن الجواب هو «لا» كبيرة، لم يفعلوا شيئاً من هذا، باستثناء إجلاء رعايانا واتخاذ بعض التدابير اللوجستية الأمنية والعسكرية لتزويد المحاربين العرب بالسلاح والذخيرة عند الضرورة أو تنفيذاً لعقود مبرمة سابقاً. فعلى الأقل، حين اندلعت الحرب، لم يُزود الكريملن بقائمة من الاحتمالات أو السيناريوهات، السياسية والعسكرية، مع الآثار المترتبة على كل منها بالنسبة لسياسة الاتحاد السوفييتي وموقفه، على الرغم من امتلاكه عدداً كبيراً من الخبراء في قضايا الشرق الأوسط، سواء لدى اللجنة المركزية للحزب، أو وزارة الخارجية، أو الجيش ولجنة أمن الدولة KGB. فقد اكتفى زعماء الكريملن بتكرار شعاراتهم الدوغمائية المعروفة التي لا تتزعزع عن «السياسة الخارجية اللينينية»، أي ذلك الكشكول من الأفكار والمبادئ المتنافرة التي لا يمكن جمعها معاً، مثل «الأممية البروليتارية» و«التعايش السلمي» أو بتعبير آخر: «العقيدة اللينينية عن التعايش بسلام و وئام بين الدجاج والثعالب في خمّ واحد»، كما يفضل صديقي السوري، مترجم ومحرر الطبعة العربية من هذا الكتاب، أن يصفها بحق.

هوامش الفصل الأول :

(1) - **ملاحظة من المترجم:** أظهرت الوثائق التي أصبح الوصول إليها متاحاً في وقت لاحق، وبشكل خاص يوميات الرئيس الأميركي **دوايت أيزنهاور**، أن تصوّر الكريملن الذي كرره **كوزنيتسوف** لم يكن مجافياً الحقيقة إلا في نقطة واحدة، وهي أن الأميركيين لم يكونوا هم من دبّر وخطط لعدوان الدول الثلاث على مصر، كما يقول، وكما كان السوفييت يعتقدون لأسباب أيديولوجية؛ لكنهم استثمروا حماقة البريطانيين والفرنسيين وحلبوها حتى آخر قطرة؛ بل وشجعوهم على الإيغال فيها بالتنسيق مع **عبد الناصر** الذي كان يعيش شهر عسله مع الـCIA وقيم لها معهد تدريب عملائها ومركز عملياتها الرئيسي في الشرق الأوسط في «قصر الأميرة فايزة» وسط القاهرة قبل نقله إلى «برج القاهرة» الذي شُيّد بأموال «الوكالة» نفسها، ثم إلى بيروت. فقد كان **أيزنهاور** يعتقد أنهم آخر بقايا عصر الكولونيالية الكلاسيكية والنظام القديم، وأن حملتهم على مصر هي المسمار الأخير في نعش الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، لتكون الولايات المتحدة وريثتهما في الشرق الأوسط خصوصاً، وبقية أنحاء العالم عموماً، وفق نظام جديد جرى التعبير عنه بعد بضعة أشهر على فشل غزوة السويس بـ«مبدأ أيزنهاور للماء الفراغ». وإذا كانت واشنطن تجنبت تقديم أي دعم للغزاة، ورفضت حتى تزويدهم بالوقود بعد إقدام ضابط سوري شاب على نسف أنبوب شركة النفط العراقية-البريطانية IPC لوقف ضخ النفط من كركوك إلى بانياس على الساحل السوري، ومنه إلى بريطانيا، فإنها-على العكس من ذلك-رمت بثقلها كله خلال حرب أكتوبر إلى جانب إسرائيل. ولذلك لم يكن **كوزنيتسوف** موفقاً في مقارنته بين «أزمة السويس» و«حرب أكتوبر» من هذه الزاوية. وهنا لا بدّ بهذه المناسبة من الإشارة إلى أن من نسف أنبوب النفط هو عضو «حركة القوميين العرب» الملازم الأول المهندس الحربي **الهيثم الأيوبي**، بتوجيه من زعيم «الحركة» الدكتور **جورج حبش**، وليس الملازم **إحسان أديب الشيشكلي**، كما يدّعي «القوميون السوريون» كذباً وسطوفاً على هذه المأثرة الوطنية. فهذا الضابط الأخير كان يخدم آنذاك في لواء المدرعات السوري الذي يقوده المقدم **طعمة العودة الله**، والذي دخل إلى الأردن خلال «أزمة السويس» في إطار اتفاقية الدفاع المشترك. وكان والده، **أديب الشيشكلي**، مختبئاً في لبنان بجمي العميل البريطاني-الأميركي **كميل شمعون** ورئيس جهاز أمنه العام، الجاسوس النازي سابقاً، **فريد شهاب**، ويتحصّر للعودة إلى قصره في دمشق على أسنة حراب البريطانيين، بينما حلفاؤه «القوميون السوريون» يدعمون الغزو الثلاثي لمصر كعملاء لبريطانيا آنذاك! أيضاً، إن رئيس «الشعبة الثانية» (المخابرات العسكرية) في الجيش السوري، «الناصرى» **الهوى والجوى عبد الحميد السراج**، وبخلاف الأكذوبة السائدة التي روجها وكزسها نظام **ناصر** وأعوأته، لاسيما الجاسوس **هيكل**، لم يكن له أي علاقة بعملية نسف الأنبوب ولم يعلم بها إلا بعد حصولها. فقد كان **ناصر** ونظامه يعارضان بقوة (بتوجيه من مسؤول قسم الشرق الأوسط في الـCIA، **كيرمت روزفلت جونيور**، وممثله في القاهرة، مستشار **ناصر**، **جيمس آيكلرغر**) أي تدخل عسكري سوري وأردني، مهما كان شكله، لمؤازرة مصر أثناء العدوان، إلى حد أن **ناصر** رفض مطلب الضباط السوريين الذين تقاطروا على السفير المصري في دمشق، **محمود رياض**، مطالبين بموافقة على فتح الجبهة السورية مع إسرائيل، تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك الثلاثية بين مصر وسوريا والأردن. وكان رفضه هذا التزاماً منه باتفاقه السري مع **أيزنهاور** و **كيرمت روزفلت** اللذين أرادا فصل «المسألة الإسرائيلية» (رغم الاجتياح الإسرائيلي

لسيناء) عن «المسألة البريطانية-الفرنسية»!! راجع فيما يتعلق بغزوة السويس، فضلاً عن يوميات **أيزنهاور**، المجلد الثاني من سيرته التي كتبها المؤرخ الأمريكي البارز **ستيفن أمبروز**، وبشكل خاص الفصل 17 المكرّس للغزوة:

Stephen Ambrose: Eisenhower, The President, Volume II (Touchstone Book, division of Simon & Schuster, New York, 1984).

- (2) - راديو موسكو، 5 أكتوبر 1973 .
- (3) - صحيفة البرافدا، 6 أكتوبر 1973 .
- (4) - ألفين ز. روبنشتاين: النجم الأحمر على النيل؛ ص 255 .
- (5) - المصدر السابق، ص 254 .
- (6) - تقرير محطة HVA في القاهرة، وكذلك السفير **هانز يواخيم راده** Hans-Joachim Radde («أرشيف فولف»، مصدر سابق).

فيما يخص الفريق **الليثي ناصف**، يشار إلى أنه اغتيل لاحقاً (في أغسطس 1973) في لندن بينما كان في زيارة علاجية. وبحسب «أرشيف فولف»، فإن المعلومات التي تلقتها HVA من أحد عملائها في جهاز MI5 البريطاني بعد أسابيع على الحادثة، أشارت إلى أن عملية الاغتيال جرت بالتنسيق بين مخابرات **السادات** والمخابرات البريطانية MI6 وموظف في القنصلية المصرية في لندن يدعى **مصطفى الفقي** Mustafa al-Faqi كان يعمل لصالح المخابرات المصرية تحت قناع صفته القنصلية. وقد تولى **الفقي** إقناع المغدور بأن يقيم في إحدى شقق الطابق الحادي عشر من برج ستياوارت Stuart Tower وسط لندن، رغم أنه أصرّ على النزول في أحد الفنادق خلال رحلته العلاجية. وطبقاً لتقرير العميل البريطاني، فقد جرى استدراجه ذات صباح، من قبل **الفقي** نفسه، إلى خارج الشقة ثم خنقه بمادة كيميائية غازية، قبل حمل جثته مرة أخرى إلى الشقة وإلقائها من الشرفة ليبدو الأمر كما لو أنه عملية انتحار. ويذكر العميل في تقريره إلى مشغليه في برلين أن الطبيب الشرعي البريطاني لاحظ عدم وجود أية كدمات على جسد الضحية، فضلاً عن عدم خروج أي نقطة دم منه، ما جعله يرفض اعتبار الأمر انتحاراً. ومع ذلك جرى إقفال الملف وتسجيل الواقعة كقضية انتحار! ويذكر العميل أن الشقة المعنية في البرج المذكور كانت تستخدم من قبل المخابرات المصرية للقيام بأعمال قذرة. واللافت أن ممثلة مصرية شهيرة [سعاد حسني] تستسقط من البرج نفسه بعد ذلك بسبعة وعشرين عاماً [يونيو 2001]. وقد ربطت تقارير صحفية بين موتها والمخابرات المصرية. [أعتقد أن **الفقي** المشار إليه أعلاه هو نفسه الذي يشغل الآن منصب مدير مكتبة الإسكندرية، والذي كان مديراً لمكتب الرئيس **حسني مبارك** في النصف الثاني من الثمانينيات ثم سفيراً لمصر في أكثر من بلد، ورئيس الجامعة البريطانية في القاهرة لاحقاً- المترجم].

- (7) - ألفين ز. روبنشتاين، المصدر السابق.
- (8) - مالفين كالب و برنارد كالب: كيسنجر؛ 1974، ص 453 .
- (9) - محمد حسنين هيكल: الطريق إلى رمضان؛ ص 35 .
- (10) - إضافة لما تقدم، كان **هيكل** هو صاحب حقوق «الملكية الفكرية» للعبارة التي اشتهر بها **السادات** آنذاك عن أن «99 بالمئة من أوراق الحل في الشرق الأوسط بيد واشنطن». فقد كررها مراراً على مسامع

السادات منذ انقلاب هذا الأخير في مايو 1971. ومع الوقت أصبحت جزءاً عضوياً من عقل السادات الباطن كما لو أنها من بنات أفكاره. وقبل ذلك كان هيكمل (بمساهمة من عضو حركة «الضباط الأحرار» والإعلامي لاحقاً، أحمد حمروش، والمفكر الفرنسي روجيه غاردوي، والصحفي الفرنسي من أصل مصري إريك رولو) أول من استحصل من ناصر في مارس 1970 على دعوة زعيم «المنظمة الصهيونية العالمية»، ناحوم غولدمان، لزيارة مصر سرّاً، ولكي يكون ضابط ارتباط وناقل رسائل ومبادرات بين ناصر و غولدا مائير، والتي تحولت لاحقاً إلى «فضيحة» تُلحق غولدمان في إسرائيل نفسها بعد أن كشف عنها وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان في محاضرة له في «سينيراما» تل أبيب في 6 أبريل 1970.

(11) - باستثناء اكتشاف قصة علاقة أشرف مروان بالموساد الإسرائيلي، تشكل قصة اكتشاف علاقة الأسد بالمخابرات البريطانية واحدة من أهم إنجازات فولف وجهازه في ستينيات القرن الماضي فيما يتعلق بالعالم العربي، رغم أن القصة اكتُشفت بمحض المصادفة، ورغم أن ألمانيا الديمقراطية لم يكن لها علاقات دبلوماسية بعد مع أي دولة عربية، بما في ذلك مصر وسوريا.

أول من اكتشف قصة الأسد هو البروفيسور أنتوني بلنث Anthony Blunt (1907-1983)، ضابط الـ MI6 السابق المتخصص في التشفير، وأستاذ تاريخ الفن في جامعة لندن لاحقاً والمسؤول عن الكنوز الفنية في القصور الملكية البريطانية. وكان بلنث أحد أعضاء «حلقة كيمبريدج الخماسية» التي تحولت إلى أكبر فضيحة تجسسية في بريطانيا بعد الكشف رسمياً في العام 1979 عن أنشطتها لصالح الـ KGB و HVA، لاسيما أن أعضاء الحلقة كانوا على علاقة شخصية واجتماعية عميقة مع رئيسي جهاز المخابرات البريطانية، MI5 و MI6، وكانوا يحصلون منهما على أدق الأسرار! أما اكتشاف قصة الأسد فحصلت حين علم بلنث أن من استقبل الأسد في «مطار هيثرو» لم يكن ضابطاً في القوى الجوية كما يقضي البروتوكول، بل ضابط من قسم المعلومات في الخارجية البريطانية، التابع مباشرة لـ MI6، يدعى تيرينس جوزف كلارك Terence J. Clark، الذي سيصبح رئيساً للقسم المذكور في العام 1983، ثم سفيراً لبريطانيا في العراق اعتباراً من العام 1985. وقد شارك أربعة على الأقل من شبكة كانت تعمل على ضفاف «حلقة كيمبريدج»، وبشكل خاص البارون فيكتور روتشيلد الثالث، Victor Rothschild، الذي كان يعمل أيضاً لصالح فولف، في تتبع أنشطة الأسد خلال اجتماعاته السرية مع مدير المخابرات البريطانية ريتشارد وايت ومع قائد سلاح الجو البريطاني، المارشال صاموئيل تشارلز إلورثي Samuel Ch. Elworthy. وقد تمكنوا من الحصول على محاضر لقاءاته معهم، ومن الدخول إلى سجلات «مشفى الملكة ألكسندرا العسكري» في لندن، حيث اكتشفوا أن الأسد، وبخلاف زعمه أنه جاء إلى المشفى لإجراء فحوص طبية، لم يدخل المشفى نهائياً!! وحين حوّل فولف هذا الملف إلى مدير المخابرات الخارجية في KGB آنذاك، المارشال ألكسندر ساخاروفسكي، تحول الأسد إلى قضية خلافية كبرى في الكريملن لاحقاً بين أندروبوف من جهة و ترويكابر جينيف - كوسيجين - غروميكو من جهة أخرى. وبقيت كذلك حتى رحل الجميع عن هذا العالم في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي («أرشيف فولف»).

(12) - هيكمل: المصدر نفسه، ص 214 .

(13) - جيرالد س. و ديبورا هارت ستروبر: تاريخ شفهي لرئاسته؛ ص 145 .

(14) - **ملاحظة من المترجم:** من بين تلك الادعاءات التي راجت أيضاً، حول معرفة مسبقة لبعض القيادات الفلسطينية بأمر الحرب، تلك الرواية الحيزبونية التي كان أول من اختلقها **بسام أبو شريف** في كتابه «وديع حداد: ثائر أم إرهابي» (دار الرئيس، 2014). ففي الصفحات (160 - 164) يزعم **أبو شريف** أن المسؤول الثقافي في السفارة المصرية في بيروت طلب منه في يونيو 1972 ترتيب موعد مع **وديع حداد** لصالح مسؤول أمني مصري كبير من أجل البحث - بناء على توجيهات **السادات** - في تنفيذ عمليات تُشغل إسرائيل وتحوّل انتباهها عن التحضيرات المصرية للحرب، وأن هذا المسؤول الأمني حضر إلى لبنان والتقى **حداد** مرتين في بيروت في 20 و 22 من الشهر نفسه (لم يُسمَ أياً من المسؤولين المصريين رغم مرور أكثر من أربعين عاماً على القصة المفترض أن بطلّيتها ماتا أو أنهما أصبحا في العقد التاسع من عمريهما عند نشر كتابه!!). وفي الصفحة 207 يزعم أن **السادات** دعا **عرفات** في أغسطس 1973 ليلبّغه بالحرب، وأن **عرفات** عمد-فور عودته إلى بيروت- إلى عقد اجتماع مشترك لحركتي «فتح» و«الجبهة الشعبية» ليخبر قيادتي المنظمين بما أخبره **السادات**، بعد أن كان تحدث في الصفحة 164 عن «تنامي العلاقة السرية بين **وديع حداد** وأجهزة الأمن المصرية مطلع السبعينيات»، أي في عهد **السادات**!! وهاتان الروايتان اثنتان من أتفه وأكذب الروايات التي يسوقها في كتابه الذي أخرجه للتكسب من إرث المغدور **حداد** وإرث «الجبهة الشعبية» مادياً ومعنوياً، وتبويض صفحته بعد أن «خانهما» باكراً والتحق بزمرة **عرفات** وشركائه الإسرائيليين أمثال **يوسي سريد**، فضلاً عن كونهما إساءة شنيعة لسمعة **حداد**، حتى بافتراض حُسن نية **أبو شريف** من وراء تلفيق الروايتين. ورغم ذلك، لم يقل لنا لماذا امتنع **حداد** عن القيام بأعمال «تضليلية» للعدو إذا كانت روايته صحيحة، ولماذا كان تنظيم «الصاعقة» التابع لسوريا، والمخابرات العسكرية السورية، هما من وقف وراء العملية الوحيدة التي حصلت في هذا السياق كما رأينا في هذا الفصل!!؟ في أي حال، ومع تقديرنا العالي لتضحياته، وهو أحد الشهداء الأحياء من ضحايا إرهاب جهاز الموساد الإسرائيلي، ينبغي التأكيد على أن هذه الرواية، كروايات كثيرة ساقها في كتابه المهلّهل شكلاً ومضموناً، لا أساس لها من الصحة ومجرد «تفنيص» و«تجليط» كما يقال في المشرق العربي، وهي لا تحصل حتى في حروب «حارة الضبع» مع حارة «أبو النار» في مسلسل درامي وضع ومبتذل مثل «باب الحارة»! وقد أصبح معلوماً اليوم أن مصر، ورغم شعارات **السادات** عن «عام الحسم»، التي دوّخ بها العرب والعالم طوال العامين الأولين من حكمه، لم يفكر بالحرب إلا في أبريل من العام 1973. وهو لم يفكر بها جدياً، كما اعترف في مذكراته وكما اعترف قادة سياسيون وعسكريون مصريون، إلا حين اتفق مع النظام السوري على ذلك خلال زيارة سرية قام بها **حافظ الأسد** إلى القاهرة في أبريل 1973، بعد أن يثس **السادات** وأيقن من أن الأميركيين لم ولن يقدموا له شيئاً عبر الخطوط السرية التي دشّنها معهم من خلال مستشاريه **محمد حافظ اسماعيل** و**الاجاسوس هيكل** عن الطرف المصري و **يوجين ترون** و **آرثر ناينر** و**كيسنجر** من جانب الـCIA ومكتب الأمن القومي الأمريكي، كما ورد وسيرد معنا مفصلاً في أكثر من مكان من هذا الكتاب. ولو أن **السادات** فكّر بأن يستعين بجبهة فلسطينية من أجل الهدف المذكور، لكان استعان بأي شخص آخر باستثناء **وديع حداد** ورفاقه. هذا فضلاً عن أنه لا يمكن أن يتواصل مع **حداد** إلا لبيعه للأميركيين. ففي تلك الآونة كانت اتصالات **السادات** مع الـCIA، عبر **هيكل** و **اسماعيل** على أشدها، واللقاءات السرية بينهما وبين مسؤولي الوكالة و**كيسنجر** تعقد في كل مكان من

الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى في القاهرة نفسها، كما سيمر معنا بالأسماء والوقائع والتواريخ والصور. هذا فضلاً عن أن قادة النظامين نفسيهما، المصري والسوري، وباستثناء السادات والأسد، ومعهما 13 ضابطاً فقط هم الذين اجتمعوا في الإسكندرية في أغسطس 1973، لم يعرفوا بأمر الحرب إلا يوم 6 أكتوبر؛ بل إن وزير خارجية البلدين نفسيهما، عبد الحليم خدام و محمد حسن الزيات، فوجئاً بها بينما كانا في نيويورك للمشاركة في أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة! وبالتأكيد نحن لا نتحدث هنا عن الجواسيس المدنيين والعسكريين، المصريين والسوريين والأردنيين، الذين كانوا يعلمون بالأمر قبل ذلك ببضعة أشهر، كما ورد وسيرد معنا استناداً إلى وثائق ومحاضر يكشف عنها للمرة الأولى. فهذا النوع من الأشخاص الذين عرفوا باكراً بأمر الحرب موضوع آخر سنتوقف عنده مراراً.

إضافة لكل ما تقدم، وستكون هذه كافية بذاتها لدحض رواية أبو شريف المفبركة، ثمّة وثيقة خطيرة تشير إلى أن القيادي الأمني البارز في حركة «فتح»، صلاح خلف (أبو إياد)، كان أرسل إلى عرفات وزملائه في بيروت رسالة من القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 1973 يبلغهم فيها بأنه، وبعد وصوله إلى القاهرة يوم 5 أكتوبر، علم من رئيس المخابرات الحربية المصرية، اللواء فؤاد نصار، أن مصر ذاهبة إلى الحرب في اليوم التالي، السبت 6 أكتوبر، وهو ما شكّل «مفاجأة صاعقة» بالنسبة له، حسب تعبيره الحرفي. وبغض النظر عن دقة بعض التواريخ والمعلومات الواردة في الرسالة، فهي تثبت أن قيادة «فتح» لم تكن على علم مسبق بالحرب، بخلاف الادعاء «الأهبل» الذي روجه أبو شريف. لكن الوجه الخطير في أمر الرسالة هو ما يشير إليه مسؤول عمليات HVA في أميركا الشمالية «الكولونيل بريست» (إيبرهارد لوتبخ). فبحسب «أرشيف فولف»، يشير بريست إلى أنه حصل على الترجمة الإنكليزية للرسالة، وهي ترجمة قامت بها السفارة الأميركية في بيروت، من مصدره في واشنطن بتاريخ 23 نوفمبر 1973، أي بعد شهر واحد فقط من إرسال صلاح خلف لها. وقد أرفق بريست النص بملاحظة تفيد بأن «ضابط الـ CIA في بيروت، روبرت أوكلي Robert Oakley، حصل على رسالة صلاح خلف من زميله ومساعدته علي حسن سلامة، جاسوس الـ CIA في جهاز أمن حركة فتح». ورغم أن «أرشيف فولف» لا يتضمن - للأسف - النص العربي الأصلي لرسالة صلاح خلف إلى عرفات، إلا أنه يتضمن ترجمة لها شبه كاملة بالإنكليزية في حوالي خمس صفحات، بما في ذلك ملاحظاته الخاصة التي تتضمن إشارات إلى أن صلاح خلف حصل على المعلومات السياسية والأمنية والعسكرية المتضمنة في رسالته من مستشار السادات، الصحفي الجاسوس محمد حسنين هيكل، الذي كان التقاه في القاهرة يوم دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، 23 أكتوبر. (من أجل تفاصيل أوفى حول الكولونيل بريست، راجع الهامش 25 في الفصل السادس، ص 468. ومن أجل تفاصيل علاقة الجاسوس سلامة بوكالة المخابرات المركزية ودوره كقناة تواصل بين عرفات و واشنطن، راجع الملحق الخاص بالطبعة العربية من هذا الكتاب، لاسيما الهامشين 13 و 23).

على الصعيد نفسه، ولكن على الجبهة الأخرى، ادّعت مصادر صحفية واستخبارية إسرائيلية، بعد انفجار الخلاف بين رئيسي «الموساد» والاستخبارات العسكرية (أمان)، تسفي زامير و إيلي زعيرا على التوالي، أن الوحدة 848 (8200 لاحقاً)، أي وحدة التجسس الإلكتروني Signit في «أمان»، تمكنت من التقاط اتصال هاتفي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة 5 أكتوبر بين السفير العراقي في موسكو و وزير خارجيته في بغداد، مرتضى عبد الباقي، قال فيه الأول للثاني «إنه بحث للتو مع وزير

الخارجية السوفييتي **أندريه غروميكو** سبب الإجلاء الطارئ للرايا السوفييت من مصر وسوريا يوم أمس، فأخبره **غروميكو** بأن مصر وسوريا أبلغتا موسكو أنهما بصدد شن حرب على إسرائيل! ومن المؤكد أن هذه الرواية كاذبة ولا أساس لها، فضلاً عن سخفها. فمراجعة أرشيف لقاءات **غروميكو** مع شخصيات أجنبية خلال تلك الفترة، وهو ما قمت به شخصياً ربيع العام 2007 بمساعدة مشكورة من سفير روسيا الاتحادية لدى باريس واليونيسكو، **ألكسندر أفيديف** Александр А. Авдеев، تُظهر أن **غروميكو** لم يلتق أي سفير عربي أو غير عربي، سواء أكان عراقياً أو غيره، خلال الأسبوع الأول من أكتوبر، وأن أول لقاء له مع سفير أجنبي كان يومي 8 و 9 أكتوبر، أي بعد اندلاع الحرب بيومين أو ثلاثة! وحتى حين جرت دعوة **عبد الباقي** لزيارة موسكو عاجلاً يوم 9 أكتوبر، وُجّهت له الدعوة عبر السفير السوفييتي في بغداد، **فينيامين ليخاتشيف**، وليس عبر سفير العراق في موسكو! ومن الواضح أن الكذبة الإسرائيلية كانت جزءاً من عملية حشد «البراهين» في إطار الصراع المسعور الذي انفجر علناً بعد صدور «تقرير القاضي أغرانات»، حتى على صفحات الصحف الإسرائيلية وعبر وسائل الإعلام الأخرى، بين الموساد و «أمان»، وفي سياق حملة الاتهامات المتبادلة بينهما بـ «التقصير»، وسعي كل من الطرفين لدفع التهمة عنه وإثبات أن تقويمه للمعلومات الاستخبارية الواردة عشية الحرب هو ما كان الصحيح!

(15) – **ملاحظة من المترجم:** كان **ميخائيل إيلان**، وهو أحد كبار ملاك الأراضي في ريف حلب شمال سوريا خلال وبعد الاحتلال الفرنسي، نائباً في البرلمان عن «الكتلة الوطنية»، وثيقة الصلة بـ «الوكالة اليهودية» والحركة الصهيونية وزعيمها **وايزمن**؛ وشغل منصب وزير الخارجية أواخر تلك الفترة بسبب حظوته لدى الحاكم العسكري الفرنسي **إيتيان بينيه** E. Beynet. وسلفه **جان إيلو** J. Helleu. كما عُرف **إيلان** بعلاقته الوثيقة مع الهاشميين و **نوري السعيد** في العراق ثم مع الـCIA في الخمسينيات، واشتهر بالضلوع في تدبير محاولة انقلابية خريف العام 1956 (خلال أزمة السويس) بتخطيط وتمويل من الوكالة التي دفعت له نصف مليون ليرة سورية (حوالي 170 ألف دولار بأسعار تلك الأيام) قبضها من **أرشيبالد (آرشي) روزفيلت جونيور** في بيروت بحضور **ويلبر كرين** إيفلاند W. C. Eveland، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي المنتدب إلى دمشق لصالح الوكالة، و **غصن الزغبى** (أميركي من أصل لبناني) الذي كان مسؤول محطة الوكالة في بيروت. وبعد فشل المحاولة فرَّ **إيلان** إلى الأردن ولم يعد إلى سوريا مطلقاً نتيجة لصدور حكم بالإعدام بحقه غيابياً على خلفية عمالته لـ CIA وضلوعه في المحاولة المذكورة. ومنذ أن فرَّ من سوريا اختفت آثاره كلياً حتى يومنا هذا، إلى حد أنه لا يوجد مصدر واحد يعرف أين اختفى ومتى توفي (مواليد العام 1880). لكنني عثرت في «أرشيف فولف» على معلومات تؤكد أنه، وبعد فراره إلى الأردن، حصل على الجنسية الأردنية من **الملك حسين** وغادر إلى تركيا ليعيش ويعمل في أنطاكية بلواء اسكندرون المحتل إلى حين وفاته في العام 1961. أما علاقته بتجنيد **حكمت الشهابي** لصالح الوكالة فجديرة بأن تروى. وتفاصيل هذه العلاقة مستقاة من «أرشيف فولف»، الذي يستند بدوره إلى إفادات عملاء HVA في بريطانيا والولايات المتحدة، وإلى أرشيف «المكتب الثاني» الذي سلمه **عبد الكريم الجندي** لـ HVA قبيل انتحاره في مارس 1969، فضلاً عن أوراق رجل المخابرات البريطانية الشهير **كيم فيلبي** الذي كان يعمل في بيروت تحت قناع عمله كمراسل لصحيفة «الأوبزيرفر» ومجلة «الإيكونوميست» إلى حين انكشاف أمر علاقته بالـKGB وانشاققه إلى موسكو مطلع العام 1963.

تقول أوراق «أرشيف فولف» إن **إليان** كان يرتبط بعلاقة صداقة قوية وعلاقة أعمال زراعية وتجارية مع أسرة **الشهابي** في منطقة «الباب» بريف حلب. وصيَّف العام 1951 طلبت منه الأسرة العمل على إضافة اسم ابنها الملازم **حكمت**، الذي كان تخرج للتو في الكلية الحربية، إلى لائحة الضباط الموفدين إلى الولايات المتحدة لمتابعة تحصيلهم في العلوم العسكرية، فلجأ بدوره إلى رئيس البرلمان **رشدي كيخيا** الذي قدم له هذه الخدمة. وكان هذا الأخير ابنَ مدينته وابنَ «الكتلة الوطنية» («حزب الشعب» الموالي للهاشميين وبريطانيا لاحقاً). وفي الولايات المتحدة جرى تجنيد **الشهابي** رسمياً لصالح الـ CIA. وبعد عودته إلى سوريا بقي على تواصل أمني مع القائم بالأعمال الأميركي (والسفير لاحقاً) **جيمس موس جونيور** James Moose Jr. ثم مع **إيفلاند** حتى مغادرة هذا الأخير دمشق إلى روما في العام 1959.

وتشير إفادة **فيلبي** في «أرشيف فولف» إلى أن **الشهابي**، وضباطاً آخرين من رتب مختلفة، كانوا مجندين من قبل **إيفلاند** في العملية المشتركة واسعة النطاق التي خططت لها وكالة المخابرات المركزية و المخابرات البريطانية في سوريا ربيع العام 1957 للقضاء على ما أسموه النفوذ الشيوعي في سوريا، أي نفوذ «الجبهة الوطنية» التي كانت عبارة عن ائتلاف بين البعثيين والشيوعيين وفئات وشخصيات قريبة منهم، والتي كان لها نفوذ كبير في البرلمان و الجيش والحكومة إلى حد تجاسرها على إبرام أحد أبرز ممثليها (وزير الدفاع **خالد العظم**، الذي طالما عرف بلقب «الرأسمالي الأحمر») اتفاقية تعاون اقتصادي وعسكري وتسليح مع الاتحاد السوفييتي أواخر يوليو 1957. وكانت العملية/المؤامرة، التي أعطي لها اسم «الخطّة المفضلة» Preferred Plan، نوقشت وأقرّت خلال قمة بين الرئيس الأميركي **أيزنهاور** و رئيس الوزراء البريطاني **هارولد مكميلان** في جزيرة برمودا في مارس 1957، على أن يجري تنفيذها في أكتوبر. وخلاصة تفصيلها تشير إلى قيام المخابرات الأميركية والبريطانية باغتيال عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية السورية (العقيد **السراج**، رئيس المكتب الثاني/المخابرات العسكرية؛ واللواء **عفيف البزري**، رئيس الشعبة الأولى/إدارة شؤون الضباط/ ونائب رئيس أركان الجيش، ذي الميول الماركسية؛ و **خالد بكداش**، زعيم الحزب الشيوعي؛ و **أكرم الحوراني**، زعيم حزب البعث ورئيس البرلمان، بعد استقالة **كيخيا** كجزء من المؤامرة، و الضابط البعثي **مصطفى حمدون**)، على أن يعقب عمليات الاغتيال نشرُ الفوضى وأعمال التخريب في المناطق الحدودية والمدن الداخلية بالاعتماد على دروز جبل العرب (بقيادة الجاسوس البريطاني الأمير **حسن الأطرش**، الوزير والنائب سابقاً) و الإخوان المسلمين والحزب القومي السوري (برئاسة **أسد الأشقر**) الذي كان يعمل آنذاك مع المخابرات البريطانية ونظام الهاشميين و **نوري السعيد** في العراق، والذي كُلف بإدخال المسلحين والسلاح من لبنان إلى ريف دمشق وحمص بالتعاون مع حليفه الرئيس **كميل شمعون** في لبنان. وفور حصول الاغتيالات تقوم تركيا والعراق، العضوان في «حلف بغداد»، ومعهما الأردن والولايات المتحدة، بالتدخل العسكري لحماية النظام من «الخطر الشيوعي» وفق «مبدأ أيزنهاور» الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي أمام الكونغرس مطلع العام المذكور، ويجري تشكيل نظام جديد برئاسة الديكتاتور المخلوع والهارب **أديب الشيشكلي** الذي كان يقيم متخفياً في لبنان بحماية الرئيس **شمعون** ومدير الأمن العام اللبناني **فريد شهاب**. أما الدور الذي أسند للملازم الأول (آنذاك) **حكمت الشهابي**، مع آخرين، فكان «إيصال السلاح والمتفجرات لعناصر محددين من الإخوان المسلمين» و «تأمين رؤوس جسور استخبارية عملياتية للمخابرات والقوات التركية» في حلب وإدلب

عشية الحرب

وشمال غرب سوريا عموماً. ولأن العملية كانت بالغة الجدية والأهمية بالنسبة للأميركيين والبريطانيين، أقدمت الـCIA على نقل أحد أبرز ضباطها الموهوبين من السودان (**هوارد ستون** "Howard Rocky" Stone) لقيادتها ميدانياً، بينما تولى الإشراف المباشر عليها من الخارج **كيرمت روزفيلت جونيور**، مسؤول عمليات الـCIA في الشرق الأوسط. إلا أن ثلاثة من الضباط الذين جرى تجنيدهم سارعوا في 11 أغسطس إلى إبلاغ العقيد **السراج** بما كان يجري التخطيط له، وتسليمه الأموال التي حصلوا عليها (من أصل 3 ملايين دولار رُصدت للعملية). وفي اليوم التالي أقدم **السراج** على اعتقال **هوارد ستون** و ثلاثة من زملائه ومن أعضاء السفارة، بينهم **فرانك جيتون** Frank Jeton والمحقق العسكري **روبرت مولوي** Robert Molloy، ثم إبعادهم من سوريا فوراً باعتبارهم شخصيات دبلوماسية غير مرغوب فيها، قبل إذاعة بيان مفصل بما جرى، بينما أُحيل المتورطون إلى المحكمة التي أصدرت بحقهم أحكاماً وصل بعضها إلى الإعدام. وبعد بضعة أيام من اكتشاف العملية، جرى عزل رئيس الأركان **توفيق نظام الدين**، الكردي الأصل والمرتبطة بالسفارتين الأميركية والبريطانية، الذي تبين أنه قام بحركة مناقلات عسكرية واسعة طالبت الضباط القوميين واليساريين كجزء تمهيدي من المؤامرة، وتعيين الفريق **عفيف البزري** مكانه في 17 أغسطس. وهذا ما أفقد الأميركيين صوابهم، حيث نفوا وجود عملية من هذا النوع، واعتبروها «اختراعاً من قبل الشيوعيين لتعزيز قبضتهم على البلاد وربطها بالاتحاد السوفييتي». وطوال قرابة نصف قرن لم تكن هناك رواية عما جرى سوى الرواية السورية الرسمية المعلنه وما أبلغه **كيم فيلبي** للسوفييت والألمان الشرقيين بعد انشقاقه في العام 1963، بينما ظلت واشنطن ولندن ترفضان الاعتراف بها حتى العام 2003 حين جرى الكشف للمرة الأولى عن أوراق وزير الدفاع البريطاني في تلك الآونة، **دونكان ساندنيز** Duncan Sandys، مع أن **إيفلاند** اعترف بها قبل ذلك (في كتابه «حبال من رمل»، 1980، ص 162 وما بعد). أما أوراق **سانديز** فتضمنت وثيقة تفصيلية عن المؤامرة نشرتها صحيفة «الغارديان» البريطانية (27 سبتمبر 2003) ثم المؤرخ والأستاذ في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية **ماثيو جونز** Matthew Jones في «مجلة المخابرات والأمن الوطني».

ويقول **فيلبي إن الشهابي**، الذي كان آنذاك ضابطاً صغيراً في وحدة مدفعية، «تمكن من الإفلات من الملاحقة مع العديد من الضباط بسبب صغر رتبهم، ولأنهم كانوا في الصفوف الخلفية من العملية، ولأن **ستون** لجأ إلى أسلوب التنظيم الخيطي/العنقودي في تجنيد الضباط، الأمر الذي لم يسمح للسلطات السورية بمعرفة سوى حفنة من كبار المتآمرين أمثال قائد سلاح المدرعات العميد **عمر قباني**». وبعد ذلك بقي **الشهابي** يعيش في الظل كأبي ضابط عادي إلى أن أحضره **حافظ الأسد** إلى شعبة المخابرات العسكرية بعد أن أصبح وزيراً للدفاع في العام 1966، فقد كان على معرفة شخصية به منذ أن كان يتقدمه بسنة واحدة في الكلية الجوية العام 1950، قبل أن يجري تحويل **الشهابي** إلى الكلية الحربية لأسباب طبية. وبعد انقلاب **الأسد** في العام 1970 أسند له منصب رئيس الشعبة حتى 12 أغسطس 1974 حين عينه رئيساً للأركان «بطلب مباشر من الرئيس الأميركي **نيكسون** و وزير خارجيته **كيسنجر** خلال زيارتهما إلى دمشق في يونيو الذي سبقه، لأن وجوده على رأس الجيش من شأنه أن يُطمئن إسرائيل بالنوايا السلمية السورية بعد توقيع اتفاقية فصل القوات»، كما قال، وكما سيمر معنا لاحقاً.

فيما يتعلق بالمؤامرة الأميركية - البريطانية والوثائق المفرج عنها، راجع :

- Wilbur Crane Eveland: Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East, WW Norton & Co.; New York & London, 1980 (Ch.19: The Drop, pp.214-223 and Ch. 24: The Philby Connection, pp.256-260).
- Matthew Jones: The "Preferred Plan": The Anglo-American Working Group Report on Covert Action in Syria, 1957; (Intelligence and National Security, Vol.19, No.3, Autumn 2004, pp.401 - 415).

(16) - نيكسون: مذكرات ريتشارد نيكسون، ص 921 .

(17) - هنري كيسنجر: سنوات القلاقل، ص 463.

(18) - «أرشيف فولف»، مصدر سبق ذكره. راجع أيضاً الهامش رقم (17) في مقدمة المترجم بشأن اجتماع صلاح جديد مع بريجينيف في موسكو.

(19) - محضر اجتماع كوسيفن - الأتاسي - الأسد في القاهرة، وتقرير جورج حبش إلى فولف بتاريخ 10 أكتوبر 1970 بخصوص اجتماع القيادة السورية للاستماع إلى تقرير الأتاسي عن اللقاء مع كوسيفن في القاهرة. وهو تقرير أكدته عضو القيادة القطرية لحزب «البعث» و وزير الخارجية الأسبق، الدكتور إبراهيم ماخوس، لسفير ألمانيا الديمقراطية في دمشق ألفرد مارتز. («أرشيف فولف»، المصدر السابق. راجع أيضاً الهامش 17، ص 56، في مقدمة المترجم بشأن اجتماع جديد مع بريجينيف في موسكو). ورد تقرير كوسيفن إلى المكتب السياسي تحت عنوان «اقترح سوفيتي من أجل السلام في الشرق الأوسط» :

Советское предложение о мире на Ближнем Востоке

وسيجري تعديل هذا الاقتراح في العام 1976 ليصبح «اقترح سوفيتي من أجل تسوية في الشرق الأوسط ومؤتمر للسلام في جنيف»:

Предложение Советского Союза об урегулировании на Ближнем Востоке и Женевской мирной конференции

(20) - في الزيارة السرية الثالثة التي قام بها الأسد إلى لندن في نوفمبر 1968، مصحوباً بالعميد ناجي جميل قائد قاعدة «الضمير» الجوية، وخلال لقائهما مع مدير المخابرات البريطانية جون رينيه، الذي كان خلف ريتشارد وايت للتو، حضره مدير المخابرات السعودية الشيخ كمال أدهم، كشف الأسد أن إصداره البيان الكاذب عن سقوط القنيطرة «كان عملاً متعمداً ومخططاً من قبله بهدف إرغام السوفييت على فعل شيء ما، سواء أكان تدخلاً عسكرياً مباشراً أو إجبار مجلس الأمن على إصدار قرار بوقف فوري لإطلاق النار، نظراً لأن سقوط المدينة سيوحي لهم بأن الطريق إلى دمشق أصبح مفتوحاً أمام الإسرائيليين، وأن العاصمة نفسها أصبحت مهددة». وأضاف «لحسن الحظ، فقد نجحت خطتي»؛ (محاضر لقاءات الأسد مع ريتشارد وايت و جون رينيه التي سربها عالم البيولوجيا، ورئيس مركز الأبحاث الإستشاري في الحكومة البريطانية لاحقاً، البارون فكتور روتشيلد الثالث، إلى فولف؛ «أرشيف فولف»، المصدر نفسه).

(21) - راجع الهامش (19) أعلاه.

الفصل الثاني

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

الأخبار السيئة

استمعتُ في وقت مبكر من صباح السبت، 6 أكتوبر، إلى نشرات وتقارير إذاعية مختلفة، وقرأت برقياتٍ وصحفاً كثيرة. كانت الصحف السوفييتية وحدها المستمرة في الحملة الدعائية الغوغائية التي بدأتها قبل بضعة أيام ودعت فيها إلى حمل السلاح! ولكن ضد من؟! هذا ما لم تَقُلْه، ولم يعرفه أحد حتى اليوم، بمن فيهم أصحابُ الدعوة أنفُسُهم! وبعبارة أخرى، بدا أن العالم كله كان هادئاً، حتى أنني فكرت أن مخاوفنا يمكن أن تكون بلا أساس. ولم نستطع نحن في وزارة الخارجية أن نصدق أنه لا الولايات المتحدة ولا الاستخبارات الإسرائيلية أو السلك الصحفي في الشرق الأوسط لاحظوا أن عمليات حشد القوات والاستعدادات العسكرية غير العادية في مصر وسوريا كانت الغاية منها إطلاق عاصفة ساحقة ضد إسرائيل خلال بضع ساعات، على الأقل كما وصَفَ الأسد هجومه المنتظر.

مع ذلك، وسريعاً بعد الثالثة عصراً بتوقيت موسكو، الثانية بتوقيتي القاهرة ودمشق، بدأ سيل البرقيات الإخبارية بالتدفق، حاملاً معه أخبار بدء العمليات العسكرية؛ فقال خبرٌ إذاعي ورد من القاهرة إن البحرية الإسرائيلية هاجمت الجنود المصريين قرب قناة السويس، فيما قال آخر من دمشق إن القوات المسلحة الإسرائيلية هاجمت مواقع سورية قرب مرتفعات الجولان. والتقريران الإذاعيان كلاهما استندا إلى ما سيصبح لاحقاً الرواية العربية الرسمية

الكاذبة عن اندلاع الحرب. فمن الواضح أن الدولتين كليهما، مصر وسوريا، افتقدتا إلى الجرأة السياسية والأخلاقية للإعلان عن أنهما الطرف المبادر إلى الحرب، رغم أنهما كانتا تخوضان حرباً لتحرير أراضيها المحتلة، وهو ما تشّرع لهما القوانين الدولية، وأن جميع حروبهما السابقة واللاحقة مع إسرائيل كانت بمبادرة عدوانية من هذه الأخيرة! غير أن الإنذار الجدي الأول الذي سُمع في موسكو جاء من واشنطن. فعند الساعة الثانية و45 دقيقة عصرًا بتوقيت موسكو، أي قبل اندلاع العمليات الحربية بربع ساعة، أرسل السفير السوفييتي في الولايات المتحدة، **أناتولي دوبرنين**، برقية أفادت بأن وزير الخارجية الأميركي **هنري كيسنجر** اتصل به للتو من نيويورك، حيث كان يشارك في دورة الأعمال السنوية للأمم المتحدة، وطلب منه إشعار الحكومة السوفييتية حالاً بأن كلاً من مصر وسوريا، واستناداً إلى مصادر الحكومة الإسرائيلية، «تنويان مهاجمة إسرائيل في مرتفعات الجولان وسيناء خلال الساعات القليلة القادمة»⁽¹⁾. وأكد، باسم القيادة الإسرائيلية، أن إسرائيل «لن تكون البائدة في الهجوم ضد العرب، لكن الرد الإسرائيلي سيكون قوياً إذا ما هوجمت». أما جديّة رسالة **كيسنجر** وإلحاحها فكانا مؤكّدين من خلال الطريقة التي اختارها **دوبرنين** لإرسال برقيته إلى موسكو. فقد استخدم الطريقة الأسرع، وهي شبكة الاتصالات الخاصة بـ «البيت الأبيض»، نظراً لأن **دوبرنين** - كما سيروي **كيسنجر** لاحقاً في مذكراته - «افترض أننا سنقرأ رسالته. وهو ما كان متعمداً من قبله لكي يُظهر لنا، مرة أخرى، أنه لم يكن لديه ما يخفيه»⁽²⁾. وكانت المرة الأولى التي يلجأ فيها **دوبرنين** إلى إرسال إحدى برقيات، ليس فقط عبر شبكة اتصال مفتوحة يمكن اعتراضها بالتنصت، بل وتخص «البيت الأبيض» نفسه أيضاً. وسريعاً بعد وصول برقيته، بدأت تقارير السفيرين **فينوغرادوف** و **محيي الدينوف** بالوصول من القاهرة ودمشق.

كنت ألقى محاضرة في الأكاديمية الدبلوماسية عند حوالي الثالثة والنصف عصرًا حين قطع عليّ محاضرتي اتصالاً هاتفي من وزارة الخارجية يحثني على المجيء إلى مكتب **غروميكو** حالاً. وقد احتاج الأمر إلى ما بين 20-25 دقيقة للوصول إلى الوزارة التي لا تبعد سوى 2 كم عن الأكاديمية. وحين وصلت أبلغني مساعده أن وزير الخارجية غادر للتو إلى الكريملن، يرافقه نائبه الأول **كوزنيتسيف**، ومدير إدارة الولايات المتحدة في الوزارة، **جيورجي كورننينكو**، ومدير إدارة الشرق الأوسط فيها، **سيتينكو**. فقد استدعى **ليونيد بريجينيف** أعضاء المكتب السياسي لبحث التطورات المستجدة في الشرق الأوسط. «ماذا سأفعل؟» سألت مساعد **غروميكو**، فأجابني بسعادة ساخرة وخبيثة: «كان من الأفضل لك أن تتابع إلقاء

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

محاضراتك». وكان هذا أسلوباً نموذجياً لزملائي البيروقراطيين الذين لم ينظروا أبداً بطريقة إيجابية إلى حقيقة أنني تابعت نشاطي الأكاديمي واحتفظت في الوقت نفسه بمنصب دبلوماسي عالي المستوى. فهذا النزوع المعادي للعمل الأكاديمي، وفي واقع الأمر يمكن وصفه بالمعادي للمثقفين، كان شيئاً نموذجياً بالنسبة لعدد لا بأس به من زملائي في وزارة الخارجية. ففي الاتحاد السوفييتي لم يساهم حقل العلوم السياسية كثيراً في صناعة السياسة، كما أنه لم يكن محترماً كثيراً. بالطبع كان هناك أكاديميون مثيرون للإعجاب وعميقو التفكير، ولكن كان هناك أيضاً آخرون كثر من ذوي المعرفة الضحلة والسطحيين في محاكماتهم، إذا ما أردنا التحدث بصراحة. أتذكر أن **يعقوب مالك**، حين كان يغضب مني في نيويورك، كان يخاطبني ليس باسمي، كما هو مألوف، ولكن بتعبير «الرفيق البروفيسور». وسيقول لي مراراً «أيها الرفيق البروفيسور، أنت تعمل الآن في حقل الدبلوماسية، وهنا لا يمكن الاستغناء عن التفكير»، قاصداً - بالطبع - أن التفكير لم يكن ضرورياً في عملي الأكاديمي السابق! وعلى الرغم من هذه النزعات المناهضة للأكاديمية، حاولت طوال سنوات وظيفتي الدبلوماسية كلها متابعة عملي التدريسي الذي منحني بعض الاستقلالية.

هكذا، وبعد أن وصلتُ إلى وزارة الخارجية حيث كان **غروميكو** والآخرون قد غادروا إلى الكرملن، انتظرت بعصبية في مكتبي لساعات وساعات بينما كان الاجتماع منعقداً في مكتب **بريجينيف**. ولهذا فإن روايتي لوقائع الاجتماع الأول للمكتب السياسي، المكرس لبحث موضوع الحرب، تستند إلى المعلومات التي شاركني إياها لاحقاً **غروميكو** وأعضاء آخرون من خلية الأزمة، ثم في فترة لاحقة، اعتباراً من العام 2002، إلى «أرشيف فولف» الذي يعتمد بدوره على **أندرويوف** وعلى المصادر الخاصة الأخرى التي استقت منها HVA معلوماتها، لاسيما «رَجُلُهَا الأول» في دمشق العقيد **محمد الخولي**، ورجالها الآخرين في لندن و نيويورك و واشنطن والقاهرة وأماكن أخرى. وهو ما لم يكن متاحاً لي عند نشر الطبعة الإنكليزية من هذا الكتاب. لكن، وقبل استعادة ما دار في ذلك الاجتماع، لا بد من بضع كلمات حول طبيعة المكتب السياسي في ذلك الوقت، وحول أعضائه وطريقة معالجته القضايا الدولية.

المكتب السياسي خريف العام 1973

كان المكتب السياسي في أكتوبر من العام 1973 مكوناً من ستة عشر عضواً كاملي العضوية، ويترأسه الأمين العام **ليونيد بريجينيف**. ومنذ 14 أكتوبر 1964، حين خلف **نيكيتا خروتشوف** في قيادة الحزب، نجح **بريجينيف** في إحداث بعض التغييرات في طاقم المكتب

السياسي، ضامناً بعض المناصب الاستراتيجية في اللجنة المركزية لأصحابه الأكثر قرباً منه (خصوصاً أندريه كيريلينكو، قسطنطين تشيرنينكو، و نيكولاي تشيلوكوف). وكان آخر تغيير في المكتب السياسي حصل ربيع العام 1973 حين مُنح كل من يوري أندروبوف، رئيس لجنة أمن الدولة KGB، والمارشال أندريه غريتشكو، وزير الدفاع، وأندريه غروميكو، وزير الخارجية، صفةً العضوية الكاملة. لكن بعض معارضي بريجنيف (لاسيما منهم ألكسندر شيليبين [رئيس KGB الأسبق خلال الفترة 1958-1961]، ونيكولاي بودغورني [رئيس مجلس السوفييت الأعلى 1965-1977] و ألكسي كوسيغن [رئيس الوزراء]) ظلوا يعارضون مساعيه لتعزيز عبادته الشخصية كوسيلة لزيادة نفوذه في السلطة على حساب زملائه. ولم يصبح بريجنيف قادراً تماماً على البدء بإزاحة خصومه الأقوياء والألداء إلا أواسط السبعينيات. وقد استفاد من حرب أكتوبر أيما استفادة لتحقيق هذا الغرض، وربما أكثر من أي شخص آخر في الاتحاد السوفييتي وخارجه.

أما المشاركون في مناقشة السياسة الخارجية للدولة فكانوا عادةً، بالإضافة إلى بريجنيف، كلاً من رئيس الوزراء كوسيغن، رئيس مجلس السوفييت الأعلى، بودغورني، أندروبوف، غريتشكو، وسكرتاري اللجنة المركزية للحزب: ميخائيل سوسلوف، كونستانتين كاتوشيف، و بوريس بونومارييف. وهذان الأخيران لم يكونا عضوين في المكتب السياسي، إلا أنهما شاركا في الاجتماعات بصفتيهما رئيسين لإدارتين دوليتين في اللجنة المركزية. وأما الأعضاء الآخرون في النخبة السوفييتية الحاكمة، المكلفون بأمور داخلية، كالإقتصاد والإدارة، فلم يشاركوا عادة في مناقشة قضايا دولية، بل اكتفوا بتقديم ملاحظات واستشارات وتقارير ذات طابع تقني من وقت إلى آخر.

بحلول العام 1973، كان دور بريجنيف في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية يتزايد تدريجياً. وفي بداية قيادته، خريف العام 1964، وعلى مدى سنوات لاحقة، كانت صورته كناطق باسم السياسة الخارجية بائسة على نحو لا تخطئه العين، وكان مجبراً على تقاسم وظيفته مع اثنين آخرين من أعضاء «الترويك»، هما الرئيس السوفييتي الصوري نيكولاي بودغورني و رئيس الوزراء ألكسي كوسيغن؛ ولم يكن يحب أن يترك أضواء المسرح الدولي لأي منهما. فقد كان غيوراً من الشهرة الإعلامية المتحققة لكوسيغن ومن دوره الحيوي في إنجاز «اتفاقية طشقند» بين الباكستان والهند في العام 1965، ومن اجتماعه مع الرئيس الأميركي ليندون جونسون في «غلاسبرو» [بولاية نيوجرسي الأميركية] العام 1967، ومن مشاركته في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الشرق الأوسط في العام

نفسه، ومن مهمات أخرى قام بها كوسيفغن في أنحاء مختلفة من العالم. أما الدور الذي لعبه بودغورني في السياسة الخارجية فكان أقل إثارة للإعجاب، إذ اقتصر على الزيارات ذات الطابع الاحتفالي، وبشكل خاص في البلدان الاشتراكية والنامية. لكن التعامل مع بودغورني في الخارج بوصفه رئيساً للاتحاد السوفييتي كان يغيظ بريجينيف ويثير حنقه وغيرته، إلى حد أنه فكر أكثر من مرة بتقديم اقتراح إلى المكتب السياسي لتغيير اسم «رئيس مجلس السوفييت الأعلى» إلى «رئيس برلمان الشعوب السوفييتية»، فقط من أجل إزالة ذلك اللبس الذي يوحى به منصبه في الخارج بأنه «رئيس الاتحاد السوفييتي»!

أذكر واقعةً يمكن أن تفسّر حماسَ بريجينيف القوي في ذلك الوقت لإحداث تغيير في توزيع المسؤوليات الخارجية. ففي العام 1969 - 1970 كنت ممثل الاتحاد السوفييتي في لجنة الاتصالات الخاصة بالذكرى الـ 25 لإنشاء الأمم المتحدة. ومن بين الإجراءات والأنشطة المقترحة ذات الصلة بالمناسبة، أُيدت بقوة اقتراحاً بأن يشارك رؤساء الدول أو الحكومات في جلسة اليوبيل الفضي للجمعية العامة. وقد أرسلتُ تقاريرَ إلى موسكو تلخّص ميزات الاقتراح. ولكن خلال اجتماعي التالي مع غروميكو، عبّر هذا الأخير عن استيائه من الفكرة ومن نشاطي بالنيابة عنه. وبطريقة مبهمة إلى حد ما، ألح إلى أنه بسبب أنّ الاقتراح لا يعني أن زعماء العالم الفعليين سوف يشاركون، فإنه سيكون بلا معنى. وكان هذا غمزاً خفياً من بودغورني، إذ كان من المفترض أن يكون هو ممثل الاتحاد السوفييتي في الاحتفال، بالنظر لكونه الرئيس، وإنّ صورياً. وكانت علاقة غروميكو الوثيقة ببريجينيف معروفة جيداً. وقد فهمتُ الرسالة وتوقفتُ على الفور عن دعم الاقتراح، لكنه اعتمد من قبل أغلبية أعضاء الجمعية العامة. وفي المحصلة، شارك العديد من قادة الدول والحكومات في الجلسة اليوبيلية، لكن البعثة السوفييتية كانت برئاسة وزير الخارجية غروميكو. وباختصار، بحلول الوقت الذي حصلت فيه حرب أكتوبر، كان بريجينيف يلعب دوراً فعالاً متزايداً في السياسة الخارجية السوفييتية. وفي المحصلة، يمكن المرء أن يرى أنه كان يخلق مسافة بينه وبين أي شخص آخر يمكن أن يهدد سطوته. وأي فشل في الأداء أو إحياء غير مقبول يبدر عن خصومه، كان يجري توظيفه على الفور ضدهم.

من وجهة نظري، لم يكن هناك لا صقور ولا حمام في المكتب السياسي إلا فيما ندر من الحالات والمواقف. فقد كانوا، ببساطة، مجموعة من الناس المتعنّدين Clusterized حول زعيم كانت وجهة نظره هي السائدة أو الحاسمة دائماً، ولديهم القدرة على تخمين رأيه والإمساك به ومساندته في الحال، وهي ميزة الزعماء الحزبيين السوفييت منذ بدايات العهد السوفييتي

تقريباً، ولكن - على وجه الخصوص- منذ أن أحكم ستالين قبضته على السلطة نهاية العقد الثالث. وهذا- في مطلق الأحوال- لا يعني أنهم كانوا يتشاركون فلسفة أو أفكاراً مشتركة نبيلة، أو أنهم لن ينخرطوا في مؤامرة ضد الزعيم حين يشعرون أن الوقت أصبح مؤاتياً؛ فقد كانوا فريقاً سياسياً من الحرابي («الحرباوات») القابلة للتكيف، محكومين أساساً بالرغبة في الاحتفاظ بمواقعهم التي تكفلها لهم السلطة والامتيازات الاستثنائية. وليس محض مصادفة أن معظم الرموز القيادية في الحزب الشيوعي السوفييتي أصبحوا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي رؤساء دول معادية بقوة للشيوعية والاشتراكية يجهدون بكل ما أوتوا من قوة ونفوذ لإنشاء اقتصادات توجهها الأسواق والبورصات على النمط الغربي، وبيع ممتلكات الدولة لأنفسهم ومحاسبيهم، وللشركات الأميركية والأوربية والإسرائيلية، بالملايين؛ فضلاً عن تحول قسم كبير منهم، أو معظمهم، إلى زعماء عصابات مافيا ذات خصائص محلية وشرقية وعالمية، شبيهة بنقابات الجريمة المنظمة في العصور الوسطى، بل وحتى إلى عملاء وجواسيس للخارج بالمعنى الاستخباراتي والجنائي الدقيق للكلمتين. وليس بوريس يلتسين مثلاً شاذاً عن القاعدة، بل القاعدة والمثال الأصيل لهم.

كان بريجنيف دون ريب نجم المكتب السياسي اللامع، وكان يعرف ما يريد، ويقود النقاشات وينجح في الحصول على الإجماع. وكان مُلمّاً دوماً بشكل جيد بالموضوع المطروح. التقيته للمرة الأولى في ديسمبر 1967 عشية مغادرتي إلى نيويورك كنائب للممثل الدائم للاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة. وقد ذكر خلال حديثنا أهمية مشكلة الشرق الأوسط، لكن باختصار ودون أية تحديدات، ربما لأنه لم يكن يعرفها جيداً بعد. ومع ذلك، فخلال حرب أكتوبر لم يكتفِ باتباع خط سياسي إنشائي عام، بل تظاهر بأن لديه معرفة أكيدة بالتفاصيل، وعاد كثيراً إلى قرار مجلس الأمن 242 والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، وعرف المواقف المتباينة للدول العربية المختلفة بشأنها، وتذكر تفاصيل عديدة من المباحثات الأميركية-السوفييتية المتعلقة بالشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي... إلخ. وفي مطلع السبعينيات، قبل أن يسوء وضعه الصحي، كان لا يزال رجلاً نشيطاً وحيوياً وحاضرَ الذهن في الكريملن. أما أولئك الذين رؤوا فيه رمزاً سياسياً تقليدياً فقد أثبتوا أنهم مخطئون، نظراً لأنه جلب الاستقرار والرسوخ إلى صفوف البيروقراطية السوفييتية التقليدية التي كان جرى إضعافها وتفكيكها نسبياً من قبل خروتشوف.

أما كوسيجن فكان خلال الستينيات والسبعينيات أحد السياسيين السوفييت الأكثر احتراماً وقوة. بدأ حياته الوظيفية في لينينغراد وسرعان ما أصبح اختصاصياً ريادياً في بنية

الاقتصاد السوفييتي ومشاكله. قابلته مرات عدة، كانت إحداها حين كنت أقضي أسبوعاً في استراحة في أحد المنتجعات حيث كان هو أيضاً هناك. كان جدياً دوماً وحياته الخاصة أقرب إلى التواضع، بخلاف معظم زملائه في المكتب السياسي واللجنة المركزية. كان براغماتياً أيضاً ولا يحب الدخول في نقاشات أيديولوجية، ربما لأنه لم يكن يفقه الكثير منها. شارك في الجلسة الخاصة التي عقدها الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط بعد حرب الأيام الستة [يونيو 1967] وأدار سلسلة مفاوضات حول الموضوع في نيويورك مع عدد من رجال الدولة من مختلف دول العالم. كما أنه شارك في جنازة **عبد الناصر**، وأجرى لقاءات سرية مهمة على هامشها، لعل أهمها اللقاء السري الذي جمعه بالرئيس السوري الدكتور **نور الدين الأتاسي** ووزير دفاعه **حافظ الأسد**، كما سيمر معنا لاحقاً. وهو، إلى ذلك، قابل زعماء عرباً مرات عديدة في موسكو وعدد من العواصم العربية. ومن وجهة نظري، فقد بدا الزعيم السوفييتي الأكثر معرفة بالشرق الأوسط. ومع ذلك فإن نفوذه وسلطته تقلصا تدريجياً. وبعد زيارته «السرية» الخائبة إلى القاهرة في خضم أكتوبر 1973، لم يلعب تقريباً أي دور ذي أهمية في النقاشات. وقد ساهم **بريجنيف** إلى حد كبير في سقوطه، رغم أنه كان الأتقى الثالثة أو الضلع الثالث في «السيبا» التي قامت عليها البريجينية طوال سنوات عديدة.

وأما **نيكولاي بودغورني**، حليف **بريجنيف** الوثيق سابقاً، قبل أن يصبح أحد ناقديه ومعارضيه خلال السبعينيات، فقد حاول أن يكون فاعلاً وهاماً في السياسة الخارجية. وحقيقة أنه هو من وقع معاهدة الصداقة والتعاون السوفييتية-المصرية في مايو 1971، خلال زيارته إلى القاهرة، أقنعت أنه مهندس العلاقات بين البلدين. لكن افتقاده - أحياناً - المعرفة الأساسية بالوضع وميله إلى القوالب الأيديولوجية النمطية، جعل مشاركته في النقاش عديمة الفائدة عملياً. وأذكر أنه في إحدى المرات، عندما غضب **بريجنيف** من ملاحظات **بودغورني**، قال لغروميكو: «هذا العجوز الأحمق (في الواقع استخدم كلمة أكثر بذاءة وسوقية أعف عن ذكرها) ليس لديه ما يقوم به سوى عرقلة عملنا فقط!»

والآن نأتي إلى الأعضاء الثلاثة الجدد في المكتب السياسي: **يوري أندروبوف**، **أندريه غريتشكو** و**أندريه غروميكو**.

قابلت **يوري أندروبوف** للمرة الأولى في العام 1956 عندما كنت محاضراً في الأكاديمية الدبلوماسية في موسكو. كانت أطروحتي التي تقدمت بها من أجل درجة الماجستير في التاريخ مكرسة لسياسة هنغاريا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية. وقد درست التاريخ

الهنغاري وتحدثتُ اللغة المجرية بشكل جيد، ولذا يمكن المرء أن يتخيل مقدار سعادتي حين علمت مطلع ديسمبر 1956، أي بعد شهر وحسب مما سيُعرف بـ «مؤامرة إمري ناجي»، أن السفير السوفييتي في بودابست، **أندروبوف**، سيحضر إلى الأكاديمية لإلقاء محاضرة عن «المؤامرة» التي حصلت في هنغاريا خريف ذاك العام.

علمتُ الكثير عن النمط الاستثنائي وغير العادي لشخصيته، وعن ذكائه ومواهبه اللافتة التي كان يُشار إليها حيثما يحل؛ فقد كان أصغرَ سفير في سلطنا الدبلوماسية، ولم يكن تجاوز الثانية والأربعين من عمره آنذاك. وبخلاف سفرائنا الآخرين في البلدان الاشتراكية الأخرى، الذين كانوا يفضلون التعرف على البلدان التي سيجري اعتمادهم فيها من خلال التقارير البيروقراطية التي يعدها مساعدوهم بالدرجة الأولى، فإن **أندروبوف** قام برحلات عديدة في أرجاء المدن والأرياف الهنغارية، وتحدث إلى العمال والفلاحين والمنتقنين وكان ضيفاً دمثاً ولطيفاً ومحبوباً يُدْجَل الراحة إلى نفسك مجرد أن تلتقيه، رغم جديته الصارمة في أغلب الحالات. وهو، فضلاً عن ذلك، تمتع بالرياضة والموسيقا والفنون المختلفة، وكان أقرب إلى شخصية «سفير شعبي» منه إلى دبلوماسي بيروقراطي يعيش خلف جدران عالية كتيمة تضفي عليه هيبةً سفير دولة عظمى. وقد دفعه احترامه لنفسه وعمله إلى حد تلقي دروس في اللغة الهنغارية، رغم الفترة القصيرة لمهمته في بودابست، لكي يخاطب الهنغاريين بلغتهم التي أجادها إلى حد معقول. وأذكر جيداً أن محاضراته في الأكاديمية لاقت نجاحاً باهراً، لاسيما أنها جاءت بعد «الانتفاضة الهنغارية» بأقل من شهر واحد. وكانت مفاجأة سعيدة بالنسبة لي حين اكتشفتُ معرفته التاريخ والأدب الهنغاريين. فقد اقتبس خلال محاضراته أبياتاً مطولة لشاعر هنغاريا ورمزها الوطني البارز منذ أواسط القرن التاسع عشر، **شاندور بيتوفي** [1849-1823، Sándor Petőfi]، وقصّ على الجمهور حكاياتٍ هنغارية لطيفة ومؤثرة تركت في نفوسهم انطباعاً حميماً، وتحدث مطولاً عن الأحداث التراجيدية خريف العام 1956، شارحاً أن الانتفاضة [«مؤامرة إمري ناجي»] كانت بالدرجة الأولى نتيجةً لأخطاء وحماقات القيادة الشيوعية الهنغارية السابقة.

وخلال دردشة لنا على انفراد بعد انتهاء المحاضرة، سألت **أندروبوف** حول «الدور الحاسم للإمبريالية الأميركية» في ترتيب وتنظيم «الثورة المضادة» في هنغاريا، وهي الأطروحة الأساسية للبروباجندا السوفييتية تلك الأيام. «هذا هراء»، أجاب **أندروبوف** وهو يضحك، وأضاف «أحداث هنغاريا أخذت الأميركيين على حين غرة. لقد جاؤوا إلى السفارة السوفييتية وسألونا عما يحصل في بودابست. كلا، لم يلعبوا أي دور». لقد ذهلتُ بهكذا صراحة شجاعة

من سفير شاب. لكن بعد سنوات عديدة على ذلك، علمت أن **أندروبوف** نفسه كان له موقف مختلف في تقاريره السرية التي رفعها إلى اللجنة المركزية عقب الانتفاضة الهنغارية مباشرة. فهو فضّل ربط «مجموعة (زعيم الانتفاضة) **إمري ناجي** الخائنة» بـ «الإمبرياليين» الذين رغب في أن يورطهم في «الثورة المضادة». ذلك هو **أندروبوف**! لقد كان يعلم أكثر من أي زعيم سوفياتي آخر الوضع الحقيقي سواء داخل الاتحاد السوفياتي وفي الخارج. ولكن متى كانت الحقيقة لا تنسجم والفهم الأيديولوجي والسياسي لقيادة الحزب، سرعان ما كان يتجاهلها ويضرب صفحاً عنها. فقد كانت «أصوليته» الماركسية، وكان صادقاً ومنسجماً فيها مع نفسه بخلاف الأغلبية الساحقة من رفاقه الذين استخدموها قناعاً، تتغلب عليه حين يكون الموقف بحاجة إلى جرعة أكبر من البراغماتية⁽³⁾.

لقد استخدم **أندروبوف** هذا التكتيك بانتظام، ولم تكن أزمة الشرق الأوسط استثناءً لذلك. فكلما كانت القضايا السياسية والاقتصادية المتعلقة بجهود مصر وسوريا لبناء الاشتراكية وتقوية علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي تحضر على طاولة اجتماعات اللجنة المركزية، كان يفضل التزام الصمت، رغم أنه كان يعلم جيداً وأكثر من أي مسؤول آخر - من خلال تقارير عملاء الـ KGB في منطقة الشرق الأوسط - أن العكس تماماً هو ما كان يحصل. واحدة من رسائل أحد معاونيه السابقين تفسر صمت **أندروبوف** بـ «اشمئزازه وقرقه» من المجادلة في هكذا قضايا مع جماعة المكتب السياسي الذين طالما اعتبروا التطورات العالمية «في صالح الاشتراكية» ولا رجعة فيها وأن العلاقات مع مصر وسوريا ثابتة، وأن زعماءهما «وطنيون يمكن الوثوق بهم». علاوة على ذلك، فإن كلاً من **غريتشكو** و**غروميكو**، اللذين تبنيًا أيضاً تلك المواقف، كانت علاقتهما الشخصية مع **برجينييف** أكثر قرباً و وثوقاً من علاقته هو به، وأن **أندروبوف** لم يكن يريد تعريض موقعه الجديد في المكتب السياسي للخطر من خلال معارضة الزملاء أصحاب النفوذ، خصوصاً وأن وجوده في تلك البيئة الحرباوية كان لم يزل حديث العهد. ولهذا كان حذراً جداً وتفادى بنجاح الانخراط في مواقفهم النفاقية المتطرفة.

لكن الأمانة وإنصاف الرجل، الذي لو بقي بضع سنوات أخرى ولم يداهم الموت بعد خمسة عشر شهراً وحسب من وصوله إلى الموقع الأول، لربما كان تغير مصير الاتحاد السوفياتي ولما انتهى إلى الكارثة التي انتهى إليها، على الأقل من منظور مقولة **بليخانوف** عن «دور الفرد في التاريخ»، يقتضيان الاستماع إلى شهادة صديقه الأقرب **ماركوس فولف** من خلال أوراقه، خصوصاً لجهة ما يتعلق بجلسة المكتب السياسي صباح الخميس 4 أكتوبر،

التي قرأنا أعلاه بعضاً منها. فطبقاً لما ينقله فولف عن أندروبوف وعن الجنرال ألكسندر ساخاروفسكي، مدير الإدارة الأولى (المخابرات الخارجية) في KGB سابقاً ومستشار أندروبوف حتى استقالته لأسباب صحية في العام 1975، فإن أندروبوف كان أيضاً يشارك المجتمعين معارضتهم الحرب ولكن لأسباب أخرى انفرد بها في مواجهة الآخرين. فبعد أن عرض المعلومات التي وصلت من دمشق من العقيد الخولي عبر فولف، دون أن يسمي المصدر بطبيعة الحال، وبعد أن ذكّر المجتمعين بتقارير KGB عن علاقات الأسد مع البريطانيين والسعوديين وعلاقة السادات مع هؤلاء ومع الأميركيين منذ أواسط الستينيات، وبمحتوى محاضر جلسات الأول في لندن مع رئيس المخابرات البريطانية ريتشارد وايت وخليفته جون رينيه، لاسيما منها ما يتعلق برؤيته لمستقبل الصراع مع إسرائيل والعلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وببيانه الشهير في 13 نوفمبر 1968 ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية، عرض رؤيته بالقول :

«إن السادات والأسد كليهما يخوضان الحرب لأسبابهما الداخلية الخاصة البعيدة عن أن تكون مشتركة، ولكن المتشابهة إلى حد بعيد من حيث أهدافها ومُبْتَغَاهَا. فكلهما وصلا إلى سدة السلطة من خلال انقلاب على نظام ذي توجهات وطنية بدعم استخباري خارجي. الأول بدعم أمريكي- سعودي والثاني بدعم بريطاني-سعودي كان موضع رضئ، بل وحتى مباركة واستعجال وأحياناً تواطؤ، من قبل بعض الرفاق هنا [في تلميح إلى «ترويك» برجينييف-كوسيفن-غروميكو]. وهما بحاجة الآن إلى إنجاز عسكري ولو محدود يؤهلهما للحصول على شرعية معينة في داخل بلديهما توفر لهما غطاءً للقيام بالقفزات وتحولات في العلاقات الخارجية، إقليمياً ودولياً، لا تحظى بشعبية في بلديهما بفعل المزاج العام السائد عربياً منذ العام 1956 على الأقل. ولكن السبب الأساسي لحربهما ودافعهما إليها، الذي دعوته بالقفزات الخارجية غير الشعبية، هو إيجاد جسر لكل منهما يتيح لهما نقل بلديهما من خندق إلى آخر إنما على أساس تفاوضي أقوى يتيح لهما انتصاراً، ولو جزئياً، في حرب خاطفة، ودون أن تكون له تبعات داخلية لا يمكنهما تحمل نتائجها. فمشروعهما الوحيد هو التطبيع الكامل والشامل مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، وسحب بلديهما من دائرة ما يسمونه النفوذ السوفييتي، ولكن بعد إبرام صفقة سلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية وبشروط المنتصر كما يعتقدان، تتيح لهما استعادة أراضيها المحتلة، أو معظمها. وبالنسبة للرئيس الأسد، يحتل هذا الأمر أهمية نفسية شخصية، نظراً لأن بلاده خسرت أرضها في

حرب يونيو 1967 بينما كان وزيراً للدفاع، حيث جرى تحميله مسؤولية ذلك من قبل رفاقه السابقين، فضلاً عن مسؤوليته عن فضيحة إعلان سقوط مدينة القنيطرة بينما كان جنوده لا يزالون يواجهون الإسرائيليين بشجاعة بعيداً عنها. وإذا ما استطاع استعادة ولو المدينة وحدها في المرحلة الراهنة، ولا أظن أنه يفكر الآن وفي المستقبل بأكثر من ذلك، سيكون الأمر كافياً بالنسبة له لكي يعتبره انتصاراً يرد له اعتباره ويغسل عاره الذي لا يزال يلطخ سمعته داخلياً وعلى مستوى الشارع العربي (...). وفي جميع الأحوال، نحن وليس هما [السادات و الأسد] من يواجه المأزق: فإذا حققنا فوزاً عسكرياً سيستثمرانه ويصرفانه في بنوك السياسة الأميركية وفروعها العربية على حساب مصالحنا وعلاقاتنا، وإذا هُزما كما حصل في يونيو 1967، سيحْمَلاننا نحن مسؤولية الهزيمة. وفي الحالتين كليهما سنكون نحن الطرف الخاسر، بصرف النظر عن حجم ونوعية الخسائر المترتبة على كل من الحالتين (...). أمّا وأنّ الحرب أصبحت أمراً واقعاً، فليس لدينا سوى خيارين، لكل منهما منطقته الخاص وتبعاته الخاصة على مصالحنا وأمننا الوطني الاستراتيجي: إما أن نقف متفرجين، وهذا خيار غير منطقي، وإما أن نكون داعمين للعرب إلى أقصى حد ممكن، ولكن بحذر بالغ أيضاً، لأن نتائج هزيمتهما ستكون هذه المرة أكثر وبالأعلى على مصالحنا الاستراتيجية وأمننا الوطني من هزيمتهم المدوية في العام 1967 وأكثر وبالأعلى من انتصارهم»⁽⁴⁾.

ربما كانت رؤية أندروبوف هذه لأهداف الحرب، من وجهة نظر السادات والأسد، هي وجهة النظر الأكثر دقة التي سمعتها في الكريملن بشأن ما حصل يومها. فما جرى في دمشق والقاهرة عقب الحرب مباشرة، فضلاً عن السنوات اللاحقة، يؤكد تماماً ما ذهب إليه في تحليله «النبؤي». وهذا ما سأعود إليه لاحقاً - استناداً إلى وثائق صادرة عن الأطراف المعنية - في سياق الوقوف عند النتائج المدمرة التي أدت إليها هزيمة العرب الكبرى في حرب أكتوبر.

هذا بالنسبة لشخصية أندروبوف وطريقة تفكيره. أما وزير الدفاع، المارشال أندريه غريتشكو، ورغم أنني لم أقابله قبل أكتوبر 1973 أبداً، إلا أنني سمعت، كما الملايين داخل وخارج الاتحاد السوفييتي، بعناده وغرابه أطواره وفضاظته وخشونته، إذ كانت شائعة جداً في أوساط القيادة العسكرية السوفييتية (هل السوفييتية فقط؟!). وباختصار، فقد كان حالة خاصة جدية بالتأمل، ويشبهه - من نواحٍ عديدة - نظيره السوري المهجّر مصطفى طلاس. ولعل هذا ما جعل الأخير يبدي انبهاره به في مناسبات عديدة، سواء في دمشق أو موسكو. هذا

ولو أن الأمانة تقتضي القول إن غريتشكو لم يكن مهرجاً ومتهتكاً وفاسداً وعديم الأخلاق كما نظيره السوري، وبالتأكيد لم تكن تحوم حوله أية شبّهات أخلاقية، مهما صغر شأنها، سواء في سلوكه الشخصي داخل الاتحاد السوفييتي أو في علاقاته الخارجية، على غرار نظيره السوري الذي يشكل حالة فريدة تستحق التأمل. ولهذا كان أمراً طبيعياً ومنسجماً تماماً مع شخصية غريتشكو اقتراحه أوائل الستينيات على صديقه ورئيسه نيكيتا خروتشوف، حين كان لم يزل قائداً للقوات البرية، أن يقوم الاتحاد السوفييتي بغزو أوروبا الغربية خلال سبعة أيام. لكن التوبيخ الذي تلقاه من خروتشوف يومها جعله أكثر حذراً. وحين أصبح وزيراً للدفاع في ظل بريجنيف، لم يعبر عن أفكار غير عقلانية شبيهة باقتراحه ذاك. لكن غريتشكو لن يتردد في استعراض تفوق القوات المسلحة السوفييتية وقوتها الجبارة. وهو، إلى ذلك، عقد عدداً من الاجتماعات مع زعماء سياسيين وقادة عسكريين في الدول العربية وغير العربية، واعتبر الشرق الأوسط منطقة مصالح استراتيجية للاتحاد السوفييتي. وعندما قرر السادات طرد المستشارين العسكريين في العام 1972، بطلب سعودي-أميركي، اعتبر الأمر إهانة شخصية له. وخلال مناقشات الكريملن في أكتوبر 1973، كان موقفه، من وجهة نظري، مدفوعاً بقدر كبير من العاطفة وبقدر أقل بكثير من البصيرة السياسية. فقد كان بعيداً عن أن يكون متماسكاً، وأحبّ خلال الحرب أن يعاقب العرب وينتقم منهم، خصوصاً المصريين، بسبب «عصيانهم»، لكنه لن يسمح بإضعاف الموقف العسكري السوفييتي في الشرق الأوسط. ولا أعتقد بأنه عرف كيف يمكنه تحقيق هذا الهدف المزدوج. وكان يلوح أحياناً بقبضته مهدداً بتصفية الإمبريالية والصهيونية. وعلى الرغم من أن تلوحياته الصاخبة في الهواء كانت مثيرة للإعجاب (لاسيما وأن طول قامته كان يقارب المترين، وجثته بحجم بوابة غرفة!)، لكن أحداً لم يأخذها على محمل الجد. وكما جرت العادة فقد هدأ بسرعة، لكن دون شك بعد أن تذكّر التوبيخ التي تلقاه من خروتشوف على خططه لغزو أوروبا قبل نحو عقد من الزمن.

وأما أندريه غروميكو فقد كان فريداً. كان عضو المكتب السياسي الوحيد الذي عاش سنوات كثيرة في الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) بحكم عمله الدبلوماسي؛ وأعتقد أنه أحب أميركا والغرب وشغفَ بنمط الحياة فيهما، وكان مطلعاً على الآداب والفنون والموسيقا ويهوى الأفلام الأميركية، خصوصاً أفلام رعاة البقر! مع ذلك، تسببتُ لنفسه بمشكلة معه ذات مرة عندما طلبتُ له فيلم «التانغو الأخير في باريس»، للإيطالي برناردو بيرتولوتشي، يوم كان في نيويورك. ففي منتصف الفيلم استشاط غضباً وغادر القاعة وهو يقول لي: «إياك أن تتجاسر مرة أخرى وتُريني أفلاماً خلاقية!» ولا شك في أن كل من شاهد الفيلم يعرف

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

مقصدي من إيراد هذه الواقعة، ولماذا وصفه هو بالفيلم «الخلاعي»! وفي أي حال، كانت الواقعة درساً بليغاً لي جعلني فيما بعد أستشير زوجته، ليديا، كلما كنت أريد أن أختار له فيلماً خلال زيارته إلى نيويورك!

بحلول العام 1973 كان مرّ على إشغاله منصب وزير الخارجية 16 عاماً (وسوف يقضي فيه اثنتي عشرة سنة أخرى)، وهي أطول بكثير من مجموع السنوات التي قضاها كل من أندروبوف و غريتشكو في منصبيهما. مع ذلك، وبخلاف هذين الأخيرين، واجه غروميكو مشاكل معينة كانت فريدة من نوعها بالنسبة لموقعه كوزير للخارجية. ففي حين كانت وزارة الدفاع ولجنة أمن الدولة KGB تتمتعان بنفوذ كامل في أمور الدفاع والاستخبارات (بالطبع تحت الإشراف العام للجنة المركزية للحزب وإطلاع المكتب السياسي)، تقاسمت وزارة الخارجية المسؤولية عن السياسة الخارجية مع الإدارات الدولية في اللجنة المركزية للحزب، التي أدارت وأشرفت على العلاقات مع عدد كبير من الدول الاشتراكية وبعض البلدان النامية، فضلاً عن الاتصال مع الأحزاب الشيوعية في الغرب، خصوصاً أوروبا الغربية. لذلك فإن اهتمامات ومسؤوليات غروميكو و وزارته كانت محصورة بعلاقات الاتحاد السوفييتي مع الدول الغربية، التي طالما أصّر وضغط من أجل أن تكون في أفضل أحوالها. أما موضوعاته المفضلة فهي العلاقات الأميركية-السوفييتية ونزع التسلح والأمن الأوروبي والعلاقة مع أوروبا الغربية بالإضافة للأمم المتحدة؛ لكنه نادراً ما احتك بمشاكل «العالم الثالث» وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الشرق الأوسط، إلا حيثما يكون لها تأثير على الإطار الأوسع للأمن الدولي والعلاقات السوفييتية-الأميركية وعلى القضية التي يتعامل معها في لحظة معينة. وربما كان غروميكو قد فهم أكثر من أي عضو آخر في المكتب السياسي العواقب المدمرة المحتملة لحرب أكتوبر على الانفراج الدولي Détente، لاسيما علاقة موسكو مع الولايات المتحدة، وهو ما كان يهمله، مع بريجينيف و كوسيجن، أكثر من أي شيء آخر.

لم يكن غروميكو بطبعه خبيراً في حل الأزمات، على الرغم من أنه أيضاً لم يكن صانع أزمات. لم يكن يحب الذهاب إلى المناطق الساخنة، وعادةً ما كان يفوض نائبه الأول، كوزنيتسيف، بقضايا النزاعات الدولية والمفاوضات. وربما كان حذره الشديد هو ما سمح له بالبقاء وزيراً للخارجية على مدى ثمانية وعشرين عاماً.

لا أعتقد أن غروميكو عرف العالم العربي أو فهم «الذهنية العربية». «بينما كان ناصر مقاتلاً من أجل أمن مصر والحقوق المشروعة للعرب، أظهر السادات قدرة مذهلة حقاً على

تجاهل العنصرين كليهما»، كما سيقول غروميكو لاحقاً⁽⁵⁾. فهو لم يحمل أية مشاعر ود للسادات الذي، حسب تعبيره، كان «ذا قدرة استثنائية على تشويه الحقائق والكذب والاحتتيال والخداع ومناقضة نفسه على نحو صارخ دون أن يهتم أو يأبه للأمر أو يشعر بالخجل». ولعل غروميكو لم يجانب الصواب في توصيفه هذا، بغض النظر عن قسوته. وهو، إلى ذلك، أحسّ أيضاً بأن السادات يعاني جنون العظمة. وثمة كُثر في الكرملن شاركوا وزير الخارجية تقويمه هذا، وكانت رؤيتهم محترمة عادةً. ومن جهتي، كان لي امتياز العمل مع غروميكو طوال عشرين عاماً تقريباً. ولسوف أعرب عن تقديري دائماً لهذا الرجل الاستثنائي والدبلوماسي البارز في العهد السوفييتي، رغم افتراق طريقينا في نهاية المطاف.

من بين المشاركين الآخرين في اجتماعات المكتب السياسي و«خلية الأزمة»، الأكثر معرفة بالشرق الأوسط، بوريس بونومارييف، رئيس القسم الدولي في الحزب الشيوعي على مدى فترة طويلة من الزمن، والأيدولوجي الذي بدأ حياته السياسية في «الكومنترن» [الأممية الشيوعية الثالثة 1919-1943] إبان ثلاثينيات القرن الماضي، فأصبح على معرفة عميقة بحركات التحرر الوطني ومجموعات مختلفة من الحركات الشيوعية والوطنية الموالية للسوفييت في الشرق الأوسط، التي زودها بالدعم المالي في أحيان كثيرة. ونظراً لكونه عرف الكثير من التفاصيل عن خلافات وجدالات هذه المجموعات، فضلاً عن نقاط ضعفها، فقد كان ميالاً أحياناً إلى التقويمات الأكثر رصانة من تلك التي يتبناها بعض زملائه.

ربما سيلحظ البعض أنني لم أذكر ألكسندر شيليبيين، أحد مستشاري بريجينيف الكبار ورئيس جهاز KGB خلال الفترة 1958-1961، وصاحب النفوذ الأكبر على هذا الجهاز حتى في ظل خليفته سيمييتشاستني وإلى حين مجيء أندروبوف في مايو 1967. وغياب ذكره هنا يعود إلى أنه كان معظم الوقت في مهمات خارج الاتحاد السوفييتي في أكتوبر 1973 بصفته رئيساً لاتحاد نقابات العمال في عموم الاتحاد السوفييتي، ولهذا لم يشارك في الاجتماعات.

كان يجري تسجيل المحاضر الرسمية لاجتماعات المكتب السياسي بطريقة الاختزال Shorthand استناداً إلى التقارير الحرفية التي تعدها السكرتاريا وتوزع سجلاتها الملخصة على أعضاء المكتب السياسي باعتبارها وثائق رسمية فائقة السرية. و تسرد هذه الوثائق الآراء والاقتراحات المطروحة في الاجتماع والقرارات التي تجري المصادقة عليها، لكنها لا تُظهر أبداً أية تفاصيل تتعلق بمن تقدم بتلك الاقتراحات والنقاشات التي دارت حولها أو كيف جرى اتخاذ القرار النهائي بشأنها (بالتصويت أو الاجماع أو التزكية... إلخ). وتكفي

الإشارة إلى أنه لم يكن هناك كتّاب اختزال يحضرون الاجتماعات غير الرسمية في مكتب بريجينيف أو الاجتماعات الكثيرة لخلية الأزمة واللجان. ولهذا، وبخلاف ما حصل مع الرئيس نيكسون في «فضيحة ووترغيت»، لم يواجه بريجينيف وزملاؤه عواقب التسجيل على أشرطة، لأنه -ببساطة- لم يكن هناك أشرطة. ولهذا فإن إعادة بناء محاضر جلسات المكتب السياسي ستكون عملاً صعباً وشاقاً بالنسبة للمؤرخين في المستقبل، الذين لن يجدوا أية تسجيلات أو سجلات تُفصّل في وقائع الاجتماعات والخلافات التي كانت تحصل بين الحين والآخر، بشأن هذه القضية أو تلك؛ بل مجرد كميات هائلة من المحاضر التي لا يُعرف من خلالها الشخص الذي اقترح أو تبني أو عارض هذا الرأي أو ذاك مما ورد فيها. ولهذا لن يكون أمام أولئك المؤرخين والباحثين سوى الاعتماد بشكل خاص، وربما حصرياً، على المذكرات الشخصية لهؤلاء أو ما كانوا يدوّنونه من ملاحظات خاصة يحتفظون بها لأنفسهم.

سؤال اجتماع قادة الكرملين: ما الذي يجب القيام به؟

كانت اجتماعات زعماء الكرملين تلتئم خلال حرب أكتوبر إما في مكتب بريجينيف أو في قاعة اجتماعات المكتب السياسي في الكرملين. ولطالما وُصفت هذه القاعات من قبل زوّار ومؤلفين وصحفيين وضيوف أجنب كثر: قاعات كبيرة، أسقف عالية، أغطية جدران حريرية شاحبة، بورتريهات ضخمة لماركس وأنجلز ولينين تنزل إلى مستوى الطاولات الطويلة المغطاة بقماش البيز المخملي الأخضر أو الأحمر المحاطة بعشرين إلى أربع وعشرين كرسيّاً. أما أنا، وبصراحة، فلا أتذكر هذه التفاصيل، لا من حيث لونها ولا من حيث قماش البيز، لكنني أتذكر صف الكراسي على امتداد الجدران، الذي كان يُحجّز لنا نحن الخبراء والمساعدين والمعاونين الذين كان عليهم حمل الملفات وتسجيل الملاحظات وإيجاد الوثائق الضرورية المطلوبة.. إلخ. ومع ذلك، لم يكن هناك طاولات مخصصة لنا لكي نستخدمها. فبينما كان أعضاء المكتب السياسي وسكرتاريو اللجنة المركزية يحظون بامتياز الجلوس حول طاولة مؤتمرات ضخمة، كانت رُكُننا هي طاولاتنا التي نضع عليها أوراقنا وملفاتنا! وفي المحصلة لم نكن نشعر بالراحة أبداً، إن لم أقل كنا «كما الكرام على موائد اللثام»، كما يقول تقليد عربي معروف أدين بمعرفته لزميلي السفير السوري في الأمم المتحدة مطلع السبعينيات، الدكتور جورج طعمة، الذي كان يصف من خلاله وضع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمام ممثلي الدول العظمى في مجلس الأمن! أتذكر أيضاً أنه كل عشرين إلى ثلاثين دقيقة كانت تدخل نادلة فاتنة إلى القاعة وتَسأل المشاركين في الاجتماع فيما إذا كانوا يريدون كوباً من الشاي (فالقهوة لم تكن مشروباً مفضلاً في الكرملين هاتيك الأيام) أو سندويتشه. وبالطبع

فقط أولئك الذين كانوا يجلسون حول الطاولة كانوا يُسألون عن طلباتهم. ولكي أكون أميناً، رغم ذلك، عليّ أن أعترف بأنه كان يجري التعويض علينا نحن «الكرام» بفيض من الشاي والسندويتش، ولكن في نهاية اجتماعات «اللئام»!

كان بريجينيف يترأس معظم اجتماعات المكتب السياسي التي عُقدت خلال شهر أكتوبر 1973، وفي حال تغيبه كان اثنان من سكرتاريي الحزب الكبار، ميخائيل سوسلوف و أندريه كيريلينكو، هما من يقوم بهذه المهمة. وكان يوم عمل بريجينيف طويلاً في العادة، خصوصاً خلال حرب أكتوبر. وأذكر أنه حين سُئل ذات مرة كم ساعة يقضي في عمله، أجاب «رقم كبير جداً». ولهذا عبّر خلال اجتماع 12 أكتوبر عن عدم رضاه عن حقيقة أن بعض الأعضاء كانوا يستمتعون بوقتهم مع عائلاتهم في بيوتهم الريفية بينما كان عليه البقاء في الكريملن والعمل حتى ساعة متأخرة من الليل. «هذا ليس عدلاً»، كما اشتكى، واقترح تشكيل لجنة سياسية برئاسة ميخائيل سوسلوف وعضوية أندروبوف وغروميكو وغيرشنيكو و بونومارييف وكاتوشيف لإعداد وصياغة مشاريع قرارات للمكتب السياسي حول حرب الشرق الأوسط. وقد عقدت «لجنة سوسلوف»، كما كانت تسمى، عدة اجتماعات فعلاً، لكن - حسب معرفتي وحسب ما أذكره - لم تلعب أي دور ذي أهمية خلال الحرب. فجميع القرارات الكبرى جرى اتخاذها بحضور بريجينيف. وهذا ما كان عليه قانون اللعبة في الكريملين.

مع ذلك، فإن أقوى ما حفظته ذاكرتي من حضوري إلى الكريملن على مدى شهر تقريباً هو الشعور العام أو ما يمكن تسميته «روح الكريملن». ففي اللحظة التي تجاوزت فيها إحدى البوابات، أحسستُ بأني شخص خطير وجليل ومهيّب، قلق وغير واثق من نفسه، وفخور وخائف - كل هذا في وقت واحد. فقد كان هناك القليل من الناس حولي حين عبرتُ كوريدورات طويلة دون أن أصادف أحداً سوى الحراس. وكان الأقرب بينهم يخص مكتب بريجينيف، حيث يحتشد الحراس أكثر من أي مكان آخر في الكريملن ويلف المكان صمت مهيّب، والمتواجدون يتحدثون بهمس وأصوات مخنوقة كما لو أنهم في سرداب «البانثيون» الفرنسي أو في مقبرة فرعونية. لكنني اعتدت على المكان بسرعة. ومع ذلك لم أكن أشعر بالاسترخاء إلا بعد أن أغادر المكان.

كان المشاركون الأساسيون في الاجتماع الأول المكرس للحرب، والذي بدأ عند الساعة الخامسة مساء يوم 6 أكتوبر، إضافة للأمين العام بريجينيف، كلاً من غروميكو، غريتشكو، أندروبوف، و بونومارييف. أما الآخرون، كوسيفن و كيريلينكو، فقد انضموا إلى الاجتماع لاحقاً.

وعلى الرغم من أنني لم أكن حاضراً، فقد علمت لاحقاً أن بريجينيف استهل الجلسة بالتعبير عن «إحباطه» من اندلاع الحرب، وأكد أن ما قام به العرب «من شأنه أن يسعّر التوترات الدولية ويعقّد علاقات الاتحاد السوفييتي مع الغرب». وبحسب بريجينيف، فإن قرار السادات و الأسد الذهاب إلى الحرب «سوء تقدير فاضح وخطأ سياسي كبير»، وأكد أن «هزيمة محققة وسريعة ستنزل بالعرب». وقد شاركه بقية الحضور اعتقاده بشكل كامل لجهة أنه ليس هناك أي فرصة لانتصار عربي. وذهب بعض المشاركين إلى أبعد من ذلك حين عبر عن اعتقاده بأن إسرائيل «ستقوم خلال بضع ساعات بشن هجوم معاكس سيؤدي إلى تطويق مصر وسوريا وسقوط نظاميهما؛ وسيعرب العرب عندئذٍ عن أسفهم لأنهم لم يأخذوا بنصيحة القيادة السوفييتية»، كما استنتج بريجينيف. أما «أرشيف فولف»، المستند إلى نقاشات فولف مع صديقيه وزميليه أندروبوف و ساخاروفسكي خلال لقاءاتهما واتصالاتهما في تلك الفترة وما بعدها، فيذهب إلى أبعد من ذلك حين يذكر «توصيفات ونكات عنصرية» و«شتائم سوقية بذينة» أطلقها بعض الحاضرين بحق العرب. ولم يكن هذا أمراً نادراً الحصول في الجلسات الخاصة، الرسمية وغير الرسمية، التي كان يعقدها المسؤولون في شتى الدوائر الحزبية والحكومية لأمر ذي صلة بالعالم العربي، والتي ليس أقلها الإشارة إلى السادات بتعبير «نيغريتيا نسكي فروون» («الفرعون الزنجي» Негритянский Фараон)، في غمز عنصري من لون بشرته الداكن، وهو ما كانوا يطلقونه على عبد الناصر أيضاً، رغم وسامته، خصوصاً قبل تأميمه قناة السويس في العام 1956، واتخاذهِ مواقف «وطنية» أكثر وضوحاً إزاء الغرب وحلفائه في منطقة الشرق الأوسط. أما الأسد فكثيراً ما أُشير إليه بتعبير «دلينيا دينيا» («الشمامة المتطاولة» Длинная Дыня)، في غمزٍ ساخر وفجّ من شكل رأسه المتطاول! ولم يشذ حتى الحضيف المتزن فلايديمير فينوغرادوف نفسه عن ذلك. ففي مذكراته، وفي سياق حديثه عن مسودة مشروع السادات للاتحاد الثلاثي بين كل من مصر وسوريا وليبيا في العام 1971 (المذكرات، «روتوش على صورة»، ص 88)، استنكر بشدة أن تتضمن المسودة، التي أعدها السادات، «موادّ بالغة السوء إلى حد أن إحدى المواد تسمح بأن يكون لمصر رئيس سوري أو ليبي»، واعتبر الأمر «فضيحة». وقد صودف أنني تحدثت معه ذات مرة، حين كنت أجمع مواد هذا الكتاب، عن هذه النقطة متسائلاً: كيف أمكن لنا في روسيا أن نعتبر وجود جيورجيين [ستالين] وأوكرانيين [خروتشوف، بريجينيف، شيرينيكو] على رأس الاتحاد السوفييتي، المكون من عشرات القوميات والإثنيات، أمراً طبيعياً ومن بدهيات الأمور، ونعتبر وجود سوري أو ليبي على رأس اتحاد عربي تقوده مصر، مكوّن أساساً من

قومية واحدة، أمراً بالغ السوء وبمثابة فضيحة؟! وأذكر أن سؤالي فاجأه وأربكه إلى حد أن إجابته كانت مشوشة وتستند إلى مقولات مستلة من أدبيات الاستشراق الغربي الأكثر ابتذالاً، من قبيل «المصريون أفارقة وليسوا عرباً» و«هم [العرب] ليسوا مثلنا، ووضعهم ليس مثل وضعنا، ولا يتوحدون إلا تحت راية الإسلام أو تحت راية الغرب مثلما جمعتهم بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ثم في جامعة الدول العربية»! ولا أعرف إن كانت خلفيته الأوكرانية، كما **خروتشوف** و**بريجينيف** و**شيرينيكو**، لعبت دوراً ما في تحديد مضمون إجابته على هذا النحو؟

كان قادة الكريملن مُجمعين في أغلبيتهم الساحقة على التطبيق الصارم للسياسة الخارجية «اللينينية المبدئية» القائلة بوجوب دعم «حركات التحرر الوطني والشعوب المكافحة لإنهاء الاضطهاد الكولونيالي» ومناهضة «سياسة الدوائر الإمبريالية الأميركية التي تشكل تهديداً للسلام العالمي» كما هو منصوص عليه في الوثائق الحزبية العديدة؛ لكن وفي الآن نفسه، العمل على «التعايش والتنافس السلمي والتعاون معها من أجل السلم العالمي»، دون أن يتجرأ أحد حتى على التفكير بكيفية جمع هذه المتناقضات كلها في «كشكول» واحد! وقد تحدث كُثُر في الاجتماع لصالح مساعدة مصر وسوريا في ردهما الحازم على إسرائيل، وهَجُّوا «الغزاة الإسرائيليين» بأقذع الألفاظ جرّاء إثارتهم أزمة أخرى في الشرق الأوسط. وبعضُ المشاركين - باستثناء الأربعة الذين كانوا يعرفون حقيقة من بدأ الحرب من خلال «وشاية» العقيد **الخولي** إلى **فولف** - كان مستعداً للاعتقاد بصحة الرواية العربية عن اندلاعها ومن بادر إليها. فمن وجهة نظر هؤلاء، إن كلاً من مصر وسوريا «شرعتا في السير على طريق التطور الاجتماعي للرأسمالي نحو الاشتراكية»، وإن كلاً من زعيميهما «التقدميين»، **أنور السادات** و **حافظ الأسد**، لم يكن أمامهما فرصة أخرى سوى القطيعة مع العالم الرأسمالي والتحالف مع الاتحاد السوفييتي والقوى التقدمية في بقية أنحاء العالم. تلك هي الآراء السوقية الرخيصة والمبتذلة التي جرى التعبير عنها عادة في هكذا اجتماعات من قبل الذين لم يكن لديهم سوى معرفة بسيطة بالشرق الأوسط وحقيقة ما كان يجري في مصر وسوريا وغيرهما، أمثال: **بودغورني**، **كيريلينكو**، **سوسلوف**، **كاتوشيف**، وبعض الآخرين.

السؤال التالي الذي سيجري طرحه كان ذلك السؤال الأكثر ثقلًا في وطأته على أذهان جميع من كان في القاعة، وعلى الطريقة الروسية الواقعية: «ما الذي يجب القيام به»؟ وفي محاولته الإجابة على ذلك، لفت **غروميكو** الانتباه إلى الاستراتيجية التي عبّر عنها **الأسد** للسفير **محيي الدينوف** خلال اجتماعهما يوم الخميس، 4 أكتوبر. وكانت ملاحظات **غروميكو** بعيدة عن

الأفكار الأيديولوجية النمطية، بينما استندت تقديراته التحليلية إلى «السياسة الواقعية». أما التعليقات المتعلقة بفكرة الأسد لجهة ما يتعلق بوقف إطلاق نار مبكر فكانت إيجابية وتقريبية ومثيرة للغبطة على نحو لا لبس فيه من قبل المشاركين جميعاً، على الرغم من التنوع في الحجج والأسباب المختلفة العديدة التي لجأ كل منهم لدعم فكرة وقف إطلاق نار مبكر. فوزير الدفاع، الماريشال غريتشكو، كان يعتقد أن العرب لا يمكنهم استرجاع جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل بالوسائل العسكرية وشن حرب طويلة، وأن هزيمة جديدة للعرب، المسلحين بأسلحة سوفيتية، يمكن أن يُنظر لها باعتبارها تحدياً للقدرة العسكرية السوفيتية. لذلك فإن وقفاً مبكراً لإطلاق النار في مستهل الهجوم العربي، كما رأى الأسد، سيكون أفضل الحلول. وكما رأى غروميكو الوضع، فإن قراراً بوقف إطلاق نار مبكر يصدر عن مجلس الأمن يمكن أن يعيد إحياء عملية التسوية السياسية للنزاع في الشرق الأوسط ويفتح الباب لمبادرات تهدف إلى إنشاء سلام راسخ في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن الرقم 242. وفي هذه العملية، حسب رؤية غروميكو، سيستمر الاتحاد السوفيتي في لعب دور حاسم. أما أبطال «الأممية البروليتارية» وأنصار «الدعم السوفيتي اللامشروط» للصراع ضد المعتدين الإسرائيليين و «الدوائر الرجعية الخارجية» التي تناصر إسرائيل باستمرار، فقد فضلوا أيضاً فكرة وقف إطلاق نار مبكر، إذ قدّروا أن مبادرة سلام سوفيتية في الأمم المتحدة ستعمل على تعزيز النجاح العربي وترفع من شأن هبة الاتحاد السوفيتي و مكانته الدولية. وهذا ما سيخلق بالتالي شروطاً أفضل لهجوم قوي «من قبل القوى الثورية على المواقع الإمبريالية في جميع أنحاء العالم»!

وأخيراً فقد رأى أنصار الانفراج السوفيتي - الأميركي، وعلى رأسهم بريجنيف و كوسيجن بالطبع، أن وقفاً مبكراً لإطلاق النار سيكون فرصة حقيقية لتفادي أي تدهور في العلاقات بين الدول العظمى والعودة عن «سياسة الانفراج». وفي الواقع، لقد تخيلوا نوعاً من التعاون الثنائي مع واشنطن في الأمم المتحدة. وبتعبير آخر، كانوا يتطلعون إلى طريقة يُنقذون بها شيئاً ما إيجابياً لصالح العلاقات السوفيتية - الأميركية من تحت أنقاض تُخلفها حربٌ مدمرة من نوع آخر وقفوا ضدها منذ البداية. وقد خلص بريجنيف من هذا النقاش للمسألة إلى القول بأن وقفاً مبكراً لإطلاق النار سيكون من مصلحة كل من الاتحاد السوفيتي والعرب على حدٍ سواء. وكلما كان إنجاز ذلك أسرع كلما كان أفضل، كما ختم ملاحظته. وعلى هذه الخلفية جرى تبيين رؤية الأسد، التي عبّر عنها للسفير محيي الدينوف، والإشادة بها باعتبارها الأكثر عقلانية.

أما أندروبوف، وكما قرأنا سابقاً في «أرشيف فولف»، فكرر تحليله الخاص للحرب ودوافع كل من زعميي النظامين، السوري والمصري، والمأزق الذي سيتسبب به سواء نصرهما أو هزيمتهما بالنسبة للاتحاد السوفييتي. ورأى أن «أهون الشرين» هو تقديم الدعم لهما في حربهما، لأن هزيمتهما «ستكون أكثر وبالأعلى علينا من انتصارهما».

مع ذلك، وبالنظر لأن برقية السفير محيي الدينوف لم توضح ما إذا كان رأي الأسد يعبر عن موقف سوريا وحدها أم أن الاستراتيجية المشتركة للدولتين العربيتين جرى التوافق عليها من قبل زعيميهما، تقرر أن تكون خطوة موسكو الأولى هي الحصول على توضيح بشأن موقف السادات. وقد اعتبر عدد من المشاركين أن خطوة من هذا القبيل غير ضرورية، زاعمين أن مصر وسوريا تخوضان حرب تحالف، ولهذا السبب فإن الاستراتيجية التي أشار إليها الأسد في محادثاته مع محيي الدينوف لا بد أن تكون أجيّزت من قبل السادات أيضاً وجرى الاتفاق بشأنها من قبل الزعيمين معاً قبل دخولهما الحرب، دون أن يدركوا-في تلك اللحظة- أن كلاً من الزعيمين كان يخدع الآخر ويكذب عليه، وأن تنسيقهما في الحرب لم يتعدّ الاتفاق على تاريخ وتوقيت شنّها فقط، ليحارب كل منهما بعد تلك اللحظة وفق استراتيجيته الخاصة التي أخفاها عن الآخر وعن شعبه أيضاً. هذا فضلاً عن العامل الآخر الذي حكم علاقتهما، وهو أن كلاً منهما كان ينظر إلى حربه كما لو أنها دفاع عن «حياض ومضارب قبيلته» الخاصة أو محميته العائلية. ومع ذلك، فقد جرى إعطاء التعليمات للسفير فينوغرادوف في القاهرة ليجتمع مع السادات حالاً ويستوضحه حقيقة الأمر.

أما مسألة التورط العسكري السوفييتي المباشر في الحرب فلم يجرِ التطرق إليها ولم يفكر بها أحد على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك تماماً، كشف غريتشكو، وزير الدفاع، أن الوحدات البحرية السوفييتية غادرت مينائي الاسكندرية وبورسعيد المصريين وتحركتا نحو الغرب في عرض البحر «وفقاً لتفاهم مسبق مع المصريين»، فضلاً عن إخراج قطع بحرية تابعة للأسطول العملياتي الخامس، محدودة العدد أصلاً، من قاعدة «المينا البيضاء» البحرية السورية شمال مدينة اللاذقية ومن «ميناء طرطوس» جنوبها، حيث كانت تتزود ببعض المؤن والدعم التقني من ورش بحرية سوفييتية أنشئت هناك وفق اتفاقية العام 1971 ذات الصلة. وكان غريتشكو يكذب في ذلك على المجتمعين الآخرين الذين لا يعرفون الحقيقة، بالنظر لأن إخراج السفن السوفييتية إلى عرض البحر، المتزامن مع عملية إجلاء الرعايا السوفييت، كان قراراً اتخذته «الترويكا» كـ «إنذار غير مباشر» للأمريكيين والإسرائيليين بهجوم عربي وشيك. وقد نفذه غريتشكو- كما اعترف لاحقاً لرفيقه أندروبوف- بناء على أوامر بريجنيف. لكن

مناشدة كل من السادات و الأسد من أجل زيادة سريعة وعاجلة في الشحنات العسكرية السوفييتية لم تكن قضية كبيرة أو موضع خلاف ذي شأن من حيث المبدأ. فعندما أشار بريجنيف إلى أن الاتحاد السوفييتي سوف يفي بدقة بتعهداته ويساعد «أصدقاءنا العرب»، لم يواجه أي اعتراض من المجتمعين. كما جرى التأكيد والتشديد طوال الاجتماع على فكرة أن النزاع العسكري الجديد «يجب أن يكون ممنوعاً تحوُّله إلى أزمة دولية على نطاق واسع». وفي ختام الاجتماع جرى اتخاذ قرار بإصدار بيان من قبل الحكومة السوفييتية يتعلق باندلاع الحرب في الشرق الأوسط، على أن تتولى وزارة الخارجية إعداد مسودته.

انتهى الاجتماع في ساعة متأخرة من المساء، وبعد ذلك عاد غروميكو إلى وزارة الخارجية وبصحبه كوزنيتسوف و كورنينكو و سيتينكو قبل أن يجتمعوا مرة أخرى في مكتب غروميكو الذي لخص بإيجاز وقائع الاجتماع. وعندما علمت أنهم عادوا، أسرع في الانضمام إليهم ودخلت القاعة بينما كان غروميكو يتحدث، حيث أخبرنا بأن أربعتنا يمكن أن يشاركوا في الاجتماع و البقاء في حالة جاهزية. أما مهمتنا، كما شرح، فستكون إعداد مسودات وثائق (رسائل، تعليمات، قرارات) و مواعيد دقيقة والإبقاء على الاتصال مع وكالات ودوائر حكومية مختلفة، وهلمجرأ. وسوف أسمى مجموعتنا «خلية الأزمة»، على الرغم من أن عملها انتهى مع نهاية الحرب دون أن تكون لها تسمية رسمية محددة.

الرئيس بيننا كان فاسيلي كوزنيتسوف الذي كانت سيرته المهنية متميزة، فقد عمل مهندساً في الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات لأكثر من عام، ولهذا كان يتحدث الإنكليزية ويفهم أسلوب الحياة الأميركي. وخلال الحرب العالمية الثانية كان رئيساً لاتحاد نقابات العمال السوفييت، وفي العام 1952 - قبل وفاة ستالين بقليل - رُقي إلى العضوية الكاملة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي. لكن، ومع ذلك، ولأسباب غير معروفة بالنسبة لي، أخفق في الاحتفاظ في منصبه في أعلى هيئات الحزب خلال عهد خروتشوف وعُين نائباً أول لوزير الخارجية. وفي فبراير من العام 1957، حين جرى طرد وزير الخارجية، دميتري شيبيلوف⁽⁶⁾ من الحزب بوصفه «عضواً في مجموعة المعارضة المعادية للحزب»، كان هناك في الواقع مرشحان للمنصب كنائبين أولين لوزير الخارجية، هما غروميكو و كوزنيتسوف. وتمضي القصة بالقول إنه خلال الاجتماع الحاسم للمكتب السياسي، عندما تقرر البحث في اختيار وزير الخارجية السوفييتي التالي، لم تجر دعوة أي من المرشحين المذكورين إلى الاجتماع، وكانا يجلسان في مكتيبيهما اللذين يقعان إلى جانب بعضهما بانتظار الأخبار. وعند

آخر الليل جاء رسول بالأخبار السعيدة والتهاني إلى غروميكو. ويتذكر مساعد غروميكو تلك الواقعة قائلاً إنها كانت مفاجأة عظيمة للوزير الجديد الذي كان على ثقة بأن كوزنيتسوف، وليس هو، من سيجري تعيينه بسبب فضائل سجله المهني الماضي. وبعد أن تلقى غروميكو الخبر، كما تمضي القصة، ذهب إلى مكتب كوزنيتسوف وعبر له عن مشاعره الودية و وعد بالتعاون الوثيق معه. وأنا سعيد لأن غروميكو وفي بوعده. فخلال عمله كنائب أول لوزير الخارجية على مدى عشرين عاماً، أبقى غروميكو المنصب الآخر، النائب الأول الآخر، شاغراً. فهو لم يُرد أن يزعج كوزنيتسوف، حيث أبقى على منصبه الوحيد كرقم 2 في السلك الدبلوماسي. كان كوزنيتسوف محبوباً كثيراً في وزارة الخارجية لأنه كان شخصاً لبقاً ومحتشماً ولطيفاً وعميق المعرفة ويمكن الوصول إليه بسهولة. وقد كتب اللورد كارادون، ممثل بريطانيا لدى الأمم المتحدة، هذه الأبيات الشعرية على شرفه:

حين تسود الآفاق وتُعتَم،
نُعلم عندها أن علينا أن نستدعيه.
حين تمتلئ السماء بالعواصف والغضب
تكون الصرخة: «فليأت كوزنيتسوف».
يطل مثل حمامة من سفينة نوح الشيعية،
فيضيء كل ما كان معتماً.
مجيئته يقلب الاتجاه،
فيتوقف فيضاً الأكاذيب⁽⁷⁾.

للأسف، لم يلعب كوزنيتسوف سوى دور ثانوي خلال حرب أكتوبر، بخلاف دوره خلال «أزمة الصواريخ الكوبية» في العام 1962.

أما جيورجي كورننينكو فكان خبيراً في الشؤون السوفييتية- الأميركية ونزع السلاح والعديد من القضايا الدولية الأخرى. وهو، إلى ذلك، كان مخلصاً لعمله ورجلاً صاحب ذاكرة كومبيوترية، وإخلاصه للسياسة الخارجية السوفييتية كان حقيقياً وأصيلاً. ولم يكن أحد منا نحن أعضاء «خلية الأزمة» يمثل أفكاراً وتصورات زعماء الكريملن أفضل من تمثيله لها. وخلال حرب أكتوبر، أعد كورننينكو العديد من الوثائق، وتابع المراسلات السوفييتية- الأميركية عن كثب، وشارك في المحادثات التي عقدها بريجنيف و كيسنجر خلال زيارة هذا الأخير إلى موسكو في خضم الحرب.

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

وأما **ميخائيل سيتينكو**، رئيس دائرة الشرق الأوسط لسنوات عديدة، فكان يعرف الوضع في المنطقة أفضل من بقية أعضاء «خلية الأزمة». وخلال الحرب أعد الكثير من الوثائق ورتب العديد من الاجتماعات، فضلاً عن أنه كان على معرفة شخصية بالكثير من الرسميين العرب.

هل كان **سيتينكو** موالياً للعرب؟ هل أحب العالم العربي و وثق به؟ لا أعرف، ولكنني أشك في ذلك. كان ثمة مقولة متداولة في وزارة الخارجية تغمز من قناته وتقول إنه إذا ما أردت تخريب علاقات الاتحاد السوفييتي مع أي دولة، فكل ما تحتاج إلى فعله هو أن ترسله سفيراً إلى تلك الدولة. ويمكن أن تعود جذور هذه المقولة إلى سنوات عمل **سيتينكو** كسفير في غانا وأندونيسيا عندما كانت العلاقات السوفييتية تتدهور مع كل بلد خلال عمله فيه. وللأسف، كانت العلاقات مع العالم العربي بعيدة عن أن تتحسن خلال فترة تولي **سيتينكو** منصب رئيس دائرة الشرق الأوسط. ولربما كان هذا مجرد مصادفة، غير أنه يمكن تفسيرها إلى حد ما بحقيقة أنه كان خادماً جيداً وأميناً أكثر مما ينبغي للنظام السوفييتي.

نظراً لأنني كنت عدت للتو من نيويورك في يوليو 1973، فقد كنتُ عضو «خلية الأزمة» الأقل خبرة في فنون البيروقراطية. ومع ذلك، فقد عرفت الشرق الأوسط من زاوية الأمم المتحدة حيث شاركتُ في محادثات القوى الأربع في نيويورك، وكنت على علاقة وثيقة و ودية مع المندوبين العرب في الأمم المتحدة، **محمد حسن الزيات** و **عصمت عبد المجيد** من مصر، و **محمد الفرا** من الأردن، و **جورج طعمة** من سوريا، الذي سيغادر نيويورك في العام 1972 ويحل محله **الهيثم الكيلاني**. وعلى العموم، فقد كانت العلاقات داخل «خلية الأزمة» ودية وعملية، ولا أتذكر حصول أية خلافات جدية بيننا. وأظن أننا جميعاً فهمنا المهمة المحدودة التي كان علينا الاضطلاع بتنفيذها. وبعد أن انتهى الاجتماع في مكتب **غروميكو** متأخراً مساء 6 أكتوبر، بقيت «خلية الأزمة» لساعتين أخريين في وزارة الخارجية من أجل إعادة تدقيق الملاحظات وإعداد البرقيات إلى واشنطن ونيويورك والقاهرة.

الحوار السوفييتي-الأميركي يبدأ

في وقت متأخر من بعد ظهر اليوم نفسه، السبت 6 أكتوبر، بدأت الرسائل بالوصول من واشنطن؛ وكانت برقيات سفارتنا فيها تحظى دوماً بعناية خاصة في موسكو، نظراً لأن الكريملن كان يعلق أهمية بالغة على العلاقات السوفييتية-الأميركية.

كان الاتحاد السوفييتي ممثلاً في واشنطن بواحد من أفضل دبلوماسييه- **أناتولي دوبرنين**، الذي أصبح سفيراً لدى واشنطن منذ العام 1962، وسيبقى في هذا المنصب حتى العام

1986، ليكون السفير الوحيد في واشنطن الذي عاصر ستة رؤساء أميركيين، قبل أن يُنهي عمله الرسمي في ديسمبر 1989 حين شارك في «قمة مالطا» بين غورباتشوف و جورج بوش الأب، التي أعلنت «نهاية الحرب الباردة». وكان **دوبرنين** شخصيةً معروفة جيداً وتحظى باحترام عميق في المجتمع الدبلوماسي العالمي. ومنذ تعيينه في العاصمة الأميركية، وطوال فترة خدمته، كان من النادر أن لا يأخذ الزعماء السوفييت رأيه بعين الاعتبار في أي أزمة دولية. ولم تكن أزمة حرب أكتوبر استثناءً لذلك. ولهذا فإن اتصالاته شبه اليومية مع وزير الخارجية الأميركية **هنري كيسنجر**، ومعرفته الممتازة بالحياة السياسية، وحتى الاجتماعية والثقافية، في العاصمة الأميركية، جعلت من تقاريره إلى موسكو عنصراً أساسياً في آلية صنع القرار في الكرملن.

عرفت **دوبرنين** منذ العام 1944 حين كنا زملاء دراسة في الأكاديمية الدبلوماسية في موسكو. وكان عمل بضع سنوات في صناعة الطيران، نظراً لكونه مهندساً من حيث تكوينه العلمي الأساسي. وبعد التخرج في العام 1946 بقي في الأكاديمية سنة أخرى كطالب دراسات عليا من أجل الحصول على درجة الماجستير في التاريخ. وقد نُشرت في موسكو أطروحته الجامعية عن «معاهدة بورتسموث 1905» [بين روسيا القيصرية واليابان]. وفي العام 1947 التحق بدائرة شؤون الموظفين في وزارة الخارجية كمساعد لنائب وزير الخارجية، **فاليريان زورين**. ثم عمل لاحقاً كوكيل للأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك قبل أن يعود إلى موسكو ويصبح أحد المقربين من **أندريه غروميكو** الذي عينه رئيساً لإدارة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية. ومنذئذ أصبحت خدمته الوظيفية الطويلة في مجال العلاقات بين الدول العظمى.

كان **دوبرنين** مهنياً جداً، وكانت قراءة برقياته مصدر متعة حقيقية لكل من يقرأها. فقد كان له أسلوبه الخاص في الإقناع والعرض المنطقي العميق للمواضيع التي يريد الحديث عنها. إضافة لذلك، فقد كان متودداً بارعاً، فأحبه **بريجينيف** وعينه عضواً في اللجنة المركزية. وعلى الرغم من أننا تحدثنا كثيراً على مدار سنوات تعارفنا، لا أستطيع الجزم بما إذا كان موافقاً على جميع ما قام به الاتحاد السوفييتي دولياً من أعمال ومبادرات، لكنه كان ممتازاً في المساعدة على تنفيذها.

في 6 أكتوبر تحدث **كيسنجر** هاتفياً مع **دوبرنين** مرات عديدة. وقد زعم **كيسنجر** في مذكراته أن السفير، وبعد نصيحته له، اتصل مع موسكو ليستوضح منها عن الوضع في الشرق الأوسط. ولأنه لا يمكن تصديق **كيسنجر** في كل ما يقوله، خصوصاً حين يذكر وقائع

تكون غايته منها إضفاء الهيبة و«الأستاذية» على نفسه، عليّ أن أسجل هنا أنني لا أتذكر أبداً أيّاً من محادثات **دوبرنين** الهاتفية مع موسكو ذلك اليوم، أو ما إذا كان قد اتصل فعلاً، باستثناء ذلك الاتصال عبر «شبكة البيت الأبيض» المفتوحة، الذي أشرت إليه سابقاً. ففي برقياته، كان **دوبرنين** ينقل لموسكو تقديرات «البيت الأبيض» عن الوضع وإحباطه من موقف الاتحاد السوفييتي و-في الآن نفسه- استعداد الولايات المتحدة للتعاون والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي لإنهاء الأعمال العدائية في الشرق الأوسط.

مساء السبت، 6 أكتوبر، وصلت رسالة **نيكسون** الأولى المتعلقة باندلاع العمليات الحربية إلى **بريجينيف**، وجرى توزيعها على المشاركين في اجتماع الكريملن. وقد عبّر **نيكسون** في رسالته عن سخطه وغضبه بسبب الهجوم العربي. وإمعاناً منه في إهانة زعماء الكريملن، لم ينسّ التعبير عن شعوره بالتعاسة لأن الاتحاد السوفييتي «لم يقدّم بإبلاغ الولايات المتحدة مسبقاً وبشكل صريح بوجود خطة عربية لمهاجمة إسرائيل» (كأنه لم يكفّ الإبلاغ غير الصريح!)؛ كما لم ينسّ أن يحثّ **بريجينيف** على «استخدام نفوذه لإرغام العرب على وقف عدوانهم»، وأن يناشده العمل على وقف إطلاق النار والتعهد بإنهاء القتال. ومن وجهة نظر واشنطن، التي فضّلها **كيسنجر** خلال محادثاته مع السفير **دوبرنين**، فإن قراراً يصدر عن مجلس الأمن يجب أن يتضمن عودة القوات المسلحة إلى الأماكن التي كانت فيها قبل بدء القتال.

وعلى الرغم من الإهانة الواضحة التي وجهها إلى **بريجينيف** حين احتج عليه لعدم إبلاغ الأميركيين مسبقاً بـ«العدوان العربي»، كما لو أنه مخبرٌ مأجور لديه ومن واجبه القيام بذلك، فإن مناشدة **نيكسون** للعمل على وقف القتال كانت هي تحديداً النقطة التي هزّت وجدانَ ومشاعر **بريجينيف** الذي توقف عندها ملياً ولقيت ترحيب بقية زملائه. فقد كان الزعيم السوفييتي فرحاً وفي غاية الاغتباط لأن الرئيس الأميركي كان سريعاً جداً في طلبه هذا. فلطالما اعتبر **بريجينيف** نفسه مؤسس سياسة الانفراج، ولطالما عبّر عن اعتزازه وفخره بالقيمتين اللتين عقدهما مع الرئيس **نيكسون** في العامين 1972 و 1973. وقد عبّر أحد الخبثاء من زملائنا بالقول «إن سعادة **بريجينيف** الصوفية بتلقي رسائل من **نيكسون** لا تضارعها سوى سعادة قديس برؤية المسيح في الحلم»! ويستذكر شهودٌ شاركوا في القمتين أن عيني **بريجينيف** اغرورقتا بالدموع فرحاً حين وقف على مرج «البيت الأبيض» في 18 يونيو من العام 1973، فكان كما **ياسر عرفات** الذي سيقف الوقفة نفسها وبالتأثر نفسه في المكان ذاته بعد ذلك بعشرين عاماً لا يفصله عن **اسحاق رابين** سوى **بيل كلينتون**! ومن خلال استماعي إليه مراتٍ عدة، تكوّن لدي انطباع مفاده أنه-كمعظم الزعماء والقادة

السوفييت منذ العام 1917- كان يعاني «متلازمة لينين» أو «شيزوفرينيا سياسية لينينية» حقيقية. فقد آمنَ بصدق وعمق أنه يمكن أن يكون بطلَ الانفراج السوفييتي-الأميركي، وفي الآن نفسه زعيماً وقائداً للبروليتاريا العالمية ونصيراً للقوى والحركات المناهضة للإمبريالية والولايات المتحدة في طول العالم وعرضه، دون أن يفكر باستحالة جُمع ما لا يُجمع، وباستحالة اللعب بالبيضة والحجر في آن واحد! ولهذا - وكأي بَصَّار مشعوذ - فقد رأى في رسالة **نيكسون** له «فأَلْ خَيْر» (كما وصفها حرفياً) لجهة ما يتعلق بالتعاون السوفييتي-الأميركي خلال أزمة أكتوبر، و«مؤشراً على المصلحة الأميركية في الحفاظ على الانفراج».

استُقبلت فكرة وقف إطلاق النار بحفاوة في موسكو، لكن ما من أحد أخذ على محمل الجد اقتراح **نيكسون** الذي يدعو إلى وقف إطلاق نار مترافق مع عودة المتحاربين (عملياً، حتى تلك اللحظة، القوات المصرية والسورية) إلى مواقعهم السابقة قبل اندلاع الحرب. وسيعترف **كيسنجر** لاحقاً بأنه «لم يكن هناك أي أمل بوقف إطلاق نار على أساس العودة إلى الوضع السابق، لكنني أردت التأثير في الإسرائيليين للموافقة على هذا المبدأ بحيث يمكننا استخدامه ضدهم إذا ما حوّلوا الحرب لصالحهم»⁽⁸⁾. فقد كان **كيسنجر** واثقاً من أن كبوة الإسرائيليين في بداية الحرب ستكون مؤقتة، وسينهضون منها عاجلاً ويجتاحون مواقع الجيوش العربية كما فعلوا في العام 1967. ولم تكن ثقته في غير محلها للأسف!

على الرغم من أن **بريجينيف** أحبَّ فكرة عمل سوفييتي-أميركي مشترك وعاجل في مجلس الأمن يهدف إلى وقف الحرب، فإنه لم يَرِدْ إلزام نفسه قبل استشارة العرب. وكما سيستعيد **كوزنيتسيف** الواقعة لاحقاً، فإن «بعض الرفاق» المشاركين في اجتماع 6 أكتوبر (لا يذكر أسماء محددة) اعتقدَ أن هكذا عمل دون موافقة عربية رسمية يناقض مبدأ «الأممية البروليتارية». وقد سألت **كوزنيتسيف** «إذا ما نجحنا مع الأميركيين في الحصول على وقف إطلاق نار مبكر لصالح العرب، كيف سيبدو ذلك ضربة للأممية البروليتارية؟» وكان رد **كوزنيتسيف**: «هل يمكنك أن تتخيل ما يمكن أن يحصل إذا ما عارض بعض العرب خطوتنا المشتركة مع الأميركيين، وقام الصينيون - بناء على ذلك - باستخدام الفيتو ضد مشروع القرار؟ هل تريد أن يصبح الصينيون هم قادة قوى التحرر الوطني والقوى المناهضة للإمبريالية؟». ذلك ما كان عليه الأمر. وللمرة الأولى خلال الحرب كانت «المتلازمة الصينية» تفرض نفسها على صناعة القرار السوفييتية وتؤثر فيها. مع ذلك، وحين علمتُ بالرد الإيجابي للكريملن على فكرة العمل السوفييتي - الأميركي المشترك في مجلس الأمن، شعرت بالسعادة؛ بل كنت أمل

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

بأن الحرب التي بدأت فجأة ربما تتجه إلى نهايتها غداً. لكن هذا لم يحصل. واعتباراً من تلك اللحظة رحت أتساءل بين وقت وآخر عما يمكن أن يحصل لو وافق الكريملن على اقتراح واشنطن، الحقيقي أو التكتيكي، الهادف إلى إصدار قرار مشترك بوقف إطلاق النار في الأيام الأولى للحرب. هل سيتسبب ذلك بمعاناة العرب أو الإسرائيليين أو الدول العظمى؟ لاأظن ذلك. ولكن بالتأكيد فإن الآلاف من العرب والإسرائيليين لن يفقدوا حياتهم.

بدلاً من ذلك، قرر الكريملن أن يحث سفيريه في القاهرة ودمشق على الاجتماع مع السادات و الأسد حالاً وإطلاعهما على رسالة نيكسون. فرأيتهما ونصيحتهما بشأن فكرة وقف إطلاق النار كان يجب الحصول عليها مسبقاً، رغم الطعنة النجلاء التي سدها السادات والأسد إلى ظهرنا. وفي الآن نفسه، أعطيت التعليمات للممثل السوفياتي في مجلس الأمن، يعقوب مالك، بأن يصوت ضد أي مشروع قرار بوقف إطلاق النار إذا طلب مندوبا مصر وسوريا من الاتحاد السوفياتي استخدام حق الفيتو ضد هكذا قرار. كانت التعليمات، التي جرى وضعها من قبل الكريملن، غريبة بطريقة ما، فهي تقول: «في حال كان موقفهما (أي مندوبي مصر وسوريا) مختلفين، يجب العمل بما يتوافق وينسجم مع الموقف المصري». وكانت هذه الجملة بالغة الأهمية برأيي، فهي تكشف عن جوهر التفكير الحقيقي المقرز لـ «بطل» العلاقات المتساوية والمتكافئة مع البلدان «الشقيقة» وتندر بالكثير من الأخطاء السوفياتية في الحساب وبالتخبطات الفاضحة خلال حرب أكتوبر.

رداً برجينيف على الشكاوى والمقترحات الأميركية يومي 6 و 7 أكتوبر. وخلال شرحه طبيعة رسائله إلى نيكسون تحدث مازحاً عن أنها تذكره بالقول الروسي: يجب أن لا تقول الرسالة نعم وأن لا تقول لا، ولكن يجب أن تكون ودية. وادعى في رده أن «الاتحاد السوفياتي علم باندلاع الحرب في الشرق الأوسط في الوقت نفسه الذي علمت به الولايات المتحدة». وكان هذا نصف الحقيقة بشكل واضح. فإذا كان صحيحاً أن أخبار الهجوم العربي الفعلي وصلت إلى الكريملن و «البيت الأبيض» في الوقت نفسه، فإن موسكو، وكما لاحظنا آنفاً، كانت تملك معلومات دقيقة عن عمليات حربية وشيكة ومحددة باليوم والساعة قبل حوالي ثلاثة أيام من بدء الحرب فعلياً، وإن من مصدر [العقيد الخولي] تصرف بصفة شخصية ودون موافقة من حكومته. لم يرفض برجينيف في رده فكرة وقف إطلاق النار، و وعد بأن يكون على تواصل مع الرئيس نيكسون قريباً من أجل تنسيق جهود الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة. ولاحظ برجينيف أنه «يجب علينا أن نربح الوقت» بينما كان يخبر زملاءه بمحتوى رسائله.

اللقاء الأول بين فينوغرادوف والسادات بعد اندلاع الحرب

بعد وصول الأخبار المشجعة من واشنطن، ومباركة الكريملن فكرة وقف إطلاق النار، أعطيت زملائي في إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية تعليمات لإعداد مسودة مشروع قرار أممي بشأن وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط. وفي ساعة متأخرة من مساء 6 أكتوبر، كانت المسودة جاهزة. وبعد ذلك جرى إعداد عدد كبير من أوراق العمل والمسودات حول المسألة من قبل «خلية الأزمة» قبل أن يجري إرسال المسودة السوفييتية- الأميركية المشتركة أخيراً إلى مجلس الأمن بعد أسبوعين على ذلك. وقد احتفظت في ملفاتي بتلك المسودات كلها.

مع ذلك، وحتى مساء 6 أكتوبر، كان أي تحرك دبلوماسي بشأن وقف إطلاق النار لا يزال متوقفاً على معرفة موقف القاهرة من هكذا مسألة، إذ كنا لا نزال ننتظر أخباراً عاجلة من العاصمة المصرية. وفي الوقت نفسه، عند الثامنة مساء بتوقيت القاهرة، اجتمع فينوغرادوف مع السادات في القصر الرئاسي وأبلغه باسم بريجينيف تهاني القيادة السوفييتية بالعبور الناجح للقناة قبل أن يخبره بموقف الأسد المتعلق بالاستراتيجية السورية وبأن موسكو تريد معرفة ما إذا كان رأي الأسد، المتضمن أيضاً اقتراحاً بوقف إطلاق نار مبكر، جرى الاتفاق عليه مسبقاً بينه وبين الأسد. وقد أجاب السادات بأن استراتيجية الأسد لم تجرِ الموافقة عليها من قبله ولا تعكس الموقف المصري. ورفض بقوة فكرة وقف إطلاق نار مبكر، قائلاً إنه سيكون على اتصال مع الأسد لإقناعه بذلك. وكان موقفه هذا أول إشارة على أن كلاً من السادات والأسد، ورغم تخطيطهما المشترك للحرب ودخولهما جحيمها في اللحظة نفسها، إنما كان كل منهما يعمل لحساب دوافعه الخاصة كما لو أنهما كانا يخوضان حربين منفصلتين ضد عدوين مختلفين، ويخفي كل منهما عن شريكه نواياه الحقيقية.

في سياق المحادثات، أخبر فينوغرادوف الرئيس السادات بمضمون رسالة نيكسون إلى بريجينيف وسأله رأيّه بشأن ما يجب أن يكون ردّ موسكو عليها. وكان رأي السادات، الذي اغتاز جداً من افتراض نيكسون أن موسكو يمكن أن تضغط على القاهرة، أنه يجب إبلاغ واشنطن بأن إسرائيل وحدها هي المسؤولة عن النزاع في الشرق الأوسط، وأنه يجب نصحها بأن تستخدم نفوذها على إسرائيل لكي تتخلى عن هذه السياسة، وبأن مصر يمكن أن تشارك في عملية سلام مع إسرائيل، ولكن فقط بعد أن تقوم هذه الأخيرة بسحب جنودها جميعاً إلى حدود العام 1967. وخلص إلى القول إنه فقط في ظل هكذا ظروف يمكننا الترحيب بمبادرة سوفييتية لوقف إطلاق النار والاقتناع بجدوى مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط.

تأثر فينوغرادوف بمعنويات السادات وثقته بنفسه تأثراً بالغاً، ولم يصدّق أن السادات، الذي يتمتع بهذه المعنويات العالية، سوف يكون مستعداً لوقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإن التقرير الذي رفعه إلى موسكو عن هذا الاجتماع تسبب بإحباط كبير في الكريملن. فخلال دردشة له مع «خلية الأزمة»، وصف غروميكو الرئيس السادات بأنه «قصير النظر»، ودمدم قائلاً: «لا يمكنه أن يرى أبعد من أنفه». وهكذا كانت الآمال بوقف إطلاق نار مبكر ومناسب ونهاية سريعة للحرب بدأت تتلاشى.

خلق الموقف العنقواني الصارم الذي أبداه الرئيس السادات بعض المشاكل في العلاقات السوفييتية -الأميركية. فمشاورات دوبرنين - كيسنجر الهادفة إلى عمل مشترك في الأمم المتحدة كانت تتعرض للخطر بفعل معارضة السادات فكرة وقف مبكر لإطلاق النار. ومع ذلك، لم يشأ الكريملن أن يهمل أو يطوي صفحة الاقتراح بالتعاون مع الولايات المتحدة من أجل وقف إطلاق النار، لاسيما وأن الزعماء السوفييت والأميركيين كانوا تعهدوا في وثيقتين موقعتين من قبلهما (في موسكو، مايو 1972، وفي واشنطن، يونيو 1973) بأن يفعلوا ما بإمكانهم لتفادي النزاعات والحالات التي من شأنها زيادة التوتر الدولي، ولم تتوان واشنطن في العودة إلى هذا التعهد والتذكير به مراراً⁽⁹⁾. وكذلك فعل غروميكو خلال اجتماعه مع «خلية الأزمة» يوم 7 أكتوبر لبحث فرص التعاون مع واشنطن، حيث أشار مراراً إلى تعهد الدول العظمى بممارسة ضبط النفس في علاقاتهما المتبادلة والتفاوض لتسوية الخلافات بالطرق السلمية والدبلوماسية كما هو معلن في «المبادئ الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة» الموقع في العام 1972.

ولكن كيف يمكن القادة السوفييت العمل ضد رغبة «إخوتهم العرب» الذين «يقاتلون الآن الإمبريالية والصهيونية العالمية انطلاقاً من خنادق الأممية البروليتارية»؟ في الواقع، وحتى مساء 7 أكتوبر، لم يكن لدى بريجينيف أي مؤشر على أن العرب مستعدون لوقف القتال. لكنه ظلّ يأمل في أن الأسد سيتمكن من إقناع شريكه السادات بالمضي في استراتيجيته التي ستفيد العرب جميعاً. غير أن ما حصل هو العكس، فمساء اليوم نفسه أبلغ السادات السفير فينوغرادوف بأن الخلافات بينه وبين الأسد، حول قضية وقف إطلاق النار، جرى حلها من خلال محادثة هاتفية أجراها مع الرئيس السوري. وبحسب السادات، فإن الأسد أصبح يتبنى الآن الموقف المصري كلياً لجهة الاستمرار في القتال ورفض أي وقف مبكر لإطلاق النار. وسنكتشف لاحقاً أن غاية السادات الخبيثة والدنيئة والخسيسة، ومعه ضباطه القادة

جميعاً، باستثناء **الجمسي**، من إصرارهم على اشتراك سوريا في الحرب في البداية، ثم الاستمرار فيها بعد اندلاعها، هو استخدام الجيش السوري كـ «إسفنجة» أو «درع بشري» لامتصاص رد الفعل الإسرائيلي ريثما يُنجزون خطتهم المحدودة التي أخفوها عن الأسد، نظراً لمعرفتهم بأن إسرائيل ستكّرّس معظم جهدها الحربي وقوتها النارية لـ «الجبهة السورية»، كونها الأخطر على أمنها الاستراتيجي وعمقها الحيوي، بينما لم تشكل «الجبهة المصرية» البعيدة أية أهمية على هذا الصعيد. وبتعبير آخر، كانوا يريدون امتطاء الجيش السوري كحمار يحملهم إلى النقطة التي قرروا مسبقاً وصولها، ثم يتركونه بعد ذلك وسط الغابة لأفواه الضباع! وكان هذا السلوك جوهرَ سياسة «الفهلوة» التي استخدمها المصريون مع سوريا حتى في عهد **ناصر**، كما تبين لي لاحقاً حين عكفتُ على مراجعة تاريخ العلاقة بين البلدين. ولعل هذه السياسة هي ما كان سببَ نجاح «مؤامرة» فسخ الوحدة بينهما في العام 1961.

في مساء ذلك اليوم، الأحد 7 أكتوبر، كان **غروميكو** على تواصل مستمر مع رئاسة الأركان السوفييتية. ولأن تيار الهجوم العربي كان متوقعاً له أن ينقلب في أية لحظة، كان على «خليفة الأزمة» أن تكون في صورة الوضع العسكري وتطوراتهِ لحظة بلحظة. وكان مفاجئاً لنا تماماً ما كنا ننتلقاه من معلومات، إذ كان المصريون والسوريون مستمرين في هجومهم، وكانت القوات المسلحة السورية «تتقدم في مرتفعات الجولان، لاسيما في القطاع الجنوبي، كما تتقدم سكين محمّاة في قطعة من الزبدة»، وفق تعبير أحد ضباط الأركان السوفييتية الذين تحدثنا معهم لمعرفة تطورات الحرب في يومها الثاني، وهو التعبير نفسه الذي سيستخدمه لاحقاً رئيس الأركان، **كوليوكوف**، في أول إحاطة عسكرية له أمام المكتب السياسي عن مجريات الحرب بعد يومين على ذلك. وأكد الضابط أن «عبور المصريين للقناة كان باهرَ النجاح، سواء من حيث الوقت أو حجم القوات والمعدات التي جرى إبرازها إلى ضفتها الشرقية خلال فترة قصيرة لم تتعدّ بضع ساعات، أو من حيث الخسائر في العتاد والأرواح، التي -طبقاً للأرقام التي وصلتنا حتى الآن (مساء 7 أكتوبر) - لم تتجاوز عُشر التكاليف البشرية والمادية التي كنا وضعناها في اعتبارنا عندما كنا نقوم بتدريب القوات المصرية على العبور، قبل الحرب بسنوات، في ترعة **الخطاطبة** المائية [Водоход Аль-Хататбех] المتفرعة عن نهر النيل شمال غرب القاهرة»، وقرب «بني سويف» [100 كم جنوب القاهرة]، وعلى كيفية تجريف الكتل الترابية الضخمة بمضخات المياه ذات الضغط العالي، استناداً إلى تجربة التجريف الهيدروليكي التي نفذها مهندسونا وتقنيونا المدنيون خلال مراحل بناء السد العالي». وختم الضابط بملاحظة لافتة تقول «يبدو الإسرائيليون، وعلى غير العادة، كما لو أنهم يسلّمون مواقعهم ويتخلون عنها دون

قتال، باستثناء بعض النقاط التي يدافعون عنها بشراسة! فهل كان ذلك معجزة؟ وهل كنا مخطئين في تقدير اتنا بشأن القدرة العسكرية العربية؟

عدّل النجاح العربي الأولي وموقفُ السادات الثابت، وإصراره على الاستمرار في القتال، مزاجَ الكريملن إلى حد ما، بخلاف ما كان عليه قبيل اندلاع الحرب وخلال ساعاتها الأولى. ولأن هذا النجاح الأولي لم يزعزع يقينيات الكريملن عن العجز العربي المزمّن إلا قليلاً، عبّر غروميكو عن تحفظه على الأخبار الإيجابية الأولى بالقول «علينا، رغم ذلك، أن ننتظر فترة قصيرة لنرى ما الذي تخبئه لنا الأيام القليلة القادمة»، ملخّصاً محادثة هاتفية له مع بريجينيف ذلك المساء. وبناء على هذه الاستراتيجية الانتظارية، جرى إعداد رسالة بريجينيف الثانية إلى نيكسون بلغة ملتبسة جداً لم تتضمن أية اقتراحات محددة، وهو ما جعل الأمر واضحاً لجهة أن الكريملن لم يكن مستعداً بعد لأي عمل مشترك في مجلس الأمن، سواء مع الولايات المتحدة أو غيرها، في تلك اللحظة. وقد اقتصرَت الرسالة على تقديم وصف تقليدي عام للسياسات السوفييتية في الشرق الأوسط، وتكرار الحديث عن «السياسة المبدئية» للاتحاد السوفييتي، والتعبير عن الأمل بأن القتال في الشرق الأوسط يمكن احتوائه. وكان بريجينيف متفقاً تماماً مع الرؤية الأميركية لجهة أن القوتين العظميين يجب أن يتعاونتا.

كان كيسنجر مصيباً في افتراضه أن موقف زعماء الكريملن هذا يمكن تفسيره بأسباب خارجة عن سيطرتهم؛ فلم يكن لموسكو نفوذٌ على أصدقائها العرب بالقدر الذي كانت تنشده وبالقدر الذي كان لواشنطن من نفوذ عليهم⁽¹⁰⁾. أما موقف بريجينيف فكان مختلفاً، ولو قليلاً جداً، عن موقف نيكسون الذي اعترف لاحقاً بأنه لم تكن ثمة جدوى من محاولة فرض وقف إطلاق نار دبلوماسي لم يكن أي جانب يريده أو يُنتظر منه أن يتقيد به⁽¹¹⁾.

الكريملن يتكلم

في وقت مبكر من صباح الأحد، 7 أكتوبر، ذهبتُ إلى وزارة الخارجية، وجاء غروميكو من بيته الريفي أيضاً. أما «خليفة الأزمة» فكَرّستُ قدراً كبيراً من الوقت لصياغة نص بيان الحكومة السوفييتية. وعلى الرغم من أن الكريملن كان يعلم تماماً أن العرب هم من بدأ العمليات العسكرية، فقد أعطانا تعليمات لصياغة بيان بطريقة يلقي فيها اللوم على إسرائيل. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، نصّحنا باستخدام «لغة خفيفة وهادئة» في مسودة البيان، وشدد على أن «البيان يجب أن يكون مُقنعاً». وقد استغرق الأمر الكثير من الوقت لإيجاد ما يبدو أنه صيغة مناسبة ومقنعة: «نتيجة لغياب التسوية السياسية، فإن مواجهة عسكرية اندلعت في الشرق

الأوسط سينتج عنها خسائر في الأرواح البشرية والكوارث والدمار». وقد تجنبنا المسألة المتعلقة بمن بدأ الحرب. وبعد الأخذ بتعليمات غروميكو، أعددنا نصاً يتهم إسرائيل صراحةً بالعناد والاستفزاز الذي بلغ ذروته بحشد القوات الإسرائيلية على طول خطوط وقف إطلاق النار القائمة مع مصر وسوريا «خلال الأيام الأخيرة» واستدعاء الاحتياط. كما ذكرنا تعهد الاتحاد السوفييتي للعرب وحذرنا إسرائيل بالطريقة العامة التالية:

«إن الاتحاد السوفييتي، الوفي لسياسته المبدئية في مناصرة الشعوب التي تسعى إلى التحرر والاستقلال، سيتصرف باستمرار كصديق جدير بالثقة للدول العربية. وهو إذ يشجب سياسة الضم والإلحاق الإسرائيلية، فإنه يؤيد بحزم الحقوق المشروعة للدول العربية في تحرير جميع أراضيها التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967»⁽¹²⁾.

وزهدت المسودة إلى حد القول بأنه إذا ما استمرت حكومة إسرائيل في عدم الإصغاء لصوت العقل وفي متابعة سياسة الضم من خلال التمسك بالأراضي العربية المحتلة، فإن هذا يمكن أن يكلف شعبها غالياً. أما المسؤولية عن عواقب هذا الطريق غير العقلاني، فسيتحملها زعماء إسرائيل بالكامل. لكن المسودة لم تتضمن أية إشارة إلى سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل، فالنص كان مصاغاً بطريقة هادئة نسبياً، ولكن لا أظن أنه كان مُقنعاً. فمعظم العالم فهم بشكل جيد من الذي بدأ المواجهات العسكرية في الشرق الأوسط هذه المرة. وقد أعجب غروميكو بمسودة البيان، ولم يدخل إليه سوى تدقيقات تحريرية قليلة، أبرزها الجملة التالية: «وأخيراً قامت إسرائيل بإطلاق العنان لعملياتها العسكرية». ولم نتجرأ على مجادلته في الأمر، لكننا فهمنا أن هذه الكذبة الواضحة سوف تبرهن على «دعم الاتحاد السوفييتي المبدئي للشعوب الساعية إلى التحرر»، وأن غروميكو سيتدارس النص بنفسه مع بريجينيف وزعماء الكرملين الآخرين. وفي اليوم التالي، حين جرى نشر البيان في الصحف، وجدت فيه الكثير من العبارات الجديدة التي لم أرها من قبل، والتي تقول:

«منذ سنوات عديدة وحتى الآن، فإن إسرائيل-التي تتمتع بدعم ورعاية القوى الإمبريالية- عملت على إثارة الوضع في الشرق الأوسط باستمرار من خلال الأعمال العدوانية المتهورة (ولذلك) فإن المسؤولية عن التطورات الراهنة في الشرق الأوسط وعواقبها تقع على عاتق إسرائيل بشكل تام ومباشر، وعلى تلك الدوائر الرجعية الخارجية التي شجعت إسرائيل باستمرار في مطامحها العدوانية»⁽¹³⁾.

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

سيبقى كاتب هذه العبارات، التي جرى «دسُّها» في النص الأصلي، مجهولاً بالنسبة لي. ولكن ليس لدي أدنى شك في أنه كان أحداً ما من الإدارة الدولية في اللجنة المركزية للحزب، التي يتأُسسها **بوريس بونومارييف**، وهي أحد الأعشاش الرئيسة التي تحتضن عدداً لا بأس به من «حربجيّ الأيديولوجيا» المشعوذين، المؤمنين حقاً بأن **أنور السادات** وحافظ **الأسد** كانا يقاتلان الإمبريالية والصهيونية بالنيابة عنا وعن قوى الأمم المتحدة البروليتارية جمعاء. هذا ولو أنني أشك في أن **بونومارييف** شخصياً كان من أصحاب هذا الإيمان الوثني المجنون!

وفي غضون الأيام القليلة التالية، خرجت منظمات جماهيرية مختلفة، توصف عادةً بأنها «غير حكومية» (المجلس المركزي لاتحاد عمال عموم الاتحاد السوفييتي، لجنة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا، اتحاد الكتاب السوفييت ... إلخ)، ببياناتها الخاصة. ولم يكن أي منها يختلف كثيراً عن بيان الحكومة السوفييتية، لأنها جميعها جرى تظهيرها في المكان نفسه - «الساحة القديمة» حيث يقع مقر اللجنة المركزية للحزب. ومع ذلك، كان المثال النموذجي للنظام هو رغبة كل منظمة سوفييتية «مستقلة» أن تُظهر صرامتها وعنجهيتها على طريقتهما. فكلما بدت المنظمة أكثر صقوريةً، كانت تُعتبر منظمة أكثر موثوقية من قبل زعماء الكريملن. ولو كانت منظمات «مستقلة» و«لا حكومية» حقاً، لكان بالإمكان تفهُّم الأمر. لكن هذا ما كان عليه القانون غير المكتوب للنظام في واقع الحال. فلجنة التضامن، على سبيل المثال، شددت بشكل خاص على الانتهاكات المنهجية التي تقوم بها إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة. حتى فشل «مهمة جارنغ» [بعثة الأمم المتحدة برئاسة «غونار جارينغ» لتطبيق القرار 242 خريف العام 1967] جرى ذكرها في هذا السياق. وبالنيابة «عن العالم كله» (!) عبّر مجلس اتحاد نقابات العمال عن «سخطه» إزاء «العمل الإجرامي الجديد لدوائر الحكومة الإسرائيلية»، وميّز «الدور التخريبي الذي تقوم به القوى الإمبريالية والدوائر الصهيونية العالمية»⁽¹⁴⁾. وقد حذت المنظمات الأخرى حذوه.

الأسد يستغيث من أجل وقف إطلاق النار.. والسادات يرفض

عند الساعة الرابعة من فجر يوم الإثنين، 8 أكتوبر، أي في الساعات الأولى من اليوم الثالث للقتال، أيقظني من نوم عميق اتصال هاتفي من **كوزنيتسيف**، الذي طلب مني الحضور إلى وزارة الخارجية حالاً؛ وكانت المرة الأولى في حياتي التي أُستدعى فيها إلى مكتبي فجراً منذ أن خدمتُ طبيباً عسكرياً في الخطوط الأمامية خلال الحرب الوطنية العظمى [الحرب العالمية الثانية] في العام 1941، حتى ظننتُ أن كارثة ما قد حصلت أو خطباً جلاً قد وقع! وعند

وصولي كانت المفاجأة أن كوزنيتسيف عرض عليّ برقية من السفير محيي الدينوف في دمشق جاء فيها إن الأسد، وخلال اجتماعه به في ساعة متأخرة من الليلة الماضية (7 أكتوبر)، وصف الوضع العسكري على الجبهة السورية بأنه «Критическая» حرج، كما ورد حرفياً في برقيته نقلاً عن لسان الأسد!! وقد شرح هذا الأخير «أن الهجوم السوري الناجح يقترب من نهايته، وأن هجوماً إسرائيلياً معاكساً يمكن أن يحصل في أية لحظة. لذلك فإنه يسأل الحكومة السوفيتية العمل فوراً على عقد اجتماع استثنائي لمجلس الأمن لإصدار قرار فوري بوقف إطلاق النار يتضمن بنداً يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود العام 1967». وكان انطبأنا، كما انطباع محيي الدينوف، أن الأسد بدأ يشعر بالذعر والهلع. وقد أصابتنا برقية السفير بالصدمة والذهول، وتساءل بعضنا: كيف أصبح السوريون الآن يطالبون بوقف القتال فوراً بعد تحقيقهم نجاحاً مبدئياً واضحاً واحتفاظهم بتفوق واضح في الدبابات والمدركات وبعض الأسلحة الأخرى؟ أحد مساعدي كوزنيتسيف اتصل برئاسة الأركان السوفيتية، التي كانت شكلت «خلية أزمة» عسكرية خاصة بها لمتابعة التطورات الميدانية على جبهتي القتال، كي يفحص معه حقيقة الوضع العسكري على الجبهة السورية-الإسرائيلية. وقد أكد جنرال رئاسة الأركان الذي جرى الاتصال معه أن السوريين «يتابعون بنجاح ممتاز هجومهم الذي بدؤوه في 6 أكتوبر، لاسيما في قطاع عمليات الفرقة الخامسة» [القطاع الجنوبي وجزء من القطاع الأوسط] التي حققت إنجازاً باهراً جداً بسبب مواءمة منطقة عملياتها لقتال الدبابات، بخلاف القطاع الشمالي الوعر ذي الطبيعة البركانية». وأضاف القول «ليس هناك أي سبب يدعو للقلق بشأن الوضع، بل على العكس؛ فقد تمكنت طلائع بعض وحدات الفرقة (من اللواء 112) عند منتصف الليل، بفضل أجهزة الأشعة تحت الحمراء للقتال الليلي في الدبابات السورية، التي لا تملك الدبابات الإسرائيلية مثلها، من تحرير مبنى «الدار العليا للجمارك» [بيت ها ميخس هائيليون] בית המחסן העליון، الذي كان نقطة الحدود السورية-ال فلسطينية خلال فترة الاحتلالين الفرنسي والبريطاني، والذي يطل مباشرة على نهر الأردن ولا يبعد عن «جسر بنات يعقوب» سوى أقل من 2 كم- المترجم]. وكرر الجنرال قصة «السكين وقالب الزبدة» التي ستصبح تعبيراً متداولاً في مكاتبتنا لوصف اليومين الأولين من قتال السوريين وتقدمهم. وكشف جنرال رئاسة الأركان خلال الاتصال أن «الفرقة الخامسة، بدعم من اللواء 91 في الفرقة الأولى التي تهاجم من محور القطاع الشمالي، تمكنت من إبادة مدرعات «لواء بَرَكَ» [لواء «البرق»، أو اللواء 188] الإسرائيلي بأكملها خلال الساعات الأخيرة، ومن قتل قائده العميد إسحاق بن شوهام [الصحيح: يتسحاق بن شَهِم צה"ל-87، وهو

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

تركي الأصل-المترجم] مع حوالي 120 ضابطاً وجندياً من طواقمه، الأمر الذي دفع قائد فرقته (الفرقة 36)، **رافائيل إيتان**، الذي جرى تكليفه بترميم ما تبقى من اللواء وقيادته، إلى الفرار مع طاقمه بسيارة جيب من ساحة المعركة». ولن تحول فضيحة الجنرال **إيتان** دون أن يصبح بعد أقل من خمس سنوات وحسب (أبريل 1978) رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي، وأن يقود عملية غزو لبنان في العام 1982 ويدخل «القصر الجمهوري» اللبناني نفسه! أما نحن فكنّا أكثر ارتباكاً وحيرة مما كان عليه جنرال الأركان الذي فوجيء بما قلناه له عن استغاثة الأسد!

لم أتذكر في تلك اللحظة إلا حكاية شعبية تراجيكية ميدية طريفة من إحدى حكايات شاعر داغستان ومبدعها الكبير **رسول حمزاتوف** تعود إلى زمن القناة الإقطاعية الروسية المعروفة بقسوتها. وتقول الحكاية إن قنّاً هزيل البنية كان يتعارك مع ناظر الأرض الذي يعمل مندوباً ووكيلاً لإقطاعي المنطقة. وكان الناظر معروفاً بقوة بنيته وشراسته وقدرته على أن يصرع عدداً من الرجال معاً. لكن القن، وبحركة بهلوانية مفاجئة وخادعة منه، استطاع أن يطرح الناظر أرضاً ويجلس فوق صدره. وبينما أخذ أصحابه الفلاحون يصفقون له، أصيب هو بحالة زعر ودخل في نوبة بكاء مرير! ولاحقاً حين سيسألونه عن سبب زعره وبكائه وهو المنتصر الذي استطاع أن يبطح الناظر أرضاً رغم قوته العضلية وجبروته، أجاب بأنه كان يفكر في المصير البائس الذي ينتظره حين سيتمكن الناظر من النهوض من تحته! وكانت هذه حال **الأسد** تماماً في تلك اللحظة التي بدأ يستغيث فيها بينما كان جيشه يتقدم كما سكين ساخنة في قطعة من الزبدة! فكل ما كان يفكر فيه هو المصير البائس الذي ينتظره حين سيتمكن «الناظر الإسرائيلي» من أن ينهض من تحته وينقلب عليه!

في الواقع كان لدينا شك في أن يكون ما تلقته موسكو من دمشق يعكس بشكل دقيق محتوى الرسالة التي أراد **الأسد** إيصالها لنا؛ وذهب التفكير إلى حد الاعتقاد بأن محتوى البرقية مجرد تأويل كيفي لها، أو حتى ترجمة بتصرف، من قبل **محيي الدينوف** الذي أراد أن يرضي الكريملن ويتملقه، نظراً لمعرفته بالرغبة الجامحة لدى **بريجينيف** وزملائه في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

كان الاختلاف العميق بين استغاثة **الأسد** والطريقة التي وصف فيها **السادات** موقفه من مسألة وقف إطلاق النار في حديثه مع السفير **فينوغرادوف**، في الوقت نفسه تقريباً، هو سبب المفاجأة و-كما سيتضح لاحقاً - سبباً للشك الظالم بسفيرنا في دمشق. لكن لم يتأخر الوقت

كثيراً حتى تأكدت دقة محتوى برقية **محيي الدينوف** من خلال دبلوماسي سوفيتي آخر، **فينيامين بوبوف** Вениамин Попов، الذي حضر محادثات السفير مع الرئيس السوري وكان مترجمها المباشر. كان **بوبوف** فطحلاً في اللغة العربية، وبالتالي لا يمكن أن يلتبس عليه ما أراد **الأسد** إيصاله. وقد صُدم **بوبوف** فعلاً بخوف **الأسد** ودُغره من مستقبل العملية العسكرية وباستغاثته العاجلة بالكريملن للمبادرة إلى وقف إطلاق النار، كما عبّر في برقية مستقلة حين جرت مراجعته من قبلنا بهدف التيقن من دقة حديث **الأسد**. والواقع إن **الأسد** ظل طوال أيام حرب أكتوبر، وبعدها أيضاً، يكرر عتابه للاتحاد السوفيتي على عدم الرد على استغاثته من أجل وقف مبكر لإطلاق النار، قبل أن يصف السوفييت بـ «الخونة الغدارين». وكانت استغاثته الأخيرة - كي نكون منصفين للرجل - منسجمة تماماً مع استراتيجيته التي أبلغها إلى السفير **محيي الدينوف** في 4 أكتوبر، وهي أنه أجرى استعداداته للقتال مدة يومين أو ثلاثة فقط كحد أقصى. وبتعبير آخر، إن الرجل كان واضحاً منذ ما قبل الحرب وصادقاً معنا ومع نفسه ولم يكذب علينا، ولهذا لم يكن مُبرراً لنا أن نُفاجأ باستغاثته أو نلومه على دُغره وهلعه قبل انقضاء يومين من الحرب، حين أيقن أن وقفاً مبكراً لإطلاق النار لا يلوح في الأفق أبداً، وأن «أصدقاءه السوفييت» لم يستطيعوا مساعدته في ذلك كما كان يأمل، وأن «الناظر الإسرائيلي» لن يتأخر في النهوض من تحته ليفتك به! ومع ذلك، سيبقى موقف **الأسد** لغزاً محيراً لسنوات لاحقة وإلى أن تمكنت HVA من الحصول على معلومات و وثائق سورية رسمية تكشف ما حصل مساء ذلك اليوم (8 أكتوبر) خلال اجتماع للقيادة السورية في «غرفة العمليات الميدانية» في بلدة «قطنا» جنوبي دمشق، حين اتخذ **الأسد** وقادته قراراً غريباً يقضي بوقف الهجوم والانسحاب التدريجي المنظم من الأراضي التي تمكنت قواتهم من تحريرها إلى خط الدفاع الثاني، على أن يكون ذلك اعتباراً من بعد منتصف الليلة التالية 8/9 أكتوبر! وهذا ما سيؤكد لي -بعد ثلاثين عاماً على ذلك- وزير الدفاع، **مصطفى طلاس**، في رسالة رسمية، وزميله رئيس الأركان، **حكمت الشهابي**، في مكالمة هاتفية مطولة بعد أن أصبح في التقاعد وانتقل للعيش في الولايات المتحدة، كما سيرد معنا لاحقاً. وما لا يجب إسقاطه من الاعتبار أن ما ساعد الإسرائيليين على اغتنام الفرصة وقلب الموجة لصالحهم بهذه السرعة هو تمكنهم من إفراغ جبهتهم مع الأردن وتحويل قواتهم المرابطة هناك كلها إلى مرتفعات الجولان بعد رسالة الطمأنة التي تلقوها مباشرة من ملك الأردن **حسين**، بضمانة واشنطن، والتي تعهد فيها بعدم فتح جبهته خلال الحرب، بل وأعطى الإسرائيليين إذناً باستخدام أراضيه لتدمير بعض وحدات الجيش السوري، كما سيرد معنا في الفصل القادم!

بعد قراءة برقية **محيي الدينوف**، ثم برقية **بويوف** التأكيدية، قررت «خلية الأزمة» أن تعدّ جميع الوثائق الضرورية من أجل اجتماع عاجل لمجلس الأمن يمكن أن يُعقد في أي لحظة. وقد كتبتُ مسودة التعليمات لممثلنا الدائم في نيويورك، **يعقوب مالك**، مع نص لمشروع قرار بوقف إطلاق النار يعكس موقف **الأسد**. وقد فعل زملائي الأمر نفسه لسفرائنا في دمشق والقاهرة. وحين أصبح كل شيء جاهزاً عند الثامنة صباح يوم الاثنين، 8 أكتوبر، ظهر **غروميكو**. لم يحب عملنا المتسرع الذي اقترحناه، وفكر بأنه من الضروري أن يقتصر نشاطنا على إعطاء التعليمات للسفير **فينو غرادوف** في القاهرة لكي يلتقي الرئيس السادات ويبلغه بالاستغاثة الرسمية التي أرسلها **الأسد**، والحصول على مساندته من أجل مبادرة سوفياتية في مجلس الأمن. وقد أراد **غروميكو** أن يدرس موقفه هذا مع **بريجينيف**. وحين قرأ **بريجينيف** برقية السفير **محيي الدينوف** والتعليمات المعدة لكي تُرسل إلى **فينو غرادوف**، وافق **بريجينيف** على مقاربة **غروميكو** للأمر وأثنى على «واقعية» **الأسد** و«اتزانه ورجاحة عقله». وفيما كان يقرأ التعليمات التي سترسل إلى **فينو غرادوف**، أضاف ملاحظة تقول «يتوجب على **فينو غرادوف** أن يكون مُصرّاً جداً على موقفه مع السادات لإقناعه بالموافقة على وقف إطلاق النار تماشياً مع استغاثة **الأسد**».

كنا جميعنا في «خلية الأزمة» محبطين جراء قرار **بريجينيف** و**غروميكو**، ومقتنعين بأن على الاتحاد السوفياتي أن يعمل بشكل مستقل وفق ما تقتضيه مصالحه الخاصة لا مصالح السادات أو **الأسد**، علماً بأن هذه المصلحة كانت تتطابق في تلك اللحظة مع مصلحة العرب الذين كانت يدهم لا تزال هي العليا في ساحة المعركة. أما المحاولات المستمرة لإرضاء أي شخص في ظروف دولية معقدة كهذه، فلا يمكن لها سوى أن تعيق عملنا وتضعف موقفنا. ولا أعرف ما إذا كان **كوزنيتسيف** أوصل شكوكنا إلى **بريجينيف** أو **غروميكو**، ولكن لا شيء تغير في المحاولة السوفياتية للعمل وفق مبادئ متضاربة ومتنافرة. ولم يكن لدي أي وهم بشأن مرونة السادات في نهاية المطاف، وأعتقد أن بعض زملائي شاركوني تشاؤمي نفسه.

بينما كنا ننتظر تقرير **فينو غرادوف** من القاهرة، انشغلتُ بالاجابة على عدد من الاتصالات الهاتفية من سفارات عديدة معتمدة في موسكو، كانت كلها تسعى إلى التحدث مع **غروميكو** أو **كوزنيتسيف** أو الاجتماع بهما، أو بأي أحد آخر من مساعدي **غروميكو**. وقد بادت كلها بالفشل، إلى حد أنه لم يكن لديهم فرصة سوى محاولة الحديث مع رؤساء الإدارات في الوزارة. وكانت أسئلتهم شبه متطابقة: هل علم الاتحاد السوفياتي مسبقاً بالهجوم العربي المخطط؟ ما هو موقف الاتحاد السوفياتي من الاقتراح الأميركي بوقف إطلاق النار؟ هل بدأ

الاتحاد السوفييتي جسراً جويّاً إلى مصر وسوريا؟ وهلم جراً. وبالطبع لم يكن لأحد منا أن يتجرأ على الإجابة على هكذا أسئلة بصدق. وعوضاً عن ذلك، اقتبستُ لهم من بيان الحكومة السوفييتية الذي نشر في الصحف، متسبباً بإهانة لزملائي المتميزين وبالإساءة لهم. وكنت أمل أنهم سيتفهمون أسباب تعليقاتي المراوغة.

في ساعة متأخرة من بعد ظهر اليوم نفسه، الإثنين 8 أكتوبر، وصل تقرير **فينوغرادوف** بشأن اجتماعه مع **السادات**. وقد كتب **فينوغرادوف** أنه أبلغ **السادات** بأمر مناشدة **الأسد** للحكومة السوفييتية وطلبه منها العمل على عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن وتقديم مشروع قرار لوقف إطلاق النار. وشدد **فينوغرادوف** على أن موسكو، أخذاً منها بعين الاعتبار الوضع العسكري «الحرج» للقوات السورية، وفق استغاثة **الأسد**، تفضّل وقف إطلاق النار في المكان، أي بقاء جميع القوات المتحاربة في الأمكنة التي كانت تشغلها عند دخول القرار حيز التنفيذ. كما سأل السفير الرئيس **السادات** رأيّه بخصوص هكذا تحرك من قبل الاتحاد السوفييتي. وبحسب **فينوغرادوف**، عبّر **السادات** عن مفاجأته بموقف **الأسد**، وقال «إذا كان **الأسد** يريد إنهاء الحرب، فهذا شغله، لكن مصر سوف تستمر فيها». ورداً على سؤال من **فينوغرادوف**، قال **السادات** «إن هدفنا العسكري الاستراتيجي من الحرب هو استنزاف إسرائيل والوصول إلى ممزات «متلا» و«الجدى» في سيناء [حوالي 32 و 56 كم شرقي القناة، على التوالي]، أما سياسياً فهو حل الأزمة وتأمين تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط». وادعى **السادات** أيضاً أن الوضع العسكري العربي على الجبهتين كتيهما، المصرية والسورية، «ممتاز» في ذلك الوقت، متحدثاً بإسهاب عن الانتصارات العربية المتحققة. وأخيراً، فإن **السادات**، وفق برقية **فينوغرادوف**، طلب من الاتحاد السوفييتي «أن لا يتعجل في الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن وأن لا يتقدم باقتراح لوقف إطلاق النار». تلك كانت الأنباء المحزنة القادمة من القاهرة.

وفي دمشق، جرى إبلاغ **محيي الدينوف** بمحادثات **فينوغرادوف** - **السادات**، وأكد هو بدوره للرئيس **الأسد** مصلحة سوريا الأكيدة في وقف إطلاق نار مبكر. ومع أن **الأسد** لم يكن بحاجة للسفير **محيي الدينوف** كي يسدي له هذه النصيحة، لأن البضاعة بضاعته وهو أول من صنعها وصدرها قبل اندلاع الأعمال القتالية أصلاً كما رأينا، فإنه لم يرَ بُدّاً من الاستماع إليها ولو على مضض. لكنه، وفي الآن نفسه، ولأنه أدرك أن زعماء الكريملن عاجزون كلياً ليس فقط عن تلبية طلبه بإصدار قرار بوقف إطلاق النار فور إنجاز الشق العسكري من خطته وقبل أن ينهض «الناظر الإسرائيلي» من تحته، بل حتى عن إقناع **السادات** بقبول هكذا قرار، كان استبق اللقاء بلجوئه - وهو الساحر المحترف في هكذا مواقف - إلى «السحر» نفسه الذي

لجأ إليه في يونيو 1967، كما سنرى، وهو ما سيجري الكشف عنه للمرة الأولى بالوثائق في الفصل الثالث.

محاولة أخيرة فاشلة لتلبية استغاثة الأسد

لم ييأس الكريملن من إمكانية إقناع السادات بالموافقة على المبادرة السوفيتية في مجلس الأمن، ولهذا قام بمحاولة جديدة في اليوم التالي. وخلال اجتماع خاص عقده بريجنيف في التاسعة صباح ذلك اليوم، 9 أكتوبر، مع غروميكو و أندروبوف و غريتشكو وآخرين، وكنت مشاركاً فيه، بعد أن وصل تقرير فينوغرادوف عن محادثاته مع السادات، بدا قادة الكريملين غاضبين جداً من «عناد» السادات و«ركوبه رأسه». وأتذكر أنني سمعت تعليقات غاضبة من مثل «علينا أن نلقنه درساً!» و«موقفه تافه وسخيف!». وكان مصدر التعليقات بريجنيف وغريتشكو وبعض زملائهما الآخرين.

بعد نقاش قصير حول موقف السادات، تلقت مجموعتنا تعليمات بإعداد مسودة رسالة عاجلة من بريجنيف إلى السادات. وقد شددت الرسالة على الحاجة العربية إلى الاحتفاظ بالنجاح العسكري العربي الذي تحقق حتى ذلك الحين، وعلى الأهمية الحاسمة سياسياً للاحتفاظ بهكذا نجاح إلى حين حصول وقف لإطلاق النار، بحيث يكون أي وقف إطلاق نار «في المكان» ضماناً لنصر عربي واضح غير قابل للشك أو للتأويل حين الشروع في مفاوضات سياسية و/أو عسكرية-تقنية بعد الحرب. ورغم أن هذا المضمون كان من بدهيات التفكير المنطقي، فقد بدا كما لو أنه قراءة «نبوءية» لما سيحصل قريباً! كما أكدت الرسالة على «أن الغاية ليست تجميد الوضع، ولكن-ببساطة- تأسيس خطوط جبهة جديدة من أجل خطوات لاحقة تهدف إلى تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة». ولفتت الرسالة انتباه السادات إلى «الأهمية القصوى للوحدة والانسجام في سياسة كل من الاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا». وهذا، من وجهة نظره، شرط أساسي للنجاح في الحرب، نظراً لأن الخلاف بين هذه الدول لن يكون من شأنه سوى إضعاف القضية المشتركة بين الأصدقاء. وهذا سبب تشديد الرسالة على «الحاجة إلى الاستجابة لمناشدة الأسد ومطلبه في وقف إطلاق نار فوري». وأخيراً أكد الكريملن للسادات أن الاتحاد السوفيتي سيستمر في دعمه العرب حتى النهاية، لكنه حذّر في الآن نفسه من أنه في حال ساء الوضع [العسكري]، فإن الوضع كله سيصبح أكثر تعقيداً.

أُعطيَت الأوامر للسفير فينوغرادوف لكي يجتمع مع السادات فوراً ويسلّمه الرسالة ويبحث معه مشروع قرار نهائي في مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار في المكان. وخلال

الاجتماع الذي عقده **فينوغرادوف** مع الرئيس المصري في اليوم نفسه، الثلاثاء 9 أكتوبر، استخدم **فينوغرادوف** اثنتين من الحجج: **أولاً** - إن الموجة المؤاتية في مرتفعات الجولان بدأت تنقلب في غير صالح السوريين، بينما بدأ الإسرائيليون هجومهم المعاكس، في حين خسر السوريون أكثر من 600 دبابة حتى الآن، وهو ما يجعل استغاثة الأسد أكثر قابلية لأن تكون مبررة؛ **ثانياً** - أشار **فينوغرادوف** إلى اجتماع مجلس الأمن بناء على طلب الولايات المتحدة لدراسة الوضع في الشرق الأوسط، وسأل **السادات** بماذا ينصح الاتحاد السوفييتي أن يفعل إذا ما جرى تقديم مشروع قرار بوقف لإطلاق النار «في المكان» تطالب به سوريا من قبل أحد أعضاء مجلس الأمن الآخرين؟ هل على مندوبنا أن يستخدم حق الفيتو؟

لم يُعجب **السادات** بحجج **فينوغرادوف**، وقال إن الوضع على الجبهة السورية سيتحسن حالما تدخل القوات العراقية الحرب وبعد أن يجري تطوير الهجوم المصري في سيناء. وكانت الاتصالات السرية بين دمشق وبغداد، وبين موسكو وهذه الأخيرة، وبين «برلين الشرقية» وبغداد، من خلال سفير ألمانيا الديمقراطية في العراق **غونتر شورات** Günter Schurath، قد بدأت منذ اليوم السابق لإقناع العراق بإرسال قوات برية وجوية إلى الجبهة السورية وسط معارضة شديدة من قبل نائب الرئيس العراقي، **صدام حسين**، الذي كان يبلغ المحطة السرية لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في بغداد، والقائم بالأعمال الأميركي فيها، بتلك الاتصالات متعددة القنوات ويحصل على التوجيهات الأميركية الواجب عليه اتباعها بشأن هذه القضية، كما سنرى لاحقاً. ولم يعلق **السادات** على أسئلة **فينوغرادوف** بشأن اجتماع مجلس الأمن، ورفض بغضب «سوء التفسير السوفييتي» لموقف الأسد. وادعى أيضاً أنه على انسجام تام مع هذا الأخير، وأنه لم يكن سعيداً أبداً بأن موسكو تُجري، بحسب تعبيره، اتصالات خاصة مع الرئيس السوري [من وراء ظهره]. وبقدر ما كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتي قلقة، اعتقد **السادات** أنها يجب أن تقوم (كما كتب السفير **فينوغرادوف** في تقريره) على ثلاثة مبادئ: 1- طبيعة العلاقات بين موسكو والقاهرة يجب أن لا تكون مكشوفة؛ 2 - المساعدة العسكرية السوفييتية يجب أن تستمر؛ 3 - الجهود المشتركة لتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل في العام 1967 يجب الشروع فيها. وبعد ذلك تحول **السادات** إلى مسألة أخرى هامة، فقد أبدى عدم سعادته بكمية السلاح والذخائر التي يقوم الاتحاد السوفييتي بشحنها إلى مصر جواً وبحراً، ولا بسرعة توريدها، وأشار إلى الكثير الذي قدمته الولايات المتحدة سابقاً إلى إسرائيل. وفي مرحلة من مراحل النقاش قال للسفير **فينوغرادوف**: «الأفضل من كل ما تقوله هو أن تجيب على سؤالي: متى سيبدأ الجسر الجوي الموعود؟».

في نهاية الحديث، وحين كرر **فينوغرادوف** الإشارة إلى موقف **الأسد** بشأن مسألة وقف إطلاق النار، قاطعه **السادات** و اقترح أن السفير السوفييتي في دمشق، **محيي الدينوف**، يجب أن «يُعاقب على أكاذيبه ومعلوماته الخاطئة المضللة». ومن الممتع هنا أن نلاحظ، كما يقول **هيكل**، إذا كان صادقاً وأخذنا كلامه على محمل الجد، أن **الأسد** كان بالمقابل غير سعيد بما يفعله **فينوغرادوف** ومحتاراً بلغته⁽¹⁵⁾. وهكذا فإن الرئيسين المصري والسوري حاولا أن يضعوا اللوم بشأن خلافاتهما الجديدة، حول التصورات والاستراتيجية السياسية والعسكرية، على السفيرين السوفييتيين لدى كل منهما. وللأسف، لم يكن هكذا تحويل وقلب للمفاهيم أمراً نادراً أو غير مألوف في تاريخ الدبلوماسية. وباختصار، كان اللقاء الذي حصل بين **السادات** والسفير **فينوغرادوف** يوم 9 أكتوبر فاشلاً بقدر ما كان عليه اللقاء السابق. وبحلول آخر النهار، وبعد أن كان زعماء الكريملن استمعوا إلى فحوى محادثات **السادات - فينوغرادوف** وردّ فعل **السادات** على رسالة **بريجينيف**، حصل إجماع في الرأي على إهمال فكرة وقف إطلاق نار مبكر. ومرة أخرى كان عليّ أن أضع جانباً مسودات مشاريع قرارات مختلفة إلى مجلس الأمن بخصوص وقف إطلاق النار، والتي قمنا بإعدادها لبعثتنا في نيويورك.

مما يؤسف له وجود بعض التشوش لدى الرأي العام والمؤرخين بشأن فحوى اجتماعات **السادات - فينوغرادوف** المخصصة لمسألة وقف إطلاق النار بداية الحرب. ويعترف **السادات** نفسه بأنه ساهم - وإن جزئياً - في إشاعة هذا التشوش. ففي مذكراته وصف لقاءه مع **فينوغرادوف** في 6 أكتوبر على النحو التالي:

«قال (أي **فينوغرادوف**) إنه جاء ليخبرني بأن الرئيس السوري حافظ الأسد دعاه إلى اجتماع في 4 أكتوبر وأبلغه إن الحرب ستبدأ في 6 أكتوبر. فقلت له أعرف ذلك، لأن الأمر تقرر باتفاقنا المسبق. ومضى السفير في القول إن سوريا طلبت من الاتحاد السوفييتي، في الاجتماع نفسه يوم 4 أكتوبر، العمل على وقف إطلاق خلال 48 ساعة كحد أقصى من بداية العمليات الحربية في 6 أكتوبر. وبناء على هذا يتصل الآن ليلغني بهذا الطلب رسمياً وليطلب موافقتي عليه»⁽¹⁶⁾.

أولاً- إن السادات مخطئ، بل في الحقيقة يكذب إن لم نقل يهذي ويهلوس، حين يقول إن الأسد استدعى فينوغرادوف ليجتمع به. فالسفير فينوغرادوف لم يجر استدعاؤه من قبل الأسد سواء في 4 أكتوبر أو أي يوم آخر في حياته كي يجتمع به، لأنه- ببساطة - كان سفيراً للاتحاد السوفييتي في مصر وليس في سوريا حتى يستدعيه! وادعاء السادات هذا، الأعجب من

العجيب، يشبه - مثلاً - أن نقول إن الرئيس الأمريكي استدعى السفير السوفييتي في باريس، وليس السفير السوفييتي في واشنطن، ليناقدش معه خلافاً بين الولايات المتحدة وموسكو. وهذا - باختصار - مجرد هراء مجنون! **ثانياً** - إن **فينوغرادوف** لا يمكن أن «يطالب» الرئيس **السادات** بالموافقة في 6 أكتوبر على طلب الرئيس **الأسد** بوقف إطلاق النار، لأن طلب هذا الأخير لم يحصل إلا في ساعة متأخرة من مساء 7 أكتوبر (وهو الذي أ برق به محيي الدينوف إلى موسكو بعد منتصف ليلة 7/8 أكتوبر). **ثالثاً** - إن اجتماع **السادات** - **فينوغرادوف** المكرس للمبادرة السوفييتية بشأن وقف إطلاق نار نهائي في مجلس الأمن لم يحصل في 7 أكتوبر، كما ادعى الكثير من المؤلفين استناداً إلى مقابلة **فينوغرادوف** مع صحيفة «السفير» اللبنانية، ولكن فقط بعد أن تلقى **فينوغرادوف** تعليمات الكريملن في 8 أكتوبر، التي تضمنت خبر المناشدة الرسمية التي أرسلها **الأسد** إلى الاتحاد السوفييتي فجر ذلك اليوم عبر السفير **محيي الدينوف**، كما سبقت الإشارة. وقد شرح السفير **فينوغرادوف** لاحقاً في أكثر من مناسبة أن التاريخ الخاطئ المنسوب له في الصحيفة البيروتية كان سقطة تحريرية غير مقصودة من المحرر، وهو لم يكتشفه إلا بعد أن نشرت المقابلة. وحين اكتشفه، راجع رئيس تحرير الصحيفة، **طلال سلمان**، الذي نشر تصحيحاً لذلك. **رابعاً** - إن محادثات **فينوغرادوف** مع **السادات** في 6 و 8 و 9 أكتوبر حول مسألة وقف إطلاق النار كانت مختلفة تماماً. ففي 6 أكتوبر كانت محادثاته مع **السادات** مقتصرة فقط على إبلاغه بموقف **الأسد**. وفي 8 و 9 أكتوبر كانت محادثاته بناء على تعليمات موسكو التي تطلب منه الحصول على مساندة مصر لما سيقوم به الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن.

من أجل رؤية شاملة لفشل الحكومة السوفييتية في القيام بمبادرة من أجل وقف إطلاق نار في المكان، على المرء أن يضع في ذهنه أن الرئيس السوري **حافظ الأسد**، وعلى مدار جميع محادثاته المتعلقة باستراتيجيته، شدد دائماً على أن أي قرار يقضي بوقف إطلاق النار يجب أن ينص على انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية التي تحتلها. وكما رأى **الأسد** الأمر، فإن ذلك شرط مسبق لأي تسوية. لكن الكريملن مزق هذا الارتباط. فقد كان يعلم أن قراراً بوقف إطلاق النار يتضمن شرطاً بانسحاب إسرائيل فوري إلى حدود العام 1967 سوف يتسبب لا محالة بمواجهة مع الولايات المتحدة و «فيتو» من قبلها. ولهذا فإن التعليمات التي تلقاها **فينوغرادوف** من موسكو لم تشر حتى إلى أن الانسحاب جزء من الصيغة التي وضعها **الأسد**. وقال **غروميكو** لبعضنا في «خلية الأزمة»، التي كانت تصوغ مسودة التعليمات إلى **فينوغرادوف** وتحاول وصف موقف **الأسد** بكليته، «لا تجعلوا حياتنا

أكثر تعقيداً، رجاءً». وفي المحصلة، لم يحصل السادات على الصورة الدقيقة لموقف الأسد، وكان من الطبيعي أن يغضب من الروح الانهزامية الواضحة التي أظهرها شريكه في الحرب. ويشكل هذا التفصيل تجلياً آخرَ لرغبة الكريملن في إرضاء «أصدقائه العرب» بينما يحافظ في الوقت نفسه على التعاون الودي مع شريكته الدولة العظمى - الولايات المتحدة.

نقاشات تولد الصداق في نيويورك

على غرار الأخبار الواردة من القاهرة كانت أخبار نيويورك؛ فهي أيضاً لم تكن مشجعة، إذُ طلب المندوب الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير **جون سكالي**، عقدَ اجتماع طارئٍ لمجلس الأمن بتاريخ 7 أكتوبر، من أجل «وضعه في صورة الوضع الخطير الناشئ في منطقة الشرق الأوسط»⁽¹⁷⁾. وعقب ذلك مباشرة، أرسل **دوبرنين** إلى موسكو تأكيدات من **كيسنجر** على أن واشنطن لم تكن تنوي في ذلك الحين تقديم أي مشروع قرار إلى مجلس الأمن. ذلك لأن أي مشروع قرار يقضي بوقف إطلاق النار على أساس عودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت فيها قبل بدء الحرب، وهو ما اقترح بشكل غير رسمي من قبل **كيسنجر**، لم تكن له أي فرصة ليمر في المجلس. فقد كان مرفوضاً تماماً من قبل العرب، فضلاً عن أنه سيؤاخذ به باعتراض دول عدم الانحياز في المجلس وبـ«فيتو» صيني. كما علمنا من البعثة السوفيتية في نيويورك أن فكرة **كيسنجر** هذه لم تكن محبذة حتى من قبل بعض البعثات الغربية.

للأسف كانت لنا مشاكلنا الخاصة التي يتعين علينا التعامل معها في الأمم المتحدة. فقد كان الاتحاد السوفيتي، وهو المدرك حقيقة الخلافات بين الأسد و السادات حول مسألة وقف إطلاق النار، مجبراً على الامتناع عن القيام بأي دور فعال في مناقشات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن المندوب السوفيتي كانت لديه تعليمات تقضي بالانحياز إلى الموقف المصري في حال اختلافه عن موقف السوريين، فإن موسكو أرادت أن تتجنب إلى حد بعيد ظهور خلاف بين مصر وسوريا على المسرح الدولي. وقد ألزمت أنفسنا بإعداد التعليمات إلى **يعقوب مالك** بالامتناع عن أي مجادلات مع المندوب الأميركي، **سكالي**، والإبقاء على اتصالات وثيقة مع البعثات العربية، لاسيما مع المندوب السوري **الهيثم الكيلاني** و المندوب المصري **عصمت عبد المجيد**، رغم علمنا بأن الاتصالات الفعالة تجري في أماكن وعبر قنوات أخرى، وأن دورهما الديبلوماسي في الأزمة يكاد يكون مساوياً للصفر.

ولكي تصبح الأمور أسوأ، كانت هناك مشكلة إضافية أخرى هي المندوب السوفيتي الدائم لدى الأمم المتحدة، **يعقوب مالك** نفسه. فإلى جانب المشاركين السوفيت الآخرين في التنافس

الديبلوماسي في أكتوبر 1973، يحتاج مالك إلى تعريف. فهو، كما وصفه زميله آنذاك في الأمم المتحدة، جورج بوش [الأب]، «أحد الديبلوماسيين الروس المبكرين في الحرب الباردة الذين جعلوا كلمة Her [«لا» بالروسية] معروفة للعالم الناطق بالإنكليزية» بسبب كثرة استخدامه لها، إلى حد أنه أصبح يُعرف في أروقة الأمم المتحدة بـ«مستر نِت» Mr.Net (السيد لا) (18).

عرفتُ مالك منذ وقت مبكر، فقد كنتُ نائبه في نيويورك لأكثر من خمس سنوات. وبعد ذلك بقينا نعمل معاً، ولكن من موقعي كمدير لدائرة الأمم المتحدة في وزارة الخارجية. كان مالك ممثلاً ممتازاً لـ«المدرسة الستالينية» في أوساط الديبلوماسيين السوفييت: شيوعي متعصب (وفق الفهم السوفييتي المعياري المبتذل للشيوعي)، متعلم جيداً، مثقف جيداً، أنيس العشر، وصاحب خبرة كبيرة. وخلال حياته الوظيفية الطويلة خدم كنائب لوزير الخارجية، ثم كنائب أول له، ثم سفيراً للاتحاد السوفييتي في اليابان ثم بريطانيا العظمى، ومرتين كمندوب للاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة. وفي ديبلوماسية المواجهة كان نجماً، والكثير من خطابه في الأمم المتحدة كان عروضاً مثيرة، بعضها أشبه بعروض السيرك والمهرجين. وتحفظ له سجلات تاريخ الديبلوماسية واقعةً انسحابه من جلسة مجلس الأمن خلال الحرب الكورية في العام 1950. أما الصفة الشعبية التي أطلقت عليه، «المحارب البارد»، فكانت هي الأحبُّ إلى نفسه. وأتذكر أن صحيفة «نيويورك تايمز» قارنت ذات مرة أواخر الستينيات أداءه في مجلس الأمن بأسد يزأر في قفص. ولأنه أحب كثيراً ذلك التشبيه، طلب مني إدخال قصة «نيويورك تايمز» في تقرير البعثة السوفييتية إلى موسكو، آملاً أن تضيف القصة نقطة أخرى إلى سجل حسناته لدى الكريملن!

لكن، وفي الآن نفسه، على المرء أن يعترف بأن مالك كان متعاوناً أحياناً. فاتصالاته مع الزملاء في الغرب جعلت من الممكن، ولكن بشكل غير رسمي تماماً، وفي إطار صفقة كاملة، إعادة فتح المفاوضات بشأن «حصار برلين الغربية» [المفروض من قبل الاتحاد السوفييتي خلال الفترة 1948 - 1949] مقابل حل مشكلة قبول مجموعة كبيرة من الدول كأعضاء جدد في الأمم المتحدة، وهلم جراً.

مع ذلك، وفيما يخص قضيتنا الحاضرة، قضية حرب أكتوبر، تبين أن قلقنا بشأن أداء مالك كان له في نهاية المطاف ما يبرره، كما تعلمنا من جلسة مجلس الأمن في 8 أكتوبر. فمن ناحية أولى، كنا سعداء بأن حديث المندوب الأميركي، سكالي، كان عاماً جداً ويعبر عن الأمل بأن مجلس الأمن سيتمكن خلال الأيام القادمة من «استعادة دوره التاريخي كعامل بناء في

المنطقة الأكثر خطورة وتفجراً في العالم»⁽¹⁹⁾. وقد تجنب الإشارة ولو بكلمة واحدة إلى وقف إطلاق النار! مع ذلك، وحين علمنا بحديث مالك، أصبنا بالفزع بسبب ما قاله عن أنه «لم يكن من المناسب أن يجتمع المجلس» وأنه «دون بيان واضح لا لبس فيه من قبل إسرائيل يشير إلى استعدادها لسحب جنودها كافة من الأراضي العربية المحتلة، فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يصدر قراراً ببناء واحداً في الظروف الراهنة في الشرق الأوسط» (التشديد من المؤلف)⁽²⁰⁾. فلم يكن مالك مخولاً بقول هذه العبارات. وحين لفت انتباه كوزنيتسيف إلى هذه الارتجالات في حديث مالك، كان رد فعله «إنس الأمر. النزاع لن تجري تسويته في نيويورك بل في أماكن أخرى». وكان محقاً في ذلك. أما غروميكو فقرر أن لا يُطلع بريجنيف على تقرير البعثة السوفييتية في نيويورك كي لا يرى ما قاله مالك.

على الرغم من بعض التنافر الذي ظهر في مجلس الأمن، فإن الكرملن كان راضياً لجهة أن تفاهماً [مع الولايات المتحدة] لن يدع الحرب في الشرق الأوسط تلحق الضرر جدياً بالعلاقات السوفييتية-الأميركية أو تقود إلى مواجهة بدأت بالظهور والتعبير عن نفسها بين موسكو و واشنطن. وقد انعكس هذا في حديث معتدل جداً أدلى به الأمين العام ليونيد بريجنيف خلال مأدبة غداء على شرف رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا الذي كان يزور موسكو في 8 أكتوبر.

شدد الزعيم السوفييتي بشكل خاص على أهمية استرخاء التوترات الشرقية - الغربية. وكانت مسودة حديث بريجنيف مقررّة لتتضمّن دعوة لإنهاء القتال، لكن بسبب موقف السادات والانتصارات العربية خلال الأيام السابقة، فقد جرى حذف هذه الفقرة من الحديث. وبالمثل، فإن جملة أخرى تجرّت الرواية العربية لاندلاع الحرب، أي مسؤولية إسرائيل عن ذلك، جرت إزالتها أيضاً. في سياق خطابه بدا بريجنيف تقريباً كما لو أنه يعترف بأن مصر وسوريا، بوصفهما طرفين مظلومين، كانا المحركين الأصليين للقتال. ونتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها وزارة الخارجية و«خلية الأزمة» ومساعدو بريجنيف، فقد جرى اعتماد الصيغة التالية لخطاب بريجنيف: «ما يحدث هناك هو معركة بين إسرائيل، المعتدية، ومصر وسوريا ضحيتي العدوان، اللتين تسعيان لتحرير أراضيهما»⁽²¹⁾. ومن الممتع أن نلاحظ أن وزير الدفاع، الماريشال غريتشكو، وفي مقال له نشر في «البرافدا» يوم 8 أكتوبر، تجنب دعم الرواية العربية بشأن الطرف البادئ بالحرب، واكتفى بالإشارة إلى أنها كانت - كما قال - نتيجة لـ «سياسة إسرائيل العسكرية»⁽²²⁾.

في خطاب بريجنيف على مأدبة الغداء على شرف ضيفه الياباني، صُور الاتحاد السوفييتي كمناصر مؤمن بسلام عادل ومستقر في الشرق الأوسط وبأمن مضمون لجميع بلدان وشعوب المنطقة. وكرر بريجنيف استعداد الاتحاد السوفييتي للمساهمة في هكذا سلام. أما كلمة «مضمون» فقد أدخلت إلى النص من قبل بريجنيف نفسه، الذي شرح أنه أراد بها التأكيد على دور الدول العظمى - الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة - في إرساء السلام في المنطقة. وكان لافتاً أن نعمة بريجنيف المعتدلة في مقاربته الحرب في الشرق الأوسط لاقت ترحيباً لافتاً في الغرب. وقد أعدت «خلية الأزمة» ملفاً خاصاً بالتعليقات الرسمية الغربية على خطاب بريجنيف، افتتح بتقرير دوبرنين الذي تضمن رضى كيسنجر عن النعمة المعتدلة لحديث بريجنيف. وكان ثمة تقديرات مشابهة وُجدت في برقيات أرسلها السفراء السوفييت في باريس ولندن وبون وعواصم أخرى. وقد كان الأمين العام فرحاً بهذه التعليقات.

وفي تلخيص منه لوقائع الأيام الأولى لحرب أكتوبر، لاحظ بريجنيف خلال أحد اجتماعاته في الكرملن أن النتيجة الأكثر أهمية حتى الآن هي أن كلاً من موسكو و واشنطن أكدتا رغبتهما المشتركة في الحفاظ على التعاون، وهذا أكثر ما كان يعنيه ويهمه ويهيجس به طوال أيام الأزمة.

لكن هذا كله لم يكن سوى وجه واحد للعملة.

هوامش الفصل الثاني:

(1) - ملاحظة من المترجم: التقديرات الإسرائيلية عن أن هجوماً عربياً سيبدأ «خلال ساعات»، والتي نقلها كيسنجر إلى دوبرنين عند الثانية والنصف ظهراً بتوقيت موسكو، أي قبل اندلاع الحرب بنصف ساعة فقط، كانت مبنية على المعلومات التي نقلها الجاسوس **أشرف مروان** إلى رئيس الموساد **تسفي زامير** حين طلب الاجتماع به فوراً في لندن يوم الجمعة 5 أكتوبر. فقد كان **مروان** غادر القاهرة وفي جعبته المعلومات القديمة عن توقيت الحرب، أي السادسة مساءً 6 أكتوبر، ولم يكن يعلم وهو خارج مصر أن **المشير أحمد اسماعيل علي** و **اللواء بهي الدين نوفل** توصلا مع **الأسد**، خلال زيارتهما السرية إلى دمشق يوم الأربعاء 3 أكتوبر، إلى تعديل هذا التوقيت وتقديمه أربع ساعات (من السادسة مساءً إلى الثانية بعد منتصف الظهيرة) بحيث يكون «حلاً وسطاً» يناسب الطرفين بشأن توقيت بدء العمليات الحربية.

(2) - كيسنجر، سنوات القلاق، ص 472.

(3) - مجلة «إيستوريخسكي أرخيف» [الأرشيف التاريخي]، العدد 6 (1993)، ص 142 :

ملاحظة من المترجم: في الواقع عدت إلى المصدر الذي أورده البروفيسور **إسرائيليان** نقلاً عن مجلة «إيستوريخسكي أرخيف»، وهو تقرير مرفوع بتاريخ 26 أغسطس 1957 من قبل **أندروبوف**، السفير آنذاك في بودابست، و **رومان رودينكو** (المدعي العام السوفييتي) والجنرال **بيتر إيفاشوتين** (عضو اللجنة المركزية ونائب رئيس جهاز KGB آنذاك) إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بعنوان :

ИНФОРМАЦИЯ Ю. В. АНДРОПОВА, Р. А. РУДЕНКО, П. И. ИВАШУТИНА В ЦК КПСС:
В ЦЕНТРАЛЬНЫЙ КОМИТЕТ КПСС, ОСОБАЯ ПАПКА СОВЕРШЕННО СЕКРЕТ, 26
АВГУСТА 1957 Г.

وهو يحمل صفة «ملف خاص سري للغاية» والرقم 31، ويقع في صفحتين (141-142). وبعد مراجعته وتدقيقه أكثر من مرة، وجدت أن البروفيسور **إسرائيليان** خلط اعتباطياً بين رأي **أندروبوف** وزملائه من جهة ورأي لجنة تحقيق وزارة الداخلية الهنغارية التي وجهت الاتهام لـ «المتآمرين»، من جهة أخرى. والدليل على ذلك أن التقرير يتحفظ على مهنية تقرير لجنة التحقيق الهنغارية، فهو وإن وصفه بأنه «مقبول بشكل عام»، إلا أنه أكد حرفياً على «أنه - وقبل كل شيء - بحاجة إلى تحسين في الجزء الذي يسلط الضوء على العلاقة بين مجموعة **ناجي** الخائنة والإمبرياليين ودور هؤلاء في إعداد وتنفيذ الانتفاضة المضادة للثورة». بتعبير آخر، إن **أندروبوف** وزميليه يشيرون إلى عدم كفاية الأدلة ضد المتهمين فيما يتعلق بنقطتين: علاقة الانتفاضة بمجموعة **إمري ناجي** المرتبطة بالإمبرياليين [المقصود جهات غربية] ومدى مسؤولية هذه الجهات عن إعداد وتنفيذ الانتفاضة». وباختصار: **أندروبوف**، ومعه زميلاه، لم يكونوا مقتنعين تماماً بصلاية الأدلة التي تستند إليها الاتهامات الموجهة إلى المتهمين، بل وشككوا ضمناً في أن تكون جهات خارجية وقفت وراء إعداد وتنفيذ الانتفاضة. وهذه هي عبارة **أندروبوف** وزميليه اللذين وقعا التقرير معه كما وردت حرفياً في تقريرهم، ولا أظن أنني أسأت فهم النص الذي استند إليه البروفيسور **إسرائيليان**، رغم أن لغتي الروسية ليست احترافية:

«СОСТАВЛЕННЫЙ «МВД ВНР» ПРОЕКТ ОБВИНИТЕЛЬНОГО ЗАКЛЮЧЕНИЯ ПО ДЕЛУ НАДЯ ИМРЕ И ЕГО ГРУППЫ ЯВЛЯЕТСЯ В ОСНОВНОМ ПРИЕМЛЕМЫМ, НО НУЖДАЕТСЯ В ДОРАБОТКЕ, И ПРЕЖДЕ ВСЕГО В ТОЙ ЧАСТИ, ГДЕ ОСВЕЩАЕТСЯ СВЯЗ ПРЕДАТЕЛЬСКОЙ ГРУППЫ НАДЯ С ИМПЕРИАЛИСТАМИ И РОЛИ ПОСЛЕДНИХ В ПОДГОТОВКЕ И ПРОВЕДЕНИИ КОНТРРЕВОЛЮЦИОННОГО МЯТЕЖА».

أما فيما يتعلق بحديث البروفيسور **إسرائيلي** عن أن **أندروبوف** «سرعان ما كان يتجاهل الحقيقة التي لا تناسب الفهم الأيديولوجي والسياسي للقيادة الشيوعية»، فلا يمكن التسليم به ببساطة، ليس فقط لأن موقفه خلال الاجتماع المذكور بشأن حرب أكتوبر كان مختلفاً عن رأي **ترويك** **بريجينيف** ورفاقه، وليس لأنه شكك بصلابة الأدلة التي قدمتها وزارة الداخلية الهنغارية بشأن علاقة انتفاضة العام 1956 بمجموعة **إمري ناجي** المرتبطة خارجياً فعلاً كما ثبت لاحقاً من خلال الوثائق الغربية، وحسب؛ ولكن لسبب آخر لم يذكره البروفيسور **إسرائيلي**، رغم أننا تناقشنا بشأنه خلال إعادة تحرير هذا الكتاب. وقد اعتبر فكرتي «وجهة نظر جديرة بالتأمل والاعتبار فاتة أن يفكر بها»، كما كتب لي في رسالته بتاريخ الأحد 31 أغسطس 2003 خلال مناقشتنا الأمر، ثم خلال أحد أحاديثنا اللاحقة عبر «الميسنجر». لكن حين راجعتُ نصه النهائي وأنا أقوم بتحريره وترجمته، وجدت أن وصفه هذا لأندروبوف لم يتغير، وأنه لم يضمن نصّه المعاد تحرير هذه الفكرة التي لاقت استحسانه. وربما كان هذا سقط سهواً منه. ولذا أرى نفسي مضطراً لإعادة تثبيت فكرتي هنا على النحو التالي:

لقد كان لدى **أندروبوف** «نقطة ضعف» حقيقية، أو «كعب أخيله»، هي انحداره من أصول «يهودية». فـ«العداء للسامية» على خلفية مسيحية-أرثوذكسية تعود جذور بقاياها إلى زمن النظام القيصري، حتى في صفوف «الشيوعيين» السوفييت الذين دعموا إقامة دولة إسرائيل واعتبروها «دولة اشتراكية حليفة في مواجهة الإمبريالية»، كان عاد ليطل برأسه بعد سنوات طويلة من سقوط ذلك النظام. فحين اصطدم **أندروبوف** بمافيا **برجينيف-تسفيغون**، التي كانت تديرها ابنة **برجينيف (غالينا بريجينيفا)**، والتي كانت تقوم بنهب الماس من مخازن الدولة وبيعه لعملاء الموساد الإسرائيلي في فيينا و أنتفربين البلجيكية وحتى تل أبيب نفسها، وأقدم- بالاشتراك مع **سوسلوف** كما قيل - على «تصفية» نائبه الجنرال **تسفيغون** بسّم بيولوجي، ووضّع شريكته **غالينا** في الإقامة الجبرية، جرى اتهامه من قبل هذه المافيا داخل أجهزة الدولة والحزب، لاسيما المتصهينين منهم، بأنه «معاد للسامية»! لكن حين اكتشفوا أنه من أصول يهودية، وهو أمر لم يكن معروفاً لهم أو لغيرهم سابقاً، ولم يُعرف إلا في وقت متأخر جداً من السبعينيات، سارعوا إلى قلب الاتهام - على الطريقة الإسرائيلية- و وصفه بـ«اليهودي الكاره نفسه»! وباختصار: كان، رغم وجوده على رأس «لجنة أمن الدولة»، رجلاً محاصراً من قبل ديناصورات طبقة النومنكلاتورا في الحزب والدولة. ومع ذلك فإن **برجينيف** كان لديه كابوس أن يصبح **أندروبوف** خليفته، كما عبّر أكثر من مرة في جلساته الخاصة. وقد وصل به الأمر أواخر أيامه، حتى وهو يعاني أعراض الموت الوشيك، إلى حد العمل على إجراء ترتيبات حزبية تنظيمية معينة تحول دون خلافة **أندروبوف** له. فقد سعى إلى تنصيب **فولودومير شيربتسكي** Володимир В. Щербіцьки (المنحدر مثله من خلفية قومية أوكرانية، وسكرتير الحزب في جمهورية أوكرانيا آنذاك) أميناً عاماً للحزب

بحثاً عن وقف إطلاق نار مبكر

الشيوعي السوفييتي. وكان **برجينيف** في ذلك تماماً كما **لينين** الذي كان يخشى أن يخلفه **تروتسكي** بعد رحيله فيحول نظريته عن «الثورة الدائمة» إلى ممارسة، فانهز إلى جانب ذلك الصهيوني البربري المتوحش - **ستالين**، الصانع الفعلي لدولة إسرائيل. ولهذا نلاحظ كيف أن السياسة السوفييتية داخلياً وخارجياً، أي فيما يتعلق بحملة **أندروبوف** الضارية في مواجهة النفوذ الصهيوني في الحزب والدولة وضد الفساد والفاستين وديناصوراتهم في أعلى هرم السلطة، واتخاذ مواقف قوية من الأميركيين والإسرائيليين وعملائهم داخل الاتحاد السوفييتي (على سبيل المثال: قضية عالم الفيزياء النووية **أندريه ساخاروف** وقضية الجاسوس **نتان شارانسكي**، الذي سيصبح مستشار **نتنياهو** لاحقاً)، بدأت بالظهور وفُرض نفسها على الواقع السوفييتي والعالمي أيضاً حالما أصبح في الموقع الأول عقب وفاة **بريجينيف**. لكن فترة قيادته القصيرة التي لم تبلغ 15 شهراً، أدت إلى نكسة فورية والعودة إلى مسار الانحدار المتسارع وصولاً إلى الهاوية بعد أقل من عام. وهذا ما دفع كثيرين إلى الظن بأنه جرى التخلص منه هو أيضاً بسمّ بيولوجي بطيء، وهو «تقليد سوفييتي» في القتل معروف منذ الخمسينيات، فضلاً عن كونه أسلوباً احترافياً معتمداً من قبل جهاز «الموساد» الإسرائيلي، الذي كان له مصلحة حقيقية في التخلص منه. لكن صديقه الأقرب **ماركوس فولف**، الذي كان من بين آخر من التقوه في المشفى قبيل وفاته، قال لي ما حرفيته، خلال لقاء لنا في العام 2002 ثم في إحدى رسائله خلال عملنا على تحرير «مذكراته العربية»، «لا يوجد دليل على ذلك، وإن لم يكن مستبعداً أن القصور الكلوي الذي قتله كان ناجماً عن تسمم بطيء. ولكن هذا يحتاج إلى أدلة غير متوفرة حتى الآن وربما تتوفر في المستقبل». وقد نشرت إفادة **فولف** في سياق عدد من رسائله الجوابية لي التي نشرتها في العام 2018 (حوالي 15 صفحة)، وهي موجودة بنصها الإنكليزي وترجمتها العربية على الإنترنت بعنوان «رسائل ماركوس فولف السورية والعربية، الجزء الأول والجزء الثاني».

(4) - «أرشيف فولف»، أوراق حرب أكتوبر.

(5) - أندريه غروميكو: مذكرات، نيويورك، 1989، ص 271.

(6) - يُعتبر **شيبيلوف** عزاب العلاقة السوفييتية مع مصر الناصرية، وعزّاب أول صفقة سلاح معها في العام 1955، ومحرك «اللوبي» الحزبي الذي أقنع الكريملن بتبني وتمويل مشروع بناء السد العالي/ سد أسوان حين أصبح وزيراً للخارجية في العام 1956، فضلاً عن كونه أول من طرح فكرة تأميم قناة السويس على **عبد الناصر**، وهذا من الأمور المجهولة في تاريخ العلاقات السوفييتية-المصرية. فحين كان لا يزال رئيساً لتحرير صحيفة «البرافدا» في العام 1955، أوفده **خروتشوف** - تحت غطاء تغطية احتفالات الذكرى الثالثة لانقلاب **ناصر** ورفاقه (23 يوليو) - في مهمة سرية لإبلاغ الزعيم المصري بموافقة موسكو على طلبه تزويد مصر بالسلاح السوفييتي بعد أن فشل على مدى ثلاث سنوات من المفاوضات السرية مع واشنطن، وبشكل خاص وكالة المخابرات المركزية، في إقناعها بتسليح الجيش المصري. فقد كانت تشترط عليه عدم استخدام السلاح ضد إسرائيل، وإبرام اتفاقية سلام منفرد معها، وهو ما رفضه **ناصر** بطبيعة الحال. وكان الزعيم المصري طلب من رئيس الوزراء الصيني **شو إن لاي** التوسط لدى موسكو من أجل ذلك خلال لقاء خاص جمعتهما في أبريل المنصرم على هامش «مؤتمر باندونغ» المؤسس لمنظمة

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

دول عدم الإنحياز. ولكونه اقتصادياً من حيث تكوينه العلمي الأساسي، وباجتهاد خاص منه، دون تكليف من الكريملن، طرح **شيبيلوف** على الرئيس **ناصر** فكرة تأمين قناة السويس واستخدام عائداتها لتغطية تكليف المشاريع التنموية بدلاً من الانتظار حتى العام 1968 حين تعود ملكية القناة للمصريين، إذا قبلت بريطانيا وفرنسا تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بذلك وقبلتا إعادتها أصلاً. وما من عاقل كان يصدق إمكانية حصول ذلك حتى بعد انتهاء مدة الاتفاقية، بدليل العدوان الثلاثي الذي حصل في العام التالي عندما قررت مصر تأمين القناة، رغم أن القرار تضمن التعويض على حملة الأسهم من الأجانب. وكان **شيبيلوف** أول من لفت انتباه **ناصر** إلى الأمر وشجعه عليه خلال زيارته المشار إليها. وبهذا يُعتبر الأب الروحي لفكرة تأمين القناة. كما أنه كان صاحب فكرة الإنذار النووي الذي وجهه **خروتشوف** ورئيس وزرائه **نيكولاي بولغانين** للبريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين خلال عدوانهم على مصر بعد تأمين القناة. فقد كان رائداً مبكراً لتيار «العالم الثالث». ولا أظن أن مواقفه ومبادراته هذه كانت لتحصل لو أنه كان يعلم آنذاك أن الانقلاب الناصري في يوليو 1952 كان صنيعة وكالة المخابرات المركزية وعتاولتها، لاسيما **كيرمت روزفلت**!

(7) - مجلس الأمن، الجلسة 1433 (19 يونيو 1968)، السجلات الرسمية، ص 11.

أما أنا، محرر هذا الكتاب ومترجمه (ن.ن.)، فمدين بترجمة هذا المقطع الشعري بهذه اللغة الشعرية الأنيقة للشاعر والميثولوجيست الفلسطيني الصديق **زكريا محمد**، إذ كان لا بد لي من إعطاء الخبز للخباز... حتى لو التَّهَمَ كله، وليس نصفه فقط!

(8) - **ولتر إيساكسون** : كيسنجر - سيرة ذاتية؛ نيويورك، 1992، ص 515.

(9) - الأخوان كالب: كيسنجر، ص 463 .

(10) - كيسنجر، سنوات القلاقل، ص 481 .

(11) - نيكسون، مذكرات ، ص 921 .

(12) - البرافدا، 8 أكتوبر، 1973 .

(13) - المصدر السابق.

(14) - صحيفة «تروود» [العمل]، 9 أكتوبر 1973 .

(15) - محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان، ص 213.

(16) - أنور السادات : البحث عن الذات، سيرة ذاتية؛ نيويورك، 1978، ص 251 .

(17) - مجلس الأمن، الجلسة 1743، 8 أكتوبر 1973، السجلات الرسمية، السنة 28، ص 7 .

(18) - جورج بوش: التطلع إلى الأمام؛ 1987، ص 111 .

(19) - مجلس الأمن، المصدر السابق، ص 7 .

(20) - المصدر السابق، ص 8 .

(21) - البرافدا، 9 أكتوبر 1973 .

(22) - المصدر السابق.

الفصل الثالث

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

كوليكونوف: «هل يستطيع العرب كسب الحرب بالطريقة التي يشنونها بها؟»

كان الهجوم العربي الناجح في بداية حرب أكتوبر مفاجأة كبرى، سواء بالنسبة للكرملن أو لغيره، في الوقت الذي حير الفشل الإسرائيلي الواضح في صد الهجوم الخبراء السوفييت في قضايا الشرق الأوسط، لاسيما العسكريين منهم، إذ كانوا على علم منذ حوالي ثلاث سنوات بأن مدير مكتب السادات للمعلومات، الدكتور أشرف مروان، عميل وجاسوس إسرائيلي، ولا بد أنه سرب معلومات و وثائق خطيرة إلى الإسرائيليين عن الاستعدادات للحرب وخططها، وجرّد العرب-بالتالي-من عنصر «المفاجأة» التامة. كما أنهم كانوا على علم مؤكد، على الأقل منذ تدخل الجيش السوري في الأردن في سبتمبر 1970 لدعم الفلسطينيين، أن الاستخبارات الأردنية التي تعمل، منذ تأسيسها الأول في العام 1952 على يد المخابرات البريطانية، كوكيل إقليمي لهذه الأخيرة وللمخابرات الأميركية والإسرائيلية، تخترق المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية السورية في العمق، وبالتالي لا بد أن تكون حصلت على معلومات مبكرة عن الاستعدادات للحرب ومررتها إلى واشنطن ولندن وتل أبيب، أو إلى إحداها على الأقل، وبالتالي إلى الإثنتين الأخريين. وقد جرى الاستدلال على ذلك في موسكو بحقيقة أن الإسرائيليين تمكنوا من تعبئة نصف قواتهم الاحتياطية على الأقل قبل نهاية اليوم الأول من الحرب، ومن إطلاق هجوم معاكس صاعق بعد 48 ساعة فقط على الجبهة السورية وإخراجها عملياً من المعركة، كونها

كانت الأكثر أهمية بالنسبة لهم، نظراً لقربها الشديد من العمق الحيوي الإسرائيلي، قبل أن يتفرغوا للجبهة المصرية الأقل أهمية وخطراً إلى حد بعيد بالنسبة لهم. وقد تبين لاحقاً، كما سنرى، أن تقديرات موسكو بشأن عمق الاختراقات الاستخبارية الخارجية للنظامين المصري والسوري، التي لعبت استخبارات ألمانيا الديمقراطية «الشقيقة» دوراً مركزياً في بلورتها، كانت دقيقة ومحقة. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن السادات، وحين أبلغته الـ KGB قبل أكثر من عامين على ذلك بوجود اجتماعات سرية بين مدير مكتبه لشؤون المعلومات، **أشرف مروان**، و«الموساد» في لندن، بمشاركة ملك الأردن ومدير المخابرات السعودية **كمال أدهم**، اعتبر الأمر «فريّة شيوعية تهدف إلى تشويه سمعة **مروان** و**ناصر** في قبره، كونه صهره، فضلاً عن تشويه سمعة مصر كلها»، و«عملية انتقام سوفيتية من السادات نفسه بسبب إقدامه في مايو 1971 على اعتقال القادة الناصريين عملاء موسكو [علي صبري، سامي شرف، ... إلخ]»، كما يذكر **فولف** في «إرشيفه» نقلاً عن نظيره وصديقه السوفييتي المارشال **ساخاروفسكي**. وكان هذا الأخير تولى نقل اكتشافات HVA وعملائها البريطانيين إلى مصر في يوليو 1971⁽¹⁾، نظراً لأن «برلين الشرقية» كانت أوقفت تعاونها الأمني مع القاهرة منذ أن اكتشفت أواخر العام 1967، خلال تحقيقات **فولف** في مصر عن أسباب هزيمة يونيو، أن **عبد الناصر** حوّل القاهرة إلى قلعة لوكالة المخابرات المركزية والضباط النازيين على غرار جمهوريات الموز في أميركا الجنوبية، وصّرح لجهاز مخابراته بمقايضة المعلومات التي يحصل عليها من HVA، حول شؤون إسرائيلية وغربية تهم مصر، بمعلومات تمده بها «الوكالة» حول الأنشطة الشيوعية في مصر والعالم العربي وحول بعض الأنظمة العربية التي تختلف معه. ورغم أن **ناصر** كان جمّد عمل محطة «الوكالة» في مصر بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب عدوان يونيو 1967، إلا أنه عاد في العام 1968 وسمح لها ولرئيسها **يوجين ترون** بالعمل مجدداً رغم استمرار القطيعة الدبلوماسية، ولكن من داخل السفارة الإسبانية التي كانت ترعى المصالح الأميركية. وكان ذلك نتيجة لجهود بذلها رجُلها العتيقان، **أمين هويدي** و**هيكل**، في إطار الاتفاق القديم بين الطرفين على محاربة الشيوعية في الشرق الأوسط!

أما موقف العناد الصارم الذي اتخذته السادات نفسه ضد وقف مبكر لإطلاق النار فكان هو أيضاً مفاجأة أخرى، وليست أخيرة، بالنسبة لهم جميعاً تقريباً.

بدأت الأيام الأولى للحرب وكأنها تدحض التنبؤ المتشائم للجيش السوفييتي، الذي كانت قيادة الكريملن تشاركه فيه. فوزير الدفاع المارشال **غريتشكو**، ورئيس الأركان **فيكتور**

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

كوليكوف، وقادة عسكريون آخرون، كانوا متأكدين تماماً من أنه دون مساعدة واسعة من قبل الخبراء السوفييت ومشاركتهم المباشرة في تنفيذ العمليات العسكرية، وهو ما كان ممنوعاً عليهم ومرفوضاً من قبل زعمي القاهرة ودمشق، فإن مصر وسوريا لن تنجحا في عبور القناة وشن هجوم في سيناء أو تسلق مرتفعات الجولان، على الرغم من أن هؤلاء الخبراء كانوا هم أنفسهم من أشرف، قبل رحيل **عبد الناصر** وبعده، وتحديدًا منذ العام 1968، على أكثر من عشر مناورات تدريبية ناجحة جداً نفذها الجيش المصري ببراعة لعبور قنوات متفرعة عن نهر النيل في منطقة الدلتا، لاسيما «ترعة الخطاطبة» الأكثر اتساعاً في بعض مناطقها من قناة السويس نفسها. كما أنهم هم أنفسهم من أشرفوا، في منطقة «بني سويف» في صعيد مصر، على تدريب سلاح الهندسة المصري على استخدام مضخات مياه ذات ضغط عالٍ لتجريف كتل ضخمة من الأتربة والرمال المضغوطة، كان ابتكرها المهندسون السوفييت خلال حفريات إنشاء «السد العالي» في أسوان، من أجل استخدام هذه الطريقة عند عبور القناة لفتح ثغرات في الساتر الترابي العريض الذي أقامه الإسرائيليون على ضفتها الشرقية بارتفاع حوالي عشرين متراً؛ وهي طريقة كان مستحيلًا دونها فتح الثغرات من أجل إنشاء رؤوس جسور (كباري) لعبور أكثر من عشرة آلاف دبابة ومدرعة وعربة، فضلاً عن عشرات الألوف من الجنود، خلال أقل من ثماني ساعات. وغني عن البيان أن تفاصيل تلك التدريبات كانت تصل أولاً بأول، وهذا من طبيعة الأمور، إلى وكالة المخابرات المركزية، وبالتالي إلى إسرائيل، من خلال **هيكل** و **يوجين ترون** وخليفة هذا الأخير، **آرثر ناينر**، فضلاً عن **أشرف مروان** نفسه.

ولفهم هذا الموقف «السلبى» الذي أبداه الجيش السوفييتي من الجيش المصري ومبادرته الهجومية، لا بد من العودة قليلاً إلى الخلف.

كان **السادات** طرد الخبراء السوفييت في 8 يوليو 1972 بدفع من الأميركيين و **الملك فيصل** الذي طالما حرّضه وشجعه على ذلك شخصياً أو من خلال مبعوثه للمهام الخاصة ومدير مخابراته وشقيق زوجته **كمال أدهم**. ولطالما قال **الملك فيصل** للرئيس **السادات** «إن الأسوأ من الاحتلال اليهودي للأراضي العربية هو تحريرها بخبرات وسلاح الكفار الشيوعيين!». وقد جرى اتخاذ قرار الطرد بعد ساعات من استقبال **السادات** وزير الدفاع السعودي **سلطان بن عبد العزيز** الذي كان يقوم بزيارة سرية مفاجئة إلى القاهرة قادماً من واشنطن يرافقه الشيخ **أدهم** نفسه! وقضى القرار بطرد 7752 مواطناً سوفييتياً خلال 48 ساعة، هم - وفق القوائم التي اطلعت عليها في إدارة التعاون الدولي بوزارة الدفاع السوفييتية والإدارة

القنصلية في وزارتنا- مجموعُ المستشارين والتقنيين السوفييت والطواقم الإدارية التابعة لهم مع أفراد عائلاتهم في مصر، وليس «سبعة عشر ألفاً» كما سيكذب السادات لاحقاً بهدف ادعاء «بطولة» وهمية أمام الأمريكيين أو بهدف رفع «الثن» الأمريكي-السعودي المقابل؛ علماً بأن معظم هؤلاء المطرودين كانوا أفراد عائلات المستشارين والخبراء! أما النصاب **هيكل** فكان أكذب من رئيسه وأكثر تلفيقاً وخسّة منه، إذ ادعى («الطريق إلى رمضان»، ص178) أن عددهم كان 21 ألفاً! لكن الفريق **عبد الغني الجمسي**، رئيس هيئة العمليات في الجيش المصري، وهو الأكثر دراية من أي شخص آخر بهذا الأمر نظراً لطبيعة منصبه ومسؤولياته آنذاك، كذب **هيكل** وذكر رقماً ينسجم تماماً مع الرقم الذي ذكرته أعلاه نقلاً عن وثائقنا السوفييتية الرسمية. فقد أشار **الجمسي** في مذكراته (الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1988، ص221) إلى أن المستشارين العسكريين كانوا 850 ضابطاً فقط، بينما لم يتجاوز عدد الخبراء التقنيين المئة. وهذا يعني أن المجموع الكلي للمستشارين والخبراء التقنيين السوفييت في مصر لم يصل حتى إلى الألف، بينما كان الباقون (ما بين 6300 و6802) أفراد عائلاتهم والطواقم اللوجستية والإدارية الملحقه بهم، بما في ذلك السائقون والطباخون! وجديرٌ بالإشارة هنا أن **كيسنجر** كان دعا في 26 يونيو 1970، قبل رحيل **ناصر** بثلاثة أشهر، إلى إنهاء الوجود العسكري السوفييتي في مصر والعالم العربي كشرط أساسي لا مفرّ منه لتحريك عملية السلام، كما قال في مذكراته⁽²⁾. وما يتجاهله المؤرخون، أو لا يعرفونه، هو أن حوالي ثلث هؤلاء الخبراء وعائلاتهم كان جرى طردهم فعلاً في مارس من العام نفسه، 1972، بمبادرة شخصية، ودون علم السادات إلا لاحقاً، من قبل وزير الحربية الفريق **محمد صادق**، ذي الميول النازية والإسلامية-الأخوانية ورجل الاستخبارات الأميركية والألمانية. لكن عملية الطرد هذه جرت بصمت ولم تأخذ طريقها إلى وسائل الإعلام، بخلاف الضجيج العالمي الذي لاقته عملية الطرد الساداتية اللاحقة بعد بضعة أشهر. ولهذا بقيت واقعة شبه مجهولة. وطبقاً لما رواه الصحفي الأميركي البارز، الديبلوماسي ورجل الاستخبارات سابقاً، **إدوارد شيهان**، الذي كان يلزم **كيسنجر** ومساعدته **ألفرد أثيرتون** كما ظلّهما، وألفَ بعضاً من أفضل الكتب عن أسرار رحلاتهما إلى الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر، فإن «**كيسنجر** صُعق بنبأ طرد الخبراء، وتساءل: لماذا قدّم لنا السادات هذه المكزّمة [دون مقابل]؟ لماذا لم يتصل بي؟ لماذا لم يطلب [منا] قبل ذلك كل أنواع التنازلات التي يمكن أن نقدمها له [ثمناً لخطوته التي قام بها]؟»⁽³⁾. وحين انتظر السادات ثلاثة أشهر دون أن يحصل من واشنطن على الثمن السياسي الذي كان يمَنّي نفسه به مقابل طرد الخبراء، أو حتى على إشارة إيجابية من

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

طرفها توحى بأنها ستكافئه على هديته التي طالما حلمت بها وطالبت بها، أوفدَ مستشاره الدكتور عزيز صدقي، رئيس الوزراء السابق، إلى موسكو حيث تمكن -بفضل سمعته الوطنية وعلاقته المميزة معها- من إقناع الكرملن بتجاوز ما فعله رئيسه وإبرام صفقة سلاح ضخمة كمّاً ونوعاً. وكانت الصفقة تقتضي -بحكم الضرورة التقنية- عودةً بضع عشرات وحسب من الخبراء السوفييت إلى مصر بهدف الإشراف على استيعاب الأسلحة الجديدة في الجيش المصري وتدريب جنوده عليها. لكن التعاون العسكري مع الاتحاد السوفييتي ظل -رغم ذلك - في الحدود الدنيا. وحين اندلعت الحرب كان الوجود السوفييتي في مصر يقتصر على عدد محدود جداً من تقنيي ومشغلي بطاريات صواريخ أرض-أرض (سكود) وبضع عشرات آخرين من التقنيين الآخرين المعنيين بالأسلحة والمعدات الجديدة التي تمكن الدكتور صدقي من الحصول عليها. أما قادة الخبراء، بمن فيهم رئيس البعثة الاستشارية العسكرية في مصر، الفريق بيوتر ساموخودسكي، وبخلاف ما كان عليه الأمر في الماضي، فقد جرى منعهم من الإقامة على الأراضي المصرية أو التحرك فيها دون إذن خاص مسبق من السلطات الأمنية المصرية، وكان لزاماً عليهم الإقامة على أرض السفارة السوفييتية في القاهرة! وخلال حرب أكتوبر كان ممنوعاً على الضباط السوفييت الدخول إلى غرفة العمليات الحربية، المعروفة باسم «المركز 10»، أو حتى مجرد الاقتراب من الخطوط الأمامية في الجبهة، للاستماع من زملائهم المصريين عن تطورات المعركة. أما رئيسهم ساموخودسكي نفسه فكان يتلقى تقارير يومية مزيفة عن مجريات الحرب عبر ضابط ارتباط من المخابرات الحربية المصرية هي نسخة طبق الأصل من البيانات الرسمية التي كانت توزع على وسائل الإعلام المحلية واللافت هو أن كلاً من السادات وقائد الجيش الفريق أحمد اسماعيل علي، الذي خلف الفريق محمد صادق في منصبه، أعطيا ضابط الارتباط التابع للمخابرات الحربية تعليماتٍ تنص حرفياً على تضمين البيانات المرسلة إلى ساموخودسكي معلوماتٍ كاذبةً وتضليلية بحيث تجعله أعمى ولا يعرف ما الذي يجري فعلاً على الجبهة، وما المشاكل التي تواجهها القوات المصرية! وهذا ما اعترف به الفريق الشاذلي بعد سنوات في مذكراته، ووصّفه بأنه سلوك وقح ومعيب من قبلنا إزاء المستشارين والخبراء السوفييت! [مذكرات الشاذلي، ص 279 وما بعد - المترجم]. وهو ما كان عليه الأمر في الجبهة السورية أيضاً، حيث مُنِع المستشارون والخبراء السوفييت من دخول غرفة العمليات الميدانية في بلدة «قطنا» أو الاقتراب من الخطوط الأمامية إلا في اليوم الرابع من الحرب، 10 أكتوبر، بعد حصول الخرق الإسرائيلي الخطير باتجاه جنوب غرب دمشق، حيث جرى استدعاؤهم على عجل من قبل وزير الدفاع، مصطفى طلاس،

ورئيس أركانه، يوسف شُكُور، بموافقة الأسد طبعاً، من أجل الحصول على استشارتهم في كيفية مواجهة الخرق، كما سيمر معناً لاحقاً.

واقعة أخرى من الإذلال والإهانة، لكنها فريدة من نوعها، تعرّض لها الضباط الخبراء والتقنيون السوفييت في مصر وخلفت بدورها جروحاً لا تندمل في أنفسهم، ولا يزال الأحياء منهم يروونها حتى اليوم بنبرة مؤلة يشوبها الشعور بالذل والمهانة والإحساس بالكراهية الانتقامية إزاء العرب عموماً والمصريين خصوصاً؛ وقد استمعت إلى شهادة اثنين منهم، ففي مطلع مايو 1972، أي قبل قرار طرد الخبراء بشهرين، أعطى وزيرُ الحربية آنذاك، الفريق محمد صادق، أمراً يقضي بتوقيف وتفتيش حوالي خمسة وسبعين ضابطاً سوفيتياً في مطار القاهرة، بما في ذلك نزع ملابسهم كلها، باستثناء السراويل الداخلية التحتية، كما لو أنهم سجناء وفدوا للتو إلى معتقل «أبو زعل»، ومنعهم من السفر بينما كانوا في طريقهم إلى موسكو بعد أن انتهت مهماتهم. وقد ادعى يومها أنهم «سرقوا قبيل سفرهم ثمانين كيلو غراماً من الذهب بهدف الاتجار بها»، الأمر الذي فجّر قضية كبيرة دفعت موسكو وسفارتها إلى طلب إجراء تحقيق عاجل في الأمر. وخلص التحقيق المشترك إلى أن مجموع كل ما كان بحوزتهم مجرد «ألف ومئتي غرام عبارة عن محابس وخواتم وأقراط اشتراها هؤلاء كهدايا لأمهاتهم و زوجاتهم وحببياتهم بمناسبة عودتهم إلى بلادهم». وهو ما يعني أن مجموع ما اشتراه كل منهم لم يتجاوز 17 غراماً! لكن الأخطر من هذا، كما تبين لاحقاً من معلومات ووثائق حصلت عليها HVA من القاهرة، أن صادق افتعل هذا الفصل المسرحي بناء على نصيحة صديقيه هيك وكمال أدهم، وكجزء من خطة متكاملة وقّف وراءها رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، يوجين ترون، وكانت تهدف في النهاية إلى صناعة «فضيحة» محلية ودولية بعد تسريب الخبر إلى وسائل الإعلام البريطانية و/أو الأميركية، لتأليب الرأي العام المصري والتشهير بالخبراء السوفييت من خلال إظهارهم على هيئة «لصوص يسرقون ثروة المصريين من الذهب»، كتمهيد دعائي لعملية طردهم اللاحقة وتبريرها أمام الرأي العام! وهذا ما ينسجم مع التكوين الشخصي والأيدولوجي للفريق محمد صادق؛ فقد كان طائفاً و«معادياً للسامية» بقوة، ولا يتردد في إطلاق صفات تحقيرية ضد اليهود بصفتهم يهوداً وحسب، وذا ميول أخوانية-نازية، وأحياناً وهابية، يكنّ للشيوخيين والسوفييت وبلدان أوروبا الشرقية عموماً كراهية عمياء ويدعو إلى تطهير مصر منهم، فضلاً عن اعتباره وجود الخبراء بمثابة «احتلال شيوعي-يهودي». وفي مرحلة سابقة على ذلك (24 يناير 1972)، كما يقول الجسمي في مذكراته (المصدر نفسه، ص 214) أقدم صادق على

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

تنظيم اجتماع في القاهرة حضره «عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب»، شن خلاله «هجوماً عنيفاً» على الاتحاد السوفييتي! ووصل به الأمر، حين كان مديراً للمخابرات الحربية (1966-1969)، إلى حد نشر شبكات واسعة من أزماله وزبانيته في أوساط الجيش والمجتمع المصريين مهمتها تعميم إشاعات تقول «إن الخبراء السوفييت ينشرون الإلحاد ويحرّضون على الانحلال الأخلاقي في مصر بما لا ينسجم وقيمنا الإسلامية»! لكن ما تفادى الفريق **الجمسي** ذكره، لما في الأمر من حساسية أمنية وسياسية ومضمون فضائي، هو أن **صادق**، وفي مراحل مختلفة قبل تلك الوقائع وبعدها، اشترك مع ضابط «الغستابو» النازي **فرانز بونش** Franz Buensch، الذي «أعارته» وكالة المخابرات المركزية مطلع الخمسينيات للرئيس **ناصر**، مع اثنين وثلاثين ضابطاً آخر من النازيين المطلوبين دولياً منذ العام 1945 [بموجب مذكرات اعتقال صادرة عن «محكمة نورمبرغ»]، من أجل تدريب الضباط المصريين على الدعاية ضد الشيوعية والشيوعيين، في فبركة وتوزيع منشورات سرية تُسخر من الصيام في رمضان ومن حجاب النساء الإسلامي، والزعم بأنها منشورات «تعدّها السفارة السوفييتية في القاهرة ويقوم عملاؤها الشيوعيون بتوزيعها في الوحدات العسكرية وأوساط المجتمع المصري»! وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفريق **صادق** كان، خلال عمله كملحق عسكري للمخابرات الحربية في السفارة المصرية في بون خلال الفترة 1962-1966، على علاقة وثيقة بالمخابرات الألمانية الغربية، لكن وبشكل خاص مع رئيس القسم السياسي-العسكري في السفارة الأميركية في بون، **توماس دونيغان** Thomas J. Dunnigan، المسؤول عن جمع المعلومات المتعلقة بألمانيا الشرقية، كما يشير ملفه في «أرشيف فولف»، يمكن أن تكون دوافع تصرفاته ومواقفه إزاء الخبراء السوفييت في مصر أكثر قابلية للفهم، بل ويمكن القول إن طرد الخبراء والمستشارين كان عملاً منهجياً مخططاً منذ «انقلاب مايو» الساداتي في العام 1970! أما دجال مصر ومشعوذها الأكبر، **هيكل**، الذي كان يحتفظ في منزله، كما السادات، بخط اتصال ساخن ومباشر مع مدير المخابرات السعودية **كمال أدهم** (رغم أنه أنكر ذلك لاحقاً)، فكان أكذب من صديقه وشريكه في «مؤامرة مايو»، الفريق **محمد صادق**، حين ادعى أن «سرقة الخبراء السوفييت للذهب المصري، بما في ذلك السبائك، بلغت مئات الكيلوغرامات بين العامين 1970 و1972 فقط» («الطريق إلى رمضان»، ص162)! ومع ذلك ليست أكذوبته الأخرى، المتعلقة بالخبراء السوفييت أيضاً، أقل خِسَّة من السابقة. فقد ادعى في الكتاب نفسه (ص59) أن الخبراء السوفييت «كانوا يتقاضون رواتب عالية بالعملات الصعبة،

ويرهقون الموازنة المصرية بذلك، وأن اتفاقاً جرى بين ناصر والكريملن، خلال آخر زيارة قام بها الأول إلى موسكو في يوليو 1970، على أن تكون رواتبهم بالجنيه الإسترليني!

بالطبع هذا محض تلفيق رخيص ودس تحريضي من قبل هيكل و/أو معلمه آرثر ناينر الذي ساهم في تحرير الكتاب؛ ذلك لأن الخبراء السوفييت في أي بلد أجنبي لم يتقاضوا فلساً واحداً بالعملات الصعبة (الدولار، الإسترليني... إلخ)، بل بعملات الدولة التي يوفدونها إليها (كالليرة السورية والجنيه المصري والدينار العراقي... إلخ). ولم يحصل أبداً أن جرت مناقشة ذلك خلال أي زيارة من زيارات ناصر أو السادات إلى موسكو. وكان يجري تحديد ذلك على نحو واضح في اتفاقيات التعاون العسكري ذات الصلة، بحيث يكون راتب كل ضابط أو عسكري معادلاً لراتب نظيره في الرتبة والأقدمية في جيش الدولة التي يرسل إليها. وكانت تجري تسوية ذلك بعملة افتراضية تدعى «الروبل الحسابي» أو «الروبل الذهبي»، الذي كان يعادل حوالي 1.25 دولاراً. فعلى سبيل المثال، إذا كان الخبير الموفد إلى سوريا برتبة عقيد وأقدمية معينة في الرتبة، فإنه يتقاضى راتب ضابط سوري له الرتبة نفسها والأقدمية ذاتها، بالإضافة للتعويضات الأخرى التي يتقاضاها زميله الضابط السوري (الطبابة، السكن، الملابس... إلخ). وهذا ما كان عليه وضع الخبراء السوفييت في أي مكان من العالم يوفدونها إليه، من فيتنام وأفغانستان شرقاً إلى كوبا غرباً. وحتى لو افترضنا جدلاً أن الضباط السوفييت كانوا يتلقون رواتب بالعملة الصعبة، فإن مرتب كل منهم وتكاليف إقامته ومعيشته وعلاواته الأخرى لم تكن تتجاوز 5-10% من إجمالي ما كان يتلقاه (أو سيتلقاه لاحقاً) نظراً لهم الأميركيون والأوروبيون الغربيون عموماً، سواء في مصر (بعد تغيير عقيدة الجيش المصري وتحول مصادر تسليحه إلى الغرب) أو أي بلد عربي آخر يعتمد على الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية في التسليح والتدريب! ولكن حين نعلم أن نشر هذا الكتاب والترويج له كانا بتمويل من وكالة المخابرات المركزية وبمساهمة تحريرية كبيرة من رئيس محطتها في القاهرة اعتباراً من العام 1972، آرثر ناينر، الذي دس تلفيقاً عديدة من هذا النوع في الكتاب للتشهير بالخبراء السوفييت في مصر، يصبح كل شيء واضحاً ومفهوماً.

على أي حال، لهذه الأسباب كلها، وغيرها، كانت العلاقة بين الجيش السوفييتي والجيش المصري في منتهى التعقيد، وكان أمراً طبيعياً بالتالي أن نلاحظ علامات ابتهاج على وجوه قادة الجيش عندنا خلال أحاديثهم وفي شروحاتهم وتقاريرهم إلى المكتب السياسي و«خلية الأزمة» حين أخذوا يتنبئون بالكارثة الجديدة التي ستلحق بالعرب. وهذا ما يمكن أن يفسر،

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

على الأقل جزئياً، تحليلهم المتشائم للقتال في الشرق الأوسط منذ الأيام الأولى للحرب تقريباً. وكانت التقارير ترسل عادة من قبل غريتشكو، ولكن بشكل أكثر تواتراً من قبل رئيس الأركان كوليكوف، الذي كان لاعباً أساسياً وصوته مسموعاً بشكل جيد في الكرملن خلال الحرب.

دخل الماريشال كوليكوف الجيش السوفييتي حين كان في الثامنة عشرة من عمره، وبقي فيه أكثر من نصف قرن. كان قائد دبابة خلال الحرب العالمية الثانية، وتسلم مناصب قيادية عسكرية بعد الحرب. وفي العام 1971 أصبح رئيساً للأركان والناخب الأول لوزير الدفاع، الماريشال غريتشكو. وكانت الشروح التوضيحية التي يقدمها خلال اجتماعات المكتب السياسي ذات طابع مهني في العادة، و تقوم على أسس معرفية غير «أيديولوجية»، بل ومملة أحياناً لمن هم من غير العسكريين، إلى حد أن بريجينيف كان ينصحه باختصارها في بعض الأحيان. مع ذلك، ولأسباب مختلفة، وربما بسبب مهنيته بالدرجة الأولى، لم يكن يحظى في الجيش بتلك السمعة والسلطة اللتين حظي بهما بعض أسلافه في رئاسة الأركان (أمثال فاسيلي سوكونوفسكي) أو بعض خلفائه (أمثال نيكولاي أوغاروف).

في 9 أكتوبر، أي بعد ثلاثة أيام من اندلاع الحرب، قدم كوليكوف إحاطته الأولى عن مجرياتها أمام اجتماع استثنائي للمكتب السياسي في الكرملن. وقد اعترف خلال عرضه بأن العمليات الابتدائية العربية كانت ناجحة جداً، وأن الإسرائيليين المأخوذون بالمفاجأة، وإن الجزئية كما تبين لاحقاً، لم يُظهروا المقاومة المتوقعة منهم. وفي المحصلة، تمكن المصريون خلال حوالي ثماني ساعات من إنجاز عبور قناة السويس بعدد كبير من الفرق والألوية الميكانيكية ثم تعزيزها بألاف الدبابات والمدركات والآليات الأخرى، فضلاً عن عشرات الآلاف من الجنود. أما السوريون فقد تمكنوا من الدفع بثلاث فرق ميكانيكية وفرقتي مدرعات وحوالي ألف ومئتي دبابة «كانت تتقدم في تحصينات الإسرائيليين كما تتقدم سكين حامية في قالب من الزبدة بفضل أجهزة الرؤية الليلية التي زُوِّدت بها تلك الدبابات، والتي تعمل بالأشعة تحت الحمراء ولم يكن لدى الإسرائيليين مثلها، وبفضل المدافع الملاء لدبابات T62 التي كانت تطوراً جديداً في عالم تصميم وهندسة الدبابات غير معروف خارج الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي كان يجعل سرعة قذيفتها يصل إلى حوالي 120 متراً في الثانية». وقد شدد كوليكوف خلال العرض الذي قدمه على أهمية الأسلحة السوفييتية في الهجوم العربي؛ فعلى سبيل المثال، إن العبور الناجح للقناة يُعزى بشكل أساسي إلى فعالية الصواريخ السوفييتية المضادة للطائرات، التي شكلت غطاءً فعالاً للقوات المهاجمة؛ والهجوم السوري في

مرتفعات الجولان إلى المدافع السوفيتية ذاتية الدفع، فضلاً عن خصائص دبابة T62 المذكورة أعلاه. وقد تحدث باعتزاز وغبطة عن الدقة الكبيرة للصواريخ المضادة للطائرات («كفادات» (سام6) المحمولة على مدرعات وصواريخ «ستريلاً» (سام7، المحمولة على الكتف)، والصواريخ المضادة للمدرعات (RPG الفردية و«ماليوكتا» شبه الفردية)، التي استخدمها جنود المشاة العرب ضد الدبابات والمدرعات الإسرائيلية. كما وأعرب عن رضاه، وهو يقتبس تقارير الخبراء العسكريين السوفيت في القاهرة ودمشق، من أن الصواريخ المضادة للطائرات كانت تُسقط الطائرات الحربية الإسرائيلية كما يحصل في لعبة «الكرة والقناني الخشبية». ومن المعلوم أن هذه الصواريخ سرعان ما حظيت بشهرة واسعة في وسائل الإعلام والأوساط العسكرية العالمية بفعل قدرتها على تدمير أهدافها أيّاً كانت المناورات والتدابير الإلكترونية المضادة التي كانت تلجأ إليها تلك الأهداف، رغم أن بعضها، ولكن من أجيال سابقة عليها، كان معروفاً وجرى استخدامه من قبل الفيتناميين قبل ذلك.

وسيتذكر المحقق العسكري المصري في القاهرة آنذاك، نيكولاي إيفليف، تلك الفعالية العظيمة للأسلحة السوفيتية المضادة للدبابات (ماليوكتا/ ساغر / AT-3) التي كان يحملها الأفراد المشاة خلال الأيام الأولى من الحرب، والتي كانت مفاجأة كاملة بالنسبة للإسرائيليين. فقد كان طاقم من المشاة المصريين مؤلف عادةً من شخصين يفتحان ما يبدو مثل حقيبة سفر صغيرة ويثبتان عليها صاروخاً صغيراً لا يتجاوز طوله 85 سم قبل إطلاقه وتوجيهه سلكياً لينزلا إصابات محققة بدبابات القتال الإسرائيلية، وهو ما لم يُرَ في أي ساحة قتال من قبل. وكان الاتحاد السوفيتي زود مصر بحوالي 600 «حقيبة» من هذا النوع مع ذخائرها، وتلقى الجنود المصريون تدريباً عالياً عليهما من قبل مدربين سوفيت.

خلال الاستراحة بعد العرض سمعت كوسيفن يقول للماريشال كوليكونوف إن صواريخ «الماليوكتا» سوف تقلل من أهمية الدبابات في حروب المستقبل، لكن كوليكونوف، الذي خدم في وحدات الدبابات زمناً طويلاً، لم يوافق كوسيفن على ذلك، وقال إن الدبابات، المدعومة بالمشاة الميكانيكية الخفيفة والطائرات، ستبقى المسيطرة في ساحة المعركة⁽⁴⁾.

لكن، ومن ناحية أخرى، اشتكى كوليكونوف خلال العرض الذي قدمه من أن العرب ليس لديهم عقيدة عسكرية صلبة و واضحة، ويقاثلون بطريقة «ارتجالية». وأشار إلى أنه بينما تمكنت فرق المدرعات والمشاة الميكانيكية المصرية والسورية من شن هجوم مفاجيء من خلال ضربة منسقة، ومن الاندفاع إلى عمق شبكة الدفاعات الإسرائيلية، فإن الفرق المحمولة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

جواً من المظليين المصريين والسوريين لم تهاجم الجناح الخلفي الإسرائيلي. وهذا، كما قال كوليكون، خطأ جسيم، رغم أن المصريين تمكنوا فعلاً من إنزال أعداد مهمة من هذه الفرق المحمولة (الصاعقة) خلف خطوط الإسرائيليين في عمق صحراء سيناء، لكنهم لم يعرفوا كيفية الاستفادة منها، إذ كانت أشبه بفرق لجمع المعلومات والإنذار من كونها فرقاً لضرب وتخريب خطوط العدو الخلفية، ولو أنها نجحت أحياناً في ضرب خطوط الإمداد الإسرائيلية، ولكن ليس بالشكل الفعال المفترض أن تقوم به. وكشف أن رئيس محطة KGB في القاهرة، الفريق فاديم كيربيتشنيكو، نصح السادات بتوجيه أهالي سيناء للقيام بحرب عصابات خلف خطوط العدو، مستشهداً بالدور الذي لعبته ميليشيات الـ «بارتيزان» Партизан [«فرق (الأنصار)»] الشيوعية واليسارية في أوروبا الشرقية ودول غربية أخرى خلال الحرب العالمية الثانية ضد القوات الهتلرية، حيث قامت بعمليات «تخريبية» فعالة ضد منشآتها اللوجستية وهاجمت مخزاتها ونقاط تجمعها وخطوط إمداداتها وعقد اتصالاتها. وقد كان السادات موافقاً على الفكرة ومأخوذاً بها في البداية، بل وعلى وشك تكليف قيادة الجيش والمخابرات الحربية بتنظيم عمليات من هذا النوع بالتعاون والتنسيق مع أهالي سيناء، إلا أن هيكـل-كما قال كيربيتشنيكو- نصحه بعدم الركون إلى نصائح السوفييت، لأن من شأن هكذا خطوة أن «تكشف أهالي سيناء أمام قوات الاحتلال الإسرائيلية وجهاز استخباراتها وتعرضهم للخطر، ولأن السياسة التقليدية للسوفييت، والشيوعيين عموماً، تقوم على توريث المدنيين في هكذا أعمال خلال الحرب كما فعلوا خلال الحرب العالمية الثانية». وفي النهاية أخذ السادات بنصيحة هيكـل وتخلّى عن الفكرة رغم اقتناع مسؤوليه العسكريين بها⁽⁵⁾!! وقال كوليكون أيضاً إنه لا المصريين ولا السوريين حاولوا كسب التفوق في الجو، على الرغم من أن العرب لديهم قوى جوية قوية وطيّارون مدربون جيداً. فالتعاون والتواصل الأولي بين القوات المسلحة المصرية والسورية، سرعان ما فُقد كلياً بعد الساعات الأولى من الحرب، ولم يعد أي منهم يعرف ما الذي يقوم به حليفه الآخر أو أوضاعه التكتيكية.

وبحسب كوليكون، فإن النجاح التكتيكي للسوريين في مرتفعات الجولان يمكن أن يتحول إلى نصر عسكري وسياسي استراتيجي باهر وحاسم بفعل قرب خطوط المواجهة من العمق الحضري الإسرائيلي، ولكن هذا يبقى مشروطاً بأن يتابعوا هجومهم على الأرض وفي الجو دون توقف أو إبطاء، لاسيما وأن قواتهم لا تزال تحتفظ بقوة زخمها الابتدائي. وأكد أن القيادة الإسرائيلية، وبسبب ذلك، أرغمت على تركيز أكثر من ثلث قواتها المحاربة النوعية على الجبهة السورية رغمها ضيقها النسبي (70 كم)، نظراً لقربها الشديد من العمق الإسرائيلي

وخطرهما المباشر على جبهتها الداخلية وحواضرها ذات الكثافة السكانية العالية، فهي لا تبعد سوى 50 كم عن مدن أساسية على الساحل الإسرائيلي [الفلسطيني] مثل حيفا وعكا، أو أقل من نصف هذه المسافة عن مدن وتجمعات سكانية أخرى في الداخل الإسرائيلي الشمالي. وذلك بخلاف الجبهة المصرية التي لا تشكل أي خطر جدي على إسرائيل نظراً لـ «الحاجز الطبيعي» الذي تشكله صحراء سيناء بعمق يزيد عن مئتي كيلومتر عن الحدود الإسرائيلية [الفلسطينية] ⁽⁶⁾. ودلل كوليكوف على ذلك بالقول إن الطلعات الجوية التي يقوم بها الطيران الإسرائيلي على الجبهة السورية لتنفيذ مهمات مختلفة (اشتباك جوي، دعم أرضي، قصف للقوات والمواقع السورية) تعادل قرابة أربعة أضعاف طلعاته على الجبهة المصرية. وأعطى مثلاً رقمياً على ذلك بقوله إن الطائرات الإسرائيلية نفذت حوالي 3825 (ثلاثة آلاف وثمانمئة وخمس وعشرين) طلعة مختلفة على الجبهة السورية يوم 7 أكتوبر وحده؛ وهو ما يقارب أربعة أضعاف الطلعات الإسرائيلية على الجبهة المصرية في اليوم نفسه، والتي لم تتعد 1025 (ألفاً وخمسة وعشرين) طلعة، فضلاً عن استخدامهما لقنابل النابالم الحارقة والقنابل العنقودية على الجبهة السورية لكبح اندفاعة الجيش السوري، وهو ما تجنبت استخدامه على الجبهة المصرية! و قدّر الخسائر الإسرائيلية على الجبهة السورية - رغم ضيق نطاقها- بأكثر كثيراً منها على الجبهة المصرية التي تعادل حوالي أربعة أضعافها من حيث العرض، وحوالي ستة أضعافها إذا ما احتسبنا «خليج السويس» الذي كان منطقة عمليات حربية كما منطقة القناة (راجع الخريطة الثانية الخاصة بالجبهة المصرية، ص 108). وهذا ما يشير إلى ضراوة وشراسة المعارك على الجبهة السورية وخشية قادة الجيش الإسرائيلي الجدية من أي اختراق مهما كان بسيطاً على جبهة مرتفعات الجولان، إلى حد أن دبابات الطرفين فقدت قدرتها على استخدام مدافعها في بعض المواجهات نظراً لقربها الشديد من بعضها البعض، وأصبحت على وشك أن «تتناطح كما تتناطح التيوس»، بينما اضطرت طواقمها إلى اللجوء للقتال بال سلاح الأبيض في بعض المواجهات نتيجة لذلك، وهو ما لم يحصل أبداً في أي معركة دبابات منذ اختراع الدبابات في الحرب العالمية الأولى، حسب تعبيره. وأشار إلى أن أنظمة الدفاع الجوي السوفييتية، التي نُشرت في سوريا قبيل وقت قصير من الحرب، استطاعت أن تحمي المجال الجوي السوري ومرتفعات الجولان بشكل فعال. لكن السوريين أوقفوا على نحو مفاجئ وغير مفهوم أو مبرر نشاطهم المكثف الذي أظهره خلال اليومين الأولين من الحرب، لاسيما الجوي منه، لأسباب لم يشرحها، لأنه لم يكن يعرفها آنذاك، كما تبين لاحقاً. وحين تدخل أحد المشاركين في الاجتماع وسأله لماذا لم يلفت المستشارون السوفييت نظر

الرئيس الأسد إلى هذه الأخطاء التكتيكية التي ترتكبها قياداته العسكرية، أجاب كوليكوف بالقول: «لا يستمعون لنا ولا يسمحون لنا بالتدخل، ويمنعون خبراءنا- كما يفعل المصريون- من معرفة تفاصيل خططهم التكتيكية؛ فهم يزعمون أن لهم استراتيجيتهم العسكرية الخاصة بهم». وسنعرف أهمية ما كشفه كوليكوف، لجهة «توقف السوريين المفاجيء عن النشاط المكثف، لاسيما الجوي منه، بعد اليومين الأولين من الحرب»، حين سيجري الحديث عن «لغز» الخرق الإسرائيلي الواسع الذي حصل اعتباراً من ليلة 9/8 أكتوبر، والذي انتهى في يومها الخامس (11 أكتوبر) إلى استعادة الإسرائيليين جميع الأراضي التي حررها الجيش السوري، بما في ذلك مدينة القنيطرة نفسها، وإلى احتلالهم مساحات واسعة جديدة من الأراضي السورية (حوالي 400 كم مربع) في القطاعين الأوسط والشمال لم تكن محتلة سابقاً، وهي تعادل حوالي ثلث مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو 1967، فضلاً عن فصل الجنوب السوري (محافظة درعا) عن العاصمة، سواء بقوة الزيران، أو حتى الاحتلال المباشر في عدد من النقاط! (راجع الخارطة الأولى الخاصة بالجبهة السورية، ص 107). [ستُعرّف هذه المنطقة لاحقاً في الخرائط الإسرائيلية باسم «جيب باشان»، نسبةً إلى اسم منطقة «حوران» جنوب سوريا في «التوراة: المزامير 68» - المترجم].

كان كوليكوف ناقداً بشدة أيضاً للقيادة العسكرية المصرية. فبعد أن عبرت القوات المصرية القناة، استهلكت وقتها- كما قال- في تطهير «خط بارليف» الدفاعي الإسرائيلي، والأخطر من ذلك أنها تسمرت فيه وشرعت بإقامة تحصينات جديدة للتخندق بدلاً من استثمار قوة زخمها ومعنوياتها العالية وخسائرها القليلة جداً، قياساً بما كان متوقعاً، والانهيارات الحقيقية التي أصابت الجيش الإسرائيلي للاندفاع شرقاً إلى ممرات «متلا» و«الجدى» التي تشكل حاجزاً طبيعياً ممتازاً يمكن للسيطرة عليه أن تُفشل أي هجوم إسرائيلي مضاد. وبتصرفها هذا المنذر بالخطر، الذي وصفه بالغبي والأحمق، خسرت ميزة استراتيجيتها هائلة. فقبل الحرب كانت القناة حاجزاً مائياً أمامها بوجه العدو، لكنها أصبحت الآن- بسبب تحصنها على شاطئها الشرقي- نقطة ضعف قاتلة لتلك القوات، كونها أصبحت خلفها مباشرة، الأمر الذي يقلص إلى حد بعيد قدرتها على المناورات الميدانية، ويمكن أن يمنعها كلياً من ذلك بسبب ضيق الشريط، بل وحتى أن يعرضها لإمكانية الوقوع تحت الحصار. وأضاف بلهجة غاضبة وقاطعة «واحدة من أكبر المغامرات الحمقاء التي يمكن أن يرتكبها قائد عسكري، بغض النظر عن أي عقيدة عسكرية يتبناها، هي إسناد ظهر قواته إلى مانع مائي مباشرة»، كما قال. ومن وجهة نظر كوليكوف، فحقيقة «أن المصريين ركّزوا أنفسهم في الشريط الضيق الذي

استولوا عليه شرقي القناة ولم يستمروا في هجومهم، كان خطأ قاتلاً سيدفعون ثمنه غالياً بعبور إسرائيلي للقناة نحو ضفتها الغربية لن يتأخر كثيراً إذا لم يُبعدوا الإسرائيليين عن ضفتها الشرقية إلى أبعد نقطة ممكنة شرقاً، نظراً لبراعة الجيش الإسرائيلي في التكتيكات العسكرية وتنفيذ الاختراقات بالمدركات، وفي الاجتهاد اللحظي خلال سير المعركة من خلال ابتكار مبادرات تفاعلية حيوية ومناورات ميدانية من خارج الخطة الموضوعة». وكانت بصيرة كوليكوف العسكرية نافذة كما يبدو، فهذا ما حصل بعد أقل من عشرة أيام على بداية الحرب، وأسبوع واحد من حديثه، إذ تمكن الإسرائيليون، اعتباراً من فجر 16 أكتوبر، من تنفيذ العبور إلى الضفة الغربية ومحاصرة «الجيش الثالث» المصري وتحويله إلى رهينة (حوالي 45-50 ألفاً من الضباط والجنود!)، فضلاً عن مدينة السويس، من خلال خطة كانت «بنت لحظتها»؛ فقد اجتهدوا في وضعها خلال سير المعركة ولم تقتض منهم سوى خمس ساعات من التنفيذ، مجرد أن لاحظوا في إحدى الصور الجوية التي قدمها لهم الأميركيون وجود فجوة كبيرة في القطاع الأوسط بين الجيشين الثاني والثالث المصريين يمكنهم العبور المضاد من خلالها، بينما احتاج العبور المصري لخمس سنوات متواصلة من التخطيط والتدريب! ووصف كوليكوف من ترك ثغرة بعرض يقارب 40 كم بين الجيشين بأنه «أغبي قائد سمع به أو قرأ عنه في تاريخ الحروب». وفي واقع الحال، لم يكن هذا القائد الذي عناه كوليكوف سوى رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي و/أو وزير الحربية أحمد اسماعيل علي. فالأول حصل على شهرة لا يستحقها عسكرياً، بغض النظر عن شجاعته؛ فقد كان السبب الفعلي لشهرته هو معارضته السياسية اللاحقة للرئيس السادات ليس إلا. أما الثاني، اسماعيل علي، فمعروف بحماقته وبلادته الذهنية والوظيفية منذ أن طرده الرئيس ناصر من الجيش بعد فضيحة «إنزال الزعفرانة» في 9 سبتمبر 1969 [عملية «رافيف» רַאפִּיב = الرذاز]، حين قام الإسرائيليون بإنزال بحري-جوي في العمق المصري على ساحل البحر الأحمر، استخدموا فيه الدبابات والمدركات واستغرق قرابة 12 ساعة، فككوا خلاله محطتي رادار حديثتين جداً وشحنوهما إلى إسرائيل بقضيهما وقضيضيهما، وقتلوا حوالي مئتي جندي مصري، فضلاً عن محافظ منطقة البحر الأحمر، وهو برتبة لواء، دون أن يتعرضوا لمواجهة تذكر، كما لو أنهم كانوا في نزهة، ودون أن تعلم القيادة المصرية بالأمر إلا في اليوم الثاني حين بث التلفزيون الإسرائيلي شريطاً مصوراً كاملاً للعملية التي أطلق عليها اسم «حرب العشر ساعات»!

إضافة للمعطيات والتحليلات الميدانية، أثار كوليكوف أمام الحاضرين قضية وصفها بـ«الغريبة واللافتة»، وهي «البيان التوجيهي» الذي أصدره رئيس أركان القوات المسلحة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

المصرية الفريق سعد الدين الشاذلي لقواته مع بداية العمليات الحربية، والذي أرسلت الملحقية العسكرية السوفيتية في القاهرة صورةً منه إلى موسكو من بين مستندات أخرى تتعلق بالحرب. وحين راح كوليكونف يقرأ مقاطعً منه بعد ترجمتها إلى الروسية، دخل بعض الحاضرين في نوبة ضحك هستيرية، بينما وضع آخرون رؤوسهم بين أيديهم وأطرقوا في الأرض تعبيراً عن شعورهم بالحرج أو الأسف، ربما لأنهم صُدموا -لأسباب ثقافية- بطبيعته ومضمونه الغريبيين، أقلّه بالنسبة لهم. فقد كانت لغة «البيان» أشبه بخطبة دينية لشيخ قبيلة مسلم يقود قبيلته في حرب مع قبيلة أخرى قبل مئات السنين. هذا فضلاً عن تضمنه قصصاً وشعوذات شبيهة بحكايا العفاريت والجن، فبعد أن خاطب الفريق الشاذلي عسكريه «يا جند الله» وتحدث عن «وعد الله بالفتح المبين»، راح يخبرهم بأن «أكثر من واحد من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدء المعركة يشير إلى سيناء إشاراتٍ معبرةً عن تحريرها». وادعى الشاذلي في بيانه التوجيهي أن «البعض الآخر من الصالحين رأى رسول الله يمشي بين جنودنا مُشرقَ المحيّا واضحَ الابتسامة (...)» بينما رآه بعضهم الآخر [أي الرسول] في منزل شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود (...) قبل أن يتوجها معاً إلى سيناء (...) وهذه بشائر صادقة مؤذنة بيوم النصر القريب...! وعلّق كوليكونف ساخراً في نهاية قراءته البيان بالقول «كان البيان نصاً بلاغياً ممتازاً في التنجيم وتفسير الأحلام، ولكن كانت تنقصه، من أجل تكريس وتعميق الوحدة الوطنية، الإشارة إلى أن بعض الصالحين الأقباط رؤوا هم أيضاً البابا شنودة متوجهاً إلى سيناء لمعينة أيقونة مريم العذراء وهي ترشح زيتاً في دير القديسة كاترينا»، قبل أن يتساءل بجدّ: «كيف يُمكن جيشاً يؤمن قادته بهذه الخرافات والخزعبلات أن ينتصر؟». لكنه -كما أعتقد- لم يكن محقاً في إشارته، فالجنود الإسرائيليون، وخصوصاً الشرقيين/ السفارديم منهم، ليسوا أقلّ إيماناً بالشعوذات والخرافات من نظرائهم العرب، بل ربما بزّوهم في ذلك، فهم يحملون التمايم التي يتباركون بها والكتب الدينية التي يقرؤونها في ساحة المعركة، ويستلهمون الشخصيات والقصص التوراتية والتلمودية الأسطورية في معاركهم، ومع ذلك فهم ينتصرون دوماً في حروبهم⁽⁷⁾! وفي نهاية الاجتماع طلبتُ من الماريشال كوليكونف نسخة من البيان باللغة العربية للاحتفاظ بها بين أوراقى بسبب طرافته، وقد أحضر لي مشكوراً صورة عنه في الاجتماع التالي (تجدون صورة طبق الأصل من البيان في ملحق الوثائق - الوثيقة رقم 4).

بعد ذلك قدّم كوليكونف والماريشال غريتشكو، وزير الدفاع، بياناتٍ إحصائيةً لا تُظهر فقط كم أصبحت المعركة كبيرة، بل أيضاً كم أصبحت هائلةً خسائرُ المصريين والسوريين في الأفراد

والأسلحة والمعدات بعد نهوض إسرائيل من كبوتها خلال الأيام الثلاثة الأولى. لكن حين سُئل **كوليكوف** عن الخسائر الإسرائيلية، لم يستطع الإجابة أو تحديد أرقام تقريبية، ربما لأنها لم تكن متوفرة له آنذاك. وقد شدد كل من الماريشالين، في إحاطتيهما للمكتب السياسي، على الحالات الكثيرة التي ترك فيها المصريون والسوريون دباباتهم ومعداتهم الأخرى السليمة في أرض المعركة اعتباراً من اليوم الثالث للحرب، الأمر الذي ترك انطباعاً لدى المستمعين بأن قيادتي مصر وسوريا العسكريتين لم تكونا على قدر المهمة الكبيرة والخطيرة التي أنيطت بهما. ولم تخلُ تعليقات **غريتشكو** و**كوليكوف** من التشكيك الواضح بالمآل النهائي للحرب، وربما من التشفي والشماتة أيضاً. «فالعرب يدفعون الآن ثمن رفضهم الحازم التعاون العسكري الوثيق معنا أو الأخذ بالنصائح النزيهة التي قدمها مستشارونا. فهل يستطيعون كسب الحرب بالطريقة التي يشنونها بها، حتى جاء الأنبياء والأولياء والملائكة ليقاتلوا معهم في مناماتهم؟»، سأل **غريتشكو** زملاءه بسخرية في اجتماع في الكريملن في 9 أكتوبر.

خلال الاجتماع وصلتْ برقية من محطة KGB في بيروت تفيد بأن الطيران الإسرائيلي أغار على محطة رادار للجيش اللبناني في قمة «جبل الباروك» الواقعة على بعد 30 كم جنوب شرقي العاصمة اللبنانية ودمرها كلياً، نظراً لأنها كانت تزود الجيش السوري بمعلومات إنذارية عن الطيران الإسرائيلي ولأن السوريين بادروا إلى قصف قاعدة «رامات ديفيد» الجوية الإسرائيلية بصواريخ أرض-أرض من نوع «فروغ» في اليوم السابق، وفق تفسير البرقية. وبعد أن تلا **أندروبوف** البرقية، علق المارشال **كوليكوف** بالقول «إذا ما نجح الإسرائيليون بتدميره فعلاً، فإن الأمر يشكل خسارة كبيرة للجيش السوري الذي يعتمد عليه كمحطة إنذار مبكر، نظراً لأن الرادار، وهو فرنسي من إنتاج شركة «تومسون» ومن نوع MPR المتطور جداً، يمتاز بالقدرة على مسح الأهداف الجوية المعادية البعيدة ما فوق أو ما وراء الأفق في Загоризонтный Радиолокатор دائرة نصف قطرها لا يقل عن 400 كم، بحيث أنه يغطي إسرائيل بكاملها، فضلاً عن ساحل سيناء المصرية في الجنوب، وصولاً إلى المناطق الجنوبية من تركيا شمالاً وقبرص غرباً». وأضاف «كان الرادار يقدم معطيات إنذارية مبكرة للجيش السوري وقواته الجوية بموجب ترتيبات من جامعة الدول العربية التي دفعت ثمنه من موازنة مجلس الدفاع العربي المشترك، ويقوم بمسح تتبُّعي للطائرات الإسرائيلية فور إقلاعها من مطاراتها، بينما كان الجيش المصري يعتمد على رادار شبیه في الأردن [جبال عجلون] منذ ما قبل حرب يونيو 1967». وهنا سأل أحد الحاضرين عن السبب الذي يجعل المصريين والسوريين يعتمدون على رادارات غربية في دول مجاورة، وعما إذا كانوا يفتقرون

لوجود محطات استطلاع جوي من منشأ سوفياتي تكافئ هذه الرادارات الغربية، فأجاب **كوليكوف** بالنفي، مشيراً إلى أن «الجيشين، المصري والسوري، وباستثناء محطات الملاحاة الأرضية الخاصة بالتوجيه الأرضي للطيارين، وهي محدودة النطاق والقدرة بطبيعة الحال، لا يملكان أية محطات استطلاع جوي بعيدة المدى، نظراً لأن جميع الرادارات السوفياتية التي تزيد استطاعتها على 15 كيلو واط وتستطيع مسح الأجواء الإسرائيلية محظوراً تسليمها للدول العربية، لأنها تشكل خطراً على أمن إسرائيل». وسأعلم لاحقاً أن الجيش السوري ظل يفتقر إلى رادارات للإنذار المبكر بعيدة المدى حتى بداية عهد **يوري أندروبوف** الذي أمر أواخر العام 1982، بعد وفاة **بريجينيف** الذي كان يعارض ذلك بشدة، بتسليم الجيش السوري محطتي استطلاع جوي بعيدتي المدى في سياق تعويضه عن الخسائر الفادحة التي لحقت بقواته الجوية وبطاريات دفاعه الجوي خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو من ذلك العام⁽⁸⁾. وبحسب «أرشيف فولف»، فإن عملاء نائبه، الجنرال **هورست بينيكه**، الذي كان مسؤولاً آنذاك عن دائرة مكافحة التجسس العسكري في HVA، حصلوا لاحقاً من بيروت على معلومات موثقة تفيد بأن قائد الجيش اللبناني، **العماد اسكندر غانم**، الذي كان وثيق الصلة بـ «حزب الكتائب» ذي الميول والأفكار الفاشية والنازية، وبوكالة المخابرات المركزية الأميركية، وربما بالإسرائيليين أيضاً، كان أول من اقترح على الإسرائيليين، منذ ما قبل الحرب وعلى خلفية الاشتباكات الجوية السورية-الإسرائيلية التي كانت تحصل في المجال الجوي اللبناني من حين إلى آخر، تدمير محطة الرادار لحرمان السوريين من ميزة الإنذار المبكر؛ لكنه طلب إشعاره بذلك مسبقاً لكي يتمكن من إبعاد جنوده من المكان قبل قصفه! وطبقاً لتقرير **بينيكه**، فإن محطة الـ CIA في السفارة الأميركية في بيروت، كانت تتلقى، منذ مطلع العام 1969 على الأقل، معلومات عن الخدمة التي يقدمها «رادار الباروك» لسلح الجو السوري، عن طريق رئيس أركان الجيش اللبناني **اللواء جوزيف (يوسف؟) شميظ** Josef A. Chmeit الذي كان مجنداً رسمياً لصالح المخابرات البريطانية والأميركية بمعرفة وغطاء من مرجعه السياسي **كمال جنبلاط**، وعلى علاقة وثيقة بالسفير البريطاني **سيسيل كينغ** والسفير الأميركي **دوايت بورتر** Dwight Porter. واعتباراً من العام 1971، خصوصاً بعد إحالة **شميظ** على التقاعد صيف ذلك العام، أصبحت التقارير المتعلقة بأنشطة «الرادار» تُرسل حصرياً إلى ضابط في محطة الـ CIA في السفارة يدعى **روبرت أوكلي** Robert Oakley، الذي كان في الأصل ضابطاً في استخبارات البحرية الأميركية. وكان **أوكلي** يتلقى هذه التقارير مباشرة من قائد الجيش، **العماد اسكندر غانم**، وأحياناً من رئيس جهاز مخابراته العسكرية،

العقيد **جول بستاني**، قبل أن يجري تحويل مضامينها على الفور إلى الإسرائيليين، إن لم يكن هؤلاء قد تلقوها مباشرة بفضل نفوذهم الاستخباري الواسع داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية والسياسية اللبنانية. وطبقاً لما جاء في ملف «حرب أكتوبر» في «أرشيف فولف» عن القضية، فإن السفير الأميركي في بيروت **وليم بورنسايد بوفم** William B. Buffum أثار يوم 8 أكتوبر مع الرئيس **سليمان فرنجية** قضية «رادار الباروك» والخدمات التي يقدمها للجيش السوري وطيرانه خلال الحرب، فكان رد الرئيس **فرنجية** «إن لبنان لا يسمح للجيش السوري أو غيره باستخدام أراضيهِ لإلحاق الضرر بإسرائيل تحت أي ظرف كان، سواء خلال أوقات الحرب خارجها»، وإنه «بإمكان الإسرائيليين أن يُريحوا لبنان من هذا الإحراج و الصداق بالطريقة التي يرونها مناسبة»، الأمر الذي فهمه الإسرائيليون على أنه «دعوة لبنانية رسمية» لهم لتدمير المحطة، فعمدوا إلى تلبية الدعوة في اليوم التالي»⁽⁹⁾!

على أي حال، بفضل الشروحات التقنية التي قدمها **غريتشكو** و **كوليكوف**، أصبحت مدركاً بشكل عام كم كان التعاون العسكري السوفييتي-العربي، خصوصاً مع مصر و سوريا، بائساً وسقيماً، بخلاف ما تقوله السردية السائدة شرقاً وغرباً. فالقادة العسكريون السوفييت لم يكن لديهم سوى مجرد أفكار مبهمة عن استراتيجية الحرب التي كانت مصر وسوريا تخططان لشنها. إذ، وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الضباط المصريين والسوريين تلقوا تدريبهم في الأكاديميات العسكرية السوفييتية، لم يجر تطبيق أي شيء من العقيدة العسكرية السوفييتية في الجيشين المصري والسوري على الإطلاق. والمفارقة في الأمر أنهم كانوا يستخدمون سلاحاً شرقياً، لكنهم يلجؤون إلى تكتيكات غربية في استثماره ميدانياً! وهذا أيضاً بخلاف الصورة المتداولة تقليدياً. فأكثر من ثمانية آلاف ضابط مصري، بمن في ذلك العديد من الجنرالات، تخرجوا في الكليات الحربية المختلفة في الاتحاد السوفييتي، وأكثر من أحد عشر ألف مستشار سوفييتي عملوا في مصر خلال السنوات التي سبقت الحرب وحتى طرد آخر مجموعة منهم صيف العام 1972. لكن هذا للأسف لم يؤدِّ إلى فهم مشترك للمشاكل الحيوية الجديدة المتعلقة بالاستراتيجية والتكتيك العسكريين اللذين كان يواجههما الجيش المصري، ونظيره السوري أيضاً، خلال مرحلة إعادة بنائهما بعد هزيمة يونيو 1967. وفي النهاية فوجئ القادة العسكريون السوفييت بالروح والحافز اللذين أظهرهما الجنود المصريون والسوريون خلال الأيام الأولى من الحرب. وعليّ أن أعترف بأن معظم الخبراء والمستشارين، بمن فيهم أنا نفسي، ركنوا إلى الاعتقاد بأن الجندي العربي لم يكن فقط غير مدرب تقنياً بما يكفي، بل ويفتقر أيضاً إلى الشجاعة في شروط معركة حقيقية. وباختصار،

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

لقد بَحَسْنَا الجيوشَ العربية حَقَّها خلال الأيام الأولى للحرب. تلك هي الأفكار التي راودتني حين كنت أستمع إلى التقارير المحبِطة ولكن - كما اتضح - الصحيحة إلى حد كبير، التي قدمها غريتشكو و كوليكونوف إلى المكتب السياسي بحضور أعضاء «خلية الأزمة».

عززت هذه التقارير شكوكَ زعماء الكريملن، الذين اعتقدوا أنه في المستقبل القريب، الذي يمكن أن يكون في أي لحظة، ستقلب الأمور لصالح القوات الإسرائيلية. ومرة أخرى، لم يتوانَ بعض المشاركين في اللقاءات في مكتب بريجينيف عن انتقاد السادات والأسد على «انعدام إحساسهما بالمسؤولية» و«عدم رغبتهما في الاستماع» إلى آراء أصدقائهما في الكريملن.

القرار السوفييتي بتموين «الأخوة العرب»

لا أتذكر حصول أي اجتماع خاص في الكريملن خلال الحرب مكرس بشكل كامل لمسألة تزويد العرب بالسلاح، على الرغم من أن هذا الموضوع كان يجري التطرق إليه عَرَضِيًّا في كل اجتماع بطريقة أو بأخرى. وخلال النقاش يوم 6 أكتوبر، قرر زعماء الكريملن أن الاتحاد السوفييتي يجب أن يَمَوِّن «الأخوة العرب» بجميع احتياجاتهم من العتاد والذخائر؛ الأمر الذي يستجيب - كما كانوا يعتقدون - لالتزاماته بتعهداته المصدَّقة في العديد من الاتفاقيات مع مصر وسوريا. بل أكثر من ذلك، كان بريجينيف وأغلبية زملائه مقتنعين بأن إقدامهم على تموين «الأخوة العرب» في حربهم إنما هو التزام أُممي وأخلاقي من الاتحاد السوفييتي بـ «رسالته التاريخية» كزعيم للمعسكر الاشتراكي ولـ «البشرية التقدمية جمعاء». ولهذا فإنهم لم يجادلوا أبداً من حيث المبدأ فيما إذا كانوا سيزودون السادات والأسد، اللذين - وفق شعوزات الكريملن الأيديولوجية - يمثلان قضية الأمم المتحدة البروليتارية جمعاء في حربهما ضد إسرائيل - مخلب القط الإمبريالي في الشرق الأوسط، بالمعدات العسكرية. وكما ردد بريجينيف مراراً في مناسبات مختلفة «علينا أن نموِّن الإخوة العرب بما يحتاجونه في معركتهم». والطريف في الأمر أن مندوب المخابرات الخارجية في الـ KGB المتجول في الشرق الأوسط تحت قناعه الصحفي، يفغيني بريماكوف، ورئيسه المباشر فيها، الكولونيل يوري فاسيليفيتش كوتوف Юрий В. КОТОВ، رئيس قسم الشرق فيها، كانا يجريان لقاءات سرية جَوَّالة مع ضباط الموساد ومسؤولين إسرائيليين آخرين في أماكن سرية في أوروبا، وفي إسرائيل نفسها، حين كان بريجينيف وزملاؤه يصفونهم بمخلب القط الإمبريالي، كما سنعرف لاحقاً!

على أي حال، ومع ذلك، فإن كمية ومواصفات الإمدادات و وتيرتها لم تُناقش أبداً في اجتماعات المكتب السياسي. وحين كان أحد المشاركين في تلك الاجتماعات يريد، أحياناً، أن

يعرض اقتراحاً أو تعليقاً على مسألة خاصة تتعلق بالإمدادات، فإن بريجنيف كان يقاطعه بلفت انتباهه إلى أن المسألة «ليست قضية سياسية، بل تقنية؛ ولهذا فإن المكان المناسب لبحثها هو الوكالات الحكومية المعنية، وليس هنا»! وكان ثمة شبه إجماع بين قادة الكريملن يقوم على أن القرارات المتعلقة بكمية ونوعية الإمدادات العسكرية السوفييتية سوف تتوقف على سياق تطور العمليات الحربية وتقديرات قيادة الجيش السوفييتي إلى أي مدى كان المصريون والسوريون بحاجة لها.

أعتقد أن القرار بإقامة جسر جوي إلى مصر وسوريا جرى اتخاذه في 6 أو 7 أكتوبر. وهذا ما يوحي به أيضاً «أرشيف فولف»، الذي يتضمن معلومات لوجستية تتعلق بألمانيا الشرقية ومخازن قوات «معاهدة وارسو» على أراضيها كأحد مصادر التمويل خلال الحرب، بما في ذلك طيارون ألمان أرسلوا إلى سوريا، فضلاً عن طائرات ودبابات وأسلحة أخرى وكميات كبيرة من الذخائر مصدرها مستودعات «الجيش الشعبي الألماني» [جيش ألمانيا الديمقراطية] وصلت في 10 أكتوبر. ويعلق فولف على ذلك بالقول في إحدى أوراقه «كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي الأكثر حماساً من بين دول أوروبا الشرقية كلها للانخراط المباشر والقوي في المعركة إلى جانب العرب، بما في ذلك الاستعداد لإرسال بعض قواتها البرية للمشاركة في القتال، رغم أن بريجنيف، وبسبب تطلعه المحموم إلى تعميق العلاقات مع الغرب، لاسيما ألمانيا الغربية، عمل خلال السنوات الأخيرة على تطهير قيادة الحزب [الاشتراكي الألماني] من «الصقوريين» بزعامة أمينه العام فالتر أولبرخت، الذي جرى استبداله في المؤتمر الثامن للحزب ربيع العام 1971 بحليفه هونيكر ذي الميول البريجينيفية، لاسيما لجهة تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع ألمانيا الغربية والانفتاح على الغرب عموماً». وعلى أي حال، كان يجري اتخاذ قرارات هامة في بعض الأحيان يتم التوصل إليها من خلال اتصالات هاتفية طارئة تجريها سكرتاريا المكتب السياسي، قبل تحويلها إلى قرارات رسمية فيما بعد. وقد أُعطيَت تعليمات في وقت مبكر من عصر يوم 7 أكتوبر إلى السفيرين فينوغرادوف و محيي الدينوف بأن يبلغا السادات و الأسد فوراً بأن الاتحاد السوفييتي سيبدأ بإقامة جسر جوي- بحري إلى مصر وسوريا في اليوم التالي، 8 أكتوبر، لنقل العتاد والذخائر.

نَفَّذَ السفيران تعليمات موسكو في مساء اليوم نفسه، الأحد 7 أكتوبر. وقد عبّر الزعيمان العربيان كلاهما عن امتنانهما. وكان السادات يعتقد، بحسب هيكل، أن قادة الكريملن قرروا البدء بالجسر الجوي لأنهم «رؤوا أن الوضع يتحرك باتجاه مؤاتٍ جداً وشعروا أن هذه

فرصتهم لاستعادة كل أو معظم نفوذهم في الشرق الأوسط»⁽¹⁰⁾. غير أن هذا لم يكن سوى نموذج معياري للمنطق الانتهازي الخبيث الذي حكم تفكير الجاسوس هيكل طوال حياته المهنية والسياسية، بدليل أن ما قدمته موسكو من أسلحة تعويضية بعد قبول مصر وقف إطلاق النار وبعد تحقُّق هزيمتها ودخولها في مفاوضات مباشرة لـ«فض الاشتباك» في «خيمة الكيلو 101» في 27 أكتوبر، وبعد استسلامها لأحضان **كيسنجر** بعدة أيام، ورغم إبعاد الاتحاد السوفييتي عن تلك المفاوضات، فاق ما كان لديها حين دخولها الحرب، كما سنرى. وعلى أي حال، ثمة الكثير من الروايات المتعلقة بالحرب يزعم بشكل غير دقيق أن يوم الأربعاء 10 أكتوبر هو يوم البدء بالجسر الجوي، وأن قصف دمشق ومناطق حيوية أخرى في سوريا يوم 9 أكتوبر إنما جرى بالتزامن مع توقيت البدء بالجسر الجوي⁽¹¹⁾. غير أن هذا مجرد جزء من الحقيقة. فالسبب الأساسي لقرار الكريملن بإرسال الإمدادات العسكرية إلى العرب، وكما أشرت أعلاه، كان المفهوم المبدئي للسياسة الخارجية السوفييتية، أي مناصرة «الشعوب التي تكافح ضد الهيمنة الإمبريالية»، وفق الفهم المبثِّل الذي راكمه الكريملن عن هذه القضية منذ **لينين** و«مؤتمر شعوب الشرق في باكو» في سبتمبر 1920، الذي لم يتجرأ أحد من أُلْفَي مشارك في أعمال المؤتمر على التصدي لتهات **لينين** عن «مكافحة شعوب الشرق للإمبريالية بقيادة برجوازياتها الوطنية» سوى شخص واحد هو الأمين العام للحزب الشيوعي الهندي **مانابندرا ناث روي** Manabendra Nath Roy، الذي سخر بحدة من **لينين** بشأن إضفاء صفة «الوطنية» على برجوازيات المستعمرات، أو برجوازيات ما سيُعرف لاحقاً باسم «العالم الثالث»، ووصَّفه بـ«التخريف الأيديولوجي»! وهذا الفهم السوفييتي المتأصل في الكريملن منذ زمن **لينين**، مضافاً إليه بطبيعة الحال دفاعه عن مصالحه الخاصة في مواجهة النفوذ الأمريكي من خلال حلفائه الذين كان يغدق عليهم صفة «الوطنية»، هو ما كان سبب قرار الاتحاد السوفييتي بأن «عليه أن يموّن الإخوة العرب»، الذين يمثلهم **الأسد والسادات**، إضافةً بالطبع- لتمثيلهما الأممية البروتارية جمعاء، وفق كلمات **بريجينيف**! لكن، وكما تقضي الأمانة القول، كان ثمة قاعدة ثابتة في هذه السياسة، منذ بدأ الاتحاد السوفييتي توريد السلاح إلى العالم العربي أواسط خمسينيات القرن الماضي، ولا تزال روسيا ملتزمة بها اليوم بصرامة وأكثر من أي وقت مضى، تقوم على مبدأ أن أي قطعة سلاح تُقدم لأي دولة عربية، وخصوصاً دول المواجهة مع إسرائيل، يجب أن لا تتسبب بأي خطر على الأمن الوجودي لهذه الأخيرة، ولا حتى بكسر التوازن الاستراتيجي معها. والمفارقة الصادمة في هذا السياق، بخلاف البروجاندا الغربية والإسرائيلية السائدة منذ عقدين من الزمن، هي

أن برامج الأسلحة غير التقليدية (البيولوجية والكيميائية) نفسها، سواء في سوريا أو العراق، وكذلك النووية في هذا الأخير، المفترض أنها من الأسلحة «كاسرة التوازن» مع إسرائيل وتشكل تهديداً «وجودياً» لها، إنما جرى تنفيذها أساساً بخبرات وتقانات ومواد أولية مصدرها دول «الحلف الأطلسي» نفسها، لاسيما فرنسا وألمانيا الغربية وهولندا وبريطانيا، وحتى الولايات المتحدة الأميركية نفسها في بعض الأحيان («معهد أبحاث القوات المسلحة للعلوم الطبية في الجيش الأمريكي» USAMD-AFRIMS، على سبيل المثال)، وليس الاتحاد السوفيتي أو دول أوروبا الشرقية الأخرى. وربما تكون كوريا الشمالية وحدها ساهمت لاحقاً في ذلك، نظراً لإفلاتها من الخضوع التام للوصاية السوفييتية وحساباتها في السياسة الدولية⁽¹²⁾. إضافة لذلك، بات معلوماً اليوم أن صفقة السلاح الأولى التي أبرمها الاتحاد السوفيتي مع دولة عربية، وهي صفقة العام 1955 مع مصر، إنما جرى تنفيذها باسم تشيكوسلوفاكيا، لا شيء سوى أن الكريملن لم يكن يتجرأ على إبرامها باسمه الصريح، أو على الأقل لأنه لم يُرد إزعاج الغرب حتى في زمن خروتشوف، رغم أنها جرت بتشجيع من وكالة المخابرات المركزية التي كنت تدعم ناصر بقوة وأرادت مناكدة وزارة الخارجية - مَرْتَع الخاضعين لنفوذ بريطانيا وإسرائيل آنذاك. والمفارقة التي لا بد من ذكرها في هذا السياق هي أن تسليح ستالين للمنظمات والمنظمات الصهيونية في فلسطين (بيتار، الهاغانا، أرغون...) على مدى العامين 1947 و 1948، بل وحتى صيف العام 1967 في بعض الحالات، كدعم لـ «الرفاق الاشتراكيين الصهاينة الذين يقاتلون من أجل وطنهم القومي التاريخي في إريتز إسرائيل [فلسطين] ضد الإقطاعيين الرجعيين العرب عملاء وأذناب الإمبريالية البريطانية»، إنما جرى أيضاً عن طريق تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، بمساعدة زعيم هذه الأخيرة، جوزيب بروز تيتو، الذي سيصبح أحد زعماء «حركة عدم الانحياز» وأقرب المقربين من الرئيس ناصر منذ المؤتمر التأسيسي للحركة في باندونغ العام 1955!

لم تكن هناك مشكلات تقنية جدية تذكر في افتتاح الجسر الجوي-البحري، لأن جميع الاستعدادات العسكرية، وفق ما قاله ممثلو وزارة الدفاع ورئاسة الأركان، كانت اتخذت مسبقاً بشكل جيد منذ أن تأكدت موسكو صباح 4 أكتوبر من أن السوريين والمصريين ذاهبون إلى الحرب وعلى وشك إطلاق هجومهم. لكن أولى الطائرات السوفييتية التي تحمل المعدات العسكرية لم تصل مصر وسوريا في 8 أكتوبر كما كان متوقعاً. وهذا هو سبب تواصل زعمي مصر وسوريا مع السفيرين السوفييتين في القاهرة ودمشق ليسألهما عن سبب هذا التأخير وفيما إذا كان متعمداً لسبب من الأسباب. وقد جرى تفسير هذا التأخير

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

الظاهري من قبل بعض الكتاب والمؤرخين، ومعهم الأفاك هيكـل بطبيعة الحال، على أنه تردد في تنفيذ التعهد السوفييتي بإقامة جسر جوي، بينما فسره آخرون على أنه دليل على أمل الكريملن بأن وقفاً مبكراً لإطلاق النار لا يزال ممكناً التوصل إليه. لكن، وبخلاف ذلك كله، كان التأخير لأسباب لوجستية في واقع الحال. وقد غادرت طائرات الشحن السوفييتية الأولى، كما وُعد المصريون والسوريون، في 8 و 9 أكتوبر. لكن، ولأنه كان عليها التوقف ليلاً في العاصمة الهنغارية بودابست أو العاصمة اليوغسلافية بلغراد وهي في طريقها من القواعد العسكرية في ألمانيا الديمقراطية أو أماكن أخرى داخل الاتحاد السوفييتي نفسه، فقد بدأت بالوصول إلى مصر وسوريا في اليوم التالي، 9 أكتوبر، بينما وصلت مجموعة كبيرة منها في 10 أكتوبر. ومنذئذ فإن جسراً جوياً ضخماً وغير مسبوق إلى مصر وسوريا من طائرات الشحن السوفييتية العملاقة (أنتونوف)، وآخر بحرياً متزامناً معه، لم تنقطع إمداداتهما عن الوصول إلى المطارات والموانئ المصرية والسورية حتى بعد نهاية الحرب ببضعة أسابيع. وقد استعاد فينوغرادوف ذلك لاحقاً بالقول «كان بإمكان الناس في القاهرة، خلال أوقات النهار حين يكون الطقس صحواً، رؤية بقايا خيوط محركات طائرات أنتونوف النفثة التي تعبر سماء القاهرة كل 30 أو 45 دقيقة». وهذا ما جعله مُفعماً بالفخر، كما قال. أما الملحق العسكري السوفييتي، إيفلييف، الذي كان في استقبال الطائرات الأولى في مطار القاهرة، فتقبّل امتنان الجيش المصري الذي بدا متأثراً بعدد الطائرات وكمية الحمولة.

أثار انقلابُ الموجة باكراً في ساحة المعركة لصالح إسرائيل، خصوصاً في مرتفعات الجولان، والرواية المتشائمة التي قدمها غريتشكو وكوليكوف، ردود فعل مختلفة في الكريملن، لاسيما حين ترافقت مع طلبات متواصلة من السادات والأسد لتزويدهما بالمزيد من العتاد لتعويض خسائرهما المتزايدة باطراد. وقد تسببت هذه الطلبات بجدالات حادة أحياناً في الكريملن. ففي أحد الاجتماعات، اقترح رئيس مجلس السوفييت الأعلى، نيقولاي بودغورني، أن تُلبى طلبات مصر وسوريا بشكل كامل دون الأخذ بالاعتبار الوضع العسكري ومآلاته، لأن أي تلكؤ أو تأخير لن يكون من شأنه سوى تسريع استسلامهما بشروط مذلة ومهينة كما حصل لهما في العام 1967. وقال إن على الاتحاد السوفييتي أن يكون كريماً مع أصدقائه العرب وأن يتجاوز حتى الاتفاقيات الثنائية القائمة. ولم يشذ عن ذلك حتى موقف رئيس لجنة أمن الدولة، يوري أندروبوف، رغم موقفه الحاد والمزمّن من نظامي دمشق والقاهرة. وحذا حذوه سكرتير اللجنة المركزية لشؤون التصنيع العسكري، الجنرال ديمتري أوستينوف،

الذي سيخلف غريتشكو على رأس وزارة الدفاع بعد وفاة هذا الأخير في العام 1976. هذا ولو أن موقف هذين الأخيرين استند إلى حساباتهما الاستراتيجية الخاصة التي تنطلق من منظور رؤيتهما العملية لأمن الدولة السوفييتية وعلاقته بميزان القوى في الشرق الأوسط، لا من منظور أيديولوجي يتعلق بطبيعة نظامي دمشق والقاهرة. وأما الآخرون، وكان كوسينغ و غروميكو من بينهم، فكان لديهم بعض التحفظات. فقد لاحظوا أن لدى العرب أسلحة كافية تفوق بشكل واضح كل ما في الترسانة الإسرائيلية، كمّاً ونوعاً، بحيث أن أي زيادة في المساعدة العسكرية للأطراف المتحاربة لن يكون من شأنها سوى إطالة أمد الحرب، وهلم جراً. وأشاروا بالأرقام إلى المقتنيات المصرية والسورية الفعلية من الأسلحة عند نشوب الحرب في 6 أكتوبر. ولاحقاً، عندما وضعت الحرب أوزارها، أطلعني زملائي العسكريون على قائمة رسمية من وثائق وزارة الدفاع تتضمن أرقام التوريدات السوفييتية وأنواعها حتى عشية الحرب (تحديداً شهر أغسطس 1973). وغني عن البيان أنها لم تتضمن الأسلحة والذخائر التي وصلت من دول أخرى مثل ألمانيا الديمقراطية أو كوريا الشمالية أو كوبا، أو تلك التي وصلت خلال الحرب و بعد وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر. وطبقاً لهذه القائمة، كانت مقتنيات مصر من السلاح عند بداية العمليات الحربية على الأقل كما يلي:

القوات الجوية		القوات البرية والدفاع الجوي	
العدد	النوع	العدد	النوع
174	ميغ 17	12	بطارية صواريخ أرض - أرض (فروغ 7).
328	ميغ 21	2.455	دبابات ومدافع ذاتية الدفع.
72	سوخوي 7	3.605	مدافع ثقيلة ومدافع هاون.
16	سوخوي 17	557	أسلحة مضادة للدبابات / مالبوتكا.
12	سوخوي 20	1.860	مدافع مضادة للدبابات.
22	طائرة نقل ليوشن IL28	13	بطاريات مدافع شيلكا (مزدوجة الاستخدام: مضادة للطائرات والعربات البرية).
26	3 أسراب قاذفة من طراز توبوليف TU16 تستخدم صواريخ أرض - جو كروز من نوع «كيلت» يبلغ مداها 200 كم	1.313	صواريخ م / ط: دفيئا، ديسنا، فولغا، بتشورا، كفادرات. بطارية

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

لم تحدد الوثيقة على نحو تفصيلي الأسلحة المضادة للطائرات، لكنها ذكرت فقط أن مصر كان لديها عند اندلاع الحرب صواريخ سوفيتية مضادة للطائرات من نوع فولغا (سام2)، بنماذج وأجياله المختلفة (دفيئا، ديسنا) و بتشورا (سام3)، الثابتة، بنماذجها المختلفة أيضاً، بالإضافة إلى صواريخ كفادرات (سام6) المتحركة المحمولة على مدرعات، وكلها من الطرازات المخصصة للتصدير. أما المقتنيات السورية من الأسلحة فقدرت على النحو التالي:

القوات البرية والدفاع الجوي		القوات الجوية	
النوع	العدد	النوع	العدد
مدافع ودبابات ذاتية الدفع	2.335	MIG-17	111
عربات مصفحة	1.265	MIG-21	180
مدافع ثقيلة ومدافع هاون	1.980	SU-7	25
مدافع مضادة للدبابات، وماليتوكا وشيلكا	375	SU-20	15
صواريخ م/ط: دفيئا، فولغا، بتشورا، كفادرات، وستريلا.	284	هيلوكبتر	57

وأما علاقة الترابط النسبية المتعلقة بأسلحة كل من مصر وسوريا، من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، فكانت 1 إلى 1.6 أو 1 إلى 1.7 لصالح العرب بشكل عام. وفي بعض الأسلحة كانت أكبر من ذلك بكثير، لصالح العرب بالطبع. ففي سلاح المشاة كانت هذه النسبة لصالح العرب بنسبة عشرة أضعاف في سلاح المشاة و12 ضعفاً في سلاح المدرعات و20 ضعفاً في سلاح المدفعية. ومن المعلوم أن هذا الخلل الكبير في ميزان القوى البرية، لصالح العرب، وهو خلل لا يزال قائماً وسيبقى كذلك، ناجم أساساً عن أزمة بنيوية في «القوى البشرية» يعاني منها الجيش الإسرائيلي وتفرض عليه التقليل قدر الإمكان من الاعتماد على العتاد العسكري الذي يحتاج إلى طواقم بشرية أكثر عدداً من غيره. وهذه الأزمة ناجمة بدورها عن أزمة بنيوية ديموغرافية لا تزال مستمرة حتى اليوم في إسرائيل رغم استقدام مئات الألوف من يهود الخارج، لاسيما دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. هذا مع العلم بأن قسماً كبيراً من هؤلاء هم في حقيقة الأمر مسيحيون أرثوذكس وليسوا يهوداً، الأمر الذي لا يجري تسليط الضوء عليه كثيراً بفعل حساسيته رغم استثناء ظاهرة بناء الكنائس المسيحية من قبل هؤلاء في أنحاء مختلفة من إسرائيل خلال السنوات الأخيرة!

هنا، وعلى خلفية المعطيات المذكورة أعلاه في جداول السلاح، من المهم الإشارة إلى أن رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال الحرب، الفريق **سعد الدين الشاذلي**، بنى قصة خلافه العسكري مع الرئيس **السادات** خلال الحرب، أي رفضه تطوير الهجوم في عمق سيناء إلى ممرات «متلا» و«الجدى»، كما كان يريد **السادات** وبعض الضباط الآخرين، على الأقل بعد 13 أكتوبر، بالتذرع بأن جيشه لم يكن لديه غطاء من صواريخ الدفاع الجوي المتحركة التي يمكنها مرافقة القوات والسماح لها بالتقدم شرقاً خارج نطاق الغطاء الذي توفره له بطاريات الصواريخ الثابتة المنصوبة غربي القناة. وقد كرر ذريعتيه هذه مراراً منذ أن نشر مذكراته عن الحرب («عبور السويس»، كاليفورنيا، 1980)، فضلاً عن مقابلاته الصحفية. لكن للأسف إن روايته المتداولة على نطاق واسع لا أساس لها من الصحة، ويمكن القول إنها تنطوي على تضليل لا يليق به وبشجاعته المعهودة عنه. وأعتقد أن خلافه «العسكري» مع الرئيس **السادات** والفريق **أحمد اسماعيل علي** خلال الحرب، وخلافه السياسي معهما بعد الحرب، هو الذي دفعه إلى التشبث بهذه الرواية وتطعيمها برواية أخرى تقول إن الخطة العسكرية الأساسية لم تكن تتضمن الوصول إلى «الممرات»، وإن الحديث عن وجود خطة تتضمن الوصول إلى «الممرات» ليست سوى «خطة اخترعها **السادات** كرشوة قدمها لنظيره **الأسد** لكي يُقنع هذا الأخير بالدخول في الحرب»، نظراً لأن هذا الأخير كان يشترط وجود خطة من هذا النوع كي يدخل أي حرب إلى جانب مصر؛ وهي - أي موضوع «الرشوة» - رواية انفرد بها **الشاذلي** دون غيره، ونفاها قائد عملياته اللواء **عبد الغني الجمسي**، الذي أكد أن الخطة كانت تتضمن في أساسها الوصول إلى «الممرات»⁽¹³⁾. وفي جميع الأحوال، وإذا ما صحت الرواية، فإن **الشاذلي** يدين نفسه بنفسه أخلاقياً، نظراً لأنه ارتضى لنفسه أن يكون شريكاً في خداع السوريين و«بيعهم» خطة مزيفة لإقناعهم بالمشاركة في الحرب. فقد كان يعرف، من موقعه كرئيس أركان، بوجود «خطتين»، واحدة حقيقية للتطبيق الفعلي والثانية ورقية مزيفة لـ «رشوة» السوريين بها، كما اعترف في كتابه المذكور (ص 30-31). وهذا أدنى دُرك من النذالة الأخلاقية يمكن أن ينحط إليه المرء في سلوكه مع شقيقه وشريكه في الحرب، خصوصاً حين يمكن أن يؤدي هذا السلوك إلى كارثة عسكرية وخسائر بشرية فادحة لدى الشقيق، كم حصل في واقع الحال.

على أي حال، إن قوائم السلاح المباعة إلى مصر قبل الحرب، وكما رأينا أعلاه، كانت تتضمن بطاريات كفادرات (سام 6) المحمولة على عربات مدرعة والقادرة على التعامل مع الأهداف المنخفضة، فضلاً عن صواريخ «ستريلا» المحمولة على الكتف. وهذا النوع من الصواريخ،

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

وبشكل خاص «كفادات»، كما شرح لي ضابط متخصص في الأركان العامة السوفيتية، مصمم أصلاً لهذا الغرض، أي مواكبة القوات البرية خلال تقدمها وتأمين الغطاء الجوي لها في حالة الحركة. والغريب أن الفريق الشاذلي نفسه يعترف في ثلاثة مواضع على الأقل من مذكراته بامتلاك الجيش المصري مثل هذه الصواريخ منذ ما قبل الحرب بأكثر من عام، وإن تَدَّرَع في نقاشه مع وزير الحربية أحمد اسماعيل علي بأن «كمياتها غير كافية». وإذا كان من سوء الطالع أنني لم أتمكن من الحصول على وثائق أميركية أو إسرائيلية عن أداء هذه الصواريخ خلال حرب أكتوبر لتضمينها الطبعة الإنكليزية من هذا الكتاب، فإن حظي كان طيباً في الحصول على وثيقة خطيرة ذات صلة تَكْرَم عليّ هنري كيسنجر بنسخة منها من أوراقه الخاصة بعد أربع سنوات على ذلك، وتحديداً خلال زيارتي له في منزله في «ساوث كينت» شمال نيويورك صيف العام 1999. وأنا - في أي حال - ممتن له على كرمه بوثيقة من هذا النوع لم تُرفع عنها السرية بعد، وبالتالي تمكّني من الاعتماد عليها في هذي النسخة العربية من الكتاب.

الوثيقة، المؤلفة من تسع صفحات (راجع ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 5)، هي محضر اجتماع عقد في «بيت الضيافة» الرسمي الإسرائيلي في هرتزليا شمال تل أبيب مساء 22 أكتوبر 1973 (بين الساعة 16.15 و 16.57). وقد حضر الاجتماع، إلى جانب كيسنجر ومساعدته لشؤون الشرق الأوسط جوزيف سيسكو وسكرتيره الشخصي وينستون لورد وضباط وموظفين أميركيين آخرين، كلٌّ من رئيسة الوزراء الإسرائيلية، غولدا مائير، و وزير خارجيتها أبا إيبان، ووزير دفاعها موشي دايان، ورئيس أركانه ديفيد أليعازر، ورئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال إيلياهو زعيرا، وقائد سلاح الجو الجنرال بينيامين بيليد، فضلاً عن السفير الإسرائيلي في واشنطن آنذاك، إسحاق رابين. وفي هذا المحضر، الذي يحمل التاريخ نفسه، شكا وتذمّر قادة الجيش الإسرائيلي للوزير الأميركي من الخسائر الكبيرة التي لحقت بطائراتهم بسبب صواريخ «سام/6» (كفادات). وفي الصفحة الثالثة منها يقول الجنرال بيليد ما حرفيته «كانت مقاربتنا للحرب هي الصمود خلال الأيام القليلة الأولى. لكن مشكلتنا الكبرى كانت حتى صباح اليوم (22 أكتوبر) هي الصواريخ، وبشكل خاص سام/6 (...). وبعد بضعة أيام بدأنا البحث عنها (لتدميرها). خسرنّا (على الجبهة المصرية) 102 طائرة من مختلف الأنواع، 32 طائرة F4، و 53 طائرة A4 [سكاي هوك]، و 11 طائرة ميراج و 6 طائرات سوبر ميستير». ويشير الجنرال بيليد في حديثه نفسه إلى أنه، ورغم عمليات التدمير التي قامت بها إسرائيل للدفاعات الجوية المصرية، فإنه «لا يزال يوجد من 16 إلى 17 بطارية صواريخ دفاع

جوي في القطاع الشمالي من القناة، معظمها سام/6». وحين يسأله **كيسنجر** «أي الصواريخ كانت السبب الأساسي في خسائركم؟»، يجيبه **بيليد** بلا تردد وبكلمة واحدة «سام/6». وعندما يسأله **كيسنجر**: «ألم تكن سام/7» (ستريلا)؟، يجيب **بيليد** «سام/7 أيضاً، ولكن سام/6 بالدرجة الأولى. ومشكلتنا ليست أداءها الجيد فقط، ولكن أيضاً هي أن الغرب لم يكن لديه خبرة بها بعد». وكانت هذه الصواريخ، وغيرها من الأنواع الأخرى، هي أحد الأسباب الأساسية التي دفعت الإسرائيليين إلى تنفيذ عبور مضاد إلى الضفة الغربية من قناة السويس في «دفرسوار البحيرات المرة»، بعد أن أصبح تدميرها من قبل القوات البرية هو الطريقة الوحيدة الممكنة نظراً لفشل الطيران الإسرائيلي في ذلك، على الأقل خلال الأيام الأولى من الحرب، وقبل أن يحصل الإسرائيليون على صواريخ جو-أرض أكثر فعالية مثل «شرايك Shrike» و«مافريك AGM-65 Maverick» الذي كان دخل الخدمة في الجيش الأميركي قبل عام واحد فقط، بالإضافة إلى جيل مطور من «ستاندارد». وتحفل مذكرات القادة الإسرائيليين والمصريين بتفاصيل وافية عن الدور الذي قامت به القوات الإسرائيلية بعد عبورها المضاد في «شن حملة بحث وتفتيش عن مرابض هذه الصواريخ وتدميرها»، نظراً لأن بطاريات الصواريخ، وكما هو معلوم، لا تستطيع الدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم بري. إذ يكفي تسلل مجموعة صغيرة من المشاة لتدمير كتيبة بكاملها خلال دقائق. وعملياً يكفي تخريب صحن الرادار أو الهوائيات أو «كبين» القيادة في أي كتيبة صواريخ ببضع طلقات من رشاش فردي أو قنبلة يدوية صغيرة حتى تخرج الكتيبة نهائياً من المعركة وتصبح أشبه بكومة خردة. وهذا ما كان يحصل في واقع الحال غربي القناة على أيدي الإسرائيليين الذين استخدموا-للمرة الأولى في التاريخ- ما يسمى «حرب عصابات بالدبابات»، إذ كانت القوات الإسرائيلية، التي عبرت إلى الضفة الغربية للقناة اعتباراً من فجر 16 أكتوبر، تنقسم إلى مجموعات صغيرة كل منها يتألف من دبابة أو دبابتين (غالباً سوفيتية الصنع من غنائم حرب يونيو 1967 وحرب «العدوان الثلاثي» 1956) أو بضع عربات وعدد محدود من جنود الكوماندوز، ثم تقوم كل مجموعة بالانتشار في الحقول وبساتين الأشجار بحثاً عن مرابض الصواريخ وراداراتها وتدميرها؛ وهذا ما جعل **السادات** وقائد جيشه، الفريق الأبله **أحمد اسماعيل علي**، يتحدثان ببلاهة غريبة لرئيس الوزراء السوفيتي **كوسيجن** حين زار مصر خلال الحرب، في 16 أكتوبر، عن أن الخرق الإسرائيلي «استعراضي وتافه»، فهو عبارة عن «سبع دبابات لا غير تمكنت من التسلل إلى بساتين المانغو غربي القناة، ونقوم بمطاردتها

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

والتعامل معها، فلا شيء مقلق! وكما يبدو، فقد كانا جاهلين تماماً ما كان يحصل على الضفة الغربية للقناة، ولم يكن قادته العسكريون الميدانيون أقل جهلاً منه بذلك!

المفارقة، كما نكتشف من الوثيقة، هي أن جميع بطاريات «كفادرات» - باستثناء لواء منها جرى نشره قرب «السد العالي» جنوب مصر منذ ربيع العام 1970 خشية استهدافه من قبل إسرائيل وإغراق مصر بكاملها، وفق ما أعلنه وزير الري آنذاك الدكتور حسن زكي- كانت منشورة غربي القناة، جنباً إلى جنب مع الصواريخ الثابتة، بدلاً من أن تكون قد عبرت- أو بعضها على الأقل- مع القوات المهاجمة إلى الضفة الشرقية كما يقضي المنطق العسكري، وبالتالي تأمين غطاء جوي لهذه القوات إلى مسافة 24 كم على الأقل، خصوصاً وأن لديها - بفعل نظام رادارها المتطور - ميزة القدرة على التعامل مع الأهداف المنخفضة حتى مستوى مئة متر فوق سطح الأرض، وعلى نصب «كمان جوية» خطيرة بفعل قدرتها الكبيرة على الحركة والمناورة والتخفي مهما كانت التضاريس مكشوفة، كصحراء سيناء. وبهذا المعنى، ورغم أدائها الفعال باعتراف الإسرائيليين، لم يعرف المصريون الاستفادة-عملياتياً وليس تقنياً- من ميزاتها وطاقاتها الكاملة، رغم وجود أحد أكفأ الضباط المصريين على رأس سلاح الدفاع الجوي، وهو اللواء محمد علي فهمي. لكن، وكما فهمت من ضباط الأركان عندنا، فليس هو من يتحمل مسؤولية هذا الخطأ الشنيع، وإنما رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي وقائد الجيش أحمد اسماعيل، فهما من كان لهما القرار النهائي في تحديد حجم ونوعية المعدات التي يجب إبرارها إلى شرقي القناة، بما في ذلك بطاريات الدفاع الجوي لمواكبة تقدم القوات، بدليل أن اللواء فهمي، وحين أعطي ضوءاً أخضر بذلك بعد أن قرر السادات-ولكن متأخراً جداً وبعد أن فات الأوان تماماً- تطوير الهجوم نحو الممرات في سيناء، تمكن خلال بضع ساعات من تحريك تسع كتائب صواريخ (أي 27 منصة إطلاق فضلاً عن راداراتها وكتائبها المتخصصة بالدعم الفني ومولدات الطاقة الكهربائية الخاصة بها) إلى شرقي القناة يوم 13 أكتوبر وحده، رغم أنها صواريخ ثابتة (فولغا وبتشورا) تحتاج إلى جهد خاص حين نقلها إلى مرابض جديدة بعيدة و وضعها في حالة تشغيل، لاسيما خلال العمليات الحربية وظروف المعركة ونشاط الطيران المعادي. وهذا ما يعزز حديث الماريشال كولي كوف عن أنه لم يكن لدى العرب أي عقيدة عسكرية قتالية واضحة خلال الحرب، وأن معظم ما كانوا يقومون به، على الأقل بعد انطلاق العمليات الحربية، كان أقرب إلى ردود فعل ارتجالية.

على أي حال، وبالعودة إلى مسألة الإمدادات، ينبغي أن نشير هنا إلى أن موقف الجيش السوفييتي كان متردداً لجهة ما يتعلق بالإمدادات. فمن ناحية أولى، كانت قيادة الجيش تعي

وتفهم بشكل جيد وتام أنه بدون إمدادات متجددة ومتواصلة فإن العرب لن يكونوا في موقف يسمح لهم بالاستمرار في القتال، ولن يكون أمامهم سوى الاستسلام. لكنها، من ناحية أخرى، كانت قلقة من أن الإمدادات السوفيتية يمكن أن تقع في أيدي الإسرائيليين، وبالتالي الأميركيين. ولم يكن ذلك دون مبرر على درجة كبيرة من الواجهة، نظراً للتاريخ العربي المشين على هذا الصعيد. فعملية «الطائر الأزرق»، كما أسمتها إسرائيل، كانت لا تزال حية في الأذهان، وهي التي أسفرت عن هرب الطيار العراقي النقيب **منير روفاء** / **ردفا** في 16 أغسطس 1966 بطائرته الحديثة جداً آنذاك (ميغ 21) إلى قاعدة «حتسور» الجوية الإسرائيلية مقابل 50 ألف دولار بعد اصطياده في العراق من قبل امرأة أميركية تعمل مع الموساد، قبل أن تدعوه إلى رحلة رومانسية إلى إيطاليا حيث كان بانتظاره ضابط الموساد الإسرائيلي **ريهافيا فاردي** [ריהביה פאדי]، رئيس «شعبة الارتباط مع العملاء في الدول العربية»، الذي قام بتجنيدته وتهريب عائلته قبله إلى إسرائيل عبر كردستان العراق وإيران وأوروبا. وقد رُتبت عملية الهروب بمساعدة ضابط المخابرات الأردنية (العراقي الأصل وقائد سلاح الجو الأردني لاحقاً)، **عبود سالم حسن**، الذي كان جاسوساً للمخابرات البريطانية قبل فراره إلى الأردن عبر سوريا في أبريل 1960، وبتسهيل لوجستي من قبل قائد سلاح الجو الأردني، **الرائد صالح الكردي**، وموافقة **الملك حسين** ⁽¹⁴⁾. وقد ساهمت «عملية الطائر الأزرق» بشكل كبير في تحطيم أسلحة الجو المصرية والسورية، وبعض سلاح الجو العراقي، خلال الساعات الأولى من حرب يونيو في العام التالي [وساهمت أيضاً في «تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط»، كما ستقول «يديعوت أحرونوت» لاحقاً، في 29 مايو 2007، بمناسبة بث فيلم وثائقي عن العملية للمرة الأولى منذ حصولها- المترجم]. أما الفائدة التي لم تكن أقل أهمية بالنسبة للإسرائيليين، فهي أن العملية أسست لمسار انعطافي كبير في علاقة التعاون الأمني والعسكري بينهم وبين الولايات المتحدة. ذلك لأن إسرائيل سمحت لخبراء سلاح الجو الأميركي، الذين كانوا لا يزالون يعتبرون الطائرة «لغزاً غامضاً» يجهلونه تماماً، بفحصها والإطلاع على جميع أسرارها الهندسية والعملياتية. ومنذئذٍ فُتحت أبواب مخازن السلاح الأميركي على مصاريعها أمام إسرائيل لتعرف منها دون حساب، بعد أن كانت شبه مغلقة بوجهها، وبعد أن كان سلاحها كله من منشأ أوروبي.

إضافة لذلك، كان لا يزال حياً في الأذهان فرار الجيش المصري أمام الجنود الإسرائيليين منذ الساعات الأولى لحرب يونيو 1967، الأمر الذي حصل أيضاً- وإن على نطاق أضيق- في مرتفعات الجولان في العام 1967، حين أَمَرَ وزير الدفاع السوري، **حافظ الأسد**، قواته

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

بالانسحاب الكيفي، فغنم الإسرائيليون منهم كميات هائلة من السلاح. وبعد ذلك بقليل (في سبتمبر 1969) قيام وحدة كوماندوز إسرائيلية بعملية إنزال برمائي في منطقة «الزعفرانة» المصرية، التي أشرنا إليها سابقاً. ومن المعلوم أن هذه الواقعة تسببت بفضيحة مدوية للجيش المصري، ما دفع **عبد الناصر** إلى طرد رئيس الأركان **أحمد اسماعيل** وقائد القوى البحرية **فؤاد أبو ذكري** من الجيش قبل أن يعيدهما السادات إلى الخدمة بعد انقلابه الذي خطط له ورتبه الجاسوس **محمد حسنين هيكل** في مايو 1971 بالتنسيق مع صديقه ومعلمه ضابط الـ CIA المقيم في القاهرة، **يوجين ترون**. وربما كان الأكثر حضوراً في أذهان قادة الجيش السوفييتي على هذا الصعيد، أكثر من أي واقعة أخرى، هو استيلاء إسرائيل على معظم مكونات صفقة السلاح الأولى بين مصر والاتحاد السوفييتي (صفقة «السلاح التشيكي») في العام 1955 خلال «العدوان الثلاثي» الذي حصل في العام التالي. فيومها ترك الضباط والجنود المصريون أسلحتهم في سيناء، بما في ذلك طائرات «ميغ 17» الحديثة جداً آنذاك [بناء على نصيحة الجاسوس **حسن التهامي** الذي نقل النصيحة من «سيدنا الخضر»، راجع الهامش 4 في مقدمة المترجم، ص 48] وانسحبوا كيفياً بطريقة أشبه بالفرار إلى منطقة القناة، بناء على أوامر شخصية من **عبد الناصر**، الذي رفض (مع قائد قواته الجوية، الجاسوس البريطاني **محمد صدقي محمود**) رفضاً قاطعاً تأمين غطاء جوي لهذه القوات وحضر بنفسه إلى غرفة العمليات وتولى القيادة بدلاً من قائد الجيش المشير **عبد الحكيم عامر** الذي كان يرفض الانسحاب وكان يريد استخدام سلاح الجو! ومن المعلوم أن قيمة الأسلحة التي حصلت عليها مصر بموجب تلك الصفقة الضخمة، والتي انتهت إلى الأيدي الإسرائيلية في العام التالي، بلغت يومها 103 ملايين جنيه مصري (حوالي أربع مئة مليون دولار بأسعار تلك الأيام)! ومع ذلك فإن ما قاله رئيس الأركان الإسرائيلي يومها، **موشي دايان**، لجنراله قائد المنطقة الجنوبية، **عساف سيمحوني** Asfa Simhoni، الذي قاد القوات الإسرائيلية في سيناء خلال «العدوان الثلاثي»، يبقى الأكثر إثارة في القضية برمتها. فقد أكد **دايان** يومها لجنراله أن قواته «ستستولي على سيناء كلها دون إراقة قطرة دم واحدة»، وهو ما حصل في واقع الحال نتيجة أوامر **ناصر** لقواته بالانسحاب أو «الفرار» دون قتال إلى منطقة القناة، لكننا كان **دايان** يعرف مسبقاً وعلى نحو يقيني أن الزعيم المصري سيصدر هكذا أمر لقواته عند بدء العدوان الإسرائيلي-البريطاني-الفرنسي!! وقد استخدمت هذه الواقعة من قبل بعض المؤرخين والمعارضين للطعن في «وطنية» **ناصر**، وللإشارة إلى أن قراره هذا لم يكن إلا خدمة لإسرائيل، لاسيما وأنه سارع فور انتهاء العدوان إلى إعطاء سفنها المدنية والعسكرية الحق في عبور

مضائق خليج العقبة (تيران)، نزولاً عند نصائح مستشاريه في محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، لاسيما رئيسها وصديقه ومستشاره آنذاك **جيمس آيكلرغر**!

وإذا كان حديثنا يتعلق بتلك الوقائع التي حصلت قبل حرب أكتوبر، فإن هذا لا يمنع من الإشارة إلى ما حصل بعدها في هذا السياق، كونه يؤكد «القاعدة» ولا يشكل استثناء لها؛ إذ سدد المصريون طعنة «أمنية-تكنولوجية» نجلاء غير مسبوقة إلى ظهر الاتحاد السوفييتي ليلة 21 سبتمبر 1977، ربما تكون المرة الأولى التي يجري الكشف عنها، كونها لا تزال طيّ الكتمان من قبل جميع الأطراف المعنية رغم مرور قرابة ثلاثين عاماً على وقوعها. ففي ذلك اليوم، وبعد مساومات مالية-استخبارية سرية امتدت على مدى أشهر، حطت طائرة شحن عسكرية أميركية من طراز C-5 Galaxy في «قاعدة بني سويف» الجوية (100 كم جنوب القاهرة) ونقلت في جوفها طائرة «ميغ 23» تحت جناح الظلام إلى «قاعدة كريتش» الجوية في «لاس فيغاس» بالولايات المتحدة مقابل مبلغ من المال تقاسمه ثلاثة أشخاص هم الرئيس **السادات** ونائبه **محمد حسن** **مبارك** وقائد القوى الجوية الفريق **محمود شاكر عبد المنعم**. أما «بطل الصفقة»، وفق «أرشيف فولف»، إذ كان جهاز HVA اكتشف تفاصيل العملية بعد بضعة أسابيع على وقوعها وحصل على صور ميدانية لعملية تفكيك الطائرة وشحنها، بفضل عملائه داخل جهاز المخابرات الخارجية البريطانية MI6، وبفضل رئيس محطة HVA في أميركا الشمالية الكولونيل **برست**، فلم يكن سوى رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة آنذاك، **جيمس ريشارد فيز** James Richard Fees، الذي حصل على أعلى وسام أميركي من الرئيس **جورج بوش الأب** لم يُفصح عنه رسمياً حتى الآن، عملاً بالتقاليد المتبعة في هكذا حالات. وقد ظهر **جيمس فيز** في الصور الملتقطة سراً وهو يتفحص الطائرة ويشرف على عملية تفكيكها وتغليفها في «قاعدة بني سويف» قبيل شحنها إلى الولايات المتحدة (راجع «غاليري الصور»/القسم الثاني). وليس معلوماً على وجه الدقة حتى الآن المبلغ الذي دفعه **فيز** للباعة الثلاثة، إلا أن المعلومات التي توفرت لجهاز HVA أشارت في حينه إلى أنه كان مليون دولار في البداية، لكن الخلاف الذي حصل بينهم، إذ أصّر كل منهم (السادات، **مبارك**، **عبد المنعم**) على الحصول على المبلغ نفسه، أرغم **جيمس فيز** على دفع ثلاثة ملايين دولار تقاسموها فيما بينهم بعد مشاوره مع واشنطن! وكانت الولايات المتحدة مستعدة لدفع مبلغ أكبر من ذلك بكثير، نظراً لأن الطائرة كانت الأكثر تقدماً آنذاك، وكان سلاح الجو الأميركي بحاجة إلى معرفة ميزات الهندسية والعملياتية وتدريب طياريه على مواجهة الطائرات السوفييتية الحديثة. وغني عن البيان أن أسرار الطائرة وميزاتها التقنية والقتالية نُقلت على

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

الفور إلى إسرائيل، فكان ذلك أحد الأسباب الأساسية التي مكنتها من تدمير جميع الأسراب السورية من الطراز نفسه (حوالي 60 طائرة، بالإضافة إلى 23 طائرة من أنواع أخرى) خلال بضعة ساعات في ما سيُعرف لاحقاً باسم «مجزرة سلاح الجو والدفاع الجوي السوري» التي حصلت في سماء لبنان وعلى أرضه يومي 9 و10 يونيو 1982 خلال الغزو الإسرائيلي للبنان، والتي أدت إلى تدمير حوالي 34 بطارية صواريخ أيضاً، فضلاً عن مصرع وإصابة قرابة خمسة آلاف ضابط وعسكري سوري!!

وفي أكتوبر 1989 سيقوم طيار سوري، قيل في وسائل الإعلام السورية والغربية إنه يدعى **بسام العدل**، رغم أن هويته المعلنة مشكوكٌ بها في وثائق «أرشيف فولف»، بالهرب بطائرة ميغ 23 أخرى إلى إسرائيل. وإذا كانت هذه الطائرة فقدت قيمتها التكنولوجية لدى إسرائيل والغرب منذ صفقة بيع طائرة ميغ 23 المصرية لوكالة المخابرات المركزية، فإن الحدث بحد ذاته أكد «القاعدة» التي أشرت إليها أعلاه، لاسيما وأن من ساعد على تهريبه وتهريب العملية التي جندته إلى بيروت بسيارته الخاصة، بعد اكتشافها واعتقالها في دمشق، ليس سوى مسؤول فرع التحقيق في مخابرات سلاح الجو السوري آنذاك وحتى اليوم، الكولونيل **علي مملوك** [مدير إدارة المخابرات العامة ورئيس مكتب الأمن القومي لاحقاً] (15).

ومن ناحيته، يتذكر الكولونيل **ليونيد ميدويديكو**، وهو عضو مجموعة العمل الخاصة التي شكلت في وزارة الدفاع خلال حرب أكتوبر لمتابعة الوضع في الشرق الأوسط، أن مسألة تزويد العرب بأسلحة حديثة كانت -للسبب المذكورة وغيرها- إحدى القضايا الأكثر صعوبة التي تعاملت معها المجموعة على مدى أيام الحرب. فالإيمان بأن نصراً عربياً على إسرائيل من المستحيل تحقيقه، وانعدام الثقة بـ «الأخوة العرب» ووجود قناعة في أوساط سوفيتية واسعة، مدنية وعسكرية، بأن «خيانة الصداقة ونزعة الغدر بالأصدقاء تجريان في دماء العرب لأنهم يرضعونهما مع حليب أمهاتهم»، كما قال **بريجينيف** بنبرة «عنصرية» تعميمية غاضبة خلال اجتماع للمكتب السياسي أعقب طرد الخبراء السوفييت من مصر صيف العام 1972، فضلاً عن وجود التزام قديم بمبدأ عدم توريد سلاح هجومي كاسر للتوازن مع إسرائيل، كثيراً ما قاد إلى رفض طلبات عربية معينة للحصول على أنواع حديثة من السلاح السوفييتي غالباً ما تكون قيد الإنتاج أو لم تخرج بعد خارج نطاق قوات «معاهدة وارسو».

وتُعتبر الواقعة التالية مثلاً نموذجياً على مسألة الطلبات العربية الخاصة؛ فخلال اجتماع له مع السفير **فينوغرادوف** في الأيام الأولى من الحرب، حثّ الساداتُ الحكومة السوفييتية على

السماح له باستخدام صواريخ «سكود» المنشورة على الأراضي المصرية، ومنح الحق بتشغيلها للمصريين. وكان فينوغرادوف يعلم جيداً أن هذا الأمر مسألة بالغة الحساسية بالنسبة لموسكو، وهو ما دفعه في رده على السادات إلى القول «لماذا تريد المزيد من صداع الرأس مع هذه الصواريخ، أيها الرفيق الرئيس؟ أليس لديكم ما يكفي من مشاكلكم الخاصة؟». وقد أرسل فينوغرادوف طلب السادات إلى موسكو، لكنه لم يتلقَ رداً على الإطلاق.

لم يكن الكريملن معنياً بإطالة الحرب؛ لكنه، وانسجاماً منه مع مبدأ «الأممية البروليتارية» التي كان يمثلها السادات والأسد، من وجهة نظر شعوزاته الأيديولوجية، قرر مساعدة مصر وسوريا بقوة ضد «العدو الإمبريالي المشترك». وعلى الرغم من أنه كان باستطاعة الكريملن التحفظ في تزويد الدول العربية بالسلاح وتقييد إمدادهم به، وبالتالي وضع ضغط إضافي عليهم يهدف إلى وقف إطلاق نار مبكر، وهو ما كان لصالحه وصالحهم، فإنه تجنب اللجوء إلى هكذا خيار حتى حين يؤس تماماً من إمكانية إقناع السادات بالموافقة على هكذا قرار، واستمرت عمليات الإمداد الجوية والبحرية الكثيفة على مدار أيام الحرب، بل وحتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بأسبوعين. وهناك كُثر ممن كتبوا عن حرب أكتوبر، مثل غاليا غولان و جون غلاسمان و أمنون سيللا و وليم كوانت وغيرهم، عالجوا مسألة شحنات الأسلحة إلى الدول العربية. فبحثُ كوانت، على سبيل المثال، يتضمن أرقاماً تقريبية عن الجسر الجوي - البحري السوفييتي إلى الشرق الأوسط خلال الحرب، وهي تبدو منطقية، لكنني لا أستطيع تأكيدها أو نفيها. ففي اجتماعات المكتب السياسي لم يجرِ التطرق مطلقاً إلى طبيعة ومواصفات الشحنات، بالنظر لكونها «مسائل ذات طابع تقني لا سياسي» في معايير التصنيف البيروقراطية السوفييتية، على الرغم من أنه ما من أحد في الكريملن قلل من شأن الأهمية السياسية الكبيرة لسياسة التموين التي اتبعتها الكريملن. ويعترف الجنرال محمود غاريف، نائب رئيس الأركان السوفييتي، الذي عمل طوال سنوات عديدة في مصر، بأن الكريملن أنشأ - استجابةً لطلب مصري - جسراً جوياً للإمداد بالتكنولوجيا العسكرية وقطع الغيار والذخيرة في إطار عملية واسعة النطاق نفذتها أربعة آلاف رحلة نقل عسكرية. فبالإضافة إلى الكميات التي كان متفقاً عليها قبل الحرب، جرى تسليم المصريين ألفاً وخمسمئة دبابة ومئة وتسع طائرات من نماذج حديثة بعد اندلاعها. وقبل الحرب، كما يتذكر، زوّد الاتحاد السوفييتي الجيش المصري، وفق شروط مالية ميسرة جداً (إسقاط نصف ثمن السلاح وسداد النصف الباقي على مدى زمن طويل بفائدة 2 بالمئة فقط، بالإضافة إلى الهدايا المجانية منه)، بصواريخ مضادة للطائرات وما مجموعه ألفان وخمسمئة دبابة وألف ومئتا طائرة حربية.

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

وكانت هذه الأسلحة من النوع الأكثر تقدماً في زمنها: دبابات «تي 62»، طائرات «ميغ 21» و«ميغ 23»، التي كان استخدامها لا يزال مقتصرًا على جيوش «معاهدة وارسو»، ولم يكن الفيتناميون أنفسهم، الذين كانوا يقاتلون دولة عظمى، قد حصلوا عليها، وبطاريات صواريخ مضادة للطائرات من طراز «كفادرات» كانت تخرج للمرة الأولى أيضاً خارج «حلف وارسو»، وكانت مصر أول من تلقاها قبل الحرب بأكثر من عامين، بينما لم تحصل سوريا نفسها عليها، وهي الشريكة في الحرب، إلا قبيل اندلاعها بأشهر أو أسابيع قليلة⁽¹⁶⁾.

«يا عرب العالم... اتحدوا!»

السبيل الآخر الذي انتهجه الاتحاد السوفييتي لدعم العرب في حربهم كان سياسياً، وفي المقدمة من ذلك تشجيع الدول العربية الأخرى لتقديم المساعدة إلى كل من مصر وسوريا؛ وهي فكرة جرى التعبير عنها للمرة الأولى خلال اجتماع المكتب السياسي يوم 6 أكتوبر في مكتب بريجنيف. وكان أول من بادر إلى طرحها رئيس مجلس السوفييت الأعلى، نيقولاي بودغورني، الذي قوبلت فكرته باستحسان المشاركين جميعاً. وبناءً على ذلك جرى اتخاذ خطوات عملية عدة بهدف خلق جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل، فتقرر: أولاً - أن يرسل بريجنيف رسائل شخصية إلى زعماء البلدان العربية؛ وثانياً - أن يبادر كل من بودغورني وكوسيجن و سوسلوف وغروميكو و بونومارييف إلى لقاء ممثلي الدول العربية المعتمدين في موسكو، أو أولئك الذين يزورونها، وإبلاغهم بوجهة نظر الكرملين المتعلقة بالتضامن العربي؛ وثالثاً - أن يجري إبلاغ زعماء «معاهدة وارسو» بالموقف السوفييتي من الحرب في الشرق الأوسط وأهمية التضامن مع مصر وسوريا. وأخيراً جرى توجيه وسائل الإعلام السوفييتية بأهمية الدعاية للمساعدة الواسعة والفعالة من جميع «القوى التقدمية في العالم» لدعم مصر وسوريا. وجرى تنفيذ هذه التوجيهات كلها على مدى أيام الحرب اعتباراً من يومها الثاني، حيث وجه بريجنيف رسائله إلى عدد كبير من الزعماء العرب. وقد صيغت الرسائل من قبل «القسم الدولي في اللجنة المركزية» للحزب، بإشراف رئيس القسم بونومارييف، بالتعاون مع «إدارة الشرق الأوسط» في وزارة الخارجية؛ أما تسليمها فجرى خطياً أو شفهيًا من قبل السفراء السوفييت في الدول العربية. ولكي تبلغ المفارقة مستوى الوقاحة، تقرر أن تكون الرسالة الأولى إلى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. أما وجه الوقاحة في الأمر فهو أن الاتحاد السوفييتي كان لا يزال يرفض بشدة استقبال عرفات رسمياً في موسكو، ولم يكن يعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا بوجود «شيء» اسمه «قضية فلسطينية»، ولا حتى بوجود الشعب الفلسطيني نفسه؛ إذ كان لا يزال يعتبر

الفلسطينيين مجرد «لاجئين أردنيين ومصريين»! وقام بتسليم الرسالة له السفير السوفييتي في لبنان **سرفار عظيموف**. وقد اعتمد محتوى الرسائل وصيغها على طبيعة العلاقات مع الزعيم العربي المعني بالرسالة و التقدير السوفييتي لسياسة بلده الداخلية والخارجية.

الرسالة الأكثر بساطةً وصراحةً ومباشرةً من بين الرسائل كلها كانت تلك الرسالة الموجهة إلى الرئيس الجزائري **هواري بومدين** والرسالة الموجهة إلى الرئيس العراقي **أحمد حسن البكر**، نظراً لأهمية بلديهما بالنسبة لكل من الجبهتين المصرية والسورية على التوالي. فقد حث **بريجينيف** كلاً من الزعيمين على استخدام جميع الوسائل والموارد الموجودة بتصرفهما من أجل دعم كل من مصر وسوريا في الصراع الذي «فرضه عليهما المعتدي الإسرائيلي». كما ناشد **البكر** و **بومدين** لاتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة والممكنة لمساعدة القوات المسلحة المصرية والسورية من أجل هزيمة «العدو الغادر». أما المثير للسخرية في تلك الرسائل فكان وصفها زعمي مصر وسوريا، اللذين وصلا إلى السلطة بانقلابين دبّتهما و/أو باركتهما أجهزة المخابرات البريطانية والأميركية والسعودية، بأنهما «تقدميان معاديان للإمبريالية»! وقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى **البكر** طلباً سوفيتياً واضحاً لا لبس فيه بأن يقدم العراق مساعدة عسكرية مباشرة إلى سوريا- «جار العراق وحليفه في الكفاح ضد العدو المشترك، الصهيونية»، كما جاء في الرسالة. وختم **بريجينيف** رسائله بالتعبير عن أمله شخصياً وعن القناعة الراسخة لبلاده بأن الزعماء العرب سيفهمون على نحو تام «جميع خصائص الوضع الراهن»، وهي الجملة الإنشائية الأكثر بلاغةً وترديداً واجتراراً في تاريخ الأدب السياسي اللينيني-الستاليني كله، وأنهم سيستردون بمثل التضامن الأخوي مع مصر وسوريا. وفي رسائله إلى الثلاثة، **عرفات** و **البكر** و **بومدين**، أشار **بريجينيف** إلى «تجربتهم الواسعة والمديدة في الكفاح ضد الإمبريالية»، والتي من شأنها «المساهمة في الانتصار المشترك».

قام السفراء السوفييت في عواصم الدول العربية المعنية بتسليم رسائل **بريجينيف** الشخصية مباشرة، وكتبوا تقارير أشاروا فيها إلى أن ردود الزعماء العرب اتسمت بالتفهم والعناية والامتنان. ومع ذلك، فإن ردَّ **بومدين** كان غريباً. فقد أمر بنشر رسائل **بريجينيف** السرية في الصحافة الجزائرية، حرفياً وعلى الفور، ومن خلالها في جميع أرجاء العالم! وحين علم **بريجينيف** بذلك، جن جنونه وصرخ غاضباً في مكتبته: «كيف يمكن المرء أن يعمل مع هؤلاء الناس؟». وكان لديه سبب وجيه للشعور بالإحباط. ففي الوقت الذي كان يشجع الدول العربية جميعها ويحثها على تقديم المساعدة العسكرية والسياسية إلى كل من مصر وسوريا بفعالية، مسترشداً بمثل «التضامن الأخوي»، أي توسيع دائرة الحرب عملياً، كان يؤكد في

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

مراسلاته مع الرئيس الأميركي نيكسون وبقية زعماء العالم أن الاتحاد السوفييتي حريص على تطويق الحرب ومفاعيلها والمساهمة في ضمان السلام ومتابعة سياسة التخفيف من حدة التوتر بين الشرق والغرب، وهلم جراً. هكذا كان التعاطي المزدوج مع القضية!

لم يكن ظهور رسائل بريجنيف السرية إلى بومدين في الصحافة الجزائرية مفاجأةً لبعض الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، الذين كانوا على دراية بـ«الديبلوماسية الشرقية»، خصوصاً من كان منهم اطلع على قصة قيام عبد الناصر بتحويل المعلومات التي يحصل عليها من ألمانيا الشرقية إلى وكالة المخابرات المركزية مقابل ما تزوده به من معلومات عن أنشطة الشيوعيين العرب، كما أشرنا سابقاً. ولهذا كانوا يعتقدون أن هكذا رسائل حساسة يجب أن تُنقل شفهيّاً، وإلا فإن تسربها سيكون أمراً محتملاً، وستعرض العلاقات السوفييتية -الأميركية بالتالي إلى الضرر. وبدا لي أن غروميكو نفسه لم يجب فكرة تسليم رسائل بريجنيف في صيغة مكتوبة، لكنه لم يلحّ بما يكفي ليمنع ذلك. وبعد نشر رسائل بريجنيف إلى بومدين، كنا نتوقع طريقة جديدة في التعاطي الأمريكي، أو على الأقل شكلاً من أشكال الاحتجاج. لكن، لحسن حظ الكريملن، لم يحصل شيء من هذا القبيل. ومع ذلك، لم يستطع بريجنيف تجاهل السلوك «الطائش» الذي قام به بومدين، كما وصفه. ففي 10 أكتوبر، تلقى سفيرنا في الجزائر، سيرجي غروزينوف، تعليماتٍ تطلب منه إبلاغ الزعيم الجزائري «خيبة أمل موسكو وإحباطها» من إقدامه على نشر رسائل بريجنيف، لأن «أعداءنا الإمبرياليين المشتركين» استخدموا محتوى الرسائل السرية المنشورة «لفائدة مصالحهم الخاصة». وكان رأي موسكو أنه دون وجود ثقة ثابتة وعميقة بين الأصدقاء، فإن تبادل الآراء حول مسائل هامة وحساسة بواسطة الرسائل الشخصية سيكون عديم الفائدة، وربما مؤذياً. ولم تكن مهمة سارة للسفير غروزينوف، لكنه نفذها. أما بومدين فقد تقبلها برحابة صدر.

بينما كان يجري إرسال رسائل بريجنيف إلى الزعماء العرب، كانت لقاءات هامة تُعقد مع سفرائهم المعتمدين في موسكو، فضلاً عن بعض قادة الأحزاب الشيوعية العربية. ففي 8 أكتوبر، التقى سكرتيرا اللجنة المركزية، سوسلوف و بونومارييف، كلاً من يوسف فيصل و ابراهيم بكري، عضوي المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوري، الذي كان جزءاً من «جبهة وطنية» يديرها «حزب البعث» الحاكم ولا تمثل أحداً من السوريين باستثناء حفنة من الوصوليين والمنتفعين الطفيليين، وحفنة أخرى من المشعوذين المؤمنين حقاً بأن النظام السوري معادٍ فعلاً للإمبريالية⁽¹⁷⁾. أما رئيس مجلس السوفييت الأعلى، نيكولاي بودغورني،

فتحدث في 9 أكتوبر مع عضو «مجلس قيادة الثورة» و وزير خارجية العراق **مرتضى سعيد عبد الباقي**، الذي وصل إلى موسكو بدعوة عاجلة من الكريملن للتشاور طبقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون السوفييتية-العراقية، الموقعة بين الدولتين في إبريل من العام الفائت، وللتباحث في شأن الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق في الحرب التي انفجرت للتو. وكان **عبد الباقي** استقبل في بغداد قبل ساعات من سفره إلى موسكو نظيره السوري **عبد الحليم خدام**، الذي كان زار بغداد سراً تحت جناح الليل لطلب مساعدة عسكرية عراقية عاجلة. ولأن **عبد الباقي** كان يعرف الغرض الوحيد من زيارة **خدام** السرية، ومناخ «الإنقسام» الذي أثاره الطلب الذي نقله من الرئيس **الأسد** بين **البكر** ونائبه **صدام حسين**، ولأنه هو شخصياً كان من أنصار موقف الرئيس **البكر** في إرسال الدعم العاجل إلى الجبهة السورية، أسرّ لمضيفه **بودغورني** بأن «هناك خلافاً كبيراً في القيادة العراقية بشأن المساهمة المتوقعة في الجهد الحربي السوري. فالرئيس **البكر** يعتبر الحرب معركة قومية لابد للعراق من أن يساهم فيها وأن ينحّي جانباً أية خلافات سياسية أو شخصية مع سوريا وقيادتها في الوقت الراهن، بينما نائبه، الحاكم الفعلي، **صدام حسين**، يرفض ذلك رفضاً قاطعاً، بدعوى أن **الأسد** هو من سيجني ثمارها ويعزز موقفه ومكانته على حساب العراق»، كما أبلغ مضيفه **بودغورني**. وفي النهاية تمنى الوزير **عبد الباقي** على مضيفه «أن يكرّس الكريملن جهده لإقناع نائب الرئيس [**صدام حسين**] بالمشاركة في الحرب، لأنه هو العقبة الكأداء الوحيدة التي تقف دون ذلك، في حين أن معظم أعضاء القيادة الآخرين يحذون حذوه في أي موقف يتخذه، سواء خوفاً أو استتباعاً»، كما قال. ومن المؤكد أن **عبد الباقي** لم يكن يعرف في تلك اللحظة أن **صدام حسين** كان يتخذ موقفه بناء على توجيهات مشغليه في وكالة المخابرات المركزية ومحطتها السرية التي سمح لها بالعمل سراً في بغداد من وراء ظهر الرئيس **البكر** ودون علمه، كما سنرى أدناه. وربما رحل عن هذه الدنيا قبل أن يعلم الأمر؛ فقد لقي مصرعه بعد بضع سنوات في «مجزرة الرفاق» التي نفذها **صدام** في يوليو 1979 بعد تلقيه «تقريراً مسموماً» [معلومات كاذبة] من رئيس الوزراء الإسرائيلي **مناحيم بيغن**، عبر الملك الأردني **حسين**، تدّعي أن جهاز «الموساد» حصل على معلومات مؤكدة من مصادره الخاصة في دمشق تفيد بأن **البكر** و**الأسد** «يتآمران لإزاحته في إطار المشروع الاتحادي بين العراق وسوريا. فقد اتفقا على أن يكون **البكر** رئيساً للدولة الاتحادية العتيدة و**الأسد** نائبه. وبهذه الطريقة يمكن التخلص من **صدام حسين** ونفوذه بطريقة دستورية ومنطقية». غير أن طريقة تصفية **عبد الباقي** لم تكن بالرصاص على الهواء مباشرة كما حصل للعشرات من رفاقه الآخرين، ولكن بكبسولة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

سمّ في سجنه ابتلعها رغماً عنه على مرأى سجناء آخرين بعد عام على ذلك، ولم يصمد أمامها سوى دقائق، حيث كان يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً، بينما قُتل شقيقه في المكان نفسه بعد تحطيم جمجمته وتمزيق أحشائه بماسورة حديدية على أيدي رجال رئيس المخابرات، **سعدون شاكر المفرجي**، الشريك الثاني، الذي ربما لا ثالث له، في افتتاح ورعاية محطة الـ CIA من وراء ظهر الرئيس البكر!

بعد يومين على ذلك، في 11 أكتوبر، عقد **غروميكو** لقاءات في وزارة الخارجية مع سفراء كل من مصر (**يحيى عبد القادر**) وسوريا (**جميل شيا**) الذي كان أصبح عميلاً رسمياً لجهاز KGB بعد أن نجحت إحدى عمليات الجهاز في إيقاعه في «مصيصة نسائية»⁽¹⁸⁾، والجزائر (**رضا مالك**)، والأردن (**كمال حمود**). وأخيراً، في اليوم التالي، استقبل **كوسيفغن** سفير جمهورية اليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبي)، **مصطفى عبد الخالق**.

جرى إعداد محاضر الجلسات مع السفراء العرب في وزارة الخارجية السوفيتية. وعلى الرغم من أن بعض القضايا الخاصة المتعلقة بالعلاقات الثنائية جرى بحثها خلال اللقاءات مع العراقيين و السوريين واليمنيين، فإن الموضوع الأساسي كان الحرب في الشرق الأوسط. وقد شددت محاضر جلسات وزارة الخارجية على النقطتين التاليتين: «1- إن الاتحاد السوفيتي يدعم كفاح العرب المشروع والهادف إلى تحرير أراضيهم التي تحتلها إسرائيل، ويؤيد السلام العادل والثابت في الشرق الأوسط؛ 2- إن الحرب المصرية-السورية ضد إسرائيل هي قضية مشتركة لجميع الشعوب العربية. ولذلك فإن أقصى وأوسع أشكال الدعم يجب أن يُقدّم إلى الدولتين اللتين تقاثلان عدواً مشتركاً، لأن التضامن العربي شرط أساسي لانتصار مصر وسوريا». ولا تقل أهمية عن ذلك تلك القضايا التي جرى إغفالها خلال تلك اللقاءات. أما الروايات المصرية والسورية عن اندلاع الحرب فلم يجرّ تكرارها، وكذلك موضوع وقف إطلاق النار الذي جرى تجنبه بسبب الخلافات بين السادات و الأسد، التي حرص الكريملن على منع تسربها حتى إلى نظرائهما العرب.

لم يجرّ بحث نتائج هذه اللقاءات في المكتب السياسي، لأنها - كما اعتقد - لم تنطو على أي شيء استثنائي أو ذي قيمة أكثر من أن الشخصيات السوفيتية الرفيعة كانت سعيدة بسماع تعابير الامتنان والعرفان التي أغدقها السفراء العرب عليهم لـ «التأييد والمساعدة الشاملين اللذين قدمهما الاتحاد السوفيتي للدول العربية التي تحارب العدوان الإسرائيلي الإمبريالي، واللذين لا يقدران بثمن». ولعل الأكثر أهمية في محتوى تلك الرسائل هو تأكيدها على الأهمية

القوى للتضامن العربي. فقد شدد سوسلوف و بونومارييف في لقاءاتهما على الوحدة في القيادة السورية، وحثاً قادة الحزب الشيوعي السوري على تقديم دعمهم الكامل للرئيس الأسد. أما بودغورني، ولعلها النقطة الأكثر أهمية، فكان صريحاً جداً في نصح العراقيين بمشاركة القوات المسلحة العراقية في الحرب وإرسال الجنود إلى الجبهة السورية-الإسرائيلية، وهو، كما سنعلم لاحقاً من خلال وثيقة مذهلة، فضلاً عما أسرّ به الوزير العراقي لمضيفه بودغورني، ما كان يريده ويحبذه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بنية صادقة، بينما كان يرفضه بشدة نائبه الأكثر نفوذاً والحاكم الفعلي للعراق، صدام حسين، بذريعة أن انتصار الأسد في الحرب ليس في صالح العراق، إذ سيعزز من نفوذ نظامه في المشرق العربي على حساب المصالح العراقية، وبالتالي من «نفوذ الطائفة العلوية التي باعت الجولان لإسرائيل وتحاول الآن إقناعنا بأنها تحارب لتحريره»، كما قال للسفير السوفييتي في بغداد، فينيامين ليخاتشيف Вениамин Лихачёв، وكذلك لزميله سفير جمهورية ألمانيا الديمقراطية، غونتر شورات Günter Schurath، اللذين تدخلوا شخصياً، ولكن دون جدوى، من أجل إقناعه بالموافقة على إرسال قوات عراقية إلى الجبهة السورية. وفي حدود معلوماتي، كانت المرة الأولى التي تتردد فيها أصداء نغمة «نزاع طائفي» بين البعثيين العراقيين و«أشقائهم» السوريين في أروقة دول أوربا الشرقية على خلفية الانتماء الديني للرئيس الأسد. فهذا الأخير، وكما هو معلوم، ينحدر من طائفة العلويين الإسلامية الشيعية المنبوذة من قبل المسلمين السنة الذين- بحكم التأثيرات العميقة للفقه التلمودي اليهودي على مذاهبهم الرئيسة الأربعة- يعتبرونها منذ القرن العاشر الميلادي على الأقل طائفة «زنادقة وهراطقة أقل مكانة لدى المسلمين السنة حتى من اليهود والمسيحيين أهل الكتاب، فيما أجاز بعض فقهاء المسلمين السنة قتلهم باعتبارهم كفّاراً»، كما شرح لي زميل متخصص في تاريخ الإسلام.

على أي حال، كانت كل من موسكو و برلين الشرقية، فضلاً عن القاهرة بطبيعة الحال، قد فشلت حتى عصر يوم 8 أكتوبر في إقناع بغداد (عملياً: صدام حسين) بإرسال قوات برية وجوية إلى الجبهة السورية. وهذا ما دفع ماركوس فولف للجوء إلى أسلوبه «الجراحي» في هكذا أحوال، حيث أقدم على عمل يكشف عنه اليوم للمرة الأولى منذ العام 1973!

صدام حسين يمنع إرسال قوات عراقية إلى الجبهة السورية بأوامر

مشغليه الأميركيين، ويرضخ بعملية ابتزاز مخابراتية ألمانية- شرقية

بسبب تشبث صدام العنيد بموقفه الرافض إرسال قوات عراقية إلى الجبهة السورية، جرى تسريب تهديد مباشر له ليلة 8/9 أكتوبر من قبل ماركوس فولف و نائبه الجنرال

بينيكه، بالتعاون مع أحد عملاء HVA في سلاح الجو العراقي، وهو ضابط فني جوي سبق له أن تلقى تدريباً لأكثر من عامين في الأكاديمية الجوية الألمانية-الشرقية في «شتراسبيرغ Strausberg» بعد إقامة علاقات دبلوماسية بين بغداد وبرلين الشرقية في مايو من العام 1969. وقد عمّد المرسل - بالتعاون مع القائد الفلسطيني وديع حداد، مسؤول العمليات الخارجية الخاصة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي كان يحتفظ منذ العام 1969 بعلاقة عمل وثيقة واتصالات خاصة مع فولف ونائبه هورست بينيكه - إلى تمرير رسالة مغفلة المصدر، كُتبت باللغة الإنكليزية، إلى مدير المخابرات العراقية سعدون شاكر المفرجي، باعتباره الأكثر ولاءً له وقرباً منه (راجع ملحق الوثائق لتصفح صورة عن الرسالة، الوثيقة رقم 6، التي يُكشف عنها النقاب للمرة الأولى). وقد أوضح المرسل المغفل في رسالته أنه على علم تام بأدق تفاصيل اتصالات صدام حسين مع وكالة المخابرات المركزية وبلقاءاته مع عملائها منذ تجنيده لصالحها في العام 1959 وتكليفها له باغتيال الرئيس عبد الكريم قاسم ثم تهريبها له - بالاشتراك مع المخابرات المصرية - إلى بلده «تكريت» ثم إلى دمشق وبيروت فالقاهرة بعد فشل المحاولة في 7 أكتوبر من العام نفسه. كما وأشار المرسل إلى لقاءات صدام السرية مع مندوبي وكالة المخابرات المركزية، أرشيبالد [آرشي] روزفيلت جونيور [بترتيب من زوجته «الدرزية» اللبنانية سلوى شقير - روزفيلت] و روبرت أندرسون، بعد أن أصبح نائباً للرئيس. هذا فضلاً عن سماحه لوكالة المخابرات المركزية بافتتاح محطة رسمية سرية لها في بغداد بالاتفاق مع المفرجي من وراء ظهر الرئيس البكر ودون موافقته. وأكد المرسل المغفل أنه على علم بأن الأميركيين هم من طلبوا منه عدم الموافقة على إرسال قوات من الجيش العراقي إلى الجبهة السورية. وفي نهاية الرسالة اقترح المرسل أن يجري إرسال ثلاثة ألوية مدرعة وعشرة أسراب طائرات إلى الجبهة السورية خلال 24 ساعة، وإلا فإن هذه المعلومات والوثائق ذات الصلة ستجد طريقها إلى كبريات وسائل الإعلام العربية والأجنبية. وحين قام سعدون شاكر المفرجي بتسليم الرسالة إلى «الرفيق النائب»، كما كان يُلقب صدام، اعتقد هذا الأخير أن المخابرات العامة المصرية هي من يقف وراء اللعبة. ولم تكن شكوكه دون مسوغات منطقية، إذ كان على يقين بأنها هي الوحيدة التي كانت - حسب اعتقاده - على علم بعلاقته مع الـ CIA منذ أن كلفته هذه الأخيرة باغتيال الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في أكتوبر 1959. وكانت محاولة الاغتيال الفاشلة، التي جُرح فيها صدام، جرت بالتنسيق مع الملحق العسكري المصري في بغداد (مدير مكتب الرئيس ناصر لاحقاً)، العقيد عبد المجيد فريد، وهو أحد جواسيس الـ CIA المخضرمين الذين تلقوا تدريبهم في معهد

الذي افتتحه عبد الناصر سراً في «قصر الأميرة فايضة» وسط القاهرة في العام 1954 في سياق تعاونه مع «الوكالة» لمكافحة الشيوعية وتدريب كوادر إدارة المخابرات العامة المصرية التي أسستها الـCIA في ذلك العام. هذا فضلاً عن أن صدام حسين كان يعلم، منذ أن كان لاجئاً في مصر في العام 1960 وقبل أن يهرب عائداً إلى العراق بعد إطاحة قاسم في فبراير 1963، أن المخابرات العامة المصرية لديها كشوفات مالية مفصلة بالمخصصات والعطاءات الشهرية التي كان يتسلمها آنذاك من مستشار ناصر، جيم آيكلر *Jim Eichelberger*، الذي كان أصبح منسقاً أعلى لمحتطي الـCIA في القاهرة وبيروت، ومن ضباط آخرين مساعدين له (يبدو من «أرشيف فولف» أن زميلاً أردنياً له في السكن آنذاك، يدعى هاني الخصاصونة *Hani Al-Khasawnah*، كان أول من لفت انتباه المخابرات المصرية إلى تلقي زميله صدام حسين دفعات مالية شهرية منتظمة من السفارة الأميركية). على أي حال، ومع ذلك، سرعان ما عدل صدام عن اتهامه للمصريين وحوله إلى الـKGB، لأن موسكو وبرلين كانتا تسعيان لإقناعه بالموافقة على إرسال قوات عراقية إلى سوريا، إلى حد أنه استدعى السفير ليخاتشيف إلى مكتبه ليعاتبه على هذه «البلطجة الدبلوماسية» كما وصفها. ولم يكن ليخاتشيف أقل تفاجؤاً من صدام نفسه، ليس بأمر «رسالة الابتزاز» فقط، بل وبالمعلومات التي تضمنتها أيضاً، الأمر الذي دفعه إلى التحقيق مع جميع أعضاء البعثة الدبلوماسية السوفيتية، بمن فيهم مستشارها الأول الذي كان ضابطاً في الـKGB. وقد فوجئوا جميعاً بالأمر، وأنكروا أي علم لهم به. وعندها جرى إرسال برقية عاجلة إلى موسكو التي نفت هي الأخرى علمها بأمر الرسالة، لكنها علمت بأن HVA هي التي تقف وراءها. وكانت هذه الأخيرة تعرف التاريخ السري للطاغية العراقي صدام حسين منذ العام 1967، حين ساعد رئيسها ماركوس فولف وفريقه، بطلب من ناصر، في التحقيق في أسباب هزيمة يونيو، وحين كانت ألمانيا الديمقراطية تتعاون أمنياً مع النظام المصري قبل أن توقف هذا التعاون مطلع العام 1968، بعد أن اكتشفت أن ناصر حوّل نظامه إلى وكر لوكالة المخابرات المركزية وفلول الضباط النازيين، كما جرت سبقت الإشارة.

ما يهمنا هنا في الأمر هو أن نائب الرئيس العراقي، صدام حسين، انصاع للتهديد وبادر إلى إبلاغ مشغليه الأميركيين، فضلاً عن الرئيس البكر، بموافقته على إرسال القوات. وقد جرى بالفعل إرسال لوائي مدرعات ولواء مشاة ميكانيكية وبضعة أسراب طائرات في الليلة ذاتها تحت اسم «قوات صلاح الدين»، كان لها دور حاسم في وقف تقدم القوات الإسرائيلية نحو دمشق، انطلاقاً من محور «مُغر المير - سعسع» ومحور «بيت صابر - الطريق الدولي» الواصل

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

بين دمشق والجنوب السوري. وقد منَع ملك الأردن أحد الألوية الثلاثة من عبور أراضيهِ لحماية الخاصرة الجنوبية للجهة السورية، بدعوى أن الإسرائيليين «سيفسرون الأمر على أنه إعلان حرب من قبل الأردن، وسيعطيهـم ذريعة لمهاجمة الأراضي الأردنية». إضافة لذلك، رفض الملك الأردني إعارة الجيش العراقي ولو بضع عشرات من ناقلات الدبابات التي كان يفتقر إلى العدد الكافي منها لنقل مدرعاته إلى الجهة السورية (19)، وهو ما رفضته الكويت أيضاً رغم تدخل الرئيس الجزائري بومدين وزعماء عرب آخرين، من بينهم السادات نفسه، لدى أميرها صباح السالم الصباح (ربما لأسباب تخص العلاقة بين البلدين وليس الحرب بحد ذاتها، لأن الكويت نفسها أرسلت أحد ألويتها إلى الجهة السورية بعد ذلك ببضعة أيام). ولأن صدام حسين شعر بالإهانة والإذلال حين أرغم - من خلال «الابتزاز» - على إرسال بعض قواته إلى الجهة السورية، أقدم على إبلاغ محطة الـCIA السرية في بغداد، وكذلك القائم بالأعمال الأميركي، آرثر لوري، بمعلومات مفصلة عن حجم وعتاد القوات العراقية المتوجهة إلى سوريا ومواقيت تحركها وخط سيرها. وكان من الطبيعي أن يسرب الأميركيون هذه المعلومات في الحال إلى إسرائيل التي سارعت، عبر الأجواء الأردنية وبغض نظر من الدفاع الجوي الأردني، إلى استهداف أحد الطوابير العراقية عند وصوله إلى معبر «التف» قرب نقطة تقاطع الحدود العراقية-السورية-الأردنية، فأوقعت فيه خسائر مهمة في العتاد والأفراد، لكن دون أن تمنعه من مواصلة رحلته إلى الجهة السورية والانخراط الفوري في القتال.

بالتوازي مع ذلك، كانت هناك مشكلة أخرى لا بد من حلها. فقد أعرب الرئيس البكر عن مخاوفه من إمكانية استغلال المتمردين الأكراد وزعيمهم المُلّا مصطفى البرزاني إرسال قوات عراقية إلى سوريا لاستئناف هجماتهم على الجيش العراقي رغم «اتفاق الحكم الذاتي» بينهم وبين الحكومة المركزية الذي رعتة الاستخبارات السوفييتية في العام 1970. ومع أن البرزاني كان على علاقة وثيقة بإسرائيل و جهاز الموساد الذي كان لديه ضابط ارتباط مقيم بشكل شبه دائم في كردستان العراق منذ ستينيات القرن الماضي، فإنه كان على علاقة وثيقة موازية مع الـKGB أيضاً، من خلال الصحفي ورجل المخابرات يفيغيني بريماكوف الذي تمكن من انتزاع تعهد منه بعدم مهاجمة الجيش العراقي طالما أن قواته تحارب على الجهة السورية. لكن البرزاني حنث بوعده، نظراً لأنه كان أكثر ولاءً وانقياداً للإسرائيليين، فاستجاب لتوجيهات هؤلاء واستأنف هجماته، وإن على نطاق محدود، ضد مواقع الجيش العراقي منذ اللحظة التي تحركت فيها قواته إلى سوريا. وعندها تدخل السفير السوفييتي لدى طهران،

فلاديمير إيفروفيف В. Я. Ерофеев ، من أجل إقناع الإيرانيين بالضغط عليه لإرغامه على تعليق أنشطته العسكرية طالما بقيت الحرب العربية-الإسرائيلية مستمرة. لكنه أخفق في مهمته، ولم تكلل هذه المساعي بالنجاح إلا بعد أن تدخل سفير ألمانيا الديمقراطية في طهران، **فرديناند تون-هوينشتاين** Ferdinand Thun-Hohenstein لدى شاه إيران شخصياً، الذي أبدى استجابة فورية رغم علاقته الوثيقة بإسرائيل، حيث كلف جنراله المخيف **نعمة الله ناصري**، رئيس جهاز «السافاك»، بإيجاد حل لمشكلة **البرزاني** دون تأخير. ولم يكن بإمكان هذا الأخير إبداء أي معارضة، نظراً لأنه كان يعتمد كلياً على إيران، وعلى «السافاك» خصوصاً، في حربه ضد الحكومة العراقية، بدءاً برغيف الخبز وانتهاء بالأسلحة والذخائر واستقبال اللاجئين على الأراضي الإيرانية ومرتبات مقاتليه من ميليشيا البيشمركة. المفارقة الأخرى اللافتة هي أن سفير ألمانيا الديمقراطية لدى طهران كان السفير الوحيد لبلاده الذي لا ينتمي إلى الحزب الاشتراكي (الشيوعي) الحاكم، ولكن إلى الحزب الوطني الديمقراطي الألماني NDPD المتحالف معه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الجمهورية خريف العام 1949. وكان **هوينشتاين** ينحدر من صلب أسرة **هابسبورغ** التي حكمت الإمبراطورية النمساوية-المجرية-النمساوية واحتفظت بعلاقة تاريخية وثيقة مع إيران منذ أواخر القرن السادس عشر، ويمت بصلة قرابة مباشرة لآخر حكام الإمبراطورية **كارل فرانز جوزف لودفيغ**. ولعل هذا السبب، وليس لكوني سفيراً لدولة شيوعية بالتأكيد، هو ما جعل الشاه يستجيب لطلبي، رغم علمه بوجود بقايا قيادة الحزب الشيوعي الإيراني (توده) في بلادنا منذ تدمير وسحق الحزب بعد الإنقلاب الأميركي-البريطاني ضد حكومة الدكتور **مصدق** في العام 1953، ورغم أن إذاعة الحزب، الموجهة ضد الشاه ونظامه، كانت تبث على مدار الساعة برامج تحريضية ضد نظامه من قلب من مدينة لايبزغ، وتصفه بأقذع الألفاظ، كما سيقول لي السفير **هوينشتاين** في العام 1980 حين التقيته على هامش الاجتماع الدوري للجنة السياسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كان أصبح ممثلاً لبلاده فيها بعد انتهاء وظيفته الدبلوماسية في إيران وأفغانستان العام 1976، بينما كنت أنا ممثلاً للاتحاد السوفييتي في اللجنة!

وبالعودة إلى اجتماع **غروميكو** مع سفراء مصر وسوريا والعراق والجزائر والأردن، الذي عقد في وزارة الخارجية، لا بد من القول إن القليل فقط مما دار خلاله جدير بالذكر. ومع ذلك فقد كان الاجتماع بحد ذاته هو الأمر الجدير بالملاحظة. ذلك لأن هؤلاء كانوا يحاولون جاهدين على مدى الأيام الأخيرة الاجتماع به، ولكن دون جدوى. وقد جرى تفسير التأخير في

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

الاجتماع الأول لغروميكو خلال الحرب مع السفراء العرب، جزئياً، من خلال ربطه بالوضع الملتبس وغير الحاسم لمسألة وقف إطلاق النار. فعشية اللقاء بحثت «خلية الأزمة» الكيفية التي سيرد بها وزير الخارجية إذا ما سأله العرب عن موقف الاتحاد السوفييتي من وقف إطلاق نار مبكر. وقد نصحن وزير الخارجية بأن يجري التشديد خلال لقائه مع هؤلاء السفراء على أن الاتحاد السوفييتي سيعمل بانسجام مع مصر وسوريا وفي إطار التنسيق معهما. لكن، وكما تبين، لم يتطرق أحد من السفراء إلى مسألة وقف إطلاق النار، ربما لأنهم كانوا أصبحوا على اطلاع بأمر الخلافات بين القاهرة ودمشق، التي كانت بدأت تتسرب إلى بعض الأروقة الدبلوماسية وبعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وربما لأنهم - وهو الأكثر ترجيحاً - لم يكونوا مخولين من قبل حكوماتهم بمناقشة هكذا قضايا تُعتبر «أكبر من مداركهم و وظائفهم الدبلوماسية»!

مسألة أخرى يجب أن نلاحظها هنا تتعلق باتصالات غروميكو مع سفييري مصر وسوريا؛ فقد كانت - إذا جاز القول - «نموذجاً» لديبلوماسية الدولة العظمى السوفييتية. فبينما كان سفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة ودمشق يحظيان بامتياز التواصل ليس فقط مع وزير الخارجية البلدين، بل مع رئيسيهما أيضاً، كان نظيراهما في موسكو (السفير المصري يحيى عبد القادر والسفير السوري جميل شيا) يستطيعان أن يحلما فقط مجرد حلم بأن يحصلوا على مقابلة وزير الخارجية غروميكو! فالشخص الذي كانا يتواصلان معه عادة هو رئيس دائرة الشرق الأوسط في الوزارة أو نائب وزير الخارجية أحياناً. أما السعي للحصول على لقاء مع بريجينيف فسيكون بحد ذاته مبادرة شجاعة، لكنها مبادرة ميؤوس من نجاحها. فخلال حرب أكتوبر، التقى غروميكو مع سفييري مصر وسوريا مرتين فقط. وإذا ما قارننا ذلك بلقاءات كيسنجر مع السفير الإسرائيلي في واشنطن، سيمحا دينس، والتي كانت شبه يومية، فضلاً عن الاتصالات الهاتفية المباشرة غير الخاضعة لأية تعقيدات أو اعتبارات بروتوكولية، فإن الاختلاف بين أسلوبَي وزيرَي الخارجية ومرونة الحركة المتاحة لكل منهما سيبدو واضحاً تماماً. وقد كرس غروميكو، البيروقراطي الماهر، قدراً كبيراً من الوقت للتباحث في جميع الخطوات الدبلوماسية الكبرى مع اللجنة المركزية في الحزب. أما نظيره الأميركي، كيسنجر، فلم يكن لديه مثل هذا الإلتزام لمناقشة أعماله ومهامه اليومية مع «لجنة مركزية» في الحزب الجمهوري. لذلك كان لديه حرية أكبر وكان عملياً أكثر.

لم يكن الأسلوب السوفييتي مساعداً على الإطلاق، وأعتقد أنه لعب دوراً سلبياً خلال حرب أكتوبر أيضاً. فالسفيران المصري والسوري، اللذان كان لهما إمكانيات محدودة جداً للوصول

إلى قيادة الكريملن، لم يستطيعا الكتابة إلى عاصمتي وقيادتي بلديهما عن النقاشات والتصورات السوفييتية، ولا أن يحصلوا على أجوبة واضحة على أسئلتهم المختلفة من رسميين سوفييت متخصصين ومناسبين. ولهذا كان السفيران السوفييتيان في القاهرة ودمشق هما المصدر الرئيس لمعلومات السادات و الأسد عن الموقف السوفييتي. وللأسف، لم يكن السفيران دائماً محل ثقة كبيرة بالنسبة للرئيسين السادات والأسد. وقد ظهر هذا جلياً خلال المحاولات العديدة غير الناجحة للوصول إلى وقف إطلاق نار في الأيام الأولى من الحرب. فلو اقترنت تلك المحاولات بمحادثات صريحة و ودية في الوقت نفسه بين بريجنيف والسفيرين المصري والسوري في موسكو، لربما كانت النتائج مختلفة.

لكن، وللأمانة والإنصاف، وكما أدركت لاحقاً، إن بخل غروميكو في لقاءاته مع السفيرين المصري والسوري لم يكن ناجماً فقط عن «عجرفة بيروقراطية» بوصفه وزير خارجية دولة عظمى، ولكن لأنه كان يعلم أن سفراء الدول العربية في الخارج، وباستثناءات محدودة ونادرة، لم يكونوا مخولين بمناقشة قضايا كبرى أو استراتيجية حساسة، وكانوا أقرب إلى قناصل منهم إلى سفراء. كما أن القيادات العربية غالباً ما تعتمد قنوات سرية موازية للاتصال بشأن هكذا قضايا، لا يعلم بها حتى وزراء الخارجية في بلدانهم، فكم بالأولى سفراءهم. وفي كثير من الأحيان يكون إيفاد السفير أشبه بعملية «نفي» كعقوبة على فعل ما، أو حتى لتنفيعه مالياً. وهذا ما كانت عليه حال السفراء العرب عموماً والسفراء السوريين على وجه الخصوص، الذين اشتهروا بتحويل سفاراتهم إلى مراكز «ميني بلاك ماركيتس» (أسواق سوداء صغيرة) للاتجار بالمنتجات والمهربة وتصريف العملات الأجنبية وغسيل الأموال، على الأقل في البلدان الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي بطبيعة الحال. وربما كانت قصة السفير السوري جميل شيئاً مثلاً بارزاً على ذلك. فقد كانت متاجرته بالعملات الصعبة، بعد فترة قصيرة جداً على تعيينه سفيراً في موسكو، سبباً مباشراً لتجنيده لصالح الـ KGB من خلال «مصيصة نسائية» (راجع الهامش 18 في هذا الفصل).

إضافة لذلك، لم تكن علاقة أي دولة عربية بالاتحاد السوفييتي، في أي مرحلة من المراحل، بما فيها الأكثر قرباً بينها إلى موسكو، قابلة للمقارنة بأي شكل من الأشكال بعلاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة، سواء من حيث الثقة العمياء المتبادلة أو من حيث التعاون الأمني والعسكري والاستراتيجي المشترك، إلى حد استحالة أن تقدم إسرائيل على أي عمل، حتى وإن كان عملية اغتيال إرهابية، دون أن تخبر واشنطن بذلك مسبقاً وتحصل على موافقتها إن لم يكن مؤازرتها واشتراكها في العملية، أو على الأقل عدم ممانعتها. ولهذا لم يكن أمراً مبالغاً فيه

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

أن توصف بأنها «الولاية الأميركية الحادية والخمسون»، بينما كان أكثر الأنظمة العربية قرباً من موسكو لا يرى فيها أكثر من مجرد مخزن سلاح ومصدر تمويل لمشاريع البنية التحتية في بلاده حين تُسدّ بوجهه الأبواب الغربية كلها.

ومهما يكن من أمر، فإن الاهتمام الأساسي للزعماء السوفييت كان يتركز على المناشدات العامة من أجل التضامن العربي. وربما كان روبرت فريدمان مصيباً في تقديره حين قال: «إن الروس، الذين يشعرون ربما بإمكانية قدرتهم أخيراً على حشد العرب في طابور متراس ومعارٍ للإمبريالية، وشن ضربة منسقة ضد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تحركوا لزيادة انخراط هؤلاء في الحرب. لكنهم، وفي الآن نفسه، أبقوا على تورطهم في الحرب مقيداً ضمن نطاق محدود»⁽²⁰⁾. وكانت مساعي زعماء الكريملن لرص الصف العربي وحشد الإمكانيات العربية وراء مصر وسوريا، مثمرةً إلى حد ما؛ فقد نجحوا في إقناع بعض الدول العربية، لاسيما الجزائر، بتوسيع مساعداتها العسكرية والمالية والاقتصادية للبلدين المحاربين، رغم أن الجزائر لم تكن بحاجة لإقناع في هذا المجال!

لم يكن مضي بُعد سوى أقل من ثلاثة أيام على الهجوم الابتدائي العربي الناجح، حتى بدأ الوضع يتغير ويتطور دراماتيكياً في غير صالح العرب. وبحلول يوم الثلاثاء 9 أكتوبر، وبعد أن امتصت الصدمة الأولى، بدأت إسرائيل هجومها المعاكس على جبهة الجولان دون أن تلقى مقاومة كبيرة، نظراً للقرار الذي كان اتخذه الأسد وقادة أركانه في الليلة السابقة بالانسحاب التدريجي المنظم إلى خط الدفاع الثاني، ما مكن الجنود الإسرائيليين من استعادة سيطرتهم على الأراضي التي فقدوها خلال الأيام الأولى من الحرب بأكملها، وأن يتقدموا -فوق ذلك- إلى التلال المطلة على دمشق في محيط قرى «بيت جن» و«بيت صابر» و«مُعْر المير» (25 كم عن الأحياء الجنوبية والغربية في دمشق التي أصبحت تحت مرمى نيران المدفعية الإسرائيلية)، وأن يفصلوا جنوب سوريا عن دمشق من خلال سيطرتهم النارية أو الموضعية المباشرة على أكثر من نقطة من الطريق الدولي [القديم] الذي كان يربط العاصمة بالجنوب، لاسيما في محيط منطقة «سعسع» (راجع الخريطة الأولى، ص 107). أما على جبهة «سيناء» الجنوبية، فقد أوقفت القوات المصرية تقدمها الأولي الناجح ودخلت في مرحلة مراوغة أطلقت عليها اسم «وقفة تعبوية»، باستثناء بعض الهجمات الموضعية الصغيرة محدودة الفعالية على المواقع الإسرائيلية. وقد استمرت تلك «الوقفة» خمسة أيام، حتى 13 أكتوبر، حين فكر السادات، تحت ضغط الوضع المتدهور على الجبهة السورية ومطالبات دمشق وموسكو له بتطوير الهجوم،

ولكن بعد أن فات الأوان تماماً، باستئناف الهجوم شرقاً، الأمر الذي انتهى بكارثة مروعة، حيث فشل الهجوم المصري فشلاً ذريعاً وجرى تدمير أكثر من 250 دبابة مصرية خلال بضع ساعات. وهو ما وُصف من قبل بعض المراقبين العسكريين بأنه أكبر مجزرة دبابات تحصل في معركة واحدة وخلال بضع ساعات وحسب منذ الحرب العالمية الثانية. ولم تكن الكارثة بسبب هذه الخسائر بحد ذاتها، رغم ضخامتها ورغم العدد الهائل من الضحايا والأسرى الذين خسرتهم مصر في هذه المعركة، ولكن لأن فشل الهجوم وخسارة هذا العدد الهائل من الدبابات والقوى البشرية خلال بضع ساعات هما ما فتح الطريق واسعاً أمام الخرق الإسرائيلي في منطقة «الدفرسوار» بعد أقل من ثلاثة أيام (اعتباراً من فجر يوم الثلاثاء 16 أكتوبر). ورغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على الحرب، وما نشر من مذكرات ودراسات، مصرية وعربية وغربية، لا تزال قصة «الوقففة التعبوية»، التي تسببت بالكارثة، أحد «الغاز» الحرب، السياسية منها والعسكرية على حد سواء؛ ولم تزدها مذكرات القادة المصريين أنفسهم (السادات، الشاذلي، اسماعيل علي، الجمسي...) إلا التباساً على التباس، نظراً لتناقض رواياتهم فيما بينها على نحو غريب وعجيب، كما لو أن أصحابها كانوا يقاتلون على جبهات مختلفة وفي دول متعددة، وفي جيوش مختلفة، ولا يقودون جيشاً واحداً وغرفة عمليات واحدة! هذا ولو أن تفسيرها الوحيد الممكن منطقياً حتى الآن، أي «الوقففة»، هو الوعد السري الذي أرسله السادات في اليوم الثاني للحرب، 7 أكتوبر، إلى كيسنجر، عبر حافظ اسماعيل ومستشاره الجاسوس محمد حسنين هيكل و ممثل وكالة المخابرات المركزية في القاهرة آرثر ناينر ورئيسه في واشنطن يوجين ترون، والذي تعهد فيه بأن مصر «ستكتفي بالشريط الذي حررتة على الضفة الشرقية للقناة، ولا تنوي بأي شكل توسيع مدى أو عمق عملياتها الحالية على الجبهة المصرية» (راجع ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 7). وقد فهم الإسرائيليون الرسالة- من خلال الأميركيين- أن الحد الأقصى الذي تريده مصر من الحرب هو التمرکز في هذا الشريط الضيق وحسب. وكانت رسالة «الطمأنة» المصرية هذه كافية بذاتها لكي يركز الإسرائيليون معظم قواتهم البرية العاملة والاحتياطية، لاسيما النوعية منها، فضلاً عن هجماتهم الجوية، على الجبهة السورية، وأن لا يُبقوا منها على الجبهة الجنوبية إلا أقل من نصفها بكثير، رغم الفارق الكبير بين الجبهتين من حيث الامتداد الجغرافي وحجم القوات التي يواجهونها في كل منهما. وقد علّق أندرو بوف على الرسالة، حين زوده فولف بمحتواها، حيث كانت قرون استشعاره، في القاهرة ولندن، تسمع دبيب النمل، وقبل أن يتم الكشف عنها من قبل كيسنجر شخصياً بعد سنوات على ذلك، بالقول «لم يحصل في التاريخ أن قام

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

زعيم دولة بإبلاغ عدوه بنواياه وخططه الحربية مسبقاً وقبل أن يشرع في تنفيذها؛ ولا يمكن سوى لعمل وجاسوس رسمي يتقاضى أموالاً على عمالته وخيانتته أن يفعل ذلك. وفي واقع الحال لم يكن السادات إلا كذلك منذ العام 1965، كما أكد جازماً، ومعه الحق في هذا، على الأقل وفق المعطيات والوثائق التي كانت بين يديه منذ أواخر الستينيات بفضل الاختراقات الشهيرة التي قام بها فولف و«عملاؤه» في قلب الدوائر العليا لأجهزة الاستخبارات الغربية، لاسيما البريطانية منها.

على مدى هذه الفترة، شهد الكريملين اجتماعات يومية تقريباً. وكان الوضع العسكري المتدهور للسوريين قد أصبح الموضوع الأساس لتلك الاجتماعات. ففي 12 أكتوبر، بدأ الشك والارتباك أكثر حضوراً من أي وقت مضى في التحليل الذي قدمه رئيس الأركان، الماريشال كوليوكوف، أمام المكتب السياسي (في غياب غروميكو الذي كان في زيارة ذات صلة لمدة يومين إلى وارسو). فقد أكد أن نجاح السوريين الأولي بدأ بالتلاشي عندما أوقفوا هجوم دباباتهم (على غرار «الوقفه العملياتية/التعبوية» المصرية) لأمر غير مبرر وغير مفهوم، وشدد على أن تدهور الوضع السوري يمكن أن تكون له آثار سلبية جداً على ميزان القوات المسلحة في الشرق الأوسط. وبطريقة مماثلة، وصف «الوقفه التعبوية» المصرية والتأخر خمسة أيام عن الإمساك بممرّي «متلا» و«الجدي» في سيناء بأنها «حماقة لا حدود لها، وقصر نظر عسكري مخيف ستكون له عواقب سياسية وعسكرية كارثية عند توقف الحرب». وشدد كوليوكوف أكثر من مرة على قناعته العميقة بأن «القيادات العسكرية الحمقاء وغير الكفوءة، في كل من مصر وسوريا، ستجلب الهزيمة للعرب»، معبراً عن سخطه العميق على «الغياب التام للتعاون والتنسيق بين القيادات العسكرية العليا في البلدين». وكشف كوليوكوف أن الجيش السوفييتي «قدم قبل ثلاثة أيام معلومات استخبارية وصوراً جوية للجيش المصري تظهر أن حجم القوات الإسرائيلية المتواجدة آنذاك [9 أكتوبر] في المنطقة ما بين الممرات وقناة السويس لا يزال محدوداً نسبياً، لأن الإسرائيليين لم يستكملوا حتى ذلك الحين تجميع قواتهم اللازمة لشن هجوم معاكس، ولأنهم يركزون تجميع قواتهم الإحتياطية على الجبهة السورية التي يولونها اهتمامهم كلها؛ وأن القوات المصرية، وإذا ما تابعت هجومها نحو الممرات دون توقف لا مبرر له، تستطيع إنجاز المهمة خلال فترة لا تزيد عن ثماني ساعات».

أذكر هنا أنه في 12 أكتوبر، عندما جرت مناقشة مسألة الخطر على إسرائيل في مواجهتها جبهتين في آن واحد، أرسلت إلى غروميكو ملاحظة مع اقتباس من مؤتمر صحفي لوزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان في 8 أكتوبر يقول فيه: «لن يكون ممكناً تنفيذ العمليات على

الجبهتين كليهما - إخراج السوريين من الحرب وإعادة المصريين إلى خلف القناة في وقت واحد». لكن غروميكو لم يستفد من الملاحظة، ولم ينتبه إلى ما فيها من كشفٍ أظهر دايان من خلاله، دون قصد منه بالطبع، نوايا إسرائيل الحقيقية ووضْعها العسكري في ذلك اليوم. وقال غروميكو بعد الاجتماع «إن رأي دايان لم يكن حجة صحيحة في المكان الصحيح»! ولم يكن تصريح دايان هذا سوى الجزء الناتيء من جبل الجليد، فقد علمنا لاحقاً من مذكرات كيسنجر نفسه، ومن المؤرخين العسكريين الإسرائيليين والغربيين الذين سمحت لهم الرقابة العسكرية الإسرائيلية بالوصول إلى بعض الوثائق والمعلومات الحساسة، أمثال المؤرخ البارز أبراهام رابينوفيتش، الذي وضع أفضل كتاب حتى الآن عن الحرب من وجهة نظر إسرائيلية، أنه - أي دايان - كان في حالة انهيار تام منذ 7 أكتوبر، إلى حد أنه وصف ما كان يجري بأنه «نهاية الهيكل الثالث اليهودي»، أي إسرائيل نفسها [بعد تدمير الهيكلين الأول والثاني من قبل الآشوريين والرومان، في العام 587 ق.م و 70 م، على التوالي، وفق الرواية الحاخامية المعروفة]، وطلب من الحكومة الإسرائيلية المصغرة السماح له بسحب القوات الإسرائيلية في سيناء إلى خط الدفاع الثاني الذي يقع إلى الشرق من ممرات «متلا» و «الجدي»، و الانسحاب من مرتفعات الجولان بأكملها إلى الضفة الغربية لنهر الأردن. أما نوايا إسرائيل التي لاحت من بين كلمات تصريح دايان، الذي بخّسه غروميكو واستخف به، فكانت العمل أولاً على امتصاص الهجوم السوري ثم تكريس معظم قوتها للجبهة السورية، كونها الأكثر خطراً بالنسبة لعمقها الحيوي، حتى إخراجها من الحرب تماماً قبل التفرغ بروية للجبهة المصرية «البعيدة» والأقل خطراً وحساسية. وبهذا تكون إسرائيل قد أصبحت عملياً كما لو أنها تقاتل على جبهة واحدة وليس على جبهتين في آن معاً. وهذا في الواقع ما جرى بشكل متسلسل اعتباراً من نهار 9 أكتوبر كما أصبح معروفاً للعالم أجمع (21)!

تعزز الموقف النقدي الذي أبداه كوليكوف ببرقيات السفير محيي الدينوف من دمشق، التي جرى توزيعها على أعضاء المكتب السياسي. وقد كتب محيي الدينوف يقول إن كلاً من الاتصالات التي أجراها هو والعسكريون السوفييت مع نظرائهم السوريين أثبتت أن التواصل بين الأسد و السادات، وكذلك بين القادة العسكريين السوريين والمصريين (لاسيما الزيارة السرية التي قام بها نائب وزير الدفاع السوري وعميل المخابرات الأردنية، اللواء عواد باغ أبزاح، إلى القاهرة يوم 11 أكتوبر للاستفسار من السادات وضباطه عن سبب وقف الهجوم المصري، ولحثهم على استخدام قاذفاتهم الثقيلة بعيدة المدى)، كان بعيداً عن أن يكون حميماً و ودّياً، إن لم يكن عدائياً سافراً. وطبقاً لتقاريرنا الواردة من سوريا، فإن الممثل

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

العسكري المصري الخاص لدى القيادة العسكرية في دمشق كان يقوم بعملية نصب واحتيال خسيصة على زملائه السوريين، بناء على تعليمات قيادته في القاهرة بطبيعة الحال. فقد كان ينفذ تعليمات النصّابين والمحتالين أحمد اسماعيل علي و سعد الدين الشاذلي، التي تقضي بتزويد السوريين فقط بمعلوماتٍ ومعطيات سبق ونشرت في الصحافة المصرية والأجنبية، أي أنها بلا أي قيمة عسكرية خاصة. وذكر السفير محيي الدينوف في إحدى برقيات أنه أبلغ موسكو بأن السادات رفض طلب الأسد، الذي حمّله اللواء أبزاخ، إرسال قاذفات مصرية («توبوليف 16» كان لدى مصر ثلاثة أسراب منها تستخدم صواريخ كروز جوّالة من نوع «كيلت» زنة الواحد منها أربعة أطنان، بينما يزن رأسه الحربي أكثر من طن، ويبلغ مداه مثلي كيلومتر، ولم يكن لدى سوريا مثيلها) لضرب المدن والبنى التحتية الإسرائيلية انتقاماً للهجمات الجوية الإسرائيلية على أهداف مدنية في عمق الداخل السوري. وقال محيي الدينوف إن المناشدة التي أرسلها الأسد إلى القاهرة، عبر موفده أبزاخ، لكي تستأنف هجومها سريعاً في سيناء، لم تلق سوى أذان صمّاء من قبل المصريين، فاقترح على رئيسه غروميكو إعطاء تعليمات إلى سفيره في القاهرة، فينو غرادوف، لكي يتحدث مع السادات ويحثه على الاستجابة للطلب السوري بأقصى سرعة. والأُنكى من ذلك كله أن مضمون هذه الاتصالات كان ينقلها أبزاخ (وضباط آخرون من زملائه) إلى المخابرات الأردنية، التي تنقلتها بدورها إلى نظيرتها وشريكها الإسرائيلية حالاً من خلال ضابطي الارتباط اللذين اتفق الملك حسين ورئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولدا مائير، على تعيينهما لهذه المهمة خلال الزيارة السرية التي قام بها الملك إلى إسرائيل في 25 سبتمبر كما سيرد أدناه!

الملك الأردني «حصان طروادة إسرائيلي» داخل «القلعة السورية»

في هذا الوقت الحرج، كان قرار بعض الدول العربية إرسال جنودها إلى الجبهة السورية هاماً جداً بالنسبة لسوريا، التي كان وصلها بالفعل لواءان عراقيان وحوالي عشرة أسراب طائرات (بعد تردد ونتيجة للعبة «الابتزاز والتهديد» التي مارستها مخابرات ألمانيا الشرقية مع صدام حسين). كما شاركت تشكيلات «جيش التحرير الفلسطيني» (لوائيّ «القادسية» و «حطين») بشكل فعال على جبهة الجولان، وكذلك على جبهة سيناء (لواء «عين جالوت»). وكانت فعالة بشكل خاص أعمالُ القوات العراقية التي نجحت في وقف تقدم القوات الإسرائيلية، قبل دفعها إلى الخلف في بعض النقاط، رغم الضربة الجوية الإسرائيلية التي تلقتها وهي في طريقها الصحراوي إلى دمشق، بفعل دسيصة صدام حسين لمحطة وكالة المخابرات المركزية في بغداد. وقد أكد الجنرال مازولينكو، وهو خبير عسكري في شؤون الشرق الأوسط في وزارة

الدفاع السوفييتية، أنه بالإضافة لمصر وسوريا، شاركت الدول العربية التالية في حرب أكتوبر: الأردن، الكويت، ليبيا، العراق، السعودية، المغرب والجزائر، بغض النظر عن أن معظمها كان رمزياً ومشاركتها النوعية لا تذكر، لاعتبارات سياسية وتقنية، كون معظمها صغيراً وغير مؤهل لخوض هكذا حروب ولم يسبق له أن خاض قتالاً فعلياً، هذا إذا وضعنا جانباً حقيقة وطبيعة المشاركة الأردنية التي أوضحناها أعلاه⁽²²⁾. ويدّعي فينوغرادوف - في رواية انفراد بها وحده - أن ملك الأردن حسين «أبلغه لاحقاً بأنه لم يسمع بالحرب إلا من وسائل الإعلام، مثله في ذلك مثل بقية المواطنين، وأنه عرض آنذاك على السادات و الأسد مراتٍ عدة أن يدخل الحرب. لكن، وعلى الرغم من أن الأسد رحّب بعرض الملك، فإن السادات رفض ذلك بشكل قاطع»!

سيكون فينوغرادوف ساذجاً جداً لو أنه صدّق رواية الملك الأردني السخيفة، لاسيما وأن جهاز وزارة الخارجية في موسكو، ومن ضمنه هو شخصياً، كان لديه معلومات دبلوماسية رسمية نقيضة لذلك تماماً منذ اليوم الثالث للحرب على الأقل؛ وأستغرب تماماً لماذا تجاهلها، رغم أنني لم أتفاجأ بتجاهله الأمر، فهو، ومنذ انتهاء مهمته في القاهرة وعودته إلى موسكو، لم يترك فرصة إلا واغتنمها لإثارة الصخب وإشهار الغضب ضد السادات، انتقاماً لفشله الدبلوماسي في مصر، لاسيما خلال السنوات الثلاث التي سبقت حرب أكتوبر.

يعرف فينوغرادوف جيداً أن الكريملن، حين باشر اتصالاته مع عدد من الدول العربية من أجل دعم السوريين والمصريين، لم يستثن حتى الأردن من ذلك، رغم أنه حليف وثيق للولايات المتحدة ورغم ما كان لدى الكريملن من معلومات عن الاتصالات السرية بين الملك والإسرائيليين. لكن الكريملن، وبخلاف ما جرى مع القادة العرب الذين جرى التواصل معهم خطياً، وأخذاً بعين الاعتبار معرفته بطبيعة العلاقة الخاصة التي تربط عمّان بكل من واشنطن ولندن وتل أبيب، تجنب الكريملن إرسال رسالة خطية مماثلة إلى الملك الأردني، واكتفى برسالة شفوية صيغت بحذر شديد قبل تسليمها له من خلال السفير السوفييتي المفوض فوق العادة في عمّان ألكسي فورونين Алексей Л. Воронин. وكانت مهمة السفير «الشكلية» هي شرح الموقف السوفييتي التقليدي من قضية الشرق الأوسط ومن التطورات العسكرية، أما مهمته الحقيقية فكانت «اختبار نوايا الملك بشأن ما إذا كانت بلاده تنوي المشاركة المباشرة في الحرب من خلال فتح الجبهة الأردنية مع إسرائيل، مع إبداء الحرص الشديد من قبل السفير على أن لا يبدو استفهامه كما لو أنه ينطوي على صيغة طلب». وقد

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

نفذ السفير مهمته على أكمل وجه مساء يوم 8 أكتوبر بحضور رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، الذي كان يشغل أيضاً منصبَي وزير الخارجية والدفاع. أما إجابة الملك بالنفي، كما أبلغني فورونين في العام 1994، وكما سبق له أبلغ وزارة الخارجية في حينه، فكانت قاطعة على نحو لا لبس فيه، مع شرح مسهب للمبررات السياسية والعسكرية التي لا تسمح له بذلك من وجهة نظره. ولعل الأهم من ذلك هو أنه كشف للسفير أن الرئيس السوري حافظ الأسد كان طلب منه في اليوم السابق على ذلك، من خلال وفد أردني عالي المستوى كان أرسله الملك إلى دمشق، «اغتنام فرصة الانتصارات السورية-المصرية وفتح الجبهة الأردنية مع إسرائيل»، لكن الملك -وكما أكد للسفير السوفييتي - أبدى اعتذاره وأسفه الشديد للرئيس السوري لأنه لن يكون قادراً على تلبية طلبه للأسباب والمبررات نفسها التي ذكرها للسفير. ومع ذلك فقد كشف لضيفه السوفييتي أنه «سيرسل خلال الساعات القليلة القادمة لواءً أو لوائين من الجيش الأردني للمشاركة مع إخوانه السوريين في معركة الواجب والشرف» حسب تعبيره، وهو ما لاقى صدًى طيباً في موسكو.

إضافة لذلك، لم يتردد الأسد نفسه في الكشف عن هذا الأمر بعد حوالي خمسة أشهر من توقف الحرب (مقابلة مع أسبوعية «الصيد» اللبنانية، 6 مارس 1974، ص 9)، رغم حساسية القضية ورغم أن «جرحه الأردني» كان لم يزل ساخناً. فقد أكد في مقابله مع رئيس تحرير المجلة، سعيد فريجة، أنه هو شخصياً من بادر إلى مطالبة الملك الأردني بفتح جبهته مع إسرائيل، لكن الملك رفض ذلك. وبحسب الأسد، فإنه قابل - بعد اندلاع الحرب - وفداً مكوناً من ثلاثة مسؤولين أردنيين في دمشق وحاول إقناعهم بضرورة فتح الجبهة الأردنية، وبأنه من السهل فتح جبهة ثالثة، إلا أنه فشل في ذلك. وأضاف «لم أكتفِ بذلك، بل أطلعتهم على بعض أسرار الشيفرات الإسرائيلية التي كنا نلتقطها أثناء المعارك (...)»، وأثبت لهم بما التقطناه أن إسرائيل عاجزة عن حماية القدس والوقوف في وجه جبهة عربية ثالثة قوامها سبعون ألف جندي أردني باستطاعتهم أن يندفعوا نحو القدس ويحرروها ويكسبوا لبلدهم أشرف وأكبر انتصار. حاولت إقناع الأردن بضرورة القيام بهذا الهجوم، فلم يقتنع، واكتفى بإرسال بعض قواته إلى الجبهة السورية بقصد رفع العتب ليس إلا».

لم تكن جملة الأسد الأخيرة عن «رفع العتب» في غير مكانها. فمع أن الملك الأردني أرسل بالفعل لواءً مدرعاً إلى الجبهة السورية (اللواء 40)، وإن بعد ثمانية أيام على اندلاع الحرب (14 أكتوبر)، وليس «بعد بضع ساعات» كما وعد السفير السوفييتي فورونين، إلا أنه أعطى قائد اللواء أوامر قاطعة تنص صراحة على «تجنب المشاركة في القتال، وافعل أقصى ما

باستطاعتك من أجل ذلك»! ويكشف الفريق نذير رشيد، المدير السابق للمخابرات الأردنية وسفير الأردن في المغرب آنذاك، معلومات تُنشر اليوم للمرة الأولى عن حقيقة الدور الأردني خلال حرب أكتوبر. وطبقاً لإفادته التي أدلى بها لسفير ألمانيا الشرقية في الرباط، فيلفريد كيتلر Wilfried Kittler في نوفمبر 1973، فإن الملك حسين «أعطى تعليمات إلى قائد اللواء الذي أرسله إلى سوريا، الجنرال خالد حججوج المجالي Khaled Hajhouj al-Magali، تُشدّد على تجنب الانخراط في القتال مع الإسرائيليين، وأبلغ غولدا مائير و كيسنجر مسبقاً بخطوته وبالتعليمات التي أعطاها لجنراله، وبرفضه طلباً من الأسد لفتح جبهته مع إسرائيل»، وأكد لهما أنه «اضطر إلى المبادرة لإرسال هذه القوات كنوع من إبراء الذمة أمام الضغوط التي يتعرض لها من قبل المواطنين الأردنيين والعرب لدخول الحرب، وللتخلص من الإحراج الذي أوقعه فيه الرئيس السوري»!

وبعد عامين على تلك الواقعة، سيؤكد الجنرال خالد المجالي نفسه هذه المعلومات خلال لقاء جمعه بالمصادفة على هامش مناسبة وطنية أوائل يونيو 1975 مع أول سفير لجمهورية ألمانيا الديمقراطية في عمّان، فولفغانغ كونسيل Wolfgang Konschel، الذي كان سفيراً لدى دمشق في الآن نفسه. وبحسب السفير الذي كان مدعواً كضيف إلى احتفال «عيد الجيش والثورة العربية الكبرى وعيد الجلوس الملكي»، فإن الجنرال المجالي أبلغه حرفياً خلال حديثهما بأن التعليمات الملكية له عند توجهه إلى الجبهة السورية في أكتوبر 1973 كانت تنص على «تفادي الاشتباك مع الإسرائيليين، وعدم تلقي الأوامر من غرفة العمليات السورية، بل من قائد القوات العراقية حصراً، إلا أن قلبه وعقله لم يسمح له سوى بعصيان أوامر الملك عندما وجد نفسه في ساحة المعركة إلى جانب أخوانه العرب أمام العدو الإسرائيلي، لكنه نفذ أوامر الملك فيما يتعلق بإخضاع قواته لإمرة قائد قوات صلاح الدين العراقية» التي أرسلتها بغداد [وليس لغرفة العمليات السورية]!

أما فيما يتعلق بادعاء الملك بأنه لم يعلم بالحرب إلا من وسائل الإعلام مثل بقية المواطنين، كما زعم للسفير فينو غرادوف⁽²³⁾، فإن إفادة الفريق رشيد تكشف عن معلومات مذهلة عن حجم وعمق الخرق الذي نفذته المخابرات الأردنية لصالح الإسرائيليين في مختلف المفاصل العليا للجيش السوري منذ سنوات طويلة قبل حرب أكتوبر، ولعبت دوراً حاسماً في نقل الخطط السورية إلى تل أبيب قبل الحرب بحوالي أسبوعين، ثم -ساعة بساعة- خلال سير العمليات بعد اندلاعها. وطبقاً لما يقوله الفريق رشيد، فإن ضابطاً أردنياً رفيع المستوى من

أصول شركسية في إدارة المخابرات العامة الأردنية يدعى طارق علاء الدين طوبال Tariq Alaeddin Toubal، كان مسؤولاً عن «الشؤون السورية» في الإدارة المذكورة و وثيق الصلة بالملك، نجح في تجنيد عدد كبير من كبار ضباط الأسد منذ أواخر الستينيات، مستغلاً الانتماء الشركسي لبعضهم على غرارهِ. وبفضل هؤلاء، لاسيما نائب وزير الدفاع السوري اللواء عواد باغ أبزاح، ورئيس هيئة العمليات في الأركان السورية، اللواء عبد الرزاق الدردري، اللذين كان لديهما معلومات مبكرة عن الخطط الحربية، بوصفهما من قادة الصف الأول، قبل نزول أمر الحرب إلى مستوى قادة التشكيلات، علّم طوبال في ساعة متأخرة من مساء 24 سبتمبر بوجود قرار مصري-سوري بالحرب «خلال الأسابيع القليلة القادمة» (لم يكن التاريخ والساعة قد حُددَا بعد)، فضلاً عن معلومات تفصيلية دقيقة عن خطة الهجوم السوري وحجم التشكيلات العسكرية المشاركة، لاسيما في قطاع العمليات الجنوبي المتاخم للحدود الأردنية. وفي اليوم التالي، 25 سبتمبر، توجه الملك بطائرة هيلوكبتر عسكرية إلى إسرائيل وأبلغ غولدا مائير بالأمر، وكان بصحبته عدد من ضباط مخابراته، على رأسهم طوبال نفسه، بالإضافة إلى رئيس الاستخبارات العسكرية العميد غازي عربيّات Ghazi F. Arabyat. لكن الضباط الإسرائيليين-على ما يبدو- لم يثقوا بهذه المعلومات التي اعتبروها «معلومات مكررة سبق للملك أن زودهم بمثلها في مناسبات سابقة، وثبت خطؤها». وكشف رشيد أن طوبال وخلال مرافقته الملك في زيارته السرية، عقد في غرفة جانبية- بتوجيهات من الملك و مضيفته غولدا مائير- اجتماعاً مطولاً مع الكولونيل أهارون دافيد ليبران אהרן דאָויד ליבראן (الملقب بـ«لوبلينير לובלינער»)، رئيس الوحدة 848 Signit في المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان) آنذاك، وأطلعه على تفاصيل مذهلة بشأن التحضيرات العسكرية واللوجستية على الجبهة السورية، كان حصل عليها هو وقائد القوى الجوية الأردنية عبود سالم حسن، العراقي الأصل، من عملائهما السوريين، بما في ذلك تحريك قاذفات سوخوي من المطارات الداخلية في البادية السورية إلى المطارات القريبة من الجبهة، واتفقا على طريقة التواصل خلال الأيام والأسابيع اللاحقة بعد اندلاع الحرب المنتظرة. أما تقرير «لجنة القاضي أغرانات»، التي شكلها «الكنيست» الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب ببضعة أسابيع للتحقيق في أسباب ما أسماه قرارُ إنشائها «التقصير الإسرائيلي»، فأشار من ناحيته إلى معلومات مبكرة تلقّتها إسرائيل (غير معلومات أشرف مروان التي أصبحت معروفة) من جنرال كبير في الجيش السوري عن وجود خطة مصرية-سورية لمهاجمة إسرائيل «خلال الأيام القليلة القادمة». لكن ما سُمح بنشره من «تقرير اللجنة» لا يشير- بطبيعة الحال- إلى أسماء مصادر المعلومات الإسرائيلية. وعندما

جرى تحديد يوم وساعة الحرب، بعد الزيارة السرية التي قام بها وزير الحربية المصري أحمد اسماعيل علي ورئيس هيئة عمليات القوات العربية المشتركة، اللواء بهي الدين نوفل، إلى دمشق يوم الأربعاء 3 أكتوبر، كان طوبال و عبود سالم حسن من أوائل من علموا بالتاريخ والتوقيت المتفق عليهما، أي قبل اندلاع الحرب فعلاً بثلاثة أيام على الأقل. وكان مصدر المعلومات اللواء عبد الرزاق الدردري ونائب وزير الدفاع السوري، اللواء عواد باغ أبزاخ، كلاً على حدة. وقد نقل طوبال وحسن هذه المعلومات منذ منتصف نهار يوم الخميس 4 أكتوبر على الأقل إلى الجنرال أهارون ليبران، وإلى ملكه حسين بطبيعة الحال، الذي نقلها هو الآخر إلى غولدا مائير أيضاً. لكن التشكيك الإسرائيلي بهذه المعلومات والسخرية منها لم يتوقف ولو للحظة، رغم أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت تلقت بالفعل 11 إنذاراً جدياً مباشراً من مصادر بشرية وتكنولوجية داخل مصر وسوريا، سوى إنذارات الملك وضباطه. والطريف في الأمر أن الرئيس الأسد نفسه يعترف (في مقابلته نفسها مع «الصيد»، ص 5) بأن التحقيقات التي أجرتها أجهزة مخابراته العسكرية مع الأسرى الإسرائيليين، وكان بينهم ضباط، بيّنت أن قيادة الجيش الإسرائيلي «عرفت بالهجوم قبل وقوعه»، لكنه لم يقل، ربما لأنه لم يكن يعرف بعد، إن بعض أهم المعارف الاستباقية التي حصل عليها الإسرائيليون كان مصدرها عدداً من كبار الضباط القادة المحيطين به مباشرة! هذا فضلاً عن المعلومات التي نقلها لاحقاً، خلال الحرب، ضباط ميدانيون كبار عن أوضاع جبهتهم، لعل أبرزهم محمد سعيد بيرقدار/ برتار، رئيس أركان الفرقة السابعة، والعقيد الجاسوس رفيق حلاوة، قائد أحد ألوية الفرقة نفسها. ومن المؤكد أن عنجهية قادة إسرائيل وغطرتهم وحدهما ما منعاهم من أخذ معلومات الملك الأردني وضباط مخابراته على محمل الجد إلا بعد أن أكدها لهم أشرف مروان مساء 5 أكتوبر حين طلب الاجتماع بشكل عاجل مع رئيس الموساد، تسفي زامير، في لندن. والواقع، ومن أجل الدقة، إن عدداً من القادة الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس جهاز «أمان»، إيلي زعيرا، لم يصدّق حتى معلومات أشرف مروان [الذي كان يُرمز له إسرائيلياً بـ«بابل» و«الملاك» و«خوتيل»]، رغم أنه كان يزودهم بمعلومات مفصلة ودقيقة منذ حوالي ثلاث سنوات، بما في ذلك صور أصلية عن خطط العبور وتعديلاتها، وبرامج التدريب التي كان يجريها الجيش المصري على نهر النيل، وعن «جدار الصواريخ» غربي القناة، فضلاً عن معلومات أخرى تتعلق بنشر قوات دفاع جوي سوفيتية جرى نقلها سراً إلى مصر في مارس 1970 لإقامة هذا «الجدار» (قبل طرد ضباطها وخبرائها لاحقاً في العام 1972)، ومعلومات مفصلة حتى عن الخطط والقدرات العسكرية السورية نفسها ومراحل تطورها. وكان يحصل

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

على هذه الأخيرة من خلال اطلاعه على محاضر الاجتماعات بين الضباط السوريين ونظرائهم المصريين. وقد تضمنت معلوماته حتى محاضر لقاءات ناصر في موسكو وفحوصه الطبية خلال النصف الأول من العام 1970، ورسائل السادات «العسكرية» إلى بريجنيف فيما بعد... إلخ. ولولا عنجهية الضباط والمسؤولين الإسرائيليين وصلفهم وغرورهم، الذي منعهم كله من تصديق تلك المعلومات، لكانت تل أبيب تفادت هزيمتها خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب من خلال شن هجوم استباقي يمكنه إجهاض الخطة العربية قبل أن تبدأ، وهو ما قرر رئيس الأركان دافيد أليعاز القيام به فعلاً صباح 6 أكتوبر لولا رفض رئيسة حكومته غولدا مائير. وكانت إسرائيل حَصَّرت نفسها جيداً لعمل من هذا النوع منذ شهر مايو 1973 حين وصلتها أولى الإنذارات من مروان عن وجود استعدادات مصرية لشن حرب على إسرائيل، فعمدت إلى دعوة الاحتياط و وضع خطة عسكرية [تحت اسم «كحول فُلْفَن 7137» (أزرق وأبيض)]، لمواجهة أي هجوم محتمل، تضمنت -من بين ما تضمنته- احتلال الجنوب السوري حتى مشارف دمشق فضلاً عن جنوب لبنان. وبقيت حالة الاستنفار هذه حتى 12 أغسطس حين تبين أن الإنذار لم يكن صحيحاً آنذاك. ومن الواضح أن إنذارات مروان في مايو كانت بسبب اطلاعه على مضمون لقاء الأسد - السادات والاتصالات المصرية- السورية في إبريل، والتي جرى خلالها الاتفاق على بدء التحضير للحرب.

لهذه الأسباب، لاسيما عدم دقة إنذارات مروان الأولى في مايو، وكما اتضح لاحقاً، ما من أحد في حكومة تل أبيب صدَّق الإنذارات اللاحقة، الصحيحة هذه المرة، والتي بدأت بالتدفق الكثيف عليهم مرة أخرى من المصادر المصرية والأردنية والسورية نفسها بعد أربعة أشهر على ذلك (أواسط سبتمبر). وقد هيمن على زعماء تل أبيب -كما كشفت وثائقهم الرسمية لاحقاً- شعورٌ طاغٍ بالصلف والعنجهية يرفض أن يصدَّق في أي لحظة، وحتى ظهر يوم 6 أكتوبر، تلك الإنذارات وأن العرب قادرون على شن هجوم، إفرادي أو ثنائي منسق، خصوصاً بعد الهزيمة المنكرة التي تعرضوا لها قبل ست سنوات على ذلك. وكانوا يواجهون مثل تلك المعلومات الاستخبارية التي يتلقونها عبر مروان والملك حسين وغيرهما بالإزدراء والسخرية. وربما كان أبلغ تعبير عن ذلك تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان قبل الحرب بشهرين وحسب، رغم أنه كان أحد ثلاثة ممن يقرؤون التقارير التفصيلية الدورية التي يرسلها مروان إلى رئيس الموساد، تسفي زامير، عن الاستعدادات المصرية-السورية للحرب. ففي مقابلة له مع المحرر الديبلوماسي لمجلة «التايم»، يروld شيكتر Jerrold Schecter (في 30 يوليو 1973)، جزم دايان بأن «الحدود الحالية» [التي وصلتها إسرائيل في يونيو 1967]

ستشهد جموداً لفترة طويلة من الزمن، لأنه لن تكون هناك حرب كبرى طوال السنوات العشر القادمة»! ويتضمن تقرير «لجنة أغرانات» تفاصيل مذهلة عن السخرية التي كان قادة الجيش الإسرائيلي (باستثناء أليعاز) يواجهون بها تقارير مروان، وتقارير مصادرهم الأخرى، حتى قبيل ساعات قليلة من اندلاع الحرب!

في الواقع هذا ما كان عليه الأمر في الكريملن أيضاً، كما سبق وأشرت سابقاً. فالثقة بالعرب كانت معدومة، حتى في أوساط أوثق حلفائهم وأصدقائهم. ومن الجدير بالذكر أن معلومات ضباط الأسد «العملاء»، كما يؤكد الفريق نذير رشيد، استمرت في التدفق على المخابرات الأردنية، ومن خلالها إلى الإسرائيليين، إلى ما بعد وقف إطلاق النار، وربما لا تزال تتدفق حتى يومنا هذا⁽²⁴⁾! فمن المعلوم أن جهاز المخابرات العامة الأردنية ظل دوماً، منذ تأسيسه على يد المخابرات البريطانية في العام 1952 تحت اسم «دائرة المباحث العامة»، وحتى اليوم، الجهاز الأكثر انخراطاً في العالم، بعد الـ CIA الأميركية، في العلاقة مع «الموساد» الإسرائيلي، إلى حد أن العديد من المسؤولين والخبراء في الغرب لا يترددون في تسميته «فرع الموساد الأردني»!

إضافة إلى ما تقدم، وبحسب إفادة الفريق رشيد، فإن الملك لم يكتفِ بذلك، بل أعطى أوامره أيضاً للقوى الجوية التي كان يقودها عميل بريطاني من أصول عراقية [عبود سالم حسن] ولأنظمة دفاعه الجوي بأن «تغض النظر عن الطائرات الإسرائيلية، التي تستخدم المجال الجوي شمال الأردن بهدف تفادي وخداع بطاريات الصواريخ السورية، خلال غاراتها على مؤخرة قوات الجيش السوري وطرق إمداداتها، لاسيما بعد أن انهارت القوات الإسرائيلية في القطاع الجنوبي تماماً بفضل الهجوم الأكثر نجاحاً خلال الحرب كلها من حيث تهديد قلب إسرائيل جدياً للمرة الأولى منذ قيامها، وهو الهجوم الذي نفذته الفرقة الخامسة السورية التي كان يقودها الجنرال علي أصلان في قطاعي عملياتها، الأوسط والجنوبي. فقد تمكنت هذه الفرقة في اليوم الثاني للحرب من الوصول إلى تخوم بحيرة الجليل (طبريا) [مبنى «الدار العليا للجمارك» الذي لا يبعد -من موقعه في القطاع الأوسط- سوى 2 كم عن جسر «بنات يعقوب» على نهر الأردن]، ومشارف «جسر أريك ٦٧٦ ٦٨٢» في القطاع الجنوبي، عند مصب النهر في البحيرة. وهذا ما دفع قادة الجيش الإسرائيلي إلى البدء بسحب قواتهم إلى غربي النهر لإقامة خط دفاعي خلفه، واتخاذ استعدادات لنسف الجسر الأول، الحجري، وتفكيك الجسور المعدنية الأخرى فيما لو حاولت قوات الفرقة التقدم إلى الجليل الفلسطيني، لاسيما بعد أن تمكنت من تدمير «لواء بارك» (لواء «البرق»/ 188) بالكامل وقتل قائده يتسحاق بن شهم مع

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

حوالي 120 ضابطاً وجندياً من طواقمه في اليوم الثاني للحرب، وبعد أن فرّ قائد فرقته **رافائيل إيتان** بسيارة جيب من ساحة المعركة، ما دفع وزير الدفاع **موشيه دايان** إلى الطلب من رئيسة الحكومة السماح له بوضع السلاح النووي في حالة جاهزية، لكنها رفضت ذلك بشدة لأسباب عديدة⁽²⁵⁾، لعل أهمها إيمانها بالمقولة الشهيرة المنسوبة لرئيس الوزراء الفرنسي **كليمنصو** «الحرب أخطر من أن يُعْهَدَ بها إلى الجنرالات»!

إضافة لذلك، سمح الملك لإسرائيليين باستخدام أراضيه في وادي نهر اليرموك، الذي يشكل حدوداً مشتركة مع سوريا، لضرب مؤخرة الجيش السوري؛ الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في تدمير أحد الألوية المدرعة السورية [اللواء 12 في الفرقة الخامسة] بشكل شبه كامل بعد أن نجح في اليوم الثاني من الحرب في الوصول إلى تخوم بحيرة الجليل [طبريا]. «فقد كان الملك معنياً بهزيمة الجيش السوري خصوصاً في هذه المنطقة، لأسباب أردنية خاصة تتعلق بالمياه والحدود ومنطقة «الحمة» المشتركة بين الدول الثلاث، فضلاً عن سبب سياسي استراتيجي يتمثل بخشية النظام الأردني من تحقيق نظيره السوري انتصاراً واضحاً في الحرب يكون من شأنه تعزيز نفوذه في المنطقة و في سياق التسوية السياسية المنتظرة بعد الحرب على حساب الأردن، وبشكل خاص سحب ملف القضية الفلسطينية من يده»⁽²⁶⁾. ومع ذلك ربما يكون السبب «الشخصي-الوظيفي» الذي دفع الملك إلى هذا الانخراط الكامل في التآمر مع إسرائيل على أخوانه السوريين، حتى خلال الحرب، هو الأقوى والأكثر أهمية. فقد أصبح معلوماً، منذ العام 1977 على الأقل حين جرى الكشف عن ذلك، أنه كان موظفاً رسمياً في وكالة المخابرات المركزية منذ العام 1957 برتبة «جاسوس» عادي، قبل ترقيته (مطلع الثمانينيات) بقرار من مدير الوكالة **وليام كيسي** إلى رتبة «عميل» كي لا تظهر مخصصاته في جداول مدفوعاتها لمخبريها، وبالتالي عدم خضوعها لرقابة لجان الكونغرس وافتضاح أمرها. وكان مخصصه يبلغ سبعمئة وخمسين ألف دولار كمرتب سنوي. وقد بقي وضعه «القانوني» هذا ساري المفعول في السجلات الأميركية طوال عشرين عاماً وإلى أن أصدر الرئيس الأميركي **جيمي كارتر** قراراً بإيقافه في فبراير 1976، كما بينت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير نشرته في 18 فبراير 1977 بقلم رئيس تحريرها، الصحفي المخضرم **بوب وودورد**، الذي أعاد نشره لاحقاً في كتابه «الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية»⁽²⁷⁾.

مع ذلك تبقى الخدمة التي قدمها الملك الأردني للإسرائيليين في اليوم الثاني للحرب، 7 أكتوبر، والتي لم يُكشف عنها النقاب حتى اليوم، هي الأكثر خطورة ربما من كل ما قام

خلال الحرب. ففي ذلك اليوم، وقبل أن يطلب منه الأسد فتح جبهته مع إسرائيل، بادر - وفق إفادة الفريق نذير رشيد- إلى إبلاغ رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير مباشرة بأن «المملكة الأردنية الهاشمية لن تقوم بفتح جبهتها مع إسرائيل، ولن تشارك في الحرب مباشرة بأي شكل من الأشكال. كما أنها لن تسمح باستخدام أراضيها أو أجوائها من قبل أي طرف عربي لمهاجمتها أو للحصول على مزايا عسكرية خلال الحرب الدائرة الآن (...). وقام شقيقه الأمير حسن، في الوقت نفسه، بإبلاغ المسؤولين الأميركيين بهذا القرار و طلب منهم ضمانه لدى الإسرائيليين واحترامه وعدم استغلاله من قبلهم». وكان لهذا القرار الأردني أهمية استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لإسرائيل في تلك اللحظات العصيبة، حيث كان جيشها يتعرض لعملية طحن حقيقية على الجبهة السورية، لاسيما في قطاعها الجنوبي على يد الفرقة الخامسة. فبفضل هذا القرار تمكّن رئيس الأركان الإسرائيلي دافيد أليعاز من نقل جميع قواته المربطة على الجبهة الأردنية في الضفة الغربية لنهر الأردن، وهي عبارة عن ثلاثة ألوية مدرعات ومشاة ميكانيكية وعدد من كتائب المدفعية والكوماندوز الملحق بها، إلى القطاع الجنوبي من الجبهة السورية لمواجهة الزحف السوري و وقفه، بدلاً من نقلها إلى الجبهة المصرية كما كان يريد وزير الدفاع موشيه دايان، وفق ما كشفته الوثائق الإسرائيلية المفرج عنها لاحقاً⁽²⁸⁾. وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى أكذوبة أخرى من أكاذيب النصاب هيك، الذي ادعى، لأسباب تخص علاقته بالملك الأردني كـ «زميل قديم» في «أخوية» وكالة المخابرات المركزية، أن إسرائيل «استبقت على الجبهة الأردنية، وحتى آخر يوم من الحرب لوائي مدرعات ولواء مشاة ميكانيكية (...). لأن احتمال فتح جبهة ثالثة [الجبهة الأردنية] كان أمراً مطروحاً». [هيك: عند مفترق الطرق، دار الشروق، 2003، ص 297].

في أيّ حال، وبغض النظر عن المبالغات الإعلامية الكبيرة في مدى ونوعية المشاركة العسكرية العربية على الجبهة السورية، باستثناء العراقية منها، لقي تقرير محيي الدينوف عن وصول قوات عربية إلى سوريا ترحيباً حاراً في الكريملن. أما بودغورني فكان فخوراً بشكل خاص لأنه كان صاحب فكرة الاتصال مع عدد من الدول العربية لإرسال قواتها إلى سوريا ومصر، ولأنه هو شخصياً من بحث الأمر مع وزير الخارجية العراقي، ونظر بعين التقدير لخطوة بغداد واعتبرها نتيجةً لجهوده، دون أن يدري، لا هو ولا وزير الخارجية العراقي، أن الفضل لم يكن لهما، ولكن لذلك «الرجل بلا وجه» في برلين، ولناثبه (هورست بينيكه) الذي كان يدير في الآن نفسه عملية إنقاذ برية-بحرية سرية واسعة النطاق لتخليص آلاف الشيوعيين والاشتراكيين من قبضة بينوشيه و عملاء الـ CIA في تشيلي!

هوامش الفصل الثالث

(1) - يشير فولف في أرشيفه إلى أن كلاً من إيريش هونيكر، الأمين العام للحزب، وإيريش ميلكه، وزير أمن الدولة في ألمانيا الديمقراطية، أيدا اقتراحه بالامتناع عن إبلاغ الرئيس السادات مباشرة بقضية أشرف مروان، وإحالة الملف إلى موسكو للقيام بالمهمة إذا ما أرادت ذلك، نظراً لأن برلين الشرقية ستستمر في تطبيق قرارها المتخذ في العام 1968 بوقف تعاونها الأمني مع مصر بعد اكتشافها وجود محطة سرية لوكالة المخابرات المركزية في القاهرة يديرها يوجين ترون بمعرفة الرئيس ناصر وموافقة على مقايضة المعلومات التي تحصل عليها القاهرة من ألمانيا الديمقراطية مع وكالة المخابرات المركزية في إطار التعاون بين الجهتين في سياق ما يسمى «مكافحة الشيوعية». وبحسب فولف، فإن مدير الإدارة الأولى (المخابرات الخارجية) في الـKGB آنذاك، ألكسندر ساخاروفسكي، تولى شخصياً نقل المعلومات إلى السادات بناء على توجيهات بريجينيف. لكن السادات، وبدلاً من الإعراب عن الامتنان والعرفان على اكتشاف جاسوس داخل مكتبه، اعتبر الأمر «فبكة شيوعية وعملاً انتقامياً... إلخ». (راجع الوثيقة رقم (3) في «ملحق الوثائق»، وهي صورة عن المذكرة التي رفعها فولف إلى وزير أمن الدولة إيريش ميلكه في 7 يونيو 1971 بشأن قضية أشرف مروان).

(2) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 202.

(3) - إدوارد شيهان: العرب والإسرائيليون وكيسنجر؛ ص 22.

(4) - ملاحظة من المترجم: يبدو أن وجهة نظر كوسيغن، المدني، هي التي ستتغلب في مقبل الأيام على وجهة نظر كوليكوف، الماريشال المتخصص في قتال الدبابات؛ أو هذا على الأقل ما أظهرته وقائع «حرب تموز/ يوليو» في لبنان العام 2006، حين تمكنت وحدات من رماة الـ«كورنيت» في «حزب الله» من صد هجمات 3 فرق مدرعات إسرائيلية بطريقة أذهلت حتى الإسرائيليين، وجعلت سمعة دبابة القتال الإسرائيلية الرئيسية «ميركافا4» (مركبة الرب) في الحضيض. هذا على الرغم من الغطاء الجوي الذي تمتعت به خلال هجومها في جنوب لبنان طوال شهر كامل، والذي لاسبق له منذ حرب الإبادة الأميركية الشاملة والقصف السجادي على كوريا الشمالية مطلع الخمسينيات، على الأقل من حيث حجم وكثافة وعنف القصف الجوي وقوته النارية. ومن المعلوم أن الفشل الفاضح الذي وقع فيه الهجوم البري الإسرائيلي، ودبابته «مركبة الرب»، دفع عدداً من دول العالم إلى إلغاء صفقات لشراء الدبابة كانت أبرمت قبل الحرب، فضلاً عن تخصيص الحكومة الإسرائيلية مبالغ ضخمة للصناعات العسكرية بهدف إجراء أبحاث لتزويد الدبابة بمعطف كهربي مضاد للصواريخ. ومع ذلك لم يُثبت كفاءته كثيراً، كما أظهرت وقائع الهجمات الإسرائيلية على «قطاع غزة» في الأعوام 2008، 2012 و 2014. ومرة أخرى يتأكد أن إسرائيل قادرة على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة في حرب تقليدية، لكنها أعجز من أن تحقق ذلك أمام «حرب شعبية» تديرها ميليشيات صغيرة حسنة التدريب ويقف وراءها قرار سياسي حاسم وجريء وقيادة شجاعة وكفوءة.

(5) - **ملاحظة من المترجم:** يعترف **هيكل** بأنه هو شخصياً من نصح **السادات** بعدم توجيه نداء إلى أهالي سيناء للقيام بمقاومة شعبية، لكن دون أن يذكر التفاصيل الأخرى في نصيحته للسادات. (هيكل: أكتوبر 1973 - السلاح والسياسة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص 379).

(6) - العديد من تقديرات **كوليكوف** أعيد نشره لاحقاً في مقال بمجلة «لوكالني فويني» (الحروب المحلية)، موسكو، أكاديمية رئاسة الأركان، 1975، ص 277.

(7) - **ملاحظة من المترجم:** بثت إذاعات إسرائيلية محلية مقابلات بالعبرية مع جنود جرحى في حرب يوليو 2006 على لبنان تحدثوا فيها بهلوسة كما لو أنهم يتعاطون مخدرات عن أنهم «رؤوا بأمر أعينهم مقاتلين من حزب الله وهم يخرجون عليهم بلا رؤوس من تحت الأرض، وبعضهم كان يطير في الهواء بلا أرجل في بلدة بنت جبيل وقرية مارون الراس جنوب لبنان لينقض على الجنود الإسرائيليين»!

(8) - **ملاحظة من المترجم:** تأكيداً لما يقوله المؤلف، حين التحقتُ بخدمتي العسكرية الإلزامية في القوى الجوية والدفاع الجوي مطلع العام 1983، كانت إحدى محطتي الإنذار المبكر اللتين يشير لهما، قد بدأت عملها قبل بضعة أسابيع فقط في منطقة «شنشار» جنوبي مدينة حمص، وكنتُ في عداد الدورة الأولى التي تلقت تدريباً عملياً فيها لبضعة أسابيع. أما المحطة الأخرى فجرتُ تنصيبها في قرية «مرج السلطان» في ضواحي دمشق الشرقية. وفي نوفمبر من العام 2012 قام «جيش الإسلام»، الممول من قبل السعودية، بتدميرها بطلب مباشر من إسرائيل والمخابرات الأردنية. وبعد بضعة أشهر (أبريل 2013) قامت مجموعة تابعة لـ «الجيش السوري الحر»، مرتبطة بإسرائيل والمخابرات الأردنية أيضاً، بتدمير محطة رادار شبيهة، ولكن أقل استطاعة، في بلدة «النعيمة» في محافظة درعا المتاخمة للحدود مع الأردن. وهناك مجموعة أشرطة فيديو للمجموعتين المسلحتين المذكورتين لا تزال منشورة على موقع «يوتيوب» وتظهر عملية احتلال وتدمير محطتي الرادار.

(9) - عرفتُ **وليم بوفم** منذ أن كان يشغل منصب نائب رئيس البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة حين كنت أنا أشغل الموقع الموازي في البعثة السوفيتية مطلع السبعينات. وبعد سنوات طويلة التقيته في جنيف حين شارك في مؤتمر نزع السلاح ربيع العام 1984، ولكن بصفته وكيلاً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية. وخلال تلك السنوات لم يتسنَّ لي أن أسأله عن قصة لقائه مع الرئيس **فرنجة** حين كان سفيراً لبلاده في بيروت، لأنني لم أكن أعلم بها بعد. ولهذا تواصلت معه العام الماضي بعد اطلاعي عليها في «أرشيف فولف»، وكان أصبح متقاعداً مثلي، لأسأله عن الواقعة، فأكد لها لي، مشيراً إلى أنه أبلغ واشنطن بها مباشرة، وهي بدورها أبلغت وزير الخارجية الإسرائيلي **أبا إيبان** في مساء اليوم نفسه. وفي اليوم التالي قامت إسرائيل بتدمير الرادار «استجابة منها لاقتراح الرئيس اللبناني، رغم ترددتها في البداية، كونه يخص الجيش اللبناني الذي كان يساعدها على تعقب أنشطة المنظمات الفلسطينية، وكون الرادار فرنسياً، ويمكن بالتالي أن يتسبب لها بشيء من الغضب الفرنسي»، على حد تعبيره. كما أكد لي أن قائد الجيش اللبناني، **غانم**، كان «على علاقة طيبة وتواصل متواتر مع بعض قادة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

الجيش الإسرائيلي إلى حد أنه ساعد ضابطاً من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يدعى **أبراهام يتسحاق بولاك** Авраам Ицхак Полак على الإفلات من القضاء اللبناني بعد ضبطه متلبساً بالتجسس على مكاتب القادة الفلسطينيين ومواقعهم العسكرية. وكانت مساعدته له بناء على طلب مباشر من رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنذاك، **أهارون ياريف**، الذي تعرّف عليه هذا الأخير في واشنطن خلال عمله كملحق عسكري لإسرائيل أواخر الخمسينيات!

ملاحظة من المترجم: من الواضح أن الرئيس **فرنجية**، وبعيداً عن مسألة الأخوة وحالة الحرب مع العدو، لم يرغ حتى حرمة الصداقة التي ربطته بالرئيس **الأسد** وعائلته وأصدقائها، الذين أجاروه حين لجوئه إلى سوريا في مايو 1957 هرباً من الملاحقة القضائية على خلفية مجزرة ارتكبها زعرانه داخل كنيسة بلدة «مزيارة» في منطقته شمال لبنان. وقد بقي يومها في ضيافة آل **الأسد** وأصدقائهم حتى أصدر الرئيس **فؤاد شهاب** عفواً عنه في العام التالي حين خلف الرئيس **كميل شمعون**.

(10) - هيكال : الطريق إلى رمضان؛ ص214.

(11) - غالبا غولان، يوم كيبور وما بعده؛ ص85.

(12) - راجع في هذا الصدد، مثلاً، الكتابين الوثائقيين المهمين اللذين أصدرهما **كينيث تيمرمان** Kenneth R. Timmerman مراسل صحيفة «أتلانتك جورنال كونستيتيوشن» في الشرق الأوسط، والناشط المعروف في مجموعة «المحافظين الجدد» في إدارة **جورج بوش**، حول تورط الدول الغربية في برامج السلاح غير التقليدي العراقية:

- The Death Lobby: How the West Armed Iraq, Houghton Mifflin, Boston 1991.

- The French Betrayal of America, Three Rivers Press, New York, 2004.

بخصوص البرنامج السوري :

- نزار نيوف: الهولوكوست البيوكيميائي السوري المخفي، كيف تورطت أربع حكومات غربية في اختبار أسلحة كيميائية على آلاف المعتقلين والسجناء السوريين والعرب الآخرين في سوريا؛ (مخطوط كتاب وثائقي بالإنكليزية، 2002، غير منشور).

Nizar Nayouf: The Hidden Syrian Biochemical Holocaust: How Four Western Governments Implicated in Testing Biochemical Weapons on Thousands of Syrian and Other Arab Detainees and Prisoners in Syria (Unpublished manuscript, 2002).

(13) - للأسف لم يتسن لي الإطلاع على مذكرات **الشاذلي و الجسمي**، لعدم معرفتي العربية. وأنا مدين بهذه الاقتباسات، وكل ما يرد منقولاً عنهما، باستثناء كتاب **الشاذلي** «عبور السويس» الصادر بالإنكليزية، إلى مترجم ومحرر هذه الطبعة العربية الخاصة، الذي تفضل بأن ترجم لي مقاطع واسعة من مذكراتهما ومقابلاتهما مع وسائل إعلام عربية خلال فترة عملنا لإعداد هذه الطبعة من الكتاب.

(14) - **ملاحظة من المترجم:** أصبح **عبود سالم حسن** قائداً لسلاح الجو الأردني خلال الفترة 1973-1976. وكان فر من العراق إلى سوريا-التي كانت جزءاً من دولة الوحدة مع مصر- صيف العام

1960 قبل أن يفر من هناك إلى الأردن بعد ثلاثة أشهر على ذلك وينضم إلى المخابرات الأردنية ثم إلى سلاح الجو الأردني. ووفق «أرشيف فولف»، فإن المذكور كان جاسوساً للمخابرات البريطانية منذ زمن العهد الملكي السابق، وكانت مهمته إعداد قوائم بالعسكريين العراقيين الشيوعيين العاملين في سلاح الجو. وهي مهمة استمر عمله فيها مع المخابرات الأردنية لاحقاً، مستفيداً من علاقاته في الجيش العراقي، لاسيما سلاحه الجوي. وفي العام 1963، بعد إطاحة نظام **عبد الكريم قاسم** من قبل وكالة المخابرات المركزية الأميركية و«حزب البعث» والمخابرات المصرية، بالتعاون مع النظام الأردني، سلم هذا الأخير قوائم **عبود سالم حسن** إلى الإنقلابيين الذين أعدموا جميع أصحاب الأسماء الواردة فيها، والذين قُدر عددهم بالعشرات من مختلف صنوف الأسلحة، بمن فيهم قائد سلاح الجو العراقي العميد **جلال جعفر الأوقاتي** Jalal Jaafar Awkati، الذي ورد اسمه في تلك القوائم على أنه عضو سري في قيادة الحزب الشيوعي العراقي؛ لكنه، حسب «أرشيف فولف»، لم يكن حتى عضواً عادياً في الحزب أبداً، بل مجرد «يساري وطني تقدمي صديق للحزب». وفي مرحلة لاحقة -حسب «أرشيف فولف» الذي يستند في هذه المسألة إلى شهادة **نذير رشيد** ومصادر بريطانية وأردنية أخرى- قَدّم **عبود سالم** مساعدة قيمة للموساد الإسرائيلي، من خلال عمله في المخابرات الأردنية، حين ساهم في تجنيد **منير ردفا**، إلا أن تفاصيل مساهمته وطبيعتها في مراحلها التمهيدية لا تزالان غامضتين، سوى أنه قَدّم لوائح بعدد من الطيارين العراقيين «المستعدين لأسباب شخصية أو سياسية أو دينية أو قومية للتعاون مع جهات أجنبية». ويبدو أن الإسرائيليين قرروا اختيار **منير ردفا** من قائمة الأسماء لأسباب مختلفة، بعضها شخصي و بعضها يتصل بانتمائه الديني كمسيحي. إضافة لذلك، كان **عبود سالم حسن** على معرفة واتصال بزوجة مدير شركة نفط العراق البريطانية آنذاك IPC، وهي من أصل أميركي لعبت دوراً «إغوائياً» مهماً في العملية. لكن الدور الأكثر وضوحاً للجاسوس **عبود سالم حسن** ظهر يوم فرار **منير ردفا**، حين رتب الجانب «التقني» مع صديقه قائد سلاح الجو الأردني الراحل **صالح الكردي**، بعد أن دغدغ مشاعره القومية، باعتباره من أصول كردية. فقد أبلغه بأن الطيار العراقي «سيهرب لأنه يرفض لأسباب أخلاقية المشاركة في قصف الثوار الأكراد والمناطق الكردية شمال العراق». وكانت مهمة **صالح الكردي** أن يوعز لقواته الجوية ودفاعه الجوي، يوم هروب **منير ردفا**، بالتعامل مع «طائرة ميغ 21 عراقية قادمة يوم 16 أغسطس 1966 على أنها طائرة صديقة ستهبط في قاعدة الملك حسين الجوية (في مدينة المفرق شمال الأردن)، وسيكون تحليقها في كوريدور جوي بمحاذاة الحدود مع سوريا بعد دخولها المجال الجوي الأردني على شكل حركة **زيكزاك** Zigzag (متعرجة)، كإشارة تعارف، لأن جهاز الراديو فيها سيكون مطفأ». وفيما بعد ادعى **الكردي** خلال مجادلات داخل النظام الأردني، وفق إفادة الفريق **رشيد**، بأن «الطائرة خدعته، فقد كان مقرراً أن تهبط في المفرق، لكنها تابعت طريقها إلى إسرائيل!» ولأن «ميغ 21» كانت أسرع طائرة قتالية في العالم آنذاك، كان من الطبيعي أن تكمل طريقها إلى قاعدة **حتسور** شمال إسرائيل وتقطع المسافة بين المجال الجوي لمدينة المفرق والمجال الجوي الإسرائيلي (60 كم)، حيث كان سرب من الطائرات الإسرائيلية بانتظارها احتياطياً في الجو، خلال أقل من دقيقة ونصف الدقيقة. ولذلك كان من المستحيل اتخاذ أية تدابير لإسقاطها، بافتراض اكتشاف أمرها، وبافتراض صحة رواية **الكردي** التي يشكك فيها الفريق

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

رشيد ويؤكد «أن الملك نفسه كان علم بالعملية من مستشاره **جاك أوكونيل** Jack O'Connell، رئيس محطة الـCIA في الأردن، التي كانت مشاركة في العملية منذ بداية التخطيط لها».

(15) - بحسب ما تذكره وثائق «أرشيف فولف»، فإن الكولونيل **مملوك** عمد إلى وضع قائد لواء الدفاع الجوي المسؤول عن حماية دمشق [العميد **عصام غالب أبو عجيب**] في سجن الإدارة المذكورة حتى الموت، رغم أنه أحد الحاصلين على «وسام بطل الجمهورية» على خلفية أدائه المميز خلال حرب أكتوبر، بسبب حديثه العلني في قيادة الدفاع الجوي عن «مؤامرة تهريب الطيار وتهريب العميلة [السوفيتية-الأوكرانية] التي جندته»، وبسبب «إعطائه أوامر لإحدى كتائب لوائه بإسقاط الطائرة التي كانت تطير منفردة على مستوى منخفض جداً قريباً من الحدود مع إسرائيل، قبل إلغاء الأمر من قبل عمليات القوى الجوية»! ويرجّح تقرير خاص أرسلته محطة HVA في دمشق إلى برلين في 23 نوفمبر 1989، استناداً إلى مصادرهما في القوى الجوية السورية، بالإضافة إلى تقرير سري آخر أرسله سفير ألمانيا الديمقراطية، **كارل هاينز لوغينهايم** Karl-Heinz Lugenheim، استناداً إلى مصادر سورية رسمية وأخرى دبلوماسية إيرانية خاصة في العاصمة السورية، أن الطيار الهارب يدعى **علي أحمد صقر**، ولم يكن في الواقع سوى ابن أحد الضباط السوريين في قيادة الأركان العامة السورية، وفق ما يقوله التقرير، بينما جرى إعدام **بسام العدل** سراً واعتقال عدد من أفراد أسرته لفترات طويلة، كغطاء للفضيحة، بسبب خلافات مالية من طبيعة مافيوية مع صديقه الكولونيل **مملوك** الذي كان يرعى بيتاً سرياً للدعارة ولألعاب القمار وتعاطي المخدرات في «حي المزرعة» الراقي وسط دمشق يقتصر ارتياده على الضباط السوريين، قبل أن يداهمه رئيس المخابرات العسكرية، الجنرال **علي دوبا**، ويعتقل العشرات من زبائنه الضباط في إطار الصراع بين الأجهزة الأمنية وتسجيل الأهداف في مرامي بعضها البعض! وبعد ذلك بفترة قريبة، أو في الفترة نفسها تقريباً، تمكن باحث أكاديمي أمريكي من أصول يهودية تشيكية، يدعى **جوشوا لاندنيز**، كان والده، **إدغار كيندال لاندنيز**، يعمل رئيساً لفرع «سيتي بنك» الأمريكي في مدينة جدة السعودية ثم رئيساً لفرع البنك نفسه في بيروت حتى أواخر الستينيات، وعلى صلة وثيقة، مالية وسياسية، بعدد من الأمراء السعوديين وبرئيس جهاز مخابراتهم **كمال أدهم**، من الحصول على وثائق ومعلومات عسكرية حساسة عن طريق ضابط كبير في قيادة القوى البحرية السورية [اللواء **شعبان قشعور**]، لصالح إسرائيل و/أو الولايات المتحدة، بعد أن تزوج من ابنة الضابط المذكور الذي ساعده في النفاذ إلى أوساط عدد من الضباط والمسؤولين السوريين الكبار ومجتمعهم المخملي! ومن المعتقد أن السعوديين، بفضل نفوذهم الواسع والعميق جداً في مؤسسات الدولة السورية، المدنية منها والعسكرية، منذ انقلاب **الأسد** في العام 1970، لعبوا دوراً مهماً في الاختراق الذي قام به **لاندنيز** والده الذي اتخذ من أنشطته «الخيرية» لصالح المخيمات الفلسطينية في لبنان غطاء لتلك الأنشطة الأمنية الموازية؟!

ملاحظة من المترجم: هناك وثائق تفيد بأن **مملوك**، رئيس مكتب الأمن الوطني حالياً، قدّم معلومات لوجستية ساخنة للأميركيين سهّلت عملية اغتيال **قاسم سليمان** مطلع العام الماضي في مطار بغداد، أهمها أنه كشف رقم وتوقيت الرحلة الجوية السورية التي يوجد **سليمان** على متنها، وعمل على تأخير

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

إقلاع الطائرة من دمشق لمدة ساعتين، بناء على طلب عمليات «قيادة المنطقة الوسطى» في الجيش الأمريكي «سينتكوم» في قاعدة «العديد» في قطر، ثم أبلغ هذه القيادة بتوقيت الرحلة المعدّل. ولا يمكن استبعاد ذلك بحال من الأحوال، فبرقيات وزارة الخارجية الأميركية التي نشرت «ويكيليكس» أكثر من ربع مليون برقية منها اعتباراً من العام 2010، كشفت أن «مملوك»، وبطلب من رئيسه **بشار الأسد**، شارك في اجتماعات دبلوماسية مع أميركيين في وزارة الخارجية السورية، حين كان مديراً لإدارة المخابرات العامة، وعرض عليهم التعاون الأمني. وكانت مشاركته هذه في ضوء مباحثات **الأسد** مع مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط آنذاك، **وليام بيرينز**، لبحث إمكانية التعاون الأمني بين سوريا والولايات المتحدة».

(16) - غالباً غولان: يوم كيور وما بعده: ص 85.

(17) - عُرف **يوسف فيصل** في موسكو بأنه ضابط ارتباط حزبه مع الـ KGB، وسيبقى كذلك إلى حين انشقاقه عن الحزب أواسط الثمانينيات بطلب من «مجموعة غورباتشوف» في الـ KGB التي كانت بدأت حملةً لتفكيك الأحزاب والأنظمة الشيوعية في كل مكان كتعبير عن حسن نوايا غورباتشوف وتوجهات «البيروسترويكا» الجديدة لإطفاء بؤر التوتر، و/أو مقابل مكاسب سياسية معينة، كما حصل مع السعوديين مطلع العام 1986. فمطلع العام المذكور عمدت مجموعة غورباتشوف إلى تمرير «طعم مسموم» (معلومات كاذبة) إلى الرئيس اليمني الجنوبي **علي ناصر محمد**، زعيم الجناح اليمني في الحزب الاشتراكي، تزعم أن الزعيم التاريخي للحزب وجناحه اليساري، **عبد الفتاح اسماعيل**، يحضر مع تياره مؤامرةً للتخلص منه. وقد تولى **فيصل**، وزعيم الحزب الشيوعي اللبناني، **جورج حاوي**، الذي كان في عدن آنذاك، وكلاهما كانا من أنصار غورباتشوف، نقل التحذير الكاذب إلى **علي ناصر محمد** شخصياً. وفي (13 يناير) عمد الأخير إلى ترتيب اجتماع اللجنة المركزية الشهير حيث تولى حرسه الشخصي في أثنائه إطلاق النار على **اسماعيل** ورفاقه وتصفيتهم جميعاً. وكانت تصفية هؤلاء وتيارهم جزءاً من صفقة سوفيتية-سعودية تضمنت استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ في العام 1933، ووعداً سعودياً بتقديم قروض ميسرة مباشرة، أو عبر صناديق إقليمية ودولية تساهم فيها، إلى الاتحاد السوفيتي («أرشيف فولف»، ملف اليمن الجنوبي والجزيرة العربية).

(18) - كان **جميل شياً** عضواً في «القيادة القطرية» و وزيراً للعمل في الحكومة التي شكلها **الأسد** بعد انقلابه في 13 نوفمبر 1970، و وزيراً للإعلام قبل ذلك (في العام 1966). وبعد تثبيت **الأسد** نفسه رئيساً في مارس 1971، عين **شياً** سفيراً في موسكو. وما إن تولى منصبه الجديد حتى بدأ يعمل في السوق السوداء، وتحديداً في الاتجار بالعملات الصعبة و تبييض الأموال. وخلال إحدى العمليات نصب له جهاز KGB «فخاً نسائياً» من خلال سيدة تعمل مع الجهاز، فتمكنت من ضبطه متلبساً ببيع كمية كبيرة من الدولارات، وكانت هذه جريمة كبرى يومها في الاتحاد السوفيتي. وحينها جرى تخييره بين إبلاغ حكومة بلاده والطرد من الإتحاد السوفيتي أو العمل لصالح KGB، فقبل الخيار الثاني. وكانت مهمته تزويد الجهاز بنسخ من جميع محتويات البريد الدبلوماسي الوارد من دمشق والصادر إليها، بالإضافة لمهمات أخرى في بلاده.

(19) - نظراً لعلاقته القديمة مع وكالة المخابرات المركزية، بادر **صدام حسين** إلى إبلاغ القائم بالأعمال الأميركي في بغداد، **آرثر لوري** Arthur L. Lowrie، الذي كان يتخذ من السفارة البلجيكية مقراً له، بأن السوفييت والألمان الشرقيين طلبوا من الرئيس **البكر** إرسال قوات عراقية إلى الجبهة السورية، وأن الرئيس **البكر** متحمس كثيراً لتلبية الطلب. وعندئذ طلب منه **لوري** أن يحاول منع ذلك مهما كلف الأمر، أو على الأقل أن يؤخره قدر الإمكان. وحين فشلت ممانعته بفعل «رسالة الابتزاز» الألمانية الشرقية، عمدت واشنطن إلى الطلب من **الملك حسين** منع مرور القوات العراقية في الأراضي الأردنية، كما كان مقررراً لاعتبارات أمنية ولوجستية، وعدم تلبية طلب الرئيس العراقي إعارة جيشه ناقلات دبابات كان يفتقر للعدد الكافي منها لنقل قواته إلى سوريا. وقد لبى الملك الطلب الأميركي دون تردد. وهذا أحد أسباب تأخر وصول القوات العراقية إلى الجبهة السورية يوماً إضافياً كانت كل ساعة من ساعاته بالغة الأهمية لصد الهجوم المعاكس الإسرائيلي. (أرشيف فولف: إفادة الفريق **نذير رشيد**، مدير المخابرات الأردنية السابق والسفير في المغرب خلال الحرب، وبرقيات محطة HVA في بغداد).

ملاحظة من المترجم: من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الزعيم الوطني السوري البارز **أكرم الحوراني**، نائب رئيس الجمهورية في عهد الوحدة المصرية-السورية، ادعى في مذكراته أنه هو شخصياً من كان السبب في موافقة العراق على إرسال قواته إلى الجبهة السورية. فقد زعم بأن الرئيس **البكر** أرسل له زوج ابنته، **منذر المطلق**، بعد ساعات من اندلاع الحرب ليستشيره في ذلك، خصوصاً وأن المعارضة السورية اللاجئة في بغداد، لاسيما الأمين العام المساعد للحزب **شبلي العيسى**، كانت ترفض إرسال قوات عراقية بدعوى أن هذا سيكون دعماً للنظام السوري، كما قال. وعندها هدد **الحوراني** بأنه «سينهي لجوءه إلى العراق ويعلن إدانته لموقف القيادة القومية ويخرج مع المتظاهرين العرب المتوقع خروجهم احتجاجاً على عدم دخول العراق الحرب». وبسبب موقفه بدأت القوات العراقية ليلة 7 أكتوبر تحركها نحو الجبهة السورية وسط زغاريد العراقيين الذين كانوا في وداعها! (**الحوراني**، المذكرات، ج4، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص 3492 وما بعد).

لا شك بأن **الحوراني** كان وطنياً وعروبياً حتى النخاع ولا يتردد في اتخاذ مواقف جريئة بعيدة عن الأحقاد السياسية في الأحداث الوطنية والقومية المفصلية، لاسيما حين يتعلق الأمر بإسرائيل والولايات المتحدة، بخلاف السلالات الوضيعة من «المعارضة» السورية العميلة التي ولدت بعد العام 2011 من نطف وبويضات أميركية وإسرائيلية وتركية وخليجية. وفي العام 2002 روى لي رفيقه العتيق ومموله، المحامي ورجل الأعمال السوري **سركيس سركيس**، الذي استضافني في منزله بباريس بضعة أشهر بعد إطلاق سراحه ومجيئي للعلاج في فرنسا، إن **الحوراني** وصل به الأمر ذات مرة إلى حد تهديد زوجته السيدة **نزيهة الحمصي** (أم جهاد) بالطلاق إن هي ذهبت لعلاج عينيها في المشافي الأميركية، لأنه كان يعتبرها صنواً للمشافي الإسرائيلية! لكن الرواية التي يذكرها عن استشارة **البكر** له لإرسال قوات عراقية إلى سوريا، وكروايات كثيرة تحفل به مذكراته، لا أساس لها، وهي ناجمة عن تضخم «أنه» بشكل مفرط، الأمر الذي يلمسه القارئ ببساطة في كل مكان من مذكراته! فموضوع مساعدة سوريا ومصر طُرح في رسائل **برجينييف** إلى الرؤساء العرب، ومنهم الرئيس

البكر، منذ اليوم الأول للحرب. أما موضوع إرسال قوات عراقية إلى سوريا فلم يُطرح أصلاً إلا فجر يوم 9 أكتوبر خلال الزيارة السرية التي قام بها عبد الحليم خدام إلى بغداد من أجل ذلك، ثم نهار اليوم نفسه خلال زيارة وزير الخارجية العراقية عبد الباقي إلى موسكو بناء على طلبها، حين حضه عليه نيكولاي بودغورني. هذا فضلاً عن أن قبول صدام إرسال هذه القوات، كما أصبح مثبتاً بالوثائق، لم يحصل إلا بعد «الابتزاز» الذي تعرّض له صدام حسين من قبل HVA في الرسالة المغلفة التي أرسلها له رئيسها فولف عبر «عميله» الضابط العراقي، بالتعاون مع الشهيد وديع حداد. ولعل الأهم من ذلك هو أنه لا النظام العراقي ولا غيره يمكن أن يستشير لاجئين سياسيين مقيمين في جمّاه ويأكلون من خبزه حين يريد اتخاذ قرار كبير من هذا النوع. فهؤلاء ليسوا بالنسبة له أكثر من «مرتزقة»، مهما علا شأنهم. ولا يستطيع السيد الحوراني أو غيره أن يهدد صدام حسين ونظامه بقيادة مظاهرة ضدهما، لأن حنجرته تكون قد سُحقت أو جرى حرّها قبل وصول كلمات تهديده إلى حبالها الصوتية!

(20) - روبرت فريدمان: السياسة السوفييتية نحو الشرق الأوسط منذ العام 1970؛ الطبعة الثالثة، نيويورك 1982، ص 145.

(21) - خايم هيرتزوغ: حرب يوم الغفران - أكتوبر 1973؛ بوستن، 1975، ص 195. وبشأن نصيحة دايان لحكومته في اليوم الثالث للحرب بالانسحاب على الجبهة المصرية إلى خط الدفاع الثاني، شرقي ممرات «متلا» و«الجدي»، راجع: كيسنجر، سنوات القلاقل، ص 493.

(22) - ف. مازولينكو: السمات المميزة للإدارة العسكرية للحروب المحلية في الشرق الأوسط (بالروسية)؛ مجلة «فويينايا ميسل» (الفكر العسكري)، العدد 7 (1977)، ص 78.

(23) - ملاحظة من المترجم: في مايو 2020 أبلغني المؤرخ «الإسرائيلي» - البريطاني الصديق آفي شلايم، أستاذ التاريخ في أكسفورد، الرواية نفسها نقلاً عن الملك، وزودني بمقاطع مطولة من مقابلة أجراها معه ولم ينشرها في البيوغرافيا التي أصدرها عنه في لندن العام 2007.

(24) - ملاحظة من المترجم: أثبتت الأيام صحة ما توقعه المؤلف عن احتمال استمرار المخابرات الأردنية في تزويد نظيرتها وشريكها الإسرائيلية بمعلومات عن الجيش السوري في المستقبل. فبعد «انشقاق» عشرات الضباط والجنود السوريين وفرارهم إلى الأردن اعتباراً من العام 2011 على أثر انفجار الأزمة بين النظام السوري وشعبه، وكانوا في معظمهم من منتسبي التشكيلات العسكرية السورية المرابطة في الجنوب السوري على تخوم الجولان المحتل، استقدمت المخابرات الأردنية محققين من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، وكذلك من «الموساد»، للتحقيق معهم وانتزاع معلومات وأسرار عسكرية منهم في «قاعدة الملك عبد الله للقوات الخاصة» في بلدة «الرصيفة» شمال عمان، التي تحولت إلى «مركز تحقيق» للاستخبارات الإسرائيلية مع الضباط والجنود السوريين المنشقين والفارين، ثم إلى مركز تجنيد لهم، منذ ذلك الحين وربما حتى ساعة كتابة هذه الأسطر. وكانت أسئلة المحققين الإسرائيليين، كما أخبرني أحد هؤلاء الضباط الذين خضعوا للتحقيق، تتمحور حول عديد وعتاد تلك التشكيلات

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

وتحسيناتها وأسماء ضباطها وطبيعة التدريبات التي تجريها، والتغيرات في الهيكلية والعقيدة القتالية التي كان تجريها بناء على اقتراحات **عماد مغنية** ورفاقه في ضوء تجربتهم خلال حرب تموز/يوليو 2006... إلخ، بينما تمحورت أسئلة ضباط المخابرات الأردنية، التي تعمل منذ تأسيسها كما لو أنها فرع للموساد، حول «الخلفيات الطائفية والمذهبية للضباط والجنود السوريين المنشقين»، نظراً لأن المخابرات الأردنية لديها شعبة خاصة «لمحاربة النفوذ الشيعي في المنطقة» يشارك في عملها ضباط من الاستخبارات الإسرائيلية والبريطانية والأميركية. أما الضباط والجنود الشرفاء الذين رفضوا التعاون، أو رفضوا الانخراط في المجموعات المسلحة التي أشرفت المخابرات الإسرائيلية والأردنية على تشكيلها لقتال النظام السوري، وكانوا قلة للأسف، فجرى طردهم من الأردن وعدم السماح لهم بالبقاء حتى كلاجئين. بل إن عدداً منهم، وكنت على اتصال بهم، فضلوا مغادرة الأردن للعمل سائقي توكسي وبائعي كحك متجولين ومندوبي مبيعات في لبنان على أن يكونوا عملاء وجواسيس.

(25) - **ملاحظة من المترجم:** في العام 2017، صدر كتاب «حرب يوم الغفران: المواجهة المحمية التي غيرت الشرق الأوسط»، للصحفي الإسرائيلي المتخصص في التاريخ العسكري، **أبراهام رابينوفيتش**، وهو طبعة منقحة وموسعة من الطبعة الأولى الصادرة في العام 2004. وقد اعتُبر الكتاب من قبل مراجعات الصحف الغربية «الرواية الإسرائيلية النهائية والأكثر اكتمالاً عن حرب أكتوبر لجهة ما حصل على الجانب الإسرائيلي قبيل الحرب وخلالها»، نظراً لأن المؤلف تمكن من الوصول إلى وثائق إسرائيلية رسمية لم ترفع عنها السرية قبل ذلك، فضلاً عن لقاءات أجراها من ضباط ومسؤولين إسرائيليين شاركوا في الحرب وكشفوا أشياء و وقائع لم يكن ممكناً الحديث عنها سابقاً، أو كان يجري الحديث عنها كتكهنات ومعلومات غير مؤكدة، ومنها فكرة لجوء إسرائيل إلى استخدام السلاح النووي ضد سوريا خلال الحرب. وبحسب **رابينوفيتش**، فإن الحكومة وقيادة الجيش أصيبا بحالة انهيار حقيقي في 7 أكتوبر بعد تدهور الوضع على الجبهة السورية وتمكّن الفرقة الخامسة (في القطاع الجنوبي) من اجتياح المواقع الإسرائيلية، و وصول القادة الإسرائيليين إلى قناعة يقينية بأن السوريين سيتقدمون نحو الجليل الفلسطيني ولا يمكن منعهم من ذلك، فاتخذوا ترتيبات لتفجير وتفكيك الجسور على نهر الأردن للحيلولة دون استخدامها من قبل السوريين إذا ما فكروا بعبور النهر إلى داخل الأراضي الفلسطينية. وفي ذلك اليوم أحضر وزير الدفاع **موشي دايان** رئيس هيئة الطاقة الذرية **شاليفيت فريير** إلى مكتب رئيسة الحكومة، **غولدا مائير**، للبحث في استخدام السلاح النووي ضد دمشق ومدن سورية أخرى و/أو ضد القوات السورية لوقف تقدمها. لكن **مائير** رفضت ذلك كلياً. راجع:

A.Rabinovich: The Yom Kippur War, the Epic Encounter that Transformed the Middle East (Schocken Books, New York 2017, PP.201,246-247).

قبل ذلك، وفي 3 أكتوبر 2013، أجرى المؤرخ الإسرائيلي-الأميركي **أفني كوهين** Avner Cohen المتخصص في البرامج النووية، مقابلة حصرية لصالح «مركز وودور ويلسون» الأمريكي مع **أرنون أزارياهو**، الذي شغل منصب مساعد **إسرائيل جليلي**. وكان هذا الأخير وزيراً للمعلومات في حكومة **مائير** خلال حرب أكتوبر ومستشاراً لها، فضلاً عن رئاسته للجنة الأمن والخارجية في الكنيست. وكشاهد

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

عيان حضر الموقف، أكد **آزاريهاو** في هذه المقابلة، وهي الأولى من نوعها لمسؤول إسرائيلي يتحدث باسمه الصريح عن هذه القضية، الرواية المذكورة أعلاه، أي رفض **مائير** استخدام السلاح النووي بعد أن قام **موشي دايان** بإحضار رئيسة هيئة الطاقة الذرية **فريير** إلى مكتب **مائير** في اليوم الثاني للحرب، 7 أكتوبر، من أجل استخدام السلاح النووي ضد سوريا، لكن **مائير** «رفضت وطلبت منه أن ينسى الأمر». وفي العام نفسه أيضاً، 2013، أصدر ضابط الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي **يغال كيبنييس** كتاباً عن مرتفعات الجولان المحتلة أكد فيه الواقعة نفسها:

Yigal Kipnis: The Golan Heights, Political History, Settlement and Geography since 1949 (Routledge, London 2013).

(27) - بحسب إفادة السفير الأردني في المغرب آنذاك، الفريق **نذير رشيد**، مدير المخابرات الأردنية حتى مارس 1973، وهو أحد أعضاء «حركة الضباط الأحرار» القوميين العرب الذي حاولوا إطاحة الملك الأردني في العام 1956، فإن نائبه سابقاً، **علاء الدين طوبال**، وزميله **عبود سالم حسن**، كانا على تواصل سري مع نائب وزير الدفاع السوري، اللواء **عواد باغ أبزاغ**، وعدد من الضباط السوريين الشراكسة الآخرين في قيادة القوى الجوية وفي التشكيلات العسكرية على الجبهة السورية، أمثال (العميد **علاء الدين أبزاغ**، العميد **محمد سعيد برتار** / **بيرقدار**...)، فضلاً عن اللواء **الدردري** نفسه، منذ العام 1968 على الأقل. وطبقاً لإفادة الفريق **رشيد** التي أبلغها إلى سفير ألمانيا الديمقراطية في الرباط **ويلفريد كيتلر** Wilfried Kittler مطلع نوفمبر 1973، فإن المخابرات الأردنية تمكنت - عبر **طوبال** و **عبود سالم** - من تجنيد **الدردري** مطلع الستينيات من خلال أهل زوجته الشراكسية الأردنية **لامان (لمعان؟) توغان تحبسم** Laman Toughan Tahabsam حين كان يزورهم في الأردن وكان لم يزل برتبة ملازم أول. ومنذ ذلك الحين لم يتوقف عملاؤهم السوريون، لاسيما الشراكسة منهم، عن تزويد مشغليهم الأردنيين بقوائم وخرائط تفصيلية للتشكيلات العسكرية السورية وملاكاتها من المعدات والأسلحة والقوى البشرية، خصوصاً في المنطقة الجنوبية من سوريا، المتاخمة للحدود الأردنية. وقد استمروا في تغذية هذه القوائم والخرائط باستمرار حتى أثناء حرب أكتوبر. كما أنهم لعبوا (لاسيما منهم **عواد باغ** و **الدردري** و **بيرقدار**، الذين كانوا يومها من قادة التشكيلات العسكرية في الجنوب السوري)، دوراً مهماً في تدمير القوات السورية التي دخلت إلى الأردن في العام 1970 لمؤازرة قوات منظمة التحرير الفلسطينية. فقد زودوا عمّان بمعلومات تفصيلية عن تحركاتها وملاكاتها من العتاد والجنود، فضلاً عن قوائم مفصلة بأسماء ضباطها، منذ ما قبل دخولها الأراضي الأردنية. وغني عن البيان أن تلك المعلومات جرى تحويلها فوراً إلى الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

يشار في هذا السياق إلى أن تسريبات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، إضافة إلى تقرير «لجنة أغرانات» عن «التقصير الإسرائيلي» نفسه، لطالما تحدثت عن وجود ضابط كبير (في الواقع أكثر من ضابط) في أعلى هرم النظام السوري لعب دوراً كبيراً في التجسس لصالحها عبر الملك الأردني قبل وخلال الحرب وبعدها. وقد وصفت تلك التسريبات دور الضابط السوري بأنه لا يقل أهمية عن الدور الذي لعبه **أشرف مروان** في مصر. إلا أن اسم الضابط ظل مجهولاً. واليوم يُكشف النقاب عنه (اللواء **عواد باغ أبزاغ**) وعن بقية زملائه للمرة الأولى. (أرشيف فولف - ملف حرب أكتوبر).

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

من المهم الإشارة أيضاً، وكما يؤكد **فولف** في أوراقه، إلى أن **نذير رشيد** «لم يكن عميلاً سواء لـKGB أو لنا على الإطلاق. فقد كان مجرد صديق مدفوع في تعاونه معنا بنوازع وطنية-قومية وبكراهيته للولايات المتحدة وإسرائيل. ولا شك في أن انتماءه القومي العربي القديم، على الأقل سابقاً، كانا أحد المؤثرات التي حكمت تصرفه، وإن كان يطمع ببعض المال أحياناً، كما تبين لنا في أكثر من موقف. وحين أصبح سفيراً في المغرب حافظ على تواصله الصداقي معنا من خلال سفيرنا **كيتلر** الذي ربطته به علاقات شخصية واجتماعية».

في «أرشيف فولف» نعثراً أيضاً على شهادة للسفير **فولفغانغ كونشل**، الذي جرى اعتماده سفيراً لألمانيا الديمقراطية في الأردن اعتباراً من تاريخ إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في 8 أكتوبر 1973، بالإضافة إلى مهمته كسفير في سوريا. ويشير **كونشل** في شهادته - من بين قضايا أخرى - إلى أنه، وخلال إحدى زياراته الروتينية إلى الأردن في يونيو 1975، التقى على هامش الاحتفال بـ«عيد الجلوس الملكي على العرش وعيد الجيش الأردني» الجنرال **خالد المجالي**، الذي أكد له رواية الفريق **نذير رشيد** بشأن التعليمات التي أعطاه إياه الملك، وكيف أنه لم يستطع تنفيذها مجرد أن وجد نفسه بين أخوانه العرب في ساحة المعركة. لكنه التزم تعليمات الملك لجهة إبقاء القوات الأردنية تحت إمرة «قوات صلاح الدين» العراقية، وأن يأخذ تعليماته منها وليس من غرفة العمليات السورية.

ملاحظة من المترجم: في العام 2012 رفعت الإدارة الأميركية صفة السرية عن دفعة جديدة من الوثائق المتعلقة بحرب أكتوبر. وقد أكدت هذه الوثائق ما جاء في إفادة الفريق **نذير رشيد** ومعلومات HVA وإفادة العميد **خالد المجالي** للسفير **كونشل**، لجهة أنه كان هناك تفاهم سري بين الملك **حسين** وإسرائيل والولايات المتحدة، منذ ما قبل الحرب (حين أبلغ الملك رئيسة الوزراء الإسرائيلية في 25 سبتمبر باستعداد سوريا ومصر لشن حرب) على أن أي إرسال للقوات الأردنية إلى سوريا «سيكون رمزياً بهدف الحفاظ على هيبة الملك (حسين) في الشارع الأردني والعربي، وبسبب الضغوط الشعبية الداخلية التي كان يتعرض لها (...)». ولهذا ستبقى هذه القوات خارج القتال، وأن إسرائيل، بالمقابل، ستحاول عدم استهدافها». كما أكدت هذه الوثائق أن شقيقه ولي العهد، الأمير **حسن**، أبلغ **كيسنجر** في 10 أكتوبر (قبل إرسال اللواء الأردني إلى سوريا بأربعة أيام) بأن «الملك سيطلع الإسرائيليين على خرائط مواقع انتشار اللواء الأردني في سوريا فور تحركه، من أجل أن يتجنب الإسرائيليون استهدافه، وبأن اللواء لن يشارك في القتال ضد الجيش الإسرائيلي»، وفي حال استهدفه الإسرائيليون بشكل عرَضِي (غير مقصود) لن يرى الملك مشكلة في ذلك «لأن التضحية ببعض الجنود الأردنيين أفضل من التضحية بالرأي العام»، حسب تعبير الأمير **حسن** نقلاً عن لسان شقيقه الملك! راجع هذه الوثائق في :

Assaf David: Jordan's War that Never Was, in: Asaf Siniver (ed.): The Yom Kippur War: Politics, Diplomacy and Legacy (Oxford University Press, October 2013, pp.119-136).

(28) - **ملاحظة من المترجم:** في اليوم التالي، 19 فبراير، وتعقيباً على احتجاج الملك الأردني وغضبه بسبب تقرير «واشنطن بوست»، أكدت «نيويورك تايمز» بدورها هذه المعلومات مع تفاصيل أخرى استندت فيها إلى مصادر رسمية أميركية مختلفة. وقد أفادت هذه المصادر للصحيفة بأن الزعيم الصيني

القومي اليمني **شيانغ كاي-تشيك**، الذي هزمه الشيوعيون الصينيون قبل فراره إلى فورموزا/تايوان أواخر العام 1949، كان هو أيضاً على قائمة مدفوعات الوكالة حتى وفاته في العام 1975، وأن الرئيس كارتر «أوقف هذه المدفوعات قبل بضعة أيام»، بينما رفض الناطق باسم «البيت الأبيض» **جودي باول** نفي أو تأكيد ذلك «لأنه ليس من عادة الإدارة أن تعلق، نفيًا أو تأكيداً، على قصص تتصل بالأنشطة السرية لوكالة المخابرات المركزية (...)»، ولأن ذلك من شأنه التسبب بالإحراج الدبلوماسي للملك، «مشدداً على أن الملك الأردني» زعيم وطني بارز لعب هو وحكومته دوراً بناءً في الحد من التوترات في الشرق الأوسط». وفي اليوم التالي أعادت «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» (طبعة «نيويورك تايمز» الدولية الصادرة في باريس) تأكيد تلك المعلومات. وقد عاد **بوب وودوارد** إلى القضية نفسها بعد عشر سنوات ونشر تفاصيل القرار الذي اتخذته **وليم كيسي**، مدير وكالة المخابرات المركزية، بـ «ترقية» **الملك حسين** في وكالة المخابرات المركزية من «مخبر» صغير إلى «عميل»، في كتابه «القناع: الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية خلال الفترة 1981-1987». وبحسب ما ذكره **ودوارد**، فإن افتضاح قصة الملك، الذي ظل اسمه مدرجاً على جداول مدفوعات الوكالة طوال 20 عاماً وحتى العام 1977 حين ألغى بقرار من الرئيس **كارتر**، تسبب بصراع بين الجهات المعنية في واشنطن لجهة إدراج أو عدم إدراج أسماء الرؤساء والملوك العملاء والجواسيس على جداول الرواتب خشية افتضاح أمرهم في المستقبل. ويبدو أن القضية لم تُحل حتى اليوم. راجع:

B. Woodward: Veil, the Secret Wars of the CIA 1981-1987 (Simon & Schuster, New York 1987, PP. 217-218 and 381).

(29) - **ملاحظة من المترجم:** إضافة لما أورده المؤلف عن الدور التدميري الذي لعبه ملك الأردن خلال الحرب،

ولما أورده **خايم هيرتزوغ** (مصدر سابق)؛ و **أبراهام رابينوفيتش** (مصدر سابق)، من المفيد مراجعة الطبعة المنقحة والمزيدة من كتاب **رابينوفيتش** (2017)، وكذلك يوميات **دافيد أليعازر** (دادو) التي تشكل كنزاً معلوماتياً حقيقياً. وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية رفعت في العام 2019، بعد 46 عاماً من المنع، الرقابة عن يومياته التي دونها يوماً بيوماً وساعة بساعة منذ ما قبل الحرب. راجع عن ذلك:

- 46 שנים אחרי המלחמה: יומני דוד אלעזר (بعد 46 عاماً على الحرب: يوميات «دادو» قيد

النشر) («إسرائيل هايوم»، 5 مايو 2019)؛

- ארכיון צה"ל מפרסם את יומני דוד אלעזר מיום הכיפורים (أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ينشر

يوميات دافيد أليعازر عن حرب يوم الغفران) («ها آرتس»، 5 مايو 2019).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن «دار المعارف» المصرية كانت أصدرت في العام 1979 ما ادعت أنه يوميات **أليعازر**، بترجمة وتقديم العقيد **رفعت عودة**. لكن وبعد تدقيقها نكتشف أن في الأمر عملية احتيال، فالكتيب الصغير جداً (56 صفحة) مجرد نتف غير دقيقة سربتها الصحافة الإسرائيلية آنذاك، وقام **عودة** بجمعها والادعاء أنها «من يوميات **أليعازر**». وهذا لا يعدو أن يكون تجلياً آخر من تجليات ثقافة «الفهلوة» و«الأونطة» المنتشرة كما السرطان في الأوساط الثقافية والسياسية والإعلامية في مصر!

الفصل الرابع

في الطريق إلى «5 يونيو» آخر...!

«الاتحاد السوفييتي لن يتسامح مع الأعمال الإجرامية الإسرائيلية»

رغم أن الموجة بدأت تنقلب في غير صالح العرب اعتباراً من اليوم الثالث للحرب، ورغم الأخبار السيئة التي كانت بدأت تتواتر على هذا الصعيد من جبهتي القتال وتزيد في تعكير وتوتير مزاج زعماء الكريملن، السياسيين منهم والعسكريين على السواء، كان على هؤلاء، لاسيما رئيس الأركان كوليكوف، أن يضيفوا مصدر قلق آخر لم يكن في حسابان أي منهم، وهو تجرؤ إسرائيل على التحرش المباشر بالاتحاد السوفييتي نفسه وتهشيم هيئته. ففي 9 أكتوبر، وخلال إحدى غاراتها على العاصمة السورية، في إطار تنفيذ القرار الرسمي الذي وافقت عليه رئيس الحكومة الإسرائيلية، مائير، باستهداف المدنيين والبنى التحتية في أربع مدن سورية (دمشق، حمص، حلب واللاذقية)، كبديل لاقتراح موشي دايان باستخدام السلاح النووي الذي لم توافق عليه، قصفت الطائرات الإسرائيلية المركز الثقافي السوفييتي في دمشق، ودمرت - بناء على طلب الرئيس سليمان فرنجية - محطة الإنذار المبكر اللبنانية في «جبل الباروك»، التي كان يعتمد عليها الجيش السوري، كما سبقت الإشارة. وفي 12 أكتوبر، أي بعد يومين فقط من استهداف البحرية الإسرائيلية مستودعات النفط في مدينة بانياس الساحلية السورية وميناء اللاذقية إلى الشمال، وثلاثة أيام من استهداف المركز الثقافي في دمشق، أقدمت الزوارق الحربية الإسرائيلية على إغراق سفينة الشحن التجارية السوفييتية «إيليا ميتشنيكوف» Илья Мечников، المملوكة لـ «شركة آزوف»، بعد أن استهدفتها عمداً بصاروخين أو ثلاثة بينما كانت تفرغ في ميناء طرطوس ما يقارب 25 ألف طن من مواد البناء والتوربينات والمعدات الهندسية الخاصة بعملية تشييد «سد الفرات». وبحلول منتصف الأسبوع كان أصبح

واضحاً لقادة الكريملن أن التطورات العسكرية الأخيرة، وبشكل خاص الهجمات الإسرائيلية، تشير إلى مرحلة جديدة من الحرب تتطلب رداً معيناً. فلا أحد سيبتهج بعد الآن بالمصائب العسكرية التي تلحق بالعرب، بينما تتطور الحرب بطريقة يمكن أن تعرّض مصالح الاتحاد السوفييتي الحيوية وهيبته للخطر. «وهذا لن يكون مقبولاً بالنسبة لنا على الإطلاق. فلا أحد سيتجرأ على التفكير بهكذا تطور خطير»، كما أعلن **بريجينيف** في اجتماع المكتب السياسي في 12 أكتوبر.

أثارت أخبار تدمير وإغراق السفينة غضب الكريملين، وفي الآن نفسه حدة نقده «عدوانية» إسرائيل و«عجز» العرب، إلى حد أن بعض المشاركين في الاجتماع (**بودغورني**، **كيريلينكو**، **سوسلوف**) كان ميلاً بقوة إلى اتخاذ إجراءات عسكرية انتقامية فورية ضد إسرائيل، لكن **بريجينيف** و **كوسيجين** عارضاً بشدة أي عمل عسكري يمكن أن يورط الاتحاد السوفييتي في الحرب. وكان أقصى ما انتهى إليه النقاش اتخاذ قرار بإرسال رسالة إلى الرئيس **نيكسون** باسم **بريجينيف** تحتج بشدة على «القصف البربري الإسرائيلي وقتل المواطنين المدنيين السوفييت» على الأراضي السورية، وتشدد على أن الاتحاد السوفييتي «لن يتسامح مع هكذا أعمال إجرامية» من قبل إسرائيل، وسيتخذ تدابير مناسبة للدفاع عن سفنه ووسائل نقله الأخرى. وقد عبرت الرسالة أيضاً عن الأمل بأن الولايات المتحدة «ستمارس نفوذها لوضع حد للأعمال الإجرامية الإسرائيلية». ولاحظ **بريجينيف**، حين أعطى تعليماته لغروميكو بصياغة الرسالة الموجهة إلى **نيكسون**، أنها «يجب أن تكون في الآن نفسه تحذيراً جدياً للإسرائيليين».

قرر المكتب السياسي أيضاً إصدار بيان خاص عبر وكالة «تاس» التي كُلف رئيس تحريرها **ليونيد زامياتين** بإعداده. ومع حلول مساء ذلك اليوم، 12 أكتوبر، كانت المسودة جاهزة، وكانت قاسية نسبياً بالمعايير السوفييتية، إذ تضمنت عدداً من الإشارات إلى «الدور الإجرامي الذي تقوم به دوائر إمبريالية معينة» في دعم إسرائيل، فضلاً من مناشدتها «القوى التقدمية» في جميع أنحاء العالم الدفاع عن القضية العربية، وهلم جراً. لكن البيان، الذي لم يذكر بالاسم أي «دائرة» من دوائر الإمبريالية أو «مربعاتها» أو «مثلثاتها» التي بقيت «غامضة» كالعادة لأن الكريملن تجنب استفزاز واشنطن، تضمن تأكيداً جديراً بالملاحظة يشير إلى أن «العرب أظهروا حتى الآن موقفاً إنسانياً ورحيماً نحو سكان المدن الإسرائيلية». وقد فُهمت هذه الإشارة، ولم يكن بالإمكان فهمها إلا كذلك، على أنها تهديد بقصف المستوطنات والتجمعات السكانية الإسرائيلية مقابل إغراق السفينة وقصف المدن السورية. إلا أن «خلية الأزمة» أجرت بعض التعديلات التحريرية السريعة والأساسية على الرسالة. وبعد مناقشتها مع **غروميكو**

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

قمنا بإعادة الرسالة إلى اللجنة المركزية للحزب، قبل أن يُنشر البيان من قبل وكالة «تاس» في الصباح التالي، 13 أكتوبر. وجاء في الجزء الأساسي من البيان:

«إن الاتحاد السوفييتي يشجب بشكل مطلق القصف البربري للأهداف المدنية والسكان الآمنين من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية. إن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع أن ينظر بلا مبالاة إلى الأعمال الإجرامية للجيش الإسرائيلي التي أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين سوفييت في سوريا ومصر، ويطلب التوقف الفوري عن قصف المدن الآمنة في مصر وسوريا، والتقييد الصارم من قبل إسرائيل بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحرية الملاحة. إن استمرار الأعمال الإجرامية من قبل إسرائيل سيقود إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى إسرائيل نفسها. إن الاتحاد السوفييتي يعتقد أن وضع حد للعدوان الإسرائيلي ولأعمال العنف الإسرائيلية وتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، هو الأساس لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»⁽¹⁾.

حين قرأتُ البيان فوجئتُ أنا نفسي باكتشافي في هذه المناسبة أن الصيغة النهائية كانت أكثر اعتدالاً حتى من الصيغة الأصلية، وعلمتُ أن التعديل لم يجر إدخاله من قبل وزارة الخارجية. ولكن لأن متاهات السلطة السوفييتية كانت أكثر تعقيداً، كان هناك احتمال ضئيل باكتشاف من أدخل التعديل. وربما كان من قام بتلطيفه واحداً من مساعدي بريجنيف، ولعله مساعده للشؤون الخارجية أندريه ألكسندروف، الذي كان قادراً دوماً على معرفة أحدث طبعة من المزاج السياسي لرئيسه.

في ذلك الوقت كانت المطالبات بإنهاء العدوان الإسرائيلي أصبحت متواترة بشكل متزايد، إذ رتبتُ اللجنة المركزية للحزب صدور العديد من البيانات الشبيهة عن منظمات سوفييتية «مستقلة»، كمجلس اتحاد نقابات العمال، ولجنة السلام السوفييتية، وجمعية عموم الاتحاد السوفييتي للعلاقات الثقافية مع البلدان الأجنبية، ومنظمات أخرى. وكانت بيانات المنظمات «المستقلة» أكثر صرامة بدرجة واحدة من بيان «تاس» الرسمي. فمجلس اتحاد نقابات العمال، على سبيل المثال، دعا إلى معاقبة المعتدين الإسرائيليين على أعمالهم الإجرامية⁽²⁾. ولتسويغ هذا المطلب، نُشرَ عددٌ من الصحف السوفييتية المركزية الرئيسية (البرافدا، إزفستيا، تروود، وغيرها) مقالاتٍ وتقاريرٍ مسهبة لمراسليها الخاصين في القاهرة ودمشق تضمنت روايات عن «الأعمال الوحشية» و«الفضاعات» التي تركبها إسرائيل في المناطق المحتلة.

لكن الرد السوفييتي «الأكثر صرامة» على القصف الإسرائيلي جرى التعبير عنه في نيويورك. فخلال اجتماعات مجلس الأمن، ساوى المندوب السوفييتي الدائم، «الحرجي» يعقوب مالك، بين القصف الإسرائيلي وجرائم النازيين، وزعم أن ثلاثين من طاقم السفارة السوفييتية قتلوا في القصف الإسرائيلي على دمشق. ولم يتردد في الزعم، دون أن يرف له جفن، بأن «ما لا يقل عن عشر سفارات أجنبية جرى تدميرها»! وأكد أن «المسؤولية عن هذه الأعمال الدموية الخسيصة تتحملها الحكومة الإسرائيلية بشكل كامل وشامل»، ومعها «المجربة الدولية» غولدا مائير، ووزير دفاعها «المجرم الدولي» موشي دايان⁽³⁾. ولا أعلم إن كان مالك قرأ في أدبيات حزبه، أو كان على علم من مصادر أخرى، بأن «المجربة الدولية مائير» كانت محط إعجاب ستالين ورفاقه في قيادة حزبه الشيوعي، لاسيما منهم وزير خارجيته مولوتوف وزوجته بولينا جيمشوجينا П. Жемчужина التي كانت عضواً مرشحاً في اللجنة المركزية للحزب و- ربما، بفعل خلفيتها اليهودية الصهيونية- أولَ عميل تجنده الاستخبارات الإسرائيلية في قلب الحزب والدولة السوفييتيين بفضل صديقتها، الروسية / الأوكرانية الأصل، غولدا مائير نفسها حين أصبحت في سبتمبر 1948 أول سفير في موسكو لدولة إسرائيل المولودة للتو بفضل «القابلة القانونية» السوفييتية في مجلس الأمن! وقد وصل إعجاب الرفاق البلاشفة الستالينيين بالسفيرة مائير يومها إلى حد أنهم لم يبخلوا عليها بتلبية طلباتها من الدبابات والطائرات، فضلاً عن آلاف المتطوعين «الشيوعيين» من المحاربين البلاشفة القداماء، «من أجل قتال الإقطاعيين العرب أذئاب الإمبريالية البريطانية»، كما كانت تقول أدبياتنا الحزبية الرسمية! كما أنني لا أعلم إن كان مالك قرأ في وثائق وزارة الخارجية السوفييتية، والأرجح أنه فعل بحكم عمله الديبلوماسي الطويل فيها، أن أول صفقة خارجية أبرمها زعيمه بريجينيف بعد ثلاثة أيام فقط (17 أكتوبر 1964) من وصوله إلى قيادة الحزب، كانت مع هذه «المجربة الدولية» بالذات حين أصبحت وزيرة الخارجية في دولتها. فقد باعها، مقابل بضعة أطنان من البرتقال اليافاوي، 22 عقاراً تعود ملكيتها-منذ القرن التاسع عشر- للكنيسة الأرثوذكسية الروسية في فلسطين التاريخية. وكانت هذه العقارات تشكل معظم ممتلكات الكنيسة آنذاك. وقد عُرفت هذه الواقعة فيما بعد باسم «صفقة البرتقال»! أما سلفه خروتشوف فكان أكثر كرمًا منه حين تخلى عن عقارات أخرى لحكومة «المجربة الدولية» مجاناً، قبل أسبوع واحد فقط من استقالته / إطاحته في 14 أكتوبر من العام نفسه!

سواء أكان مالك على علم بذلك أم لا، ومن المؤكد أنه كان يعلم لأنه كان نائباً لوزير الخارجية قبل إرساله إلى نيويورك، فإنه ناشد جميع البلدان والشعوب لتوحيد قواها لكبح

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

المعتدين الإسرائيليين. وفي مجادلة له مع ممثل إسرائيل الدائم، يوسف تيكاواه، وكان الأمر نموذجاً عن الحرب الباردة، شعر مالك بأنه في أفضل حالاته. فعندما كان السفير الإسرائيلي يعبر عن تعازيه وتعازي حكومته بسبب سقوط «ضحايا أبرياء من المدنيين السوفييت جراء القصف الإسرائيلي لدمشق»، صرخ مالك: «البعثة السوفييتية لا تريد أن تسمع اعتذارات من ممثل للقتلة وقطاع الطرق الدوليين»⁽⁴⁾، ثم غادر القاعة مصحوباً بالتصفيق في قاعة مجلس الأمن كما لو أنه كان يؤدي عرضاً في صالة للسيرك. وحينها رد الممثل الإسرائيلي بالقول «إذا كان ثمة أي شخص حول هذه الطاولة سيبقى بعد الاجتماع من أجل استخدام أساليب [وزير الدعاية النازي] غوبلز، فهو أنت»⁽⁵⁾.

حين تلقينا تقرير بعثتنا في نيويورك، عبّر غروميكو عن استيائه البالغ من أداء يعقوب مالك، واصفاً إياه بـ «الاستعراض الرخيص»، وأعطاني تعليمات بأن أنصح صحافتنا بتجنب اللجوء إلى صناعة «قصص كبيرة» من هذه «الاستعراضات»، وأن أنصح مالك نفسه بتخفيف لهجته. وفي النتيجة، لم تنشر الصحافة السوفييتية سوى تقارير موجزة عن سلوك مالك في مجلس الأمن. وقد أظهر ممثلنا الدائم - على الأقل في ذلك الوقت - بعض ضبط النفس.

لكن مناقشة التقرير العسكري المتعلق بالقصف الإسرائيلي لدمشق وإغراق السفينة التجارية السوفييتية خلال اجتماع المكتب السياسي، في 12 أكتوبر، أسفرت عن أمر مختلف. فحين سأل كوسيجن عما إذا كان بالإمكان تأمين سلامة شحناتنا إلى العرب، أمر برجينييف المارشال كوليكونف بأن «يتخذ الخطوات الضرورية» لمنع «أي تكرار» للهجمات الإسرائيلية على «الأهداف السوفييتية». وأكد كوليكونف أن «تدابير ضرورية» ستتخذ، لكنه لم يوضح طبيعة هذه التدابير أو المقصود بتعبير «الأهداف السوفييتية». ولم يجر التطرق إلى هذه المسألة الهامة مرة أخرى طوال الحرب. لكن من خلال اتصال لاحق أجريته مع أركان الجيش، فهمت أن لواء صواريخ للدفاع الجوي من طراز كفادرات (سام6)، مع خمسمئة ضابط وجندي من طواقمه السوفييت، جرى نشره في محيط دمشق ومناطق سورية أخرى تحتضن منشآت ومرافق حساسة، بالإضافة إلى تعزيز أسراب وقطع الحراسة الجوية والبحرية الموكبة لسفن الشحن السوفييتية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وربما أعلن أيضاً عن رفع الجاهزية القتالية في بعض الوحدات العسكرية السوفييتية في مناطق أخرى قريبة من البحر الأسود وخطوط الشحن الجوي، لاسيما أوكرانيا وبلغاريا وهنغاريا. ومع ذلك، وخلال اجتماع المكتب السياسي في 12 أكتوبر، ما من أحد تحدث عن

مسألة حماية السفن التجارية السوفيتية وعمليات النقل إلى مصر وسوريا أو آثار مسألة الإنخراط السوفيتي المباشر في الحرب. فهذه القضايا كانت أصبحت نسياً منسياً خلال بضعة أيام وحسب!

توسيع المساعدة العسكرية

هيمنّت على اجتماعات الكريملن المختلفة في 10، 11 و 12 أكتوبر فكرة إعطاء العرب جميع أنواع الدعم العسكري الإضافي والاستشاري. ففي اجتماعه يوم 10 أكتوبر أخذ المكتب السياسي علماً بتقرير الماريشال كوليكونوف عن أن الجسر الجوي الخاص بالأسلحة والمؤن إلى مصر وسوريا هو قيد التنفيذ، وأمر بزيادة كمية المؤن من العتاد والذخائر. وفي واحد من الاجتماعات اللاحقة، أبلغ الجنرال دميتري أوستينوف، رئيس لجنة الصناعات العسكرية، المكتب السياسي بأن كمية الشحنات العسكرية المرسلة إلى كل من مصر وسوريا تضاعفت منذ 9 أكتوبر. وفي 11 أكتوبر، أعطيت التعليمات للسفيرين فينوغرادوف و محيي الدينوف لإبلاغ السادات و الأسد قرار الكريملن زيادة الشحنات إلى البلدين، وأن يشددا على أهمية العمل المنسق بينهما خلال الحرب التي يخوضانها معاً.

مع ذلك، حظيت قضية الخسائر السورية باهتمام خاص في تلك الاجتماعات. ولهذا جرت المصادقة على اقتراح عاجل من كوليكونوف يقضي بإرسال المزيد من التجهيزات والصواريخ لتعويض الخسائر الناجمة عن الغارات الإسرائيلية. وخلال بضعة أيام تجاوزت التسليمات إلى سوريا نظيرتها إلى مصر لأول مرة. كما جرى تكليف الجيش بالنظر في طلب السادات تسليم مصر المزيد من صواريخ أرض-جو من طراز «فولغا» (سام 2) التي وُعد بها. فبدون هذا النوع من الصواريخ لم تكن مصر في وضع يسمح لها ببدء الهجوم، كما قال السادات للسفير فينوغرادوف خلال لقائهما في 10 أكتوبر.

إضافة لذلك، تلقى السفيران السوفيتيان والممثلون العسكريون في مصر وسوريا تعليمات بأن يقدموا «مشورتهم النوعية الجيدة والنزيهة» فيما يتعلق بإدارة الحرب إلى نظرائهم في القاهرة ودمشق، رغم أنهم كانوا ممنوعين من التدخل في سير العمليات الحربية أو الاطلاع حتى على تفاصيلها الحقيقية. وكان كوليكونوف يهاتف فينوغرادوف يومياً تقريباً ليقدم له جميع أنواع الحجج اللازمة له في محادثاته مع القادة المصريين. ووفقاً لتعليمات موسكو ونصيحة كوليكونوف، شدد فينوغرادوف في محادثاته مع السادات على أهمية العمل التنسيقي مع سوريا لأن البلدين، كما هو مفترض، يخوضان «حرب تحالف». ونصحه بوجوب التأكيد

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

للمصريين على أن مشهد حرب على جبهتين سيكون قاتلاً بالنسبة لإسرائيل، وإن إضاعة هذه الفرصة التاريخية ستكون خطأ عظيماً لا يُغتفر سيأكلون أصابعهم ندماً بسببه. وفي إشارة منه إلى القيادة العسكرية السوفييتية العليا، قال إنه من وجهة نظر عسكرية بحتة ليس هناك أي مبرر منطقي لـ«الوقفة العملية» على جبهة سيناء. كما أبلغ الرئيس المصري بأن القيادة السوفييتية أعطت رأيها الإيجابي بشأن استئناف الهجوم المصري، وأكدت على أن مصر-وفيما لو أرادت تطوير هجومها لاستعادة ممرات «متلا» و«الجدي»-يتوجب عليها أن تقوم بذلك فوراً ودون أي إبطاء قبل أن يستكمل الإسرائيليون تعبئة قواتهم الاحتياطية. وسأل فينوغرادوف الرئيس السادات لماذا سَمَح بأن تُستنزف سوريا بالكامل. فكان جوابه: «دعها تستمر في وضع دفاعي وتشن حرب عصابات طالما أن لديها عمقاً جغرافياً حيوياً. فهدفنا الأساسي هو ضرب أكبر قدر ممكن من قوات العدو»!

لم يحبّ السادات نصيحة القيادة السوفييتية، بل أزعجته في الواقع، لأنها تضاربت بشكل كامل مع خططه الخاصة. أما «عناذه» فجعل كوليكوف يفقد صوابه، على الرغم من أنه كان يعرف بالتأكيد منذ مارس 1971 أن تفكير الرئيس المصري كان واضحاً وضوح الشمس للقيادة العسكرية السوفييتية. فيومها - وبصراحة بالغة- لم يتردد السادات في إبلاغ كبير مستشاريه العسكريين السوفييت آنذاك، الجنرال فاسيلي أوكونيف، ورئيس أركان هذا الأخير، الجنرال محمود غارييف، بما كان يفكر به فعلاً منذ سنوات طويلة. فقد أشار إلى ذلك بقوله: «ما يقلقني هو أن العالم يفقد اهتمامه بمشكلة الشرق الأوسط. ولهذا عليّ أن أهرّ هذا العالم وأحوّل انتباهه إلى هذه المشكلة. ومن أجل ذلك أنا بحاجة لكسب ولو عشرة سنتيمترات من الأرض شرقي القناة. وهذا كل شيء. لذلك سأسعى لإنهاء أي حرب نشنها في المستقبل بشروط مقبولة لمصر».

للأسف، لم تُعر القيادة العسكرية السوفييتية أي انتباه يذكر لما قاله السادات في ذلك الوقت - مارس 1971، ولا لما تراكم لديها من تقارير الاستخبارات المحلية والألمانية الشرقية «الشقيقة» قبل وبعد ذلك التاريخ. وقد سارت في ذلك على نهج السياسيين. ومع هذا، بدأت تلك القيادة تفهم شيئاً فشيئاً خلال الحرب أنه بينما كان السادات يرغب في ترك السوريين يفعلون ما يحبون، كان هو يخطط عمله الخاص بطريقة مختلفة جداً. وقد عبّر غريتشكو و كوليكوف، وتبعهم في ذلك العديد من أعضاء المكتب السياسي، عن قناعتهم بأنه كان من واجب السادات، سياسياً وأخلاقياً، أن يبلغ شركاءه السوريين بخطته. وفي رده على حجج فينوغرادوف، لم يقل السادات أي شيء سوى تذكيره فقط بوعود السوفييت له بتزويده

بالسلاح، وبأنهم لم يلتزموا وعودهم التسليحية، حسب زعمه الديماغوجي الاستفزازي! ولم تصل المحادثات التي أجراها الملحق العسكري السوفييتي في القاهرة، إيفليف، مع زملائه المصريين إلى نتيجة مختلفة.

كانت هناك نصيحة صغيرة يمكن للسفير محيي الدينوف أن يقدمها للزعماء السوريين أيضاً: آمالهم بتحرير مرتفعات الجولان وتغيير ميزان القوى الإقليمي آخذة في التبخر، إن لم تكن تبخرت تماماً. فالجيش السوري، ورغم أنه كان يقاتل بعناد، فإن قتاله كان أصبح منذ 8 أكتوبر قتالاً تراجعياً نحو خط الدفاع الثاني الذي يبعد إلى الخلف حوالي 15 كم، وإن كان تراجعاً هذا منظماً ومنضبطاً بخلاف ما كان عليه الأمر في حرب يونيو 1967. وفي مثل هذه الظروف، كانت مناقشة مشاكل قتالهم التحالفي مع المصريين أشبه بفرك الملح في جرح مفتوح. إضافة لذلك، ترك الإخفاق السوفييتي في تلبية مناشدة الأسد من أجل وقف إطلاق نار مبكر أثراً كبيراً على موقفه من موسكو، إلى حد أنه -وفي أكثر من لقاء- وصف الموقف السوفييتي بـ«الغادر»، كما يتذكر فينيامين بوبوف، مساعد محيي الدينوف، الذي قام بدور المترجم للسفير خلال محادثاته مع الأسد.

لقد حاول العدد الكبير من المستشارين السوفييت، الذين جرى نشرهم في جميع الوحدات العسكرية السورية تقريباً، أن يكون فعالاً يوماً بيوم ولحظة بلحظة، رغم الآذان الصماء التي أدارها لهم الضباط السوريون، ورغم عدم السماح لهم بالتدخل في سير العمليات الحربية حتى من خلال إبداء رأي أو مشورة بسيطة. أما التقنيون منهم فكانوا أشبه بالعبيد وعمال السخرة، فلم يكونوا يعيدون فقط تجميع وتركيب الطائرات المقاتلة التي كانت تصل [مفككة في مستوعبات] عبر الجسرين الجوي والبحري، وهذا عملهم كتقنيين على أي حال، بل كانوا يقودون حتى ناقلات الدبابات من الموانئ السورية إلى دمشق، ويصلحون الدبابات والمعدات العسكرية التي تعرضت للضرر في المعارك، وهلم جراً. وحين جرى تحويل الشحنات الجوية إلى مطار حلب شمال سوريا، بعد الاستهداف الإسرائيلي لمطار دمشق الدولي، كان عليهم أن يقودوا بأنفسهم ناقلات الدبابات وشاحنات الذخائر الأخرى من حلب إلى تخوم الجبهة جنوبي دمشق، أي لمسافة تزيد عن 500 كلم!

لا بد من الإشارة إلى أنه كان هناك نوع آخر من نشاطهم جدير بالملاحظة، فطبقاً لأمر من وزارة الدفاع، كان على الملحق العسكري السوفييتي والعاملين لديه جمع عينات من أية معدات أو سلاح صنع أو أنتج من قبل الولايات المتحدة، أو الدول الغربية الأخرى، أو

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

إسرائيل، يجري اغتنامه من قبل العرب أو يتركه الإسرائيليون في أرض المعركة، وأن تُرسل إلى موسكو على الفور. وقد جمع الملحق العسكري في مصر، الأدميرال نيكولاي إيفليف، وزملاؤه الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الجبهة إلا بشق الأنفس وبعد تدخل الفريق الشاذلي مراراً لدى المخابرات الحربية والشرطة العسكرية اللتين كان لديهما تعليمات مشددة من الرئاسة وقائد الجيش بمنعهم من الاقتراب من الجبهة، حوالي ستين عينة من المعدات العسكرية الإسرائيلية المختلفة في جبهة سيناء؛ ولكن حين حاولوا نقلها إلى الضفة الغربية لقناة السويس صادرتها السلطات المصرية باعتبارها غنائم حرب لا يحق سوى للدولة المصرية أن تضع يدها عليها. وكان لوزارة الدفاع السوفييتية اهتمام خاص بدبابات «إم60 باتون» الأمريكية الجديدة، التي وقع القليل منها في أيدي المصريين. وتولى غريتشكو شخصياً الإيعاز للأدميرال إيفليف بإرسال واحدة من الدبابات المغتنمة إلى موسكو، لكن الأمر احتاج إلى أكثر من أسبوع من المفاوضات الصعبة والشاقة، وحتى التوسلات، لكي يوافق المصريون على التخلي عنها رغم أنهم غنموا عدداً منها. وسنعرف لاحقاً أن الجاسوس هيكل أبلغ الأميركيين، من خلال «معلمه» ناينر، رئيس محطة الـCIA في القاهرة، بموضوع تلك المفاوضات. ولهذا السبب سارعت واشنطن إلى الطلب من القاهرة عدم السماح للسوفييت بالوصول إلى أية غنائم حربية إسرائيلية تقع في يد جيشها، لاسيما منها ذات المنشأ الأمريكي. لكن في النهاية وافق المصريون على التنازل عن واحدة من تلك الدبابات، فجرى إرسال طائرة «أنتونوف» خاصة من موسكو إلى القاهرة لنقلها إلى الاتحاد السوفييتي. وبعد جولة أخرى من المفاوضات الطويلة والشاقة مع السلطات العسكرية المصرية، أرسلت غنيمة أخرى إلى موسكو، وهي طائرة استطلاع بلا طيار من نوع Ryan Model 147 جرى إسقاطها من قبل المصريين قبل عرضها مع غنائم أخرى في القاهرة. وقد نجح إيفليف في إقناع زملائه المصريين باستبدال الطائرة الإسرائيلية الأصلية بمجسم لها (ماكيت) في معرض الغنائم. وكان اهتمام موسكو بهذه الطائرة في محله، إذ كانت المرة الأولى التي يجري فيها استخدام الطائرات التي ستعرف لاحقاً باسم «درونز» في المعارك الحربية. وستكون طائرات «درونز» إسرائيلية الصنع من طراز IAI Scout أحد الأسباب الأساسية التي ستساهم في إنزال ضربة قاصمة في سلاح القوى الجوية والدفاع الجوي السوري لاحقاً، خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982. فقد سيطرت أسراب من هذه الطائرات على السماء السورية واللبنانية وشلت عمل محطات الملاحه الجوية الأرضية ورادارات الدفاع الجوي السورية وأصاب طواقمها، فضلاً عن الطيارين أنفسهم، بالعمى الإلكتروني الكامل، ما مكّن الإسرائيليين من تدمير حوالي 34

بطارية صواريخ سورية في لبنان فضلاً عن إسقاط 83 طائرة حربية خلال ساعات، كان معظمها من أحدث الطرازات السوفييتية آنذاك (ميغ 23) وكان المعنى العسكري لذلك أن العمود الفقري للقوى الجوية السورية في ذلك الحين قُصِمَ تماماً. وهو ما دفع الأسد إلى القيام بزيارة سرية عاجلة إلى موسكو لبضع ساعات في الليلة نفسها، لكن بريجنيف - الذي تذرع بالمرض - رفض استقباله بسبب خلافهما الذي نشب على أثر التدخل السوري في لبنان بالتنسيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي كان لا يزال مستمراً رغم أن الأسد قام بأكثر من زيارة إلى موسكو بعد تدخله في لبنان. والمفارقة هي أن السوريين، الذين لم يكونوا يعرفون سبب الكارثة التي لحقت بهم، روجوا - بتشجيع من الخبراء السوفييت الذين كانوا في حالة حرج شديد أمامهم جراء هذه المجزرة الجوية - إشاعات عن أن طائرات «أوكس» أميركية شاركت في الحرب قبالة السواحل اللبنانية هي التي شلّت عمل الطائرات والدفاعات الجوية السورية، وهو ما لم يكن له أساس من الصحة باعتراف عدد من ضباطنا الذين تحدثت معهم لاحقاً، وباعتراف الألمان الشرقيين. فقد تمكن هؤلاء - بفضل ضابط تقني سوري شاب موهوب متخصص في هندسة وسائط الاستطلاع الجوي الإلكترونية (النقيب جورج فاضل متي، المتخرج في أكاديمية «شتراسبيرغ» الجوية في برلين) - من حلّ «لغز» طائرات «الدرونز» الإسرائيلية المشار إليها، فضلاً عن تصميمه أول قاعدة جوية في العالم تقع بأكملها (مدرجات ومرافق) على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض أو في بطون الجبال، وتستطيع استيعاب ثلاثة أسراب قاذفة و/أو مقاتلة، من أجل تفادي التفوق الجوي الإسرائيلي وما حصل في عدوان يونيو الإسرائيلي في العام 1967. ومع ذلك، فإن عمله هذا لم يشفع له أو يحّمه من الاعتقال السياسي ثم تسريحه من الجيش بعد ثلاث سنوات بقرار صادر عن الأسد شخصياً، لمجرد أن جهاز مخابرات سلاح الجو ضبط تحت سريريه في قاعدته العسكرية مجلة يصدرها «حزب العمل الشيوعي» السوري المحظور، كما ورد في إحدى أوراق «أرشيف فولف»، استناداً إلى تقرير من الملحق العسكري في سفارة ألمانيا الديمقراطية بدمشق⁽⁶⁾!

وفي سوريا أيضاً قام التقنيون العسكريون السوفييت بالأمر نفسه. وكانت موسكو سعيدة جداً بأن تسلمت من دمشق أجهزة إلكترونية يابانية متطورة كان نشرها الإسرائيليون في مرصد التجسس الذي أقاموه في قمة «جبل حرمون» في الجولان وغنمها السوريون منذ الساعات الأولى للحرب. وقد عمل التقنيون السوفييت على شحن وتفكيك تلك الأجهزة التي استولى عليها المظليون السوريون من المرصد، وحصلوا منها على معلومات هندسية قيّمة. والمفارقة الطريفة في الأمر أن موسكو كانت تحاول طوال عامين قبل ذلك شراء أجهزة من

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

النوع نفسه من اليابان مباشرة، ولكن دون جدوى، بفعل القيود التي فرضتها واشنطن- منذ خمسينيات القرن الماضي- على اليابان ودول أوروبا الغربية فيما يتعلق ببيع التكنولوجيا العالية للاتحاد السوفييتي، والتي شملت مئات السلع الإلكترونية المدنية القابلة للاستخدام عسكرياً (أو ما أصبح يُعرف باسم المعدات القابلة للاستخدام المزدوج)!

مع ذلك، كنت مشوشاً في تلك الأيام بسبب موقف الكريملن من سوريا. فانتهيار الأسد واستغاثته بموسكو فجر يوم الإثنين 8 أكتوبر من أجل وقف إطلاق نار مبكر، والتدهور السريع والمفاجيء للموقف العسكري على الجبهة السورية بعد التقدم الباهر الذي حققته قواته خلال اليومين الأولين، يجعلان المرء يتوقع من موسكو أن تعطي أولوية العلاج لهذه الجبهة، وليس للجبهة المصرية؛ لكن هذا لم يحصل. فقد استمر الكريملن بإعطاء اهتمامه وتركيزه الأساسيين للوضع في مصر ولعلاقته مع السادات. وكان هذا أمراً طبيعياً إلى حد ما إذا ما نظرنا إليه من زاوية حجم مصر والدور القيادي الذي تلعبه في العالم العربي. غير أن فهم موسكو للعلاقات السوفييتية - المصرية كان مطبوعاً إلى حد بعيد بالإرث الذي تركته شخصية الرئيس ناصر، الذي وصل به الأمر أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات إلى حد أنه اقترح مراراً على الكريملن انضمام بلاده إلى «حلف وارسو»، رغم أنه كان ينسّق في الآن نفسه مع وكالة المخابرات المركزية ويفتتح لها محطة سرية في القاهرة، ويعلن أمام الملايين «نهاية الكفاح ضد الاستعمار وبداية الكفاح ضد الشيوعية والشيوعيين عملاء الاستعمار!» ويقطع بالمنشار أحد قادتهم العرب، ويتآمر مع الوكالة نفسها لاغتيال الزعيم العراقي عبد قاسم وقلب نظامه وذبح الشيوعيين المتحالفين معه، لصالح البعثيين العراقيين الذين كانت تدبرهم الوكالة إياها! وهذا كله مجرد جانب صغير من الشيزوفرينيا العربية التي كان على موسكو أن تتعامل معها، وهي المصابة أيضاً بشيزوفرينيا خاصة بها، وإن من نوع آخر!

الأسد يصدر أمراً سوريا بوقف الهجوم والانسحاب إلى خط الدفاع الثاني:

هل تعتمد السماح بالخرق الإسرائيلي لابتزاز موسكو كما فعل خلال حرب 1967؟

شعرتُ خلال فترة إقامتي في نيويورك بالأهمية الخاصة التي أعطتها موسكو لعلاقاتها مع مصر على حساب سوريا وبقية الدول العربية الأخرى التي كانت تقيم معها علاقات وثيقة، كالعراق والجزائر، وحتى اليمن الجنوبي الذي كان يحظى بأهمية جيوسراتيجية خاصة بالنسبة لها، نظراً للتسهيلات اللوجستية التي كانت توفرها جزيرة سوقطرة وميناء عدن للقطع البحرية السوفييتية، ولأن النظام السياسي الماركسي الذي كان يحكم هذا البلد هو الأقرب إليها أيديولوجياً. وكانت محاباة موسكو لمصر على حساب تلك الدول واضحة جداً

من خلال المدى الذي وصله التنسيق بينهما. فالبعثتان الدائمتان لكل من الاتحاد السوفييتي ومصر لدى الأمم المتحدة كانتا في الحي نفسه - شارع 67 في منهاتن، بينما كان السفيران ونوابهما والديبلوماسيون الآخرون ضيوفاً دائماً التردد على بعثتي بعضهما البعض. وكانت اتصالاتنا كثيرة وتعاوننا عظيماً في تلك الأيام، بل وفَعَّالين كما بدا لي.

ومن ناحيتي أنا شخصياً، فقد حافظتُ أيضاً على علاقات ودية مع الممثل الدائم لسوريا، الدكتور جورج طعمة. فكلانا كان له الخلفية الأكاديمية ذاتها، وإذا وضعتُ جانباً حقيقة الأثر الذي تركته العلاقات الثقافية التاريخية القوية بين الأرمن والشعب السوري على مشاعرنا الخاصة، أقلّه في «اللاوعي الباطني» لكل منا. ولهذا، وبناء على طلبي في أحد لقاءاتنا، شرح لي السفير خلفيات الموقف السلبي لسوريا من قرار مجلس الأمن 242 (قبل انقلاب حافظ الأسد البريطاني - السعودي في العام 1970)، وهي القضية التي كانت سبب خلافات جدية بين بلدينا وبين الكريملين والقيادة السورية السابقة، التي كانت ترفض الاعتراف بالقرار الأممي المذكور. ولطالما وُصِفَتْ تلك القيادة بتعابير تهكمية ساخرة خلال اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية وفي أوساط الدوائر الحكومية السوفييتية، بل وحتى علناً في الصحافة الرسمية في بعض الأحيان، كما حصل خلال زيارات الرئيس نور الدين الأتاسي، أو رئيس حكومته يوسف زعين في العام 1966، لكن وبشكل خاص خلال زيارة صلاح جديد مطلع العام 1967. فهذه الخلافات، كما كنت أعتقد، أصبحت من الماضي ولا يمكن أن تبرر بحال من الأحوال الموقف السوفييتي نحو سوريا في أكتوبر 1973، خصوصاً وأن الأسد كان على توافق تام مع كوسيجن خلال لقاء هذا الأخير مع الأتاسي و وزير دفاعه، الأسد، على هامش جنازة الرئيس ناصر، لجهة خطة السلام السوفييتية والاعتراف بإسرائيل وحققها في الوجود الآمن على أساس القرار 242، وهو ما رفضه الأتاسي آنذاك رفضاً قاطعاً واعتبره مجرد «مكافأة مجزية للصوص (الإسرائيليين) بدلاً من معاقبتهم على سرقاتهم»، بخلاف الأسد الذي أكد - خلال اللقاء نفسه - على أن «الاعتراف بالقرار وتطبيقه هما الحل الوحيد الممكن للصراع العربي-الإسرائيلي». ولهذا تواصلتُ مع ستيينكو ونائبه المستعرب يفيغيني برلين وسألتهما أن يوضحا موقف موسكو نحو سوريا ونحو الأسد شخصياً.

بحسب ما شرحاه لي، كان لموقف الكريملن جذور عميقة. فمنذ بداية الحرب الباردة حاول الاتحاد السوفييتي أن يلعب الدور المهيمن في تطور سوريا. وكانت مساعيه تنجح أحياناً. فالعلاقات التجارية بين الطرفين والمشاريع الاقتصادية المشتركة كانت واسعة، والاتصالات والتعاون السياسي كانا مكثفين، والدعم الديبلوماسي جرى تقديمه بشكل فعال في مناسبات

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

مختلفة، وهلم جراً. مع ذلك، فإن خبراء الشرق الأوسط السوفييت، وغالبيتهم من المحافظين المرتبطين بدوائر **ليونيد بريجنيف**، اعتقدوا أن الاتحاد السوفييتي ارتكب أخطاءً وسوء تقدير جدياً في تقويم حجم ونفوذ القوى السياسية في سوريا، خصوصاً بعد انقلاب الجناح اليساري في حزب البعث في 23 فبراير من العام 1966. وبحسب ما ذكره لي، وقد تبين لي لاحقاً أنه تافه وبلا أساس، كالكثير من تقويمات وآراء الكريملن وخبرائه، فإن موسكو دعمت الجناح المدني الراديكالي في حزب البعث، وأحد قادته كان **صلاح جديد**، ولم تحب الجناح القومي-العسكري المحافظ الذي يتزعمه **الأسد**. وكانت تعتبر هذا الأخير شخصية مؤقتة وتصنفه على أنه مناهض للشيوعية ومعادٍ للاتحاد السوفييتي. ولم يكن هذا مجافياً للحقيقة في واقع الحال، فقد كان **الأسد** يعبر عن ذلك في تصريحات وبيانات علنية دون أي حرج وبلا أي مواربة. لكن زملائي-وبكثير من الخفة والسطحية-وضعوا اللوم في سوء التقدير هذا على الشيوعيين السوريين بشكل أساسي، الذين أطلقوا هجوماً بكل ما أوتوا من قوة على جناح **الأسد** خلال الستينيات. وكان لبرستيج زعيم الحزب الشيوعي السوري، **خالد بكداش**، حضور نافذ في موسكو، إذ كان يحظى بدعم قوي من قبل **بوريس بونومارييف**، المكلف بملف الحركات الشيوعية في الخارج.

وبحسب **ستيبنكو** و **برلين**، فإن الصورة النمطية للرئيس **الأسد**، المرسومة بمساعدة **خالد بكداش**، بقيت راسخة في ذاكرة الكريملين. وهذا ما يمكن أن يفسر، ولو جزئياً، الاستجابة المترددة والمحدودة التي أبداهها زعماء الكريملن إزاء استغاثة **الأسد** من أجل وقف إطلاق نار مبكر وإزاء هزيمة جيشه في مرتفعات الجولان بعد يومين من بدء الحرب، رغم التقرير الكبير الذي قوبل به موقفه في 4 و 6 أكتوبر بشأن وقف إطلاق نار مبكر والعمل على إيجاد حل سياسي لقضية الشرق الأوسط وفق القرار 242. كما ويفسر الجملة الواردة في برقية مرسلة إلى **يعقوب مالك** في اليوم الأول من الحرب (من أجل العمل بالتوافق مع الموقف المصري في حال وجود خلاف بين مصر وسوريا)، التي كانت مؤسّسة على قاعدة «التفكير القديم»، النموذجي جداً في عهد **بريجينيف**.

لم يكن لهذا التحليل السخيف أي أساس منطقي أو معلوماتي، فالكريملن لم يرسم في أي يوم من الأيام سياسته الخارجية بشأن بلد من البلدان بناء على نصائح الأحزاب الشيوعية فيها، حتى حين كان بعض هذه الأحزاب قوياً وذا نفوذ، فكيف إذا كانت هامشية كما هي حال الحزب الشيوعي السوري؟! وكلنا يعرف أن الكريملين فرض توجهات سياسية معينة حتى على أحزاب شيوعية ذات نفوذ واسع في بلدانها، بل وحتى على أحزاب شيوعية حاكمة،

رغم تناقض تلك التوجهات مع المصالح الوطنية لتلك الأحزاب، وما جرّته عليها من تبعات في أوساط مناصريها ومواطني بلدانها. والأمثلة على ذلك بالعشرات في طول العالم وعرضه، بحيث أنه من الصعب سردها، وإن تكن قصة حزب «توده» (الجماهير) الشيوعي الإيراني أكثرها إثارة للسخرية من حيث كونها فضيحة أخلاقية وسياسية حقيقية بالنسبة لحزب شيوعي. فمن المعلوم أن الحزب عارض تأميم النفط الإيراني حين كانت «الجبهة القومية» الإيرانية بزعماء الدكتور محمد مصدّق وآية الله كاشاني، فضلاً عن آية الله الخميني الذي كان في بدايات صعوده الصاروخي اللافت آنذاك، وأخذ يتلقى عوناً مالياً من عبد الناصر بعد العام 1953، تخوض معركة وطنية كبرى ضد الأميركيين والبريطانيين بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تأميم النفط. ولم يكن ذلك الموقف العدمي للوطنية لـ «توده» إلا لأن ستالين كان يريد الحصول على امتياز شراكة خاص في التنقيب عن النفط الإيراني واستثماره بحيث تكون نسبة 51 بالمئة منه لموسكو، رغم كل ما تختزنه أرضه منه! وبسبب هذا الموقف بالذات، وليس بسبب قمع «الثورة الإسلامية» لاحقاً كما يتوهم كثيرون، وكما رجّحت تقارير غربية حمقاء، أخذ يفقد بريقه وجمهوره سريعاً، بحيث أنه كان أصبح حزباً شبه هامشي لا يتجاوز عدد أعضائه، وفق سجلات مخابرات الشاه (السافاك) والمخابرات الأميركية والإسرائيلية اللتين كانتا تشرفان على عملها، سبعة آلاف عضو في الداخل وحوالي الألفين في المنفى، حين اندلعت الانتفاضة الشعبية («الثورة الخمينية»)، بينما كان عدد أعضائه وأنصاره من منتسبي النقابات العمالية المختلفة وصل إلى ربع مليون في العام 1947!! أي أن قرابة 95 بالمئة من أعضائه ومناصريه كانوا تبخروا خلال ثلاثين عاماً، وإن يكن القمع الوحشي الشاهنشاهي، المدار من قبل وكالة المخابرات المركزية الأميركية والموساد الإسرائيلي، لعب دوراً كبيراً في الأمر. وذلك بخلاف حركة «فدائيين خلق» الدينية-الماركسية، مثلاً، التي لجأت منذ تأسيسها في العام 1963 إلى الكفاح المسلح في مواجهة نظام الشاه ودمجت بين الأبعاد «الوطنية» و«الدينية» و«الأممية» في كفاحها. وفي حالات عديدة، وبسبب مصالحه الأنانية الضيقة، لم يتردد الكريملن في إرغام أحزاب شيوعية عديدة على التحالف حتى مع طُغَم ديكتاتوريات يمينية دموية رغم صلاتها السافرة بالغرب ورغم ارتكابها حملات قمع وحشية ومجازر بحق الشيوعيين وحلفائهم، كما حصل في العراق وسوريا. وقد وصل الأمر بالكريملين أحياناً - وفق ما أخبرني به ضابط كبير من جهاز الـ KGB سبق له أن عمل في دمشق وبغداد - إلى حد تزويد تلك الديكتاتوريات بقوائم تضم أسماء العشرات من الشيوعيين وأنصارهم الذين جرت تصفيتهم جسدياً نتيجة للوشايات السوفييتية، الأمر الذي حصل فعلاً في العام

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

1972 في العراق مقابل إبرام «معاهدة صداقة» مع النظام العراقي، ثم في سوريا مع «رابطة العمل الشيوعي» وأواخر السبعينيات في سوريا، لمجرد أنها نددت بتدخله في أفغانستان أو لم ترحب به، ولأنه جرى تصنيفها من قبل بيروقراطيي الحزب الشيوعي السوفييتي وممثل KGB في دمشق على أنها «واجهة لمنظمة الأممية الرابعة / التروتسكية»، وهو ما لم يكن له أساس من الصحة كما اعترف لي بورييس بونومارييف قبل رحيله في العام 1995، رغم وجود تيار تروتسكيّ صغير داخلها لا يتجاوز عدد أعضائه بضع عشرات! وبحسب ما أفادني به هذا الضابط، فإن «جناح» تسفيغون في الـKGB، وبموافقة عدليه برجينييف شخصياً، قدّم لوائح كاملة بأسماء العشرات من أعضاء «الرابطة» المذكورة إلى المخابرات العسكرية السورية؛ وهي لوائح كان أعدها ضباط KGB في سوريا اعتماداً على عدد من شيوعيين خالدة بكداش، وأحزاب قومية ويسارية أخرى، فضلاً عن كتاب ومثقفين بارزين وضباط سوريين من ذوي الرتب المتوسطة، جرى تكليفهم بالاندساس داخل صفوفها أو التقرب منها لجمع معلومات من داخلها! وفي إحدى المراحل وصل الأمر إلى حد التفكير بدعوة عدد من قيادات «الرابطة» الملاحقين إلى عقد «لقاءات حوارية» مع ضباط من KGB، سواء في سوريا أو لبنان أو حتى في موسكو نفسها، ثم تسليمهم للمخابرات السورية، ولو أن هذه العملية لم تنفذ، كما أكد لي ضابط الـKGB الذي كان يعمل في دمشق بغطاء دبلوماسي منذ النصف الثاني من السبعينيات وحتى العام 1985. أما «أرشيف فولف» فيتضمن معلومات مخزية وشائنة عن ذلك تشير إلى أن «أزلام تسفيغون في السفارة السوفييتية في لبنان شاركوا حتى في مراقبة اجتماع كبير للرابطة المذكورة في إحدى ضواحي بيروت [مؤتمر «الرابطة» الذي تحولت خلاله إلى «حزب العمل الشيوعي» صيف العام 1981 حين كانت تعقد مؤتمرها في منزل النائب اللبناني زاهر الخطيب في بلدة «شحيم» جنوب شرق بيروت - المترجم] وتسببوا في اعتقال العشرات منهم عند عودتهم إلى بلادهم (...). وفي عدن كانوا يجمعون المعلومات عن الجالية الكبيرة من الشيوعيين العراقيين هناك لصالح صدام حسين بعد أن أجبروا عبد الفتاح اسماعيل (المتهم بالماوية أيضاً!) على التنحي عن قيادة الحزب في أبريل 1980 لصالح علي ناصر محمد، الذي كان على اتصال بالسعودية وسوريا!»

في الواقع، وبخلاف ما أبلغني به ستينيكو وبرلين تماماً، فإن أغلبية المكتب السياسي في عهد برجينييف كانت تفضل الأسد بقوة، نظراً لأن برنامجه في السياسة الخارجية، لاسيما فيما يخص التسوية مع إسرائيل، وهذا ما يهم الكريملن أساساً فيما يتعلق بالشرق الأوسط، كان ينسجم تماماً مع توجهات بريجينييف منذ مجيئه إلى سدة القرار في العام 1964. وباستثناء

عدد محدود جداً من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، مثل سوسلوف وأندروبوف وألكسندر شيليبين و مدير المخابرات الخارجية خلال الفترة 1955- 1970 ألكسندر ساخاروفسكي، ثم مستشار أندروبوف حتى وفاته في نوفمبر 1983، حظي الأسد وأعضاء فريقه بترحيب فوري من قبل الكرملن فور استيلائهم على السلطة في انقلاب 13 نوفمبر 1970. وكان ذلك بفضل هيمنة «الترويك» التي كان يمثلها برجينييف وكوسيفن و غروميكو، والتي كانت تعطي الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب و«سياسة الانفراج» في كل مكان من العالم، لاسيما في الشرق الأوسط. وثمة واقعة تعبّر عن حقيقة الأمر أبلغ تعبير رغم ما فيها من طرافة. فحين حصل انقلاب الأسد، سارع الحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش إلى إصدار بيان يندد فيه بانقلاب «الطغمة العسكرية». وكان ذلك نتيجة توجيهات تلقاها الحزب عن طريق عضو قيادته يوسف فيصل، الذي كان ضابط ارتباط الحزب مع الـKGB. إلا أن الحزب سرعان ما سحب بيانه، بعد بضع ساعات، وأصدر بدلاً منه بياناً يدعم الانقلاب⁽⁷⁾! وقد تبين لاحقاً أن التوجيه الأول جاء من مكتب أندروبوف، بينما جاء التوجيه الثاني المضاد من مكتب نائبه الجنرال تسفيغون، عدل برجينييف وذراعه داخل المخابرات والمكلف بالتجسس على أندروبوف نفسه وإحصاء أنفاسه! وفي واقع الحال لم يكن هناك من هو أفضل من الأسد ليتناغم مع برنامج الترويك البريجينييفية «الانفراجي-الانفتاحي» في السياسة الدولية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، لاسيما وأنه كان يحمل أفكار «الترويك» ذاتها لجهة ما يتعلق بحل «قضية الشرق الأوسط»، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل والتسوية السلمية معها على أساس القرار 242 الذي غابت عنه القضية الفلسطينية إلا بوصفها «مشكلة لاجئين»؛ وهي القضية التي سيتصل منها الأسد علناً بعد حرب أكتوبر، ويعتبرها «قضية تخص الفلسطينيين وحدهم ولا تخص سوريا»، بينما اعتبر «تهديد أمن إسرائيل من قبل العرب انتهاكاً للقانون الدولي»، كما قال في مقابلة نادرة ومثيرة مع رئيس تحرير مجلة «نيوزويك» الأميركية، أرنو دو بورشغريف Arnaud de Borchgrave، بينما كانت دمشق تتحضر لاستقبال نيكسون وكيسنجر في دمشق، كما سيرد معنا لاحقاً. وقد فرضت عليها الرقابة آنذاك في سوريا، حيث جرى حذف القسم الأكبر منها حين تُرجمت إلى اللغة العربية ونُشرت في وسائل الإعلام السورية المملوكة كلها للدولة؛ الأمر الذي سيصبح لاحقاً تقليداً رسمياً راسخاً في كل ما يتعلق بمقابلات الأسد مع الصحافة الأجنبية!

في اليوم التالي لاجتماعي مع ستيينكو و برلين، تلقيتُ من الثاني ورقة تتضمن بياناً كان أصدره الأسد في جريدة «الحياة» البيروتية بتاريخ 13 أكتوبر 1968. وهو بيان سألتم

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

لاحقاً، من خلال «أرشيف فولف»، قصته الحقيقية التي كانت موسكو تعرفها منذ نهاية الستينيات من خلال فولف نفسه الذي كان يخترق أجهزة المخابرات البريطانية في أعلى قممها على مدى سنوات طويلة. وطبقاً لعدد من أوراق فولف المتعلقة بهذه القضية، ومن بينها أحاديث أدلى بها له صديقُه ومعلمُه أندروبوف عبّر فيها عن «احتقاره الأسد وقرفه منه» منذ معرفته قصة اتصالاته مع البريطانيين، فإن الأسد أصدر بيانه المذكور بناءً على اقتراح من السفير البريطاني في بيروت سيسيل إدوارد كينغ، الذي «أمل بنفسه بعض الفقرات الأساسية في البيان»، والذي كان مسؤولاً عن التواصل مع الأسد بعد إقدام تيار صلاح جديد في الحزب والسلطة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإغلاق سفارتها في دمشق في اليوم الثاني لعدوان إسرائيل في يونيو 1967⁽⁸⁾. ويندد «بيان الأسد» المعادي للاتحاد السوفييتي وللشيوعية بتدخل موسكو في شؤون سوريا الداخلية، قاصداً تحديداً-دون ذكر أسماء بالطبع- مجموعة سوسلوف وأندروبوف (رئيس جهاز الـKGB) التي كانت تدعم «ترويك» الأتاسي-زعين-جديد الموصوفة سوفيتياً بـ«الراдикаلية المغامرة»، على حساب مجموعة الأسد-خدام-طلاس «البريطانية-السعودية» التي كانت تحظى من جهتها بدعم «ترويك» موسكو. وكان هذا البيان معروفاً جيداً من قبل أعضاء المكتب السياسي وجهاز وزارة الخارجية المعني بالعالم العربي منذ صدوره، ويجري التذكير به بين حين وآخر خلال الاجتماعات الحزبية والحكومية حين يتعلق الأمر بالتعاون مع سوريا، بوصفه دليلاً دامغاً على توجهات الأسد اليمينية والغربية المفضوحة منذ وقت مبكر. وبعد سنوات عديدة على هذه الأحداث، تحدثت مع أحد أفضل خبراء الشرق الأوسط في اللجنة المركزية للحزب عندنا، كارن بروتنتس Карен Брутенц، الذي شرح لي موقف الاتحاد السوفييتي خلال حرب أكتوبر بالطريقة السطحية نفسها التي سبق أن شرحها لي ستينكو و برلين. ولم يكن هذا التطابق إلا نتيجة للتصور الأيديولوجي السوفييتي المعروف بشأن تلك الظاهرة التي عرفها «العالم الثالث» بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار حركات التحرر الوطني، والتي عُرفت لاحقاً تحت اسم «الأنظمة الديمقراطية الثورية» أو أنظمة «التطور اللارأسمالي» المزعوم.

لكن الفهم الكامل للصورة لم يحصل عندي إلا بعد أن تعرفت على محرر ومترجم النسخة العربية من هذا الكتاب، الذي أطلعني على أوراق «أرشيف فولف» ذات الصلة، والتي تشكل كنزاً معلوماتياً مذهلاً لا يُقدر بثمن لكل من يريد دراسة تاريخ العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما منه تاريخ بلدانه التي كانت على علاقة طيبة مع «الدول

الإشترابية». ويتضح من هذه الأوراق أن «الترويك» السوفييتية كانت منخرطة بقوة، من وراء ظهر المكتب السياسي، في عملية الصراع على السلطة في سوريا منذ العام 1967 على الأقل. وكان انخراطها يهدف إلى دعم الجناح اليميني المحافظ الذي يقوده وزير الدفاع **حافظ الأسد**، رغم علمها المبكر منذ صيف العام 1965 باتصالاته مع المخابرات البريطانية وزيارته السرية الأولى إلى لندن في مايو من العام 1965. وحين أصدر **الأسد**، عشية زيارته السرية الثالثة إلى العاصمة البريطانية في نوفمبر 1968، بياناً - بطلب من السفير البريطاني في بيروت - يندد فيه بـ «تدخل الاتحاد السوفييتي في الشؤون الداخلية السورية»، ويظهر عداؤه الواضح والسافر للاتحاد السوفييتي والشيوعية والماركسية «الملحدة التي لا تنسجم وثقافتنا العربية-الإسلامية»، كما كان ردّ مراراً أمام أصدقائه البريطانيين، فلم يكن يعني «الترويك» (بريجينيف-كوسيفن-غروميكو) التي تقف إلى جانبه بقوة في صراعه على السلطة من خلال ممثليها في دمشق، السفير **محيي الدينوف** ورئيس البعثة الاستشارية العسكرية، الفريق **سلطانوف**، وإنما جناحاً محدداً داخل الكريملن كان يدعم خصومه اليساريين، أي الجناح الذي يتزعمه **سوسلوف** و **أندروبوف** وآخرون في اللجنة المركزية للحزب، ولكن بشكل خاص مدير الإدارة الأولى (المخابرات الخارجية) في جهاز الـ KGB، الجنرال **ألكسندر ساخاروفسكي**، الذي كان مهووساً حتى في ساعات نومه وقيلولته بدعم التيارات الراديكالية في كل مكان من العالم، بما في ذلك داخل «الفاتيكان» والكنيسة الكاثوليكية نفسيهما. فقد كان هو شخصياً، فضلاً عن شريكه ونظيره الألماني **ماركوس فولف**، من وقف وراء خلق ورعاية حركة «لاهوت التحرير» داخل الكنيسة الكاثوليكية في أميركا اللاتينية منذ نهاية عقد الخمسينيات وحتى تقاعده المرّضي مطلع العام 1975، ودعم جميع المنظمات والحركات اليسارية التي تصفها واشنطن بـ «الإرهابية». ويتضمن «أرشيف فولف» إشارة لافتة في هذا السياق؛ فهو يشير إلى أن الكريملن «عمد مطلع فبراير 1968، وبشكل مفاجئ، إلى إنهاء مهمة سفيره في سوريا، **أناتولي باركوفسكي** A. Барковский، قبل حوالي عام من انتهاء الفترة الثانية المقررة من خدمته، وتعيين **محيي الدينوف** بدلاً منه بعد أن لاحظ [الكريملن] أن **باركوفسكي** يتعاطف في تقاريره مع تيار **الأتاسي** وجديد ويندد بالتوجهات اليمينية لوزير الدفاع **حافظ الأسد**»!

كانت بصيرة **ساخاروفسكي** هي الأكثر نفاذاً بشأن الأهداف الحقيقية للتحركات السياسية الخارجية التي شرع فيها **الأسد** منذ أواسط الستينيات. فحين تلقى تقرير **فولف** عن محضر اجتماعات **الأسد** مع **ريتشارد وايت**، رئيس جهاز MI6 البريطاني، وصف ما جاء في المحضر بأنه «تقديم أوراق اعتماد إلى البريطانيين، ومن خلالهم إلى الأميركيين». وكان

بإمكان أي مراقب عادي أقلّ موهبةً من **ساخاروفسكي** أن يقرأ فيه ما قرأه. فقد تضمن المحضر امتعاض الأسد من عمليات التأميم التي شهدتها سوريا مطلع العام المذكور، إلى حد أنه وصفها لمضيفه البريطاني **وايت** بأنها «عملية سطو على الممتلكات الخاصة (...)» من قبل اشتراكيين متطرفين متأثرين بأفكار ماركسية وماوية غريبة عن ثقافتنا العربية-الإسلامية، وتعهد للبريطانيين بأنه «سيعيدها إلى أصحابها متى يكون بإمكانه القيام بذلك». وبالفعل، فقد نفّذ تعهده لاحقاً بطرق «قانونية» ملتوية - على طريقة السادات - بعد أن أصبح على رأس السلطة، من مثل رفع سقف الملكيات الزراعية إلى مستويات تعتبر خرافية في بلد مثل سوريا، ووضعه الحاكم المسيطر عليها كلياً من قبل النظام بتصرف طبقة مُلاك الأراضي الكبار السابقين لاستعادة «أراضيهم» التي سبق أن وزعها الإصلاح الزراعي على الفلاحين الصغار. وحيثما لم تنجح المحاكم، نفذ ذلك بقوة السلاح والبلطجة عن طريق ميليشيا «سرايا الدفاع» سيئة الصيت، التي كان يقودها شقيقه **رفعت** ويمولها «الحرس الملكي» السعودي من موازنته الرسمية كما لو أنها فرقة عسكرية سعودية! كما أنه لم يتردد، خلال زيارته السرية الثانية إلى لندن مطلع العام 1966، في التعبير عن قلقه من «تزايد نفوذ الماركسية والشيوعية، لاسيما طبعتها الماوية، في أوساط الجيش وجهاز الدولة، فضلاً عن حزب البعث نفسه». وخلال زيارته السرية الثالثة (والأخيرة؟) في نوفمبر 1968، وكانت الهزيمة العربية قد وقعت في العام السابق، اتهم زملاءه «رموز المجموعة اليسارية المغامرة (جديد ورفاقه) بالمسؤولية عن توريط سوريا في الحرب وهزيمتها فيها»، وادعى أن الاتحاد السوفييتي «هو من دفعهم لشن هجمات عسكرية على إسرائيل لمؤازرة **جمال عبد الناصر**»، بحسب تعبيره. كما اعترف بمسؤوليته الشخصية عن الواقعة المعروفة خلال الحرب، أي الإعلان عن سقوط مدينة القنيطرة في أيدي الإسرائيليين بينما كانوا لا يزالون بعيدين عنها ما بين 7 - 10 كم. ومن المهم جداً معرفة تبريره للأمر في هذا السياق، لأن من شأنه أن يساعدنا ليس فقط على فك شيفرات الكثير من مواقفه خلال حرب أكتوبر نفسها، لاسيما طلبه المبكر بوقف إطلاق النار، فضلاً عن غايته الأساسية المضمرة من الحرب، ولكن أيضاً لفهم قراره في 8 أكتوبر بسحب قواته إلى خط الدفاع الثاني، وما حصل بعد الحرب مباشرة، لاسيما اندفاعه نحو الأميركيين وفتح أبواب دمشق لهم على مصاريعها بطريقة لا سابقة لها منذ خمسينيات القرن الماضي، والتنسيق مع **هنري كيسنجر** ومع حكومة **إسحاق رابين** في إسرائيل لدخول لبنان مطلع العام 1976، دعماً لحلفاء هذه الأخيرة (الأحزاب المسيحية الفاشية العنصرية) ولضرب «الحركة الوطنية» اللبنانية و منظمة التحرير الفلسطينية وإخراج هذه الأخيرة من

لبنان. فهو اعترف للبريطانيين بأن بيانه عن سقوط المدينة «كان عن سابق إصرار وتخطيط من أجل إرغام السوفييت على فعل شيء ما، سواء من خلال تدخل عسكري مباشر أو إجبار مجلس الأمن على إصدار قرار بوقف إطلاق النار فوراً، بالنظر لأن سقوط المدينة كان من شأنه أن يوحى لهم بأن الطريق إلى دمشق أصبح مفتوحاً أمام الإسرائيليين، وأن العاصمة نفسها باتت مهددة، الأمر الذي كان سيتسبب لهم بالهلع. ولحسن الحظ فقد نجحت خطتي» كما قال (9). وقد جعلني هذا أفكر جدياً بأن يكون لجأ إلى الأسلوب نفسه اعتباراً من اليوم الثاني لحرب أكتوبر، وأن يكون «أتاح» للإسرائيليين إحداث الخرق الكبير في جبهته باتجاه دمشق، وفصل الجنوب السوري عن العاصمة، بهدف إشاعة الذعر في الكريملن ودفعه إلى التدخل العسكري أو الضغط من أجل استصدار قرار بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن بعد أن كان فشل، أي الكريملن، في تلبية طلبه بعد إنجازه «المرحلة العسكرية» من خطته التي كان كشفها و وصفها للسفير محيي الدينوف في 4 أكتوبر ثم صبيحة اليوم الأول من الحرب!؟ وحين طرحْتُ هذه الفرضية قبل عامين على زميلي وصديقي القديم منذ أيام دراستنا في الأكاديمية الدبلوماسية أواسط الأربعينيات، فلاديمير كريوتشكوف، الذي خلف ألكسندر ساخاروفسكي على رأس «الإدارة الأولى» (المخابرات الخارجية) في KGB منذ العام 1975 قبل أن يصبح رئيساً لهذه الأخيرة حتى تفكك الاتحاد السوفييتي، وكان من مدرسة أندروبوف وتلاميذه الذين رعاهم هذا الأخير حتى وفاته، وجدَّ الفرضية «ممكنة جداً و واردة جداً ومقنعة جداً، ولا يوجد تفسير منطقي سواها لما حصل اعتباراً من اليوم الثالث للحرب، خصوصاً وأن لها سابقة في حرب يونيو 1967 (...). والواقع إن رفاقنا في برلين [الشرقية] أبلغونا معلومات شبيهة بهذه بعد بضعة أعوام على الحرب، ولكني لم أعد أذكر تفاصيل القصة» كما قال. وقد وافقه على ذلك أيضاً الماريشال فيكتور كوليكوف، رئيس الأركان (1971-1977)، وكان أصبح في التقاعد وعضواً في مجلس «الدوما» (البرلمان) حين سألته عن ذلك صيف العام 2003 أيضاً، قبل أن يكشف لي معلومات جديدة لم تكن متاحة له أيام الحرب.

يقول كوليكوف: «كانت مدرعات القوات المسلحة السورية، وكما قلنا خلال الحرب في عَرْضنا أمام المكتب السياسي في يومها الثاني، تتقدم كما السكن الساخنة في قطعة الزبدة. لكنها أوقفت هجومها وانكفأت فجأة منذ فجر يومها الثالث، ليتبع ذلك خرقٌ إسرائيلي نَسَف إنجازاتها الممتازة خلال اليومين الأولين، ولم يكن هناك أي مبرر عسكري لهذا الخرق على الإطلاق، إذ كان بإمكانها صد الهجوم الإسرائيلي المعاكس ببساطة نسبية، فلم تكن القوات

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

السورية استهلكَتْ بعدُ طاقتها الاندفاعية الأولى أو مُنيتْ بخسائر في الأرواح والعتاد تتجاوز المستوى المقبول والمتوقع عسكرياً في هكذا ظروف، رغم أنها خاضعت معارك بالدبابات لا نظير لها في ضراوتها منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت فرقته الخامسة، التي استفادت من الطبيعة شبه السهلية لقطاع عملياتها الجنوبي الأكثر ملاءمة للقتال بالدبابات، بخلاف الجزء الشمالي والأوسط من هضبة الجولان، البركاني وشديد الوعورة، حققت إنجازاً باهراً حين دحرت القوات الإسرائيلية في قطاعها وجزء من القطاع الأوسط على ميمنتها ودمرت لواءً إسرائيلياً بأكمله [لواء برك/ «البرق»، أو اللواء 188]، قبل أن تصل إلى مبنى «الدار العليا للجمارك» [بيت ها ميخس هاييلون] בית המחס הלאיון، الذي كان نقطة الحدود السورية- الفلسطينية خلال فترة الاحتلال الفرنسي والبريطاني، والذي يطل مباشرة على وادي نهر الأردن ولا يبعد عن جسر بنات يعقوب سوى 2 كم، إلى حد أن مدينتي صفد وطبريا الإسرائيليتين [الفلسطينيتين] أصبحتا في مرمى مدفعية الفرقة مباشرة، وأن القوات الإسرائيلية عمدت إلى تفخيخ هذا الجسر الحجري بالمتفجرات استعداداً لنفسه إذا ما حاولت الفرقة السورية عبوره، وإعداد التجهيزات لتفكيك الجسور الأربعة أو الخمسة الأخرى المعدنية للغاية نفسها، فضلاً عن وضع خطة لتفجير بحيرات المياه السطحية وأحواض تربية الأسماك بهدف إغراق الحقول وتحويلها إلى مستنقعات من الوحول تمنع الدبابات السورية من التقدم إلى ما بعد حدود العام 1948، كما كان يتوقع الإسرائيليون. لكن فجأة، ودون أي مبرر عسكري مُقنع، خصوصاً وأن الإسرائيليين لم يكونوا أنهموا حشد قواتهم الاحتياطية اللازمة لشن هجوم معاكس، بدأ السوريون يخلون مواقعهم وينسحبون مع نهاية يوم 8 أكتوبر وخلال الساعات الأولى من فجر اليوم التالي. وكان لافتاً أن انسحابهم، الذي صاحبه بعض القتال التراجعي نتيجة بعض الهجمات الإسرائيلية اليائسة والفاشلة، كان في غاية الانضباط والتنظيم كما لو أنه يحصل في مناورة تدريبية وليس في معركة حقيقية، وكان مغطىً بشكل ممتاز من قبل تشكيلات أخرى من الخلف وعلى الجانبين، ولم يكن فوضوياً كما حصل في حرب يونيو 1967 بعد الإعلان الكاذب عن سقوط مدينة القنيطرة». ويضيف:

«كان تقويمنا العسكري آنذاك، خصوصاً وأن نظام الرئيس الأسد كان لا يزال يمنع مستشارينا من الوصول إلى غرفة العمليات والحصول على المعلومات الدقيقة عن الوضع الميداني، هو أن هذا الشكل من الإنسحاب والقتال التراجعي المنظم والمنضبط لا يحصل، على الأغلب، إلا إذا كان هناك أوامر مركزية تقضي بتنفيذ انسحاب أو تراجع أو مناورة ميدانية لسبب من الأسباب، التكتيكية منها أو الاستراتيجية. وقد بقي الأمر بمثابة لغز محير بالنسبة

لنا بضع سنوات، ولم نستطع حله وفق المنطق العسكري وحده آنذاك. وفي العام 1976 تلقينا وثائق استخبارية عسكرية سورية عن طريق زملائنا في برلين [الشرقية] كشفت أن غرفة العمليات الميدانية السورية، التي كان مقرها في بلدة قطناً جنوبي دمشق، اتخذت خلال اجتماعها مساء 8 أكتوبر، أي اليوم الثاني للحرب، قراراً بوقف الهجوم وبالإنسحاب إلى خط الدفاع الثاني الذي يبعد حوالي 15 كم إلى الخلف. وقد حضر ذلك الاجتماع كل من الرئيس الأسد ووزير الدفاع [مصطفى طلاس] ورئيس الأركان [يوسف شُغُور] وقائد القوى الجوية [ناجي جميل] ورئيس شعبة العمليات [عبد الرزاق الدردري] ورئيس المخابرات العسكرية [حكمت الشهابي] وضباط آخرين من قادة التشكيلات الميدانية المشاركة في الحرب. وهذه الواقعة، التي تشكل أحد ألبان الحرب، يُكشف عنها اليوم للمرة الأولى منذ العام 1973، حسب تعبير كوليكوف الذي تابع القول: «وكما لاحظ الإسرائيليون، من خلال الصور الجوية التي زودتهم بها واشنطن، تلك الفجوة الكبيرة بين الجيشين الثاني والثالث المصريين على جبهة قناة السويس فسارعوا إلى اغتنام الفرصة والقيام بالعبور المضاد، لاحظوا على الجبهة الشمالية التوقف المفاجيء للهجوم السوري وانكفاء قواته إلى نحو خط الدفاع الثاني، فسارعوا إلى اغتنام الفرصة. كان القرار السوري حدثاً انعطافياً مفاجئاً وعجيباً ولا تبرير أو تفسير له من قبل الإسرائيليين الذين ظنوه في البداية فحاً، مثلما كان بالنسبة لنا أيضاً في حينه وإلى أن تلقينا تقارير و وثائق زملائنا الألمان. ولهذا التقط الإسرائيليون أنفاسهم وسارعوا إلى إعادة ترميم وتجميع قواتهم وجلب المزيد من الإمدادات وقوات الاحتياط، التي كانت بدأت تتحشد في مواقع تجميعها غربي نهر الأردن، فضلاً عن نقل قواتهم المربطة على الجبهة الأردنية، لشن هجومهم المعاكس الذي بدأ في اليوم التالي، 9 أكتوبر. ورغم أن الضربة الأكثر إيلاً التي تلقاها الإسرائيليون كانت في القطاع الجنوبي، حيث انهارت قواتهم تماماً ودُمِّرَ «لواء باراك» (اللواء 188) وقُتِلَ قائده [يتسحاق بن شهم] في اليوم الثاني للحرب، وفرَّ قائد فرقته رافائيل إيتان، بفعل النجاح الباهر الذي أحرزته الفرقة الخامسة بقيادة الجنرال علي أصلان، قبل الضربة القوية التي تلقتها فرقته بفضل التعاون الاستخباري والعسكري الأردني مع الإسرائيليين، فإن هؤلاء قرروا - لسبب سياسي / إعلامي / نفسي واضح، وبناء على نصيحة كيسنجر كما تبين لاحقاً - أن يكون هجومهم المعاكس في القطاع الشمالي، على محور القنيطرة - دمشق، كونه الأقرب إلى العاصمة السورية وبقية الطرق المحورية التي تؤدي إليها من الجنوب، وبالتالي الأكثر قابلية للاستثمار والابتزاز السياسي بعد الحرب وفي مرحلة المفاوضات. وهذا ما جرى بالفعل كما بات معروفاً». وكشف كوليكوف أن رئيس البعثة

العسكرية السوفييتية (كبير الخبراء) في سوريا، وعدداً من ضباطه، حاولوا جاهدin آنذاك معرفة حقيقة ما كان يجري، لكنهم فشلوا. فقد كان ممنوعاً عليهم دخول غرفة العمليات الميدانية [في بلدة قطناً] مثلما كان ممنوعاً على زملائهم في مصر الدخول إلى مقر العمليات المصري (المركز 10)، ولم يستطيعوا دخولها إلا بعد ظهر يوم 10 أكتوبر، ولكن بناء على دعوة عاجلة من اللواء مصطفى طلاس ورئيس أركانه اللواء يوسف شكور، اللذين طلبا مشورة مستشارينا للتعامل مع الخرق الإسرائيلي الذي كان يتمدد باتجاه دمشق، وكانت حالتها النفسية والمعنوية تمنعهما من القدرة على التركيز وتوحي بأنهما أصبحا يعيشان تحت وطأة كوابيس حرب يونيو 1967 وذاكراتها المريعة! وبحسب كوليكوف، فإن هذا الوضع المستجد الناجم عن القرار بالانسحاب إلى خط الدفاع الثاني «دفع الأسد في ساعة مبكرة من اليوم التالي إلى اتخاذ قرار بإرسال وزير الخارجية عبد الحليم خدام سراً إلى بغداد طلباً للمساعدة من رفاقه الألداء، لكن حاكمها الفعلي آنذاك، صدام حسين، وحليفه شبلي العيسمي (السوري الجنسية ونائب رئيس جناح «البعث» في العراق يومها)، رفضا إرسال قوات عراقية إلى سوريا، بخلاف الرئيس البكر الذي كان متحمساً جداً للمشاركة في الحرب». والمفارقة في الأمر- كما يقول كوليكوف- هي أن الرئيس الأسد أقدم على تشكيل محكمة ميدانية سرية وإعدام العقيد رفيق حلاوة، قائد «لواء المشاة 68» في الفرقة السابعة التي كانت تقاتل على محور القطاع الشمالي، بعد تحميله مسؤولية الخرق الإسرائيلي في ذلك القطاع، ثم إلقاء جثته في أحد الخنادق الميدانية في منطقة العمليات الحربية، رغم أن لواءه كان خرج عملياً من الحرب منذ ساعاتها الأولى بعد فشله الفاضح في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية اقتحام خطوط الدفاع الإسرائيلية المضادة للدبابات وتعرض جميع وسائل عبور الخنادق المتوفرة لدى لوائه للتدمير. وبعد ذلك، ونتيجة للغط وانتشار إشاعات في الشارع السوري سرعان ما تسربت إلى وسائل الإعلام في الخارج عن خيانة الضابط وإعدامه ميدانياً، لاسيما في أوساط الطائفة الدرزية في محافظة السويداء التي ينحدر منها الضابط المذكور، والتي كان الأسد حريصاً على عدم استفزازها، روج النظام لرواية رسمية تقول إنه «استشهد في أرض المعركة، لكننا لم نعثر على جثته حتى الآن». ثم، بعد أن رفضت العائلة ووجهاء الطائفة تقبل العزاء به قبل حسم وضعه رسمياً والتثبت من أنه «شهيد وليس خائناً»، قام وفد عسكري رفيع المستوى بتكليف من الأسد بزيارة إلى ذويه وإلى وجيه الطائفة وزعيمها الديني [سلطان باشا الأطرش]، وإبلاغهم رسمياً بوثيقة خطية أنه «استشهد خلال المعارك الحربية، لكن جثته لم تزل مفقودة مثلها مثل جثامين العشرات الآخرين من زملائه العسكريين، وستعمل

القيادة بعد توقف العمليات الحربية على البحث عنها ودفنها كما يليق بالشهداء الأبطال! وبعد حوالي ثمانية أشهر على ذلك، أي بعد توقيع وتنفيذ «اتفاقية فصل القوات»، يتابع **كوليكوف**، قالت الحكومة السورية إنها «عثرت على رفاتة في المنطقة التي انسحب منها قوات العدو في القطاع الشمالي تنفيذاً للاتفاقية. وفي 7 يوليو 1974 جرى تشييع الرفات المفترضة، التي لا يستطيع أحد - باستثناء حفنة صغيرة من المعنيتين - الجزم بأنها كانت موجودة فعلاً في النعش، إلى مقبرة خاصة بضحايا الحرب تقع جنوبي دمشق [مقبرة نجها]، وسط حضور شعبي ورسمي كثيف وعالي المستوى من القادة المدنيين والعسكريين، حظي بتغطية إعلامية رسمية لم تحصل لأي عسكري آخر في تاريخ الجيش السوري. وقد حرصت وزارة الدفاع السورية يومها حتى على دعوة الملحقين العسكريين العرب والأجانب في دمشق للمشاركة في التشييع، كان من بينهم رئيس بعثتنا العسكرية هناك [كبير المستشارين] الجنرال **ميخائيل تيريشينكو** Михаил Н. Терещенко. هذا ولو أن أحد مصادرها الرسمية العليا في دمشق أبلغنا بأن الرفات كانت محفوظة طوال تلك الأشهر في ثلاجة إحدى المشافي العسكرية وليس في منطقة ميدانية انسحب منها الإسرائيليون، حسب ما زعمت الحكومة. هذا بافتراض وجود رفات أصلاً وليس مجرد أكياس تراب كانت توضع في نعوش العسكريين الذين لم يُعثر على جثثهم أو اعتُبروا مفقودين في العمليات الحربية، قبل دفنها في مقابر رمزية تحمل أسماء أصحابها!». والحقيقة، كما يقول **كوليكوف**، هي «أن الضابط المذكور، **رفيق حلاوة**، وكما علمنا لاحقاً من مصادر مختلفة، بما فيها مصادر سورية وإسرائيلية رسمية عالية المستوى، كان على تواصل ذي طابع خياني/تأمري مع ضابط برتبة رائد في الجيش الإسرائيلي من أبناء طائفته نفسها [الدروز الفلسطينيين] في إسرائيل، يدعى **مفيد عامر** Мофид Амер. وهذا الأخير كان قائد كتيبة خلال الحرب ومساعداً للكولونيل **عاموس جلبوع** Амос Гильбоа، رئيس القسم الخامس في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) آنذاك، أي القسم المسؤول عن التجسس العسكري على سوريا ولبنان والعراق، وعن مرصد الاستطلاع والتنصت في جبل حرمون/الشيخ (...). هذا فضلاً عن أنه (أي العقيد **حلاوة**) رفض تنفيذ أوامر غرفة العمليات لصد الخرق الإسرائيلي يوم 9 أكتوبر، ولكن لسبب ليس معلوماً حتى الآن ما إذا كان شخصياً ناجماً عن جُبن أم سياسياً بفعل اتصالاته مع الإسرائيليين. وهو، إلى ذلك، كان على علاقة بشبكة الاستخبارات الأردنية التي جندت عدداً من كبار وصغار ضباط الجيش السورية منذ سنوات، مستعينة في ذلك بضابط استخبارات أردني كبير [طارق علاء الدين طوبال] وبقائد القوى الجوية الأردنية [عبود سالم حسن، العراقي الأصل والمعتقد أن زوجته

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

تمتّ بصلة قرابة للعقيد **حلاوة**، أو العكس]. ومع ذلك، فإن خيانتَه ورفضَه الأمر العسكري بالتصدي للهجوم المعاكس الإسرائيلي لم يكن لهما أي علاقة بالخرق الإسرائيلي، أو على الأقل لم يلعبا أي دور ذي أهمية في حصوله. فالخرق الإسرائيلي لم يحصل أصلاً إلا اعتباراً من اليوم التالي للقرار المُلغز الذي اتخذه الأسد وقادته العسكريون (في اجتماع غرفة العمليات الميدانية في «قطنا»)، والذي قضى بوقف الهجوم السوري فجأة ودون أي مبرر عسكري والبدء في تنفيذ انسحاب منظم إلى خط الدفاع الثاني. وهو ما دفع الإسرائيليين لاستغلال الفرصة بسرعة كبيرة وتنفيذ هجومهم المعاكس».

وفي إحدى أوراق «أرشيف فولف» المتصلة بحرب أكتوبر، يقرّ رئيس مخابرات سلاح الجو السوري، العقيد محمد الخولي، الذي كان عضواً مقررّاً في «لجنة التحقيق» السرية، التي شكلها الأسد بعد الحرب (في 5 نوفمبر 1973) وتلقت مساعدة تقنية من HVA الألمانية الشرقية، للتحقيق في «الاختراقات المعادية للقوات المسلحة والقطر العربي السوري قبيل وخلال الحرب»، ولم تُعلن نتائج عملها أبداً، بأن اتصالات العقيد **حلاوة** مع ضباط دروز في الجيش الإسرائيلي «لم تلعب أي دور عملياتي في حصول الخرق، إذا استثنينا فشله التام في الساعات الأولى للحرب في تنفيذ عملية اختراق خطوط الدفاع الإسرائيلية، ولم تتضمن أية معلومات ذات قيمة عسكرية، وكان مضمونها-وفق اتصالاته اللاسلكية المسجلة وبعض أوراقه الخاصة التي جرت مواجهته بها من قبل محكمة ميدانية عسكرية-أقرب إلى آراء سياسية منها إلى تسريب معلومات عسكرية ميدانية لحظية تشكل خطراً على أمن القوات المسلحة وخططها الحربية. فقد تضمنت رفضه وإدانتَه للحرب، وشتائم للقيادة السياسية التي بادرت إليها، بمن في ذلك الرئيس الأسد شخصياً، وتعابير تشير إلى رغبته الشديدة بإبرام اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل، وقناعته بأن مستقبل الدروز في المنطقة، بما في ذلك سوريا ولبنان، سيكون أفضل إذا ما تعاونوا مع إسرائيل، أسوة بالدروز الفلسطينيين... إلخ. ومن المؤكد أنه رفض تنفيذ الأوامر في صد الهجوم المعاكس الإسرائيلي بذريعة عدم جاهزية لوائه الذي تعرض لخسائر فادحة منذ الساعات الأولى للحرب. وهذا تصرف عقوبته الإعدام الفوري من قبل محكمة ميدانية، وفق قانون العقوبات العسكري، لاسيما إذا حصل خلال العمليات الحربية. أما ما ليس مؤكداً فهو دافعه الفعلي إلى هذا التصرف، فيما إذا كان جُبناً أو لأسباب سياسية وطموحات معينة، مع أن هذا هو المرجح، نظراً لأنه- كما أوحى اتصالاته المسجلة وبعض الأوراق التي ضبطت بحوزته وشهادة رئيس أركان فرقته [محمد سعيد بيرقدار]- كان على ثقة بأن الحرب ستنتهي بهزيمة سوريا وسقوط النظام». وتضيف ورقة

أخرى في «أرشيف فولف» القول «كان هناك بعض الآراء الجامحة والغاضبة في أوساط القيادة السورية تفضّل محاكمته وإدانته وإعدامه علناً وتحميله مسؤولية الخرق الإسرائيلي، لكن الأسد رفض ذلك بشدة، إذ لم يكن يريد إحياء قضية زميله وحليفه (الضابط الدرزي الآخر) سليم حاطوم الذي أُعدم في العام 1967 بعد هربه إلى الأردن وتعامله رسمياً مع المخابرات البريطانية التي أنشأت له، بمعرفة الأسد ورضاه والتنسيق الكامل معه، إذاعةً تحريضية ضد ترويكّا الأناسي-زعين-جديد، وموّلت أنشطته الدعائية من خلال عائدات شركة نفط العراق البريطانية IPC حتى عودته وإعدامه، حيث فشل الأسد في تأمين الحماية له عند عودته كما وعده سابقاً، لأنه هو نفسه كان أيضاً في دائرة الاتهام على خلفية الهزيمة (...). ولهذا أمر الأسد بإعدام حلاوة سراً واعتباره في السجلات الرسمية شهيداً مع تكريمه بإطلاق اسمه على بعض المنشآت العامة في محافظته. وكانت هذه طريقة الأسد المعروفة في تدوير الزوايا الحادة التي يشعر بأنها قد تسحقه بين أسنانها»، كما قال الخولي. والطريف في الأمر أن الأسد لن يتردد، في مقابلته المشار إليها مع أسبوعية «الصيد» اللبنانية (ص 6)، في القول بكل ثقة: «كنت في غرفة العمليات عندما اتصل بي [بعد الخرق الإسرائيلي في 9 أكتوبر] قائد الموقع ليقول لي: إن العدو اخترق موقعي، وأنا الآن مطوق، ولكنني سأظل أقاتل حتى النهاية، وكل ما أطلبه هو أن تسرعوا بإرسال النجدة. فحييته على شجاعته وطلبت منه أن يصمد وسنسرع بإرسال النجدة. وهكذا كان. وقد استشهد القائد الشجاع الذي روج عنه العدو الأكاذيب وقال إنه تعرض للمحاكمة ونفذ فيه حكم الإعدام». ورغم أن الأسد لم يسمّ هذا القائد في مقابلته، فمن الواضح أنه كان يعني العقيد حلاوة ولا أحد سواه، نظراً لأنه الضابط السوري الوحيد الذي تداولت الإشاعات المحلية وتقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية قصته خلال وبعد الحرب. وكان حديث الأسد رداً على راديو الجيش الإسرائيلي الذي كان أول من كشف-استناداً إلى مصدر استخباري أردني- قصة محاكمة وإعدام حلاوة بعد ساعات على حصولها. ولم يكن المصدر سوى اللواء عواد باغ، نائب وزير الدفاع السوري، والعميد عبد الرزاق الدردري، رئيس هيئة العمليات، اللذين كانا مجندين من قبل المخابرات الأردنية كما سبق ورأينا، وكانا يزودانها بأحدث المعلومات عن مجريات الحرب! لكن الأسد لم ينتبه في حديثه إلى أن قائد لواء ليس مصرحاً له بالاتصال المباشر، لاسيما خلال العمليات الحربية، مع رئيس الدولة، ولا حتى بغرفة العمليات المركزية، بل بعمليات فرقته و/أو قائدها فقط!

أما كبير مستشاري قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي السورية خلال الحرب وما بعدها، الجنرال كونستانتين أندريفيتش ريبوف Константин А. Рябов، وكان على علاقة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

شخصية وثيقة مع الأسد ويستطيع الوصول إليه حين يشاء، نظراً لسمعته وشهرته كأحد الحاصلين على لقب بطل الإتحاد السوفييتي مرتين خلال الحرب الوطنية العظمى [الحرب العالمية الثانية]، فنقل لي عن الرئيس السوري نسخة أخرى من الرواية، معدلة قليلاً، حين كنت أجمع مواد هذا الكتاب صيف العام 1994. وطبقاً لرواية ربابوف، فإنه سأل الأسد خلال أول لقاء جمعهما بعد وقف إطلاق النار مباشرة، بحضور قائد القوى الجوية والدفاع الجوي، ناجي جميل، ونائبه لشؤون الدفاع الجوي [العقيد علي الصالح]، عن مدى صحة الرواية المتداولة إعلامياً بشأن الضابط المذكور، فأجابه الأسد بأنه «تلقى اتصالاً ثالث أيام الحرب من العقيد حلاوة أبلغه فيه بأنه مطوق من ثلاث جهات، وبأن سرباً من مروحيات كوبرا الإسرائيلية يهاجمه بالصواريخ بضراوة، وبأنه صامد حتى النهاية بانتظار وصول قوات لنجدته، لكن هذا القائد الشجاع الذي لفق عنه العدو تلك الأكاذيب استشهد قبل وصول قوات لمؤازرته!» وعلق ربابوف بالقول «مشكلة الأسد المسكين أنه ظن نفسه يتحدث لأحد الصحفيين أو لأحد مواطنيه وليس لضابط مخضرم في القوى الجوية السوفيتية، وأنه كان يجهل حقيقة معرفتي ومعرفته حتى ضباطه الحاضرين أن سلاح الجو الإسرائيلي لم يكن لديه حوامات كوبرا خلال حرب أكتوبر، فهي لم تدخل الخدمة في تشكيلاته إلا في ديسمبر 1977، أي بعد قرابة أربع سنوات على الحرب وعلى لقائنا، وإلا لكان عدل في روايته قليلاً، أو استخدم في حديثه طرازاً آخر من الحوامات الإسرائيلية أكثر قدماً!!».

أما الماريشال نيكولاي أوغاركوف Николай Огарков، الذي خلف كوليخوف في رئاسة الأركان العامة 1977، والذي كان يشغل قبل ذلك منصب نائب وزير الدفاع للشؤون التقنية، المسؤول عن تحديث الجيش السوفييتي، ولعب دوراً محورياً في إنشاء «أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية» في سوريا العام 1979، فيشير من ناحيته إلى واقعة ذات صلة، وهي مقتل قائد الفرقة السابعة الشجاع، العميد عمر الأبرش، ويؤكد أن الرجل «انتحر، غسلاً لما اعتبره عاره الشخصي، بعد أن استعاد الإسرائيليون جميع الأراضي التي حررها الجيش السوري خلال اليومين الأولين من الحرب وتمكنوا من إحداث الخرق في (جيب باشان) نحو أطراف دمشق الجنوبية، واكتشف أن فرقته -التي حصل فيها الخرق الرئيسي، والتي دخلت الحرب بحوالي 250 دبابة- دُمرت كلياً، ولم يبقَ منها سوى بضع دبابات فقط (...). ولأن الأسد لم يكن يستطيع تحمل التبعات الإعلامية والمعنوية لانتحار أحد ضباطه الميدانيين الكبار في أجواء الحرب التي صورها إعلامه والإعلام العربي عموماً على أنها انتصار كبير، خصوصاً بعد انتشار إشاعات في الشارع السوري عن انتحاره، أمر بإصدار ونشر وثيقة استشهاد

مزيفة خاصة به وإرسالها إلى ذويه، زعمت أنه استشهد في ميدان العمليات الحربية، كما أخبرني رئيس أركانه، العميد محمد سعيد برتار[بيرقدار]، الذي تولى قيادة الفرقة بعد انتحاره، حين كان يزور موسكو بعد بضع سنوات على الحرب للتباحث في إنشاء أكاديمية هندسية عليا في الجيش السوري[أكاديمية الأسد للهندسة الحربية في حلب]. ويومها لم أكن أعلم أنه كان على صلة بالمخابرات الأردنية من خلال أحد ضباطها الشراكسة، وأنه هو شخصياً من سرب خلال الحرب خبر انتحار قائده[الأبرش]، وخبر إعدام زميله في الفرقة آنذاك، العقيد حلاوة، إلى مشغليه في الأردن، ومن خلالهم إلى الإسرائيليين»⁽¹⁰⁾!

رغم كل ما سمعته من تفاصيل من المارشال كوليكونوف، وخليفته أوغاروف، بقي قرار الأسد ورفاقه بوقف الهجوم والإنسحاب إلى خط الدفاع الثاني خلال اجتماع «غرفة عمليات قطنا» يوم 8 أكتوبر، أحد «الألغاز» الكبرى التي ستبقى بلا حل جذري إلى أمد غير معلوم، لاسيما وأن القرار اتخذ بينما كانت القوات المسلحة السورية، وبشكل خاص فرقته الخامسة في القطاع الجنوبي، تحقق انتصارات واضحة لا لبس فيها، كما ستعترف الوثائق الرسمية الإسرائيلية التي افرج عنها لاحقاً. وفي محاولة مني لتفكيك هذا «الغز» طلبت من المارشال كوليكونوف أن ينصحني بالتواصل مع شخصية عسكرية أو مدنية سورية تعرف ما جرى في ذلك اليوم ويمكن أن تتحدث، لاسيما بعد مرور ثلاثين عاماً على الحرب، فقال «باستثناء طلاس، والشهابي الذي كان آنذاك رئيس شعبة المخابرات العسكرية في الأركان العامة، لا أعتقد أن هناك، ممن حضروا ذلك الاجتماع وبقي في الخدمة أو على قيد الحياة ويستطيع الإدلاء بإفادته، من يمكن التواصل معه في الوقت الحالي. فالأول، طلاس، يمكن أن يتحدث لمجرد كونه ثرثاراً، لكنه كذاب ومهرج وعديم المصداقية ولا يمكن أخذ أي شيء مما يقوله على محمل الجد، لاسيما في قضايا من هذا النوع؛ علماً بأن طبيعة شخصيته يمكن أن تكون مفيدة في هكذا أحوال، إذ قد يدفعه حبه للتبجح وادعاء المعرفة وإبراز دوره الخاص إلى البوح بأشياء مهمة وإن تكن بحاجة إلى التدقيق العميق والغرلة المركزة. وأما الشهابي، وهو شخصية رصينة وجادة، بخلاف زميله طلاس، فربما يستطيع الحديث كونه أصبح متقاعداً ويعيش الآن[صيف العام 2003] في الولايات المتحدة إلى جوار ابنه [حازم] الذي يشغل منصباً دبلوماسياً قنصلياً سورياً، لكنه قد يمتنع عن مساعدتك إذا علم أنك كنت مسؤولاً سوفيتياً سابقاً. فهو يكتن كراهية عمياء للسوفييت والشيوعيين، حتى السابقين منهم. ولو تحدثت معه، قد يكون مفيداً أن تفهمه أنك ناقد للاتحاد السوفيتي وبأنك تعيش وتعمل في الولايات المتحدة، لكي تكسب ثقته». ولم ينسَ كوليكونوف أن يلفت انتباهي في

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

المناسبة إلى قضية رأى فيها واحدةً من أغرب ما انفرد به النظام السوري من بين جميع الأنظمة العربية، بما فيها تلك التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وأقامت معها علاقات حميمة، حسب تعبيره، وهي أن السيد **طلّاس**، ورغم أنه يشغل ثلاثة مناصب حساسة [نائب القائد العام للجيش، وزير الدفاع، نائب رئيس الوزراء] في دولة مواجهة مع إسرائيل، لم يرَ مانعاً في أن تتخذ ابنته [ناهد] لنفسها عشيقاً أو زوجاً إسرائيلياً، وإن كان يحمل الجنسية الفرنسية. كما لفت انتباهي إلى أن الرئيس **بشار الأسد**، الذي ورث الحكم عن أبيه قبل ثلاث سنوات، أمرَ بتعيين السيدة **طلّاس** في منصب سكرتير ثالث في السفارة السورية في باريس، [رغم أنها تلتقي المسؤول الإسرائيلي البارز **شمعون بيريز** وتشارك في جمع التبرعات لصالح «معهد وايزمن» السري الإسرائيلي المسؤول عن إنتاج الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك السموم المخصصة للاغتيالات، ولصالح مشفى «هداسا» في القدس⁽¹¹⁾]. وبالطبع، لم ينسَ **كوليكوف** أن يذكرني بتلك الصورة الشهيرة التي سربتها استخبارات ألمانيا الشرقية [كما مر معنا سابقاً] إلى صحيفة «لوماتان» السويسرية، والتي يظهر فيها الجنرال **طلّاس** في لقطة حميمة في أحد المسابح مع عميلة «الموساد»، الراقصة الإسرائيلية-الأسكوتلاندية **دايان سيدني**، عشية الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982!

عملاً بنصيحة الماريشال **كوليكوف**، وبمساعدة مشكورة من السفير السوري لدى الأمم المتحدة، الدكتور **ميخائيل وهبة**، الذي كان آنذاك على وشك السفر إلى دمشق في مهمة عمل، كما فهمت منه، أرسلتُ للسيد **طلّاس** رسالة في 5 يونيو 2003 رجوته فيها تأكيد أو نفي واقعة اجتماع «غرفة عمليات قطنا» في 8 أكتوبر 1973 وقرار الإنسحاب وأسبابه فيما لو كان الاجتماع اتخذ فعلاً قراراً من هذا النوع. وبعد حوالي أسبوعين، في 20 يونيو، تلقيت منه رداً باللغة الفرنسية ينطوي على بعض الغرابة والطرافة، كما شخصيته تماماً. فقد حرص ليس فقط على توقيعيه بألقابه المدنية والعسكرية كلها، بل وحتى على أن يمهره بخاتمه الرسمي الأخضر، كما لو أنه مذكرة رسمية داخلية! (راجع ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 8).

بعد أن أعرب **طلّاس** عن احتجاجه لأنني لم أجد يوماً أكتب له فيه سوى 5 يونيو، «اليوم الأسود الذي بيّضناه في أكتوبر المجيد»، كما قال، في إشارة منه إلى هزيمة يونيو وحرب أكتوبر، أكد لي صحة واقعة اجتماع غرفة عمليات قطنا» يوم 8 أكتوبر، لكنه صحح لي توقيت حصوله، مشيراً إلى أنه عُقد بعد ظهر ذلك اليوم وليس ليلاً. وقد أكد أن الاجتماع «الذي حصل بناء على دعوة الرئيس الراحل **حافظ الأسد**، بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة،

اتخذ قراراً بوقف الهجوم والبدء بسحب القوات المهاجمة تدريجياً اعتباراً من ليلة 9/8 أكتوبر، غير أنه رفض ذكر الأسباب التي دعتهم إلى اتخاذ القرار «لأن الوقت ليس مؤاتياً بعد للحديث عنها»، حسب تعبيره. لكنه، وفي الآن نفسه، نصحني بالقول «اسأل صديق الأميركيين، **حكمت الشهابي**، باعتباره يعيش قريباً منك (في الولايات المتحدة)، فربما يستطيع أن يخبرك بما لا أستطيع أن أخبرك أنا به (...) فهو شارك في الاجتماع أيضاً، بصفته رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، ويعرف كل ما جرى خلاله (...)». ولعله أصبح شجاعاً الآن بعد أن غادر سوريا ليعيش تحت حماية أصدقائه في وكالة المخابرات المركزية الأميركية، حسب تعبيره!

في الواقع لم أتاخر في التواصل مع الجنرال **الشهابي** أيضاً، بمساعدة السفير السوري في واشنطن الدكتور **رستم الزعبي**، الذي أبلغني في 23 يونيو بأن **الشهابي** «لا يزال يحظى برعاية وخدمات السفارة بتوجيه من الرئيس [بشار] الأسد شخصياً»، وبأنه «ليس منشقاً على النظام» كما زعمت تقارير صحفية في حينه وكما أوحى زميله **طلّاس** في رسالته الجوابية لي، بل جاء «بهدف الحصول على رعاية طبية، نظراً لأن ابنه يعيش هنا ويشغل منصب القنصل الفخري لسوريا في لوس أنجلوس (ولاية كاليفورنيا) إلى جانب عمله كطبيب، وسيعود قريباً إلى دمشق بعد أن يطمئن إلى وضعه الصحي».

للأسف كان **الشهابي** متحفظاً وحذراً جداً في حديثه؛ فعلى مدى قرابة نصف ساعة من نقاشنا الهاتفي لم أستطع أن أنتزع منه أية معلومات أخرى ذات أهمية خاصة سوى أنه - وهذا أهم ما في الأمر - أكد ما أبلغني به الجنرال **طلّاس** خطأً، لجهة «حصول اجتماع طارئ لغرفة العمليات الميدانية (في قطنا) عصر يوم 8 أكتوبر بناء على دعوة الرئيس **الأسد**، واتخاذ الاجتماع قراراً بوقف الهجوم السوري والإيعاز للقوات المهاجمة بتنفيذ انسحاب منظم إلى خط الدفاع الثاني اعتباراً من منتصف الليلة القادمة (ليلة 9/8 أكتوبر)، مستفيدة من كون مدرعاتها مزودة بأجهزة رؤية ليلية تعمل بالأشعة الحمراء لم يكن لدى القوات الإسرائيلية مثلها، وأن يبدأ وقف الهجوم والانسحاب في القطاع الجنوبي الذي تشغله الفرقة الخامسة، يليه القطاع الشمالي الأقرب إلى دمشق». ورغم أنه رفض الحديث عن الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ هذا القرار الخطير الذي يشكل جريمة وطنية كبيرة، إلا أن السياق الذي تحدث فيه أوحى (مجرد إحياء، ولم يقل ذلك صراحةً على سبيل الربط السببي) بأن الأمر يتعلق بورود معلومات ساخنة من دولة غربية (لم يسمّها رغم إلحاحي عليه)، عبر طرف ثالث (أيضاً لم يسمّه) عن أن الحكومة الإسرائيلية أخرجت أسلحتها النووية من مخابئها وبدأت تذخير طائرات F4 وصواريخ Jerich-I (أريحا1) بها لاستهداف العاصمة دمشق وربما مدن سورية

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

أخرى⁽¹²⁾. وبحسب الشهابي، فإن المعلومات المتعلقة بـ«الخيار النووي» الإسرائيلي لم تتضمن أي إشارة إلى مصر، نظراً لأن القوات المصرية لم تكن تشكل أي تهديد جدي لإسرائيل حتى لو اجتاحت نصف صحراء سيناء، بخلاف القوات السورية التي كانت فرقتها الخامسة، في القطاع الجنوبي، قادرة على تخطي حدود العام 1923 عند نهر الأردن [حدود فلسطين الإنتدابية وفقاً للتقسيم البريطاني- الفرنسي]، بافتراض استمرار الهجوم دون توقف، نظراً لأن منطقة عملياتها أقل وعورة بكثير ولا تشكل عائقاً كبيراً أمام الدبابات، بخلاف القطاعين الشمالي والأوسط اللذين كان وضعهما أكثر تعقيداً.

فهل كان القرار السوري بوقف الهجوم والانسحاب إلى خط الدفاع الثاني ناجمين فعلاً عن تهديد إسرائيلي جدي باستخدام السلاح النووي ضد السوريين؟! وإذا كان هذا هو السبب فعلاً، هل كان قابلاً للتنفيذ، أم أن الإسرائيليين تعمدوا تسريبه عبر طرف ثالث لمجرد إنزال الرعب في صفوف السوريين وإرغامهم على وقف تقدمهم والانسحاب من المناطق التي كانوا حروها حتى ذلك الحين؟! وإذا صحَّ ذلك، فمن هو هذا الطرف الثالث؟

عدتُ إلى كوليكوف مرة أخرى بعد تواصل مع السيدين طلاس والشهابي وطرحتُ عليه هذه الأسئلة وغيرها. ومع أنه لم يستبعد أن يكون السوريون أصيبوا بالهلع نتيجة تسريب هذه المعلومات لهم، غير أنه استبعد حصوله كلياً. فظاهر الأمر، حسب تعبيره، يمكن أن يساعدنا على تفسير شعور الرئيس الأسد بالذعر واستدعائه السفير محيي الدينوف في ساعة متأخرة من مساء 7 أكتوبر ليطالب منه إبلاغ موسكو فوراً بأن الوضع العسكري على الجبهة السورية-الإسرائيلية أصبح «حرجاً» Критическая، وبأن «الهجوم السوري الناجح يقترب من نهايته، وأن هجوماً إسرائيلياً معاكساً يمكن أن يحصل في أية لحظة» (راجع الفصل الثاني، ص 203-204). لكن السوريين، كما قال كوليكوف، وكما أعلم أنا شخصياً بحكم وجودي آنذاك في «خلية الأزمة»، لم يخبروا الكريملن بأي شكل من الأشكال عن تلقيهم، سواء مباشرة أو عبر طرف ثالث، تهديداً واضحاً أو حتى تلميحات باستخدام السلاح النووي من قبل إسرائيل. وكان من مصلحة الأسد أن يبلغ الكريملن عن ذلك في حال وجوده، على الأقل لكي يبرر حالة الذعر التي أصابته، إن لم نقل استثمار القضية لابتزاز موسكو والضغط عليها إما من خلال واشنطن أو من خلال إنذار مباشر كما فعلت مع إسرائيل وبريطانيا وفرنسا خلال «عدوان السويس» في العام 1956 [إنذار خروثشوف-بولغانين]. إضافة لذلك، إن موسكو لم تتلقَ أية معلومات أو إشارات استخبارية عن هكذا أمر بأي شكل

من الأشكال من مصادر أخرى، ولم يتطرق أحد طوال الحرب إلى أي شيء يتعلق بأسلحة نووية، باستثناء يوم 25 أكتوبر حين اتخذت الولايات المتحدة «وضعية الدفاع»³. ونفى كوليكونف نفيًا قاطعاً ما كانت ذكرته مجلة «التايم» الأميركية (العدد 15 الصادر في 12 أبريل 1976) عن أن قمر التجسس العسكري السوفييتي «كوزموس» التقط صوراً تُظهر قيام إسرائيل بإخراج أسلحة نووية من مخابئها و وضعها في حالة جاهزية للاستخدام، لكنه لم يستبعد إمكانية ما نقلته المجلة في تقريرها عن مصادرها حول أن طائرة تجسس أميركية من طراز Blackbird SR-71 التقطت تلك التحركات، وأن الإسرائيليين شعروا بوجود الطائرة وأبعدوها عن مجالهم الجوي. كما أن مصر، كما أكد كوليكونف، وكما أعرف أنا شخصياً، لم تلمح إلى تعرضها لتهديد نووي في أي مرحلة من مراحل الحرب، حتى في أوج نجاحاتها أو حتى حين أقدم السادات على إيقاظ فينوغرادوف واستدعائه في 20 أكتوبر لإبلاغه بأن مصر «توافق على وقف لإطلاق النار في المكان، دون شرط الانسحاب إلى حدود العام 1967»، رغم أنه كان يستطيع الزعم - على الأقل لتبرير موقفه المفاجيء - بأنه تلقى تهديداً نووياً من هذا النوع. وأقصى ما تحدث عنه السادات في حينه مع السفير فينوغرادوف هو أنه «لا يستطيع قتال إسرائيل والولايات المتحدة معاً». وهذا كله مفهوم ومنطقي، لأن مصر، وكما قلنا، لم تكن تشكل أي تهديد جدي لإسرائيل حتى لو تمكنت من الوصول إلى وسط سيناء، وبالتالي لن تفكر إسرائيل بهذا خيار ضدها، على الأقل في تلك المرحلة من الحرب، بخلاف الجبهة السورية.

ومع ذلك، فإن كوليكونف استبعد أن يكون «الخيار النووي» الإسرائيلي قابلاً للتنفيذ آنذاك، سواء لأسباب سياسية أو عملية أو كلها معاً، بافتراض وجود تهديد فعلي بذلك. ومن وجهة نظره فإن مجرد تلويح إسرائيل علناً باللجوء إلى هكذا خيار، كان يمكن أن يؤلب العالم كله ضدها، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، ويجر عليها وعلى المنطقة والعالم عقابيل لا أحد يمكنه التكهن بها. ولعل هذا ما كانت غولدا مائير تدركه وتعيه جيداً أكثر من جنرالاتها حين رفضت هذا الخيار كلياً حتى عندما كانت في حالة يأس وراودتها فكرة الانتحار في بعض لحظات اليومين الأولين من الحرب حين علمت بانتهاء قواتها، كما اعترفت في مذكراتها. أما من الناحية العملية، فكان الأمر أكثر تعقيداً، وعقابيله السياسية، فضلاً عن الأمنية، أشد هولاً من التلويح به، إذا ما كان الهدف دمشق و/أو مدناً سورية أخرى. وربما كان بإمكان إسرائيل، سياسياً، كما قال كوليكونف، «أن تستخدم أسلحة نووية تكتيكية (فيما لو كانت متوفرة لها آنذاك، وهذا ليس محسوماً بعد، رغم أنه كان لديها آنذاك حوالي 13-15 قنبلة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

نووية استراتيجية)لوقف وتدمير القوات المعادية إذا ما تجاوزت حداً معيناً يمكن أن يشكل تهديداً وجودياً لها(داخل «حدودها المعترف بها دولياً» مثلاً). لكن حتى هذا الخيار يبقى محفوفاً بمخاطر ومجازفات كبيرة أمنياً وتقنياً، نظراً لإمكانية تعرّض قواتها هي أيضاً، فضلاً عن سكان مستوطناتها القريبة في الجولان نفسه، لآثار كارثية نتيجة تداخل قوات الطرفين والتحامها والضيق الشديد لمسرح العمليات الذي لم يكن يتجاوز أحياناً بضعة مئات من الأمتار. وفي تقديري وتقدير كل من كان على اطلاع على خفايا الحرب وتاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، لم يكن تهديدها وجودياً من قبل العرب أمراً مطروحاً أو وارداً على أرض الواقع، لا في تلك الحرب ولا في غيرها، حتى بافتراض قدرتهم على ذلك. وهذا لم يكن افتراضاً واقعياً حتى في أشد لحظات ضعفها عند الإعلان عن تأسيسها في العام 1948 حين تعرضت لهجوم عربي شامل من جميع الاتجاهات. وفي حرب أكتوبر كان الأسد حريصاً، كما حرص السادات مع السفير فينوغرادوف ومع الأميركيين، على التأكيد للسفير محيي الدينوف على الأهداف المحدودة للحرب، أي تحرير جزء من الأرض بالسلاح ثم الإنخراط في تسوية سلمية على أساس القرار 242. وكان الأميركيون يعرفون توجهات الأسد وبرنامج هذا منذ سنوات طويلة من خلال عملية الترويج التي كان يقوم بها لصالحه في واشنطن كل من الملك حسين والبريطانيين». ويخلص كوليكونوف إلى القول «في اعتقادي إن قصة التهديد النووي الإسرائيلي لا أساس لها من الواقعية، ولا تتجاوز إجراء بعض الحركات المسرحية، كتذكير السلاح النووي، لابتزاز الأميركيين كما السوريين، وإن لأسباب مختلفة. وإذا كان الإسرائيليون سربوا الأمر فعلاً إلى السوريين، فإن هؤلاء أكلوا الطعم وابتلعوه وخضعوا لابتزاز نووي لا أساس له، مثلما ابتلعنا نحن قصة الطعم المتعلق بأن الأميركيين كانوا يستعدون لغزو كوبا على خلفية أزمة الصواريخ في العام 1962، وقبل خروتشوف نتيجة لذلك إبرام صفقة مع كينيدي قدّم خلالها تنازلات لم تكن مبررة، لنكتشف لاحقاً أننا تعرضنا لخديعة استخبارية بطلها صحفي أميركي في شبكة ABC التلفزيونية يعمل سراً مع الـCIA [جون سكالي، الذي أصبح ممثل واشنطن الدائم لدى الأمم المتحدة لاحقاً]. وفي أي حال، فقد علمنا لاحقاً، بعد أن أفرج الأميركيون والإسرائيليون عن المزيد من وثائق الحرب المتعلقة بأوضاعهم السياسية والعسكرية خلالها، أن رئاسة الوزراء الإسرائيلية رفضت بشكل قاطع، وعلى الفور، اقتراح وزير دفاعها المذعور موشي دايان بالجوء إلى الخيار النووي حين سارع إلى إحضار رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية، شاليفيت فريير Shalhevet Freier، إلى مكتبها لهذا الغرض في اليوم الثاني من الحرب، بعد أن أبلغها بالوضع الميؤوس منه لقواته في مرتفعات الجولان،

وبعد أن اقترح عليها أيضاً فكرة الانسحاب الكامل منها وإنشاء خط دفاعي داخل إسرائيل نفسها، غربي وادي نهر الأردن» (راجع الهامشين 26 و38).

بناء على ما تقدم، من الصعب وربما المستحيل ربط قرار الأسد وجنرالاته وقف الهجوم والانسحاب التدريجي المنظم اعتباراً من يوم 8 أكتوبر بموضوع «ابتزاز نووي» مفترض، وبالتالي يبقى هذا القرار، الذي غيّر مسار الحرب وقلّبه رأساً على عقب على الجبهة السورية، بمثابة «لغز» محير يحتاج إلى حل، وربما سيبقى كذلك إلى الأبد.

إن التفسير الوحيد لاتخاذ القرار، من وجهة نظر كوليكونوف، التي أوافقه عليها تماماً حتى إشعار آخر، هو إدراك الرئيس الأسد ورفاقه أن الهجوم السوري استنفذ الغرض منه، أي «الجزء العسكري» من العملية، الذي تحدث عنه للسفير محيي الدينوف مرتين (هجوم عاصف ليومين يليه وقف لإطلاق النار ثم الشروع في مفاوضات على أساس القرار 242). وحين فشلت موسكو في إصدار مثل هذا القرار عن مجلس الأمن، بسبب رفض السادات، وشعور الأسد بأن الهجوم الإسرائيلي المعاكس سيبدأ خلال ساعات بعد أن يستكمل الإسرائيليون تجميع وحشد قواتهم الإحتياطية (كما قال هو نفسه في رسالة استغاثته التي وصلت الكريملن فجر يوم 8 أكتوبر)، وعدم قدرته على مواجهة هكذا هجوم انطلاقاً من الخطوط والمواقع القتالية التي وصلت إليها قواته، خصوصاً وأنه «حضر نفسه ليومي حرب أو ثلاثة فقط»، كما قال، وجد أن الأفضل هو الانسحاب إلى خط الدفاع الثاني المحصن جيداً. وقد ثبت لاحقاً من وجهة نظر عسكرية، بعد الخرق الإسرائيلي، أن الإسرائيليين لم يستطيعوا اختراق هذا الخط فعلاً حين وصلوا إليه اعتباراً من يوم 11 أكتوبر. ومن الواضح أنه فضل الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من قواته سليماً، تحسباً لما يمكن أن تخبئه الأيام القليلة القادمة لو فكر الإسرائيليون بالزحف إلى دمشق، كما توعد موشي دايان حرفياً بعد أن استعاد رباطة جأشه ونهض من انهياره، وسارعت ابنته - عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية - إلى دعوة الإسرائيليين «لتناول الطعام وشرب الشمبانيا في مطاعم دمشق خلال أيام قليلة على حسابها الخاص»!

هذا بالطبع إلى جانب الغرض الآخر (الأساسي ربما) الذي أراده الأسد ورفاقه من قرارهم «الملغز»، وهو «ابتزاز» موسكو والضغط عليها، كما فعل الأسد في يونيو 1967، من خلال الإيحاء لها بحصول «انهيار» في الجبهة السورية وبأن الطريق إلى العاصمة السورية أصبح مفتوحاً أمام القوات الإسرائيلية، وبالتالي إرغامها على فعل شيء ما (سياسي في مجلس الأمن،

أو عسكري على الأرض) لإجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار. وهذا ما يمكن استنتاجه من مبادرة القيادة السورية إلى دعوة كبار المستشارين العسكريين السوريين إلى مقر غرفة العمليات الميدانية في «قطنا» يوم 10 أكتوبر، للمرة الأولى منذ بدء الحرب، من أجل معاينة الوضع على الأرض بأنفسهم والحصول منهم على استشارتهم، رغم أنهم كانوا ممنوعين طوال الحرب من دخولها أو حتى إبداء آرائهم التقنية في طريقة إدارة العمليات الحربية من قبل الجانب السوري.

ثمة دافع آخر يجب أن يضاف إلى ماتقدم، وربما لعب دوراً أساسياً في بلورة قرار الأسد ومساعديه، وهو أن الأسد توصل إلى قناة بعد الكثير من الاتصالات المباشرة (وغير المباشرة عبر موسكو وسفيرها فينوغرادوف) مع السادات، أن هذا الأخير (ومعه الشاذلي و اسماعيل علي) مارسوا معه عملية نصب واحتلال دنيئة حين «باعوه» خطة «التقدم حتى ممرات سيناء»، وأن كل ما أرادته القاهرة من الحرب فعلياً هو احتلال شريط على الشاطئ الشرقي للقناة والتوقف عنده ثم الإنطلاق منه كمنصة للمفاوضات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأسد كان على علم (من خلال الألمان الشرقيين وسفيرهم في دمشق فولفغانغ كونشل، كما نعلم من الآن «أرشيف فولف»، وهو ما أخفته موسكو عن دمشق، بخلاف «برلين الشرقية» التي كانت أكثر تعاطفاً معها من تعاطفها مع مصر) بقصة الرسالة التي أرسلها السادات في اليوم الثاني للحرب إلى كيسنجر، والتي أكد فيها أن حربه «محدودة» وأن القوات المصرية «لا تنوي تطوير الهجوم»، يمكن أن يكون موقف الأسد ورفاقه أكثر قابلية للفهم، ولكن ليس للتبرير. وهذا كله يجب ربطه بحقيقة أن الزعماء الإسرائيليين، وبعد أن أبلغهم كيسنجر برسالة السادات له يوم 7 أكتوبر عن «عدم نيته بتطوير الهجوم، والاكتفاء بالشريط الضيق الذي حررته قواته على الشاطئ الشرقي للقناة»، أصبحوا مطمئنين إلى وضع جبهتهم الجنوبية، فحركوا نخبة قواتهم العاملة والاحتياطية نحو الجبهة السورية، ونقلوا إليها حتى قواتهم على الجبهة الأردنية - بدلاً من الجنوبية كما اقترح دايان - بعد أن تعهد لهم الملك بعدم فتح جبهته وعدم مشاركته المباشرة في الحرب. هذا بالإضافة إلى تكريس معظم قوتهم الجوية لهذه الجبهة، حيث بلغ عدد غاراتهم في اليوم الثاني للحرب، كما كشف المارشال كوليوكوف في عرضه أمام المكتب السياسي في 9 أكتوبر، قرابة أربعة أضعاف غاراتهم على الجبهة الجنوبية في الوقت الذي انكفأ الطيران المصري عن مسرح العمليات، وتوقف تماماً حتى عن القيام بأية أعمال هجومية ضد القوات الإسرائيلية، بل ورفض السادات طلب دمشق وموسكو بأن يستخدم

طائراته القاذفة Tu16 (التي لم يكن لدى سوريا مثلها) لقصف الإسرائيليين وتخفيف ضغطهم على الجبهة الشمالية.

ثمة عامل آخر قد يكون وراء القرار المتخذ في «اجتماع قطنا»، وإن ليس مؤكداً حضوره في تلك الآونة، وهو حصول اتصالات سرية مباشرة أو غير مباشرة بين الأسد و واشنطن عبر رجل الأعمال السوري - السويصري **عاطف دانيال**، الذي كان جاسوساً رسمياً لوكالة المخابرات المركزية منذ العام 1960 على الأقل؛ علماً بأن دوره المؤكد في الاتصالات السرية، وفق «أرشيف فولف»، سيظهر في الكواليس بعد الحرب ببضعة أسابيع (أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر)، حين سيكلفه **الأسد**، بعد أن أدرك أن **السادات** و **كيسنجر** تركاه لمصيره يلحق جراحه دون أن يحسباً حسابه بأي قطعة من قرص الجبنة الذي كانا يطبخانه، بالتواصل مع الأميركيين ودعوة **كيسنجر** إلى دمشق للتفاهم معه، كما سيمر معنا في الملحق الخاص بالنسخة العربية من هذا الكتاب. لكن لا بد من قول بضع كلمات هنا في تحديد شخصية **دانيال**، لنعرف مدى إمكانية قيامه بأدوار على هذا المستوى من الحساسية، خصوصاً خلال أزمة خطيرة وحرب طاحنة مثلما كان عليه الأمر في أكتوبر 1973.

وفق «أرشيف فولف»، الذي يعتمد في ذلك على مصادر جهازه في بريطانيا وفرنسا وأماكن أخرى، فضلاً عن أرشيف شعبة المخابرات العسكرية السورية (المكتب الثاني) الذي سلمه **عبد الكريم الجندي** لجهاز HVA قبيل انتحاره، كما سبقت الإشارة، فإن **عاطف دانيال**، وهو ابن شقيقة مؤسس «حزب البعث» **ميشيل عفلق**، وينحدر من مدينة طرطوس الساحلية، كان مجنداً لصالح وكالة المخابرات المركزية منذ ستينيات القرن الماضي أو قبل ذلك. وبتكليف من هذه الأخيرة، ساهم إلى جانب رجل الأعمال المليونير **نادر الأتاسي**، في تمويل المؤتمر القومي الخامس لحزب «البعث»، الذي عقد في منزل قريبه **فرحان الأتاسي** في مدينة حمص في النصف الأول من مايو 1962. ومن المعلوم أن هذا المؤتمر هو المؤتمر نفسه الذي اتخذ - بتوجيه من **عفلق** و وكالة المخابرات المركزية - قراراً بإنشاء قيادة قطرية للحزب في العراق برئاسة «الفتوة/ القبضاي» **الكردي المستعرب علي صالح السعدي** ورفيقه **حازم جواد**، وتشكيل ميليشيا سرية فاشية ملحقة به [«الحرس القومي»] بهدف الإعداد لإطاحة نظام **عبد الكريم قاسم** المدعوم من الشيوعيين وتصفية هؤلاء جسدياً. وقد أعيد **فرحان الأتاسي** مع آخرين مطلع العام 1965 بتهمة التجسس لصالح المخابرات الأميركية وتسريب معلومات إلى الإسرائيليين عن صفقة سلاح سوفيتية كانت أبرمتها سوريا آنذاك، بينما تمكن **نادر الأتاسي** و **عاطف دانيال** من الإفلات من الاعتقال والمحاكمة بفضل المساعدة التي قدمها لهما **الأسد**،

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

الذي كان أصبح آنذاك قائداً للقوى الجوية. وفي 23 فبراير 1966، حين استولى التيار اليساري على السلطة، رتب الأسد-من وراء ظهر رفاقه، وبطلب من السفير الأميركي في دمشق، المستعرب هيو هاين سمايث Hugh H. Smythe، عملية تهريب عفلق وابن أخته عاطف إلى لبنان، فقد كانا مطلوبين من قبل رفاق الأسد اليساريين. وطبقاً لما جاء في «أرشيف فولف» أيضاً، فإن حليم دنيا، شقيق عاطف، كان هو الآخر عميلاً لـ CIA، والأرجح أنه هو من جند شقيقه⁽¹³⁾. وهذا كله لن يمنع الأسد، بعد سيطرته على السلطة، من إصدار حكم غيابي بالإعدام ضد عفلق بتهمة «التآمر مع البعثيين العراقيين لإطاحته في انقلاب» صيف العام 1971، قبل أن يقوم صدام حسين نفسه بزيارة الأسد في دمشق وتهنئته بنجاح انقلابه ضد «البعثيين الماركسيين عملاء موسكو وبيكين» (الأتاسي وجديد ورفاقهما). ولكن هذه قضية أخرى.

على هذه الخلفية، تولد انطباع (غير مؤكّد كما يتضح من أوراق فولف) لدى الألمان الشرقيين بأن دور عاطف دانيال ربما يكون بدأ فعلياً منذ الساعات الأولى للحرب وليس لاحقاً، وبالتالي لعب على المسار السوري الدور نفسه الذي لعبه الجاسوس هيك و حافظ إسماعيل على المسار المصري كقناة خلفية لاتصالات السادات مع وكالة المخابرات المركزية وكيسنجر منذ مايو 1973 على الأقل. ولهذا يمكن التكهن بأن السوريين ربما تلقوا «الإنذار النووي» الإسرائيلي عبر هذه القناة، أو وعوداً أميركية معينة في مرحلة ما بعد الحرب دفعت الأسد و رفاقه إلى اتخاذ قرار وقف الهجوم والإنكفاء إلى خط الدفاع الثاني. وإذا كان الشق الأول (الابتزاز النووي) محتملاً بنسبة بسيطة جداً، أو مستبعداً كلياً وفق رأي الماريشال كوليكوف، رغم أنه لم يكن موضوعاً ولو مجرد تلميح بسيط من قبل أي طرف أو مصدر منذ العام 1973 حتى اليوم، فإن الشق الثاني (أي: وعود أميركية مفترضة) بعيد الاحتمال إن لم يكن مستحيلاً هو الآخر، نظراً لأن الأسد أثبت دائماً أنه لديه روح وذهنية «تاجر دمشقي» عريق، وأكثر ذكاء بكثير من نظيره المصري المهزج والأحمق، ولا يمكن أن يشتري مثله سمكاً في الماء وقبل أن يراه مطبوخاً وموضوعاً على مائدته في صحنه الخاص، كما يشهد جميع من تواصلت معهم ممن عرفوه من الدبلوماسيين والصحفيين السوفييت والأوربيين الغربيين والأميركيين على حد سواء، بمن فيهم كيسنجر نفسه. وهذا ما سنلاحظه بشكل واضح خلال مفاوضاته الماراتونية مع كيسنجر ربيع العام 1974، ولو أن هذا الأخير تمكن في نهاية المطاف من خداعه والاحتيال عليه فيما يتعلق بالآفاق النهائية للمفاوضات التي جرت بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

أندروبوف: «علينا أن لا نكون حمقى وقططا صغيرة عمياء»

خلال مناقشة حول الإمدادات العسكرية السوفييتية للعرب في اجتماع المكتب السياسي في 12 أكتوبر، أشار أندروبوف، رئيس لجنة أمن الدولة KGB، الذي كان يدعم بقوة زيادة المساعدات العسكرية، إلى أنه وفقاً للمعلومات المتوفرة لديه، فإن الأميركيين كانوا يزودون الإسرائيليين بالأسلحة منذ البدايات المبكرة جداً للحرب، وأن الرئيس نيكسون أعطى الضوء الأخضر لوزارة الدفاع ليس فقط لإرسال التجهيزات والأسلحة إلى إسرائيل، بل أيضاً لإجراء تحركات عسكرية معينة تهدف إلى إظهار الدعم الأمريكي القوي لها. وقال إن الأميركيين يستخدمون مختلف أشكال الطرق الملتوية لتسليم الأسلحة إلى إسرائيل «لكن علينا أن لا نكون حمقى»، مشيراً إلى المعلومات والتقارير التي لا يمكن نكرانها، التي نشرت في بعض الصحف الأجنبية. وتساءل «هل علينا أن نصبر على الإمدادات الأميركية السرية»؟ وقد أيدته في ذلك كوليكونف الذي قال إن الاستخبارات العسكرية رصدت تحركات كثيفة لحاملات الطائرات والقطع البحرية التابعة للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط وهي تتجه نحو قناة السويس. وأشار أندروبوف على بريجنيف أن يجعل الرئيس الأمريكي يعلم أن السوفييت ليسوا «قططاً صغيرة عمياء»، واقترح أن تقوم وسائل الإعلام السوفييتية بإبلاغ الرأي العام بالدعم الأمريكي لإسرائيل.

موقف أندروبوف هذا شاركه فيه آخرون في الاجتماع، فكان أن أوعز له بريجنيف بأن يصوغ، بالتشاور مع غروميكو، رسالة من أجل أن يرسلها إلى الرئيس نيكسون، بحيث تكون «قوية وتشير إلى النقطة المتعلقة بالمساعدة العسكرية الأميركية والإمدادات إلى إسرائيل». وقد وعد أندروبوف بأن يملأ الرسالة بالوقائع الدقيقة. ومع ذلك، فإن الصيغة النهائية للرسالة استندت إلى تقارير منشورة في الصحافة الغربية، وأشارت إلى أن الاتحاد السوفييتي يدرك أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بالمقاتلين والدبابات والصواريخ والقنابل. وكررت أيضاً إشاعات عن أن 150 طياراً أمريكياً ذهبوا إلى إسرائيل متنكرين بصفة سياح. وقد بدا بيان أندروبوف خلال اجتماع المكتب السياسي أكثر إثارة للإعجاب من «الحقائق» التي أوردها بريجنيف في رسالته إلى نظيره الأمريكي استناداً إلى معلومات وصياغة أندروبوف و وزير الدفاع غريتشكو. وفي ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه، 12 أكتوبر، أرسلت رسالتان من بريجنيف إلى زعيم «البيت الأبيض»: واحدة تتعلق بعمليات القصف الإسرائيلي (للمنشآت المدنية السورية ولسفينة الشحن السوفييتية) المشار إليها آنفاً، والثانية حول الإمدادات العسكرية الأميركية لإسرائيل.

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

عليّ أن أشير هنا إلى أن اجتماع المكتب السياسي في 12 أكتوبر كان الاجتماع الأكثر كآبة على مدار أيام الحرب. ففي ذلك اليوم كنت في الكريملن، وكان لدي شعور بأن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة السوفييتية، وأعتقد أن عدداً من زملائي كان لديهم الشعور نفسه. فغضب الكريملن من الأميركيين، وبشكل خاص من الإسرائيليين، ظهر في التعليقات المتهتكة والساخرة لأعضاء المكتب السياسي في قاعة المؤتمرات، وحتى من قبل مساعديهم خارج القاعة. وإن كنت لا أستطيع أن أتذكر أشخاصاً محددين أطلقوا تلك التعليقات، فإنني أتذكر جيداً إن المزاج العام خلال الاجتماع كان مزاجاً حربياً متوتراً، وكان هذا أمراً منذراً بالخطر. وبقدر ما كانت رسالتا بريجينيف إلى نيكسون تدعوان للقلق، فإنهما لم تبدوا مقنعتين جداً آنذاك، خصوصاً تلك الرسالة المتعلقة بالمساعدات الأميركية لإسرائيل. وربما لم يرغب يوري أندروبوف في أن يكشف مصادر معلوماته، لاسيما وأنها كانت من منشأ أوربي غربي، خصوصاً عملاء فولف الذين كانوا ينخرون ألمانيا الغربية وقيادة الحلف الأطلسي نفسها، فضلاً عن دول أخرى في الحلف مثل بريطانيا. وللأمانة التاريخية، عليّ أن أشير هنا إلى أن الوثائق التي نشرت لاحقاً في الغرب وإسرائيل نفسها، لاسيما الولايات المتحدة، بما فيها الوثيقة التي حصلت عليها من كيسنجر، ومذكراته هو نفسه، جاءت كلها لتؤكد أن ما قاله أندروبوف في عرضه خلال الاجتماع المذكور لم يكن سوى أقل من الحقيقة بكثير، ولو أن الوثائق الأميركية والغربية الأخرى تشير إلى أن الجسر الجوي الأميركي لإسرائيل، سواء من الولايات المتحدة مباشرة أو من قواعدها في أوروبا الغربية، لم يبدأ إلا اعتباراً من 14 أكتوبر. فألمانيا الغربية وهولندا والبرتغال، التي كانت تحكمها طغمة أميريكو توماس العسكرية الكولونيالية، وضعت مطاراتها وموانئها كمحطات تحويل بتصرف طائرات وسفن الشحن الأميركية التي قامت بأعباء الجسر الجوي إلى إسرائيل طوال الحرب وما بعدها، وسيخصها كيسنجر بعد الحرب بزيارات خاصة لشكرها على ما قدمته طوال الأزمة (كما سيعترف في «سنوات القلاقل»، ص 520، 709 و 792). وحتى مسألة الطيارين الأميركيين جرى تأكيدها خلال السنوات اللاحقة حين كشفت وثائق إسرائيلية رسمية عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي بالتعاقد مع «عشرات الطيارين الأميركيين من أصول يهودية» صيف العام 1973. ولهذا لم يكن بلا أساس حديثُ السفراء العرب في باريس عن اشتراك طيارين أميركيين في الحرب إلى جانب إسرائيل، بغض النظر عن الصفة التي جاؤوا بها.

بالتزامن مع ذلك، كثفت وسائل الإعلام السوفييتية تقاريرها عن المساعدات العسكرية والمالية الأميركية لإسرائيل. واعتباراً من 13 أكتوبر أصبحت تلك التقارير دائمة الحضور في

الإعلام السوفييتي. وكقاعدة عامة، عزا هذا الإعلام معلوماته إلى مصادر غربية، أميركية وأوربية، لا شك في أن جهاز الـ KGB هو من سَرَّبها إليه. وفي 14 أكتوبر نشرت الصحف السوفييتية الرئيسة كلها تقاريرَ صحفية أميركية عن المساعدات الأميركية لإسرائيل. وفي اليوم نفسه اقتبسَ بعضُ الصحف بياناً صادراً عن السفراء العرب في باريس زعم أن طيارين أميركيين شاركوا في قصف الأماكن المدنية في دمشق قبل أربعة أيام على ذلك. وفي 15 أكتوبر، اقتبست «البرافدا» من تقرير نشرته صحيفة «ول ستريت جورنال» الأميركية التي أشارت إلى أن مشاركة متطوعين أميركيين في القتال في الشرق الأوسط كان جزءاً من مسعى أميركي لمساعدة إسرائيل. وقد أرفقت هذه التقارير بالاتهامات السوفييتية العلنية الأولى للتورط الأميركي في الحرب.

في غضون ذلك، جرى بحث مسألة الدعاية السوفييتية المتعلقة بالحرب في «لجنة المكتب السياسي الخاصة بالشرق الأوسط». وكان جرى تشكيل هذه اللجنة في 10 أكتوبر برئاسة ميخائيل سوسلوف، المنظر الرئيس للحزب الشيوعي. وقد اعترف سوسلوف بأن وسائل الإعلام السوفييتية لم تكن تعطي سوى القليل من الانتباه للحرب في الشرق الأوسط، وكانت تتجنب الإشادة بانتصارات المصريين العسكرية و«المقاومة البطولية» التي يبديها السوريون. وقد أيدته في ذلك بونومارييف و كوليكونوف اللذان أشارا إلى وجوب تشديد الإعلام السوفييتي، وبشكل خاص البث الموجه إلى الدول العربية، على أن العرب حصلوا على التدريب والسلاح من قبل الاتحاد السوفييتي. وبالتوازي مع ذلك، استمرت المناشدة السوفييتية للدول العربية بالتوحد، ولـ «القوى التقدمية» في العالم بالتضامن مع الشعوب العربية، لتكون القاعدة الأساسية للآلة الدعائية السوفييتية الضخمة طوال الحرب. ففي «شعارات ثورة أكتوبر» التي أعدتها اللجنة المركزية للحزب، وهي وثيقة إرشادية لجميع الشيوعيين السوفييت تُعلن في العادة عشية ذكرى الثورة، ونُشرت هذه المرة في 14 أكتوبر من العام 1973، كانت صيغتها لذلك العام: «ليكن التضامن مع الشعوب العربية في كفاحها العادل أوسع وأقوى». وفي المراجعة الأسبوعية للأحداث الدولية، شدد معلق «البرافدا» على أن تعزيز الوحدة العربية وتضامن جميع القوى التقدمية مع الكفاح العربي يلعب دوراً متزايداً⁽¹⁴⁾. ومن وقت إلى آخر، كانت تقارير من بلدان مختلفة حول اتساع التضامن مع العرب تظهر في الصحافة السوفييتية، دون أن تهمل - بطبيعة الحال - الإشارة في ثناياها إلى الأسد والسادات «الذين يقاثلان قوى الصهيونية والإمبريالية العالمية بالنيابة عن الأممية البروليتارية جمعاء»، لكن دون أن تذكر - بطبيعة الحال أيضاً - الاسم الحقيقي لهذه الإمبريالية!

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

إضافة لذلك، ظهرت محاولة لتحية المكاسب العسكرية العربية في صحيفة وزارة الدفاع «كراسنايا زفيزدا» (النجم الأحمر). ففي 13 أكتوبر، نشرت الصحيفة تعليقاً بقلم الكاتبين **بوستوف** تحت عنوان رئيس «المعتدي يتلقى الرد»⁽¹⁵⁾. وكانت النغمة العامة للتعليق متفائلة و واثقة جداً بالأداء العسكري العربي. وقد أثنى التعليق على الجيش المصري بشكل خاص لأنه «مدرّب ومجهز بالسلاح (السوفييتي) الحديث». وكان لافتاً أن المقال حصل على تغطية واسعة في الصحافة الغربية لسبب أساسي هو إعلانه عن «حرب طويلة و متعبة» من المحتمل أن يشارك فيها العرب والاتحاد السوفييتي معاً. وعندما علم **بريجينيف** من مساعده **ألكسندروف** بأمر الترجمة الغربية لمقال **بوستوف** ومدى الاهتمام به في الخارج، استشاط غضباً وقال «ربما علينا إرسال هذا الكاتب (للقتال) في سيناء!» وقد حصلت هذه الواقعة بعد أن كان الإسرائيليون بدؤوا هجومهم المعاكس الناجح وتمكنوا قبل يوم واحد (14 أكتوبر) من إنزال ضربة ساحقة بالقوات المصرية، ودمروا مئتين وخمسين من دباباتها خلال بضع ساعات، وقتلوا وجرحوا وأسروا بضعة آلاف من ضباطها وجنودها، حين حاول السادات تطوير هجومه شرقاً نحو «الممرات»، ولكن متأخراً جداً وبعد أن كان السيف قد سبق العذل! وهذا مجرد قرينة بسيطة على أن ضاربي طبول الحرب في موسكو كانوا في وادٍ، بينما الوقائع على الأرض كانت بدأت تغَيّر اتجاهها لتصبّ في وادٍ آخر.

استمرار اللعبة الدبلوماسية بشأن وقف لإطلاق النار

على الرغم من أن زعماء الكريملن، وعلى أثر فشل عدد من المحادثات غير المثمرة بين السادات و **فينوغرادوف** خلال الأيام الأولى من الحرب، نتيجة لتعنّت الأول و«ركوبه رأسه وعناده الأحق»، أسقطوا من حساباتهم فكرة القيام بمبادرة سوفييتية في مجلس الأمن من أجل وقف إطلاق نار مبكر، فإن وقف القتال في الشرق الأوسط بقي مهمة ذات أولوية قصوى للسياسة السوفييتية. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا متسقاً مع المساعدة العسكرية الكثيفة والمتواترة للعرب. لكن أسباب إنهاء مبكر للحرب أصبحت واضحة. فمن ناحية أولى، قلب الإسرائيليون الموجة لصالحهم تماماً على جبهة مرتفعات الجولان، وأصبح الوضع العسكري في الشرق الأوسط يتجه نحو التدهور بشكل عام، بل وربما إلى حرب طويلة يمكن أن تهدد المصالح الأمنية السوفييتية ذاتها وتعرض الأمن الأقليمي والدولي لأخطار حقيقية. ومن جهة أخرى، وهذا ما كان يعزز الصورة الأولى، كان منسوب التوتر يرتفع باطراد بين واشنطن وموسكو، نظراً لأن كلا منهما كانت تلوم الأخرى على اتساع الأعمال القتالية وعدم القيام بتبريد رؤوس «زبائنهما» في الشرق الأوسط. وفي ضوء هذه التطورات التي باتت تهدد

سياسة «الانفراج» بالخطر، وصل زعماء الكريملن إلى نتيجة لا مهرب منها، وهي وجوب بذل أقصى ما بإمكانهم فعله لإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، وبما يضمن للعرب احتفاظهم بأكبر قدر ممكن من المكاسب التي تحققت، لأن استمرار الحرب بالشكل الذي أصبحت تسير وفقه يمكن أن يقود إلى «5 يونيو» أو ما هو أشد لعنة منه!

هذا ما جرى بحثه في مكتب بريجينيف صباح 10 أكتوبر. وفي بداية الاجتماع قدم وزير الخارجية غروميكو ملخصاً لأحدث التحركات الدبلوماسية بشأن مسألة وقف إطلاق النار في دمشق والقاهرة و واشنطن ونيويورك، ملاحظاً أن موسكو لم تُجب حتى الآن على اقتراح نيكسون في 6 أكتوبر، المتعلق بوقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، كان التوجيه الوحيد الذي تلقاه الممثل السوفييتي في مجلس الأمن، يعقوب مالك، هو أن يستخدم حق الفيتو في حال جرى تقديم مشروع قرار لوقف إطلاق النار لا يكون مقبولاً من قبل العرب، وخصوصاً مصر. وقد اقترح غروميكو أن يجري إبلاغ الأميركيين بأن موسكو كانت تُجري مشاورات صعبة وطويلة مع السوريين والمصريين تهدف إلى جعلهم يوافقون على وقف القتال. وعلى الرغم من أن تلك المشاورات كانت مستمرة، فإنه يجب إبلاغ واشنطن بأن الاتحاد السوفييتي جاهز حالياً للعمل في مجلس الأمن من أجل ذلك. ونصح غروميكو زملاءه المشاركين في الاجتماع بأن على الاتحاد السوفييتي، فيما لو جرى تقديم اقتراح بوقف إطلاق النار، الامتناع عن التصويت في حال كان مشروع القرار يقضي بـ «وقف إطلاق النار في المكان»، أي الأمكنة التي تشغلها القوات المتحاربة عند صدوره، واستخدام حق الفيتو في حال كان يقضي بعودة الجنود العرب إلى أماكنهم قبل بدء الحرب. ومع ذلك، لم يقترح أن يُعَدَّ الاتحاد السوفييتي مشروع قرار بوقف إطلاق النار أو يشجع أعضاء آخرين في مجلس الأمن على فعل ذلك بدلاً منه. كما ورفض اقتراحاً بإبلاغ الأميركيين بأمر الخلافات بين السادات و الأسد حول مسألة وقف إطلاق النار، لئلا يستغلها الأميركيون لصالحهم، كما قال، رغم أن هؤلاء كانوا يطّلعون على تفاصيل تلك الخلافات أولاً بأول من خلال قناة الاتصال المخبرانية بينهم وبين المصريين، التي كان يمثلها عن الجانب الأمريكي آرثر ناينر، رئيس محطة الـ CIA في القاهرة، وعن الجانب المصري مستشار السادات لشؤون الأمن القومي، حافظ اسماعيل، ومستشاره الإعلامي والسياسي محمد حسنين هيكل!

النائب الأول لوزير الخارجية، كوزنيتسوف، الذي دُعي للمشاركة في النقاشات، فضّل رعاية سوفييتية لقرار يصدر عن مجلس الأمن، و واطب على إظهار مزايا هكذا مبادرة سوفييتية. وطبقاً لما قاله، فإن مشروع قرار مُختَصراً يتضمن دعوة إلى وقف إطلاق نار فوري، كخطوة

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

أولى نحو تسوية وعادلة ومستقرة وشاملة في الشرق الأوسط، سيلبي بشكل كامل الأهداف الاستراتيجية لكل من الرئيسين الأسد و السادات والسياسة الشاملة للاتحاد السوفييتي. وفي الآن نفسه، كما رأى، لا الولايات المتحدة ولا الصين سوف تتجرأن على استخدام حق الفيتو. لكن رأي هذا الدبلوماسي المجرب لم يحظَ بتأييد بقية المشاركين. فبريجينيف اعتقد أن هكذا خطوة أحادية من جانب واحد يمكن أن تحفّز النقد وسط العرب، ويمكن أن تُفسّر من قبل الأميركيين على أنها تحدّ للنهج التنسيقي السوفييتي- الأميركي في النزاع. وكان هذا مثلاً آخر على محاولة عقيمة لدمج سياقي عمل متنافرين.

كانت نتيجة الاجتماع في مكتب بريجينيف تكليف «خلية الأزمة» بصياغة تعليمات إلى السفيرين أناتولي دوبرنين (في واشنطن) ويعقوب مالك (في نيويورك) وفق خطوط مقترحات غروميكو. وكان على دوبرنين، وفق الصيغة المقترحة، أن يشدد في محادثاته مع كيسنجر على جاهزية الكرملن للتعاون مع واشنطن فيما يخص مسألة وقف إطلاق النار، ولكن مع التصميم السوفييتي على ضمان تحرير جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. أما يعقوب مالك فكان عليه، وفق هذه التعليمات، أن يمتنع عن التصويت على مشروع قرار بوقف إطلاق النار، وأن يُصدّر بياناً بعد التصويت يشدد فيه على شرعية الكفاح العربي الهادف إلى انسحاب المحتلين الإسرائيليين. وكان عليه، بالطبع، أن يستخدم «الفيتو» ضد أي مشروع قرار يقضي بعودة المتحاربين إلى مواقعهم قبل بدء القتال.

في اليوم التالي، 11 أكتوبر، تلقينا أجوبة من واشنطن ونيويورك. فقد ذكر السفير دوبرنين أنه أجرى محادثات مع كيسنجر مرات عدة، لكن كيسنجر كان يتلصّكاً في تقديم رد إيجابي و يُظهر عدم اهتمامه بالقيام بأي عمل في مجلس الأمن في تلك اللحظة. ومن الواضح أنه كان يتصرف بهُدَي من بواكير المعلومات الواردة إليه عن بداية انقلاب الموجة لصالح الإسرائيليين، لاسيما على الجبهة السورية. أما برقية مالك فكانت هي الأخرى مخيبة للآمال: لم يُقدّم أي طلب حتى الآن من قبل أي دولة لعقد جلسة في مجلس الأمن، وفي حدود اطلاعه لا تنوي أي بعثة التقدم بمشروع قرار لوقف إطلاق النار. كما وأشار إلى اجتماعه مع مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جون سكالي، وأنه شرح فيه الموقف السوفييتي الجديد. وقد فهم سكالي أن مالك يقصد أن «موسكو تقترح الآن إنهاءً فورياً للقتال»، وأنه تواصل بقدر المستطاع مع رؤسائه في وزارة الخارجية الأميركية⁽¹⁶⁾. وهكذا لم تكن هناك أية تحركات حقيقية في المسرح الدبلوماسي يوم 11 أكتوبر فيما يخص مسألة وقف إطلاق النار.

هنا أصبح بريجينيف نافذاً الصبر؛ فالمأزق الذي دخلته المفاوضات الدبلوماسية، والتكتيك الأميركي في التأخر في الرد، والأخبار غير المطمئنة الواردة من جبهات القتال، خصوصاً على الجبهة السورية، جعلته يفقد أعصابه. إضافة لذلك، كان لا بد من الرد بطريقة أو أخرى على التصرف الإسرائيلي المتعطرس الذي ظهر من خلال إغراق السفينة التجارية السوفييتية يوم 12 أكتوبر. وفي ذلك اليوم طلب غروميكو منا في «خلية الأزمة» أن نحضر إلى مكتبه مع بعض الأفكار التي من شأنها تنشيط مسألة وقف إطلاق النار. وبعد مناقشات ترأسها كوزنيتسوف، وصلنا إلى استنتاج يقول بوجوب قيام الاتحاد السوفيتي بعمل فوري، وإذا دعت الضرورة، فليكن من جانب واحد. لهذا، وفي اليوم نفسه، قمنا نحن في «خلية الأزمة»، بالاشتراك مع زملائنا في إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، بصياغة مسودة تعليمات إلى السفير مالك تتضمن وجوب ممارسته الضغط من أجل عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، والمبادرة من قبله هو شخصياً إلى الطلب رسمياً بعقد هكذا اجتماع فيما لو لم تتقدم الولايات المتحدة أو أي بعثة أخرى، حتى تاريخه، بطلب إلى رئيس مجلس الأمن من أجل ذلك. كما تضمنت التعليمات اشتراط مندوبنا أن تكون المناقشات قصيرة بحيث تنتهي بتبني قرار تكون صيغته على النحو التالي:

«إن مجلس الأمن،

وإذ يعبر عن قلقه من تجدد الأعمال العدائية ومن الوضع الذي يهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وإن يأخذ في الاعتبار بيانات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنه:

1 - يحث جميع الحكومات المعنية، كخطوة أولى، على اتخاذ جميع التدابير من أجل وقف إطلاق نار فوري وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة؛

2 - يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إبلاغ مجلس الأمن بأية تطورات في الوضع».

لم تتضمن الصياغة إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242، نظراً لأن بعض الدول العربية كان يعارضه بقوة، ولو أن صاحبتَي العلاقة المباشرتين، سوريا ومصر، كانتا توافقان عليه. وكان رأي «خلية الأزمة» أن مشروع القرار يجب أن يُقدم من قبل أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن من الأصدقاء (يوغسلافيا، غينيا، الهند، البيرو)، أو -كخيار أخير- أن يُقدم مالك مشروع القرار باسم البعثة السوفييتية. وبعد أن يجري تبني القرار، يصدر مالك بياناً يطلب فيه من الأطراف المتحاربة أن تبقى في أمكنتها.

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

صباح اليوم التالي، 13 أكتوبر، عرضنا الصيغة على غروميكو. ورغم أنه لم يُعجب بها كثيراً، إلا أنه أبدى استعداداً لمناقشتها خلال اجتماع «لجنة سوسلوف» (التي شكلها المكتب السياسي) في وقت لاحق من صباح اليوم نفسه، غير أن الاجتماع كان مُحبطاً. فما إن أبلغ غروميكو اللجنة باختصار مضمون المسودة التي أعدناها، حتى كان علينا الاستماع إلى بيانات حمقاء فارغة عن الحاجة إلى تعزيز التعاون مع «أصدقائنا العرب»، بينما نتجنب في الآن نفسه مواجهة مع الولايات المتحدة من خلال أعمالنا أحادية الجانب. كان سوسلوف و بونومارييف و كاتوشيف ضد إعطاء تعليمات إلى مالك بتقديم مشروع قرار في مجلس الأمن، كما اقترحنا، دون استشارة العرب أولاً. غير أن غروميكو لم يوافقهم على ذلك. وكانت الفكرة الوحيدة التي لاقت إجماعاً هي الاقتراح بأن نحث مجموعة دول عدم الانحياز على العمل في مجلس الأمن بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي. وفي ختام النقاش جرى التوافق على إرسال برقية إلى السفير فينوغرادوف في اليوم نفسه تنصحه بالاجتماع مع السادات وسؤاله عن رأيه بتحريك سوفييتي محتمل في مجلس الأمن في ظل الظروف الجديدة، لأن الولايات المتحدة فقدت الاهتمام على ما يبدو بوقف إطلاق نار. كما طُلب منه الكشف عما إذا كان السادات فكر بمبادرة تقوم بها يوغسلافيا أو دولة أخرى صديقة من دول عدم الانحياز.

في وقت مبكر من بعد ظهر يوم 13 أكتوبر، وبعد إرسال البرقية إلى فينوغرادوف، وصلت برقية من سفيرنا في واشنطن، أناتولي دوبرنين، تتضمن أخباراً عن اقتراح من قبل كيسنجر ينص على أن تقوم بريطانيا بتقديم مشروع قرار لوقف إطلاق النار في اجتماع مجلس الأمن في 13 أكتوبر. وقد عبّر غروميكو عن فرحه الغامر بهذه الأخبار، نظراً لأنها وصلت قبل إرسال التعليمات إلى يعقوب مالك للعمل من جانب واحد في مجلس الأمن، ولأن آخر ما كان يتمناه غروميكو هو مبادرة الاتحاد السوفييتي إلى العمل من جانب واحد دون تنسيق مع الولايات المتحدة. ولهذا طلب مني الاتصال بمندوبنا في نيويورك حول آخر التطورات في الأمم المتحدة. وقد تمكنت من الاتصال مع مالك عند حوالي الخامسة مساءً بتوقيت موسكو (العاشر صباحاً بتوقيت نيويورك)، لكنني فوجئت بأنه ليس هناك اجتماع مُجدول في مجلس الأمن ليوم السبت، 13 أكتوبر، أو الأحد 14 أكتوبر. (في الواقع، لن تتم الدعوة إلى الاجتماع التالي لمجلس الأمن إلا في 21 أكتوبر، حين أدرك السادات أنه خسر الحرب).

هنا كان ثمة لغز آخر في لعبة الدول العظمى لجهة ما يتعلق بمشروع قرار وقف إطلاق النار. فحتى يوم الأحد 14 أكتوبر لم نكن علمنا بعد من سفرائنا في واشنطن أو نيويورك أو القاهرة أن فكرة كيسنجر (بشأن مشروع قرار تقدمه بريطانيا) قد أخفقت. فالبريطانيون،

الذين وافقوا في البداية على أن يتولوا صياغة مشروع القرار، كانوا يواجهون الصّد من قبل السادات ويخشون من إقامة اتصال مع أي من البلدان المشاركة في الحرب، الأمر الذي دفعهم إلى التراجع وسحب موافقتهم في نهاية المطاف.

انقلبَ كئيّباً وحزيناً مزاجُنا في «خلية الأزمة» حين وصلنا إلى وزارة الخارجية صباح 14 أكتوبر و وجدنا تقريراً ينتظرنا من فينوغرادوف في القاهرة. فقد أشار تقرير السفير إلى إن الرئيس المصري أبدى لامبالاته حين سمع أن الأميركيين فقدوا الاهتمام في نهاية سريعة للأعمال العسكرية في الشرق الأوسط، وكان ضد مبادرة سوفيتية في مجلس الأمن من أجل «وقف إطلاق النار في المكان». ولأن قراراً بوقف إطلاق النار في المكان سيكون مؤذياً سياسياً للعرب في تلك اللحظة، كما قال السادات، فإنه يتوجب على الاتحاد السوفيتي أن لا يدعم قراراً غير مقبول بالنسبة لمصر وسوريا. وبقدر ما كان مشروع قرار تقدمه يوغسلافيا مقلقاً، لكنه سيكون مقبولاً من جهة السادات طالما أنه تضمن بنداً ينص على انسحاب الجنود الإسرائيليين إلى حدود العام 1967. واحسرتاه! لقد تحطم «تابو» آخر على يدَي الرئيس المصري. أما فيما يتعلق بسوريا، فلا أتذكر أن موسكو استشارت الأسد بشأن المبادرة السوفيتية النهائية الجديدة في مجلس الأمن، نظراً لأن زعماء الكريملن كانوا يعتقدون أن رأي الأسد «في جيبهم» وموافقته أمرٌ مفروغ منه، كونه كان أول من طالب بوقف إطلاق النار أصلاً بعد نهاية اليوم الثاني من الحرب، بل - في واقع الحال - حتى قبل أن تبدأ الحرب فعلياً، كما رأينا من حديثه مع محيي الدينوف صباح 6 أكتوبر.

كان الوضع السياسي والميداني يتجه من سيء إلى أسوأ بعد انقضاء أسبوع كامل منذ حاول الاتحاد السوفيتي إنهاء الأعمال العدائية بطريقة مقبولة، بينما ذهبت جهوده المبذولة من أجل ذلك أدراج الرياح. وشهدت «خلية الأزمة» نقاشات عديدة بشأن أسباب إخفاقنا، بعضها شارك فيه غروميكو وبعضها الآخر كانت فيما بيننا نحن أعضاء اللجنة. وتبين أن مكيدة كيسنجر الأخيرة، المتعلقة بالطلب من البريطانيين تقديم مشروع قرار بوقف إطلاق النار، كانت مجرد خطوة لكسب الوقت الذي كان الإسرائيليون بأمس الحاجة له، وهو ما كان واضحاً لنا تماماً. ولهذا قوّمنا الخطة على أنها «مؤامرة إمبريالية أنكلو - أميركية» نموذجية ضد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وأصدقائه في الشرق الأوسط.

ولكن ما الذي كان خطأ في سياستنا مع السادات؟ ولماذا رفض هو بعناد جميع الاقتراحات السوفيتية؟ هل كان يتملق الأميركيين؟ هذا ما يحتاج إلى بعض الشرح الضروري.

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

كان زعماء الكريملن، منذ اختراقات جهاز HVA الألماني الشرقي للمخابرات البريطانية بجناحيها MI5 و MI6، على معرفة بالاتصالات السرية التي دشنها السادات مع الأميركيين بشكل غير مباشر عبر مدير المخابرات السعودية، كمال أدهم، في العام 1965، وعن عمالته الرسمية منذئذٍ لوكالة المخابرات المركزية وتلقيه مخصصات مالية منتظمة منها يدفعها أدهم - بالاتفاق مع الأميركيين - من موازنة جهازه الخاصة، ثم - بعد العام 1972 - عبر «بنك الإئتمان والتجارة الدولي» BCCI الذي أسسته الـ CIA برأسمال قدره أربعة مليارات دولار، سدد رئيس دولة الإمارات زايد بن سلطان آل نهيان 75 % منه، بينما سدد «بنك أوف أميركا» الربع الباقي، والذي كانت الـ CIA تملك فيه حسابات سرية لتمويل عملياتها القدرة حول العالم من وراء ظهر رقابة الكونغرس. وفي الفترة نفسها تقريباً علموا أن هذه الاتصالات تطورت ربيع العام 1968 حين دشّن الجاسوس محمد حسنين هيكل خطأً ساخناً جديداً ومباشراً مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية بمعرفة مدير المخابرات المصرية و وزير الحربية، أمين هويدي، تولاه هيكل شخصياً من الجانب المصري بينما تولاه ضابط الوكالة يوجين ترون من الطرف الأمريكي. بل إن هيكل نجح في إقناع الرئيس ناصر باستقبال زعيم الحركة الصهيونية العالمية ناحوم غولدمان لتدشين اتصالات مباشرة مع الإسرائيليين، ولو أن غولدمان فشل في المهمة التي أوكلها له هيكل و ناصر، ولكن لسبب يتعلق بالإسرائيليين وصراعاتهم الحزبية. ومع هذا لم يُصَبَّ هيكل باليأس، فقد علم زعماء الكريملن أنه نجح مطلع العام 1971 في إقناع السادات بالموافقة على عرض وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان وعلى إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أعلنه السادات شخصياً، بصياغة من هيكل نفسه، خلال خطاب له أمام «مجلس الأمة» / البرلمان المصري في 4 فبراير من العام المذكور. وكان عرض دايان في نوفمبر 1970، والذي سرعان ما تنصلت منه الحكومة الإسرائيلية، يتضمن انسحاباً إسرائيلياً جزئياً من سيناء إلى ممرات «متلا» و «الجدي» مقابل إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، بما في ذلك السفن الإسرائيلية. والمفارقة الكوميديّة في الأمر هي أن دايان، صاحب النسخة الأصلية من «مبادرة السادات» هذه ، سارع إلى الرد على هذا الأخير بالقول «ليس لدى إسرائيل أية نية بالانسحاب من أفضل خط [دفاعي] استولت عليه»، قاصداً بذلك قناة السويس وشبه جزيرة سيناء التي تفصل إسرائيل عن أي تهديد عسكري مصري مستقبلي بما لا يقل عن مئتي كيلو متر. أما فلسفة هيكل في تبرير ذلك فكانت قناعته بأن 99 بالمئة من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط بيد الأميركيين، وأن السوفييت لا أمل يرجى منهم ولا يستطيعون فعل أي شيء لمصر، سواء سلماً أو حرباً،

وبالتالي لا بد من ركلهم بعيداً؛ وهي الفلسفة التي سيتبناها السادات رسمياً بعد وقت قصير لتبدو كما لو أنها من بنات أفكاره، رغم أن «حقوق ملكيتها الفكرية» تعود أصلاً لمستشاره هيكل. وبخلاف برلين الشرقية التي كانت أكثر حساسية وتوجساً إزاء هذه التحركات، على الأقل في عهد زعيمها أولبرخت، وعمدت إلى وقف تعاونها الأمني مع نظام عبد الناصر بعد أن اكتشفت أن ناصر «يبيع» هذه المعلومات للأميركيين من خلال أمين هويدي و هيكل، و بعد أن اكتشفنا أن المصريين [في عهد جمال عبد الناصر] كانوا يلعبون معنا لعبة مزدوجة»، كما لاحظ فولف في مذكراته بالإنكليزية، وبشكل مفصل في أوراقه «العربية» التي اصطلحنا على تسميتها «أرشيف فولف»⁽¹⁷⁾، فإن موسكو لم تُعطِ هذه الوقائع ما تستحق من اهتمام، إذا ما استثنينا واقعة طرد هيكل من مطار موسكو والتعامل معه كعدو للاتحاد السوفييتي وكجاسوس لـ CIA ومنعه من دخول أراضيها، كما سبقت الإشارة، وظلت -ببلادة منقطعة النظر- تنظر إليها بوصفها جزءاً من اللقاءات الروتينية التي كان يجريها ضباط مخابرات ومسؤولون مصريون تحت إشراف عبد الناصر، ثم السادات، كجزء من اتصالات «الخط الساخن» الرسمي لمنع تدهور الوضع العسكري على خطوط وقف إطلاق النار! وفيما بعد، حين تحقق الاكتشاف الأهم، نهاية العام 1970، عن علاقة مدير مكتب السادات للمعلومات، الدكتور أشرف مروان، بضباط جهاز الموساد الإسرائيلي ولقاءاته معهم في عيادة رجلهم البريطاني، الدكتور إيمانويل هيربرت Emmanuel Herbert، بمشاركة الملك حسين و الشيخ كمال أدهم، كان رد فعل السادات أنه اعتبر الأمر «مؤامرة شيوعية لابتزازه وتشويه سمعته وسمعة مصر وسمعة عبد الناصر نفسه من خلال صهره»! ولم يختلف الأمر كثيراً حتى حين سُئل من قبل فينوغرادوف عن اتصالاته السرية خلال حرب أكتوبر مع كيسنجر عبر مستشار الأمن القومي المصري حافظ اسماعيل وضابط الـ CIA المقيم في القاهرة، آرثر ناينر (خليفة يوجين ترون)، الذي كان عملاء فولف تمكنوا من معرفتها وإيصالها إلى موسكو بعد أن نجحوا في زرع أجهزة تنصت في السفارة الإسبانية، التي كانت تضم قسماً لرعاية المصالح الأميركية ويقيم فيها القائم بالأعمال الأميركي منذ أن أقدم ناصر على قطع العلاقات مع واشنطن في 7 يونيو 1967، وكذلك في السفارة الأميركية نفسها، التي كانت أصبحت - منذ ذلك التاريخ- ترفع العلم الإسباني بدلاً من الأميركي وتضع لافتة تشير إلى أنها «قسم رعاية المصالح الأميركية»، بينما كان العاملون فيها موظفين من عملاء وكالة المخابرات المركزية ولكن بصفة «موظفين إسبانيين»! هذا فضلاً عن تمكّن عملاء فولف، البريطانيون والفرنسيين، من الحصول على صور توثق لقاءات سرية بين كيسنجر وحافظ

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

إسماعيل في حديقة أحد المنازل الخاصة في باريس في مايو 1973، أي قبل الحرب ببضعة أشهر] صورة كينسجر و اسماعيل التي تمكن عملاء HVA في باريس من الحصول عليها موجودة في «غاليري» الصور المختارة، القسم الثاني].

على هذه الخلفية، وفي ثالث أيام الحرب، 9 أكتوبر، أعطى بريجينيف تعليماته للسفير فينوغرادوف أن يسأل السادات «بطريقة رفاقية لطيفة» حول الاتصالات السرية التي أجراها المصريون مع الأميركيين. وتنفيذاً لتعليمات بريجينيف، ربما بـ «كياسة غير كافية»، استثار فينوغرادوف غضب السادات الذي صرخ بأعلى صوته: «ليس لدينا أية أسرار نخفيها عن الأصدقاء السوفييت. سأعاقب أي شخص يقوم بهكذا اتصالات!» وفي اليوم التالي، 10 أكتوبر، لم يتردد حافظ اسماعيل نفسه في إبلاغ السفير فينوغرادوف بأخر رسالة أرسلها إلى كينسجر عن طريق تلك القناة السرية! وسيكون من نافل القول أن أشير هنا إلى أننا نحن الدبلوماسيين في «خلية الأزمة» لم يكن لدينا علم بوجود اتصالات واسعة بين القاهرة و واشنطن فيما يتعلق بتسوية في الشرق الأوسط. وللأسف، فحتى السفير فينوغرادوف كان مثلنا، كما اعترف لاحقاً في مذكراته⁽¹⁸⁾. وكان هذا جزءاً من خصائص النظام السوفييتي. فعلى خلاف ما هو عليه الأمر في الولايات المتحدة مثلاً، وهو أحد أسباب نجاح وتفوق ديبلوماسيتها، نادراً ما كان الجهاز الدبلوماسي عندنا يُحاط علماً بأية معلومات مهمة تحصل عليها أجهزة استخباراتنا مباشرة، أو عبر الاستخبارات «الشقيقة»، حتى حين يمكن أن تكون مفيدة لنا في عملنا وعلى صلة بقضية ساخنة نعمل عليها. فقد كانت أجهزة استخباراتنا تعمل وفق قاعدة «ما نحصل عليه هو لنا وحدنا، وما تحصلون عليه أنتم نتقاسمه فيما بيننا»!

مع ذلك كله، كان أحد الأسباب الأساسية التي وقفت وراء الفشل في تأمين وقف إطلاق نار مبكر هو عقيدة موسكو، والمحاكمة الاستبدادية الصمّاء لموقف الولايات المتحدة و الأطراف المتحاربة، وعدم رغبة زعماء الكريملن في فهم المصالح الخاصة وتصورات المشاركين في صراع ديبلوماسي وعسكري معقد. فقد كان من الواضح أن الزعماء العرب، لاسيما الأسد والسادات المرتبطين سياسياً واستخبارياً بالغرب، ومعهم القسم الأكبر من شعوب العالم العربي بحكم ثقافتها الإسلامية المحافظة والرجعية، لا يرون في العلاقة مع الاتحاد السوفييتي سوى علاقة مع «شيوعيين كفار ملحدين»، وأنه لا مصلحة لهم في العلاقة معه خارج كونه مخزن سلاح شبه مجاني، ولو أن بعضهم - مثل الملك فيصل آل سعود - كان يرى في «السلاح

الشيوعي الكافر» خطراً أكبر حتى من «الاحتلال اليهودي» للأراضي العربية، كما أبلغ السادات. ولهذا لم يكن العرب يترددون في القتال إلى جانب الأميركيين وحتى أعدائهم الإسرائيليين أنفسهم، ضد الاتحاد السوفييتي «الكافر»، كما سيحصل لاحقاً في أفغانستان و يوغسلافيا، حيث تحولت المساجد في جميع أنحاء الدول العربية تقريباً، بما فيها الدول التي تحتفظ بعلاقات طيبة مع موسكو، كسوريا والعراق والجزائر (بعد وفاة بومدين) وفلسطين نفسها (لاسيما قطاع غزة)، إلى منصات تحريض على «الشيوعيين الكفار» ومراكز تجنيد لآلاف المقاتلين الراغبين بالذهاب لمحاربة «قوات الاحتلال السوفييتي الكافر»⁽¹⁹⁾. وحتى «حزب الله» اللبناني نفسه، الذي كان يخوض حرب تحرير وطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والذي نفذ قائده العسكري **عماد مغنية** - حين كان لا يزال ينشط باسم منظمة واجهة تدعى «الجهاد الإسلامي»- اثنتين من أكبر العمليات القاتلة والدموية ضد القوات الأميركية والفرنسية في لبنان في أكتوبر من العام 1983، فضلاً عن نسفه في شهر أبريل السابق مقر السفارة الأميركية في بيروت وتسببه في مقتل عدد كبير من الدبلوماسيين وضباط الـ CIA المجتمعين في السفارة، لم يتردد في اختطاف أربعة دبلوماسيين سوفييت وقتل أحدهم في سبتمبر 1985 وفي إرسال مقاتليه خلال السنوات الأخيرة للقتال تحت راية قوات «الحلف الأطلسي» و وكالة المخابرات المركزية نفسها إلى جانب المسلمين الألبان في مواجهة «الصرب المسيحيين الكفار» في يوغسلافيا السابقة! ومع ذلك استمرت موسكو من ناحيتها في الإصرار على التعاطي مع هؤلاء العرب بوصفهم «وطنيين وحلفاء وشركاء وأصدقاء»، وإقحام نفسها على نحو طفيف في خياراتهم السياسية غريبة الهوية والولاء، بدلاً من أن تتركهم يغرقون في وحول مستنقعاتهم حتى أعناقهم، وينتزعون أشواكهم بأيديهم.

كان الأداء الكلي فيما يتعلق بمسألة وقف إطلاق النار محبطاً، لكننا واصلنا السير فيه في جميع الأحوال. وبناء على توجيهات **غروميكو**، جرى إعداد رسالة إلى الرئيس اليوغسلافي **جوزيب بروز تيتو** باسم **بريجينيف** وإرسالها إلى السفير السوفييتي في بلغراد، **فلاديمير ستيباكوف**، في 14 أكتوبر، مع تعليمات بوجوب تسليمها فوراً. وقد زعمت الرسالة السوفييتية أن السادات وافق على قرار يقضي بوقف إطلاق النار يدعو إلى انسحاب الجنود الإسرائيليين، ربما على مراحل ولكن خلال فترة من الزمن محددة بدقة. وسأل **بريجينيف** نظيره اليوغسلافي في الرسالة عما إذا كانت يوغسلافيا ترغب بتقديم هكذا مشروع قرار إلى مجلس الأمن. ولاحقاً، عصر اليوم نفسه، تلقت موسكو رسالة من سفيرها **ستيباكوف** تؤكد أن **تيتو** يشارك **بريجينيف** رأيه، وأن يوغسلافيا مستعدة لتقديم هكذا مشروع قرار باسم دول عدم

الانحياز الثماني-الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وقد فوجئنا جداً بسرعة رد الرئيس اليوغسلافي، ولكن كان علينا انتظار تطورات أخرى لعل أبرزها مفاجأة ثانية جاءت هذه المرة من واشنطن. فقد أبلغ السفير دوبرنين موسكو بأن موقف واشنطن من قرار يصدره مجلس الأمن، سيستند اعتباراً من 13 أكتوبر على النقطتين التاليتين: (1) -وقف إطلاق نار في المكان؛ (2) - انسحاب لاحق (ربما على مراحل) للجنود طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242. وقد بدا الموقف الأمريكي الذي يتحدث عن «المبادئ الأساسية لقرار نهائي يصدره مجلس الأمن» جذاباً للوهلة الأولى؛ لكن للوهلة الأولى فقط. ولأننا كنا مدركين التفسيرات الفضفاضة للقرار 242 والمعارضة القوية للقرار من قبل بعض الدول العربية ودول عدم الانحياز، فقد كان واضحاً لنا تماماً أن أي قرار يقترح الأمريكيون صياغته لن يؤدي إلى نتيجة في ذلك الوقت. ومع ذلك، كنا، نحن أعضاء «خلية الأزمة»، سعداء بذلك، وهو ما كان عليه حال رؤسائنا أيضاً. فأخيراً أبدت واشنطن استعدادها للتركيز على مسألة وقف إطلاق النار. وكان دوبرنين، اعتباراً من 10 أكتوبر، تحت وابل من القصف بالتعليمات من موسكو لحث الأمريكيين على الرد على الأفكار السوفييتية المتعلقة بوقف إطلاق النار. وقد حاول بكل مهارته الدبلوماسية المشهود لها أن ينفذ تلك التعليمات خلال لقاءاته العديدة مع كيسنجر، وبالتالي إظهار رغبة موسكو المتوقدة لوقف القتال في الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن. لذلك، كان غريباً بالنسبة لي، بل ومقززاً، أن أقرأ لاحقاً في مذكرات كيسنجر أن سلوك الاتحاد السوفييتي في تلك الأيام كان مشوشاً بالنسبة له. «هل كانوا [السوفييت] يخدعوننا، ولا يريدون وقفاً لإطلاق النار أبداً؟ هل كانوا يناورون لإطالة أمد الحرب؟»⁽²⁰⁾. كم أخفق سيد الدبلوماسية الأمريكية في إدراك أن الاتحاد السوفييتي كان مدفوعاً في سعيه الحثيث لوقف سريع لإطلاق النار برغبته في إنقاذ زبائن سلاحه العرب من وضعهم العسكري المتدهور، وهي طريقة السياسة الأمريكية ذاتها، الهادفة إلى تأخير وقف إطلاق النار، لأن أي تأخير كان في مصلحة زبونتها إسرائيل، التي كان وضعها العسكري يتحسن بسرعة والموجة على وشك أن تنقلب لصالحها كلياً. فدوافع الدولتين العظيمين كليهما كانت نفسها في الحالتين تقريباً، سوى أن طبيعة العلاقة بين السوفييت وزبائنه لم تكن في أي يوم من الأيام كما هي العلاقة بين واشنطن وزبونتها الإسرائيلية.

للأسف، لم تؤدَّ رغبة تيتو في المبادرة للتحرك في مجلس الأمن، من خلال دول عدم الانحياز، سوى إلى تقييد أي فعل سوفييتي إضافي يتعلق بقضية وقف إطلاق النار، على الأقل حتى نهاية يوم السبت 13 أكتوبر. فقد طلب غروميكو منا نحن في «خلية الأزمة» أن ننتظر

نتائج مهمة تيتو. علاوة على ذلك، علمنا مساء اليوم نفسه أن الرئيس الجزائري هواري بومدين من المنتظر أن يصل موسكو في اليوم التالي في زيارة طارئة بناء على طلبه لإجراء مباحثات مع زعماء الكريملن. فما نوع الأفكار التي سيقدمها لزعماننا؟ وكيف للمحادثات المنتظرة أن تؤثر على موقف الكريملن؟

هواري بومدين يزور موسكو فجأة وينشر رسائل بريجنيف السرية له في الصحافة!

لم تكن زيارة بومدين إلى موسكو مخططة مسبقاً. فقد حصلت بمبادرة شخصية منه، وكان بصحبته وفد كبير من السياسيين والتقنيين حين وصل إلى العاصمة السوفييتية بعد ظهر الأحد 14 أكتوبر. وعند الساعة مساء كان مع زملائه في الكريملن حيث بدأت محادثات ماراثونية لم تنته حتى فجر اليوم التالي. كان المشاركون السوفييت كلاً من: بريجنيف، بودغورني، كوسيجن، غروميكو والماريشال غريتشكو. أما الوفد الجزائري فكان يضم، إضافة للرئيس بومدين، وزير الدولة للشؤون الخارجية شريف بلقاسم، وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد بن يحيى، والعقيد الحاج محمد زرقيني، وسفير الجزائر لدى موسكو، رضا مالك. نحن أيضاً، أعضاء «خلية الأزمة» الرباعية، دعينا إلى الكريملن، لكننا - ومعنا فريق كبير من مساعدي الرئيس الضيف - لم نشارك مباشرة في المحادثات. فقط كوزنيتسوف جرى استدعاؤه مرات عدة إلى قاعة المحادثات، وكان قادراً على إبلاغنا باختصار عن مسار المحادثات ومحتواها. وما لا يمكن تصديقه أن المحادثات استغرقت الليل بطوله وحتى الخامسة والنصف من فجر اليوم التالي. وطوال هذه الفترة كنا نجلس في «الغرفة الدائرية» في ردهة الكريملن، نحيط رؤساءنا علماً بآخر الأخبار السياسية والعسكرية القادمة من الشرق الأوسط ومن أمكنة أخرى.

بعد ترحيبه بضيوفه الجزائريين، عبّر بريجنيف عن أمله بأن المحادثات ستجري في مناخ ودي، وأن محتواها سيبقى سرياً، في إشارة واضحة منه إلى نشر رسائله الشخصية مؤخراً في الصحافة الجزائرية، ومنها في الصحف العالمية الكبرى. وقد رد بومدين شاكراً بريجنيف، قبل أن يؤكد على أنه بين الأصدقاء لا شيء يمكن كتمانها!

كان موضوع المحادثات الأساسي هو اقتراح بومدين على الزعماء السوفييت زيادة وتكثيف الإمدادات العسكرية لمصر وسوريا، مع استعداد الجزائر لتغطية نفقاتها. وقد تحدث مطولاً عن الانتصارات العربية وأثرها على الوضع العالمي، والخسائر التي يجب تعويضها، وعن أهمية الدعم السوفييتي وأثره في ذلك الوقت، وهلم جرا. وفي إحدى المرات عاد كوزنيتسوف

«علينا أن نساعد إخوتنا العرب»

من قاعة المجتمعين ليلبغنا مبتسماً بأن «محاضرة بومدين لا تزال مستمرة». أما **بريجينيف** فشرح من جانبه، بشكل لا يقل إسهاباً أيضاً، السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، مشدداً على الدور الحاسم الذي لعبه السلاح والتدريب السوفييتيان في الانتصارات العربية، واشتكى من أن المصريين والسوريين مفككون ولا يتعاونون فيما بينهم رغم أنهم يخوضون معركة تحالف، وأن قادتهم، السياسيين منهم والعسكريين على حد سواء، رفضوا الأخذ بالنصائح السوفييتية الصديقة والنزيهة أو الاستماع إليها. كما أوردَ ملاحظاتٍ تتضمن معطيات مدونة على قصاصة ورق رسمية عن أرقام الإمدادات السوفييتية المرسلة إلى مصر وسوريا، لافتاً انتباه **بومدين** إلى الجسر الجوي والبحري المتنامي إلى العرب. ولم يتردد في التعبير عن إحباطه من المساعدة المتواضعة التي قدّمها بعضُ الدول العربية الأخرى إلى مصر وسوريا. حينها تحدث **بومدين** عن مساهمة الجزائر العسكرية في حدود الإمكانيات البشرية لجيشها وعتاده، وعبرَ عن استعداد الجزائر لتسديد أثمان أية إمدادات إضافية عاجلة من السلاح والمعدات إلى مصر وسوريا، مهما كان حجمها، مشيراً إلى أنه سيكون هناك حساب مفتوح لهذا الغرض باسم حكومتَي مصر وسوريا في أحد البنوك السوفييتية، في الداخل أو الخارج، تغذية الجزائر كلما تطلب الأمر ذلك. وقد وافق المشاركون السوفييت على مبادرة **بومدين** وأثنوا عليها بقوة. كما جرى خلال المحادثات التوصل إلى اتفاق يتعلق بطلب الجزائر شراء بعض الأسلحة السوفييتية واستبدال أخرى قديمة منها.

احتلت مسألة التسوية في الشرق الأوسط حيزاً واسعاً من المحادثات، وقدم الطرفان - كلٌ من وجهة نظره - تحليلاً شاملاً لها ولطبيعتها. غير أن النقاش أظهر مقاربات مختلفة، وغالباً متعارضة، إزاء المشكلة. فالرئيس الجزائري، وكما عبّر على نحو صارم لا لبس فيه، كان يفضل (آنذاك، وقبل أن يغير رأيه بعد انقلاب الموجة في غير صالح مصر وسوريا) استمرار الحرب ضد إسرائيل، إذ كان يعتقد جازماً بأنه لا يمكن سوى لهزيمة عسكرية واضحة وكبيرة تلحق بإسرائيل أن تضمن الأمن والسلام للشرق الأوسط واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية. أما **بريجينيف** فركّز، من الجانب الآخر، على الحاجة إلى إعادة إحياء عملية التوصل إلى تسوية سياسية. وأشار كذلك إلى الوضع العسكري الصعب جداً الذي تواجهه سوريا، والأثر السلبي لـ «الوقفة العملياتية» المصرية فيما يتعلق بإدارة الحرب.

في ذلك الوقت، كانت الإشارات الأولى على فشل الهجوم المصري الجديد بدأت بالوصول إلى موسكو، بما في ذلك مجزرة الدبابات التي نفذها الإسرائيليون وانتهت بتدمير 250 دبابة مصرية خلال الساعات القليلة التي استغرقها الهجوم الفاشل، ووقوع آلاف العسكريين

المصريين ضحايا وأسرى في أيدي الإسرائيليين. وقد جرى إبلاغ هذه المعلومات على الفور إلى **بريجينيف**، الذي استخدمها بشكل كامل في محادثته مع **بومدين**. وفي هذا السياق، أشار الزعيم السوفييتي إلى أن الاتحاد السوفييتي يقف بقوة ضد أي توسيع للصراع، وشدد بشكل أساسي على أن الاتحاد السوفييتي ليس لديه أية نية للتورط في الحرب. وأكد **بومدين** أنه لا يريد للحرب أن تتسع، وأنه لا يعارض أية تسوية سياسية يمكن أن تكون مقبولة وملائمة لمصر وسوريا، لكنه يشك في أن يكون ذلك ممكناً تحقيقه في الوقت الحالي.

أخيراً، وبصفته رئيساً لحركة عدم الانحياز، أبلغ **بومدين** الشركاء السوفييت بالموقف الذي اتخذته دول عدم الانحياز حول الشرق الأوسط في المؤتمر الذي كانت عقدته في الجزائر قبل بضعة أسابيع، وعبر عن ثقته بالدور الحاسم للحركة في الشؤون الدولية، وبشكل خاص تسوية تخص الشرق الأوسط. أما **بريجينيف**، الذي وافق **بومدين** على التثمين الرفيع للحركة، فطلب من ضيفه مساندة أي مبادرة سلمية تقدم من قبل أعضائها تخص النزاع في الشرق الأوسط. وقد وعد **بومدين** أن يفعل ما بوسعه لتأمين أوسع مساندة ممكنة من قبل الحركة لأي مبادرة سياسية تقبلها مصر وسوريا. وفي النهاية اتفق المشاركون في المباحثات على إصدار بيان مختصر يتعلق بزيارة **بومدين** إلى موسكو يشدد على العزم الثابت للطرفين على المساعدة بكل الطرق من أجل تحرير جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل.

بعد عشر ساعات ونصف من المباحثات الماراثونية المتواصلة دون انقطاع تقريباً، فض **برجينيف** الاجتماع وغادر الضيوف الجزائريون الكريملن؛ وعندها انضم المترجم السوفييتي إلى مجموعتنا في «الغرفة المستديرة»، قائلاً إنه لم يحضر في حياته أبداً هكذا أعمال مملة ومضجرة. وكانت مفاجأتنا الكبرى أن **برجينيف** و **كوسيجين** و **بودغورني** و **غروميكو** و **غريتشكو** بقوا في قاعة الاجتماع لساعة أخرى. وكانت الساعة أصبحت قرابة الساعة السابعة صباحاً، 15 أكتوبر، حين أخبرنا مساعد **بريجينيف** بأن الخمسة سيعتزلون بقية النهار، وقد تبعناهم بدورنا على الفور. فما الذي كان موضوع الساعة الأخيرة من المباحثات الطويلة مع الوفد الجزائري؟ يمكن للمرء أن يخمن، لكن بعض تطورات اليوم التالي قدمت - كما بدا لي - جواباً ولو جزئياً على الأقل.

هوامش الفصل الرابع

- (1) - البرافدا، 14 أكتوبر 1973 .
- (2) - ترود، 13 أكتوبر 1973 .
- (3) - مجلس الأمن، الجلسة 1744، 9 أكتوبر 1973، السجلات الرسمية، ص 9 .
- (4) - المصدر السابق، ص 13 .
- (5) - المصدر السابق، ص 18 .
- (6) - **ملاحظة من المترجم:** بحكم خدمتي في القوى الجوية والدفاع الجوي آنذاك، تسنى لي الاطلاع على مشروع النقيب **جورج فاضل متى** وتفاصيله بمحض المصادفة (يقع في حوالي 70 صفحة). وقد علمت أن النظام السوري ألقى بهذا المشروع الفريد في سهولة المهمات، رغم التهليل والتشجيع الذي قوبل به من قبل عدد من ضباط القوى الجوية، ورغم السنوات التي قضاها الضابط المذكور في العمل عليه بعد حصوله على استشارات علماء الزلازل والجيولوجيا وهندسة إنشاء المطارات في سوريا وألمانيا الديمقراطية آنذاك. وهذا ما يؤكد أن النظام لم يكن في أي يوم من الأيام جاداً في تكوين جيش وطني قوي ومحترف مكترس لمواجهة إسرائيل فعلاً وتحرير الأراضي السورية التي تحتلها، بل مجرد جيش يستطيع الدفاع عن النظام وحسب. ومؤخراً، قبيل الدفع بهذا الكتاب إلى النشر، أي بعد أربعة عقود على القصة، قرأت تسريبات صحفية تشير إلى أن القوى الجوية الإيرانية تقوم بتنفيذ مشروع من هذا النوع (قواعد جوية تقع بأكملها تحت الأرض وفي بطون الجبال). وليس معلوماً أو واضحاً بعد ما إذا كان الإيرانيون حصلوا على الفكرة والتصميم من أراشيف الجيش السوري أو أنهم فكروا وحدهم بهذا الأمر، وهذا أمر وارد جداً، نظراً لتاريخهم الهندسي العريق (فهم أحفاد **سلمان الفارسي** صاحب الخندق، الذي علم النبي ما عجز الله أن يعلمه إياه عن طريق الوحي!)، ولجديتهم في بناء جيش وطني قوي وفق أفضل وأحدث الإبداعات التكنولوجية الممكنة رغم حصار أربعين عاماً. وفي جميع الأحوال، وإذا ما صدقت تلك التسريبات، ستكون المرة الأولى التي يجري تنفيذ مشروع من هذا النوع في العالم!
- (7) - **ملاحظة من المترجم:** فيما يتعلق بقصة «البيان»، واستكمالاً لملاحظتي في الهامش 15 من مقدمتي للكتاب (ص 55)، لا يمكن تفسير الواقعة، بخلاف نفي الصديق **محمد سيد رصاص**، سوى بطريقة واحدة: جرى إعداد البيان بهدف نشره، إلا أن التعليمات المضادة اللاحقة التي لم تتأخر في الورد من «جهة أخرى» في موسكو وأوقفت عملية توزيعه. ولهذا بقيت القصة محصورة في نطاق عدد محدود من المسؤولين السوفييت والألمان الشرقيين. وبغير هذا التفسير لا يمكن أن نفهم كيف اطلعت عليه ثلاثة أو أربعة مصادر سوفيتية وألمانية شرقية وازنة (دبلوماسية وحزبية وأمنية) من المستحيل أن تتفق على «فبركة» واقعة من هذا النوع!
- (8) - فيما يتعلق باكتشاف جهاز HVA علاقة **حافظ الأسد** بالمخابرات البريطانية منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، راجع مقدمة المترجم بالإضافة إلى الهامش رقم (11) في الفصل الأول (ص 163-164).
- (9) - فيما يتعلق باعتراف **الأسد** أنه أعلن سقوط القنيطرة عمداً، راجع الفصل الأول (نقلاً عن «أرشفيف فولف»: محاضر اجتماع **الأسد** مع مدير المخابرات البريطانية **ريتشارد وايت**).

(10) - التقيت رئيس الأركان السابق، المارشال **أوغاروف** صيف العام 1990، وكان يومها أصبح مستشاراً لوزير الدفاع بصفته المدنية بعد تقاعده، ورئيساً لـ «مجلس رابطة المحاربين القدماء في عموم الاتحاد السوفييتي». وقد أكد لي **كوليكوف** الرواية نفسها يومها.

ملاحظة من المترجم: خلال محاولتي التأكد من رواية المارشال **أوغاروف** وزميله **كوليكوف** عدت إلى الوثائق المتاحة فلفت انتباهي في «وثيقة الاستشهاد» الخاصة بالعميد **عمر الأبرش**، أشياء غريبة تشبه التزوير، غير الجنائي، الذي يمكن أن يلاحظه كل من له خبرة ولو محدودة بالأنظمة الإدارية في الجيش السوري. فهي موقعة باسم الفريق **حافظ الأسد**، بصفته القائد العام للقوات المسلحة، بينما تشير «ترويساتها» إلى أنها صادرة عن «شعبة التنظيم والإدارة»! ويبدو أن هذا حصل بسبب سرعة تنفيذ التوجيهات في إصدار وثيقة استشهاد مزيفة من أجل «الملمة» القصصة من شارع الإشاعات. فمن المعلوم أن «شعبة التنظيم والإدارة» في الجيش السوري مسؤولة حصراً عن صف الضباط والجنود، أي جميع الرتب التي لا تنتمي لفئة الضباط، بينما «ترقين قيد» ضابط (تثبيت وفاته بسبب الاستشهاد أو الموت الطبيعي، أو تسريحه أو أسر... إلخ) يصدر عن إدارة شؤون الضباط و/أو رئاسة الأركان و/أو القائد العام أو نائبه (حسب الحالة)، لاسيما حين يكون الضابط من فئة الأمراء. كما أن القائد العام للجيش لا يصدر أمراً أو قراراً على ورقة رسمية تخص شعبة فرعية في أركان الجيش، بل على ورقة رسمية صادرة عن «مكتب القائد العام/ القيادة العامة»! وما حصل يشبه أن يقوم وزير التربية بإصدار قرار وزاري على ورقة رسمية تخص إحدى مديريات التربية، أو مدرسة تابعة لوزارته! إضافة لذلك، فإن «الوثيقة»، وهي سليمة وصحيحة من حيث أنها رسمية فعلاً، لا تحمل أي تاريخ إصدار، وهذا من أغرب الغرائب وأعجب العجائب، وإنما تشير فقط إلى أن المذكور «استشهد في يوم 9/10/1973»!

الملاحظة الرابعة هي أن التوقيع ليس توقيع **حافظ الأسد** على الإطلاق، وهو توقيع معروف للعموم على أي حال (أرجح بقوة أنه توقيع العميد **علي حمّاد**، وبدرجة أقل توقيع العميد **جميل حسن داود**). فالضابطان شغلا منصب رئيس «شعبة التنظيم والإدارة» على التوالي في تلك الفترة، ولا توجد إشارة «عن» التي تُضاف حين يتولى أحد آخر التوقيع بتفويض منه، علماً بأنه حتى هذه الحالة غير جائزة أو ممكنة: أن يصدر رئيس شعبة التنظيم والإدارة وثيقة باستشهاد ضابط، خصوصاً من فئة الأمراء!

ومع ذلك، إن أطرف ما في الوثيقة هو إقدام «المزور» على تذييلها باسم ورتبة **حافظ الأسد** ثم وضع خاتم «شعبة التنظيم والإدارة» تحت اسمه، بدلاً من خاتمه الخاص الذي يحمل صفته «القائد العام»؛ وهو أمر يشبه حكاية تزوير «الجلء المدرسي» (وثيقة نجاح) في مسلسل «الخربة» الكوميدي السوري الشهير، حين أقدم «أبو نمر قعقور» على وضع خاتم المصرف الزراعي على الوثيقة التي زورها لقربيه تلميذ المدرسة (هيثم)، بدلاً من خاتم مديرية التربية أو خاتم مدرسته!

في أي حال، «الوثيقة» متاحة على الإنترنت منذ أن نشرها قبل سنوات موقع «التاريخ السوري»، وهو موقع سوري خاص يحرره مهتمون بنشر وثائق وصور قديمة أصبحت جزءاً من أرشيف الذاكرة الوطنية السورية.

(11) - **ملاحظة من المترجم:** بتاريخ 2 أكتوبر 2006 نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية تحقيقاً مطولاً عن السيدة المليونيرة **ناهد طلاس** وعن حياتها الباريسية التي تشبه عالم «ألف ليلة وليلة». وأشار التحقيق إلى أن **بشار الأسد** منحها صفة دبلوماسية (سكرتير ثالث في السفارة السورية) لكي يجنبها دفع الضرائب (القانون الفرنسي يعفي الدبلوماسيين من دفع الضرائب). كما أشار إلى علاقتها بوزير الخارجية الإسرائيلي **شمعون بيريز**، وإلى تبرعاتها وأنشطتها المالية لصالح المؤسسات الإسرائيلية (مشفى «هداسا» و«معهد وايزمان»). ومن المعلوم أن **طلاس** بدأت تعمل، بعد انفجار الأزمة الوطنية في سوريا العام 2011، كعضو متطوع في مجلس إدارة جمعية «أماليا» Amalia الإسرائيلية وكممول لها، إلى جانب ضابط الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي ورجل الأعمال **مردخاي (موتي) كاهانا** Mordechai (Moti) Kahana وسوريين آخرين ينشطون كعملاء لإسرائيل مثل **د. كمال اللبواني**. أما شقيقها الأكبر، **فراس**، فيعمل مع وكالة المخابرات المركزية لجند المقاتلين ونقل السلاح إلى شمال سوريا، كما اعترف في مقابلة له مع أسبوعية «نيوزويك» الأميركية نشرت بتاريخ 11 فبراير 2013.

(12) - **ملاحظة من المترجم:** نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» الأميركية على موقعها في 7 يوليو 2020، وكذلك «اتحاد العلماء الأميركيين» (FAS) Federation of American Scientists (في تقرير على موقعه بدون تاريخ يعود إلى صيف العام 2020 أيضاً) معلومات وتفاصيل جديدة عن تفكير إسرائيل باستخدام السلاح النووي ضد سوريا خلال حرب أكتوبر وحجم سلاحها النووي في تلك الفترة. راجع أيضاً الهامش 26 في الفصل الثالث.

(13) - كان الأميركيون يعتبرون حزب «البعث» حليقهم وحصانَ رهانهم في مكافحة الشيوعية، إلى جانب الرئيس **ناصر**، الذي كان يرتبط مع الـ CIA باتفاقية تعاون أمني. ولهذا تعاون الطرفان في إطاحة نظام **عبد الكريم قاسم** وحلفائه الشيوعيين في العراق في فبراير 1963 وارتكاب مذابح بحق الآلاف من هؤلاء. وطبقاً لما جاء في «أرشيف فولف»، فإن الـ CIA والملحق العسكري المصري في بغداد، العقيد **عبد المجيد فريد**، شكلاً ما يشبه «غرفة عمليات مشتركة» لاغتيال **قاسم** في أكتوبر 1959 على يد **صدام حسين** في عملية فاشلة قبل إطاحته في فبراير 1963. وكان **فريد** أحد «الضباط الأحرار» (إلى جانب **حسن التهامي**، **سكرتير ناصر**، و **فريد طولان** و **حسن بلبل** وآخرين) الذين ارتبطوا بالـ CIA وتدريبوا على أيدي ضباطها، سواء في الولايات المتحدة أو في المعهد الذي أنشأته «الوكالة» في «قصر الأميرة فايزة» وسط القاهرة بالاتفاق مع **ناصر** من أجل تأهيل ضباط لتأسيس المخابرات العامة المصرية في العام 1954. وعند إطاحة نظام **قاسم** على أيدي مخابرات **ناصر** و الـ CIA وعملاهما الانقلابيين البعثيين، كان **فريد** وشركاؤه الأميركيون، فضلاً عن المخابرات الأردنية، يزودون الانقلابيين بقوائم تضم أسماء وعناوين الشيوعيين «الواجب تصفيتهم». أما مطلب الأميركيين الأساسي من الانقلابيين فكان ضمانَ عمل الشركات الأجنبية صاحبة الاميازات النفطية، هو ما تضمنه البيان الأول للإنقلابيين البعثيين في 8 فبراير 1963 بنداً صريحاً ينص على ذلك. (اعترف الملك **حسين** ببعض هذه الوقائع في مقابلة مع «الأهرام» المصرية بتاريخ 27 سبتمبر 1963، وأوردها المؤرخ الأميركي الفلسطيني **حنا بطاطو** في «الطبقات الاجتماعية القديمة...»، برينستون 1978، ص 985-987. وبعد سنوات طويلة على هذه

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

الوقائع، في 10 أبريل 2003، أجرت وكالة يونايتد برس إنترناشيونال UPI الأميركية مقابلات حصرية مع 12 مسؤولاً سابقاً في الـ CIA والمخابرات البريطانية والإدارة الأميركية أكدوا جميعهم هذه الوقائع كلياً أو جزئياً، لاسيما عمالة **صدام حسين** لـ CIA منذ العام 1959 وحتى غزوه الكويت.

وفيما يتعلق بالبعثيين السوريين و وكالة المخابرات المركزية، انضم في مرحلة لاحقة عضو آخر من عائلة **عاطف دانيال**، وهو ابن أخيه **جمال حليم دانيال**، إلى قائمة رجال «الوكالة»، لاسيما خلال فترة ترؤس **جورج بوش الأب** لها في العام 1977، رغم أنه كان لم يزل طالب دكتوراه في سويسرا، فضلاً عن صلاته الوثيقة بجهاز «الموساد» الإسرائيلي، التي بدأت في تلك الفترة. وبحسب «أرشيف فولف»، فإن السفير الإسرائيلي في بيرن آنذاك، **ياكوف شيموني** "יָאקאָف שִׁמּוֹנִי"، وهو من مواليد برلين في الأصل، وأكاديمي ومستعرب منذ أيام خدمته في جهاز الاستعلامات التابع لعصابة «هاغاناه» في العام 1948 حيث جند الكثير من العملاء العرب، كان أول من لفت ممثل جهاز الموساد في السفارة إلى أهمية **جمال دانيال** وإمكانية الاستفادة منه «نظراً لانتماؤه إلى عائلة من رجال الأعمال تحترف التجسس، ولقرب عمه وأبيه من الأسد [الأب] وعلاقتها به منذ ستينيات القرن الماضي»!

فيما بعد أصبح **جمال دانيال** شريكاً لعائلة **بوش** في مجال النفط، وساهم في تمويل حملة **جورج بوش** الرئاسية في العام 1988. وبعد الغزو الأمريكي للعراق قبل عامين (2003)، لعب دوراً بارزاً في الاتصالات بين «البيت الأبيض» ودمشق، ونقل رسائل طمأنة لهذه الأخيرة من وكالة المخابرات المركزية. ولعل هذا ما دفع مستشارة ومترجمة الرئيس السوري، الدكتورة **بثينة شعبان**، للإشادة مؤخراً بشكل علني في تصريح صحفي لافت «بتفهم وكالة المخابرات المركزية للوضع السوري، قياساً بوزارة الخارجية التي يسيطر عليها المحافظون الجدد المتطرفون»! وكان تعليقها على خلفية رفض الـ CIA للتهديدات التي أطلقها عدد من صقور وزارة الخارجية والمحافظين الجدد ضد نظام الرئيس **الأسد**.

ملاحظة من المترجم: إضافة لما ذكره المؤلف، شارك **جمال دانيال** في العام 2003، مع **جو أولباو** Joe Allbaugh مدير حملة **بوش الابن** و **ديك تشيني**، في تأسيس شركة New Bridge Strategies, LLC التي تعتبر إحدى واجهات الـ CIA في تنفيذ الأعمال القذرة، لاسيما في العراق، كونها تضم في مجلس إدارتها، بالإضافة إلى **جمال دانيال**، العديد من ضباط الوكالة السابقين. وبحسب تقارير صحفية غربية عديدة، فإن الشركة ساعدت أيضاً عملاء الموساد في الوصول إلى الكثير من الآثار والمخطوطات العراقية ونقلها إلى إسرائيل خلال فترة الفوضى العارمة التي أعقبت الغزو الأمريكي. وفي العام 2012، وبناء على اقتراح صديقه الرئيس **بشار الأسد**، أنشأ **دانيال** مؤسسة Levant Foundation وموقع «المونيتور» الإخباري بعدة لغات شرق أوسطية، فضلاً عن الإنكليزية، بهدف خلق منتدى حوار تفاعلي للصحفيين والمثقفين العرب والإسرائيليين. وقبل ذلك بعام، وبناء على طلب صديقه **الأسد**، اشترى حوالي 40 بالمئة من أسهم جريدة «السفير» اللبنانية لمساعدتها على مواجهة مصاعبها المالية! واللافت أن صديقه وشريكه الأمريكي **جوزيف براود** Joseph Braude، المولود لأُم من أصول يهودية عراقية، وهو صحفي ومستشرق وثيق الصلة بالمؤسسات الإسرائيلية، اعتُقل في الولايات المتحدة صيف العام 2003 بتهمة تهريب آثار عراقية خلال الغزو. وقد أقر أمام المحكمة بسرقة وتهريب قطع أثرية عراقية عمرها

أكثر من أربعة آلاف عام(راجع بهذا الخصوص تقريراً في نيويورك تايمز، 4 أغسطس 2004، بعنوان (Scholar in Smuggling Trial Switches to a Guilty Plea).

- (14) - البرافدا، 14 أكتوبر 1973.
- (15) - كراسنايا زفيزدا، 13 أكتوبر 1973 .
- (16) - الأخوان كالب : كيسنجر، ص 478 .
- (17) - مذكرات فولف بالإنكليزية: «رجل بلا وجه»؛ لندن 1997، ص 257 - 258، بالإضافة إلى «أرشيف فولف» (مذكراته العربية).
- (18) - ف. فينوغرادوف: مصر، زمن زمن الفتنة (بالروسية)، مجلة «زناميا» العدد 12 (1989)، ص 190.
- (19) - بعد مرور عقدين على أكبر عملية تجنيد للإسلاميين في عصرنا من قبل وكالة المخابرات المركزية وشركائها في الدول العربية، جرى الكشف عن وثائق عديدة أثبتت أن تجنيد الإسلاميين إلى أفغانستان كان سابقاً للتدخل السوفييتي، وليس بسببه، كما اعترف مستشار الأمن القومي الأمريكي، **زيبغنيو بريجنسكي**، في مقابلة نادرة مع مجلة «نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية (15-21 يناير 1998). إلا أنه نادراً جداً ما أُشير، إن جرت الإشارة أصلاً، إلى مساهمة دول صديقة للاتحاد السوفييتي في عملية التجنيد هذه، أو عملية التجنيد التي حصلت بعد ذلك بعشر سنوات على خلفية الحرب في يوغسلافيا. فقد حُصرت الإشارة تقريباً بدور أجهزة الاستخبارات السعودية والمصرية والأردنية في عمليات التجنيد. إلا أن محاضر التحقيق التي أجرتها الاستخبارات العسكرية السوفييتية ونظيرتها الألمانية الشرقية في أفغانستان مع جهاديين عرب كشفت، مثلاً، عن دور للنظام العراقي وحتى النظام السوري نفسه في ذلك. فعدد من هؤلاء اعترف بأن العشرات من أعضاء «الطليعة الإسلامية المقاتلة»، الجناح العسكري للأخوان المسلمين في سوريا، جرى إطلاق سراحهم بمراسيم عفو من الرئيس **الأسد** بعد أن أبدوا استعدادهم للذهاب للقتال في أفغانستان مقابل ذلك. وهو ما اعترف به رئيس جهاز مخابرات سلاح الجو السوري **محمد الخولي** («أرشيف فولف»)، حيث أشار إلى أن هذا الأمر كان أحد أبرز أوجه التعاون الأمني بين سوريا والولايات المتحدة في عهد الرئيس **حافظ الأسد** الذي كلف أحد ضباط المخابرات العسكرية [اللواء **مصطفى التاجر**] ليكون أول ضابط سوري يتولى التنسيق الأمني عبر «خط ساخن رسمي» مع واشنطن^(*). أما دور **صدام حسين** وأجهزة مخابراته، لاسيما تحت قيادة شقيقه **برزان التكريتي** وخليفته **هشام صباح فخري** (1979 - 1984)، فكان امتداداً لاتفاق التعاون الأمني المبرم بين **بريجنسكي** و **صدام حسين** في العام 1977 لمساعدة هذا الأخير في إطاحة الرئيس **البكر**، والذي جرى تجديده من قبل خليفته الأول، **ريتشارد آلن** و **وليام كلارك**. وكانت مساعدة **صدام** في تجنيد المقاتلين بعض مدفوعاته مقابل تزويد واشنطن له بالأسلحة و الصور الجوية خلال حربه على إيران. والغريب أن إيران نفسها، التي كانت ضحية الاتفاق الأمريكي - العراقي على غزوها في سبتمبر 1981، شاركت هي الأخرى في المجهود الحربي والاستخباري العربي - الأمريكي في أفغانستان! وكذلك فعلت المخابرات الجزائرية في عهد الرئيس **الشاذلي بن جديد**! أما الأخوان المسلمون في فلسطين ومعهم جهات نافذة في حركة «فتح» نفسها، التي يقودها **ياسر عرفات**، فكانوا أحياناً رأس الحربة في

مشروع التجنيد هذا. وليس عبد الله عزام، وثيق الصلة بالمخابرات الأردنية والسعودية، وأحد الآباء الروحيين لحركة «حماس» ثم «القاعدة» وأسامة بن لادن، والساعد الأيمن لمدير الـCIA وليام كيسي في تأسيس «مكتب الخدمات» (بيشاور/باكستان) لتجنيد الإسلاميين العرب، إلا أبرزهم. وسيتكرر ذلك مطلع التسعينيات في الحرب اليوغسلافية، وإن بصورة مختلفة قليلاً. فهنا سينضم حتى الشيعة إلى قتال «الكفار» الصرب تحت راية الحلف الأطلسي «المؤمن»، إلى حد أن «حزب الله» نفسه، الذي كان يخوض حرب تحرير وطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، لم يتردد في إرسال العديد من مقاتليه إلى «البوسنة والهرتسك» للقتال تحت راية الحلف الأطلسي و وكالة المخابرات المركزية وبالتعاون الوثيق معهما! ولعل هذا كله ما دفع فينوغرادوف إلى القول حين حديثي معه «إن العرب والمسلمين لا يتوحدون إلا تحت راية الغرب والحلف الأطلسي وأجهزة الاستخبارات الغربية»، وحديث المفكر المصري-الفرنسي «الماوي» سمير أمين عن أن «الإسلام هو أخطر احتياطي استراتيجي دائم للإمبريالية العالمية، وسلاح الدمار الشامل الأكثر خطورة في ترسانتها الحربية».

(*) - ملاحظة من المترجم: إضافة لما يذكره المؤلف في الهامش أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن دمشق أبرمت، في وقت لاحق، بعد 11 سبتمبر 2001، اتفاقاً مع وكالة المخابرات المركزية و مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي FBI لنقل معتقلين إسلاميين من غوانتانامو إلى فروع المخابرات العسكرية السورية من أجل انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب، كشكل من أشكال «المقاوالات الأمنية». وقد جرى نقل حوالي 26 من هؤلاء بالفعل في رحلة جوية لطائرة عسكرية أميركية من غوانتانامو إلى مطار المزة العسكري في دمشق صيف العام 2002، عبر قاعدة Rota البحرية-الجوية الأميركية في إسبانيا، في إطار ما سيعرف لاحقاً باسم «السجون السرية الأميركية الطائرة» و«طائرات الشبح الأميركية» التي كانت تنقل هؤلاء إلى عشرات من بلدان العالم للغاية نفسها (انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب، تفادياً للملاحقة القضائية من قبل المحاكم الأميركية في حال افتضاح الأمر). أما الرحلة التي نقلت أولئك السجناء إلى دمشق فكان على متنها، فضلاً عن ضباط من الـCIA و FBI، كل من ماهر الأسد واللواء مصطفى التاجر، رئيس الفرع 235 (فرع فلسطين) في المخابرات العسكرية وضابط الاتصال والتعاون الأمني الرسمي بين دمشق و وكالة المخابرات المركزية حتى اغتياله بالسّم في مزرعته الخاصة في «المنصورة» غربي حلب من قبل غازي كنعان في أغسطس 2003، بعد أن وشت الـCIA لهذا الأخير بأن التاجر هو مصدر معلوماتها عن تورطه في قصة «بنك المدينة» اللبناني. وقد اعترف الرئيس بشار الأسد في مقابلة مع سيمور هيرش بأن «التعاون الأمني السوري-الأميركي أنقذ أرواح أميركيين كثيرين في الشرق الأوسط، بمن في ذلك جنود أميركيون في الأسطول الأميركي الخامس في البحرين»، على حد تعبيره (مجلة نيويورك ركر، 28 يوليو 2003).

حول رحلة غوانتانامو-دمشق، راجع مساهمة نزار نيوف كمستشار تحرير في :

Stephen Gray: Ghost Plane, The Inside Story of the CIA's Secret Rendition Programme (Hurst & Company, London 2006).

«غاليري»

(معرض الصور المختارة - القسم الأول)

(كافة التعليقات والشروحات المرفقة مع الصور مقتبسة من متن الكتاب)



فيكتور إسرائيليان مع الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كورت فالدهايم (أعلاه)، وإلى اليسار بالزي الدبلوماسي الرسمي، وأدناه هو وزوجته مع الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب حين كان نائب الممثل الدائم لبلاده في الأمم المتحدة (1972).
(مصدر الصور: أرشيف المؤلف)





أعلاه: ماركوس فوف (إلى اليمين) والمحرر / المترجم نزار نيوف (برلين، فبراير 2003)، وتبدو جزئياً «الإرهابية المتقاعدة» إنجي فيت (1944-...) التي تحاشت ظهورها الكامل بسبب وضعها الأمني الخاص آنذاك.

أدناه: فولف ونيوف أمام الصرح التذكاري لوالد فولف (فريدريك فولف: 1888-1953)، الذي كان منزل العائلة في الأصل قبل صعود النازيين إلى السلطة وبعد عودتها من منفاهما في الاتحاد السوفييتي في العام 1945. كان فريدريك فولف كاتباً مسرحياً وروائياً وطبيباً متطوعاً في «الألوية الأممية» خلال الحرب الأهلية الإسبانية 1936، وقبل ذلك أحد قادة ثورة 1919 الألمانية مع روزا لوكسمبورغ و كارل ليبكنخت. (الصورة: ضاحية لينيتز، شمال برلين، أغسطس 2005).

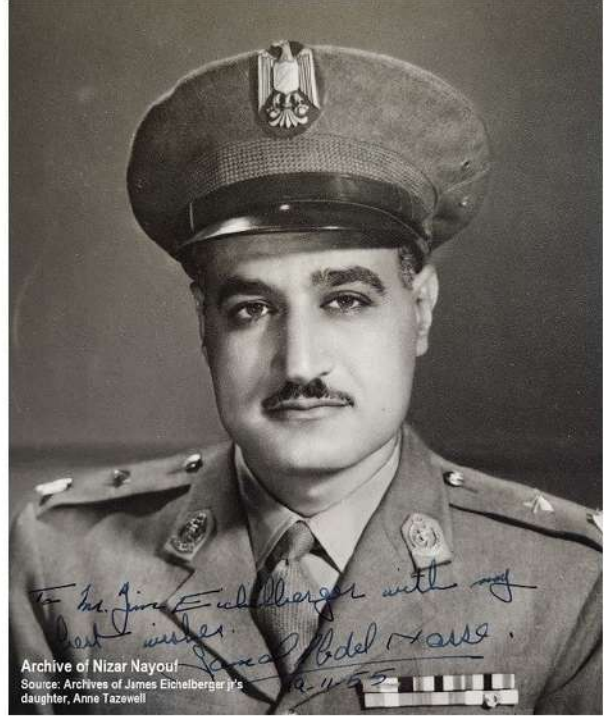


Markus Wolf and Nizar Nayouf, Memorial of Friedrich Wolf, Lehnitz/ Germany, 2005



أعلاه : ناصر و نائب وزير الخارجية السوفييتية آنذاك فلاديمير فينوغرادوف (سفير موسكو في القاهرة بعد وفاة ناصر) خلال زيارته إلى القاهرة في مارس 1970 ليحث وقف «حرف الاستنزاف».

مصدر الصورة: أرشيف وزارة الخارجية السوفييتية.



Archive of Nizar Nayouf

Source: Archives of James Eichelberger's daughter, Anne Tazewell



Archive of Nizar Nayouf
Source: James
Eichelberger's daughter
Anne E. Tazewell

أعلاه: صورة ناصر مهداة من قبله، بخط يده وتوقيعه، في 19 نوفمبر 1955، إلى رئيس محطة الـCIA في القاهرة، جيمس إيكليغر (راجع قصة الصورة في الصفحتين 85-86 من هذا الكتاب).

مصدر الصورة: ابنة إيكليغر، آن تازويل

إلى اليسار: إيكليغر (1956). كان بمثابة مستشار للرئيس ناصر لشؤون الدعاية السوداء ومحاربة الشيوعية، ومشرفاً على «إذاعة صوت العرب» و وسائل الإعلام المصرية الأخرى، ومحاضراً في المعهد السري الذي أنشأته الـCIA في القاهرة لتدريب وتأهيل ضباط مخابرات ناصر، وزود هذا الأخير بدرع مضاد للرصاص قبيل محاولة الاغتيال (المسرحية؟) في أكتوبر 1954 في الاسكندرية.

مصدر الصورة: ابنة إيكليغر، آن تازويل.



ناصر و«هذه» هيك. أصبح الثاني جاسوساً لـ MI6 البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية، ولـCIA الأميركية اعتباراً من العام 1952. ومنذ لعب دور ضابط ارتباط بين الأخيرة و تنظيم «الضباط الأحرار»، بمن فيهم ناصر. سرب أسرار لقاءات ناصر مع قادة فلسطينيين إلى زعيم حزب المحافظين (رئيس الوزراء البريطاني) إدوارد هيث وجهاز مخابراته وصحيفة «التايمز» لقاء مبالغ مالية كبيرة. وفي العام 1967 نقل اقتراحاً من البريطانيين إلى ناصر بتعيين عرفات على رأس «منظمة التحرير». مولت الـCIA نشر وترويج عدد من كتبه بعد أن ساهمت في تحريرها وتضمينها الأكاذيب والإشاعات التي تريد تعيمها. طرده أندرو بوف من مطار موسكو مطلع العام 1970 ومنعه من دخول الاتحاد السوفييتي نهائياً. سطا على خزنة وثائق ناصر الخاصة من منزله بينما كان لا يزال على فراش الموت وباعها للمخابرات البريطانية. خلال حرب أكتوبر ألقى السادات بتنظيم مظاهرات معادية للاتحاد السوفييتي لكسب ود واشنطن بعد الحرب.

«ترويكسا موسكو» (بريجينيف، كوسيفين، غروميكو):

حاولوا إبلاغ إسرائيل مباشرة بتاريخ وتوقيت الحرب، لكنهم اكتشفوا فجأة فظاعة ما كانوا يفكرون به، فأبلغوها بطريقة غير مباشرة!



357

أعلاه (إلى اليمين) الفريق سلطان محميدوف، كبير المستشارين العسكريين السوفييت في سوريا (1969- أغسطس 1972)، وإلى اليسار: السفير نور الدين محيي الدينوف مستقبلاً رفعت الأسد. لعب محميدوف ومحيي الدينوف، كمنتمين لـ «ترويكسا موسكو»، دوراً أساسياً في تحريض الأسد على إطاحة رفاقه اليساريين واعتقالهم في 13 نوفمبر 1970. كان محميدوف يدير الانقلاب من مقر قيادة «سرايا الدفاع». حاولا كلاهما - عيئاً - مساومة صلاح جديد في زنازته على القبول بفرار مجلس الأمن 242 مقابل وقف العملية الانقلابية التي كان يقوم بها الأسد. (مصدر الصورتين: وزارة الدفاع و وزارة الخارجية السوفييتيتان).



يساراً: الجنرال سيميون تسيفغون، نائب رئيس لجنة أمن الدولة KGB (1967-1982)، وعديل بريجينيف. عينه هذا الأخير نائباً لأندروبوف ليحصى عليه أنفاسه. لعب دوراً محورياً في انقلاب الأسد وتوجيه الحزب الشيوعي السوري لدعم الانقلاب. من المعتقد بقوة أن أندروبوف وسوسلوف أعدمهما في مكتبه بعد اكتشافهما حجم الارتكابات التي قام بها إلى جانب ابنة بريجينيف - غالينا.

مصدر الصورة: لجنة أمن الدولة السوفييتية.

يميناً: دميتري تشوفافين، السفير السوفييتي في إسرائيل (1964-1967)، مستقبلاً - إلى جانب زوجته بفغينيا فاسيليفنا - يتسحاق زاندانان في السفارة السوفييتية بتل أبيب.

قبل عدوان يونيو 1967، دعا تشوفافين زعماء إسرائيل إلى «تأديب المغامرين في دمشق» (صلاح جديد ورفاقه) على خلفية تخطيطهم لإزواء دمشق من يتابع الجولان.

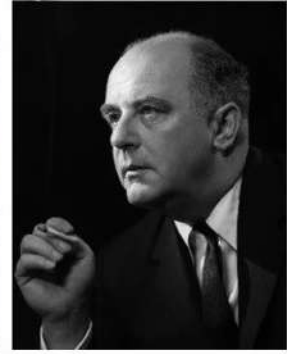
مصدر الصورة: وزارة الخارجية السوفييتية.



البارون والمصرفي البريطاني فيكتور روتشيلد الثالث (إلى اليمين) والسير أنتوني بلنت، ابن عم الملكة إليزابيث الأم والمشرف على الكنوز الفنية في القصور الملكية البريطانية وأستاذ تاريخ الفن في كيمبريدج، وضابط فك الشيفرات في الـ MI6 خلال الحرب العالمية الثانية.

كلاهما عملا لصالح KGB و HVA ، وسرّبا محاضر لقاءات الأسد في لندن إلى ماركوس فولف في برلين الشرقية.

مصدر الصورتين: وزارة الخارجية البريطانية.



وليام مونتغوم - بولوك، القائم بالأعمال ثم السفير البريطاني في دمشق 1950-1953. لعب دوراً محورياً في ربط «الحزب القومي السوري» بالمخابرات البريطانية. ومن خلال عضو الحزب، النقيب صلاح الشيشكلي (شقيق الرئيس أديب الشيشكلي و مسؤول المخابرات في الساحل السوري) جند عبد الحليم خدام لصالح MI6 حين كان هذا الأخير يعمل محاسباً مالياً في مصب النفط في بانياس، التابع لشركة النفط العراقية البريطانية IPC ، صيف العام 1952.

مصدر الصورة: وزارة الخارجية البريطانية.

358

سيميل إدوارد كينينغ (إلى اليمين)، سفير بريطانيا في بيروت (1967 - 1970) وزميله في دمشق (حتى 6 يونيو 1967) تريفور إيليس إيفانز. رتب الثاني - بالتنسيق مع عبد الحليم خدام - زيارة الأسد الأولى إلى لندن في مايو 1965. ولعب الأول دور قناة الاتصال بين الأسد ولندن ورتب زيارته السرية الثانية إليها في نوفمبر 1968، بالإضافة إلى دوره كقناة اتصال بينه وبين لندن ومع الملك حسين خلال أزمة «أيلول الأسود» 1970.

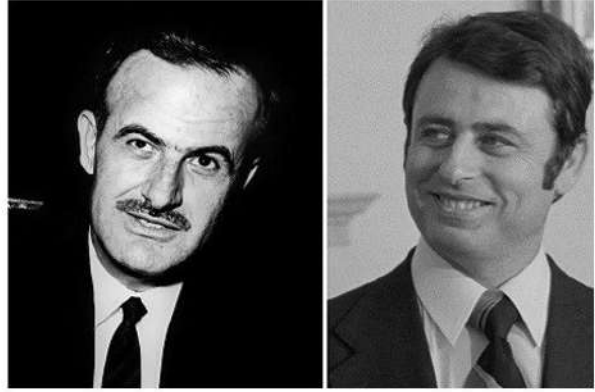
مصدر صورتين: وزارة الخارجية البريطانية



صلاح جديد «رويسير البعث» (إلى اليمين) شكّا في آخر رسالة له صيف العام 1970 إلى زعيم ألمانيا الديمقراطية فالتر أولبرخت (إلى اليسار) من معاملة برجينيف له وكيف «حقق معه» (مطلع العام 1967) عن علاقته بالصين والماوية كما لو أنه مجرم في مخفر شرطة»، و وصف اجتماعه مع برجينيف في الكرملن بأنه «أشبه باجتماع في البيت الأبيض مع سمسار لغولدا مائير». كلاهما، جديد وألبرخت، أطاحهما برجينيف خلال بضعة أشهر كونهما «بشيران القلائل ويتسببان بالمشاكل للاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة وإسرائيل».

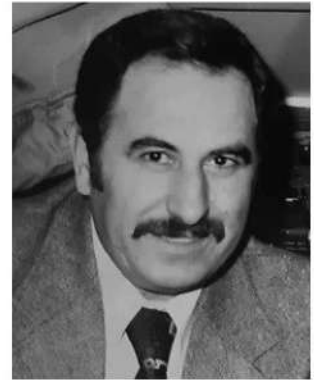
حافظ الأسد ومستشاره عبد الحليم خدام.

جندت MI6 خدام في العام 1952 حين كان يعمل محاسباً مالياً في شركة نفط العراق البريطانية IPC في محافظة طرطوس السورية من خلال عضو «الحزب القومي السوري» ومسؤول الاستخبارات في الساحل السوري، عميلها النقيب صلاح الشيشكلي (شقيق الرئيس أديب الشيشكلي)، والسفير البريطاني وليم مونتغو - بولوك . وبعد انقلاب الأسد الذي عين خدام وزيراً للخارجية، قام الأخير بتصغير سنه ثلاث سنوات في جميع السجلات الرسمية لإخفاء عمله مع الشركة البريطانية. رتب خدام الزيارة السرية الأولى للأسد إلى لندن في مايو 1965 بالتنسيق مع السفير البريطاني تريفور إيفانس.



ناجي جميل (إلى اليسار)، قائد القوى الجوية والدفاع الجوي ورئيس مكتب الأمن القومي خلال حرب أكتوبر. تخرج في القسم التقني في الأكاديمية الجوية الملكية البريطانية في العام 1955. ارتبط بعلاقات وثيقة مع البريطانيين ، ووافق وزير الدفاع حافظ الأسد خلال اثنتين من زيارته السرية الثلاث إلى لندن في النصف الثاني من الستينيات حين كان قائداً لقاعدة «الضُمير» الجوية قرب دمشق. ورغم أنه ليس طياراً، لم يتردد الأسد في تعيينه قائداً للقوى الجوية عقب انقلابه في العام 1970، وهو ما كان أول خرق للقانون من نوعه في تاريخ القوات المسلحة (تعيين تقني جوي قائداً للقوى الجوية). ولنفادي هذا الخرق الفاضح، جرى إخضاعه لدورة على طائرة هيلوكبتر لمدة 45 يوماً فقط، لكي يتمكن من وضع إشارة طيار على صدره، ولكي لا يبدو الأمر انتحال صفة، رغم أنه لم يفلح بها بمفرده ولو لدقيقة واحدة!

إلى اليمين: العقيد الجوي محمد الخولي، رئيس فرع المخابرات الجوية في القوات المسلحة السورية خلال حرب أكتوبر. خدم مع الأسد في قاعدة جوية واحدة في مصر خلال فترة الوحدة. في 4 أكتوبر 1973 «خان» رئيسه حافظ الأسد وأبلغ أصدقاءه في برلين الشرقية بموعد وتوقيت الحرب، ومن خلالهم عرف السوفييت بالأمر، وهو ما كان الأسد والسادات اتفقا على إخفائه عنهم حتى قبيل أربع ساعات من بدء العمليات الحربية.



إلى اليسار: العقيد الجوي علي عيسى دوبا، نائب رئيس شعبة المخابرات في القوات المسلحة السورية خلال حرب أكتوبر، والملحق العسكري سابقاً في لندن وصوفيا. شارك في اجتماع الأسد مع مدير MI6 ريتشارد وايت خلال زيارته السرية الأولى إلى لندن (مايو 1965)، فنقله صلاح جديد إلى صوفيا حين علم بالأمر في العام التالي. خطط وأدار عملية «معسكر شيناو» التي نفذتها وحدة كوماندوز من قوات «الصاعقة» الفلسطينية في النمسا أواخر سبتمبر 1973، لتحويل أنظار الاستخبارات الإسرائيلية عن تحشيد القوات المصرية والسورية عشية الحرب.

مصدر الصورة: أرشيف المترجم



حكمت الشهابي رئيس شعبة المخابرات العسكرية خلال حرب أكتوبر. جندته الـ CIA في العام 1952 بعد أن أوفده وكيلها في سوريا، النائب ميخائيل إليان، لمتابعة دراسته العسكرية العليا في أكاديمية الحرب الأميركية؛ وشارك، من الصفوف الخلفية، في محاولة الانقلاب الفاشلة التي دبرتها وكالة المخابرات المركزية في العام 1957، إلا أنه نجا من الاعتقال والمحاكمة مع آخرين بفضل التنظيم المتقوذي للضباط المتأمرين الذين جندتهم «الوكالة» بالتعاون مع ميخائيل إليان. نقله حافظ الأسد من وحدة مدفعية في التشكيلات البرية إلى ملاك شعبة المخابرات العسكرية حين أصبح وزيراً للدفاع في العام 1966.

غُيّن رئيساً للأركان في أغسطس 1974 بطلب من الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر خلال زيارتهما إلى دمشق في يونيو 1974 «لأن من شأن ذلك أن يعطي انطباعاً طيباً عن نوايا دمشق إزاء واشنطن، وإشارة مطمئنة لإسرائيل بشأن النوايا السلمية لسوريا».

مؤسس ومدير المخابرات السعودية و«عزّاب الاستعراشات» في العالم العربي كمال أدهم (أقصى يسار الصورة مع الملك فيصل والسادات). عينته وكالة المخابرات المركزية مرجعاً استشارياً أعلى لها لشؤون الشرق الأوسط في العام 1965. لعب دوراً مركزياً (مع المخابرات البريطانية) في انقلاب الأسد العام 1970، ومع هيكمل والفريق محمد صادق ورئيس محطة الـ CIA في القاهرة، يوجين ترون، في تدبير «انقلاب مايو» الساداتي في العام 1971، وفي طرد الخبراء السوفييت من مصر العام 1972.



360



آرثر مارش ناينر (1935-2019)، رئيس المحطة السرية لوكالة المخابرات المركزية في القاهرة (1972-1975) خلفاً لزميله يوجين ترون. كان ضابط الارتباط بين السادات و واشنطن قبل وخلال حرب أكتوبر من خلال هيكمل وحافظ اسماعيل.

ساهم في تحرير عدد من كتب هيكمل، لاسيما «الطريق إلى رمضان»، من أجل دس عدد من كبير من الأكاذيب التي أرادت «الوكالة» تعميمها على الرأي العام.

الرئيس نيكسون ومستشاره الخاص دونالد ماكينوتش كيندال. وضع كيندال، بالتنسيق مع كيسنجر ومدير الـ CIA ريتشارد هيلمز، خطة الانقلاب العسكري في تشيلي (سبتمبر 1973) لإطاحة الرئيس ألييندي وارثايب المجازر المعروفة. وكان كيندال يلعب خلال الفترة نفسها دور قناة اتصال بين الـ CIA وكيسنجر من جهة وهيكمل والسادات من جهة أخرى.



ريتشارد هيلمز (إلى اليمين) ،مدير وكالة المخابرات المركزية (1966-1973)، ومدير عملياتها قبل ذلك، وسفير واشنطن في إيران لاحقاً (1973-1976). أعطى هيلمز توجيهاته في العام 1965 للشيخ كمال أدهم من أجل دفع مخصصات سنوية لأنور السادات، رئيس مجلس الأمة المصري آنذاك، إلى أن أصبح رئيساً لمصر، حيث أصبحت مخصصاته تدفع من خلال «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» الذي موله الشيخ زايد بن سلطان لصالح عمليات CIA السرية.



ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية. كان على علاقة وثيقة مع الصحفي محمد حسنين هيكل وزميله أحمد حمروش ، رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» (و عضو تنظيم «الضباط الأحرار» سابقاً).

في مارس 1970، وباقتراح من المذكورين، ومعهما المفكر الفرنسي روجيه غارودي، تلقى دعوة من جمال عبد الناصر لزيارة القاهرة سراً لكي يلعب دور «الوسيط» في التواصل مع غولدا مائير. لكن الزيارة أحبطت بسبب الصراعات الحزبية الإسرائيلية التي انفجرت بعد إقدام موشي دايان على فضح هذه الاتصالات في ندوة عامة في تل أبيب.

الفريق نذير رشيد، مدير المخابرات العامة الأردنية الأسبق (بالزي العسكري)، ومعاونه للشؤون السورية طارق علاء الدين طوبال مطلع السبعينيات. أصبح الثاني مدير المخابرات خلال الفترة (1982-1989). وكان رشيد أول من كشف لسفير ألمانيا الديمقراطية في المغرب، في نوفمبر 1973، تجنيد جهازه - من خلال معاونه طوبال - للعديد من مسؤولي وضباط النظام السوري وتمرير معلوماتهم العسكرية عن تاريخ وتوقيت حرب أكتوبر إلى الموساد الإسرائيلي من خلال الملك حسين.

مصدر الصورة: «أرشيف فولف».



يفغيني بريماكوف، رجل الـ KGB المتجول في الشرق الأوسط تحت قناع صحفي، خلال إحدى مهماته السرية في كردستان العراق مع الزعيم الكردي مصطفى البرزاني، عميل الموساد العريق والـ KGB في آن معاً.

كان بريماكوف أحد أعلام تسفيغون الذين يحصون أنفاس رجال أندروبوف في العالم العربي، وكان يلتقي زعماء إسرائيليين بتكليف من «ترويك» موسكو بهدف تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد قطعها في يونيو 1967.

مصدر الصورة: أرشيف «لجنة أمن الدولة KGB».



شمونيل غورن، مدير عمليات الموساد في أوروبا أواخر الستينيات وبداية السبعينيات. تمكنت عميلة HVA في قيادة الحلف الأطلسي في بروكسل، أورزل لورنزن، من تحديد هويته ومكان إقامته في العاصمة البلجيكية، فكان ذلك سبباً في تتبعه من قبل HVA واكتشاف رحلته السرية إلى لندن أواخر العام 1970 لتجنيد أشرف مروان في عيادة الدكتور إيمانويل هيربرت، بمساعدة الملك حسين وكمال أدهم.



تسفي زامير، رئيس جهاز الموساد 1968-1973، والملحق العسكري الإسرائيلي في لندن قبل ذلك. تعرف على كمال أدهم في لندن واتبعا معاً دورة تأهيل عليا في (لانغلي) مقر الـ CIA وأصبحا صديقين حتى وفاة أدهم في العام 1999. سافر زامير إلى لندن صباح 5 أكتوبر 1973 بناء على طلب عاجل من عياله أشرف مروان ليتلقى منه أحدث معلوماته عن تاريخ وتوقيت حرب أكتوبر. وكان زامير عمل مع كمال أدهم على تجنيد أشرف مروان منذ العام 1970.



362

رجل الموساد أشرف مروان. أحاده عبد الناصر من لندن و وضعه تحت الإقامة الجبرية بعد أن اكتشفت HVA اتصالاته مع أمراء خليجيين وقبضه منهم أموالاً لحبيبه الخاص. وفي ديسمبر 1970 ضبطته الجهة نفسها مجتمعاً مع مسؤول عمليات الموساد في أوروبا، شمونيل غورن، وكمال أدهم و الملك حسين، في عيادة الدكتور إيمانويل هيربرت. لكن السادات اعتبر تقرير HVA الذي نقلته له موسكو «مؤامرة شيوعية لتشيويه سمعته وسمعة ناصر بعد وفاته». في 4 أكتوبر 1973 طلب اجتماعاً عاجلاً مع رئيس الموساد، تسفي زامير، لإبلاغه تاريخ وتوقيت الحرب.



الفريق محمد صادق، رئيس أركان الجيش المصري أواخر عهد ناصر، والملحق العسكري المصري في ألمانيا الغربية قبل ذلك (حتى العام 1966). كان ذا ميول أخوانية - نازية ومعادياً بقوة للشيوعية، ويعتبر هذه الأخيرة «مؤامرة يهودية عالمية». دبر بالتعاون مع هيكل وحسن التهامي وقائد الحرس الجمهوري، الليثي ناصف، و مدير محطة الـ CIA في القاهرة، يوجين ترون، انقلاب السادات في العام 1971، فكفاه هذا الأخير بتعيينه وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ضابطته الاستخبارات الخارجية في ألمانيا الديمقراطية متلبساً

بالتعاون مع المخابرات العسكرية في ألمانيا الغربية ومع توماس تونيغان (ضابط الـ CIA المسؤول عن جمع المعلومات عن ألمانيا الشرقية في السفارة الأمريكية في بون). لُقّق مع هيكل و يوجين ترون وكمال أدهم قصة «سرقة» الذهب المصري من قبل الخبراء السوفييت في العام 1972 بهدف التشهير بالوجود السوفييتي وتبرير طرد الخبراء.

الفصل الخامس

كوسيفن في القاهرة:

المهمة «السرية» تبدأ علنا

«الاتحاد السوفيتي لا يبحث لنفسه عن شيء في المنطقة»

لم أكن قادراً على النوم ذلك الصباح، فذهبت إلى مكتبي في وقت مبكر من بعد ظهر يوم الاثنين، 15 أكتوبر. وبناء على أوامر غروميكو، حُصِرَ زملائي في إدارة المنظمات الدولية نسختين من مشروع قرار إلى مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار رداً على الاقتراح الأميركي الأخير المتعلق بـ«المبادئ الأساسية لقرار نهائي من مجلس الأمن» الذي تلقتة موسكو في اليوم السابق، الأحد 14 أكتوبر.

كانت مسودتا المشروعين كلتاهما مختصرتين جداً، ولا تتضمنان سوى فقرتين. الفقرة الأولى من النسخة الأولى تدعو الأطراف المشاركة في القتال إلى الموافقة على وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فوراً، بينما تحت فقرتها الثانية على «انسحاب الجنود الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة على مراحل طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 242، وإكمال الانسحاب خلال فترة متفق عليها من الزمن». وقد جرى تضمين الإشارة إلى القرار 242 لأنها كانت متضمنة في الوثيقة الأميركية أيضاً.

أما مسودة النسخة الثانية فكانت مختلفة قليلاً عن مسودة النسخة الأولى، إذ حدثت شرطاً وقف إطلاق النار على نحو أكثر تعييناً ووضوحاً، فدعت الأطراف المتحاربة إلى البقاء في الأماكن التي تشغلها عند سريان وقف إطلاق النار، وأشارت إلى المدة الزمنية التي يجب أن يستغرقها انسحاب الجنود الإسرائيليين. وقد ترك واضعو المسودة لوزير خارجيتنا غروميكو مسألة تحديد الطول الدقيق للفترة التي يستغرقها الانسحاب. وحين ناقشنا المسودتين مع غروميكو، فضّل النسخة الثانية، لكنه أدخل عليها بعض التعديلات التي -من وجهة نظري- كان مرجحاً أن يرفضها الأميركيون. فقد اقترح ربط وقف إطلاق النار بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (حتى حدود 4 يونيو 1967)، وتحديد طول فترة الانسحاب بثلاثة أسابيع. ورغم أنني حاولت الإشارة إلى أن هذا لم يعد واقعياً مع انقلاب موجة الوضع العسكري لصالح إسرائيل، فإنني فشلت في إقناعه. وقد أمرنا غروميكو بإغناء النسخة الثانية بالمعلومات والتفاصيل من أجل مناقشتها في الاجتماع التالي للمكتب السياسي، الذي كان مُجدولاً يوم الاثنين 15 أكتوبر.

كنت محبطاً جزّاء موقف غروميكو؛ فهو عادة ما يكون عقلانياً ويستمتع بروية إلى حجج مرؤوسيه، ويمكن أن يقتنع إذا ما ووجه بحجج مقنعة. لكن هذه المرة، وكما اتضح لي، لم يكن حتى هو نفسه مؤمناً بأن نسخته الخاصة من مشروع القرار ستنجح في الحصول على الموافقة في مجلس الأمن. ومع ذلك تمسك بموقفه بعناد. وعلى مدى عقود من خدمتي الدبلوماسية نادراً ما واجهتُ تصرفاً غريباً لرؤسائي على هذا النحو. وذات مرة كنا وحدنا وكان في مزاج طيب، فتجاسرتُ على سؤاله عن سبب ما اعتقدتُ أنه كان رأياً غريباً منه إلى حد ما. وحينها تبسم وقال: «انظر يا رفيق فيكتور ليفونوفيتش إسرائيليّان! أخشى أن يكون الجواب على سؤالك أكثر تعقيداً ويكمن فيما وراء قدرتك على الإدراك!» وفي نهاية المطاف فهمت أن مواقف غروميكو لا يكون بإمكانها أن تفعل شيئاً على مستوى السياسة الدولية في بعض الأحيان، فتنحطّ بدلاً من ذلك إلى مستوى «الدبلوماسية المحلية» التي تهدف إلى كسب نقاط في الصراع التنافسي فيما بين أعضاء المكتب السياسي أنفسهم. وفي الحالة التي نحن بصددّها، ربما أراد غروميكو أن يتجنب الاتهام بأنه معتدل أكثر مما ينبغي في التعامل مع الأميركيين، وهي أكبر جريمة يمكن أن يُتهم أو يُدان بها سياسي سوفيتي، رغم أن سياسة الاعتدال إزاء الولايات المتحدة، بل والاعتدال المفرط إزاءها في أحيان كثيرة، كانت في واقع الحال السياسة الرسمية للاتحاد السوفيتي طوال تاريخه تقريباً، وبشكل خاص منذ بداية عهد برجينيف، باستثناء مواقف نادرة في هذا العهد أو ذاك لا تعبر عن سياق النهج العام. ولهذا

قرّر غروميكو- كما يبدو- أن يُظهر أرثوذكسيته وصلابته «الماركسية-اللينينية» من خلال اقتراحه مشروع قرار كان يُعرف مسبقاً على نحو يقيني أن تمريره في مجلس الأمن لن يكون ممكناً، بسبب رفضه المؤكد من قبل الأميركيين وحلفائهم. من يدري؟ فنسختنا مشروع القرار اللتان أرسلتا إلى غروميكو ربطتا وقف إطلاق النار بانسحاب الجنود الإسرائيليين، وبالتالي كان لهما فرصة ضئيلة في أن تحظيا بقبول الولايات المتحدة في أي حال.

سبق اجتماع المكتب السياسي الجدول انعقاده مساء يوم الإثنين، 15 أكتوبر، بعضُ الوقائع الدبلوماسية الهامة التي جرت مناقشة الحرب في سياقها. ففي ذلك اليوم بدأت المباحثات بين رئيس وزراء الدانمارك، أنكر يورغنسن، ورئيس الوزراء السوفييتي كوسيفغن. وخلال المحادثات شدد كوسيفغن، فضلاً عن إبداء الاهتمام العميق للاتحاد السوفييتي بمسائل حيوية تتصل بخفض التوتر في أوروبا وفي كل مكان، على الأهمية الكبيرة لإيجاد طرق لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. وعبر أيضاً عن سخطه فيما يتعلق بالتلميحات إلى أن تضامن الاتحاد السوفييتي مع العرب هو مصدر التوتر في المنطقة، ملاحظاً أن هذه التلميحات أبعد ما تكون عن الحقيقة، كما قال. وكان هذا رداً على أولئك الذين اتهموا إدارة نيكسون، بشكل رئيسي في الولايات المتحدة، بأنها تسمح للاتحاد السوفييتي باستخدام سياسة المصالحة بين الشرق والغرب على حساب إسرائيل. وأكد كوسيفغن أن الاتحاد السوفييتي سيفعل كل ما بوسعه من أجل تعزيز العلاقات المتحسنة مع الغرب، «ولكن، بالطبع، ليس على حساب التضحية بمبادئه»، بما في ذلك «مبدأ الرفض الحازم للعدوانية الإمبريالية»، كما قال (1).

على الرغم من أن كوسيفغن لم يقترب من مسألة وقف إطلاق نار فوري، إلا أنه عبّر مراراً خلال حديثه عن رغبة الاتحاد السوفييتي العميقة في إيجاد تسوية طويلة الأمد في الشرق الأوسط. «فجميع أعمالنا تهدف إلى مساعدة شعوب البلدان العربية لتحرير أراضيها التي تحتلها إسرائيل، وتحقيق تسوية سياسية عادلة، وتعزيز استقلالها، وخلق اقتصاد وطني مزدهر، والتطور على طريق التقدم»، كما قال في مأدبة الغداء الرسمية، قبل أن يؤكد بشكل قاطع على أن «الاتحاد السوفييتي لا يبحث عن شيء لنفسه في الإقليم» (2).

و وفق الخطوط العامة نفسها تحدث برجينييف أيضاً حين استقبل يورغنسن في اليوم التالي، 16 أكتوبر. ومع أن المحادثات الدانماركية-السوفييتية لم تلعب أي دور هام في تسوية أزمة الشرق الأوسط، لكن الكريملن استخدمها كفرصة ومنصة لرفض أية إحياءات من

الغرب عن أن تضامن الاتحاد السوفييتي مع «الأخوة العرب» يلقي ظللاً من الشك على التزام موسكو الصادق بسياسة الانفراج مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عموماً. وقد أحب هؤلاء نعمة قادة الكرملن خلال استقبالهم الضيف الدانماركي، كما يمكن أن نستنتج من تقرير لمراسل «نيويورك تايمز» في موسكو في 16 أكتوبر (3).

لقاء ليلي آخر في الكرملن:

«الضربة الجوية المصرية الأولى فشلت تماماً، ومبارك نصاب ودجال أحرق»

كان لاجتماع المكتب السياسي يوم 15 أكتوبر أهمية خاصة، نظراً لأن المناقشات ذهبت إلى أبعد من مسألة وقف إطلاق النار. وقد استمر الاجتماع، الذي حضره معظم أعضاء المكتب السياسي وسكرتيري اللجنة المركزية، سبع ساعات، من التاسعة مساءً وحتى الرابعة من فجر اليوم التالي، 16 أكتوبر؛ غير أنه جرى بطريقة غير منظمة، بل وفوضوية إلى حد ما. فقد تنقل المشاركون بين موضوع وآخر خبط عشواء، وكان بعضهم يقاطع البعض الآخر أحياناً، ويكرر من حين إلى آخر ما سبق له أن قاله. وركزت مناقشات الاجتماع بشكل أساسي على الموضوعات التالية: انقلاب موجة الوضع العسكري لصالح إسرائيل؛ التعاون السوفييتي-العربي؛ ازدياد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل؛ العلاقات السوفييتية-الأميركية وإمكانية التوصل إلى وقف لإطلاق النار. كما جرى التطرق إلى موضوعات أخرى ذات صلة مثل موقف الصين و احتمال حظر إمدادات النفط العربي. وكان المشاركون الأساسيون في النقاش، بالإضافة إلى بريجنيف الذي ترأس الاجتماع، كلاً من: كوسيفن، بودغورني، غروميكو، غريتشكو وأندروبوف، بالإضافة إلى رئيس الأركان الماريشال كوليوكوف وقائد القوات الجوية الماريشال بافل كوتاخوف الذي كان يشارك في اجتماعات المكتب السياسي للمرة الأولى منذ بداية الحرب.

قدم بريجنيف لأعضاء المكتب السياسي ملخصاً حول المحادثات مع الرئيس الجزائري بومدين. وكان لافتاً وصفه لها بأنها «محاولة عربية لجر الاتحاد السوفييتي إلى فخ النزاع في الشرق الأوسط وتوريطه فيه بشكل أعمق». وقال إن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير حاسمة وفعالة في الشرق الأوسط. وبحسب بريجنيف، فإن المشاركين السوفييت في المحادثات مع بومدين استنتجوا منها أن زيارة عاجلة لرئيس الوزراء كوسيفن إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الرئيس السادات، والتي يمكن أن تحصل بأسرع وقت في 16 أكتوبر، يمكن أن تفي بهذا الغرض. ودعا بريجنيف أعضاء المكتب السياسي للتعبير عن وجهات نظرهم بهذا القرار.

لم يكن هناك أي اعتراض على زيارة كوسيفغن إلى القاهرة، ولا أحد سأل لماذا جرى اختيار كوسيفغن وليس غروميكو للقيام بهذه الزيارة. شيء واحد، مع ذلك، بدا واضحاً: لم يكن كوسيفغن سعيداً بهذا القرار. فطوال الاجتماع، ومرة تلو الأخرى، طلب من المكتب السياسي صياغة تعليمات واضحة لا تقبل التأويل للمهمة. ولكن ما من أحد كان مستعداً للقيام بذلك، لأنهم كانوا يعرفون في قرارة أنفسهم أنه زاهب في مغامرة خاسرة لا أحد يريد تحمل نتائجها، ولهذا تواطؤوا بإيحاء باطني متبادل على تجاهل مطلبه المحق! أما سبب اختياره دون غيره للقيام بهذه المهمة فلا تفسير له سوى أنه اعتراف بهيبته الدولية ومعرفته سياسات الشرق الأوسط. وربما كان هذا القرار، الذي كان بريجينيف هو من بادر إلى اتخاذه بنفسه، كما قال لي مساعد كوسيفغن، بورييس بازانوف، مسألة «ديبلوماسية محلية» أيضاً.

من جهته، وفي سياق تقويمه الوضع العسكري، لاحظ الماريشال كوليكوف أن الهجوم الذي شنه المصريون في 14 أكتوبر، بعد «الوقفة العملية/التعبوية» التي استغرقت خمسة أيام، وبعد أن فات أوانه كلياً نتيجة لحشد الإسرائيليين جميع قواتهم الإحتياطية وإخراج الجبهة السورية من الحرب عملياً خلال تلك الأيام الخمسة، «جرى صده من قبل الإسرائيليين الذين أنزلوا ضربة قاصمة بالمصريين وأقعوا بهم خسائر فادحة في المعدات بلغت أكثر من مئتين وخمسين دبابة خلال بضع ساعات، فضلاً عن خسائر هائلة في القوى البشرية تقدر بالآلاف، ما بين قتل وجريح وأسير، على الرغم من أن القادة المصريين يدعون بتبجح أحق أن قواتهم تمكنت من تعزيز موقفها ومواقعها نتيجة لهذا الهجوم»! [بعد سنوات على هذه الأحداث، اعترف الجنرالات المصريون في مذكراتهم، خصوصاً الشاذلي والجمسي، بهذه الضربة الإسرائيلية التي قصمت ظهرهم، والتي حولت اتجاه الحرب كلياً بعد 24 ساعة وحسمتها نهائياً لصالح نصر إسرائيلي كاسح].

وقد عبّر كوليكوف في سياق حديثه عن إحباطه من المأزق العسكري، غير أنني لا أتذكر ما إذا كان أشار خلال الاجتماع إلى أي شيء يتعلق بالتحرك الإسرائيلي لعبور القناة أو تطويق «الجيش الثالث» المصري. لكنه اعتبر حصول هجوم عسكري إسرائيلي معاكس لاستعادة المكاسب التي حققها المصريون خلال الأيام الأولى من الحرب، بما في ذلك عبورهم إلى الضفة الغربية من القناة، أمراً «مرجحاً بقوة» بعد الكارثة التي أسفر عنها فشل الهجوم المصري. ولم يكن واضحاً ما إذا كان حدسه، الذي سيتحقق بحذافيه بعد مرور أقل من عشر ساعات، قائماً على تقارير الاستخبارات العسكرية السوفيتية أم مجرد تقدير عسكري سوفيتي فطري لمآلات الحرب؟! وبعد سنوات على ذلك سنقرأ في الوثائق الإسرائيلية أن

رئيس الأركان **دافيد أليعاز** كان ينتظر الهجوم المصري بفارغ الصبر، لأنه حَضَّر نفسه جيداً لإجهاضه وتدمير القوات المهاجمة والانتقال فوراً إلى الهجوم المعاكس والعبور إلى الضفة الغربية للقناة بعد خمسة أيام من الوقفة التعبوية المصرية! فقد كان **أليعاز** يقرأ أفكار القيادة المصرية بدقة، مثلما كان **كوليكوف** يقرأ أفكار الإسرائيليين أيضاً! ومع ذلك لا بد من الإقرار بأن المصادر الاستخبارية الإسرائيلية في أعلى هرم النظام المصري لعبت دوراً حاسماً، كما تبين لاحقاً من الوثائق الإسرائيلية، في اتخاذ **ألعاز** قراره هذا وعدم المبادرة إلى الهجوم، كما كان بعض بعض زملائه يريد ذلك، قبل أن يقوم المصريون أنفسهم بالأمر.

كان هناك اتفاق خلال الاجتماع على تقويم الوضع العسكري في الشرق الأوسط بأنه أصبح حرجاً، وبأن الإسرائيليين استعادوا زمام المبادرة نهائياً كما يبدو. ورأى **بريجينيف** أن يقوم **كوسيجن** بلفت انتباه السادات إلى عواقب لا يمكن علاجها لأي اختراق إسرائيلي محتمل لقناة السويس. «ذُكِرَ (السادات) بأن القاهرة ليست بعيدة كثيراً عن قناة السويس»، قال **بريجينيف** موجهاً حديثه إلى **كوسيجن**. وقد أيد **أندروبوف** كلام **بريجينيف**، ونصح، بعد أن أشار إلى وضع العرب العسكري الذي يزداد تدهوراً، بأن يشرح **كوسيجن** للرئيس المصري أن القيادة السوفييتية لا تنوي وقف الكفاح سواء في المجال العسكري أو السياسي. «ولكن الآن، ولأسباب تكتيكية، سيكون من الأفضل تعزيز الوضع الحالي ومنعه من الانتكاس»، أضاف **أندروبوف**. وقد عبّر العديد من المشاركين في النقاش، ممن كانوا أعجبوا سابقاً بالانتصارات العربية الأولية التي فاجأتهم، عن اعتقادهم بأن الحرب يجب أن تتوقف طالما أن أهدافها «المحدودة»، كما أرادها السادات والأسد، قد تحققت. وقال **بودغورني** «على الرغم من أن المصريين نجحوا في عبور القناة، إلا أن تحرير شبه جزيرة سيناء عسكرياً أمراً لا يمكن تحقيقه». وقد عبر الماريشال **غريتشكو** عن تأييده لوجهة نظر **بودغورني**، مشيراً إلى أن المصريين والسوريين استخدموا بشكل جيد هجومهم المفاجيء ضد إسرائيل، قبل أن يضيف القول «كان نصراً عظيماً، وجرى إنجازه دون خسائر كبيرة في العتاد والأرواح، لكن الأمور لا تُقاس إلا بنتائجها وخواتيمها التي يبدو أنها ستكون نصراً إسرائيلياً كاسحاً لا لبس فيه إذا لم يجر التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري».

لقد صدمني التغيير الواضح الذي طرأ على رأي **غريتشكو** فيما يخص طريقة قيادة المصريين والسوريين للحرب. فخلال أيامها الأولى كانت تنتابه الشكوك بشأن مآلها النهائي، لكنه يشدد الآن على الصعوبات الخطيرة التي يواجهها العرب في الحرب، وعلى روحهم القتالية العالية التي بدأت تتضعض. وحين قاطع **بريجينيف** حديث **غريتشكو** وأوضح أن المصريين

لم يكونوا طيارين كفئتين بالقدر المطلوب، وأنهم أسقطوا طائراتهم بأنفسهم، لم يوافقهم **غريتشكو** على ذلك تماماً، فقد أثنى على الطيارين السوريين والعراقيين وشجاعتهم، لكنه وافق **بريجينيف** في تقويمه لجهة ما يتعلق بالضربة الجوية المصرية الأولى بداية الحرب. وكشف **غريتشكو** في هذا السياق، للمرة الأولى، عن معلومات خطيرة، ربما استناداً إلى صور جوية حديثة ومعلومات استخباراتية لم تكن متوفرة سابقاً لوزارة الدفاع؛ حيث أشار إلى أن الضربة الجوية المصرية الأولى كانت فاشلة تماماً ولم تحقق سوى أقل من 10 بالمئة من أهدافها، رغم مشاركة أكثر من مئتي طائرة في تنفيذها. وقد أيدته في ذلك قائد القوى الجوية المارشال **بافل كوتاخوف** Павел Кутахов، الذي كان يعرف مصر وسوريا جيداً وشارك ميدانياً - إلى جانب الألمان الشرقيين - في التحقيق التقني في أسباب تمكّن الطيران الإسرائيلي من تدمير سلاحَي الجو المصري والسوري بشكل شبه كلي خلال الساعات الأولى من حرب يونيو 1967! وكشف **كوتاخوف**، وهو طيار مخضرم سبق له أن شارك أيضاً في الحرب العالمية الثانية منذ بدايتها، أن المصريين لم يستخدموا أسراب طائراتهم القاذفة الاستراتيجية TU16 سوى مرة واحدة في الدقائق الأولى للحرب حين قامت طائرتان منها بإطلاق صاروخي كروز من نوع Радуга КСР-2 «كيلت»، يزن الرأس الحربي لكل منهما طناً من المتفجرات [من سماء البحر المتوسط باتجاه مقرات القيادة الإسرائيلية في تل أبيب، إلا أن أحدهما سقط في البحر بينما تمكنت الطائرات الإسرائيلية من إسقاط الثاني، ولولا ذلك لتسبب الصاروخان بدمار هائل في تل أبيب وبذعر غير مسبوق بين سكانها. وسنعلم لاحقاً أن هذا النوع من الطائرات المصرية لم يقلع، طوال الحرب، ولو مرة واحدة من قواعده بعد هذه المهمة اليتيمة والفاشلة، وهو أمر غريب لا تفسير له حتى اليوم! وقال **كوتاخوف** إن ما حصل في الضربة الجوية المصرية الابتدائية «فضيحة عسكرية بالمعنى التام للكلمة»؛ ووصف قائد القوى الجوية المصرية **حسني مبارك** بـ«الدجال والنصاب الأحمق الذي لا يرى أبعد أنفه، والذي قوّت على مصر فرصة نادرة وغير مسبوقة لن تتكرر في تدمير المطارات والمواقع العسكرية الإسرائيلية في سيناء وجنوب إسرائيل تدميراً تاماً كما فعل الإسرائيليون في حرب يونيو 1967». ودلّ على ذلك بقوله «إن مبارك زعم في تقريره لقيادة الجيش المصري عن الضربة الجوية الأولى أنها حققت أهدافها تماماً، غير أن الصور الجوية أثبتت أنها فشلت كلياً ولم تحقق شيئاً يذكر، إلى حد أن المواقع الإسرائيلية التي استهدفتها الضربة بقيت سليمة في معظمها على نحو شبه تام. والأخطر من ذلك أن مبارك، وحين اقترح عليه من قبل زملائه في قيادة الجيش أن تتكرر الضربة الجوية قبل أن تبدأ القوى البرية عبورها وهجومها، زعم أنه

لا ضرورة لذلك، لأن جميع الأهداف المخطط لضربها قد دمرت تماماً، وأي تكرار لها سيكون عبثياً وأشبه باستهداف ركاب وأنقاض و ضرب في جثة ميت لا طائل منه سوى تعريض طائراتنا للخطر واستنزاف طاقتها و طاقة الطيارين مبكراً». وبحسب كوتاخوف، فإن سلاح الجو المصري «خالف أبسط قواعد الضربة الجوية الأولى في أي حرب، وهي تكرار الضربة الابتدائية ضد العدو مرة ثانية وثالثة، وحتى رابعة إذا دعت الحاجة، وإلى أن يتم استهداف جميع مواقعه ومطاراته وعُقد اتصالاته وأماكن تحشد قواته والتأكد من تدميرها أو على الأقل إخراجها من العمل قبل بدء الهجوم البري الصديق. وكان بإمكان سلاح الجو المصري، سواء من حيث عدد القاذفات التي يملكها أو إمكانياتها، أن يقوم بذلك كله بسهولة نسبية، خصوصاً وأن الإسرائيليين كانوا لا يزالون تحت وقع الصدمة، بينما كانت الطواقم الفنية الأرضية في القواعد الجوية المصرية تمكنت - بفضل التدريب المكثف الذي تلقاه أفرادها - من إنقاص زمن إعادة تذخير الطائرات وتحضيرها تقنياً للإقلاع مرة أخرى من 45 دقيقة في الماضي إلى 8 إلى 10 دقائق الآن. والغريب العجيب المذهل أن سلاح الجو المصري لم يكتفِ بارتكاب هذا الخطأ القاتل في تنفيذ الضربة الأولى، بل وانكفأ بعدها وغاب عن الأجواء على نحو شبه كامل منذ بداية الحرب، واقتصرت طلعاته على منطقة القناة وخليج السويس دون أن يقوم (بخلاف الادعاءات المصرية الكاذبة خلال الحرب وبعدها) بأي استهداف لمواقع القوات الإسرائيلية التي كانت بدأت تشهد تحشدات واسعة تحضيراً للقيام بهجوم معاكس، إلى حد أن الدبابات والعربات والمدافع الإسرائيلية المقطورة بالشاحنات الثقيلة كانت تتحشد في مجموعات كبيرة، وبعضها كان يصطف في طوابير طويلة على طريق العريش - القنطرة شمال سيناء وطريق العريش - نخل الحسنة Nahel' Al-Hasna في وسطها. وبسبب كثافتها كانت رؤيتها ممكنة حتى بالعين المجردة من مسافات بعيدة، وبالتالي وجود فرصة واقعية لاستهدافها واستهداف الطرق التي تسلكها بسهولة نسبية. لكن أياً من هذا لم يحصل، ولا نعرف السبب حتى الآن».

وبعد أن انتهى كوتاخوف من مداخلته التي أصابت الحضور بالصدمة، عاد غريتشكو للحديث عن أن الحرب هي «حرب تحالف» يشارك فيها عربياً، فضلاً عن مصر وسوريا، دول عربية أخرى. ووفق رأيه، فإن هذا ما عقد إدارة العمليات الحربية، خصوصاً على الجبهة السورية. وقال إنه من الأفضل أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار عند تحديد السياسة السوفييتية، وأن لا نعزّض التحالف العربي للخطر من خلال الاكتفاء بالتشاور مع السادات فقط. وهكذا هدَفَ غريتشكو إلى رسم حدود لمهمة كوسيفغن بأن تكون مهمة استكشافية وحسب.

لم يشاطر الآخرون غريتشكو موقفه، وشدد معظمهم على حقيقة أن دولتين عربيتين فقط، مصر وسوريا، هما في واقع الأمر من تشنان الحرب على إسرائيل، وأن الدول العربية الأخرى مجرد مساندة لها. وقد أُشيرَ إلى العراق على أنه الأكثر فاعلية، بينما الدور الجزائري والليبي مجرد «فرقة»، كما وصفه بريجينيف. ولم يكن محقاً في ذلك، فالقيادة العسكرية السوفييتية كانت تعرف أن الجزائر أرسلت قوات عسكرية برية وجوية مهمة إلى الجبهة المصرية، قياساً بحداثة تشكيل الجيش الجزائري وإمكاناته البشرية والتسليحية آنذاك، فضلاً عن أن عتاده الحربي لم يكن على مستوى من الحداثة الفعالة كثيراً في هكذا حرب تقليدية لم يسبق له أن خاض مثلها، إذ إن خبرته المتراكمة في زمن حرب التحرير ضد الاحتلال الفرنسي كانت في مجال حرب الغوار (حرب العصابات). كما أن الرئيس بومدين، وكما رأينا سابقاً، وضع الإمكانات المالية لبلاده في تصرف موسكو لدعم الجهد الحربي على الجبهتين المصرية والسورية، واستهل خطوته بدفع مئتي مليون دولار مناصفة بين سوريا ومصر كدفعة أولى فورية، وهذا أقصى ما كان بإمكان الجزائر أن تقوم به آنذاك. أما الزعيم الليبي معمر القذافي فكان اشترى حتى تلك اللحظة من الأسلحة الجوية والبحرية، السوفييتية والغربية، بما فيها طائرات «ميراج» الفرنسية الحديثة، ما تبلغ قيمته مليار دولار. ولعل سبب امتعاض بريجينيف من بومدين وموقفه السلبي منه هو أن الكريملن كان يعتبر بومدين امتداداً للأيديولوجيين الراديكاليين العرب أمثال ترويك الأتاسي - زعين - جديد في سوريا، إلى حد أن الصحافة السوفييتية كانت عبّرت عن امتعاضها علناً من وصوله إلى السلطة في العام 1965. فقد كان الكريملن يعتبره أقرب إلى النموذج «الراديكالي» الذي يبينه كاسترو و تشي غيفارا في كوبا و ماوتسي تونغ في الصين وأميلكار كابراال في غينيا بيساو (قبل اغتياله مطلع العام 1973)، المشبعين بـ «العالمثالثية Third-Worldism» التي كانت أفكارها تجتاح العالم آنذاك بفضل خمسة من أشهر منظريها، فرانز فانون [على الصعيد الثقافي]، سمير أمين، بول باران، أندريه غوندر فرائك وأرغيري إيمانويل [على مستوى الأفكار والبرامج الاقتصادية - الاجتماعية]. وكان هؤلاء ماويين كلياً أو جزئياً، وفي الحد الأدنى متأثرين بالأطروحات «الماوية» عن «المتروبولات الرأسمالية و الريف العالمي» وعن «التحريفية السوفييتية»، وناقدين لهذه الأخيرة بشدة. ومن البدهي أن آخر ما كان يمكن أن يدخل السعادة إلى قلب الكريملن، خصوصاً بريجينيف، هو استمرار وجود هذا النوع من «العالمثالثيين» ذوي الرؤوس الحامية، المشاغبين على «بابوية» الكريملن في قيادته للحركة الشيوعية العالمية وسياسته الانفراجية والانفتاحية إزاء الولايات المتحدة والغرب عموماً، والغاضبين من «مهادنته للإمبريالية»، سواء

في الدول العربية أو الأمكنة الساخنة الأخرى من «العالم الثالث». فقد كان يُعتبر هؤلاء رصيذاً احتياطياً للماركسية بطبعتها «الماوية» الصينية و«الغيفارية» اللاتينو-أميركية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن بريجينيف وزملاءه لم يستطيعوا أن ينسوا صراحة بومدين «الفجة» التي قذفها في وجوههم، وفي وسائل الإعلام، حين وصف الموقف السوفييتي من العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا في يونيو 1967 بـ «المتخاذل والجبان». ولم تكن نظرة الجزائريين، من ناحيتهم، إزاء موسكو تختلف عن ذلك. فهم لا يستطيعون أن ينسوا أن الصين كانت من أوائل من دعم «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» في كفاحها من أجل الاستقلال عن فرنسا، في الوقت الذي لم يعترف الاتحاد السوفييتي بـ «الجبهة» وحكومتها المؤقتة في المنفى إلا بعد فترة من اعتراف الرئيس الفرنسي ديغول نفسه بها في سبتمبر 1959 وإطلاقه مفاوضاتٍ معها، أي بعد انطلاقة الثورة الجزائرية بست سنوات، وبعد أن أصبح انتصارها قاب قوسين أو أدنى و«أمراً واقعاً»، كما قال خروتشوف بلسانه في خطاب له في الأمم المتحدة لـ «تبرير» الاعتراف كما لو أنه «عيب أخلاقي» اضطرَّ إلى اقترافه! وفي مرحلة من المراحل وصلت دناءة الكريملن وتهافته السياسيان إلى حد تفكير خروتشوف بزيارة حقول ومنشآت النفط الكولونيلية الفرنسية في «حاسي مسعود»، جنوب شرق الجزائر، في وقت كانت كوبا ترسل إليها سفن السلاح وتعود بجرحى «جبهة التحرير الوطني» لمعالجتهم في مشافيها، رغم أنه لم يكن مضي على انتصار الثورة الكوبية سوى عام أو عامين! ولم يحلْ دون اعتراف خروتشوف هذه الفضيحة إلا تنديد عبد الناصر بالأمر علناً وتحذيره له من الوقوع في فخاخ ديغول؛ بغض النظر عن أن موقف ناصر هذا -وبخلاف الادعاءات الديماغوجية الشعبوية السائدة- لم يكن نابعاً من مواقف «قومية تحررية» بقدر ما كان في إطار دور «المكنسة الأميركية» الذي كان لا يزال يلعبه بالتنسيق مع واشنطن ووكالة المخابرات المركزية لكنس بريطانيا وفرنسا من المنطقة من أجل إحلال الولايات المتحدة مكانهما في إطار مشروع إيزنهاور لـ «ملء الفراغ في الشرق الأوسط وفي كل مكان في العالم يجري طرد المستعمرين التقليديين منه». إضافة لذلك، كان الكريملن يعتقد أن دولة الجزائر القادمة لن تكون سوى في شريط ساحلي ضيق، بينما ستبقى أغلبية الأراضي الجزائرية جزءاً من الدولة الفرنسية، لاسيما منها المناطق الداخلية الغنية بالنفط والغاز والخامات المعدنية، فضلاً عن الصحراء الشاسعة بحد ذاتها، التي لم تكن فرنسا تريد الاستغناء عنها كحقل تجارب لأسلحتها النووية التي بلغت سبعة عشر تفجيراً خلال الفترة 1960-1966، حتى وإن تسببت بكوارث بيئية وصحية هائلة لم تتعاف منها الجزائر حتى يومنا هذا. وكان الاتحاد السوفييتي مسلماً بذلك ويعتبره من

كوسيفغن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

بدّهيات الأمور. وبعد اعترافه بالحكومة الجزائرية المؤقتة في المنفى، لم يتجرأ على تقديم قطعة سلاح واحدة لها بشكل مباشر وباسمه الصريح، بل عن طريق ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا كواجهتين. ولأنه كان يخشى وقوع ولو قطعة سلاح واحدة من مصدر سوفيتي في أيدي الفرنسيين فتكون «دليلاً دامغاً على تدخل الكريملن في شؤون فرنسا الداخلية» (!)، كانت شحنات السلاح كلها ألمانية قديمة الصنع من غنائم الحرب العالمية الثانية، وكانت تُشحن عن طريق مصر ودول أخرى!

على أي حال، وبالعودة إلى موضوع زيارة كوسيفغن إلى القاهرة بعد هذا الاستطراد في الشأن الجزائري، ينبغي أن نشير إلى أن أغلبية المشاركين في الاجتماع رفضت بشكل قاطع اعتبار مهمة كوسيفغن في القاهرة مجرد «مهمة استكشافية». وقد أكد هؤلاء في محاجباتهم على أن إعطاءها الطابع «الاستكشافي» لن يعمل سوى على إطالة الحرب، وأن المطلوب الآن هو إقناع السادات بقبول وقف لإطلاق النار قبل أن تنزلق مصر إلى كارثة. وفي النتيجة لم يصّر غريتشكو على موقفه، وشارك الآخرين رأيهم في أنه حان وقت إنهاء الحرب.

وفيما يتعلق بالآثار المحتملة لهذه الحرب على العلاقات السوفييتية-العربية، عبّر معظم المشاركين في الاجتماع عن اعتقاده بأن هذه العلاقات، وأياً تكن مآلات ونتائج الحرب، ستعزز وتتوسع. ولهذا كان من الطبيعي أن تكون علاقة موسكو مع مصر على رأس جدول مباحثات كوسيفغن في القاهرة، رغم إدراك الجميع ما كان ينتظره من صعوبات في محادثاته مع السادات. أما بودغورني، على سبيل المثال، فكان يعتقد أن مهمة كوسيفغن ستكون عقيمة، زاعماً أنه سيكون من المستحيل تقريباً إنهاء الحرب، إذ «من الممكن أن يقول السادات للرفيق كوسيفغن إن شعبه سيقبله فيما لو وافق على وقف أو إنهاء القتال»، بحسب تعبيره. ومن مفارقات الحياة أن بودغورني سيعيش تسع سنوات بعد ذلك ليرى «نبوءته» التهكمية من السادات وهي تتحقق أمام عينيه في أواخر حياته حين سيجري اغتيال السادات لأسباب كان بعضها-أو المعلن منه على الأقل-يتصل فعلاً بالتوقف عن محاربة إسرائيل («اتفاقية كامب ديفيد»)، كما أعلن قاتله، الضابط الإسلامي الشاب خالد الإسلامبولي، خلال محاكمته!

من جهته كرّس برجينييف ملاحظاته الختامية أيضاً لموقف الكريملن من الدول العربية، ومصر والرئيس المصري بشكل خاص؛ غير أن إشارات المتعلقة بالعرب كانت كلها أكثر اعتدالاً من بعض ملاحظاته خلال النقاش. فتعابير من مثل «أصدقائنا العرب» و«أهدافنا المشتركة مع العرب» تكررت مرات عديدة. كما أنه نصّح كوسيفغن بأن يذكّر السادات بأن الزعماء السوفييت كانوا يحذّرونه دائماً من العواقب الوخيمة لأي حرب. ومع أن نصيحة

موسكو الودية جرى تجاهلها، فإن الاتحاد السوفييتي لا يزال يدعم العرب وسيواصل دعمه لهم في قضاياهم. وأضاف «عليك أن تدير الحادثات مع السادات بطريقة رفاقية وهادئة»، قبل أن يواصل «بلّغه تحياتنا وتمنياتنا الطيبة وتهانينا بالانتصارات العسكرية. وقل له إن الصديق عند الضيق هو الصديق حقاً. قل له أيضاً أن يعدل عن التفكير بأن موسكو لا تثق به». مع ذلك، فإن تعبير **بريجينيف** الأكثر إثارة للاهتمام كان التالي: «لقد ارتكب السادات عدداً من الأخطاء بدأها بطرد الطواقم العسكرية السوفييتية، وأنا أعرف أنه آسفٌ لذلك. لكن، للأسف، إن طموحه وهيبته لا يسمحان له بالتعبير عن ذلك علناً»!

هل كان السادات آسفاً فعلاً لطرده آلاف الخبراء العسكريين السوفييت قبل الحرب؟! وهل كان **بريجينيف** متأكداً فعلاً مما يقوله عن كبرياء السادات وهيبته اللتين تمنعانه من التعبير عن الأسف؟! أم أن **بريجينيف** كان - كنظامه كله تقريباً - ساذجاً وجاهلاً بحقيقة ذلك النوع من الأنظمة التي رعوها في العالم العربي، وفي كل مكان، وفبركوا نظريات أيديولوجية بهلوانية وخرقاء عن «وطنيتها» و«ثورتها» و«عدائها للإمبريالية» وتطورها «اللأرسمالي على طريق الاشتراكية»، لمجرد تبرير انخراطهم معها في علاقات غرام سياسي منافية للطبيعة ومنافية للحشمة، على حد تعبير **فولف**؟!

كم كان فهمنا لشخصية السادات وسياسته ساذجاً وخاطئاً كلياً، رغم التقارير الخطيرة التي كانت تتراكم في أدراج الكريملن منذ العام 1968 على الأقل، حين وضع **أندروبوف** على طاولة المكتب السياسي تقرير شركائه وزملائه في جهاز الاستخبارات الخارجية في ألمانيا الشرقية عن قبضه أموالاً من رئيس جهاز المباحث السعودية والمرجعية الرسمية لوكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط، **كمال أدهم**، الذي كان يعمل مع ضابط الاستخبارات الإسرائيلية **تسفي زامير** شخصياً على تجنيد صهر الرئيس **عبد الناصر** لصالح «الموساد» منذ ذلك التاريخ! وأين وضعوا تقارير الـ KGB و HVA الأخيرة، الموثقة بالصور، عن اللقاءات السرية التي جمعت **حافظ اسماعيل**، مستشار السادات للأمن القومي، مع **كيسنجر** في واشنطن وباريس خلال العامين الأخيرين، والتي سيكشف عنها **كيسنجر** نفسه بعد سنوات في مذكراته؟! و أسفاه! رغم كل تلك المعلومات المبكرة، كان هذا هو التقويم السائد آنذاك في الكريملن بخصوص الرئيس المصري وسياسته؛ وهكذا كانت سياسة الاتحاد السوفييتي الشاملة نحو مصر تقوم على هذا الفهم الأحمق والأخرق والمزيف. «كُنْ مرناً وناور وافعل كل ما هو مطلوب بحيث لا تصطدم مع العالم العربي. يجب أن لا نستفز السادات كيلا يصرح بأننا نقوّض الصداقة مع العرب»! كان ذلك هو التوجيه الأخير الذي أعطاه **بريجينيف**

لرئيس حكومته قبيل ساعات قليلة من توجهه إلى القاهرة في زيارته التي سيكون فشلها طلقة الرحمة على مستقبله السياسي.

كانت مسألة الإمدادات العسكرية لكل من مصر وسوريا، وللمرة الثانية، موضوعاً لنقاش خلافي خلال الاجتماع في سياق مناقشة القضايا العامة للعلاقات السوفيتية- العربية. وقد شدد بودغورني بقوة على وجوب توسيع المساعدة والعون السوفيتيين للدول العربية، بحيث تبقى متكافئة مع الكمية المتزايدة من الإمدادات العسكرية التي ترسلها الولايات المتحدة إلى إسرائيل. ومع ذلك اقترح على كوسيفغن أن يُبلِّغ السادات بأنه «إذا ما استمر في خسارة ألف دبابة أسبوعياً، فإننا لن نكون قادرين على تعويض هكذا خسائر». وقد وافق بريجينيف على ذلك، ونصحه بتذكير السادات بأن الاتحاد السوفيتي استجاب للكثير من الطلبات المصرية، وبأن يشرح له كم هو صعب ومعقد تقنياً ولوجستياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي أن يقوم بتجميع كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مصانع ومخازن تبعد عن بعضها آلاف الكيلومترات، قبل أن يقوم بنقلها إلى سوريا ومصر عبر طرق جوية ملتوية ومطارات تبعد عن بعضها هي الأخرى آلاف الكيلومترات أيضاً. كما أعطى كوسيفغن تعليمات بأن يُطمئن السادات بأن الاتحاد السوفيتي سيستمر في إرسال الإمدادات، لكنه لا يستطيع الاستمرار إلى ما لا نهاية في إرسال بدائل تعويضية للخسائر العربية الهائلة.

في منتصف النقاش، تساءل غروميكو بشكل مبسط «عَمَّا إذا كان سيتوجب علينا نحن والأميركيين إيقاف الإمدادات العسكرية (إلى العرب وإسرائيل) كلياً؟ لم يكن هناك أي تعليق على الملاحظة. لكن بريجينيف، واختصاراً منه للنقاش، رفض فكرة غروميكو بسرعة. فقد كان يعتقد أنه حتى إذا ما أثار الأميركيون هذا الاحتمال، فإن الاتحاد السوفيتي لن يكون بإمكانه مجارة الفكرة «رسمياً». «فهذا - كما لاحظ بريجينيف - سيكون انتهاكاً لاتفاقياتنا الموقعة مع العرب لتزويدهم بالأسلحة والذخائر الدفاعية». وبدلاً من ذلك، اقترح بريجينيف أن يجري حث الأميركيين على وقف إمداداتهم العسكرية لإسرائيل من جانب واحد. ولا أحد بالطبع جادل الأمين العام في ما ذهب إليه وقرره.

كانت سياسة الولايات المتحدة موضوعاً آخر للنقاش. فقد لاحظ غروميكو أن هناك زيادة معينة في الدعم الأمريكي لإسرائيل، ناجمة عن نشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي كان قطع شوطاً كبيراً في تأكيد حضوره و تعميق جذوره في مختلف مؤسسات صنع القرار السياسي الأميركية، فضلاً عن المؤسسات الخاصة، على حساب ما عُرف آنذاك باسم «تيار المستعربين المتعاطفين مع العرب». فالمساعدات العسكرية والمالية الأميركية لإسرائيل

تتزايد تدريجياً، كما قال، وهذا من شأنه أن يجعل الوصول إلى أية تسوية في الشرق الأوسط أمراً بالغ التعقيد. وقد وافق كوزنيتسوف على تقويم غروميكو، مشيراً إلى برقيات دوبرنين عن محادثاته مع كيسنجر. أما كوسيفن فقد اشتكى من أن موسكو ليس لديها صورة واضحة عن موقف واشنطن الرسمي والحقيقي. «في محادثاته مع السفير دوبرنين، كرر وزير الخارجية الأميركية مرة تلو الأخرى تعابير من مثل (هذا رأيي الشخصي وليس رأي الرئيس). أليس هذا خدعة؟ كيسنجر شخص مخادع». لاحظ كوسيفن بانزعاج.

أود هنا أن أسجل ملاحظة تتعلق بتكتيك كيسنجر في التعبير عن أن هذا «رأيه الشخصي» أو «تفكيره بصوت عالٍ»، الذي لجأ إليه كثيراً في محادثاته الدبلوماسية، والذي تسبب بغضب حتى في دول أوروبا الغربية أيضاً، فضلاً عن موسكو بطبيعة الحال. وقد أخبرني بعض زملائي الأوربيين الغربيين أن هذا الأسلوب لم يُستقبل بحفاوة حتى في عواصمهم. «فنحن لا نهتم برأي كيسنجر الشخصي. ما نريد معرفته هو الموقف الرسمي للحكومة الأميركية»، كما قال لي دبلوماسي فرنسي صديق ذات مرة في نيويورك.

البعض في الكريملن فهمَ عادةً كيسنجر هذه على أنها انعكاس للوضع المعقد في واشنطن، الناجم عن تداعيات «فضيحة ووترغيت» وتضعف في تماسك مركزية القرار. مع ذلك، وفي الوقت نفسه، عليّ أن أعترف بأن عواقب «وترغيت» جرى التقليل من شأنها وأسيء فهمها على نحو فظيع في الاتحاد السوفييتي، إلى حد أن الصحافة السوفييتية لم تنشر سوى القليل جداً من التعليقات بشأنها. فعلى سبيل المثال، تجنبت الصحافة السوفييتية التطرق إلى الأمر طوال أربعة أشهر بعد انفجارها أواسط يونيو 1972، ولم تظهر قصتها الأولى عن الفضيحة إلا في 22 أكتوبر حين نشرت «البرافدا» تقريراً مختصراً تحت عنوان «كابوس ليلة السبت»، في إشارة إلى يوم 20 أكتوبر عندما أقال الرئيس نيكسون المحقق الخاص في القضية أرشيبالد كوكس وعندما تقدم المدعي العام ريتشاردسون ونائبه وليم روكلسهاوس باستقالتيهما. فالإعلام السوفييتي قلل من أهمية التطورات السياسية في واشنطن، متّبِعاً توصية اللجنة المركزية. وربما كان هذا متساوقاً مع بيان بريجينيف في مؤتمر صحفي صيف العام 1973 حين تجنب تقديم أية فكرة على الإطلاق عما إذا كانت «فضيحة ووترغيت» قد أضعفت موقف نيكسون المتعلق بالسياسة الخارجية، وأكد أنه لا ينوي استغلال القضية. «سيكون من غير اللائق تماماً ومن غير المناسب كلياً لأي قائد سوفييتي أن يتدخل بأي طريقة في مسألة أميركية داخلية صرفة»، كما قال⁽⁴⁾. فهل استمر في التقيد بهذه الفلسفة النبيلة، أم كان ذلك مجرد جُبْنٍ وسوءٍ تقديرٍ وقصرٍ نظرٍ سياسياً، في وقت كانت واشنطن تتدخل في شؤون

الاتحاد السوفييتية الداخلية حتى حين يحصل حادث مروري في أحد شوارع موسكو أو تموت بقرة أو معزاة نتيجة خطأ طبي بيطري في تعاونهات قراه النائية!؟

كانت مبتذلة وسخيفة ومضحكة جداً أيضاً تلك التعليقات الأولية التي صدرت في موسكو حول «فضيحة ووترغيت» و«القوى التي تقف وراءها»، من قبيل: «القوى الرجعية المعادية للاتحاد السوفييتي» في الولايات المتحدة تريد أن تعاقب نيكسون على سياسته الانفراجية إزاء الاتحاد السوفييتي، لكن «القوى التقدمية» الأميركية أكثر قوة من أن تسمح لذلك بالحدوث! لقد سمعتُ هكذا «تحليلات» وشعوذات مجنونة حتى داخل ردهات ومكاتب الكريملن نفسه. وعندما تستمع وهكذا «تحليلات» داخل «قلعة الماركسية-اللينينية» عليك أن تتخيل وتؤمن بكل ما أوتيت من مدارك عقلية بأن «الحزب الجمهوري» الذي ينتمي له الرئيس نيكسون هو فصيل ماركسي-لينيني، وأن خصومه «الديمقراطيين»، ومعهم مئات الألوف من الأميركيين المناهضين لـ «حرب الهند الصينية»، الذين فاضت بهم الشوارع والساحات الأميركية، هم القوى الرجعية المعنية بهذا التحليل والتوصيف «الماركسي-اللينيني»! وللأسف نحن أيضاً، كديبلوماسيين محترفين، لم نُعرِ تطورات «وترغيت» في واشنطن، ولا ردود فعل ملايين الأميركيين على افتضاح الجرائم الرهيبة التي ارتكبتها جيشهم في فيتنام، أيَّ اهتمام يُذكر، ولا الأهمية الكبيرة للآثار التي تركتها على الموقف الأميركي من الحرب في الشرق الأوسط.

مع ذلك، يبقى الجانب الأكثر غباءً وانحطاطاً من الزاوية الأخلاقية في توصيفات الكريملن للرئيس الأميركي وأعوانه هو أنها جاءت في وقت كان ملايين الأميركيين المناهضين للحرب، بمن فيهم الآلاف من الصحفيين والنخب الأكاديمية والثقافية، رغم انتهاء التورط الأميركي في فيتنام رسمياً قبل نحو شهرين من اندلاع حرب الشرق الأوسط (ومع استمراره في كمبوديا و لاوس، حيث قُتل أكثر من ربع مليون مدني بأوامر كيسنجر الشخصية)، يصِفون قادة «البيت الأبيض»، خصوصاً نيكسون و كيسنجر و وزراء الدفاع الذين أوغلوا في دماء الفيتناميين خلال عهدهما وما قبله (مكنمارا، كليفورد، ملفين ليرد... إلخ)، بـ «المجرمين والكلاب المسعورين»، بعدما اكتشفوا بربرية الجرائم الرهيبة التي أمر رئيسهم ومعاونوه باقترافها في فيتنام، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال غارات جوية نفذتها طائرات B52 التي أمر كيسنجر بتزوير سجلات طلعاتها الجوية لإخفاء ما كانت تقوم به، فضلاً عن تدمير السدود وارتكاب المجازر ضد الأبرياء المدنيين عن سابق إصرار وتخطيط؛ وهي جرائم كان أول من كشف عنها الصحفي الشاب سيمور هيرش الذي كان بدأ منذ العام 1967 بنشر تحقيقات مثيرة عن التجارب الأميركية السرية للأسلحة الكيميائية

والبيولوجية ليس فقط على قطعان الثروة الحيوانية الأميركية، بل وحتى على مواطنين أميركيين أيضاً، بعضهم من العسكريين الفقراء، قبل أن يتبعها بسلسلة تحقيقاته الشهيرة عن مذبحة «ماي لاي» في فيتنام في العام التالي؛ وهي التحقيقات التي جعلت منه نجماً عالمياً لم يَخْبُ ضوؤه حتى اليوم. وغني عن البيان أن هيرش، الذي نال أرفع الجوائز الصحفية العالمية على إنجازاته الصحفية تلك، سيصبح على مدى العقود اللاحقة، [وحتى يومنا هذا]، أحد ألمع صحفيي التحقيقات منذ نشأة الصحافة، والرجل الذي يمكن أن يُنسب له -دون مبالغة- فضلٌ كبير في وضع الحرب الفيتنامية على سكة النهاية، نظراً للدور الهائل الذي لعبته تحقيقاته في إيقاظ الجمهور الأميركي وتعبئته في شوارع الولايات المتحدة وبقية أماكنها العامة ضد الحرب والجرائم التي ارتكبتها حكومته هناك. ولا تقلل هذه الحقيقة شيئاً من شجاعة ونبل أولئك العشرة آلاف سجين رأي أميركي الذين أمر «صديقنا التقدمي» نيكسون بزجهم في السجون بسبب مشاركتهم في تلك الاحتجاجات المناوئة للحرب!

تحدث **برجينيف** مطولاً أيضاً خلال الاجتماع، الذي انتهى في ساعة متأخرة من فجر 16 أكتوبر، عن الدور المتنامي للصهيونية في الولايات المتحدة، وصرّح بأن الصهاينة يريدون أوسع مساعدة عسكرية لإسرائيل لكي تصبح أولوية السياسة الخارجية الأميركية، دون أن ينتبه إلى حقيقة أن الصهيونية لم يكن بإمكانها أن تقيم دولتها لولا الدعم العسكري، بالطائرات والدبابات وآلاف المتطوعين من «البلاشفة الأممين»، الذين أرسلهم الكريملن إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين خلال العامين 1947 و 1948، وأن ابنته **غالينا** نفسها - وفي اللحظة التي كان يتحدث خلالها - كانت تدير شبكة من رجال المافيا الذين ينهبون مخزون الدولة من الماس لصالح الموساد الإسرائيلي في فيينا و مدينة أنتفيرن البلجيكية، وحتى في تل أبيب نفسها، بمعرفته الشخصية ومعرفة وشراكة عديله، الجنرال **سيميون تسفيغون** - نائب رئيس جهاز الـ KGB! وإذا كان حديثه عن الدور المتنامي للصهيونية في الولايات المتحدة صحيحاً، وهو صحيح، فمن العبث والسخف أن يوضع في السياق الذي وضعه فيه، وإلا سيكون علينا أن نعتبر **نيكسون** و وزير خارجيته **كيسنجر** وإدارتهما معادين جميعهم لإسرائيل والصهيونية، ولهذا فإنهم يواجهون «تأمراً» عليهم من قبل الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة! والغريب العجيب أنه -رغم ذلك- اعترف في حديثه نفسه بأنه يمكن أن يكون هناك حتى تدخل عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة، في الحرب الدائرة الآن في الشرق الأوسط، بهدف حماية أمن إسرائيل المهدّد. «الولايات المتحدة تساعد إسرائيل في

كوسيفغن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

حالة من النشاط المحموم غير المسبوق»، كما أعلن مقتبساً من وثيقة، قبل أن يبلغ المكتب السياسي، نقلاً عن الوثيقة نفسها، بأن الولايات المتحدة أرسلت خلال الأيام القليلة الماضية إلى إسرائيل ثماني طائرات نقل متخمة بالأسلحة والمعدات الحربية الأخرى، و 39 طائرة من أنواع مختلفة، و 42 طائرة فانتوم، و 29 طائرة هيلوكبتر، بالإضافة إلى عشر سفن شحن. وهذه المعدات العسكرية الأميركية يجري تسليمها بانتظام إلى ميناء «نابولي» في إيطاليا وموانئ ألمانية، وبشكل خاص ميناء هامبورغ على نهر «إلبه» الذي يصب في بحر الشمال، ليجري تحويلها من هناك إلى إسرائيل، بينما يجري نقل بعضها الآخر مباشرة إلى «مطار العريش» في شمال سيناء. هذا فضلاً عن 300 مليون دولار كإمدادات إضافية من الحكومة الأميركية جرى تخصيصها مؤخراً.

لكن، وفي الآن نفسه، غاب تماماً أي ذكر لسياسة الانفراج السوفيتية-الأميركية عن حديث بريجينيف وعن مداخلات أعضاء المكتب السياسي عموماً خلال هذا الاجتماع، وساد مكانها الاستياء العام من السياسة الأميركية والنغمة الغاضبة إزاءها جزاء وقوفها الأعمى إلى جانب إسرائيل. أما الأثر الوحيد للانفراج في الاجتماع فكان قرار المكتب السياسي إبلاغ «البيت الأبيض» بزيارة كوسيفغن «السرية» الوشيكة إلى مصر، والذي أبلغناه بدورنا في برقية فورية إلى السفير دوبرنين في واشنطن لكي يبلغ الإدارة الأميركية به؛ فبدا الأمر كما لو أننا نستئذنها بالسماح لرئيس حكومتنا بزيارة مصر!

المهمة الرئيسية لزيارة كوسيفغن السرية/ العلنية إلى القاهرة

مع ذلك، كانت المسألة المركزية في اجتماع 15 أكتوبر نقاشاً حول وقف لإطلاق النار، حيث جرى توزيع مسودة مشروع القرار الذي أعدته وزارة الخارجية، والتي أجازها غروميكو، على المشاركين في الاجتماع. وخلال تقديمه للمسودة، شدد كوزنيتسوف على أن الغاية الأساسية منها هي تطبيق القرار 242 الذي ساندته الأمم المتحدة ومعظم العرب، لاسيما مصر وسوريا المعنيتين مباشرة بالأمر، بالإضافة للولايات المتحدة. وأعرب عن اعتقاده بأنه إذا ما شددت المسودة على القرار 242 فإن قراراً جديداً يتعلق بإنهاء الحرب في الشرق الأوسط يمكن أن يكون مقبولاً من جميع أعضاء مجلس الأمن. ومع أن بعض المشاركين أبدى تحفظاته، إلا أن أياً منهم لم يعارض فكرة وقف لإطلاق النار. وقد أعرب بودغورني عن اعتقاده بأن الاقتراح السوفيتي بوقف إطلاق نار فوري يختلف جوهرياً عن موقف السادات وعن الموقف السوفيتي الذي يستند إلى المبادئ اللينينية في السياسة الخارجية! والحقيقة، كما قال، هي أن كوسيفغن في محادثاته المرتقبة مع السادات سوف يستخدم الحجة

القائلة بأن الولايات المتحدة لن تدع إسرائيل تخسر الحرب أبداً «وهذا اعتراف بضعفنا، ضعف الاشتراكية، في مواجهة الرأسمالية».

لكن، وبالرغم من ذلك، فإن معظم أعضاء المكتب السياسي لم يكن بإمكانه أن يجد بديلاً ملائماً لوقف إطلاق النار. وأكد غروميكو أن وضعاً صعباً سيجري على رفض السادات الاقتراح السوفييتي بوقف إطلاق نار فوري، «فالعرب سيُهزمون، والسادات نفسه ستجري إيطاحتُه وربما يُقتل، بينما ستتدهور العلاقات السوفييتية مع الولايات المتحدة ومع العرب أيضاً»، كما قال.

من ناحية أخرى، أثارت الدعوة إلى انسحاب تدريجي للقوات المسلحة الإسرائيلية إلى حدود العام 1967 بعض الشكوك. أندروبوف - مثلاً - كان متأكداً من أن تحديد مراحل الانسحاب «سوف يثير مجادلات طويلة عبثية مع الأميركيين، لاسيما بعد انقلاب الموجة لصالح إسرائيل وتضعف الموقف العسكري العربي الذي لم يعد يؤهل العرب لأكثر من الخروج من الحرب ببعض ما تبقى من ماء وجههم والحصول على بعض الوعود المستقبلية الفارغة»، وأن «أقصى ما يمكن أن نقوم به بعد انقلاب موجة الوضع العسكري لصالح الإسرائيليين هو محاولة منع العرب من رفع الرايات البيضاء إلى ما فوق رؤوسهم، رغم أنها محاولة يائسة وليست مضمونة النتائج». أما بودغورني نفسه، وكان الأكثر تعاطفاً مع العرب على أساس أيديولوجي، وحين أثار البعض ضرورة الإشارة إلى القضية الفلسطينية في أي قرار جديد يصدر عن مجلس الأمن، فلم يكن بإمكانه سوى التعبير عن اعتقاده بأن «إشارة عامة وحسب للانسحاب الإسرائيلي وفق القرار 242 ستكون كافية، رغم أنه من المشكوك به أن يقبل الأميركيون والإسرائيليون حتى بهذا إشارة بعد استعادتهم زمام المبادرة وتمكّنهم من تسديد ضربات قاصمة للجيش العربية تنبئ بأنهم أمام يونيو جديد»، في إشارة منه إلى هزيمتهم النكراء في العام 1967. وكانت هناك ثلاثة آراء تتعلق بالجهة التي يجب أن ترعى صياغة وإصدار القرار. فبعض المشاركين أكد على أن الرعاية يجب أن تكون للاتحاد السوفييتي وحده، بينما رأى آخرون أنها يمكن تكون بالشراكة مع الولايات المتحدة. أما الرأي الثالث فرأى أن يجري تقديم مشروع القرار باسم دول عدم الانحياز.

أخيراً كان هناك نقاش بشأن ما إذا كان يجب عرض مشروع القرار على السادات وأخذ موافقته أو مجرد إحاطته علماً بمضمونه. وكان بودغورني يمثل الرأي الأول، إذ أوصى بعرضه مسبقاً على السادات والحصول على موافقته «لئلا يتهمونا مستقبلاً بأننا تصرفنا من وراء ظهورهم». لكن غروميكو فضّل موقفاً مقيّداً وعدم أخذ رأيه أو رأي أي جهة عربية

أخرى مسبقاً، ونصح بإبلاغ الرئيس المصري فقط بـ «المبادئ الأساسية حول قرار نهائي يصدر عن مجلس الأمن» وسؤاله عن ملاحظاته بهذا الشأن. فقد كان ضد منح السادات أي تعهد مسبق يتعلق بالموقف السوفييتي في مجلس الأمن. ولم يتطرق أحد إلى الرئيس السوري الذي غاب ذكره عن النقاش كلياً. فقد كان مفهوماً ضمناً لدى الجميع أن الهم الوحيد الذي يشغل بال الأسد الآن هو وقف إطلاق النار بأي ثمن، بعد أن أصبحت عاصمته في مرمى المدفعية الإسرائيلية، وبعد أن نهض «الناظر الإسرائيلي» من تحتها، فضلاً عن أنه هو من كان أصلاً صاحب بضاعة وقف إطلاق نار مبكر، ولا معنى -بالتالي- لأن نشغل أنفسنا بكيفية إعادة بيعه بضاعته نفسها.

وفي النهاية أجمالَ **برجينيف** النقاش بالقول إن مسودة القرار التي تتضمن، كعنصر هام، إشارةً إلى القرار 242 كمرجعية، وهذا ما يتفق بشكل تام مع المصالح الأمنية للاتحاد السوفييتي، لكن تحريك الأمر يتطلب -كما قال- «مداولات مع الأميركيين»، بالنظر لأن الولايات المتحدة ستقبل، حسب اعتقاده، الفقرة الأولى من المسودة (التي تنص على «وقف إطلاق نار في المكان»)، لكنه يتوقع أن تكون هناك صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالفقرة الثانية (التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي). وفي حال رفضها الأميركيون، تابع يقول، يمكن إعادة صياغتها - على سبيل المثال - بحيث تقتصر على ذلك الجزء من الفقرة الذي يحيل إلى ضرورة الإلتزام الكامل بشروط القرار 242.

وفي ختام حديثه نصح **كوسيفغن** بأن يلفت انتباه السادات إلى الممانعة المتنامية التي تبديها الولايات المتحدة ضد اتخاذ إجراءات من أجل إنهاء الحرب. في بداية الحرب طلبوا عقد جلسة لمجلس الأمن، كما لاحظ، لكنهم الآن ينتظرون الوقت بعد أن نهضت إسرائيل من كبوتها، ويزيدون في الآن نفسه من شحنات الأسلحة لإسرائيل. وكان على **كوسيفغن** أيضاً، وفق نصائح **برجينيف**، أن يقنع السادات بأن من الضروري تعزيز موقف العرب الذي وصلوه خلال الحرب، ومنع تدهوره، وتأجيل هدف تحرير باقي الأراضي العربية المحتلة إلى وقت آخر. «قل لصديقنا السادات إنه إذا ما حصل وقف لإطلاق النار دون أن ينسحب الإسرائيليون من الأراضي العربية، سنساعد المصريين على بناء نظام دفاعي عميق و واسع وقوي يكون نقطة وُثوب لطرد المحتلين الإسرائيليين نهائياً من سيناء. فالأمريكيون يجب أن يفهموا أن على المرء أن يحترم العرب الذين يساندهم الاتحاد السوفييتي».

طلب **برجينيف** من **كوسيفغن** كذلك أن يبلغ السادات بأن الرئيس اليوغسلافي **تيتو** وافق على أن يتشاور - باسم دول حركة عدم الانحياز - مع الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن،

وأن يناقش معهم مسودة مشروع قرار يتعلق ببندين: مناقشة الطرفين المتحاربين من أجل وقف إطلاق النار فوراً، والمطالبة بانسحاب الجنود الإسرائيليين، ربما تدريجياً، إلى مواقعهم في 4 يونيو 1967. ورأى أن من الأفضل أن تتخذ هكذا مبادرة من قبل دول «الحركة»، وبالتالي -كما استنتج- سيكون الاتحاد السوفييتي أكثر حرية في التصرف. وكرر الزعيم السوفييتي مرات عدة القول إن المهمة الرئيسة لزيارة **كوسيجن** هي تأمين موافقة السادات على وقف لإطلاق النار. وكان عزم **بريجينيف** على إنجاز وقف لإطلاق النار قوياً جداً إلى حد الإشارة إلى «إمكانية فرضه بقوة الأمر الواقع» إذا ما فشل **كوسيجن** في مهمته. لكن ما عناه بعبارة «وقف إطلاق نار بقوة الأمر الواقع» لم يكن واضحاً، حتى بالنسبة له على الأرجح، وما من أحد من المشاركين في الاجتماع سألته أن يوضح ذلك. وقد اكتفى بالإشارة إلى أن ذلك يمكن تنفيذه بالتعاون مع الأميركيين. ومن المؤكد أنه لم يكن في خلفية تفكيره وعقله الباطن سوى التعاون الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حين زلق لسانه بتلك الفكرة.

ربما كان من أكثر التعليمات التي تلقاها **كوسيجن** أهمية خلال الاجتماع هي وجوب أن يجعل السادات يفهم أن الاتحاد السوفييتي لن يكون طرفاً في الحرب. «يجب أن تعلن له ذلك رسمياً. يجب أن لا يكون هناك أي سوء فهم أو تفاهم حول ذلك»، قال له **بريجينيف** بنبرة حاسمة. فقد كان زعماء الكرملن يعتقدون أن تورطاً عسكرياً سوفييتياً مباشراً في النزاع سيقود حتماً إلى حرب عالمية.

كان موقف الصين المتعلق بقرار لوقف إطلاق النار يصدر عن مجلس الأمن حاضراً على طاولة الاجتماع مرات عدة أيضاً، إذ كان هناك قلق جدي، عبّر عنه عدد من المشاركين أبرزهم **بريجينيف** و **بودغورني** و **غريتشكو**، من احتمال أن تستخدم الصين حق الفيتو ضد أي مشروع قرار سوفييتي-أميركي لا يعكس الموقف العربي بشكل كامل. فأبطل «الأممية البروليتارية» و«الصدقة الأخوية» مع العرب كانوا حساسين جداً من أن يجري اتهامهم من قبل الصينيين بالتورط في «مؤامرة دولة عظمى». وعليّ أن أعترف بأن «العامل الصيني» كان حاضراً في جميع مناقشات الكرملن المتعلقة بالشرق الأوسط تقريباً، خصوصاً وأن الصين كانت بدأت منذ بعض الوقت تحذر الفلسطينيين، رسمياً وعلى نحو معلن، من «مؤامرة سوفييتية-غربية-عربية لتصفية قضيتهم». وفي واقع الحال، ألقى الرعب من تزايد النفوذ الأيديولوجي الصيني المحتمل في المنطقة بظلاله على هموم الزعماء السوفييت الأخرى. أما واشنطن فلم يكن لديها، على الأقل منذ انتهت من تصفية نفوذ الكولونيالية التقليدية بمساعدة «مكنسة ناصر»، مثل هذه المشكلة في تخطيط وتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط.

إضافة لذلك، كان ثمة مسألة أخرى حظيت باهتمام المكتب السياسي خلال الاجتماع نفسه، وهي قضية حظر النفط التي أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في السياسة الدولية مع استمرار حرب أكتوبر. فعندما ذكر **بونومارييف** أن العرب يخططون لاستخدام النفط من أجل الضغط على الولايات المتحدة، رد عليه **كوسيفغن** في الحال بأنه ليس متأكداً من أن الاتحاد السوفييتي سيشجع العرب على وقف تدفق النفط إلى الغرب، ففي اللحظة التي سيبدأ فيها العرب استخدام النفط كسلاح سياسي، فإن قوة عسكرية من الحلف الأطلسي «ستهبط على الشرق الأوسط»، كما قال. وكان يعتقد أن عليه أن يعبر عن هذا الرأي خلال زيارته إلى القاهرة للقاء السادات. وقد أيد **غروميكو** بقوة رأي **كوسيفغن** في هذه المسألة، ولاحظ أن حظر النفط «ليس أداة من أدواتنا ولا وسيلة من وسائلنا»، وأن الاتحاد السوفييتي «يجب ألا يشجع العرب على ذلك». ولم يعلق الآخرون على ملاحظات **كوسيفغن** و**غروميكو**. ولا أتذكر أن مسألة حظر النفط جرى التطرق إليها ثانية في اجتماعات المكتب السياسي أبداً، على الأقل في أكتوبر 1973. وفي أحد اجتماعات **غروميكو** اللاحقة مع مجموعتنا «خلية الأزمة»، بعد حظر النفط رسمياً في اليوم التالي لانتهاء الاجتماع المذكور، 17 أكتوبر، فصل في موقفه قائلاً إن من بادر إلى حظر النفط هو السعودية والكويت والبحرين ودول عربية أخرى عميلة أو في الحد الأدنى موالية في معظمها للولايات المتحدة والغرب. ولذلك، فإن هذه الدول «لن تتجرأ على تحدي المصالح الأميركية والغربية في المنطقة» كما قال، مشدداً على «أننا (الاتحاد السوفييتي) لن نتعاون معها» في هذا الأمر.

لذلك، إن الزعم -كما فعل صحفيون ومؤرخون غربيون كثر- بأن موسكو حثت العرب على استخدام سلاح النفط ضد الغرب، وبشّرتهم بنجاح فوري لهذا السلاح، وحتى إرشادهم إلى الطرق والأساليب الأكثر فعالية في استخدامه، هو بروباجندا دعائية رخيصة تتعارض تماماً مع وجهات النظر التي جرى التعبير عنها من قبل جميع أعضاء المكتب السياسي في اجتماع 15 أكتوبر. ولا يتناقض هذا مع حقيقة أن وسائل الإعلام السوفييتية علّقت فعلاً بتعاطف مع العرب وأبدت تفهمها لقرارهم وقف ضخ النفط؛ فقد شددت على أنه يدخل في إطار حق السيادة للدول العربية في استخدام مواردها الطبيعية الخاصة كما ترى ذلك مناسباً لها. وفي هذا السياق ذكرت الصحافة السوفييتية أنه في حين كانت القوى الغربية في الماضي، خلال الحقبة الكولونيالية، هي التي تستخدم سلاح النفط كوسيلة لقمع واستغلال الشعوب العربية، فإن «الدول العربية هي من يفعل ذلك اليوم». وكتب خبير سوفييتي بارز في

شؤون النفط، روبن أندرياسيان، إن الدول العربية المنتجة للنفط «حريصة على قلب هذا السلاح ذي الحدين ليكون ضد الاحتكارات النفطية و الأوساط الإمبريالية العدوانية»⁽⁵⁾.

حين لم تهبط قوات الحلف الأطلسي على الشرق الأوسط رداً على حظر النفط العربي، كما تخوف كوسيفغن، وخصوصاً بعد حديث وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني في مؤتمر صحفي في كوبنهاغن (2 نوفمبر 1973) عن أن السعودية «ستقوم بتفجير المناطق الحساسة في حقول النفط فوراً إذا لجأت الولايات المتحدة إلى القوة واحتلت السعودية، وهذا سيكون انتحاراً لها لأنه سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الغربي كله»، تغير موقف الاتحاد السوفيتي من حظر النفط العربي في فترة ما بعد الحرب، لاسيما بعد أن أدرك-كدولة منتجة ومصدرة لهذه السلعة الحيوية- أنه سيجني عائدات كبيرة نتيجة لارتفاع أسعارها التي تسبب بها الحظر العربي. لكن الكريملن لم يلعب أي دور خلف الكواليس في ترتيب الحظر، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد كان هناك قلق حقيقي يسيطر عليه طوال أيام الحرب لجهة أن حظر النفط سيعقد ويوسع النزاع في الشرق الأوسط ويجعل الولايات المتحدة أكثر عدوانية واستشراساً، رغم أن شركاتها النفطية الاحتكارية وبنوكها التي احتضنت عائداته الضخمة الناجمة عن ارتفاع أسعاره، كانت المستفيد الأساسي منه -كما تبين لاحقاً- حتى على حساب حلفائها الأوروبيين.

انتهى اجتماع المكتب السياسي بأربعين دقيقة من الملاحظات والتوجيهات الختامية التي قدمها بريجينيف، والتي وصفنا محتواها أعلاه. وفضلاً عن ذلك، نصح بريجينيف موفده كوسيفغن بالبقاء في القاهرة بضعة أيام، وأن يبقى على الزيارة سرية، وأن لا يبلغ أحداً سوى واشنطن بمهمته! وكانت هذه ذروة أخرى من ذرى الكوميديا السوداء والشيذوفرينيا التي من النادر أن ترى فصولاً شبيهة لها في أي مكان في العالم إلا في الكريملن، والتي سنرى مشهداً آخر مكملها في القاهرة.

تحدد توقيت إقلاع كوسيفغن إلى القاهرة بحيث يكون عند الحادية عشرة من صباح 16 أكتوبر، أي عملياً بعد بضع ساعات على الاجتماع الذي انفضّ عند الرابعة فجراً من اليوم نفسه. أما نحن في «خلية الأزمة» فكانا في حالة هلع، إذ كان علينا أن نصوغ التوجيهات الخاصة بمحادثات كوسيفغن في القاهرة على أساس الملاحظات التي دونها خلال الاجتماع، قبل أن يصادق عليها المكتب السياسي. ولم تكن المشكلة في قيود الوقت فقط، ولكن أساساً في طبيعة الاجتماع بحد ذاته، أي في السياق الذي تشعبت فيه وجهات النظر التي جرى التعبير عنها.

فحتى في إيجاز بريجينيف الختامي كانت مهمة كوسيجن محددة بشكل مختلف. فهو شدد على وجوب فعل كل شيء من أجل الحفاظ على الصداقة مع العرب، وبشكل خاص مصر؛ لكنه شدد بعد ذلك على أولوية إنهاء الحرب وترتيب وقف لإطلاق النار في الشرق الأوسط. ولم يكن واضحاً تماماً ما إذا كان على كوسيجن أن يناقش موضوع مسودة مشروع القرار السوفييتي بشأن وقف إطلاق النار مع السادات أو أن يقيد نفسه بإطلاعها على الموقف الأمريكي وتطوره من المسألة. ذلك لأن السادات كان - كما وجب الافتراض - على علم بهذا الموقف من خلال قناة هيكل و حافظ اسماعيل مع محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة. وليس بحاجة لشروحات كوسيجن في هذا المجال. ولم يكن واضحاً لنا ما الذي كانت تعنيه صيغة بريجينيف «وقف إطلاق نار بقوة الأمر الواقع»؟ وهل جراً. وربما هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما يقوله، ولن يكون قادراً على شرحه فيما لو تجرأ أحد الحضور على سؤاله عن ذلك. فقد كان مجرد لغو وحشو كلام لا معنى له. أما نحن في «خلية الأزمة» فقد كان علينا التوصل إلى أجوبة على تلك الأسئلة وغيرها خلال بضعة ساعات قبل سفره.

مع ذلك، كان أمراً مفاجئاً ومدعاة ارتياح عميق بالنسبة لنا أن بريجينيف ختم مداخلته الختامية بالقول إن التوجيهات الخاصة بمحادثات كوسيجن لا تحتاج لمصادقة المكتب السياسي رسمياً. وهذا ما أكسبنا في «خلية الأزمة» بعض الوقت. فقد اقترح أن يكون التلخيص الذي قدمه في نهاية النقاش، والذي أعده كاتب الاختزال، هو التوجيهات الرسمية الخاصة بمحادثات القاهرة، الأمر الذي وافق عليه الجميع دون نقاش قبل أن يغادروا الكرملن بسرعة؛ ولم يبق سوى بريجينيف نفسه، بالإضافة إلى غروميكو ومجموعتنا في «خلية الأزمة»، حيث تخلفنا عن البقية لبعض الوقت. وكان بريجينيف في مزاج مرح ومغتبط كما لو أنه أنزل جِملًا ثقيلاً عن كاهله، إلى حد أنه أحبَّ «تبادل وجهات النظر الصادرة والرفاقية بين الشيوعيين» في المكتب السياسي، وحكى قصصاً وطرفاً فكاهية وسألنا بأسلوب استعطافي غير مألوف عما إذا كان تلخيصه للنقاش وافياً وشاملاً للنقاط ذات الصلة. وغني عن البيان أن ملاحظتنا كانت مصاغة بأعظم تعابير التمجيد والتبجيل، فـ«العلم العام هو علم الأمين العام»، كما قال الفيلسوف الشيوعي الفرنسي جورج لابيكا ساخراً ذات يوم من أمينه العام. وفي الواقع، أظهر التلخيص الواضح الذي قدمه بريجينيف على الأقل مهاراته وبراعته التي لا تقبل الجدل في تلطيف الوضع الحرج وصياغة بيانات يقبلها جميع زملائه، فما من أحد غيره في المكتب السياسي كان قادراً، كما حاوٍ يُخرج الأرنب من أكمامه، على جمع ما لا يمكن جمعه بأي حال من هذه المتناقضات و«الكراكيب» Старые Вещи السياسية المتنافرة!

«تأمين البروباغندا»

جرت العادة في الممارسة الدبلوماسية السوفييتية منذ وقت مبكر، وهو ما أصبح تقليداً راسخاً فيما بعد، أن تكون كل خطوة يتخذها الاتحاد السوفييتي في السياسة الخارجية مصحوبةً بعدد من الأفعال الدعائية، بما في ذلك نشر المقالات والبيانات من قبل المنظمات «المستقلة» والشخصيات السوفييتية العامة الداعمة للموقف الرسمي، ودعوة العلماء والكتاب والفنانين البارزين للمشاركة في زيارة شخصية سوفييتية هامة والإشادة بها وبمواقفها الحكيمة التي تهدف إلى خدمة البشرية جمعاء، وهلم جراً. فحاشية بريجينيف، لاسيما خلال أسفاره الرسمية الخارجية، كانت دائماً أشبه باستعراض «إمبراطوري»؛ فهي تتكون عادة من عدة مئات من الناس. وحين كنتُ - بصفتي نائباً لرئيس البعثة السوفييتية لدى الأمم المتحدة آنذاك - واحداً من حشدٍ يتألف من أربعمئة (!!) دبلوماسي سوفييتي وعائلاتهم في واشنطن ونيويورك للترحيب به عند وصوله إلى «قاعدة أندروز» الجوية في يونيو 1973، أصيبتُ بالدهشة والذهول لهذا العدد الهائل من «الخبراء» و«المستشارين» الذين كان معظمهم عديم الفائدة تماماً وليس له أي دور خلال الزيارة سوى إضفاء نوع من الهيبة الدعائية الفارغة. وكانت تُدعى هذه العمليات باهظة التكاليف «تأمين الدعاية» Propaganda Insurance أو «المؤازرة الدعائية» Propaganda Backing للزيارة التي تقوم بها الشخصية الهامة.

كانت زيارة كوسيفن إلى القاهرة في 16 أكتوبر مختلفة؛ فهي زيارة عمل، فضلاً عن كونها زيارة «سرية» كما هو مفترض. فلم تكن هناك حاشية، باستثناء فريق صغير من المساعدين، ولم يكن هناك إعلان عن الزيارة. ومع ذلك، فقد جرى اتخاذ عدد من الخطوات الهادفة إلى «تأمين الدعاية» لها. وكان الهدف الأساسي إظهار كم هو الشعب السوفييتي ودود ومخلص ووفي نحو العرب وحربهم ضد إسرائيل. ومن أجل تلك الغاية، باشرت اللجنة المركزية للحزب حملة لقاءات في عموم الاتحاد السوفييتي دعماً للعرب. وخلال زيارة كوسيفن للقاهرة، نُشرت مقالات عديدة حول تلك اللقاءات في جميع الصحف السوفييتية وجرى بثها على نحو متواتر في الإذاعة والتلفزيون السوفييتيين. ولإظهار مدى الإجماع المزعوم للشعب السوفييتي على دعمه الواسع للعرب، جرى عقد اللقاءات في المصانع والجامعات والمزارع التعاونية والمكاتب الإدارية، فضلاً عن أماكن أخرى. فالعمال والفلاحون والطلاب والكتاب والممثلون والمعلمون كلهم إلى جانب العرب، بلا استثناء، ويشجبون بحزم القصف البربري الإسرائيلي للمدنيين. وبتعابير إنشائية مفعمة بالبلادة، أعلنت الشعارات التي رُفعت في تجمع جرى عقده في 18 أكتوبر في «مجمع غوركي»، وهو أحد أكبر المجمعات الصناعية في عموم الاتحاد

السوفييتي أن: «الأرض العربية مُلك للعرب!» (ويا له من اكتشاف!)، وأن «العدوان الإسرائيلي ضد الدول العربية يجب أن يتوقف!»، و «عاشت السياسة اللينينية الخارجية للاتحاد السوفييتي - سياسة السلام»! أما إغراق السفينة التجارية السوفييتية «إيليا ميتشنيكوف» في ميناء طرطوس السوري فتسبب في إطلاق تعابير ساخطة ضد إسرائيل، وأحياناً تهديدات مباشرة لها. وكانت عودة طاقم السفينة إلى ميناء «أوديسا» على البحر الأسود مناسبةً للاحتفاء بها كحدث جماهيري كبير، حيث استقبل أفراد الطاقم كأبطال. وقد تلا المساعد الأول للكابتن، ف. إيفانوف، بياناً مطولاً في المناسبة أكد فيه على الصداقة السوفييتية-السورية العميقة والدائمة، وعلى الطابع السلمي للشحنة التي كانت تنقلها السفينة المنكوبة. وغني عن البيان أن تلك اللقاءات والتجمعات انتهت جميعها بتبني تحية موجهة إلى اللجنة المركزية للحزب أوبريجينيف شخصياً، وعبرت عن التضامن مع العرب ودعم السياسة الخارجية السوفييتية، دون أن يفوتها التأكيد-وفق اللازمة الدائمة-على طابعها «اللينيني». وكان التبني بالإجماع طبعاً، كالعادة! أما محتوى تلك التحيات فكان مألوفاً ومعروفاً جيداً من قبل المقيمين في «الساحة القديمة»، لأن «الرفاق» في اللجنة المركزية للحزب هم أنفسهم من قام بصياغتها وتوزيعها: «هذه بضاعتنا ردت إلينا»، كما قال أحد الكهنة الخبثاء في تلك «الساحة»، مستعيداً إحدى الآيات القرآنية التي كان يحفظها بفضل انحداره من عائلة قوقازية مسلمة [سورة يوسف: 65، المترجم].

بالإضافة إلى الإخراج المسرحي لحملة جماهيرية دعماً للعرب في معركتهم، لم يدع الزعماء السوفييت مناسبة إلا واستخدموها لتشجيع الزعماء المصريين والسوريين. فعلى سبيل المثال، وفي 19 أكتوبر، هنا الماريشال غريتشكو نظيره وزير الحربية المصري أحمد اسماعيل علي، الذي يكنّ للاتحاد السوفييتي كراهية عمياء، ورئيس أركانه وجميع قوات «جمهورية مصر العربية الصديقة» بمناسبة يوم الجيش. كما تمنى للوزير وأفراد الجيش المصري «مزيداً من النجاح في الدفاع عن مكاسب الثورة وفي الكفاح ضد العدوان الإسرائيلي الإمبريالي، ومن أجل الحرية والاستقلال الوطني للشعب المصري»⁽⁶⁾. وبصدق أقول، لا أعرف عن أي «ثورة» كان يتحدث غريتشكو! هل قصد «ثورة مايو الساداتية» في العام 1971، التي خطط لها يوجين ترون، رئيس محطة الـCIA في القاهرة بالتعاون مع الجاسوس هيكل وقائد الحرس الجمهوري الليثي ناصف والجنرال الأخواني-النازي محمد صادق والجاسوس العريق الرابع حسن التهامي، والتي كانت تدير شبكة واسعة من المحرضين المسعورين في المجتمع المصري لاتهام الرعايا السوفييت بأنهم «ينشرون الإلحاد والزندقة والفجور الأخلاقي في

المجتمع المصري المسلم والمحافظ؟! أم أنه كان يعني «ثورة يوليو الناصرية» التي خطط لها وقادها **كيرمت روزفلت جونيور** وممثلهُ رئيس محطة الـCIA في القاهرة، **جيمس آيكليغر**، والتي أعلنت بلسان زعيمها **ناصر** أكثر من مرة بعد «العدوان الثلاثي»: «لقد انتهى جهادنا الأصغر ضد الاستعمار وبدأ جهادنا الأكبر ضد الشيوعية»، و«إن الشيوعيين السوفييت ليسوا سوى مجموعة لصوص لا يختلفون عن الأمريكان، وإن من مصلحتنا أن نرى اللصوص وهم يقتتلون على الغنيمة»، كما صرّح في مناسبة أخرى وفي خطب عديدة كان يكتب مسوداتها أو يضع له خطوطها العريضة **إيشلبرغر** ومستشاره الجنرال النازي **أوتو سكورزيني** وجنرال البنتاغون بول لاينبرغر Paul Lineberger المتخصص في الحرب النفسية، الذي بقي عشر سنوات كاملة تحت تصرف **ناصر** وتصرّف مستشاره لشؤون الإعلام، الكولونيل **عبد القادر حاتم**، إلى جانب الضباط النازيين الآخرين الذين أعارتهم له «الوكالة» لتعليمه كيفية وأصول محاربة الشيوعية والنفوذ السوفييتي وكيفية علّف قطعان والغوغاء والدهماء في العالم العربي بالشعارات القومية الديماغوجية!؟

مع ذلك، كانت الحملة الاحتجاجية التي نظمها الكريملن في أكتوبر 1973 مشهيدة ومثيرة بقدر ما كانت عليها حملات شبيهة في الماضي قبيل حقبة «الانفراج» البريجينيفية التي عملت على كبجها. فمنذ عهد **خروتشوف** بقي الباب مفتوحاً على الغرب بشكل موارد، وشيئاً فشيئاً كان للشعب السوفييتي حظٌ في أن يرى «احتضار» العالم الرأسمالي والإمبريالية بعيونه! فالقمتان الأميركية-السوفييتية الناجحتان في العام 1972 و1973 وسّعت الاتصالات بين الدولتين في الكثير من المجالات. هذا بالإضافة إلى أن الموقف من إسرائيل تغير بعض الشيء. صحيح أن إسرائيل لم تصبح محبوبة، لكن انتصاراتها الساحقة والمدوية على العرب خلقت لها احتراماً واسعاً في الاتحاد السوفييتي، وإن في الجلسات الرسمية والشعبية المغلقة. وفي الوقت نفسه، فإن التصرفات العربية المشينة من حين إلى آخر بحق الاتحاد السوفييتي «الصديق» (وليس طردُ مستشاريه وتقنييه من مصر بطريقة مهينة ومذلة، ونزع ملابسهم في المطارات بعد اتهامهم بسرقة الذهب، سوى أبسط أشكالها)، لم تساهم سوى في خلق المزيد من مشاعر النفور والاشمئزاز والقرف إزاء العرب وقضاياهم في أوساط الشعب السوفييتي، أقلّه خلف الجدران، قبل أن تصبح خارجها في وقت لاحق.

كان خبراء الدعاية في اللجنة المركزية للحزب يعتقدون أن طريقةً أخرى «مبتكرة» في «تأمين البروباجندا» لزيارة **كوسيفن** إلى القاهرة من شأنها أن تخلق تقديراً شعبياً مصرياً وعربياً واسعاً لمساعدة الاتحاد السوفييتي للعرب وتظهرهم لموقفهم نحو الكريملن من أجل

تلك المساعدة. ومع ذلك، كان تنظيم هكذا حملة أكثر صعوبة إلى حد بعيد من ترتيب لقاءات جماهيرية داخل الاتحاد السوفييتي، حيث يمكن جمع الناس بنفخة بوق واحدة. كما أن الزعماء المصريين والسوريين لم يقوموا بأي شيء من هذا النوع. فالسفير **فينوغرادوف** يستذكر مثلاً أن **السادات** ذكر في مناسبات عديدة أن الجيش المصري تسليح بأسلحة من نوعية عالية، وحتى أفضل من تلك التي يملكها العدو، وطلب من **فينوغرادوف** أن ينقل امتنانه للقيادة السوفييتية. وبالمقابل، طلب منه **فينوغرادوف** أن يقول ذلك للشعب المصري والجنود المصريين علناً، لكنه رفض ذلك رفضاً تاماً ولم يفعل أبداً⁽⁷⁾. ولم يختلف الأمر بالنسبة لسوريا ورئيسها. فقد تجنبنا دوماً الإشارة إلى ذلك، باستثناء مرة واحدة⁽⁸⁾. وكذلك فعلت الصحافة العربية التي لم تنشر أية معلومات تتعلق بالمساعدة السوفييتية. لذلك فإن اللجنة المركزية كان بإمكانها أن تعوّل فقط على الأحزاب الشيوعية والمالية لها في الدول العربية، احتياطياً دائماً و «فلسها الأبيض في يومها الأسود».

في 17 أكتوبر، ونزولا عند «نصيحة أخوية» من اللجنة المركزية، أصدرت الأحزاب الشيوعية في العراق وسوريا ولبنان بيانات حيّت فيها الدعم السوفييتي للدول العربية. أما زعيم حزب «الاستقلال» المغربي، **علّال الفاسي**، ورغم أنه لم يكن شيوعياً، فقد زار السفارة السوفييتية في الرباط وعبر عن امتنانه للشعب السوفييتي والحكومة السوفييتية على «دعمهما المطلق للقضية العربية العادلة»، وأكد أن العرب كانوا دوماً في غاية الامتنان للمساعدة السوفييتية، بحسب زعمه المنافق الذي لا أساس له⁽⁹⁾. وكان الإعلام السوفييتي، في سياق تواصله مع جمهوره العربي، بثّ تعليقاتٍ جزائية حول زيارة **بومدين** إلى موسكو، تبرهن على نحو مفترض أن للاتحاد السوفييتي مصلحةً والتزاماً متناميين بمساعدة المصريين والسوريين. وحتى الشيوعيون الإسرائيليون أنفسهم حذوا حذوهم حين حثوا على الانسحاب الإسرائيلي حتى خطوط العام 1967. كما نشر الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي **مئير فلنر** مقالة بهذا المعنى في الصحافة السوفييتية المركزية في 17 أكتوبر.

لكن الحاجة إلى الإقرار العلني بالمساعدة السوفييتية من قبل الزعماء العرب، والتي اتخذت أحياناً شكل التسوّل المهين والمذل كما حصل في طلب اللجنة المركزية المشار إليه أعلاه، أرغمت اللجنة المركزية نفسها على القيام بخطوة غير عادية هي أقرب إلى فضيحة مهنية-إعلامية من أي شيء آخر، وكانت أشبه بلجوء تاجر مفلس إلى دفاتره القديمة لتحصيل بعض الديون. ففي 17 أكتوبر، نشرت «البرافدا» - متأخرةً في ذلك حوالي شهر كامل - وثائق مؤتمر

ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية العربية الذي عقد في لبنان في سبتمبر 1973. وكان الموضوع السائد والمتواتر في الوثائق، التي نُشرت تحت عنوان «ضد العدوانية الإسرائيلية، مع وحدة الشعوب العربية ضد الإمبريالية»، هو «الدور السوفييتي الحاسم» في تطورات العالم العربي. وقد حيا بيان خاص صادر عن المؤتمر «مساهمة بريجنيف الشخصية في السلم العالمي والتعاون الدولي». وزعمت وثيقة أخرى، دون أن يرف جفن من أجفان كاتبها المشعوذين، أن «الصداقة والتعاون العربي-السوفييتي هو الإنجاز الحاسم الأكثر أهمية للكفاح التحرري الوطني للشعب العربي، والضمانة الأكيدة لمزيد من تقدمه، وأنه ليس هناك من قوة اجتماعية واحدة في الدول العربية تستطيع التخلي عن هذا التحالف أو التراجع عنه دون القيام بخطوة نحو اليمين، نحو الرجعية»، فضلاً عن كمّ آخر كبير من هذا اللغو والهراء المجنون⁽¹⁰⁾. وكان هذا النشر المتأخر لوثائق مؤتمر، مضى على انعقاده قرابة شهر، تأكيداً آخرَ لحقيقة أن الكريملن استمر في تعليق أهمية كبيرة على المحافظة على علاقاته الخاصة مع العالم العربي، وسياسة تسوّل الشكر ولو من بائع متجول في قرية عربية نائية.

خلال زيارة كوسيجن إلى القاهرة، تجرّأ الاتحاد السوفييتي على الاعتراف علناً، للمرة الأولى منذ بدء الحرب، بأنه يزود مصر وسوريا بالسلاح. ففي تعليق لها، ضمّنت وكالة «تاس» للأنباء اعترافاً مختصراً بـ «استمرار المساعدة العسكرية السوفييتية إلى المحاربين العرب»، وربط «نمو الفعالية القتالية لكل من الجيشين المصري والسوري بالمساعدة العسكرية التي يقدمها الاتحاد السوفييتي»⁽¹¹⁾. وكان هذا الاعتراف العلني بتسليح العرب، الذي جرت الموافقة عليه من قبل اللجنة المركزية قبل نشره بطبيعة الحال، استجابةً أخرى أيضاً للحاجة الملحة إلى اعتراف علني من قبل الزعماء العرب بفعالية المساعدة السوفييتية.

أزعج موقف العرب زعماء الكريملن وأثار غضبهم. «فهذا الشعب (العربي) ناكر للجميل»، كما لاحظ بريجنيف خلال دردشة مع غروميكو عندما علم محتوى خطاب السادات في البرلمان المصري في اليوم الذي وصل فيه كوسيجن إلى القاهرة. وكذلك فعل مساعده أندريه ألكسندروف خلال حديثه في اجتماع مجموعتنا (خلية الأزمة)، حيث لاحظ أنه حتى غولدا مائير نفسها أشارت إلى الأسلحة والتدريب السوفييتين باعتبارهما العاملين اللذين تسببا بالخسائر الإسرائيلية على أيدي العرب، معترفةً بدور الاتحاد السوفييتي في الانتصارات العربية. وكان الجسر الجوي السوفييتي بلغ ذروته خلال زيارة كوسيجن، الذي أعطى بنفسه - عشية سفره إلى القاهرة - أوامره لتزويد مصر بكل ما تريده من الأسلحة والمعدات

كوسيفغن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

الحربية. فقد كان تقدير المكتب السياسي أن إجراء من هذا النوع من شأنه مساعدة رئيس الحكومة في محادثاته مع المسؤولين المصريين.

أخيراً، قدّم الإعلام السوفييتي صورة عن تعاظم المساعدة العسكرية الأميركية والمعارضة الواسعة للسياسة الموالية لإسرائيل داخل وخارج الولايات المتحدة. ففي 19 أكتوبر، نشرت «البرافدا» تقريراً لمراسلها في واشنطن **نيكولاي كورديوموف** تحت عنوان «البنتاغون يزود المعتدي بالسلاح»، أشار فيه إلى موافقة مجلس الشيوخ الأميركي على شحنات جديدة من الأسلحة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى إعادة نشر انتقاد صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» لهذا القرار⁽¹²⁾. وفي الوقت نفسه، أمرَ أبطالُ «الأممية البروليتارية» في «الساحة القديمة» وفي الكرملن وسائل الإعلام السوفييتية بعدم نشر بيانات صادرة عن قوى ومنظمات شعبية أميركية مناهضة بشكل مباشر لتدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دعماً لإسرائيل، وسمحوا فقط باقتباس بيانات أميركية رسمية وشبه رسمية ضد هذا التدخل، من قبيل بعض أعضاء الكونغرس؛ فلم يكن الكرملن يعترف فعلياً سوى بالفصيل «الماركسي-اللينيني» الذي يمثله «الحزب الجمهوري» الأميركي، حزب الرفيق **نيكسون**، وبفصيل «القوى الرجعية» الذي يمثله «الحزب الديمقراطي» الذي يتأمر مع دوائر الحركة الصهيونية العالمية على **نيكسون**! حتى الخطاب المتشدد نوعاً ما الذي أدلى به زعيم اتحاد العمال السوفييت، **ألكسندر شيليبين**، في اجتماع لاتحاد العمال العالمي في مدينة «فارنا» البلغارية في 16 أكتوبر (وقد بولغ بأهميته في الصحافة الغربية بشكل فظيع) لم يتضمن سوى إشارة عامة جداً إلى الدوائر الإمبريالية الرجعية والصهيونية العالمية⁽¹³⁾. فقد بقيت مبادئ «سياسة الانفراج» مع الولايات المتحدة هي الحاكم الأول والأخير الذي يحدد طبيعة وشكل أي موقف أو تصرف سوفييتي، والسقف الذي كان محظوراً على أي مسؤول أو جهة سوفييتية أن يتخطاه حتى في ذروة الأزمة.

باختصار، بذلت آلة الدعاية السوفييتية قصارها لخلق شروط ملائمة لنجاح مهمة رئيس الحكومة **كوسيفغن**، ولكن دون أي نتيجة، ولم تحصد سوى المزيد من الخيبات، كما سنرى.

المهمة «السرية» تبدأ... علناً

وصل **كوسيفغن** إلى القاهرة مساء الثلاثاء 16 أكتوبر، وكان في استقباله في مطار القاهرة (الذي كان أصبح مطاراً عسكرياً منذ اندلاع الحرب) مستشار الأمن القومي **حافظ اسماعيل**، والسفير السوفييتي **فلاديمير فينوغرادوف**، ومسؤولون مصريون وسوفييت آخرون. وعلى الرغم من أن الزيارة كانت سرية كما هو مفترض، فإن عدداً كبيراً من المسؤولين المتواجدين

كانوا يُزَوِّدون ببطاقات مرور «بمناسبة زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي»، كما كتب عليها! أما السيارة التي أقلت **كوسيجن** إلى القاهرة واخترقت شوارعها ضمن موكب طنان فَرِيَّتْ بالعلمين السوفييتي والمصري! وفي اليوم التالي بثت وسائل الإعلام في العالم كله خبر الزيارة، باستثناء وسائل الإعلام السوفييتية، لأنها أرادت الإبقاء على أمر الزيارة... «سراً»! ولم أفهم على الإطلاق سبب التصريح بأن الزيارة سرية وسبب منع الجمهور السوفييتي من الاطلاع عليها عبر وسائل إعلامه الوطنية، في الوقت الذي حَظِيَتْ بتغطية عالمية واسعة، نظراً لما كان يعوّله العالم عليها من آمال بوقف الحرب. ولكي أكون صريحاً، لم أحاول اكتشاف السبب؛ فهذا هو أسلوبنا السوفييتي الذي لا نظير له في التاريخ كله.

في الطريق إلى مقر إقامته، استمع **كوسيجن** إلى تقرير موجز من السفير **فينوغرادوف** حول آخر التطورات في مصر. كان الخبر الأساسي هو الخطاب الذي ألقاه السادات في البرلمان المصري في وقت مبكر من ذلك النهار، والذي أعلن فيه استعدادة لقبول وقف لإطلاق النار بشرط انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي تحتلها حتى خطوط العام 1967. وقد قَوِّم **كوسيجن** الأمر على أنه «منطقي ولكنه غير واقعي»، وسأل **فينوغرادوف** عما إذا كان السادات قد اعترف في خطابه أو أشاد بمساندة الاتحاد السوفييتي. لكنه أصيب بالإحباط والقنوط حين استمع إلى جواب مراوغ من السفير. فقد كان يتوقع أن يسمع من مضيفه، قُبيل وصوله إلى القاهرة، ولو بعض كلمات التقدير للتعاون السوفييتي - المصري.

أقام **كوسيجن** في «قصر القبة». وقبيل اجتماعه مع السادات، طلب من الملحق العسكري في القاهرة، الأدميرال **نيكولاي إيفليف**، الذي كان عاد لتوه من الجبهة، أن يحيطه علماً بأخر أخبار الاختراق الإسرائيلي للقناة (نحو ضفتها الغربية). وبهذه المعلومات التي كانت في متناوله ذهب للقاء السادات. وكان **إيفليف** بذل جهداً خارقاً للسماح له بزيارة الجبهة قبل وصول **كوسيجن**، ولم يستطع ذلك لولا تدخل شخصي من **سعد الدين الشاذلي** ورئيس هيئة عملياته **عبد الغني الجمسي** لدى كل من وزير الحربية **أحمد اسماعيل علي** والسادات. فكما سبق لي أن أشرت، كان ممنوعاً على رئيس البعثة العسكرية الفريق **بيوتر ساموخورسكي**، فضلاً عن الملحق العسكري نفسه، ممارسة أي نشاط خارج حرم السفارة، ناهيك عن دخول أي وحدة عسكرية مصرية، فكم بالأولى زيارة الجبهة ومعرفة ما يحصل فيها! أما المعلومات الخاصة عن تطورات ساحة المعركة فكان يحصل عليها الطاقم العسكري السوفييتي من خلال محطة KGB وعلاقاتها السرية الخاصة مع بعض العسكريين والمسؤولين المدنيين المصريين، فضلاً عن قنوات أخرى غير رسمية بطبيعة الحال.

عقد كوسيفغن والسادات ثلاثة اجتماعات على مدى الأيام الثلاثة التي استغرقتها زيارته. الأول كان ثنائياً مغلقاً مساء يوم وصوله في 16 أكتوبر، أما الاجتماعان الآخران (في 17 و 18 أكتوبر فحضرهما كل من السفير فينو غرادوف ومستشار الأمن القومي المصري حافظ اسماعيل، الذي كان يقوم، إلى جانب الجاسوس هيكل، بتسريب مضمون محاضرها في الحال إلى كيسنجر عبر صديقهما رئيس محطة الـ CIA المقيم في القاهرة رسمياً، آرثر ناينر، والمشرف عليه في واشنطن، يوجين ترون؛ أو هذا على الأقل ما يخبرنا به فولف في «أرشيفه»، استناداً إلى تقارير «عملائه» في القاهرة وأجهزة التنصت التي زرعها في السفارة الإسبانية (مقر رعاية المصالح الأميركية) ومنزل ناينر نفسه، فضلاً عن برقيات سفارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في العاصمة المصرية، التي لعب موظفوها، وكان بعضهم يتبع HVA ورئيسها فولف مباشرة تحت قناع الصفة الدبلوماسية، دوراً بارزاً في ذلك خلال الحرب.

بدأت المحادثات بين كوسيفغن و السادات بشكل وديّ، وسبقته كلمات الترحيب والأحضان وحتى القبلات على الطريقة العربية. ووفقاً للتوجيهات، نقل كوسيفغن تحيات الأمين العام بريجينيف والقيادة السوفييتية وتمنياتها الطيبة، وهنا السادات بنجاحات القوات المسلحة المصرية في عبور القناة. وقال إن الهدف من زيارته هو بحث مشترك عن الطريقة الأكثر فعالية لإنهاء الحرب، بحيث يكون لصالح مصر وسوريا والعرب جميعاً، بالإضافة إلى تحقيق تسوية عادلة في الشرق الأوسط على وجه العموم. وشرح لمضيفه بأن لديه توجيهات من القيادة السوفييتية لمعرفة ما يفكر به «صديقنا الرئيس السادات» بشأن وقف لإطلاق النار كخطوة أولى على طريق تسوية سلمية، أخذاً بعين الاعتبار أهداف مصر من الحرب والوضع العسكري على الجبهتين المصرية والسورية مع إسرائيل.

بالمقابل، شدد السادات على أن أهداف مصر من الحرب «محدودة»، وهي الشروع في تسوية في الشرق الأوسط وإظهار الكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية. أما الهدف غير المحدود فهو استرداد الأرض التي تحتلها إسرائيل واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه اعترف السادات بأن الولايات المتحدة لن تسمح أبداً بإلحاق هزيمة عسكرية وسياسية كاملة بإسرائيل، مشيراً إلى أن المساعدة العسكرية الأميركية المتزايدة باستمرار لإسرائيل هي برهان على ذلك.

وافق كوسيفغن على تقدير السادات بشأن الموقف الأميركي فيما يتعلق بإسرائيل، ولكنه، وفي الآن نفسه، لفت انتباه السادات إلى حقيقة أن الأميركيين يطالبون بوقف إطلاق نار في المكان (حيث تكون القوات المتحاربة موجودة لحظة صدور قرار بهذا الشأن)، وأطلع الرئيس

المصري على مضامين أحدث الاقتراحات الأميركية بشأن قرار نهائي يصدر عن مجلس الأمن، وطلب من السادات تعليقه عليها.

وقف إطلاق النار مع بقاء الجنود في أماكنهم، كما هو مقترح من قبل الأميركيين، يعني- كما رأى السادات الأمر- أن العدوان الإسرائيلي سوف يفضي إلى بعض التغييرات الحدودية الثانوية فقط، بينما تطالب مصر بالحصول على ضمانات تنص على أن جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967 سوف تُحرر. ودون هكذا ضمانات - كما أكد السادات- لن تكون هناك محادثات بشأن وقف نهائي لإطلاق النار، لأن الحرب لن تكون حققت أيًا من أهدافها التي وُضعت لها. واقترح أن يضمن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة امتثال إسرائيل لاتفاقيات نهائية.

وقال كوسيجن إن أي حرب تنتهي بالسلام، أو بمؤتمر سلام يصادق على نتائج الحرب. أما الصعوبة فتكمن في اختيار اللحظة المناسبة لتحويل الانتصارات العسكرية إلى مكاسب سياسية. وأشار إلى أن القيادة السوفييتية تعتقد أن اللحظة المناسبة قد حانت. فتحرير جميع الأراضي العربية يجب أن يكون النتيجة النهائية للجهود السياسية المشتركة لكل من الدول العربية والاتحاد السوفييتي.

الحرب هي الحرب، تابع رئيس الوزراء السوفييتي، والوضع العسكري المصري ربما يصبح أسوأ. فالإسرائيليون تعافوا من هزائمهم في الأيام الأولى ونفذوا عدداً من الهجمات المعاكسة بنجاح على الجبهة السورية. وفي إشارة منه إلى آخر التقارير التي كان أوجزها له الملحق العسكري، عبّر كوسيجن عن قلقه بشأن الاختراق الإسرائيلي للضفة الغربية للقناة منذ فجر ذلك اليوم، 16 أكتوبر، والاتساع المضطرد للخرق عمقاً وعرضاً على مدى ساعات النهار. كما وعبر عن معارضته القوية والراسخة لتوسيع الحرب وبالتالي لتعقيد النزاع. وشدد على أن حرباً طويلة الأمد ستكون لها نتائج عكسية في غير صالح العرب وموقفهم السياسي والعسكري، وستصب في صالح التحالف الأمريكي- الإسرائيلي. وهذا هو السبب في أن القيادة السوفييتية تفضل بقوة وقفاً فورياً لإطلاق النار، لأنه المخرج الوحيد الذي يحفظ للعرب النتائج العسكرية التي حققوها حتى الآن.

وافق السادات على أن أي حرب، بما في ذلك الحرب الحالية (حرب أكتوبر)، يجب أن تنتهي بالسلام عاجلاً أو آجلاً، لكنه أشعرَ ضيفه بأن وقف إطلاق النار لم يحن وقته بعد، و وصف وضع مصر العسكري بأنه مستقر، وأنكر على نحو متواصل وأخرق وجود تطورات سيئة أو

كوسيفغن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

غير ملائمة على الجبهة المصرية-الإسرائيلية. وإمعاناً منه في الحماقة والكذب، أو ربما الجهل، وصف الاختراق العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية لقناة السويس بأنه «حدث تافه» و «مناورة سياسية ودعائية استعراضية» إسرائيلية! وفي المحصلة لم تسفر الجولة الأولى من المحادثات، التي جرت - ظاهرياً وحسب - على أساس ودّي، عن أية نتائج ملموسة. ولهذا لم يكن **كوسيفغن** سعيداً بها أبداً، وأرسل مضمونها إلى **بريجينيف** في وقت لاحق من تلك الليلة.

ذهب **كوسيفغن** في اليوم التالي إلى السفارة السوفييتية لزيارة طاقمها، فتحدث مع الديبلوماسيين طارحاً عليهم أسئلة حول الحياة اليومية في القاهرة واتصالاتهم مع المصريين وموقف مصر من الاتحاد السوفييتي. وقد فوجيء جداً برؤية شوارع وساحات القاهرة تعج بالشباب الذين يمتعون أنفسهم، وآخرين يسترخون بلا مبالاة في المطاعم والمقاهي. فالكثير منها وسط المدينة كان لا يزال يفتح أبوابه حتى خلال ساعات متأخرة من المساء. وعلى الرغم من أن الأضواء كانت خافتة هنا وهناك، لكن القاهرة لم تصبح معتمة بشكل كامل في أي وقت من الأوقات، وكان من الصعب على زائر أجنبي أن يشعر بأن البلاد تعيش حالة حرب. وهذا ما فاجأ **كوسيفغن** الذي كان يتذكر جيداً الأوقات العصيبة التي عاشتها المدن السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان كل شيء فيها مجنّداً ومعبأ ومُستنفراً لخدمة المعركة في مواجهة النازيين. فالصورة التي يختزنها في ذاكرته عن الحرب تختلف بشكل كبير عن عما كان يراه في القاهرة التي بدت كما لو أنها عاصمة دولة أخرى لا علاقة لها بما يجري من معارك على بعد مئة كيلو متر منها فقط، رغم أنه يمكن أن يتقرر على أساسها مصير البلاد والمنطقة برمتها لعقود طويلة، وربما موازين القوى على الصعيد العالمي نفسه.

من يعتزم ضمان وقف إطلاق النار؟

رُكّز الاجتماع الثاني بين **كوسيفغن** والسادات في 17 أكتوبر على مسألة وقف إطلاق النار. وقد أشار **كوسيفغن** إلى أن مشكلة الضامين التي أثّرت من قبل الرئيس المصري في الاجتماع السابق تستحق العناية، وشارك هذا الأخير رأيَه بأن آلية ما لتأمين التزام إسرائيل بقرارات مجلس الأمن يجب إنشاؤها، وأن هكذا ضمانات يمكن توفيرها من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشكل مشترك. وبقدر ما كانت المدة التي سيستغرقها الانسحاب الإسرائيلي موضع اهتمام، فإن **كوسيفغن** كان يعتقد أن فترة شهرين أو ثلاثة ستكون مقبولة. ومع ذلك، لاحظ رئيس الوزراء السوفييتي أن كيفية ربط هذه المسائل كلها بمسألة التوصل إلى وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن، يجب إيلائها بعض التفكير.

إضافة لذلك، أبلغ **كوسيفن** الرئيس المصري بأن مسودة مشروع قرار وقف إطلاق النار الذي سيقدمه أعضاء مجلس الأمن يمثلون مجموعة «عدم الانحياز»، والتي كان وافق عليها عليها **السادات** خلال محادثاته مع السفير **فينوغرادوف** في وقت سابق، جرى تسليمها إلى الرئيس اليوغسلافي **تيتو** في 14 أكتوبر مرفقة برسالة شخصية من **بريجينيف**. وعبر عن أمله بنجاح اليوغسلاف في الحصول على مساندة لهذه المسودة. ومع ذلك، فإن «المسودة اليوغسلافية» لن تتضمن إشارة إلى قرار مجلس الأمن 242، الذي لم يكن مقبولاً من قبل الفلسطينيين وبعض الدول العربية الأخرى، وهو ما جعل **كوسيفن** يعتقد بأن المسودة لن يكون لها فرصة كبيرة من النجاح، وربما يجري استخدام «الفتنة» ضدها من قبل الأميركيين، وحتى الصينيين أنفسهم أيضاً. فضلاً عن ذلك، لم تتضمن المسودة أي بند يتعلق بالضمانات. والعمل كله يمكن أن يصبح مضيعة للوقت.

في غضون ذلك، وبحسب آخر المعلومات الواردة من الجبهة المصرية-الإسرائيلية، كان الوقت يلعب بسرعة لغير صالح العرب. وقد استمر **كوسيفن** في المحاجبة بأن وقفاً فورياً لإطلاق النار هو مصلحة حيوية للدول العربية ولعملية التسوية السياسية ككل في الشرق الأوسط، وأي تأخير سيكون في صالح إسرائيل وداعميها على نحو مؤكد.

من ناحيته، شدد **السادات** على أن الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة له هو مسألة الضمانات. فمصر يمكن أن تلتزم بوقف إطلاق النار فقط إذا ما جرى التوصل إلى اتفاق واضح ولا لبس فيه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يضمن تطبيق قرار يصدر عن مجلس الأمن ويطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في العام 1967. وبالنسبة للوضع العسكري في تلك اللحظة، كان **السادات** واثقاً-ثقّة الأبله المنفصل عن الواقع-من أن القوات المسلحة المصرية حققت انتصارات عظيمة لا لبس فيها، وأن ما حصل في «قطعة محدودة من الأرض»، حسب تعبيره، في منطقة «البحيرات المرة» (الدفرسوار)، هو «مجرد حادثة عرضية وكلام فارغ»، كما أكد لضيفه **كوسيفن**. وقال إن المصريين منعوا حصول انشطار في جبهتهم في سيناء إلى نصفين ودفعوا الإسرائيليين إلى الخلف. كما أنهم، وفق كلام **السادات**، الكاذب بطبيعة الحال، دمروا الجزء الأكبر من قوة المدرعات الإسرائيلية المتسللة إلى غربي القناة. ومن المثير للسخرية أنه، وفي الوقت الذي كان **السادات** يتحدث إلى ضيفه بهذه اللغة، كانت القوات المدرعة الإسرائيلية تتابع هجومها الثاني الكبير ضد قلب الجبهة المصرية في الضفة الغربية للقناة وتشطرها إلى نصفين. وكانت قوة التسلل الإسرائيلي الجديدة تحقق نجاحاً آخرَ باهراً، حيث تمكنت بسرعة لافتة من شطّر «الجيش الثالث»

المصري أيضاً إلى شطرين معزولين، غربي القناة وشرقيها، فضلاً عن تمكنها من عزل الجيش الثالث في الجنوب (الذي أصبح مشطوراً بدوره إلى نصفين) والثاني (في الشمال) عن بعضهما البعض، وهي تسعى لتطويق مدينة السويس نفسها، كما أكد الملحق العسكري السوفييتي نيكولاي إيفليف، بينما كان كوسيفغن لا يزال مجتمعاً مع السادات، وكان هذا الأخير لا يزال يهذي ويلغو ويتبجح بترهاته وأكاذيبه عن سحق القوات الإسرائيلية المتسللة التي «لا يتجاوز عددها بضعة دبابات شاردة ضلّت طريقها في بساتين المانغو»، حسب تعبيره!

وخلال اجتماعه هذا مع كوسيفغن، عاد السادات إلى مسألة الإمدادات السوفييتية، حيث عبّر عن امتنانه للاتحاد السوفييتي على الأسلحة الحديثة الممتازة التي ساعدت المصريين على هزيمة الإسرائيليين، لكنه كان منزعاً من تأخر تسليم الدبابات وصواريخ «فولغا» (سام 2) وبعض قطع الغيار وأسلحة أخرى كان طلبها عشية الحرب وخلالها. وقد اعتبر بعض التجهيزات، كجسور عبور قناة السويس مثلاً، «قديمة وغير صالحة»، رغم أن أسرع وأكثر عملية عبور للدبابات منذ الحرب العالمية الثانية حصلت بوساطتها، ولولاها لما كان العبور سيحصل بهذه الكفاءة، إن كان بالإمكان حصوله أصلاً، وهذا مستحيل بالطبع، أقله فيما يتعلق بالدبابات والعربات المدرعة، دون أن نبخس -بطبيعة الحال- شجاعة وكفاءة الجنود والتقنيين المصريين. فخلال أقل من 8 ساعات، أي نهاية نهار اليوم الأول من الهجوم المصري، كانت هذه الجسور «القديمة غير الصالحة» -وحدها دون باقي وسائل العبور الأخرى التي جرى استخدامها- قد أمّنت عبور أكثر من 61 ألف عسكري مصري وحوالي 24 ألف عربة، منها 800 دبابة ثقيلة و13 ألف عربة مدرعة وناقلة جنود، وفق الأرقام التي أوردها الفريق سعد الدين الشاذلي (الفصل 31 من مذكراته)، علماً بأنه لم يتم استخدام سوى ثمانية فقط من الجسور السوفييتية الثقيلة لنقل هذه الكميات والأعداد الهائلة من العتاد الحربي والقوى البشرية! الكن كان لابد من كلام السادات لتأكيد نموذجية وأصالة النكران العربي للجميل، إلا حين يكون مصدر هذا «الجميل» الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، فعندها يصبح التطييل والتزمير والتهيل «واجباً شرعياً منصوصاً عليه في القرآن والسنة النبوية» حتى وإن كان غزواً أطلسياً مدمراً لبلادهم، كما حصل مؤخراً في العراق [ربيع العام 2003]!

وفي رده على شكاوى السادات، أشار كوسيفغن إلى أن الجسر الجوي لم يتوقف ولا للحظة واحدة منذ اليوم الثالث لبدء الأعمال الحربية، وظل مستمراً بدقة وفق الوعود والتعهدات السوفييتية. وخلال الأيام القليلة الأخيرة وحدها أرسل الاتحاد السوفييتي ألفاً وستمئة طن من الإمدادات عبر الجسر الجوي، كما قال كوسيفغن، الذي أكد أن الاتحاد السوفييتي يزود

مصر وسوريا بكميات هائلة من الأسلحة والمعدات والذخائر ويعوّض خسائرها أولاً بأول رغم الصعاب والتعقيدات اللوجستية. لذلك يجب أن لا يكون هناك شكاوى بهذا الشأن، كما أكد لمضيفه. فضلاً عن ذلك، تابع **كوسيفغن**، إن الاتحاد السوفييتي ركّز إمداداته خلال الأيام الأخيرة على سوريا بسبب الاختراق الإسرائيلي للجبهة السورية في مرتفعات الجولان؛ لكن إذا استمر العرب في خسارة ألف دبابة أسبوعياً، لن يكون بإمكان مخازن الاتحاد السوفييتي ولا حتى مصانعه في وضع يسمح لها بتعويض هكذا خسائر هائلة. كما لفت انتباه السادات إلى أن المصريين أنفسهم خسروا أكثر من ستمئة دبابة، منها 250 دبابة خلال بضع ساعات فقط قبل يومين خلال هجومهم الأخير (في 14 أكتوبر) الذي تحول إلى كارثة على الجيش المصري، مشيراً إلى أن الاتحاد السوفييتي سيستمر في مساعدة الدول العربية في كفاحها العادل ولن يتردد في ذلك، لكن موارده وإمكاناته ليست غير محدودة، ولهذا يجب التفكير في كيفية إنهاء الحرب والبدء في المفاوضات وعقد مؤتمر للسلام. وتلك هي المقاربة التي تفضلها موسكو في هذه اللحظة، كما قال. ومرة أخرى اتفق السادات مع **كوسيفغن** على أن الحرب يجب أن تنتهي بمفاوضات في مؤتمر سلام، لكنه كرر القول إن الوقت لم يحن بعد لوقف إطلاق النار.

بعد ذلك أرسل **كوسيفغن** تقريراً آخر بنتائج جلسة محادثاته الثانية مع السادات إلى **بريجينيف**. أما ممثل KGB في القاهرة، الجنرال **فاديم كيربيتشينكو**، الذي كان إلى جوار **كوسيفغن** خلال حديثه الهاتفي مع **بريجينيف** في موسكو، فوصف المحادثة بأنها حوار بين أطرش وأخرس. ذلك لأن خط الاتصال بين السفارة وموسكو كان بائساً، وجميع أنواع العوائق التقنية منعت المحادثة. هذا إلى جانب أن **كوسيفغن** كان يعاني مشاكل في السمع، فقد كان يطلب من **بريجينيف** باستمرار أن يكرر ما قاله ويعيد كتابة ملاحظاته الخاصة من جديد على ورقة جانبية.

كنتُ آنذاك على الطرف الثاني من الخط، إلى جانب **بريجينيف** في الكرملن، أراقب ردّ فعل هذا الأخير على ما يقوله **كوسيفغن** من القاهرة. وكان **بريجينيف** منزعجاً على نحو واضح، وفكّر بأن المباحثات كانت معقدة دون مبرر، وسأل **كوسيفغن** مرات عدة عما إذا كان السادات وافق على فكرة وقف إطلاق النار أم لا، فهذا أكثر ما كان يهمله، لأنه كان الهدف الرئيس من زيارة **كوسيفغن**. لكنه لم يحصل على جواب واضح من رئيس وزرائه. «لقد أعلنتُ موقفنا بشكل مُقنِع ومفجِم في المكتب السياسي، لكن **كوسيفغن** أخفق في شرح ذلك للسادات»، كما قال **بريجينيف** متذمراً بعد انتهاء المحادثة الهاتفية.

حصلت الجولة الثالثة، والأخيرة، من محادثات كوسيفغن - السادات مساء 18 أكتوبر. وقد اعترفت وسائل الإعلام الرسمية المصرية بأن «معركة ضارية بالدبابات» كانت تدور آنذاك على الضفة الغربية للقناة، في القطاع الأوسط من جبهة سيناء، أي في منطقة الخرق الإسرائيلي (الدفرسوار) ما بين «البحيرات المرة ومدينة الإسماعيلية»⁽¹⁴⁾. وكان هذا أول اعتراف مصري بوجود عسكري إسرائيلي كبير غربي القناة، رغم مرور ثلاثة أيام على حصوله. وقد أعرب عدد كبير من المحللين عن اعتقاده بأن الخرق الإسرائيلي يمكن أن يوسع الإسفين على الجانب الغربي من القناة ويفصل كلياً بين الجيشين الثالث والثاني. أما كوسيفغن فتلقى من ناحيته تقريراً أكثر سوداوية وتشاؤماً عن ذلك من الملحق العسكري إيفليف قبيل توجهه للاجتماع مع السادات. وقد رسم إيفليف صورة كئيبة للوضع العسكري، شاكياً ومتذمراً من أن أفضل الجنود المصريين، بمن في ذلك الضباط الأكثر خبرة، كانوا على الضفة الشرقية للقناة، وأن النسقين الخلفيين للجيشين الثاني والثالث المصريين (غربي القناة) كانا مكشوفين تماماً، وأنه لم يكن هناك تحصينات دفاعية حول القاهرة. وذلك كله كان يعني أنه لن يكون من الصعب كثيراً، كما اعتقد إيفليف من وجهة نظر عسكرية، أن تزحف القوات الإسرائيلية بسرعة نحو الغرب وتستولي على العاصمة المصرية لو أرادت، أو على الأقل محاصرتها. ورغم كل ذلك، كان السادات لا يزال مستمراً في أكاذيبه وأحاديثه عن «سبع دبابات تسللت إلى غربي القناة بهدف الاستعراض، وتقوم قواتنا بالبحث والتفتيش عنها في حقول وبساتين المانغو، لأنها تمارس حرب عصابات بالدبابات»! أما واقع الحال فكان يقول إن فرقة إسرائيلية كاملة، أي ثلاثة ألوية من المدرعات وقوات المظليين، كانت أصبحت فعلاً غربي القناة في تلك اللحظة التي كان يتحدث السادات مع كوسيفغن في اليوم الثاني من الخرق، 17 أكتوبر، وإن عدداً كبيراً من بطاريات الدفاع الجوي المصرية كان جرى تدميره في المنطقة بواسطة هذه الدبابات المتوغلة و وحدات المظليين بعد أن عجز الإسرائيليون عن تدميرها من الجوا!

في اجتماعه الأخير مع كوسيفغن، كرر السادات الحديث عن أهمية الضمانات في العملية الكلية لأية تسوية سلمية شرق أوسطية. وكان يفضل توقيع اتفاق سوفييتي - أميركي خاص يكون ملزماً ويفرض على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ضماناً حدود الأطراف المتحاربة ويسمح بتطبيق أية تدابير، بما في ذلك التدابير العسكرية إذا لزم الأمر، من أجل تنفيذ جميع جوانب قرار وقف إطلاق نار نهائي. إضافة إلى ذلك، اقترح السادات إنشاء منطقة عازلة تفصل بين الجيشين المصري والإسرائيلي، على أن ينتشر الجنود الأميركيون والسوفييت في تلك المنطقة.

فضلاً عما تقدم، شدد السادات مرة أخرى على أن أي قرار لوقف إطلاق النار لن يكون مقبولاً من قبل مصر إذا لم يتضمن حلاً للمسائل الجوهرية من وجهة نظرها، أي انسحاب جنود الاحتلال الإسرائيلي حتى حدود 4 يونيو 1967، ووجود ضمانات سوفيتية-أميركية لتنفيذ هكذا قرار. فموقف مصر، كما أعلن، هو أنه إذا جرت تلبية الشروط الرئيسة، فإن القتال يمكن أن يتوقف وإن مؤتمرًا للسلام يمكن أن يُعقد. ولم يعتقد السادات أنه ستكون هناك مشكلة كبيرة في عقد مؤتمر سلام تحت رعاية الأمم المتحدة يحضره جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية.

لم يكن لدى كوسيفغن أية حجج جديدة من شأنها أن تجعل السادات يوافق على وقف فوري لإطلاق النار. فمسألة الضمانات الثنائية، الأميركية-السوفيتية، لا يمكن تسويتها إلا من خلال المحادثات والاتفاق مع الأميركيين أنفسهم، كما قال. وفوق ذلك، من المحتمل أن لا يحبذ هؤلاء أو يقبلوا فكرة الضمانات. وقد جاءت التطورات التالية لتؤكد هذا الأمر، إذ رفض الأميركيون فكرة الضمانات السوفيتية-الأميركية عندما بدأت المفاوضات الدبلوماسية. لكن فيما يتعلق بالوقت الحاضر، كما قال كوسيفغن، فإن كل دقيقة من الوقت تلعب دوراً حاسماً في تحديد نتائج الحرب لغير صالح العرب. ولهذا يجب التعامل بجدية مع العبور الإسرائيلي للقناة نحو ضفتها الغربية. وكرر الإشارة في هذا السياق إلى قضايا تقلقه كان الملحق العسكري أفضى له بها عشية اجتماعه مع السادات، لاسيما التهديد الذي يشكله الاختراق الإسرائيلي حتى لمدينة القاهرة نفسها. وبقدر ما كان مؤتمر السلام ومسائل أخرى تالية تشكل مصدر قلق، فإن كوسيفغن كان يعتقد أنه يمكن تسويتها فقط حين تتوقف الأعمال الحربية، وليس في ظل شروط الحرب والهجوم الإسرائيلي.

لم يوافق السادات على تقويم كوسيفغن بشأن العواقب التي ستؤدي إليها العملية العسكرية الإسرائيلية («التكتيكية والاستعراضية التافهة» كما وصفها) في منطقة «البحيرات المرة»، وأكد له أنه «لن يكون لها أي تأثير على مجرى الحرب عموماً». ومن المعلوم أن هذه العملية التي يسخر منها السادات هي التي ستتسبب في إذلال وتمريغ أنف مصر وكبار ضباطها، وعلى رأسهم عبد الغني الجمسي نفسه، بالوحد بعد وقف إطلاق النار وخلال محادثات فصل القوات في «خيمة الكيلو 101»، التي بدأت بعد زيارة كوسيفغن بعشرة أيام، كما سنرى، وستجرف معها جميع المكاسب التي تحققت خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، وستؤدي إلى تحول مصر إلى محمية أميركية-إسرائيلية وغرقها في مستنقع لم تخرج منه حتى اليوم.

لم تكن الجلسة الأخيرة طويلة. فرَجُلَا الدولة كلاهما شعرا بأنهما استنفذا واستنزفا كل ما ما استجمعه من حجج لدعم موقفيهما. وفي الختام جرى إنهاء اللقاء بالطريقة النفاقية التقليدية التي تتحدث عن «العلاقات الأخوية العميقة» التي تربط مصر والاتحاد السوفيتي، وتَعانقُ السادات وكوسيجن وتبادلًا المشاعر الودية، وتمنى الأول للثاني رحلة سعيدة إلى بلاده. ومن السفارة هاتفَ كوسيجن موسكو وأطلع بريجينيف على حصيلة لقائه الأخير مع «الرفيق» السادات.

في ذلك المساء، 18 أكتوبر، استدعى بريجينيف أعضاء المكتب السياسي و«خلية الأزمة» إلى اجتماع استثنائي وأطلعهم على مسار محادثات كوسيجن مع السادات في القاهرة. وبعد ذلك قرأ سوسلوف خلاصة المحادثات الهاتفية التي جرت بين كوسيجن و بريجينيف. وقد تسببت النوعية الرديئة للمحادثات وسوء التفاهم بين الرجلين، الناجمة أصلاً عن الرداءة التقنية للاتصال الهاتفي، بنقاش فوضوي في المكتب السياسي. فلم يكن واضحاً تماماً ما إذا كان السادات، الذي طالب بضمانات، قبل اقتراحاً بوقف إطلاق نار فوري أم لا، ولا ما إذا كان الأسد والزعماء العرب الآخرون يدعمون موقف السادات العنيد والمتصلب أم أنه يتصرف بمفرده ودون التشاور معهم، وهلم جراً. وبشكل عام، أحبَّ زعماء الكريملن كثيراً الفكرة التي تقدم بها السادات لضيفه كوسيجن بشأن ضمانات أميركية-سوفيتية مشتركة، والتي كان يفضلها بريجينيف أصلاً منذ اندلاع الحرب، لا لشيء إلا لأنها توفر له شراكة عملية مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، واعترافاً منها بحضوره ونفوذه في هذه المنطقة. ولهذا أكد أنه «علينا التواصل مع الأميركيين حول هذه النقطة»، كما قال. لكنه لم يُجب على الكثير من الأسئلة التي أثارها آخرون من رفاقه خلال الاجتماع. فقد قيد نفسه بإبلاغ المكتب السياسي أن القوات الإسرائيلية عبرت القناة بكثافة ويمكن أن تطوق المواقع المصرية على ضفتها الغربية في أي لحظة، وإبلاغ زملائه بمضمون أحدث الاتصالات بين حافظ اسماعيل و هنري كيسنجر، التي كانت KGB ونظيرتها HVA الألمانية الشرقية تحصلان عليها عبر قنواتهما السرية الخاصة. وكان على رأس مضمون تلك الاتصالات آفاق «الحل السلمي» بعد توقف الحرب، والدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في ذلك، وضرورة إقصاء أو تحييد موسكو عنها، وقضايا أخرى ذات صلة. وهذا يعني أن السادات كان يفكر منذ تلك اللحظة، وهو في حمأة نار الحرب، بجميع الخطوات التي سيعرفها العالم بعد بضعة أسابيع فصاعداً، وحتى قبل أن ينجلي غبار المعارك وتتضح نتائجها على أرض الواقع! وكان هذا منسجماً تماماً مع خطته التي وضعها بناء على نصائح مستشاره هيكل منذ العام 1971،

بل قبل ذلك، بغض النظر عما إذا كان سينتصر في حربه هذه أم سيواجه فيها هزيمة جديدة! وهذا ما لم يأخذه الكريملن بعين الاعتبار، وظل يراهن على «صديقنا» السادات حتى بعد أن تمنع هذا الأخير لخمسة أيام متواصلة عن استقبال كوزيتسوف الذي وصل القاهرة بعد ذلك بأقل من أسبوعين مصحوباً بأكثر من أربعمئة دبابة حديثة، كما سيمر معنا!

عودة كوسيفن الخائبة من الزيارة التي قضت عليه

كانت زيارة كوسيفن إلى القاهرة بعيدة كلياً عن النجاح. فرئيس الوزراء لم يستطع الحصول على موافقة السادات ولو المبدئية على وقف إطلاق نار فوري رغم العبور الإسرائيلي للقناة والوضع العسكري المصري الذي كان يزداد سوءاً وتدهوراً كما هو واضح بجلاء. أما ادعاء السادات في مقابلة مع مجلة «الحوادث» اللبنانية في 26 أبريل 1974، بأنه أبلغ كوسيفن عند الواحدة من فجر 19 أكتوبر موافقته النهائية على «وقف إطلاق نار في المكان» قبل أن يغادر القاهرة، فليس سوى أحد مظاهر دجله النمطي المزمّن؛ فلا السفير السوفييتي فينوغرادوف ولا بوريس بازانوف (مساعد كوسيفن) ولا بوغوس أكيوف، مستشار السفارة السوفييتية في القاهرة، وهم المسؤولون الذين رافقوا كوسيفن طوال الوقت كله تقريباً الذي قضاه في القاهرة استطاعوا أن يتذكروا ما زعمه السادات. ولا أنا أستطيع أن أتذكر أي رسالة من كوسيفن في 19 أكتوبر تتحدث عن موافقة السادات على وقف إطلاق نار في المكان. وفي الاجتماعات اللاحقة للمكتب السياسي، لم يُشر كوسيفن بأي شكل من الأشكال إلى الموافقة المزعومة على وقف لإطلاق النار، التي يدعيها السادات، رغم أنه كان صاحب المصلحة الشخصية في الإشارة إلى ذلك لو كان الأمر قد حصل فعلاً، نظراً لأن المهمة الأساسية وشبه الوحيدة لزيارته كانت محاولة إقناع السادات بقبول وقف لإطلاق النار. أكثر من ذلك، لقد اعترف السادات نفسه في مذكراته [«بحثاً عن الذات»]، التي نُشرت بعد مقابلة «الحوادث» المشار إليها أعلاه بأربع سنوات (1978)، بأنه لم يمنح كوسيفن أي موافقة مصرية على وقف إطلاق النار. وقال ما حرفيته: «لقد أخبرت (كوسيفن) عند مغادرته بأنه لن تكون هناك (موافقة على) وقف لإطلاق نار من جانبي حتى تكون المرحلة النهائية من خطتي الحربية قد أنجزت تماماً. وأمل أن يكون هذا واضحاً بالنسبة لك» (15).

اتفق تماماً مع رأي السفير فينوغرادوف لجهة أن التواريخ في مقابلة السادات مع «الحوادث» مشوشة بكل بساطة. فالرئيس المصري لم يخبر الكريملن بموافقته الصريحة على «وقف إطلاق نار في المكان» إلا بعد يومين على ذلك، وتحديداً في ساعة مبكرة من فجر 21 أكتوبر، نتيجة للتطورات العسكرية الكارثية على جبهته، كما سنرى لاحقاً. وقبل يومين على

ذلك، خلال زيارة كوسيفغن، كان لا يزال يرفض ذلك كلياً، ويكابر مكرراً روايته المجنونة عن «الدبابات الإسرائيلية السبع التي تمارس حرب العصابات في بساتين المانغو»، وعن الوضع العسكري «الممتاز» لقواته والخرق الإسرائيلي «الاستعراضي التافه»... إلخ. ومن ناحية أخرى، ليس هناك أي أساس من الصحة للإشاعات التي راجت عن أن كوسيفغن أحضر معه خطة سلام سوفيتية، أوحى سوفيتية-أميركية، حظيت بقبول السادات؛ علماً بأن هذه الإشاعات كانت أُطلقت للمرة الأولى من قبل وكالة أنباء «تانبوغ» اليوغسلافية الرسمية، وهي حسنة الاطلاع عادة. وكان من الواضح أن تصادف وجود وزير الخارجية اليوغسلافية، ميلوش مينيي، في القاهرة خلال محادثات كوسيفغن-السادات (16 و 17 أكتوبر) هو ما أعطى مصداقية لا أساس لها لتقرير «تانبوغ».

في الواقع لم يُحضر كوسيفغن معه إلى القاهرة أي خطة سلام سوفيتية، ناهيك عن خطة سلام سوفيتية-أميركية، كما أن السادات لم ينخرط في أية خطة للسلام. وقد ادعى البعض بأنه نتيجةً للمحادثات في القاهرة، فإن «موافقةً مصرية» على صيغة ما لوقف إطلاق النار جرى التوصل إليها على ما يبدو⁽¹⁶⁾. وهذا أيضاً لا يمت إلى واقع الحال بأي صلة. وبحسب تلك الادعاءات، فإن «خطة السلام السوفيتية» و«خطة السلام السوفيتية-الأميركية»، اللتين لا وجود لهما، أو «الموافقة المصرية»، تضمنت كما هو مفترض البنود التالية: (1)- الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة سوف يساعدان على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وانسحاب إسرائيلي إلى حدود العام 1967: (2)- «الحضور الملموس سواء بشكل منفصل أو مع آخرين» للقوتين العظميين سيضمن الحدود: (3)- سيجري التثبت من تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار بشكل رئيسي من قبل موسكو و واشنطن؛ وهلم جراً.

لقد بحث كوسيفغن والسادات هذه القضايا كلها بالفعل، أو تطرقا إليها كما يمكن لأي مراقب أن يفترض، وكان رأياهما متوافقين أحياناً بشأن بعض النقاط، وأحياناً مختلفين؛ غير أنه لم يكن هناك أي اتفاق نهائي بشأن أي منها، ولم يُلزم أي طرف منهما نفسه بأي من هذه المسائل. وفي الآن نفسه، إن تقرير وكالة «تانبوغ» تضمن بعض المشاكل التي لم يجر بحثها على الإطلاق بحسب علمي (مثل «تعديلات صغيرة لحدود العام 1967») وأهمل بعض القضايا الأخرى الهامة مثل مؤتمر السلام المستقبلي الذي بشر باستعداد مصر لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. أما هيك، على سبيل المثال لا الحصر، فيزعم أن «كوسيفغن غادر في اليوم التالي (19 أكتوبر) مقتنعاً بأن مصر مستعدة لمؤتمر سلام، بشرط أن يضم الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن، الدائمين منهم وغير الدائمين، والأطراف المعنية جميعاً،

بمن في ذلك الفلسطينيين»⁽¹⁷⁾. ربما كان الأمر كذلك، لكنني أتساءل عمّن أقصى مصر، أو بالأحرى **هيكل**، من قائمة المشاركين في مؤتمر السلام، لأنه كان هناك خمسة عشر عضواً في المجلس!!؟ من الواضح أن تقرير وكالة «تانبونغ» كان «ارتجالاً حراً» بشأن نتائج محادثات **كوسيفغن- السادات**، رغم أن أكثر من مصدر تحدثت إليه لم يستبعد أن يكون النصاب **هيكل** نفسه هو المصدر الوحيد لتقرير الوكالة، فقد عُرف عنه هكذا تسريبات «ساداتية» مفبركة وكاذبة خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر والمنطقة، وغالباً ما كان يقوم باختلاقها وتسريبها (وأحياناً «بيعها» مقابل مبالغ مالية، كما تؤكد وثائق بريطانية)⁽¹⁸⁾، إلى وسائل إعلام غربية، لا محلية، كي لا تأخذ الطابع الرسمي. وباختصار شديد، لم يكن هناك -للأسف- أي اتفاق ثابت حول أي من المسائل الجوهرية المتعلقة بنزاع الشرق الأوسط خلال محادثات **كوسيفغن** في القاهرة. فالطرفان، السوفييتي والمصري، قيّدا نفسيهما بتبادل وجهات النظر.

ثمة تقليد شائع في الدبلوماسية الدولية هو وصفُ المحادثات الفاشلة بأنها مفيدة لأنها تساعد على فهم مواقف الأطراف، لكن أخشى أن أقول إن هذا لا ينطبق هذا على محادثات القاهرة، لأنها لم تحسّن من فهم الكريملن لرؤية **السادات** للعالم بشكل عام أو لأهدافه هو في حرب أكتوبر على وجه الخصوص. فزعماء الكريملن لم يكونوا مدركين طبيعة ومدى عمق الاتصالات المصرية-الأميركية ولا مضمونها الكامل، على الرغم من أن الكثير من المعلومات المتعلقة بها، سواء منها تلك التي جاءت نتيجة «اختراق مخابراتي» أو كان **السادات** نفسه مصدرها، كان وصل إلى مسامع موسكو فعلاً منذ ما قبل وفاة **ناصر**، لكن وبشكل خاص بعد انقلاب **السادات** في مايو 1971. ومع ذلك، استمر الكريملن في محاولاته العقيمة وعديمة الفائدة لـ «تثقيف» **السادات** وشرح السياسة الأميركية له، أو التحدث مع الأميركيين بالنيابة عن القاهرة. وهذا ما أثار غضب **السادات** الذي كان يتلقى أحياناً معلومات عن الموقف الأمريكي من المبعوثين السوفييت بعد أن يكون تلقى معلومات أكثر دقة وتفصيلاً من الأميركيين أنفسهم! ففي سياق محادثات **كوسيفغن** في القاهرة، على سبيل المثال، حاول رئيس الوزراء السوفييتي إطلاع **السادات** على الموقف الأمريكي من وقف إطلاق النار، على الرغم من أن الرئيس المصري كان على معرفة مسبقة بذلك من **كيسنجر** نفسه عبر اتصالات ضابطي الارتباط بينهما، **حافظ اسماعيل** و **يوجين ترون** و/ أو **آرثر ناينر**، التي كان **هيكل** يحل محل **حافظ اسماعيل** في بعض محطاتها!

مع ذلك، لم يكن مردّ إخفاق الكريملن في فهم **السادات** وكثيرين غيره من زعماء بلدان عدم الانحياز و البلدان النامية هو الافتقار إلى المعلومات، بل بالأحرى المقاربة السوفييتية

النظرية الأصولية للتطورات العالمية. فالانطباع الأساسي الذي عاد به كوسيفغن إلى موسكو هو أن السادات عنيد ومتصلب ومتعنت ومستهتر. وعلى غرار بريجينيف، كان كوسيفغن مقتنعاً بأن السادات لا يفهم المصالح الوطنية الحقيقية لمصر، وهي أن مصر تستطيع تسوية شؤونها المحلية والخارجية فقط من خلال اتباع الخط السوفييتي. أما محادثات كوسيفغن - السادات في القاهرة فهي وإن لم تخرب العلاقات السوفييتية-المصرية، فإنها أيضاً لم تساهم أبداً في تعزيزها. وقد شهد فينوغرادوف لاحقاً بأن كوسيفغن فعل كل ما بوسعه لإدارة المحادثات بشكل ودي وهادئ، كما نصحه بريجينيف. فهي «جرت في مناخ ودي جداً»، كما قال السفير. «أتذكر أن الرئيس السادات تحدث إلى رئيس الوزراء السوفييتي عن طائرة الميغ 17 التي أسقطت طائرتي فانتوم في اشتباك واحد، قائلاً إن الميغ 17 أثبتت أنها متفوقة على الفانتوم. ورد الرفيق كوسيفغن بالقول: لا، سيدي الرئيس، الفانتوم أكثر تقدماً من الميغ 17 تقنياً. لقد كانت شجاعة الطيار المصري الذي كان يطير بها هي ما جعلها تتفوق على الفانتوم (...). وقد طرب السادات لجواب كوسيفغن وتعليقه» (19).

في الوقت نفسه، لم يشعر كوسيفغن بالود إزاء السادات. وبحسب مساعده، بازانوف، فإن رئيس الوزراء قارن السادات بسلفه ناصر مراراً، وكان يشدد على عظمة ناصر وتفاهة السادات. وبالمقابل، فإن السادات أيضاً لم يحب كوسيفغن ولم يشعر بأي ود نحوه، فقد كان يعتبره بيروقراطياً عدوانياً. ووصل به الأمر حد تلفيق أكذوبة تقول إن كوسيفغن كان محل مراقبة «مخابراتية» في الاتحاد السوفييتي بسبب خدمته 13 عاماً في وظائف حكومية في عهد ستالين دون أن تجري تصفيته أو نفيه إلى سيبيريا كما كان مصير جميع من عملوا في ظل ستالين. «لا أحد منهم نجا باستثناء كوسيفغن، كما أخبرنا خروتشوف حين زار مصر في العام 1964»، كما كتب السادات في مذكراته (20). وعليّ أن أتساءل ما إذا كان السادات، وهو يكتب هذا الهراء الغبي والأحمق، يعرف أن خروتشوف نفسه عمل في ظل ستالين أكثر مما عمل كوسيفغن، وأن ستالين عزل كوسيفغن من المكتب السياسي قبيل وفاته بعام، ولم يُعَد له الاعتبار إلا بعد ست سنوات من موته ومن خلافة خروتشوف له؟! ولكن حين ندرك أن النصاب هيكلي، المعروف بأكاذيبه عن الاتحاد السوفييتي والشيوعية وأحقاده عليهما منذ ما قبل طرده من موسكو بزمان بعيد، كان المصدر الأساسي لثقافة السادات السياسية المتعلقة بهما، يمكننا تخمين مصدر هرائه عن كوسيفغن!

كان الطابع الساخن والمنفعل للمحادثات واضحاً في حادثة واحدة على الأقل. فعندما أشار كوسيفغن إلى التهديد الذي يشكله الإسرائيليون للقاهرة بعد نجاحهم في العبور إلى

الضفة الغربية للقناة وتطويق «الجيش الثالث» المصري، رد السادات بالقول «آسف أن أصيبك بالإحباط، فلن يكون هناك تهديد للقاهرة أبداً»⁽²¹⁾. فلم سيُصاب كوسيفغن بـ«الإحباط»، على رأي السادات؟ هل وصل به الأمر إلى حد سَوّلت له نفسه الخبيثة الأمارّة بالسوء الاعتقاد بأن كوسيفغن يتمنى رؤية الإسرائيليين على تخوم القاهرة!؟

المشاعر غير الودية المتبادلة خلال المحادثات كان لها بالتأكيد بعض الأثر السلبي على مخرجات محادثات القاهرة، إذ إن السادات لم يكن سعيداً أيضاً بنتائج المحادثات مع كوسيفغن. فالكريملن أراد أن يفرض استراتيجيته الخاصة على الرئيس المصري لمنع من الاستسلام التام، أو على الأقل الاستسلام بأقل الشروط إنزالاً. لكن ذلك لم يكن ليستجيب لنزعة المازوخية التي تتلذذ بالتعرض للإذلال كما يبدو، ولا لمتطلبات خطته الخاصة التي سنّها لنفسه منذ انقلابه في مايو 1971، بل ومنذ أن دشّن خطوط تواصل مالية وسياسية مع السعوديين ومع وكالة المخابرات المركزية، بمعرفة ناصر وبِغَضّ نظر منه، أو بالأحرى بموافقة الكاملة. وهو، فضلاً عن ذلك، كان لديه سبب في الشكوى لجهة ما يتعلق بالعلاقات السوفييتية-المصرية. فلم يحصل في أي وقت، بخلاف الهراء والشعوذة اللذين ساقهما هيكِل، حتى خلال محادثاته مع كوسيفغن، أن تلقى أية معلومات من الأقمار الصناعية السوفييتية التي كانت تتابع المعركة منذ بداية الحرب. «علماً بأنه طلب نسخاً من الصور التي تلتقطها، لكنه لم يتلقَ أي رد»، كما يزعم هيكِل بخفة دون أن يرف له جفن⁽²²⁾.

من الغريب أنه لا هيكِل، الذي يعتبر نفسه ويعتبره كثيرون جهبذ عصره ويمثابة شيخ الصحفيين العرب، ولا رئيسه، يعرفان أن تصوير الأقمار الصناعية لمنطقة القناة أو غيرها في العام 1973، وإن كان ممكناً، فإنه كان عديم الفائدة في الحالات التي تتعلق بالمتغيرات المتسارعة التي تحتاج إلى أجوبة ومعلومات عاجلة، كما في قصة الخرق الإسرائيلي الذي كان يتوسع كل ساعة وليس كل يوم. ذلك لأن التصوير التلفزيوني-الراديوي بالأقمار الصناعية، أي الذي يقدم معلومات في الزمن الحقيقي، لم يصبح ممكناً إلا اعتباراً من العام 1976. والغريب أن المتحذلق المدّعي هيكِل لا يعرف هذا الأمر؛ ولعل هذا ناجم عن أنه لم يتلقَ تعليماتاً جامعياً، بل مجرد تعليم بسيط في معهد تجاري بعد الثانوية العامة، الأمر الذي حرمه من امتلاك منهج في التفكير العلمي التراكمي، وجعل ثقافته غير منهجية وتقوم على الالتقاط والتجميع العشوائي من هنا وهناك، فتخرج مقالاته وكتبه أشبه بكشكول بائع متجول! ولهذا كان صعباً عليه أن يدرك أن الأقمار الصناعية كانت تلقي أفلامها المصورة آنذاك في منطقة معينة على الأرض قبل أن يجري البحث عنها والتقاطها من قبل طواقم أرضية ثم

تفريغها وقراءة وتحليل معلوماتها. وكانت هذه العملية تحتاج أحياناً عدة أيام، الأمر الذي يجعلها عديمة الفائدة كلياً في المسائل العسكرية الملحة، وحتى المدنية كما في حالات الكوارث الطبيعية، التي تقتضي معالجة طارئة وعاجلة تُقاس أحياناً بالساعات. وإذا كان الغرض من التصوير هو معرفة حصول تغيرات متواترة معينة في المشهد المستهدف، فإن الأمر كان يحتاج إلى تكرار عملية التصوير مرات عديدة قد تستغرق بضعة أيام وأحياناً بضعة أسابيع. هذا بالإضافة إلى عدم فاعلية تلك الأقمار الصناعية في الأحوال الغائمة أو في الليل. ولم يصبح التصوير الراديوي بالأقمار الصناعية ممكناً، أي التصوير الذي يرسل المعلومات في الزمن الحقيقي ويتغلب على العوامل الجوية ويستطيع تكثيف ضوء النجوم في الليل، إلا مع الجيل الثالث من الأقمار الصناعية أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وهو الجيل الذي استهله مشروع «لاكروس» Lacrosse العسكري الأمريكي للأقمار الصناعية التجسسية الذي أطلق أول أقماره أواخر العام 1988، أي بعد خمسة عشر عاماً من أقمار هيكल الخرافية التي تعمل... بروت البقرا! وقبل ذلك التطور، كان التصوير التجسسي الذي يراد منه الحصول على معلومات عاجلة لأوضاع متغيرة يتم عبر طائرات الاستطلاع المتخصصة. والواقع هذا ما فعلته الولايات المتحدة نفسها خلال الحرب، حين لجأت في مسح التحركات العسكرية في منطقة القناة إلى طائرة تجسس من نوع Lockheed SR-71، وليس إلى قمر صناعي، لكي تكتشف «الفجوة» غير المؤمنة التي تركها الأحقق سعد الدين الشاذلي بعرض 40 كيلومتراً بين الجيشين الثاني والثالث المصريين وتخبر الإسرائيليين بأمرها. وهذا وحده ما مكّن هؤلاء من تنفيذ عملية الخرق والعبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس من تلك «الفجوة» تحديداً. ولو اعتمد السادات في العام 1973 على صور الأقمار الصناعية، سواء منها السوفيتية أو حتى الأميركية، لمعرفة حجم الخرق الإسرائيلي لجبهته، لكان الجيش الإسرائيلي تمكن من الوصول إلى غرفة نومه في القاهرة قبل أن تصل معلومات الأقمار الصناعية!

صحيح أن «كوسيفغن أعطى [السادات] قرائن مصورة لمنطقة العبور الإسرائيلي نحو الضفة الغربية» لقناة السويس خلال لقائهما في «قصر القبة»، كما يؤكد المدّعي هيكل في كتابه (23)، لكن -وبخلاف تصويره الغبي- لم يكن مصدر الصور الجوية التي عرضها كوسيفغن على السادات الأقمار الصناعية السوفيتية بل طائرات استطلاع «ميغ 25» أثبتت صورها أن الخرق الإسرائيلي غربي القناة كان يزداد ضخامة واتساعاً كل ساعة ويمكن أن يفتح الوضع المصري على تطورات لا يمكن التكهّن بها. وهذا ما أكده القادة العسكريون الإسرائيليون أنفسهم في اجتماع هرتزليا مع كيسنجر، إذ أخبروا هذا الأخير بأن طائرتين سوفيتيتين من

نوع Foxbat-B (من سلالة ميغ 25، مخصصة لجمع المعلومات) «تقلعان من مطار غربي القاهرة وتطيران الآن فوق القناة» (محضر اجتماع هرتزليا، ص 5). وجواباً على سؤال من كيسنجر بشأن طياريتها، قال الضباط الإسرائيليون إنهم يرجحون أنهم سوفيتي. وكان ترجيحهم صحيحاً ودقيقاً، لأن هذا النوع من الطائرات لم يكن سُلّم بعد لأي دولة أخرى خارج منظومة «معاهدة وارسو». وقد أكد السفير فينوغرادوف نفسه لاحقاً أن رئيس الوزراء السوفييتي لم يزود السادات بأية صور جوية من الأقمار الصناعية السوفييتية. وبالمثل، كان السادات أقل نجاحاً في الحصول على كل ما طلبه من الإمدادات العسكرية السوفييتية. فكمية الإمدادات المسلمة عبر الجسر الجوي إلى مصر بدأت فعلاً بالتناقص اعتباراً من 20 أكتوبر، ولكن ليس لأسباب سياسية أبداً؛ فقد كان حجم الخسائر السورية والمصرية أصبح على درجة من الضخامة بحيث لم يعد ممكناً تعويضه بالسرعة والوتيرة نفسيهما، أخذاً بعين الاعتبار التعقيدات اللوجستية-الجغرافية التي أشرت إليها سابقاً، فضلاً عن أن الأولوية في الإمداد كانت أصبحت للجبهة السورية بسبب الخرق الإسرائيلي الكبير نحو دمشق.

ثمة نقطة أخرى بحاجة إلى معالجة. فعلى الرغم من أن بريجنيف أعطى تعليمات إلى كوسيفن بإعلان رسمياً خلال محادثاته مع السادات أن الاتحاد السوفييتي لن يشارك في الحرب في الشرق الأوسط، فلا مذكرات السادات ولا بياناته ولا الوثائق السوفييتية تضمنت أية إشارات إلى هكذا إعلان بأي شكل من الأشكال ولو تلميحاً. وقد أكد لي فينوغرادوف لاحقاً أنه في الاجتماعات التي حضرها لم يقل كوسيفن شيئاً من هذا أبداً. وهذا ما أكد لي أيضاً الملحق العسكري، الأدميرال إيفليف، ورئيس محطة KGB، كيربيتشينكو، اللذان شاركا في اجتماعات كوسيفن-السادات المفتوحة وكانا معنيين على وجه الخصوص بالجوانب الأمنية والعسكرية. وبرأي فينوغرادوف، إن سبب ذلك هو أن رجل دولة خبيراً مثل كوسيفن كان يعتقد أن العلاقات المتوترة أصلاً بين القاهرة وموسكو لن تصبح إلا أكثر سوءاً لو ذكر الأمر أمام السادات. مع ذلك، ففي اجتماع المكتب السياسي في 25 أكتوبر، زعم كوسيفن أنه قال في القاهرة إن الاتحاد السوفييتي لن يتورط في الحرب. أيضاً، من غير المرجح تماماً أن كوسيفن كان باستطاعته في ذلك الوقت أن يؤكد للسادات أن الاتحاد السوفييتي على استعداد للعمل من تلقاء نفسه، كما زعم سفير إسرائيل سابقاً في الأمم المتحدة، ورئيسها لاحقاً، خايم هيرتزوغ⁽²⁴⁾. وهكذا من غير الواضح تماماً ما إذا كان كوسيفن نفذ تعليمات بريجنيف.

في 19 أكتوبر أنهت وكالة «تاس» الرسمية التعقيم الإخباري على زيارة كوسيفن إلى مصر بجملته مقتضبة واحدة أشارت إلى أنه كان في القاهرة خلال الفترة من 16 إلى 19 أكتوبر،

كوسيجن في القاهرة: المهمة «السرية» تبدأ علناً

وأنه أجرى محادثات مع الرئيس أنور السادات، لكنها تجنبت تماماً ذكر أية تفاصيل مهما كان شأنها. وقد فسرت وسائل الإعلام الغربية غياب بيان سوفيتي-مصري مشترك عن الزيارة، وتجنب وكالة الصحافة السوفييتية «تاس» إيثاراً خيراً أكثر إيجابية عنها، باعتباره مؤشراً هاماً ودالاً على أنه لم يكن هناك أي اختراق جرى تحقيقه في القاهرة نحو وقف لإطلاق النار. وكان هذا التفسير دقيقاً تماماً⁽²⁵⁾.

كان ألكسي كوسيجن كئيباً ومحبطاً عند عودته إلى موسكو. ويتذكر ممثل KGB في القاهرة، الجنرال فاديم كيربيتشينكو، الذي قضى بضع ساعات معه، أنه بدا حزيناً جداً أحياناً ومنعزلاً وأكثر ميلاً للإحساس بالكآبة، ومسهباً في الحديث عن زوجته المتوفاة وشاكياً من تقدمه في السن. فقد كان يرى أن مهمته لن تساهم في تسوية أزمة الشرق الأوسط أو تعزيز العلاقات السوفييتية-المصرية، كما كان يأمل ويتمنى بصدق. وكان على الأرجح قلقاً لجهة الكيفية التي ستؤثر بها النتائج المخيبة لزيارته على حياته السياسية و مكانته الشخصية في الكريملن. فمعارضوه، وأولهم بريجينيف نفسه، يمكن أن يستخدموا النتائج الهزيلة لمهمته كسبب لتخفيض منزلته. وقد حصل شيء من هذا في الواقع.

في الآن نفسه، لم يكن كوسيجن، ولا أحد غيره، سواء داخل الاتحاد السوفييتي أم خارجه، يتخيل أن زيارته إلى القاهرة ستكون الزيارة الأخيرة لمسؤول سوفيتي رفيع المستوى إلى العاصمة المصرية في تاريخ العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ومصر، وفي تاريخ الاتحاد السوفييتي نفسه حتى تفككه بعد ذلك بحوالي ثلاثة عقود! ولا هو تصور أو تخيل أنه بعد يومين فقط من انتهاء مهمته في مصر، ستكون هناك محادثات أخرى، لكن في موسكو هذه المرة، وستؤدي إلى وقف لإطلاق النار خلال ثلاثة أيام، وإلى تدشين مرحلة دراماتيكية في «عملية السلام» في الشرق الأوسط، وبالتالي التأكيد أكثر فأكثر على فشل مهمته المصرية. فهو لن يدعى للمشاركة في تلك المحادثات التي ستجري بالقرب منه في موسكو. وكان هذا إيذاناً بنهايته السياسية قبل وفاته أواخر العام 1980.

هوامش الفصل الخامس:

- (1) - البرافدا، 16 أكتوبر 1973.
- (2) - المصدر السابق.
- (3) - نيويورك تايمز، 16 أكتوبر 1973، ص 18.
- (4) - نيويورك تايمز، 15 يونيو 1973، ص 1.
- (5) - نيو تايمز (موسكو)، العدد 48 (1973)، ص 21.
- (6) - كراسناتيا زفيزدا، 19 أكتوبر، 1973.
- (7) - نيو تايمز، العدد 45 (1988)، ص 22.
- (8) - حصل ذلك حين تحدث الأسد عقب الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982، فذكر أن «الدبابات الإسرائيلية لم تستطع مواجهة دبابة T72 السوفيتية، وحيث اشتبكت معها دُحِرت عشرة كيلومترات إلى الخلف». وكان يشير بذلك إلى ما سيعرف لاحقاً بـ «معركة السلطان يعقوب». ومع هذا، لم يكن هذا التصريح النادر والفريد الذي أطلقه الأسد إلا بسبب الوعود التي كان تلقاها من رئيس لجنة أمن الدولة يوري أندروبوف خلال زيارته السرية الخاطفة إلى موسكو بعد يوم واحد (11 / 6 / 1982) من قيام إسرائيل بتدمير قوات دفاعه الجوي بكاملها تقريباً في لبنان، فضلاً عن جميع أسراب «ميغ 23» التي كان زوده بها الاتحاد السوفييتي في وقت سابق (60 طائرة من أصل 83 خسرتها سوريا في هذه «المجزرة»). فقد وعده أندروبوف خلال تلك الزيارة السرية بتزويد سوريا بمحطات إنذار مبكر وبصواريخ «أنغارا» (S200) عوضاً عن البطاريات المدمرة. ولم تكن هذه الصواريخ والمحطات قد خرجت بعد من دول «معاهدة وارسو». لكن أندروبوف لم يستطع تنفيذ وعده إلا مطلع العام 1983، أي بعد وفاة بريجنيف الذي كان يرفض ذلك، والذي رفض استقبال الأسد خلال الزيارة متذرعاً بالمرض، لكن السبب الحقيقي هو أن حالة شبه القطيعة في العلاقات كانت لا تزال مستمرة منذ البيان السوفييتي الشهير الذي ندد بتدخل الأسد في لبنان في العام 1976 بالاتفاق مع كيسنجر ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، رغم أنه قام بأكثر من زيارة إلى موسكو بعد ذلك. وحين رفض بريجنيف استقبال الأسد، قرر المكتب السياسي أن يقوم أندروبوف ووزير الدفاع أوستينوف ورئيس الأركان أوغاروف بالمهمة، نظراً لأن زيارة الأسد كانت تتعلق بالخطر الذي أصبح محدقاً ببلاده بعد «مجزرة القوى الجوية والدفاع الجوي» في لبنان وبعد وصول الإسرائيليين إلى المشارف الغربية لدمشق، وهي بالتالي تمس الأمن الاستراتيجي السوفييتي وميزان القوى في الشرق الأوسط.

(9) - البرافدا، 19 أكتوبر 1973.

(10) - البرافدا، 17 أكتوبر، 1973 .

(11) - وكالة «تاس»، 17 أكتوبر 1973.

(12) - البرافدا، 19 أكتوبر 1973.

(13) - تروود، 17 أكتوبر 1973.

(14) - نيويورك تايمز، 19 أكتوبر 1973، ص 1.

(15) - السادات: بحثاً عن الذات؛ ص 259 .

(16) - إيون غلاسمان: السلاح للعرب - الاتحاد السوفييتي والحرب في الشرق الأوسط؛ ص 153.

(17) - هيكمل: الطريق إلى رمضان؛ ص 235 .

(18) - يتضمن «ملف هيكمل» لدى HVA ، الذي يستند في جزء منه إلى تقارير عملائها في بريطانيا وأماكن أخرى في الغرب، معلومات و وثائق تؤكد أن الجاسوس **محمد حسنين هيكمل** سرب إلى رئيس الوزراء البريطاني وزعيم «حزب المحافظين» اللورد **إدوارد هيث**، وإلى صحيفتي «التايمز» و«الصندي تايمز» والمخابرات البريطانية، معلومات سرية عن اتصالات مصرية-سوفييتية حساسة، وعن لقاءات سرية كان يجريها **عبد الناصر** في منزله مع قادة حركتي «فتح» و«الجبهة الشعبية» الفلسطينية، فضلاً عن زيارته السرية إلى موسكو مطلع العام 1970 من أجل إحضار قوات دفاع جوي سوفييتية إلى مصر وإجراء فحوص طبية خاصة، وهي الزيارة نفسها التي طُرد **هيكمل** خلالها وأعيد من مطار موسكو بأوامر **أندروبوف**، بسبب أنشطته المعادية ضد الاتحاد السوفييتي لصالح وكالة المخابرات المركزية. وبحسب «الملف»، فإن **هيكمل** تعرّف على **إدوارد هيث** صيف العام 1965، حين كان هذا الأخير لم يزل نائباً في مجلس العموم البريطاني وزعيماً لحزب المحافظين، من خلال صديقهما المشترك **دينيس هاملتون** Denis Hamilton ، رئيس المجموعة الإعلامية التي تصدر «التايمز» و«الصندي تايمز» ورئيس تحريرهما، والذي كان ضابطاً سابقاً في الجيش ومرتبباً برئيس جهاز MI6 آنذاك **ريتشارد وايت** وخليفته السير **جون ريني** John Rennie. وطبقاً لمعلومات «الملف»، فإن جميع التسريبات المغفلة التي كانت تنشرها «التايمز» عن **عبد الناصر** أواخر الستينيات، استناداً إلى «مصادر خاصة مغفلة الهوية في مصر والشرق الأوسط»، كان منبعها الوحيد أو الرئيس هو **هيكمل**، الذي «قبض مقابلها زهاء خمسين ألف جنيه استرليني»، وأن الـ CIA كانت على علم بذلك. وعلينا أن نفترض منطقياً أن جميع المعلومات التي كان يسربها **هيكمل** إلى المسؤولين البريطانيين، فضلاً عما تنشره صحافتهم بطبيعة الحال، كان يأخذ طريقه في الحال إلى دوائر صنع القرار الإسرائيلي، نظراً للتعاون الأمني بين أجهزة استخبارات الطرفين. وأمام حالة من هذا النوع، وبناء على ما جاء في هذا الملف، فضلاً عن طلب صريح كان قدمه **نيكولاي بودغورني** للرئيس **ناصر** خلال زيارة هذا الأخير لموسكو صيف العام 1968 بإبعاد **هيكمل** عن حلقة الضيقة، ثم واقعة طرده من مطار موسكو، سيكون منطقياً الافتراض أن **ناصر** اقتنع أخيراً بأن في بيته ومكتبه جاسوساً أمريكياً-بريطانياً يتجسس حتى عليه شخصياً، وهو العارف أصلاً بعلاقته القديمة مع وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية، أو أنه اكتشف متأخراً أنه وضع بيوض أسرارها كلها على مدى عشرين عاماً تقريباً في أعشاش غراب أسود، الأمر الذي دفعه لبدء إحكام الطوق على **هيكمل** وتشديد الخناق حوله تمهيداً للتخلص من ظاهرتة ولطرده

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

من «الجنة الناصرية»، وهو ما حالت دونه وفاته المفاجئة في سبتمبر 1970 كما يبدو. ذلك لأن «ملف فولف» المشار إليه يتضمن معلومات مجهولة أو شبه مجهولة من محطة HVA في القاهرة تشير إلى أن الرئيس ناصر «أقدم خلال الأشهر الأخيرة على زرع أجهزة تنصت في مكتب الصحفي هيكمل ومكتب ومنزل سكرتيرة السيدة نوال المحلاوي Nawal Mehallawy، التي تتمتع بنفوذ قوي داخل مؤسسات الدولة» كما سكرتيرة عرفات، رشيدة مهران، بطلة الرسم الكرتوني الشهير للفنان الشهيد ناجي العلي، وكما مساعدتي بشار الأسد اليوم، بثينة شعبان و لونا الشبل، فضلاً عن مكاتب ومنازل صحفيين وسياسيين آخرين مقربين منه، مثل اليساري لطفى الخولي الذي انتهى حصاناً ساداتياً وجسراً للتطبيع مع يسمى اليسار الصهيوني]. وبسبب طبيعة تسجيلات أجهزة التنصت تلك، أمر الرئيس ناصر باعتقال سكرتيرة هيكمل نفسها قبل بضعة أيام مع زميلها الخولي وآخرين، بينهم ضباط سابقون، لا يزالون جميعهم معتقلين حتى الآن (تاريخ إعداد البرقية، 16 مايو 1970). وبحسب معلوماتنا، فقد بادر هيكمل إلى عقد لقاء عاجل مع صديقه رئيس محطة الـ CIA، يوجين ترون، لبحث قصة الاعتقالات ودلائلها التي وصفها لرئيس المحطة بأنها إشارة إنذار له شخصياً وعلامة على اقتراب الحبل من رقبته، وعزاها إلى أن الرئيس (ناصر) تلقى معلومات مسجلة عن طريق رئيس مكتبه سامي شرف يفهم من خلالها أنه يتحدث (أي هيكمل) عن الرئيس ويهدده فيها بنشر وثائق خطيرة تمكن من إرسالها إلى الخارج، وهي تفضح تاريخ ناصر ورفاقه في ثورة 23 يوليو 1952 واتصالاتهم مع قوى وأجهزة استخبارات أجنبية...!!

(19) - مجلة الدراسات الفلسطينية (كاليفورنيا)، العدد 3 (صيف 1974)، ص 163. (مقال مترجم عن العربية سبق أن نشرته صحيفة «السفير» اللبنانية في 16 أبريل 1974، ويتضمن حديث فلاديمير فينوغرادوف إلى مسؤولين مصريين وشخصيات سياسية مصرية)؛ إضافة لحديثي مع فينوغرادوف صيف العام 1994.

(20) - السادات: المصدر السابق، ص 258.

(21) - المصدر السابق، ص 259.

(22) - المصدر السابق، ص 260.

(23) - هيكمل، المصدر السابق، ص 246.

(24) - هيرتزوغ: حرب يوم الغفران؛ مصدر سابق، ص 244.

(25) - نيويورك تايمز، 20 أكتوبر 1973، ص 12.

الفصل السادس

كيسنجر في موسكو... سراً

«المظليون السوفييت جاهزون للهبوط في إسرائيل مع الجيوش الأطلسية للدفاع عن أمنها»

بدأت الأخبار الأولى للهجوم الإسرائيلي المعاكس في سيناء، أو «العبور الإسرائيلي المضاد» نحو الضفة الغربية للقناة، بالوصول إلى موسكو صبيحة يوم الثلاثاء، 16 أكتوبر، أي يوم مغادرة كوسينغن إلى القاهرة. ووفقاً لتقارير المخابرات العسكرية الخارجية السوفييتية GRU، وصور طائرات «فوكسبات / ميغ 25» الاستطلاعية الخاصة بالجيش السوفييتي، التي أرسلت من القاهرة إلى بريجنيف وبعض أعضاء المكتب السياسي، فإن حشوداً كبيرة من الدبابات والمدافع الثقيلة والقوات الميكانيكية والطائرات كانت تتشكل على الجانب الإسرائيلي من خط المواجهة طوال الأيام القليلة الماضية في غياب تام ومحيرٍ لسلاح الجو المصري. وقد ظهر أن رأس حربة القوات الإسرائيلية تمكن خلال الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم من عبور القناة بنجاح إلى ضفتها الغربية عبر جسر متحرك جرى إنشاؤه - كما بدا واضحاً من المقارنة بين تواريخ ومواقيت الصور - خلال الساعات الأخيرة، وبواسطة عربات برمائية وقوارب مطاطية اجتازت الجزء الشمالي من «البحيرات المرة»، المعروف بمياهه الضحلة. وقد بدأت هذه القوات مهاجمة المواقع المصرية وتدمير مرابض الصواريخ المضادة للطائرات بواسطة الدبابات والمدركات و وحدات المظليين بعد أن فشل الإسرائيليون في تدميرها من خلال الغارات الجوية.

لم يتأخر الخبراء العسكريون في تحذير الكريملن، كما تقضي الأمانة التاريخية أن نقول، من أن هجوماً إسرائيلياً ناجحاً غربي القناة يمكن أن يقطع الطريق على انسحاب القوات المصرية الكبيرة المتخذة على ضفتها الشرقية ويحوّلها إلى رهينة تحت الحصار، وأن يؤدي إلى انهيار مصر عسكرياً وسياسياً بشكل كامل. إضافة لذلك، أظهرت صور وتقارير المخابرات العسكرية السوفييتية شحنات أسلحة أميركية كبيرة كانت تصل إلى إسرائيل، بما في ذلك مطار مدينة العريش في شمال سيناء، الذي كانت القوات الإسرائيلية تتخذ منه قاعدة لها. وكان مصدر آخر للمعلومات في مصر أفاد الكريملن بأن العبور الإسرائيلي للقناة خلق حالة قريبة من الذعر الشامل في أوساط العديد من القادة السياسيين والعسكريين والإداريين المصريين، إلى حد أن الحكومة المصرية ناقشت مقترحاً عاجلاً يقضي بنقل مقرها إلى مدينة أسيوط في الصعيد (300 كم جنوب القاهرة) وتنظيم مقاومة شعبية ضد الغزاة الإسرائيليين من هناك! وقد طُرحت الفكرة مجدداً بعد بضعة أيام، في 24 أكتوبر، من قبل نائب رئيس الوزراء، **عبد العزيز كامل**، خلال جلسة «لجنة العمل الخاصة»، التي كانت بمثابة «خلية أزمة» وتقوم مقام الحكومة، بعدما تبين أن إسرائيل ترفض الالتزام بوقف إطلاق النار، وأن قواتها استمرت في التقدم على طريق السويس-القاهرة بالتزامن مع إطباقها الحصار على «الجيش الثالث» ومدينة السويس.

مع ذلك، ورغم كل تلك المعلومات الموثقة التي كانت تتدفق من جبهات القتال إلى موسكو، صوّر الإعلام السوفييتي الوضع العسكري على جبهة سيناء وفي مصر بشكل مختلف، مشيراً إلى النسخة العربية المزيفة من القصة أو مكرراً إياها بحذافيرها تقريباً. وفقط في 18 أكتوبر بدأت الصحافة السوفييتية بالإشارة إلى أن «مجموعة صغيرة من سبع دبابات إسرائيلية حاولت بشكل يائس عبور القناة وتم تدمير ثلاث منها»، وكانت هذه في الواقع رواية **السادات** الحرفية لضيفه **كوسيفغن**. لكن في اليوم التالي، 19 أكتوبر، بدأت الصحافة السوفييتية تزيد من جرعة المعلومات لقرائها، وإن بطريقة مشوهة، فتحدثت «إزفستيا» عن أن «فوجاً إسرائيلياً عبّر القناة إلى الضفة الغربية لكن جرى القضاء عليه»⁽¹⁾. وغني عن البيان أن هذه الأكاذيب كانت مخصصة لاستهلاك الجمهور في الداخل السوفييتي، فضلاً عن كونها جزءاً مما يقتضيه واجب «الدعم الأممي» للعرب؛ لكن زعماء الكريملن كانوا يعرفون الحقيقة بشكل أفضل وأعمق من جمهورهم. فتبجّع **السادات** لم يستطع تضليلهم، نظراً للحجم الكبير من الصور والمعلومات الميدانية الساخنة التي كانوا يتلقونها من مصادر مختلفة، لاسيما **أورزل لورنزن**، عميلة HVA المزروعة في مقر عمليات «الحلف الأطلسي» منذ العام 1967، رغم منع الخبراء السوفييت من الاقتراب من الجبهة والوحدات العسكرية المصرية وغرفة العمليات المركزية، وحرمانهم من

المعلومات الرسمية الصحيحة عن سير العمليات الحربية. ومع هذا كله أثبتت محادثات كوسيجن في القاهرة أن وقفاً فورياً لإطلاق النار بالتعاون مع السادات كان أمراً ميثوساً منه. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت اتصالات الكرملين بواشنطن أكثر نشاطاً في تلك الأيام.

أبلغنا غروميكو، نحن في «خلية الأزمة»، أن بريجينيف قرر مخاطبة الرئيس نيكسون وإبلاغه بالتقويم الشامل للقيادة السوفييتية للوضع في الشرق الأوسط، لكن لا يريد من رسالته أن تكون متحدية، وإنما هادئة ومقنعة. وجرى وضع مسودة الرسالة من قبلنا بمساعدة معاوني بريجينيف، وتحريرها من قبل غروميكو، ومراجعتها والمصادقة عليها نهائياً من قبل بريجينيف شخصياً، الذي علق عليها أهمية بالغة وأملاً كبيرة. وعلى الرغم من أن كيسنجر سيصف الرسالة لاحقاً في الجزء الثاني من مذكراته، بأنها «بلاغة تقليدية»⁽²⁾، فإنها، كما بدا لي، عكست على نحو دقيق تماماً الطريقة التي فهمت القيادة السوفييتية من خلالها حرب أكتوبر و الوضع في الشرق الأوسط والتسوية النهائية. فالكثير من التأكيدات الواردة في الرسالة برهن أنه صحيح في السنوات اللاحقة للحرب. ولهذا يستحق نصها الكامل أن يُنشر (بعد أن قمت بترجمته شخصياً من الأصل الروسي). كتب بريجينيف إلى نيكسون في 16 أكتوبر يقول:

«إن التطورات الراهنة في الشرق الأوسط تشكل إلى حد ما اختباراً لقوتنا في الامتثال الصارم للمسار الذي قبلناه في علاقاتنا (الثنائية) وفي الشؤون الدولي؛ كما أن الوضع معقد دون أي شك، وهذا واضح لنا، ولكم أيضاً. لكن دُعنا نحن صريحين: إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي منخرطتان بقوة مع إسرائيل والدول العربية، على التوالي.

ومع ذلك، فإن المشكلة ليست فقط وربما ليست حتى في أننا نتمسك بمواقف مختلفة بشأن قضية الشرق الأوسط. المشكلة الرئيسة هنا هي أننا نقوم الوضع في الشرق الأوسط بطريقتين مختلفتين. إن القيادة السوفييتية، وبشكل متواصل، بما في ذلك مؤخراً، لفتت انتباه الرئيس (نيكسون) إلى الوضع الخطير الذي يهدد بانفجار جديد في أي لحظة. مع ذلك، وللأسف، كان غير مبالٍ بتحذيراتنا تلك.

لا نريد أن نعتقد أن الولايات المتحدة أرادت هكذا تطور، فهذا لن يتوافق مع المصالح الواضحة للولايات المتحدة كما نفهمها، وكما أخبرنا بها الجانب الأمريكي.

يمكن المرء، بالتأكيد، أن يأسف للاختلافات في تقويمنا خطر غياب تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي. ولكن ليست هذه هي المشكلة في الوقت الراهن، ويجب أن لا نتحدث عن هذا. فالآن يجب أن نبحث عن طرق لخفض التوتر».

بعد هذه المقدمة، عبّر **برجينيف** عن وجهة نظر الكريملن بخصوص أهداف تسوية سلمية في الشرق الأوسط، فقال :

«يمكن المرء، حين يفكر بالوضع الراهن في الشرق الأوسط وطرق حله، أن يأتي لا محالة إلى استنتاج ليس جديداً ربما، لكنه يصيب لب المشكلة. فبغض النظر عن نتيجة العمليات العسكرية الراهنة، التي من الصعب التنبؤ بها، من الواضح أنه دون انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي تستولي عليها، لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط. ذلك هو جوهر الأمر. نحن مقتنعون بأنه دون تحرير الأراضي العربية، لا يمكن المرء أن يصمم ويؤسس سلاماً متيناً في الشرق الأوسط.

حسناً، ألم يحن الوقت للسير في طريق حقيقية؟ أليس من الأفضل أن نبحث في الأمر وفق الأساس الأكثر موثوقية بدلاً من البحث عن تدابير مُسَكَّنة؟».

أما المقطع التالي فيتضمن عدداً من الخطوات المحددة التي يمكن القيام بها، من وجهة نظر **برجينيف**، لإنهاء المواجهة في الشرق الأوسط :

«إن بياناً خالياً من الغموض تُصدره إسرائيل وتعلن فيه استعدادها لسحب جنودها من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ العام 1967 سوف يساعد على هذا الأمر. بالتأكيد، وبالتزامن مع تلك الخطوة، فإن أمن جميع الدول في الإقليم، بما في ذلك إسرائيل، وأمن حدودها كلها، يمكن أن يكون مضموناً إما بقرار من مجلس الأمن أو الدول العظمى. وبانسحاب الجنود الإسرائيليين ستنتهي الحرب، وتكون حرية وسيادة عبور قناة السويس ومضائق [تيران] مضمونة، بما في ذلك للسفن الإسرائيلية. والقضايا الأخرى التي لإسرائيل مصلحة فيها، يمكن تسويتها أيضاً. لكن بالتأكيد لا يوجد مجال لإشباع طموحات إسرائيل الإقليمية».

كان **برجينيف** يطلب من **نيكسون** في هكذا مقاربة ما ليس ممكناً أن يكون مقبولاً بالنسبة لإسرائيل أو داعمها، رغم أن مقاربتة هذه -كجميع رسائله و اتصالات الكريملن مع واشنطن آنذاك- تجاهلت كلياً وجود «شيء» اسمه الشعب الفلسطيني أو «قضية فلسطينية». ومن وجهة النظر هذه، ووفق اعتقاد صاحبها **برجينيف**، فإن تلك التدابير سوف تعزز فقط أمن و وجود إسرائيل بالذات كدولة ذات سيادة.

تلك كانت الخطوط العريضة لسلام ثابت في المستقبل في الشرق الأوسط، كما رآها زعماء الكريملن أواسط أيام حرب أكتوبر، لكنها ستأخذ عقوداً بالنسبة لدول الشرق الأوسط

والمجتمع الدولي لتأسيس «علاقات سلمية» جديدة في المنطقة وفق خطوط شبيهة بتلك التي رسمتها رسالة بريجنيف. والأسطر القليلة التي كرسها كيسنجر للرسالة في مذكراته لم تكن دقيقة تماماً، ذلك أن بريجنيف لم يُشر إلى أن أمن إسرائيل يمكن أن يكون مضموناً من قبل الدول العظمى، كما زعم كيسنجر⁽³⁾. فعلى الرغم من أن بريجنيف كان مؤيداً قوياً للدور الخاص للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة و مسؤوليتهما في تسوية سلمية شرق أوسطية، فقد أشار في هذه الرسالة إلى ضمانات من مجلس الأمن أو «القوى العظمى»، قاصداً بذلك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بصيغة الجمع المعرف وليس بصيغة التذكير أو التثنية التي تحصر الأمر بالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

الجزء التالي من الرسالة كان أكثر عاطفية، ففيه يُذكر بريجنيف الرئيس الأمريكي بأن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ساهما معاً أواخر الأربعينيات في خلق إسرائيل:

«إن الاتحاد السوفييتي لم يؤيد أبداً تصفية إسرائيل كدولة، وهو لا يؤيد ذلك الآن أبداً، على الرغم من أنه في إسرائيل، وليس فيها وحدها فقط، يمكن المرء أن يجد الآن أشخاصاً يصدرن بيانات افتراضية حول الاتحاد السوفييتي، ناسين تلك الحقائق والاعتراف بالجميل الذي عبّروا عنه لإنقاذ ملايين اليهود من العقاب الجماعي الدموي الذي قام به الجزارون الهتلريون. أما من يلعنون الاتحاد السوفييتي الآن، في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى غيرها، فقد كان ثمة زمنٌ صلي فيه هؤلاء على شرف السلاح السوفييتي الذي أنقذ الكثير من الشعوب، ومن ضمنها الشعب اليهودي، من الإبادة خلال سنوات الكفاح المشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الطاعون النازي».

إضافة لذلك، تضمنت المسودة الأصلية للرسالة، في سياق الحديث عن أمن إسرائيل، عبارة تقول:

«على الإسرائيليين أن يكونوا مدركين دوماً أنه في اللحظة التي يتعرض أمنهم لخطر حقيقي، سيرون المظليين السوفييت يهبطون في إسرائيل إلى جانب مظليي الحلف الأطلسي ليدافعوا عن وجودها وأمنها جنباً إلى جنب، فإسرائيل وجدت لتبقى، ولا يستطيع أحد أن يهدد أمنها الوجودي!»

إلا أن هذه الفقرة حُذفت من النص النهائي بعد مداخلات من أندروبوف و غريتشكو وسوسلوف وآخرين رأى بعضهم فيها «تزلفاً زائداً لا لزوم له»، فيما رأى فيها بعضهم الآخر

«تحقيراً للذات» من خلال الحديث عن شراكة مع الحلف الأطلسي في حماية إسرائيل. وفي واقع الحال لم يكن **بريجينيف** بحاجة إلى هذه العبارة أو غيرها ليثبت إخلاص الاتحاد السوفييتي لأمن إسرائيل؛ إذ كان بإمكانه أن يغرف في هذا السياق، وبلا حدود، من إرشيف الدولة الرسمي، وحتى من التاريخ الإسرائيلي نفسه، لاسيما إرشيف «الوكالة اليهودية»، ويذكر شريكه **ريتشارد نيكسون** كيف أن الرفاق الماركسيين-اللينينيين في موسكو، ومعهم حلفاؤهم في تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، الذين لم تكن أصوليتهم اللينينية أقلّ صلابة، أرسلوا آلاف المتطوعين من قدامى محاربي حزبهم اللينيني المجيد للقتال إلى جانب الرفاق الاشتراكيين الصهاينة الذين كانوا يحاربون الإقطاعيين العرب الرجعيين الآخرين، عملاء وأذئاب الإمبريالية البريطانية، من أجل إقامة الوطن القومي للشعب اليهودي في فلسطين؛ وكيف أن **ستالين** نفسه، الذي أصبح اسمه سُبَّةً و وصمة عارٍ في قواميس الديمقراطيات الغربية، لم يكتفِ بإنقاذ ملايين اليهود من الطاعون النازي والجزارين الهتلريين، رغم أن هذا يُسجَّل له وفق المعايير الأخلاقية كلها، بل كان يرسل لهم أيضاً-عبر المطارات اليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية، وبالتنسيق مع رئيس مخابراته **لافرينتي بيريا**، ومع الرفيق **تيتو** - مئات الدبابات والطائرات الألمانية المغتمة خلال الحرب العالمية الثانية، لكي يدمروا بها جيوش الإقطاعيين العرب، عملاء الإمبريالية البريطانية، الذين هاجموا في العام 1948 الدولة اليهودية المستولدة بقرار دولي كان **ستالين** نفسه هو قابِلَتَه القانونية في غرفة الولادات بمجلس الأمن، فكان بذلك صانع دولة إسرائيل الحقيقي على الأرض، وليس **آرثر بلفور** الذي اكتفى تقريباً من هذا المجد كله بصناعتها على الورق! كان بإمكان **بريجينيف** أن يذكره أيضاً بأن **لينين** المؤسس نفسه اعتبر اليهود «عرقاً وقومية» لا مجرد طائفة دينية، وحاول أن يقيم لهم دولة قومية، في الوقت الذي كان رفيقه **تروتسكي**، قائد الجيش الأحمر، يهزأ -وهو «اليهودي» بالولادة -من وفدٍ من اليهود الروس جاءه طالباً مساعدة «الطائفة» التي ينحدر منها بعد أن أصبح قائداً كبيراً في الدولة الجديدة، ويخبرهم بأنه «لم يعد يعتبر نفسه يهودياً منذ أن أصبح شيوعياً»!

كان بإمكان **بريجينيف** أن يخبر **نيكسون** أيضاً، كدلالة على حسن نواياه، أنه هو شخصياً من قام في 17 أكتوبر 1964، أي بعد ثلاثة أيام فقط من بداية زعامته للحزب، ببيع معظم ممتلكات الدولة السوفييتية من العقارات في فلسطين لدولة إسرائيل مقابل بضعة صناديق من البرتقال اليافاوي كـ«هدية بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة أكتوبر العظمى»! ولتأكيد حرص الكريملن على أمن إسرائيل وتطورها، كان بإمكانه أن يخبره أيضاً بأن موسكو لم تكتفِ، في العام 1953، بالتنديد بمحاولات الدول العربية «تجويد وخنق» إسرائيل من خلال

مقاطعتها اقتصادياً، بل سارعت إلى إبرام اتفاقية تجارية معها لتزويدها بالنفط مقابل الحمضيات. وكان بإمكانه أن يذكره أيضاً بأن ابنته نفسها، غالينا بريجينيفا، تسرق الماس من مخازن الدولة ومناجم التعدين في «إيخال» والمتاحف وتهربه، بالتعاون مع زوج خالتها سيمون تسفيغون، نائب رئيس جهاز الـ KGB، وشقيقها يوري، نائب وزيرة التجارة الخارجية، لتبيعه إلى الشركات الإسرائيلية في فيينا و بلجيكا وتل أبيب نفسها! ولو قُدِّرَ للرسالة أن تُكتب في وقت لاحق، لكان بإمكانه أن يخبره أيضاً أن كبير خبرائه في مصر، الجنرال فلاديمير فيودوروف نفسه، «باع» في العام 1980، بالتعاون مع السادات وبعض ضباطه أمثال قائد الدفاع الجوي الفريق سيّد حمدي و مدير المخابرات الحربية الفريق عبد الحليم أبوغزالة، أنظمة الترددات الثلاثة في صواريخ «كفادرات» (سام 6) المصرية إلى الأميركيين، ومن خلالهم إلى الإسرائيليين، ما مكّنهم من تدمير بطاريات الدفاع الجوي السورية في لبنان عن بكرة أبيها يومي 9 و 10 يونيو 1982!

لم يذكر بريجينيف شيئاً من هذا، ربما لأنه كان يعلم أن شريكه نيكسون مطلع على هذا التاريخ كله، أو في معظمه، وليس بحاجة إلى تذكير وأدلة أخرى على عمق العلاقة التاريخية السوفييتية-الصهيونية-الإسرائيلية التي لم يكدرها سوى سوء تفاهم عابر. ولهذا انتقل إلى قضية أخرى ليشرح له الموقف السوفييتي في الأمم المتحدة، وليعلّق على الموقف الأمريكي فيما يتعلق بقرار لوقف إطلاق النار يصدر عن مجلس الأمن بالقول :

«إذا كان لأحدٍ ما انطباعٌ بأننا من خلال اتخاذ هكذا موقف نريد ببساطة أن نضع الولايات المتحدة في موقف حرج ونرغمها بالتالي على ممارسة حقها في استخدام الفيتو في مجلس الأمن، فإن هذا الانطباع بلا أساس كلياً. وهكذا فكرة يجب التخلص منها.

نحن، مع ذلك، مقتنعون على نحو عميق بأنه من غير الواقعي فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن، وكذلك بالنسبة إلى البند المتعلق بوقف إطلاق النار، أن نشير بشكل ضبابي وحسب إلى قرار مجلس الأمن 242 بدلا من تثبيت شرط واضح ينص على انسحاب الجنود الإسرائيليين إلى خطوط الرابع من يونيو 1967. وببساطة، إن مجرد الإشارة إلى قرار جرى تفسيره بطرق مختلفة من قبل جميع الأطراف طوال السنوات الست الماضية، سيكون عديم الفائدة. ومع ذلك، فإن الجانب الأمريكي لا يطرح اقتراحات أخرى لكيفية حل المشكلة».

كان هذا -للأسف- بياناً متسرعاً. فبعد أقل من أسبوع على ذلك صدر قرار من مجلس الأمن برعاية سوفيتية - أميركية يتضمن «إشارة ضبابية» إلى القرار 242. وعلى غرار هذا الأخير، خلا هو الآخر من أي إشارة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، التي هي أسّ النزاع وأساسه.

أما المقطع الأخير من الرسالة فكان هاماً جداً، حيث كتب بريجنيف يقول :

«في النهاية، أود أن أشدد على الفكرة التالية: بغض النظر عن المسار الذي ستتخذه الأحداث الجارية الآن، فإنها تجاوزت نقطة اللا رجوع. من هنا، يجب أن لا يتخلّى أحد، سواء من قادة الاتحاد السوفييتي أو قادة الولايات المتحدة، عن ضبط النفس.

نعرف أن هناك دوائر مؤثرة في الولايات المتحدة تريد أن تدمر ما بنيناه حتى الآن بتكلفة كبيرة جداً، وهذا ما يجب أن لا يكون مسموحاً به. فمن جهتنا، لقد فعلنا وسنستمر في فعل أي شيء لمنع هكذا نزعة. ونحب من جهتنا أن نأمل أن الجانب الأميركي سيفعل الشيء نفسه.

وإذا ما التزم الطرفان كلاهما التزاماً صارماً بهكذا مقاربة محددة، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها كل طرف، فإن التطورات المستقبلية ستأتي دون ريب بالنتائج الإيجابية فقط. ونحن سنتابع بناء الصرح الذي بدأناه».

كانت الفقرة الختامية متفائلة أكثر مما ينبغي، وتضمنت الكثير من العناصر الشخصية. فقد كان بريجنيف شخصاً عاطفياً بالتأكيد، وتعهد أن يصوغ بعض أجزاء الرسالة بنفسه، متوقعاً أن الرئيس نيكسون سيردّ بالطريقة الصريحة والودية نفسها. فكيف للأمين العام بريجنيف أن يعلم أنه كان مغفلاً فعلاً لأنه كان يتراسل عملياً وأساساً مع وزير الخارجية الأميركي، كيسنجر، الذي كان هو من يقرأ الرسائل ويجيب عليها، وليس مع رئيسه، لأن هذا الأخير كان مشغول البال بمشاكل مختلفة كلياً («ووترغيت» وتداعياتها)، ولا يقرأ الرسائل التي تصله، سواء من بريجنيف أو غيره؟!

استتباعاً لرسالة بريجنيف، جرى إرسال مسودة قرار من مجلس الأمن، كان الاتحاد السوفييتي مستعداً لدعمها، إلى واشنطن. وكانت المسودة تستند إلى النص الذي جرت مناقشته في المكتب السياسي في 15 أكتوبر، مع تعديلات طفيفة. فبالإضافة إلى مطالبة بوقف إطلاق نار فوري (الفقرة الأولى)، تضمنت مطالبة بانسحاب على مراحل للجنود الإسرائيليين من الأراضي

العربية المحتلة إلى الخطوط التي يحددها قرار مجلس الأمن 242. فهي لم تحدد المدة الزمنية التي سيستغرقها الانسحاب، ولكنها أشارت فقط إلى أنه يجب أن يكون كاملاً «في أقرب وقت ممكن» (الفقرة الثانية). وكانت الفقرة الثانية جديدة تماماً. فهي عكست تصور بريجنيف الخاص للتعاون السوفييتي-الأميركي في التسوية الشرق أوسطية، وجرت صياغتها كدعوة إلى «مشاورات مناسبة» تهدف إلى تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط.

جاء الرد على رسالة بريجنيف العامة باسم الرئيس نيكسون بعد ثلاثة أيام، في 19 أكتوبر، وكان رسمياً جداً، فضلاً عن أنه تفادى الإجابة على الكثير من النقاط والمسائل المفتاحية التي أثارها الزعيم السوفييتي، بما في ذلك عدم وجود أية تعليقات فيها على مشروع القرار السوفييتي لوقف إطلاق النار. وهذا ما جعل بريجنيف محبّطاً وكثيراً.

«كيسا»، «قطعة البيت الأبيض» المدللة، في «تلال لينين»

كانت الأخبار الواردة من بلغراد هي أيضاً غير مشجعة. فقد بدا واضحاً من برقيات سفيرنا فلاديمير ستيباكوف أن اليوغسلاف يواجهون صعوبة معينة في الحصول من دول عدم الانحياز على موافقة على مشروع قرار لوقف إطلاق النار. وبالنسبة لكثيرين منا، بدا الوضع ميؤوساً منه، وكنا نعتقد أننا فعلنا كل شيء باستطاعتنا فعله من أجل تأمين نهاية للقتال تكون في صالح العرب، وأننا الآن في حالة «ليكن ما سيكون». وأعتقد أن الكثيرين في النسق الأعلى في الكرملين كان لديهم الشعور نفسه.

مع ذلك، وعلى حين غرة، انعطفت حالة المد والجزر في الدبلوماسية العالمية مرة أخرى كما حصل مراراً خلال الأسابيع الأخيرة. ففي إحدى برقياته إلى موسكو، أشار السفير دوبرنين إلى علاقاته الخاصة مع وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر، وأنه سيكون أمراً جديراً بالاهتمام لو دُعي إلى موسكو لتدارس الوضع معه. وكانت خطوة شجاعة جاءت في الوقت المناسب من قبل السفير، الذي كان مقتنعاً بأن كيسنجر سيقبل الدعوة ويرحب بها.

أطلقت برقية دوبرنين نقاشاً مسهباً وحيوية لافته في مكتب غروميكو. لكن، وفي الآن نفسه، كانت هناك مسألة أربكت الكثيرين منا، خصوصاً غروميكو، وهي التالية: ماذا لو أن كيسنجر رفض الدعوة؟ فلكي يكون منسجماً مع نفسه، سيكون الجانب السوفييتي مرغماً عندئذ على اقتراح شخصية سوفيتية هامة لزيارة واشنطن. وفي هذه الحال، من الشخص الذي يجب اختياره للقيام بهذه المهمة؟ منطقياً، وبدلاً من زيارة كيسنجر إلى موسكو ستكون، بالطبع، زيارة من قبل غروميكو إلى واشنطن. أما كيسنجر فيستعيد وقائع تلك الأيام بالقول إنه سأل

السفير **دوبرنين** ذات مرة عما إذا كان بإمكان **غروميكو** أن يأتي إلى واشنطن، وإن السفير «ربما» أجابه بأن قراراً سوفياتياً بشأن هذا زيارة سيتطلب مشاركة **برجينيف** و**كوسيفن** في اتخاذه⁽⁴⁾.

لا أتذكر أن **دوبرنين** كتب لموسكو عن تلك الحادثة مع **كيسنجر**، ولم أعر في أرشيف الوزارة على ما يؤكد. وإذا كان فعل ذلك، فبالتأكيد لم يجعل رئيسه، **غروميكو**، أكثر سعادة. فهذا الأخير، حسب تأويل **كيسنجر** لرأي **دوبرنين**، لا يستطيع أن يتخذ أية قرارات دون مشاركة رأس الدولة في العملية، بخلاف نظيره الأميركي.

عندما طُرح موضوع زيارة **غروميكو** إلى واشنطن، كبديل لزيارة **كيسنجر** إلى موسكو، خلال اجتماعنا في مكتب وزير الخارجية، رفض **غروميكو** الفكرة كلياً دون أي تردد. وأعتقد أنه لم يكن يريد أن يظهر على مسرح المكتب السياسي أكثر مما ينبغي، مفضلاً أن يكون **بريجينيف** هو النجم حتى في المفاوضات الدبلوماسية. ذلك لأن **غروميكو**، الذي جرت ترقيته إلى عضوية المكتب السياسي قبل فترة قصيرة فقط من الزمن، لم يشعر أنه موثوق به جداً، رغم أنه كان «أقنوم الروح القدس» في التروिका التي شكّل فيها مع **بريجينيف** و**كوسيفن** «الثلاث الإيمان» في عقيدة الخلاص السوفيتية! وفوق ذلك إن اقتراحاً بأن يجتمع وزير الخارجية السوفيتية مع الرئيس الأميركي بعد أن جرى إرسال رئيس الوزراء **كوسيفن** إلى القاهرة لإجراء محادثات مع الرئيس المصري، سوف يخفّض من أهمية العلاقات السوفيتية-المصرية. أكثر من ذلك، لقد فهمنا جميعاً أن **بريجينيف** لن يحبذ فكرة لقاء يجمع **كوسيفن** مع الرئيس الأميركي ولن يدعمها، لأنه أراد الاحتفاظ بهذا المجد والشرف لنفسه وحده!

هذه الأسئلة والأفكار جرى طرحها كلها خلال النقاشات، لكن الأمر الأكثر حضوراً في نقاشنا، وكان موضع ثقتنا أكثر من أي شيء آخر، هو أن **دوبرنين** كان لديه حد أدنى من الثقة بأن **كيسنجر** سيقبل الدعوة التي ستوجه له، وإلا لم يكن ليغامر ويبادر إلى إرسال هكذا اقتراح إلى موسكو. وكان من المنطقي أن يتساءل بعضنا عما إذا كان بإمكان دبلوماسي مجرب مثل **دوبرنين** أن ينصح موسكو بالإقدام على تصرف سياسي هام في ذروة الحرب دون أن يكون لديه مثل هذه الثقة؟ أما بعضنا الآخر، ممن كان يعرف **دوبرنين** بشكل جيد إلى حد ما، مثل **كورنينكو** وأنا، فقد استبعد هكذا احتمال كلياً. ذلك لأن التأثير المدمر على سيرة **دوبرنين** المهنية، فيما لو رفض **كيسنجر** المجيء إلى موسكو، كان مؤكداً. ولهذا فإن احتمال أن تكون الفكرة مجرد ارتجال طائش من طرف السفير كان يجب إسقاطه من الحساب.

أنا شخصياً كنت مؤمناً يومها بأن **كيسنجر** نفسه هو من باع فكرة الزيارة إلى **دوبرنين**. وقلت حينئذٍ «ربما كان يتصيد زيارةً إلى موسكو». وقد شاركني **غروميكو** و**كوزنيتسوف** اعتقادي. «هذا الرجل يروّج لنفسه»، لاحظ **كوزنيتسوف**. وحين رفع **غروميكو** تقريره إلى **برجينيف** بشأن برقية **دوبرنين**، أشار إلى اعتقاده بأن **كيسنجر** ربما كان هو من هندس الدعوة لكي يكون قادراً على تقديم الموقف الأميركي للقيادة السوفييتية بنفسه، وبالتالي تعزيز موقفه السياسي في واشنطن. ولاحظ **غروميكو** بينما كانت تنفرج أساريره بعلامات الرضا أن «هذه الزيارة إلى موسكو هي زيارة **كيسنجر** الأولى إلى الخارج منذ أن أصبح وزيراً للخارجية الشهر الماضي (سبتمبر 1973)».

ولكي نعرف كيف كان **كيسنجر** يفكر في تلك اللحظة التي كان قادراً على إخوضون في وحل هذه البلاهة والبلادة الذهنية كلها وهذا الإحساس بالدونية كله، يكفي أن نعود إلى مذكرات **كيسنجر** نفسه بخصوص هذه الواقعة.

يقول **كيسنجر** في مذكراته إن دعوة **برجينيف** له كانت «مفاجئة». «حين قرأت رسالة الدعوة، شعرت أنها حلت معظم مشكلاتنا. فهي ستبقي الأمم المتحدة بعيدة عن القضية إلى أن نستطيع الوصول إلى نتيجة مقبولة، وتثبط عزيمة التبجح السوفييتي بينما أكون في الطريق وفي المفاوضات. كما أنها ستوفر 72 ساعة أخرى على الأقل من تعزيز الضغط العسكري [الإسرائيلي على مصر وسوريا]»⁽⁵⁾. أما **جوزيف سيسكو**، مستشار **كيسنجر** الأول لشؤون الشرق الأوسط، فقد أكد لاحقاً أن **كيسنجر** كان ميالاً جداً للذهاب إلى موسكو، إلى حد أنه أعطاه في الحال تعليمات لبدء العمل التحضيري من أجل الزيارة.

ليس مهماً كثيراً أن نعرف كيف كان شعور **كيسنجر** إزاء مفاوضات مباشرة مع الزعماء السوفييت في ذلك الوقت، لأن الأهم من ذلك هو أن رسالة **دوبرنين** كانت موضع ترحيب كبير في الكرملن كما لو أنها هدية جاءت من السماء فجأة. لكن حتى بمعزل عن اهتمامات **كيسنجر** الشخصية، فإن لقاء سوفييتياً-أميركياً عالي المستوى كان مطلوباً بشدة في تلك اللحظة. بل أكثر من ذلك؛ كان أمراً لا مفر منه فيما لو كان الطرفان معنيين بالطبع بالحفاظ على سياسة الانفراج. وقد كانا كذلك فعلاً، بغض النظر عن دوافع كل منهما التي لا علاقة لها بدوافع الطرف الآخر إلا هامشياً.

نظر زعماء الكرملن والديبلوماسيون السوفييت إلى زيارة **كيسنجر** بشكل مختلف. ولا أعتقد أن **برجينيف** والزعماء السوفييت الآخرين عرفوا أي شيء عن **كيسنجر** قبل أن يصبح

مستشار الأمن القومي الأمريكي في ظل نيكسون، لكن الكثير من الدبلوماسيين كان على دراية به كأكاديمي عالم سياسة. وفي بعض الأحيان كانوا يقتبسون ملاحظاته النقدية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، ويشيرون إليه بأوصاف نمطية بليدة وسخيفة من قبيل وصفه بـ«المؤرخ البرجوازي الأمريكي المعروف جيداً، الذي اعترف في كتاباته بسوء الحسابات والأخطاء الفاضحة للإمبريالية الأمريكية». هكذا، نعم! وباعتباري كنت أستاذاً في الأكاديمية الدبلوماسية في ذلك الوقت، فلا بدّ أنني كنت أحد متبلّدي الذهن أولئك الذين اقتبسوا عن **كيسنجر** بتلك الطريقة البليدة في محاضراتي على طلابي. فتعيينه في منصب مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي في العام 1969 جرى النظر إليه من قبل **غروميكو** والكثير من زملائه باعتباره محاولة من الرئيس **نيكسون** لاتباع نموذج الرئيس **كيندي** في تعيين شخص ما من المجتمع الثقافي في حاشيته، ولم ينظروا إليه على أنه ذو أهمية خاصة لأسباب كثيرة. لكن نظرة قادة الكرملن تلك سرعان ما تغيرت. فالدور المتنامي لـ«قناة **دوبرنين-كيسنجر**» في الحوار السوفييتي-الأمريكي الذي بدأ بعد فترة قصيرة من تعيين **كيسنجر** في هذا المنصب، لاسيما مفاوضات الحد من التسلح التي كنّت على تماس مباشر بها ومشاركاً فيها، أدى إلى اعتراف بطبيعة **كيسنجر** العملية والبراغماتية. بالإضافة إلى ذلك، كانت اتصالات **كيسنجر** مع **دوبرنين** وثيقة جداً، فقد كان لديه خط هاتفي مباشر مع السفير، وأنشأ معه علاقة ودية غير متكلفة.

بذل **كيسنجر** الكثير من الجهد لتصوير نفسه باعتباره مبدعاً ومنظم السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تخفيض دور **نيكسون** وهيبته في تلك الفترة. وقد حاول جاهداً إقناع السفير **دوبرنين**، والسفير المفوض في السفارة **يولي فورونتسوف**، الذي كثيراً ما كان يقوم بوظيفة القائم بالأعمال، بأنه هو - وليس الرئيس **نيكسون** - من يتوجب البحث معه في القضايا المصرية المتعلقة بالسياسة الدولية والعلاقات الثنائية. فزيارة **كيسنجر** السرية إلى موسكو ربيع العام 1972 (بصفته مستشاراً للأمن القومي وقبل أن يصبح وزيراً للخارجية أيضاً) ساهمت بشكل كبير في إعادة تقويمه من قبل موسكو كشخصية سياسية بارزة. ويتذكر **فورونتسوف** كيف أن محاولات **كيسنجر** لإخفاء تلك المهمة عن وزارة الخارجية الأمريكية أدهشت الدبلوماسيين السوفييت. فقد بذل **كيسنجر** ما بوسعه لإبقاء السفارة الأمريكية في موسكو، وخصوصاً السفير **جاكوب بيم** Jacob Beam، جاهلين بأمر وجوده فيها، وقد نجح في ذلك بمساعدة مضيفيه السوفييت، الذين تصرفوا لضمان سرية الزيارة بكل ما أوتوا من إمكانيات أمنية ولوجستية!

كيسنجر في موسكو... سرّاً

ثمة حادثة كانت نموذجية بالنسبة لميزان القوى السياسي في واشنطن، وفي الوقت نفسه غير مسبوقة في الممارسة الدبلوماسية. ففي خريف العام 1972، حضرت اجتماعاً بين وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز و وزير خارجيتنا غروميكو في نيويورك. وخلال المباحثات، تطرق غروميكو إلى قضية هامة ذات صلة بموضوع ضبط التسلح الذي كان على جدول أعمال لقاءات عديدة بين دوبرنين وكيسنجر، وسأل روجرز عن رأيه بها. ما فاجأ الجميع هو أن روجرز لم يكن لديه أدنى اطلاع على القضية، وأصبح واضحاً أن الرئيس نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر لم يشاركا وزير خارجيتهما روجرز بعض المعلومات الحيوية. حتى غروميكو نفسه أخذ على حين غرة بالإرتباك الذي سببه السؤال.

كانت زيارات كيسنجر السابقة إلى موسكو في العامين 1972 و 1973، والتي قام بها بينما كان مستشاراً للأمن القومي فقط، فعالة ومثمرة إلى حد بعيد؛ فقد ساهمت في نجاح قمتي بريجنيف-نيكسون. وكان كيسنجر متأثراً ببريجينيف، إذ كتب عنه لاحقاً «كان مزيجاً من الخشونة والدفء، صارماً وساحراً، مأكراً و لطيفاً»⁽⁶⁾. أما زملائي في السفارة السوفييتية في واشنطن فيتذكرون أن كيسنجر، بعد زيارته السرية إلى موسكو في العام 1972، تحدث باعتزاز عن «المباحثات الثنائية الساحرة» التي أجراها مع بريجنيف. لكن علينا أن نفهم أن حديث مسؤول أميركي عن «سحر» خصمه لا يحصل عادة إلا حين ينتزع منه ما يريده بعد مناورة يبديها الخصم كما تفعل امرأة «راغبة وتتمنّع» في مواجهة رجل مسكون بشهوة الاغتصاب. والواقع هذا ما كانت عليه علاقة الكريملين بواشنطن. فقد كان الكريملن كما «امرأة راغبة وتتمنّع»، أما كيسنجر فكان مسكوناً بشهوة اغتصاب سگان الكريملن، وقد اغتصبهم فعلاً، كما اغتصب كثيرين غيرهم في أرجاء شتى من العالم! ومع هذا، فقد اعترفوا لاحقاً بأنه غير نبرة ملاحظاته الإعجابية عن بريجنيف، لكن ذلك كان بعد حرب أكتوبر. ومن جهته، كان بريجنيف يحترم كيسنجر كشريك، وأحبّ التفاوض معه، حتى أنه دعا إلى محمية الصيد التابعة للمكتب السياسي في منطقة «زافيدوفو» شمال غرب موسكو. ولهذا، عندما قرأ بريجنيف برقية السفير دوبرنين، قال إن الدعوة يجب أن تُرسل إلى كيسنجر فوراً، مؤكداً أنه «بإمكاننا أن نهرم معه صفقة»!

الزعيم السوفييتي الآخر الذي التقى كيسنجر مرات عدة كان غروميكو الذي عرف أجيالاً عديدة من وزراء الخارجية الأميركيين بشكل مباشر، والذي أشار إلى كيسنجر مراراً بوصفه «رجل الدولة والدبلوماسي القدير جداً». لكنه، مع ذلك، حذر دائماً من التعامل معه. «لا تمنحه

إصبعك، لأنه سيقضم يدك كلها»، كما قال. ورغم هذا الحذر، فإن كيسنجر لم يقضم يد غروميكو فقط، بل ويدَي بريجينيف كليهما أيضاً... حتى الكتفين!

أما «المعادون للسامية»، سواء منهم السفارون أو المقنعون، الذين عادوا ليطلّوا برؤوسهم مجدداً على خلفية ثقافية مسيحية-أرثوذكسية-قيصرية حتى في صفوف منظمات الحزب والدولة، ففكروا بالطبع بأصوله الدينية وأطلقوا النكات حول هوية كيسنجر اليهودية. «كيف يمكن يهودياً أن يكون معادياً للشيوعية إذا كان وُلد في ألمانيا وأصبح عالم سياسة عندما استقر في الخارج كما فعل كارل ماركس؟!». «لماذا يتوجب على اليهود السوفييت أن يهاجروا إلى إسرائيل وليس إلى الولايات المتحدة حيث يسيطر الصهاينة على الأعمال والإعلام والفنون؛ وحيث أصبح يهودي وزيراً للخارجية الآن، وحيث من المرجح أن يكون الرئيس الأميركي القادم يهودياً أيضاً؟»، وهلم جراً.

فيما يتعلق بزيارة كيسنجر إلى موسكو، ثمة تفصيل واحد كان غريباً وطريفاً، وهو أن بريجينيف كان يلفظ اسم كيسنجر بطريقة غير صحيحة، مشدداً على المقطع الصوتي الثاني من اسمه. وعلى الرغم من أن كثيرين من الأشخاص القريبين من بريجينيف، مثل كوسيغن و غروميكو وكوزنيتسوف، عرفوا كيف يلفظون الاسم بدقة، إلا أنهم جميعاً سارعوا إلى تقليد الزعيم السوفييتي في طريقة لفظه، لأن «العلم العام» هو «علم الأمين العام» هنا أيضاً حين يتعلق الأمر حتى بطريقة لفظ الأسماء!! (لكن خلال الاجتماعات في وزارة الخارجية، كان غروميكو يلفظه بدقة!). أما الاسم الذي كان أكثر تداولاً في الكرملن خلال زيارته التي استغرقت 36 ساعة فكان اسمه وفق لفظ بريجينيف له أو اسمه التحبيبي Kisa [القطة الصغيرة]!

رداً على برقية دوبرنين، أرسل بريجينيف رسالة إلى الرئيس نيكسون مرفقة بدعوة إلى «صاحبه الأوثق» كيسنجر، كما وصفه في الرسالة، للمجيء موسكو «بشكل عاجل». وكان متوقفاً وصوله في اليوم التالي. وقد أرسل دوبرنين بالفعل برقية تتضمن رداً إيجابياً سريعاً جداً من واشنطن ذلك المساء، وتبلغنا نحن في «خلية الأزمة» أن وزير الخارجية الأميركي سيكون في موسكو في اليوم التالي، 20 أكتوبر. وبحسب دوبرنين، الذي سرافق كيسنجر في زيارته بطبيعة الحال، فإن هذا الأخير أراد أن يبدأ المباحثات يوم الأحد 21 أكتوبر، وطلب أن يتضمن الإعلان عن الزيارة إشارة إلى أنها جاءت «بناء على طلب الحكومة السوفييتية»! وحين قرأ بريجينيف هذه العبارة في برقية دوبرنين أطلق ضحكة صاخبة، كما يتذكر مساعدته أندريه ألكسندروف، وأمر هذا الأخير بأن يكون جاهزاً لبدء المباحثات فور وصول الضيف مساء السبت، وليس في

اليوم التالي، فقد كان أكثر عَجَلَةً ولهفَةً من ضيفه! وبالنسبة لطلب **كيسنجر** أن يعلن الكريملن أنه قادم بناء على دعوة، مَرَّح **بريجينيف** وقال «سيبدو الأمر كما لو أن **كيسنجر** يوجه الدعوة لنفسه أو أنه كان ينتظر هكذا دعوة». لكن الإعلان السوفييتي لم يقل شيئاً عن الدعوة. وعلى أي حال، كانت السرعة التي أنجز فيها **كيسنجر** كل الأشياء التي كان عليه أن ينجزها استعداداً للزيارة برهاناً إضافياً على أن الزيارة كانت هامة جداً بالنسبة له على المستوى الشخصي فضلاً عن أهميتها لتسوية الأزمة في الشرق الأوسط.

وصل **كيسنجر** ومجموعة من مساعديه إلى موسكو مساء السبت 20 أكتوبر. ومنذ تلك اللحظة وما بعد، وعلى مدى 36 ساعة تقريباً، كان اهتمام الكريملن كله مكرساً للمباحثات مع الأميركيين. أما نتائج مباحثات **كوسيفن** في القاهرة فقد تراجعت إلى الخلف وتلاشت.

قبل وصول **كيسنجر** إلى موسكو، كانت رسالة هامة من الرئيس **نيكسون** إلى **بريجينيف** قد سبقتها في اليوم نفسه، 20 أكتوبر، وكانت خلاصتها مناشدة لـ **بريجينيف** من أجل «تعهد ثابت من قبل كل منا لتكريس جهودنا الشخصية من أجل تحقيق الهدف (سلام نهائي) وتأمين قيادة قوية تكون مقنعة لأصدقاء كل منا في المنطقة». وفي سياق مباحثات إضافية حول قضية الشرق الأوسط، أشار **بريجينيف** إلى هذه المناشدة مرات عديدة بنبرة فيها الكثير من الاعتزاز الذي يخفي إحساساً بالنقص والدونية. «أرسلت رسالة إلى الدكتور **كيسنجر** (يتابع **نيكسون** القول) سوف يسلمها لك شفهيّاً، مع تعهدي الشخصي بدعمي القوي له في هذا السياق».

في رسالته هذه، أبلغَ الرئيس الأميركي الزعيم السوفييتي بأنه يمنح **كيسنجر** «تفويضاً كاملاً» وبأن «التعهدات التي قد يقدمها (**كيسنجر**) في سياق مباحثاتكم ستحصل على تأييدي الكامل»⁽⁷⁾. وقد فسر **كيسنجر** هذا الجزء من الرسالة على أنه «جوهرها». لكن موسكو اعتبرت جوهر الرسالة هو مناشدة **نيكسون** نظيره **بريجينيف** من أجل تعهد مشترك لتحقيق تسوية سلمية نهائية. وقد اعتُبر أمراً مفروغاً منه أن وزير الخارجية الأميركي كان لديه «الدعم الكامل» من قبل الرئيس. وكيف يكون الأمر خلاف ذلك؟ لا أحد في الكريملن كان يحلم بوجود خلافات جدية، أو حتى «انقسام حاد» بين **نيكسون** و**كيسنجر**، كما قال [المؤرخ الأميركي وكاتب سيرة **نيكسون**] **ستيفن أمبروز**⁽⁸⁾. أما الحاشية المكتوبة بخط اليد في ذيل الرسالة فمست مشاعر زعيم الكريملن بعمق، إذ جاء فيها «إن السيدة **نيكسون** تشاركني في إرسال تحياتنا الشخصية إلى السيدة **بريجينيف** ولك شخصياً». لكن، مرة أخرى، كيف يمكن الكريملن أن يعلم أن الحاشية المكتوبة بخط اليد لم تكن تهدف، وإنْ جزئياً، إلا إلى جعله أمراً مستحيلاً بالنسبة

لكيسنجر أن يعيد كتابة رسالة نيكسون، على سبيل التزوير، قبل تسليمها إلى بريجنيف، وكانت بالتالي دلالة على أن الرئيس نيكسون لم يكن يثق تماماً بوزير خارجيته، وهو ما لم يفكر به سكان الكريملن ولو للحظة؟⁽⁹⁾.

كانت تعليقات غروميكو على رسالة نيكسون إيجابية جداً. وقد شاركناه هذا التقويم. وفي الواقع كانت مناشدة نيكسون من أجل تعهد مشترك وثابت من قبل كل من الدولتين لتحقيق السلام مشجعة ومبشرة بمفاوضات ناجحة في موسكو.

لم يكن بريجنيف مدركاً طبيعة العلاقات المعقدة داخل «البيت الأبيض»، فردّ فوراً على رسالة نيكسون بالقول:

«أفهم تماماً تلك الطريقة التي عبّرت بها، وهي أن الدكتور كيسنجر، كونه صاحبك الأوثق الذي يحظى بثقتك الكاملة، سيتحدث هذه المرة أيضاً بالنيابة عنك، وأن التعهدات التي يمكن أن يأخذها خلال المباحثات معه ستحظى بتأييدك التام».

وفي تصرف لا سابق له في تاريخ الممارسة الدبلوماسية السوفييتية، أضاف حاشية بخط يده تقول «السيدة بريجنيف ممتنة لتحياتكم، وتشاركني بدورها في إرسال تحياتنا الشخصية الحارة إلى السيدة نيكسون ولك شخصياً».

على الرغم من أن كيسنجر لم يكن ينوي بدء المباحثات في يوم وصوله، إلا أن بريجنيف دعاه إلى الكريملن وشرع في تبادل وجهات النظر معه بشأن العلاقات السوفييتية-الأميركية عموماً، وحول المساعي المشتركة لإنهاء الحرب في الشرق الأوسط على وجه الخصوص. «لم يكن كيسنجر ينوي بدء المفاوضات عقب وصوله مباشرة، لكنني أصريت على ذلك»، كما سيقول بريجنيف في الصباح التالي خلال اجتماع المكتب السياسي.

كان الجانب السوفييتي ممثلاً خلال الجولة الأولى من المفاوضات بكل من غروميكو، دوبرنين، ألكسندروف و كورنينكو، فضلاً عن بريجنيف بطبيعة الحال، بينما رفض يوري أندروبوف لسبب غير معلوم المشاركة، رغم أن كيسنجر- في جانب من مهامه كمستشار للأمن القومي أيضاً- كان نظيراً وظيفياً له بشكل أو بآخر، فضلاً عن أن موضوع المباحثات كان يتصل في جوهره بالأمن الوطني الاستراتيجي السوفييتي. وربما كان تفسير ذلك أن أندروبوف لم يكن يكره شيئاً أكثر من أن يأتي يومٌ ترغمه ظروفٌ بروتوكولية معينة على الظهور في صورة واحدة مع مسؤول أميركي، كما يقول صديقه الأوثق فولف. أما فريق كيسنجر المصاحب

له فكان مؤلفاً من جوزيف سيسكو، مساعده لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، و هيلموت سينونفيلت - أحد كبار موظفي مكتب الأمن القومي، والفرد أئرتون - نائب جوزيف سيسكو، ونستون لورد - مدير هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية.

رَحَّب بريجينيف بوزير الخارجية الأميركية وأعرب عن أمله، نظراً للوضع الملحّ، بإيجاد طريقة مقبولة من الطرفين لإنهاء القتال في الشرق الأوسط خلال وجوده في موسكو. وأعلن أن الدول العربية لن تروّض نفسها على القبول بالعدوان الإسرائيلي، وانتقد بشكل قاسٍ السياسة الإسرائيلية التي ستكون لها- حسب اعتقاده- عواقب خطيرة على السلام العالمي والأمن الدولي. وشدد على أن الوضع الذي يزداد خطورة في الشرق الأوسط يمكن أن يلحق الضرر بالعلاقات السوفييتية- الأميركية أيضاً. ورد كيسنجر بشكر بريجينيف على الدعوة، وأطلق نكتة تقول إن رئيس مكتب الاتصال الصيني في واشنطن، هوانغ جين Huang Zhen [لم يكن هناك بعدُ تمثيل دبلوماسي كامل بين الصين والولايات المتحدة]، أصيب بالإحباط حين أبلغه (كيسنجر)، خلال حفل استقبال أقامه مكتب الاتصال، بأنه سيغادر واشنطن خلال ساعات، لكن ليس إلى بيكين، وإنما إلى موسكو. وقد أعجب بريجينيف بالنكتة وضحك لها بكل جوارحه، فقد كان زعماء الكريملين يُطربون لكل ما يحطّ من قدر «الماويين الصينيين» حتى وإن كان المغنيّ أو العازف من «الإمبرياليين الأميركيين»!

بعد ذلك عرض بريجينيف تقويمه بشأن سياسة الانفراج السوفييتية - الأميركية في ضوء أزمة الشرق الأوسط، وطالب بالالتزام بالخطوط التي ذكرها في رسالته إلى نيكسون في 19 أكتوبر. كما أنه أشار إلى زيارة كوسيجن إلى القاهرة باعتبارها جزءاً من مساعي الاتحاد السوفييتي لإنهاء الحرب، وبَرَّر إرسال الإمدادات السوفييتية إلى مصر وسوريا بوصفها تنفيذاً للالتزامات مثبّته في عدد من الاتفاقيات السوفييتية -المصرية و السوفييتية -السورية. لكن الفكرة المحورية في حديث برجينيف كانت أنه من الملحّ جداً أن يتوصل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى اتفاق يرغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية حتى حدود 4 يونيو 1967 مقابل إنهاء الأعمال العدائية. وقال إن التسوية السلمية يجب أن تكون بضمانة يوفرها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كلاهما. كما عبر عن رضاه برسالة نيكسون الأخيرة، التي فضّل فيها نيكسون العمل المشترك من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

اقترح الزعيم السوفييتي أيضاً أن تكون مفاوضات موسكو على أساس (1)- أن لا يبحث أي طرف (سوفييتي أو أميركي) عن امتيازات أحادية الجانب؛ (2)- أن تكون وثيقة 19 أكتوبر

السوفييتية (رسالة بريجنيف إلى نيكسون) أساساً لأي قرار يصدره مجلس الأمن بشأن الحرب؛ (3) - أن لا يكون توجه المباحثات محكوماً ومحدداً بالوضع المتغير على جبهات الحرب.

لم يعارض كيسنجر هذه المبادئ، لكنه شدد في الآن نفسه على أنه جاء إلى موسكو لبحث وقفاً لإطلاق النار، وليس تسوية سلمية، ملاحظاً أنه يتوجب عليه مراجعة واشنطن بشأن أي خطة تتعلق بتسوية شاملة في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن هكذا تسوية ستتطلب مشاورات معقدة وطويلة، بينما كان وقف إطلاق النار هو الأمر الضاغط في تلك اللحظة. «تابع، لديك الصلاحيات كلها التي تحتاجها لتتخذ قرارات»، لاحظ بريجنيف وفي باله التفويض الذي أعطاه نيكسون لمبعوثه كيسنجر. وكان لبريجينيف تكتيك مفضل يلجأ إليه حين يشعر أن كيسنجر أصبح متشدداً، وهو تهديده بأنه سيتصل بالرئيس نيكسون مباشرة ويشكو له أن وزير خارجيته لا ينفذ التعليمات التي أعطاها له الرئيس.

وبحسب تقرير بريجنيف إلى المكتب السياسي، فإن كيسنجر وصف مسودة مشروع القرار السوفييتية بأنها «بناءة». فقد قبل البند الأول الذي يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري، لكنه رفض في الآن نفسه البند الثاني المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود العام 1967. وكان منسجماً في ذلك مع قرار استراتيجي أميركي صارم غير معلن، وهو أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تطلب من إسرائيل الانسحاب إلى حدود العام 1967. وكان هذا القرار/العرف بمثابة «مادة فوق دستورية» غير مكتوبة في الدستور الأميركي، ويمكن تعديل أي مادة من مواد هذا الدستور باستثنائها، بحيث أنه «لا يمكن لأي إدارة أميركية الخروج عليها أو مجرد التفكير بانتهاكها، لا الآن ولا في المستقبل، حتى لو حكم البيت الأبيض شيخ عربي مولود في قبيلة قريش ومن سلالة النبي العربي محمد»، كما عبّر لي بورييس بونوماريف قبل بضع سنوات. وفيما يتعلق بالموقف الإسرائيلي، أشار كيسنجر إليه بالقول «إن صيغة مناسبة يمكن التوصل إليها في سياق مفاوضات إضافية». لكنه كان مستعداً لقبول البند الثالث المتعلق بالمشاورات فيما لو كان هناك بدائل معينة.

بعد انتهاء اجتماع كيسنجر الأول مع بريجنيف في ساعة متأخرة من مساء السبت، قدّم له مضيفوه في الكريملن عشاءً أثار إعجابه. ولما كان الوقت أصبح منتصف الليل، وكان الأميركيون متعبين بعد رحلة طيران طويلة من واشنطن، فقد استغرق العشاء وقتاً أقصر من المعتاد، ولم يشهد سوى حلقة عادية من مسلسل الحكايا البريجينيفية. وبعد العشاء اقترح كيسنجر متابعة المحادثات صباح اليوم التالي، فالأعجل هو الأفضل، كما قال؛ لكن بريجنيف أراد أن يبدأ

المحادثات عند منتصف الظهيرة. وهو ما دفع كيسنجر إلى إطلاق نكتة تقول «إن تأخير وقت الاجتماع جرى اقتراحه دون شك لتمكين دوبرنين من حضور القداس الكنسي يوم الأحد!» ورغم أنه قال ذلك عل سبيل النكتة، فإنه كان دون ريب على علم بأن كثيراً من كبار المسؤولين السوفييت، بمن فيهم دوبرنين ربما، يؤدون فرائضهم الكنسية سراً، إلى حد أن بريجينيف لن يترك بعد تسع سنوات على ذلك سوى وصية وحيدة: أن يُدفن وفق الطقوس الكنسية! أما في مذكراته فقد فسر كيسنجر تأخير الاجتماع «بأن كلاً منا كان يعلم في الواقع أننا سنحتاج بعض الوقت من أجل تقويم التقارير العسكرية [الآتية من مصر وسوريا وإسرائيل] لتحديد مواقفنا التساومية»⁽¹⁰⁾. لكنه كان مخطئاً، لأن بريجينيف كان بحاجة إلى بعض الوقت من أجل بحث الأمر مع زملائه في المكتب السياسي والحصول منهم على موافقتهم بشأن صفقة مع الولايات المتحدة، وليس لمعرفة المزيد عن الوضع العسكري لصديقيه أنور السادات و حافظ الأسد؛ فقد كان على علم مسبق بتدهوره المستمر والمتسارع، ولم يكن بحاجة إلى تقارير جديدة بهذا الخصوص.

«نيكسون يحترمنا جميعاً... وخصوصاً أنا»

صباح اليوم التالي، الأحد 21 أكتوبر، عقد المكتب السياسي جلسة بكامل أعضائه من الساعة التاسعة وحتى الحادية عشرة والنصف. كان الموضوع الأساسي بطبيعة الحال هو المفاوضات مع كيسنجر. وقد بدأ بريجينيف حديثه بالتشديد على الأهمية البالغة للمفاوضات السوفييتية-الأميركية بالنسبة للسلام العالمي و الأمن الدولي فضلاً عن العلاقات الثنائية. وأعرب عن سعادته بمجيء كيسنجر إلى موسكو، واعتبر ذلك دلالة على أن واشنطن ترغب في الاستمرار في التعاون السوفييتي-الأميركي. وحرص - بسذاجة وبلاهة لا يُحسد عليهما، أو بانتهازية مشهود له بها كما معظم قادة الكريملن منذ الأب المؤسس لينين - على وصف رسالة نيكسون في 20 أكتوبر بأنها «تظهر اعترافاً بأنه يتوجب على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أن يعملوا بشكل مشترك من أجل إيجاد خطة سلام شامل للشرق الأوسط»، وهي الفكرة التي اتفق عليها مع نيكسون في قمتها في «سان كليمنت» صيف العام 1973. وقد أحب بريجينيف رسالة نيكسون، على الرغم من أن هذا الأخير وصفها في مذكراته بأنها «رسالة صارمة»⁽¹¹⁾.

كان بريجينيف مقتنعاً بأنه إذا ما استمر الزعيمان في التعاون وممارسة تأثيرهما على الأصدقاء والحلفاء، فإن سلاماً مستقراً يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط. كما تحدث بحرارة عن الرئيس نيكسون والضغوط الابتزازية الشرسة التي يتعرض لها من «الرجعيين الصهاينة»

في الولايات المتحدة، قاصداً بذلك خصومه «الديمقراطيين» طبعاً! وفي الآن نفسه، و دون تواضع لا لزوم له، قال: «إن نيكسون يشعر باحترام عميق إزاء جميع الزعماء السوفييت، وخصوصاً نحوي شخصياً». وأعتقد أن برجينييف استند في ملاحظته الانطباعية هذه إلى الحاشية التي كتبها نيكسون بخط اليد على الرسالة. فقد كان بإمكان الأميركيين أن Купи его ум (يأكلوا حلوة بعقول) قادة الكريملن في حالات كثيرة على هذا النحو، إذا ما صحَّ استخدامي للمثل الشعبي المصري الذي حفظته من زميلي عصمت عبد المجيد الذي روى لي حكايته الطريفة المنحدرة منذ زمن الدولة الفاطمية قبل عشرة قرون. وتقول الحكاية إن الدعاة الفاطميين الإسماعيليين، وهم أحد فروع الشيعة، كانوا يرشون الدراويش والفلاحين البسطاء من أهل السَّنة ببعض الحلويات لكي يغيروا مذهبهم ويلتحقوا بهم!

أبلغ برجينييف زملاءه أيضاً بأن الاجتماع مع كيسنجر كان «هادئاً وعملياً وسار بطريقة بناءة»، وأن موقف كيسنجر من مسودة مشروع القرار التي وضعتها موسكو كان «إيجابياً على وجه الإجمال». وبعد ذلك انتقل برجينييف إلى موضوع آخر كان مفاجأة كبرى لجميع المشاركين في الاجتماع؛ فقد أطلعهم على فحوى محادثته الهاتفية مع السفير فينوغرادوف في القاهرة ليلة 20/21 أكتوبر. وهنا نسخة حرفية طبق الأصل من رواية برجينييف عن المكالمة:

«بالكاد استطعتُ أن أغفو بعد عودتي من الكريملن عند الرابعة صباحاً، حين أيقظتني مكالمة مُلحّة من فينوغرادوف الذي قال لي «لقد استدعاني السادات للتو وأخبرني، بعد الاعتذار على اتصاله في هذه الساعة المتأخرة، إنه عاد قبل قليل من مقر القيادة حيث أبلغه قاداته العسكريون عن الوضع في الجبهة. وقد طلب مني السادات أن أخبر ليونيد إيليتش [برجينييف] بأنه بينما كان في الجبهة اتخذ قراراً بأن يطلب من الرفاق السوفييت أن يتخذوا جميع الإجراءات الممكنة من أجل تأمين وقف فوري لإطلاق النار. وقد سألتُه (والكلام لا يزال للسفير فينوغرادوف) «ماهي الشروط؟ فرد السادات بأن الجنود [المصريين والإسرائيليين] يجب أن يبقوا في الأماكن التي يكونون فيها عند سريان وقف إطلاق النار». ولم ينتبه السادات الأحمق إلى أن الآلاف من الجنود الإسرائيليين كانوا أصبحوا يعسكرون على الضفة الغربية للقناة، وبالتالي فإن وقف إطلاق النار في المكان لا يعني شيئاً سوى بقاء الإسرائيليين غربي القناة! كما أن السادات يريد أيضاً من الاتحاد السوفييتي أن يبذل جهوده من أجل فك الاشتباك (بين الجنود المصريين والإسرائيليين). وقد عبر عن رغبته بأن يكون الاتحاد السوفييتي هو من يرفع تقديم الاقتراح بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن.

وبعد وقف إطلاق النار يمكن أن يلتئم مؤتمر للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وربما بعض الدول العظمى الأخرى».

وقال **برجينيف** إنه أعطى تعليمات للسفير **فينوغرادوف** بأن يسأل السادات عن طول الفترة التي يقبل بها كفاصل زمني بين وقف إطلاق النار و انسحاب الجنود الإسرائيليين، وحول موقف الرئيس السوري من الاقتراح المصري، وموقف الزعماء العرب الآخرين، والموافقة على تطهير «مضيق باب المندب» من الألغام، التي زعم النظام المصري أنه زرعها بداية الحرب، وتبين لاحقاً أنها، كمعظم روايات المصريين الدونكيشوتية وبجاحاتهم الفارغة عن حرب أكتوبر، رواية كاذبة باعتراف السادات نفسه، فلم يكن هناك ألغام ولا شيء من هذا القبيل.

أما **فينوغرادوف** فيضيف إلى رواية **برجينيف** بعض التفاصيل مما اختزنه ذاكرته عن ذلك اللقاء المسائي الأول بينه وبين السادات في 21 أكتوبر. وطبقاً لروايته، فإن السادات كان مصحوباً بوزير الإنتاج الحربي **عبد الله عبد الفتاح** [الصحيح: **أحمد كامل البدرى**، فهو من كان وزير الإنتاج الحربي منذ مطلع العام 1972 وحتى أبريل 1975. أما **عبد الفتاح** فكان وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، وربما هو المقصود بإشارة **فينوغرادوف**-المترجم] أو **حافظ إسماعيل**، مستشاره لشؤون الأمن القومي. وكانت الحجة الوحيدة التي استخدمها السادات من أجل المطالبة بوقف إطلاق النار هي تأثير واشنطن على مجرى الأحداث. فقد قال السادات «أستطيع أن أقاتل الإسرائيليين ولكن ليس الولايات المتحدة. لا أستطيع أن أواجه التدفق الهائل للطائرات والدبابات الأميركية. لقد تمكنا من تدميرها، لكن التدفق لا يزال مستمراً». وكرر السادات مراراً، في حديثه مع السفير **فينوغرادوف**، القول بأن مصر لا يمكنها أن تضاهي القوة العسكرية الأميركية. «استخدم كل ما لدى الاتحاد السوفييتي من اتصالات مع واشنطن في نيويورك [الأمم المتحدة] لتحقيق وقف لإطلاق النار»، ختم قوله. ومن ناحيته، وصف **حافظ اسماعيل** وضع القوات المصرية بعد الخرق الإسرائيلي على الضفة الغربية للقناة بأنه «خطر إلى أبعد الحدود». وكان **حافظ اسماعيل** يعترف للمرة الأولى، بحضور السادات، بالتهديد الخطير الذي يشكله الخرق الإسرائيلي لمدينة القاهرة نفسها.

بناء على تعليمات **برجينيف**، اتصل **فينوغرادوف** بالرئيس السادات عند حوالي الخامسة صباحاً. كان الرئيس المصري منزوياً ويغط في نومه ملء جفونه، وتردد في الاستيقاظ، رغم أن الإسرائيليين كانوا يواصلون عملية إحكام الحصار على «الجيش الثالث» ومدينة السويس! لكن **فينوغرادوف** أصر على إيقاظه. وخلال لقائهما الثاني تلك الليلة، حيث كان السادات لا يزال

يرتدي «بيجامة» النوم وقد انتعش قليلا بعد فترة نوم قصيرة، لكنه كان في مزاج جيد كما لو أن الحرب-بالنسبة له -قد انتهت. وأجاب على أسئلة بريجينيف باختصار وطلب من السفير أن يسرع في إرسال تقريره إلى موسكو.

أما وصفُ السادات لمحادثاته تلك الليلة مع فينوغرادوف في مذكراته فجاء مختصراً جداً للأسف. كل ما قاله هو أنه أبلغ فينوغرادوف موافقته على «وقف إطلاق النار وفق خطوط القتال في تلك اللحظة»، وأن «القوتين العظيمين يجب أن تضمنا وقفاً لإطلاق النار وتطبيقاً فورياً للقرار 242»⁽¹²⁾. ولم يقل شيئاً حول لقائه الثاني مع فينوغرادوف أو عن أجوبته على أسئلة بريجينيف وماذا كانت.

وتابع بريجينيف سرد قصته عن الليلة التي لم ينم فيها، واصفاً محادثة الليلة الثانية مع سفيره فينوغرادوف بهذه الطريقة:

«أنهيت محادثاتي مع فينوغرادوف وكوباً من الشاي الأسود وذهبت إلى سريري. ولم يمض سوى وقت قصير على ذلك حتى أيقظني اتصال هاتفي آخر من فينوغرادوف. كانت الساعة حوالي السادسة صباحاً، وكان فينوغرادوف التقى السادات للمرة الثانية. وحسب فينوغرادوف، فإن السادات وافق على كل شيء. «بالطبع سيواصل العرب كفاحهم ضد إسرائيل، لكن الملح الآن هو التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار، وهو الأفضل لهدفنا المشترك»، كما قال. وقد أشار السادات للسفير فينوغرادوف بأنه أبلغ الأسد بمناشدته موسكو، لكنه ذكّرني بأن الأسد نفسه كان أول من ناشد السوفييت بالعمل على وقف إطلاق نار فوري مبكر، ونصح بتجاهل موقف الملك الأردني ومواقف الزعماء العرب الآخرين».

في الوقت نفسه، طلب السادات من بريجينيف أن يعمل على اجتذاب الفلسطينيين إلى المشاركة في أي خطط تتعلق بتسوية سلمية في الشرق الأوسط، لأنه «لا يمكن المضي في أي تسوية دون مشاركة الفلسطينيين ودون غطاء منهم»، كما قال. وأشار أخيراً إلى أنه لن تكون هناك مشكلة مع «مضيق باب المندب»، فلا يوجد هناك ألغام، لأن مصر لم تزرع هناك ألغاماً أصلاً.

أنهى بريجينيف تقريره حول محادثاته الهاتفية مع فينوغرادوف بالإشارة إلى أن «المناشدة اليائسة» التي أطلقها السادات غيرت الوضع. «لقد حصل على ما كان آتياً إليه دون هذه المناشدة»، علّق بريجينيف مبتهجاً وهو يصف الحال البائسة التي انتهى إليها السادات،

وملمحاً إلى أن اتفاقاً لوقف إطلاق النار كان سيجري التوصل إليه مع كيسنجر، سواء رغب السادات بذلك أم لم يرغب. أما وقد بادر هو إلى طلبه بعد طول عناد، فقد مهّد الطريق أمام بريجنيف وسهّل له مهمته من حيث لا يعلم. وبحسب تعبير بريجنيف، فإن الوضع أصبح الآن أكثر إلحاحاً مما كان عليه عشية وصول كيسنجر، لأن اتفاقاً مع الأميركيين لوقف إطلاق النار يمكن الوصول إليه في غضون ساعات. وقد حصل التقويم الذي قدمه بريجنيف على تأييد كل من غروميكو و أندروبوف. المفارقة هي أن بريجنيف كان يعتقد أن الأميركيين لم يعلموا أن السادات غير موقفه، ولذا نبه الحاضرين جميعاً بعدم ذكر أي شيء عن الاتصالات الهاتفية المسائية التي أجراها معه فينوغرادوف. «إذا علم كيسنجر بمناشدة السادات لي من أجل وقف إطلاق النار، فإن موقفه سيصبح أكثر تصلباً»، كما قال.

يا لها من سذاجة مثيرة للشفقة ولا تُغتفر تلك التي وقع فيها الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي لم يفكر ولا للحظة، رغم كمّ المعلومات الهائل لديه عن نذالة السادات و ضاعته الأخلاقية هو ومن حوله من جوقه النصابين والجواسيس «صبيان واشنطن» العتاق، بأن هؤلاء لا يمكن أن يبيعوا بضائعهم السياسية إلا للأميركيين، كما ربّتهم «ثورة الـ CIA الناصرية»، حسب تعبير الزعيم الشيوعي المغدور فرج الله الطلو، الذي نشره ناصر بالمنشار! ففي الوقت الذي كان بريجنيف يُخبر أعضاء المكتب السياسي بقصته عن تلك الليلة التي لم ينم فيها، كان كيسنجر، في مقر إقامته في «تلال لينين» [«فورويوفي غوري»: «تلال العصفور» اليوم] التي لا تبعد كثيراً عن الكرملن، يقرأ برقية من السادات وصلته للتو عبر واشنطن من رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية المقيم في القاهرة، آرثر ناينر، قبيل اجتماعه الثاني مع بريجنيف لتخبره بأن السادات غير موقفه وأصبح موافقاً على وقف إطلاق نار فوري في المكان دون ربط ذلك بتسوية شاملة تشمل الفلسطينيين. وسيكون هيكّل هذه المرة أيضاً، كما سنعرف لاحقاً، هو صاحب فكرة «بيع البضاعة» الجديدة للأميركيين، بينما تولى زميله حافظ اسماعيل نقل موافقة السادات عليها إلى ناينر. أما كيسنجر فسيستعيد هذه الواقعة بالقول «كانت المرة الأولى التي أشار فيها حافظ اسماعيل إلى أن السادات يمكن أن يفصل مسألة وقف لإطلاق النار عن مسألة تسوية شاملة في الشرق الأوسط. فالقاهرة ستكفي نفسها بعقد مؤتمر سلام و«ضمانات» من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي بوقف إطلاق النار وانسحاب لاحق للقوات الإسرائيلية»، دون تحديد المعنى الزمني لتعبير «لاحق»⁽¹³⁾.

هكذا علم كيسنجر بأمر تغيير السادات موقفه وقبوله وفقاً لإطلاق النار في المكان، منفصلاً عن تسوية سلمية شاملة، قبيل ساعات قليلة من بدء الجولة الثانية والأخيرة من محادثاته مع

بريجينيف.فصباح يوم الأحد، 21 أكتوبر، كان **كيسنجر** يتمشى مع صاحبه الأوثق **جوزيف سيسكو** في حديقة مقر إقامتهما ويناقشان كما يبدو التكتيكات الأميركية التي سيلجأ إليها في الاجتماع الوشيك في الكرملن. وكان من الطبيعي أن يفعل ذلك في الحديقة وليس داخل مقر إقامتهما، نظراً لأن مناقشة هكذا أمور في مقر إقامتهما تنطوي على مخاطرة، إذ كان المسؤولان الأميركيان متأكدين، ليس دون سبب وجيه، من أن محادثتهما يمكن أن يجري التنصت عليها من داخل الأسقف والجدران!

مع ذلك، كان هناك اختلاف طفيف بين مناشدات السادات لكل من **بريجينيف** و**كيسنجر**. ففي الحالة الأولى، كان مطلبه أن يقوم الاتحاد السوفييتي نفسه بتقديم مشروع قرار وقف إطلاق النار؛ وفي الحالة الثانية-أي مناشدته **كيسنجر**- فإنه لم يتطرق إلى هذا الموضوع نهائياً. فضلاً عن ذلك، لم يبلغ السادات أياً من الطرفين باتصالاته مع الطرف الآخر. وكانت هذه «لعبته» التي -للأمانة- كان **أندروبوف** أول من حذر زملاءه منها ومن لعبة الأسد الشبيهة بها منذ أن عرفهما استخبارياً قبل خمس أو ست سنوات على ذلك. فيومها علم باتصالات الأول مع رئيس جهاز الاستخبارات السعودية و«المرجع الأول» آنذاك للمخابرات الأميركية في الشرق الأوسط، **كمال أدهم**، وباتصالات الثاني مع رئيس المخابرات البريطانية **ريتشارد وايت** وخليفته **جون ريني** منذ ربيع العام 1965 ومحاولته- بالتعاون معهما ومع **أدهم** - إطاحة زملائه «الماويين المتطرفين»، كما كان يصفهم، ثم إبرام صفقة سلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، قبل إدارة ظهره للاتحاد السوفييتي نهائياً. أما عملاقاً سياسة الانفراج كلاهما، **بريجينيف** و**كيسنجر**، فقد عمد كل منهما إلى إخفاء اتصالاته مع السادات عن الطرف الآخر وحاول استخدام تلك الاتصالات لإلحاق الأذى بزبائن الطرف الآخر في الشرق الأوسط. وتلك كانت «لعبتهما» المفضلة.

خلال اجتماع المكتب السياسي، أصر **كوسيجن**، وهو المحبّط جرّاء إخفاقه في انتزاع المرونة من السادات كتلك التي يظهرها الآن هذا الأخير للسفير **فينوغرادوف**، على أن يحصل **فينوغرادوف** من السادات على مناشدة مكتوبة إلى **بريجينيف**. «دعوا (السادات) يكتب تأكيداً خطياً صريحاً بأنه يقبل وقف إطلاق النار دون شروط مسبقة، وإلا فإنه يمكن أن يغير تفكيره ويسيء تفسير أفعالنا، فهذا الرجل يكذب ويزور الحقائق بالسهولة نفسها التي يتنفس بها»، كما قال **كوسيجن**. إضافة إلى ذلك، كان **كوسيجن** قلقاً من أن السادات يمكن أن يرسل مناشدة مباشرة للأميركيين. وكان يشاركه في هذا القلق **أندروبوف** أيضاً، الذي اعتقد أن أي تلكؤ في التصرف السوفييتي سوف يؤدي إلى مناشدة مصرية للأميركيين. ولم يكن ثمة أحد أكثر دراية بالرئيس

المصري من أندروبوف نفسه، فقد كان حذراً منذ العام 1968 من أن السادات «جاسوس محتال وعديم الأخلاق ولا يمكن الوثوق به»، وأن «خطوطه مفتوحة سرّاً مع الأميركيين لحسابه الشخصي» في الوقت كان يخاطب بريجنيف بـ «الرفيق ليونيد إيليتش»، كما يتذكر فولف، صديق أندروبوف الأوثق، من حديث له مع صديقه في بيته الريفي في «بارفيخا» يعود إلى العام 1968 حين اكتشفا اتصالاته الخاصة مع رئيس الاستخبارات السعودية كمال أدهم وتلقّيه منه أموالاً لجيبه الخاص. لكن ملاحظة أندروبوف في الاجتماع جعلتني متأكداً من أن الـ KGB وشقيقتها HVA لم تكونا سبّاقتين هذه المرة في الوصول إلى المعلومات، وبالتالي غير مطلّعتين بعد على فحوى الاتصال الأخير بين السادات وكيسنجر، عبر اسماعيل وهيكل، وإلا لما كان أندروبوف أدلى بملاحظته، مع أنها كانت صائبة ودقيقة تماماً؛ فهي تشير إلى أنه توقّع تماماً أن السادات سيبيع بضاعته (موقفه الجديد من مسألة وقف إطلاق النار) للأميركيين وليس لنا.

مرة أخرى أظهر بريجنيف نفسه كتبسيطي إلى حد بعيد. «فالسادات طلب منا أن نقدم مشروعا (لوقف إطلاق النار) إلى مجلس الأمن، وأثبت أنه يعتمد علينا ويثق بنا»، كما لاحظ. وكان لدي انطباع بأن بريجنيف، رغم تاريخ السادات كله، الذي أشرتُ إلى بعضه، لا يؤمن بحصول صفقة مصرية- أميركية يمكن أن تعرّض سياسة الانفراج والمكانة الدولية للولايات المتحدة للخطر عموماً. فذات مرة، وخلال أحد الاجتماعات، عبّر عن اعتقاده بأن «التعقيدات السياسية الداخلية» في الولايات المتحدة («فضيحة ووترغيت») ستجعل إدارة الرئيس نيكسون، كما كان يعتقد، تمسك عن مجابهة مع الاتحاد السوفييتي.

في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن الرئيس نيكسون، وفي الوقت الذي كان بريجنيف يشير خلال اجتماع المكتب السياسي إلى «التعقيدات المحلية» في الولايات المتحدة، كان هو يحذر في واشنطن من أن «برجينيف لن يفهم أبداً هكذا اضطرابات داخل الإدارة الأميركية، وسيفسرها على أنها علامات ضعف يمكن استغلالها» (التشديد من المؤلف) (14). في الواقع لم يكن ثمة شيء من هذا القبيل، فلا بريجنيف ولا أيّاً من زملائه اقترح «استغلال» المشاكل التي انبثقت عن «ووترغيت». فهل كان ذلك مظهراً من مظاهر اللياقة السياسية، أم مجرد عدم معرفة بطبيعة النظام الأمريكي والمجتمع الديمقراطي؟ أعتقد أن الاحتمال الثاني هو الأرجح.

كان اقتراح كوسيجن أن يرسل السادات «مناشدة مكتوبة» إلى بريجنيف موضع رفض كل من غروميكو وأندروبوف وحتى بريجنيف نفسه، وإن لأسباب مختلفة. فقد كان غروميكو يعتقد أنه رداً على هكذا طلب يمكن أن يقترح السادات عدداً من الشروط التي ستضع أي

اتفاق في مأزق. أما بودغورني فلاحظ من جهته أن هكذا طلب يمكن أن يشعر السادات بالإذلال والإهانة «وليست وظيفتنا أن ننزله أو نهينه، خصوصاً وأنه يتجرع الكثير من هذا الإذلال في اللحظات العصيبة التي يعيشها الآن»، كما قال؛ بينما رأى أندريوف أن السادات، وإذا ما قرر «بيع» هكذا مناشدة، فإنه سيبيعها للأميركيين وليس لنا، وبالتالي لا معنى لهكذا طلب ولا جدوى منه. ويبدو أن رأي أندريوف هو الذي كان أكثر دقة. فقد رأينا أن السادات كان يتواصل مع كيسنجر، عبر واشنطن ومن وراء ظهر الكرملين، ليبلغه موافقته على وقف إطلاق النار في المكان، في الوقت الذي كان كيسنجر يقيم في «تلال لينين»!

وفيما يتعلق بجبهات القتال، قدم وزير الدفاع، المارشال غريتشكو، ورئيس أركان، المارشال كوليكوف، عرضاً مختصراً لأحدث المعلومات الواردة عن الوضع العسكري على الجبهتين المصرية والسورية، وصفاً خلاله تلك المعلومات بـ «المحزنة والمفجعة والمسببة للصدمة»، وأكد «أن استمرار الخرق الإسرائيلي في منطقة القناة سيؤدي إلى وضع يكون فيه الجيش المصري محاصراً بشكل كامل وأقرب من أي لحظة سابقة إلى الاستسلام التام، وأن مصر خسرت الحرب نهائياً. أما الخطط السورية لترتيب هجوم معاكس كبير فلن تغير مسار الحرب، ولهذا يمكننا القول إن السوريين خسروا الحرب أيضاً كما المصريين»، حسب تأكيدهما. وقد أشار كل من بريجنيف وبودغورني إلى البيان الصادر عن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان في 18 أكتوبر، الذي قال فيه «إن اللحظة الحاسمة في معركة سيناء ستكون على بُعد أيام من الآن، وليس أسابيع أو أشهر»، وكذلك تصريح ابنته [يائيل، الضابط آنذاك في الوحدة الإعلامية التابعة للجيش]، الذي دعت فيه الشعب الإسرائيلي إلى «الاستعداد لتناول الغداء وشرب شمبانيا النصر قريباً في مطاعم دمشق على نفقتها الشخصية!». وعلق بودغورني على كلام وزير الدفاع الإسرائيلي بالقول «ربما يكون مصيباً، وعندئذ سيكون المصريون مرغمين على وقف إطلاق النار تحت أية شروط تريدها إسرائيل»، و وصف كلام ابنته بأنه «عنجهية من يشعر بلحظة اقتراب النصر، وهي في أي حال على بيّنة من أبيها وجنرالاته بحقيقة ما آلت إليه الأمور على الجبهة السورية بعد أن نهضوا من كبوتهم». وشرح المارشال كوليكوف الوضع قائلاً «كان المصريون والسوريون يتركون خلال تقهقرهم دبابات وعربات قابلة للإصلاح، وأحياناً دبابات لم تتعرض لأي ضرر، فضلاً عن الكثير من الأسلحة والمعدات السليمة». وسيكتب دايان لاحقاً في مذكراته ساخراً «كان يبدو لي أن البدائل التي سنحصل عليها بهذه الطريقة من الاتحاد السوفييتي ستكون أكبر بكثير من عدد الدبابات التي حصلنا عليها من الولايات المتحدة» (15)، في إشارة إلى حجم الغنائم التي حصلوا عليها من المصريين والسوريين. أما السفير دوبرنين،

الذي دُعي للمشاركة في الاجتماع، فقد أجرى مقارنة طريفة حين أشار إلى أن **كيسنجر**، وبينما كانا معاً في طريقهما إلى موسكو على متن طائرة القوات الجوية الأميركية، أطلعه على تقرير للجيش الأميركي لم يظهر فيه الوضع [العسكري] للجيش العربية على هذه الدرجة من البؤس والتعاسة التي ظهر فيها من خلال المعلومات التي عرضها **غريتشكو** و**كوليكوف** أمام المكتب السياسي!

مع ذلك، كانت المسألة الأساسية في اجتماع المكتب السياسي يوم 21 أكتوبر تتعلق بصياغة الموقف السوفييتي الذي سيجري تبنيه خلال الاجتماع الثاني والأخير مع **كيسنجر** ظهر ذلك اليوم. وقد وافق المشاركون جميعاً في الاجتماع، في ضوء مناشدة السادات، على أن صياغة الاقتراحات من أجل تسوية سياسية شاملة سوف تؤخر وقف إطلاق النار. أما **كوسيجن** فأعرب عن اعتقاده بأن القتال يجب أن يتوقف فوراً خشية أن يستسلم العرب، بينما عبّر **بريجينيف** عن رغبته العميقة بأنه يريد التفاوض مع **كيسنجر** على الخطوط العريضة للتسوية السلمية، بما في ذلك شكل مؤتمر السلام ومعهدة السلام المنشودة. وهذا ما فهمه **برجينيف**، كما قال، من رسالة **نيكسون** له. لكن، ولأن السادات كان يستعجل وقف إطلاق النار ويفصل -للمرة الأولى- هذه المسألة عن التسوية السلمية الشاملة، فإن على الاتحاد السوفييتي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار. وفيما كان هناك اتفاق من حيث المبدأ على الحاجة إلى وقف إطلاق النار، قال **أندروبوف** «يجب أن نحافظ على موقفنا وكرامتنا، لا أن نتوسل إلى **كيسنجر** لكي يمنحنا وقف إطلاق النار، حتى وإنّ ليس بالإمكان التعويل على العرب أو الثقة بهم». ولم يستبعد اقتراحاً سوفييتياً من جانب واحد في مجلس الأمن، مشيراً إلى «أن الأميركيين قد لا يكونون قادرين دوماً على إبقاء الإسرائيليين تحت السيطرة». وكان مصيباً في ذلك كما سيظهر خلال الأيام القليلة اللاحقة، بالافتراض أنهم، أو على الأقل وزير خارجيتهم، لم يكونوا متواطئين معهم. وبالإضافة إلى ذلك، أكد **أندروبوف** أنه «يتوجب علينا أن ننصح السادات بالاستمرار في المقاومة المصرية، رغم أنه على وشك أن يرفع الراية البيضاء، وقد لا يكون لهذه النصيحة أي معنى الآن أكثر من إبراء الذمة».

لم تحظ فكرة العمل أحادي الجانب في مجلس الأمن من قبل الاتحاد السوفييتي بتأييد الآخرين الذين فضلوا مبادرة سوفييتية-أميركية مشتركة. وذكر **دوبرنين** أن **كيسنجر** قال إنه لن يغادر موسكو إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مع **برجينيف**. أما مساعد **برجينيف**، **ألكسندروف**، فقرأ عندئذ مقطعاً من محضر الاجتماع الأول مع **كيسنجر** يقول فيه هذا الأخير «إن المهمة الأولى هي إيقاف الأعمال العسكرية وإنهاء القتال، وبعد ذلك التفكير في المستقبل».

وقد أثارت كلمات **كيسنجر** في بعض الحاضرين تعليقات تنم عن مازوشية حقيقية وإحساس فظيع بالدونية، من قبيل «يا له من واقعي» و «كم هو ذكي ونبيه»! وكان واضحاً أن مفعول «الحلاوة الفاطمية» قد بدأ يأخذ بعقول «دراويش الكريملن...السُّنة»! ذلك دون أن يلاحظ أيُّ منهم أن دماء الرئيس التشيلي **سلفادور أليندي** وأصابع الموسيقار **فيكتور جارا** المهروسة كانت لا تزال تقطر طازجةً وحارةً من تحت أظافر **كيسنجر** بعد أن أمر انقلابي **بينوشيه** في الشهر الماضي بقصف قصر «لامونيدا» الرئاسي في تشيلي بصواريخ أرسلها لهم خصيصاً لهذا الغرض من الولايات المتحدة، وبهرس أصابع **فيكتور جارا** بالمطارق، عقاباً له على عزفه وغنائه قصائد **بابلو نيرودا**! وهي الدماء نفسها التي ستقطر من تحت أظافره مرة أخرى بعد ثلاث سنوات على ذلك، حين سيعطي شخصياً الضوء الأخضر لـ **بانونشييه** باغتيال أحد معارضي هذا الأخير في الخارج، وزير الخارجية التشيلي السابق، **البروفيسور ماركوس أورلاندو ليتيلير** Marcos O. Letelier، بوساطة سيارة مفخخة في قلب واشنطن نفسها! هذا إذا وضعنا جانباً أن الصحافة الأميركية نفسها (وبشكل خاص تقارير **سيمور هيرش**) كانت بدأت تسلخ جلده المستعار وتُظهر جلده الحقيقي من خلال كشفها النقاب عن فضائحه التي وصلت حدّ تركيب أجهزة تنصت في مكاتب وغرف نوم حتى المقربين منه وأكثر من يمنحهم ثقته من مساعديه أمثال **مورتون هالبرين** Morton Halperin، مدير تخطيط السياسات في مكتب الأمن القومي وزميله سابقاً في الهيئة التدريسية بجامعة هارفارد، والمنحدر مثله من الطائفة اليهودية!

بعد التوصل إلى إجماع على حصر المحادثات مع **كيسنجر** بمهمة صياغة مشروع قرار لوقف إطلاق النار، توقع بعض المشاركين على نحو استباقي رداً دولياً سلبياً في نهاية الأمر. وفي هذا السياق، أعرب **كوسيجين** و **بودغورني**، على سبيل المثال، عن قلقهما من أن يتعرض الاتحاد السوفييتي لانتقاد عربي بسبب إبرامه صفقة مع الأميركيين ستبدو أنها جرت من وراء ظهر العرب وتجاهلت بعض مطالبهم، ولتفادي ذلك، اقترح **كوسيجين** تشجيع الدول العربية على إنشاء مجموعة خاصة مهمتها الحفاظ على تماسك العرب وإيجاد سياسة مشتركة فيما بينهم إزاء تسوية سلمية. وقد رد **برجينييف** على هذا القلق بالطريقة التالية: «بالطبع لن نتجاهل المصالح العربية. اليوم سيكون لدينا اتفاق لوقف لإطلاق النار، وغداً سنتوصل إلى اتفاقية حول المسائل الأخرى. وهذا هو المسار الوحيد الصحيح. لاحقاً سيكون لدينا فرصة للإعلان عن أننا عملنا بما يتوافق وطلب السادات (مناشدته لنا ليلة 21 أكتوبر)، ولكن ليس الآن». وبعد ذلك حدّد دور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في العملية بالقول إن زعماء الدولتين كلتيهما اتفقوا على التعاون بشكل فعال وعلى «قيادة» زبائنهما المعنيين.

هكذا أصبح **برجينيف** متحمساً جداً للوصول سريعاً إلى اتفاق وإنهاء الحرب التي كان مستعداً في الأمس القريب لأن يتخذ فيها موقفاً متطرفاً كُرمى لأصدقائه العرب الذين يقاتلون في خنادق «الأممية البروليتارية». فقد اقترح صياغة مشروع قرار بسيط مع **كيسنجر** يتضمن بنداً واحداً فقط، وهو الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري، وترك المسائل الأخرى الأكثر صعوبة لمفاوضات لاحقة. «وهنا علينا أن نعمل بشكل مستقل عن السادات و الأسد كليهما»، كما قال، رغم أنه كان يفرض هذا المبدأ منذ بداية الحرب وحتى الساعات الأخيرة؛ وكان **غروميكو** يناصره في ذلك بقوة. ومع ذلك فإن **غروميكو** كان يفضل استمرار المفاوضات مع **كيسنجر** على قاعدة مسودة مشروع القرار السوفييتي، علماً بأنه كان يشارك الرأي القائل بأن الجزء الأكثر أهمية في مشروع القرار هو الدعوة لوقف إطلاق النار، لكنه اعتقد أيضاً بأن إجراء مشاورات مناسبة حول عملية السلام يمكن أن يكون مقبولاً في الآن نفسه. «فالأمر يكمن في أن يوافقون على ذلك»، كما قال. وفيما يتعلق بالبند الثاني، الذي يبحث في مسألة انسحاب إسرائيل، كان رأي **غروميكو** أنه «أياً كانت البقايا الإيجابية من هذا البند بعد المفاوضات مع **كيسنجر** يجب قبولها». فكلما كان سريان وقف إطلاق النار أسرع، كلما كان أفضل، كما قال بنبرة تأكيدية مشددة. وبرأيه فإن الصين لن تضع «فيتو» على مشروع القرار. وكان ضد الاستجابة لمانشدة السادات المتعلقة بفض اشتباك الجنود. وقد وافقه **أندروبوف** على هذه النقطة الأخيرة.

انتهى اجتماع المكتب السياسي عند الحادية عشرة والنصف قبيل منتصف النهار بملاحظة تفأؤلية. وفي ختام ملاحظاته ألح **برجينيف** بشدة على وجوب الوصول إلى اتفاق مع الأميركيين يهدف إلى إنهاء القتال، وأكد للمكتب السياسي أنه في مفاوضاته مع **كيسنجر** سيعمل بهدي من وجهات النظر التي جرى التعبير عنها خلال الاجتماع. وربما من أجل تذكير أعضاء المكتب السياسي بتضله في شؤون الشرق الأوسط، أشار إلى محادثاته مع **كيسنجر** التي اعترف خلالها هذا الأخير بأن **برجينيف** كان مصيباً عندما حذر الرئيس **نيكسون** من أن الوضع في الشرق الأوسط كان وضعاً متفجراً.

تفاهم سري لتقاسم رعاية الزبائن في الشرق الأوسط

استأنف **برجينيف** محادثاته مع **كيسنجر** عند ظهيرة يوم الأحد، 21 أكتوبر، وشارك نائب وزير الخارجية **كوزنيتسوف** في الفريق السوفييتي، بينما شارك من الجانب الأميركي **ويليام هيلاند**، وهو أحد متخصصي مجلس الأمن القومي في الشؤون السوفييتية. لم يقترب **برجينيف** من مسألة تسوية سلمية شاملة خلال حديثه الافتتاحي. وبدلاً من ذلك، دعا **كيسنجر** لمتابعة ملاحظاته بشأن مسودة مشروع القرار السوفييتي المتعلق بوقف إطلاق النار، الذي - كما رأى

- وافقت عليه الأطراف كقاعدة للمفاوضات. وكرر **كيسنجر**، من جهته، ما سبق له أن قاله حول المسودة السوفييتية في الاجتماع الأول، وأكد أنه أعد نسخته الخاصة من المسودة. وبعد أن قرأ **بريجينيف** النسخة التي وضعها **كيسنجر** بالتشاور مع **غروميكو** و**كوزنيتسوف**، وصفها بأنها «تسير في الاتجاه نفسه الذي تسلكه المسودة الخاصة بنا، ولذلك يمكن أخذها بعين الاعتبار في الخطوة التالية خلال إعداد نص نهائي سوفييتي - أميركي مشترك». وبعد الاجتماع قال لنا **كوزنيتسوف** «إن مسودة **كيسنجر** كانت مفاجأة سارة غير متوقعة بالنسبة للرفيق الأمين العام **بريجينيف**». فالزعيم السوفييتي، وكما قال هو نفسه في اجتماع المكتب السياسي، كان مستعداً للموافقة على مشروع قرار «بسيط» لوقف إطلاق النار، لكن **كيسنجر** اقترح بدلاً من ذلك مسودة تضمنت شرطين أساسيين كان الكريملن أكثر اهتماماً بهما، وهما وقف إطلاق النار الفوري واعتراف بالدور الخاص لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في التسوية السلمية (البند الأول والثالث من المسودة السوفييتية).

كان الاختلاف الأهم بين المسودة السوفييتية و مسودة **كيسنجر** محصوراً في البند الثاني. فبينما طالبت مسودتنا بانسحاب مُجدول على مراحل للجنود الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود العام 1967، وفقاً للقرار 242، طالبت نسخة **كيسنجر** الأطراف المعنية بتطبيق القرار 242 بكل أجزائه دون تحديد أو تفصيل. فكيسنجر كرر موقفه قائلاً «إن المطالبة بانسحاب إسرائيلي فوري إلى الحدود، التي لم يجرِ بعدُ الاتفاق عليها من قبل الأطراف، أمر لا معنى له»⁽¹⁶⁾. أما الاقتراح السوفييتي، الذي يعكس الموقف العربي ويفضّل تاريخاً ثابتاً للانسحاب، فجرى رفضه من قبل **كيسنجر**. ومن المؤكد أن الإشارة العامة المتفق عليها إلى القرار 242 كانت أضعف إلى حد بعيد دون أدنى ريب، ويمكن أن تتعرض للنقد من قبل العرب، لكن **بريجينيف** كان يعتقد بأنه، وإذا ما كان الأمر جديراً باللوم بسبب ضعف البند الثاني، فإن هذا اللوم «يجب أن يُوجَّهه العرب جهاراً دون أي تردد أو تأتأة إلى الولايات المتحدة وحدها، وإلى أدائهم العسكري البائس الذي أوصلنا إلى هنا، وليس إلينا»، كما قال.

بعد أن قبل **بريجينيف** مسودة ضيفه **كيسنجر**، لم يتبقَّ هناك صعوبات جدية. فالأول كان يريد وفقاً لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ في اللحظة التي يجري إمرار القرار في مجلس الأمن، بينما كان الثاني، المتحمس لكسب مزيد من الوقت لصالح إسرائيل من أجل متابعة هجومها غربي القناة وإحكام قبضتها على «الجيش الثالث» المصري، يرفض ذلك. وبينما أراد **بريجينيف** أن يكون تطبيق القرار 242، بما في ذلك عقد مؤتمر للسلام، محدداً زمنياً، فإن **كيسنجر** لم يوافق على ذلك لأنه لم يكن يريد أن يلزم نفسه بأية مسائل أخرى سوى وقف

إطلاق النار. وجرّت مساومة بين الطرفين بشأن الظرف الزمني «حالاً، على الفور». وفي النهاية جرى الاتفاق على أن الإشارة إلى «مشاورات مناسبة» بهدف تحقيق سلام عادل وثابت في المسودة السوفييتية، وإلى «رعاية مناسبة» تجري المفاوضات في ظلها بين الأطراف المعنية في نسخة **كيسنجر**، لا بد من توضيحهما في وثيقة خاصة. وخلال ساعتين انخرط الطرفان في وضع مسودة مشتركة للنص والترجمة وتدقيق النصوص، وهلم جرأً. وقدم المتخصصون و أعضاء الوفدين مساهمة هامة في ذلك. وعندئذ، وبأساريه المتفتحة التي لم تستطع حتى ملامحها الرخامية إخفاءها، توجه **غروميكو** بحديثه إلى **جوزيف سيسكو** قائلاً: «سيد **سيسكو**! أنا مستعد لتوظيفك في وزارة الخارجية السوفييتية»، في تعبير منه عن تأثره العميق بفعالية الدور الذي لعبه الدبلوماسي الأميركي. وبدأت هذه الممازحة السمجة والمتملقة مديحاً موعلاً في المبالغة والإحساس بالرخص والدونية حتى بعيون بعض رفاقه الذين لم يخفوا نشوتهم بوجود **كيسنجر** بينهم.

كان النص النهائي الذي جرى التوافق عليه، وهو ما سيكون القرار 338 بحرفيته، على الشكل التالي:

«إن مجلس الأمن

- (1) - يطلب من جميع الأطراف في القتال الجاري الآن وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فوراً وبما لا يتجاوز 12 ساعة اعتباراً من لحظة تبني هذا القرار، في المواقع التي يشغلونها الآن؛
- (2) - يطلب من جميع الأطراف المعنية الشروع فوراً بعد وقف إطلاق النار في تطبيق قرار مجلس الأمن 242 في جميع أجزائه؛
- (3) - يقرر بدء مفاوضات، على الفور وبالتزامن مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت رعاية مناسبة تهدف إلى إيجاد تسوية سلمية عادلة وراسخة في الشرق الأوسط»⁽¹⁷⁾.

جاء النص نتيجة لمساومة؛ وكأي مساومة تضمّن التباسات وتناقضات ومعانٍ حمّالة أوجه. فأولاً وقبل كل شيء، إن الظرف «فوراً»، الذي ظهر في كل بند، جرى استخدامه في ثلاثة إجراءات: وقف إطلاق نار، تطبيق القرار 242 وإطلاق مفاوضات. وهكذا صياغة ملتبسة تترك المجال مفتوحاً على مصراعيه لتفسيرات مختلفة. فعلى سبيل المثال، إن البند الأول من مشروع القرار يطلب من جميع الأطراف وقف إطلاق النار «فوراً»، وفي فترة أقصاها 12 ساعة من لحظة

تبنيه. وسيدعي كيسنجر لاحقاً في مذكراته أن هذا كان يعني أن «وقف إطلاق النار يجب أن لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد 12 ساعة من تبنيه رسمياً من قبل مجلس الأمن» (التشديد من المؤلف)⁽¹⁸⁾، وهو تفسير لا يخطر حتى على بال الأبالسة. مع ذلك، وفي مناقشات لاحقة في مجلس الأمن فُسِّر بعض أعضائه الصياغة بأنها تعني وجوب وقف القتال فوراً، أي حالما يجري تبنيه، وبالتأكيد ليس بعد 12 ساعة على ذلك. فضلاً عن هذا، كانت الإشارة إلى المواقع التي «تشغلها الأطراف الآن» محيرة جداً. فهل كانت تعني المواقع التي تشغلها القوات المتحاربة لحظة نفاذ القرار، أم التي ستكون فيها بعد 12 ساعة؟

مع ذلك، كان البند الثالث من القرار هو الجزء الأكثر شبهةً وغموضاً، وهو يستحق من وجهة نظري أن يُدرج في الكتب التعليمية عن الدبلوماسية بوصفه مثالاً على أن الصياغة الملتبسة يمكن أن تتسبب في سوء تفاهم وجدالات وحتى نزاعات دولية. فالصيغة «تحت رعاية مناسبة» أثارت الكثير من التفسيرات والشروح من طرف أعضاء مجلس الأمن وأطراف النزاع.

نظراً لأن معدّي القرار أرادوا من البند الثالث الإشارة إلى دور كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في عملية التسوية السلمية، فإن غروميكو وكيسنجر أعدا وثيقة منفصلة تحت عنوان «تفاهم» جرى التوصل إليها خلال المباحثات. وتقول الوثيقة، وهي سرية غير منشورة وتُنشر اليوم للمرة الأولى:

«جرى التفاهم على أن عبارة (تحت رعاية مناسبة) في البند الثالث من قرار مجلس الأمن سوف تعني أن المفاوضات بين الأطراف المعنية ستحصل بمشاركة فعالة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي منذ بداية مسار المفاوضات فصاعداً عندما يجري بحث المسائل الأساسية المتعلقة بالتسوية. وعلى مدار عملية التفاوض بكاملها ستحافظ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في جميع الأحوال، على اتصالات وثيقة مع بعضهما البعض وأطراف التفاوض».

مع ذلك، إن «التفاهم» بحد ذاته لم يمنع حصول تفسيرات مختلفة لهذه الوثيقة نفسها من قبل واشنطن وموسكو. وبمرور الوقت، تصرّف كل جانب منهما بما يناسب تفسيره لها فقط. وهذا ما كان سبباً أول للنزاع الجدي الذي حصل بين القوتين العظميين على مدى يومين بعد اجتماع موسكو.

مع التوصل إلى هذا «التفاهم» من قبل غروميكو و كيسنجر، فإن الجزء الجوهرى من المفاوضات السوفييتية- الأميركية كان قد انتهى. وقد اتفق وزير الخارجية على أن يرسل كل

منهما إلى ممثله الدائم في الأمم المتحدة تعليمات ذات محتوى مماثل. وفي مبادرة لطيفة منه، لكن في منتهى الخبث والمكر، سلّم كيسنجر لشريكه غروميكو مسودة من برقيته إلى ممثل الولايات المتحدة في نيويورك، جون سكالي، بينما جرى إعداد التعليمات إلى ممثل الاتحاد السوفييتي هناك، يعقوب مالك، على أساس مسودة مشروع القرار السوفييتي - الأمريكي. وكان على مالك أن يقوم بما يلي، وفق التعليمات التي تلقاها:

- (1) - أن يطلب عند الساعة السادسة مساءً بتوقيت نيويورك، 21 أكتوبر (الواحدة بعد منتصف الليل بتوقيت موسكو، 22 أكتوبر)، بالاشتراك مع السفير سكالي، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن عند التاسعة مساءً من اليوم نفسه؛
- (2) - كان عليه أن يقدّم، مع السفير سكالي أيضاً، مشروع القرار الذي جرى التوافق عليه من قبل حكومتيهما إلى رئاسة مجلس الأمن؛
- (3) - كان عليه أن يحوّل، بشكل مشترك مع المندوب الأمريكي، نسخة منه إلى الأمين العام للأمم المتحدة عند حوالي الثامنة والنصف مساءً، بحيث يمكن توزيعه عند التاسعة مساءً قبل التّمام الاجتماع الذي سيعقد بناءً على طلبهما؛
- (4) - كان عليه أن يعمل بتنسيق تام مع المندوب الأمريكي، سكالي، من أجل العمل على ضمان تأييد بقية الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للقرار؛
- (5) - أن يبذل جهوده من أجل تبني القرار بحدود منتصف الليل إذا أمكن؛
- (6) - وأخيراً، كان عليه أن يقدم بياناً توضيحياً مقتضباً عند تقديم مشروع القرار. وقد جرى التعبير عن الأمل بأن المساعي السوفييتية-الأميركية المشتركة سوف تمنع أية محاولات لتعديل أو تغيير مشروع القرار. كما جرى إبلاغ مالك بأن هناك اتفاقاً في موسكو بين الطرفين السوفييتي والأميركي على أن أي طرف منهما لن يقبل أية تعديلات في مشروع القرار دون موافقة الطرف الآخر.

كانت تعليمات غروميكو وكيسنجر لمدوّبيّهما في نيويورك، مالك و سكالي، وثائقٌ جديرة بالملاحظة. ولا أتذكر حصول هكذا انسجام وتناغم في الكلمات والتعابير والأفعال بين دولتين عظميين في الأمم المتحدة طوال سنوات الحرب الباردة برمتها. وقد علق يعقوب مالك على ذلك ساخراً فيما بعد بالقول «كانت التعليمات ممتازة، لكن كان هناك سهو واحد من قبل الكريملن. لقد نسوا أن يقولوا لي ما إذا كان يتوجب عليّ التنسيق أيضاً مع سكالي في حال احتجّت للذهاب إلى المراهيض للتبول خلال انعقاد جلسة مجلس الأمن»!

غروميكو يأسف لأن برجينييف لم يتعش مرة أخرى مع كيسنجر

عند حوالي الرابعة عصراً غادر كيسنجر الكرملن عائداً إلى مقر إقامته قبل أن يتوجه إلى إسرائيل لـ«استعجالها في تدمير الجيش الثالث المصري أو الإطباق عليه بشكل كامل، والتوسع قدر الإمكان على الضفة الغربية للقناة قبل صدور قرار مجلس الأمن»، كما سيظهر لاحقاً، بينما ذهبنا نحن أعضاء «خلية الأزمة» إلى وزارة الخارجية حيث اجتمعنا إلى غروميكو في المساء. كان غروميكو مرتاحاً وفي مزاج طيب لم أعده عليه منذ 4 أكتوبر يوم أبلغنا بالحرب الوشيكة، أما برجينييف فكان سعيداً جداً بالمحادثات، كما أخبرنا، لكنه عبّر في الآن نفسه -عن أسفه لأن برجينييف رفض أن يتناول عشاء آخر مع كيسنجر- ليونيد إليتش [برجينييف] متعب جداً بعد ليلة لم ينم خلالها؛ وفوق ذلك يزعجه فينوغرادوف باتصالاته وأخباره في كثير من الأحيان»، كمال قال غروميكو وهو يشير بيديه وعينه مبدياً علامات الاستغراب والأسف.

خلال دردشتنا وصلت برقية من سفارتنا في واشنطن تتضمن خبراً مروّعاً عما سيعرف لاحقاً في التاريخ الأمريكي تحت اسم «مجزرة ليلة السبت» [طلب نيكسون من المدعي العام إليوت ريتشاردسون إقالة المدعي الخاص في «فضيحة ووتر غيت» أرشيبالد كوكس، لكن المدعي العام رفض الأمر واستقال فوراً. وعندها طلب الرئيس من نائبه ويليام روكشهاوس الأمر نفسه، فرفض هو الآخر واستقال بدوره - المترجم]. وقد جرى إطلاع غروميكو عليها. وبعد أن قرأها أبلغنا مضمونها باختصار قائلاً إن المرء يمكن أن يتوقع إجراءات قاسية من جانب الرئيس نيكسون الذي يتوجب عليه أن يضع حداً للفضيحة. وأعتقد أنه أبدى ترحيبه بخطة نيكسون من أجل ذلك، ثم اتصل بالكرملن ليخبر برجينييف عن «المجزرة القضائية» من خلال محادثة قصيرة. وبدا لي أن برجينييف لم يُعزّ الحدث اهتماماً زائداً ولم يوافق على تقويم غروميكو.

مع ذلك كان الموضوع الأساسي لاجتماعنا يتعلق بكيفية إبلاغ الدول الأخرى بنتائج محادثات موسكو. وكانت الخطة أن يجري إبلاغ السادات في البداية، ثم الأسد. وتقرر أن يلتقي السفير فينوغرادوف بالرئيس السادات وينقل له رسالة من برجينييف مفادها أن «القادة السوفييت نظروا إلى مناشدته العاجلة بجدية بالغة»، ومن ثم نجحوا من خلال المفاوضات مع وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر في استنباط نص جذاب (Привлекательный Текст) (كما لو أن الأمر يتعلق بنص أدبي!) يصدر كقرار عن مجلس الأمن. وجرى إبلاغ فينوغرادوف حول مضمون المحادثات مع كيسنجر، وبشكل خاص حول خلافات الدولتين العظميين بشأن انسحاب الجنود الإسرائيليين.

في اليوم التالي، 22 أكتوبر، تحدث **فينو غرادوف** مع **السادات** مرات عدة. وقد عبّر **السادات** عن رضاه إزاء نجاح المفاوضات السوفييتية-الأميركية، وقال إن مصر سوف تمتثل لقرار مجلس الأمن. وفهم أن صيغة «تحت رعاية مناسبة» في القرار تعكس فكرته عن الضمانات السوفييتية-الأميركية، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لن يشاركا فقط في عملية المفاوضات كلها، بل وسيضمنان أيضاً تطبيق قرار مجلس الأمن، كما فسر **السادات** البند الثالث من القرار. وقد شاركه **فينو غرادوف** تفسيره وقال إن القرار قريب جداً من رؤية **السادات** لوقف إطلاق النار. وقد وافق **السادات** على استنتاج السفير، لكنه-وفي الآن نفسه- لم يكن سعيداً لأنه لم يجزِ التوصل إلى قرار بشأن فصل القوات خلال محادثات موسكو.

أما إبلاغ **الأسد** بالمحضر السوفييتي - الأميركي فكان أكثر صعوبة إلى حد بعيد، إذ أدرك الزعيم السوري أن القرار المتخذ في موسكو كان استجابة لمناشدة **السادات**، بينما استغاثته هو من أجل وقف إطلاق النار قبل أسبوعين على ذلك جرى تجاهلها، كما قال. ومنذ ذلك الحين أصبحت علاقات سوريا و **الأسد** مع الاتحاد السوفييتي أكثر برودة وجفاءً، لاسيما وأن **الأسد** كان قيّد نفسه أساساً، منذ استيلائه على السلطة بدعم بريطانيا والسعودية، بالجوانب المتصلة بالإمدادات العسكرية، فلم يكن يعنيه من العلاقة مع موسكو سوى السلاح شبه المجاني الذي يتلقاه. ولو كان بإمكانه أن يجد مصدراً آخر له، لكان طرد السوفييت من سوريا وأغلق سفارتهم منذ سنوات طويلة، قبل أن يفعل **السادات** نفسه ذلك، علماً بأنه كان طرد الكثير منهم فعلاً في العام 1972، كما فعل **السادات**، لكن القضية بقيت مجهولة إلا في الأوساط العليا في البلدين. ولأن **الأسد** أذكى من **السادات** بأشواط وإلى حد تبدو معه المقارنة بينهما ظالمة جداً للأول، تجنب إثارة الموضوع إعلامياً أو بيعه للأميركيين، بعد أن لاحظ أن البضاعة نفسها التي باعها **السادات** لهم، أي طرد الخبراء السوفييت، ذهبت أدراج الرياح ولم يدفع الأميركيون ثمنها ولم يعيروها أي اهتمام رغم أنها كانت مطلبهم الملح منذ سنوات قبل ذلك! وعلى أي حال، فقد كتب السفير **محيي الدينوف** تقريراً عن هذا التوجه السلبي السوري إلى موسكو. وكان **محيي الدينوف** تلقى تعليمات بعد اكتمال محادثات **كيسنجر** بأن يشرح للأسد أن الوضع كان في منتهى التعقيد، وأن يؤكد له كيف أن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في موسكو سيكون مفيداً لسوريا أيضاً. وقد أعرب عن أمله بأن سوريا سوف تؤيد قرار وقف إطلاق النار.

لم يقتنع **الأسد** بهذه الحجج، ولهذا لم يوافق على الالتزام باقتراح الدولتين العظميين، فقد اكتشف أنه الطرف الأكثر خسارة جرّاء ما جرى، وأنه طعن في ظهره على نحو غادر من قبل السوفييت والمصريين على حد سواء؛ فبينما فشل السوفييت في فعل أي شيء لتلبية استغاثته

ليلة 8 أكتوبر، وفضلوا الانصياع لرغبات السادات وإرادته، احتال عليه المصريون بطريقة دنيئة وخسيسة حين جرّوه إلى الحرب فقط لكي يستخدموه «درعاً بشرياً» و«إسفنجة» تمتص ردّ الفعل الإسرائيلي حتى ينجزوا العبور بأقل الخسائر الممكنة، قبل أن يتركوه على قارعة الطريق للضباع. فالإسرائيليون لم يكتفوا فقط باستعادة جميع الأراضي التي حررها السوريون خلال الأيام الأولى من الحرب، بل احتلوا فوقها مساحة أخرى جديدة (قاربة 400 كم مربع) تعادل حوالي ثلث مساحة الجولان المحتلة في العام 1967، وباتوا في بعض الجيوب التي تقدموا فيها (مثل محور «بيت صابر») أقرب إلى دمشق مما كانوا عليه قبل اندلاع الحرب. فجيوب «بيت صابر»، مثلاً، لا يبعد عن الأحياء الجنوبية من دمشق سوى 23 كم! وقد كتب محيي الدينوف إلى موسكو عن مشاعر الإحباط لدى الأسد الذي أبلغه عن محادثاته الهاتفية مع السادات، وأن هذا الأخير أكد له خلالها أن إسرائيل ستسحب من الأراضي العربية التي تحتلها منذ العام 1967 وأنه، بفضل اتفاق موسكو، سيضمن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هذا الانسحاب، كما كان يتوهم. أما ردّ فعل الأسد على القرار السوفييتي - الأميركي فانطوى على شك عميق بذلك، وقد أدرك زعماء الكرملن هذا الأمر.

برقية أخرى هامة جرى إرسالها ذلك المساء. فقد أرسل غروميكو تعليماته إلى سفيره ستيباكوف في بلغراد من أجل أن يقابل الرئيس تيتو أو وزير خارجيته ميلوش مينيني على الفور وأن يخبر اليوغسلاف بمناشدة السادات العاجلة من أجل وقف لإطلاق النار في المكان، وبزيارة كيسنجر إلى موسكو. «إن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة (كما تضمنت التعليمات المرسلة للسفير)، وفي سياق مفاوضات معقدة، توصلا إلى مسودة مشتركة لقرار يصدر عن مجلس الأمن. إن الاتحاد السوفييتي، وإذ يضع في اعتباره علاقات يوغسلافيا مع الدول العربية، وبشكل خاص مصر، فإنه يطلب من يوغسلافيا أن تدعم القرار».

وقد ردّ ستيباكوف على البرقية يوم الاثنين، 22 أكتوبر، مشيراً إلى أنه التقى الوزير مينيني الذي وعد بنقل الرسالة الهامة جداً إلى الرئيس تيتو حالاً. وقال الوزير اليوغسلافي إن بلاده لم تُرد أن تبادر بنفسها إلى تقديم مشروع قرار لوقف إطلاق النار، لكنها ستكون مستعدة لمساندة أي مشروع قرار سوفييتي-أميركي يحقق ذلك، شرط أن يكون مقبولاً من الدول العربية.

إضافة لذلك، جرى إرسال عدد من الرسائل، التي وُصف فيها الاتفاق السوفييتي - الأميركي بأنه خطوة هامة نحو تسوية سلمية في الشرق الأوسط وتعبير عن السياسة الخارجية السلمية

للاتحاد السوفييتي، إلى رؤساء البلدان الاشتراكية ودول عدم الانحياز، مع التأكيد التقليدي الدائم على «الطابع اللينيني» لهذا السياسة! وقد أعرب الكريملن عن أمله بأن جميع الدول سوف تدعم قرار مجلس الأمن الذي يراعه الاتحاد السوفييتي بالاشتراك مع الولايات المتحدة.

السفير السعودي يمنح شارون خمس ساعات من الجدل البيزنطي لكي يكمل عبوره المضاد

بناء على توجيهات غروميكو و كيسنجر، نجح المندوبان السوفييتي والأميركي، يعقوب مالك وجون سكالي، في عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن عند التاسعة مساء يوم الأحد (21 أكتوبر) بتوقيت نيويورك. كان سكالي، أول المتحدثين عن مشروع القرار قبل أن يتبعه مالك الذي أيد القرار ربما في أقصر حديث له طوال خدمته الدبلوماسية في مجلس الأمن. وبعد ذلك بدأت مناقشة المشروع، التي لم تنته حتى الواحدة والنصف من صباح 22 أكتوبر، دون أن تعترض عليه أي دولة. ومع ذلك كان هناك ملاحظتان جديرتان بالتوقف من وجهة نظري، تتعلق الأولى بتفسير البند الثالث من القرار. وكما يمكن المرء أن يتصور بسهولة، فإن معظم المشاركين في النقاش عرضوا وجهات نظرهم الخاصة بشأن عبارة «تحت رعاية مناسبة»:

المندوب الفرنسي، لوي ديغيرانغو: «إن البعثة الفرنسية ترغب في التأكيد على أن عبارة (تحت رعاية مناسبة) لا تعني شيئاً سوى رعاية مجلس الأمن»⁽¹⁹⁾.

مندوب المملكة المتحدة، دونالد ميتلاند: «إن حكومتي تعتقد أن المساعي الهادفة إلى إقامة سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط يجب أن تتواصل تحت رعاية الأمم المتحدة. وهكذا ستفسر بعثتي الإشارة إلى عبارة «تحت رعاية مناسبة» في البند الثالث من مشروع القرار»⁽²⁰⁾.

مندوب البيرو، بيريز ديغويلار: «نحن نثق في أن عبارة «تحت رعاية مناسبة» المذكورة في مشروع القرار، تعني على نحو مباشر مشاركة الأمم المتحدة من خلال أمينها العام ومجلس الأمن»⁽²¹⁾.

مندوب الهند، نيرويام سين: «نحن مستعدون لتأييد مشروع القرار المشترك، ولكن مع الكثير من التردد والعديد من التحفظات، وليس أقلها الإشارة المتعلقة بعبارة «تحت رعاية مناسبة» تجري في ظلها المفاوضات»⁽²²⁾.

والآن، ما الذي قاله الراعيان المشتركان بشأن البند الثالث؟ مندوبا الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كلاهما، مالك وسكالي، لم يقدموا أي تفسير خاص للصيغة في مجلس الأمن.

لكن **كيسنجر**، في محادثة له مع **يولي فورونتسوف**، القائم بأعمال السفير السوفييتي في واشنطن، زعم أن «الرعاية» المشتركة التي جرى التوافق عليها في موسكو اقتضت التنفيذ السريع لوعد **بريجينيف** باطلاق سراح أسرى الحرب الإسرائيليين»⁽²³⁾. والواقع، وبخلاف ما يدعيه **كيسنجر**، لم يجرِ التطرق إلى قضية أسرى الحرب نهائياً وبأي شكل من الأشكال خلال اجتماعاته في موسكو. ومن الواضح أنه لم يفكر بها إلا بعد أن أبلغ الإسرائيليين بمشروع القرار وموضوع «التفاهم» اللذين تم التوصل إليهما، فهم من زرعوا الفكرة في رأسه حين غادر موسكو إلى إسرائيل مساء 21 أكتوبر في طريق عودته إلى واشنطن، نظراً لأن موضوع الأسرى كان أولوية مطلقة بالنسبة لرئيسة الحكومة الإسرائيلية **غولدا مائير** التي ظلت تردد «لا يمكن التوصل إلى أي شيء قبل عودة أولادي إلى الوطن». ومن ناحيتي لم أسمع من أي مشارك سوفييتي، سواء في محادثات موسكو أو لاحقاً، بوجود هكذا فهم لا علاقة له بالأمر من قريب أو بعيد. فوحدها الأبالة كان بإمكانها أن تقيم علاقة ارتباط بين تعبير «تحت رعاية مناسبة» وقضية الأسرى. وأذكر - من باب الطرافة - أنني التقيت بعد بضعة أشهر على ذلك مع السفير الأردني الجديد في موسكو **كامل محمود حمود** بمناسبة تقديم أوراق اعتماده سفيراً لبلاده، وتناقشنا حول الوضع في الشرق الأوسط والملابس التي أحاطت بالقرار 338 وظروف صياغته والاتفاق عليه. وحين حدثته عن التفسير الأمريكي للتفاهم، كان تعليقه التلقائي سؤالاً استنكارياً شعبياً دارجاً في الأردن يقول: «Какая связь между Tozz и Привет? [ما علاقة طز بمرحبا!؟]» وهو تعبير يستخدمه الأردنيون، كما فهمت من السفير، لاستنكار أن يقوم محدثك بالربط بين مسألتين أو فكرتين لا علاقة لهما ببعضهما البعض!

في الواقع لم يكن التفسير الضمني الأمريكي الخبيث للعبارة يعني أي شيء سوى استفراد واشنطن بالقضية وحرمان الأمم المتحدة، وحتى حلفائها في أوروبا الغربية، من ممارسة أي دور في «عملية السلام». والواقع هذا ما سيعترف به **كيسنجر** لاحقاً في مذكراته حين سيشرح موقفه من «التفاهم» كما يلي: «إن التحديد الغامض لتعبير **الرعاية** الأميركية-السوفييتية كان له ميزة... فقد منع التسلسل إلى عملية المفاوضات من قبل أطراف أخرى قادرة على ممارسة الضغط علينا، وأخشى أنني عنيتُ بهذه الأطراف بعض حلفائنا الأوروبيين»⁽²⁴⁾!

أما فهمُ زعماء الكريملن للاتفاق الذي جرى التوصل إليه في موسكو فكان واضحاً وضوح الشمس في سذاجته. فهذا ما كانوا يمتنون أنفسهم به بعد أن أكلوا «الحلاوة الفاطمية» الأميركية وبلعوا الطعم الذي وضعه لهم الصياد الأميركي: الصيغة تعني أن الاتحاد السوفييتي والولايات

المتحدة سيكون لهما دور خاص في جميع مراحل المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، دون استثناء، وهي تعني، على وجه الخصوص، ضمانات بامتثال إسرائيل للقرار 242 المتعلق بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتعني - بشكل عام - تعهداً بممارسة (السوفييت والأميركيين) الضغط، في حال الضرورة، على أصدقائهما من أجل ضمان امتثالهم لاتفاقيات الدولتين العظميين والأمم المتحدة. و وحده الأبله فقط كان يستطيع أن يؤمن بذلك.

ملاحظتي الثانية تتعلق بإجراءات مجلس الأمن، التي كانت نموذجية جداً لنشاط الهيئة، خصوصاً خلال سنوات الحرب الباردة. فقد كان وقف القتال أولوية لمجلس الأمن. والآن، بعد مشاورات طويلة بين الأطراف الأكثر اهتماماً، جرى التوصل أخيراً إلى أساس لاتفاقية وقف إطلاق النار، لكن بدلاً من الحديث عن العمل المباشر، شرع مجلس الأمن في نقاش مهرجين استغرق أربع ساعات ونصف الساعة. فأعضاء مجلس الأمن، واستجابةً منهم لمناشدة رئيسه وتمنيات راعيي القرار، أدلوا ببيانات قصيرة عبروا فيها عن استعدادهم لتأييده. لكن بدلاً من بيزنطياً حول الصهيونية، جذورها ودورها التاريخي وهلم جرأً، بين مندوب السعودية جميل مراد بارودي، الذي كان البادئ في هذا الجدل، والمندوب الإسرائيلي يوسف تيكوا، آخر العمل. فخلال الجلسة طلب بارودي حق الكلام 14 مرة، بينما طلبه المندوب الإسرائيلي خمس مرات. وقد استغرق بعض خطبهم الأيديولوجية والتاريخية والفقهية ما بين نصف ساعة و 35 دقيقة لكل مداخلة، وهو أمر لا سابق له في تاريخ «مجلس الأمن»! وفي وقت كان سفكُ الدماء مستمراً في الشرق الأوسط، بينما كانت القوات الإسرائيلية مستمرة في الزحف نحو القاهرة ودمشق، كان ذلك مجرد كلام طنان تماماً وعديم المسؤولية، خصوصاً حين يأتي من جانب عربي يُفترض أن يكون اهتمامه محصوراً بعدم إعطاء المزيد من الوقت لعدوه من أجل استغلاله عسكرياً.

عند الساعة 12 و 52 دقيقة من فجر 22 أكتوبر، جرى تبني القرار بإجماع 14 صوتاً مقابل عدم أي اعتراض. أما الصين فلم تشارك في التصويت. فالخطابات التقريرية العنيفة التي أدلى بها المندوب السعودي، و ردود المندوب الإسرائيلي، استمرت ساعة أخرى ونصف الساعة، ليصبح طول فترة المناقشات التهرجية ست ساعات بالتمام والكمال؛ وهي - حسب ما أذكر - أطول فترة نقاش شهدتها مجلس الأمن في تاريخه كله بشأن أي قضية عُرضت أمامه. وحين تلقينا في موسكو تقريراً عن جلسة هذا الجدل بشأن جنس الملائكة، علق غروميكو بالقول: «حسناً، مصلحة المندوب الإسرائيلي في تأخير تبني قرار وقف إطلاق النار [لكي يكمل جيشه تطويق الجيش المصري الثالث ومدينة السويس]، يمكن أن يفهمها المرء، ولكن ما حُطِبَ المندوب السعودي، ولم يفعل ذلك؟ ألم يفهم أنه كان يخدم الصهاينة؟».

حفظت يوماً ما عن المندوب السوري لدى الأمم المتحدة، **جورج طعمة**، مثلاً عربياً يقول ما معناه *это больше от удара, чем от ума* [«رُبَّ رمية من غير رام»]. ولم أذكر هذا المثل مثلما تذكرته بعد ثلاثين عاماً حين اطلعت على «أرشيف فولف». فقد اكتشفت متأخراً ثلاثة عقود أن عبارة **غروميكو**، التي ألقاها عفوَ الخاطر، إنما كانت تعبّر عن واقع الحال، فعلاً لا مجازاً. فقد تبين أن السفير **بارودي**، بحسب «أرشيف فولف»، كان جُنْد من قبل الأميركيين، وربما الإسرائيليين أيضاً، لكي يُدخِل الجلسة في متاهات من هذا النوع لتأخير التصويت على القرار قدّر الإمكان من أجل أن يكسب الجنرال **آرييل شارون** مزيداً من الوقت يسمح له بالدفع بأكبر عدد ممكن من دباباته إلى غربي القناة وإحكام الطوق من حول «الجيش الثالث»، بل ومن حول مدينة «السويس» نفسها بشكل شبه كامل. فقد كان السفير الأميركي **جون سكالي** عميلاً رسمياً لـ CIA منذ مطلع الستينيات حين كان يعمل مراسلاً للشؤون الدبلوماسية في شبكة ABC News. وبصفته هذه، تمكن من نصب فخ لمدير محطة KGB في واشنطن، **ألكسندر فيكليسونوف** (Александр С. Феклисов) [المعروف إعلامياً باسم **ألكسندر فومين** (Александр Фомин)]، ومن خلاله لزعماء الكريملن، أيام أزمة الصواريخ الكوبية. فقد مرّر لهم طعاماً مسموماً [معلومات كاذبة] فحواه أن الولايات المتحدة ستغزو كوبا قريباً، فباعوا سحَبَ صواريخهم من الجزيرة مقابل تعهد بعدم حصول غزو لم يكن أحد في واشنطن يفكر فيه أصلاً آنذاك؛ خصوصاً وأن طعم المرارة والمهانة الذي خلّفته الهزيمة المنكرة التي لحقت بالـ CIA ومرتزقتها الكوبيين في «غزوة خليج الخنازير» كان لم يزل عالقاً في حلق الأميركيين، فلم يكن مضى على الغزوة الفاشلة سوى أقل من عامين!

لاحقاً، في العام 1974، وبعد بضعة أشهر من وصوله إلى نيويورك، سيتمكن الكولونيل **بريست** (Brest)، (اسمه الحقيقي: **إيبرهارد لوتيتش**/Eberhard Lüttich، ويعرف أحياناً باسم **هانز ديترش شتاينماير** Hans Dietrich Steinmeier) (25)، الضابط في «الدائرة 11» في HVA، المسؤولة عن أميركا الشمالية، والذي كان يعمل تحت غطاء نائب رئيس قسم في شركة الخدمات البريدية Schenker في «مركز التجارة العالمي» في نيويورك، من التعرف على السفير السعودي **جميل بارودي**، الماروني اللبناني وثيق الصلة بأحد أبرز وأعتق عملاء الحركة الصهيونية وإسرائيل في لبنان، **الjasوس شارل مالك**، منذ أن كانا طالبين في الجامعة الأميركية في بيروت مطلع عشرينيات القرن الماضي، وأن يكسب صداقته خلال قيامه بإرسال بعض الطرود البريدية الخاصة عبر الشركة إلى أصدقاء له أو أفراد من عائلته في أوروبا والشرق الأوسط. وفيما بعد تمكن **بريست** من أن ينتزع منه معلومات و وثائق مختلفة في غاية الأهمية حول العلاقات

السعودية-الأميركية والعلاقات السعودية-الإسرائيلية المبكرة، لاسيما الجسر الجوي العسكري الذي أنشأته إسرائيل والأردن سرّاً خلال العامين 1963-1964، بطلب من بريطانيا، لنقل السلاح والذخائر من تل أبيب وعمّان إلى «قاعدة خميس مشيط» [«قاعدة الملك خالد الجوية» التي أنشأتها الولايات المتحدة العام 1960] في «نجران» جنوب غرب السعودية، فضلاً عن إلقائها بالمظلات شمال اليمن. وكان الطلب البريطاني يهدف إلى دعم «جيش الإمام» اليمني المدعوم من السعودية في مواجهة القوات المصرية التي كانت تدعم الإنقلابيين «الجمهوريين» بعد إطاحة نظام «المملكة المتوكلية» في 26 سبتمبر 1962. وخلال لقاءاته مع الكولونيل بريست كشف باردوي، الذي كان يعتقد أن بريست يهودي أميركي من أصول جرمانية، أن السفيرين الأميركي والإسرائيلي، جون سكالي و يوسف تيكوا، كلفاه بتأخير التصويت في مجلس الأمن قدر المستطاع من خلال إثارة نقاش بيزنطي بشأن اليهود والصهيونية. والواقع إن العودة إلى السجل العملياتي لحرب أكتوبر تُظهر أن كلاً من الجنرال آرييل شارون و زميله الجنرال أبراهام أدان قائد الفرقة 162 لم يكونا بحاجة سوى إلى 4 - 6 ساعات لإكمال إحكام الطوق على «الجيش الثالث» ومدينة «السويس» قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وقد تكفّل السفير باردوي بتأمين هذه الساعات لهما لإكمال عمليتهما من خلال خطبه الجدالية البيزنطية المُسرّحة! وهكذا كانت رمية غروميكو الصائبة دون رام!

في الواقع إن كيسنجر نفسه، وعلى نحوٍ بالغ الوقاحة ودون أي إحساس بالخجل، يورد في الجزء الثالث من مذكراته (سنوات القلاقل) واقعة شبيهة بها في تلك الفترة، ولكن بينه وبين آخرين؛ الأمر الذي يعني أن الخداع والاحتيال كانا جزءاً عضوياً من طريقة تفكيره وأسلوب عمله. ففي اليوم الثالث من الحرب، 8 أكتوبر، تلقى - كما يقول - معلومات من الـ CIA و من DIA (استخبارات وزارة الدفاع الأميركية) تفيد بأن موجة الهجوم السوري-المصري بدأت بالانحسار، وأن الإسرائيليين أصبح بإمكانهم شن هجوم معاكس وتحطيم الجيشين كلياً، ولكن الأمر يحتاج إلى يوم أو يومين على الجبهة السورية، وإلى ثلاثة أو أربعة أيام على الجبهة المصرية. ولأنه كان يجري العمل مع موسكو على عقد جلسة لمجلس الأمن في 8 أكتوبر من أجل إصدار قرار بوقف إطلاق النار، أراد كيسنجر أن يمنح الإسرائيليين الفرصة التي يحتاجونها لتدمير الجيشين كما قال. ولهذا اتصل بالديبلوماسيين الثلاثة الكبار المعنيين مباشرة بالأمر، وأبلغ كلاً منهم بما يتناسب ومصالح بلاده؛ فطلب من وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات أن يكون «هادئاً» خلال مناقشات المجلس، ومن مندوب الولايات المتحدة، جون سكالي، أن يكون حديثه «فلسفياً عاماً، لأننا لا نريد بيانات ملتهبة»، بينما طلب من وزير الخارجية

الإسرائيلي أبا إيبان أن يُسهب ويُطنب في حديثه قدر الإمكان، وأن «يضحيّ بالبلاغة لصالح الإسهاب»⁽²⁶⁾، حسب تعبيره. أما المندوب السعودي، جميل بارودي، فكان هناك من يتكفل بأمره لأداء الدور المطلوب منه وإلقاء محاضرة طويلة-كالعادة- عن تاريخ اليهود والصهيونية... منذ حروب «النبي داود» في القرن العاشر قبل الميلاد!

«أذهب إلى الجحيم واشعله»: أكذوبة صواريخ السادات

قبل دقائق من دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، اندفعت زوبعة من النار فوق القاهرة، أرعبت البعض وأثارت مشاعر الرضا والفخر لدى البعض الآخر. فقد كان يجري إطلاق صواريخ أرض-أرض (من نوع «سكود») على أهداف إسرائيلية. وكان الحدث-قياساً بوقائع الحرب كلها-استثنائياً تماماً، نظراً لأن الصواريخ كانت تخضع لحراسة وحدة عسكرية سوفيتية وفق الاتفاقية السوفيتية-المصرية المتعلقة بنشرها في مصر منذ العام السابق. ولأن الاتفاقية وضعت قيوداً على استخدامها قضت بإجراء استشارات معينة قبل أي استخدام لها، فقد كانت عملياً تحت السيطرة السوفيتية الكاملة. وقد شكّا السادات من ذلك إلى الكرملن مرات عديدة، ولكن دون جدوى. وكان القادة العسكريون السوفييت ذوي مزاج «حرجي» وميالين إلى الموافقة على الطلب المصري لاستخدام تلك الصواريخ، لكنهم لم يحصلوا على تأييد المكتب السياسي. وبحسب نائب مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، يفغيني برلين، فإن غروميكو رفض في مناسبة واحدة على الأقل الموافقة على إجازة برقية من رئيس الأركان تعطي الإذن للطواقم العسكرية السوفيتية في القاهرة باستخدام صواريخ «سكود» في هجوم على «العريش»، وهي ميناء بحري صغير شمال شرق سيناء تقع بالقرب منه قاعدة عسكرية إسرائيلية استخدمها الأمريكيون لإفراغ إمداداتهم لإسرائيل خلال الحرب.

كان إطلاق صواريخ «سكود» في 22 أكتوبر قصة طريفة وغير عادية. ففي ذلك اليوم كان متوقعاً أن الحرب أصبحت تعيش دقائقها الأخيرة قبل الوصول إلى نهايتها؛ ومع ذلك فإن السلاح الأكثر خطورة وتطوراً آنذاك، المنشور على الأراضي المصرية، لم يجرِ استخدامه. وهذا ما جعل القادة المصريين، بالإضافة لحفنة الضباط التقنيين العسكريين السوفييت، المسؤولين عن تشغيل هذه الصواريخ، عاجزين عن كتم غيظهم وإخفاء إحباطهم. يومئذٍ قرر فينوغرادوف أن يتصل بالمعنيين في موسكو ويلفت انتباه الكرملن إلى هذا «الوضع الشاذ»، كما وصفه. وبحسب فينوغرادوف، فإنه اتصل في وقت متأخر من بعد ظهر يوم 22 أكتوبر بوزير الخارجية غروميكو، لكن هذا الأخير لم يكن متاحاً للوصول إليه في ذلك الحين. وبسبب الطابع الملح للأمر،

قرر أن يتصل بالماريشال غريتشكو. وحين سأله فينوغرادوف عما يجب فعله بتلك الصواريخ «الصامتة»، لم يتردد غريتشكو في الصراخ بصوت عالٍ: «إذهب إلى الجحيم واشعله»! أما أحد مساعدي غريتشكو فروى الواقعة بعبارات أخرى، وهي الأدق على الأرجح، لأنها أكثر انسجاماً مع قاموس رئيسه، فقد صرخ هذا الأخير غاضباً وقال: «إذهب إلى الخراء واشعله»! وعندئذ مرر فينوغرادوف الأمر إلى الملحق العسكري، إيفيليف، فاشتعل «الجحيم»، أو «الخراء» حسب رواية مساعد غريتشكو!

بعد دقائق على ذلك تلقى فينوغرادوف اتصالاً من موسكو، وكان غروميكو هو المتحدث على الطرف الآخر من الخط، حيث سأله «ما الذي تحدثت عنه مع غريتشكو؟». وحين علم بالأمر الذي أصدره غريتشكو، صرخ بغضب وقال «رفيق فينوغرادوف! ممنوع منعاً باتاً أن تنفذ الأمر». «أنا آسف، أندريه أندرييفيتش [غروميكو]، لا أستطيع المساعدة في ذلك. الصواريخ جرى إطلاقها وانتهى الأمر»، أجابه فينوغرادوف!

وهنا نسخة السادات الخاصة من القصة، وهي نسخة مزيفة بالتأكيد كالعديد من أكاذيبه وتبجحاته الفارغة التي لا أساس لها في مذكراته ومروياته كلها: «في 22 أكتوبر، وقبل قليل من دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ذهبتُ إلى غرفة العمليات وأمرتُ بإطلاق اثنين من صواريخ أرض - أرض على الدفرسوار [منطقة الخرق الإسرائيلي]. أردت أن تعلم إسرائيل أن هذا السلاح موجود بين أيدينا، ويمكن أن نستخدمه في مرحلة لاحقة من الحرب، على الرغم من أن إسرائيل كانت تدرك في الواقع منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب أننا نعني ونفعل ما نعنيه» (27).

على الرغم من أن السادات هدد بمهاجمة المدن والتجمعات الاستيطانية الإسرائيلية مرات عدة طوال الحرب، كان آخرها يوم العبور الإسرائيلي المضاد للقناة في 16 أكتوبر، بصواريخ بعيدة المدى تدعى «الظافر»، فإنه كان يشير ضمناً إلى صواريخ «سكود»، فلم يكن لدى مصر أي نوع من صواريخ أرض-أرض يمكن إطلاقه على المدن الإسرائيلية سوى تلك الصواريخ السوفيتية. ذلك أن الصواريخ المصرية كانت كلها من نوع «لونا» Луна-М التكتيكي، المعروف في التسمية الأطلسية باسم «فروغ 7» FROG-7، الذي لا يتجاوز مداه الأقصى 65 كم. أما فينوغرادوف فلا يتذكر أنه جرى التطرق إلى مسألة إطلاق صواريخ «سكود» خلال اتصالاته مع السادات في 22 أكتوبر لكنه - وبحكم معرفته بموقف السادات من خلال لقاءاته الكثيرة السابقة معه - شعر أنه يمكن أن يتصرف من تلقاء نفسه في اليوم الأخير المفترض

للحرب من أجل وضع توقيعه التهريجي الخاص على دقائقها الأخيرة. وحين تلقت الطواقم بركة غريتشكو، قامت بتنفيذ عمليات الإطلاق بالتعاون مع المصريين.

تعامل بعض المراقبين والسياسيين في الغرب مع عملية إطلاق صواريخ «سكود»، وبالتالي العمل العسكري الهجومي الذي شاركت فيه الطواقم السوفييتية بشكل مباشر، باعتبارهما تسويقاً لتصعيد هام في درجة الانخراط السوفييتي في حرب الشرق الأوسط. «وسبقى موضع نقاش ما إذا كان هذا التحول إلى مشاركة هجومية مباشرة قد جرت المصادقة عليه من قبل السلطات العسكرية والسياسية العليا في موسكو، على الرغم من أهميته البالغة»، كما قال جون غلاسمان⁽²⁸⁾. ورداً على غلاسمان، سأوافق على أن عملية إطلاق «سكود» جرت المصادقة عليها من قبل السلطة العسكرية العليا المفوضة في موسكو، لكنها - من ناحية أخرى - تتعارض مع خط الكريملن الذي بذل جهوداً كبيرة من أجل تخفيض درجة الانخراط السوفييتي في حرب الشرق الأوسط. ولذلك يبدو لي أن هذه الحادثة يجب أن النظر إليها باعتبارها أقل من مشكلة سياسية وأكثر من قرينة بسيطة على الاختلال في سلسلة القيادة.

كان عدد الصواريخ التي أطلقت ثلاثة فقط، وقد أخطأت أهدافها أو أصابتها جزئياً، كونها غير موجهة كما هو معروف. وطبقاً لرواية الجنرال أبراهام أدان، الذي قاد «عملية الدفرسوار» إلى جانب الجنرال شارون، سقط أحد الصواريخ الثلاثة قرب مدينة «العريش» وأحدث حفرة بلغ قطرها 15 متراً وعمقها 4 أمتار، بينما استهدف الآخران منطقة «الدفرسوار» وأصابا رتلًا من الشاحنات الإسرائيلية وتسببا بمقتل سبعة جنود من اللواء 401⁽²⁹⁾. ولذلك لم تلعب أي دور عسكري جدير بالأهمية أو الاعتبار كما قال. ومع ذلك، فإن السفير فينو غرادوف وقادة البعثة العسكرية السوفييتية في مصر كانوا يعتقدون أن عملية الإطلاق كان لها تأثير سياسي هام وأظهرت القدرة العسكرية المصرية المدعومة من قبل الاتحاد السوفييتي. لكن، ومن ناحية أخرى، فإن الجنرال حاييم بارليف، الذي استُدعي من الاحتياط خلال حرب أكتوبر ليقود الجبهة الجنوبية مع مصر، باعتباره قائداً سابقاً لها، وكان يومها وزير التجارة، والذي أصبح سفيراً لبلاده في روسيا الاتحادية خلال الفترة 1992-1994، ادعى في مقابلة أجريتها معه في موسكو بعد 20 عاماً أن الصواريخ كانت «غير دقيقة إلى حد بعيد، ولم تلحق ضرراً بالأهداف الإسرائيلية، وكانت مجرد إثارة كبيرة»، كما قال.

أما رئيس الأركان المصري خلال الحرب، الفريق الشاذلي، فيصف حكاية صواريخ «القاهر» و«الظافر» في الفصل التاسع من مذكراته بأنها أكذوبة من أكاذيب السادات، «أنفقت عليها

ملايين الجنيهات وساهم الإعلام المصري [يقصد هيكल تحديداً، كما سنفهم أدناه] بخداع الناس حولها»، وأن مشروعها كان توقف قبل سنوات من الحرب بسبب فشله. وحين وصل إلى رئاسة الأركان تقصّى عنها فاكشف أنها «بضعة صواريخ ترقد في المخازن (...)» هي أقرب إلى المقلع أو المنجنيق اللذين كانا يُستخدمان في العصور الوسطى (...) ولا يتجاوز مداهما الأقصى ثمانية كيلومترات». وأشار إلى أن ما أعلنه السادات عن إطلاق صواريخ «قاهر» هو «ادعاء باطل ولم يحدث مطلقاً. فكل ما حدث هو إطلاق ثلاث قذائف سوفيتية الصنع R17E تعرف في الغرب باسم صواريخ سكود على منطقة الدفرسوار». وتشكل شهادة الشاذلي، من زاوية أخرى، وهو مسؤول الجهة الوصائية المعنية بالقضية، دحضاً لكاذيب هيكل. فهذا الأخير، وكما علمت من الصديق المترجم نيوف، عاد في أحد مؤلفاته العربية، بعد خمسة عشر عاماً على الحرب، إلى خرافة هذه صواريخ «القاهر» و«الظافر» التي انتشرت أواسط الستينيات، ليقول إن «ظهورها في مصر أحدث دويّاً سياسياً هائلاً في المنطقة». ولم يكتفِ بهذا الهراء المجنون، بل ذهب إلى حد الادعاء بأن المشرف على برنامج هذه الصواريخ المصرية مطلع الستينيات، الخبير الألماني النازي فولفغانغ بيلز (Wolfgang Pilz)، هو الخبير نفسه الذي «أشرف على برنامج صناعة الصواريخ في الصين» [هيكل، سنوات الغليان، ط1، 1988، ص601-602].

هنا لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أن دجال مصر ونصّابها الأكبر، هيكل، ولست أسفاً على وصفه للمرة الرابعة أو الخامسة بهذه الصفة التي تفتقد للياقة، لكن المحقة إلى حد بعيد، يعاني مشكلة حقيقية تتعلق بانحطاط أخلاقه المهنية التي إما لم يلاحظها أي مراقب له ولتقاريره وكتبه، حسب ما أعلم، أو لأن من لاحظها لم يتجرأ على الطعن بمصداقيته نتيجة للسمعة التي يحظى بها [ولا يزال بعد موته، بسبب هيمنة روح القطيع على جمهوره] في العالم العربي. فقد اعتاد على استثمار سمعته الصحفية المتحصلة من كونه ناطقاً باسم عبد الناصر ووثيق الصلة به لتمرير أكاذيب لا أساس لها، إما عمداً أو بسبب جهله في مجالات ينتطح لها دون أن يكون له أي إلمام بها، على غرار قضية صور الأقمار الصناعية المذكورة آنفاً، أو لأن مشغليه في محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة أو في الخارج هم من طلبوا منه دس تلك الأكاذيب، كما رأينا سابقاً. فهو لا يعرف - بافتراض جهله، وليس خبثه المراد منه الإيحاء بوجود علاقة بين الصينيين وضباط نازيين و/أو الحط من قدراتهم العلمية - أن برنامج الصواريخ الصينية أنتج صاروخه الأول SS-2 (المعروف بالرمز الكودي 1059) منذ العام 1950 بمساعدة السوفييت، واستناداً إلى تصميم الصاروخ السوفييتي SS-2 Sibling. أما خبيره النازي فولفغانغ فلم تطأ قدمه الصين في حياته، ولا يعرف الصين إلا من خريطتها.

فبعد أن تعرض لمحاولة اغتيال بطرد بريدي مفخخ على يد الموساد في نوفمبر 1962، في سياق عملية ملاحقة العلماء والخبراء النازيين الألمان في مصر، حيث فقدت زوجته/سكرتيرته هانيلور ويندي Hannelore Wende بصرها وقُتل عدد من مساعديه المصريين، عاد إلى ألمانيا في العام 1965 وبقي فيها تحت الرقابة اللصيقة وما يشبه الإقامة الجبرية، بطلب من إسرائيل والولايات المتحدة. وفي أواخر حياته، حين أصبح طاعناً في السن وساء الوضع الصحي لزوجته الضريرة، سُمح له -ضمن قيود وشروط أمنية تبقى تحت الرقابة- بالانتقال للعيش في مصح جبلي في بلدة كرانزلهوفن Kranzlhofen النمساوية المجاورة حتى وفاته في العام 1994!

زيارة كيسنجر كما رأتها موسكو

كان شهر أكتوبر حافلاً بالأحداث والوقائع الدبلوماسية الهامة في العاصمة السوفييتية. فقد استضافت موسكو رئيسي وزراء اليابان والدانمارك والرئيس الجزائري وإمبراطور إثيوبيا، هيللا سيلاسي، وبعض الشخصيات الهامة الأخرى. وقد حظيت هذه الزيارات بتغطية خاصة من وسائل الإعلام، من خلال إبراز صور كبار الشخصيات السوفييتية والأجنبية، واجترار أحاديثها خلال مراسم الاستقبال الرسمية على نطاق واسع، ونشر بيانات رسمية مسهبة عما أدلوا به من أحاديث. لكن ذلك لم يكن الحال نفسه مع زيارة كيسنجر، على الرغم من أن المفاوضات مع وزير الخارجية الأميركية كانت دون شك أهم وأكثر فعالية بما لا يقاس من جميع لقاءات زعماء الكرملن ذلك الشهر؛ فلا صور، ولا ذكر للعشاء الذي أقامه بريجنيف على شرف كيسنجر وشعر بالندم لأنه لم يكرره معه مرة أخرى، كما أبلغنا غروميكو، ولا حتى بيان رسمي ختامي عن الزيارة يشير إلى سببها أو ما جرى خلالها، ولو تلميحاً. لا شيء من هذا جرى نشره، ولكن مجرد تقارير مقتضبة جداً عن محادثات بريجنيف و غروميكو معه جرى توصيف موضوعها بأنه «مراجعة شاملة للوضع الراهن في الشرق الأوسط والسبل النهائية لإقامة السلام في المنطقة»⁽³⁰⁾. لم يكن هناك تقويم سوفييتي رسمي للمحادثات مع الوزير الأميركي. وقد حذا الإعلام السوفييتي الحذو نفسه بطبيعة الحال، ملتزماً الصمت المطبق. أما التعليق الوحيد، كما يبدو، فجاء بطريقة خاصة جداً، إذ ضمنت وكالة «تاس» تقريرها عن مغادرة كيسنجر موسكو إشارة إلى وجهة نظره عن أن «المحادثات كانت مثمرة»⁽³¹⁾.

لم تغير زيارة كيسنجر من طبيعة حملة البروباغندا السوفييتية. ففي 20 و 21 أكتوبر، تابعت «البرافدا» و«الإزفستيا» و«كراسنaya زفيزدا» وصحف سوفييتية أخرى شجّبها المعتدين الإسرائيليون وتلك «الدوائر الإمبريالية» الداعمة لهم، التي بقيت دوائر شبحية بلا هوية واضحة،

والحث على وقف الأعمال العدائية.وقد هللت المقالات والتقارير،بطبيعة الحال، للعمليات العسكرية العربية وتبجحت بمساهمات الاتحاد السوفييتي في تسليح العرب وتدريبهم. لكنها، وفي الآن نفسه،عبرت عن القلق من التوجهات الإسرائيلية الأخيرة،معترفةً بأن جميع أشكال التحولات في الأحداث الجارية«لا تزال ممكنة الحدوث»⁽³²⁾.وأياً يكن المسار الذي سيتخذه القتال في الأيام القادمة،فإن إسرائيل«ستعاني من هزيمة سياسية»،كما أكدت صحيفة «البرافدا» المعروفة بحماقة وبلاهة تحليلاتها التي تعكس بدورها حماقة وبلاهة«نزلاء الساحة القديمة»[اللجنة المركزية للحزب]،أو على الأقل بعض «حرجيها»ومشعوذيتها المؤمنين حقاً وفعلًا بأن الأسد والسادات كانا يمثلان تحالف الأممية البروليتارية جمعاء في حربهما⁽³³⁾. أما الكولونيل ليوننتيف فكتب في «كراسنايا زفيزدا»عن أن «السياسة العدوانية لإسرائيل محفوفة بعواقب خطيرة على المستوى الدولي كله.كما أنها خطيرة بالنسبة لإسرائيل ذاتها. فمطاردة «نصر وهمي»[من قبل إسرائيل]لا يمكن أن يقودها سوى إلى كارثة»⁽³⁴⁾.وأوضح ما في الأمر وصفُ الصحيفة النصرَ الإسرائيلي السافر بـ«الوهمي»بينما كانت خمسة ألوية مدرعات ومشاة ومظليين إسرائيلية قد أصبحت فعلاً غربي القناة منذ 18 أكتوبر،وكانت على وشك تطويق«الجيش الثالث»ومدينة السويس فضلاً عن محاولة لتطويق مدينة الإسماعيلية نفسها! أما معلق صحيفة «إزفستيا»،بوفين،فكان مؤمناً بأن «استمرار النزاع لن يكون من شأنه سوى زيادة أعداد الخسائر المادية والبشرية وتعقيد التسوية النهائية بين الأطراف المتحاربة»⁽³⁵⁾. وأما معلق «البرافدا»،أوفشينيكوف،فعبر عن سخطه وغضبه من التهمة الغربية التي تقول إن التضامن السوفييتي مع العرب كان سبباً جدياً للتوتر الدولي»⁽³⁶⁾. كما أصبح نشرُ المزيد من التقارير عن الإمدادات العسكرية الأميركية،بالإضافة إلى المعلومات عن الملتقيات والتجمعات الاحتجاجية احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي وتلك«الدوائر الإمبريالية»التي تناصره،أمراً إجبارياً بالنسبة للدعاية السوفييتية بهدف تغطية وتبرير الهزيمة العربية الجديدة،بينما لم تغير زيارة كيسنجر أي شيء في نغمتها.

ومن الجهة المقابلة،رأى الغرب في الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في موسكو تنازلاً سوفييتياً جدياً على الأقل في مسألتين:المفاوضات بين أطراف النزاع،العرب والإسرائيليين،من ناحية،والضمانات السوفييتية الأميركية،من ناحية أخرى.فعلى سبيل المثال،علّق الرئيس نيكسون على القرار السوفييتي-الأميركي بالطريقة التالية:«هذه البنود ملحوظة بشكل خاص لأنها كانت المرة الأولى التي يوافق فيها السوفييت على قرار يدعو إلى مفاوضات مباشرة بين

الأطراف دون شروط أو قيود مسبقة»⁽³⁷⁾. وردّ بيانٌ صادر عن وزارة الخارجية الأميركية هذا الرأي بالقول إن القرار 338 «يشير إلى أنها المرة الأولى التي يقر فيها مجلس الأمن الحاجة إلى مفاوضات بين الأطراف، الأمر الذي طالما كانت حكومة الولايات المتحدة تحث عليه»⁽³⁸⁾. وأعاد مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، جوزيف سيسكو، إلى الأذهان أن الوفد الأمريكي في موسكو اعتبر قبول ليونيد بريجنيف فكرة الحاجة إلى مفاوضات بين العرب والإسرائيليين واحداً من أهم إنجازات المحادثات. وفي الوقت نفسه يمكن المرء أن يجد تأكيدات مضادة تدحض هذا الادعاء وتؤكد أن واشنطن، وليس موسكو، هي من كانت تعارض ربط وقف إطلاق النار بمفاوضات مباشرة. فعلى سبيل المثال، زعم المؤرخ والمعلق الإسرائيلي-البريطاني الشهير والتر لاكيور Walter Laqueur، الذي سيكشف النقاب بعد سنوات عن أنه كان عميلاً رسمياً لوكالة المخابرات المركزية منذ سنوات طويلة، «أن الممثلين الأميركيين [في موسكو] كانوا-كما ذكرت تقارير- يمانعون في قبول المقترحات السوفييتية التي تربط بين وقف إطلاق النار ومفاوضات مباشرة (بين العرب وإسرائيل) من أجل تسوية سلمية وتحديد زمان ومكان المفاوضات»⁽³⁹⁾.

إن اتهام الكريملن بأنه كان يعارض، من حيث المبدأ، أية مفاوضات مباشرة بين العرب والإسرائيليين ليس فقط منافياً للواقع، بل هو محض تلفيق وبروباجندا غربية وإسرائيلية رخيصة. فالتسوية السياسية التي كان الاتحاد السوفييتي يؤيدها بقوة، وبقي كذلك حتى آخر يوم في وجوده ككيان سياسي، وضعت تصوراً لمحادثات بين أطراف الصراع ينتهي بمفاوضات مباشرة. وكان الكريملن، رغم تفضيله مؤتمراً للسلام بمشاركة الدول العربية وإسرائيل، يدرك دوماً أن تسوية نهائية لأزمة الشرق الأوسط يمكن تحقيقها من خلال المفاوضات بين الطرفين كشركاء «متساوين» في عملية السلام. ووصل به الأمر، كما سيمر معنا في الملحق الخاص بهذا الكتاب، إلى حد ترتيب لقاء سري بين عبد الناصر ورئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول في موسكو في 2 يونيو 1967. وبغض النظر عن فشل حصول اللقاء بسبب تهديدات الرئيس السوري نور الدين الأتاسي ووزير خارجيته إبراهيم ماحوس للزعيم المصري ناصر، الذي كان متحمساً جداً للقاء أشكول، ومعارضة قادة الجيش الإسرائيلي له لأن من شأنه إحباط خطتهم لتنفيذ عدوانهم بعد ثلاثة أيام على ذلك، وعن أن اللقاء كان سيبحث موضوع التوتر على الجبهات العربية-الإسرائيلية آنذاك، وليس موضوع «اتفاقية سلام»، فإن الكريملن كان دوماً يشجع بقوة على حصول لقاء ومفاوضات عربية-إسرائيلية مباشرة، بشرط أن تكون تحت رعايته أو رعاية مشتركة مع الولايات المتحدة، وبحيث يكون الغرض منها إبرام اتفاقية سلام

شاملة وليس اتفاقيات سلام منفردة. وكان هذا هو السبب الوحيد لمعارضته «اتفاقية كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل لاحقاً في العام 1978. وهذا في الواقع ما أبلغه الكريملن للمصريين رسمياً. وقبل ذلك بسنوات عديدة، وعلى الرغم من أن «خطة الأربعة الكبار» [الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، فرنسا و بريطانيا]، المعلنه في 5 فبراير 1969 من أجل [تنشيط مهمة المبعوث الأممي غوبار يارينغ لتطبيق القرار 242 وتحقيق] السلام في الشرق الأوسط، لم تشر إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، إلا أنها افترضت حصول اتصالات بينهم من خلال التوقيع على وثائق متبادلة وإقامة «علاقات طبيعية» بين الدول العربية وإسرائيل. وفي ربيع العام 1972، عشية زيارة الرئيس نيكسون إلى موسكو، أنجزت وزارة الخارجية السوفيتية وثيقة أعادت من خلالها التأكيد على الدعم السوفيتي لتسوية سياسية في الشرق الأوسط على أساس القرار 242. وفيما بعد سيكتب ديفيد كيمحي، ضابط «الموساد» والديبلوماسي الإسرائيلي الشهير، الذي كان «مرشداً» سياسياً ومخابراتياً للقوى المسيحية اللبنانية اليمينية المتحالفة آنذاك مع النظام السوري، وأحد قنوات التواصل مع السرية مع السادات قبيل «كامب ديفيد»، قائلاً بشأن تلك الوثيقة السوفيتية «كان يمكن أن تصبح اتفاقية شاملة يجري التفاوض من أجلها بين الأطراف المعنية وفق أسس اختيارية» (40).

لكن، وفي ظل شروط الاحتلال الإسرائيلي المستمر لأرض عربية، وعدم تطبيق القرار 242، وازب العرب بعناد على رفض أية مفاوضات مع إسرائيل يمكن أن تُعتبر مؤتمراً بين إسرائيل المنتصرة والعرب المهزومين. وأتذكر أنني تلقيت صيف العام 1972، حين كنتُ لم أزل نائباً لرئيس بعثتنا في نيويورك، تعليمات من وزارة الخارجية للحديث مع مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، عصمت عبد المجيد، حول منظورات للتسوية السياسية في الشرق الأوسط. وقد طرحنا مسألة الاتصالات والمحادثات المباشرة مع الإسرائيليين، خصوصاً لأن نيويورك كانت واحداً من الأمكنة العديدة التي كانت تجري فيها اللقاءات السرية والدورية بين مسؤولين سوفيت رفيعي المستوى (بمن فيهم فلاديمير سيميونوف، مساعد وزير الخارجية) والمسؤولين الإسرائيليين. وقد أكد لي عبد المجيد يومها أن مصر «لن تتحدث على الإطلاق مع معتدٍ احتل أرضها ولم يُعاقب». وكانت موسكو تشاطر العرب موقفهم هذا بلاغياً وحسب، وتصفه بأنه «منطقي، ولكنه غير واقعي»!

بالإضافة لذلك، فإن الكريملن، مُهتدياً بالكليشة الدعائية العزيزة عليه عن مبادئ «الأممية البروليتارية» و«الكفاح ضد الإمبريالية»، ورغم أنه لم يشجع العرب على إجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل «وكيلة الإمبريالية والصهيونية الدولية» إذا لم تكن تحت عباءته، فإنه كان يشجع

ديبلوماسيه الكبار ويعطيهم التعليمات للقيام بذلك سراً في نيويورك وعواصم أوربية عديدة! ويمكن التأكيد أن الاتصالات السرية بين ديبلوماسيين سوفييت وإسرائيليين لم تتوقف ولا لحظة واحدة منذ قطع العلاقات بينهما في العام 1967، حتى في تلك الأوقات التي كان تحصل فيها توترات وحروب بين طرف عربي وإسرائيل. وقد سمحت لي ظروف عملي في وزارة الخارجية بالإطلاع على ما لا يقل عن تسع مهمات سرية كُلف بها **يفغيني بريماكوف** من قبل الكريملن و وزارة الخارجية للاجتماع بمسؤولين إسرائيليين بعد قطع العلاقات مع إسرائيل وقبل اندلاع حرب أكتوبر، أي خلال ست سنوات وحسب. وقد شملت اللقاءات كلاً من **غولدا مائير**، **موشي دايان**، **مناحيم بيغن**، **إسحاق رابين** و**شمعون بيريز**. وكان محور تلك اللقاءات كلها، التي جرت في إسرائيل وخارجها، قضية واحدة هي فحص إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتوظيفها من أجل تحقيق السلام مع العرب. فقد اكتشفت موسكو أنها ارتكبت خطأ كبيراً ومتسرعاً بقطع العلاقات مع الدولة العبرية، خصوصاً وأن العرب «لم يكونوا جديرين بهكذا موقف أو يستحقونه. فحتى الكلب أكثر وفاءً منهم، إذ يمكن أن يلوح لك بذيله عرفاناً بالجميل لمجرد أن تُلقي له بقطعة من العظم، حتى وإن لم تكن مكسوة بأي شيء من اللحم»، كما عبّر **غروميكو** أكثر من مرة في لقاءاته مع موظفي وزارة الخارجية!

إضافة لذلك، وقبل الحرب بثلاث سنوات، لم يدّخر رئيس الوزراء **كوسيجن** جهداً لاستغلال حتى مناسبة تشييع الرئيس **ناصر** لإجراء لقاءات سرية مع رئيس الدولة السورية الدكتور **الأتاسي** و وزير دفاعه **الأسد**، اللذين كانا يمثلان بلادهما في المراسم، من أجل إقناعهما بالموافقة على القرار 242 والاعتراف بإسرائيل. والواقع هو أن ضغوط موسكو على قادة النظام السابق (**الأتاسي**، **جديد...**)، من أجل تحقيق الغاية نفسها، كانت بدأت قبل «اجتماع الجنازة» في القاهرة بأكثر من عام. وحين تمسك هؤلاء برفضهم الاعتراف بإسرائيل وبالقرار المذكور، لم يتردد زعماء الكريملن - منذ صيف العام 1969 على الأقل - في تحريض **الأسد** على إطاحتهم «بأقصى سرعة ممكنة، وقبل أن يورطنا هؤلاء المتطرفون الماويون في حروب ومواجهات لا نريدها مع الولايات المتحدة وإسرائيل»، كما كان يقول كبير المستشارين العسكريين السوفييت في سوريا، الفريق **سلطان محميدوف**، الممثل العسكري لترويك **بريجينيف-كوسيجن-غروميكو** في دمشق، لوزير الدفاع (آنذاك) **حافظ الأسد**. كما أن زعماء الكريملن لم يتأخروا في دعم انقلاب هذا الأخير فور حصوله في 16 نوفمبر 1970، رغم معرفتهم الموثقة بأنه انقلاب «بريطاني - سعودي» كان في جزء منه انتقاماً بريطانياً من ترويك دمشق بسبب موقفها الوطني الصلب، لاسيما رئيس حكومتها **يوسف زعين**، من قضية رسوم عبور أنابيب شركة نفط العراق

البريطانية IPC للأراضي السورية، ونجاحها في إرغام الشركة، بعد مفاوضات ماراتونية صعبة وبعد تحويل المسألة إلى قضية رأي عام وطني في الشارع السوري، على زيادة الرسوم إلى 50 مليون ليرة سورية (حوالي 15 مليون دولار بأسعار ذلك الوقت). و وصل موقف الكريملن إلى أبعد من ذلك حين أرغم «الحزب الشيوعي السوري» (بزعامة خالد بكداش) على سحب البيان الذي كان أصدره الحزب تنديداً بالانقلاب، بناء على طلب «جناح أندربوف» في الـ KGB، الذي وصله عبر يوسف فيصل، وإصدار بيان معاكس له يرحب بالانقلاب بعد بضع ساعات على صدور البيان الأول، كما أشرت سابقاً! ومع ذلك تبقى واقعة لقاء السفير محيي الدينوف والفريق محميدوف، مع صلاح جديد في زنزانة هذا الأخير أكثر إثارة على هذا الصعيد، سواء من حيث الشكل الذي لا شبيه له سوى سلوك السفراء الأميركيين في أميركا الجنوبية، كما وصفه جديد نفسه لهما، أو من حيث تأكيده محورية أمن إسرائيل في استراتيجية الكريملن الشرق أوسطية وسياسته الساعية إلى فرض تسوية معها وفق القرار 242، بكل ما يعنيه ذلك من تثبيت وترسيخ لسياسة الإنفراج مع الولايات المتحدة حتى قبل التنصيص عليها في قمتي بريجنيف-نيكسون اللاحقتين، ومن نسف قانوني - سياسي لحقوق الشعب الفلسطيني. ففي 15 نوفمبر 1970، أي بعد يومين من انقلاب الأسد، الذي لم يكن أعلن رسمياً بعد، وقبل يوم واحد من إعلانه الرسمي، توجه السفير محيي الدينوف ومعه محميدوف، بتكليف من موسكو، إلى مقر قيادة القوى الجوية السورية، حيث كان جديد معتقلاً منذ يومين، وعرض عليه مساومة رخيصة فحواها «قبوله القرار 242، أو مغادرة سوريا إلى موسكو كلاجئ سياسي، مقابل وقف عملية انقلاب الأسد وعودة الأمور إلى طبيعتها! إلا أن جديد، وفق ما يقوله «أرشيف فولف» استناداً إلى تقرير من سفير جمهورية ألمانيا الديمقراطية في دمشق آنذاك، ألفرد مارتر Alfred Marter، نقلاً عن زميله محيي الدينوف، رفض ذلك بشدة، مكرراً ما قاله صيف ذلك العام في رسالة شكواه الخاصة من السوفييت إلى زعيم ألمانيا الديمقراطية فالتر أولبرخت: «إن ما تعرضه لا يمكن فهمه إلا على أنك تتصرف كسمسار أو وكيل [لرئيسة الحكومة الإسرائيلية] غولدا مائير أو كسفير للولايات المتحدة في إحدى جمهوريات الموز في أميركا الجنوبية»! ومع ذلك فإن محيي الدينوف، الذي كان مسكوناً ومهجوساً بتنفيذ سياسة الترويك السوفييتية لجهة التخلص من النهج «الماوي» المزعوم لترويك دمشق، لم ييأس من الموقف الحازم و «غير الدبلوماسي» الذي أبداه جديد، فسعى إلى عزله ونزع غطاء رفاقه عنه وشق صفوفهم، حيث توجه على الفور إلى منزل الرئيس الأتاسي (الذي سيُعتقل بعد ذلك بحوالي أسبوع) وإلى منزل رئيس الحكومة يوسف زعين، الذي كان اعتُقل لبضع ساعات يوم 13

نوفمبر وأفرج عنه ليعتقل بعد ذلك مع **الأتاسي**، وقدم لهما العرض نفسه الذي قدمه إلى **جديد**؛ إلا أنه عاد خالي الوفاض أيضاً، رغم أنهما كانا «أكثر تهديباً معه، وأكثر مرونة لجهة إبدائهما الاستعداد للتفاوض مع الأسد وفق شروط معينة، الأمر الذي رفضه الأخير كونه لم يتضمن تسليماً تاماً بموقفه وموقف موسكو من القرار 242 دون قيد أو شرط». وعندها، وبعد أن أبلغ **محي الدينوف** و **محميدوف** رؤساءهما في موسكو بنتائج مهمتهما الخائبة، جاءت التوجيهات لهما في ساعة متأخرة من مساء 15 نوفمبر بأن يعطيا الضوء الأخضر لوزير الدفاع، **حافظ الأسد**، للمضي في عملياته التي أعلن عنها رسمياً نهار اليوم التالي، والتي ستعرف لاحقاً بـ «الحركة التصحيحية» أو «بيان القيادة القطرية المؤقتة» التي شكلها الإنقلابيون!

هذا ما كانت عليه صورة الموقف السوفييتي الحقيقي حتى عشية حرب أكتوبر في العام 1973. لكن حين اندلعت الحرب تغير الوضع خصوصاً خلال أيامها الثلاثة الأولى. فالعرب كانوا في وضع ابتدائي أفضل مما كانوا عليه في أي يوم منذ العام 1948. ولذلك، فإن الكرملن أيد بشكل عقلاني المفاوضات بين الأطراف، مؤكداً بثبات الحاجة إلى تسوية طويلة الأمد. وعلى أي حال، فأنا لا أتذكر أي معارضة وهكذا مفاوضات جرت إثارته في المكتب السياسي طوال أيام حرب أكتوبر.

من ناحية أخرى، إن الزعم - كما فعل الأخوان **مارفين** و **برنارد كالب** - بأن «**بريجينيف** حصل على موافقة السادات على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل - وهي المقاربة التي لم تقبلها مصر أبداً في السابق - فقط بعد إرسال ضماناته الإضافية بأن روسيا سوف تضمن، وحدها عند الضرورة، مراقبة وقف إطلاق النار»⁽⁴¹⁾، لا أساس له من الصحة على الإطلاق. فقرار بدء مفاوضات «بين الأطراف المعنية» في ظل شروط معينة كان قرار السادات.

صحيح أن محادثات موسكو حول ضمانات سوفييتية-أميركية لأي وقف إطلاق نار أو أي تسوية سلمية طويلة الأمد لم توضح أي شيء، نظراً لأن قرار مجلس الأمن لم يقل شيئاً حول أي من هذين الأمرين؛ لكن يبدو أنه كان ثمة تفاهم مشترك على المسألة سيجري أخذها بالاعتبار تماماً من قبل كل من موسكو و واشنطن. وهذا هو السبب في أن **بريجينيف** فسر رسالة **نيكسون** بتاريخ 20 أكتوبر على أنها إقرار بالدور الحاسم الذي تلعبه الضمانات فيما يتعلق بمواقف كل من إسرائيل والدول العربية التي فكرت ملياً بمبادرة القوتين العظميين هذه. ففي حديثه في 26 أكتوبر، عاد **برجينيف** إلى القول مرة أخرى إن الاتحاد السوفييتي كان مستعداً للمشاركة في ضمانات مناسبة». وهكذا، لا سابقاً في المباحثات مع **كيسنجر**، ولا لاحقاً في

مناسبات أخرى، تخلى الكريملن عن فكرته المفضلة بشأن الضمانات السوفييتية-الأميركية المشتركة من أجل تسوية طويلة الأمد في الشرق الأوسط. مع ذلك، فإن الأسس المتضاربة للسياسة الخارجية السوفييتية، أي الرغبة في قتل أرنبين بريين بطلقة واحدة، كما يقول مثل روسي، قُبرت ما كان- من وجهة نظري - أداة فعالة في عملية تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

رغم ذلك كله كان الكريملن راضياً بنتائج المباحثات السوفييتية-الأميركية. ذلك لأن **برجينيف** يمكن أن يلبي مناشدة السادات الشخصية له لوقف إطلاق نار مباشر خلال 12 ساعة تقريباً. فقد نجح في الاتفاق مع **كيسنجر** في صياغة قرار لوقف إطلاق النار يستجيب للرؤى المصرية، كمال رأى القرار. وهو كان يعتقد أيضاً أنه على المستوى البعيد سيكون منسجماً مع الرغبة الجامحة في وقف القتال، التي عبّر عنها **الأسد** منذ اليوم الثاني للحرب، بل قبل نشوبها في واقع الحال، كما رأينا. وهكذا كان قادة الكريملن مؤمنين بأن مشروع قرار مجلس الأمن الذي جرى التوصل إليه في موسكو هو في مصلحة العرب تماماً، ويلبي على نحو كامل مبدأ السياسة الخارجية السوفييتية القائم على «الأممية البروليتارية»، وفق الفهم اللينيني - السوفييتي المبثذل!

في الآن نفسه، شدد **برجينيف** مراراً على أن رسالة **نيكسون** في 20 أكتوبر ومحادثات موسكو أظهرتا حيوية وقدرة التعاون بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ففي إحدى المرات، وفي سياق دردشة غير رسمية مع **غروميكو** بحضورنا، لاحظ **برجينيف**: «أن ما لم يستطع **كوسيجن** إنجازه خلال ثلاثة أيام من المفاوضات في القاهرة مع صديقنا السادات، تمكنت من إنجازه هنا في ثلاث ساعات مع خصمنا **كيسنجر**». الحقيقة الأكبر والأوضح هي أن اتفاقاً مع الولايات المتحدة جرى التوصل إليه في ذروة حرب، كانت فيها مصالح القوى العظمى مختلفة جداً، جرى اعتباره من قبل الكريملن نصراً لمبدأ «التعايش السلمي اللينيني» في السياسة الخارجية السوفييتية.

ثمة سبب آخر جعل الكريملن يشعر بالرضا من محادثات موسكو، وهو أن وقف إطلاق النار وضع حداً نهائياً لاحتمال التورط العسكري السوفييتي المباشر في الحرب، مهما كان هذا الاحتمال ضعيفاً، وضمن فك ارتباط موسكو بكل ما كان يمكن أن تؤدي إليه تطورات القتال في المستقبل. ولأن الكريملن عارض مبادرة العرب إلى الحرب أصلاً، ولم يكن معنياً بالمشاركة في القتال أو مستعداً لها، فإن حرباً طويلة الأمد كان يمكن أن تتحدى القدرة العسكرية السوفييتية وتضع موسكو في موقف حرج ومُحرج، لاسيما بعد كشفت الحربُ الأداء البائس

لأصدقائه العرب اعتباراً من يومها الثالث. فضلاً عن ذلك، إن وقف إطلاق النار الذي جرى بمبادرة الاتحاد السوفييتي سوف يؤدي - كما اعتقد زعماء الكرملن - إلى تعزيز صورة السوفييت المحبين للسلام في عيون العالم. وأخيراً، إن عرضاً دعائياً كبيراً كان سينطلق في موسكو في 25 أكتوبر كما كان مخططاً له مسبقاً، وهو «المؤتمر العالمي لقوى السلام». ولأنني كنت ألتقي بريجنيف والزعماء السوفييت الآخرين يومياً تقريباً، فإنني أعلم أنهم كانوا يعلقون أهمية قصوى على ذلك الحدث. وللأسف، لا السياسيين الغربيين ولا علماء السياسة في الغرب إجمالاً أدركوا تماماً أهمية هكذا وقائع بالنسبة للنظام السوفييتي.

هذه العوامل كلها تفسر معاً لماذا كان الكرملن يشعر بالرضا العميق من نتائج المحادثات مع كيسنجر. وبحسب بعض المعلقين، فإن كيسنجر «كان لديه انطباع بأن بريجنيف كان متحمساً جداً للحفاظ على روح سياسة الانفراج، وهو ما سيجعله يقدم تنازلاً كبيراً» في محادثات موسكو⁽⁴²⁾. وهكذا تقويم هو بالتأكيد ضيق الأفق. فعوامل عديدة فضلاً عن سياسة الانفراج، بما في ذلك الحفاظ على العلاقات الخاصة مع العرب، تفسر مرونة بريجنيف. وفي اليوم الذي غادر فيه كيسنجر موسكو إلى واشنطن عبر إسرائيل التي اجتمع فيها مع قادتها السياسيين والعسكريين في «بيت الضيافة» في هرتزليا، سادت مشاعر طيبة وشعور بالرضا، لكن الوقائع الدراماتيكية في الأيام القليلة التالية ستحرم الكرملن من التعبير عن رضاه علناً، وسيكون من شأن التطورات الجديدة أن يرغمه على إحياء بعض مخاوفه الأصلية.

هوامش الفصل السادس:

- (1) - إزفستيا، 19 أكتوبر 1973 .
- (2) - هنري كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 534 .
- (3) - المصدر السابق، ص 532 .
- (4) - المصدر السابق، ص 542 .
- (5) - المصدر السابق. ص 542
- (6) - هنري كيسنجر: سنوات البيت الأبيض؛ بوستن 1979،، ص 1141 .
- (7) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 547.
- (8) - ستيفن أمبروز: نيكسون، الجزء الثالث؛ نيويورك 1991، 245.
- (9) - المصدر السابق.
- (10) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 550 .
- (11) - نيكسون: المذكرات، ص 933 .
- (12) - السادات : البحث عن الذات؛ ص 264 - 265 .
- (13) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 553 .
- (14) - جوناثان إيتكين: نيكسون - حياة ؛ واشنطن 1993، ص 508 .
- (15) - موشي دايان : قصة حياتي؛ نيويورك 1976، ص 513 .
- (16) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 553 .
- (17) - مجلس الأمن، القرار 338 .
- (18) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 555 .
- (19) - مجلس الأمن ، الجلسة 1747، 21 أكتوبر 1973، السجلات الرسمية، ص 7 .
- (20) - المصدر السابق.
- (21) - المصدر السابق، ص 11 .
- (22) - المصدر السابق، ص 10.
- (23) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 570 .

(24) - المصدر السابق، ص 555 .

(25) - ملاحظة من المترجم: كان الكولونيل «بريست» أو «إيبرهارد لوتبخ» (أو «هانز ديترش شتاينماير»، وهناك أسماء أخرى عديدة له لا يُعرف أيُّ منها الحقيقي وأيُّ منها المزيف!) أحدَ قلة من ضباط HVA السابقين الذين رفض **ماركوس فولف** - رغم كل الكرم الذي أغدقه عليَّ في المعلومات والوثائق خلال عملنا على تحرير «مذكراته العربية»، و رغم إلحاحي غير المهني أحياناً - أن يجمعني بهم طوال أربع سنوات من تواصلنا ولقاءاتنا وحتى وفاته في 9 نوفمبر 2006؛ بل ورفض أن يكشف لي حتى عن أي من عملياته في الولايات المتحدة باستثناء تلك الجزئية الصغيرة المتعلقة بالسفير السعودي **جميل بارودي**، ومسائل أخرى لا يمكن الاستفادة منها في الوصول إليه ومعرفته إذا ما جرى نشرها! وما من أحد يعرف «بريست» شخصياً أو معلوماتياً غيره حتى الآن (بما في ذلك حتى تاريخ ميلاده الحقيقي، فهناك ثلاثة تواريخ له: 1935، 1937 و 1939!)، وحين وقع أرشيف HVA (أو ما تبقى منه بعد إتلاف الآلاف من وثائقه بتوجيهات **فولف** في نوفمبر 1989 ويونيو 1990) في أيدي حكومة ألمانيا الاتحادية، حاولت استخباراتها BND و نظيرتها الأميركية CIA (التي استعارت منها كل ما يتصل بالولايات المتحدة في الأرشفة) أن تبني «بروفياً» واضحاً لـ «برست»، ومعرفة عملياته، لاسيما خلال عمله السري في الولايات المتحدة (1971-1979)، من أجل معرفة حجم «الخراب» الذي أنزله بهم، لكن دون جدوى، إلى حد أنهم لم يستطيعوا التأكد حتى من اسمه وتاريخ ميلاده الحقيقيين. وبسبب قضيته خصوصاً، حاولت CIA في العام 1990، قبيل إعادة توحيد ألمانيا، اختطاف **فولف** من خلال خدعة محبوكة، ومن ثم نقله إلى أحد معتقلاتها السرية خارج أراضي الولايات المتحدة (كانت «قاعدة غوانتانامو» نفسها واحداً منها!) لانتزاع معلومات منه بالإكراه حول هوية «بريست» وعملياته المتعلقة بالولايات المتحدة. لكن **فولف**، وبفعل دهائه المعروف، نجا من الفخ الذي نصبوه له بإحكام! وبسبب ذلك، وبناء على طلب واشنطن، صدر في ألمانيا الاتحادية أمر يتعلق بـ «بريست» حصراً، ينص على حظر نشر أي معلومة رسمية عنه، مهما كان شأنها، حتى العام 2039، حين يكون بلغ من العمر مئة عام، بافتراض أنه لا يزال على قيد الحياة أو سيبقى على قيد الحياة حتى ذلك الحين. ولهذا سيبقى حتى ذلك التاريخ أقرب إلى الشبح أو الأسطورة لاسيما بعد أن توفي رئيسه **فولف**، وسيبقى ما قام به من خردة ونخر في الولايات المتحدة ومؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية والتشريعية طوال عشرة أعوام، فضلاً عن «الحلف الأطلسي» بعد عودته من الولايات المتحدة إلى برلين ليتابع عمله في مكافحة التجسس والقضايا التي تتصل بألمانيا الغربية و«الحلف»، وعودته مرة أخرى إلى الولايات المتحدة في مهمات جديدة بعد العام 1980 وحتى نهاية ألمانيا الديمقراطية ككيان سياسي، أحدَ «الثقوب السوداء» الكبيرة في تاريخ «الحرب الباردة».

(26) - كيسنجر، سنوات القلاقل؛ ص 486 - 487.

(27) - السادات: بحثاً عن الهوية؛ ص 265 .

(28) - غلاسمان: السلاح للعرب؛ ص 139 .

- (29) - أبرهام أدان: على ضفتي السويس، رواية شخصية لجنرال إسرائيلي عن يوم كيبور؛ القدس، 1979 ، ص 284 .
- (30) - إزفستيا، 23 أكتوبر 1973 .
- (31) - إزفستيا، 19 أكتوبر 1973 .
- (32) - كراسنايا زفيزدا، 20 أكتوبر 1973 .
- (33) - البرافدا، 21 أكتوبر 1973 .
- (34) - كراسنايا زفيزدا، 20 أكتوبر 1973 .
- (35) - إزفستيا، 21 أكتوبر 1973 .
- (36) - البرافدا، 21 أكتوبر 1973 .
- (37) - نيكسون : المذكرات؛ ص 936 .
- (38) - وزارة الخارجية الأميركية: الصراع العربي الإسرائيلي، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية؛ نوفمبر 1973 .
- (39) - والتر لاكويير: المواجهة - حرب الشرق الأوسط والسياسة العالمية؛ لندن 1974 ، ص 161.
- (40) - ديفيد كيمحي: الخيار الأخير، بعد ناصر وعرفات وصدام حسين - البحث عن السلام في الشرق الأوسط؛ نيويورك 1992، ص 24 .
- (41) - الأخوان كالب : كيسنجر، ص 485 .
- (42) - المصدر السابق .

الفصل السابع

التصعيد:

هيا بنا إلى السلاح النووي!

ذهنية الدولتين العظميين في الهيمنة على العالم

يوم الإثنين، 22 أكتوبر، كنا ننتظر بفارغ الصبر توقف العمليات الحربية. فعلى امتداد الأسبوعين الأخيرين كنا مشغولين على نحو كامل بالشرق الأوسط، واضعين جانباً القضايا الأخرى كلها. مجلدات من الأوراق والرسائل المختلفة كانت تنتظر المعالجة على مكاتبنا. والآن، بعد أن تبني مجلس الأمن قرار وقف إطلاق النار، أصبحنا نشعر بالاسترخاء ولو قليلاً. فقد اعتقدنا أن الحرب قد توقفت وأننا نستطيع العودة إلى أشغالنا كالمعتاد. لكن معلومات إنذارية تضاربت مع خططنا مرة أخرى. فأخبار القتال على الجبهتين واستمرار تقدم الجنود الإسرائيليين على الضفة الغربية للقناة، وعلى الجبهة السورية في بعض النقاط، عادت لتندفق من القاهرة ودمشق. ولم نتأخر كثيراً حتى علمنا أن «الجيش الثالث» المصري وباقي المواقع المصرية على القناة أصبحت كلها مطوقة تماماً بالجنود الإسرائيليين. أما الوضع على الجبهة السورية-الإسرائيلية فكان أكثر استقراراً، لكن لم يكن هناك مؤشرات على أن الطرفين دخلا فعلياً في عملية وقف تام لإطلاق النار، فالمناشات كانت لا تزال مستمرة في أكثر من نقطة.

عند الظهيرة، تحدث **غروميكو** معنا في «خلية الأزمة» حول الخطوات التي يتوجب على الاتحاد السوفييتي أن يتخذها رداً على انتهاكات وقف إطلاق النار. وجرى التعبير عن العديد من وجهات النظر، بما في ذلك إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يدين الانتهاكات وإصدار بيان قوي من قبل الحكومة السوفييتية. وقد اقترحت من جانبي ضرورة إرسال مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة إلى خط وقف إطلاق النار، وهو ما رفضه **غروميكو**، ملاحظاً أن «الفكرة غير مناسبة»، دون أن يقدم تفسيراً لرفضه. والأكثر ترجيحاً هو أنه لم يُردّ للأمم المتحدة أن تتدخل في تطبيق القرار 338، لأنه كان يعتبر ذلك -من منظور فهمه وتفسيره للتفاهم الموقع مع **كيسنجر**- مسؤولية الدولتين العظميين وكعكة يُمنّي نفسه باقتسامها مع الأميركيين فقط. وقد شعرت بالسعادة لاحقاً حين علمت أن نظيري في واشنطن **دافيد هنري بوبر**، مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون المنظمات الدولية، كان يعتقد أيضاً أن الطريقة الأكثر فائدة وفعالية في مراقبة وقف إطلاق النار هي نشر مجموعة مراقبين تابعين للأمم المتحدة على امتداد «قناة السويس». وعلى أي حال، سيصبح واضحاً في غضون يومين أن استخدام طواقم من الأمم المتحدة للإشراف على تطبيق القرار أمرٌ لا مفر منه.

في ذلك المساء دُعيت «خلية الأزمة» إلى الكريملن مرة أخرى. وقد حضر الاجتماع في مكتب **بريجينيف** كل من **غروميكو** و**أندروبوف** و**غريتشكو** فقط. كان مزاج **برجينيف** كئيباً ونكداً، بخلاف أيامه السابقة التي أدخلت المرح إلى نفسه بعد زيارة **كيسنجر** وإبرامه «صفقة» معه، كما وصفها في حينه، وتوصلهما إلى قرار يقضي بوقف إطلاق النار. وكان ضيوف «المؤتمر الدولي لقوى السلام» قد بدؤوا بالوصول إلى موسكو، بينما طلب العديد من وفودهم مواعيد خاصة للقاء **بريجينيف**. ومع ذلك، فإن الوضع المترنح في الشرق الأوسط منعه من الإدلاء بأحاديث عامة. لهذا، بدلاً من الإدلاء بتصريحات مثيرة حول النهاية الناجحة للحرب، كان عليه أن يحتفظ بها لنفسه. في الواقع، لم يحب ذلك، لأنه كان يعتقد أن الأزمة قد مرت وأصبحت وراءه وانتهى أمرها تماماً. وكانت **غاليا غولان** محقة ومصيبة في حدسها حين رأت أنه: «كان لبريجينيف مصلحة ليس فقط في تقديم وقف إطلاق النار كتدبير فعال وإيجابي، بل أيضاً في ضمان أن يكون تنفيذه هو القضية»⁽¹⁾.

دعا **بريجينيف** أوثق زملائه لبحث تدابير فورية يمكن اتخاذها رداً على التصرف الإسرائيلي. وقد اقترح **غروميكو** إرسال رسالة إلى الرئيس **نيكسون** يحثه فيها على «إرغام» الإسرائيليين على الالتزام بقرار مجلس الأمن. كما اقترح أيضاً عقد جلسة طارئة للمجلس تهدف إلى تبني قرار يدين الانتهاك الإسرائيلي لقراره رقم 338 الذي لم يحفّ حبره بعد،

التصعيد: هيبنا إلى السلاح النووي!

ويطالب بانسحاب الجنود الإسرائيليين إلى المواقع التي كانوا يشغلونها عند تبني القرار المذكور. وقد أعدنا فعلاً مسودة قرار شديدة اللهجة كانت في محلها تماماً، لكن حين عرضناها على المشاركين، كان واضحاً أن الأميركيين سيجدونها غير مقبولة ولن يترددوا في استخدام «الفيتو» ضد المسودة التي تضمنت إدانة واضحة لإسرائيل. فضلاً عن ذلك، إن عملاً سوفيتياً أحادي الجانب يمكن أن يقلل من أهمية القرار 338 ويشكل خطراً على فعالية العمل السوفيتي-الأميركي المشترك. لذلك تقرر العمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة وتقديم مشروع قرار مشترك جديد إلى مجلس الأمن.

على هذه الخلفية اقترح **بريجينيف** إجراء اتصال عاجل مع **كيسنجر** للتوافق معه على مسودة القرار التي أعدناها، ولكن دون البند الذي يدين إسرائيل، وبلغت تقتصر على مطالبة الطرفين كليهما بوقف إطلاق النار فوراً والعودة إلى المواقع التي كانا يحتلناها عند دخول القرار 338 حيز التنفيذ. وقد افترضنا أن البرقية إلى **كيسنجر** سوف توقع باسم نظيره وزير الخارجية، **غروميكو**، لكن هذا الأخير قرر إرسالها باسم الأمين العام للحزب، **بريجينيف**، لأنها- كما قال - «ستكون أكثر رسمية وتأثيراً». وبالطبع لم يجادله أحد في ذلك، رغم ما في الأمر من مهانة وإذلال شخصي و«وطني»: أن يكتب زعيم دولة لوزير خارجية دولة أخرى، وليس لنظيره فيها، لكي يتدخل في قضية تعمل عليها الدولتان! وفي الوقت نفسه، ولتفادي أي إهانة للرئيس **نيكسون** من خلال تجاوزه، تلقينا تعليمات من **بريجينيف** لإعداد رسالة ذات طبيعة أكثر عمومية توجه إلى الرئيس شخصياً. فقد بدا **بريجينيف**-والحال كذلك- مهتماً بكرامة **نيكسون** الشخصية أكثر مما كان مهتماً بكرامته هو أو كرامة بلاده!

أود أن أشير هنا إلى أن الاتصالات المباشرة (سواء الخطية أو الشفهية) بين رؤساء الدول هي أسلوب في الدبلوماسية يعود في القدم إلى عمر الدبلوماسية نفسها. فخلال الحرب العالمية الثانية، عندما جرى حل جميع المسائل الدولية الهامة خلال اجتماع الزعماء الثلاثة (**تشرشل**، **روزفلت** و**ستالين**) أو من خلال مراسلاتهم، فإن دبلوماسية موسكو اعتمدت هذه الأسلوب. وفي فترة ما بعد الحرب، جرى الإبقاء على الاتصالات على مستوى عالٍ. فقيمة هكذا اتصالات تكمن أساساً في طابعها الاستثنائي. ومن المفهوم أنها تبحث فقط في المسائل الأكثر أهمية أو الأمور الأكثر استعجالاً، خشية أن تصبح روتينية وتفقد قيمتها. وقد حصل هذا، كما أعتقد، خلال حرب أكتوبر. فقد خاطب **بريجينيف** نظيره الأميركي **نيكسون** مرات كثيرة جداً، إلى حد أنه أرسل له ضعفي ما أرسله له **نيكسون** من الرسائل! ومن وجهة نظري، فإن بعضها، كتلك التي طلب منا إعدادها في 23 أكتوبر، لم يكن ضرورياً. ومرة أخرى كان الأمر

موضوع سياسة داخلية بالدرجة الأولى. فرسائل الزعيم السوفييتي الشخصية كان الغرض منها تأكيد أهميته ونشاطه الذي لا مثيل له في السياسة الخارجية، بحيث أن أي اقتراح بإرسال رسالة شخصية إلى زعماء العالم باسم **بريجينيف**، كان يلقي التأييد تلقائياً في المكتب السياسي. فلا أحد تجرأ على اعتراض موضوع كان يحبه أو يستهويه.

عُقد الاجتماع في مكتب **بريجينيف** في 23 أكتوبر بروح من الاعتراف بالمسؤولية الخاصة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عن وقف إطلاق النار. وقد وُضع اللوم في الاستمرار بالقتال على إسرائيل كلياً. المشاركون الأربعة ذكروا تكراراً في معرض إشارتهم إلى القرار 338 أنه من «واجب» القوتين العظميين ضمان تنفيذ القرار، وإرغام إسرائيل على الامتثال له، وهلم جرا. وعلى الرغم من أن عملية سوفييتية-أميركية لصنع السلام في الشرق الأوسط لم يجر بحثها في الاجتماع، فإن هذا احتمال لم يكن مستبعداً. لكن **غروميكو** أشار في إحدى محطات النقاش إلى أن اتفاق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على استعمال قواتهما المسلحة في عمل مشترك، سيأتي بالسلام إلى الشرق الأوسط بين عشية وضحاها. ولدعم فكرته، أعاد إلى الأذهان اقتراح **خروتشوف** على **إيزنهاور** إرسال قوة مشتركة من الجنود السوفييت والأميركيين إلى الشرق الأوسط خلال «أزمة السويس» [العدوان الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر في العام 1956]. فذهنية هيمنة دولتين عظميين لا تزال هي الرائجة.

مرة أخرى أثار **غروميكو** خلال الاجتماع مسألة إمكانية الحد من تزويد الأطراف المتحاربة بالسلاح، واقترح التحدث مع واشنطن لمعرفة ما يمكن أن يكون موقفها من هكذا عمل ثنائي مشترك. وقد أثنى **بريجينيف** على الفكرة، لكنه أشار إلى أن وضع المساعدات العسكرية السوفييتية على قدم المساواة ليس عدلاً، لأن الاتحاد السوفييتي يساعد ضحايا العدوان، بينما الولايات المتحدة تساعد المعتدي، كما قال. إضافة لذلك، إن اتفاقاً بشأن هكذا مسألة حساسة تتعلق بالحد المتوازن من شحنات السلاح إلى الدول العربية وإسرائيل يحتاج إلى وقت طويل من أجل التوصل إليه، وفق تعبيره. لكنه تكهن بإمكانية أن يقوم الاتحاد السوفييتي، من طرف واحد، بوقف الجسر الجوي لبعض الوقت وفحص كيف سترد الولايات المتحدة على هكذا خطوة. لكن لم يجر اتخاذ أي قرار بهذا الشأن في ذلك الاجتماع، على الرغم من أنه ما من أحد أثار اعتراضات على ذلك، باستثناء **أندروبوف** الذي كان ينظر إلى المسألة، كما فعل خلال النقاشات كلها طوال أسابيع الأزمة وما بعدها، وحتى وفاته، من زاوية «المصلحة العليا لأمن الدولة الجيوستراتيجية» وليس «التضامن الأممي البروليتاري»، كما كان يتشدد معظم الآخرين كنزلاء في مشفى للأمراض العقلية؛ فأخر ما كان يمكن أن يخطر

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

بباله هذا النوع من الهُلاس والهذر الأيديولوجي الذي يقيم علاقة ارتباط من أي نوع بين **الأسد والسادات** من جهة وكفاح «الأممية البروليتارية» من جهة أخرى. هذا فضلاً عن أنه ما من أحد كان يحتقر **السادات والأسد** بقدر احتقاره لهما منذ أواسط عقد الستينيات. وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة غادرنا الكريملن بمشاعر يشوبها القلق وعدم اليقين إزاء ما تضمّره الأيام القليلة القادمة.

مشاكل جديدة مع السادات والأسد

في ذلك الصباح، 23 أكتوبر، وبينما كانت هناك خطوات جديدة مشتركة يجري العمل عليها مع الأميركيين، استأنف الوضع في الشرق الأوسط تدهوره مرة أخرى، إذا كان توقف أصلاً عن التدهور. ويستذكر **فينوغرادوف** أنه في ذلك اليوم تحدث مع **السادات** أربع مرات كانت في البداية بمبادرة من هذا الأخير. وقد اشتكى **السادات** من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لوقف إطلاق النار والوضع العسكري الصعب، خصوصاً فيما يتعلق بوضع «الجيش الثالث» المحاصر الذي كانت مؤنثته تنفذ بسرعة حتى من الطعام ومياه الشرب واللوازم الطبية الأساسية. ومع ذلك، كان الموضوع الرئيس لتلك المحادثات مناشدة **السادات** للاتحاد السوفييتي لكي «يقوم بعمل قوي وفوري يهدف إلى تطبيق القرار 338». وبحسب برقية من **فينوغرادوف**، فإن **السادات** طلب ذلك من الكريملن عند الساعة الثالثة عصراً بتوقيت القاهرة من يوم الثلاثاء 23 أكتوبر، ومرة ثانية عند مساء اليوم نفسه. وقد شدد على أن الاتحاد السوفييتي، بوصفه راعياً وضامناً مشتركاً لقرار وقف إطلاق النار 338، ملزم باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لمنع الخرق الفاضح للقرار من قبل إسرائيل. وأشار **السادات** إلى محادثاته مع **كوسيفن** فيما يتعلق بالضمانات السوفييتية - الأميركية كشرط أساسي مسبق لأي وقف إطلاق نار، وأن موافقته على إنهاء القتال استندت إلى هذا التفاهم. وهذا ما كان، بالطبع، تفسيراً طائشاً من قبل **السادات** لمحادثاته مع **كوسيفن**، لأن الأخير لم يقدم ولم يكن بإمكانه أن يقدم أي تعهد يتعلق بالضمانات السوفييتية - الأميركية. فكل ما قاله **كوسيفن** له كان مجرد ضمانات ثنائية بين الاتحاد السوفييتي ومصر يجب أن توافق عليها الولايات المتحدة، وهو ما لم يحصل.

في هذا السياق، لفت **فينوغرادوف** انتباه موسكو إلى أن تقويم الأمر من قبل وسائل الإعلام المصرية، التي كان **هيكل** يشرف عليها، يقوم على أن **السادات** اتخذ قراره بالموافقة على وقف إطلاق النار بعد أن وضع في اعتباره الضمانات التي تلقاها في رسالة من **بريجينيف**، مع أن الرسالة لم تتضمن شيئاً حتى حول ضمانات سوفييتية من جانب واحد. ومرة أخرى تبين

أن هيكل هو من كان شخصياً وراء هذا التقويم الأخرق وتلك التلفيات، فقد عكسهما لاحقاً في «الطريق إلى رمضان» ومناسبات أخرى كبقية أكاذيبه ذات الصلة.

حتّ السادات موسكو أيضاً على الاتصال بواشنطن ومطالبة الولايات المتحدة بتنفيذ تعهدها كضامن مشترك لتنفيذ قرار مجلس الأمن، على الرغم من أنه كان يملك قناة سرية للتواصل المباشر والفوري معها على مدار الساعة يمثلها من طرفه حافظ اسماعيل، وأحياناً هيكل، ومن طرفها ممثل وكالة المخابرات المركزية في القاهرة آرثر ناينر وزميله المشرف على عمله في واشنطن يوجين ترون؛ وهذا ما ينبغي علينا التذكير به دوماً. وفي اليوم نفسه أرسل السادات رسالة إلى الرئيس نيكسون حتّ فيها الولايات المتحدة على التدخل في نزاع الشرق الأوسط لكي تضمن تطبيقاً كاملاً لقرار وقف إطلاق النار «وفق الضمانات السوفييتية-الأميركية المشتركة» حتى ولو اقتضى ذلك استخدام القوة⁽²⁾. لكن السادات لم يذكر للسفير فينوغرادوف مناشدته للرئيس نيكسون، على الرغم من وعده لموسكو بإطلاعها على اتصالاته مع واشنطن!

المعلومات التي أرسلها فينوغرادوف عن تقويم السادات للوضع العسكري الحرج أكدتها أيضاً تقارير وزارة الدفاع في موسكو. وكان خبراء الوزارة من أصحاب الرأي القائل بأن القوات المسلحة المصرية تواجه مأزقاً كبيراً. ولم يجدوا أي طريقة يُعوّل عليها للخروج من المأزق لو استمرت إسرائيل في التقدم على الضفة الغربية للقناة.

أما فيما يتعلق بالجبهة السورية، فإن الوضع كان بعيداً إلى حد ما عن أن يكون ميؤوساً منه تماماً بالنسبة للعرب، رغم الخرق الإسرائيلي الواسع. في الواقع، إن السوريين المدعومين بقوة من قبل العراقيين، كانوا يخططون لهجوم معاكس جديد في مرتفعات الجولان. فسوريا لم تكن أصدرت بعد أي موقف بشأن القرار 338، ولم تلزم نفسها بوقف القتال. وفي 23 أكتوبر، استدعى وزير الخارجية السورية، عبد الحليم خدام، السفير محيي الدينوف وسأله عن رأي الكريملن بشأن الوضع الجديد: هل على سوريا أن ترفض قرار مجلس الأمن وتبادر إلى عمليات عسكرية جديدة ضد إسرائيل، أم تقبل قرار وقف إطلاق النار؟ ولم يعلق محيي الدينوف على بدائل خدام، فلم تكن لديه تعليمات بهذا الشأن من موسكو.

لذلك لم يكن صحيحاً أبداً تقويم فريق «إنسايت» في صحيفة «صندي تايمز» اللندنية القائل بأن الأسد ألغى الهجوم في مرتفعات الجولان يوم الاثنين، 22 أكتوبر، لأنه «كان تحت ضغط السفير السوفييتي محيي الدينوف، ولم يكن لديه خيار آخر»⁽³⁾. ففريق الصحيفة اللندنية

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

شوه بشكل فظيع ومقزز -للأسف- دور **محيي الدينوف** في الأحداث، مصوراً إياه كشخصية متقلبة وغريبة الأطوار في دمشق تستطيع أن تضغط على السوريين بفعالية، وتهدهدهم، وتأمّر بوقف الإمدادات إليهم، وهلم جرّاً⁽⁴⁾. والواقع لم يكن **الأسد** على الإطلاق رجلاً يستطيع تهديده سفيرٌ سوفياتي، فأخر ما كان يهمه أو يفكر به هو رأي موسكو. فهو لم يكن يضع في اعتباره أو يخشى سوى تهديد من يستطيع أن يؤذيه أمنياً بشكل مباشر، كتركيا وإسرائيل. فحين هدده الأتراك -مثلاً- قبل سنوات (1998) باجتياح الشمال السوري حتى مدينة حلب، بسبب قضية «حزب العمال الكردستاني»، سرعان ما وقّع معهم اتفاقية أمنية مهينة ومذلة [اتفاقية أضنة] تنازل فيها (الملحق السري الثالث) عن إقليم «هاتاي» [لواء اسكندرون] الذي تحتله تركيا منذ أن منحته لها فرنسا خلال فترة احتلالها سوريا العام 1939، وأصدر أمراً بطرد زعيم الحزب المذكور، **عبد الله أوجلان**، من الأراضي السورية مع تسريب صورة عن جواز سفره القبرصي السري الذي يحمل فيه اسماً مستعاراً إلى المخابرات التركية، وأعطى الحق للجيش التركي بدخول الأراضي السورية حتى عمق 5 كم لمطاردة مقاتلي الحزب (الملحق السري الرابع). وقد فعل **الأسد** بتنازله الرسمي عن إقليم «هاتاي» ما لم يتجرأ على فعله أي زعيم سوري منذ الاستقلال، لمجرد تفادي إقدام الأتراك على تحويل تهديدهم باجتياح الشمال السوري إلى أمر واقع. أما منحُ الجيش التركي الحق بالعمل الأمني والعسكري داخل الأراضي السورية، فلا يفعله عادة سوى زعماء «جمهوريات الموز»، ولم يحصل إلا في «اتفاق 17 أيار/مايو» الذي أبرمه الرئيس اللبناني **أمين الجميل**، المنتمي إلى «حزب الكتائب» وثيق الصلة بالحركة الصهيونية، مع إسرائيل في العام 1983، قبل أن يلغيه في مارس من العام التالي بضغط من سوريا وحلفائها اللبنانيين. وحين تدخّل **الأسد** في لبنان قبل ذلك بسبع سنوات (ربيع العام 1976)، أظهر حرصه الشديد على الحصول مسبقاً على موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق رابين** الذي حدّد له «الخط الأحمر» الذي تستطيع القوات السورية الوصول إليه في جنوب لبنان. ولم يحظَ بموافقة **رابين** إلا بعد أن فهم هذا الأخير -من خلال الوسيط الأردني **الملك حسين** الذي التقى السفير الإسرائيلي في لندن، **جدعون رافائيل**، لهذا الغرض في 11 أبريل 1976- أن الهدف من دخول القوات السورية هو «القضاء على نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وليس تهديد أمن إسرائيل». أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي تحديداً، فكان **الأسد** أكد مراراً في أحاديثه مع **محيي الدينوف**، دون أي حرج أو كياسة دبلوماسية، أنه لن يسمح بـ«حكم مشترك» لسورية مع دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي، وأنه «ليس دمية سوفياتية»⁽⁵⁾. وأياً كان دافعه إلى ذلك، وهو ليس دافعاً

«وطنياً» في أي حال، إذ كان هو أيضاً يلعب مع الاتحاد السوفييتي لعبة السادات المزدوجة نفسها مع الولايات المتحدة والغرب، فإن سلوكه هذا مع موسكو كان ينسجم تماماً مع قوله للسفير محيي الدينوف، وفق ما يتذكره ديبلوماسيون وضباط سوفييت عن مواقف و وقائع محددة عاشوها وخبروها بأنفسهم في تلك الفترة وما بعدها واستمعت إلى إفاداتهم أو قرأتها في مذكرات وتقارير رسمية لا تزال في مصنفاتها المغلقة حتى اليوم.

في تقريره إلى وزارة الخارجية عن محادثاته مع عبد حلیم خدام، قال محيي الدينوف إن خدام وجه السؤال نفسه إلى ممثلي الدول العربية في دمشق، أي إذا ما كان على سوريا أن تحترم قرار وقف إطلاق النار أو تستمر في الحرب؟ لكن الدول العربية، وفق ما نقله محيي الدينوف، لم تدعم نية سوريا مواصلة الحرب، واتفقت على أنه لم يعد لديها من خيار سوى الالتزام بقرار مجلس الأمن على غرار مصر. ولكي يكون الأسد أكثر اطمئناناً إلى رأي الدول العربية، فإنه لم يكتفِ بسماع ما قاله سفراؤها في دمشق، بل بادر هو شخصياً إلى الاتصال مع عدد من الفاعلين المؤثرين بينهم، كالملك السعودي والرئيس الجزائري وغيرهما. أما المستشارون العسكريون السوفييت فأعربوا من جهمهم عن شكوكهم العميقة في نجاح أي هجوم سوري جديد، لأنهم كانوا مقتنعين بأنه ليس لدى سوريا فرصة يعتد بها للنجاح وحدها في ذلك بعد أن وافقت مصر على قرار وقف إطلاق النار. وهذا ما كان أيضاً تقويم القادة العسكريين الإسرائيليين. ففي اجتماع هرتزليا، وبعد أن عرضوا على كيسنجر الوضع العسكري على الجبهة السورية يوم 22 أكتوبر، مشيرين إلى أن سوريا تخطط لهجوم جديد بهدف استعادة ما خسره من أراضٍ في الأيام الأخيرة، وأنها تعيد بناء فرق مدرعاتها اعتماداً على الدبابات السوفييتية (والألمانية الشرقية) التي وصلت حديثاً، بالإضافة إلى مئتي دبابة عراقية ومئة وخمسين دبابة أردنية، سألهم كيسنجر عن فرص الهجوم السوري الجديد في النجاح، فأبدوا شكوكهم، وأكدوا أن شحنات صواريخ «تاو» الأميركية التي وصلتهم ستتكفل بإحباط الهجوم الذي يجري التخطيط له، لاسيما وأن السوريين خسروا حتى الآن (22 أكتوبر) ألف دبابة من أصل ألف وسبعمئة بدؤوا بها الحرب، كما قالوا في إجابتهم على سؤال الوزير الأميركي. (راجع الصفحة 5 في «وثيقة كيسنجر»، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 5). أما الأسد نفسه فاعترف في حديثه لأسبوعية «الصيد» المشار إليه آنفاً (6 مارس 1974، ص 6) بأن بلاده خسرت ألفاً ومئتي دبابة حتى ذلك التاريخ، وليس ألف دبابة فقط.

على أي حال، وفي رده على استفسار خدام الذي نقله له محيي الدينوف في اليوم نفسه، أكد الكريملن بشكل واضح أن القرار النهائي المتعلق بهكذا مسألة هامة من قبيل الاستمرار في

الفعل الانتقامي الإسرائيلي، نظراً لمعرفتهم الأكيدة بأن إسرائيل ستركز رد فعلها وقوتها على الجبهة السورية بسبب خطورتها الفائلة على الأمن والعمق الحيوي لإسرائيل، بخلاف سيناء، وهذا ما سُمِّكَن قواتهم من إنجاز عملية العبور بسهولة وبأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والمادية؛ لكنهم-وفي الآن نفسه، وكما رأينا سابقاً-أبلغوا واشنطن منذ اليوم الثاني للحرب، وتل أبيب من خلالها، بخطتهم الحقيقية، وهي التخندق في شريط ضيق على الضفة الشرقية، ما أعطى الإسرائيليين إشارة طمأنة إلى الهدف المصري المحدود والمتواضع من الحرب، ومكّنهم من الانفراد بالجيش السوري خلال الأيام الخمسة الأولى، ومن استهداف المدن السورية والبنى التحتية الاستراتيجية، دون أن يلبي الجيش المصري مناشدة الأسد له باستخدام قاذفات TU16، التي لم يكن لدى سوريا مثلاً، لتخفيف الضغط الإسرائيلي عليه، أو على الأقل لردع حكام تل أبيب من الاستمرار في استهداف المنشآت المدنية السورية. والآن جاء دور الأسد للانتقام من السادات وجنرالاته الغدّارين من خلال تركهم لمصيرهم البائس «يلعقون قروحهم كما الكلاب الجرباء» وهو يتفرج عليهم شامتاً بينما يقوم الجنرالان شارون و أدان «بتمريخ أنوفهم في الوحل» على الضفة الغربية للقناة! وقد شعرت من نبرة كوليكوف وتعابيره أنه كان في غاية السعادة والإحساس بالتشقي للانتقام الأسد من المصريين الذين «لا يمكن المرء أن يشاركهم حتى جلسة في الجنة، بسبب شيم الغدر والخداع والاحتيال التي تشكل روح ثقافتهم الوطنية العامة»، كما قال. وما من ريب في أن كوليكوف كان يتذكر ويتخيل في تلك اللحظة، بكل ما كان يختزنه من غضب مكبوت، صورة ضباطه العُراة إلا من سراويلهم الداخلية وهم يخضعون للتفتيش المهين والمذل في مطار القاهرة، بعدما رتب لهم الجاسوسان السافلان، هيكل وصادق، ومعلمهما يوجين ترون، رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، تلك التهمة القذرة بسرقة الذهب المصري.

نشاط سوفيتي - أميركي آخر مشترك في مجلس الأمن

استمر الجيش الإسرائيلي في هجومه ضد «الجيش الثالث» المصري المطوق، بينما حافظت الجبهة السورية على صمتها المطبق. وكانت المعلومات الإنذارية عمّا يحصل هناك تصل من القاهرة بلا انقطاع. أما مناخ الكريملن فظل مطبوعاً بشيء واحد، وهو أن إيقاف الحرب أصبح ملحاً أكثر من أي وقت مضى. وعند ظهر يوم 23 أكتوبر، كانت رسالة بريجينيف إلى واشنطن قد أصبحت جاهزة. وكانت الرسالة الموجهة إلى نيكسون، وهي في الواقع رسالتان أرسلتا إلى واشنطن خلال أقل من ثلاث ساعات، مختلفة عن تلك التي أرسلها الكريملن إلى نيكسون عشية زيارة كيسنجر، ليس في المضمون فقط، بل في النبرة أيضاً. فقد عكستا غضب

التصعيد: هياً بنا إلى السلاح النووي!

الكريملن وعُصابه الواضح من الانتهاكات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار، ومن الموقف الأميركي المتسامح إزاء هذه الانتهاكات، وشعوراً ضمناً بأن زعماء الكريملن وقعوا كالمغفلين في حبال كيسنجر وفخاخه بعد أن أكل أيديهم وليس أصابعهم فقط، رغم توجّس غروميكو وحذره! وقد ركزت الرسالتان على الحاجة إلى تنفيذ التعهدات السوفيتية-الأميركية بضمان وقف إطلاق النار، ومناشدة الولايات المتحدة من أجل «عمل فوري مشترك» لوقف العمليات الحربية. كما ذكرنا بالمسؤولية الخاصة للدولتين العظميين، وبوجود تفاهم مشترك للعمل معاً بفعالية. وسيشير نيكسون لاحقاً في مذكراته إلى ذلك بالقول على نحو صفيق و ووقح، خصوصاً لجهة ما يتعلق بـ«الاستفزازات» المصرية المزعومة:

«على الرغم من أن رسالة [برجينيف] بدأت بعبارة «السيد الرئيس المبجل»، فإن كلماته كانت قاسية وباردة. فقد تجاهل الاستفزازات المصرية واتهم الإسرائيليين بتمزيق قرار وقف إطلاق النار. وقد ألح على تحرك عاجل وحاسم من قبل الولايات المتحدة لوقف الانتهاكات. وقد ألح باقتضاب حتى إلى أننا يمكن أن نكون تواطأنا مع السلوك الإسرائيلي»⁽⁷⁾.

تضمنت مسودة الرسالة الثانية من بريجينيف إلى الرئيس نيكسون المناشدة نفسها إلى الرئيس، لكن بدون مجادلات جديدة. وقد نصّحنا غروميكو بالامتناع عن إرسالها، محاججين في ذلك بأن هكذا تكرار يمكن أن يهوّل الوضع على نحو غير ضروري ويكون في صالح إسرائيل. ولكن الوزير لم يوافق، مقتبساً مثلاً روسياً يقول «لا يمكن المرء أن يفسد العصيدة بالزبدة»، أو كما يقال في العربية الدارجة «زيت على زيتون».

أما الرسالة التي جرى توجيهها إلى كيسنجر فعالجت بشكل أساسي اقتراحاً لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن للنظر في الوضع و تبني قرار جديد لوقف القتال فوراً وعودة الأطراف إلى المواقع التي كانت تشغلها عند تبني القرار 338 يوم 22 أكتوبر، وهو ما سيُعرف لاحقاً بـ«مشكلة تحديد خطوط القتال يوم 22 أكتوبر». وقد جرى إرفاق الرسالة بمسودة مقترحة لقرار من هذا النوع، تتضمن وجوب عودة الإسرائيليين إلى تلك الخطوط. وقد اقترح بريجينيف الطلب من مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل عند ظهيرة يوم 23 أكتوبر بتوقيت نيويورك. وتنفيذاً لتعليمات بريجينيف، اتصلت بمندوبنا في الأمم المتحدة، يعقوب مالك، وأبلغته بشأن البنود العامة لخطتنا، وطلبت منه أن يبقى على تواصل مع المندوب الأميركي، جون سكالي من أجل ذلك. وقد علمت من مالك أن المندوب المصري عصمت عبد المجيد سبق له أن طلب هو

أيضاً عقد جلسة لمجلس الأمن، وأنه بدأ مشاورات مع عدد من الدول الأعضاء الدائمين والمؤقتين بشأن الجلسة المقترحة.

في غضون ذلك، جرت الموافقة على مشروع قرار سوفيتي-أميركي آخر يطالب الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، فضلاً عن التأكيد على وجوب احترام وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والمصرية، طبقاً للقرار 338، بإرسال فوريٍّ لمراقبين تابعين للأمم المتحدة من أجل الإشراف عليه، وباستخدام طواقم الأمم المتحدة في الشرق الأوسط و - أولاً وقبل كل شيء - الطواقم الموجودة أصلاً في القاهرة. وكان غروميكو غير موقفه السلبي الأصلي من المراقبين بعد أن أدرك أن استخدام طواقم الأمم المتحدة أصبح الآلية الوحيدة الجاهزة والممكنة في تلك اللحظة للإشراف على مراقبة تطبيق قرار مجلس الأمن 338، لاسيما التقيد التام بوقف إطلاق النار. وقد أرسل مشروع القرار إلى القاهرة من أجل الحصول على موافقة السادات، كما أبرق فينوغرادوف إلى موسكو في الحال ليبلغها بأن السادات وافق على نص المشروع بكل بساطة.

يقدم هيك، بافتراض صدقه، وصفاً طريفاً للقاء فينوغرادوف-السادات ونقاشهما حول الأمر. فحين عرض الأول على الثاني مسودة ما سيكون مشروع القرار 339، أبدى السادات بعض الملاحظات المتحفظة. وبحسب رواية هيك (التي لم يذكرها السفير السوفيتي في تقريره عن اللقاء، ولهذا يجب التعامل معها بحذر وتحفظ كونه رجلاً ونصاً محترفاً):

«اعترض فينوغرادوف قائلاً: إجراء بعض التعديلات الآن، سيعقد الأمور. فقال الرئيس إن القرار كما بدا ليس كافياً. فسأله فينوغرادوف: سيادة الرئيس، هل تريد منا إذن أن نستخدم حق الفيتو؟ لكن السؤال أزعج السادات. فهو بالطبع لم يكن يريد استخدام الفيتو ضد القرار. فغايتة الوحيدة كانت الحصول على وقف إطلاق النار، وليس إعطاء الإسرائيليين أية أعذار للاستمرار في القتال» (8).

بناء على طلب مصر، دُعي مجلس الأمن إلى الانعقاد عند الساعة الرابعة عصراً بتوقيت نيويورك يوم الثلاثاء، 23 أكتوبر، لتكون جلسته واحدة من أكثر جلساته صخباً وشغباً وفوضى منذ إنشاء الأمم المتحدة. بدأ الاجتماع ببيان قصير من وزير خارجية مصر، محمد حسن الزيات، الذي شجب الانتهاك الإسرائيلي لوقف إطلاق النار وحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات مناسبة لوقف القتال. وقد شرح، من بين أسباب أخرى، السبب الذي دفع السادات للقبول بالقرار 338، فقال :

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

«لقد كان (السبب) هو أهمية البلدين اللذين اقترحا مسودة القرار، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، واللذين ضَمِنَا لنا أن كل ما كنا نحاول القيام به بأنفسنا سيقوم به بالفعل المجتمع الدولي والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، المسؤولون بشكل رئيسي عن صون السلام والنظام» (التشديد من المؤلف) (9).

وفي خطاب أكثر إطناباً إلى حد بعيد، حاول المندوب الإسرائيلي يوسف تيكوا أن يضع اللوم في استمرار القتال على مصر وحدها. وبعد ذلك قدم المندوبان السوفييتي والأميركي، مالك و سكال، مشروع القرار السوفييتي-الأميركي وطلبا التصويت عليه. وحينها طلب نائب وزير الخارجية الصينية، تشياو خوان-هوا، حق الكلام، مشيراً إلى التعليمات التي تلقاها من حكومته لإصدار بيان قبل التصويت. وقد بدأ حديثه بصعوبة شديدة جرّاء مقاطعة المندوب السوفييتي له بنقطة نظام، مطالباً أن يقوم مجلس الأمن بالتصويت فوراً (دون إعطاء المندوب الصيني حق الكلام!). وكان من الطبيعي أن يرفض الأخير ذلك، ويتهم مندوبيّ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بمحاولة احتكار واستغلال مجلس الأمن لأغراضهما الخاصة: «إن الصين تعارض بحزم أن يُستخدم المجلس كأداة للقوتين العظميين» (10). وقد قاطعه المندوب السوفييتي ست أو سبع مرات، مانعاً إياه من الكلام. ورداً على ذلك، لوّح نائب وزير الخارجية الصينية بذراعية بعنف بوجه المندوب السوفييتي وصرخ به بأعلى صوته: «يجب أن تتوقف وتنتظر!» وفي إحدى مراحل النقاش أخذ المندوب الإسرائيلي أيضاً بالصراخ، وانتقل هذا مباشرة إلى المندوب السعودي، جميل بارودي، الذي دخل المعركة بدوره مهدداً المندوب الإسرائيلي: «من الأفضل لك أن تخرس!» ومرة أخرى كان هذا، كما سألهم بعد سنوات طويلة، جزءاً من الدور المسرحي المرسوم له بالتفاهم مع المندوب الأميركي سكال بهدف تأخير إصدار أي قرار عن المجلس قدر المستطاع، نظراً لأن الإسرائيليين كانوا لا يزالون بحاجة إلى بعض الوقت لإكمال خطتهم على الضفة الغربية للقناة، وبشكل خاص ما يتعلق منها بـ «الجيش الثالث» المحاصر.

كان الاجتماع بكامله عبارة عن فوضى مخجلة حولت قاعة المجلس إلى ما يشبه صالة مزادات لبيع قطع الأنتيكا؛ وكان على رئيس المجلس أن يعلّق الجلسة لأن الجميع كان يصرخ بوجوه الجميع. أما المندوب الأميركي، جون سكال، فقال بنبرة مريرة: «أود أن أسجل باسم وفدنا أسفه العميق على مقاطعة إجراءاتنا بفوضى مؤسفة» (11)، كما لو أنه لا علم مسبقاً له بذلك! وعلى الرغم من هذا، ونتيجة لمناشدات متكررة ويائسة من قبل رئيس المجلس، جرى

تبنى القرار 339 في النهاية⁽¹²⁾. وبعد عدة أيام، وحين وصفت -خلال اجتماع ل- «لجنة سوسلوف» (خلية الأزمة في المكتب السياسي) - تلك المواجهة في مجلس الأمن، شعرت أن بعض الأعضاء أُعجب بالطابع المتحدي الذي شهدته القاعة، خصوصاً أداء مندوبينا يعقوب مالك في تصديه ل- «المتسلطين الصينيين» و«الصهاينة الإسرائيليين». وما من أحد اهتم بأن جلسة الشغب تلك أدت إلى تأخير إضافي في وضع حد للقتال، وأن الإسرائيليين كسبوا المزيد من الوقت لإحكام قبضتهم على «الجيش الثالث» وباقي المواقع المصرية غربي القناة!

الغيوم تزداد كثافة

لم يغيّر القرار الجديد الوضع في الشرق الأوسط، فالقتال على الجبهة المصرية لم يتوقف، وإن كان توقف تماماً على الجبهة السورية باستثناء بعض التراشقات الموضعية. وكان من الواضح أن الإسرائيليين لن يتوقفوا قبل أن يمرّخوا أنف المصريين بالوحد، وقبل أن يحولوا قرابة 50 ألف ضابط وعسكري (الجيش الثالث) إلى رهائن لا يمكن لأي قوة أن تحررهم، من أجل مبادلتهم بقرارات استسلامية مصرية تقصم ظهر مصر إلى الأبد، وهو ماتحقق لهم في النهاية. وقد تسبب موقف إسرائيل المتعنت بغضب في الكريملن. وفي بيان صيغ بلغة حادة من قبل الحكومة السوفييتية في 23 أكتوبر تحت إشراف سوسلوف، اتهمت موسكو قبول إسرائيل قرار وقف إطلاق النار على أنه «أكذوبة فاضحة مثبتة في الواقع، تحت غطاءها هاجم الجيش الإسرائيلي على نحو غادر مواقع للجنود المصريين ومناطق مسالمة مجاورة لها مأهولة بالسكان في جمهورية مصر العربية». وفي محاولة لممارسة أقصى ضغط ممكن على إسرائيل، استخدم الكريملن، للمرة الأولى منذ «إنذار خروتشوف-بولغانين» في 5 نوفمبر 1956، لغة قوية غير مألوفة في أدبياته السياسية ضد إسرائيل: «إن الحكومة السوفييتية تحذر الحكومة الإسرائيلية من العواقب الوخيمة التي ستترتب على استمرار أعمالها العدوانية ضد جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية»⁽¹³⁾.

كان انتقاد موسكو للولايات المتحدة يزداد حدة أيضاً كلما كانت تزداد القرائن على حصول صفقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل خلال محطة كيسنجر في هذه الأخيرة يوم 22 أكتوبر بعد مغادرته موسكو عائداً إلى واشنطن. وقد جرى ترجيح ذلك بشكل كبير دون أن تتوفر أدلة على ذلك في حينه. إلا أن الوثيقة التي حصلت عليها مؤخراً من كيسنجر عن اجتماعه مساء 22 أكتوبر مع قادة الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي في هرتزليا، والتي سبق أن أشرت إليها، تُظهر على نحو واضح أنه كان مهتماً خلال حديثه مع رئيسة

التصعيد: هياً بنا إلى السلاح النووي!

الحكومة الإسرائيلية وقادة جيشها بمعرفة كم يحتاجون من الوقت لإتمام تدميرهم و/أو أسرهم لقوات «الجيش الثالث» المصري (المكون من أربع فرق يزيد عديدها عن 45 ألفاً). وقد أجابه رئيس الأركان دافيد إلعاز بأنهم «يحتاجون إلى يومين وربما إلى ثلاثة لإنجاز ذلك». ورغم أن الوثيقة لا تتضمن إشارة صريحة إلى وعدٍ منه بأنه سيتمنحهم هذا الوقت، وهذا أمر بدهي، لكن حرصه الواضح على معرفة الوقت الذي كانوا بحاجة له، والتطورات التي حصلت خلال الأيام الثلاثة اللاحقة، والسياق الذي طرح فيه سؤاله، عبارة عن ثلاث قرائن متضافرة تسمح كلها بالاستنتاج على نحو يقيني أنه أخذ ذلك بعين الاعتبار، وأن سؤاله بحد ذاته لم يكن إلا لهذا الغرض. هذا فضلاً عما يمكن أن يكون قد جرى بهذا الشأن من مشاورات واتفاقات عبر قنوات أخرى، ولم يكشف عنه النقاب بعد. إلا أن ما ذكره كيسنجر لاحقاً في مذكراته يكفي بحد ذاته لمعرفة أنه كان معنياً بمنح أكبر وقت ممكن لإسرائيليين كي يكملوا خطتهم في تدمير و/أو أسر الفرق الأربع التي يتكون منها «الجيش الثالث»، فضلاً عما تبقى من بطاريات الدفاع الجوي المصرية غربي القناة وتطويق مدينة السويس وفصلها عن القاهرة. ولهذا كان حدس موسكو في مكانه. فبيان 23 أكتوبر نبه واشنطن إلى أن موسكو تعتقد أن على الولايات المتحدة أن تنخس إسرائيل بدلاً من تشجيعها. وقد سجّل البيان السوفييتي تحولاً مفاجئاً في المزاج الذي ساد في الكرملن حين أدت المساعي السوفييتية-الأميركية لتأمين وقف إطلاق النار إلى مبادرة مشتركة في مجلس الأمن. فالآن فقط بدأ بريجنيف يلاحظ «أن كيسنجر تصرف هنا (في موسكو) بطريقة مأكرة. لقد تعهد بأن يكون مخلصاً لسياسة الإنفراج، بينما أبرم في تل أبيب صفقة قذرة مع غولدا (ماثير، رئيسة الوزراء الإسرائيلية)». هذا هو التقويم الذي عبّر عنه العديد من زعماء الكرملن فيما يتعلق بسياسة كيسنجر، وهم أنفسهم الذين كانوا قبل يومين فقط متأثرين بـ «مقاربته الفعالة» و«طابعها العملي» و «ذكاء» صاحبها! وطبقاً لمحاكمتهم، فإن كيسنجر خدعهم على الصعيد الدولي من خلال إعطاء الإسرائيليين بركته لانتهاك وقف إطلاق النار. وفي النقاشات الجانبية التي كانت تجري في دهاليز اللجنة المركزية ووزارة الخارجية والمكاتب الأخرى خلال الكثير من اجتماعاتها، كانت الرغبة باتخاذ «موقف ثابت وحازم» نحو كل من الولايات المتحدة وابنتها المدللة إسرائيل تكسب المزيد من المؤيدين فيها: «فالمرء لا يمكن أن يثق بالإمبرياليين» و«الأمريكيون لن يتخلوا أبداً عن تأييد إسرائيل والصهيونية العالمية» و«علينا أن نظهر قدرة ووحدة الاشتراكية العالمية وتضامنها مع الشعوب التي تواجه المعتدين» و«نرغم الأمريكيين على تنفيذ تعهداتهم»... إلخ. كانت تلك هي المشاعر التي يجري التعبير عنها في تلك اللحظات

هنا وهناك، وكان معظم أصحاب هذه المواقف الديماغوجية يؤمن بصدق إلى حد البلاهة أن الوقوف إلى جانب السادات و الأسد ونظاميهما في حربهما التحريرية «المشرقية» وألعييهما البهلوانية معنا ومع شعوبهما هو وقوف إلى جانب الأممية البروليتارية في معركتها!

مع ذلك، وبالتوازي مع هذه النبرة المتصاعدة، كانت فكرة إرسال جنود سوفيت وأميركيين إلى المنطقة تتبلور تدريجياً؛ كما وبدأت صيغة «تحت رعاية مناسبة» تأخذ تفسيرها الذي يعني ضمناً، وعلى نحو لا لبس فيه، عملاً مشتركاً - عسكرياً إذا لزم الأمر - يقوم به الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معاً لإيقاف القتال وتطبيق القرار 338. وقد اتضحت هذه الميول في جلسات المكتب السياسي واجتماعات اللجنة المركزية يومي 23 و 24 أكتوبر. ومن أجل فهم الكيفية التي تصوّر قادة الكريملن من خلالها مسألة العمل السوفييتي-الأميركي المشترك في الشرق الأوسط، على المرء أن يضع في تفكيره بضعة أشياء مفتاحية.

افترض الكريملن في المقام الأول أن كلاً من نيكسون و بريجنيف، وانسجاماً من قبلهما مع الاتفاقيات والتفاهات السياسية العامة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، التي توصلتا إليها في قمتيهما في العامين 1972 و 1973، والتي شددت على سياسة الانفراج في علاقاتهما الثنائية، أكداً منذ الأيام الأولى للحرب على الحاجة إلى التعاون لوقف القتال، رغم الاختلافات الواضحة في سياستيهما في الشرق الأوسط. فالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كانا مرتبطين - على التوالي- بالدول العربية وإسرائيل، كما كتب بريجنيف إلى نيكسون في 18 أكتوبر. لكن لا الاتحاد السوفييتي ولا الولايات المتحدة عليهما التخلي عن سياسة ضبط النفس. وقد ذهب نيكسون إلى أبعد من ذلك في رسالته في 20 أكتوبر، حين ناشد بريجنيف من أجل تثبيت تعهدات «كلّ منا» لتكريس المساعي الشخصية لضمان التسوية السلمية و «تأمين القيادة القوية التي سيجد فيها أصدقاء كل منا في المنطقة قيادةً مُقنعة». وقد فُهمت هذه الجملة في موسكو على أنها مناشدة واضحة من أجل عمل مشترك يستخدم كل تأثير ممكن ستجده إسرائيل والدول العربية «مُقنعة». وقد رأت موسكو -من زاويتها - في النتيجة الفعالة لمحادثات كيسنجر و «التفاهم» السري الذي توصل إليه الطرفان بشأن تفسيرهما الخاص للقرار 338 كلاً الأسباب التي جعلها تصدّق أن القوتين العظميين كليهما كانتا ملزمتين بممارسة نفوذهما الفعال على «أصدقائهما الخاصين» لإيقاف القتال.

الأمر الثاني هو أن «التفاهم» الموقع بالأحرف الأولى من قبل غروميكو و كيسنجر جرى تفسيره من قبل معظم قادة الكريملن في سياق «روح يالطا»، أي بذهنية هيمنة الدولتين

التصعيد: هياً بنا إلى السلاح النووي!

العظميين على العالم ومناشدة نيكسون من أجل قيادة سوفيتية-أميركية قوية. وخلال ازدحام وضغط الأحداث، قلة قليلة في موسكو اهتمت بقراءة الوثيقة. فقد كان مفترضاً على نطاق واسع أن الوثيقة، التي تمنح الدورَ الخاص في عملية التسوية السلمية للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وتستبعد-ضمناً-أوروبا والأمم المتحدة، تضمنت تأكيداً على التزام كل منهما بمراقبة وقف إطلاق النار وضمان تطبيق قرار مجلس الأمن 338. ومع ذلك، فإن استماعي للمناقشات جعلني أدرك أن المشاركين كانوا يعلقون ليس على «التفاهم»، ولكن على تفسيرات بعضهم البعض، التافهة، لمنطوقه.

وأما الشيء الثالث فهو أن المسؤولية الخاصة لموسكو و واشنطن في تطبيق القرارين 338 و 339 كان معترفاً به ومعبراً عنه على نطاق واسع من خلال القنوات الدبلوماسية الثنائية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية. فعلى سبيل المثال، أعلن المتحدث باسم مجموعة دول عدم الانحياز في مجلس الأمن، سفير كينيا جوزيف أوديو - جوي، أنه :

«حين صوتنا لصالح القرارين 338 و 339، كنا نأمل أن القوتين العظميين، اللتين كانتا راعيتين لصياغة مسودتي القرارين، ستبذلان ما في وسعهما لإيقاف الحرب. وقد أملنا في أنهما ستستخدمان نفوذهما كله، وفي الواقع قوتيهما كلها، لحماية السلام (في الشرق الأوسط) وضمان وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن»⁽¹⁴⁾ (التشديد من المؤلف).

أما ممثل يوغسلافيا ، لازار موييسوف، فأعلن في الأمم المتحدة:

«إن عضوي مجلس الأمن الدائمين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبتوليتهما مبادرة صياغة مشروع القرارين المشتركين اللذين تبناهما المجلس، أخذنا على عاتقهما مسؤولية واضحة في أنهما سيعملان على ضمان تطبيق القرارين. وقد استشهدنا بتصريحهما عن أنهما سيجعلان مساعيهم المشتركة الحميدة أمراً مثمراً»⁽¹⁵⁾ (التشديد من المؤلف).

إضافة لذلك، عملت مناشدات السادات المستمرة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لضمان تطبيق وقف إطلاق النار، باعتبارهما ضامنين لقراري مجلس الأمن، على تعزيز اعتقاد الكريملن ليس فقط بأن له الحق في التدخل لمنع حصول انتهاكات أخرى، بل أيضاً في تعزيز ثقته بأن هناك التزاماً دولياً يملئ عليه ذلك.

هذه المحاجات جرى التعبير عنها من قبل المشاركين في اجتماعات الكريملن مراراً وتكراراً. فعلى سبيل المثال، اقترح **كوسيفين** في 23 أكتوبر إرسال فريق سوفيتي-أميركي مشترك من المسؤولين العسكريين لمراقبة وقف إطلاق النار. وكانت الفكرة أن يتضمن هذا الفريق 200-250 مراقباً من كل طرف. وقد حصل اقتراح **كوسيفين** على مساندة سكرتير اللجنة المركزية ومسؤول التصنيع العسكري، المارشال **دميتري أوستينوف**، الذي سيصبح وزيراً للدفاع اعتباراً من العام 1976، والذي كان يعتقد أن هكذا خطوة يجب أن تتخذ بموافقة الأميركيين الذين يجب تذكيرهم بأنه حين كان **كيسنجر** في موسكو جرى الاتفاق على «العمل كضامنين» لوقف إطلاق النار. وقد شاطره رأيه هذا عددٌ من المشاركين الآخرين في الاجتماع. ومع ذلك، فإن **غروميكو**-الذي أكد أنه جرى الاتفاق خلال المفاوضات مع **كيسنجر** على جاهزية الطرفين كليهما للتعاون -اعترفَ بأن الوثيقة التي توصل إليها مع **كيسنجر** لا تتضمن أي تعهد أو ضمان خاص، سواء سوفيتي أو أميركي، لتطبيق قرار وقف إطلاق النار. ولهذا السبب كان لديه بعض التحفظات بشأن إرسال مراقبين سوفيت وأميركيين، وشرح الأمر بأن هكذا خطوة ستتطلب قراراً خاصاً من مجلس الأمن. ولما كان حريصاً على أخذ الموقف الصيني من أي تحرك سوفيتي -أميركي بعين الاعتبار، فقد أعرب **غروميكو** عن إيمانه وقناعته بأن الصينيين سوف يستخدمون «الفيديو» لإحباطه. وإلى جانب ذلك، كما لاحظ، كان هناك مراقبون تابعون للأمم المتحدة في القاهرة يمكن استخدام وجودهم كذريعة لرفض هكذا اقتراح سوفيتي. لكن **كوسيفين** رد على ملاحظات **غروميكو** بانفعال قائلاً: «أولئك المراقبون أرواح ميتة»، قبل أن يضيف «والحقيقة التي لا تُنكر هي أن كلاً منا ومن الأميركيين تعهدنا على أنفسنا بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار، ويجب أن ننتقل من هذا الافتراض». وقد أصر **كوسيفين** على اقتراحه إرسال حتى 250 مراقباً سوفيتياً إلى الشرق الأوسط فوراً، ومثل هذا العدد من الأميركيين. أما رئيس الأركان، المارشال **كوليكوف**، فأثار تحفظات «تقنية» جدية حول هذا الاقتراح، مشدداً على وجوب حصول فض اشتباك تام بين الجنود الإسرائيليين والمصريين قبل إرسال المراقبين السوفييت إلى الشرق الأوسط، وإلا - كما قال محذراً - فإن الجيش السوفيتي سيجري إقحامه في عمليات عسكرية قتالية، بالإضافة إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها، ليس أقلها الوقوع في مصيدة بين نارين.

وفي مناقشة مطولة له حول مسألة الضمانات، لاحظ **بريجينيف** أن اللغة المبهمة التي صيغ بها القرار 338، وكذلك وثيقة «التفاهم» الموقعة مع **كيسنجر**، كان سببها -حسب زعمه- الحاجة الملحة إلى إصدار القرار، ولم يكن لها ما يبررها. والشئ المهم لم يكن اللغة المبهمة

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

للوثائق الديبلوماسية كما قال، ولكن الرغبة المشتركة في التعاون، التي ظهرت من خلال مراسلاته مع نيكسون. وقد جعلني الاستماع إلى شرح بريجنيف أشعر بأنه كان مرتبكاً، ولم يبدُ واثقاً في حججه على عادته، وربما شعر بأنه خُدع من قبل كيسنجر، إلا أنه لم يرغب في الاعتراف بذلك علناً كيلا تهتز صورة «الأمين العام ذي العلم العام» في عيون زملائه.

على الرغم من تحفظات معينة جرى التعبير عنها خلال الاجتماع، فإن بريجنيف وبعض المشاركين الآخرين كانوا لا يزالون متحمسين لفكرة إرسال مراقبين سوفيتيين وأميركيين لضمان تطبيق قرار مجلس الأمن اللذين جرى إعدادهما من قبل الدولتين العظميين. لكن لم يتخذ أي قرار بشأن هذه المسألة في اجتماع 23 أكتوبر. مع ذلك، من المهم أن نلاحظ أنه في ذلك الاجتماع لم يقترح أي من المشاركين إرسال جنود سوفيتيين إلى المنطقة. كانت الفكرة إرسال عدد محدود من المراقبين فقط. ولا أحد من المشاركين اقترح إرسال مراقبين سوفيتيين من طرف واحد، بل أن يكونوا جزءاً من فريق سوفيتي-أميركي مشترك. والنتيجة الرئيسة لذلك الاجتماع كانت إرسال مجموعة جديدة من الرسائل إلى واشنطن، وهي حصيلة كانت مألوفة جداً لنا، ولكن ليست دائماً الحصيلة الأكثر فعالية.

أُرسلت الرسالتان الجديدتان إلى واشنطن في 24 أكتوبر باسم بريجنيف، وكانتا-كما جرت العادة خلال الحرب- واحدة إلى نيكسون والأخرى إلى وزير خارجيته كيسنجر، كما لو أن الولايات المتحدة رئيسين على بريجنيف أن يخاطبهما معاً. وفي حدود ما أعلم، وكما أشرت سابقاً، لم يحصل مثل هذا الهوان وابتذال الذات في تاريخ العلاقات بين أي دولتين، سواء أكانتا عظميين أم صُغريّين: أن يتراسل رئيس دولة مع وزير خارجية دولة أخرى لبحث معه قضايا دولية من هذا النوع!

عكست الرسالتان إحباط الكريملن وغضبه وشكوكه المباشرة بالموقف الأميركي من السلوك الإسرائيلي. وفي سياق إشارتهم إلى الانتهاكات الإسرائيلية المختلفة لقرار وقف إطلاق النار، وصَفَ زعماء الكريملن هكذا سلوك بأنه تحدٍّ واضح للأمن العالمي ولمصادقية التعاون السوفييتي-الأميركي. «فما الذي يقف وراء هذا كله؟» سأل بريجنيف «نظيره» الأميركيين نيكسون وكيسنجر في الرسالتين المتطابقتين. وكانت موسكو مقتنعة كلياً، ولم تكن مخطئة، بأن «سلوك تل أبيب الاستفزازي» واحتقارها قرار وقف إطلاق النار كان مدعوماً من قبل واشنطن، أو على الأقل من قبل وزير خارجيتها الذي كان يتصرف كما لو أنه رئيس الدولة. وقد حث بريجنيف المسؤولين الأميركيين على ممارسة نفوذهما على إسرائيل من أجل

إرغامها على الإلتزام بوقف إطلاق النار، وأمل في أن تقوم واشنطن بإبلاغ موسكو بأية خطوات أميركية تهدف إلى تأمين التزام إسرائيل الصارم والفوري بقرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن نبرتي الرسالتين كانتا أقسى مما كانتا عليه في الرسائل السابقة، فقد تضمنتا نغمة تصالحية. «نحب أن نأمل بأن كلاً منا سيكون وفيّاً لكلامه وللتفاهم الذي توصلنا إليه هنا» في موسكو، كما كتب بريجنيف في رسالته المزدوجة.

«هذا المهووس بالنوم في الفراش الأميركي

يريدنا أن نحمل له البشاكير لتنظيف مؤخرته»

من الصعب تحديد ما الذي كان أكثر مدعاة للانشغال، بالنسبة للقيادة السياسية السوفييتية، يوم 24 أكتوبر: انعقاد «المؤتمر الدولي لقوى السلام»، أم إنهاء الحرب في الشرق الأوسط؟! فالمؤتمر، الذي كان بدأ الإعداد له منذ مطلع العام 1973 لم يكن مجرد حملة دعائية أخرى على المستوى العالمي من قبل الحزب الشيوعي السوفييتي. فقد كانت الغاية منه تأكيد دور بريجنيف وسلطته كزعيم عالمي وترسيخ صورته كمؤسس لسياسة الاسترخاء في العلاقات الدولية وسياسة الانفراج، وكمدافع ثابت عن مصالح الشعب العامل في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة له شخصياً، كان المؤتمر هاماً أيضاً في صراعه من أجل تكريس سلطته المطلقة في قيادة الحزب. فمعارضوه المستترون في المكاتب السياسي واللجنة المركزية، وكما كان يدرك جيداً، سيستخدمون ضده بالتأكيد أي فشل للمؤتمر.

كان على بريجنيف أن يلقي خطاباً مطولاً في الجلسة الافتتاحية؛ خطاباً جرى إعداده ليكون أساساً للنقاش في المؤتمر، وللوثائق التي سيجري تبنيها في نهايته. وقد تولى الجهاز البيروقراطي الضخم للجنة المركزية القيام بجميع الأعمال التمهيدية الخاصة بالمؤتمر، كالخطب ومشاريع القرارات والبيانات وباقي الوثائق الأخرى التي كانت بحاجة إلى صياغة. وهذه الوثائق جميعها كان يجب المصادقة عليها مقدماً من قبل الوفود الأساسية من أجل تفادي أي التباس أو تشوش خلال المؤتمر. وقد تصور المنظمون أن القرارات التي سيتخذها المؤتمر سوف يجري تبنيها على الطريقة السوفييتية - بالإجماع!

جرى إعداد خطاب بريجنيف ليكون الحدث الرئيس في المؤتمر. وقد انزوت مجموعة ضخمة من محرري الخطابات في مقر إقامة ريفي خاص باللجنة المركزية لصياغة مسودة الخطاب. وبين حين وآخر كان يجري تداول المسودة فيما بين أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لتجري مراجعتها مرات عديدة، بينما كان سوسلوف و بونوماريف يشرفان على

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

الأعمال التمهيدية كلها. كما انخرط عدد من اللجان ومجموعات العمل الخاصة، بمشاركة مندوبين عن وزارة الخارجية و وزارة الدفاع و الـ KGB و وكالات سوفيتية أخرى، في تلك الأعمال.

كان افتتاح المؤتمر العالمي محدداً ليكون في 25 أكتوبر، رغم أن الأيام القليلة التي سبقتها تزامنت مع توتر متصاعد في الشرق الأوسط وانتهاكات مستمرة لوقف إطلاق النار. وكان التهديد بمزيد من تدهور الوضع الدولي يعرض للخطر الفكرة التي وقفت وراء المؤتمر بحد ذاتها، وهي إظهار أن قوى السلام أقوى من قوى الحرب. وفي 24 أكتوبر كان بريجنيف في وضع صعب لأنه كان من المستحيل تقريباً إلغاء أو إرجاء المؤتمر في تلك اللحظة. ولهذا وافق على افتتاح المؤتمر في موعده، لكنه ترك اليوم الذي سيلقي فيه خطابه دون تحديد، بانتظار تطور الأحداث في الشرق الأوسط.

كان مناخ الكرملن متوتراً، وبعض أعضاء المكتب السياسي كان أكثر انخراطاً في أعمال المؤتمر، بينما كان آخرون منهم منهمكين على الأغلب في تسوية النزاع في الشرق الأوسط، لكن الكثيرين كانوا منهمكين في الأمرين معاً. فعلى سبيل المثال، كان **سوسلوف** يترأس لجنة المكتب السياسي المعنية بالشرق الأوسط، وفي الآن نفسه - كمنظر ومنظم أساسي - المسؤول عن أعمال المؤتمر. وقد تسببت الآلة البيروقراطية السوفيتية الخرقاء بتعقيدات إضافية، إذ إن آلية صناعة القرار المعقدة كانت متخلفة عن الأحداث. وهذا كله خلق مناخاً نفسياً مضطرباً كان لا بد له أن يصبح عاملاً رئيساً في أسلوب النقاش وفي قرارات الزعماء السوفيت المتخذة تلك الأيام. وللأسف، لا النظراء السياسيين للسوفيت ولا المحللين لاحظوا هذه الظاهرة - التضارب بين أهداف المؤتمر و واقع الشرق الأوسط - أو اعترفوا بأهميتها في تصرفات زعماء الكرملن خلال تلك الأيام الحرجة.

كان يوم 24 أكتوبر يوماً مميزاً بتدفق الأخبار الفظيعة والمذلة من مصر. فخلال اليوم الفائت تمكن الإسرائيليون من التقدم مسافة 35 كم دفعة واحدة غربي القناة دون أن يواجهوا مقاومة تذكر، بينما باءت بالفشل جميع محاولات الجيش الثالث (حوالي 50 ألف ضابط وجندي) لكسر الحصار المضروب حولهم بإحكام، ربما بسبب تعليمات السادات المشددة لقيادة الجيش بالاكتفاء بـ «الدفاع الثابت». وقد تمكن الإسرائيليون من قطع طرق الإمداد ومنعوا أي شيء من الوصول إلى المحاصرين، بما في ذلك مياه الشرب ووحدات الدم اللازمة للجرحى. أما مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل غربي القناة فكانت بلغت حتى

تاريخه أكثر من ألف وخمسمئة كيلو متر مربع، بينما أصبح طريق السويس-القاهرة مفتوحاً تقريباً أمام القوات الإسرائيلية التي كانت أصبحت على بعد مئة كيلو متر منها فقط، ولم يكن بقي على امتداد هذه المسافة الصحراوية المكشوفة كلها سوى أقل من سبعين دبابة مصرية يمكن القضاء عليها ببضع غارات جوية، لاسيما وأن القوات الإسرائيلية التي عبرت إلى غربي القناة دمرت معظم بطاريات الدفاع الجوي في المنطقة بوساطة الدبابات والمظليين بعد أن فشلت في تدميرها من الجو، واستمرت في تدمير ما بقي منها! وزاد في الأمر سوءاً أن القوات الاحتلال الإسرائيلية ردمت «ترعة الإسماعيلية» وقطعت مياه الشرب-بالتالي-عن مدينة السويس وأهلها، وشرعت في تفكيك مصافي تكرير النفط ومعامل السماد وأنابيب المياه والري والنفط وسرقتها بطائرات الهيلوكبتر والشاحنات إلى داخل إسرائيل، وما لم يكن باستطاعتها نقله أقدمت على نسفه بالمتفجرات. وعلاوة على ذلك، أقدمت قواتها على اعتقال مئات الفلاحين من أبناء المنطقة قبل أن تسرق الآلاف من رؤوس ماشيتهم وتنقلها إلى داخل إسرائيل كـ«غنائم حرب». وبدأ الأمر شبيهاً بحروب داود [في «صموئيل الأول» و «صموئيل الثاني»] أو غزوة يشوع لمدينة أريحا الكنعانية في القصص التوراتية! [حتى الجاسوسة راحاب نفسها كانت موجودة، هناك في «قصر القبة» أو «قصر الطاهرة»، كما سنرى!!].

بالمقابل، كان السادات يعطي أوامره لوزير خارجيته، الموجود في نيويورك، بالامتناع عن تقديم أي شكوى إلى مجلس الأمن ضد إسرائيل على خلفية اختطافها الفلاحين المصريين وتدميرها وسرقتها المنشآت والممتلكات المدنية، والاكتفاء بتقديم شكوى إلى كيسنجر فقط! وبالتزامن مع ذلك، أعطى أوامر صارمة لقواته-خصوصاً «الجيش الثالث» المحاصر-بتجنب شن هجمات على القوات الإسرائيلية التي تحاصرها في مسعى منها لفك الحصار عن نفسها، بينما كانت هذه الأخيرة مستمرة في توسيع نطاق احتلالها غربي القناة. وكانت تعليماته لقواته المحاصرة تشدد على الاكتفاء بما أسماه «الدفاع الثابت». والأشد لعنة من هذا كله هو إعطاؤه أوامر لقواته البحرية في البحر الأحمر بالسماح لناقلات النفط التي تحمل المشتقات البترولية من إيران إلى إسرائيل بعبور مضيق «باب المندب» دون التعرض لها أو مضايقتها بأي شكل من الأشكال، قبل أن يُبلغ كيسنجر بأنه يفعل ذلك كله «كُرمي له ومن أجل إنجاح زيارته» إلى الشرق الأوسط. فقد كان جرى الاتفاق بين القاهرة و واشنطن، عبر قناة هيكل السرية، على زيارة كيسنجر إلى مصر بعد حوالي أسبوعين (6 نوفمبر).

النقطة المضیئة الوحيدة التي لاحت من بين ثنايا الظلام والإنزال الذي كان يلف مصر ويسحقها هو نجاح أهالي مدينة السويس في تشكيل ميليشيا للمقاومة الشعبية بقيادة رجل

التصعيد: هياً بنا إلى السلاح النووي!

دين محلي[الشيخ حافظ سلامة] وصد هجمات ثلاثة ألوية إسرائيلية حاولت احتلال المدينة من ثلاثة اتجاهات، وطرد بعض قواتها التي تمكنت من احتلال بعض الأحياء فيها، وإن بقيت المدينة نفسها تحت الحصار من محيطها الخارجي. وقد أثبتت هذه الواقعة، مرة أخرى، أن الميليشيات الشعبية قد تكون الطريقة الأمثل للدفاع عن الوطن، خصوصاً في المدن والمناطق السكنية، حين تعرضه لغزو تقليدي. وأشارت السفارة السوفيتية في إحدى برقياتها إلى أن الجنود الإسرائيليين كانوا يمنعون مراقبي الأمم المتحدة من الوصول إلى الأماكن التي يقصدونها. واعتباراً من الساعة التاسعة صباح اليوم نفسه، لم يكن قد بقي ولو مراقب أمريكي واحد في منطقة وقف إطلاق النار، بينما المقر الرئيس لمراقبي الأمم المتحدة في القدس «خلا من أي إشارة على الحياة» كما قال التقرير.

كان ذلك انهياراً واضحاً وشاملاً لجميع قرارات وقف إطلاق النار، وعلامة لا لبس فيها على انهيار الجيش المصري و فقدان السلطة المركزية لأي قدرة على التحكم بالأحداث. وبدا مصير مصر كله على كف عفريت. وفي هذه الأثناء جرى استدعاء السفير فينوغرادوف للمرة الثانية من قبل السادات الذي وصف الوضع بأنه «عدوان إسرائيلي جديد على مصر»، قبل أن يطالبه حرفياً بـ«عملية إنقاذ». فقد أصر على تدخل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معاً لإرغام إسرائيل على الالتزام بقرار وقف إطلاق النار. وقال السادات إنه يناشد الأمين العام «الرفيق بريجينيف» والرئيس نيكسون، بوصفهما راعيين لقرار وقف إطلاق النار 338. فضلاً عن ذلك، ذكر السادات السفير فينوغرادوف بالتعهدات السوفيتية بإمداد مصر بحاجاتها الملحة من السلاح. وأخيراً أبلغ السفير أنه قرر الطلب من الأمم المتحدة عقد جلسة طارئة أخرى لمجلس الأمن، وعبر عن أمله بأن المندوب السوفيتي في نيويورك سيدعم الموقف المصري.

بعد ظهر اليوم نفسه، 24 أكتوبر، أرسل السادات مناشدة جديدة إلى بريجينيف حثه فيها على إرسال مراقبين أو جنود سوفيت إلى الجانب المصري من جبهة القتال، فيما بدا محاولة منه لتأمين «درع بشري» سوفيتي يوفر الحماية لقواته في مواجهة الإسرائيليين ويمنعهم من استمرار هجومهم. وأشار فينوغرادوف في برقيته إلى أن السادات حث الولايات المتحدة أيضاً في الليلة نفسها على إرسال مراقبين أو جنود فوراً. وإذا لم تستجب الولايات المتحدة، فإن السادات - كما قال فينوغرادوف - سيطلب من الاتحاد السوفيتي أن يفعل ذلك بشكل منفصل⁽¹⁶⁾ (التشديد من المؤلف). وقد خلق هذا الطلب المفاجيء وضعا دقيقاً جداً في سياسة الانفراد السوفيتية-الأميركية، ولعب دوراً هاماً في الأزمة الدولية التي ستفجر بعد بضع

ساعات ، وكذلك في التأسيس للتحركات الدبلوماسية السوفييتية اللاحقة، بما في ذلك وضع العالم على حافة مواجهة نووية.

من وجهة نظر **فينوغرافوف**، وكذلك ممثلين سوفييت آخرين، لاسيما الملحق العسكري الأدميرال **نيكولاي إيفلييف** ورئيس محطة KGB **فاديم كيربيتشينكو**، فإن تكتيك السادات لم يكن حازقاً، بل كان «رخيصاً ووضيعاً وحقيقياً» كما وصفه لي **كيربيتشينكو**. وقد استخدم السادات الدبلوماسية السوفييت لهذا الغرض الرخيص أيضاً. فكلما كان وضع مصر العسكري يصبح أكثر يأساً وتهديداً استقلالها يصبح واقعاً، يلجأ السادات إلى إرسال مناشدة عاجلة إلى الاتحاد السوفييتي من أجل المؤازرة، بل واقتراح إجراءات متطرفة في بعض الأحيان، ثم لا يلبث - بعد أن تزول الشدة - إلى الارتواء في أحضان **كيسنجر** و **وكيل الـ CIA** في القاهرة **آرثر ناينر** و رئيسه في واشنطن **يوجين ترون**. وغالباً ما كان يفعل ذلك نزولاً عند نصائح الجاسوس **هيكل** أو زميله **حافظ اسماعيل** أو كليهما. وهذا ما حصل حين نجح الإسرائيليون في اختراق القناة إلى ضفتها الغربية. وقد كرر التكتيك نفسه حين بدا أن تطويق «الجيش الثالث» يمكن أن يؤدي إلى انهيار مصر عسكرياً بشكل كامل.

من المؤكد أن السادات لم يكن مدفوعاً في مناشدته تلك بأي رغبة لديه، مهما كانت بسيطة، في زيادة اعتماد مصر على الاتحاد السوفييتي أو أي عمل عسكري سوفييتي من طرف واحد في المنطقة. فمن خلال محادثاته مع **كوسيجن**، فهم جيداً أن الاتحاد السوفييتي ليس معنياً نهائياً بتعريض سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة للخطر من خلال التدخل. وفي واقع الأمر إن مناشدته المبالغ فيها من أجل عمل عسكري سوفييتي كانت مجرد طريقة من طرقه الابتزازية الخاصة في سعيه الحثيث لجعل واشنطن أكثر تعاوناً معه في تطبيق خطته الاستراتيجية. وكانت «الورقة السوفييتية» هي بطاقته المفضلة في لعبته مع الولايات المتحدة. وبالتالي فإن نفي **هيكل** أنه «لم يكن ثمة اقتراح على الروس من قبلنا أو من قبل السوريين، سواء في ذلك اليوم أو في أي يوم آخر، لتحريك قواتهم إلى المنطقة»⁽¹⁷⁾، هو في أفضل الحالات محض كذب سافر من قبل النصاب **هيكل**، وإحدى تلفيقاته «الساداتية» الأكثر شهرة فيما يتعلق بكواليس الحرب ودهاليزها السياسية والدبلوماسية.

كان الرد السوفييتي على طلب السادات الأول فورياً وإيجابياً. فخلال اجتماع للمكتب السياسي في ساعة متأخرة من مساء 24 أكتوبر جرى اتخاذ قرار بإرسال خمسين مراقباً سوفييتياً إلى القاهرة، يرافقهم عشرون مترجماً. كما جرى تكليفي، إلى جانب المارشال **سيرغي**

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

أخرومييف، نائب رئيس الأركان لشؤون الإمداد اللوجستي، تشكيل المجموعة. وقد وجدت نفسي في مهمة صعبة، لأن الجيش السوفييتي لم يكن لديه تجربة كافية في هذا النوع من العمليات العسكرية الشبيهة بعمل «شرطة دولية» إذا صح القول. أما مندوبنا في نيويورك فقد تلقى تعليمات بالاجتماع حالاً مع الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، وإبلاغه بقرار الحكومة السوفييتية المتخذ استجابة للطلب المصري.

أما البديل الآخر المقترح من قبل السادات، أي إرسال جنود سوفيت، فقد أصبح مسألة نقاش طويل، وأحياناً ساخن، في الكريملن ذلك المساء. فالرد على اقتراح السادات كان مطلوباً، بطريقة أو بأخرى. وكان هذا هو الرأي العام في الكريملن. ولكن هل على الاتحاد السوفييتي أن يرسل جنوداً إلى الشرق الأوسط جنباً إلى جانب مع الولايات المتحدة أم من طرف واحد؟ هنا كانت الآراء مختلفة؛ فبعض قادة الكريملن كان مؤيداً لعمل مشترك مع الولايات المتحدة، بينما الآخرون كانوا معارضين لإرسال جنود، سواء بشكل مشترك مع واشنطن أو من طرف واحد. لكن كان واضحاً بالنسبة لكل منهم أن القيام بعملية عسكرية معقدة في المرحلة الأخيرة من الحرب يشكل مخاطرة كبيرة، والأرجح أمراً مستحيلاً. وأتذكر أن رئيس الأركان، المارشال كولييكوف، قال في إحدى محطات النقاش إنه في الوقت الذي تكون قوات سوفييتية-أميركية مشتركة، أو قوات سوفييتية فقط، جاهزة من أجل القيام بعمل واسع النطاق، فإن القاهرة تكون قد سقطت في أيدي الجيش الإسرائيلي، أو على الأقل أصبحت تحت حصاره المطبق، وانتهت الحرب. ومع ذلك، يجب فعل شيء ما لمنع استسلام السادات غير المشروط، خصوصاً عشية الفعالية السياسية الكبرى-المؤتمر العالمي لقوى السلام.

كان لرسالة نيكسون، التي جاءت رداً على رسالة بريجنيف في 23 أكتوبر، تأثير هام على القرار النهائي للكريملن. فقد وصلت الرسالة إلى موسكو صباح 24 أكتوبر بتوقيت موسكو، أي قبل ساعات من مناشدة السادات. وقد جرت مناقشة الرسائلتين كلتيهما في اجتماع مسائي للكريملن مساء اليوم نفسه، 24 أكتوبر. الخلاف العميق بين كل من التقويمين للوضع، ونبرة الرسائل، جعلتا زعماء الكريملن في حالة سخط. فبينما كان «الجيش الثالث» المصري أصبح في حال ميؤوس منها، وكانت القوات الإسرائيلية تفعل غربي القناة ما كان يفعله النازيون في البلدان التي يحتلونها خلال الحرب العالمية الثانية، كان الرئيس نيكسون يزعم، بوقاحة أو عن جهل، وبافتراض أنه هو من كتب الرسالة وليس كيسنجر الذي كان «ينتحل» اسمه أحياناً، أن الوضع «هادئ نسبياً في ساحة المعركة»، وينصح بريجنيف بالضغط على مصر وسوريا للالتزام بوقف إطلاق النار، رغم أن الوضع على جبهة هذه

الأخيرة مع إسرائيل كان أصبح هادئاً تماماً باستثناء بعض التراشقات الموضعية بالمدفعية. ومع أن نيكسون ختم رسالته إلى بريجنيف بالقول إن الزعيمين كليهما «أنجزا تسوية تاريخية خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية، ويجب أن لا تسمحا بتخريبها»⁽¹⁸⁾، فإن الرسالة استُقبلت بمرارة، وخلقت قناعة مفادها أن الأميركيين يحاولون خداع موسكو واستغفالها. وبتعبير آخر، اكتشفوا متأخرين أن «الحلاوة الفاطمية» التي التهموها، بكل ما لديهم من لهفة وجوع لالتهام وازدراء ما يليقه لهم الأميركيون، كانت مسمومة!

«انتهى وقت الكلام الفارغ»، قال بريجنيف معلقاً على الرسالة بعد أن بدأ يشعر بشيء من الإذلال الأميركي، وطلب من زملائه الإدلاء بأرائهم فيما يتعلق بمطلب السادات. وعندها كرر كوسيجن اقتراحه إرسال بضع مئات من المراقبين السوفييت والأميركيين إلى المنطقة لتأمين وقف إطلاق النار. لكن الفكرة لم تكن واقعية. فالأميركيون سبق لهم أن أشاروا للسفير دوبرنين أنهم سيعارضون بقوة أي دعوة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتأمين قوات من أجل تطبيق قرار وقف إطلاق النار. ولهذا كان التفكير بإعداد رسالة إلى واشنطن تقترح عملاً مشتركاً بناء على مناشدة السادات مجرد مضيعة للوقت. «السادات يسألنا أن نتخذ إجراءات صلبة لنحمي مصر هذا الليلة بالذات»، كما أشار أوستينوف خلال الاجتماع، مقترحاً أن يستمر الاجتماع أطول وقت ممكن و وفقاً لما تقتضيه الضرورة حتى الوصول إلى إجماع في الرأي والاتفاق على رد محدد على مناشدة السادات وعلى نص رسالة من أجل إرسالها إلى واشنطن. وبعدئذ طُرحت مسألة إرسال جنود سوفيت من جانب واحد، لكن لم تحظ الفكرة بمساندة أي من المشاركين، وبشكل خاص أندروبوف الذي فجّر دفعة واحدة كل ما كان راكمه من غضب محتقن ومتراكم طوال الأسابيع الثلاثة الماضية وربما طوال سنوات، وفاجأ الحضور باستخدام عبارات «زقاقية» نابية بحق السادات لم يسمع أحد مثلها في أروقة الكريملن منذ زمن تروتسكي، رغم ما عُرف عنه من هدوء وتهذيب ولباقة: «هذا [السادات] رجل دجال حقير و ضيع وابن (...) مهووس بالنوم في الفراش الأميركي، ويشغل عميلاً وجاسوساً رسمياً لوكالة المخابرات المركزية منذ عشر سنوات على الأقل، ومع ذلك يريد منا أن نحمل له المناشف كلما خرج من غرف نومهم لنمسح له مؤخرته (...). سيكون عاراً علينا يرقى إلى الخيانة لو ارتضينا التضحية ولو بحذاء جندي سوفيتي واحد من أجل إنقاذ هذا الكلب الأجرب الذي لا يستحق سوى تكسير أسنانه بحجر ليكف عن النباح. ليذهب إلى الجحيم هو وجيشه وبلاده!». وهنا خيم صمت مطبق وعميق للحظات في القاعة، فقد فوجئ الجميع بعبارات أندروبوف وصوته الصاخب الهادر. فما من أحد توقع منه هذه اللغة وذاك

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

الغضب المتفجر، وهو المعروف بتهذيبه وهدوئه العميقين إلى حد الاستفزاز! فقد كان واضحاً أن سلوك السادات لم يعد يُطاق أو قابلاً للاحتمال، إلى حد أنه تمكن من استفزاز شخص مثل أندروبوف وإخراجه عن طوره وهو الذي لا يُستفَز. ولاحظ بريجينيف، بعدما صُدم بكلام أندروبوف غير المسبوق وفتح عينيه على اتساعهما جراء ما سمعه، «أنه سبق لنا أن اتخذنا قراراً مبدئياً بأن لا نتورط في حرب الشرق الأوسط، ولا يوجد أية أسباب تجعلنا نغير قرارنا الآن. وليكن الرفيق يوري فلاديميروفيتش أندروبوف مطمئناً إلى أننا لن نضحي بجندي سوفيتي واحد من أجل السادات أو الأسد أو أي عربي آخر على شاكلتهما! وهكذا جرى استبعاد فوري وحاسم لأي تدخل عسكري، سواء من جانب واحد أو بالاشتراك مع الولايات المتحدة. والحال إن الكرملن كان في مأزق لا سابق له منذ حرب يونيو 1967 على الأقل، بل ومنذ «أزمة السويس» في العام 1956، أو على الأقل منذ «أزمة الصواريخ الكوبية» في العام 1962، ولا يعرف كيف يخرج منه. فلا هو يستطيع أو يتجرأ أصلاً على التدخل العسكري لحماية مصر، تلبيةً لمناشدة السادات، أو حتى توجيه إنذار إلى تل أبيب بتدميرها (إلى جانب لندن وباريس) بالصواريخ كما فعل نيكيتا خروتشوف ورئيس وزرائه بولغانين في العام 1956، بسبب هُوس النومنكلاتورا السوفييتية الحاكمة بالحفاظ على علاقتها ومصالحها مع الولايات المتحدة وعلى «سياسة الانفراج» مهما كلف الأمر؛ ولا السادات والأسد جديران، على غرار كاسترو ورفاقه، بأي مغامرة من هذا النوع، لأنهما سيعمدان فور انفراج أزمتهما إلى بيع أي «انتصار» يحصلان عليه للأميركيين حتى دون مقابل؛ ولا الولايات المتحدة تقبل التدخل من خلال عمل مشترك مع الاتحاد السوفييتي على غرار ما حصل خلال «أزمة السويس»، وهو الخيار المفضل للكرملن، من أجل وقف الزحف الإسرائيلي السريع على طريق السويس-القاهرة بعد وقوع «الجيش الثالث» تحت حصار مطبق. وزاد الطين بلاءً وروُدُ إشارات جديّة من ساحة المعركة تفيد بأن «الجيش الثاني» في القطاع الأوسط والشمال من القناة كان مهدداً أيضاً بملاقاة المصير نفسه!

هنا لا بد من إضافة بعض الملاحظات الشخصية. في تلك الأيام كنتُ على تواصل مع الكثيرين من رجال الجيش. فقد كان علينا في «خلية الأزمة» أن نضمن سرعة نشر المراقبين السوفييت على الجبهة المصرية-الإسرائيلية، فضلاً عن تأمين عملية نقلهم، التي أصبحت مسألة قائمة بذاتها. فقد أصر رئيس الأركان، المارشال كوليوكوف، على نقل المراقبين بواسطة شركة خطوط جوية تابعة لدولة محايدة، وليس بواسطة طائرات سوفيتية، منعاً لأي سوء فهم أو تقدير من قبل واشنطن. وكان علينا بالتالي أن نتواصل مع السلطات الفنلندية

للحصول على موافقتها، إذ كانت أفضل خيار متاح في تلك اللحظة لنقل المراقبين. لذلك، ورغم أنني تحدثت مع الجنرال **أخروميف** ومساعديه في رئاسة الأركان مرات عدة، لكنني لم ألاحظ أو أشعر على الإطلاق أن رئاسة الأركان منشغلة أو مهتمة بالإعداد لعملية عسكرية واسعة النطاق. الأمر الأساسي الذي كان يشغل رئاسة الأركان في تلك الأيام هو التنفيذ الفوري لقرار المكتب السياسي المتعلق بإرسال المراقبين. لم أسمع أي شيء حول طائرات لإرسال ولو مجموعة صغيرة من القوات العسكرية السوفييتية من جانب واحد إلى الشرق الأوسط. ربما لم ألاحظ العمل التمهيدي لعمل من هذا النوع، أو ربما جرى كتمانها بشكل فعال عنا نحن الديبلوماسيين، الذين لم نكن موضع ثقة أبداً من قبل زملائنا العسكريين، خصوصاً في القضايا الأمنية والعسكرية؛ لكن لا أعتقد ذلك. ف «استناداً إلى الأدلة المتوفرة، يبدو من غير المرجح أن السوفييت فكروا أصلاً حتى بتدخل عسكري واسع»، كما سيعترف لاحقاً، في العام 1976، **وليم كوانت**، عضو مجلس الأمن القومي خلال عهدي **نيكسون** و**كارتز**، وهو ما أوافق عليه⁽¹⁹⁾. ونعثر في «أرشيف فولف» على ما يؤكد ذلك، إذ يشير **فولف**، الذي كان طوال أيام الحرب على تواصل مستمر مع **أندروبوف** ومع مستشاره الأول **ألكسندر ساخاروفسكي**، ومع نظيره في الـ **KGB**، الجنرال **فيودور مورتين** (Фёдор К. Мортин) (مدير الإدارة الأولى - المخابرات الخارجية)، إلى أنه «ما عدا بضع ساعات نهار 25 أكتوبر على أثر الإنذار النووي الأميركي، لم يكن هناك طوال أيام الحرب، وبشكل خاص بعد التاريخ المشار إليه وحتى نهايتها، أية إجراءات استنفارية غير روتينية في أية وحدة عسكرية على أراضي ألمانيا الديمقراطية، سواء أكانت تابعة للجيش الشعبي (جيش ألمانيا الشرقية) أو لقوات دول معاهدة [حلف] وارسو، باستثناء ما يتصل منها بتأمين العمليات اللوجستية المتعلقة بإرسال المعدات الحربية وبعض الطيارين والتقنيين إلى سوريا، وبالمناورات الخريفية الروتينية التي تجري في مثل هذه الأوقات سنوياً»⁽²⁰⁾.

في وضع ميؤوس منه بالنسبة للسادات كهذا الوضع، ومع رفض الكريملن أن يكون جزءاً من الحرب، وصل زعماء الكريملن إلى خلاصة مفادها إن المخرج الوحيد من المأزق هو ممارسة ضغط فعال على واشنطن من أجل إرغامها على أن تضغط بدورها على إسرائيل. ولهذا تقرر «التلميح» للأميركيين بأنه في حال عدم استعداد الولايات لعمل مشترك، فإن الكريملن لا يستبعد إمكانية «العمل أحادي الجانب» من جهته في الشرق الأوسط. وكان المشاركون في الاجتماع مقتنعين بأنه حتى الإشارة المبهمة إلى احتمال من هذا النوع سيصيب واشنطن بالهلع ويرغمها على اتخاذ إجراءات مناسبة إزاء إسرائيل. ومع ذلك، لم يتدارس

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

الاجتماع أية إجراءات عسكرية عملية على صلة بهكذا مسألة، وهذا ما جعل الخطوة التي سيقدمون عليها أقرب ما تكون إلى المقامرة.

وكما سيذكر لي لاحقاً نائب وزير الخارجية، كوزنيتسوف، فإن رسالة بريجينيف جرت صياغتها باحتراس شديد «لكي لا ترعبَ الأميركيين وتستفزهم أكثر مما ينبغي» (أنا كنت مشغولاً آنذاك مع الجنرال أخرومييف في مسألة إرسال المراقبين السوفييت، ولهذا لم أشارك في الصياغة). لذلك، وبدلاً من الإعلان عن الاستعداد السوفييتي لإرسال جنود من جانب واحد، استعمل معدو الرسالة لغة ملتبسة: «إن الاتحاد السوفييتي سينظر في اتخاذ خطوات مناسبة من جانب واحد». وفوق ذلك، كان ثمة تفاهم جرى التوصل إليه في المراسلات مع نيكسون بخصوص تعبير «الفِرَق المشتركة Contingents»، الذي يمكن أن يُترجم بمعنى طواقم عسكرية ذات مهام محدودة، سيجري استبداله في الرسالة بتعبير «جنود»، وهو التعبير نفسه الذي ظهر في رسالة السادات.

بسبب العجلة التي فرضتها الحالة المتدهورة جداً على الجبهة المصرية، جرت صياغة رسالة بريجينيف «المتوقعة» إلى نيكسون في مكتب الأول. وبعد مصادقة المكتب السياسي عليها، وقعها بريجينيف وأُرسلت إلى نيكسون في ساعة مبكرة من صباح 25 أكتوبر (أو ساعة متأخرة من مساء 24 أكتوبر بتوقيت واشنطن). تبدأ الرسالة بالتأكيد على أن الفهم المتبادل على أن العمل بشكل مشترك في مصلحة السلام ذو قيمة عظيمة ويجب أن يتحقق في الظروف المعقدة الحالية. وقد كرر بريجينيف أن إسرائيل مستمرة في القتال رغم قرار مجلس الأمن. ولفت انتباه نيكسون إلى مناشدة السادات لزعماء الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة من أجل تأمين وقف إطلاق النار. و وفقاً لهذه المناشدة اقترح بريجينيف قائلاً:

«دعونا نحن الطرفين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، نرسل على وجه السرعة فِرَقاً عسكرية مشتركة سوفيتية وأميركية إلى مصر لتأمين تطبيق قراري مجلس الأمن في 22 و 23 أكتوبر [338 و 339]، المتعلقين بوقف إطلاق النار وجميع الأنشطة العسكرية؛ وكذلك (لتأمين) تفاهمنا معكم حول ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن. من الضروري التقيد بذلك دون أي تأخير».

من الملاحظ أن هذا الجزء من الرسالة كرر على نحو شبه كامل وحرفي ما جاء في مناشدة السادات للكرملين، وأشار مرة أخرى إلى التفاهم مع نيكسون فيما يتعلق بـ «قيادة قوية» سوفيتية-أميركية في العلاقة مع كل من أصدقاء موسكو و واشنطن في المنطقة، والتي

فسرها بريجنيف و غروميكو ورفاقهما على أنها تعهد من الطرفين،السوفييتي والأميركي، بضمان وقف إطلاق النار.

بعد ذلك تصل رسالة بريجنيف إلى تلك العبارات التي ستثير الذعر في أوساط البعض في واشنطن:

«سأقولها بشكل مباشر،وهي أنه في حال وجدتم من غير الممكن أن تعملوا معنا بشكل مشترك من أجل هذا الأمر،سنكون في مواجهة ضرورة التفكير في اتخاذ خطوات مناسبة من جانب واحد عاجلاً. فلا يمكننا السماح بالتعسف من جانب إسرائيل».

وهذا المقطع من الرسالة كان متسقاً أيضاً مع مناشدة السادات لموسكو للقيام بعمل عسكري سوفييتي من جانب واحد في حال رفضت واشنطن الموافقة على هذا الاقتراح.

شعر زعماء الكريملن بالرضا التام عن أنفسهم إزاء هذه الرسالة.فقد لعبوا ما كانوا يعتقدون أنها ورقتهم الراححة مع الأميركيين:التهديد بتدخل عسكري سوفييتي في الشرق الأوسط، كما يمكن أن يفهم من منطق الرسالة.وبعد ثلاثة عقود على تلك الأحداث، لا أزال أشك في أن موسكو كانت على علم بأمر المناقشات التي دارت في واشنطن قبل ذلك ببضعة أيام،وتحديداً في 19 أكتوبر،بين كل من إليوت ريتشاردسون و ألكسندر هيغ،والتي تساءل فيها الأول«ألن تتراجع إسرائيل في ضوء احتمال كهذا[أي احتمال قيام موسكو بعمل عسكري من طرف واحد]؟»⁽²¹⁾.ومع ذلك فإن موسكو كانت واثقة من أن واشنطن نفسها ستفعل الآن كل ما يمكنها فعله لمنع إسرائيل عن إلحاق هزيمة شاملة بالعرب.وهكذا سيكون الكريملن قد استجاب لمناشدة السادات وأنقذ أصدقاءه العرب وأظهر تضامنه مع «ضحايا العدوان».وفي الآن نفسه،فإن الكريملن يكون - من خلال حثه واشنطن على العمل المشترك بما يتوافق والأفكار التي يتشاركها مع زعماء الدولة العظمى-قد عمل على تعزيز سياسة الانفراج. وقد بدا كل شيء لطيفاً،ولكن من وجهة نظر الكريملن وحسب.

«شرف ونزاهة السيد كيسنجر ... عرضة الآن للفحص الدقيق»

بالتزامن تقريباً مع اجتماع الكريملن في 24 أكتوبر،استأنف مجلس الأمن نشاطه. فقد طلب وزير الخارجية المصرية محمد حسن الزيات عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن من أجل «النظر في الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار»،بينما بدأ

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

رئيس المجلس، السفير الاسترالي **لورانس ماكنتاير**، المشاورات التي لم تصل إلى أي نتيجة للأسف. كان معلوماً أن المصريين أرادوا من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير قوية وفعالة، بما في ذلك إرسال جنود أجنب إلى المنطقة. لكن لم يجر تداول أي اقتراح معين أو مشروع قرار. وكان لدى المندوب السوفييتي، **يعقوب مالك**، تعليمات بالبقاء على تواصل وثيق مع المصريين والسوريين ومساندة طلب مصر لعقد جلسة لمجلس الأمن. أما السفير **دوبرنين**، الذي عاد من موسكو إلى واشنطن في 24 أكتوبر بعد أن شارك في المحادثات خلال وجود **كيسنجر** فيها وأجرى مناقشات مختلفة مع زعماء الكريملن، فكان يفهم مزاج **برجينيف** أكثر من السفير **يعقوب مالك**. فعند مغادرته موسكو، كانت ذهنية الدولتين العظميين للسيطرة على العالم قد انتصرت. ولكن بعدئذ، وحين وصل واشنطن، فهم أن الكريملن كان على وشك أن يبدأ ضغطه على الأميركيين. وكان لديه تعليمات بأن يبلغ **كيسنجر**، الذي كان عاد للتو هو الآخر إلى واشنطن بعد وقفين قصيرتين في إسرائيل ولندن، بأن الاتحاد السوفييتي يساند الطلب المصري، على الرغم من أن **مالك** لم يكن مخولاً بتقديم أي مشروع قرار يتعلق بإرسال جنود سوفييت وأميركيين إلى الشرق الأوسط، بخلاف ما زعمه الأخوان كالب في كتابهما⁽²²⁾. فالسفير **مالك**، وبخلاف السفير **دوبرنين**، لم يكن مطلعاً أصلاً على مضامين رسالة **برجينيف** «المتوقعة»، ولا علم له بها. فحين أثرت في الكريملن مسألة إبلاغ **مالك**، تقرر الامتناع عن إبلاغه. «لا نريد أن نرعب العالم كله، فمهمّتنا محدودة»، كما قال **برجينيف** مازحاً في رده على سؤالنا. وكان في رده إشارة مبطنة إلى أن **مالك**، وبحكم طبيعته الصدامية والحماسية، يمكن أن يتحدث عن مضمون الرسالة علناً ويوحي للعالم من خلال استعراضاته المسرحية-البلاغية بأن الاتحاد السوفييتي «على وشك أن يقطع أيدي إسرائيل وحُماتها الإمبرياليين». وكانت التعليمات المعطاة له تقضي أن يتبع «خطنا المبدئي» في أن يشجب إسرائيل وينتقد الموقف الأميركي، دون أن يكون عليه التعاون مع المندوب الأميركي **سكالي** في تلك المرحلة. وهذا ما أعطى **مالك** مجالاً أكثر من كافٍ لإظهار الأسلوب الدبلوماسي الأفضل في الحرب الباردة.

تحدث المندوب السوفييتي عن «التروিকা» الإسرائيلية (**مائير**، **دايان**، **أبا إيبان**) التي «تتحمل مسؤولية مباشرة عن جميع تلك الأعمال الإجرامية المعاقب عليها دولياً»، وعن الأعمال العدوانية المقترفة من قبل الحكومة الإسرائيلية التي أظهرت «ازدراءً وقحاً لمجلس الأمن وتحدياً لجميع أعضاء الأمم المتحدة والعالم ككل»... إلخ⁽²³⁾. ولم يكن ثمة أي جديد في القاموس المعادي لإسرائيل، الذي اعتاد **مالك** أن يستخدمه. ولكن ما كان جديداً بالنسبة لتلك الأسابيع القليلة

من العلاقات السوفييتية-الأميركية خلال الحرب هو النقد العلني للموقف الأمريكي. فقد أعلن مالك أن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها مسؤولية دولية كبيرة وضمنت التزام إسرائيل بقرارات مجلس الأمن. وعبر عن أمله بأن الولايات المتحدة ستستخدم جميع الوسائل الموجودة بتصرفها وترمي بثقلها «للعمل من أجل ضبط المغامرين في تل أبيب». كما ادعى أنه «ما من أحد عاقل» يؤمن بأن الولايات المتحدة مغلوب على أمرها في هذا الأمر، وأعلن بشكل قاطع أن «شرف ونزاهة الولايات المتحدة والثقة الدولية بها وبوزير الخارجية الأمريكية الجديد، السيد كيسنجر، هي الآن عرضة للفحص الدقيق» (24).

بقدر ما كان موضوع انعقاد جلسة لمجلس الأمن أمراً مهماً، حيث المناشدة المصرية للدول العظمى من أجل تبني إجراءات عاجلة، بما في ذلك حتى فرق عسكرية، بقدر ما كان المندوب السوفييتي يعقوب مالك أكثر حذراً وتحفظاً. فقد قيد نفسه بالقول إن المناشدة المصرية والإجراءات المفترضة التي تطالب بها مصر «مكفولة بشكل تام (...) بما يتوافق وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن». ولم يذكر، بطبيعة الحال، أن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يضطر للنظر في اتخاذ خطوات مناسبة من طرف واحد، ولم يدع مجلس الأمن إلى تبني قرار وفقاً للطلب المصري. وبدلاً من ذلك، تابع ارتجالاته الحماسية مقترحاً تبني عقوبات صارمة ضد المعتدين الإسرائيليين، ومناشداً جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع الدول الأخرى أن يقطعوا علاقاتهم معها. ويكفي القول إنه لم يكن مخولاً بتقديم هكذا اقتراحات، ولكن تبعاً للمزاج المعادي للإمبريالية المهيمن في خطاب موسكو الطنان تلك الأيام، لم يهتم أحد كثيراً بنغمة مساهمات مالك في مناقشات الأمم المتحدة.

بالتزامن مع ذلك، وعلى هذه الخلفية، استمر الحوار السوفييتي-المصري في القاهرة. فبعد إرسال رسالة بريجينيف إلى واشنطن، تلقى السفير فينوغرادوف توجيهات لإبلاغ السادات مضمونها. وعند الثامنة من صباح الخميس 25 أكتوبر، أبرق السفير إلى موسكو لإبلاغها بأن السادات أعرب عن «امتنانه العظيم والصادق» لكل ما قام به الاتحاد السوفييتي خلال تلك الليلة، وأنه شعر بالتأثر والامتنان من رسالة «الرفيق بريجينيف» إلى الرئيس نيكسون وقرار الاتحاد السوفييتي إرسال سبعين مراقباً إلى مصر. وقد أعطى السادات وزير حربيته، أحمد اسماعيل علي، تعليمات بمساعدة المراقبين السوفييت لتنفيذ واجباتهم الهامة فور وصولهم.

من جهته أبلغ السادات السفير فينوغرادوف أيضاً بأنه تلقى رسالة من نيكسون عبر خلالها الرئيس الأمريكي عن معارضته القوية لإرسال قوات عسكرية من الخارج إلى الشرق

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

الأوسط من أجل فرض وقف إطلاق النار، بما في ذلك قوات من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وحذّر الرئيس الأميركي في رسالته من أن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض في مجلس الأمن ضد أي قرار يقترح إرسال هكذا قوات. وقد وافق على إرسال مراقبين من الأمم المتحدة فقط إلى المنطقة. وقال السادات للسفير إن مصر سوف تصر في مجلس الأمن على إرسال فرق عسكرية مشتركة، وإذا ما صوّت الأميركيون ضد قرار بهذا الخصوص، فإن مصر ستطلب انعقاد جلسة عاجلة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتصر على تبني قرار بقضي بإرسال فرق عسكرية تابعة للأمم المتحدة كما حصل خلال عدوان العام 1956 على مصر. وقد طلب السادات من موسكو أن تعطي بعثتها في الأمم المتحدة تعليمات للتعاون مع البعثة المصرية من أجل ذلك. وأخيراً شدد على أن الأحداث الأخيرة أظهرت بوضوح أن الأميركيين كانوا في الواقع يتآمرون مع الإسرائيليين ضد مصر. وهكذا بدا أن رد الفعل المصري على التحرك الدبلوماسي الذي قام به الكريملن كان إيجابياً. وقد عبر السادات بشكل واضح عن إعجابه بالموقف «الصلب» الذي اتخذته الاتحاد السوفييتي، وكان سعيداً بأنه «لم تكن هناك أي إشارة على وجود نية لدى الاتحاد السوفييتي بإرسال جنود إلى مصر». وهكذا شعر بالاستمتاع في نجاحه في لعب ورقته الرابعة. وقد جرى إبلاغ الأسد أيضاً بمضمون رسالة برجينييف إلى نيكسون وبقرار موسكو إرسال مجموعة من المراقبين السوفييت إلى القاهرة، وبأن موسكو لم تتلقَ بعد أي رد فعل على ذلك من قبل الرئيس الأميركي.

**جملة ملتبسة تستنفر السلاح النووي الأمريكي:
إنذار نووي كسينجر بعد ذهاب نيكسون إلى نومه**

حين وصلت رسالة برجينييف إلى نيكسون، كان ذلك مساء 24 أكتوبر بتوقيت واشنطن. وعلى الفور اتصل السفير دوبرنين بالوزير كسينجر وسلّمه الرسالة. وكانت الساعة آنذاك تشير إلى التاسعة و35 دقيقة مساءً بتوقيت العاصمة الأميركية. وفي هذا الوقت كان أعضاء المكتب السياسي قد غادروا الكريملن، نظراً لأن الوقت كان أصبح فجر يوم 25 أكتوبر بتوقيت موسكو، بينما كانت الاستعدادات الأخيرة لافتتاح «المؤتمر العالمي لقوى السلام» في طريقها إلى الاكتمال خلال ساعات. وبالنسبة للموسكوفيين المشاركين في المؤتمر وبقيّة النشاطات المرتبطة به حول العاصمة، كان ذلك اليوم يوحي بأنه سيكون لطيفاً ومفعماً بالنشاط. فلا أحد، وأخشى أن أشمل بذلك حتى زعماء الكريملن أيضاً، تصوّر أن العالم على حافة مواجهة نووية بسبب رسالة، أو بالأحرى بسبب جملة ملتبسة حمّالة أوجه في رسالة، كان أرسلها برجينييف للتو إلى الرئيس نيكسون.

حين وصلتُ إلى مكتبي في وزارة الخارجية عند الثامنة والنصف صباح 25 أكتوبر بتوقيت موسكو، كان ذلك اليوم قد بدأ لتوه في واشنطن (12:30 بعد منتصف الليل). وعلى الفور دعوت زملائي في «إدارة المنظمات الدولية» بوزارة الخارجية إلى اجتماع طارئ أبلغتهم خلاله باختصار محتوى رسالة **برجينيف** الأخيرة إلى **نيكسون** وكان هناك نقاش حيوي جرى خلاله النظر في الكيفية التي يمكن أن يردّ الأمريكيون من خلالها على الرسالة. بعض الزملاء عبر عن اعتقاده بأن **نيكسون** سيعارض بقوة أي عمل عسكري مشترك أو أحادي الجانب من قبل أي من الدولتين العظميين، وسوف يرسل تهديداً إلى **برجينيف** باحتمال تدهور في العلاقات السوفييتية-الأميركية إذا ما تدخل الجيش السوفييتي بشكل أحادي الجانب. وقال زميل آخر إن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يواجه اعتراضاً عملياً من قبل «الحلف الأطلسي» بترتيب من واشنطن. لكن معظمنا، بمن فيهم أنا نفسي، كان يعتقد بأن الرد سيكون مزدوجاً: أن يقوم **نيكسون**، من خلال رسالة عاجلة إلى **برجينيف**، بفرض المقترحات السوفييتية بقوة، وفي الوقت نفسه ممارسة ضغط فعال على تل أبيب لإرغامها على وقف القتال فوراً. وقلت خلال الاجتماع «لا أعتقد أن **نيكسون** سيفعل الكثير بخصوص رسالة **برجينيف**، فليس من مصلحته أن يُظهر للأميركيين والعالم كم هي هشة سياسة الانفراج، خصوصاً وأن لديه الآن الكثير من قطع الحديد في كور النار المحلي، وكلها حامية ومُحمّرة».

لم يكن هناك أي تفكير في عواقب تدخل عسكري سوفييتي أحادي الجانب في الشرق الأوسط، لسبب بسيط جداً وهو أنه ما من أحد في الكريملن فكّر أصلاً بأن هكذا تدخل يمكن أن يحصل، وبدا الأمر غير وارد بتاتاً. وكان جوهر السلوك السوفييتي شبيهاً، بمعنى ما، بسلوك **خروتشوف** - **بولغانين** خلال «غزوة السويس» في العام 1956 حين هددنا بتدمير تل أبيب ولندن وباريس بالصواريخ التي تبين لاحقاً أنها لم تكن موجودة بعدُ بحوزة الاتحاد السوفييتي، ولن تخرج من المصانع وتوضع قيد الاستخدام العملياتي الفعلي في الوحدات العسكرية إلا اعتباراً من العام التالي! فقد كان التهديد مجرد خدعة محبوكة بذكاء وتستند إلى يقين موسكو، وقد ثبت فيما بعد أنه كان يقيناً صائباً، أن الغرب لم يكن لديه معلومات دقيقة عن ترسانتها الصاروخية من حيث قدراتها ومدياتها الحقيقية! أو يومذاك كنا -كما أعتقد- على حق. ولكن كم كان تنبؤنا خاطئاً بشأن رد الفعل الأميركي الآن! فلم تمض سوى ساعات قليلة حتى أدركنا خطأ حساباتنا.

كما اتضح لاحقاً، أخفقت واشنطن وگهنتها في التقاط المعنى الحقيقي لرسالة **برجينيف** وموضوعها، بينما صُعبَ أساطينها الثلاثة، **نيكسون** و **كيسنجر** و **هيج**، بالرسالة وأصيبوا

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

بالذهول. فوزير الخارجية، **كيسنجر**، أصيب بالذعر ليس فقط بسبب اقتراح **بريجينيف** على واشنطن أن يعملوا معاً وإلا فعليها أن تواجه في النهاية «خطوات سوفياتية مناسبة» أحادية الجانب، بل أيضاً حتى من الطريقة التي أوصل بها **دوبرنين** الرسالة. وهنا ما قاله **كيسنجر** في وصف تلك اللحظة:

«لا طمأنة، ولا ادعاء بوجود سوء تفاهم، ولا إحياء بأننا عند منتصف الليل نذهب جميعاً إلى أسرّتنا ونستعيد مناقشاتنا في الصباح لأنه ليس هناك تهديد حقيقي. فقط مجرد تعليق مقتضب يقول إنه ينتظر ردّنا. وإذا كان تصرّف **دوبرنين** مصمّماً على هذا النحو لكي يزيد من إحساسنا بالتهديد، فإنه نجح كما ينبغي الاعتراف بذلك» (25).

لاحقاً، وحين طلبت من **دوبرنين** التعليق على وصف **كيسنجر** تلك اللحظة، قال لي إنه حين سلم رسالة **بريجينيف** إلى **كيسنجر** كان يعمل وفق تعليمات صارمة من الكريملن بأن يحوّل الرسالة إلى «البيت الأبيض» وأن يبرق إلى موسكو على الفور مؤكداً أنه نفذ التعليمات. ولأن الكريملن لم يطلب منه التعليق على الرسالة، ولأنه فهم خطورة وأهمية المسألة، فإنه لم يحاول تلطيفها، ولم يفعل أي شيء لخلق انطباع بأن الأزمة كانت حتمية.

هناك تفاصيل مختلفة ذكرها **نيكسون** و**كيسنجر** و**ألكسندر هيغ**، فضلاً عن آراء مكافئة أخرى، بشأن ما حصل تلك الليلة في «البيت الأبيض»، لكن الإسهاب في الحديث عن عملية صنع القرار الأمريكي ليس مهمتي. ف**كيسنجر** يقول إنه حاول الاتصال مع **نيكسون** عند الساعة 9:50 مساءً لإبلاغه رسالة **بريجينيف**، لكن رئيس موظفي «البيت الأبيض»، **ألكسندر هيغ**، أخبره أن الرئيس أوى إلى فراشه، ورفض الاستجابة لطلب **كيسنجر** إيقاظه.

نتيجة لذلك، بدأ مجلس الأمن القومي الأمريكي جلسة طارئة - بغياب الرئيس **نيكسون** - عند الساعة 10:40 مساءً بتوقيت واشنطن. وبعد حوالي ساعة من النقاش تم التوصل إلى قرار يقضي بوضع الجنود الأمريكيين في جميع أنحاء العالم، مع إبلاغ الحلفاء الأوروبيين والأطلسيين بذلك طبعاً، في حالة استعداد قصوى معززة بإنذار نووي شامل تُعرف اختصاراً بـ «وضعية الدفاع 3» أو (Defcon-III) [Condition Defense Readiness]، التي تعني بدقة أن هناك حرباً نووية وشيكة. بينما أعطى وزير الدفاع **جيمس شليزنجر** رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال **إرنست مورر**، تعليماتٍ بالمضي في وضع القرار موضع التنفيذ. و خلال الاجتماع، الذي استغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة (حتى 2:10 فجر 25 أكتوبر بتوقيت

واشنطن، 9:10 صباحاً بتوقيت موسكو)، جرى إعداد رسالة إلى **بريجينيف** باسم الرئيس **نيكسون**، الذي كان نائماً! وما بين الساعة 2:30 و3:30 من فجر 25 أكتوبر، ذهب المشاركون في الاجتماع إلى أسرّتهم وغطوا في نومهم كما الرئيس وبقية الأميركيين، لكنّما لم يحصل شيء، ولكنّهم لم يتخذوا قراراً مجنوناً من شأنه أن يضع العالم على حافة الهاوية، نتيجة حسابات خاطئة أيضاً كما حسابات نظرائهم السوفييت!

عند الساعة 5:40 من صباح اليوم نفسه، اتصل **بينت سكوكروفت**، نائب مستشار الأمن القومي، بالسفير **دوبرنين** وأبلغه بأنه سيرسل إلى السفارة السوفييتية مع رسول خاص نصّ «ردٍ شفوي» باسم الرئيس **نيكسون** على رسالة **برجينيف**. وبعد حوالي 15 دقيقة على ذلك، وصل الرسول الخاص وسلّم نص الرد فعلاً إلى السفارة. كان الوقت عندها السادسة صباحاً بتوقيت واشنطن و الثانية عصرًا بتوقيت موسكو.

كانت ليلة محمومة وعصيبة بالنسبة لوزير الخارجية الأميركية، **كيسنجر**، وربما أصعب من أي يوم آخر في حياته المهنية كلها. فبالإضافة إلى ترؤسه اجتماع «البيت الأبيض»، كان عليه -كما سنعرف بعد سنوات من خلال مذكراته ومذكرات و وثائق غيره من الأميركيين والإسرائيليين أنفسهم- أن يُجري خمسة اتصالات هامة مع السفير الإسرائيلي في واشنطن، **سمحا دينيس**، عبّر له خلالها عن استياء الولايات المتحدة البالغ من احتمال أن تلجأ موسكو إلى استخدام الجنود السوفييت لإرغام إسرائيل على تطبيق قرار وقف إطلاق النار. وفي الآن نفسه، ومع أن مذكرات **كيسنجر** لم تتضمن سوى إشارات مقتضبة إلى تلك الاتصالات، فإن الإسرائيليين كانوا على الأرجح حذرين من عواقب وخيمة فيما لو استمروا في رفضهم التزام وقف إطلاق النار. ففي وقت مبكر من صباح 25 أكتوبر، عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً استثنائياً استغرق زهاء أربع ساعات كُرسَتْ كلها لمناقشة «الوضع الخطير الناجم عن السلوك السوفييتي الجديد». وفي نهاية الاجتماع اتخذت الحكومة قراراً بوقف أنشطتها العسكرية كلها تقريباً.

قبل مغادرته «البيت الأبيض»، اتصل كبير الكهنة الأميركيين، **كيسنجر**، بالسفير البريطاني في واشنطن، **اللورد كورمت**، لإبلاغه بأن القوات المسلحة الأميركية وُضعت للتو في حالة «الدفاع 3»، فأجابه السفير: «ولماذا تخبرني أنا، يا **هنري**؟ أخبر أصدقاءك الروس»⁽²⁶⁾. وقد سألت **دوبرنين** لاحقاً عما إذا كان **كيسنجر** أبلغه بأي شيء حول الإنذار، وكيف علم به إن لم يكن أخبره، فأجاب بأن **كيسنجر** لم يبلغه أي شيء عن ذلك نهائياً، بل سمع بالأمر عند

التصعيد: هيّا بنا إلى السلاح النووي!

الصباح من وسائل الإعلام الإذاعية الأميركية! وربما كانت هذه المرة الوحيدة، طوال مدة خدمة **دوبرنين** كسفير في واشنطن، التي يعلم الكريملن بحدث استثنائي في الولايات المتحدة، الإنذار النووي، قبل أن يعلم به سفيره القوي والجدير بالثقة في واشنطن، وحتى قبل الرئيس الأميركي نفسه!

هكذا علمت موسكو بأمر الإنذار النووي... قبل الرئيس نيكسون نفسه!

كان **كيسنجر** وزملاؤه يشعرون وهم يغادرون غرفة العمليات في «البيت الأبيض» بأنهم ربحوا الوقت. «كنا موقنين أن الماضي في (وضعية الدفاع 3) لن يلاحظه صناع القرار السوفييت بالسرعة الكافية»، كما كتب في مذكراته⁽²⁷⁾. وقد تبين أن هذا خطأ كبير في حسابات كبير كهنة واشنطن. فبعد حوالي ساعة ونصف فقط على انتهاء اجتماع «مجلس الأمن القومي»، أي عند الساعة 3:40 فجراً بتوقيت واشنطن (10:40 صباحاً بتوقيت موسكو، و8:40 بتوقيت بروكسل حيث مقر الحلف الأطلسي، وهذا التوقيت الأخير بالغ الأهمية كما سنرى أدناه)، كان مدير المخابرات الخارجية السوفييتية (الدائرة الأولى في KGB)، **فيودور مورتين**، ومدير المخابرات العسكرية، **بيوتر إيفاشوتين**، **Петр Ивашутин**، يبلغان الكريملن بالأمر فور أن علما به من **فولف**، الذي كان تلقاه للتو من عميلته **أورزل لورنزن** Ursel Lorenzen، التي كان زرعها في قلب قيادة الحلف الأطلسي في «بلاس دوفين» في باريس منذ 1967 (قبل انتقال مقر قيادة الحلف إلى بروكسل عقب خروج فرنسا من هيكله العسكري). وستستمر هذه الشابة في عملها في مقر عمليات «الحلف» في بروكسل حتى يوم الإثنين 26 فبراير من العام 1979. ولأنها كانت الشخصية المحورية الحقيقية في تلك الليلة المحمومة، كونها أول من كشف أمر الإنذار النووي الأميركي خلال حرب أكتوبر، فإن قصتها تستحق أن تروى، للمرة الأولى، ولو باختصار شديد كما ترد في «أرشيف فولف».

كانت **أورزل لورنزن**، وهي شابة «ألمانية غربية» في السادسة والثلاثين من عمرها آنذاك، تعمل مديرة لمكتب رئيس هيئة عمليات قوات حلف شمال الأطلسي «الناتو»، الذي كان يومها جنراً بريطانياً. وكانت تلقت تدريباً استخبارياً ممتازاً على أيدي رجال **فولف** في «برلين الشرقية». أما طبيعتها، كمديرة مكتب رئيس «هيئة العمليات» في «الناتو»، فكانت تسمح لها بأن تطلع على جميع ملفات برامج وأسلحة الحلف وخططه الحربية، فضلاً عن تحركاته ومناورات وأنشطته وبرقيات الأمنية والعملياتية، بما في ذلك حتى أسلحته النووية ومواقعها السرية. وباختصار: كانت تعرف كل ما يجب ويمكن أن يعرفه رئيسها الجنرال البريطاني،

وفي أحيان كثيرة قبله. ولهذا فقد استطاعت نسخ جميع وثائق الحلف ذات الصلة وتهريبها إلى **ماركوس فولف** على مدى 12 عاماً، الأمر الذي اعتبره «الناو» أكبر عملية اختراق تعرّض لها أو يمكن أن يتعرّض لها في تاريخه كله، حين استيقظ قادته ليشاهدوها على التلفزيون الرسمي لألمانيا الشرقية بعد 12 يوماً على اختفائها (8 مارس 1979) وهي تتحدث عن الحجم الخرافي للمعلومات والوثائق التي حصلت عليها وسربتھا إلى برلين طوال 12 عاماً من عملها في قيادة الحلف، سواء حين كانت في باريس أو بعد انتقالها إلى بروكسل!

خلال حرب أكتوبر، وكما يذكر **فولف** في «مذكراته العربية» غير المنشورة حتى تاريخ كتابة هذه السطور⁽²⁸⁾، كانت **لورنزن** على رأس قائمة عملائه («كشافة السلام» كما يسميهم) في الغرب الذين تلقوا توجيهات بأن يكونوا على أقصى درجة من الاستنفار واليقظة بسبب تطورات الوضع في الشرق الأوسط. لذلك، وحين أعطى رئيس أركان الجيش الأميركي، **إرنست مورر**، أمره بالمضي في وضعية الجاهزية المعززة (وضعية الدفاع 3) لقواته حول العالم، كان من بدهيات الأمور أن يكون رئيس هيئة عمليات «الناو» في بروكسل أول من يعلم بهكذا قرار من **مورر** نفسه، وكان من الطبيعي أن تكون مديرة مكتبه **أورزل لورنزن** -بحكم مكان وطبيعة عملها- أول من يطّلع على برقيته إلى بروكسل وتبلغ **فولف**، ومن خلاله موسكو، بالخطوة المتهورة التي أقدم عليها **كيسنجر** ومجموعته.

كانت الساعة حوالي الثامنة والنصف صباحاً بتوقيت العاصمة البلجيكية حين وصلت إلى «عمليات» الحلف برقية مشفرة من رئاسة الأركان الأميركية تتضمن إشارة إلى أن القوات الأميركية وضعت في حالة «وضعية الدفاع -3». و فور وصول **لورنزن** إلى مكتبها واطلاعها على هذه التطورات، نسخت مضمون إحدى البرقيات ذات الصلة وتذرعت بانهايار صحي لـ«سبب نسائي» كي تغادر عملها في إجازة صحية طارئة إلى منزلها. ومن هناك أرسلت محتوى برقية الجنرال الأميركي **إرنست مورر** إلى المشرف على عملها في مقر المخابرات الخارجية في «برلين الشرقية». وخلال دقائق كانت المعلومات أصبحت في موسكو. وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها الكشف عن كيفية معرفة موسكو بالاستنفار النووي الأميركي، قبل **نيكسون** نفسه، الذي كان لا يزال يغط في نومه العميق بينما كان يقوم وزير خارجيته **كيسنجر** بوضع العالم على شفا حرب نووية.

ستبقى **لورنزن** على رأس عملها في مقر «الناو» في بروكسل ست سنوات أخرى، حتى 26 فبراير 1979، حين علمت إدارة مكافحة التجسس في HVA أنها أصبحت تحت المراقبة

التصعيد: هيا بنا إلى السلاح النووي!

اللييقة وموضع شكوك قوية، وبالتالي احتمال اعتقالها في أية لحظة. وعندها قرر فولف إخراجها من بروكسل ونقلها إلى برلين بواسطة وحدة العمليات الخاصة في جهازه. ولم يكن مسهل العملية ميدانياً سوى مدير «فندق هيلتون» في مطار بروكسل، ديتر ويل Dieter Will، الذي كان هو أيضاً أحد عملاء HVA، والذي سيصبح زوجها بعد أن جرى إنقاذه معها إلى برلين! وقد مُنحت لورنزن أعلى وسام في ألمانيا الشرقية (وسام كارل ماركس) في احتفال رسمي حضره كبار مسؤولي الحزب والدولة. وفي العام 1990، وقبل سقوط جدار برلين، استحصل فولف على جوازي سفر، لها ولزوجها، من إحدى الدول العربية حيث لا يزالان يعيشان معاً في مكان سري، بأسمين مستعارين، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وفق ما علمته من محرر ومترجم الطبعة العربية من هذا الكتاب، الذي لا يزال على تواصل «غير مباشر» معها في مكان إقامتها منذ لقائهما الأول والأخير في منزل فولف في ضاحية «برندن» شمال برلين صيف العام 2003، وقد بلغت الثامنة والستين من عمرها عند إعادة تحرير هذا الكتاب في سبتمبر 2005!

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

هوامش الفصل السابع:

- (1) - غالبا غولان : يوم كيبيور وما بعد؛ ص 120 .
- (2) - هنري كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 574.
- (3) - يوم كيبيور (فريق «صندي تايمز»، 1973)؛ ص 401 .
- (4) - المصدر السابق، ص 400 .
- (5) - موشي ماعوز: الأسد، أبو الهول الدمشقي؛ ص 95 .
- (6) - الأمم المتحدة، محاضر جلسات مجلس الأمن، الوثيقة رقم S/11040، ملحق أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1973، نيويورك 1974، ص 84.
- (7) - نيكسون: المذكرات؛ ص 936 .
- (8) - محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان؛ ص 250.
- (9) - مجلس الأمن، الجلسة 1748، 23 أكتوبر 1973، المحاضر الرسمية، ص 14 .
- (10) - المصدر السابق، ص 8 .
- (11) - المصدر السابق، ص 9 .
- (12) - مجلس الأمن، القرار 339 .
- (13) - إزفستيا، 24 أكتوبر، 1973 .
- (14) - مجلس الأمن، الجلسة 1749، 24 أكتوبر 1973، المحاضر الرسمية، ص 16 .
- (15) - المصدر السابق، ص 7 .
- (16) - فينوغرادوف: مصر ؛ ص 193.
- (17) - هيكل : الطريق إلى رمضان؛ ص 251 .
- (18) - نيكسون: المذكرات؛ ص 37 / 936 .
- (19) - وليم كوانت: السياسة السوفيتية في حرب أكتوبر؛ ص 33 .
- (20) - ماركوس فولف : «أرشيف فولف» / ملف حرب أكتوبر.
- (21) - ألكسندر هيغ و تشارلز مكاري: الدوائر الداخلية؛ ص 414 .
- (22) - الأخوان كالب: كيسنجر؛ ص 577.
- (23) - مجلس الأمن، الجلسة 1749، المحاضر الرسمية، ص 8 .
- (24) - المصدر السابق.
- (25) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 589 .
- (26) - الأخوان كالب: كيسنجر؛ ص 493 .
- (27) - كيسنجر: سنوات القلاقل؛ ص 589.
- (28) - ماركوس فولف: «أرشيف فولف» / ملف حرب أكتوبر. وقد أشار فولف أيضاً ببضعة أسطر فقط في مذكراته بالإنكليزية (ص 129) إلى الدور الهائل التي لعبته **أورزل لورنزن** في اختراق عمليات الحلف الأطلسي طوال 12 عاماً، لكنه -كعادته حين يتعلق الأمر بعملائه الذين لا يزالون متخفين وعلى قيد الحياة وملاحقين من قبل سلطات بلادهم- تجنب ذكر أية تفاصيل أخرى!

الفصل الثامن

خفض التصعيد

يوم هادئ في موسكو

لم تذكر وسائل الإعلام السوفييتية في 25 أكتوبر أن القوات المسلحة الأميركية وضعت في حالة إنذار نووي؛ فقد كان الموضوع الذي احتل الأولوية بالنسبة لها في ذلك اليوم، فضلاً عن الأسابيع القليلة اللاحقة، هو «المؤتمر العالمي لقوى السلام»، الذي كان مقرراً افتتاحه عند الرابعة عصراً في «قصر النقابات» المهيب قي الكرملن.

في ذلك اليوم نشرت «البرافدا» افتتاحية بعنوان «إرادة الشعب»، تحمل توقيع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. وقد تضمنت اقتباساً من بريجينيف يشدد على أهمية المؤتمر، وعلى فوائد سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة والتعاون الدولي المفيد للجميع في المجالات المختلفة وفق مبادئ التعايش السلمي، دون أن ينسى اللازمة الأبدية التي تشير إلى أن ذلك كله تطبيق أمين لـ «المبادئ اللينينية في السياسة الخارجية». وأعلنت الافتتاحية، دون أن يرف جفن من أجفان كتبها، أنه «لم يسبق أن كانت القوى الساعية إلى إلغاء الحروب ومكافحة الإمبريالية والتخلص من القمع والاستغلال متحدة وقوية كما هي عليه اليوم». وفيما يتعلق بالحرب في الشرق الأوسط أشارت الافتتاحية إلى أن العالم كله رحّب بقرار مجلس الأمن 338 الذي قدمه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لإقامة سلام راسخ في المنطقة⁽¹⁾. ومن المؤكد أن محرري «البرافدا» لم يكن لديهم أي فكرة عن أن إحدى الدولتين العظيمين اللتين أعلنتا سياسة الانفراج وضعت قواتها المسلحة في حالة إنذار نووي، وأن

الثانية قد تحذو حذوها خلال ساعات! وكان هذا أمراً منطقياً، نظراً لأن الكريملن أمر بحجب هذه المعلومات عن المواطنين، ليس فقط بسبب حرصه على عدم إقلاقهم، كما يمكن أن يقال بحق من زاوية نظر معينة، ولكن أيضاً لأنه لم يكن يريد لأي حدث مهما كان تافهاً أن يشوش عليه «عرسه الأممي»، فكيف إذا كان الحدث استنفاراً نووياً أميركياً لا سابق له؟!

أما صحيفة الـ«إزفستيا» فنشرت بضع مقالات ومقابلات مع مشاركين في «المؤتمر العالمي»، أشادوا جميعهم بالمؤتمر والدور القيادي للاتحاد السوفييتي في الكفاح من أجل السلام والأمن الدولي و-بالطبع-المساهمات التاريخية الاستثنائية للرفيق **ليونيد إيليتش بريجنيف**، مع الحرص على ذكر اسمه الثلاثي. فعلى سبيل المثال، عبّر الأمين العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة، **غاس هول**، عن ثقته المطلقة بأن «المؤتمر العالمي لقوى السلام سيصبح واحداً من أهم الملتقيات الدولية في تاريخ البشرية كلها»⁽²⁾. أما **جوناسينا فيثانا**، من سيريلانكا، فأثنت على زيارات **بريجينيف** إلى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا «كخطوات هامة إلى أبعد الحدود نحو تعزيز السلام العالمي»⁽³⁾. وكذلك فعل **جيمس فوريسست**، عضو «اللجنة التحضيرية الوطنية» في الولايات المتحدة، حيث أعلن أن «على المؤتمر أن يدعم المطالب العادلة لشعوب البلدان العربية ويسعى من أجل تسوية للنزاع في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن»⁽⁴⁾.

ومع أن وسائل الإعلام السوفييتية لم تُنشر في 25 أكتوبر إلى وجود أي توتر نوعي خاص بين موسكو و واشنطن على صلة بالحرب الشرق أوسطية، لكنها استمرت في الإشارة إلى القلق المتعلق بمصير عشرات الآلاف من ضباط وجنود القوات المسلحة المصرية الذين أصبحوا رهائن مسلوبي الإرادة في أيدي الإسرائيليين بعد أن تمكن هؤلاء من إطباق الحصار عليهم من جميع الجهات، متهمين إسرائيل بترار انتهاكاتهما قرار وقف إطلاق النار وبالسعي إلى الاستيلاء على مدينة السويس. وفي الوقت نفسه، أشادت بموافقة سوريا على قرار مجلس الأمن باعتباره «تطوراً إيجابياً ينم عن حكمة القيادة السورية ورجاحة عقلها وإحساسها العالي بالمسؤولية». وكان لافتاً أن وسائل الإعلام هذه، لاسيما الصحف المركزية الرئيسة، خلت تماماً من أي تعليق أو رأي لافت معادٍ للولايات المتحدة. أما وكالة أنباء «تاس» الرسمية، فاستمرت في نشر تقارير تؤكد استمرار التدفق الكثيف للأسلحة الأميركية إلى إسرائيل عبر أوروبا الغربية. وفي هذا السياق، سلّط تقرير تلفزيوني في موسكو الضوء على شكوى ألمانية غربية إلى السفارة الأميركية في بون بشأن شحنة الأسلحة الأميركية المرسلة إلى إسرائيل على متن سفينة إسرائيلية انطلقاً من ميناء «بريمرهافن» الألماني على شاطئ بحر الشمال.

خفض التصعيد

وأما وزارة الخارجية السوفييتية فلم تعلق على الإنذار النووي الأمريكي أو على اتهامات واشنطن بأن هناك إشارات على أن الاتحاد السوفييتي يستعد للتدخل العسكري في الشرق الأوسط. وبالطبع لم يكن هناك تقارير في الصحافة السوفييتية عن تحركات لجنود سوفييت، بينما كان الحدث العسكري الأكثر أهمية الذي غطته في ميدان الشؤون العسكرية الخارجية هو وصول بعثة عسكرية فنلندية إلى الاتحاد السوفييتي برئاسة قائد قوات الدفاع الفنلندية. وهكذا كان كل شيء هادئاً في موسكو يوم 25 أكتوبر، ولكن على السطح فقط.

«ما رأيكم أن يكون ردنا بأن لا نرد؟»

كان ذلك يوم خميس، وهو اليوم الذي يعقد فيه المكتب السياسي اجتماعاته الأسبوعية المنتظمة، والتي تبدأ عادة عند الحادية عشرة صباحاً. وخلال نقاش صباحي في مكتبي بوزارة الخارجية حول الخيارات الأمريكية المحتملة رداً على رسالة **بريجينيف** «المتوقعة» للرئيس **نيكسون**، طُلب مني فجأة أن أعلق أشغالي وأذهب إلى الكريملن عند العاشرة صباحاً. وحين وصلنا لاحقاً، نحن أعضاء «خلية الأزمة»، كانت جلسة المكتب السياسي قد بدأت للتو. وقد وجدنا مجموعة كبيرة من قيادات الحزب والوزراء، فضلاً عن شخصيات أخرى، في بهو الاستقبال بانتظار استدعائها للمشاركة في مناقشة بعض بنود جدول أعمال اجتماع المكتب السياسي، الذي يتكون عادة من عشرات البنود. أما نحن فقد دُعينا للدخول مباشرة، نظراً لأن البند المدرج على جدول أعمال الجلسة كان يخص مجموعتنا، وكان أساساً قيد البحث.

سيصبح هذا الاجتماع، الذي ترأسه **بريجينيف** وشارك في مناقشاته القادة السوفييت جميعهم تقريباً، واحداً من أهم الاجتماعات التي عقدت خلال حرب أكتوبر، إن لم يكن أهمها. وقد استغرق أكثر من أربع ساعات كُرسَتْ كلها لموضوع الحرب والإنذار النووي الأمريكي. وهكذا كان على الآخرين المنتظرين في بهو الاستقبال أن يعودوا جميعاً إلى مكاتبهم بأيدي فارغة. ومع ذلك، ما من أحد شارك في الاجتماع إلا وفهم أن النزاع كان يتجه نحو مواجهة وشيكة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. والسؤال الوحيد الذي فرض نفسه هو ما إذا كان الاتحاد السوفييتي مستعداً للتورط في حرب واسعة النطاق.

بدأ الاجتماع بعرض معلوماتي قدمه كل من وزير الخارجية، **غروميكو**، ورئيس لجنة أمن الدولة **KGB**، **يوري أندروبوف**، حول «وضعية الدفاع» الأمريكية، دون الإشارة بالطبع إلى مصدر المعلومات سوى بعبارة «رفاقنا في برلين». وكان هذا كافياً ليستنتج الجميع أن المعني بالإشارة هو ذلك «الرجل بلا وجه»، **فولف**، الذي لم يكن أحد حتى في موسكو نفسها يعرفه، سواء بالاسم أو بالصورة، باستثناء حفنة من أربعة أو خمسة أشخاص في المكتب السياسي

والجيش والمخابرات، وأن المعلومات -بالتالي- لا يرقى إليها الشك، كما خبروا ذلك سابقاً في مناسبات وأحداث أخرى عديدة أثبتت فيها «برلين الشرقية» أنها «لا تنطق عن الهوى» في معلوماتها ودقة مصادرها. أما بريجنيف، الذي كان تلقى تقريراً عاجلاً قبيل الاجتماع من أندروبوف حول الإنذار، و آخر عن القضية نفسها من مدير إدارة المخابرات العسكرية في الأركان العامة للجيش، الجنرال بيوتر إيفاشوتين، فقال إنه كان يتشاور «مع بعض الرفاق» (ربما قصد: سوسلوف، بونومارييف وكاتوشيف) قبل الاجتماع، وإنهم اتفقوا بالإجماع على أن خطاب بريجنيف المقرر إلقاؤه في افتتاح «المؤتمر العالمي» بعد الظهر، يجب أن يؤجل بسبب التطورات الجديدة. وقد وافق الجميع على ذلك.

لم يبقَ أحد في الاجتماع إلا وعبر عن سخطه من الأخبار التي تتحدث عن أن الأميركيين كانوا يعدّون جنودهم لعمل عسكري. وقد استخدم المتحدثون جميعهم لغة قوية وصفت قرار نيكسون بأنه غير مسؤول، دون أن يكونوا قد علموا بعد، بطبيعة الحال، أن نيكسون نفسه كان يغط في نومه حين اتخذ القرار من قبل كيسنجر، وربما كان لا يزال جاهلاً به وهم يناقشون الأمر في موسكو، إذا لم يكن استيقظ أو أوقف من نومه. فقد كانت الساعة لا تزال الرابعة صباحاً في واشنطن! وقد رأى البعض أنه ما من مبرر لهكذا عمل، وأنهم بصراحة فوجئوا بهذه الأخبار، بينما عبر آخرون عن الأمر بتعابير «ماركسية-لينينية» أصولية، ونظروا إليه باعتباره جزءاً من الصراع الطبقي على المستوى الدولي؛ وأخشى أن أقول إن بعضهم كرر الهذيانات نفسها التي سمعناها طوال أيام الحرب بشأن الدور الذي يلعبه السادات و الأسد في هذه الحرب الطبقيّة الكونية من موقعهما المتقدم في خندق الأمميّة البروليتارية! وقال بعض آخر متسائلاً: «يزعم الأميركيون أننا نهددهم، فكيف يدخل هذا في عقولهم؟». فعلاً، كيف يدخل في عقول الأميركيين الأغبياء والحمقى أن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يهددهم، وهو الذي ينشد ودّهم على مدار الساعة؟! وعبر العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأن الدور الحاسم للاتحاد السوفييتي في الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الدولي يجعل الإمبرياليين الأميركيين يفقدون صوابهم!

في الواقع، إن قلة قليلة جداً من المشاركين في هذا الاجتماع خطر لها أن تتكهن بأن رسالة بريجنيف الأخيرة إلى نيكسون، أو بالأحرى جملتها الملتبسة حمالة الأوجه، هي الذريعة استندت إليها واشنطن في قرارها، إلى حد أن بريجنيف نفسه تساءل: «ما علاقة الرسالة التي أرسلتها إلى نيكسون بالأمر؟». فقد كان يعتقد أن التشديد في الرسالة تمحور حول العمل السوفييتي-الأميركي المشترك بمقتضى التفاهم السري الذي جرى التوصل إليه خلال زيارة

خفض التصعيد

كيسنجر إلى موسكو، دون أن ينتبه أو يعي أن الجملة التي وردت في رسالته عن «استعداد الاتحاد السوفييتي للعمل بمفرده» هي التي أقامت الدنيا في «البيت الأبيض» ولم تقعدْها بعد. وذكّر المجتمعين برسالة نيكسون السابقة التي اقترح فيها الرئيس الأمريكي أن يمارس الزعيمان نفوذهما لوقف إطلاق النار من خلال الضغط على زبائنهما العرب والإسرائيليين. وقال غروميكو: «ليس للأميركيين أي حق في وضع جنودهم على امتداد العالم، بما في ذلك أسلحتهم النووية، في حالة إنذار. هذا انتهاك فاضح للمعاهدة السوفييتية-الأميركية لمنع الأسلحة النووية الموقعة في العام 1972». أما بودغورني فتساءل مدهوشاً: «من يتخيل أن الأميركيين يمكن أن يرتعبوا بسهولة؟ مجرد وجود احتمال بحصول عمل عسكري سوفييتي من طرف واحد تسبب بإنذار نووي! من يُلدغ من جحر مرة لا يقرب الجحر مرة أخرى، كما يقول المثل». وتوالت بعده الانتقادات الهجائية الحادة لكيسنجر، فقال كوسيجن: «كيسنجر كذب علينا عندما كان هنا. هو يفضل التآخي مع الإسرائيليين». أما أندروبوف فقال متذمراً: «هذا الأفك كيسنجر لا يلتزم قواعد اللعبة».

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الاتحاد السوفييتي مستعداً للانخراط في حرب أو مواجهة مع الولايات المتحدة، مهما كان نوعها، أجابت الأغلبية، دون استثناء ودون أي تلكؤ أو تأتأة، بـ«لا» قاطعة. فكوسيجن أكد أنه «ليس أمراً معقولاً أو منطقياً أن نتورط في حرب مع الولايات المتحدة من أجل مصر و سوريا». أما كيريلينكو فشدد على «أن الخطوات التي اتخذناها يجب أن لا تقودنا إلى حرب بأي شكل من الأشكال». وجزم بونومارييف «أننا لا نريد حرباً أخرى». وحذا حذوهم غروميكو و بودغورني وآخرون عبّروا عن آراء مماثلة. أما أندروبوف فأكد «أننا لن نطلق العنان لحرب العالم الثالث، خصوصاً حين يكون أبطال هذه الحرب صبيان المخابرات الأميركية والبريطانية وزبائنتها»، في إشارة منه إلى السادات والأسد. وفيما بعد سيضيف القول لصديقه فولف، كما يتذكر هذا الأخير، خلال لقاء جمعهما في ضاحية «بارفيخا» بعد الحرب، «آخر ما كان يمكننا التفكير به أن ندخل حرباً من أجل رجلين جاء إلى السلطة بانقلابين من صنع بريطانيا والولايات المتحدة وربيبتهم السعودية، وقررا أن يشننا حرباً ليس لاستعادة أراضيهم المحتلة، مهما ادعى خطابهما ذلك، ولكن ليحصلوا على شرعية شعبية يفتقدانها في بلديهما، ويبرما صفقات سلام مع إسرائيل بغطاء وحماية من واشنطن ويصحبها جزءاً عضوياً من دائرة النفوذ والزبائنية الأميركية في الشرق الأوسط. ولو حصل أن فعلنا ذلك [دخلنا الحرب من أجلهما] لسجلها التاريخ على أنها أكبر حماقة عرفتتها صفحاته وأكبر حماقة ارتكبتها في حياتنا».

لكن، وفي الآن نفسه، رأت أغلبية المشاركين في النقاش أن الإنذار النووي الأميركي يجب أن يُنظر إليه بوصفه تحدياً جدياً وخطيراً للاتحاد السوفييتي، وبالتالي فإنه يتطلب رداً. غير أن الآراء اختلفت حول طبيعة الرد المطلوب. فموقف وزير الدفاع، الماريشال **غريتشكو**، كان الأكثر حزمًا، إذ أصرَّ على وجوب اتخاذ إجراءات معينة، لاسيما في المجال العسكري، ونصح بإصدار مرسوم بقضي بحشد 50 إلى 70 ألف عسكري في أوكرانيا وشمال القوقاز، كونهما المنطقتين السوفييتيتين الأقرب إلى المنطقة الساخنة. كما اقترح أيضاً تعبئة جزئية للقوات العاملة وبعض قوات الاحتياط. لكنه حذّر في الآن نفسه من أن ذلك سيكون مهمة مكلفة. وقد أعجب **أندروبوف** بالفكرة، مشيراً إلى «وجوب أن نرد على التعبئة بالتعبئة». أما **كيريلينكو** ففضل الإعلان عن رفع مستوى حالة الجاهزية القتالية في عدد من المناطق العسكرية في الاتحاد السوفييتي، وهو اقتراح حظي بتأييد كل من **أوستينوف** و **كاتوشيف**.

أما إرسال جنود سوفيت إلى الشرق الأوسط فلم يتطرق إليه سوى **غريتشكو**، على الرغم من بعض التردد والتحفظ. وقال خلال نقاش ساخن: «في الماضي لم نسأل أحداً أبداً إن كان بإمكاننا أن نرسل جنوداً إلى الخارج أم لا [في إشارة منه إلى هنغاريا، خلال انتفاضة 1956، و تشيكوسلوفاكيا، خلال «ربيع براغ» 1968، و كوبا خلال «أزمة الصواريخ» في العام 1962]، ويجب أن لا نفعل ذلك اليوم»، وذكّرنا بوجود ألف وخمسمئة جندي سوفييتي في سوريا، (من الخبراء الموجودين أصلاً و طواقم فوج الدفاع الجوي الذي أرسل مؤخراً بعد واقعة إغراق إسرائيل للسفينة التجارية السوفييتية «إيليا ميتشنيكوف»)، وأنه من أجل حماية سوريا، كما يعتقد، «يجب أن يقوم هؤلاء باحتلال مرتفعات الجولان»! ورفض **كوسيجن** بشكل مطلق فكرة إرسال جنود سوفيت إلى الشرق الأوسط، وقال: «لنفترض أننا أرسلنا فرقتين إلى الشرق الأوسط، فإن الأميركيين سيرسلون مثلهما رداً على ذلك. وإذا أرسلنا خمس فرق، سيرسل الأميركيون خمس فرق. لن يكون أي طرف خائفاً من ذلك. الولايات المتحدة لن تبدأ حرباً، ونحن أيضاً ليس عندنا أي سبب لفعل ذلك». وأردف مؤكداً: «لقد أبلغت السادات بأننا لن نتورط في الحرب». وكما أشرت في الفصل الرابع، لم أجد أي دليل على أن **كوسيجن** قال ذلك في القاهرة. ولكن لا يمكن المرء أن يستبعد نهائياً أنه قال ذلك خلال مباحثاته على انفراد مع السادات؛ أو لعله تظاهر بأنه أخبر السادات بذلك لكي يظهر صلابته، وهو ما كان أمراً مرحباً به دوماً في المكتب السياسي.

أما **غروميكو** فأكد أن إرسال جنود إلى الشرق الأوسط سيؤدي - لا محالة - إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، موجهاً سؤالاً إلى زملائه: «أين يقع شفير الحرب أو الحد الفاصل بين

خفض التصعيد

السلام وحرب نووية جديدة؟ من يستطيع أن يرسم هذا الحد؟، قبل أن يؤكد على «أن علينا العمل طبقاً لاتفاقيتنا مع الأميركيين، وعلينا أن نُظهر أن الإنذار النووي لم يربعنا». وأما **أندروبوف** و**كيريلينكو** و**كاتوشيف**، ورغم تأييدهما لفكرة زيادة الجاهزية في مناطق عديدة من الاتحاد السوفييتي، فقد عارضوا بشدة إرسال جنود إلى الشرق الأوسط، وإن يكن كل منهم لأسباب مختلفة. لكن، ومن ناحية أخرى، أشار معظم المشاركين إلى وجوب اتخاذ تدابير سياسية. وعندها لم يجد **كوسيجن** بُدّاً من الالتحاق بهم وإظهار تأييده لاتخاذ هكذا خطوات. كما اقترح إرسال **غروميكو** بصحبة عدد من المستشارين العسكريين إلى واشنطن لإجراء محادثات مع **نيكسون** والتعبير عن حيرة الكريملن إزاء الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة، واستئناف الحوار معها. وحسب رأيه، سيكون موضوع المحادثات هو إرسال فرق مراقبة عسكرية سوفييتية-أميركية مشتركة إلى الشرق الأوسط. ومن وجهة نظر **كوسيجن**، فإن المستشارين العسكريين السوفييت المقترّض أن يرافقوا **غروميكو** إلى واشنطن سيكونون، بالاشتراك مع نظرائهم الأميركيين، في وضع يسمح لهم بالتوصل إلى خطة لتنفيذ عملية فعالة مشتركة تهدف إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن. و شدد على أهمية أن تتم الزيارة فوراً، أخذاً بعين الاعتبار الطابع الملح للوضع المتوتر. إضافة ذلك، كان **كوسيجن** يعتقد أن الفرص التي توفرها الأمم المتحدة ينبغي استغلالها بشكل كامل، بما يعنيه ذلك من وجوب أن يتقدم الاتحاد السوفييتي ببرنامج تدابير متماسك. والواقع هو أن ما كان يدور في ذهن **كوسيجن** لم يكن واضحاً، ولربما كان يقصد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما حصل في العام 1967 على خلفية العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، حين كان هو شخصياً من يترأس البعثة السوفييتية.

أما **كونستانتين كاتوشيف**، سكرتير اللجنة المركزية، فكان هو أيضاً يفضل سياسة سوفييتية أكثر فعالية في الأمم المتحدة. فقد كان يعتقد أن على الاتحاد السوفييتي تأييد فكرة نشر قوات طوارئ تابعة للأمم المتحدة والتعبير عن الاستعداد للمشاركة فيها، معيداً إلى الأذهان سابقة نشر قوات طوارئ أممية خلال الحرب الكورية (1950-1953)، في حال أنه «لا الأميركيين ولا الصينيين سيستخدمون حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن»، كما حرص على القول. وأما **بوريس بونوماريف** فكان هو أيضاً يعتقد بأن آلية الأمم المتحدة يمكن أن تُستخدم بشكل كامل، حيث أشار إلى «أن مجلس الأمن، وإذا ما قرر إرسال عشرة آلاف من قوات الأمم المتحدة، سيكون ذلك أمراً مفيداً». لكن المارشال **ديميتري أوستينوف**، السكرتير الآخر للجنة المركزية، شكك بجدوى ذلك وفائدته العملية، وكان يعتقد أن القاهرة ودمشق ستكونان قد سقطتا في أيدي الإسرائيليين أوتحت حصارهم، وتكون مصر وسوريا

قد استسلمتا، ويكون نظامهما قد أصبحا من الماضي، قبل أن تكون الأمم المتحدة قد نجحت في إنشاء قوات طوارئ.

تطرق المشاركون الآخرون في الاجتماع إلى مسألة الأمم المتحدة أيضاً؛ أحياناً من خلال إظهار معارفهم البائسة عن ميثاق الأمم المتحدة وحدود التفويض والوصاية اللتين يوفرهما هذا الميثاق. وهذا ما أجبر غروميكو على أن يشرح لزملائه الأحكام الأساسية لنشاط الأمم المتحدة، وأن يتحدث ضد أي اقتراح يتعارض مع ميثاقها. فقد رفض فكرة الدعوة إلى جلسة خاصة للجمعية العامة، التي لن تفعل شيئاً سوى إذكاء التوتر الدولي، حسب تعبيره. وقد أشار مرة تلو المرة إلى الاختلاف بين ضمانات تطبيق قرار مجلس الأمن ومفهوم الـ«رعاية مناسبة» الذي ورد في تفاهم الكريملن مع كيسنجر، والذي ستدار المفاوضات في ظله بين أطراف الصراع المعنيين، كما هو مفترض وفق تفسير الكريملن للتفاهم.

لم يحصل اقتراح كوسيفغن، المتعلق بزيارة عاجلة يقوم بها غروميكو وفريق من الخبراء العسكريين إلى واشنطن، بأي مساندة في الاجتماع. فبريجينيف كان يعتقد أن إرسال مندوب سوفياتي إلى واشنطن في ظل الإنذار النووي الأميركي سيُفسَّر من قبل الأميركيين على أنه برهان على خوف موسكو والضعف السوفياتي. ورأى معظم المشاركين في الاجتماع أن زيارة غروميكو إلى الولايات المتحدة لم يحن أوانها بعد. واقترح أندروبوف أن يذهب فاسيلي كوزنيتسوف، النائب الأول لوزير الخارجية و رئيس «خلية الأزمة»، إلى الشرق الأوسط بمهمة خاصة، دون أن يحدد الهدف المبتغى منها. أما غروميكو نفسه فلم يكن يريد أصلاً الذهاب إلى واشنطن، وتساءل باستنكار: «ما الهدف من ذهابي أو ذهاب أي مندوب سوفياتي آخر إلى هناك الآن؟ وهل سيغير ذلك من الوضع العسكري في الشرق الأوسط؟».

مرت ساعتان تقريباً على بدء الاجتماع، بينما كنتُ أسجل الملاحظات وأتساءل بيني وبين نفسي عن المحصلة النهائية التي ستتمخض عنها هذه المناقشات، وما إذا كانت قضية الرد الصارم على الإنذار النووي هي التي ستنتصر، وما الذي سيكون عليه نوع الرد - عسكرياً أم سياسياً؟ أما الجواب فقد فاجأني، وأخشى أن أقول إنه فاجأ الحاضرين جميعاً أيضاً، بمن في ذلك صاحب الجواب نفسه!

حين وصل النقاش إلى ذروته، تساءل بريجينيف فجأة: «ما رأيكم بأن يكون عدم الرد نهائياً على الإنذار النووي الأميركي هو ردُّنا؟ نيكسون هو أيضاً متوتر، فدعونا نهدئه». ونظراً لأن العديد من المشاركين في النقاش أصرَّ على أهمية توجيه سؤال محدد إلى الرئيس نيكسون يطلب منه أن يشرح سبب قراره باتخاذ هكذا خطوة خطيرة ومتهورة، قال بريجينيف: «لندع

خفض التصعيد

نيكسون يشرح أولاً سبب الإنذار النووي». وقد بدت الفكرة عقلانية. فلا مراسلات سابقة مع **نيكسون** ولا محادثات مع **كيسنجر** أوحت بهكذا انعطافة «حرجية» غير متوقعة في الأحداث، أي القرار الدراماتيكي الذي اتخذه **نيكسون**. ولكن كيف كان للزعماء السوفييت أن يعلموا أنه بينما كان مجلس الأمن القومي الأميركي يتخذ قراراً بالإنذار النووي، كان **نيكسون** يغط في نومه وصدى شخيره يتردد في ردهات «البيت الأبيض»؟

كان **بريجينيف** في حالة صعوبة إلى حد ما. لقد شعر بأن أغلبية المشاركين في الاجتماع كانوا يحبذون رداً ما على «وضعية الدفاع - 3» الأميركية. بعضهم كان يريده عسكرياً والآخرين سياسياً. حتى المعتدل الرصين **كوسيجن** نفسه، الأثفية الثالثة التي تحمل القدر في مطبخ الكرملين آنذاك، لم يعارض نشاطاً عسكرياً - وإن محدوداً - على الأراضي السوفييتية. ولم يكن **بريجينيف** يريد تحدي الأغلبية، وقد ردد مراراً خلال الاجتماع: «أنا أيضاً مع زيادة حالة الاستعداد العسكري، لكنني فكرت كثيراً أن ذلك سيكون تراجعاً عن سياستنا المبدئية. فلو اتخذنا إجراءات تعبوية، فإن الشعب سيبدأ بالقلق، كما أن مصداقية الاتحاد السوفييتي باعتباره في أعين العالم كله نصيراً للسلام والاستقرار العالميين ستتعرض للخطر أو على الأقل للتلطيح. ليس مهماً كم سيكون الوضع معقداً، فرغبتنا الأكيدة هي تطوير علاقاتنا مع الولايات المتحدة». كان يفضل رداً قوياً، لكن حذراً، على الإنذار النووي، لأن الاتحاد السوفييتي لم يحم بأي فعل يمكن أن يكون ذريعة لهكذا قرار، بل العكس تماماً. «فيوم أمس» (تابع القول) أعطيت حتى تعليمات بتعليق الجسر الجوي (إلى مصر وسوريا) لبعض الوقت لأرى كيف سيتفاعل الأميركيون مع الأمر. يجب أن نبحت القضية مع الأميركيين، ويجب أن لا تستفزنا اللامسؤولية الأميركية. لست ميلاً إلى اتخاذ إجراءات لجعل الجنود السوفييت مستعدين للعمل».

كان البديل **البريجينيفي**، الذي لا يتضمن أي رد على الإنذار النووي الأميركي، موضع ترحيب من قبل **بودغورني** و**غروميكو** ونائب رئيس الوزراء **كيريل مازوروف** في المقام الأول، وبعدئذ بقية المشاركين أيضاً. فقد وافق الجميع على أن هكذا رد يجب أن يكون منسجماً تماماً مع سياسة الانفراج والتعايش السلمي، وهو المبدأ الأساسي في السياسة الخارجية السوفييتية، اللينينية كما يجب التذكير دائماً !

بالإضافة إلى ذلك، اقترح **بريجينيف** إرسال رسالة إلى **كيسنجر** باسم **غروميكو** تذكر الجانب الأميركي بالتعهد السوفييتي - الأميركي بمحاولة إنهاء الحرب. وقد أصر **بريجينيف** على أن **نيكسون** و**كيسنجر** لم يحافظا على وعدهما بممارسة نفوذهما على إسرائيل لوقف

القتال. «لقد كان وعداً رسمياً، لكنهما لم يحافظا على وعدهما، وأنا مستعد لإعلان ذلك أمام مؤتمر السلام العالمي». وقد حرص على لفظ جملته البليدة الأخيرة بنبرة مشددة كما لو أنه سيقوم بعمل خارق للمألوف، من قبيل إلقاء قنبلة نووية على واشنطن! وكان يعتقد أن رسالة غروميكو يجب أن تكرر اقتراح موسكو إرسال 200 إلى 400 مراقب عسكري سوفياتي وأميريكي إلى الشرق الأوسط، حيث أشار في هذا السياق إلى «أننا موافقون على المشاركة في فرق مشتركة في حالات أخرى أيضاً». ولخص في نهاية حديثه المضمون الأساسي للرسالة السوفييتية الجديدة المقترحة على هذا النحو: «على نيكسون أن يعلم أننا مستعدون لإرسال فرق مشتركة من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط لضمان وقف إطلاق النار، وأننا لسنا مصرّين على إخراج الجنود من مواقعهم التي يشغلونها في هذه اللحظة». وغني عن البيان أن الجملة الأخيرة كانت اعترافاً وتسليماً سوفييتياً بالأمر الواقع الذي كرسه القوات الإسرائيلية من خلال احتلالها مزيداً من الأراضي المصرية والسورية لم تكن محتلة سابقاً. وقد اتخذ القرار بإرسال رسالة إلى كيسنجر وفق هذه الخطوط، لكن بعض التطورات الجديدة ستقتضي تنقيحها.

كنتُ سعيداً بهذا القرار وتنفست الصعداء، ليس لأنني فكرت بأن رسالة جديدة إلى «البيت الأبيض» ستؤدي إلى إجماع على إرسال فرق مراقبة سوفييتية-أميركية مشتركة، ولكن لأنها كانت الخطوة الأولى نحو خفض التصعيد في النزاع.

رغم اتخاذ القرار بشأن الرسالة، استمرت المناقشات طويلاً بشأن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية. وقد عبّر المشاركون جميعهم عن اعتقادهم بأن النهج السوفييتي المعتمد إزاء العرب مسوّغ وصائب، وأن كلاً من السعي لتحقيق عودة الأرض العربية التي تحتلها إسرائيل، بالطرق السياسية، وتدفق مؤون السلاح إلى البلدان العربية، يجب أن يستمرا. أما حصيلة العمليات العسكرية على جبهتي الحرب، المصرية والسورية، فجرى تقويمها باعتبارها تطوراً سلبياً جداً في غير صالح العرب، وهزيمة منكرة جديدة تُضاف إلى سلسلة هزائمهم التي لم تتوقف. ورأى بريجنيف أنه «من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إخراج الجنود الإسرائيليين من الضفة الغربية لقناة السويس دون أن تضطر مصر إلى دفع ثمن عسكري و/أو سياسي باهظ نتيجة لحماقات قادتها»، متكهناً بسقوط مدينة الإسماعيلية «خلال الساعات القليلة القادمة»، ومشدداً على «وجوب إبلاغ السادات بأننا كنا على حق، فنحن نتعاطف مع مصر، ولكن لا نستطيع أن نقلب مسار العمليات العسكرية أو غيره». أما أندروبوف فعبر عن الرأي نفسه، وقال «ضميرنا طاهر. لقد حاولنا منع العرب من الشروع

خفض التصعيد

في عمليات عسكرية لا يستطيعون أن يحصدوا منها سوى الخيبة، لكنهم لم يستمعوا لنا. ولم يكتفوا بأن طردوا مستشارينا العسكريين، بل تعاملوا معهم بأحط أشكال النذالة والدناءة، لكن حين بدؤوا القتال، لم تتأخر في دعمهم ولو للحظة واحدة رغم علمنا باتصالاتهم المريبة مع الأميركيين وحلفائهم من وراء ظهورنا». ومن المؤكد أن **أندروبوف** كان -بإشارته إلى التعامل المصري «الذل والدنيء» مع الخبراء السوفييت- يضع في خلفية تفكيره في تلك اللحظة واقعة مؤامرة **هيكل** و **كمال أدهم** والفريق **محمد صادق** و مرشدهم رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة العام 1972، حين أقدموا على اتهام هؤلاء الخبراء بـ «سرقة الذهب المصري»، و على نزع ملابسهم وتفتيشهم في مطار القاهرة، كما مر معنا.

هيكل يدفع السادات إلى تنظيم مظاهرات معادية للاتحاد السوفييتي

رغم الوضع العسكري الصعب والبائس و «الميوؤس منه» لمصر وسوريا، كما عبّر أحد المشاركين في الاجتماع، ظل الدعم الواسع للعرب موضع تشديد وتأكيد. فقد كان هناك قلق جدي من تدهور شعبية الاتحاد السوفييتي في عيون الدول العربية وشعوبها التي «تقوم ثقافتها الشرقية الغيبية والقدرية على التهرب من تحمّل المسؤولية الذاتية عن أي كارثة تتعرض لها، وتحميل الخارج، حليفاً كان أو عدواً، وحسب الحالة، وغالباً الله نفسه، المسؤولية الكاملة عن ذلك». وفي هذا السياق، أبلغ **بريجينيف** المجتمعين بحصول مظاهرات صاخبة في جامعة القاهرة وبعض الأماكن الأخرى رُفعت خلالها شعارات ضد الاتحاد السوفييتي على خلفية موقفه «المتخاذل» من الحرب. وسنعرف لاحقاً من إفادة أدلى بها **أحمد حمروش**، الضابط السابق المرتبط، كما رئيسه **السادات**، باستخبارات ألمانيا النازية قبل أن يصبح شيوعياً في حركة «حدثو» [الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني]، وقبل أن يُسرح من الجيش ويُنقل للعمل في الصحافة والمسرح القومي، أن **هيكل** شخصياً، وبنصيحة من معلمه وشريكه رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في القاهرة، **آرثر ناينر**، هو من كان وراء فكرة إقناع **السادات** بإصدار توجيهات إلى حزبه الحاكم [الاتحاد الاشتراكي] لتنظيم هكذا مظاهرات ورفع شعارات ضد الاتحاد السوفييتي «لأن من شأنها أن تحقق اصطياذ عصفورين بحجر واحد: الضغط على السوفييت لفعل شيء ما، وتحضير الرأي العام لتقبّل فكرة أن الاتحاد السوفييتي هو المسؤول عن النكسة العسكرية الجديدة. كما أن هكذا مظاهرات سيجري تقويمها لصالحنا في واشنطن وتسجيلها في رصيدنا لديها بعد الحرب، حين ستحتكر لنفسها أوراق العملية السلمية والمفاوضات مع إسرائيل»، وفق تعبير **هيكل** الذي نقله لنا لاحقاً زميله وصديقه **حمروش**، الذي سبق أن كان شريكاً له أيضاً في الاتصال بزعيم الحركة الصهيونية العالمية، **ناحوم غولدمان**، والسعي لقيامه بزيارة سرية إلى القاهرة من أجل إجراء

مباحثات مع الرئيس **ناصر!** وفي إفادة غير معروفة أدلى بها **خالد عبد الناصر**، الابن البكر للرئيس **ناصر**، خلال زيارة عمل سرية له إلى «برلين الشرقية» وأواسط الثمانينيات بترتيب من **جورج حبش** من أجل «الحصول على استشارات ونصائح أمنية لتنظيم ثورة مسلحة ضد المصالح الأميركية والإسرائيلية في مصر»، ثمّة تأكيد آخر على أن الجاسوس **هيكل** هو من نصح الرئيس **السادات** بتنظيم تلك التظاهرات، وأن قطاع الطلبة في الحزب الحاكم هو من تولى تنفيذها⁽⁵⁾.

على الرغم من هذا الجو المشحون رسمياً بالتحريض والتظاهر ضد الاتحاد السوفييتي في القاهرة، وجرّص **أندروبوف** على فزك جراح ذاكرة الحاضرين بالمزيد من الملح حين أعاد تذكيرهم بقصة إهانة وإذلال الخبراء السوفييت في مطار القاهرة، شدد المارشال **غريتشكو** بشكل لافت وقاطع على «وجوب إنقاذ القوات المسلحة لمصر الصديقة وإبقائها سليمة». أما **كاتوشيف** فكان من أصحاب الرأي القائل بأن «مصر خسرت الحرب وانتهى أمرها»، ولهذا «يجب علينا تركيز الانتباه الآن على سوريا كي لا تلاقي المصير نفسه، فأولوية المساندة يجب أن تكون لها وللعراق». واقترح في هذا السياق العمل على نصح الزعماء العراقيين بالإبقاء على قواتهم في سوريا، والتأكيد للأسد على ثبات صداقة ودعم موسكو له. وفي الآن نفسه، يجب عدم تشجيع السوريين على انتهاك وقف إطلاق النار، لأن من شأن ذلك أن يوفر ذريعة أخرى لإسرائيل كي تستمر في قضم المزيد من الأراضي السورية. وقد شاركه **بوريس بونومارييف** الرأي، معبراً عن قلقه من وضع **الأسد** فيما لو سحب العراقيون قواتهم بعد موافقة دمشق على قرار وقف إطلاق النار، كما يريد نائب الرئيس العراقي، **صدام حسين**، لاسيما وأن دمشق أصبحت في مرمى المدفعية الإسرائيلية. وكانت برقية عاجلة من السفير السوفييتي في بغداد، **فينيامين ليخاتشيف**، وصلت صباحاً وحملت معلومات مؤكدة عن أن نائب الرئيس العراقي **القوي**، **صدام حسين**، يضغط بقوة على رئيسه الضعيف، **أحمد حسن البكر**، لسحب القوات العراقية من الجبهة السورية فوراً، وهو ما سيتحقق فعلاً بعد ساعات! أما **بريجينيف** فرأى أن المجال الأساسي للتعاون السوفييتي-العربي في الظروف الراهنة يجب أن يكون موضوع تطبيق القرار 242، ربما مع بعض «التعديلات البسيطة». لكنه لم يوضح ما قصده بتعبير «التعديلات البسيطة». وفي مكان آخر من حديثه لاحظ أن «السادات ربما يدلي ببيان يتعلق بالتعديلات الخاصة بالأراضي» (العربية التي تحتلها إسرائيل)، لكنه-مرة أخرى- ترك الأمر دون توضيح أو شرح. وكان لافتاً أن أياً من المشاركين لم يتوقف عند هذه المسألة الحساسة أو يسأله عن قصده بما قاله. إلا أننا سنعلم بعد أيام أن اتصالات أردنية-مصرية-أميركية

خفض التصعيد

كانت تجري عبر القنوات الخلفية فيما يتعلق بمؤتمر للسلام يُعقد بعد الحرب على أساس «حل» القضية الفلسطينية من خلال إعادة إحياء مشروع «المملكة الأردنية الهاشمية المتحدة»، بحيث يجري إلحاق «الضفة الغربية» الفلسطينية بالأردن، وإعادة «قطاع غزة» إلى الوصاية المصرية، أي العودة إلى ما كان عليه الأمر قبل الاحتلال الإسرائيلي في يونيو 1967، باستثناء مرتفعات الجولان المحتلة التي اقترح أن تكون منطقة منزوعة السلاح وتحت السيادة السورية أو الدولية بعد الانسحاب الإسرائيلي منها أو من معظمها، بينما تكون «شرم الشيخ» المصرية في سيناء و«القدس الشرقية» منطقتين دوليتين مفتوحتين. وكانت ترويك الكريملن موافقة على هذا الحل الذي يجري تداوله في الدهايز. ولعل هذا ما جعل بريجنيف يتجنب شرح ما قصده بـ«التعديلات الحدودية» خلال الاجتماع، والاكتفاء بالتركيز على الموقف الضعيف للسادات، والتهديد الذي يتعرض له نظامه، وهلم جراً. فقد كان يعتقد أن السادات يمكن أن ينجو فقط إذا ما انسحب الإسرائيليون من الضفة الغربية لقناة السويس. وكرر بودغورني «نبوءته» عن احتمال تعرضه للاغتيال من قبل شعبه. وقد أيد بريجنيف اقتراح أندروبوف إرسال كوزنيتسوف، نائب وزير الخارجية ورئيس «خلية الأزمة»، إلى كل من مصر وسوريا، بحيث تكون واحدة من مهماته إقناع السادات بفائدة المستشارين السوفييت في إخراج الجيش المصري من عنق الزجاجة رغم أن الأمر تأخر كثيراً وربما لم يعد له أي معنى. وكان هذا قصرَ نظر غير مألوف من أندروبوف، وإن مدفوعاً بدوافع جيوسراتيجية لا أيديولوجية على غرار زملائه، حين لم ينظر إلى الأمر إلا من زاوية «تقنية» تُسقط من حسابها التاريخ «الأميري» للسياسة المصرية، حتى في نموذجها الناصري الذي تجسده مراسلات ناصر السرية مع زعماء الولايات المتحدة، لاسيما أيزنهاور، وعلاقته المزمنة مع وكالة المخابرات المركزية، ورهائنه الدائم والمزمن على واشنطن، وهو رهان لم يتوقف حتى آخر لحظة في حياته، بل حتى في المحطات التي اعترافها «سوء تفاهم عابر» بينهما بعد هزيمة يونيو 1967 حين انتهى دوره كـ«أعظم مكنسة للـCIA في الشرق الأوسط»، بما في ذلك تنسيقُه المخابراتي معها في «مكافحة الشيوعية» وتحويل القاهرة إلى أكبر قلعة وغرفة عمليات لـ«الوكالة» في المنطقة حتى العام 1965 على الأقل، وصولاً إلى السماح لها بإعادة تنشيط محطاتها في العام 1968، بفضل نصائح الجاسوسين أمين هويدي و هيكل، بعد تجميدها لبضعة أشهر وحسب!

فضلاً عن ذلك، وافق بريجنيف على اقتراح كاتوشيف منح العلاقات مع الأسد عناية خاصة، وكذلك الطلب من الرئيس العراقي، أحمد حسن البكر، الإبقاء على القوات المسلحة العراقية في سوريا أطول فترة ممكنة وحتى جلاء صورة الوضع، رغم معارضة نائبه القوي

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

صدام حسين لذلك، وهو الذي كان يرفض أساساً إرسال الجنود العراقيين إلى سوريا بناء على طلب مشغليه الأميركيين. أما التعليمات التي أعطيت لـ «خلية الأزمة» فكانت صياغة رسالتين باسم بريجنيف إلى كل من الأسد والبكر، رغم أن الوقت كان قد فات تماماً، ولم يعد لأية رسائل من هذا النوع أي معنى أو أهمية.

كان أعضاء المكتب السياسي يعتقدون أن قراراتهم، الهادفة إلى تعزيز علاقاتهم مع الدول العربية ومساعدتها على متابعة كفاحها ضد العدو الإمبريالي المشترك، تستجيب بشكل تام لمبدأ السياسة الخارجية السوفييتية: اللينينية والأممية البروليتارية!

«هناك شيء ما خاطيء في المنطق الأميركي»

خلال عرض بريجنيف لملاحظاته الختامية في نهاية الاجتماع، مرر له عضو اللجنة المركزية قسطنطين تشيرنينكو، المشرف آنذاك على مكتب شؤون المراسلات في اللجنة المركزية، وثيقة ستُعرف لاحقاً باسم «رسالة نيكسون المؤرخة في 25 أكتوبر». وكان جرى تسليم الرسالة إلى السفير دوبرنين في واشنطن عند السادسة صباحاً بتوقيت واشنطن، لكن بريجنيف لم يكن قد بدأ قراءتها بعد عند الثانية والنصف عصراً بتوقيت موسكو.

كانت الرسالة قصيرة وتقع في حوالي صفحتين فقط، وقد كُتبت باللغة الروسية. وحين نُشرت مذكرات نيكسون في العام 1978 جرى إسقاط أجزاء بالغة الأهمية منها، دون أن يُعرف حتى اليوم من قام بذلك! وما سأقتبسه أدناه هو ترجمتي الخاصة لما جرى حذفه من المذكرات قبل النشر، ولكن عن نصها الروسي الأصلي بطبيعة الحال.

بينما كان بريجنيف يقرأ الرسالة، كان زملاؤه يدونون بعض الملاحظات. وقد أبدى بريجنيف إعجابه وسعاده بحقيقة أن نيكسون وافق معه على أن «تفاهمنا على العمل بشكل مشترك من أجل السلام هو قيمة سامية» وأنه «علينا تنفيذ التفاهم» في الوضع الشرق أوسط المعقد، قاصداً بذلك التفاهم الذي أبرمه كيسنجر مع بريجنيف في 21 أكتوبر خلال زيارة الأول إلى موسكو⁽⁶⁾. وعلق بريجنيف بالقول: «هذا بالضبط ما نحاول فعله، ونحن ندعوهم ليحذوا حذونا». غير أن إشارة نيكسون إلى أن «اقتراحكم (اقتراح موسكو) القيام بنوع معين من العمل المشترك، أي إرسال فرق عسكرية سوفييتية وأميركية مشتركة إلى مصر، ليس ملائماً في الظروف الراهنة»، لم يثر أي تعليق من قبل بريجنيف⁽⁷⁾. لكن واحداً من المقاطع التالية، وقد جرى إسقاطه أيضاً، للأسف، من مذكرات نيكسون، لقي الترحيب في موسكو :

خفض التصعيد

«نحن مستعدون للشروع في أي إجراء فعال من أجل ضمان وقف إطلاق النار، ونحن على اتصال وثيق أساساً مع حكومة إسرائيل بهدف ضمان امتثالها التام لحكم قرارات مجلس الأمن» (التشديد من المؤلف).

«كان ينبغي عليهم فعل ذلك منذ أمد بعيد. أخيراً فهم الأميركيون الرسالة!» علق أحد المشاركين، قبل أن يعلق مشارك آخر بالقول «لقد فهموا أننا لن نسمح بالتعسف من طرف إسرائيل»، مقتبساً من رسالة **برجينيف** «التهديدية» على نحو حرفي تقريباً.

لم توضح رسالة **نيكسون** ماهية الخطوات التي اتخذها «البيت الأبيض» لإرغام إسرائيل على وقف القتال. لكن ذلك لم يكن مهماً بالنسبة للكرملين؛ فرسالة **نيكسون** إلى **برجينيف**، عشية وصول **كيسنجر** إلى موسكو، التي حث فيها الزعيم السوفييتي على تحقيق السلام من خلال قيادة قوية «سَيرَها أصدقاء كلِّ منا في المنطقة قيادةً مقنَّعة»، كانت تتذكرها موسكو جيداً. فإسرائيل كانت سمكة كبيرة للقلي في المقلدة الأميركية، وفق ما كان يعتقده الرأي العام الأبله خلال الاجتماع. وما كان مهماً بالنسبة للكرملين هو معلومات تتلقاها موسكو من واشنطن عن أن الأميركيين كانوا فعلاً على اتصال وثيق مع الحكومة الإسرائيلية، وأن الهدف كان ضمان امتثال إسرائيل التام لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. هذا ما كان لب المسألة بالنسبة للكرملين، و **برجينيف** خصوصاً.

لذلك كان أمراً مذهباً أن نقرأ في بعض الأدبيات أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من رسالة السوفييت «التهديدية» في 24 أكتوبر، شجعت إسرائيل على تصعيد عملياتها العسكرية بعد ذلك التاريخ. بعض المسؤولين الأميركيين، أيضاً، أكدوا أن الولايات المتحدة لم تضغط على إسرائيل خلال تلك الفترة الحرجة. وفي مقابلة خاصة بعد سنوات عديدة على تلك الأحداث، سيزعم **كيسنجر** نفسه أنه «بعد التهديد السوفييتي طلبتُ من الإسرائيليين تطوير خيار لهزيمة الجيش الثالث (المصري). وفقط بعد أن علمتُ أن الروس قد رضخوا، ضغطتُ في الواقع على الإسرائيليين بشدة يوم الجمعة 25 أكتوبر»⁽⁸⁾. ومع ذلك، فإن 25 أكتوبر 1973 كان يوم خميس في الولايات المتحدة وليس يوم جمعة، كما فات **كيسنجر** أن ينتبه، ربما بسبب تسرعه في نسج الكذبة، وربما لأن اللص، بسبب تسرعه بالذات، لا بد أن يترك خلفه دليلاً على جريمته، كما يقول علم السلوك الجنائي!

هل علينا أن نفهم أن **كيسنجر** كان يلعب دورين معاً في الآن نفسه، فيكتب رسالة إلى **برجينيف** باسم **نيكسون** الغارق في نومه وشخيره (الساعة 12:30 من فجر 25 أكتوبر) يقول فيها إن واشنطن كانت مستعدة لاتخاذ أي إجراء فعال من شأنه ضمان تطبيق وقف

إطلاق النار، و في الوقت نفسه تماماً(الساعة 11:25 مساء 24 أكتوبر، والساعة 1:35 و 1:45 من فجر 25 أكتوبر) كان يتحدث إلى السفير الإسرائيلي **سمحا دينيس** ليحثه على تطوير هجوم من أجل هزيمة «الجيش الثالث»؟ أو لنطرح السؤال بطريقة أخرى: كيف استطاع **كيسنجر** أن يعلم أنه عند الساعة 12:30 فجراً بتوقيت واشنطن (25 أكتوبر)، عندما كان يؤكد للحكومة السوفيتية أن واشنطن كانت أساساً على اتصال وثيق مع إسرائيل لضمان امتثالها التام لقرار وقف إطلاق النار، كان الاتحاد السوفيتي «يرضخ»؟ لقد اتخذ الكريملن قراراً بتجاهل «وضعية الدفاع 3» الأميركية بعد سبع أو ثماني ساعات من كتابة **كيسنجر** رسالة **نيكسون**! وكان من الممكن أن يكون القرار مختلفاً. وعندئذ، إذا كان **كيسنجر** يطلب من الإسرائيليين تطوير خيار لتدمير «الجيش الثالث» المصري، هل كان ما جاء في رسالة **نيكسون** (عن الاتصال مع إسرائيل لكي تمتثل لقرارات الأمم المتحدة) مجرد أكذوبة؟ لماذا جرى إسقاط مقطع هام من مذكرات **نيكسون**؟ هل لإثبات ادعاء **كيسنجر** «أن الضغط على إسرائيل كان بعد أن رضخ الروس»، وهو الأرجح؟! والواقع إن سبب تورط **كيسنجر** في هذه الكذبة هو أنه لا يدرك، حتى لحظة إعداد هذه الطبعة من هذا الكتاب، أن موسكو عرفت بقرار الإنذار النووي بعد أقل من ساعتين على اتخاذه، بفضل تلك الشابة الألمانية الشجاعة **أورزل لورنزن** ورؤسائها المذهلين في برلين الشرقية، لاسيما كبيرهم **فولف**، ولأن صفحات كثيرة من ملفها، كما آلاف الصفحات والملفات الأخرى غيره، جرى سحبها و/أو حرقها من أرشيف وزارة أمن الدولة «شتازي» وذراعها الخارجية HVA في نوفمبر 1989، ثم في يونيو 1990، بتوجيهات **فولف** نفسه، حين كان جدار برلين ومعه كيان ألمانيا الشرقية السياسي على وشك السقوط، وحين أصبح مؤكداً أن أرشيف «شتازي» سيؤول إلى حكومة ألمانيا الاتحادية قريباً، وبالتالي إلى أن يكون بتصرف الأميركيين كما جرى بالفعل. ولذلك لا يعلم أحد في الغرب حتى الآن، سواء **كيسنجر** أو غيره، ما الذي حصل في تلك الليلة ما بين بروكسل وبرلين وموسكو، مثلما أنني أنا أيضاً لم أكن أعلم بذلك طوال ثلاثة عقود وحتى اطلعت على «أرشيف فولف»!

ثمة شيء خاطيء في قصة **كيسنجر** كما هو واضح، إذ لا تنسجم التفاصيل كلها مع بعضها البعض. أنا في الواقع لا أعلم مضمون الاتصالات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليلة 25 أكتوبر، وللأسف فإن مذكرات **كيسنجر** والمصادر الأخرى المتاحة لي لا توضح صورة ذلك. فمن خلال مداولتي مع دبلوماسيين وقادة عسكريين وأمنيين كانوا في القاهرة في ذلك الوقت، لاسيما **كيريتشينكو**، ومن خلال تحليلي الشخصي، علي أن أستنتج - مع ذلك - أن ما ورد باسم **نيكسون** في رسالته بتاريخ 25 أكتوبر، والذي يشير إلى مساعٍ أميركية لضمان

خفض التصعيد

امتثال إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار، هو الذي يعكس الحقيقة بدقة. أما نظرية **كيسنجر** عن «الضغط على إسرائيل بعد رضوخ الروس» فلا تبدو جدية، بل يبدو أنه جرى إقحامها لاحقاً، ربما لبعض الأسباب المحلية أو حتى الشخصية.

تتابع رسالة **نيكسون**:

«في هذه الظروف، يجب أن نرى إشارتكم إلى التصرف من جانب واحد باعتباره مصدر قلق بالغ الخطورة وينطوي على عواقب لا حصر لها. من الواضح أن القوات الضرورية لفرض شروط وقف إطلاق النار على الطرفين يجب أن تكون ضخمة و تتطلب تنسيقاً وثيقاً من أجل تجنب سفك الدماء. وهذا ليس فقط متعذر التطبيق بشكل واضح، ولكن لا يلائم الوضع أيضاً»⁽⁹⁾.

هنا علق الماريشال **غريتشكو** بالقول: «أولاً وقبل كل شيء، لماذا متعذر التطبيق؟ ولماذا لا نستطيع تنسيق عملنا؟ وثانياً، إن مجرد التلويح بعمل عسكري سوفييتي - أميركي مشترك سيقود على الفور وبشكل تلقائي إلى وقف القتال، لأنه ليس بإمكان الإسرائيليين أن يتحدوا إرادة أسيادهم الأميركيين، ولأن الغنيمة الوحيدة التي أصبح يريدها العرب من حربهم هي العودة منها بالسلامة بعد انهيار وضعهم العسكري. هل هذا غير واضح؟ جوهر القضية برمتها هو أن الأميركيين يريدون فرض السيناريو الخاص بهم وبزبائنهم الإسرائيليين، ولا شيء سوى ذلك». أما موافقة **نيكسون** على إمكانية أن يكون بعض الطواقم السوفييتية والأميركية المرسلة إلى المنطقة جزءاً من قوة معززة تابعة للأمم المتحدة، فقد جرى اعتباره من قبل المشاركين في الاجتماع منسجماً مع روح المقترحات السوفييتية الهادفة إلى العمل المشترك مع الولايات المتحدة.

مع ذلك، خلقت مناشدة **نيكسون** لموسكو «من أجل العمل ليس بشكل أحادي الجانب، ولكن بانسجام وبعقول باردة»، ردوداً فعل حيوية، إذ تساءل العديد من المشاركين في الاجتماع - باستنكار وسخرية- عما إذا كان وُضع الجنود الأميركيين في حالة إنذار نووي على امتداد العالم بشكل أحادي الجانب يعني العمل بانسجام وبعقول باردة؟ أما إجابة **برجينيف** فكانت: «نحن قلنا إنه فقط إذا لم يوافق الأميركيون على العمل بشكل مشترك وفق التزاماتنا المتبادلة سوف ندرس» (وقد كرر **برجينيف** على نحو مشدد كلمة «ندرس») مسألة اتخاذ خطوات من جانب واحد. والآن، بعد أن أعلنوا إنذاراً نووياً، يتجاسرون على انتقادنا. ثمة شيء ما خاطيء في المنطق الأميركي!

لقد اقترح نيكسون تعزيز مهمة مراقبي الأمم المتحدة الموجودين أساساً في المنطقة بطواقم سوفياتية وأميركية وتجهيزات عسكرية، واعتبر ذلك «منسجماً مع رسالة وروح تفاهمنا». وخلص في رسالته إلى القول «سيكون هذا نقطة انطلاق للمفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 338، والتي يجب أن ننظمها معاً». وقد جرى التعامل من قبل المشاركين في الاجتماع مع هذا التصريح الترحيبي (الذي جرى إسقاطه أيضاً من مذكرات نيكسون بطريقة مرببة ودون أي إشارة أو تنبيه إلى ذلك) على أنه تعبير عن اهتمام نيكسون بمزيد من التعاون مع الاتحاد السوفياتي.

حظيت رسالة نيكسون - على وجه العموم - باستجابة مزدوجة في المكتب السياسي: فمن ناحية أولى، كان هناك شعور بالرضا إزاء الاستعداد الأمريكي للعمل بشكل مشترك مع الاتحاد السوفياتي و اتباع نهج سياسة الانفراج، لكن - من الناحية الأخرى - كان ثمة مفاجأة كبيرة جراء غياب أي تفسير لمسألة الإنذار النووي! وكان أعضاء المكتب السياسي على يقين تام من أنه لا نيكسون ولا كيسنجر يعتقدان بأن الاتحاد السوفياتي سيتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط، ناهيك عن فعل أي شيء من شأنه استثارة مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة. إضافة لذلك، ومن وجهة نظر الكريملن، فإن المعلومات التي توجد بحوزة الأميركيين عن الأنشطة العسكرية السوفياتية لا تعطيهم أي مبرر أو سبب فعلي للقلق لجهة ما يتعلق بعمل عسكري سوفياتي محتمل. وكان غياب أي تفسير في رسالة نيكسون لقرار واشنطن وضع القوات المسلحة الأميركية في حالة تأهب نووي دافعاً إضافياً لكل منا، نحن الذين كنا نعمل في الكريملن آنذاك، للاعتقاد بأن قرار «وضعية الدفاع 3» جرى اتخاذه أساساً بفعل ضغوط السياسة الداخلية في الولايات المتحدة. لم يكن هناك أيما دليل على أن عبارات لا تُبس في وضوحها أدلى بها برجينييف أو كوسيغن للوزير الأمريكي كيسنجر عندما كان في موسكو - لجهة أن الاتحاد السوفياتي لن يتورط في الحرب في الشرق الأوسط - قد جرى تعديلها أو تغييرها. ما الذي يفعله الدبلوماسيون الأمريكيون في موسكو، إذن؟ هذا ما سألناه لأنفسنا. هل كان لديهم أي مؤشر على أن الاتحاد السوفياتي يتجه إلى حرب؟ ألم تبرهن آلة الدعاية السوفياتية الضخمة نقيض ذلك، وهو أن زعماء الكريملن كانوا غارقين في علاقة غرامية عميقة، وفق المبادئ اللينينية، مع الولايات المتحدة، ومنهمكين في الترويج لإمكانية العيش مع الإمبريالية في غرفة نوم واحدة وسرير واحد، تطبيقاً لنظرية القائد البلشفي المؤسس؟ يبدو أن زملاءنا في السفارة الأميركية في موسكو - كما مزح أحدنا - كانوا يتاقضون روايتهم مقابل لا شيء ودون وجه حق إذا كانوا هم من أوصوا رؤساءهم في واشنطن باتخاذ وضعية الإنذار النووي!

خفض التصعيد

في أي حال، لم تلعب رسالة نيكسون دوراً هاماً في قرار الكريملن تجاهل الإنذار النووي الأمريكي. وقد جرى تقبلها ببعض الارتياح، وأعطت بريجينيف مبرراً جيداً – قبل انفضاض الاجتماع – للتصريح بأن «كلماته القوية» في رسالته السابقة إلى نيكسون أرغمت الأمريكيين أخيراً على قبول الفكرة السوفييتية بالعمل على نحو مشترك وممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل لوقف عملية الإبادة التي كانت تمارسها ضد الجيش المصري. «وهذا بالضبط ما كنا نريده»، كما قال. ولم يكن لديه سوى هذا الوهم، وهم «كلماته القوية» التي جعلت فرائص الإمبريالية ترتعد، لكي يستطيع إقناع نفسه بأنه خرج من المأزق.

فقط بعد مرور وقت طويل سنعلم أن كيسنجر، وفي الوقت الذي كان بريجينيف يرفع جلسة المكتب السياسي تقريباً، كان يبلغ نيكسون بأنه جرى وضع القوات المسلحة الأمريكية في «وضعية الدفاع 3» قبل ساعات عديدة، وأن رسالة أرسلت باسمه إلى موسكو بينما كان يغط في نومه؛ رسالة سيقروها المرسل الذي جرى انتحال اسمه وهو نائم بعد أن يكون الشخص الموجهة له قد قرأها! وكان بذلك آخر من يعلم بأمرها، فهو لم يكن جزءاً من عملية صنع القرار في تلك الليلة، ولم يجرِ حتى إطلاعه عليها قبل إرسالها، كما سيكتب المؤرخ الأمريكي البارز، والتر إيساكسون، الذي وضع بعد بضع سنوات على تلك الأحداث واحدة من أفضل سير كيسنجر السياسية⁽¹⁰⁾.

لقد سألت نفسي مراراً عما كان يمكن أن يحصل لو أن الكريملن رد على «وضعية الدفاع 3» الأمريكية بإنذار نووي سوفييتي مضاد، وبادر إلى عمل عسكري في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر؟ من المؤكد أنه من الصعب تصور أن زعماء الكريملن كانوا سيلجؤون إلى عمل عسكري واسع النطاق، في حدود معرفتي بطبيعة مزاجهم في ذلك الوقت. ولكن من يعلم؟ لقد حصل الكثير من المفاجآت سابقاً في تلك الحرب، إلى حد أنه لم يكن ممكناً استبعاد وقوع واحدة أخرى. ولحسن الحظ لم يحصل ذلك، أيّاً كان السبب.

لاحقاً سيصف كيسنجر هدوء الكريملن وردة المكبوت على أنه تقهقر سوفييتي، وعلامة على أن السوفييت أصيبوا بالهلع جراء التصميم الأمريكي⁽¹¹⁾. لكن تصرفات الكريملن ذلك اليوم، 25 أكتوبر، تدحض تفسيره، رغم أن الحصيلة الختامية لحرب أكتوبر، وبسبب الأداء العربي البائس تحديداً، أدت إلى تقهقر الاتحاد السوفييتي فعلاً في نهاية المطاف، على الأقل في منطقة الشرق الأوسط. وكان نائب رئيس الوزراء المصري، عبد القادر حاتم، رغم أنه أحد أبرز وأنجب تلاميذ وكالة المخابرات المركزية في حركة «الضباط الأحرار»، لاسيما رئيس محطتها في القاهرة أيكلبرغر، المشرف على «إذاعة صوت العرب» التي كان يديرها حاتم، وربما بسبب

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

ذلك تحديداً(!؟)، قريباً جداً من الحقيقة عندما أعلن بعد بضعة أيام على هذه الأحداث أن «التهديد السوفييتي بإرسال جنوده إلى المنطقة كان تصعيداً لإجبار الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل للتقيد بوقف إطلاق النار»⁽¹²⁾.

مع رفعه جلسة المكتب السياسي ومغادرته قاعة المؤتمرات، كان **برجينييف** يذكر زملاءه بأن «المؤتمر الدولي لقوى السلام» سيُفتتح بعد نصف ساعة، وأن الجميع مدعوون لحضور حفل الافتتاح. أما نحن أعضاء «خلية الأزمة» فجرى تكليفنا - مع عدد من مساعديه - بإعداد مجموعة كبيرة من الوثائق: رد **برجينييف** على رسالة **نيكسون** (بدلاً من الرسالة التي كان كان اقترح **برجينييف** إرسالها باسم **غروميكو** إلى **كيسنجر**)، ورسائل **برجينييف** إلى **الأسد** و**البكر** وزعماء البلدان الاشتراكية وعدد من الدول الكبرى. وكان لدينا الكثير من العمل لنقوم به.

هل كان الاتحاد السوفييتي مستعداً للتدخل؟

كيف كان ممكناً أن يتحول مزاج «هجومى» نسبياً يفضّل الانتقام من الأميركيين، كالذي أظهره زعماء الكريملن جميعهم تقريباً في مستهل جلسة المكتب السياسي، إلى مزاج توفيقى تجلّى في القرار الذي تجاهل «وضعية الدفاع3»؟ هل كان ذلك نتيجة لسطوة **برجينييف** وسلطته التي لا تقبل الجدل، أم خوفاً تسبب به الإنذار النووي الأمريكى؟

للإجابة على هذه الأسئلة، على المرء أن يضع في ذهنه بعض الأشياء: أي حرب في الشرق الأوسط لم تكن تنسجم مع سياسة الكريملن، ليس فقط آنذاك، بل منذ سنوات طويلة؛ وهي سياسة قامت على الترويج لمزايا الوسائل السياسية في تسوية نزاع الشرق الأوسط. فبعد أن أخفق زعماء الكريملن في إقناع **السادات** و**الأسد** بعدم اللجوء إلى الحرب وبالركون إلى الوسائل السياسية، اتخذوا قراراً ثابتاً و واضحاً بعدم التورط فيها، ربما لأن «بيض الحمام الذي نضعه في أعشاش **السادات** و**الأسد** وأمثالهما، لا يمكن أن يفقس سوى عن عقارب وأفاع»، كما يقول **أندروبوف** لصديقه **فولف** صيف العام 1976، حين سيكتشف حصول اتفاق ثلاثي سري بين **الأسد** و**كيسنجر** و**إسحاق رابين**، برعاية الملك الأردني، على دخول الجيش السوري إلى لبنان للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وطردها منه. وبناء على ذلك، لم يكن هناك ضرورة لاتخاذ تدابير عسكرية تهدف إلى توريث الاتحاد السوفييتي في «حرب عالم ثالثة»، لاسيما حين يكون أبطالها من «صبيان المخابرات البريطانية والأميركية على غرار **الأسد** و **السادات**»، وفق تعبير **أندروبوف** نفسه، المشار إليه سابقاً. كما أن الاتحاد السوفييتي لم يكن مستعداً، سياسياً ونفسياً، للانخراط في حرب يمكن أن تتحول بسهولة إلى

خفض التصعيد

مواجهة نووية مع الولايات المتحدة. وكان الزعماء السوفييت، خصوصاً العسكريين منهم، يعرفون ذلك ويفهمون معناه أفضل من أي أحد آخر. وهذا ما كان السبب الأساسي الذي وقف وراء قرار الكريملن تجاهل الإنذار النووي الأمريكي.

إذن، كيف يمكن المرء أن يفسر عدداً من الأعمال العسكرية السوفييتية التي تسببت، كما يُزعم، في إقدام الولايات المتحدة على اتخاذ «وضعية الدفاع 3»؟

خلال مؤتمره الصحفي بتاريخ 26 أكتوبر 1973، سئل وزير الدفاع الأمريكي **جيمس شليزنجر**: هل تستطيع أن تخبرنا ما هي الخطوات التي اتخذها الاتحاد السوفييتي ودفعتنا إلى الإنذار العسكري؟ وقد أجاب بالقول: «سأذكر عدداً منها... لقد كنا على اطلاع بأن السوفييت وضعوا قواتهم المحمولة جواً في حالة إنذار شامل. إضافة لذلك، تضاعل عدد رحلات الجسر الجوي ابتداءً - كما أعتقد - من يوم الإثنين [22 أكتوبر]، وصولاً إلى توقفها تماماً يوم الثلاثاء»⁽¹³⁾. وفي 23 أكتوبر، تلقى الرئيس **نيكسون** تقريراً استخبارياً يزعم أن أكثر من أربع فرق سوفيتية محمولة جواً وضعت في حالة إنذار، سرعان ما وصل عددها إلى سبع فرق (حوالي 50 ألف جندي)، وأن القوات البحرية السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط زاد عددها إلى خمس وثمانين قطعة⁽¹⁴⁾. هذا فضلاً عن أن إنشاء مقر قيادة للقوات المحمولة جواً في الجزء الجنوبي من الاتحاد السوفييتي (القوقاز)⁽¹⁵⁾، وإطلاق صواريخ «سكود» على الجنود الإسرائيليين في «الفرسوار» و«العريش»، ونقل أعتدة و وسائل قتالية نووية عبر مضيق البوسفور، إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁶⁾، كان من بين الأعمال العسكرية السوفييتية التي أشيرَ إليها باعتبارها أدلة أكثر من كافية وأكثر من واضحة على وجود استعدادات سوفيتية للتدخل في الحرب، ومبرراً للولايات المتحدة لاتخاذ «وضعية الدفاع 3».

في الواقع، ومنذ الأيام الأولى للحرب، كان الاتحاد السوفييتي اتخذ بعض الاحتياطات الروتينية الطبيعية، أخذاً بعين الاعتبار ظروف التوتر الدولي الشديد، وأن الحرب تحصل في جواره المباشر. وكان ثمة العديد من الإنذارات العسكرية المحلية للقوات السوفييتية خلال أزمة الشرق الأوسط في السنوات التي سبقت حرب أكتوبر. كما أن الجسر الجوي والبحري غير المسبوق، الذي جرى إنشاؤه بشكل أساسي من قبل القوات المسلحة السوفييتية وبإشراف تام من وزارة الدفاع، كان يجب أن تتوفر له حماية، خصوصاً وأن طائرات النقل العسكرية السوفييتية المتجهة إلى مصر وسوريا كان عليها أن تطير مسافة تقارب ثلاثة آلاف كيلو متر، معظمها في المجال الجوي لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى (ألمانيا الديمقراطية، هنغاريا،

بلغاريا، رومانيا، ويوغسلافيا) حيث ينتشر الجنود السوفييت في أغلبيتها بحكم عضويتها في معاهدة «حلف وارسو». ولذلك، فإن العديد من الفرق السوفييتية في أوروبا الشرقية كانت توضع في حالة جاهزية متعاضمة بالتزامن تقريباً مع انطلاق الجسر الجوي. أما التدابير الإضافية في القوى البحرية وبعض الفرق المحمولة جواً فقد جرى اتخاذها بعد الغارة الجوية على دمشق، التي استهدفت المركز الثقافي السوفييتي، وإغراق السفينة التجارية السوفييتية «إيليا ميتشينكوف»، فضلاً عن أن الجزء البحري من عملية نقل السلاح والذخائر إلى مصر وسوريا كان بحاجة لمواكبة وحراسة من قبل قطع بحرية غير موجودة أصلاً في البحر المتوسط، وكان لا بد من إرسالها إلى المنطقة للقيام بهذه المهمة. وبعد أن ناشد السادات كلاً من **بريجينيف** و**نيكسون** وحثهما على إرسال فرق سوفييتية وأميركية مشتركة للإشراف على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، فإن مجموعة سفن سوفييتية في البحر المتوسط أجرت مناورات بأوامر وزارة الدفاع. وقد اعترف السادات بذلك الرد السوفييتي⁽¹⁷⁾. إضافة لذلك، كانت هناك مناورات خريفية مخطط لها مسبقاً أجريت في المناطق العسكرية السوفييتية في جبال «الكاربات Carpathians» [المتدة وسط وشرق أوروبا] و«شمال القوقاز». وهذه الأنشطة العسكرية كانت كلها مكشوفة من قبل الولايات المتحدة وبلدان أخرى، نظراً لأن معظمها كان مُجدولاً مسبقاً بشكل معلن، لاسيما مناورات «جبال الكاربات» الخريفية السنوية. ومع ذلك، لم يقيم الجنود السوفييت بأية تحركات مهمة غير طبيعية خلال الحرب. «فالسوفييت لم يحركوا أية قوات»، كما اعترف **شليزنجر**⁽¹⁸⁾.

في الواقع، إن زيادة عدد قطع الأسطول السوفييتي في البحر المتوسط بنحو عشرين قطعة كان بالدرجة الأولى رداً على الزيادة الكبيرة في عدد السفن الأميركية في المنطقة، وعلى مناورات الأسطول السادس شرقي المتوسط، فضلاً عن الحاجة إلى مواكبة وحراسة سفن الشحن العسكرية السوفييتية، لاسيما بعد إقدام إسرائيل على استهداف المركز الثقافي السوفييتي في دمشق (9 أكتوبر) وإغراق سفينة الشحن التجارية «إيليا ميتشينكوف» في ميناء طرطوس بعد ثلاثة أيام على ذلك، كما أشرت أعلاه. وبعد الحرب تحدثت مع قائد غواصة نووية سوفييتية، فأخبرني أنه في الأسبوع الثاني من أكتوبر أعطيت له الأوامر بأن يأتي بغواصته إلى البحر المتوسط وأن يباشر تعقب حاملة الطائرات الأميركية «جون كينيدي»، التي جاءت من المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط مع طائراتها القاذفة. كما أن العديد من السفن الأميركية الأخرى جرى وضعها أيضاً على لائحة الاستهداف من أجل مهاجمتها فوراً عند ورود أوامر. فهل كان الأميركيون يعرفون أنهم كان يجري تتبع أثرهم وأنهم وُضعوا على لائحة الأهداف؟ هذا

خفض التصعيد

ما سألته. وكان قائد الغواصة يعتقد ذلك. ولكن ما الذي كان يمكن أن يفعلوه؟ ففي الوقت نفسه جرى تنبيه قائد الغواصة من قبل رئيس أركان الأسطول البحري السوفييتي في المتوسط بأن يضبط نفسه، فأي مبادرة إلى إطلاق نار دون أمر خاص من موسكو كان ممنوعاً الإقدام عليها. وقد جرى إرسال تنبيه مشابه إلى قادة غواصات آخرين. لكن أمر الاستهداف لم يأت من موسكو أبداً، كما أضاف القائد. وقد سألته عما إذا كان يشعر بالأسف لذلك، وكانت إجابته بالنفي القطعي. لكنني فهمت منه أنه كان سيطيع الأوامر بإطلاق النار وينفذها دون أي تردد لو أن موسكو قررت الرد على «وضعية الدفاع3» بطريقة هجومية. وكان من الصعب تصور عواقب هكذا أمر.

أما تعليق عمل الجسر السوفييتي في 24 أكتوبر فقد فسره بريجينيف للمكتب السياسي على أنه إشارة على حسن النوايا السوفييتية والرغبة في تهدئة التوتر في الشرق الأوسط وفحص كيفية تفاعل واشنطن مع هذه المبادرة من جانب واحد. فهل كان يقول الحقيقة لزملائه فعلاً؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فقد كان بالإمكان اعتراضه من قبل أي من المشاركين الآخرين الذين كانوا يعرفون أسباباً أخرى لقرار الكرملن تقليص أو وقف رحلات الجسر الجوي، في حال وجود هكذا أسباب، أو على الأقل الاستفسار منه عما لا يعرفونه. وسيزعم كيسنجر لاحقاً أنه علم مساء 24 أكتوبر أن ثمانى طائرات نقل عسكرية سوفييتية من طراز «أنتونوف»، كل منها تستطيع نقل مئتي جندي أو أكثر، جرت جدولة طيرانها من العاصمة الهنغارية، بودابست، إلى القاهرة⁽¹⁹⁾. لكن مناقشات المكتب السياسي لم تتضمن حتى إشارة واحدة على وجود هكذا حركة، ولاحقاً، بعد سنوات طويلة، لم أستطع الحصول على أي دليل أو إفادة من جنرال واحد في الأركان يؤكد هذا الادعاء.

وبقدر ما يتعلق الأمر بواقعة إطلاق صواريخ «سكود» الثلاثة في 22 أكتوبر على منطقة «العريش» و«الدفرسوار»، فإنه من المستحيل أن يكون جرى ترتيبها بهدف إظهار الاستعداد السوفييتي للانخراط في الحرب. ومع ذلك، وإذا كان علينا الحكم من خلال نتائج الواقعة، فإنني أخشى أن أقول إن حصولها كان أقرب إلى إثبات العكس!

هنا لا بد من بضع كلمات بشأن الدور الذي اضطلع به المكتب السياسي في اتخاذ إجراءات عسكرية خلال حرب أكتوبر. فبموجب التفويض الممنوح له والممارسة المعمول بها، يتخذ القرارات المتعلقة فقط بالأعمال العسكرية الهامة و واسعة النطاق، مثل التعبئة العامة أو الجزئية والتحركات الأساسية للقوات، وبشكل خاص من منطقة عسكرية إلى أخرى داخل الاتحاد السوفييتي، والمناورات الكبرى، لاسيما غير المخطط منها، ونشر واستخدام أي نوع من

أسلحة الدمار الشامل، ووضع القوات المسلحة السوفييتية في حالة إنذار، سواء في منطقة عسكرية واحدة أو عدة مناطق، وبعض الأمور الأخرى. وخلال حرب أكتوبر لم يناقش المكتب السياسي أيّاً من هذه القضايا. أما الإعلان عن رفع درجة الجاهزية في فرقة واحدة أو عدة فرق، والتحركات والمناورات المخططة في منطقة عسكرية أو لمجموعة من القوات السوفييتية في الخارج (على سبيل المثال في ألمانيا الشرقية أو هنغاريا)، فكان يدخل في إطار سلطة وزارة الدفاع. وحتى فيما يتعلق باستعراض عسكري للقوة دون تعزيزات في الأفراد أو الأسلحة، لم يكن هناك حاجة لمصادقة المكتب السياسي عليه. وحتى خلال سنوات ديكتاتورية ستالين، عشية الغزو الهتلري للاتحاد السوفييتي في يونيو 1941، فإن مفوض الشعب للقوى البحرية، نيكولاي كوزينيتسوف، وضع البحرية السوفييتية في حالة استعداد قصوى دون مصادقة مسبقة من ستالين والمكتب السياسي. ونظراً لأن الكريملن اتخذ قراراً يقضي بوجوب بقاء الاتحاد السوفييتي بعيداً عن الحرب، كان على وزارة الدفاع أن تحصر أنشطتها في اتخاذ التدابير الاحتياطية التي يُحدّد نطاقها من قبل الوزارة نفسها. وهذا هو السبب في أن الأعمال العسكرية المذكورة أعلاه لم يجر بحثها بشكل موسع في المكتب السياسي. وأتذكر، رداً على بعض التقارير في الصحف الغربية التي أشارت إلى «تحرك وحدات سوفييتية كبيرة في وسط أوروبا»⁽²⁰⁾، أن غريتشكو قال ذات مرة إن هذه التحركات «مناورات الخريف الروتينية». ومن المؤكد أيضاً أن بعض المسائل الحساسة المتعلقة بالنشاط العسكري السوفييتي كانت تبحث في دائرة ضيقة جداً من المعنيين، أحياناً من قبل بريجينيف وغريتشكو وحدهما أو بمشاركة رئيس الأركان، كوليوكوف، وليس من قبل المكتب السياسي.

كان للماريشال غريتشكو، وهو أحد محاسيب بريجينيف المقربين، حرية واسعة نسبياً في التصرف. وكانت لديه عادة في إجابته على الأسئلة التي يطرحها زملاؤه في المكتب السياسي بشأن تطورات الحرب في الشرق الأوسط: «لقد أخبرت ليونيد إيليتش (بريجينيف) بالأمر للتو». وكان هذا كل شيء. من المؤكد أنه كان أحد «المتهورين» في وزارة الدفاع، ويُعتقد أن القوات المسلحة السوفييتية يجب أن يكون الوضع العالمي عموماً تحت سيطرتها، ليس فقط من خلال تفوقها الشامل، ولكن أيضاً من خلال وجودها في مناطق مختلفة من العالم، والشرق الأوسط بشكل خاص. وبعض تصرفاته وتصريحاته (من قبيل إعطاء الأمر بإطلاق صواريخ «سكود»، والاقتراح باحتلال مرتفعات الجولان) كانت من طبيعة استفزازية، ولكن لم تحظ بأي تأييد من قبل المكتب السياسي أو حتى بريجينيف نفسه. وفي الواقع، لم يكن غريتشكو ليتجراً على تحدي «الفريق» و«قيادته الجماعية». وكقاعدة عامة كان يتراجع عن مواقفه.

خفض التصعيد

فبعد أن كان هجومياً في بداية الاجتماع الهام للمكتب السياسي في 25 أكتوبر، أرغم على الموافقة على أن القوات المسلحة السوفييتية ليست مستعدة للتدخل، وشارك **بريجينيف** اقتراحه بالامتناع عن أي تظاهرة عسكرية (عرض للقوة) رداً على «وضعية الدفاع3».

لم تقدّم التصرفات العسكرية السوفييتية، وبعضها بولغ فيه بشكل فظيع في الغرب، سبباً كافياً للاشتباه بأن الاتحاد السوفييتي سوف يتدخل من طرف واحد. وكان **ألكسندر هيغ**، ذو الخلفية العسكرية العالية والمجربة، وكنائب رئيس أركان سابق متطرف في كراهيته للسوفييت، مصيباً تماماً حين قال: «إنهم (زعماء الكريملن) ليسوا بصدد إقحام قواتهم في نهاية الحرب»⁽²¹⁾. وقد أكد مسؤول في البنتاغون تحليل **هيغ** حين أشار إلى أن «أنشطة القوات السوفييتية في 24 أكتوبر لم تتسبب بحد ذاتها في إنذار غير ضروري في وزارة الدفاع» الأميركية⁽²²⁾.

أما **كيسنجر** فكتب لاحقاً يقول إنه وزملاءه كان عليهم الرد، على ما أشير إليه بشأن احتمال قيام السوفييت بعمل عسكري من جانب واحد، بطريقة تصعق السوفييت وتجعلهم يتخلون عن ذلك. لكن النتيجة الملموسة الوحيدة عملياً لـ «وضعية الدفاع3» كانت أن **بريجينيف** أجل افتتاح «المؤتمر الدولي لقوى السلام» ليوم واحد، ليكون في اليوم التالي، 26 أكتوبر. وهذا كل شيء!

بعد انتهاء اجتماع المكتب السياسي، ذهب أعضاء «خلية الأزمة»، بمن فيهم أنا، وبعض مساعدي **بريجينيف** إلى قاعة العشاء في الكريملن. وخلال فترة العشاء المتأخر، تناقشنا حول «وضعية الدفاع3» ورسالة **كيسنجر** وقرار المكتب السياسي؛ وكنا بعيدين جداً عن الاتفاق، بينما كان معظمنا في حالة ارتباك وحيرة إزاء الإنذار النووي الأمريكي ودوافعه الحقيقية. كان من الصعب تصديق ذلك، فبعد المحادثات السوفييتية-الأميركية الناجحة في موسكو، وبعد تعاون في مجلس الأمن أفضى إلى تبني قراراتين بوقف إطلاق النار، تقوم واشنطن بإجراء عسكري كبير معادٍ للسوفييت. بالنسبة للبعض منا، بدت رسالة **نيكسون** هي الأخرى خارج السياق وشديدة الغرابة. فهي لم تتضمن أي تفسير لـ «وضعية الدفاع3»، كما أنها - في واقع الحال - أقرت بعدم جدوى المقترحات الخاصة التي تقدم بها **بريجينيف** في رسالته الأخيرة. وأخيراً، فإن **نيكسون** لم يطلب من **بريجينيف** أن يلغي أو يمتنع عن أي نشاط عسكري سوفييتي. مع ذلك، ورغم شكوكنا القوية، كان هناك إجماع على أن السبب الأساسي لاتخاذ «وضعية الدفاع3» هو أن الأميركيين كانوا يخشون عملاً عسكرياً سوفييتياً أحادي الجانب في الشرق الأوسط. وهذا «ليس سيئاً... فالأهم هو أن الأميركيين مرتعبون منا، وأن بقية

العالم سوف تحترمنا»، كما قال أحد زملائي. بل إن الكثير من الزملاء المشاركين في الحديث وجدوا العزاء في «هلع» الأميركيين.

ما كان يقلقني حقاً هو موقف العديد من المشاركين في الدردشة إزاء قرار المكتب السياسي تجاهل «وضعية الدفاع3» الأميركية. فقد كانوا يريدون رداً قاسياً. فأحدهم، وكان شاباً نسبياً من اللجنة المركزية للحزب، رأى أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يريد مساعدة العرب، فعليه أن يرسل الجنود دون تأخير إلى هناك. فقد كان واثقاً من أن الأميركيين سوف «يبتلعون» تدخله في الشرق الأوسط كما ابتلعوا من قبل تدخله خلال أزمتي هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا (1956 و1968 على التوالي). ولم أشاطرهم هذه الآراء بالطبع، وساندت بصدق قرار المكتب السياسي تجاهل الإنذار النووي، لكنني - بصدق أيضاً - أحببت حقيقة أنه كان هناك عدد لا بأس به من الصقور الذين يتحدثون بصراحة في أوساط الجيل الأكثر شباباً من البيروقراطية السوفييتية. بل إن مفاجأتي كانت أكبر حين سمعت تقويماً مشابهاً مساء اليوم ذاته حين كنت في حديث غير رسمي مع عدد من أصدقائي في وزارة الخارجية. ف«القادة العجائز لا يصلحون لشيء»، كما قال أحد نوابي، في إشارة منه إلى **بريجينيف** وأعضاء المكتب السياسي الآخرين. فهم «جبنا»، وكان عليهم الرد على التحدي الأمريكي، على الأقل بالطريقة نفسها.

«بزنس .. كالمعتاد»

عند الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة 26 أكتوبر، افتتح «المؤتمر العالمي لقوى السلام» في «قصر المؤتمرات» بالكريملن، بحضور ثلاثة آلاف مندوب يمثلون 144 بلداً و ألفاً ومئة حزب ومنظمة وحركة سياسية، بمن في ذلك رؤساء وممثلو 120 منظمة وطنية ودولية. وقد منح هؤلاء الشخصيات مبرراً للمنظمين لكي يزعموا أن المؤتمر كان «حدثاً لا سابق له في تاريخ حركات السلام لدى الشعوب، بفضل عدد المنظمات التي منحته مساندتها وأهمية البرنامج الذي يتبنى جميع القضايا المتعلقة بالسلام العالم والافاق المواتية على نحو متزايد للعمل المشترك» (23).

في مقصورة الشرفة جلس **برجينيف** ببيزته الرمادية الداكنة المزينة بصفوف كاملة من أعلى الأوسمة السوفييتية التي تثقل كاهله. وكان إلى جانبه كل من **بودغورني** و**كوسيجن** و**غروميكو** و**كيريلينكو** ومعظم أعضاء المكتب السياسي، باستثناء شخصيتين هامتين، رئيس لجنة أمن الدولة، **أندروبوف**، ووزير الدفاع، **غريتشكو**، اللذين لم يحضرا جلسة الافتتاح. فقد طلب منهما **برجينيف** أن يبقيا بعيداً و يهتما بأمن المؤتمر وقصر المؤتمرات. «فمن يدري ما

خفض التصعيد

الذي يمكن أن ينتظره المرء من المخبولين الأميركيين»، كما قال لنا خبير عسكري يشاركنا أعمال «خلية الأزمة»!

افتتح المؤتمر رئيسُ اللجنة التحضيرية وأمين عام «مجلس السلم العالمي»، زعيم الحزب الشيوعي الهندي روميش شاندر، موجهاً خطابه إلى «العزير ليونيد إيتش بريجنيف»، ومعبراً عن امتنانه للمبادرة السوفييتية في «الحفاظ على السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم». وكان بريجنيف نشواناً بالتحيات التي يتلقاها في جلسة افتتاح المؤتمر، مشفوعاً بالألقاب التي تقرن اسمه بالسلام والعدالة ومواجهة المخططات الإمبريالية المعادية لمصالح الشعوب، بينما كانت تصله في مقصورة الشرفة، من حين إلى آخر، قصاصات ورقية صغيرة من أندروبوف وغريتشكو تتضمن تقارير ومعلومات موجزة عن آخر ما يتعلق بـ «وضعية الدفاع 3» الأميركية. ولم تكن هناك أخبار مقلقة، وهذا ما جعله سعيداً.

في تلك الأثناء كنا نصوغ وثائق من أجل إرسالها باسم بريجنيف إلى عدد من رؤساء الدول. الأكثر أهمية من بينها، والأكثر بساطة في آن معاً، هي رسالة بريجنيف إلى نيكسون. فأتساءل صياغة الرسالة، استرشدنا بالنقاط التي خلص إليها بريجنيف في اجتماع المكتب السياسي: (1) - على امتداد أيام الحرب كان الاتحاد السوفييتي مسانداً بحزم وباستمرار للعمل السوفييتي-الأميركي المشترك؛ (2) - لقد أعلن قادة الاتحاد السوفييتي أنهم سيكونون مرغمين على القيام بإجراءات أحادية الجانب فقط إذا ما رفضت الولايات المتحدة العمل المشترك؛ (3) - بما أن نيكسون وافق الآن على العمل سويةً مع الاتحاد السوفييتي من أجل إرسال مجموعة من المراقبين الأميركيين والسوفييت إلى مصر، فإن الحاجة إلى عمل سوفييتي من جانب واحد قد انتفت؛ (4) - إن الاتحاد السوفييتي أخذ علماً بتعهد نيكسون بضمان امتثال إسرائيل التام لقرار مجلس الأمن 338؛ (5) - أخيراً، إن الكريملن ينتظر تفسيراً وافياً من الجانب الأميركي لسبب إعلانه الإنذار النووي.

جرى إرسال مسودة الرسالة إلى «قصر المؤتمرات» في الكريملن لكي يطلع عليها بريجنيف و غروميكو ويصادق عليها؛ لكنهما حذفوا الفقرتين الرابعة والخامسة من المسودة قبل إرسال الرسالة إلى واشنطن مساء 25 أكتوبر. وعلل غروميكو الأمر بأنه «علينا أن ندع الأميركيين أنفسهم يحاولون تبرير تصرفهم الجامح». وكانت الجملة المفتاحية في الرسالة تلك التي تقول: «نظراً لأنكم مستعدون الآن، كما نفهم، لإرسال مجموعة من المراقبين الأميركيين من أجل المهمة نفسها (ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن)، فإننا نوافق على العمل معاً بشأن هذه المسألة». وسرعان ما أصبح رد الفعل السوفييتي «الرصين» على «وضعية الدفاع 3»

عنواناً رئيساً في الأخبار وموضع ترحيب في الغرب. وقد عزا الكثير من المراقبين تبريد الأزمة إلى عدم وجود استعداد لدى الاتحاد السوفييتي لإرسال وحدات مسلحة إلى الشرق الأوسط، وموافقة متزامنة من الأميركيين على المشاركة في قوة مراقبين (24).

كذلك ردت السفارة السوفييتية في واشنطن بهدوء وبرود على التطورات الدراماتيكية التي شهدتها ليلة 24 أكتوبر. ويذكر **دوبرنين** أنه لا هو ولا زملاءه في السفارة أفرطوا في التفكير في العواقب السلبية المحتملة لرسالة **بريجينيف** «المتوقعة» أو للإنذار النووي الأمريكي. فقد كان لديهم اعتقاد بأن تلك الأحداث جرى خلقها بشكل مصطنع وكان سببها - جزئياً - طموح **كيسنجر** الشخصي. فهذا الأخير، ومن خلال التهويل من أمر التهديد الذي لَوَّح به **برجينيف** لجهة العمل الأحادي الجانب من قبل الاتحاد السوفييتي، كان يحاول - كما يعتقد **دوبرنين** - أن يجعل الإسرائيليين أكثر تعاوناً في مسألة وقف إطلاق النار، وأن اتخاذ «وضعية الدفاع» كانت بسبب رغبته في إرضاء اللوبي الإسرائيلي من خلال إظهار المساندة الأمريكية القوية لإسرائيل. ومن وجهة نظر **دوبرنين**، التي عبّر لي عنها بعد سنوات من الحرب، فإن **كيسنجر**، «لو كان يعتقد فعلاً بأن العمل العسكري السوفييتي أحادي الجانب كان وشيكاً، لما كان غامر على الإطلاق بتحمل مسؤولية اتخاذ القرار في مجلس الأمن القومي الأمريكي دون مشاركة **نيكسون** الذي كان يغط في نومه، لأنه كان يدرك تماماً أنه سيُتهم من قبل قطاع واسع من الأميركيين بأنه تسبب في هذه الأزمة لأسباب ذاتية تتعلق بانتمائه وتعاطفه الديني كيهودي مع إسرائيل، وليس حرصاً منه على المصالح القومية للولايات المتحدة. وهو لم يكن مستعداً لتحمل اتهام حساس أو مسؤولية خطيرة من هذا النوع». وكان **دوبرنين** من أصحاب الرأي القائل بأنه لو ترأس **نيكسون** اجتماع 24 أكتوبر، بدلاً من أن يغط في نومه ويستسلم لشخيره، لما كان جرى اتخاذ قرار «وضعية الدفاع» أصلاً. ذلك أن قضية «ووترغيت» لم تلعب أي دور فعلي في ذلك. وكان القرار هو ابن **كيسنجر** الشرعي أكثر من كونه ابن **نيكسون**، حسب تعبيره.

أما الرجل الثاني في السفارة، **فورنتسوف**، الذي شارك **دوبرنين** وجهة نظره، فرأى أن القرار كان «ربحاً مزدوجاً صافياً» بالنسبة لـ **كيسنجر**. فهذا الأخير كان يعلم على نحو يقيني أن الاتحاد السوفييتي لن يتدخل في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه سيجري النظر إليه باعتباره «منقذ إسرائيل». ويذكر **دوبرنين** أنه خلال حفل استقبال يوم 25 أكتوبر عبّر لـ **كيسنجر** عن استيائه من القرار الأمريكي باتخاذ «وضعية الدفاع» واستنكاره له. فكان جواب **كيسنجر** من كلمتين فقط، ولكنهما معبرتان عن واقع الحال: «هَوْن عليك، أنا تولى. خذ

خفض التصعيد

الأمر ببساطة «Take it easy». أما سفيرنا في القاهرة، **فلاديمير فينوغرادوف**، فزعم أنه حين التقى **كيسنجر** خلال زيارة الأخير إلى القاهرة في 7 نوفمبر 1973 وسأله عن السبب الذي دفع واشنطن إلى إعلان حالة الإنذار، كان جوابه إن الأمر «كان نتيجة لهلع **نيكسون** واضطرابه»، وكان **كيسنجر** كاذباً بطبيعة الحال في إجابته، كما في كثير من الأحيان، ذلك لأن **نيكسون** كان يغط نومه وآخر من علم بالأمر في «البيت الأبيض»⁽²⁵⁾. ولكي نكون صادقين، لم تحظ آلية صنع القرار، التي أنتجت «وضعية الدفاع 3» في تلك الليلة، بأي نوع من التحليل الشامل الذي تستحقه، حتى هنا في الولايات المتحدة نفسها.

أياً كانت دوافع **كيسنجر** لإلقاء تبعة المسؤولية كاملة في اتخاذ قرار «وضعية الدفاع 3» على كاهل رئيسه، فقد كان الاعتقاد الراسخ في موسكو أن «ووترغيت» حوّلت انتباه **نيكسون** عن أزمة حرب أكتوبر. وكانت تقديرات **نيكسون** المختلفة بشأن وقائع 24 و 25 أكتوبر موضع اهتمام أيضاً في موسكو. فعند نهاية حرب أكتوبر، لاحظ **نيكسون** في حديثه إلى **دوبرنين** أن «كل ما حصل هو مجرد حدث عَرَضِي؛ وإذا ما تحدثت كإنسان عادي، فإنه قاسٍ بالنسبة لي أحياناً»، كما قال. مع ذلك، وحين تحدث علناً، فإنه أعطى تقديراً مختلفاً. ففي مؤتمره الصحفي في 26 أكتوبر وصف ما حصل بأنه «أزمة حقيقية»، مشدداً على أنها «الأزمة الأكثر صعوبة التي واجهناها منذ مواجهة [أزمة الصواريخ] الكوبية في العام 1962»⁽²⁶⁾.

يوم الإنذار النووي، 25 أكتوبر، عرض **كيسنجر** على **دوبرنين** وجهة نظره الاستهلاكية حول مؤتمر الشرق الأوسط المقبل. فقد افترض أن المؤتمر سيعقد في جنيف خلال أسبوعين أو ثلاثة، بمشاركة كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، وأن مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى سيمثل الرئيس **نيكسون** في جلسة الافتتاح وخلال معظم المراحل الهامة من المفاوضات التي ستلي المؤتمر. وقال إن الشخص الذي سيقود الوفد الأميركي لم يتم اختياره بعد، ولكنه سيكون شخصية عامة معروفة جيداً أو دبلوماسياً يتمتع بالخبرة. كما أنه أبلغ **دوبرنين** بأن رئيسة الوزراء الإسرائيلية **غولدا مائير** وافقت أخيراً على «التفاهم» الذي جرى التوصل إليه في موسكو لجهة ما يتعلق بعبارة «تحت رعاية مناسبة» الواردة في الفقرة الثالثة من القرار 338. وقد فهم الأمر من قبلها على أن المفاوضات بين الأطراف ذات العلاقة ستحصل بمشاركة فعالة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في البداية وفيما بعد خلال سير المفاوضات عندما يجري البحث في القضايا المفتاحية المتعلقة بالتسوية. وفي الوقت نفسه، فقد نقل إلى **دوبرنين** إصرار **مائير** على أن أية مفاوضات يجب أن تسبقها «عودة أولادها إلى

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

الوطن»، في إشارة منها إلى الأسرى الإسرائيليين الذي يجب أن يعودوا في إطار عملية تبادل تشمل الأسرى جميعاً، كما قالت.

وبحسب كيسنجر، فإن وزارة الخارجية الأميركية كانت تحاول إيجاد صيغة مناسبة عبر الأمم المتحدة لقونة «التفاهم» السوفييتي-الأميركي من خلال إصداره بقرار من «مجلس الأمن» يجعل منه وثيقة ملزمة قانونياً. ولأن موافقة صريحة على «التفاهم» من قبل مجلس الأمن يمكن أن يعيقها «فيتو» صيني، فإن وزارة الخارجية الأميركية تفضل أن يكون قراراً بالإجماع. فرئيس مجلس الأمن سيصدر بياناً يكرر حرفياً نص وثيقة «التفاهم» السوفييتي-الأميركي، ويقترح أنه يعكس رأي المجلس. وأشار كيسنجر إلى أن هناك بديلاً آخر: أن تناشد إسرائيل والدول العربية، على حدة وبشكل منفصل، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتطلب منهما العمل بمقتضى «التفاهم» الذي توصلوا إليه في موسكو. وبعد ذلك يتبنى مجلس الأمن قراراً يصادق على مناشدة الأطراف ذات العلاقة وقبول الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي للمناشدة. لكن، وفي الآن نفسه، كان لدى كيسنجر بعض «الشكوك» بشأن ما إذا كانت الدول المتحاربة ستعترف علناً بالدور الخاص للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إذ يمكن أن تتظاهر بأنها تعارض قبول هكذا إجراء. ولم يكن إظهاره «شكوكه» هذه أمام دوبرنينين سوى «زلة لسان» كشفت ما كان يجري في واقع الأمر عبر القنوات الخلفية بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب، وحتى دمشق خلال الأشهر التالية، لجهة اتفاق هذه الأطراف كلها على انفراد واشنطن برعاية المفاوضات وإبعاد موسكو عنها. ولكن من أين للسوفييتي الذي يتذوق «الحلاوة الفاطمية» ويتلذذ بها أن ينتبه إلى ذلك؟!

كان ثمة مسائل أخرى أساسية واتصالات بين المسؤولين السوفييت والأميركيين في كل من واشنطن و موسكو في ذلك اليوم. ولكن بمعزل عن ملاحظة دوبرنينين في حفل الاستقبال وجواب كيسنجر «هون عليك، وخذ الأمور ببساطة»، فإن موضوع الإنذار النووي لم يجرِ التطرق إليه على الإطلاق. فقد كان «حديث بنس» كالمعتاد!

... وصداقة كالمعتاد أيضاً

قمنا بإعداد العديد من البرقيات من أجل إرسالها إلى زعماء الدول العربية عصر يوم 25 أكتوبر، وعلى رأسهم السادات، رغم أن الاتصالات معه استمرت دون توقف تقريباً. ففي ذلك اليوم، كما في الأيام السابقة، تحدث السفير فينو غرادوف مرات عدة مع السادات. وبحسب ما نقله السفير، فإن السادات قوم الإنذار النووي الأميركي باعتباره «عملية ابتزاز رخيصة لا يمكن أن تخيف أحداً»، وأبلغ فينو غرادوف بأن الأميركيين رفضوا قوة سوفييتية - أميركية

خفض التصعيد

مشتركة، وطلب من الحكومة السوفييتية الموافقة على إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة بمشاركة الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، فإنه لم يبلغ نيكسون بأن مصر طلبت مشاركة القوات المسلحة السوفييتية في قوة الطوارئ الدولية. وعبر السادات مرة أخرى عن امتنانه لإرسال مراقبين عسكريين سوفييت إلى القاهرة. أما فينوغرادوف فأثار من جهته أيضاً مسألة أسرى الحرب الإسرائيليين، وأشار إلى أن الأميركيين يعلقون أهمية كبيرة على قضيتهم، تناغماً منهم -بطبيعة الحال- مع الهواجس الإسرائيلية، لاسيما غولدا مائير، التي ستجعل من عودة «أولادها إلى البيت»، كما كانت تسميهم، على رأس جدول أعمالها خلال الأشهر اللاحقة من المفاوضات التي أعقبت وقف إطلاق النار، بل حتى دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وستعطل هذه المفاوضات مراراً وتكراراً بسببهم؛ بخلاف الأسرى العرب الذين لم يكن لهم من يبيكيهم، والذين جرى التفريط بالمئات من المفقودين منهم، حتى اليوم، قبل أن يتحولوا إلى «فئران» للاختبارات البيولوجية لإسرائيلية كما سئى وفق وثائق يكشف عنها للمرة الأولى. وقال فينوغرادوف إن موسكو تعتقد أن حلاً لمشكلة الأسرى يمكن أن يسهل التقدم في حل المسائل الأخرى، لكن السادات رد بأن على الأميركيين، بدلاً من ذلك، أن يعلقوا أهمية على التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار بالدرجة الأولى. واتهم السادات الإسرائيليين بالسعي لعزل «الجيش الثالث» المصري وإرغامه على الاستسلام، مشيراً بتبجح فارغ إلى أنه سيكون مُلْزماً بالإقدام على عمل من طرف واحد ويعيد فتح خطوط الإمداد للجيش بالقوة، ويأمل بأنه سيحظى بمساندة الاتحاد السوفييتي. وأجابه فينوغرادوف بأنه يتفهم ذلك تماماً وبأن 400 دبابة سوفييتية من أحدث طراز آنذاك، T62، على وشك الوصول إلى ميناء الإسكندرية، وهذا أفضل برهان على متانة الصداقة السوفييتية-المصرية، حسب أوهامه التي لم يكن استطاع التخلص منها حتى ذلك الوقت. وقد وصلت تلك الدبابات فعلاً إلى ميناء الإسكندرية يوم 28 أكتوبر، فضلاً عن لواء مدرعات يوغسلافي وآخر جزائري كان الكريملن طلب من الرئيسين تيتو و بومدين إرسالهما إلى مصر على وجه السرعة لرفع معنويات السادات ومنعه من الإستسلام الكامل ورفع الراية البيضاء. لكن ذلك كله، وعلى عكس ما كان مأمولاً منه، لم يعمل سوى على تسريع استسلام السادات تماماً ورفع الرايات البيضاء إلى ما فوق رأسه أمام الإسرائيليين في مفاوضات «الكيلو 101» التي كانت بدأت قبل ساعات على ذلك (27 أكتوبر)، بدلاً من استثمار تلك الدبابات في تعزيز موقفه التفاوضي على الأقل، إن لم يكن لفك الحصار عن عشرات الآلاف من ضباط وجنود جيشه «الثالث». وكان جرحى هذا «الجيش» المحاصر بدؤوا يضمّدون جراحهم يمزّق ملابسهم الداخلية، ويشربون حتى مياه أجهزة التبريد في محركات آلياتهم لانعدام اللوازم الطبية ومياه الشرب بعد أن أحكمت إسرائيل

الطوق من حولهم، وهو وضع سيبقى على هذا المنوال لثلاثة أشهر أخرى، حتى 27 يناير 1974، رغم «التكريم» الإسرائيلي بين حين وآخر، ونتيجة لتوسلات السادات إلى واشنطن، بالسماح بمرور بعض المياه والأغذية والمعدات الطبية لهم، ولكن بعد أن يسرقوا معظمها!

بالتزامن مع ذلك، قمنا بصياغة رسالة شاملة إلى الأسد، وأُعطيَت التعليمات للسفير محيي الدينوف لمقابلته فوراً وإبلاغه بأن القيادة السوفييتية، مسترشدةً بـ «رغبتها الأمنية والصادقة في تقديم الدعم الكامل لمصر وسوريا»، قامت للتو ببعض الخطوات الإضافية: ففي 24 أكتوبر اتصل الكريملن مع «البيت الأبيض» عدة مرات لحث الولايات المتحدة على ممارسة الضغط اللازم على إسرائيل لإرغام تل أبيب على الإلتزام بوقف إطلاق النار.

«أكثر من ذلك [كما جاء في مسودة الرسالة إلى الأسد]، لقد اقترحنا على نيكسون أن يشارك فوراً في خطوات فعالة تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بما في ذلك إرسال فرق سوفييتية وأميركية مشتركة بهدف وضع حد لتعسف الدوائر الإسرائيلية الحاكمة وضمان تطبيق قراري مجلس الأمن في 22 و 23 أكتوبر المتعلقين بوقف إطلاق النار وأي شكل من أشكال النشاط العسكري».

أخذين بعين الاعتبار آخر التطورات، فإننا تجنبنا أن نذكر مسألة العمل العسكري أحادي الجانب، الذي كاد أن يتسبب للتو بكارثة وشيكة. لكننا أبلغنا الأسد بأن مجموعة من المراقبين العسكريين السوفييت هي في طريقها إلى القاهرة.

نقطة مهمة في الرسالة إلى الأسد كانت تتعلق بالوعد باستمرار تدفق الأسلحة والتجهيزات العسكرية الأخرى، بأمل أن هذا «سوف يستخدم بالشكل المناسب لتعزيز القوات المسلحة السورية». كما جرى إبلاغه بأن القادة السوفييت يعزّمون حث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر للاستمرار في تقديم دعمه الكامل لسوريا في «كفاحها الشجاع ضد المعتدي الإسرائيلي» و«الامتناع عن سحب القوات العراقية من الجبهة السورية - الإسرائيلية». وفي ختام الرسالة كرر الكريملن ثبات النهج السياسي السوفييتي في الدعم الكامل للقضية العربية العادلة. وبسبب استياء وغضب الأسد من إخفاق الاتحاد السوفييتي في تأمين وقف إطلاق نار مبكر في اليوم الثاني للحرب، كما طالب السفير محيي الدينوف أكثر من مرة، فإن الرسالة اختُتمت بتجديد الإعلان عن المشاعر الودية وأطيب التمنيات والتحيات الشخصية.

أما الرسالة الموجهة إلى البكر فكانت أقصر وتركزت بشكل أساسي على نقطة واحدة. فقد اعترفت في البداية، مع بالغ التقدير، بالمساهمة الجوهرية للقوات المسلحة العراقية في «الكفاح

خفض التصعيد

المشترك للدول العربية ضد المعتدي الإسرائيلي». لكنها، ومع ذلك، أشارت إلى أن الوضع على الجبهة السورية-الإسرائيلية لا يزال متوتراً، وبأنه لا يمكن استبعاد تجدد التحرش الإسرائيلي. ولذلك شددت الرسالة على الأهمية القصوى لبقاء القوات العراقية على الجبهة السورية من أجل صد أية مغامرة عسكرية جديدة من طرف إسرائيل.

«نعبر عن أملنا (كما تمضي الرسالة قائلة) في أن القوات المسلحة العراقية لن تقدم على الانسحاب من الجبهة السورية-الإسرائيلية في هذه الساعات الحاسمة. لأن من شأن انسحابها أن يضعف الجبهة المشتركة للقوات المسلحة العربية، الأمر الذي يمكن أن يجري استغلاله من قبل المعتدي الإسرائيلي كفرصة لمهاجمة سوريا ودول عربية أخرى».

وكان التشديد على هذه الفقرة - رغم أنها لم تُفَضَّ إلى شيء في نهاية المطاف - أهم ما في الرسالة، لأن نائبه **صدام حسين**، وبضغط من مشغليه الأميركيين عبر محطة الـ CIA السرية في بغداد والقائم بالأعمال الأميركي **آرثر لوري**، كان يمارس بدوره وبالشراكة مع حليفه **شبلي العيسمي**، ضغطاً قوياً على رئيسه لإعادة القوات العراقية من الجبهة السورية «باعتبار أنه لم يعد لبقائها هناك أي مبرر بعد صدور قرار مجلس الأمن 338، القاضي بوقف إطلاق النار وموافقة دمشق عليه». وكانت برقية وصلت إلى موسكو من السفارة السوفييتية في بغداد، كما سبقت الإشارة، تفيد بأن **صدام حسين** القوي وعدداً من محاسبيه في الحزب والجيش والأجهزة الأمنية، وبشكل خاص البعثيين السوريين في بغداد، وعلى رأسهم **شبلي العيسمي**، نائب رئيس الجناح العراقي (القيادة القومية) في حزب البعث الحاكم، يمارسون - بتوجيهات **آرثر لوري** - ضغطاً قوياً على الرئيس الضعيف **أحمد حسن البكر** لإعادة القوات العراقية فور صدور قرار وقف إطلاق النار. وقد نجحوا في ذلك فعلاً، حيث شرعت تلك القوات بتجميع معداتها وطواقمها والعودة إلى بلادها فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وإعلان دمشق رسمياً التزامها به.

وقد أكدت موسكو في رسالتها إلى الرئيس **البكر** أن الاتحاد السوفييتي سيستمر في مساعدته العراق وفي تعاونه معه، بما في ذلك عسكرياً. فقد كانت تعتقد - كما اعتقدت سابقاً في مصر - أن وجود **البكر** في بغداد، رغم ضعفه، يشكل ضماناً لمصالحها في العراق ولبقائه بعيداً عن الحزن الأميركي، دون أن تأخذ بعين الاعتبار ما كان يخطط له نائبه ويعمل من أجله مع الأميركيين والسعوديين والفرنسيين.

هكذا، في الوقت الذي كانت موسكو تؤكد للزعماء العرب استمرار دعمها العسكري للعرب في صراعهم مع إسرائيل، رغم أن هؤلاء كانوا يشغلون خطوط تواصلهم السرية مع الأميركيين

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

بأقصى طاقتها، كان زعماء الكريملن، يبحثون مع كيسنجر تفاصيل مؤتمر سلام يجري التخطيط له من أجل إرساء سلام وتعاون ثابتين في الشرق الأوسط. إنها الصداقة كالمعتاد!

مجلس الأمن لم يسمع بالإنذار النووي

نظراً لأنني كنت مشاركاً في صياغة الرسائل، كان عليّ أن أبقى عيني مفتوحين على التطورات في نيويورك. فقد علمنا من فينوغرادوف، ولاحقاً من دوبرنين، أن السادات خضع للضغط الأمريكي وقبل وجود قوات أممية مؤلفة من الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن. وكان رعاة مشروع هذا القرار الجديد في مجلس الأمن (القرار 340) ثمان دول هي: يوغسلافيا، غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، والسودان. وقد جرى إرغام هذه الدول على تعديل المسودة الأصلية لمشروع القرار وإرسال النص المعدل، المؤلف من ثلاث فقرات، صباح 25 أكتوبر إلى رئاسة مجلس الأمن، والذي أصبح ينص الآن على أن مجلس الأمن :

«يقرر إنشاء قوة طوارئ دولية خاضعة لسلطته على الفور، تكون مؤلفة من طواقم الدول الأعضاء في مجلس الأمن، باستثناء الدول دائمة العضوية، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة رفع تقرير في غضون 24 ساعة بشأن الخطوات المتخذة لإنفاذ هذا القرار» (27).

لم نَعْجَب نحن في موسكو بهذا التعديل. وقد علمنا لاحقاً أن البريطانيين والفرنسيين كان لهم الموقف ذاته، حتى أن الفرنسيين أصروا على تصويت منفصل بشأن الفقرة الثالثة، وامتنعوا في النهاية عن التصويت. لكن، ولأن الصيغة كانت مقبولة من المصريين ومقترحة من قبل دول عدم الانحياز، فقد أعطت موسكو تعليماتها إلى يعقوب مالك بأن يصوت لصالحها، وأن يوقف تهديداته المتعلقة بمعاقبة إسرائيل ومناشداته لدول العالم كي يقطعوا العلاقات الديبلوماسية معها، وهلم جرا. وهذا ما أعطى الفرصة للمندوب الصيني، هوانغ هوا، للإشارة بسخرية إلى أن يعقوب مالك قال في الاجتماع السابق «بصوت طنان إن لديه تعليمات من حكومته بإصدار تحذير رسمي لإسرائيل، ولكن يبدو الآن أن ذلك كان مجرد أداء مسرحي قبيح وبغيض من قبل موسكو» (28). لكن، وكما أشرت سابقاً، لم يكن لدى مالك تعليمات باقتراح عقوبات أو مطالبة بقطع العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. ولهذا كان يستحق الجُلْد الذي تعرض له من المندوب الصيني.

مع ذلك، كان السبب الأساسي في دعم الاتحاد السوفييتي القرار 240 هو اعتقاده بأن القرار الجديد، الذي جرى اقتراحه من قبل مجموعة كبيرة من دول عدم الانحياز، سوف

خفض التصعيد

يؤدي في النهاية إلى وقف الأعمال العدائية، ويتيح لـ«المؤتمر الدولي لقوى السلام» أن ينعقد في ظروف السلام، وبالتالي إظهار تفوق الحلول السياسية، لا العسكرية، في حل النزاعات الدولية. ولكي أكون صادقاً، عليّ أن أقول إننا لم نكن مهتمين على نحو خاص بنتائج أو بصياغة القرار الجديد. فما كان يقلقنا جدياً هو إمكانية أن يكون هناك نقاش في مجلس الأمن بشأن الإنذار النووي الأمريكي، والذي كان ممكناً حصوله لو أن دولة عضواً في الأمم المتحدة طلبت من المجلس تناول القضية. وكان سبب قلقنا في تلك اللحظة هو أن الكريملن قرر تجاهل الإنذار النووي، وأن أوامر أرسلت إلى **يعقوب مالك** تقضي بانتظار تعليمات جديدة. ولكن لو قرر مجلس الأمن الشروع في نقاش مطول حول «وضعية الدفاع3»، سيكون بالكاد ممكناً بالنسبة للمندوب السوفييتي أن يبقى صامتاً، وستكون هناك مواجهة سوفيتية-أميركية مفتوحة وساخنة من المتعذر اجتنابها، وهو ما من شأنه تعقيد التسوية الشرق أوسطية. هذا بالإضافة إلى أن مناخ «المؤتمر العالمي» في موسكو سيصبح مسموماً. وأذكر أن **غروميكو** سألني ذلك اليوم خلال محادثة، وكان قلقاً جداً، عن كيفية تفادي حصول نقاش فوضوي في مجلس الأمن، فتوقعت جدالاً ساخناً يكون **مالك** نجمه المتألق. ولحسن الحظ كنت مخطئاً. ويمكن المرء أن يتخيل مدى ارتياحنا عندما وصلتنا أخبار تفيد بأنه خلال جلسة لمجلس الأمن دامت سبع ساعات، لم يأت فيها سوى متحدّ واحد، ممثلاً بنما، السفير **أغويليانو بويد**، على ذكر «أخبار الإنذار»، حين قال إن القوات الاستراتيجية الأمريكية وضعت في حالة تأهب⁽²⁹⁾، وإن العالم كان على حافة مواجهة سوفيتية-أميركية جدية يمكن ببساطة أن تصبح مواجهة نووية، لكن مجلس الأمن لزم الصمت وكأنه لم يسمع شيئاً.

بعد ذلك ناقشت «خليفة الأزمة» حصيلة الأمر مع **غروميكو**، حيث جرى عرض تفسيرين لسلبية مجلس الأمن. التفسير الأول هو أنه ما من أحد من زعماء العالم، بمن في ذلك حلفاء واشنطن أنفسهم، أخذ «وضعية الدفاع3» على محمل الجد، وقد اعتبروها مجرد عملية ابتزاز لجأت إليها واشنطن لفائدة الجمهور الأمريكي وحسب. أما النظرية الثانية فكانت أنه خلال سنوات الحرب الباردة برهن مجلس الأمن أنه ضعيف جداً إلى حد أنه لا يستطيع حتى أن يتجاوب مع محاولة لبدء نقاش بشأن إنذار نووي. وكان معظمنا من أنصار النظرية الأولى.

الرد على الإنذار يصبح ضروريا

في ساعة متأخرة من مساء 25 أكتوبر، بدأت تصلنا في موسكو التقارير الأولى حول مؤتمر صحفي يعقده وزير الخارجية **هنري كيسنجر**. وعلى الرغم من أن نبرة **كيسنجر** كانت

هادئة، وأجوبته على الأسئلة كانت مطمئة وتؤكد على «أننا لانبث عن فرصة لمواجهة الاتحاد السوفييتي»⁽³⁰⁾، كما قال، فإن هذا كان كافياً حتى بالنسبة للقلة في الكريملن، من الذين كان يساورهم بعض الشكوك حول طبيعة «وضعية الدفاع3»، لكي تلتقط رسالة واشنطن: ليست الغاية من الإنذار النووي الأمريكي سوى تحدي الاتحاد السوفييتي. وأصبح هذا أكثر وضوحاً حتى في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس نيكسون في اليوم التالي، 26 أكتوبر، حين زعم أن واشنطن حصلت على معلومات دفعت «البيت الأبيض» إلى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي كان يخطط لإرسال وحدات مهمة من قواته العسكرية إلى الشرق الأوسط. أما وزير الدفاع، جيمس شليزنجر، فقدم في اليوم نفسه وصفاً مختلفاً بعض الشيء: «كان ثمة... بعض الأعمال [السوفييتية] التي زادت من قلقنا، وبعض الإشارات الديبلوماسية ذات الدلالة، التي أشار إليها الدكتور كيسنجر، لكن تلك الوقائع (تحرك قوات سوفييتية إلى الشرق الأوسط) لم تحصل»⁽³¹⁾. وتابع نيكسون في مؤتمره قائلاً:

«لقد أعطيتُ بعد منتصف الليل بقليل، من صباح يوم الخميس، إنذاراً لجميع القوات الأمريكية حول العالم. [كيسنجر زعم أن أمر «وضعية الدفاع3» اتخذته رئيس الأركان، الأدميرال مورر عند الساعة 11:41 مساءً الأربعاء، عقب قرار مجلس الأمن القومي الذي اجتمع برئاسة كيسنجر!]. وهذا الإنذار ذو طبيعة وقائية. فالهدف منه هو إرسال إشارة للاتحاد السوفييتي بأننا لن نسمح بأي تحرك أحادي الجانب من طرفهم وإرسال قوات إلى الشرق الأوسط»⁽³²⁾.

أكدت برقيات سفاراتنا في جميع أنحاء العالم الطبيعة المعادية للاتحاد السوفييتي على نحو لا لبس فيه لقرار «البيت الأبيض». وفي الكريملن نوقشت مرة أخرى يوم الجمعة، 26 أكتوبر، مسألة الرد على التحدي الأمريكي العلني، لكنني لا أتذكر أن المكتب السياسي عقد اجتماعاً ذلك اليوم. وكان على بريجنيف أن يلقي خطابه المطول في افتتاح «المؤتمر العالمي لقوى السلام» عصر اليوم نفسه، ولذلك كان غارقاً في العمل منذ الصباح الباكر. وخلال عدد من المحادثات الهاتفية مع رفاقه الأقربين جرى التوصل إلى قرار بالإجماع يتضمن الخطوات التالية: 1- إرسال رسالة إلى نيكسون تعبر عن إحباط واستياء الاتحاد السوفييتي العميقين من الإنذار النووي؛ 2- مخاطبة رؤساء الدول الغربية ودول عدم الانحياز حول القضية؛ 3- إبلاغ زعماء البلدان الاشتراكية بالطابع «الاستفزازي» للإنذار النووي؛ 4- إصدار بيان عبر وكالة «تاس»، بالإضافة إلى خطاب بريجنيف في «مؤتمر قوى السلام»، يشجب الإنذار النووي؛ وأخيراً إطلاق حملة عامة تنتقد الفعل الذي أقدمت عليه واشنطن. وفي سياق شرحه لنا في

خفض التصعيد

«خلية الأزمة» ما يتوجب علينا فعله، حذّرنا غروميكو من «المبالغة في ذلك (...)». رجاءً، تذكروا مبدأنا الأساسي، وهو أننا نريد إنهاء الحرب واستعادة السلام إلى الشرق الأوسط والحفاظ على سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة وليس أكثر من ذلك أو أي شيء آخر»، كما قال.

في الوقت نفسه كانت تصل برقيات تحذيرية جديدة من سفارتنا في القاهرة. فقد أرسل فينوغرادوف تقريراً حول الوضع الكارثي الميؤوس منه الذي يواجهه «الجيش الثالث» المصري المحاصر: الإسرائيليون منعوا المؤن الطبية من الوصول إلى المحاصرين، فضلاً عن الماء والطعام، إلى حد أن الجنود المحاصرين يشربون ماء التبريد في محركات آلياتهم ولا يجدون ما يأكلونه سوى ما تجود به البراري التي ينتشرون فيها من حشائش وثمار، ويستخدمون ملابسهم لتضميد جراحهم. وأبلغ السادات إلى فينوغرادوف أنه أرسل رسالة إلى نيكسون يحذره من أن مصر ستكون مجبرة على فتح خطوط الإمداد من خلال عمل عسكري أحادي الجانب، وطلب من موسكو أن «تضغط على نيكسون» من أجل إرغام الإسرائيليين على الالتزام بقرار مجلس الأمن الأخير وأن تسمح لقوافل الإمداد بالوصول إلى المحاصرين. وقد طُلب منا في «خلية الأزمة» أن نعالج المسألتين كلتيهما في رسالة ترسل باسم بريجينيف إلى نيكسون.

صنّفت مسودة الرسالة إشارات عدد من المسؤولين الأميركيين إلى «بعض الخطوات العسكرية السوفيتية»، التي اعتبروها مبرراً للإنذار النووي، على أنها سخيفة و بلا أساس. ووصفت الإنذار بأنه عمل لا مبرر له ولا يساعد على تحقيق استرخاء التوترات الدولية، فضلاً عن أنه انتهاك للتعهد المتبادل بالعمل بطريقة هادئة ودون أي انفعال. وشجبت الرسالة بشدة إسرائيل على تعريضها مصالح الأمن والسلام العالميين للخطر، وحثت نيكسون، باسم بريجينيف، على اتخاذ التدابير الضرورية لحل المشكلات التي أثارها السادات في مراسلاته الأخيرة مع واشنطن وموسكو. كما تضمنت الرسالة تهديداً بأنه إذا لم تتخذ خطوات ضرورية من قبل واشنطن، فإن مشكلة جديدة ستنشأ لا محالة: عمل دولي لتزويد «الجيش الثالث» المصري بالمؤن. وخلصت الرسالة إلى أن هذا الأمر يجب أن تتم تسويته باعتباره موضوع الساعة. وقد اختلفت النسخة النهائية من الرسالة عن صيغتها الأصلية قليلاً، إذ حرص بريجينيف على جعل النقد الموجه للإنذار النووي خفيفاً وأكثر اعتدالاً، وحذف التهديد المبطن المتعلق بعمل دولي لإنقاذ «الجيش الثالث» الذي يواجه وضعاً بائساً ويائساً!

لاحقاً سيصف كيسنجر هذه الرسالة بأنها «رسالة غريبة»⁽³³⁾. وهي حقاً كانت غريبة، لكن غرابتها لم تكن إلا بسبب غرابة الإنذار الأميركي نفسه، الذي كان على بريجينيف أن يرد عليه. فالطبيعة الغامضة والملتبسة لرسالة بريجينيف، الذي كتب عن تهديدات للأمن

والسلم الدوليين دون أن يقترح أية تدابير عملية لمنعها، كانت جزئياً نتيجة للمؤتمر الصحفي التوفيقى الذي عقده كيسنجر، والذي حظي بتغطية إيجابية في الصحافة السوفييتية واعتُبر إشارة على إغلاق القضية. وكانت رسالتنا ذهبت بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده كيسنجر، لكن قبل مؤتمر نيكسون.

شعرتُ بالصدمة خلال قراءتي نصّ ما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده نيكسون جرّاء اللغة القاسية والعدائية التي استخدمها، من قبيل: «ما يفهمه السيد بريجنيف هو قوة الولايات المتحدة» و«لقد كانت الأزمة الأكثر صعوبة التي نواجهها منذ أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962»⁽³⁴⁾. فقد اختلفت إلى حد كبير عن النبرة التصالحية لمعظم الرسائل التي أرسلها نيكسون إلى بريجنيف خلال الحرب، بما في ذلك تلك الرسالة التي تلقاها هذا الأخير في موسكو بعد إعلان «وضعية الدفاع 3». ومع ذلك، فهمتُ أن النبرة القاسية كانت موجهة بالدرجة الأولى للمستهلك الأمريكى المحلى. فقد استُخدمت هذه اللغة المزدوجة من قبل الزعماء السوفييت أيضاً بين حين وآخر. ولكن كيف سيكون رد فعل بريجنيف وزملائه؟ لم يخامرني أي شك في أنه لو كانت هذه التصريحات الصقورية الأمريكية أطلقت قبل قرار المكتب السياسي المتعلق بـ «وضعية الدفاع 3»، لكانت طبيعة القرار جاءت مختلفة تماماً.

لقد عمدت وكالة «تاس» السوفييتية في تقريرها إلى صرف النظر عن الملاحظات القاسية والمهينة التي أدلى بها نيكسون في مؤتمره الصحفي. أما بريجنيف فكان على درجة من الغضب حين عُرضت عليه مقتطفات من حديث نيكسون بحيث أنه طلب من سكرتيرى اللجنة المركزية، بونوماريف وكاتوشيف و فلاديمير دولغيخ، بمشاركتي أنا أيضاً، وضُخ مسودة ردٍ على ما قاله نيكسون. وقد اقترحتُ استخدام نسختنا القاسية من الرسالة الموجهة إلى نيكسون، التي قام بريجنيف بتلطيفها، كأساس لبيان تنشره «تاس». وهذا ما جرى. فقد رفض بيان «تاس» تفسير واشنطن لمسألة الإنذار، واعتبره تفسيراً «سخيفاً، بالنظر لأن أعمال الاتحاد السوفييتي تهدف إلى مجرد الحث على تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط». وأضاف البيان «إن قرار الولايات المتحدة لا يعمل على استرخاء التوتر الدولي، وقد جرى اتخاذه، دون أي ريب، كمحاولة لتخويف الاتحاد السوفييتي (...). أما أولئك الذين يقفون وراء هذه الخطوة فيجب أن يعرفوا أنهم اختاروا العنوان الخطأ»⁽³⁵⁾. وقد تعمد البيان إغفال الإشارة إلى نيكسون بالاسم، لكن - مع ذلك - كان هو الهدف. وكان هذا أقصى نقد جرى توجيهه إلى الرئيس الأمريكى في زمن سياسة الانفراج!

خفض التصعيد

وخلال الأيام القليلة اللاحقة جرى توجيه رسائل أخرى باسم **بريجنيف** إلى عدد من زعماء العالم، كانت كلها على منوال بيان وكالة «تاس». ومن بين من وُجّهت لهم الرسائل كان الرئيس اليوغسلافي (**تيتو**)، ورئيسة وزراء الهند (**أنديرا غاندي**)، ورئيس الوزراء البريطاني (**إدوارد هيث**)، والرئيس الفرنسي (**جورج بومبيدو**)، ومستشار ألمانيا الغربية (**فيلي برانت**)، ورئيس الوزراء الإيطالي (**ماريانو رومر**). وكانت جميعها نسخاً مكررة حرفياً عن أصل واحد مع القليل من الفروق البسيطة والتأكيدات على أنها مُعدّة لمتلقين مختلفين. وأشارت هذه الرسائل إلى أن وقائع الأيام القليلة الماضية، أظهرت مرة أخرى بوضوح أن تصرفات الولايات المتحدة كانت تسترشد حصرياً بمصالح أنانية تهدف إلى تحقيق أرباح سياسية محلية معينة، ولا علاقة لها بإرساء سلام عادل وراسخ في الشرق الأوسط. وقد أعربت موسكو عن ارتياحها، نظراً لأنه في عدد كبير من البلدان، بما فيها البلدان التي جرت مخاطبتها، تسبب التدهور الذي لا ضرورة له في الوضع الدولي بخيبة أمل بل واستنكار شديد.

ما هو جدير بالملاحظة هو أن هذه الرسائل اختتمت بعبارة غامضة تقول: «إن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع، بالتأكيد، أن يبقى غير مبالٍ إزاء الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة؛ وقد توصلَ إلى الاستنتاجات المناسبة». وأخشى أن أقول إن أي نوع من هذه «الاستنتاجات» المزعومة لم يكن واضحاً حتى بالنسبة لنا نحن الذين كتبنا أو شاركنا في كتابة هذه الرسائل، وإنه لم يجرِ التوصل إلى أية «استنتاجات» أصلاً، وإن العبارة لم تكن سوى نوع من اللغو الفارغ الذي دأب الكريملن على قوله حين لا يكون لديه ما يقوله! كما عليّ أن أعترف بأن هذه المجموعة من الرسائل لم تكن بالضبط مثلاً نموذجياً على المراسلات الدبلوماسية. وأحد أسباب ذلك هو التباس الفكرة بالذات؛ وأعني فكرة مخاطبة زعماء العالم بشكاوى ضد زعماء واشنطن في وقت كانت الحرب قد توقفت بفضل تعاون موسكو مع هؤلاء تحديداً!

أعدت هذه الرسائل من قبلنا نحن في «خلية الأزمة» بالتعاون مع الخبراء، وجرى توزيعها على المكتب السياسي. ورداً على ذلك، تلقينا قائمة من التعديلات والملاحظات، بعضها كان متناقضاً ومتعارضاً. وقد أعدنا نسخة ثانية وعرضناها على **غروميكو**. وبعد أن تحدث مع **بريجنيف**، اتخذ قراراً بتوجيه تعليمات إلى السفراء السوفييت تقضي بإبلاغ المخاطبين «شفهياً» باستياء الكريملن من الإنذار النووي الأميركي. وفي زوبعة وقائع تلك الأيام، لم أرَ النسخة النهائية من التعليمات ولم أعرف المصير الذي انتهت إليه.

وكما يمكن المرء أن يتوقع، جاء رد الفعل الأكثر ضجيجاً وخشونة على «وضعية الدفاع3» من السفير مالك. وكانت المرة الأولى التي تنفجر فيها مواجهة سوفيتية-أميركية في الأمم المتحدة على مدى أيام حرب أكتوبر كلها، والمرة الأولى التي تبدأ وسائل الإعلام السوفيتية نشر قصص عن «موجة الغضب» التي تعم العالم بسبب «قرار واشنطن غير المسؤول» بوضع قواتها المسلحة في حالة إنذار.

هذه البروباجندا «الحرجية»، التي تصور التصرف الأمريكي باعتباره استفزازياً وغير مسؤول، كانت جزءاً محتوماً من عملية التصعيد لا يمكن تفاديه. وأما نتيجتها الأساسية فكانت أن الطرفين كليهما، السوفيتي والأميركي، حصلا من تسخين حرارة النزاع وتصعيده على ما كانا يريدانه بلغة العلاقات العامة. فالكريملن، من خلال التهديد بالإقدام على عمل أحادي الجانب لم يخطط له على الإطلاق، هذا إذا كان فكّر فيه أصلاً، نجح في تهويل الوضع، وبالتالي دفع الولايات المتحدة وإسرائيل إلى التسريع في وقف الحرب وإنقاذ مصر من كارثة أكثر هولاً ومن استسلام أكثر خزيًا وإذلالاً، ولو لبضعة أسابيع فقط. ذلك لأن ما سيحصل بعد أقل من ثلاثة أشهر [اتفاق فصل القوات مطلع العام 1974] سيكون أكبر عملية إذلال وإهانة لمصر منذ عصر ملوك وادي النيل القدماء ومنذ غزو الهيكسوس لبلادهم! أما «البيت الأبيض»، على الجانب الآخر، فمَنَعَ تطوراً غير مقبول في الشرق الأوسط، كان يمكن أن يقود إلى تمدد عسكري وسياسي سوفيتي إضافي، ونجح في إظهار الدور الخاص والحاسم للولايات المتحدة في التسوية السلمية الشرق أوسطية، وفي رسم الخطوط الحمر التي لن يسمح للكرملين بتخطيها. ولم يكن هذا بفضل القوة الأميركية بذاتها فقط، ولكن أيضاً بفضل حراس تلك الخطوط من العرب أنفسهم، الذين طالما استمروا وأدمنوا لعب دور «المرتزقة» و«العملاء» لصالح الولايات المتحدة، والغرب عموماً، وحتى لعدوتهم إسرائيل نفسها في كثير من الأحيان، كما سنرى في القاهرة ودمشق وأمكنة أخرى مجرد أن تلقى الحرب أوزارها، حين سيبدأ الحصاد السياسي لموسم الحرب.

الاتحاد السوفيتي... مهزوماً، وبريجينيف... منتصراً

في النهاية أتى نزع التصعيد أكله. فبحسب المعلومات الآتية من القاهرة، لم يسجل يوم 26 أكتوبر أية إشارة على حصول إطلاق نار، ولو محدود، على الجبهة المصرية-الإسرائيلية. وعلى جبهة مرتفعات الجولان ترسّخ وقف إطلاق النار أيضاً. وفي اليوم التالي، 27 أكتوبر، اجتمع ممثلو مصر وإسرائيل عند نقطة «الكيلو 101» على طريق القاهرة - السويس. وللمرة الأولى منذ عقود بدأت مفاوضات مباشرة بين المتحاربين، مؤذنة ليس بانتهاء حرب أكتوبر فقط،

خفض التصعيد

ولكن أيضاً بانتهاء الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط وبداية نهاية القضية الفلسطينية نفسها، رغم أنها أسّ الصراع وأساسه.

تلاشت أحداث الشرق الأوسط في الخلفية سريعاً، وأصبحت وسائل الإعلام السوفييتية تفيض بالتقارير عن «المؤتمر الدولي لقوى السلام». وكانت عناوين التقارير تبدو كما لو أنها كُتبت من قبل شخص واحد كالعادة: «الوحدة والتضامن»، «تفاؤل بهيج»، «مصالح جميع الشعوب»، «زمن التغيرات الكبرى»، «تعزيز السلام واجب الاتحاد السوفييتي الأكثر أهمية»، «الانتصارات الكبرى التي تحققها قوى التقدم والسلام في العالم»، وهلم جرا من كليشيهات البروباجندا وترهاتها وشعوذاتها المعهودة.

كانت «بؤرة الضوء» في ذلك اليوم، ليس في المؤتمر وحسب، بل في الشؤون الدولية أيضاً كما اعتقد، هي خطاب **بريجينيف** المنتظر. وقد أشرتُ سابقاً إلى الأهمية التي كان يعلقها زعماء الكريملن، و **بريجينيف** بالدرجة الأولى، على المؤتمر. فحين قابلت **برجينيف** لبضع دقائق صباح ذلك اليوم، لاحظت أنه كان متحمساً و متأثراً وسعيداً بأن مجلس الأمن تبنى قراراً بإنشاء قوة طوارئ، وأن وقف إطلاق النار كان ترسخ على كل من الجبهتين للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب. وكانت مجموعة من محرري خطابه تضع اللمسات الأخيرة على النص.

كان الجزء المكرس للشرق الأوسط من الخطاب قد أُخضع للتنقيح والمراجعة مراراً خلال الأيام الأخيرة، وبعض فقراته أُضيف من قبل **برجينيف** شخصياً. فعلى سبيل المثال، أراد **برجينيف** أن يذكر جمهوره بأن الاتحاد السوفييتي حذر كثيراً خلال السنوات الأخيرة من أن الوضع في الشرق الأوسط كان ينذر بالخطر إلى حد بعيد. وكان حريصاً على أن يوضح أن الاتحاد السوفييتي، ومنذ الساعات الأولى لبدء الأعمال العدائية في 6 أكتوبر، اتخذ «جميع الإجراءات السياسية والدبلوماسية من أجل وضد حدّ نهائي للحرب». فالأحداث الأخيرة، كما قال، أرغمت الاتحاد السوفييتي على أن يكون يقظاً وأن يتخذ خطوات حاسمة وعاجلة لضمان أن تتضمن بنود قرار وقف إطلاق النار 338 انسحاب القوات [الإسرائيلية].

لكن **بريجينيف** تجنب ذكر رسالته إلى **نيكسون**، التي اقترح فيها إرسال فرق سوفييتية وأميركية مشتركة إلى مصر، أو حتى فرق سوفييتية من جانب واحد. كما تجنب الدخول في تفاصيل مناشدات السادات له أو تفاصيل ما ذكره **نيكسون** عن أن السادات طلب فقط إرسال مندوبين إلى المنطقة لمراقبة وقف إطلاق النار، و حرص في الآن نفسه على التقليل من أهمية الإنذار النووي الأمريكي (ألقى خطابه قبل بضع ساعات من المؤتمر الصحفي الذي عقده **نيكسون**)، مشيراً فقط إلى أن التعاون في الشرق الأوسط «لا يمكن أن تساعد عليه تلك

الأفعال التي أقدمت عليها خلال الأيام الأخيرة دوائر معينة في بلدان الحلف الأطلسي [ويا لها من تورية!]، مثل الإذكاء المصطنع لحدة العواطف من خلال نشر شائعات حمقاء عن نوايا الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط».

وفي رفض منه للدعاء بأن الاتحاد السوفييتي كان يعارض حصول مفاوضات عربية - إسرائيلية، أعلن أنه لم يكن ممكناً المبالغة في أهمية المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، التي يجب أن تبدأ حالاً تحت رعاية مناسبة (سوفييتية - أميركية، كما كان يقصد ضمناً في ضوء تفسيره الخاص للتفاهم السري الذي وقع مع كيسنجر). وأكد أخيراً على الموقف السوفييتي لجهة ضمان حق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل طبعاً، بالأمن والسلام والحدود المعترف بها دولياً وغير القابلة حصانتها للانتهاك، وأن الاتحاد السوفييتي مستعد للمشاركة في تقديم هكذا ضمانات. وقد أشار في خطابه مرتين إلى «المشكلة الفلسطينية»، كما سماها، مشدداً على الحاجة إلى ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني⁽³⁶⁾. وكانت المرة الأولى التي يرد فيها تعبير «الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني» أو ذكر لـ «الشعب الفلسطيني» على لسان مسؤول سوفييتي منذ قيام دولة إسرائيل! أما «المشكلة الفلسطينية»، حسب قاموس **بريجينيف**، فبالكاد جرى ذكرها في المحادثات الدبلوماسية التي أجرتها موسكو طوال أيام الحرب، إن ذكرت أصلاً. وأنا - لكي أكون دقيقاً - لا أتذكر أنها ذكرت فعلاً ولو مرة واحدة. ولذلك كان محررو خطاب **بريجينيف** حريصين على جعل الخطاب متوازناً، حسب اعتقادهم. ولكن **ياسر عرفات**، مع ذلك، سيعلم بالكثير من الرضا والامتنان «إننا لن ننسى أبداً أن الرفيق **بريجينيف** كان دائماً، سواء في أحاديثه مع الرئيس **نيكسون** أو في خطابه أمام المؤتمر الدولي لقوى السلام (...) مناصراً قوياً للشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة»⁽³⁷⁾. وغني عن البيان أن الجزء الأول من كلام **عرفات** كان تليقاً ونفاقاً وبلا أساس، فأخر ما كان يهم **بريجينيف** أو يفكر به في أحاديثه مع **نيكسون** هو القضية الفلسطينية، التي - بخلاف أوهام السيد **عرفات** - لم ترد ولا مرة واحدة على لسانه في أي حديث شفهي أو كتابي له مع **نيكسون**. وحتى في خطابه أمام «المؤتمر» لم يجد، كما رأينا، هو ومحررو خطابه سوى تعبير «مشكلة» Проблема للإشارة إلى الفلسطينيين! ومع ذلك، كما ينبغي القول، كان هذا الرمد، الذي جاء متأخراً كثيراً، أفضل من استمرار العمى وبقائه إلى الأبد.

لم يكن هناك أي شيء استثنائي في تحليل **بريجينيف** للوضع في الشرق الأوسط. فقد كانت الغاية الأساسية من الخطاب أن يكون منسجماً مع فكرة **بريجينيف** الخرافية الأثرية على قلبه، وهي أن الاتجاه في العلاقات الدولية كان يميل نحو تخفيف التوترات، وأن سياسة

خفض التصعيد

الانفراج لا رجعة فيها، وأن الوسائل السياسية يجب أن تتغلب على الوسائل العسكرية في إدارة الأزمات الدولية، وأنه يجب الكفاح من أجل السلام يوماً بيوم وبلا كلل لأنه لا يزال هناك قوى إمبريالية مستمرة في العمل بروح الحرب الباردة.

على الجميع أن يعترف بأنه نجح في مهمته. فخطابه أمام «المؤتمر» حظي بتغطية واسعة في الصحافة الغربية التي وصفته بأنه معتدل (نيويورك تايمز)، ومتسامح (أساهي شيمبون / طوكيو)، وبراعماتي (التايمز/لندن)، وقوبل بارتياح كبير. أما في البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز فحصل على أعلى الدرجات («متألق»، «بارع»، «رائع»). وكتبت مجلة «نيو تايمز» الموسكوفية:

«عندما أنهى الرفيق ليونيد إيليتش بريجنيف خطابه الشامل والعميق، الذي عالج فيه، بأقصى درجة ممكنة من المحبة الأبوية، الجوانب الأكثر أهمية في كفاح الشعوب من أجل السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ومبادئ سياسة السلام اللينينية التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي باستمرار، نهض المندوبون جميعاً بانسجام تام للتصفيق له... وقوفاً»⁽³⁸⁾!

وفي الواقع، لم يكن الاحتفاء الكرنفالي بخطاب بريجنيف ليختلف عن ذلك حتى لو قال أي شيء آخر من هذا الهراء، كأن يقول، مثلاً، إن سياسة الانفراج السوفييتية - الأميركية تثبت مرة أخرى عبقرية الفكرة الديالكتيكية اللينينية عن إمكانية التعايش بين الثعالب والدجاج في خُم واحد أو بين القطط والفئران في وكر واحد! ذلك لأن «العلم العام هو علم الأمين العام»، كما قال الفيلسوف والمستشرق الماركسي الفرنسي جورج لابيكا ذات يوم في سخرية شهيرة له من الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي جورج مارشييه، أو سلفه مورييس توريز، إن لم تخني ذاكرتي.

كان لدى بريجنيف سببه الخاص كي يكون سعيداً. فهو على الأرجح اعتبر الرد الإيجابي على خطابه في جميع أنحاء العالم دليلاً على أن سياسته، بما في ذلك جانبها المتعلق بالشرق الأوسط، كانت انتصاراً.

ولكن هل كانت انتصاراً بالفعل؟ كان بريجنيف ورفاقه الأقربون يشعرون - وإن على طريقة خداع الذات - أن هدفهم، المتمثل بمنع إلحاق هزيمة شاملة بالعرب وتفادي تورط الاتحاد السوفييتي في الحرب وبالتالي الحفاظ على سياسة الانفراج، قد تحقق بالفعل. فقد كان انخراطهم الشخصي والموضوعي في مشكلة الشرق الأوسط المزمناً آخذاً في التقلص

بشكل كبير. وكانت عطلة نهاية الأسبوع في 27 و28 أكتوبر هي عطلة نهاية الأسبوع الأولى خلال شهر لم يدعُ فيها **بريجينيف** إلى اجتماع بشأن الشرق الأوسط.

بحلول نهاية شهر أكتوبر نصحتني مسؤولو الحزب في وزارة الخارجية بأن أعقد اجتماعاً لخلية الحزب في قسمي. وتكفي الإشارة إلى أن جميع المرؤوسين السبعين تقريباً في القسم، إدارة المنظمات الدولية، كانوا أعضاء في منظمة «الكومسمول» (اتحاد الشباب الشيوعيين). قررت أن أحل نتائج الحرب في الشرق الأوسط وبحث آفاق عملية التسوية. وخلال عرضي، ذكرت زملائي بالوقائع الأساسية المرتبطة بنزاع الشرق الأوسط، وأخبرتهم ببعض تفاصيل مفاوضات موسكو مع **كيسنجر** وقرار المكتب السياسي تجاهل الإنذار النووي الأميركي. وقد شددت على الدور المتنامي لقسمنا ومسؤوليته في عملية التسوية في الشرق الأوسط، ودعوت زملائي إلى تقديم أفكار ومبادرات جديدة تهدف إلى عقد مؤتمر فعال للسلام، واقترحت إنشاء مجموعة متخصصة في القسم تضطلع بالأعمال التمهيدية للمؤتمر. وكانت ملاحظاتي وتحليلي يستندان إلى خطاب **بريجينيف** في «المؤتمر الدولي لقوى السلام». وقد أثبتت بالطبع على «الرفيق **ليونيد إيليتش برجينيف**» و«الرفيق أندريه أندرييفيتش غروميكو»، مع الحرص على ذكر الاسم الثلاثي لكل منهما، كما تقضي قواعد التبجيل!

تبع ملاحظاتي التمهيدية نقاشٌ قصير وممل، ولم يكن هناك أية أفكار أو مبادرات بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد أعاد المشاركون في الأغلب اجترار تأكيدات **بريجينيف** وتقديراته على نحو ببغائي، أو أعادوا إنتاجها بالروح نفسها: الاتحاد السوفييتي ينتهج سياسية موضوعية جديرة بالإطراء والثناء، أو إن السياسة الخارجية السوفييتية هي تجسيد حقيقي لمبادئ الماركسية-اللينينية، وتنطلق من الحاجة إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد القومي وانتهاك الحريات الشخصية.

لم يكن بإمكانني إلا أن أشعر بالغضب وأنا أستمع إلى هذا الهراء والكلام الفارغ. فما أردته في الواقع جلسة عصف أفكار وهيئة لإنتاج الأفكار الجديدة عشية مؤتمر السلام [في جنيف]. لكن ذلك لم يحصل. ألم يكن لأي من هؤلاء الدبلوماسيين الشباب والمؤهلين في واحدة من أكثر أقسام وزارة الخارجية مهابة رأي أو تقدير شخصي؟ بالتأكيد كان لديهم. فالمناقشات الساخنة والممتعة جداً التي خضتها مع زملائي في مناسبات عديدة خلال الحرب كانت برهاناً على أنه كان بينهم تقديرات مختلفة ووجهات نظر من خارج الصندوق. لكن تلك المناقشات كانت تجري بشكل «غير رسمي»، بينما هذا الاجتماع الحزبي كان «رسمياً»، وهذا ما صنع الفرق كله. فقد كان مثلاً نموذجياً عن المجتمع السوفييتي الذي يعاني

خفض التصعيد

شيزوفرينيا حقيقية: صادق ومنفتح ونقي...سراً، ومعبّر فقط عن آراء معيارية في العلن، خصوصاً في الاجتماعات الحزبية.

هكذا كان الاجتماع إخفاقاً (كما كانت عليه حال معظم هكذا اجتماعات). وبعد رفع الجلسة، دعوت مجموعة من زملائي المقربين إلى مكتبي لمتابعة النقاش. وقد جرى تأسيس فريق تحضيرى برئاسة **فسيفولود أولياندروف** Всеволод Л. Олеников، الذي سيخلفني لاحقاً في موقعي السابق في الأمم المتحدة ثم في موقعي على رأس إدارة المنظمات الدولية، قبل أن يصبح لاحقاً سفيراً متجولاً للاتحاد السوفييتي، ثم مبعوثاً خاصاً للاتحاد الروسي إلى العديد من البلدان. وللأسف لم تكن المحاولة الثانية لخلق نقاش إبداعي أكثر نجاحاً، فقد كان هناك قلق واضطراب في الجو. فعلى الرغم من أننا قمنا بكل شيء على نحو سليم، وكانت النتائج مرضية، لم يكن هناك شعور بالرضا. فقد كان هناك شيء ما خطأ لم أعرف ما هو. لقد أدركنا فقط أننا لم نكن متفائلين بعملية السلام. لقد اتفقنا على أن فصلاً هاماً من أزمة الشرق الأوسط، لعب فيه الاتحاد السوفييتي دوراً هاماً، قد انتهى. فهل سيستمر الاتحاد السوفييتي في لعب الدور نفسه في المرحلة القادمة؟ لم أكن متأكداً من ذلك.

بعد انتهاء الأعمال العدائية في الشرق الأوسط، استمرت المراسلات لبعض الوقت مع **نيكسون والسادات والأسد** وزعماء آخرين بشأن قضايا شرق أوسطية، لكنها أصبحت نادرة ومتقطعة بشكل متزايد. أما لجنة المكتب السياسي المعنية بالشرق الأوسط فعقدت بضعة اجتماعات أواخر أكتوبر وفي نوفمبر، وقام **كوزنيتسوف** - بصفته مبعوثاً خاصاً للكرملين - بزيارة دمشق والقاهرة، فضلاً عن إرسال وفود عسكرية إلى كل من البلدين. كما ظهر عدد كبير من المشكلات، سواء منها التافهة أو الجدية: تبادل أسرى الحرب، فك ارتباط القوات، انسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تشغلها في 22 أكتوبر، إرسال وسحب المراقبين، وأخيراً لكن ليس آخراً، الإعداد لمؤتمر السلام في جنيف. ومعظم هذه القضايا جرى مناقشتها واتخذت قرارات بشأنها في وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارات ووكالات حكومية أخرى. لكن هذا كله كان عملاً روتينياً للآلة البيروقراطية والديبلوماسية الضخمة في الاتحاد السوفييتي. أما الدراما التي خلقها زعماء مصر وسوريا من خلال قرارهما مهاجمة إسرائيل في 6 أكتوبر، والتي سلطت الضوء بحدة على إيجابيات وسلبيات آلية صناعة السياسة في الكرملين، فقد أخذت بالانقشاع تدريجياً بحلول نهاية أكتوبر، بينما استأنف كل منا في «خلية الأزمة» عمله المعتاد. وكانت أيام الأسبوع المليئة بالضجيج البيروقراطي المعتاد تتوالى واحداً تلو الآخر كما لو أنه لم يحصل أي شيء في أكتوبر 1973، رغم أنه حصل كل شيء: لقد جرى دق

داخل الكرملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

مسمار غليظ جداً في نعش التواجد السوفييتي في الشرق الأوسط. فقد كانت حرب أكتوبر هزيمة استراتيجية مدوية للاتحاد السوفييتي بقدر ما كانت هزيمة استراتيجية للعرب أكثر دويماً من هزيمة يونيو 1967 نفسها. فمرة أخرى ثَبَّتْ أن نصف «انتصار» أخطر من هزيمة كاملة، لأن الانتصارات لا يمكن أن تكون إلا كاملة، وإلا تحولت إلى هزائم مُكرّسة!

هوامش الفصل الثامن:

- (1) - البرافدا، 25 أكتوبر، 1973.
- (2) - إفستيا، 25 أكتوبر 1973.
- (3) - المصدر السابق.
- (4) - نيو تايمز ، العدد 43 (1973)، ص5.
- (5) - يتضمن «أرشيف فولف» ما يؤكد إفادة أحمد حمروش عن علاقة هيك بتلك المظاهرات خلال حرب أكتوبر. وتستند إحدى أوراق «الأرشيف» في ذلك إلى إفادة أدلى بها الدكتور مراد غالب في العام 1974 للجنرال هورست بينيكه، نائب رئيس HVA لشؤون العالم الثالث. وكان غالب يومها سفيراً لبلاده في يوغسلافيا، حيث قام بزيارة غير رسمية إلى «برلين الشرقية» صيف العام المذكور، التقى خلالها بينيكه في منزل سفير ألمانيا الديمقراطية السابق في مصر، مارتين بيرباخ Martin Bierbach، الذي كان أصبح مديراً لدائرة غرب آسيا في وزارة الخارجية، وكانت تجمعهما صداقة خاصة منذ أن كان بيرباخ سفيراً في القاهرة. وتتضمن إفادة غالب إشارة إلى أن آرثر ناينر، رئيس محطة الـCIA في القاهرة آنذاك، هو أول من أوحى بفكرة المظاهرات لصديقه هيك قبل أن يتبناها هذا الأخير ويقنع بها السادات. كما ويستند «الأرشيف» في تأكيد رواية حمروش عن هيك إلى إفادة أدلى بها خالد عبد الناصر، الابن البكر للرئيس ناصر، خلال «زيارة سرية قام بها إلى برلين في العام 1983 برفقة ضابط مخابرات مصري متقاعد يعيش في بريطانيا والسويد [محمود نور الدين؟]، وبترتيب من الدكتور جورج حبش وسفير ألمانيا الديمقراطية في القاهرة، هانز يورغن فايتز Hans-Jürgen Weitz، بهدف الحصول على مساعدة واستشارة أمنية من ماركوس فولف والجنرال بينيكه بشأن الأسلوب الأمثل لمقاومة الوجود الأميركي والإسرائيلي في مصر، بما في ذلك العمل المسلح». وأشار خالد عبد الناصر إلى أنه زار هيك في مكتبه خلال الحرب، وكان آنذاك طالباً في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، للاطلاع منه على التطورات السياسية والعسكرية وفهم دوافع التظاهرات ضد الاتحاد السوفييتي وما إذا كان إسلاميون - كما كان يعتقد - يقفون وراءها رغم دعمها من قبل الجهات الرسمية. لكنه فوجيء بأن هيك «أثنى على التظاهرات واعتبرها فكرة شديدة الذكاء وشجع عليها بشكل واضح». وفيما بعد علم من أحمد بهاء الدين، الذي خلف هيك في رئاسة تحرير «الأهرام»، ومن زوجة بهاء الدين، ديزي رافائيل Daisy Raphael ومن ضابط في المخابرات الحربية لم يسمه (يُعتقد أنه اللواء فؤاد نصار)، أن هيك شخصياً هو من كان وراء الفكرة، وأن قيادة حزب السادات، الاتحاد الاشتراكي، لاسيما قطاع الطلاب في الحزب، هي التي قامت بترتيبها وتنفيذها.

ملاحظة من المترجم: في العام 2004، حين باشرت تحرير هذا الكتاب، إضافة لـ «مذكرات فولف العربية»، التقيت آرثر ناينر في منطقة بورغوني Bourgogne التاريخية وسط/شرق فرنسا. وكان جاء إلى المنطقة مطلع التسعينيات مع زوجته الفنانة التشكيلية أورسولا هينش Ursula Hinsch، المعروفة باسمها الفني أوشي Uschi. واشترى مزرعة ليقضيا فيها تقاعدهما بعد أن حولاها إلى منتجع صيفي لاستضافة الرسامين الأميركيين. ومن بين ما أكد لي آنذاك، ولاحقاً في رسائل البريد الإلكتروني، قصة وقوفه وراء فكرة المظاهرات التي جرى تنظيمها ضد الاتحاد السوفييتي بالتنسيق مع هيك وحسن التهامي (وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية آنذاك) وآخرين لم يعد يتذكرهم.

داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

- (6) نيكسون: المذكرات، ص 939.
- (7) - المصدر السابق.
- (8) - ريشارد ليو وجانيس شتاين: نحن جميعاً خسرنا الحرب الباردة؛ ص 271.
- (9) - نيكسون: المذكرات ، ص 939.
- (10) - إيساكسون: كيسنجر، ص 532.
- (11) - المصدر السابق.
- (12) - التايمز (لندن)، 29 أكتوبر 1973، مقتبس في : غلاسمان ، الأسلحة للعرب، ص 164.
- (13) - نشرة وزارة الخارجية 69، العدد 1795 (19 نوفمبر 1973)، ص 617.
- (14) - نيكسون: المذكرات، ص 937.
- (15) - روبنشتاين: النجم الأحمر فوق النيل، ص 275.
- (16) - غلاسمان : الأسلحة للعرب، ص 164.
- (17) - السادات : بحثاً عن الهوية، ص 266.
- (18) - نشرة وزارة الخارجية 69، العدد 1795، ص 621.
- (19) - كيسنجر: سنوات القلاقل، ص 589.
- (20) - إيساكسون: كيسنجر، ص 530.
- (21) - نيويورك تايمز، 21 نوفمبر 1973، ص 17.
- (22) - نيوتاييمز، العدد 42 (1973)، ص 6.
- (23) - نيويورك تايمز، 27 أكتوبر 1973، ص 10.
- (24) - فينوغرادوف : مصر - زمن التحريض، ص 193.
- (25) - نيويورك تايمز، 27 أكتوبر 1973، ص 14.
- (26) - قرار مجلس الأمن رقم 340.
- (27) - مجلس الأمن، الجلسة 1750، 25 أكتوبر 1973، السجلات الرسمية، ص 2.
- (28) - المصدر السابق.
- (29) - نيويورك تايمز، 26 أكتوبر 1973، ص 19.
- (30) - نشرة وزارة الخارجية 69، العدد 1795، ص 621.
- (31) - نيويورك تايمز، 27 أكتوبر 1973، ص 14.
- (32) - كيسنجر: سنوات القلاقل، ص 608.
- (33) - نيويورك تايمز، 27 أكتوبر 1973، ص 14.
- (34) - البرافدا، 28 أكتوبر 1973.
- (35) - البرافدا، 27 أكتوبر 1973.
- (36) - نيو تايمز، العدد 48 (1973)، ص 20.
- (37) - نيو تايمز، العدد 44 (1973)، ص 13.
- (38) - البرافدا، 27 أكتوبر 1973.

الفصل التاسع

خاتمة واستنتاجات

ما إن وضعت حرب أكتوبر العربية-الإسرائيلية أوزارها حتى سارع زعماء الكريملن إلى تقويم حصيلتها الختامية-ولم يكونوا وحيدون في ذلك-على أنها انتصار لسياسة الاتحاد السوفييتي ونهجه الدبلوماسي، فضلاً عن كونها نصراً سياسياً للاتحاد السوفييتي بالذات. ففي خطابه أمام البرلمان الهندي في 29 نوفمبر 1973، أثنى **بريجينيف** على القوة العربية النامية التي ظهرت خلال الحرب، وشدد على «الكفاءة العالية للتضامن والتعاون الودي اللذين أبادهما الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، والعديد من دول آسيا وأفريقيا وقارات أخرى، إزاء الشعب العربي في قضيته العادلة»⁽¹⁾. وقد تكرر هذا الهراء واللغو الأيديولوجي والسياسي من قبل **بودغورني** و **كوسيجن** في رسالتي التحية اللتين أرسلاهما إلى مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الجزائر أواخر نوفمبر 1973 بمبادرة من مصر وسوريا:

«اليوم، وبينما تكتسب سياسة الانفراج زخماً دولياً حين تجد كل من إسرائيل وداعميها الإمبرياليين أنفسهم في عزلة متزايدة في الحلقة الدولية، وحيث تُقدّم قوى السلام دعماً أكبر من أي وقت مضى للكفاح التحرري الذي تخوضه الشعوب العربية، ثمة ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط»⁽²⁾.

وحين تحدث باسم المكتب السياسي في احتفال ثورة أكتوبر في 6 نوفمبر في الكريملن، أسبغ **كيريلينكو** آيات التعظيم والتبجيل على دور **بريجينيف** شخصياً في الشؤون الدولية، وشدد على الدور البارز للاتحاد السوفييتي في التسوية السلمية لحرب الشرق الأوسط⁽³⁾.

من جهتها، أعادت وسائل الإعلام السوفييتية نشر كل ما صدر من بيانات وتقارير و وثائق عربية، رسمية وشعبية، على قلتها وندرتها، تعترف بالدور الهام الذي لعبه الاتحاد السوفييتي خلال الحرب. ففي ديسمبر 1973، قالت مجلة «نيو تايمز» الموسكوفية: «إنه لذنو مغزى عظيم أن البيان الصادر عن القمة العربية في الجزائر [26-28 نوفمبر] لاحظ برضى عميق الدعم السياسي والعسكري الذي قدمه الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وكذلك تعاونها الاقتصادي مع الدول العربية»⁽⁴⁾. أما الصحف المركزية السوفييتية فنشرت رسالة البرلمان المصري إلى مجلس السوفييت الأعلى بتاريخ 8 ديسمبر 1973، التي جاء فيها: «إننا نقدر موقف الاتحاد السوفييتي الصديق، الذي أكد بدعمه صداقته المجيدة لشعبنا؛ الصداقة التي نعتز بها وسوف تبقى موضع احترام عميق وصادق من قبلنا»⁽⁵⁾. وأما نائب رئيس الوزراء المصري، **محمد عبد القادر حاتم**، الجاسوس العتيق لوكالة المخابرات المركزية، والتلميذ النجيب لرئيس محطتها في القاهرة، **أيكلرغر**، فقد اقتبس في ديسمبر 1973 قوله: «إن المساندة السياسية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفييتي للعرب، والسلاح السوفييتي الذي قاومنا به العدوان، سيبقيان واحداً من أقوى العوامل في تعزيز الصداقة بينا شعبينا العظيمين»⁽⁶⁾. وكان لافتاً أن برقية البرلمان المصري وتصريح **حاتم** وصلا في الوقت الذي كان **السادات** يصرح بوقاحة وفجور لا نظير لهما أن بلاده لم تتلقَ خلال الحرب أية مساعدات عسكرية من الاتحاد السوفييتي باستثناء «حقيبة من الخردة وقطع التبديل»، على حد تعبيره الحرفي!

وعلى النول نفسه، ورغم بُصاق **السادات** في الكأس السوفييتية التي شرب منها حتى الثمالة وحالت دون موته ظمأً في صحراء هزيمته المنكرة، غزل عدد كبير من الصحفيين وعلماء السياسة والمعلقين السوفييت، الذين أشادوا بـ «بنصر آخر عظيم حققته السياسة الخارجية اللينينية التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي». فعلى سبيل المثال، كتب **دميترييف** و **لادييكن** في كتاب مشترك لهما آنذاك عن قضية الشرق الأوسط: «إن نتيجةً سياسيةً لا تقبل الجدل لأحداث أكتوبر 1973 تمثلت في التزايد الكبير للنفوذ الذي حققه الاتحاد السوفييتي في الدول العربية، واتساع إضافي يزداد قوةً للعلاقات السوفييتية-العربية الودية»⁽⁷⁾. وبالطبع لم يخطر في بال الكاتبين أن هذا «التزايد الكبير للنفوذ السوفييتي في الدول العربية»، وهو تزايد وهمي بطبيعة

الحال، لن يحول بعد بضعة أشهر وحسب دون أن يتلقى الاتحاد السوفييتي بصقة أخرى، في وجهه وليس في كأسه فقط، ومن الأسد هذه المرة. فقد تلقى هذا الأخير أوامر من كيسنجر، الذي كان يجلس إلى جانبه في «قصر الروضة» الرئاسي السوري، تقضي بأن يمنع طائرة الوزير غروميكو من الهبوط في مطار دمشق ويبقيها في الجو حتى نفاذ وقودها، الأمر الذي جرى تقويمه في الدوائر السياسية والأمنية السوفييتية الضيقة التي سمعت بهذه القصة الرهيبة، التي لا تزال مجهولة حتى اليوم باستثناء إشارة عابرة من بضع كلمات أوردها كيسنجر في مذكراته ولم يلتفت إليها أحد، على أنه «أقرب إلى عمل مخطط لاغتيال وزير خارجية دولة عظمى بأوامر وزير خارجية دولة عظمى أخرى على يد رئيس دولة ثالثة [حافظ الأسد] خرج للتو من حربه مهزوماً ويريد مقايضة رأس غروميكو بقطعة أرض فشل في تحريرها خلال الحرب»، كما سيمر معنا في الملحق الخاص بهذه الطبعة من الكتاب. أما الكولونيل نيكيتين وزميله الكولونيل بيتروف فزعا في مقال لهما في مجلة «التاريخ العسكري» أن نجاحات الدول العربية كانت ممكنة فقط بسبب «المساندة الهائلة للبلدان الاشتراكية، والاتحاد السوفييتي بالدرجة الأولى» (8).

كان زعماء الكريملن يشعرون بالرضا العميق عن النفس، ليس فقط إزاء النتائج السياسية للحرب، كما توهموها، بل أيضاً إزاء أداء مساعديهم، حيث جرت ترقية العديد منهم في السلم الوظيفي، ومن بينهم نحن أعضاء «خلية الأزمة». فبعد أقل من أربع سنوات (16 يونيو 1977) جرت تسمية كوزنيتسوف رئيساً شرفياً للاتحاد السوفييتي (رئيس مجلس السوفييت الأعلى) حين أقدم بريجنيف على تعيينه بدلاً من نكولاي بودغورني الذي أزيح في عملية أشبه ما تكون بانقلاب القصور، نظراً لمعارضته سياسة بريجنيف المتطرفة في الانفتاح على الغرب. أما كورنيتينكو فأصبح نائباً لوزير الخارجية، وستينكو وكيلاً للأمن العام للأمم المتحدة بدلاً من المنشق أركادي تشيفشينكو، المستشار السابق لوزير الخارجية، والذي تبين لاحقاً أنه كان أصبح عميلاً سرياً لوكالة المخابرات المركزية ويسرّب لها وثائق ومعلومات وزارة الخارجية منذ أوائل العام 1975 وحتى مطلع العام 1978 حين لاحظ أنه أصبح موضع شكوك KGB التي استدعته- عبر الوزارة- للحضور إلى موسكو، فقرر طلب اللجوء السياسي في الولايات المتحدة. وأما أنا فأصبحت عضواً في مجلس وزارة الخارجية - الكوليجيوم.

في الواقع، بدا كل شيء زاهياً ورائعاً، لكن في المظهر الخارجي وحسب. فعلى الرغم من رفض الكريملن واستنكاره قرار السادات والأسد شنّ حربهما على إسرائيل، وفشله في إقناع السادات

بقبول وقف لإطلاق النار في الوقت المناسب للعرب، فإن الاتحاد السوفييتي قدم لكل من مصر وسوريا جميع أشكال الدعم العسكري والديبلوماسي والاقتصادي، خلال الحرب وبعدها. وفي المرحلة الأولى من الحرب، كانت المعدات العسكرية السوفييتية المتقدمة شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق النجاحات الابتدائية على الجبهتين المصرية و السورية. أما التدفق المستمر للمؤن والمعدات الحربية عبر الجسرين الجوي والبحري فقد ضمن مقاومة عربية حين انقلبت الموجة في غير صالحهما. وأما ما قام به الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي فقد ساهم بشكل كبير -ولكن مؤقتاً فقط - في منع حصول استسلام عربي كامل في الأسبوع الأخير من الحرب على غرار استسلام يونيو 1967. وهكذا بدأ، من وجهة نظر الكريملن، أن موسكو «اتبعت على نحو صارم وفعل مبدأ الأمم المتحدة البروليتارية» ومساندة «الشعوب التي تكافح ضد الإمبريالية»!

في الوقت نفسه، لم يتخلّ الكريملن عن فكرته الأثرية في نشر سياسة الانفراج في العالم كله وتعزيز التعاون مع العالم الرأسمالي. وحتى خلال الحرب، قام عدد من الزعماء الغربيين بزيارة الاتحاد السوفييتي، وعبروا عن اهتمام حماسي بتطوير التعاون معه. ولعل النتيجة الأكثر أهمية للحرب، من وجهة نظر الكريملن، هي أن سياسة الانفراج السوفييتية-الأميركية لم تتعرض للنسف والتخريب على الرغم من وجهات النظر المختلفة و الأهداف التنافسية لكل من موسكو و واشنطن. فالاتصالات اليومية تقريباً بين الكريملن و «البيت الأبيض» والمبادرات الديبلوماسية المشتركة في مجلس الأمن والاهتمام المتبادل في تفادي توسع نطاق الحرب، أشير إليها على أنه جرى تحفيزها من خلال سياسة التعايش السلمي، وأثبتت ميزة هذه السياسة، التي كانت حجر أساس للسياسة الخارجية اللينينية.

وفي حين كان الاتحاد السوفييتي يدعم مصر وسوريا بقوة، فإن الكريملن رفض الانخراط المباشر في الحرب. وعلى الرغم من أن وضع العرب كان ميؤوساً منه بحلول أسبوعها الثالث، و«وضعية الدفاع3» كانت تحدياً عسكرياً أميركياً واضحاً للاتحاد السوفييتي، والتي كان ممكناً اتخاذها ذريعةً لتصعيد إضافي في المواجهة بين الدولتين العظميين، فإن الكريملن نجح في تفادي التورط السوفييتي المباشر في الحرب.

إذن، هل كان ذلك نصراً؟

في التاريخ فقط يمكن رؤية النتيجة النهائية على أنها كانت محتومة وذات قيمة. وفي العادة يجب أن تمر سنوات أو عقود قبل أن يكون ممكناً تقديم تقويم منصف لأي حدث أو نهج سياسي معين. ومع ذلك، ليس هناك حاجة - في حالتنا هذه - لِمُضي زمن طويل يسمح بتقويم

حقيقة ما جرى؛ فالكثير منا نحن الدبلوماسيين السوفييت لم يشعر بالنصر عند انتهاء الحرب، بل بنصر أجوف.

لقد علمنا أن العلاقات مع مصر وسوريا لم تتحسن. وفي الواقع تدهورت خلال الحرب على الرغم من التصريحات العربية و السوفييتية الكاذبة المفعمة بالتحيات القلبية الزائفة والمنافقة التي كان يتبادلها الطرفان. فاتصالات السادات المتنامية مع الأميركيين، والتي كان بعضها فقط معلوماً لموسكو آنذاك، رغم ضخامة هذا «البعض المعلوم»، تثبتت حقيقة أن مصر شرعت في سياسة خارجية جديدة بالكامل، موالية للأميركيين ومعادية للسوفييت على نحو سافر. أما الفشل السوفييتي في تلبية استغاثة الأسد لتأمين وقف إطلاق نار مبكر، سواء في اليوم الثاني للحرب أو حتى بعد انهياره وخلال إطلاق مناشداته حين بدأ الإسرائيليون يقرعون أبواب دمشق الجنوبية، فقد خرب العلاقات السوفييتية-السورية جوهرياً. ذلك أن تردد الأسد في قبول القرار السوفييتي-الأميركي في مجلس الأمن، ورفضه المشاركة في «مؤتمر جنيف للسلام»، بعدما اكتشف أنه خرج صفر اليدين من الحرب، وهو - على أي حال - رفض جاء بناء على نصيحة كيسنجر الخبيثة له من خلال اتصالات سرية بينهما عبر عميل الـ CIA العتيق، رجل الأعمال السويسري-السوري عاطف دانيال [ابن أخت مؤسس «حزب البعث» ميشيل عفلق] كما سنرى لاحقاً، أظهرت تحولاً جذرياً في موقفه نحو الاتحاد السوفييتي رغم أن موقفه هذا، فضلاً عن عدائه الأصيل له وللشيوعية، كان بدأ فعلياً منذ أواسط الستينيات عندما دشّن اتصالاته السرية مع البريطانيين من خلال مستشاره ورجل مخابراتهم العتيق عبد الحليم خدام، ومع الأميركيين من خلال دانيال نفسه، ومن خلال الجنرال حكمت الشهابي، الذي سيكون تعيينه رئيساً لأركان الجيش السوري في 12 أغسطس 1974، بناء على رغبة واشنطن ونصيحتها، من أولى النتائج المباشرة التي تمخضت عنها الزيارة التاريخية التي قام بها نيكسون وكيسنجر إلى دمشق قبل ذلك ببضعة أسابيع، حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، التي كان قطعها النظام السابق على أثر هزيمة يونيو 1967. وسيظهر التحول المذكور على نحو سافر أكثر من أي وقت مضى، وإلى حد الصدام السياسي العلني، بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ربيع العام 1975 والتدخل العسكري السوري في لبنان مطلع العام التالي نتيجة لاتفاق سري بين الأسد و كيسنجر، و بموافقة خطية مشروطة من رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين، بهدف ضرب منظمة التحرير الفلسطينية وطردها من لبنان، الأمر الذي لقي معارضة شديدة وتنديداً رسمياً علنياً من قبل الاتحاد السوفييتي الذي وقف بقوة إلى جانب تحالف «الحركة الوطنية اللبنانية» و «الحركة الوطنية الفلسطينية»، رغم أنه لم يكن يعترف لا

بالقضية الفلسطينية ولا بوجود شعب فلسطيني أو بممثله «منظمة التحرير». هذا بينما وقف الأسد خلال تلك الحرب إلى جانب القوى التي تدعمها وتسليحها الولايات المتحدة وإسرائيل، بل وسمح لقوافل السلاح الإسرائيلي، القادمة عبر الأردن، بعبور الأراضي السورية إلى حلفائه في جبهة القوى المسيحية اللبنانية لتفادي رقابة الأسطول السوفييتي للشواطئ اللبنانية! ولن تعود الحرارة إلى علاقاته مع موسكو، رغم زيارته لها أكثر من مرة خلال السنوات القليلة التالية، إلا بعد أن دمرت إسرائيل سلاحه الجوي ودفاعاته الجوية خلال الغزو الإسرائيلي للبنان صيف العام 1982 وأصبحت دمشق مهددة مباشرة، للمرة الثالثة، بوجود القوات الإسرائيلية على بعد 25 كم منها، ولكن من الغرب ومن داخل الأراضي اللبنانية هذه المرة. وحينها لم يجد بُدّاً من التوجه إلى موسكو باعتبارها «مخزن السلاح» الوحيد المتاح له، في الوقت الذي حنّث واشنطن بكل الوعود التي أغدقتها عليه إذا ما أعاد تطبيع العلاقات معها واعترف بإسرائيل وحرر الاقتصاد وقضى على بقايا نفوذ القوى الوطنية واليسارية في الداخل ونفوذ «منظمة التحرير الفلسطينية» في لبنان ومنع هذه الأخيرة من تهديد أمن إسرائيل.

كان واضحاً منذ البدايات الأولى لهذه التطورات أن الاتحاد السوفييتي - الذي لعب دوراً مركزياً في مسلسل الأحداث في المنطقة منذ اندلاع الحرب حتى تبني قرار مجلس الأمن 340 في 25 أكتوبر - يفقد دوره سريعاً. ولم يكن هناك تزايد من أي نوع في نفوذه وحضوره في العالم العربي كنتيجة للحرب، كما زعم بعض المعلقين، وكما زعم كهنة الكريملن أنفسهم. لقد شعرنا أن عملية السلام كانت تتحول سريعاً من موسكو إلى واشنطن، وبشكل خاص بعد انجراف السادات إلى التعاون مع واشنطن وتسليمها أوراق العملية السلمية بكاملها، بناء على نصيحة هيكل، وحين دخل نيكسون وكيسنجر دمشق دخول الفاتحين بعد بضعة أسابيع وحسب من إبرام اتفاقية «فض الاشتباك» بين القوات السورية والإسرائيلية في 29 مايو 1974، وتوقيع الأسد - في اليوم الذي سبقه - «تفاهماً» سرياً مع غولدا مائير، من خلال ضيفه كيسنجر، سيُكشف عنه في «ملحق» هذا الكتاب وتُنشر صورة عنه للمرة الأولى منذ توقيعه!

لا أعتقد أن سياسة الانفراج حققت أي مكسب خلال الحرب أيضاً. صحيح أن الانفراج بين القوتين العظميين ساعد على منع مواجهة نووية بدت تلوح في الأفق، لكن الحرب برهنت على عدم استقرار سياسة الانفراج أيضاً. فعلى الرغم من هذه السياسة، ظهر أن انعدام الثقة المتبادل والشك والخوف سادا في العلاقات بين القوتين العظميين. فسياسة الانفراج كانت عزيزة على قلب الكريملن دون ريب، إذ كان يأمل بأن الاتحاد السوفييتي سيكون قادراً بالمقابل على إقامة علاقات تجارية جديدة مع الولايات المتحدة تلبّي مصالح وتطلعات

النومينكلاتورا المهيمنة والحاكمة، خصوصاً وأن الاتحاد السوفييتي كان سيحظى بوضعية «الدولة الأكثر رعاية» في التجارة وفق وعد واشنطن لموسكو خلال قمة **بريجينيف - نيكسون** العام 1972. وعلى الرغم من أن زعماء الكريملن أظهروا ضبطاً معيناً للنفس خلال حرب أكتوبر، وهو ما كان محطّ اعتراف في جميع أنحاء العالم، أيّاً كانت الدوافع الحقيقية لذلك الضبط، فإن اتفاقية التجارة التي تمنح الاتحاد السوفييتي وضعية الدولة الأكثر تفضيلاً جرى رفضها من قبل الكونغرس الأمريكي. فقد عارض عدد كبير من الأمريكيين بصراحة سياسة الانفراج التي تبناها **نيكسون** مع الاتحاد السوفييتي، وذهبت معها أحلام الكريملن بالتجارة مع الولايات المتحدة، مثلما ذهبت معها سياسة الحد من التسليح. ولم يكن هناك بالطبع نقد علني أو مراجعة لسياسة الانفراج في الاتحاد السوفييتي، لكن الإحباط الواضح بشأنها جرى التعبير عنه من قبل ماكينه الدعاية السوفييتية، التي بدأت تشدد على مهمة «فضح سياسة الدوائر الإمبريالية الأمريكية التي تهدد السلام»، دون أن تسمي هذه الدوائر، التي بقيت دوماً «مربعات» فارغة بلا أسماء أو عناوين معرّفة في الأدبيات السياسية والإعلامية السوفييتية! وهكذا كانت حرب أكتوبر، والهزيمة العربية الجديدة فيها، إذناً بانحطاط سياسة الانفراج، الأمر الذي واصل تقدمه تدريجياً على مدى عقد السبعينيات وبلغ حضيضاً آخر حين تبين أن الأمريكيين وحلفاءهم في «الناطو»، ورغم سياسة الانفراج المزعومة، كانوا يضعون الخطط ويتحينون الفرصة لإنزال ضربة نووية قاصمة بالاتحاد السوفييتي في خريف العام 1983، مع أنه كان يتفسخ بسرعة من الداخل ولم يعد بحاجة لأي ضربة من أي نوع للقضاء عليه. فقد جرى اكتشاف الأمر (خطة 83 Able Archer) حين تمكن اثنان من عملاء **ماركوس فولف** زرعهما داخل «هيئة تخطيط العمليات» في مقر الحلف الأطلسي في بروكسل (وهما **راينر روب** Rainer Rupp وزوجته البريطانية **كريستين**) من تسريب عشرة آلاف وثيقة، بما في ذلك ملف هائل القيمة والخطورة، مكون من ثلاثمائة صفحة، يكشف عن الخطط التفصيلية التي وضعها «الناطو» في عهد **رونالد ريغان** لاستهداف الاتحاد السوفييتي بالضربة النووية الأولى في نوفمبر 1983، بحيث تكون ضربة قاضية لا يمكنه الرد عليها، وبحيث يتم الأمر أثناء قيام «الحلف» بمناورات روتينية سنوية لا تثير تحركاتها الشبهة!

بالتأكيد حقق الاتحاد السوفييتي عدداً من المكاسب كنتيجة للحرب، كما أكد بعض المحللين على نحو دقيق⁽⁹⁾. وكان أكثرها أهمية أزمة الحلف الأطلسي السياسية العميقة التي تسببت بها معارضة أوروبا الغربية لتزويد إسرائيل بالسلاح من القواعد الأمريكية في أوروبا، وحظر النفط العربي، وحصول تصدع في المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لكن هذه التطورات كانت

إحدى عواقب السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية، وليس بفضل السياسة الخارجية السوفييتية، فضلاً عن أنها كانت «أزمات» عابرة أو مؤقتة سرعان ما جرى تجاوزها.

وفيما يتعلق بهذه السياسة على وجه التحديد، والتي شعرت أنها نُفذت بشكل جيد تماماً من قبل المهنيين المعنيين، لم يكن بإمكانها على الإطلاق أن تثمر سوى نصر أجوف، لأن أساسها بالذات لا يمكن الدفاع عنه. فهدف هذه السياسة كان التنفيذ المتزامن لسياستين متضاربتين لا يمكن الجمع بينهما: تعايش سلمي وأمنية بروليتارية. فإذا كان التعايش السلمي يعني التوصل إلى اتفاقيات ذات نفع للطرفين الشريكين، الاشتراكي كما يسمى نفسه، والرأسمالي، أي جلب عوائد إيجابية لهما معاً، فإن الصراع الطبقي العالمي والأمنية البروليتارية يهدفان إلى إضعاف (نظرياً: إبادة) خصمهما، أي الشريك الرأسمالي نفسه. وفي الحالة التي نحن بصدها، حاول الكريملن خلال أكتوبر التعاون مع واشنطن زعيمة «المعسكر الإمبريالي»، وفي الوقت نفسه، فعل ما بوسعه لمساعدة العرب على هزيمة إسرائيل و«أولئك الأمبرياليين الذين يقفون خلفها» - أي الولايات المتحدة نفسها. وهكذا شعوزة أيديولوجية ومبادئ متناقضة ينفي بعضها بعضاً الآخر لا يمكن أن تساعد سوى على تحقيق خسائر مضطردة التراكم.

إضافة لذلك، إن الكثير من الحسابات الخاطئة والأخطاء الفاضحة خلال حرب أكتوبر كان سببه نمط التفكير الدوغمائي الذي اتبعه الكريملن، والذي افترض أن تدمير الرأسمالية كنظام اقتصادي-سياسي كان محتوماً، وأن انتصار الاشتراكية والشيوعية (على الأقل وفق فهمه اللينيني العجائبي لهما، الذي لا يختلف كثيراً عن فهم «صندوق النقد الدولي»!) لا مفر منه. ف«الانفصال» المفترض لأكثر بقليل من دزينة من البلدان الأوروبية والآسيوية عن السوق الرأسمالية، ولو جزئياً وشكلياً، وانبثاق «المعسكر الاشتراكي»، اعتُبر أمراً نهائياً. وبخفة علمية ونظرية، كان جوهرها انتهازياً تماماً، جرى تصنيف الدول العربية وبقية البلدان النامية على أنها إما «تقدمية» (شرعت في طريق التطور للرأسمالي، وفق الكليشة البلهاء المعروفة) أو «رجعية» (لم تفعل مثل المجموعة الأولى). أما الدول العربية «التقدمية»، وكانت مصر وسوريا من بينها آنذاك، فجرى الافتراض أنها تتحد مع الاتحاد السوفييتي من خلال الموقف المشترك لجهة ما يتصل بالسياسة المحلية والدولية، رغم أنها كانت تعمل وتنسق - من تحت الطاولة ومن فوقها - مع خصوم الاتحاد السوفييتي المفترضين، حتى ضد المصالح السوفييتية نفسها!

كان الكريملن مقتنعاً بأن لمصر وسوريا مصلحة حيوية في الحفاظ على علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، وبأنهما لن تخرجا أبداً عن موقفهما الودي نحوه، رغم أن مؤشرات

وتمظهرات بالجملة لا تخطئها سوى العين العمياء كانت بدأت بالظهور في البلدين منذ وفاة ناصر والانقلاب البريطاني- السعودي الذي نفذه الأسد في العام 1970 ثم الانقلاب الأميركي- السعودي الذي قام به السادات بعد ذلك بأقل من ستة أشهر. وكانت أهمية التعاون العسكري موضع مبالغة إلى حد كبير. فحقيقة أن الاتحاد السوفييتي زود مصر وسوريا بجميع أنواع الأسلحة والذخائر والتدريب العسكري ألهمت صنّاع القرار في دوائر موسكو الحزبية والحكومية، مع استثناءات نادرة، اعتقاداً راسخاً بأن البلدين مرتبطان بالاتحاد السوفييتي إلى الأبد، دون أن ينتبه هؤلاء إلى أن البلدين نفسيهما لم يريا في الاتحاد السوفييتي سوى مخزن سلاح يغرفان منه بلا حساب تقريباً، لا شيء إلا لأن الغرب يرفض تزويدهما به في ظل استمرار حالة اللاسلام بينهم وبين إسرائيل. بل، للأمانة، كان ثمة انتباه من هذا النوع أحياناً، بدليل تلك التساؤلات الاستنكارية التي كانت تُثار من حين إلى آخر في بعض دوائر موسكو عن الوقاحة التي تمارسها الفئات الحاكمة في البلدين العربيين حين تعتمد هذه الفئات إلى شراء آخر صيحة في عالم الصناعات البذخية والترفيه الكمالية الغربية بالعملات الصعبة، بينما تحصل على السلاح السوفييتي وتنشئ البنى التحتية والكوادر العلمية في بلديهما بقروض سوفيتية طويلة الأجل، وفوائد لا تذكر، على حساب عرق العمال والعلماء السوفييت ولقمتهم، أو حتى مجاناً في بعض الأحيان. وكانت تلك التساؤلات هي نفسها التي سيوجهها ميخائيل غورباتشوف دون أي لياقة دبلوماسية، وبصراحة ومرارة، وكان محقاً في ذلك أياً يكن موقفه الشخصي منه، إلى ضيفه حافظ الأسد في آخر زيارة له إلى الاتحاد السوفييتي في العام 1988، كما ذكرت سابقاً في مقدمتي للنسخة العربية من هذا الكتاب.

مسألة أخرى ساهمت في تدهور علاقات الاتحاد السوفييتي مع تلك الدول، وهي أن زعماء الكريملن لم يروا صورة العالم الموزاييكية متعددة الألوان إلا بلونين فقط، أبيض وأسود. فإذا لم يكن الواقع يلائم الطبعة الرسمية من الدوغما الشيوعية التي اعتبروا أنفسهم قوامين عليها و وحدهم من له الحق في «ترخيص» أي طبعة أخرى منها أو نبذها كما لو أنهم «فاتيكان الحركة الشيوعية»، كان يجري إهمال الواقع والاستخفاف به. فحتى الاتفاقيات التي كان يجري التوصل إليها في المفاوضات كانت تُفسّر على نحو طائش، ومن جانب واحد، وفقاً لقواعد تلك الدوغما. وقد عملت المقاربة الدوغمائية الأرثوذكسية التي اتبعتها الكريملن على تبخيس، وإحياناً إلغاء، أي مظهر من مظاهر الهويات الثقافية والتاريخية والدينية في العلاقات الدولية، لاسيما منها الثقافة العربية-الإسلامية التي لم يكن بإمكانها النظر إلى الاتحاد السوفييتي وكتلته إلا بوصفهما «مجموعة من الكفار والملحدين»، والنظر إلى الولايات المتحدة والغرب على

أنهم «أشقاء» للعرب المسلمين في الإيمان، أو «أهل كتاب» مثلهم، كما كان يجري التعبير عادة. وهذه الذهنية بالذات، أي الناكرة لهذا الواقع الصلب، هي التي حددت كيفية إدارة السياسة الخارجية السوفييتية عموماً، وخلال حرب أكتوبر على وجه الخصوص، وعجلت إلى حد بعيد في انحطاط الدور والنفوذ السوفييتيين في الشرق الأوسط بعد الحرب.

لم يكن هناك رابحون فعليون في حرب أكتوبر، بالمعنى التكتيكي، وإن تكن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الرابحتين بالمعنى الاستراتيجي. فما من أحد من المشاركين أو داعميهم تصدر المرتبة الأولى. فقط بعض السياسيين حقق قليلاً من المكاسب في صراعاته المحلية على السلطة أو المكانة الدولية. ففي الاتحاد السوفييتي كان الرابع الأكبر دون ريب هو بريجنيف نفسه. فنتيجة للحرب، ازداد تقديره في السياسة العالمية بشكل واضح، إلى حد أن أحد المندوبين إلى «المؤتمر العالمي لقوى السلام» وصف فعالية بريجنيف بأنها «شعاع من الضوء في لحظة مظلمة وحرجة من تاريخ العالم، لحظة بدت تراجيدية»⁽¹⁰⁾! أما مكانة عضوي «الترويك» الآخرين، كوسيفن وبودغورني، فقد ضعفت في النتيجة النهائية.

وأما الخسائر الناجمة عن حرب أكتوبر فكانت مذهلة ومخيفة. فأرقام الإصابات العربية والإسرائيلية تحكي قصة مرعبة. وبحسب معطيات وزارة الدفاع السوفييتية، وهي معطيات يمكن الاعتماد عليها، فقد بلغ عدد الإصابات في صفوف القوات المصرية والسورية 28.751 رجلاً (4.902 من القتلى و 14.265 من الجرحى و 9.584 من الأسرى والفقودين، مئات منهم سيتحولون إلى «فئران» أسلحة بيولوجية إسرائيلية سرية كما سيمر معنا لاحقاً). أما الإصابات في صفوف الإسرائيليين فبلغت 16.800 (منهم 4.000 قتيل و 12.000 جريح، و 800 من الأسرى والمفقودين). وهذا ولو أن أرقام فريق «إنسايت صندي تايمز» تقل عن ذلك. فهي تشير إلى مقتل حوالي 2500 جندي إسرائيلي وجرح حوالي 9 آلاف، بينما تتحدث عن ثمانية آلاف قتيل في الجانب العربي كحد أدنى (5 آلاف من المصريين وثلاثة آلاف من السوريين) و 18.500 كحد أعلى (15 ألف من المصريين و 3500 من السوريين). هذا فضلاً عن خسائر الدول العربية الأخرى التي شاركت في الحرب. لكن كيسنجر ينقل رقماً لافتاً وغريباً عن حافظ الأسد يعترف فيه هذا الأخير بأن خسائر سوريا وحدها في الحرب بلغت ستة آلاف قتيل. ويقول (في «سنوات القلاقل»، ص 957): «أبلغني الأسد (في 26 فبراير 1974) بأنه لا يستطيع القبول بانسحاب إسرائيل إلى حدود 6 أكتوبر 1973 فقط، وإلا لما كان تكبد ستة آلاف قتيل من أجل لا شيء». وستكون لنا عودة إلى مناقشة «لغز» هذا الرقم خلال حديثنا عن مفاوضات

الأسد-كيسنجر ربيع العام 1974 بشأن «فصل القوات» على الجبهة السورية-الإسرائيلية، بما في ذلك موضوع الأسرى والمفقودين السوريين الذين تحولوا لاحقاً إلى «فئران اختبار» للأسلحة البيولوجية الإسرائيلية، وفُترَط بهم **الأسد** وبقضيتهم خلال تلك المفاوضات، ثم مرة أخرى في العام 1988 وثالثة في العام 1991 حين كشف تحقيقٌ كان يُجريه محرر ومترجم هذه الطبعة من الكتاب عن القضية، بالتعاون مع صديقه المحامية الإسرائيلية الشهيرة **فيليسيا لانغر**، وكادا كلاهما أن يدفعاً حياتيهما ثمناً لذلك بعد أن ضُبطت مراسلاتهما من قبل أجهزة الاستخبارات السورية وجرى تسريبها بطريقة ما إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية!

أما الخسائر في الدبابات والطائرات فبلغت رقماً هائلاً، إذ تجاوزت حتى خسائر العديد من المعارك الكبرى في الحرب العالمية الثانية، على غرار معركة «كورسك» صيف العام 1943 [قريباً من الحدود الأوكرانية الآن] بين الغزاة الألمان والقوات السوفييتية، التي امتدت على جبهة عرضها 450 كم جنوب غرب موسكو. فالجانب العربي، بمن في ذلك العراقيون، خسروا 334 طائرة و53 هيلوكبتر، وأكثر من ألفي دبابة، كانت خسارة السوريين وحدهم «ألفاً ومئتي دبابة» منها، كما قال **الأسد** في اعتراف نادر (مقابلته المذكورة مع «الصيد» اللبنانية، ص6)، بينما تجاوزت خسارة الإسرائيليين الألف ومئة دبابة، كانت تكلفتها المالية بالنسبة لهم ما يعادل 250 مليون دولار يومياً أو ما يقارب 6 مليارات دولار إجمالاً⁽¹¹⁾. أما نفقات الدول العربية فكانت أعلى بكثير. وجميع هذه الأرقام يعني أن كل يوم تأخير في وقف إطلاق النار من قبل الدول العظمى كان يؤدي إلى 420 قتيلًا و1200 جريح تقريباً في صفوف العرب والإسرائيليين، وأن كل ساعة من الثروة الفارغة في مجلس الأمن كانت تزيد من خسائر المتحاربين بضعة ملايين من الدولارات.

إن منشأ وسياق حرب أكتوبر معروفان جيداً. ومع أن الحرب لم تستمر سوى ستة عشر يوماً من القتال الفعلي، أو أقل من ذلك في واقع الحال، ولم يشارك فيها ميدانياً سوى العرب والإسرائيليين، فقد انتهت لتكون واحدة من أكثر الحروب دموية بعد الحرب العالمية الثانية. ومع هذا فإن حصيلتها النهائية تقررَت إلى حد بعيد من قبل سياسات اثنتين من الدول العظمى: فاتفاق وقف إطلاق النار كان نتيجة للمفاوضات بينهما، والقتال الذي توقف أخيراً كان نتيجة لبعض الخطوات السياسية والعسكرية القاسية المتخذة من قبلهما، وحتى مؤتمر السلام الذي جرى الحديث عنه والكيفية التي ستكون عليها صيغته ومن سيحضره، هما من رسمتا وحددتاه وأطرتاه كله. فكل شيء بشأن الحرب كان متوقفاً على استعدادهما لإيجاد

نهاية للنزاع تكون «مُرضية لكل منهما». ولا يقلل هذا من حقيقة أن التخاذل العربي، عسكرياً وسياسياً، لعب دوراً مفتاحياً في أن يكون لهاتين الدولتين العظميين، لاسيما الولايات المتحدة، دورٌ حاسم في تقرير نهايتها على هذا النحو المخزي والمشين، بل والكارثي، بالنسبة للعرب.

بالتأكيد كان ثمة فرصة طيبة، لو حَسُنَت النوايا، لتدخّل سريع وفَعّال من قبل الدول العظمى يهدف إلى وقف فوري للقتال. فالعديد من الوثائق ثنائية ومتعددة الأطراف جرى وضعها، قبل ذلك وبعده، لتكون قواعد إرشادية للأعمال المشتركة: «المبادئ الأساسية للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة» الموقع في 29 مايو 1972، والتفاهم بين **بريجينيف** و**نيكسون** المتعلق بالشرق الأوسط، الذي جرى التوصل إليه في القمة السوفييتية - الأمريكية صيف العام 1973، وقرار مجلس الأمن 338 وبقية القرارات الأخرى ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك كان هناك، قبل الحرب، «شهر عسل» سياسة الانفراج الذي خلق جواً ملائماً لتعاون فعّال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

أخيراً، كانت الدولتان كلتاهما متحمستين في الواقع لتفادي وقوع حرب في الشرق الأوسط، على الأقل خريف العام 1973؛ وكلتاهما كانتا معنيتين بإقامة السلام في المنطقة. لكن المشكلة كانت في أن كلاً منهما كانت تريد فرض نسختها الخاصة من السلام، مع أن النسختين كلتيهما تتقاطعان في نقطة جوهرية، وهي أمن إسرائيل المقدّس بالنسبة لهما معاً. فالكريملن أراد نسخة من السلام معادية للأميركيين، و«البيت الأبيض» أراد فرض نسخته الخاصة من السلام المعادية للسوفييت، ولا يزال كذلك حتى اليوم رغم اختفاء الاتحاد السوفييتي وزوال نفوذه من المنطقة والعالم، ورغم هُزال وريثته روسيا وانقراض دورها إلى أمد غير معلوم. فالنقاشات التي شهدتها الكريملن بشأن الحرب ركزت كلها في النهاية على تأثير أي قرار يتخذه الكريملن على مكانة وسمعة الولايات المتحدة في المنطقة. وقد تردد الكريملن وتلعثم بشأن مسألة وقف لإطلاق النار في الأيام الأولى للحرب، ليس فقط بسبب رفض السادات للفكرة، ولكن أيضاً وبالدرجة الأولى لأن تقدماً عربياً ناجحاً وهزيمةً لإسرائيل سوف يعرّضان المكانة الأميركية لخطر جدّي. مع ذلك، حين بدأ الإسرائيليون هجومهم وكان العرب على وشك أن يخسروا الحرب، أصبح الكريملن متعاوناً جداً بخصوص وقف إطلاق النار، ليس فقط لأنه أراد إنقاذ العرب، ولكن أيضاً لأنه كان متحمساً لمنع ازدياد نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط نتيجة لأي انتصار إسرائيلي. وقد اعترف **نيكسون** و**كيسنجر**، ومشاركون أميركيون آخرون في تلك الأحداث، بأن «البيت الأبيض» كان يسترشد بالفلسفة ذاتها: الضغط من أجل وقف إطلاق نار في الأيام الأولى للحرب والمماطلة لاحقاً حين انقلبت موجتها لصالح إسرائيل. هكذا، وعلى

الرغم من سياسة الانفراج والتعهدات ثنائية ومتعددة الأطراف، كانت الدولتان العظميان كلتاهما مطبوعتين على القيام بخطوات متطرفة لمنع الدولة الأخرى من الحصول على مكاسب سياسية وعسكرية في الإقليم. وكلتاهما مارستا الخداع بأشكاله المختلفة؛ فالكريملي مارسه سياسياً (رسالة بريجينيف «التهديدية» بالتدخل في الشرق الأوسط من طرف واحد) و«البيت الأبيض» مارسه عسكرياً (إعلان حالة «وضعية الدفاع 3»). الفرق هو أن الشعب السوفييتي لم يكن عليه أن يدفع ولو روبلاً واحداً ثمناً لخداع الكريملي، بينما كان على دافع الضرائب الأمريكي أن يأخذ على عاتقه خدعة «البيت الأبيض»، التي كلفت الولايات المتحدة مبلغاً كبيراً من المال جراء استنفارها النووي في مختلف أرجاء العالم.

عندما اعتقدت كل واحدة من الدولتين أن نظيرتها لم تكن مستعدة للظهور بمظهر الخاسر، حاولت أن تنهي اللعبة الدبلوماسية بالتعادل، وإن ظاهرياً. هكذا خلقت المسودة المشتركة لقرار وقف إطلاق النار، و«التفاهم السري الثنائي» في موسكو وقرار عقد مؤتمر دولي للسلام؛ لكن حتى القرارات التي جرى التوصل إليها بشكل مشترك كانت مبهمة وملتبسة وحمالة أوجه. فهما لم تضعا مقاربات عملية و واقعية لتسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط، ولم تساعدا على بدء عملية سلام شاملة. وهكذا كان لا بد من أن يولد الكثير من هذه القرارات ميتاً. أما مؤتمر جنيف للسلام في 21 ديسمبر 1973 فكان بائساً يرثى له، إن لم نقل مثيراً للسخرية أيضاً. وبصفتي عضواً في الوفد السوفييتي إلى المؤتمر، تولد لدي انطباع بأن الحدث «الأكثر الأهمية» في المؤتمر كان قبول غروميكو الجلوس إلى جانب نظيره الإسرائيلي آبا إيبان، على الرغم من أن ذلك ينتهك نظام الترتيب الأبجدي الذي كان على الوفود أن تتبعه في جلوسها وفق ورقة أعدتها الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، وعلى الرغم من أن كيسنجر هو شخصياً من تولى أمام جميع الوفود وأمام عدسات التلفزيون تغيير أماكن الجلوس من جديد بحيث يجلس غروميكو إلى جانب آبا إيبان، كما لو أنه ناظر مدرسة يوزع تلاميذه في قاعة الصف. ولم يكن على «التلميذ» غروميكو سوى الخضوع لأوامر «الناظر»، مدافعاً عن موقفه المخرج أمام الحضور من الدبلوماسيين و الصحفيين، بالقول لهؤلاء «جنّنا هنا لنعمل، وليس مهماً كيف نجلس»!! ولم ينتبه إلى فظاعة ما فعله إلا لاحقاً، رغم تحذيره لنا مراراً من الوزير الأمريكي الذي «يأكل أصابع من يصافحه»، حين أدرك أن غاية كيسنجر الوحيدة من «الفخ البروتوكولي» الذي نصبه له كانت الحطّ من كرامته وتحقيره في عيون الملايين من العرب وغير العرب الذين كانوا يتابعون المشهد على شاشات التلفزة! ومع ذلك، لم يتردد غروميكو - بعد رفع الجلسة - في الذهاب للقاء وزير الخارجية الإسرائيلية آبا إيبان على

انفراد في غرفة مجاورة بعد أن «طرَدنا» نحن أعضاء الوفد ومنعنا من المشاركة في اللقاء، فبقينا حتى اليوم نجهل ما جرى خلاله، ولو أن التطورات السياسية خلال الأشهر اللاحقة وَشَتْ بالكثير مما تَخَلَّله!

إضافة لذلك، كان ثمة خلل آخر خطير في العلاقات السوفيتية- الأميركية: فكل من الطرفين أظهر افتقاراً أساسياً لكيفية فهم الطرف الآخر للأشياء. وهذا ما أدى إلى عدد من الحسابات الخاطئة والقرارات الزائفة. فمن الناحية السوفيتية، لم يستطع لا بريجنيف ولا زملاؤه إدراك خطورة «ووترغيت» بالنسبة للرئيس نيكسون وعملية صنع السلام. ومن الناحية الأميركية، تجاهل نيكسون وكيسنجر تجاهلاً كلياً كم كان مهماً بالنسبة للزعيم السوفيتي بريجنيف ومناصريه أن يكسبوا صفة «القوى المحبة للسلام» في جميع أنحاء العالم من خلال تنظيم استعراض دعائي كبير في 25 أكتوبر 1973 .

لقد تأخرت عملية السلام في الشرق الأوسط لعقود بسبب المواجهة السوفيتية - الأميركية خلال الحرب الباردة بالدرجة الأولى. فلو أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة امتثلا على نحو مسؤول لالتزاماتهما الدولية واسترشدا بالمهمة النبيلة في مساعدة العرب والإسرائيليين على الحياة بسلام ورخاء، لكانت حرب أكتوبر دشنت فُرْصاً عظيمة لإقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط. فانسجام وتعاون الدولتين العظميين كان بإمكانه أن يفرض وقفاً لإطلاق النار في الأيام الأولى للحرب، وبالتالي حفظ حياة الآلاف من العرب والإسرائيليين. وكان بإمكان الدولتين العظميين الشروع في عملية سلام عادل وشامل تمنع حصول النزاعات والمواجهات والأعمال العدائية العسكرية في الشرق الأوسط. كان لهما النفوذ والقوة كلهما، والدعم الواسع من المجتمع الدولي، اللانحياز للقيام بتلك المهمة العظيمة. وبدلاً من ذلك، حرّض العرب والإسرائيليين على بعضهما البعض، وبالتالي جعل عملية السلام الصعبة أكثر صعوبة.

لذلك، يبدو لي أنه لا السياسيين ولا الدبلوماسيين ولا القادة العسكريين الذين شاركوا في اللعبة السياسية في حرب أكتوبر كانوا سعيدين أو فخورين بنتائجها. فليس كل ما يبدأ على ما يرام ينتهي على ما يرام.

بنسلفانيا

أكتوبر 1995، سبتمبر 2005

هوامش الفصل التاسع:

- (1) - البرافدا، 30 نوفمبر 1973.
- (2) - نيو تايمز ، العدد 48 (1973)، ص 19.
- (3) - البرافدا، 7 نوفمبر 1973.
- (4) - نيو تايمز، العدد 50 (1973)، ص 1.
- (5) - البرافدا، 30 يناير، 1974.
- (6) - دميترييف و لاديكيين: الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط (بالروسية)؛ موسكو ، إيمو 1974، ص218.
- (7) - المصدر السابق.
- (8) - مجلة «فويينو إيستوريخسكي» (التاريخ العسكري)، موسكو، العدد 11 (1974)، ص 83.
- (9) - فريدمان، السياسة السوفييتية؛ ص 151.
- (10) - نيو تايمز، العدد 44 (1973)، ص 13.
- (11) - فرانك آكر: أكتوبر 1973، الحرب العربية - الإسرائيلية؛ ص 128.

«غاليري»

(معرض الصور المختارة - القسم الثاني)

(كافة التعليقات والشروحات المرفقة مع الصور مقتبسة من متن الكتاب)



الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم (إلى اليسار) والملحق العسكري المصري في بغداد، الكولونيل عبد المجيد فريد، مدير مكتب عبد الناصر لاحقاً.

كان فريد عميلاً لوكالة المخابرات المركزية، ومتخرجاً في المعهد السري الذي افتتحته الوكالة في القاهرة باتفاق مع ناصر لتدريب ضباطه على مكافحة الشيوعية والشيوعيين في العالم العربي وبت الدعاية السوداء والرمادية ضدهم.

شارك مع الوكالة - بتوجيه من ناصر وتحت إشرافه - في تجنيد صدام حسين لاغتيال قاسم في أكتوبر 1959، ثم معها ومع «البعثيين» و«المخابرات الأردنية» في إطاحة نظامه في فبراير 1963 وارتكاب المذابح بحق آلاف الشيوعيين.

أوتو سكورزيني، أحد أشهر قادة قوات الصاعقة النازية (إلى يسار هتلر) في «عش النسر» (مقر عمليات هتلر خلال الحرب 1943-1945).

في العام 1953، وبعد أن هربته CIA وأخفته عن محكمة نورمبرغ، «أعارته» مع اثنين وثلاثين ضابطاً نازياً آخر لجمال عبد الناصر ليكون مستشاره الخاص لشؤون محاربة الشيوعية وبت الدعاية السوداء ضدها ونشر أفكاره القومية العربية وفق منهج المدرسة الجرمانية النازية. وبقي إلى جانبه حتى وفاته في سبتمبر 1970، حيث غادر مصر إلى إسبانيا.

جندته الموساد في العام 1963 لملاحقة النازيين الآخرين واعتقالهم. وحين اكتشفته HVA وأبلغت ناصر بأمره رفض تصديقها بسبب حماقته واعتبر الأمر «وشاية كاذبة من الشيوعيين اليهود». وبعد ثلاثين عاماً اعترفت الموساد بتجنيد مع ضباط نازيين آخرين في مصر لتلك الغاية.



شبللي العيسمي (إلى اليسار) في ضيافة الزعيم «الكردي» - الدرزي» اللبناني كمال جنبلاط (أواخر الستينيات؟).

كان شبللي العيسمي، خلال إقامته في ضيافة جنبلاط، بعد العام 1966، على علاقة وثيقة ذات طابع استخباري مع السفير البريطاني السير ديرك مارتن ريتشر، ونظيره السفير الأميركي، دوايت جونسون بورتر.

وقف العيسمي بقوة إلى جانب صدام حسين ضد قرار الرئيس أحمد حسن البكر إرسال قوات عراقية إلى الجبهة السورية خلال حرب أكتوبر، لأن «من شأن هزيمة الجيش السوري المؤكدة أن تخلق وضعاً يسهل على المعارضة السورية إسقاط حكم العلويين في سوريا».



جميل سليم شيا (سوري من أصل لبناني)، وزير الإعلام في العام 1966، وعضو «القيادة القطرية المؤقتة» التي شكلها الأسد بعد انقلابه في 13 نوفمبر 1970.

أصبح سفيراً لدى الاتحاد السوفييتي في العام التالي، وهناك ضبط من خلال «فخ نسائي» وهو يمارس التهريب والمتاجرة بالعملات الصعبة وغسيل الأموال، فخبر بين إبلاغ حكومة بلاده والطرد من الاتحاد السوفييتي أو العمل مع الـKGB، فاختار الأمر الثاني؛ وكانت مهمته تسليم الـKGB نسخاً عن البريد الدبلوماسي الصادر والوارد.

استدعاه الأسد من موسكو صيف العام 1976 بعد تدهور العلاقات بين البلدين على خلفية موقف الأخيرة من التدخل السوري في لبنان بالاتفاق مع الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن لدعم القوى المسيحية الفاشية التي تسلحها إسرائيل (حزب الكتائب وحلفائه) في مواجهة تحالف القوى الوطنية اللبنانية-ال فلسطينية، وأسند له منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ربما ... بسبب خبرته في غسيل الأموال والأعمال المافيزوية!





ألكسندر ساخاروفسكي ، مدير المخابرات الخارجية السوفيتية (1956-1971)، والمؤسس المشارك لحركة «لاهورت التحرير»: «ما قاله الأسد لمدير المخابرات البريطانية ريتشارد وايت لم يكن سوى تقديم أوراق اعتماد إلى الغرب لمساعدته في مواجهة رفاقه اليساريين وإطاحتهم».

فاديم كيربيتشينكو، رئيس محطة KGB في مصر وشمال أفريقيا (1970-1974):

«تقارير السفير فينوغرادوف عن السادات غير صحيحة، فالسادات يحضر مصر لإلقائها كلياً في أحضان واشنطن».

مصدر الصورة: أرشيف وزارة الدفاع السوفيتية.



577



كوسيفن (الثاني من اليسار) مستقبلاً في 9 ديسمبر 1972 مصطفى طلاس (إلى يساره) وناجي جميل (إلى يمينه)؛ ويبدو وزير الدفاع غريتشكو في أقصى يمين الصورة.

مصدر الصورة: أرشيف وزارة الدفاع السوفيتية.



المارشال فيكتور كوليكوف، رئيس أركان الجيش السوفيتي (1971-1977):

«ليس من المستبعد أن يكون الأسد سهل حصول الخرق الإسرائيلي في اليوم الثالث من الحرب لجعل موسكو تصاب بالذعر من احتمال سقوط دمشق فتتدخل عسكرياً أو تفرض على واشنطن وفقاً لإطلاق النار، خصوصاً وأنه فعل الأمر نفسه للسبب ذاته في حرب يونيو 1967».



المارشال بافل كوتاخوف ، قائد القوى الجوية السوفيتية (1969-1984) : «الضربة الجوية المصرية الأولى فشلت فشلاً ذريعاً ولم تحقق أكثر من 10 % من أهدافها، وحسني مبارك مجرد دجال أحق».



بيوتر ساموخودسكي ، كبير المستشارين السوفييت في مصر خلال حرب أكتوبر.

كان ممنوعاً عليه الاقتراب من مقر عمليات الجيش المصري أو الخطوط الأمامية، وكان يتلقى - بأوامر السادات ووزير الحربية أحمد اسماعيل علي - تقارير مزيفة عن سير العمليات الحربية بهدف تضليله وجعله أعمى عما يحصل.

مصدر الصورة : أرشيف وزارة الدفاع السوفييتية.



الفريق سعد الدين الشاذلي ، رئيس أركان الجيش المصري خلال حرب أكتوبر.

لجأ إلى النماذج والشعيرة لرفع الروح المعنوية لجنوده في بداية الحرب، وترك فجوة عرضها 40 كم بين الجيشين الثاني والثالث. وهذا ما سمح للإسرائيليين بتنفيذ عبور مضاد من الفجوة ومحاصرة الجيش الثالث بأكمله وأخذ رهينة.

تواطأ مع السادات و أحمد اسماعيل علي على خداع سوريا و«بيعها» خطة حربية مزيفة من أجل توريطها في الحرب وجعلها تتلقى الضربات الإسرائيلية بدلاً من الجيش المصري، لإدراكه أن إسرائيل ستركز رد فعلها وهجومها المعاكس على الجبهة السورية بسبب قربها من العمق الحيوي الداخلي لإسرائيل وخطورتها عليه.

بَرَّر رفضه تطوير الهجوم نحو الممرات في سيناء على أساس افتقار جيشه لغطاء من بطاريات الصواريخ، لكن قوائم مبيعات السلاح السوفييتية ومحضر اجتماعات كيسنجر من الضباط الإسرائيليين أثبتت أن ادعاءاته كاذبة.



الواء محمد علي فهمي، قائد الدفاع الجوي المصري (1969-1974).

أشرف على بناء «حائط الصواريخ» ، وتمكن يوم 13 أكتوبر من تحريك تسع كتيائب دفاع جوي (3 ألوية/ 27 بطارية) إلى الضفة الشرقية للقناة، رغم أن كلها من النوع الثابت (فولغا، بتشورا)، فدحض بذلك ادعاءات الشاذلي عملياً عن عدم إمكانية توفير غطاء جوي لتطوير الهجوم شرقاً. إلا أن خطوته جاءت متأخرة خمسة أيام أضاعها الجيش المصري في «الوقف التعبوي» المشبوهة، ففقدت عملية تحريك البطاريات أهميتها.

مصدر الصورة: أرشيف وزارة الدفاع المصرية.

قائد القوى الجوية المصرية خلال الحرب حسني مبارك (إلى اليمين) وخليفته في المنصب اللواء محمد شاذلي عبد المنعم.

فشل الأول في تنفيذ الضربة الجوية الأولى خلال الحرب فشلاً ذريعاً، وقدم تقارير مزيفة عن نجاحها.

تأسر الإنسان مع الرئيس السادات في سبتمبر 1977 على بيع طائرة «ميغ 23» بمبلغ 3 ملايين دولار لرئيس محطة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في القاهرة جيمس ريشارد فيز، وتقاسم الثلاثة المبلغ. لعبت العملية دوراً كبيراً في تدمير العمود الفقري لسلاح الجو السوري خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982.





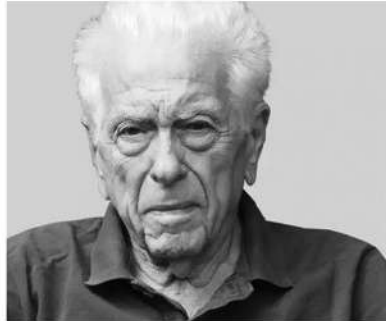
رئيس المحطة السرية لوكالة المخابرات المركزية في القاهرة، جيمس ريتشارد فيز، يصعد إلى قسرة طائرة «مينغ 23 إم إس» في قاعدة «بني سويف» الجوية جنوب القاهرة بعد أن اشتراها من السادات و مبارك وعبد المنعم بثلاثة ملايين دولار ، وقبيل تفكيك جناحيها وذيلها لشحنها سرأ إلى «قاعدة كريتش» في لاس فيغاس بتاريخ 21 سبتمبر 1977.

مصدر الصورة: أرشيف ماركوس فولف



جيمس فيز يشرف (منفرداً عند مقدمة الطائرة) على عمل الطاقم التقني المكلف بتفكيك جناحيها وذيلها وتغليفها قبيل شحنها من قاعدة «بني سويف» الجوية إلى لاس فيغاس بتاريخ 21 سبتمبر 1977. مصدر الصورة: أرشيف ماركوس فولف.

579



يساراً، الكولونيل أهارون ليبيران ،رئيس وحدة Signit في المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان). حضر جانباً من اجتماعات الملك حسين مع غولدا مائير حين تسلل الأول إلى إسرائيل يوم 25 سبتمبر 1973 لإبلاغ الحكومة الإسرائيلية بخطط السوريين والمصريين. كُلف من قبل مائير بأن يكون ضابط الارتباط مع ضابطي المخابرات الأردنية المرافقين للملك، طارق علاء الدين طوبال و غازي عريبات ، طوال أيام الحرب القادمة.

تلقى ليبيران من طوبال معلومات ساخنة أولاً بأول طوال الحرب وما بعدها عن أوضاع القوات السورية وخسائرها.



من اليمين : العميد محمد سعيد بيرقدار / برتار (رئيس أركان الفرقة السابعة)؛العقيد رفيق حلاوة (قائد لواء المشاة 68 في الفرقة نفسها)؛ و العميد عبد الرزاق الدردري ، رئيس هيئة العمليات في الجيش السوري خلال الحرب.

تمكنت المخابرات الأردنية من تجنيد هؤلاء،بالإضافة لنائب وزير الدفاع اللواء عواد باغ أبزاح، منذ الستينيات من خلال طارق علاء الدين طوبال،الذي استغل الأصول الشركسية لبيرقدار وأبزاح وزوجة الدردري على غرار. كان الأربعة مصادر معلومات استخباراتية هامة للكولونيل أهارون ليبيران، من خلال مشغلهم طوبال و زميله عيود سالم حسن(قائد سلاح الجو الأردني لاحقاً،الفاز سابقاً من العراق). انفرد حلاوة من بين هؤلاء بالتواصل المباشر خلال الحرب مع ضابط الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المقدم مفيد عامر ورئيسه الكولونيل عاموس جلبوع، ما تسبب بإعدامه خلال الحرب.

الكولونيل عاموس جلبوع (إلى اليمين)، رئيس القسم 5 في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، المسؤول عن التجسس العسكري على سوريا ولبنان والعراق.



تمكن جلبوع من تجنيد العقيد رفيق حلاوة، قائد «اللواء 68 مشاة» في الفرقة السابعة خلال حرب أكتوبر، ومن معرفة تحرك «اللواء المدرع 47» من وسط سوريا (حمص) إلى منطقته التعويية في الجبهة قبل الحرب بيومين؛ وهو ما اعتبرته إسرائيل مؤشراً قوياً على نوايا سورية بشن هجوم على إسرائيل



... وإلى اليسار الرائد (العقيد احتياط الآن) مفيد عامر، الفلسطيني من أبناء الطائفة الدرزية، ومساعد عاموس جلبوع في القسم الخامس خلال حرب أكتوبر.

لعب عامر دوراً أساسياً في تجنيد العقيد حلاوة، مستغلاً انتماءه إلى طائفته نفسها، وتمكن من الحصول منه على معلومات هامة قبيل وخلال الأيام الثلاثة الأولى لحرب أكتوبر، وإلى حين ضبط اتصالاتهما اللاسلكية، فجرى إعدام حلاوة من قبل محكمة عسكرية ميدانية، قبل تشييعه في جنازة رسمية مهيبه صيف العام التالي باعتباره ... «شهيداً»!

يميناً، العماد اسكندر غانم، قائد الجيش اللبناني خلال الفترة (1971-1975)، والعماد يوسف شमित، رئيس الأركان قبل تلك الفترة.

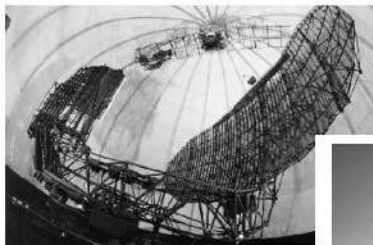
كلاهما ارتبطا بعدد من أجهزة استخبارات الدول الأطلسية، وكانت علاقة شमित بالمخابرات البريطانية بمعرفته وغطاء مرجعيته السياسية كمال جنبلاط.

كان غانم، أيضاً، صديقاً لرئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، أهارون ياريف، وزوده بتقارير عن عمل «محطة رادار الباروك». وبطلب من ياريف، ساعد غانم على تهريب الضابط الإسرائيلي أبراهام بولاك من القضاء اللبناني بعد اعتقاله على أثر تسلله إلى لبنان للقيام بأعمال تجسسية وتخريبية.



روبرت أوكلي، ضابط عمليات الـ CIA في بيروت (في الوسط) مع رينشارد مورفي، من قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية (بيروت، مطلع السبعينيات، AFP).

كان أوكلي يتلقى مطلع السبعينيات تقارير منتظمة من العماد اسكندر غانم، ورئيس مخابراته جول بستاني، حول الدور الذي تلعبه محطة الباروك في خدمة سلاح الجو السوري.



«محطة رادار الباروك» من الخارج والداخل وما تبقى منها بعد أن دمرتها إسرائيل يوم 9 أكتوبر بناء على طلب لبنان!





كيسنجر ومستشار الأمن القومي المصري حافظ اسماعيل خلال لقاء سري لهما في حديقة أحد المنازل الخاصة في باريس (مايو 1973 - «أرشيف فولف»).

كان اسماعيل، إلى جانب محمد حسنين هيكل، إحدى القنوات السرية بين السادات و وكالة المخابرات المركزية قبل حرب أكتوبر وخلالها. يؤكد فولف أن حافظ اسماعيل جُند من قبل الوكالة حين كان ملحقاً عسكرياً في سفارة نظام الملك فاروق في واشنطن العام 1951.



كيسنجر والسفير السوفييتي لدى واشنطن (1962-1986) أناتولي دوبرين خلال محادثة لهما على طائرة هيلوكبتر خاصة بالوزير الأمريكي.

مصدر الصورة: أرشيف وزارة الخارجية الأميركية.



جون سكالي ممثل واشنطن في مجلس الأمن (إلى اليمين) و المندوب السعودي من أصل لبناني، جميل بارودي.

كان سكالي وبارودي، ومعهما المندوب الإسرائيلي يوسف تيكوا، يتبادلون (بتوجيهات كيسنجر) خطابات مسرحية متواصلة لساعات عديدة في مجلس الأمن خلال حرب أكتوبر من أجل منح أرييل شارون مزيداً من الوقت لإكمال حصاره للجيش المصري الثالث.

السفيران كلاهما، سكالي وبارودي، كانا مجندين لصالح الـ CIA منذ سنوات طويلة.

كيسنجر وفريقه (إلى اليمين) مجتمعاً مع برجينييف وفريقه خلال الزيارة «السرية» التي قام بها إلى موسكو في 20 أكتوبر 1973 بهدف الاتفاق على قرار لوقف إطلاق النار. أسفرت الزيارة عن صياغة ما سيصبح قرار مجلس الأمن 338.

رفض أندريوف المشاركة في الاجتماعات «لأن أسوأ كوابيسه هو الظهور في صورة بروتوكولية مع مسؤول أمريكي».



كيسنجر ومساعدته جوزيف سيسكو في حدائق الكرملن في «تلل لينين» خلال زيارتهما «السرية» إلى موسكو في 20 أكتوبر 1973.

عمد كيسنجر ومساعدته إلى إجراء نقاشاتهم الخاصة في حدائق الكرملن تفادياً لأجهزة التنصت التي زرعت في سقوف وجدران غرفهم، كما كانوا يعتقدون.

مصدر الصور : المؤلف / أرشيف وزارة الخارجية السوفييتية.



ماركوس فولف مستقبلاً أورزل لورنزن بعد تهريبها من بروكسل أواخر العام 1979.

عملت لورنزن مديرة لمكتب رئيس هيئة العمليات في قيادة الحلف الأطلسي في باريس ثم في بروكسل، و«عميلة» لفولف طوال 12 عاماً وحتى انكشاف أمرها وتهريبها إلى «برلين الشرقية». سرّبت إلى فولف خلال تلك الفترة آلاف الوثائق من خزان «الناتو»، بما في ذلك خرائط انتشار الأسلحة النووية. إضافة لذلك، كانت أول من يعلم بقرار الإنذار النووي الذي اتخذته كيسنجر خلال حرب أكتوبر، ومنها علم فولف وأندروبوف بالأمر. كانت أول من كشف في العام 1970 هوية رئيس عمليات الموساد في أوروبا، شموئيل غورن، فتمكنت HVA من تتبعه واكتشاف رحلته السرية إلى لندن للاجتماع مع الملك حسين وأشرف مروان وكمال أدهم.

مصدر الصورة: أرشيف ماركوس فولف.



لورنزن وصديقها ديتر ويل (يحمل باقة الزهور) يتوسطهما إريش ميلكه، وزير أمن الدولة، وكبار المسؤولين في الوزارة والمخابرات الخارجية بعد منحها أرفع وسام في ألمانيا الديمقراطية - «وسام كارل ماركس» وعقد قرانهما بهذه المناسبة، ويبدو فولف في أقصى يمين الصورة.

مصدر الصورة: أرشيف فولف.



يوري أندروبوف يسلم فولف «وسام الراية الحمراء»، أرفع وسام في القوات المسلحة السوفييتية، في ديسمبر 1973، تقديراً ولما حققه من اختراقات في أجهزة الاستخبارات والمؤسسات العسكرية والسياسية الغربية.

أشار مرسوم الوسام إلى معرفته قرار «الاستنفار النووي» الأميركي خلال حرب أكتوبر بعد قليل من اتخاذه، واكتشافه المبكر للاتصالات السرية بين مصر والولايات المتحدة والتعاون الاستخباري بينهما، وإقامة محطة سرية لـ CIA في القاهرة بموافقة عبد الناصر ثم السادات.

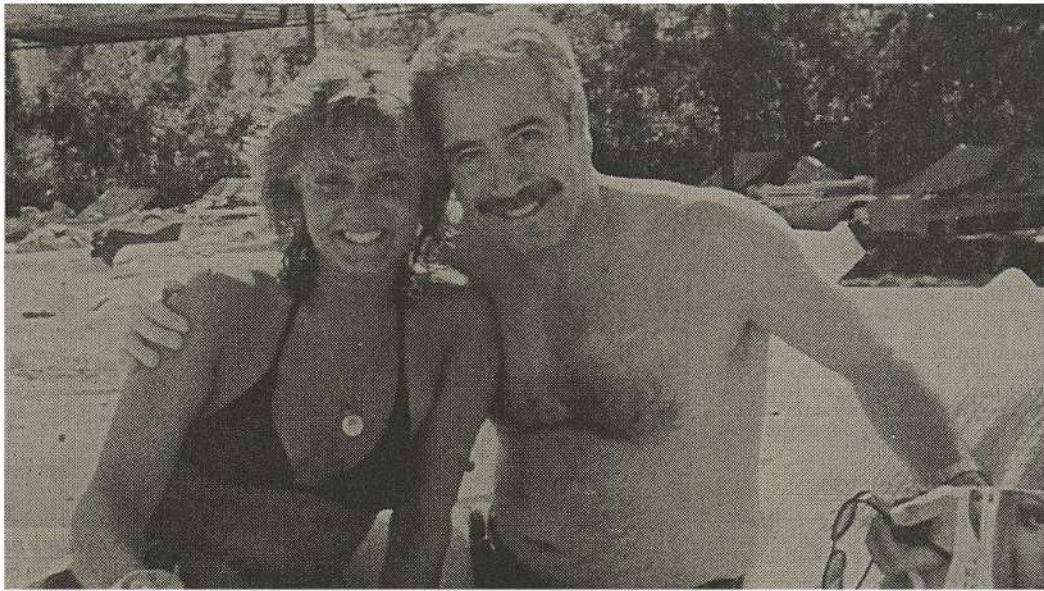
مصدر الصورة: أرشيف ماركوس فولف.

الفريق هورست بيننيكه، النائب الأول لرئيس HVA ورئيس دائرتها الثالثة المسؤولة عن العالم الثالث وحركات التحرر الوطني.

قاد عملية «تحرير تشيلي» لإنقاذ آلاف الشيوعيين والأشتراكيين من مذابح أوغست بينوشيه بعد الانقلاب الذي دبره كيسنجر في سبتمبر 1973 ضد حكومة الرئيس سلفادور أليندي. وكان أول من تلقى من دمشق معلومات الكولونيل محمد الخولي عن تاريخ وتوقيت حرب أكتوبر.

مصدر الصورة: أرشيف المترجم (2004).





وزير الدفاع السوري المزمع مصطفى طلاس مع عميلة الموساد الإسرائيلية التي تحمل هوية اسكتلندية، راقصة الباليه دايان سيدني، قبل أيام من الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو 1982.

سُرِبَت الصورة إلى صحيفة «لومساتان» السويسرية الناطقة بالفرنسية، التي نشرتها في 20 مايو 1988 تحت عنوان «ضربة أخرى من قبل الموساد، فضيحة في دمشق: وزير الدفاع السوري بين ذراعي راقصة إسكتلندية عميلة لإسرائيل». ورغم أن الصحيفة لم تذكر مصدر الصورة، فإن مصدرها، بخلاف الرواية المتداولة في الصحف الإسرائيلية التي ربطته برفعت الأسد، هو مخابرات القوى الجوية السورية، كما أخبرني فولف.

ليس معلوماً مكان الصورة، ولو أن التدقيق في خلفيتها يوحي بوجود معدات / عربات عسكرية في منطقة ما على الساحل السوري، كما قال لي أحد المصادر، إلا أنني أرحح بقوة أنها عند «بحيرة سد زرزور» (40 كم شمال غرب دمشق). (ملاحظة من المترجم).



العميلة الإسرائيلية ناهد مصطفى طلاس مع «صديقها» («زوجها») الروائي الإسرائيلي-الفرنسي من أصول بولندية مارك هالتر Marek Halter في عيد «روش هاشانا» (عيد رأس السنة اليهودية، 28 سبتمبر 2014).

وأثناءه مع رجل الأعمال الإسرائيلي (من أصول مغربية) سيدني توليدانو Sidney Toledano في الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس «معهد وايزمان للعلوم» في إسرائيل، 5 مايو 2009. والمعهد مسؤول، إلى جانب معهد «نيس زيونا» في تل أبيب، عن ابتكار وتصنيع الأسلحة البيولوجية والكيميائية و السموم التي يستخدمها جهاز الموساد في الاغتيالات، بما في ذلك التجارب التي أجريت على مئات الأسرى السوريين من «جنود والدها». وزير الدفاع!

تعمل ناهد طلاس رئيسة شرفية لجمعية «هداسا فرانس» التي تجمع التبرعات لمشفى «هداسا» في القدس المحتلة، فضلاً عن التبرعات لـ «معهد وايزمان». وبعد اندلاع الأزمة السورية أصبحت عضواً في مجلس إدارة جمعية «أماليا» التي يترأسها ضابط الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي موني (مردخاي) كاهانا، والتي تجمع الأموال لصالح المجموعات المسلحة في الجنوب السوري بالتنسيق مع المخابرات الأردنية والإسرائيلية.

في العام 2002 أصدر بشار الأسد مرسوماً يقضي بمنحها صفة دبلوماسية («سكرتير ثالث» في السفارة السورية في باريس)، من أجل أن تتجنب دفع الضرائب في فرنسا.

مصدر الصور وشرحها: وكالة Getty Images .





أعلاه عرض عسكري في القاهرة، 23 يوليو 1963، لصواريخ عبد الناصر الخرافية، «قاهر»، و«ظافر»، أو «منجنقات ومقاتل العصور الوسطى»، كما أطلق عليها سعد الدين الشاذلي؛ وإلى اليسار يبدو ناصر وإلى يمينه السادات، وعلى يساره المشير عبد الحكيم عامر ووليه (محاطاً بدائرة) خبير الصواريخ النازي فولفغانغ بيلز الذي كان تعرض في العام السابق (نوفمبر 1962) لمحاولة اغتيال فاشلة بطرد بريدي أرسله الموساد استناداً إلى معلومات زميله الجنرال النازي الآخر، أوتو سكورزيني، مستشار ناصر والإعلام المصري لشؤون محاربة الشيوعية؛ وخلفهم أحد النماذج التجريبية للصاروخ الذي ادعى هيكل أنه «أحدث دويماً هائلاً في المنطقة»!

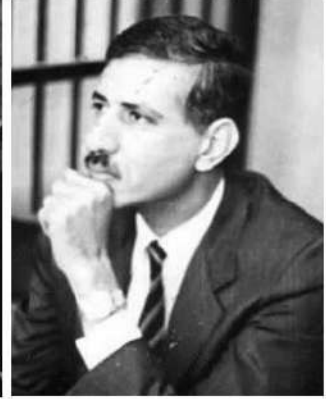


خلال عدوان يونيو 1967 اكتشف المصريون والعرب أنها أكتوبية وفضيحة بطلهما دجال مصر الأكبر، هيكل، وكبير السحرة عبد الناصر. وفي العام 1973 ادعى السادات أنه أطلق ثلاثة منها، قبل أن يقضه الشاذلي ويؤكد أنها «سكود» أطلقها الخبراء السوفييت. بُنيت «منجنقات ومقاتل» ناصر استناداً إلى تصميم الصاروخ الهلثري Wasserfall، واستخدمت القود السائل (ملاحظة من المترجم).

584

خالد جمال عبد الناصر (إلى اليمين) و ضابط المخابرات المصري سابقاً محمود نور الدين.

بترتيب من جورج حبش والسفير الألماني في القاهرة هانز-يورغن فاينز، وعبر يوغسلافيا، زارا «برلين الشرقية» سراً مطلع النماينيات، واجتمعا مع فولف ونائبه بينيكه «للحصول على مساعدة واستشارة أمنية بشأن مقاومة الوجود الأميركي والإسرائيلي في مصر، بما في ذلك العمل العسكري». وفي العام التالي أسس تنظيم «ثورة مصر» المسلح الذي اغتال عدداً من مسؤولي الأمن والمخابرات الإسرائيليين والأميركيين في القاهرة! وقد بقيت لقاءاتهما في «برلين الشرقية» سراً مجهولاً كلياً حتى اليوم إلا في «أرشيف فولف».



العميد عصام غالب أبو عجيب (1988). شارك في حرب أكتوبر كأصغر قائد كتيبة صواريخ دفاع جوي (كفادات /سام6) وحصل على وسام بطل الجمهورية بسبب أدائه الباهر خلال الحرب. وكان أصبح قائد لواء دفاع جوي في ريف دمشق عند اعتقاله في العام 1989 من قبل رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية، علي مملوك، بسبب اتهامه لهذا الأخير، خلال اجتماع رسمي لقيادة «الفرقة 24» بـ «مساعدة طيار سوري للهرب بطائرته إلى إسرائيل، وتهريب عملية الموساد (الروسية/الأوكرانية التي جندته) إلى بيروت بسيارته الخاصة». وقبل ذلك، في مايو 1988، كشف أبو عجيب للمترجم، الذي كان أصبح صديقه منذ أن أدى فترة من خدمته الإلزامية في لوائه مطلع الثمانينيات، جريمة اختيار أسلحة كيميائية على مئات المعتقلين في مقرات سرية تابعة للمخابرات الجوية في البادية السورية بالتواطؤ مع وزارة الدفاع الفرنسية.

توفي في مارس 2000 بسبب حالة قلبية مستعصية ناجمة عن ظروف اعتقاله الوحشية في مقر قيادة المخابرات الجوية وأماكن أخرى.



Brigadier Isam @halet Abu Ajesb (1945-2000)
Archive of www.nizarnayouf.net
Date: March 1989

فهرس أعلام الجزء الأول

أ -

الأسد، بشار: 53، 286، 321-322، 349، 352.

الأسد، باسل: 45.

الأسد، حافظ (الرئيس): 19، 24-26، 28-29،

32-33، 35-39، 46، 51-53، 55-56، 67-

72، 74-75، 95، 119-120، 129-137،

139-143، 153، 155، 158-160، 169،

171، 177، 180، 187-191، 198-197،

203-208، 210-213، 233، 239، 241،

246، 250، 270، 272-273، 277، 279،

283، 286، 300، 302-304، 310، 313-

314، 326-327، 335، 347-348، 447،

459، 462-464، 475-480، 486، 503،

522-523، 530، 542-543، 556، 561،

563، 567-569.

الأسد، رفعت: 136، 311، 357، 410، 431.

الأسد، ماهر: 352.

إسرائيليان، فيكتور: 23، 26، 28-30، 32،

34، 36، 37، 39، 42، 55، 72، 100، 217-

218، 354، 364.

الإسلامبولي، خالد: 373.

اسماعيل، محمد حافظ: 116، 124، 135،

137، 160، 329، 334، 340-341، 374،

391، 401، 433، 476، 494.

اسماعيل، عبد الفتاح: 18، 75، 286، 307.

اسماعيل علي، أحمد: 120، 140، 143.

الأشقر، أسد (زعيم الحزب القومي السوري):

168.

أشكول، ليفي: 37، 64، 157، 460.

أصلان، علي (العميد): 288، 314.

الأطرش، حسن (الأمير، الجاسوس): 168.

الأطرش، سلطان باشا: 315.

آغا خان، صدر الدين: 98-99.

آغا خان، سلطان محمد شاه (الإمام): 98.

ابراهيم (أبرام، الشخصية الدينية): 63-65.

ابراهيم، صنع الله (روائي): 69.

الأبرش، عمر (العميد): 319-320، 348.

أبزاخ، عواد باغ (اللواء): 45، 270، 274-275،

289-290، 318.

أبو شريف، بسام: 165-166.

أبو ذكري، فؤاد (اللواء): 250.

أبو عجيب، عصام غالب (العميد): 51، 54، 285.

أبو غزالة، عبد الحليم (المشير): 419.

الأتاسي، فرحان (الجاسوس): 328.

الأتاسي، نادر (الجاسوس، رجل الأعمال): 328.

الأتاسي، نور الدين (الرئيس): 34-37، 35-38،

56، 135، 157-158، 170، 177، 304،

318، 329، 460، 462-464.

الأتاسي، هاشم، 46.

أثرتون، ألفرد: 133، 224، 429.

الأخرس، فواز (الدكتور): 52.

أخروميف، سيرجي (المارشال): 494-495،

498-499.

أدان، أبراهام (الجنرال): 453، 456، 480،

أدجوبي، ألكسي: 79.

أدمز، شيرمان: 150.

أدهم، عمران: 46.

أدهم، كمال: 23-24، 37، 46، 125-127،

145، 222-223، 226-227، 285، 339-

340، 360، 374، 436-437، 521.

أدينور، كونراد: 45.

آرثر-هير، ريموند: 146.

أرمنازي، عمرو: 52.

أرمنازي، غيث: 49.

آزارياهو، أرنون (الصحفي): 289-290.

إسبر، عزيز (الدكتور): 28.

- أفيديف، ألكسندر: 167.
- ألكسندروف، أندريه: 112، 295، 333، 390، 426.
- أكن، فيك: 25.
- أكن، ريتشارد: 351.
- إلويثي، صاموئيل تشارلز (المارشال): 164.
- إليان، ميخائيل (الjasوس): 145، 167-168.
- إليعازر، دافيد (الجنرال): 247، 276-277، 279، 292، 368، 485.
- أليندي، سلفادور: 22، 81، 117، 146، 440.
- أمبروز، ستيفن (المؤرخ): 163، 427.
- أمين، سمير: 66، 128، 352، 371.
- أمين، عبد المنعم (العقيد): 69، 80.
- أمين، مصطفى (الjasوس): 59، 79، 81.
- أمين، علي (الjasوس): 78.
- أندرسون، روبرت: 70.
- أندروبوف، يوري: 17، 24-27، 32، 35، 39، 45، 50، 64، 69، 78، 86، 90، 93، 98، 114، 123-124، 132، 138-146، 153، 173-174، 177-181، 183-184، 186-187، 189، 190، 209، 217-219، 236-237، 243، 308، 310، 312، 330-331، 366، 374، 380، 410-411، 417، 428، 436-441، 443، 472، 474، 496-498، 513-516، 516، 520-523، 530-531، 537.
- إنسليين، غودرون: 15.
- أوجلان، عبد الله: 477.
- أورويل، جورج: 77، 83.
- أنطكلي، وجيه: 88.
- أوستينوف، دميتري (المارشال): 243، 298، 488، 516.
- أوغاروف، نيكولاي (المارشال): 319-320، 348.
- الأوقات، جلال جعفر (العميد): 284.
- أوكلي، روبرت: 166، 237.
- أوكوبوف، بوغوس: 130.
- أوكونيف، فاسيلي (الجنرال): 122.
- أولباو، جو: 350.
- أولبرخت، فالتر: 18، 47، 49، 56، 83، 157، 240، 358، 463.
- أولدفيلد، موريس: 60، 82-83.
- أولياندروف، فسي فولود: 555.
- أوليانوفسكي، روستيسلاف (المستشرق): 86.
- إيبان، آيا: 247، 282، 454، 501، 571.
- إيتان، رافائيل (الجنرال): 205، 278، 314.
- إيدن، أنطوني (رئيس الحكومة البريطانية): 150.
- إيروفيف، فلاديمير (السفير): 263.
- أيزنهاور، دوايت (الرئيس): 70، 84-85، 150، 168، 372، 474، 523.
- إيساكسون (آيزكسون)، والتر: 529.
- إيفاشوتين، بيتر (الجنرال): 217، 507، 514.
- إيفانز، تريفور إليس (السفير): 358.
- إيفلاند، ويلبر كرين: 78، 150، 167-169.
- إيفليف، نيكولاي (الأدميرال): 24، 230، 242، 300-301، 392، 397، 408، 494.
- آيكلبرغر، جيمس (جيم): 47، 49، 60، 65، 71، 78، 84-86، 124، 150، 162، 251، 261، 355، 388، 530، 560.
- آيكلبرغر-تازويل، آن: 85.
- إيلو، جان (الحاكم العسكري الفرنسي أثناء الاحتلال الفرنسي لسوريا): 167.
- إيمانويل، أرغيري: 371.
- أيوب، الأدومي-الحجازي (الشخصية الدينية): 12، 64.
- الأيوبي، هيثم (المقدم): 160.
- ب-**
- باتاي، رافائيل: 63.
- باتاي، جينيفر رافائيل: 63.
- باران، بول (الاقتصادي): 371.

- باركوفسكي، أناتولي (السفير): 310.
- بارليف، حاييم (الجنرال): 456.
- بارودي، جميل مراد (السفير): 454-451.
- باشا، محمد علي: 123.
- بافليتشيك ، ألكسندرا (الدكتورة): 50.
- باول، جودي: 292.
- بخيتان، محمد سعد: 53.
- بدر الدين، مصطفى (حزب الله): 28.
- البدري، أحمد كامل: 433.
- البديري، مصباح (اللواء): 143-142.
- برانت، فيلي (المستشار): 549.
- براود، جوزيف: 350.
- البراوي، راشد (الدكتور): 71 .
- برجس، غاي: 77.
- البردوني، عبد الله: 13.
- البرزاني، مصطفى (الملا): 361، 263.
- برلين، يفغيني: 55، 304، 307، 454.
- بروتنتس، كارن: 309.
- بروزيتسكي، فيرنر: 19، 21.
- بروكوب، أوتو غيرهارد (الدكتور): 50.
- بريجينيسكي، زبغنيو (مستشار الأمن القومي): 45، 47، 50-51، 351.
- بريجينيف، ليونيد: 27، 29، 32، 34-35، 38، 39، 56، 61، 93، 95، 110-111، 120-121، 125-131، 138، 141، 144، 150-152، 154، 159، 164-165، 172-176، 182-188، 190-192، 196-198، 201-205، 209، 211، 215-216، 218-219، 229، 237، 239-241، 253، 276، 287، 293-294، 298، 305، 307، 330-331، 334-335، 342، 346، 364-366، 370-374، 390، 395، 401، 409، 413، 415-423، 426-437، 439-446، 450، 458-460، 464-466، 472-474، 480.
- 530، 532-537، 547-554، 559، 565، 568-572.
- بريجينيف، غالينا: 27، 218، 419.
- بريجينيف، يوري: 27، 419.
- بريست (إبرهارد لوتبخ): 160-161.
- بريغوجين، يفغيني (قائد مرتزقة «فاغنر»): 27.
- بريماكوف، يفغيني: 60، 86-87، 239، 263، 361، 461.
- البرزري، عفيف (الفريق): 168-169.
- بستاني، جول (العقيد): 238.
- بشارة، عزمي: 50-51.
- بطاطو، حنا (المؤرخ): 349.
- البقري، محمد (قائد نقابي مصري): 69.
- بكداش، خالد: 86-87، 168، 305، 307-308، 463.
- بكري، ابراهيم: 257.
- البكر، أحمد حسن: 45، 255-259، 263، 287-288، 351، 522-524، 543-544.
- بلبل، حسن: 349.
- بلفور، آرثر: 34، 64، 418.
- بلنت، أنتوني (البروفيسور): 25، 164، 358.
- بليخانوف، جيورجي (المفكر): 179.
- بلير، طوني (رئيس الوزراء البريطاني): 52.
- بليز، فولفغانغ (عالم الصواريخ النازي): 457.
- بليك، جورج: 55.
- بليني الأكبر (المؤرخ الروماني): 84.
- بن أبي سفيان، معاوية: 121.
- بن أبي طالب، علي: 125.
- بن بركة، المهدي: 21.
- بن بورات، يوثيل (الكولونيل): 115.
- بن جديد، الشاذلي (الرئيس): 351.
- بن سلطان، زايد: 127.
- بن سلمان، محمد (آل سعود): 88.
- بن عبد العزيز، فيصل (الملك): 223، 341، 360.

- بن عبد العزيز، سلطان: 223.
 بن غوريون، دافيد: 45، 64، 150.
 بن لادن، أسامة: 352.
 بن يحيى، محمد: 344.
 بهاء الدين، أحمد: 557.
 بوبر، دافيد هنري: 472.
 بوبوف، فينيامين: 135، 206-207، 300.
 بوتين، فلاديمير: 53، 95.
 بودغورني، نيكولاي: 174-175، 177، 188، 243، 255، 257، 280، 288، 293، 344، 346، 366، 368، 373، 380-375، 411، 438، 515، 523، 559، 561، 568.
 بورتر، دوايت (السفير): 237.
 بوردون، وليام (المحامي): 21، 53.
 بورشغريف، أرنو: 308.
 بوش، جورج بوش (الأب): 74، 84، 88، 91، 98-100، 194، 214، 252، 283، 350، 354.
 بوفم، وليم بورنسايد (السفير): 238، 282.
 بولغانين، نيكولاي: 323، 497، 504.
 بولياك (بولاك)، أبراهام: 63.
 بولاك، أبراهام يتسحاق (ضابط): 282.
 بومبيدو، جورج (الرئيس): 549.
 بومدين، هوارى (الرئيس، محمد بو خروبة): 255-257، 262، 342، 344-346، 366، 371، 389، 542.
 بونابرت، نابليون: 92.
 بونش، فرانز (الجنرال النازي): 227.
 بونومارييف، بوريس: 87، 174، 184، 186، 203، 257، 259، 305، 307، 332، 430، 490، 514، 522، 549.
 بيتوفي، شاندر (الشاعر المجري): 177.
 بيرباخ، مارتين (السفير): 24، 82، 557.
 بيرتولوتشي، برناردو: 182.
 بيرغمان، أهارون: 83.
 بيرقدار/برتار، محمد سعيد (العميد): 276، 289-290، 317، 320.
 بيريا، لافرينتي: 45، 418.
 بيريز، شمعون: 45، 64، 321، 349، 462.
 بيرينز، وليام: 286.
 بيغن، مناحيم: 45-46، 64، 258، 462.
 بيك، إدوارد ليونيل: 45.
 بيليايف، فاسيلي أفاناسيفيتش: 87.
 بيليد، بنيامين (الجنرال): 40، 247-248.
 بيم، جاكوب (السفير): 424.
 بينوشيه، أوغستو: 22، 60، 81، 117، 143، 280، 440.
 بينيه، إيتيان (الحاكم العسكري الفرنسي أثناء الاحتلال الفرنسي لسوريا): 167.
-ت-
 تاتشر، مارغريت: 25.
 التاجر، مصطفى (اللواء): 351-352.
 الترك، رياض: 86.
 تروتسكي، ليون: 31، 33، 34، 64، 219، 418، 496.
 ترون، يوجين وينفيلد (رئيس محطة الـCIA في القاهرة): 33، 55، 59-60، 77، 84، 116، 125-126، 132، 142، 165، 222-223، 226، 250، 281، 339، 387، 412، 476، 480، 494.
 تسفيغون، سيميون (الجنرال): 27، 56، 135، 141، 218، 307، 355، 378، 419.
 تشرش، فرانك (لجنة السناتور): 77.
 تشوفاخين، دميتري: 155، 357.
 تشيربانوف، يوري: 27.
 تشيك، شيانغ كاي: 34، 292.
 تشيني، ديك: 350.
 التكريتي، برزان: 351.
 تيتو، جوزيب بروز: 34، 44-45، 64، 83، 155، 157، 242، 342-344، 396، 418، 448، 542، 549.
 ثاش، مارغريت: 25.
 التاجر، مصطفى (اللواء): 351-352.
 الترك، رياض: 86.
 تروتسكي، ليون: 31، 33، 34، 64، 219، 418، 496.
 ترون، يوجين وينفيلد (رئيس محطة الـCIA في القاهرة): 33، 55، 59-60، 77، 84، 116، 125-126، 132، 142، 165، 222-223، 226، 250، 281، 339، 387، 412، 476، 480، 494.
 تسفيغون، سيميون (الجنرال): 27، 56، 135، 141، 218، 307، 355، 378، 419.
 تشرش، فرانك (لجنة السناتور): 77.
 تشوفاخين، دميتري: 155، 357.
 تشيربانوف، يوري: 27.
 تشيك، شيانغ كاي: 34، 292.
 تشيني، ديك: 350.
 التكريتي، برزان: 351.
 تيتو، جوزيب بروز: 34، 44-45، 64، 83، 155، 157، 242، 342-344، 396، 418، 448، 542، 549.

- تيريشينكو، ميخائيل (الفريق): 316.
- التهامي، حسن: 33، 38، 48، 59، 80، 124، 126، 349، 387، 557.
- توريز، موريس: 554.
- توماس، أميريكو (الديكتاتور): 331.
- تون-هوينشتاين، فرديناند (السفير): 20، 263، 264-.
- تونغ، ماوتسي: 371.
- تيكواه، يوسف (السفير): 297، 451-453.
- تيمرمان، كينيث (الصحفي): 283.
- ث-**
-
- ج-**
- جابتينسكي، زئيف (فلاديمير): 45، 63-64.
- جارا، فيكتور: 440.
- جبريل، أحمد: 142.
- جديد، صلاح: 34-35، 38، 56، 135، 136، 154-155، 157-158، 170، 304-305، 311، 318، 329، 358، 462-464.
- جلبوع، عاموس (الكولونيل): 316.
- جليلي، إسرائيل: 289.
- الجمسي، عبد الغني (اللواء): 39، 137، 200، 224، 226-227، 246، 283، 367، 392، 400.
- جمعة، شعراوي: 59.
- الجميل، أمين (الرئيس): 477.
- جميل، ناجي (العقيد / اللواء): 35، 138-145، 314، 359.
- جنبلط، كمال: 237.
- الجندي، عبد الكريم: 56، 167، 328.
- جواد، حازم: 328.
- جونز، ماثيو (البروفيسور): 169.
- جونسون، ليندون (الرئيس): 174.
- جيتون، فرانك: 169.
- جيمشوجينا، بولينا: 296.
- جين، هوانغ: 429.
- ح-**
- حاتم، عبد القادر: 124، 388، 530، 560.
- حاخوا، محمد فوزي (الفريق): 55.
- حاطوم، سليم (الرائد): 318.
- حاوي، جورج: 18، 286.
- حبش، جورج: 18، 22، 37، 47، 48، 50-51، 60، 142، 170، 522.
- حبش، ميساء: 50.
- حتاة، شريف: 69.
- حداد، وديع (زانفتر شميت، فيرشبريشنغ) 15-18، 22، 45، 46، 47، 48-51، 165، 288.
- الحديدي، ليس: 83.
- الحريري، رفيق: 21، 46.
- الحسن، سهيل (العقيد): 28.
- حسن داود، جميل (العميد): 348.
- الحسن (الأمير الأردني): 279، 290.
- حسن، عبود سالم (الجنرال): 45، 250، 275، 278، 283-284، 289-290، 316.
- حسن، علام: 54.
- حسني، سعاد (الفنانة): 158.
- حسين، صدام: 21، 45، 47، 50-51، 70، 210، 257-259، 261-262، 288، 307، 329، 349-351، 522-524، 543.
- حسين (الملك الأردني): 23، 44، 45، 70، 142، 167، 206، 250، 272-273، 277، 287، 290-292، 325، 349.
- الحفار، لطفي: 46.
- حكمت، شبيستا (مديرة مكتب طوني بلير): 52.
- حلاوة، رفيق (العقيد، الجاسوس): 276، 315-320، 318.
- الخلو، فرج الله: 61، 69، 86-88، 435.
- الخلو، فرجيني: 88.
- حماد، علي (العميد): 348.
- حمدان، حيدر (العقيد): 28.

- حمدون، زهير: 54.
حمدون، مصطفى: 168.
حمدي، سيد (الفريق): 419.
حمروش ، أحمد (الضابط والصحفي): 164، 557، 521.
حمزاتوف، رسول: 205.
حمود، كامل محمود (السفير): 450.
الهوراني، أكرم: 168، 287-288.
الهوراني - الحمصي ، نزيهة: 287.
-خ-
خاشقجي، جمال: 88.
خدام، عبد الحليم: 24، 35، 72، 111، 121، 166، 257، 288، 359، 415، 476، 478، 563.
خروتشوف، نيكيتا (الزعيم السوفييتي): 79، 84، 87، 132، 173، 176، 182، 188، 191، 219-220، 242، 296، 323، 372، 388، 474، 497، 504.
خروتشوف ، رادا (أدجوبي): 79.
الخصاونة، هاني: 261.
الخطيب، زاهر: 307.
الخطيب، عبد الوهاب: 88.
خلف، صلاح: 166.
خميس، مصطفى (قائد نقابي مصري): 69.
الخميني، آية الله: 306.
خوجة، أنور: 155.
الخولي، لطفي: 412.
الخولي، محمد (العقيد / اللواء): 28، 55، 144-148، 150، 173، 180، 188، 197، 317-318، 351، 359.
-د-
دالاس، آلان: 70.
دانيال، حليم (الجاسوس): 329.
دانيال، جمال حليم: 350.
دانيال، عاطف (الجاسوس): 328-329، 350، 563.
دايان، موشيه (الجنرال): 164، 247، 251، 269-270، 277-278، 280، 289-290، 293، 296، 325، 327، 339، 438، 462، 501.
دراغونسكي، دافيد (الجنرال): 26.
الدردري، عبد الرزاق (اللواء): 45، 274-275، 290، 314، 318.
الدردري، لمان توغان تحبسم: 290.
الدردري، عبد الله: 46.
دنلوب، دوغلاس (المستشرق): 63.
دوبا، علي (العقيد / اللواء): 41، 52، 119-120، 285، 359.
دوبرنين، أناطولي: 98، 172، 193-195، 199، 213، 216-217، 335، 337، 343، 421-426، 431، 438-439، 496، 501، 503، 505-507، 524، 539-540، 544.
دوبوفوار، سيمون: 44.
دوريل، لورنس: 83.
دوفلوران، بيير: 21.
دونيجان، توماس: 227.
ديغول، شارل (الرئيس): 372.
دي مارينش، ألكسندر: 51.
دينيس، سمحا (السفير): 526.
-ر-
رايين، إسحاق: 64، 195، 311، 462، 477، 531، 563.
رايينوفيتش، أبراهام (المؤرخ): 289، 292، 293.
راده، هانز يواخيم (السفير): 20، 163.
راسل، برتراند: 77.
رافائيل، جدعون (السفير): 477.
رافائيل، ديزي: 557.
رشيد، نذير (الفريق): 273-275، 277-279، 283-284، 287، 289-291، 361.
رصاص، محمد سيد: 55، 347.
رضوان، سامر (اقتراً بالأسماء الدرامية: بشير، عرين، سامية، وضاح فضل الله...): 53-54.

الرفاعي، زيد: 272.

روب، راينر: 17.

روبنشتاين، ألفين: 31، 33، 34، 117.

روتشيلد III، فيكتور (البارون): 25-26، 164، 358.

روجرز، وليام (وزير الخارجية): 425.

رودنسون، مكسيم (المستعرب): 67.

رودينكو، رومان: 217.

روفا، منير (الطيار الجاسوس): 250، 284.

روزفلت، أرشيبالد (آرشي): 167، 261.

روزفلت، كيرمت (جونير): 47، 59، 64، 68، 70، 78، 84، 123، 142، 168، 220، 388.

روكفلر، نيلسون (نائب الرئيس): 128.

رولو، إيريك (الصحفي والديبلوماسي): 164.

رومر، ماريانو: 549.

روي، مانابندرا نات (مؤسس وسكرتير الحزب الشيوعي الهندي): 241.

ريابوف، كونستانتين (الجنرال): 318-319.

ريغان، رونالد (الرئيس): 16، 565.

رينيه، جون (رئيس): 180، 411، 436.

- ز -

زامياتين، ليونيد (الصحفي): 293.

زامير، تسفي (الجنرال): 24-25، 83، 166، 217، 276-277، 362، 374.

زرقيني، محمد (العقيد الحاج): 344.

الزغبى، رستم (السفير): 322.

زعيرا، إيلي (الجنرال): 83، 166، 247، 276.

زعين، يوسف: 34، 304، 318، 462-463.

الزعيم، عصام (لؤي أدهم): 46.

الزغبى، غصن: 167.

زكي، حسن: 248.

زلفو، ملك (زوجة عبد الحميد السراج): 86.

زهران، سعد: 69.

زورين، فاليريان: 194.

الزيات، محمد حسن: 111، 121، 166.

193، 453، 482.

- س -

ساخاروف، أندريه (عالم الفيزياء): 219.

ساخاروف، فلاديمير (بيل ستيلر): 121.

ساخاروفسكي، ألكسندر (المارشال): 16، 159، 180، 187، 222، 281، 308، 310-312.

498، 312.

السادات، أنور: 24، 26-27، 29، 32، 33.

37، 38، 39، 44-45، 49، 54-56، 58-59.

77، 83، 95، 111، 120-133، 135-137.

140، 151، 155، 164، 180، 184، 187-188.

188، 190-191، 197، 203، 208، 213.

222-224، 228، 231، 239، 241، 246.

248، 252، 270، 272، 276-277، 298.

303، 324، 335، 360، 393-394، 398-399.

401، 415-414، 419، 431، 435-438.

447، 454-459، 465، 475-476، 480.

482، 486، 493، 495، 499، 502-503.

542، 552، 556، 560، 570.

السادات، جيهان: 84.

سارتر، جان بول: 44.

ساسون، إيلياهو: 46.

سافير، بنحاس: 37.

ساموخودسكي، بيوتر (الفريق): 130، 225، 392.

سانديز، دونكان (وزير دفاع بريطاني): 169.

سيتيمير، دولسي: 21.

ستالين، جوزيف: 34، 44-45، 65-66، 150.

176، 191، 219، 242، 306، 405، 418.

534.

ستون، هوارد: 168-169.

ستيباكوف، فلاديمير (السفير): 341، 421.

448.

ستيلر، فيلنر: 17.

السراج، عبد الحميد: 86-88، 168-169.

سركيس، سركيس (محام و رجل أعمال): 287.

سريد، يوسي: 165.

سعد، أحمد صادق (إيزيدور سلفادور، المؤرخ): 69.

السعدي، علي صالح : 328.

سعيد، إدوارد: 66-67.

السعيد، نوري: 167-168.

سكالي، جون (السفير): 213-214، 325، 335، 445، 449، 453-452، 481، 501.

سكوبي، مارغريت (السفيرة): 46.

سكورزيني، أوتو (الجنرال النازي مستشار عبد الناصر): 47-49، 88، 124، 388.

سكوكرفت، برنت: 506.

سلامة، حافظ (الشيخ): 493.

سلامة، علي حسن (أبو علي): 166.

سلمان، طلال : 212.

سليمان، محمد (العميد الجاسوس): 54-55.

سليمان، قاسم (الفريق): 285.

سمايث، هيو هاين (السفير): 329.

السمهوري، عبد الرزاق: 71.

سميث، غوردوينر: 87.

سوسلوف، ميخائيل: 174، 186، 188، 218، 257، 259، 293، 308، 310، 332، 337.

401، 417، 488، 490-491، 514.

سوندرز، فرنسيس (المؤرخ): 77.

سيتينكو، ميخائيل: 113، 172، 193.

سيدني، دايان (عميلة الموساد): 56.

سيسكو، جوزيف : 116، 247، 423، 428، 436، 443، 460.

سيف النصر، إلهام: 69.

سيل، باتريك: 55.

سيلسي، هيل (الامبراطور): 458.

سيمحوني، عساف (الجنرال): 251.

سيميتشاستني، فلاديمير: 184.

سيميونوف، فلاديمير: 461.

سينونفيلت، هيلموت: 429.

-ش-

شابلن، شارلي (الفنان): 77.

الشاذلي، سعد الدين (الفريق): 32، 38، 39.

137، 225، 234-235، 246-249، 270.

283، 301، 327، 367، 392، 397، 407.

456-457، 479.

شارانسكي، نتان: 219.

شارون، أرييل (الجنرال): 39، 64، 452-453، 456، 480.

الشافعي، شهدي: 69.

شاليفيت، فريير : 289.

شامير، إسحاق: 64.

الشبل، لونا: 412.

شتالمان، ريشارد (=آرتور إلنر): 45.

شتراوس، فرانز جوزيف: 45.

شتينغل-فولف، أندريا: 14.

الشرع، فاروق: 72.

شرف، سامي: 59، 82، 222، 412.

شعبان، بثينة: 350، 412.

الشقيري، أحمد: 37.

شكري، غالي: 69.

شكور، يوسف (اللواء): 226، 314-315.

الصلاح، بدر الدين: 47.

شلايم، آفي (المؤرخ): 288.

شليزنجر، جيمس: 505، 531-532، 546.

شميت، هيلموت: 44.

شمعون، كميل (الرئيس): 162، 168، 283.

شميط، يوسف (اللواء): 237.

شنودة (بابا الإسكندرية): 235.

شهاب، فريد: 168.

شهاب، فؤاد (الرئيس): 283.

الشهابي، حكمت (العماد): 35، 142، 145.

167-169، 206، 314، 320، 322-323.

360، 563.

شهيد، عبد الله واثق (الدكتور): 52.

شوبرت، إنغريد: 15.
شورات، غونتر: 210، 260.
شوكت، أصف (اللواء): 54.
شولز، إرنست (السفير): 20.
شيًا، جميل (السفير): 264-266، 286.
شيبيلوف، دميتري: 84، 87-88، 191، 219-220.

- ع -

شير-أون، أفييف: 50.
شيراك، جاك (الرئيس): 21.
شيربتسكي، فولودومير: 218.
شيرنينكو، قسطنطين: 98-99.
الشيكل، أديب: 162، 168.
شيفردنازه، إدوارد: 23، 74، 91، 110.
شيكتر، يروك (الصحفي): 277.
شيليبين، ألكسندر: 174، 184، 308، 391.
شيلم، بيترا: 44.
شيموني، ياكوف: 350.
شيهان، إدوارد: 133، 224.

- ص -

صادق، محمد (الفريق): 33، 45، 59، 81.
124، 227-224، 362، 387، 480، 521.
الصباح، صباح السالم (الأمير): 262.
صبري، علي: 59، 69، 80، 124، 222.
صبري، موسى (الصحفي): 32.
الصدر، موسى (الإمام): 19، 51.
صدقي، عزيز (الدكتور): 225.

- ط -

الطاسي، سمعان (مؤسس المملكة الحشمونية اليهودية): 64.
طعمة، جورج (السفير): 185، 193، 304، 452.
طلاس، مصطفى (العماد): 35، 55، 158، 181، 206، 225، 314-315، 320-322.
طلاس، فراس: 349.
طلاس، ناهد: 321، 349.

طوبال، طارق علاء الدين: 45، 274-275، 289-290، 316، 361.
طولان، فريد: 349.
طومسون، جورج: 25.
العائدي، عثمان: 46.
العادي، أحمد زهير صبحي (القاضي): 88.
العالم، محمود أمين: 69.
عامر، عبد الحكيم: 48، 251.
عامر، مفيد (الرائد الإسرائيلي): 316.
عاموس، ديبورا (الصحفية): 46.
عباس، عبد الهادي (المحامي): 52.
عبد الباقي، مرتضى سعيد (السفير): 166، 257، 288.
عبد الرحمن، شادي: 54.
عبد الفتاح، عبد الله: 433.
عبد الله، اسماعيل صبري (الدكتور): 69.
العبد الله، منير (المحامي): 52-53.
عبد المجيد، عصمت (السفير): 61، 193، 432، 461، 481.
عبد الناصر، جمال: 18، 24، 32، 37، 44-49، 52، 54، 55، 56، 58-60، 64، 70، 74، 76، 85-88، 122-126، 127-132، 135، 137، 142، 146، 152، 157-158، 177، 187، 219-220، 222-224، 227-228، 234، 242، 251، 256، 276، 281، 303، 306، 340، 349، 355-356، 372، 406، 412، 435، 457، 460.
عبد الناصر، خالد جمال: 522، 557.
عبد الناصر، هدى جمال: 83.
عبد المنعم، محمود شاكرا (الفريق): 27، 252.
العدل، بسام (علي أحمد صقر؟): 54، 252، 285.
عربيات، غازي (العميد): 275.
عرفات، ياسر: 60، 142، 165، 255-256، 351، 412.

.301 .299 .293 .270-269 .243-244
.456-454 .439-438 .417 .373-368
.534 .527 .522 .516 .472

الغساني، عبد العزى: 12.
غلاسمان، جون: 456.
غلوخوف، بوري: 117.

غوٲقوٲ، كٲمٲنٲ: 34، 44.
 غوربٲاشوف، مٲخائٲل: 14، 18، 71-75، 88،
 91، 98-100، 194، 286، 567.

غوردون، إنسليين: 16.
غورن، شموئيل (الجنرال): 23، 146، 362.
غولدمان، ناحوم: 60، 132، 164، 339، 361، 522.

غيفارا، تشي: 154، 371.

فـ

فائق، محمد: 59.
 فاردي، ريهافيا (ضابط الموساد): 250.
 فارسي، سلمان (الشخصية الدينية): 347.
 فاروق (الملك): 59.

الفاسي، علال: 389.
 الفاكهاني، رفيق رضا: 86.
 فالدهايم، كورت: 354، 481، 495.

فانون، فرانز: 371.
فایتز، هانز-یورغن (السفیر): 557.
فاس، غرهارد: 83.

فخري، هشام صباح: 351.
 الفراء، محمد (السفير): 193.
 فرانك، أندريه غوندر: 22، 66، 146، 371.

فرانك، أليسون-كانديلا: 22.
فرانكو، فرانثيسكو (الجنرال): 20.
فرح، موسى، (الروائي والمصحح): 13.

فرنجية، سليمان: 238، 282-283، 293.
 فريجة، سعيد (الصحفي): 78، 273.
 فريد، عبد المجيد (العقيد): 261، 349.

فریر، شالہفت: 288-290، 325.

عزام، عبد الله: 352.
العزيمي ، انتصار القصار: 12.
العظم، خالد: 168.

العظم، صادق جلال: 42.
عظيموف، سرفار (السفير): 255.
عفلة، ميشيل: 328-329، 563.

علي، أحمد اسماعيل (المشير): 147، 124، 39، 217، 225، 234، 246-248، 250، 270، 275، 327، 387، 392، 479.

العلي، ناجي (الفنان الشهيد): 412.
عودة، رفعت (العقيد): 292.
العودة لله، طعمة (المقدم): 162.

العيسى، شبل: 287، 315، 543-544.

- غ -

غارودي، روجيه : 164.
غاريف، محمود (الفريق): 254، 299.
غاست، غابر بله (غز بلا): 19.

غالب، مراد (السفير): 557.
غاندي، أنديرا: 549.
غانم، اسكندر (العماد): 237.

غروزينوف، سيرجي (السفير): 257.
غروميكو، أندريه: 29، 32، 38، 61، 88، 91،
95، 110-122، 130، 137-138، 143-

-172 .167 .154 .152-151 .144
-188 .186 .184-182 .179 .175.179
209 .207 .202-199 .194-191 .189

.297 .265-.264 .257 .244 .215 .212.
-375 .365-.363 .344-.343 .337-.334
.446-.443 .428-.421 .415 .390 .376

-481 .472 .462 .458 .453 .451 .449
 .518-515 .513 .500 .488 .486 .482
 .571 .561 .555 .550 .546-545 .537

غريتشكو، أندريه (المارشال): 39، 138، 144،
174، 181-183، 186، 189-191، 209،
215، 222، 229، 235-238، 239

فصلون، زهير: 54.
الفاقي، مصطفى: 163.
فلافيفوس، يوسفيفوس (المؤرخ الروماني): 64.
فلنر، ماثير: 389.
فهمي، اسماعيل: 82، 123.
فهمي، محمد علي (اللواء): 249.
فوردي، جيرالد (الرئيس): 128.
فورستر، هيزر: 50.
فورنتسوف، يولي (السفير): 424، 450.
فورونين، ألكسي (السفير): 272-273.
فولف، تاتيانا-تروغل: 44.
فولف، فريدريك (الكاتب المسرحي): 14.
فولف، كونراد (المخرج السينمائي): 17.
فولف، كلاوس: 46.
فولف، ماركوس (أرشيف فولف + ميشا): 14-29، 35، 44-56، 61، 83-80، 93، 114، 119، 120، 122، 125، 139، 141-145، 158-159، 165، 170، 179-180، 187-188، 219، 222، 240، 260، 281، 288، 291، 310، 340، 355، 428، 468، 498، 507-510، 513، 526، 557، 565.
فيت، إنجي: 15-16.
فيدال، غور: 63.
فيروز (الفنانة اللبنانية): 88.
فيز، جيمس ريشارد: 252.
فيصل، يوسف: 257، 286، 308، 463.
فيكليسوف، ألكسندر (ألكسندر فومين): 452.
فيلبي، كيم: 167-169.
فيلدن، لويس غلين جونير: 98-99.
فينوغرادوف، فلاديمير: 23-24، 59، 61، 112، 113-117، 155، 153، 172، 187، 190، 198-199، 207-212، 240، 242، 253، 272، 274، 298-299، 324-327، 333، 337-338، 352، 355، 389، 391-392، 396، 402، 408، 412، 432-436.

-ق-

قاسم، عبد الكريم (الزعيم): 45، 69، 261، 284، 303، 328، 349.
قباقي، عمر (العقيد): 169.
القذومي، فاروق: 60.
القذافي، معمر (الزعيم الليبي): 371.
قشعور، شعبان (اللواء): 285.
قطب، سيد (القيادي الأخواني): 69.
القنطار، سمير (الأسير اللبناني): 28.
القوتلي، شكري (الرئيس): 46.

-ك-

كابال، أميلكار: 371.
كاتوشيف، كونستانتين: 174، 186.
كارادون، هيو (اللورد، السفير): 192.
كارتر، جيمي (الرئيس): 279، 292، 498.
كاسترو، فيديل: 83، 156، 497.
الكاشاني، أبو القاسم (آية الله): 306.
كافري، جيفرسون: 80.
كالب، برنارد (و مافرين): 130، 464.
كامل، عبد العزيز (رئيس وزراء مصر): 414.
كانديلا، أليسون: 22.
كاهانا، مردخاي (موتي): 349.
كاي-تشيك، شيانغ (مؤسس تايوان): 291.
كرايسكي، برونو (المستشار): 118.
الكرد، صالح (الجنرال): 250، 284.
كرويسكايا، ناديجدا (زوجة لينين): 64.
كريتشكوف، فلاديمير: 100، 312.
الكسم، عبد الرؤوف (رئيس وزراء سوريا): 55.
كلارك، تيرنس جوزيف: 164.

- كلارك، وليام: 351.
- كليمنصو (رئيس الحكومة الفرنسية): 278.
- كليموك، ميخائيل (المحق العسكري): 53.
- كلينتون، بيل (الرئيس): 195.
- كنعان، غازي (اللواء): 352.
- كوانت، وليام: 31، 498.
- كوبلاند، مايلز: 60، 78، 80، 85، 150.
- كوتخوف، بافل (المارشال): 366، 369-370.
- كوتوف، يوري (الكولونيل): 239.
- كورنينكو، جيورجي: 109، 172، 191-192.
- كوزنيتسيف (كوزنيتسوف)، فاسيلي: 109.
- 110-116، 162، 172، 191-192، 196.
- 203-204، 207، 334، 336، 344، 376.
- 379، 402، 423، 441-442، 499، 523.
- 534، 556، 561.
- كوسيفن، ألكسي: 29، 35، 38، 56، 106.
- 110-112، 122، 141، 143-144، 152-
- 154، 159، 170-176، 183-184، 189.
- 196، 230، 244، 248، 281، 293، 297.
- 304، 344-346، 366-367، 373، 375.
- 379، 390-409، 413-414، 422، 429.
- 436، 440، 462، 465، 475، 488، 496.
- 516-517، 559-560، 568.
- كول، هيلموت (المستشار): 14، 100.
- كوليوكوف، فيكتور (المارشال): 144، 200.
- 222-223، 229-239، 243، 249، 269-
- 270، 281-282، 293، 297-299، 312.
- 314-316، 319-324، 326، 329-330.
- 332، 348، 366-368، 438-439، 479-
- 480، 488، 495، 497.
- كونشل، فولفغانغ (السفير): 20، 46، 49.
- 274، 291، 327.
- كوهين، أفنير (المؤرخ): 289.
- كوهين، إيفيت: 83.
- كوهين، إيفيت: 83.
- كويسلتر، آرثر (المؤرخ والأنثربولوجي): 63.
- كيبينيس، ييغال: 290.
- كيترلر، فيلفريد (السفير): 273، 290.
- كيخيا، رشدي: 168.
- كيربيتشينكو، فاديم (اللواء): 24، 127، 131، 141، 146، 151، 230، 398، 408-409.
- 494، 527.
- كيرنز، فرانك: 84.
- كيسنجر، هنري: 22، 24، 32-33، 38، 39-
- 40، 60، 81-82، 90، 95، 116-117، 122.
- 133، 151، 160، 169، 172، 194-196.
- 199، 213، 217، 224، 241، 248-247.
- 269، 273، 291، 308، 311، 327، 329.
- 331، 335، 343، 374، 377، 408، 420-
- 427، 429-435، 440-445، 450، 453.
- 458، 464-466، 472-473، 478، 480-
- 481، 485-486، 488، 492، 495، 501-
- 502، 505-506، 508، 514-515، 526.
- 528-529، 533، 540، 546، 554-555.
- 561، 563، 570، 572.
- كيسي، وليام: 279، 292، 352، 415، 417.
- الكيلاني، الهيثم (السفير): 193، 213.
- كيمحي، ديفيد: 461.
- كيندال، دونالد ماكينتوش: 60، 81-82، 117.
- 192، 360.
- كيندي، جون (الرئيس): 64، 68، 70، 325.
- 424.
- كينغ، سيسيل إدوارد (السفير): 35، 237، 309.
- 358.

-ل-

- لابيكا، جورج (الفيلسوف): 384، 554.
- لاكور، والتر (الصحفي الجاسوس): 460.
- لاندين، جوشوا إدغار (الأكاديمي): 285.
- لاندين، إدغار كيندال (المصري): 285.
- لانغر، فيليسيا (الحامية): 13، 41، 569.
- اللبناني، كمال (العميل الإسرائيلي): 349.
- لاي، شو إن (الزعيم الصيني): 69، 80، 219.

- لاينبرغر، بول (الجنرال): 388.
- لوتينخ، إيهارد (الكولونيل هانز شتاينماير ، الكولونيل برست): 468، 452، 166.
- لودفيغ، كارل فرانز (الامبراطور): 264.
- لورد، وينستون: 429.
- لورنزن ،أورزل: 17، 22، 44، 414، 507-526، 510.
- لوري، آرثر (السفير): 263، 287، 543-544، لوغنهايم، كارل هاينز (السفير): 285.
- لوكسمبورغ، روزا: 14، 63، 66، 153.
- لوكيانوف، فلاديمير (عالم الرياضيات ومخترع الكمبيوتر): 152.
- ليبران، أهارون دافيد (الكولونيل: لوبلينر): 275.
- ليبيديف، سيرجي (عالم الرياضيات ومخترع الكمبيوتر): 153.
- ليتيلير، ماركوس أورلاندو (وزير الخارجية): 440.
- ليخاتشف، فينيامين (السفير): 167، 259، 522، 262.
- ليكلاند، وليام (ضابط الاستخبارات): 71، 78، 150.
- لينبارغر، بول (غوردوينر سميث): 83.
- لينين، فلاديمير: 34، 153، 219، 241، 421، 431.
- م-
- مائير، غولدا (رئيسة الحكومة): 24، 41، 45، 56، 64، 118، 122، 164، 247، 273، 275-276، 279، 289، 293، 296، 324، 390، 463-461، 485، 501، 541-540، 564.
- ماخوس، ابراهيم (الدكتور): 37، 157، 165، 460.
- مارتر، ألفرد (السفير): 55، 165.
- مارشيه، جورج: 554.
- ماركس، كارل: 63، 66-67، 71، 426.
- ماركوفسكي، بول: 83.
- ماسون، إدوارد: 70.
- ماكليفوي، آن (الصحفية): 18.
- مالك، شارل (السفير، الجاسوس): 452.
- مالك، يعقوب (السفير): 116، 172، 197، 207، 213-215، 296-297، 334-337، 445، 449، 481، 484، 501-502، 544.
- مانديلا، نيلسون: 21.
- مبارك، حسني (قائد سلاح الجو المصري): 27، 83، 163، 252، 369.
- ماينهوف، أولريكه: 15، 44.
- متي، جورج فاضل (النقيب): 302، 347.
- المجالي، خالد حجوج (العميد): 273-274، 291.
- المحلاوي، نوال (سكرتيرة هيكل): 412.
- محمد (النبي العربي): 48، 74، 430.
- محمد، زكريا (داود محمد عيد، الشاعر والباحث الفلسطيني): 220.
- محمد، علي ناصر (رئيس اليمن الجنوبي): 18، 286، 307.
- محمود، عبد الحليم (شيخ الأزهر): 235.
- محمود، محمد صدقي (اللواء الجاسوس قائد سلاح الجو المصري): 37، 47-48، 83، 251.
- محميدوف، سلطان (الفريق): 35، 55-56، 136، 141، 146، 310، 357، 463-464.
- محيي الدين، زكريا (الجاسوس، نائب الرئيس عبد الناصر): 124.
- محيي الدينوف، نور الدين (السفير): 29، 35، 38، 112، 133-138، 146، 172، 188-190، 204-208، 211-212، 240، 270، 280، 298، 300، 310، 312، 323، 325-328، 326، 338، 447-448، 463-464، 476-479، 542-543.
- مردم بك، جميل (الجاسوس، رئيس الحكومة السورية): 46.
- مرسي، فؤاد (الدكتور): 69.

ناينر، آرثر مارش (رئيس محطة الـCIA في القاهرة): 31، 33، 60، 111، 116، 142، 165، 223، 228، 334، 360، 402، 435، 476، 494، 521، 557.
نتنياهو، بنيامين: 64.
نجيب، محمد (الرئيس): 80.
نصار، فؤاد (اللواء): 166، 557.
نظام الدين، توفيق (اللواء): 169.
نعمة، دانيال: 72.
نهر، جواهر لال: 83.
نور الدين، محمود (ضابط مصري): 557.
آل نهيان، زايد بن سلطان (الرئيس): 339.
نوفل، بهي الدين: 145، 147، 217، 275.
نيرودا، بابلو (الشاعر والديبلوماسي): 440.
نيكسون، ريتشارد (الرئيس): 22، 32، 33، 56، 81، 90، 111، 128، 144، 151، 153، 169، 185، 195-197، 293، 308، 330، 334، 360، 376-377، 391، 415-416، 418-421، 424-432، 437، 459-464، 472-473، 476، 480، 487، 489، 493، 495-496، 498-499، 502-506، 514-515، 524-526، 529-531، 532-533، 542، 546-547، 549، 552، 556، 570، 572.
نيمتشينكو، ليونيد: 85.
نيوف، نزار: 42، 46، 51، 53، 57، 61، 80، 97، 283، 352، 355، 457.
نيوف، نصر الدين: 15.
-ه-
هارتمان، آرثر (السفير): 98.
هالبرين، مورتون: 440.
هاملتون، دينيس (الصحفي): 411.
هتلر، أدولف: 14، 92.
هربرت، إيمانويل (الدكتور، رجل الموساد): 340.
هلال، عبد المحسن (العميد): 52.
هوبسون، جون (الاقتصادي): 154.
هوفي، يتسحاق: 51.

مروان، أشرف (الدكتور، الجاسوس): 22-23، 44، 60، 83-84، 146، 164، 217، 221-223، 275-277، 281، 290، 340، 362.
مصدق، محمد (الدكتور، رئيس وزراء إيران الأسبق): 306.
المطلق، منذر (صهر الرئيس البكر): 287.
مغنية، عماد (القائد العسكري لحزب الله): 54، 289، 342.
المفرجي، سعدون شاكرا (رئيس الاستخبارات العراقية): 46، 48، 51، 258، 260-261.
المقدم، ناصر (الجنرال): 51.
ملاحجي، محمد علي (اللواء، قائد سلاح الجو السوري): 52.
ملاخ، هانز يواكيم (الطبيب النازي المجرم): 44.
مكميلان، هارولد (رئيس الوزراء): 168.
مملوك، علي (اللواء): 19، 49، 52، 54، 253، 285-286.
مهران، رشيدة (سكرتيرة عرفات): 412.
مورتين، فيودور: 498، 507.
مورر، إرنست (الجنرال): 508.
موس جونيور، جيمس (السفير): 168.
مولر، إيرمغارد: 44.
مُولوي، روبرت: 169.
مولوتوف، فياتشسلاف (وزير الخارجية): 296.
موليه، غي (رئيس الحكومة الفرنسية): 150.
مونتغو-بولوك، وليام (السفير): 358.
ميدويديكو، ليونيد (الكولونيل): 253.
ميليكة، إريش (الجنرال): 49، 51، 146، 281.
ميني، ميلوشو (وزير الخارجية اليوغسلافي): 372.
-ن-
ناجي، إمري: 179، 217-218.
ناصر، صبا (السفيرة): 53.
ناصر، نعمة الله (الجنرال): 51، 263.
ناصف، الليثي (الفريق): 33، 126، 163، 362، 387.

- ي -

- ياريف، أهارون (الجنرال): 283.
 يارينغ، غوبار (المبعوث الأممي): 461.
 يازجي، نزيه (فيليب): 54.
 ياكوفينكو، ألكسندر (السفير): 53.
 يلتسين، بورييس (الرئيس): 27.
 اليماني، أحمد (أبو ماهر، القيادي الفلسطيني): 15.
 اليماني، ماهر (القيادي الفلسطيني): 15.
 اليماني، أحمد زكي (وزير النفط السعودي): 384.
 يوسف، كمال (العميد): 41، 52.
 يوسف، عبد السلام: 30.
 بينيكه، هورست (الفريق): 18-23، 35، 51، 136، 143، 146، 148، 237، 260، 280، 557.

- هونيك، إريش (الرئيس): 19، 56، 146، 240، 281.
 هويدي، أمين (اللواء): 33، 132، 222، 339-340، 523.
 هيث، إدوارد (رئيس الحكومة): 60، 82، 411، 549.
 هير، ريموند آرثر: 150.
 هيربرت، إيمانويل (السفير): 23، 44، 146.
 هيرتزوغ، خاييم: 292، 408.
 هيرتزل، ثيودور: 64.
 هيرش، سيمور: 352، 377-378، 440.
 هيروودوس الأكبر (حبرود): 64.
 هيغ، ألكسندر (الجنرال): 31، 500، 505، 535.
 هيكل، محمد حسنين: 29، 32-34، 37، 49، 53، 57-60، 68-70، 77-85، 87-88، 111، 119، 124-126، 127-128، 130، 132-136، 165، 211، 222-224، 226، 228، 231، 240-243، 250، 281-280، 301، 329، 334، 339-340، 356، 387، 401، 403-407، 411-412، 437، 457، 475-476، 480، 482، 492، 494، 521-523، 557، 564.
 هيلمز، ريتشارد: 37، 127، 361.
 هينش، أورسولا (أوشي): 31، 557.

- و -

- وايت، ريتشارد / ديك: 24، 145-146، 164، 180، 310، 347، 411، 436.
 وودورد، بوب (الصحفي): 279، 292.
 وايزمان، خاييم: 46، 167.
 الوزير، خليل: 60.
 وهبة، ميخائيل (السفير): 321.
 ويندي - فولفغانغ، هانيلور: 458.

«داخل الكريملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها»

(ملحق وثائق الجزء الأول)

الوثيقة رقم (1):

تقرير الكولونيل علي دوبا، نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية في القوات المسلحة السورية، إلى الرئيس حافظ الأسد حول عملية «معسكر شويماو» في النمسا (صفحتان):

Die deutsche Übersetzung dieses Dokuments ist beigelegt

DDR-Botschaft in Damaskus
Abt. III (3) SAR Nr. 23/M
Zu: Gen. Wolf
Termin: 18. Okt. 1973
Anlage: (6) Blatt

الجمهورية العربية السورية
القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة
شعبة المخابرات - فرع الديون

سري للغاية / يسلم باليد من قبل الضابط المكلف
ويفتح بالذات



الرقم ٣٧١
التاريخ ١٢/١٠
الموافق ١٩٧٣/٩

إلى: سيادة القائد العام

لاحقاً لكتاب شعبة المخابرات رقم ٢٦ / م ق ع تاريخ ١١ / ٩ / ١٩٧٣، وعطفاً على موافقة السيد القائد العام في الأمر رقم ٧ تاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٧٣، المتضمن تكليف الشعبة بما تراه مناسباً لإشغال العدو وتشيت انتباه أجهزته الأمنية والسياسية والإعلامية عن تحركات قواتنا المسلحة على الجبهة السورية، نحيط سيادتكم علماً بما تم حتى ساعة إعداد هذا التقرير ١١٠٠ / ٢٩ / ٩ / ١٩٧٣:

(١) - نجح عدد من الفدائيين الفلسطينيين التابعين لمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) يوم أمس ٢٨ أيلول بالسيطرة على قطار ينقل مهاجرين من اليهود السوفييت من مدينة (براتيسلاف) التشيكية إلى (معسكر قلعة شينانو) النمساوية الحاصلة للحدود مع تشيكوسلوفاكيا، الذي يستخدم لتجميع يهود أوربة الشرقية ونقلهم إلى إسرائيل والدول الغربية. ولا تزال العملية مستمرة حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

(٢) - لم تجري العملية كما كان مخطط لها بدقة من قبل الجهة المعنية في الشعبة والرفاق في منظمة (الصاعقة) بسبب حصول مفاجآت أمنية وفي حركة رحلات القطارات بين الدولتين، وبسبب وجود ركاب عاديين على رحلة القطار بالإضافة إلى اليهود المهاجرين. ولهذا لم يستطع الفدائيون احتجاز سوى خمسة يهود، بالإضافة إلى ضابط نمساوي من شرطة الحدود اضطر منفذي العملية لاحتجازه دون تخطيط مسبق.

(٣) - التزم الفدائيون بالتوجيهات المعطاة لهم، ولا سيما عدم التعرض لليهود وبقية الركاب إلى أي أذى إلا في حالة الضرورة القصوى عند الدفاع عن النفس. وجميع المعلومات الواردة حتى ساعة إعداد التقرير أفادت بأن الفدائيين لم يكونوا بحاجة لاستخدام العنف.

(٤) - وفق ما أبلغنا به الأمين العام لمنظمة الصاعقة، الرفيق (زهير محسن)، عند التسعة من صباح اليوم، فإن المفاوضات بين الفدائيين والحكومة النمساوية قد تنتهي عصر اليوم، لكن التوجيهات المعطاة لهم تقضي أن يطيلوا المفاوضات بالمحاملة والتسويق وتغيير مطالبهم أطول وقت ممكن حسب الخطة. لكن

Archive de Nizar Nayouf
Berlin, Août 2003

/.....

يبدو أن المستشار النمساوي (برونو كرايسكي) أبلغ المفاوضين بأن الحكومة وافقت على مطلب الفدائيين بإغلاق معسكر استقبال اليهود في (شيناو) ووضع طائفة خاصة بتصرفهم لنقلهم إلى أي بلد عربي يريدونه ويقبل استقبالهم (لدى الفدائيين توجيهات مشددة بأن لا يتوجهوا إلى سورية أو مصر مهما كلف الأمر، وأن يطلبوا التوجه إلى ليبيا كخيار أول والجزائر كخيار ثاني واليمن الجنوبي كخيار ثالث).

٥- بعد الاتصالات التي أجراها الأستاذ (عبد الحليم خدام) وزير الخارجية مع نظيره الليبي السيد (منصور كنيخيا)، اتصل الرائد (عبد السلام جلود) رئيس الحكومة الليبية صباح اليوم وأبلغنا بأن ليبيا مستعدة لاستقبال الفدائيين في أي لحظة، ووضعهم في مكان منعزل وعدم السماح لأحد بالحديث معهم حتى إشعار آخر من الحكومة السورية. وقد جرى إبلاغ الفدائيين بذلك بالطرق الخاصة كما أفادنا الرفيق (زهير محسن).

٦- على الرغم من فشل المحاولة الأولى للفدائيين بدخول النمسا في ٢٥ أيلول، حيث منعوا من دخول مطار فيينا بسبب شبهات أمنية، وعلى الرغم من بعض المفاجآت الغير محسوبة والأخطاء التي ارتكبتها منفذي المحاولة الثانية، إلا أن العملية نجحت حتى الآن في تحقيق الغرض منها وهو (إشغال حكومة العدو وأجهزتها الأمنية والإعلامية بشكل كامل وتحويل أنظارها إلى منطقة أخرى بعيدة عن منطقتنا). ومن المتوقع أن تستمر حالة الانشغال خلال الأيام القادمة كما يستفاد من ردود فعل حكومة العدو الإسرائيلي ورئيسها (غولدا مائير).

٧- سيجري إبلاغ سيادتكم بأية تطورات حالها تبليغنا بها.

ولكم الأمر سيدي القائد العام.

دمشق: في ٢٩ أيلول ١٩٧٣

عن / رئيس شعبة المخابرات

نائب رئيس الشعبة

المستشار الركن علي عيسى دوبا



Archive de Nizar Nayout
Berlin, Août 2003

الوثيقة رقم (2):

إفادة ماركوس فولف، بتاريخ 17 أغسطس 2002 عمّا أدلى به العقيد محمد الخولي لممثل HVA في دمشق ليلة 3-4 أكتوبر 1973 بشأن تاريخ وتوقيت حرب أكتوبر (صفحتان).

ERHALTEN VON: 030 30881

~~XXXXXXXXXXXX~~ DIE MÖNE 17/08/2002 15:12

S.1/2

Prenden, Sat, 17 Aug 2002

From: Markus Wolf

To: Nizar Nayouf

C/O: Frau Sigrun Reckhaus

Heinrich-Böll-Haus Langenbroich

Fax: 0221-5102589

*Archive de
Nizar Nayouf
Köln, Août 2002*



Dear comrade,

It is wonderful to ask me how we and the Soviets have known about the timing of the October War. This shows that you have read many contradictory accounts. In fact, neither the Syrian regime nor the Egyptians have informed us of the timing of the war until a few hours before its outbreak. In addition, both the KGB and HVA stations in Cairo and Damascus, the matter that must be recognized, have failed to obtain more than certain estimates regarding its date and timing, and had it not been for the initiative of one of the Syrian regime's high-ranking officials of the narrow circle surrounding President Assad, we would not have known about it except from the media like other people. What Professor Victor Israelyan mentioned in the English edition of his book "Inside the Kremlin..." is completely accurate. Since the incident is directly related to me, its details are still in my memory as if it happened yesterday.

It was about 2 am Berlin time, Wednesday, October 3, when I received a phone call in my bedroom in the Dacha of Prenden from the office of my deputy Horst Jänicke, head of the third HVA department, which reported the arrival of an encrypted telegram from our resident in Damascus, and it is imperative that I had to come immediately to the office to see its content and discuss how to act with it, given that it included the phrase "very urgent, for immediate review by comrade Mischa". In the telegram, as transferred by the Damascus resident to us, it was stated: "I ask you, without mentioning the source, to inform Moscow as soon as possible that both Syria and Egypt have decided to launch a joint war on Israel on Saturday October 6, but the chiefs of staff in the two countries haven't agreed yet on the zero hour, due to a tactical procedural dispute regarding the appropriate timing for each of them to launch the attack. The Egyptians refused it to be early in the morning, because the sun would be shining in the face of its pilots and disturbing them on their way to launch the first raids, as well as for the ground forces during the crossing of the canal. In addition to the inconvenience and slowdown that would be caused by the reflection of the sun's rays on the water surface. On the other hand, the leadership of our [Syrian] army insisted on that because the sun will be behind our pilots and ground forces. What has been decided so far is that it will be on October 6. Only the first echelon of military and security leaders were informed of the matter, that is, the commanders of the army, land, sea and air arms, and the leaders of the teams and the security services, awaiting agreement on the zero hour, which is currently being discussed between the two parties. To this end, the Egyptian Minister of War, Lieutenant General Ahmed Ismail Ali, and the head of the Operations Authority of the Egyptian-Syrian Joint Forces, Major General Bahi al-Din Nofal, are scheduled to arrive in Damascus before noon today, Wednesday, October 3, to decisively resolve the issue of zero hour".

The source was Colonel Al-Khouli, head of the Syrian Air Forces Intelligence service, who suddenly visited our HVA resident after the midnight alone and without any bodyguards. He, as he said, was at odds with the rest of the members of the regime's leadership, who insisted that Moscow not be informed of the war date and time, while he saw that the moral and even pragmatic duty required the opposite. He re-visited the HVA resident in the same

day after the Egyptian delegation came to and left Damascus, and after the two parties agreed about the zero hour. The issue required me to travel to Moscow urgently at the request of Andropov after I informed him of the matter, but the details of what happened there can be explained in another letter.

In fact, Al-Khouli, as it should be said, and contrary to what was said in recent years in some Western sources and what may be said in the future, was not a client of us at all, but only one of our reliable sources in Damascus since the end of the sixties, and we have obtained each other's trust especially after he has had several intensive courses here during the years 1971-1973. He happened to be on a training mission at the headquarters of the Air Force in Strausberg, before he broke off his mission shortly before the war and returned to Damascus based on an urgent summons from Assad, the reason for which we did not know until when the war broke out.

As he frankly said to our Damascus representative, he decided to inform us the matter but not the KGB representative or the chief Soviet military advisor in Damascus, not even the ambassador Nuritdin Mukhitdinov, given that he had known the relationship of those with his boss for years earlier, and was afraid that they would report him to Assad and cause him a big problem with him. All of them, as it was well known to us, were more like a "lobby" working for Brezhnev's team, especially the latter's brother-in-law, Semyon Tsvigun, who was one of the two appointed by Brezhnev with wide powers as deputy chiefs of Yuri Andropov. One of their main tasks was to monitor the latter and spy on his communications. These, Brezhnev and Tsvigun, as well as Prime Minister Kosygin and the chief Soviet military expert in Syria, Colonel General Sultan Magomedov, alongside with Ambassador Mukhitdinov, played a major role during the crisis of power struggle in Syria at the end of the sixties, and they were inciting Assad to accelerate the overthrow of Salah Jadid and his companions, "because their remaining at the helm of power in Syria would implicate the region and the world in endless wars with Israel, especially after their military intervention in Jordan". It was remarkable that they were blindly sided with Assad despite their knowledge of his contacts and close relationship with the British, and in spite of their knowledge that the British were also inciting and urging him to overthrow the adventurous left wing, as they described it, and despite the blatant hostility to the Communists and the Soviet Union, which Assad himself had publicly been declaring at least since 1968. Thus, the interests of the Soviet ruling elite converged with the interests of the British, and the West in general, in one of the strangest relationships of unnatural political level.

I hope the story is clear now.

Mische

Mische

N.B.: If you started to edit the Arabic edition of the book, I suggest that you pay special attention to the role the Lebanese army commander at the time played in cooperation with the Americans during the war, whose name I do not remember now. He was coordinating with a CIA official at the US Embassy in Beirut, whose name is William Buffum, and who was covered as political counsellor. He was a liaison officer between the Lebanese commander and the Israelis. I think comrade Janicke has important details on the matter, and it would be helpful if you hear his testimony.



الوثيقة رقم (3):

مذكرة ماركوس فولف إلى وزير أمن الدولة إيريش ميلكه في 7 يونيو 1971 حول اكتشاف عملاء جهازه في بريطانيا تجسس أشرف مروان لصالح الموساد وتزويدها بملفات عسكرية وأمنية وسياسية حساسة. يقترح فولف عدم إبلاغ القاهرة بذلك مباشرة، نظراً لتوقف التعاون الأمني مع مصر منذ العام 1968 بعد اكتشاف HVA قيام عبد الناصر بمقايضة المعلومات التي تزوده بها ألمانيا الشرقية مع الـCIA.

Hauptverwaltung A
Leiter

Berlin, 7. Jun. 1971
Tgb.Nr. 4323/1971

Gen. Generaloberst Mielke

*Archive de
Nizar Nayant
Berlin, Août 2003*

Die Untersuchungen, die von der HV-A in den vergangenen Monaten in Zusammenarbeit mit unseren Quellen in Großbritannien durchgeführt wurden, haben bewiesen, dass Dr. Ashraf Marwan, Direktor des Büros für Informationsangelegenheiten des ägyptischen Präsidenten Anwar El-Sadat ist ein bezahlter Agent des israelischen Mossad und der CIA. Die Untersuchungen haben auch bewiesen, dass Dr. Marwan den Israelis sehr sensible Militär-, Sicherheits- und politische Akten zur Verfügung gestellt hat, einschließlich Ägyptens zukünftiger Kriegspläne.

In Anbetracht dessen, dass die HV-A ihre Zusammenarbeit mit unseren ägyptischen Kollegen seit 1968 eingestellt hat, nachdem wir entdeckt hatten, dass Präsident Nasser den ägyptischen Geheimdienst autorisiert hat, mit der CIA zusammenzuarbeiten und die Informationen auszutauschen die sie von uns erhalten hatten mit CIA-Daten über die Aktivitäten von Kommunisten in der arabischen Welt schlage ich vor, Präsident Sadat persönlich und ausschließlich über den Fall von Herrn Marwan zu informieren, sei es durch Genosse Erich Honecker oder Genosse Martin Bierbach, Botschafter der DDR in Kairo.

Außerdem schlage ich vor, Präsident Sadat mündlich zu informieren und ihm keine schriftlichen Informationen oder Einzelheiten zukommen zu lassen, da er selbst solche Informationen an die Saudis und/oder die Amerikaner weitergeben könnte.

Leiter der Hauptverwaltung

Wolf

Generalleutnant



Anlage:

1 Blatt

داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها

الوثيقة رقم (4)

بيان الفريق الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري، إلى ضباطه وجنوده أول أيام الحرب (بدون تاريخ، ولو أن حاشية المحققة العسكرية السوفيتية في القاهرة تشير إلى تاريخ 8 أكتوبر 1973).

ПОСОЛЬСТВО СССР
КАИР
БЮРО ВОЕННОГО АТТАШЕ
8 ОКТЯБРЯ 1973г.

وزارة الحربية
ادارة الشؤون
شعبة التوعية الدينية
رقسم ٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم
رسول الله معنا في المعركة

يا جند الله ...

ان المعركة التي نخوضونها بعزبة المؤمنين ويقين الصالحين ترفرف من جواها
البشائر ... الصادقة التي نملأ الصنوبر بالامل بالنصر العزيز . وانتم القلوب
بالثقة في وعد الله بالفتح المبين .

وفيما نعرف من حديث رسول الله « صلى الله عليه وسلم » ان من راي
رسول الله في نومه فكانما رآه في يقظته .

وقد راي اكثر من واحد من الصالحين رسول الله « صلى الله عليه وسلم »
قبل بدء المعركة يشير الي سيناء اشارات معبرة عن تحريرها .

كما راي بمقدم رسول الله يمشي فيها بين جنودنا مشرقا وجنوبا والصبح
الابتسامة .

كما راي احد الصالحين ان رسول الله « صلى الله عليه وسلم » في منزل
شيخ الازهر الدكتور عبد العظيم محمود . فذهب الرائي اليه في القرية المجاورة
ليخبره بمقدم رسول الله فوجدته يمشي فانتظر الي ان انتهى من صلاته ... ثم
اخبه . فقال اني اعرف ... لانني ذاهب معه الي سيناء ... يقول الرائي : ثم
رايت شيخ الازهر يوافق الرسول الي سيناء حيث يشرق بثوره الكريم هناك
واخذا يتنقلان معا بين الجنود .

يا جند الله ...

ان البشائر الصادقة تروى مؤذنة بوجه النصر المراتب ...

فعلى بركة الله شدوا على اعداء الإنسانية امساء الله ... طهروا تراب الوطن
العزيز من رجس الفاصب ... انصروا الله بنصركم ... والامة كلها من ووالكم وؤمنة
بان النصر باذن الله حليفكم .

والله معكم ... يجمعكم ... وبرعاكم ... ودعوات الصالحين الخالصة بالنصر
المؤزر والفتح المبين ... « وبومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » .

الوثيقة رقم (5) «وثيقة كيسنجر»:

محضر اجتماع هنري كيسنجر مع قادة إسرائيل المدنيين والعسكريين في هرتزليا مساء يوم 21 أكتوبر 1973 في طريق عودته من موسكو إلى واشنطن عبر تل أبيب ولندن (9 صفحات).

MEMORANDUM

NODIS

7320337

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

CLASSIFIED BY Henry A. Kissinger

EXEMPT FROM GENERAL DECLASSIFICATION

SCHEDULE 1, EXECUTIVE ORDER 11652

EXEMPTION CATEGORY 5(A) 1,3

AUTOMATICALLY DECLASSIFIED ON Temp to Def

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS:

NODIS REVIEW

Col. A - Caption removed; transferred to O/TADMC

Col. B - Transferred to O/TADMC with additional access controlled by S/S

Col. C - Caption and custody retained by S/S

Reviewed by: Green

Date: 9/1/78

Golda Meir, Prime Minister of Israel
Yigal Allon, Deputy Prime Minister
Abban Eban, Foreign Minister
Moshe Dayan, Defense Minister
Mordechai Gazit, Director of Prime Minister's Office
Yitzhak Rabin, Former Ambassador to the United States
Ephraim Evron, Director General, Foreign Ministry
Avraham Kidron, Deputy Director General, Foreign Ministry
Lt. General David Elazar, Chief of Staff
Major General Binyamin Peled, Air Force Chief of Staff
Major General Eliyahu Zeira, Director of Military Intelligence

Dr. Henry A. Kissinger, Secretary of State
Ambassador Kenneth Keating
Joseph Sisco, Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs
Winston Lord, Secretary Kissinger's Staff
Ambassador Robert McCloskey
Nicholas Veliotis, DCM
Lawrence Eagleburger, Secretary Kissinger's Staff
Colonel Billy B. Forsman, Defense Attache
Peter W. Rodman, NSC Staff

NODIS REVIEW

Col. A - Caption removed; transferred to O/TADMC

Col. B - Transferred to O/TADMC with additional access controlled by S/S

Col. C - Caption and custody retained by S/S

Reviewed by: [Signature]

Date: 7/1/78

DATE AND TIME:

Monday, October 22, 1973
4:15 - 4:57 p.m.

PLACE:

Military Briefing
The Guest House
Hersliyya (near Tel Aviv)

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

MICROFILMED
BY S/S-1

POD 7 US/KISSINGER

KE POD

37214 10/22/73

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

2

General Elazar: Let me go over very briefly our military situation.

First, on the Syrian front. On the southern part of the ceasefire line, we are on the ceasefire line. We managed to penetrate in the northern part. We took part of Mount Hermon, and penetrated on the road from Quneitra to Damascus, and penetrated on another road to Damascus. Here are the Syrian forces [points], a little more than one Iraqi division and two Jordanian armored brigades.

We are quite satisfied with the Syrian front.

Secretary Kissinger: They have no offensive capability?

General Elazar: They can attack in another few days, but not with the same capability as they had in the first days. They had 1300-1400 tanks then. They are not now in a position to concentrate such a force. They can try, it's a possibility, but they have no chance to recapture something. In spite of the Iraqi and Jordanian forces.

Along the Canal: In the beginning they established a line along the Canal, along the whole front, to between 8-12 kilometers. We managed to penetrate here [the central sector]. We had a bridgehead, then we reinforced our forces on the other side. Now we have a force surrounding the Egyptian Third Army. We managed to close the roads from Suez to Cairo.

Unfortunately, we didn't manage to finish the Third Army. We think it is possible to do it in two, maybe three days. It consists of three divisions.

We're in a very good advance, toward the Suez Canal. The idea was to encircle the Third Army and destroy and capture its forces. In the central part of the Canal, we have 15 kilometers of the Canal on both sides -- that is the bridgehead -- and another force advancing on the road from Cairo to Ismailiya. I imagine we'll get a position on the road.

Here [the northern sector] there is no change. They still have forces on both sides.

Secretary Kissinger: In ceasefire conditions, they can't supply any forces unless they have agreement with you. Can they?

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

T

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

3

General Elazar: There is another road. But they cannot do it on the main roads. We wanted to surround it, but it is not a complete siege.

We have no problems, of course.

Secretary Kissinger: Is it really like this, or are there pockets of other forces around?

General Elazar: There are no pockets.

Defense Minister Dayan: Would you like to hear something about the Air Force?

Secretary Kissinger: Please.

General Peled: Our approach was to start holding the first few days. Our major problem until this morning was missiles, especially the SA-6, or improved Redeyes, which were very efficient and of which we took account because we had to. After a few days we went after them. We have lost 32 F-4s, 53 A-4s, and 11 Mirages, 6 Super Mysteres, for a total of 102 of all kinds.

We have received new supplies, mainly in Phantoms, for which we are grateful. Our problem is crews. There are 69-70 crews left, who can use 80-100 Phantoms.

As of today, we have broken the whole air defense situation on the Canal. Today we made a successful attempt to clear the last 5-6 complexes in the Suez area. What's left of the Egyptian Air Force is devoted to ground support.

In the north, there are still 16-17 ground-to-air missile batteries, mostly SA-6.

Secretary Kissinger: To which missile have you lost the most?

General Peled: The SA-6.

Secretary Kissinger: Not the SA-7?

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

4

General Peled: Also the SA-7, but the SA-6 mainly. The problem was its good performance, but also because the West has had no experience with it.

Secretary Kissinger: Have you captured any?

General Peled: We have not yet got a whole complex. We found a few which were duds. At least we found out the frequencies of the guidance system, and we have incorporated this in the electronic countermeasures we received from you.

The Egyptian Air Force has at least the following losses as of 1400 today: 254 aircraft, consisting of MIGs, Mirages, Sukhoi, TU-16, and 33 M-18 helos (of which we have one intact). Syria has lost 250 aircraft.

The Egyptians don't lack aircraft. They received 110-120 since the war. Their problem is crews and leaders. The Syrian Air Force is in a worse position. They lost 205 trying to defend their area. They made a stubborn attack yesterday on Mount Hermon.

We have found, under the situation where we stop, that we have had to do everything an Air Force has to do in reverse order -- which was much harder. Usually we first do the air defense. But we had to do ground support immediately and only then [take on the air defenses].

The other problem was that we did not have a sufficient answer to the SA-6 and not a sufficiently quick answer to the dense ground-to-air concentrations. Standoff weapons would have turned the tide sooner. Their main support to their ground support was the SA-6. We had to work slowly and carefully to eat away the ground defenses.

Our Air Force has flown 11,000 strike and interception sorties, at cost of 104 aircraft. We lost one CH-53 and one Bell-205 helicopter. We've not had enough light aircraft and helicopters to give close support; most of them are committed to electronic warfare, jamming.

All we did get are the C-130s, which did excellent work.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

5

Secretary Kissinger: You received 10?

General Peled: Twelve.

Prime Minister Meir: We asked for ten. You added two more to make a dozen.

General Peled: The Egyptians surprised us with the Kelt missile, which made two direct hits: Sharm el-Sheikh and Bir Gifgafa. The Kelt has 90 kilometers range against radar. We didn't know it existed. But when we did, then we found a counter measure, namely shutting down the radars when the TU-16 is in the air which is mainly at night.

General Davan: The Chief of Intelligence will now continue.

General Zeira: Two Russian Foxbats now are flying over the Canal.

Secretary Kissinger: Flown by Soviets?

General Zeira: Probably flown by Soviets. They took off from Cairo West, then came over the desert, and are now over the Canal.

The Syrians began the war with an order of battle of 1,700 tanks, and they lost about 1,000. They have got a lot of Russian tanks by ships. The main process there now is rebuilding the Syrian armored divisions. In a few days they'll be completely ready for another strike.

The second thing in Syria is that they got about 200 Iraqi and 150 Jordanian tanks, to build an attack force. They have a plan of recapturing the area east of the line before the 6th of October, and they believe they can concentrate 1,400 tanks.

Secretary Kissinger: Will they succeed?

General Zeira: I doubt it. But they will be able to concentrate a big number. The main problem is the big number of anti-aircraft missiles south of the bulge. The TOWs we just got will help a lot in repulsing such an attack.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

6

In Egypt, they operate in two armies -- the Second and the Third, with two infantry divisions in the Third, one mechanized and one tank division. All together four divisions in the Third.

The first echelon of the Second is mainly infantry, which just swarmed all along the front. Then came the mechanized, then the tank divisions.

After a few days, they established a line, then the mechanized and tank divisions staged an attack, which was repulsed. These two divisions were more or less completely destroyed. From then, the main battle was against the Third Army and against reserves which came from Cairo.

Our armor is destroying the rear echelon of the Third Army, and some of its armor.

They have two infantry divisions here [in the southern sector] and two infantry divisions here [in the northern sector]. In Cairo there are two armored brigades of tanks.

The Egyptian army is more or less destroyed in its offensive capability -- in its armor and Air Force.

But they are not yet destroyed in their infantry. Two divisions here and two here are still in good shape because we didn't deal with them yet.

Two Libyan brigades in Egypt and an Algerian.

Secretary Kissinger: Are they any good?

General Zeira: The Jordanians are quite good. The Libyans and Algerians we have not engaged. ^{The} Iraqi and Moroccan are not good.

On the ground we encountered the most modern Russian weapons. On tanks, weapons with a range of 50-100 kilometers, the most brand new.

In the air, there are Egyptian and Syrians, and also Iraqis. The Algerians are in Syria, and also there are North Koreans in Egypt.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

NODIS

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

7

Secretary Kissinger: Which army do you rate higher, the Egyptians or the Syrians?

General Zeira: I think the Syrians are a little bit better. In the quality of the troops, aggressiveness.

General Elazar: Both of them are better than in 1967.

Secretary Kissinger: Significantly better?

General Elazar: Significantly better.

Secretary Kissinger: And the leadership?

General Elazar: Better. The main thing is they didn't give up after the first breakthrough. This time we had to fight them every echelon.

Foreign Minister Eban: There was no disintegration.

Secretary Kissinger: Your success is due to superior leadership?

General Elazar: We have still an enormous superiority in leadership and quality of the troops. Everywhere we are fighting with smaller forces against larger forces.

General Zeira: I should add two things. In Syria it was a battle prepared for years. They were trained for a certain battle, and they rehearsed it for years. We see a lot of Russian influence, in the better security of communications, in the capability in listening to us, and in deceit. For example, we found in Syria many dummy missiles, and batteries of guns in which one of the six was a real gun.

General Peled: There was a high degree of jamming and very effective.

Secretary Kissinger: Thank you very much.

Prime Minister Meir: The few against many all over again.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

8

Secretary Kissinger: I want to express our admiration for everything you have achieved and all you have gone through.

Deputy Prime Minister Allon: And thanks for your help.

Secretary Kissinger: Madame Prime Minister, I have to see one of your special favorites in London. Sir Alec.

Prime Minister Meir: It is worth a special trip. Send him my love.

Secretary Kissinger: I want to express on behalf of the President and my associates our admiration for the great success you've achieved. We believe you have achieved a great military victory and a great political victory -- Arab acceptance for the first time of direct negotiations. A direct link between the second and third paragraphs [of the resolution] is the only correct position.

We'll put out our interpretation on the prisoners.

We have had useful talks, not only on the present situation but also on the strategy for the future.

It is always a pleasure to be in a country where we are among friends.

Prime Minister Meir: Thank you. It means an awful lot. Not only have we had useful talks. But sometimes one is surprised to see what little people can do. You see our men here, showing a lot of wear and tear because they see wear and tear on their boys.

We know it wouldn't be possible without what the President did. Those days were our worst ever. I remember in 1948, three men who had been in the Jordan valley kibbutzim came to Ben-Gurion and said the Syrians were attacking and they needed help. Ben-Gurion said, "I have nothing to help you with; I sent all I had to Jerusalem." Ben-Gurion said to me, "When I saw those men weep, I thought all was lost." We didn't weep now, but we had many bitter hours.

Your Ambassador was with us all these days.

Please give the President our regards.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

NODIS

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

9

You can't win the second Nobel Prize, but if it means something to help a small country, you're on the books.

Secretary Kissinger: Madame Prime Minister, we're confident you'll be as successful in peace as in battle. Wherever you will be, you can count on us.

The meeting then ended, and Dr. Kissinger's party then departed for Lod Airport.

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

NODIS

داخل الكرملن خلال حرب أكتوبر وما بعدها

الوثيقة رقم (6):

مذكرة رئيس HVA إلى وزير أمن الدولة بتاريخ 10 أكتوبر 1973 يبلغه فيها بالتهديد المغفل الذي أرسله إلى صدام حسين ورضوخ الأخير، ويليهِ صورة عن نص التهديد بالإنكليزية (صفحتان).

Hauptverwaltung A
Leiter

Berlin, 10. Okt. 1973
Tgb.Nr. 6124 / 1973

Gen. Generaloberst Mielke

*Archive de
Nizar Nayaf
Berlin, Août 2003*

Der Anhang ist eine Kopie des Briefes, der gestern dem Vizepräsidenten des Irak, Herrn Saddam Hussein, über einen unserer anonymen irakischen Agenten, der Offizier der irakischen Luftstreitkräfte ist, zugestellt wurde.

Die Informationen, die wir heute aus Bagdad erhalten haben, deuten darauf hin, dass der Vizepräsident zugestimmt hat, ab morgen eine Reihe irakischer Panzerbrigaden und Luftstaffeln an die syrische Front zu schicken.

Leiter der Hauptverwaltung

Wolf

Generalleutnant

Anlage:

2 Blatt



Baghdad: October 9, 1973
=====

To: Mr. Saddam Hussein
Vice President of Iraq
C/o: Mr. Saadoun Shaker Al-Mafraji



Archive de
Nizar Nayout
Berlin, Août 2007

Mr. Vice President,

While two days have passed since Syria and Egypt have launched their attack to liberate Arab lands from the Israeli occupation, your government is still refusing to send forces to the Syrian front despite the intervention of a number of its friendly governments. We know that most members of the Iraqi government are eager to send troops to take part in the fighting, but the one who is strongly opposed is Mr. Vice President, which is at the request of his American friends, especially Archibald Roosevelt Jr. and Robert Bernard Anderson, who have secretly visited Iraq more than once and opened a secret station for the CIA in Baghdad in coordination with Mr. Saadoun Shaker Al-Mafraji, without the knowledge of Mr. President Al-Bakr and the rest of the Iraqi government! This is evident from the records of the secret meetings between the Vice President and the American Chargé d'Affairs, Arthur Lowrrie.

Moreover, we know that the mentioned-above activities of Roosevelt Jr., Anderson and Laurie are an extension of the relationship that the Vice President established with the CIA in 1959, when the agency, in coordination with the Egyptian military attaché Abdel-Magid Farid, assigned him to assassinate Mr. Karim Qasim, then smuggled him to Egypt via Tikrit, Syria and Lebanon after the operation failed. As well, we know that the head of the CIA station in Cairo, Jim Eichelberger, had paid monthly salaries to Mr. Saddam Hussein while he was living in Egypt, including the payment of his housing rent in the Dokki neighbourhood in Cairo.

We believe that Iraq's quick agreement to send a number of armored brigades and aircraft squadrons to the Syrian front will prevent the aforementioned information from being leaked to leading Arab and foreign media.

الوثيقة رقم (7):

مذكرة الفريق [هورست] بينيكه إلى رئيسه ماركوس فولف حول اكتشاف جهازه إقدام السادات على إبلاغ وكالة المخابرات المركزية يوم 7 أكتوبر، من خلال جاسوسها محمد حسنين هيكل، ورئيس محطاتها في القاهرة، آرثر ناينر، بأن القوات المصرية «ليس لديها أي خطط عسكرية لتطوير الهجوم الذي بدأته أمس، وستكتفي بالشريط الضيق الذي حررته». وتشير حاشية الرئيس إيريش هونيكر إلى «وجوب إبلاغ الرفيق [فولفغانغ] كونشل [سفير ألمانيا الديمقراطية في دمشق] بهذه المعلومات فوراً لكي يسلمها إلى الرئيس حافظ الأسد»، بسبب خطورتها المحتملة على الخط الحربي السورية.

Hauptverwaltung A
Abteilung III

Berlin, 7. Okt. 1973
Tgb. Nr. 462/1973

Gen. Generalleutnant Wolf

*Es sollte umgehend
an Gen. Mielke
weitergeleitet werden.*

7. 10. 1973

Wolff

*Diese Informationen sollten über
den Genossen Botschafter Kanschel
unverzüglich an Präsident Assad
weitergeleitet werden.*

E. Honecker

8. Okt. 1973

E. Honecker

Heute hat sich im arabisch-israelischen Krieg eine sehr wichtige Entwicklung vollzogen. Laut unseren Quellen in Kairo teilte der ägyptische Präsident Anwar Sadat Washington mit, dass "Ägypten keine militärischen Absichten oder Pläne hat, seinen gestern begonnenen Angriff auszuweiten", und dass "ein schmaler Streifen des östlichen Ufers des Suezkanals zufriedenstellend wäre die gegenwärtige Zeit für Ägypten, um den Kanal wieder zu öffnen".

Die Botschaft von Präsident Sadat wurde von Informationsminister Mohamed Hassanein Heikal, der seit 1968 als Vermittler zwischen Präsident Sadat und der CIA fungiert, an Arthur Niner übermittelt, der seit letztem Jahr die Geheimstation der Agentur in Kairo leitet.

Ich schlage vor, dass diese Informationen angesichts der Bedeutung dieser Informationen für die syrische Armee und ihre Kriegspläne unverzüglich den Genossen in Moskau sowie der Regierung der Arabischen Republik Syrien übermittelt werden, es sei denn, Damaskus und Kairo haben dem zuvor zugestimmt ihre Militäroperationen einschränken.

Leiter der Abteilung

Jänicke

Generalmajor



Anlage:

2 Blatt

الوثيقة رقم (8)

رسالة جوابية من وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس إلى المؤلف بتاريخ 20 يونيو 2003 حول اجتماع «غرفة العمليات الميدانية» في بلدة «قطنا» بعد ظهر يوم 8 أكتوبر 1973، الذي تقرر خلاله وقف الهجوم والانسحاب من المناطق المحررة إلى خط الدفاع الثاني.

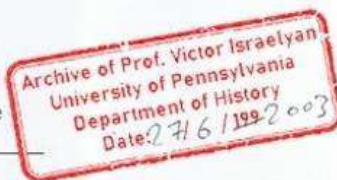
Syrian Arab Republic
General Command of the Army and Armed Forces
Office of
The Deputy Commander-in-Chief of the Army and
Armed Forces
Deputy Prime Minister - Minister of Defense
No. /
Date : / /



الجمهورية العربية السورية
القادة والمجاهدين
مكتب نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة
نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الدفاع
الرقم
التاريخ
21 / / 2003

Damas, 20 juin 2003

À : Dr. Victor Israelyan
Campus of State College
Pennsylvania
USA
C/o: Ambassadeur Mikhail Wehbe
New York



Cher Dr. Israelyan,

Je vous remercie pour votre lettre cordiale datée du 5 juin 2003, bien que je souhaite que vous m'écriviez à une date différente de cette date noire, et même si nous l'avons rendue blanche dans le glorieux octobre 1973.

Ce que vous avez mentionné dans votre message sur la réunion du commandement général de l'armée arabe syrienne dans la «salle des opérations de terrain» à Qatana le 8 octobre et sur l'ordre d'arrêter l'attaque et d'organiser un retrait militaire ordonné, est correct. Mais la réunion s'est déroulée l'après-midi et non la nuit, et elle s'est tenue à l'invitation de feu le président Hafez al-Assad, commandant en chef de l'armée et des forces armées, qui a pris la décision afin qu'elle soit mise en œuvre à partir du 8/9 octobre à minuit. En tout état de cause, le moment n'est pas encore venu de discuter des raisons de la décision. Cependant, un ami des Américains, Hikmat Shihabi, qui habite près de chez vous, pourra peut-être vous dire ce que je ne peux pas vous dire. Lui aussi, en tant que chef du département du renseignement militaire, a assisté à la réunion et sait tout ce qui s'y est passé. Je vous suggère donc de le contacter. Peut-être est-il devenu courageux après avoir quitté la Syrie pour vivre sous la protection de ses amis de la CIA.

Colonel général

Mustafa Tlass



Commandant en chef adjoint de l'armée et des forces armées

Vice-Premier ministre

Ministre de la Défense

ببليوغرافيا الجزء الأول (*):

Books in English:

- Adan, (Bren) Avraham: *On the Banks of the Suez, an Israeli General's Personal Account of the Yom Kippur War* (Jerusalem, Idanim Publishing, 1979).
- Aker, Frank: *October 1973: The Arab- Israeli War* (Hamden, Conn.: Archon Books, 1985).
- Ambrose, Stephen : *Nixon, Vol.3* (New York: Simon & Schster, 1991).
- Ambrose, Stephen: *Eisenhower, The President, Volume II*(Touchstone Book, division of Simon & Schuster, New York, 1984).
- Aitken, Jonathan: *Nixon: A life* (Washington, D.C.: Regnery, 1993).
- Bush, George: *Looking Forward* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1978).
- Dayan, Moshe: *Story of my life* (New York: Morrow, 1976).
- Eveland, Wilber Crane: *Ropers of Sands, America's Failure in the Middle East*(W.W. Norton & Company, New York and London, 1980).
- Freedman, Robert: *Soviet Policy toward the Middle East since 1970*, 3rd ed. (New York: Praeger, 1982).
- Glassman, Ion D.: *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975).
- Golan, Galia: *Yom Kippur and After: The Soviet Union and the Middle East Crisis* (New York: Cambridge University Press, 1977).
- Golan, Matii: *The Secret Conversations of Henry Kissinger, Step-by-Step Diplomacy in the Middle East* (New York: Quadrangle, 1976).
- Gromyko, Andrei: *Memoirs* (New York: Doubleday 1989).
- Haig Jr., Alexander and Charles McCarry: *Inner Circles, How America Changed the World* (New York: Warner Books, 1992).
- Heikal, Mohamed Hassanein: *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle/ New York Times Book Co., 1975).
- Herzog, Chaim: *The war of Atonement, October 1973* (Boston: Little, Brown, 1975).

- Insight Team of the London Sunday Times : *The Yom Kippur War* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1973).
- Isaacson, Walter: *Kissinger: A biography* (New York: Simon & Schuster, 1992).
- Kalb, Marvin and Bernard Kalb: *Kissinger* (Boston: Little, Brown, 1974).
- Kissinger, Henry A.: *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979).
- Kissinger, Henry A.: *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982).
- Kimche, David: *The Last Option, After Nasser, Arafat and Saddam Hussein, the Quest for Peace in the Middle East* (New York: Charles Scribner's sons, 1992).
- Lebow, Richard Ned and Janice Gross Stein: *We All lost the Cold War* (Princeton University Press, 1994).
- Laqueur, Walter: *Confrontation, the Middle East War and World Politics* (London: Wildwood House, Abacus, 1974).
- Maoz, Moshe: *Assad, the Sphinx of Damascus, a political biography* (New York: Weidenfeld & Nicholson, 1988).
- Nayouf, Nizar: *The Mountains of the Nizaris, Neither of the Nazarenes nor of the Nuṣayriyah - A historical investigation on the foolish Orientalist understanding of Pliny's «The Syrian coastal mountains of Nazerinorum»* (cahiers of the Levant, Sept.1991).
- Nixon, Richard M.: *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset & Dunlap, 1978).
- Quandt, William: *Soviet Policy in the October 1973 War* (RAND, R-1864-1SA, May 1976).
- Rubinstein, Alvin: *Red Star on the Nile, the Soviet-Egyptian Relationship since the June War* (Princeton University Press 1977).
- Sadat, Anwar: *In Search of Identity: An autobiography* (New York: Harper & Row, 1978).
- Shazly, Saad. (Lt. General): *The crossing of Suez* (American Mideast Research, San Francisco, 1980).
- Sheehan, Edward: *The Arabs, Israelis and Kissinger, A History of the American Diplomacy in the Middle East* (New York: Reader's Digest Press, 1976).
- Siniver , Asaf (ed.): *The October 1973 War; Politics, Diplomacy, Legacy* (Hurst & Company, London, 2013).

-Strober, Gerald and Deborah Hart Strober: *Nixon: An Oral History of His Presidency* (New York: Harper Collins, 1994).

-United Nation: *Security Council Official Records* (Various sessions of October 1973).

Books and Periodicals in Russian:

-Виноградов, Влади́мир М. : *Эпизоды из дипломатической практики* (Москва М., 1993).

-Виноградов, Владимир М.: *Египет: смутное время, Записки посла СССР* (Знамя.1988, № 12,1989, с. 170–203).

-Дмитриев.Е & В. Ладейкин: *Путь к миру на Ближнем Востоке*(Москва: ИМО, 1974).

-Куликов,Г.Виктор: Статьи в «Локальные войны»(Военный журнал Генерального штаба) 1975.

-Mazulenko, V.A.: *Отличительные черты военного поведения в локальных войнах на Ближнем Востоке*(«Военная Мысль», №.7, 1977).

(*)- تقارير الصحف والدوريات غير المتخصصة،الصادرة بالإنكليزية والروسية، فضلاً عن التقارير الإذاعية والتلفزيونية وأرقام سجلات محاضر جلسات «مجلس الأمن»،التي اعتمدها المؤلف،جرت الإشارة إليها في هوامش فصول الكتاب أو متونها،وفق سياقها؛وكذلك فيما يتعلق بالمؤلفات والتقارير التي صدرت،بعد وفاة المؤلف،بالإنكليزية والروسية والعربية والعبرية،والتي رجع إليها المحرر خلال عمله على تحرير الكتاب وترجمته،كلما كانت على صلة بموضوعاته.

عن المؤلف: فيكتور ليفونوفيتش إسرائيليان

(تبليسي: 1 نوفمبر 1919 – بنسلفانيا: 27 سبتمبر 2005)



-1919: ولد في عاصمة جورجيا السوفيتية، تبليسي، لأبوين أرمنيين من يريفان؛

-1941: تخرج في معهد الطب الأول في موسكو، والتحق في العام نفسه بجبهة القوقاز كطبيب عسكري خلال الغزو النازي؛ ودرس بعد الحرب في الأكاديمية الدبلوماسية في موسكو ليتخرج فيها العام 1946 متخصصاً في العلاقات الدولية؛

- 1957- 1958: زميل باحث في جامعة كيمبريدج البريطانية؛

- 1960: حصل على الدكتوراه في العلوم التاريخية من معهد العلاقات الدولية في جامعة موسكو؛

- 1960- 1968: أستاذ في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية – موسكو؛

-1968- 1973: النائب الأول لرئيس البعثة الدائمة للاتحاد السوفيتي لدى الأمم المتحدة، وسفير مفوض فوق العادة اعتباراً من العام 1971؛

- 1973- 1979: مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السوفيتية؛

- 1973: عضو «خلية الأزمة» التي شكلها الكرملن خلال حرب أكتوبر العربية-الإسرائيلية؛

- 1975- 1987: عضو «كوليجيوم» وزارة الخارجية السوفيتية (المجلس الاستشاري في الوزارة)؛

-1979- 1987: رئيس بعثات الاتحاد السوفيتي إلى مؤتمرات نزع السلاح في جنيف؛

- 1987- 1991: أستاذ العلاقات الدولية في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية السوفيتية؛

-1991- 2001: أستاذ في قسم التاريخ بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، وأستاذ زائر في جامعات بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، إيطاليا، السويد، البرازيل، المكسيك وغيرها.

-أصدر مئات الأبحاث في مجلات سوفيتية وأميركية وفرنسية وألمانية وإيطالية، والعديد من الكتب لعل أهمها:

- التحالف المناهض للنازية، 1964؛

- دبلوماسية العدوان: محور برلين – روما- طوكيو، الصعود والسقوط 1970؛

- الأمم المتحدة ونزع السلاح، 1981؛

- دبلوماسية الحرب العالمية الثانية، 1985؛

- الدبلوماسيون وجهاً لوجه، 1990؛

- داخل الكرملن خلال حرب أكتوبر، 1995؛

- كيف غيرت نهاية الاتحاد السوفيتي دبلوماسية روسيا، 1998؛

- في ساحات قتال الحرب الباردة – اعترافات سفير سوفيتي، 2003.

- الدبلوماسية حياتي (مختارات من أوراقه الخاصة نُشرت في موسكو في العام 2006 بعد وفاته).

- توفي في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية في 27 سبتمبر 2005، ودفن في موسكو بناء على وصيته.

عن المحرر / المترجم: نزار نيوف



- صحفي ومؤرخ سوري-بريطاني تخصص أكاديمياً في الاقتصاد الماكروي ثم التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي في التشكيلات ما قبل الرأسمالية.
- عمل خلال الثمانينيات في عدد من الصحف والمجلات اللبنانية والفلسطينية والأردنية.
- اعتقل أربع مرات، كانت رابعها أواخر العام 1991 مع العشرات من زملائه، وحوكم من قبل «محكمة أمن الدولة» في 17 مارس 1992 بتهمة «تأسيس وتزعم منظمة غير مشروعة» (لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا)، و«نشر مجلة دون ترخيص» («صوت الديمقراطية»)، و«التحريض على تغيير النظام الاشتراكي بالقوة» و«تحريض أمهات السجناء على التظاهر أمام القصر الجمهوري»... إلخ. قضى قرابة عشر سنوات في زنزانة انفرادية قبل أن يخرج في حالة عطب جسدي دائم بسبب التعذيب وظروف الاعتقال في سجن تدمر العسكري الصحراوي ومراكز اعتقال الأخرى.
- تابع دراسته العليا في التاريخ الاقتصادي تحت إشراف المفكر الاقتصادي «أندريه غوندر فرانك» ثم المؤرخ «إيريك هوبسباوم» في موضوع: «The Betrayed Fatimid Bourgeois Revolution: An Essay on the Reasons for the Failure of the First Bourgeois Revolution, Capitalization and Proletarianization in History» («الثورة البرجوازية الفاطمية المغدورة: بحث في أسباب فشل أول ثورة برجوازية وعملية رسملة وبلترة في التاريخ»): لكنه لم يكملها بسبب وفاة أستاذه تبعاً.
- عمل مستشاراً لدى عدد من الهيئات والمؤسسات الحقوقية الأوربية ومنظمات الأمم المتحدة؛ ومحاضراً في عدد من الكليات الجامعية ومراكز الأبحاث في ألمانيا وهولندا وبريطانيا قبل أن يلزم بيته نهائياً خلال السنوات الأخيرة بعد تدهور وضعه الصحي بسبب عقابيل مرض عضال.
- حصل على أكثر من 12 جائزة عالمية، منها: «جائزة اليونيسكو»؛ جائزة «Golden Pen» من الاتحاد العالمي لناشري ومحرري الصحف WAN-IFRA؛ جائزة منظمة «مراسلون بلا حدود» (أعادها لها في العام 2012 بعد رفض المنظمة إدانة تفجير قناة «الإخبارية» السورية من قبل «جبهة النصرة» واغتيال واختطاف عدد من مراسليها على أيدي مسلحين مناوئين للنظام السوري)؛ «جواز سفر الحرية» مدى الحياة من البرلمان الأوروبي؛ جائزة «معهد الصحافة الدولي» في فيينا؛ جائزة «اتحاد الكتاب العالمي» PEN International؛ جائزة «هيومان رايتس ووتش»؛ جائزة «إيلاريا ألبى» Ilaria Alpi الإيطالية لحرية الصحافة؛ جائزة مجلة «Die Woche» الثقافية الألمانية؛ درع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان / القاهرة.

من أعماله :

- الإسلام التلمودي والإسلام الطالبي، مقدمات في الجذور التناخية للقرآن والإسلام المحمدي وافتراقه عن إسلام أبي طالب الحنفي-النصراني، 1989 (صدر وأحرق قبل توزيعه، من قبل السلطات السورية بطلب من وزارة الأوقاف، باستثناء 5 نسخ لا تزال مصادرة في مركز الإيداع القانوني بـ «مكتبة الأسد»).
- الثورة البرجوازية المغدورة في العهد الفاطمي، دمشق 1988 (أصبح أساساً لأطروحة دكتوراه).
- أنطولوجيا العنف البنيوي الفاشي لرأسمالية الدولة الصهيونية، 1988.
- جبال النزاريين، لا النصراري ولا النصيريين: تحقيق في دلالة مصطلح «جبال Nazerinorum» الساحلية السورية عند المؤرخ الهليني-الروماني بليني الأكبر، 1991.

الجزء الثاني الذي يصدر قريباً مكرّس للفترة التي تمتد من وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر 1973 إلى «الفتح» الأميركي لدمشق على يدي نيكسون و كيسنجر في 15 يونيو 1974، مروراً باتفاقية فصل القوات على الجبهة السورية في مايو 1974 .

إلا أن مروحته تتسع لتطال،بالإضافة إلى ذلك،قضايا واسعة تتعلق بشؤون مصرية وسورية وفلسطينية،وما يتصل بالصراع العربي-الإسرائيلي عموماً،لا تزال وثائقها حبيسة أدراج الأرشيف السوفييتية والألمانية الشرقية،لاسيما منها تلك التي أمر رئيس جهاز HVA بحرقها في العام 1989 و1990 لأسباب تخص أمن «عملائه» («كشافة السلام»)، ولكن بعد أن احتفظ بصور عن معظمها الذي وُضِعَ منه ما يخص العالم العربي بتصرف المترجم لكتابة «مذكراته العربية» التي لم تنشر حتى اليوم.

قِيلَ في هذا الكتاب:

«منذ حرب أكتوبر 1973، وحتى اليوم، أُلْفَتْ عشرات الكتب، من قِبَل دبلوماسيين وخبراء وعلماء غربيين وإسرائيليين وعرب، عن الأزمة التي خلقتها الحرب و وضعتُ العالم على حافة المواجهة النووية ومهدت الطريقَ واسعاً أمام انهيار سياسة الانفراج. لكن هذه الأعمال كلها غابت عنها قطعة البازل السوفييتية، فبقي الأمر أشبه بلوحة بورترية انتزعت منها العينان. وأخشى أن أقول إن جميع الفرضيات التي تضمنتها تلك الأعمال عمّا حصل في موسكو وعواصم حلفائها خلال الحرب، كانت خاطئة تماماً. كتاب فيكتور/إسرائيليان هو قطعة البازل الغائبة التي كنا نبحث عنها على مدى سنوات طويلة لإكمال اللوحة و وضَع عَيْنين لصاحب البورترية كي نعرف هويته الحقيقية». (وليم كوانت، أستاذ العلوم السياسية في جامعة فرجينيا، وعضو مجلس الأمن القومي في عهدي الرئيسين نيكسون وكارتر).

«إذا كان لهذا الكتاب أن يبرهن شيئاً، فلن يكون سوى ما قلناه منذ ستينيات القرن الماضي وجرى رجُماً وتخويناً بسببه، وهو أن سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، وبالضد من جميع مزاعم أصحابها وزبائنها في الداخل والخارج، لم تكن تمثل سوى مصالح ومطامح طفمة حاكمة باسم شيوعية مزعومة من عتاة رأسماليي الدولة المهووسين بإبرام صفقة تاريخية مع الإمبريالية العالمية ورببيتها الصهيونية». (سمير أمين، أحد أبرز مفكري اليسار الماركسي الجديد في القرن العشرين ومنظر «الماوية» الأبرز خلال نصفه الثاني).

«ليس كتابُ فيكتور/إسرائيليان عن تاريخ ودوافع السياسة الخارجية السوفييتية، ولا عن تاريخ ودوافع الصراع الأمريكي-السوفييتي في الشرق الأوسط وعليه؛ ولكن لا يمكن أن نسقط من حسابنا وقائع هذا الكتاب وما يكشفه حين نريد أن نضع كُتُباً عن هذين التاريخين». (إريك هوبسباوم، شيخ المؤرخين الماركسيين في القرن العشرين).

«منذ كتابات تروتسكي في ثلاثينيات القرن الماضي، لم يتوفر شاهدٌ واحدٌ من داخل الكريملن يحدثنا عن كيفية صناعة القرار في السياسة الخارجية السوفييتية، التي بقيت لغزاً غامضاً حتى اليوم. كتاب فيكتور/إسرائيليان، الآتي إلينا من دهاليز الكريملن، هو الأول من نوعه منذ زمن ليون تروتسكي». (ألين روبنشتاين، أستاذ الدراسات السوفييتية في الجامعات الأميركية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين).



THE EUROPEAN CENTRE
FOR NEAR EASTERN
RESEARCHES AND STUDIES IN LONDON

COVER DESIGN:
NADIA QASSAR-MARZOCCHINI

ISBN 978-1-7399596-0-9



9 781739 959609 >